

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله أهل الحمد والثناء ، ربّ الفضل والعطاء ، الذى تنوّعت مواهبه ١/٢
أنواعاً ، وتقسّمت نِعْمُهُ افتراقاً واجتماعاً ، فمَنَحَ قَوْماً الدنيا ، وقَوْماً الآخرة
وجمع لآخرين مَلَابِسَهُمَا الفَاخِرَةَ ، فَمِنْ أَجَلٍ نِعَمَهُ وَأَوْفَاهَا ، وَأَفْضَلَ عَطَايَاهُ
وَأُبْهَاهَا ، نِعْمَةً أَزْدَانُ بِهَا رَبُّهَا فِي أَوْلَادِهِ ، وَحَصَلَ بِهَا مَا يُحْمَدُ (١) عِقْبَاهُ ، وَلَا سِيَّما
نِعْمَةٌ كَانَتْ بِالنَّفُوسِ مَخْصُوصَةً ، وَ عَلَى الْإِنْفِرَادِ بِهَا مَنْصُوصَةً (٢) وَهِيَ نِعْمَةُ
الْعِلْمِ الَّتِي تَتَقَاصِرُ عَنْ إدْرَاكِهَا الْهِمَمُ ، وَ تَسْمُو إِلَى اكْتِسَابِهَا الْهِمَمُ ، وَتَتَنَاقَسُ
فِي تَحْصِيلِهَا أَوَّلُو الْفَهْمِ (٣) ، وَ تَعْلُو بِاِقْتِنَائِهَا مَرَاتِبُ الْقِيَمِ .

نَحْمَدُهُ عَلَى مَا أَسْبَغَ عَلَيْنَا مِنْ مَدَارِعِهَا (٤) حَمْدًا نَسْتَمِرُّهُ (٥) بِهِ
أَخْلَافَ (٦) الْمَزِيدِ ، وَ نُثْنِي عَلَيْهِ بِثَنَاءٍ يُدْنِي لَنَا مِنْ خَفِيَّاتِهَا كُلِّ بَعِيدٍ .
وَنَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، شَهَادَةً تَجْعَلُ مَا عَرَفْنَاهُ لَهُ خَالِصًا ، وَإِلَيْهِ
وَاصِلًا ، وَ مَا جَهَلْنَاهُ عِنْدَنَا وَاضِحًا ، وَ لَدَيْنَا حَاصِلًا .

وَنَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ ، شَهَادَةً تُؤْنِسُ لَنَا (٧) وَحْشِيَّهَا ، وَتُقَيِّضُ

١ - أَيُّ يُصَيِّرُهَا مَحْمُودَةً ، يُقَالُ : أَحْمَدُ الرَّجُلَ ، إِذَا رَضِيَ فِعْلُهُ وَمَذْهَبَهُ ، وَأَحْمَدُهُ : اسْتَبَانَ أَنَّهُ
مُسْتَحَقُّ الْحَمْدِ ، وَأَحْمَدُ الرَّجُلَ : فَعَلَ مَا يُحْمَدُ عَلَيْهِ ، وَصَارَ أَمْرُهُ إِلَى الْحَمْدِ ، وَيُقَالُ أَيْضًا :
أَحْمَدْتُهُ ، أَيْ : وَجَدْتُهُ مَحْمُودًا .

٢ - أَيُّ مَوْقُوفَةٍ مُعَيَّنَةٍ عَلَى الْإِنْفِرَادِ بِالنَّفُوسِ . وَفِي اللِّسَانِ : (نَصَصَ) وَ النَصْرُ : التَّوْقِيفُ ، وَ النَصْرُ :
التَّعْيِينَ عَلَى شَيْءٍ مَا .

٣ - الْفَهْمُ بِالتَّحْرِيكِ : لُغَةٌ فِي الْفَهْمِ .

٤ - جَمْعُ مِدْرَعَةٍ ، وَ مِدْرَعٌ ، وَهِيَ ضَرْبَانِ مِنَ الثِّيَابِ ، وَ الضَّمِيرُ فِي «مَدَارِعِهَا» يَرْجِعُ إِلَى نِعْمَةِ الْعِلْمِ .

٥ - أَيُّ : نَسْتَسْهِلُ ، مِنْ قَوْلِهِمْ : مَرَوْ الطَّعَامَ ، إِذَا كَانَ سَهْلًا هَنِئًا .

٦ - جَمْعُ خَلْفَةٍ ، وَ خَلْفَةُ الشَّجَرِ : ثَمَرٌ ، يُخْرَجُ بَعْدَ الثَّمَرِ الْكَثِيرِ .

٧ - أَيُّ تَقَرَّبُ لَنَا بَعِيدَهَا ، قَالَ الْجَوْهَرِيُّ فِي الصَّحَاحِ : (وَحَشَ) « ... وَ وَحْشِيُّ الْقَوْسِ ظَهْرُهَا
وَأَنْسِيَّهَا : مَا أَقْبَلَ عَلَيْكَ مِنْهَا ... » .

علينا مؤشياً^(١)، ونُصلى عليه وعلى آله صلاة تُزِيلُ عن الوصول إليها كل مانع وتُسَهِّلُ لنا من مظانّها كل حَزْنٍ^(٢) شاسِعٍ .

أمّا بعد فإنك أيّها الأخ - أبقاك الله ورعاك - لما قرأت كتاب " بُغية الراغب فى تهذيب^(٣) الفصول النحويّة " ورأيتَه فى غاية ما يكون من الاختصار ، ويمكن من الإيجاز مع ما اشتمل عليه من الشرائط ، وحواه من الأحكام والضوابط ، وكُنْتَ فى مُزاولة هذا الفنّ من العلم ناشئاً وإن كان عَزَمَكَ فيه ماضياً ، واطَّلَعْتَ منه على مُسْتَبْهَمٍ مُسْتَعْلَقٍ ، وسمتَ نَفْسَكَ إلى ما هو أعلى منه قدراً وأوضح سبيلاً ، وأكثرُ منه بسطاً وأقومُ قِيلاً ، ورَغِبْتَ إلَى فى جمع كتابٍ يُنِيرُ طُرُقَ فَهْمِهِ ، وتَتَضَحُّ مَذاهِبُ مَعْرِفَتِهِ فَأَجِبْتُكَ إلى ما سألتَ غيرَ ذَاهِبٍ بِالإطالة إلى الإملالِ ، ولا جَانِحٍ بِالإيجاز إلى الإخلالِ ، حَسَبَ ما طَلَبْتَ أن يكون باسِطاً أو جَزْفِيهِ ، مُبِيناً لما أُغْلِقَ من ألفاظه ومعانيه تَقْصُرُ عن رُتَبَتِهِ الشروح ، ولا يَقْصُرُ فى البيان والوضوح ، جامعاً لأبواب النحو وأحكامهِ مُشْتَمِلاً على أنواعه وأقسامه إلا ما عَسَى أن يَشِدَّ مِنْهَا أو وما لَاتَمَسَّ الْحَاجَةُ إليه ، ولم أَكْذُ أودِعُهُ مِنَ الأدلّةِ إلا ما أَوْجَبَ ذِكْرَهُ إِحْكامُهُ ، وافتقرَ إلى معرفته بيانُهُ ، وليس لى فيه إِلَّا اخْتِيَارُ أقوال الأئمّة ونقلُها وما أَضْفَتُ إليها من زيادة شرطٍ فى حَدٍّ واحترازٍ فى قولٍ ، وإشارة إلى نكتة غريبةٍ تَقِفُ عليها .

١ - يُقال للثواب المَزْحَفُ : مُوشَى ، وَمُوشَى .

٢ - الْحَزْنُ : ما غَلِظَ من الأرض ، وأَرْضٌ فيها حُزُونَةٌ ، أى : صَعْبَةٌ غَلِيظَةٌ وَالشَّاسِعُ : البعيدُ .

٣ - هو كتاب لابن الأثير ، شرح فيه كتاب الفصول لابن الدّهان ذكره السيوطى فى البغية ٢/٢٧٤ .

٤ - الكلمة غَيْرُ واضحة بالأصل ، ويكاد يكون فى مكانها بياض ، وما أَثْبَتَهُ أَقْرَبُ ما يكون إلى ما بقى من أثر ضئيل جدا للكلمة ، وبمثله يستقيم الكلام إن شاء الله .

وها أنا ^(١) قد عَرَضْتُ نَفْسِي لِرَشْقِ سِهَامِ الملام ، إجابةً لسؤالك ؛ فإنَّ الوقتَ حَرَجٌ ، و الشَّوَاعِلُ كثيرةٌ ، و الموانعُ جَمَّةٌ ، و العهدُ بهذا الفنِّ بعيدٌ و لِلنَّفْسِ عنه صَادِفٌ ، و الهَمَّةُ إلى غيره مصروفةٌ ، و مِنْ اللَّهِ أَسْتَمِدُّ حُسْنَ التَّوْفِيقِ و الإعانة على ما كَلَّفْتَنِيهِ و سَمَّيْتُهُ كِتَابَ « البديع في علم العربية » .

واعلم أنَّ علمَ العربيةِ المخصوصَ بِاسْمِ النحو لا يعدو قِسْمَيْنِ :

أحدهما : معرفةُ ذاتِ الكلمةِ وبنائها وما يتعلَّقُ بحرفها من التَّغيير .

و الثاني : معرفةُ ما يطرأ عليها من الحركات و السُّكُونِ .

وكلُّ واحدٍ من هذين القسمَيْنِ يدخل على الآخر في التَّبَيِينِ ؛ لضرورة الإِفْهَامِ ، فهُمَا مُتَدَاخِلَانِ ، لا يكادُ ينفرد أحدهما بالذكر عن الآخر ، إلاَّ أنَّ كُلَّ واحدٍ منهما يَغْلِبُ ذكرُهُ على بعضِ الأبوابِ دون بعضٍ و الحكمةُ تقتضي أنَّ يُبدأ في الذكر بالقسمِ الأوَّلِ ؛ لأنَّ معرفة الذات قبل معرفة الصِّفَاتِ ، إلاَّ أنَّ العلماءَ عَكَسُوا القضيَّةَ ، وكان الباعثُ على ذلك أمرين :

أحدهما : مَسِيسُ الحاجةِ الغالبةِ إلى معرفةِ الثاني ؛ لما دخل على الألسنة من الفسادِ ، و ذلك أنَّ الإنسانَ يَتَلَقَّفُ الكَلِمَ في صَغَرِهِ و مَبْدُئِهِ ، لضرورة الإِفْهَامِ و الاستفهامِ ، على ما يَعْلَمُ من صحَّةِ وفسادِ ، ولما غَلِبَتْ العُجْمَةُ على ألسنةِ النَّاسِ تَعَلَّمُوا الكلامَ مَلْحُونًا ، فاحتاجوا إلى إِصْلَاحِ ذلك ، و الغالبُ على طريقه : معرفةُ الحركات و السُّكُونِ .

و الأمر الثاني : أنَّ معرفة ذَوَاتِ الكَلِمِ تشتملُ على أشياء مُشْكَلَةٍ كالتَّصْرِيفِ ، و التَّصْغِيرِ ، و النَّسَبِ ، مِمَّا يَصْنَعُ فَهْمُهُ على المبتدئين .

١- لم يذكر اسم الإشارة المطابق للضمير ، وكان الأولى أن يقول : وها أنذا ، وقد صنع مثل هذا العلامة ابن هشام في مقدمة مغنى اللبيب عند قوله : وها أنا بائع بما أسررتُ ، حيث أدخلها التنبيه على الضمير المنفصل ، وخبره ليس اسم إشارة .

وكانت معرفة الحركات و السُّكُون أسهلَ مَأْخِذًا ، وأقربَ مُتَنَاولًا ؛ فَقَدَّمُوا ٣
 ما غلبا عليه من الأبواب فى الذِّكْر لهذين الأمرين ، وربما كان لغيرهما من
 الأمور ، فاقْتَدَ يُنَابِهَم فى التقديم و التأخير، وجعلنَا مدارَ الكتاب على قطبين :
 القُطْبُ (١) الأوَّل : فيما الغالبُ على أبوابهم معرفة الحركات و السُّكُون
 وهى عوارضُ الكَلِم .

القُطْبُ الثَّانِى : فيما الغالبُ على أبوابه معرفة ذاتِ الكَلِم وحروفها
 والقُطْبُ الأوَّلُ يشتمل على عشرين بابًا :
 البابُ الأوَّلُ : فى الألفاظ العامه .

البابُ الثَّانِى : فى المعرَب .

الْبَابُ الثَّانِى : فى المبنى .

الْبَابُ الرَّابِع : فى الإعراب .

الْبَابُ الْخَامِس فى البناء .

الْبَابُ السَّادِسُ : فى المبتدأ .

الْبَابُ السَّابِع : فى الخبر .

الْبَابُ الثَّامِن : فى الفاعل .

الْبَابُ التَّاسِع : فى مالم يُسَمِّ فاعله .

الْبَابُ الْعَاشِر : فى المفعولات .

الْبَابُ الْحَادِى عَشَرَ : فى المشبَّه بالمفعول .

الْبَابُ الثَّانِى عَشَرَ : فى المجرورات .

١- أى الجامع لما تحته من أبواب ، فمادة (قطب) تدور حَوْل معنى الجمع ، وفى اللسان : " قُطَبَ
 الشَّيْءَ يَقْطِبُهُ قُطْبًا جَمْعَهُ ... وَقُطِبَ بَيْنَ عِيْذِيهِ ، أى جَمَعَ..... ، والقُطْبُ : الحديدية القائمة التى
 تدور عليها الرَّحَى ، وَقُطِبَ الْفَلَكَ : مدارُهُ .

البابُ الثالثُ عَشَرَ : فى التّوابع .

البابُ الرابعُ عَشَرَ : فى النّداء .

البابُ الخامسُ عَشَرَ : فى العوامِل .

البابُ السادسُ عَشَرَ : فى " كَمْ " .

البابُ السّابعُ عَشَرَ : فى نوْنِ التّوكيد .

البابُ الثّامنُ عَشَرَ : فى التّقاء السّاكنين .

البابُ التّاسعُ عَشَرَ : فى الوقف .

البابُ العِشرون : فى الحكاية .

أ/٤

و القُطب الثّانى يَستَمل على عِشرين باباً :

البابُ الأوّل : فى المعرفة و النكرة .

البابُ الثّانى : فى المذكر و المؤنث .

البابُ الثّالثُ : فى المقصور و الممدود .

البابُ الرابعُ : فى التثنية .

البابُ الخامسُ : فى الجمع .

البابُ السّادسُ : فى التّصغير .

البابُ السّابعُ : فى النسب .

البابُ الثّامنُ : فى الاستفهام .

البابُ التّاسعُ : فى الموصولات .

البابُ العاشرُ : فى ما لا ينصرف .

البابُ الحادى عَشَرَ : فى العدد .

البابُ الثّانى عَشَرَ : فى الهمزات .

ب/٤

البابُ الثّالثُ عَشَرَ : فى الإمالة .

- البابُ الرابعَ عَشَرَ : فى الكتابة .
- البابُ الخامسَ عَشَرَ : فى الخطاب .
- البابُ السادسَ عَشَرَ : فى الأبنية .
- البابُ السابعَ عَشَرَ : فى المصادر .
- البابُ الثامنَ عَشَرَ : فى التصريف .
- البابُ التاسعَ عَشَرَ : فى الإدغام .
- البابُ العشرون : فى جائزات الشعر .

الباب الأول : من القطب الأول فى معرفة الألفاظ العامة الأوائل

من حق هذا الباب أن يذكر فى أول القطب الثانى ، وإنما بدئ به لأن مضمونه : أصل الكلام الذى مبنئ هذا العلم عليه ، والإشارة فى الأحكام إليه ، وفيه فصلان :

الفصل الأول : فى ماهية النحو

النَّحْوُ : القصدُ ، نُقِلَ عِلْمًا لهذا العلم المشار إليه ، وهو : معرفة أوضاع كلام العرب ذاتاً وحُكْمًا ، واصطلاح ألفاظهم حدًا ورسمًا .
وطريقة : الوضعُ والنقلُ ، وأدلتُّه : النصُّ والقياسُ ، وفائدته : تقويم اللسان ، وحكمته : تغيير المعانى بأحكام مبانى الألفاظ .

الفصل الثانى : فى أقسام الألفاظ .

وهى تنقسم بحسب الألقاب قسمين ، عاماً ، وخاصاً .
القسم الأول : فى العام ، وهو : الكلمة والكلم والكلمات ، والكلام والقول .

أما الكلمة : فلها حقيقة ومجاز ، أما الحقيقة فهو : كونها عبارة عن اللفظ الواحد نحو ، زيد ، وقام ، ومن . وأما المجاز فهو : كونها عبارة عن الجملة من الكلام تقول العرب : لفلان كلمة شاعرة ، أى : قصيدة ، وكلمة بليغة " أى خطبة .

وأما الكلم : فهو اسم جنس للكلمة ، مفيداً وغير مفيد ، يعمها فما فوقها لأن ما بينه وبين واحد تاء التانيث جنس له ، نحو : تمر ، وتمر وشجرة وشجر .
وأما الكلمات : فهو جمع سلامة لها مطرداً ، نحو : سلمة^(١) و سلمات

١- السلمة : حجر رقيق ، ويكسر على سلام .

وَمَعْدَةٌ وَمَعْدَاتٌ ، وَأَمَّا الْكَلَامُ : فَهُوَ لَقَبٌ لِمَا يُنْطَقُ بِهِ مُرَكَّبًا مُفِيدًا ، وَهُوَ مُصَدَّرٌ ، فِي قَوْلٍ ، وَاسْمٌ مُصَدَّرٌ هُوَ التَّكَلُّمُ / أَوْ التَّكْلِيمُ ، فِي قَوْلٍ ٥/ب

وَأَمَّا الْقَوْلُ : فَهُوَ لَقَبٌ لِمَا يُنْطَقُ بِهِ ، مُفْرَدًا وَمُرَكَّبًا ، مُفِيدًا وَغَيْرَ مُفِيدٍ ؛ لِأَنَّ أَقْسَامَ الْكَلَامِ الْمُنْصَرِفِ ^(١) إِلَيْهِ لَفْظُهُ تَدُلُّ عَلَى الشَّدَّةِ وَأَقْسَامَ الْقَوْلِ الْمُنْصَرِفِ ^(١) إِلَيْهَا لَفْظُهُ تَدُلُّ عَلَى الْخَفَّةِ ؛ فَجَعَلُوا الْأَشَدَّ لِقَبًا لِلْأَخْصِّ ، وَالْأَخْفَّ لِقَبًا لِلْأَعْمِّ تَعْدِيلًا ، وَلِهَذَا قَالَ سَبْيُوِيَه : وَإِنَّمَا يُحْكَى بَعْدَ الْقَوْلِ مَا كَانَ كَلَامًا لَا قَوْلًا ^(٢) .

وَذَهَبَ قَوْمٌ ^(٣) إِلَى أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيِّنِ الْقَوْلِ وَالْكَلَامِ فِي الْإِفَادَةِ وَعَدَمِهَا ، فَالْكَلَامُ أَخْصُّ مِنَ الْكَلِمِ وَالْقَوْلُ ؛ لَا شَتْرَاطِ التَّرْكِيبِ وَالْإِفَادَةِ فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ ، وَهُوَ فِي الْإِفَادَةِ مِثْلُهُمَا فِي الْقَوْلِ الثَّانِي .

القسم الثاني

فِي الْخَاصِّ ، وَفِيهِ خَمْسَةُ فُرُوعٍ :

الْفَرْعُ الْأَوَّلُ : فِي أَقْسَامِ الْكَلِمَةِ وَحُدُودِهَا .

الْكَلِمَةُ : إِمَّا أَنْ تَدُلَّ عَلَى مَعْنَى بِالْوَضْعِ ، أَوْ لَا تَدُلُّ ، فَالْعَارِيَةُ مِنَ الدَّلَالَةِ مُلْغَاةٌ ، وَالدَّلَالَةُ لَا تَخْلُو ؛ أَنْ تَدُلَّ عَلَى مَعْنَى فِي نَفْسِهَا ، أَوْ مَعْنَى فِي غَيْرِهَا فَالَّتِي تَدُلُّ عَلَى مَعْنَى فِي نَفْسِهَا تَنْقَسِمُ قِسْمَيْنِ :

أَحَدُهُمَا ، أَنْ تَقْتَرِنَ الدَّلَالَةُ فِيهِ بِزَمَنِ مَخْتَصٍّ لَفْظًا ، وَالْآخَرُ أَنْ تُجَرِّدَ مِنَ الدَّلَالَةِ عَلَيْهِ لَفْظًا ، فَالْأَوَّلُ : الْفِعْلُ ، وَالثَّانِي : الْاسْمُ .
وَالَّتِي تَدُلُّ عَلَى مَعْنَى فِي غَيْرِهَا هِيَ الْحَرْفُ .

١ - فِي الْأَصْلِ : الْمُنْصَرِفُ .

٢ - الْكِتَابُ ١/ ١٢٢ .

٣ - فِي اللِّسَانِ (كَلِم) : " ... ابْنُ سَيِّدِهِ : الْكَلَامُ الْقَوْلُ ، مَعْرُوفٌ قَالَ أَبُو الْحَسَنِ : ثُمَّ إِنَّهُمْ قَدْ يَتَوَسَّعُونَ فَيُضَعُونَ كُلًّا مِنْهُمَا مَوْضِعَ الْآخَرِ " .

فإِذَا حُدَّ الاسمُ : كُلُّ كلمةٍ دَلَّتْ على معنىٍ فى نفسها مجردةً من الزَّمانِ المختص لفظاً ، نحو: زَيْدٌ وَضَرَبُ .

وَحُدَّ الفعلُ : كُلُّ كلمةٍ دَلَّتْ على معنىٍ فى نفسها مقترنةً بزمانٍ مختصٍّ لفظاً ، نحو : ضَرَبَ وَيَضْرِبُ .

وَحُدَّ الحَرْفُ : كل كلمة دَلَّتْ على معنىٍ فى غيرها ولم تكن أحدَ جُزئِي الجملة المفيدة سوى النداء ، نحو "مِنْ" و "إِلَى" فقولنا : كل كلمة ، احتِرازٌ من الحروف غير المنتظمة ، وقولنا : دَلَّتْ على معنىٍ ، احتِرازٌ من الملقاة ، وقولنا : فى نفسها ، احتِرازٌ من الحروف ، وقولنا : مجردة من الزَّمانِ / المختص احتِرازٌ من الفعل ، وقولنا : لفظاً ، احتِرازٌ من صيغة الفعل ؛ لأن للفعل ثلاث دَلالات اثنتان بالوضع ، والأولى منهما : دَلالة " الضاد " والراء " و الباء " على هذا النوع من الأفعال ، والثانية : دَلالة صيغة الفعل على خصوص الزَّمانِ نحو "فَعَلَ" للماضى ، و "يَفْعُلُ" للمستقبل ، حتى لو عكس القضية واضعها لجازله .
و الثالثة : دَلالة الملازمة ، وهى : اضطرارُ الحدثِ إلى زمنٍ ما ، يقع فيه ، فهذه ثلاث دَلالاتٍ ، يوجدُ فى الاسم منها الأولى والثالثة وجودهما فى الفعل ، و توجد الثانية فيه من طريق الملازمة ؛ من حيثُ إنَّ الحدثَ لابدُّ أن يقع فى زمنٍ مخصوص ، لكنَّ صيغة الاسم لاتدل عليه .

وقولنا فى الحرف : ولم يكن أحد جُزئِي الجملة المفيدة ، احتِرازٌ من "الذِّى" ، وقولنا : سوى النداءِ ، احتِرازٌ من "يا زَيْدُ" .

الفرعُ الثانى : فى خواصِّها ، وفيه نوعان : النوعُ الأوَّلُ : فى تعريفها .

أما خواصُّ الأسماءِ فهى كثيرة ، ويحصُرُها طريقتان : أحدهما لفظيٌّ والآخرُ معنويٌّ .

أَمَّا اللَّفْظِيُّ ، فَيَرِدُ فِي أَوَّلِهَا وَحْشُوهَا وَآخِرِهَا .

فَالْتِي تَرِدُ فِي الْأَوَّلِ : كَالْأَلْفِ وَاللَّامِ غَالِبًا ، احْتِرَازٌ مِنْ دُخُولِهِمَا عَلَى الْفِعْلِ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ (١) :

يَقُولُ الْخَنَاءُ وَأَبْغَضُ الْعُجْمِ نَاطِقًا إِلَى رَبَّنَا صَوْتُ الْحِمَارِ الْيُجَدَّعُ (٢)
وَيُفِيدُ أَنَّهَا التَّخْصِصُ نَحْوُ : الرَّجُلِ ، وَالْعِلْمِ .

وَكَحُرُوفِ الْجَرِّ ، وَيُفِيدُهَا إِصَالٌ قَاصِرِ الْأَفْعَالِ إِلَيْهَا نَحْوُ هَرَبْتُ مِنْ زَيْدٍ ، وَلَجَأْتُ إِلَى عَمْرٍو .

وَالَّتِي تَرِدُ فِي الْحَشْوِ : كَالْفِ التَّكْسِيرِ نَحْوُ : رَجَالٌ ، وَأَحْمَالٌ ، وَيَاءِ التَّصْغِيرِ غَالِبًا ، احْتِرَازٌ مِنْ تَصْغِيرِ فِعْلِ التَّعَجُّبِ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ (٣) :

يَا مَأْمِيلِحَ غَزْلَانًا شَدَنَّا لَنَا مِنْ هَوْلِيَاءٍ بَيْنَ الضَّالِّ وَالسَّمْرِ
نَحْوُ : رَجُلٍ ، وَجُعِيفٍ .

وَأَمَّا الَّتِي فِي الْآخِرِ : فَكَالتَّنْوِينِ غَالِبًا ، احْتِرَازٌ مِنْ تَنْوِينِ التَّرْتِمِ .

وَالْتَّنْوِينِ الْغَالِي ، نَحْوُ : رَجُلٍ ، وَزَيْدٍ ، وَكَالِإِضَافَةِ ، وَتُفِيدُهَا

١ - هُوَ ذُو الْخَرْقِ الطَّهَوِيُّ .

٢ - وَالْبَيْتُ فِي نَوَادِرَ / أَبِي زَيْدٍ ص ٢٧٦ ، وَانْظُرْ : الْإِنْصَافَ ١٥١ ، ٣١٦ ، ٥٥٢ وَابْنَ يَعِيشَ ١٤٤/٣ وَالْخَزَانَةَ ٣١/١ .

الْخَنَاءُ : الْفَحْشَى مِنَ الْكَلَامِ ، وَالْفَهْمُ مُنْقَلِبَةٌ عَنْ يَاءٍ ، يُقَالُ : كَلَامُ خَنْ ، وَالْكَلِمَةُ خَنِيَّةٌ ، وَقَدْ خَنَى عَلَيْهِ - بِالْكَسْرِ - وَأَخْنَى عَلَيْهِ فِي مَنْطِقِهِ ، إِذَا أَفْحَشَ ، وَأَبْغَضَ : أَفْعَلُ تَفْضِيلٌ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ ، لِأَنَّهُ بِمَعْنَى اسْمِ الْمَفْعُولِ مِنْ : أَبْغَضْتُهُ فَهُوَ مُبْغَضٌ ، أَيْ مَقْتَهُ وَكَرِهْتُهُ ، لِأَنَّهُ مِنْ غَيْرِ الثَّلَاثِ ، أَوْ هُوَ مِنْ : بَغَضَ الشَّيْءُ - بِالضَّمِّ - بَغَاضَةً بِمَعْنَى : صَارَ بِغِيضًا وَمِنْ ثَمَّ فَلَا شَذُوذَ وَالْعُجْمُ جَمْعُ أَعْجَمَ وَعَجَمَاءُ ، وَهُوَ الْحَيَوَانُ الَّذِي لَا يَنْطِقُ ، وَالْأَعْجَمُ أَيْضًا : الْإِنْسَانُ الَّذِي فِي لِسَانِهِ عُجْمَةٌ وَقَوْلُهُ : إِلَى رَبَّنَا ، مُتَعَلِّقٌ بِـ "أَبْغَضَ" الْيُجَدَّعُ : مِنْ جَدَعْتُ الْحِمَارَ ، أَيْ سَجَنْتُهُ ، لِأَنَّ الْحِمَارَ إِذَا أُحْتَبِسَ كَثُرَ تَصْوِيتُهُ .

٣ - هُوَ الْعَرَجِيُّ كَمَا فِي ذِيلِ دِيَوَانِهِ ١٨٣ ، وَنُسِبَ أَيْضًا إِلَى كَثِيرٍ عَزَّةً وَإِلَى غَيْرِهِ .

٤ - انْظُرْ : أَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ ١٣٠/٢ ، ١٣٣ ، ١٣٥ وَالتَّبَصُّرَةَ ٢٧٢ وَالْخَزَانَةَ ٩٣/١ وَشَرَحَ شَوَاهِدَ الشَّافِيَةِ ٨٣ .

التخصيصَ بغيرهما : كغُلامٍ / زَيْدٍ ، و سَرَجِ الدَّابَّةِ ، وَثُوبٍ خَزٍّ .

وأما المعنويُّ : فيتعلَّقُ بالذات ، كالتعريف و التنكير ، و التأنيث و التذكير و الإضممار ، و الإخبار عنها غالباً ، احترازٌ مِنْ قولهم "تسمعُ بالمُعِدِيِّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تراه" (١) .

وأما خواصُّ الأفعال : فكذلك تردُّ في لفظها و معناها .

أما اللفظُ : فتردُّ فيه أولاً ، و آخرأ .

فالتى تردُّ أولاً : قد ، ونخصُّ الماضي والحال ، وتفيدُهُما تَقْلِيلَ الحال و تَقْرِيبَ الماضي منه نحو : قد قام ، وقد يقوم ، ومنه قولهم : "قد قامت الصلاةُ" و كالسَّينِ وسَوْفَ ، و يَخْصَّانِ المُسْتَقْبَلَ ، ويُفِيدُ انه البعدُ من الحال و السَّيْنُ أقصرُ زمنًا من سَوْفَ نحو : سيقوم زيدٌ ، وسَوْفَ يقوم بكرٌ، وكحروف المضارعة نحو : تَقُومُ و يَقُومُ ، إِلَّا أَنْ يَنْقَلَ الفعلُ علماً نحو : تَغْلِبُ وَيَشْكُرُ .

و أما التى تردُّ آخرأ : فكتاء الضمير نحو : قُمْتُ و قُمْتَ ، وكالتاء التى تثبتُ على صورتها وصلًا ووقفًا غالباً ، احترازٌ مِنْ يَقِفُ على "قائمةٍ" بالتاء ، دخلتْ أَمارةٌ على تَأْنِيثِ الفاعِلِ ، نحو قامتْ هُنْدٌ و ذهبَتْ جُمْلٌ ، وهاتانِ التاءانِ تَخْصَّانِ الماضي الصَّيْغَةَ ، و كُنُونِي التوكيدِ و يَخْصَّانِ المُسْتَقْبَلَ ، نحو : اضْرِبَنَّ و اضْرِبِينَ .

و أما التى تردُّ فى معناها : فمنها تَصَرُّفُها فى الأزمنةِ نحو : قام و يقوم ، إِلَّا أَنْ يَحْدُثَ مانعٌ كتضمينها ما ليس لها فى الأصل ، نحو : نِعَمَ و بئسَ ، ومنها

١ - انظر : أمثال أبى عبيد القاسم بن سلام ٩٧ وجمهرة الأمثال لأبى هلال العسكري ٢٦٦/١ ، قال أبو عبيد : "كان الكسائيُّ يُدخل فيه "أَنْ" و العامةٌ لاتذكر "أَنْ" ووجه الكلام ما قال الكسائيُّ" ورواية الأصمعي : تسمع ... بدون "أَنْ" ويضرب المثل لمن خبره خيراً من مرأه .

الأمر المشتقّ نحو : اضربْ ، و : لِيَقُمْ زَيْدٌ ، ما عدا أَسْمَاءَ الأفعالِ المعدولة نحو :
نَزَالَ ، وَتَرَكَ .

وَأَمَّا الحَرْفُ : فَلَا خَاصَّةَ لَهُ ، لِأَنَّ عَدَمَ ^(١) العَلَامَةِ لَهُ كَالْعَلَامَةِ ، وَلِأَنَّهُ
فِي نَفْسِهِ عَلَامَةٌ ، وَالْعَلَامَةُ لَا تَفْتَقِرُ إِلَى عَلَامَةٍ .

تَنْبِيْهُ : هَذَا الِاحْتِزَازُ الَّذِي أَشْرْنَا إِلَيْهِ فِي هَذَا النُّوعِ وَمَا يَرِدُ مِنْ أَمْثَالِهِ
إِنَّمَا هُوَ عَنِ الشَّاذِّ الْخَارِجِ عَنِ الْقِيَاسِ . وَالشَّاذُّ فِي الْعَرَبِيَّةِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرَبَ :
ضَرْبٌ شَذَّ عَنْ بَابِهِ وَلَمْ يَشْذِ فِي الِاسْتِعْمَالِ ، نَحْوُ : اسْتَحْوَذَ ^(٢) ، وَ
اسْتَصَوَّبَ وَ قِيَاسُهُ : اسْتَحَازَ / مِثْلُ اسْتَقَامَ .

وَضَرْبٌ شَذَّ عَنِ الِاسْتِعْمَالِ وَلَمْ يَشْذِ عَنِ الْقِيَاسِ ، نَحْوُ مَاضِي « يَدْعُ »
فَلَمْ يَسْتَعْمِلُوا « وَدَعَ » ، اسْتَعْنَاءً عَنْهُ بِـ « تَرَكَ » وَ مِنْ قَالَ « وَدَعَ » فَهُوَ شَازٌ .
وَضَرْبٌ شَذَّ عَنِ الْقِيَاسِ وَ الِاسْتِعْمَالِ ، فَلَا يُعْرَجُ عَلَيْهِ إِلَّا فِي ضَرُورَةِ
الشَّعْرِ ، كَادْخَالِ الألفِ وَ اللامِ عَلَى الْفِعْلِ فِي قَوْلِهِ :

صَوْتُ الْحِمَارِ الْيُجْدَعُ ^(٣)

النوع الثاني : فِي أَحْكَامِ هَذِهِ الْخَوَاصِّ .

بَعْضُ هَذِهِ الْخَوَاصِّ يَتَعَاقَبُ عَلَى الْكَلِمَةِ ، لِأَمْرَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : تَضَادُّ مَدْلُولِيهِمَا ، كَالْألفِ وَ اللامِ ، أَوْ الْإِضَافَةُ ، مَعَ التَّنْوِينِ
لِأَنَّ الألفَ وَ اللامَ وَ الْإِضَافَةَ تُفِيدُ تَعْرِيفاً ، وَ التَّنْوِينُ يُفِيدُ تَنْكِيراً ، فَلَا يَجُوزُ
« الرَّجُلُ » وَ لَا غُلَامٌ رَجُلٍ ، وَ كَقَدَّ وَ السَّيْنِ وَ سَوَفَ ، لِأَنَّ قَدْ تُقَرَّبُ إِلَى الْحَالِ
وَ السَّيْنِ وَ سَوَفَ يُبْعِدَانِ مِنْهُ ، فَلَا يَجُوزُ « قَدْ سَيَقُومُ زَيْدٌ » .

١ - يُرِيدُ أَنْ عِلَامَةُ الْحَرْفِ : خُلُوهُ مِنْ عِلَامَاتِ الْأَسْمَاءِ وَ عِلَامَاتِ الْأَفْعَالِ .

٢ - وَلَمْ يُعَلَّ لِلْمَحِ الْأَصْلُ .

٣ - سَبَقَ الْإِسْتِشْهَادُ بِهِ فِي ص ١٠ .

والأمر الثاني: تساوى مدلوليهما ؛ كالألف واللام مع الإضافة ، وكالسين مع سوف ، فيقع الغناء بإحدى العلامتين عن الأخرى ، فلا يجوز «الغلام رجل» ولا «سوف سيقوم زيد» ، وما تجاوز هذين الأمرين فالجمع بينهما جائز ، نحو حرف الجر مع التنوين ، أو مع الألف واللام ، وكقد مع تاء التانيث ، وكسوف مع حروف المضارعة ، تقول : من زيد ، ومن الرجل ، وقد قامت هند ، وسوف يقوم عمرو .

الفرع الثالث: في انقسامها :

ولها تقسيمات باعتبارات مختلفة ، يرد كل تقسيم منها في موضع يخصه ، ونحن نشير إليها في هذا الفرع جملة في ثلاثة أنواع :

النوع الأول: الأسماء وينقسم إلى جنس ونوع ومفرد ومركب ، ومنقول ومرتل ، ولقب واسم وكنية ، ومشتق وجامد ، وجثة وحدث ، ومعرفة ونكرة ، ومذكر ومؤنث ، ومظهر ومضمر ومبهم ، وواحد ومثنى ومجموع ، وإلى مغرب ومبني ، وصحيح ومعتل ، وتام ناقص ، وكامل ومحذوف ، وممدود ومقصور ، ومنصرف وغير منصرف ، ومتمكن وغير متمكن ، ومصدر / ب وغير مصدر ، وعامل وغير عامل .

النوع الثاني : في الأفعال ، وينقسم إلى : ماض وحاضر ومستقبل ، وأمر ونهي ودعاء ، وتام ناقص ، ومظهر ومضمر ، ومتعد وقاصر ، ومؤثر وغير مؤثر ، ومتصرف وغير متصرف ، ومغرب ومبني ، وصحيح ومعتل ، ومسمى الفاعل وغير مسماه .

النوع الثالث : الحروف ، وينقسم إلى مفرد ومركب ، وعامل وغير عامل ، وأصل وفرع ، ومظهر ومضمر ، ومؤثر وغير مؤثر ، في قول .

الفرع الرابع: في اشتقاقها

أما الاسمُ : فهو مُشْتَقٌّ من السُّمُو ، عند البصريين ^(١) ، ووزنه في الأصل : سِمُو ، ومن السِّمَةِ ، عند الكوفيين ^(٢) ، ووزنه في الأصل وَسَمٌ ؛ وإنما سُمِيَ اسماً لِسُمُوهِ على قَسَمِيهِ ، فإنه يُخْبَرُ به ، وعنه بوليساً كذلك . والفعلُ مُشْتَقٌّ من المصدر الذي هو الحَدَثُ ، عند البصريين ، لأنَّ في الفعل زيادةً على المصدر ، وهي دلالتُه على خُصوصِ الزَّمانِ ، والفرْعُ ، فيه ما في الأصل وزيادةً ، وإنما سُمِيَ فعلاً باسمِ أصلِهِ ، وهو الفعلُ في الحقيقة وعند الكوفيين : المصدرُ مُشْتَقٌّ من الفعل .

و الحَرْفُ مشتقٌ مِنْ حَرْفِ الشَّيْءِ ، وهو طَرْفُهُ و جانبُهُ ، ولذلك سُمِيَ حَرْفاً ؛ لأنه يقعُ طرفاً .

الفرع الخامس: في المؤلف منها

و تُوجِبُ له الْقِسْمَةُ اثْنَيْ عَشَرَ تَأْلِيفاً ، تَكَرَّرَ منها خَمْسَةٌ ، و أُلْغِيَ ثَلَاثَةٌ وهي : الْفِعْلُ مع الْفِعْلِ ، و الْفِعْلُ مع الْحَرْفِ ، و الْحَرْفُ مع الْحَرْفِ ، و اسْتُعْمِلَ في الْإِفَادَةِ أَرْبَعَةٌ :

الأوَّلُ : الاسمُ مع الاسمِ ، على شَرِيطة أَنْ يَكُونَ لِلأَوَّلِ بِالثَّانِي عُلُقَةٌ مَعْنَى يَسَعُ مُكَلِّفاً جَهْلُهُ ، نحو : زَيْدٌ قَائِمٌ ، و عَمْرُو أَخوك .

الثَّانِي : الاسمُ مع الفعل التَّامِّ الْمُتَصَرِّفِ ، اختِرازٌ مِنْ « كان » النَّاقِصَةِ و الْأَفْعَالِ غَيْرِ الْمُتَصَرِّفَةِ على هذه الشَّرِيطة ، نحو : قامَ زَيْدٌ ، و ينطلقُ عَمْرُو .

الثَّالِثُ : الاسمُ مع الفعلِ و الْحَرْفِ ، على هذه الشَّرِيطة ، نحو : ما قامَ زَيْدٌ ، و سَيَقُومُ عَمْرُو .

الرَّابِعُ : حَرْفُ / النِّدَاءِ خَاصَّةً مع الاسمِ ، نحو : يا زَيْدٌ .

١ - أنظر : الإنصاف ٦ - ٨ .

٢ - انظر : الإنصاف ٢٣٥ .

الباب الثاني : من القطب الأول في المعرب وفيه مقدمة و فصلان

المقدمة :

المعرب من الكلم قسمان : أحدهما أصل ، والثاني فرع ، وذلك أن الإعراب معنى زائد على الكلمة ، فيقتضى سبباً ، والموجب لوجود الإعراب : ضبط المعاني عند اشتباه الألفاظ ، وهو موجود في الأسم دون قسيميه ؛ لأنه بدل بصيغة واحدة على معانٍ مختلفة ، ألا ترى أن صورة واحدة من اللفظ تدل على التعجب ، والنفي ، والاستفهام ، باختلاف الإعراب ، ولولا هو لما دلت عليها ، وذلك قولك : ما أحسن زيد ، فلهذا كان الإعراب في الأسماء أصلاً .
وأما الفرع : فالإعراب فيه بطريق الشبه والاستحسان ، وهو الفعل المضارع .

وحديث المعرب : كل كلمة يغير حرف إعرابها حساً أو حكماً ، بحركة أو حرف ، لاختلاف العوامل لفظاً ، أو معنى أو تقديراً ، فقولنا : حساً ، نحو : « زيد » و « يضرب » وحكماً ، نحو : « عصاً » ، و « يسعى » ، وقولنا : بحركة ، كالرفع ، والنصب ، والجر ، وقولنا : أو حرف ، كالألف والواو والياء ، في الأسماء الستة ، وفي كلا و كلتا ، وقولنا : لفظاً ، نحو من ، و « لن » ، وقولنا : معنى نحو الابتداء و رافع الفعل المضارع ، وقولنا : تقديراً ، نحو التخدير ، و « أن » المضمرة .

الفصل الأول : في المعرب من الأسماء

وفيه فرعان

الفرع الأول : في تعريفه ، وهو : ما عرى من أوصاف ستة فلم يشبه الحرف نحو : « الذي » أشبهته باحتياجها في الإفادة إلى صلتها ، ولم يتضمن معناه

نحو « أَمْسِ » . تَضَمَّنَتْ بَعْلَمِيَّتَهَا الْأَلِفَ وَاللَّامَ ، وَلَمْ تَقْعَ مَوْقِعُهُ ، نَحْوُ : « أَيْنَ »
 فِي وَقْعِهَا مَوْقِعَ هَمْزَةِ الاسْتِفْهَامِ ، وَلَمْ يَقْعَ مَوْقِعَ فِعْلِ الْأَمْرِ ، نَحْوُ « نَزَالَ »
 وَلَمْ يَقْعَ مَوْقِعَ مُشَاكَلِهِ ، نَحْوُ : « قِطَامِ » ، وَلَمْ يُضَفْ إِلَى غَيْرِ مُتَمَكِّنٍ نَحْوُ ﴿ هَذَا
 يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ ﴾ (١) ﴿ فَيَمَنْ (٢) قَرَأَ بِالْفَتْحِ ، فَيَقْتَضِي / لَهُ وَجُودُ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ ٨
 فِيهِ ضِدٌّ مَا يَسْتَحِقُّهُ مِنَ الْإِعْرَابِ ، وَهُوَ : الْبِنَاءُ .
 وَيَنْقَسِمُ الْمَعْرَبُ قِسْمَيْنِ :

أحدهما : كَامِلٌ أَوْصَافِ الاسْتِحْقَاقِ ، فَتَجَرَّى عَلَيْهِ جَمِيعُ أَنْوَاعِ إِعْرَابِ
 الْأَسْمَاءِ ، وَيُسَمَّى مُتَمَكِّنًا أَمْكَنَ ، نَحْوُ : رَجُلٌ وَزَيْدٌ وَعِلْمٌ ، فَاسْتَحَقَّ الْإِعْرَابُ
 مُطْلَقًا ؛ لِمَنَافَةِ الْحَرْفِ ، وَاسْتَحَقَّ كَمَالَ الْإِعْرَابِ ؛ بِانْتِفَاءِ مُشَابَهَةِ الْفِعْلِ .
 وَالثَّانِي : نَاقِصٌ أَوْصَافِ الاسْتِحْقَاقِ ، فَلَمْ يَجْرِ كَمَالُ أَنْوَاعِ إِعْرَابِ
 الْأَسْمَاءِ عَلَيْهِ ، وَيُسَمَّى مُتَمَكِّنًا غَيْرَ أَمْكَنَ ، نَحْوُ : أَحْمَدُ وَفَاطِمَةُ .

الْفَرْعُ الثَّانِي : فِي أَنْوَاعِهِ ، وَهِيَ نَوْعَانِ : صَحِيحُ حَرْفِ الْإِعْرَابِ ، وَمُعْتَلٌّ .
النَّوْعُ الْأَوَّلُ : الصَّحِيحُ حَرْفِ الْإِعْرَابِ ، وَهُوَ : مَا لَمْ يَكُنْ حَرْفُ إِعْرَابِهِ
أَلِفًا وَلَا وَاوًا ، وَلَا يَاءً ، وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ :

القسم الأول : مَا كَانَ عَارِيًّا مِنْ مُشَابَهَةِ الْحَرْفِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ
 وَمِنْ مُشَابَهَةِ الْفِعْلِ مِنْ وَجْهَيْنِ مَخْصُوصَيْنِ ، وَهُوَ : الْمُتَكَنُّ الْأَمْكَنُ
 الْجَارِي عَلَيْهِ جَمِيعُ أَنْوَاعِ إِعْرَابِ الْأَسْمَاءِ وَهِيَ : الرَّفْعُ ، وَالنَّصْبُ
 وَالْجَرُّ ، نَحْوُ رَجُلٌ ، تَقُولُ : هَذَا رَجُلٌ ، وَرَأَيْتُ رَجُلًا ، وَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ ، وَيُسَمَّى
 مُنْصَرَفًا ، وَلَهُ عَلَامَةٌ تُؤَدِّنُ بِصَرْفِهِ ، وَهِيَ تَنْوِينُ التَّمَكِينِ ؛ لِأَنَّ التَّنْوِينَ
 يَنْقَسِمُ فِي الْعَرَبِيَّةِ خَمْسَةً أَقْسَامٍ ، وَسَيَرِدُ بَيَانُهَا فِي أَبْنِيَةِ الْحُرُوفِ ،

وهذا تنوين التمكين ، [و^(١)] هو الدالُّ على تمكُّن الاسم في بابه وصرفه ، ولهذا قال فيه سيبويه^(٢) : ودخل التنوين في الكلام علامة للأخف عليهم والأمكن عندهم ، وقال غيره^(٣) : دخل فرقاً بين المضاف والمفرد ، وهو من خواص الأسماء كما سبق ذكره^(٤) ، فإن طرأ على هذا التنوين ما يحذفه ، كالآلف واللام ، أو الإضافة جرى الإعراب على الاسم بحاله عند وجود مقتضيه ، وجرَّ المضاف إليه على كل حالٍ ، لفظاً وموضعاً ، نحو : الرجل ، و غلام زيد ، وصاحب أحمد .

القسم الثاني : ما شابه الفعل من وجهين ، باجتماع عِلَّتَيْنِ فرعيتين مَخْصُوصَتَيْنِ مِنْ عِلَلٍ تَسَعُ ، أو علة منها تقوم مقامهما وهى : التعريف الوضعي ، و العجمة المنقولة معرفة ، و العدل ، و النعت ، و وزن الفعل الذي يغلب عليه / أو يخصه بالآلف و النون المضارعتان لألفي التانيث ، و التركيب و ٩/أ الجمع المخصوص ، و التانيث ، و سيرد شرح هذه العِلَلِ في باب مفردٍ ، و هذا هو المتمكن غير الأمكن ، و يسمى غير منصرف ، و له حالتان :

الحالة الأولى : أن يكون عارياً من الآلف و اللام و الإضافة ، ويمتنع منه حينئذٍ التنوين مع الجر عند عامله ، و يعوض من الجر فتحةً ، و يدخله الرفع والنصب عند عاملهما ، نحو : أحمد ، و عمر ، و إبراهيم ، و أصفر ، و تغلب و عثمان ، و حضرموت ، و مساجد ، و زينب .

الحالة الثانية : أن يكون فيه الآلف و اللام أو الإضافة ، و حينئذٍ يعود إليه الجر عند عامله ، نحو : الأصفر ، و أحمدكم ، و يكون امتناع دخول

١ - تَمَّةٌ يَلْتَمِ بِمَثَلِهَا الْكَلَامُ .

٢ - الْكِتَابُ ١ / ٢٢ .

٣ - انظر : المقتضب ٤ / ١٤٣ .

٤ - انظر ص ١٠

التنوين عليه لأنه غير مُنْصَرَف ، لا لِإِنَّهُ يُضَادُّ الألفَ و اللامَ و الإِضَافَةَ ، وإنْ كانتِ المضادَّةُ سَبَباً فى امتناعه ؛ فلا يُقَالُ لِمَا دَخَلَهُ الألفُ و اللامَ و الإِضَافَةُ منها مُنْصَرَفٌ ، وإنْ دَخَلَهُ الجَرُّ ، لأنَّ المُنْصَرَفَ : مَا دَخَلَهُ التَّنْوِينُ فى حالةٍ ما ، وهو لا يَدْخُلُهُ مع عَدَمِهَا ، وها هُنَا أَحْكَامٌ تَحْتَاجُ إِلَى بَيَانٍ :

الحُكْمُ الأوَّلُ : مُشَابَهَةُ الفِعْلِ من وَجْهَيْنِ ، وَذلكَ : أَنَّ الفِعْلَ فَرَعٌ عَلَى الاسْمِ كَمَا سَبَقَ ؛ لِأَنَّهُ مُشْتَقٌّ مِنْهُ ؛ وَلِأَنَّهُ لَا تَتِمُّ بِهِ الْفَائِدَةُ إِلَّا مَعَ الاسْمِ ، فَهُوَ فَرَعٌ عَلَيْهِ مِنْ هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ ، وَغَيْرُ الْمُنْصَرَفِ قَدْ صَارَ بِاجْتِمَاعِ الْعِلَّتَيْنِ الْفَرْعِيَّتَيْنِ فِيهِ فَرَعاً مِنْ وَجْهَيْنِ ، كَمَا سَيَأْتِي فى بَيَانِ الْعِلَلِ (١) .

الحُكْمُ الثَّانِي : أَنَّ التَّنْوِينَ هُوَ الْمَقْصُودُ أَوَّلًا بِالْحَذْفِ ؛ لِأَنَّهُمْ قَسَمُوا الْمَقْصُورَ إِلَى مُنْصَرَفٍ وَغَيْرِ مُنْصَرَفٍ ، نَحْوُ : « عَصَا » وَ « حَبْلَى » ، وَ يَعْنُونَ بِهِمَا : مَا دَخَلَهُ التَّنْوِينُ ، وَ مَا لَمْ يَدْخُلْهُ ، لِأَنَّ الْجَرَ لَا مَسَاحَ لَهُ فِيهِ لَفْظاً .

الحُكْمُ الثَّالِثُ : إِتِّبَاعُ الْجَرِّ التَّنْوِينَ ؛ لِمُشَارَكَتِهِ لَهُ فى اخْتِصَاصِهِمَا بِالْاسْمِ وَ قِيَامِهِ مَقَامَهُ ؛ إِذْ عَاقِبُهُ فى الإِضَافَةِ ، وَ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ عَوْدُهُ عِنْدَ أَمْنِ التَّنْوِينِ ، بِوُجُودِ الألفِ و اللامِ ، أَوْ الإِضَافَةِ .

الحكم الرابع : تعويضُ الجَرِّ فَتْحَةً ، وَ سَبَبُهُ ؛ كَوْنُهُمَا (٢) فَضْلَتَيْنِ ، وَاسْتَوَاؤُهُمَا فى الْكِتَابَةِ (٣) ، وَ لِلْمَعَاوِضَةِ مِنْ حَمْلِهِمُ النَّصْبَ عَلَى الْجَرِّ فى ٩ / التَّنْثِيَةِ وَ الْجَمْعِ .

الحُكْمُ الْخَامِسُ : بَيَانُ خُصُوصِ الْعِلَّتَيْنِ ، وَ هُوَ : أَنَّ يَكُونُ أَحَدُهُمَا تَعْرِيفاً ، أَوْ وَصْفاً ، أَوْ عَدَلاً ، أَوْ وَزْنَ فِعْلٍ مَخْصُوصَيْنِ ، أَوْ تَأْنِيثاً لَازِماً ، أَوْ جَمْعاً مَخْصُوصاً ، وَ الْآخَرَى وَاحِدَةً مِنْ بَاقِي الْعِلَلِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ « أَذْرَبِيْجَانَ »

١ - انظر ٢٥٨/٢

٢ - أى كون الجرّ والنصب الذى علامته الفتحة ، أمّا الزفع فهو عمدة .

٢ - فى الأصل : الكناية .

فيه خمسٌ عللٌ هي : التعريفُ ، و التأنيثُ غيرُ اللّازمِ ، و العجمةُ ، و التركيبُ و الألفُ و النونُ ، فلا ينصرفُ ، و إذا نكرته صرّفته ؛ لعدم التعريف ؟
الحكمُ السادسُ : العلةُ القائمةُ مقامَ علتينِ هي : التأنيثُ اللّازمُ بألفيه المقصورة و الممدودة ، و الجمعُ المخصوصُ ، نحو : حُبلى و حمراءُ ، و مساجدُ .
النوعُ الثانى : المعتلُّ حرفُ الإعرابِ ، و هو ما كان حرفُ إعرابه ألفاً أو ياءً أو واواً ، و ينقسمُ إلى أربعةٍ أضربٍ ، و رديفٍ :

الضربُ الأوّلُ : الألفُ إذا كانت حرفُ إعرابٍ ، و لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً ؛ لتعذرِ النطقِ ، و سُميَ مقصوراً ؛ لأنّه قُصِرَ عنه جميعُ أوجهِ الإعرابِ لفظاً، أى : حُبسَ ، نحو : عصاً و رَحىً ، و لا تكون الألفُ إلا فى الأسماءِ المعربة أصلاً ، فإذا وجدتَ فيها حرفُ إعرابٍ فلا يخلو أن تكون مُنْقَلِبَةً عن واوٍ أو ياءٍ أصليين ، نحو : عصاً و رَحىً ؛ لقولهم : عَصَوَان ، و رَحِيَّان ، أو مُنْقَلِبَةً عن حرفِ الإلحاق ، نحو : أرطى^(١) ، ملحقاً بجَعْفَرٍ فى أحدِ القولين ، أو أن تكون للتأنيث ، نحو : حُبلى و سَكْرَى ، أو للتكثير نحو قَبَعْنَرَى^(٢) ، و لا يدخلها فى جميعِ مواضعِها شَيْئٌ من الإعرابِ ، لأنها إذا تحرّكتْ عادتْ إلى ما قبلتْ عنه ، أو انقلبتْ همزةً ، كما تراه فى التّصريفِ إن شاء الله ، و إنّما يُحكم على الموضعِ بالإعرابِ ، تقولُ : هذه العصا ، و رأيتُ العصا ، و مررتُ بالعصا ، و هو على ضربين : مُنْصَرَفٍ ، و غيرُ مُنْصَرَفٍ .

فالْمُنْصَرَفُ : يدخله التنوينُ ، فيجتمعُ مع الألفِ و هى ساكنةٌ فتُحذفُ و تبقى الفتحةُ قبلها تدل عليها .

و غيرُ الْمُنْصَرَفِ : ما لا يدخله تنوينٌ نحو : حُبلى و سَكْرَى ، و تثبت

١ - شجر من شجر الرمل ، و ألفه يحمل أن تكون للتأنيث و أن تكون للإلحاق .

٢ - الجمل الضخم .

أَلْفَهُ ؛ لِعَدَمِ مَا يُزِيلُهَا ، وَ يَسْتَوِيَانِ لِفِظًا فِي حَالِ التَّعْرِيفِ بِالْأَلْفِ ١٠ .
وَاللَّامِ ، أَوْ الْإِضَافَةِ ، نَحْوِ الْعَصَا ، وَ عَصَا الرَّجُلِ ، وَ الْحُبْلَى ، وَ حُبْلَى
الْقَوْمِ ، وَ هُوَ عَلَى ضَرْبَيْنِ ، مَقِيسٌ وَ مَسْمُوعٌ ، وَ سَنُقَرِّدُ لَهُمَا بَاباً فِي الْقُطْبِ
الثَّانِي .

الضَّرْبُ الثَّانِي : الْيَاءُ وَ إِذَا كَانَتْ حَرْفَ إِعْرَابٍ ، فَلَا يَخْلُو مَا قَبْلَهَا : أَنْ
يَكُونَ سَاكِنًا ، أَوْ مُتَحَرِّكًا ، فَالْسَّاكِنُ عَلَى ضَرْبَيْنِ .

أَحَدُهُمَا أَنْ يَكُونَ يَاءً مِثْلَهَا ، نَحْوُ : صَبِيٍّ ، وَكُرْسِيٍّ ، وَالثَّانِي : أَنْ لَا
يَكُونَ يَاءً ، نَحْوُ : ظَبْيٍ ، وَنَحْيٍ ، وَهُمَا سَوَاءٌ فِي تَحْمُلِ أَوْجِهِ الْإِعْرَابِ
كَالصَّحِيحِ ، تَقُولُ : هَذَا صَبِيٌّ وَ نَحْيٌ ، وَرَأَيْتُ صَبِيًّا وَنَحِيًّا ، وَمَرَرْتُ بِصَبِيٍّ وَ
نَحْيٍ ، وَأَمَّا الْمُتَحَرِّكُ : فَلَا يَخْلُو : أَنْ تَكُونَ الْحَرَكَةُ كَسْرَةً ، أَوْ فَتْحَةً ، أَوْ ضَمَّةً .

أَمَّا الْكَسْرَةُ : فَنَحْوُ : الْقَاضِيِ وَالرَّامِيِ ، وَ يُسَمَّى مَنْقُوصًا ، لِأَنَّهُ نَقِصٌ
الْيَاءِ ، بَعْضُ الْإِعْرَابِ ، وَ لَهُ حُكْمَانِ :

الأَوَّلُ : فِي الرَّفْعِ وَ الْجَرِّ ، وَ قَدْ اسْتَتَقَلَّ مَعَ الْيَاءِ ، لِكِرَاهَةِ النُّطْقِ بِهِ نَحْوُ :
هَذَا قَاضِيٍّ ، وَ مَرَرْتُ بِقَاضِيٍّ ، فَمُنْعًا مِنَ الدُّخُولِ عَلَيْهَا فَبَقِيَتْ سَاكِنَةً ، تَقُولُ :
هَذَا قَاضِيٍّ ، وَ الْقَاضِيِ ، وَ الْقَاضِيَّ ، وَ مَرَرْتُ بِقَاضِيٍّ ، وَ الْقَاضِيِ ، وَ الْقَاضِيَّ ، فَإِذَا
لَقِيَهَا سَاكِنٌ بَعْدَهَا ، كَلَامُ التَّعْرِيفِ ، وَ بَاءُ ابْنٍ ، حُذِفَتْ الْيَاءُ لِفِظًا ، وَ ثَبَّتَتْ خَطًّا ،
نَحْوُ : قَاضِيِ الْقَوْمِ ، وَ رَامِيِ ابْنِكَ ، فَإِنْ كَانَ السَّاكِنُ تَنْوِينًا حُذِفَتْ الْيَاءُ لِفِظًا
وَ خَطًّا ، وَ بَقِيَتْ الْكَسْرَةُ قَبْلَهَا تَدُلُّ عَلَيْهَا ، تَقُولُ : هَذَا قَاضٍ يَا فَتَى ، وَ مَرَرْتُ بِقَاضٍ
يَا فَتَى .

الحُكْمُ الثَّانِي : فِي النِّصْبِ ، وَ هُوَ جَارٌ مَجْرِي الصَّحِيحِ فِي تَحْمُلِ الْفَتْحَةِ
لِخِفَّتِهَا نَحْوُ رَأَيْتُ قَاضِيًّا ، وَ الْقَاضِيَّ ، وَ قَاضِيَّكَ ، عَلَى أَنَّهُ قَدْ جَاءَتْ أَنْوَاعُ
الْمَنْقُوصِ فِي الشَّعْرِ عَلَى الْأَصْلِ مَعَ الرَّفْعِ وَ الْجَرِّ ، تَشْبِيهًا بِالنِّصْبِ ، وَ جَاءَتْ
فِي النِّصْبِ بِالْحَذْفِ ، حَمَلًا عَلَيْهِمَا ، قَالُوا فِي الرَّفْعِ :

تَرَاهُ وَقَدْ فَاتَ الرُّمَاءَ كَأَنَّهُ
وَقَالُوا فِيهِ :
أَمَامَ الْكِلَابِ مُصْغِيُ الْخَدِّ أَصْلَمُ (١)

وَكَأَنَّ بُلُقَ الْخَيْلِ فِي حَافَاتِهِ
وَقَالُوا فِي الْجَرِّ :
تَرْمِي بِهِنَّ دَوَالِيُ الزُّرَاعِ (٢)

فَيَوْمًا يُوَافِينَ الْهُوَى غَيْرَ مَاضِي
وَقَالُوا فِيهِ :
وَيَوْمًا تَرَى مِنْهُنَّ غَوْلًا تَغُولُ (٣)

لَا بَارَكَ اللَّهُ فِي الْغَوَانِي هَلْ
وَمِثْلُهُ :
يُصْبِحْنَ إِلَّا لَهُنَّ مُطَلَّبُ (٤)

مَا إِنْ رَأَيْتُ وَلَا أَرَى فِي مَدَّتِي
وَقَالُوا فِي النَّصَبِ :
كَجَوَارِي يَلْعَبْنَ فِي الصَّحَرَاءِ (٥)

وَلَوْ أَنَّ وَاشٍ بِالْيِمَامَةِ دَارُهُ
وَدَارِي بِأَعْلَى حَضْرَمَوْتَ اهْتَدَى لِيَا (٦)

١ - البيت لأبي خراش الهذلي. انظر: شرح أشعار الهذليين ١٢١٩. وانظر أيضاً: الخصائص ٢٥٨/١ والمنصف ٨١ / ٢. والضمير في «تراه» يرجع إلى تيس الربل - وهو الظبي - المذكور في قوله قبل: فوالله ما ربداء أو عالج عانة أقب، وما إن تيس ربل مصمم يقول: إن هذا الظبي من شدة العدو يميل خده ويصغيه، ويخفض أذنيه، فكانه أصلم، أي: مقطوع الأذنين.

٢ - لم أقف على قائله. انظر: الهمع ١٨٣/١. بلق الخيل، وأحدها: أبلق، والبلق سواد وبياض.
٣ - البيت لجرير. انظره في ديوانه ٣٦٦، وهو من شواهد سيبويه ٣ / ٣١٤، وانظر أيضاً: المقتضب ٣ / ٣٥٤ والخصائص ٣ / ١٥٩ والمنصف ٢ / ٨٠، ١١٤.

٤ - البيت لعبيد الله بن قيس الرقيّات. انظره في ديوانه ٣، وهو من شواهد سيبويه ٣ / ٣١٤. وانظر أيضاً: المقتضب ٣ / ٣٥٤ والخصائص ١ / ٢٦٢ و ٢ / ٣٤٧ والمنصف ٢ / ٦٧، ٨١. وابن يعيش ١٠ / ١٠١ واللسان (غنا).

٥ - لم أقف على قائله، وانظر: ابن يعيش ١٠ / ١٠١ وشرح شواهد الشافعية ٤٠٣ والخزانة ٨ / ٣٤١.
٦ - البيت لمجنون بن عامر. انظره في ديوانه ٢٩٤. وانظر أيضاً: ابن يعيش ٦ / ٥١ وشرح شواهد الشافعية ٧١، ٤٠٥ والخزانة ١٠ / ٤٨٤.

و منه قولهم :

أَكْشَرُ أَقْوَامًا حَيَاءً وَقَدْ أَرَى صُدُورَهُمْ بَادٍ عَلَى مِرَاضِهَا (١)
و أما إذا كان ما قبل الياء ضمةً أو فتحةً ، فإنه أصلٌ مرفوضٌ ، وإن
كان القياسُ يَقْتَضِيهِ ، فمثالُ الضمةِ « ظَبْيٌ » إذا جَمَعْتَهُ جَمْعَ قَلَّةٍ عَلَى « أَفْعُلْ »
فالقِياسُ أَظْبَى نَحْوَ « أَكْلَبٍ » ، وَ حُكْمُهَا : أَنْ تُقَلِّبَ الضَّمَّةُ كَسْرَةً فَتُصَيِّرَهُ
بِمَنْزِلَةِ « قَاضِي » وَ يَجْرِي عَلَيْهِ حُكْمُهُ ، فَيَرْجِعُ بَعْدَ الْقَلْبِ وَالتَّغْيِيرِ إِلَى « أَظْبٍ »
لأنَّهُمْ إِذَا اسْتَقْبَلُوا الْكَسْرَةَ قَبْلَ الْيَاءِ فَلَأَنْ تُسْتَقْبَلَ الضَّمَّةُ قَبْلَهَا أَوْلَى .

و مثالُ الْفَتْحَةِ « فَتَى » أَصْلُهُ فَتَى ، مِثْلُ « جَمَلٌ » ، لِقَوْلِهِمْ : فَتَيَانٌ ، فَلَمَّا
تَحَرَّكَتِ الْيَاءُ وَ انْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا قُلِبَتْ أَلِفًا ، وَ أُلْحِقَ بِالْمَقْصُورِ ، وَ قَدْ ذَكَرْنَاهُ (٢) .

الضَّرْبُ الثَّلَاثُ : الْوَاوُ إِذَا كَانَتْ حَرْفَ إِعْرَابٍ فَلَا يَخْلُو : أَنْ يَكُونَ مَا
قَبْلَهَا سَاكِنًا أَوْ مُتَحَرِّكًا ، أَمَّا السَّاكِنُ : فَحُكْمُهُ حُكْمُ الْيَاءِ إِذَا سَكَنَ مَا قَبْلَهَا
فِي تَحْمُلِ الْإِعْرَابِ كَالصَّحِيحِ ، نَحْوُ : « عَدُوٌّ » وَ « قَلُوٌّ » ، وَ « غَزُوٌّ » وَ « عَدُوٌّ » .

وَأَمَّا الْمُتَحَرِّكُ ، فَلَا يَخْلُو : أَنْ تَكُونَ حَرَكَتُهُ ضَمَّةً أَوْ فَتْحَةً أَوْ كَسْرَةً ، وَجَمِيعُهَا
أَصُولٌ مَرْفُوضَةٌ ، لِلْإِسْتِثْقَالِ . أَمَّا الضَّمَّةُ : فَنَحْوُ « حَقْوٌ » (٣) وَ دَلْوٌ ، إِذَا
جَمَعْتَهُمَا جَمْعَ قَلَّةٍ عَلَى أَفْعُلٍ قُلْتُ : « أَحَقْوُ » وَ « أَدْلُو » ، فَقُلِبَتِ الضَّمَّةُ كَسْرَةً
فَانْقَلَبَتِ الْوَاوُ يَاءً ، وَ أُلْحِقَ بِالْمَنْقُوصِ قُلْتُ : أَحَقْوُ وَ : أَدْلُ .

وَأَمَّا الْكَسْرَةُ : فَنَحْوُ اسْمِ الْفَاعِلِ مِنْ غَزَا وَ « دَعَا » ، هُوَ فِي الْأَصْلِ « غَاوُ »
وَ دَاعُو فَقُلِبَتِ الْوَاوُ يَاءً ، وَ أُلْحِقَ بِالْمَنْقُوصِ ، فَقُلْتُ : « غَاوُ » وَ « دَاعُ » ، وَأَمَّا الْفَتْحَةُ
: فَنَحْوُ : عَصَا وَ « قَنَا » ، أَصْلُهُمَا « عَصَوُ » وَ « قَنَوُ » فَقُلِبَتِ الْوَاوُ أَلِفًا ، وَ أُلْحِقَ
بِالْمَقْصُورِ ، وَ قَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ .

١ - الْبَيْتُ لِلشَّيْخِ . انْظُرْهُ فِي دِيْوَانِهِ ٥٥ . وَ انْظُرْ أَيْضًا : الْمَنْصَفَ ٢ / ١١٤ .

٢ - انْظُرْ ص ١٩ .

٣ - الْحَقُّ : الْإِزَارُ ، وَ الْحَقُّ أَيْضًا : مُسْتَدَقُّ السَّهْمِ مِنْ مُؤَخَّرِهِ مِمَّا يَلِي الرِّيشَ .

فهذه الأحكام تُؤدّي إلى أنّه ليسَ في العربيّة اسمٌ / مُعَرَّبٌ آخِرُهُ وأوَّ قِبَلِهَا ١١ / أ
ضَمَّةٌ ، إلاّ الأسماءُ السِتَّةُ المُضَافَةُ ، في الرِّفْع .

الضَّرْبُ الرَّابِعُ: في الأسماءِ المُعَرَّبَةِ بِالحُرُوفِ، وهِيَ سِتَّةُ أَسْمَاءٍ ، أُعَرِّبَتْ في
حَالِ الإِضَافَةِ إلى غيرِ المتكلمِ بِحُرُوفِ العِلَّةِ ؛ تَوَطُّبَةً لِلتَّثْنِيَةِ وَالجَمْعِ وَهِيَ :
أَبُوكَ، وَأَخُوكَ، وَحَمُوكَ، وَهَنُوكَ، وَفُوكَ، وَذُو مَالٍ، تَقُولُ في الرِّفْعِ : هَذَا أَبُوكَ ، وَ
أَخُوكَ وَحَمُوكَ، وَهَنُوكَ، وَفُوكَ، وَذُو مَالٍ ، وَفِي النِّصْبِ: رَأَيْتُ أَبَاكَ، وَأَخَاكَ،
وَحَمَاكَ ، وَهَنَاكَ ، وَفَاكَ ، وَذَا مَالٍ ، وَفِي الجَرِّ : مَرَرْتُ بِأَبِيكَ ، وَأَخِيكَ ، وَ
حَمِيكَ ، وَهَنِيكَ وَفِيكَ ، وَذِي مَالٍ ، فَالْوَاوُ وَالْأَلِفُ وَالْيَاءُ حُرُوفُ الإِعْرَابِ وَ
عَلَامَاتُهُ عِنْدَ سِيبَوِيهِ^(١) ، وَغَيْرِهِ^(٢) يُخَالِفُهُ فِي ذَلِكَ ، وَهَذِهِ الْأَسْمَاءُ السِتَّةُ عَلَى
ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ:

الْقِسْمُ الْأَوَّلُ : تَكُونُ عَيْنُهُ فِي حَالِ الْإِفْرَادِ حَرْفَ إِعْرَابٍ
وَيُعَرَّبُ بِالحَرَكَاتِ ، وَفِي حَالَةِ الإِضَافَةِ إِلَى غيرِ المتكلمِ تُعَادُ لَامُهُ ،
وَيَكُونُ إِعْرَابُهُ بِالحُرُوفِ وَهِيَ : أَبٌ ، وَأَخٌ وَحَمٌّ ، وَهَنٌ . وَقَدْ
اسْتَعْمَلُوهَا فِي حَالَةِ الإِضَافَةِ بِغَيْرِ لَامٍ ، وَأَعْرَبُوهَا بِالحَرَكَاتِ

١- الكتاب ١ / ٤٣٠ و ٢ / ٥ - ٧ و ٣ / ٣٦٠ ، ٤١٢ .

٢ - قال الصميرى فى التبصرة ص ٨٥ : « اعلم أن الواو والألف والياء التى تُغَيَّرُ هذه الأسماءُ بهن
لسن إعراباً ، وإنما الأعرابُ مقدَّر فى هذه الحروف ، لأن الإعراب إنما يحلّ فى الكلمة بعد تمامها
، وهذه الحروف من تمام هذه الأسماء ، فالإعراب يجب أن يكون بعدها مُقدَّراً » . وقال الرضى
فى شرح الكافية ١ / ٢٧ : « قال المصنف : ظاهر مذهب سيبويه أن لها إعرابين ، تقديرى
بالحركات ، ولفظي بالحروف ، قال : لأنه قدّر الحركة ثم قال : هى فى الواو علامة الرفع ، وهو
ضعيفٌ لحصول الكفاية بأحد الإعرابين » . وقد ذكر الرضى عقب ذلك مذهب الكوفيين والأخفش
والربيعى والمازنى والجرمى فى إعراب الأسماء الستة . وانظر أيضاً : ابن يعيش ١ / ٢ .

قال الشاعر^(١) :

رُحْتُ وَفِي رَجْلَيْكَ مَا فِيهِمَا وَقَدْ بَدَأَ هُنْكَ مِنَ الْمِئْزَرِ

وقال^(٢) :

سَوَى أَيْكَ الْأَدْنَى فَإِنَّ مُحَمَّدًا عَلَا كُلَّ شَيْءٍ يَا ابْنَ عَمِّ مُحَمَّدٍ

وقد أبدلوا من لام « حم » فى الأفراد همزة فقالوا : حمٌّ .

وقد استعملوها فى الأحوال الثلاث بالألف ، قالوا :

إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَغَا فِى الْمَجْدِ غَايَتَاهَا^(٣)

وجاء فى المثل : « مَكْرَهُ أَخَاكَ لَا بَطْلٌ » .^(٤)

١ - هو الأقيشر الأسديّ ، ونُسِبَ أيضاً إلى الفرزدق ، وليس فى ديوانه المطبوع .

و البيت من شواهد سيبويه ٤ / ٢٠٣ . وانظر أيضاً : الخصائص ١ / ٧٤ ، ٣ / ٩٥ وابن يعيش ١ / ٤٨ والخزانة ٤ / ٤٨٤ .

و كان الأقيشر قد سكر فبدت عورته ، فضحكت منه امرأته ، فقال ثلاثة أبيات ثالثها البيت المستشهد به . وفى رجليك ما فيهما : يُريد أن فيهما اضطراباً واختلافاً . المئزر : الإزار .

٢ - لم أقف على هذا القائل .

و البيت من شواهد ابن جنى فى الخصائص ١ / ٣٣٩ . وانظر أيضاً : اللسان (أبى) .

٣ - البيتان من مشطور الرجز لأبى النجم . وانظر : الإنصاف ١٨ وابن يعيش ١ / ٥٣ و ٣ / ١٢٩ والرحمغ ١ / ١٢٨ والخزانة ٧ / ٤٥٥ و شرح شواهد المغنى ١ / ١٩٣ .

٤ - هكذا رُوِيَ المثل فى كتب النحو ، ولم أَعثر عليه فى كتب الأمثال إلا برواية « أخوك » وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه . وانظر : الأمثال لأبى عبيد القاسم بن سلام ٢٧١ ، وبهامش الكتاب مزيد من تخريج المثل ، فانظره هناك إن شئت . و هو يُضرب لِمَنْ يُحمل على ما ليس من شأنه .

ومنهم من يردُّ اللَّامَ في حالِ الإِضافةِ إلى النَّفسِ فيقول : هذا
أبيّ، وأنشدوا :

فلا و أبيّ لا أنساك حتّى ينسى الواله الصبّ الحنينا (١)

القِسْمُ الثَّانِي : يكونُ محذوفَ اللَّامِ في حالِ الإِفرادِ و الإِضافةِ ، إلا أنَّ ١١ / ب
إِعرابه مع الإِفراد بالحركات ، ومع الإِضافة بالحروف ، وهو «فوك» ، وعوضه
في الإِفراد من عينه التي هي «واو» ميمًا ؛ لأنّها لو تُركت لحذفها التّنوين ، كما
حذف ياء «قاض» ، وألف «عصا» ، فكانت الكلمة تبقى على حرف واحد ، وهو
غير موجود في المعربات ، فقالوا : فم ، وقد جمَعَ الشاعر بينهما فقال (٢) :

هُمَا نَفْتًا فِي فَمَوِيهِمَا عَلَى النَّايِجِ الْعَاوِي أَشَدُّ رِجَامِ (٣)

و قد استعملها في الإِفراد بغير عوض ، قال (٣) :

خَالَطَ مِنْ سَلَمَى خِيَاشِيمَ وَفَا

١ - لم أقف على قائله . و قدور عرضاً في شرح شواهد المغني ٧ / ٣١ .

٢ - الفرزدق . انظر : ديوانه ٧٧١ ((ط الصاوي ١٣٥٤)) .

و هو من شواهد سيبويه ٣ / ٣٦٥ ، ٦٢٢ . و انظر أيضاً : المقتضب ٣ / ١٥٨ والخصائص ١ / ١٧٠
و ٣ / ١٤٧ و التبصرة ٣٥٦ ، ٨٦١ و الخزانة ٤ / ٤٦٠ و ٧ / ٤٧٦ و شرح شواهد الشافعية ١١٥
و اللسان (فوه) . قال البغدادى في الخزانة : إن الضمير (هما) لإبليس و ابنه ، بدليل البيت
السابق ، و هو :

و إن ابن إبليس و إبليس ألينا لهم بعذاب الناس كُلَّ غلام

ألينا : سقيا اللبن . نفثا : ألقيا . الرّجاء : المدافعة ، من المراجعة بمعنى المراماة بالحجارة .

٣ - العجاج . انظر : ديوانه ٤٩٢ .

و هو من شواهد ابن يعيش ٦ / ٩٨ . و انظر أيضاً : الخزانة ٣ / ٤٤٢ ، ٤٤٤ و الهمع ١ / ١٣١
و اللسان (ذو) . و فاعل خالط في بيت سابق على الشاهد ، يقول : إن ريقها عذب بسبب عفار
خالط خياشمها وفاها .

و سأل عيسى ^(١) بنُ عُمَرَ ذَا الرُّمَّةِ : هل يقولون : هذا فُو ، فقال : بَلْ يقولون : « قَبَّحَ اللَّهُ ذَا فَا » ، و هي عَرَبِيَّةٌ ، و الأولى أَنْ لَا تُسْتَعْمَلَ « فَمُ » فى الإضافة ، و لَا يُسْتَعْمَلُ فُو فى الأفراد .

القِسْمُ الثَّالِثُ : « ذُو » ، و لَا تُسْتَعْمَلُ إِلَّا مضافَةً ، لأنَّهم إنما جَاءُوا بها تَوْصِيلاً إِلَى وصفِ الأَسْمَاءِ بِأَسْمَاءٍ مِثْلِهَا غيرِ جَارِيَةٍ عَلَى الأَفْعَالِ ، كَقَوْلِكَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ذِي مَالٍ ، وَ ذِي دَارٍ ، وَ ذِي قِيَامٍ ، و لَا تُضَافُ إِلَى مُضْمَرٍ عِنْدَ سَيَبُويهِ ^(٢) ، فَلَا تَقُولُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ذِيكَ ، وَ ذِيهِ ، و أَجَازَهُ الْمَبَرَّدُ ^(٣) ، وَحَكَاهُ فِي الشَّعْرِ مَجْمُوعاً ، قَالَ كَعْبُ بْنُ زُهَيْرٍ ^(٤) :

صَبَحَنَ الْخَزَرَ جِيَّةً مُرْهَفَاتٍ أَبَارَ ذَوِي أُرُومَتِهَا ذُؤُوهَا

١ - فى اللسان (ذو) : « و قال الأصمعى : قال بِشْرُ بنِ عُمَرَ : قُلْتُ لَذِي الرُّمَّةِ : أَرَأَيْتَ قَوْلَهُ :

خَالَطَ مِنْ سَلَمَى خِيَاشِيمَ وَفَا ؟

قال : إِنَّا لَنَقُولُهَا فى كَلَامِنَا : قَبَّحَ اللَّهُ ذَا فَا ... » ، و ما فى اللسان موجود بنصّه فى تهذيب الأزهري ١٥ / ٤١ ، فلعل ما فى التهذيب و اللسان تصحيف ، لأن عيسى بن عمر كان يُسأَلُ ذَا الرمة عن أمور فى اللغة . انظر ص ٢٠ من مقدمة محقق ديوانه . أما بِشْرُ بنِ عمر فلم يعرف عنه أنه كان من علماء اللغة أو من رواةها .

٢ - الكتاب ٣ / ٤١١ - ٤١٢ .

٣ - لم أقف على هذا الرأى للمبرّد ، كما لم أعثر على بيت كعب بن زهير فى أى كتاب من كتب المبرّد المطبوعة ، و الذى فى المقتضب يُفيد موافقة المبرّد لسيبويه فى أن «ذو» لا تُضَافُ إِلَى مُضْمَرٍ ، ففى المقتضب ٣ / ١٢٠ : « فَإِنْ أَخْبَرْتَ عَنْ (المَالِ) لَمْ يَجْزِ فى فى اللفظ ، لأن قولك : (ذو) لَا يُضَافُ إِلَى المِضْمَرِ . تقول : هذا ذُو مال ، و لَا تقول : المَالُ هذا ذُوهُ .

٤ - ديوانه ٢١٢ . وهو من شواهد أبي على الفارسي فى الشعر ٤٢٣ . وانظر أيضاً : ابن يعيش ٥٣/١ والهمع ٤/ ٢٤ . أبار : أهلك . الأرومة : الأصل .

وَأَنْشَدَ الْفَارِسِيُّ :

إِنَّمَا يَعْرِفُ ذَا الْفَضْلِ مِنَ النَّاسِ ذُوهُ^(١)

و منه قول النَّاسِ : « صَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ النَّبِيِّ وَ ذَوِيهِ » .
و هذا جميعه لم يَرِدْ إِلَّا مَجْمُوعاً ، و قد جاءَ فِي الشَّعْرِ غَيْرُ مضافٍ
قالَ (٢) :

فَلَا أَعْنِي بِذَلِكَ أَسْفَلِيكُمْ و لكنني أريدُ به الذَّوِينَ

و لـ « ذِي » كَلَامٌ يُخَصُّهَا غَيْرُ هذا ، يَجِيءُ فِي بَابِ الْمُوصُولَاتِ (٣) .

فَأَمَّا أَوْزَانُ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ فَإِنَّ « أَبَا » و « أَخَا » و « حَمًا » و « هَنًا »
أَوْزَانُهَا «فَعْلٌ» مَفْتُوحُ الْعَيْنِ ، نحو : «أَبُو» و «أَخُو» و «حَمُو» و «هَنُو» ، فَحُذِفَتْ
لَامَاتُهَا ؛ لِقَوْلِهِمْ فِي التَّثْنِيَةِ : أَبَوَانِ و أَخَوَانِ و حَمَوَانِ و هَنَوَانِ . و فِي الْجُمُعِ :
أَبَاءٌ و أَخَاءٌ و أَحْمَاءٌ و هَنَوَاتٌ .

وَأَمَّا فَمٌ : فَأَصْلُهُ « فَوهُ » سَاكِنُ الْعَيْنِ ؛ لِقَوْلِهِمْ : أَفَوَاهُ ، و فَوِيَّهُ و
تَقَوَّهْتُ ، و إِنَّمَا جُمِعَ عَلَى أَفْعَالٍ ، و هُوَ سَاكِنُ الْعَيْنِ ، لِأَنَّ الْمُعْتَلَّ الْعَيْنِ يُجْمَعُ
كَذَلِكَ نَحْوُ : بَيْتٍ و أَبْيَاتٍ ، و سَوَطٍ و أَسْوَاطٍ ، فَحُذِفَتْ لَامُهُ اعْتِبَاطاً ، ثُمَّ حُذِفَتْ
عَيْنُهُ ، و عُوضَ مِنْهَا « مِيمًا » كَمَا سَبَقَ .
وَأَمَّا ذُو : فَأَصْلُهُ « ذَوِي » مِثْلُ « نَوِي » ، و وَزْنُهُ فَعْلٌ بِالْفَتْحِ ، فَكَانَ لَامُهُ
بَاءً ، و مِنْهُمْ مَنْ يَعْتَقِدُهَا وَآوًا .

١ - و تخريجه كتخريج سابقه . (انظر هامش ٤ ص ٢٦) بالإضافة إلى اللسان (ذو) و هو شاهد على
إضافة « ذو » إلى مضمير مع جمعه .

٢ - هو الكميت . انظر : ديوانه ٢ / ١٠٩ .

والببيت من شواهد سيبويه ٢٨٢ / ٣ . وانظر أيضاً : الخزانة ١ / ١٣٩ و ٤٩٦ / ٤ و ٥٧ / ٨ ، الهمع

٤ / ٢٨٥ . الأسفلين : جمع أسفل ، والذوين : جمع « ذو » وأراد به أنواء اليمن ، أي ملوكهم .

والشاعر يهجو اليمن تعصباً لمضر . ٣ - ٢ / ٢٤١ - ٢٤٢ :

٣ - ٢ / ٢٤١ - ٢٤٢ .

ومتى أضفت هذه الأسماء إلى نفسك ، حذفت لاماتها في الأحوال
 الثلاث ، ما عدا « ذَا » ، تقول : هذا أبى ، وأخى ، وحمى ، وهنى ساكنة
 الياء ، و « فى » مشددة ، وحكى المبرد (١) : أبى وأخى مُشَدَّدًا .
 فأمّا ذو : فلا تُضاف إلى الضمير ، كما سبق ، ومن أجاز ذلك قال :
 ذى مثل فى .

الرديف لهذه الأضرُب : الهمزة ، والعادة جارية أن يذكر عقيب الأسماء
 المعتلة ما كانت الهمزة له حرف إعراب ؛ لنوع من المشابهة بينها وبين حروف
 العلة ، وإن كان القياس يقتضى أن لا يذكر معها ؛ لأنها جارية مجرى الحرف
 الصحيح ، وهى إذا كانت حرف إعراب ، على ضربين :
 أحدهما : أن يكون قبلها ألف ، وتسمى الكلمة ممدودة ، نحو : كساء ،
 ورياء ، وحرباء ، وقرءاء ، وحمراء ، وهو على ضربين : مقيس ، ومسموع ،
 وسنفردهما باباً فى القطب الثانى (٢) .

والثانى : ألا يكون قبل الهمزة ألف ، وتسمى الكلمة مهموزة ، نحو :
 قارىء وبارئ ، ومنشئ ، ومبتدئ .

وهذان الضربان جاريان مجرى الصحيح فى تحمل أوجه الإعراب
 تقول : هذا كساء ، وحمراء ، وقارئ ، ورأيت كساءً وحمراءً وقارئاً ، ومررت
 بكساءً وحمراءً وقارئاً .

فإن كان قبل الهمزة واو ، أو ياء ، نحو : مشنوء ، وبدئ (٣) ، فالقياس
 أن يُسميا ممدو دين ، ويجرى عليهما الإعراب .

١ - لم أقف ما حكاه المبرد فى المقتضب . وقد نقل ذلك عن المبرد ابن يعيش فى شرح المنصل ٣ /

٣٦ ، ٣٧ .

٢ - ص ٦٩ .

٣ - البدئ : الأمر البديع ، والبئر التى حفر فى الإسلام .

الفصل الثاني : فى المعرب من الأفعال

وفيه فرعان

ب / ١٢

الفرع الأول : فى تعريفه ، وهو نوعان :

النوع الأول : الفعل المضارع ، إذا لم يوجد فيه مانع من نونى التوكيد و نون جماعة النساء ، فإنه يكون معها مبنياً ، وإنما استحق الإعراب لمشابهته الأسماء من وجوه .

منها : أنه يعم زمانى الحاضر والمستقبل بصيغته ، فإذا دخلته السين أو سوف ، اختص بالمستقبل ، فأشبه الاسم فى عمومته وخصوصه ، مع عدم لام التعريف وجودها ، نحو : يقوم وسيقوم ، وجل وجل ، وينطلق ، منها : كونه على حركة اسم الفاعل نحو : يضرب وضارب ، وينطلق ومنطلق ، ويستخرج ومستخرج .

ومنها : دخول لام الابتداء المختصة بالأسماء عليه ، نحو قولك : إن زيدا يقوم ، وإن زيدا لقائم ، وفيه نظر^(١) ، والأصل الأول ، فأعطى لهذه المشابهة بعض الإعراب ، وإن كان فى الأصل مستغنياً عنه ، ألا ترى أن تغير آخره لا يوجب له زوال معنى و حدوث غيره كالاسم ؛ لأنه فى حال الرفع والنصب والجزم يدل دلالة واحدة على الحدث والزمن المختص ؛ فلهذا كان إعرابه فرعاً .

١ - خلاصة هذا النظر : أن سيبويه و الفارسي و الصيمرى هم القائلون بأن دخول لام الابتداء على المضارع من وجوه شبهه بالاسم ، وأن فى هذه اللام خلافاً :

فذهب قوم إلى أنها تقصر الفعل على الحال بعد أن كان مبهماً . وذهب آخرون إلى أنها لا تقصره على أحد الزمانين ، بل هو مبهم فيهما على ما كان ، واستدل على ذلك بقوله تعالى : « وإن ربك ليحكم بينهم يوم القيامة »، فلو كانت اللام تقصره على الحال كان محالاً ، وانظر : التبصرة ٧٧ وابن يعيش ٢٦/٩ .

وَيَلْزَمُ أَوَّلَ الْفِعْلِ الْمَضَارِعِ إِحْدَى الزَّوَادِ الْأَرْبَعِ الَّتِي هِيَ: الهمزة، والنون والتاء، والياء، فالهمزة للمتكلم، نحو: أَقُومُ، وَأَقْعُدُ، وَأَنْطَلِقُ، وَأَسْتَخْرِجُ والنون للمتكلم إذا كان معه غيره، نحو: نَقُومُ، وَنَنْطَلِقُ، وَنَسْتَخْرِجُ و للمتكلم العَظِيمُ فِي نَفْسِهِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نُحْيِي وَنُمِيتُ وَإِلَيْنَا الْمَصِيرُ﴾ (١) وَ التاء للمخاطب: الذَّكَرُ وَالْأُنْثَى، نحو: تَقُومُ وَتَقُومِينَ، وَتَنْطَلِقُ وَتَنْطَلِقِينَ، وَلِلْمُؤَنَّثَةِ الْغَائِبَةِ، نحو: تَقُومُ هِيَ، وَ الْيَاءُ لِلْمَذْكَرِ الْغَائِبِ، نحو: يَقُومُ هُوَ، وَ لِلْمُؤَنَّثَاتِ الْغَائِبَاتِ، نحو: هُنَّ يَضْرِبْنَ.

وَ إِنَّمَا خُصَّتْ هَذِهِ الْحُرُوفُ بِالزِّيَادَةِ، لِأَنَّ أَوَّلَى مَا زِيدَ حُرُوفُ الْمَدِّ وَاللَّيْنِ وَلَمْ يُمْكَنْ زِيَادَةُ الْأَلِفِ، لِأَنَّهَا سَاكِنَةٌ أَبَدًا، وَ السَّاكِنُ لَا يُبْتَدَأُ بِهِ، فَابْدَلُوا مِنْهَا الهمزة؛ لِمُشَابَهَتِهَا لَهَا مَخْرَجًا وَ زِيَادَةً، وَ أَمَّا الْوَائُ فَلَوْ زِيدَتْ لاجْتَمَعَتْ مَعَ ١٣ فِعْلٍ فَأَوَّهَ «وَأَوْ»، وَ قَدْ يُعْطَفُ بَوَائِ فِيَقْبُحُ النَّطْقُ بِهِ؛ فَعَوَّضُوا مِنْهَا التَّاءَ؛ لِمُشَابَهَتِهَا لَهَا زِيَادَةً، وَ قُرْبَ مَخْرَجِ، وَ كَمَا قَالُوا: تَالَلَّهِ (٢)، وَ تَرَاثَ، وَ أَمَّا الْيَاءُ، فَلَمْ يُوْجَدْ فِيهَا مَانِعٌ، فَزِيدَتْ، وَبَقِيَ مَعَهُمْ مَعْنَى آخَرٌ، وَهُوَ الْجَمْعُ، فَجَعَلُوا النَّونَ لَهُ عِلْمَةً؛ لِمُشَابَهَتِهَا حُرُوفَ الْعِلَّةِ زِيَادَةً، وَ حَذْفًا، وَ بَدَلًا.

وَ هَذِهِ الْحُرُوفُ لَهَا ثَلَاثُ حَالَاتٍ: حَالَتَانِ مُطَرِدَتَانِ، وَ أُخْرَى شَادَّةٌ: فَالْأَوَّلَى: أَنَّ تَكُونَ مَضْمُومَةً أَبَدًا فِي كُلِّ فِعْلٍ مَاضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ نَحْوُ: أَكْرَمَ يَكْرِمُ، وَ دَخَرَ يَدْخُرُ.

وَ الثَّانِيَةُ: أَنَّ تَكُونَ مَفْتُوحَةً أَبَدًا فِي كُلِّ فِعْلٍ، مَاضِيهِ عَلَى غَيْرِ أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ، نَحْوُ: ضَرَبَ يَضْرِبُ، وَ انْطَلَقَ يَنْطَلِقُ، وَ اسْتَخْرَجَ يَسْتَخْرِجُ.

١- ٤٣/ق.

٢- يعنى: و لأن الواو أبدلت تاء فى القسم، حيث إن الأصل: و الله، و أبدلت الواو تاء أيضاً فى: تراث؟ إذا إن الأصل: وراث، لأنه من وراث.

و التَّالِثَةُ : هو أَنَّ تُكْسَرَ الهمزةُ والنُّونُ والتَّاءُ ، في كُلِّ فِعْلٍ ثَلَاثِيٍّ ، عَيْنُ ماضيه مَكْسُورَةٌ ، وفيما زَادَ على الأربعة ، مِمَّا فِى أَوَّلِهِ همزةٌ ، نحو : عَلِمَ وَاسْتَخْرَجَ تَقُولُ فِيهِ : أَعْلَمُ وَنَعْلَمُ ، وَنِسْتَخْرِجُ ، وَهِيَ لُغَةٌ تَمِيمٍ ^(١) وَأَسَدٍ وَقَيْسٍ وَرَبِيعَةَ .

النُّوعُ الثَّانِي : فِعْلُ الأَمْرِ إِذَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ اللَّامُ ، وَيَكُونُ لِلْمَتَكَلِّمِ الْغَائِبِ مُطْرِدًا ، وَلِلْمَخَاطَبِ شَاذًا ، تَقُولُ فِي الْمَتَكَلِّمِ : لَأَقُمْ وَلَأُضْرِبُ زَيْدًا ، وَمنه قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ ﴾ ^(٢) ، وَتَقُولُ فِي الْغَائِبِ لِيَقُمْ زَيْدٌ وَلِيُضْرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا وَتَقُولُ فِي الْمَخَاطَبِ : لَتَضْرِبَ زَيْدًا وَلَتَقُمْ ، وَ عَلَيْهِ قُرِئَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ فَبِذَلِكَ فَلْتَفَرِّحُوا ﴾ ^(٣) ، وَ تُنْسَبُ هَذِهِ الْقِرَاءَةُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَ لَمْ تَجِئْ فِي السَّبْعَةِ ^(٤) .

وَنُحَاةُ الْبَصَرَةِ يَخْصُصُونَ هَذَا النَّوعَ بِالْإِعْرَابِ ، وَ مَا عَدَاهُ مِنْ أَفْعَالٍ فَهُوَ مَبْنِيٌّ .

وَأَمَّا نُحَاةُ الْكَوْفَةِ ^(٥) فَيَجْعَلُونَ جَمِيعَ أَفْعَالِ الأَمْرِ مُعْرَبَةً وَيُقَدِّرُونَ لَامَ الأَمْرِ مُضْمَرَةً عَامِلَةً لِلْجَزْمِ .

فَأَمَّا الأَمْرُ لِلْمَخَاطَبِ ، فَإِنَّكَ تَحْذِفُ مِنَ الْفِعْلِ الْمَضَارِعَ حُرُوفَ الْمَضَارِعَةِ فَإِنْ كَانَ الَّذِي بَعْدَهَا سَاكِنًا جِئْتَ بِهِمْزَةَ الْوَصْلِ ؛ تَوَصُّلاً إِلَى النُّطْقِ بِالسَّاكِنِ تَقُولُ فِي ، يَضْرِبُ وَيَنْطَلِقُ وَيَسْتَخْرِجُ : اضْرِبْ وَ انْطَلِقْ وَ اسْتَخْرِجْ ، وَإِنْ

١ - انظر سيبويه ٤ / ١١٠ - ١١٢ ومعاني القرآن للأخفش ٣٧٩ والأصول ٣ / ١٥٧ .

٢ - ١٢ / العنكبوت .

٣ - ٥٨ / يونس .

٤ - وهى قراءة عثمان بن عفان ، وأبى وأنس والحسن وأبى رجاء بن هرْمَز . و ابن سيرين وأبى جعفر

المدنى والسلمى و قتادة و الجحدري و الأعمش و غيرهم ، و رُوِيَتْ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

انظر: المحتسب ١ / ٣١٣ و البحر المحيط ٥ / ١٧٢ و النشر ٢ / ٢٨٥ و إتحاف فضلاء البشر ٣٠٠ .

٥ - انظر الإنصاف ٥٢٤ .

كَانَ مُتَحَرِّكًا ، نَطَقْتُ بِمَا بَقِيَ وَلَمْ تَرِدْ شَيْئًا ، تَقُولُ فِي يَضَعُ ، وَيُدْخِرُ ١٣ /
وَيُضَارِبُ : ضَعُ ، وَدَحْرَجُ ، وَضَارِبُ ، فَإِنْ كَانَ رُبَاعِيًّا فِي أَوَّلِهِ هَمْزَةٌ أَعَدَّتْهَا
فِي الْأَمْرِ ، نَحْوُ : أَكْرَمُ وَأَحْسِنُ .

الْفَرْعُ الثَّانِي : فِي أَنْوَاعِهِ ، وَهِيَ نَوَعَان :

النَّوعُ الْأَوَّلُ : فِي الْأَصْلِيِّ . الْفِعْلُ الْمَضَارِعُ بَعْضُ أَقْسَامِ الْأَفْعَالِ ، فَإِذَا
ذَكَرْنَا أَقْسَامَهَا دَخَلَ تَحْتَهَا ، فَنَقُولُ : الْفِعْلُ يَنْقَسِمُ إِلَى : مَاضٍ ، وَمُسْتَقْبَلٍ
وَبَعْضُهُمْ يُنَبِّئُ الْحَاضِرَ قِسْمًا ثَالِثًا .

فَالْمَاضِي : مَا قُرِّنَ بِهِ الزَّمَانُ الْمَاضِي قَلَّتْ حُرُوفُهُ أَوْ كَثُرَتْ ، نَحْوُ : قَامَ
وَدَحْرَجَ وَانْطَلَقَ ، وَاسْتَخْرَجَ ، تَقُولُ : قَامَ أَمْسٍ وَانْطَلَقَ عَامَ أَوَّلَ .
وَالْحَاضِرُ : مَا قُرِّنَ بِهِ الْحَاضِرُ مِنَ الْأَزْمَنِ ، نَحْوُ : هُوَ يَقُومُ الْآنَ وَيَنْطَلِقُ
السَّاعَةَ .

وَالْمُسْتَقْبَلُ : مَا قُرِّنَ بِهِ الْمُسْتَقْبَلُ مِنَ الْأَزْمَنِ ، نَحْوُ : هُوَ يَضْرِبُ غَدًا
وَيَسْتَخْرَجُ بَعْدَ غَدٍ ، وَهَذَا اللَّفْظُ يَشْتَرِكُ فِيهِ الْحَالُ وَالْمُسْتَقْبَلُ ؛ فَمِنْهُمْ مَنْ
يَجْعَلُهُ أَصْلًا فِي الْحَالِ ، فَرَعًا فِي الْمُسْتَقْبَلِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَعْكِسُ ذَلِكَ ، وَهِيَ عَلَى
أَرْبَعَةِ أَضْرِبٍ :

الْأَوَّلُ : مَاضٍ فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى ، إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَهُ قَرِينَةٌ تَنْقُلُهُ ؛ فَإِنْ
صِغَتُهُ مَوْضُوعَةٌ - فِي الْأَصْلِ - لِلزَّمَنِ الْمَاضِي ، وَمَعْنَاهَا : وَقُوعُ الْحَدَثِ فِيهِ
نَحْوُ قَامَ وَقَعَدَ .

الثَّانِي : مَاضٍ فِي اللَّفْظِ مُسْتَقْبَلٌ فِي الْمَعْنَى ، وَهُوَ كُلُّ فِعْلٍ مَاضٍ دَخَلَ
عَلَيْهِ حَرْفُ الشَّرْطِ ، نَحْوُ : إِنْ قَامَ زَيْدٌ قُمْتُ ، وَقَامَ لَفْظُهُ مَاضٍ ، وَقَدْ جَعَلَهُ
حَرْفُ الشَّرْطِ مُسْتَقْبَلًا فِي الْمَعْنَى ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ : إِنْ قَامَ زَيْدٌ غَدًا قُمْتُ .

الثَّالِثُ : مُسْتَقْبَلٌ فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى ، نَحْوُ : يَضْرِبُ ، إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَهُ

قَرِينَهُ تَنْقُلُهُ ؛ فَإِنَّ صِيغَتَهُ مَوْضُوعُهُ فِي الْأَصْلِ لِلزَّمَنِ الْمُسْتَقْبَلِ ، وَمَعْنَاهَا : وَقَوْعُ
الْحَدَثِ فِيهِ .

الرَّابِعُ : مُسْتَقْبَلُ فِي الْفِظِ مَاضٍ فِي الْمَعْنَى ، وَهُوَ كُلُّ فِعْلٍ مُسْتَقْبَلٍ
اِقْتَرَنَ بِهِ حَرْفُ الْجَزْمِ ، نَحْوُ : لَمْ يَخْرُجْ زَيْدٌ ، فَحَرْفُ الْجَزْمِ جَعَلَ "يَخْرُجُ"
مَاضِي الْمَعْنَى ، تَقْدِيرُهُ : لَمْ يَخْرُجْ زَيْدٌ أَمْسٍ ؛ فَلِلْمَاضِي إِذَا صِيغَةُ تَخْصُهُ
وَهِيَ ^(١) "ضَرَبَ" إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَهُ قَرِينَةٌ ، وَلِلْمُسْتَقْبَلِ / صِيغَةُ تَخْصُهُ وَهِيَ : ٨٤ / أ
الْأَمْرُ وَالنَّهْيُ ، وَلَيْسَ لِلْحَاضِرِ صِيغَةُ تَخْصُهُ .

النَّوْعُ الثَّانِي : فِي الْفِرْعَى ، وَهُوَ عَلَى ضَرَبَيْنِ : صَاحِحٌ ، وَمُعْتَلٌّ
كَالِاسْمِ :

فَالصَّحِيحُ : يُعَرَّبُ بِوُجُوهِ إِعْرَابِ الْأَفْعَالِ ؛ رَفْعًا ، وَنَصْبًا ، وَجَزْمًا ، نَحْوُ :
هُوَ يَضْرِبُ ، وَلَنْ يَضْرِبَ ، وَلَمْ يَضْرِبْ .

فَالرَّفْعُ عَامِلُهُ مَعْنَوِيٌّ ، وَهُوَ : وَقَوْعُهُ مَوْقِعَ الْاسْمِ ، نَظِيرَ الْمَبْتَدَأِ أَوْ خَبَرِهِ
كَقَوْلِكَ : زَيْدٌ يَضْرِبُ ؛ لِأَنَّ مَا بَعْدَ الْمَبْتَدَأِ مِنْ مَظَانِّ صِحَّةِ وَقُوعِ الْأَسْمَاءِ
وَكَذَلِكَ إِذَا قُلْتَ : يَضْرِبُ الزَّيْدَانِ ؛ لِأَنَّهُ مَنْ ابْتَدَأَ بِكَلَامٍ لَمْ يَلْزِمُهُ أَنْ يَبْتَدِئَ بِاسْمٍ
أَوْ فِعْلٍ ، بَلْ مُبْتَدَأُ كَلَامِهِ مَوْضِعُ خَبَرِهِ فِي أَيِّهِمَا أَرَادَ وَمَتَى وَقَعَ الْفِعْلُ
الْمُضَارِعُ فِي مَوْضِعٍ لَا تَقَعُ فِيهِ الْأَسْمَاءُ ، لَمْ يَجْزُ رَفْعُهُ ، نَحْوُ : لَمْ يَضْرِبْ زَيْدٌ ؛
لِأَنَّكَ لَا تَقُولُ : لَمْ زَيْدٌ ، فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : كَادَ زَيْدٌ يَقُومُ ، وَطَفِقَ يَأْكُلُ ، وَجَعَلَ يَضْرِبُ

١ - فِي الْأَصْلِ : وَهُوَ .

فالأصلُ فيه : أن يكون الخبرُ اسماً ، فعدَ لوا عنه ، وقد استعملوه في قوله (١) :

فَأُبْتُ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كِدْتُ آيِبَا

وَأَمَّا النَّصْبُ وَالْجَزْمُ فَعَامِلُهُمَا لَفْظِيٌّ ، نحو "لَنْ" و "لَمْ" .

وَأَمَّا الْمُعْتَلُّ فَهُوَ : كُلُّ فِعْلٍ حُرِفَ إِعْرَابِهِ أَلِفٌ أَوْ وَاوٌ أَوْ يَاءٌ نحو : يَسْعَى

وَيَغْزُو ، وَيَرْمِي ؛ وَهَذِهِ الْأَحْرَفُ الثَّلَاثَةُ تَكُونُ فِي الرَّفْعِ سَاكِنَةً ، وَفِي الْجَزْمِ

مَحذُوفَةً ؛ وَفِي النَّصْبِ تَفْتَحُ الْوَاوُ وَالْيَاءُ ، وَتَبْقَى الْأَلِفُ عَلَى سُكُونِهَا ، تَقُولُ :

هُوَ يَسْعَى وَيَغْزُو وَيَرْمِي ، وَلَمْ يَسْعَ وَلَمْ يَرْمَ وَلَمْ يَغْزُ ، وَلَنْ يَسْعَى وَلَنْ يَغْزُو وَلَنْ

يَرْمِيَ .

فَإِنْ ثَنَيْتَ الضَّمِيرَ فِي الْفِعْلِ ، مُذَكَّرًا أَوْ مُؤَنَّثًا ، أَوْ جَمَعْتَهُ مُذَكَّرًا

أَوْ أَفْرَدْتَهُ مُؤَنَّثًا ؛ صَحِيحًا وَمُعْتَلًّا - وَهُوَ خَمْسَةُ أَمْثَلَةٍ : يَضْرِبَانِ ، وَتَضْرِبَانِ

وَتَضْرِبُونَ ، وَيَضْرِبُونَ ، وَنَضْرِبِينَ - كَانَ رَفْعُ هَذَا الْقَبِيلِ بِإِثْبَاتِ " النون "

وَنَصْبِهِ وَجَزْمُهُ بِحَذْفِهَا ؛ تَقُولُ : أَنْتُمَا تَضْرِبَانِ وَتَرْمِيَانِ ، وَلَنْ تَضْرِبَا وَلَنْ

تَرْمِيَا ، وَلَمْ تَضْرِبَا وَلَمْ تَرْمِيَا ، وَأَنْتُمْ تَضْرِبُونَ وَتَرْمُونَ ، وَلَنْ تَضْرِبُوا وَلَنْ تَرْمُوا

١ - هو تَأَبُّطٌ شَرًّا .

وهذا هو صدر البيت ، وعجزه :

وَكَمْ مِثْلَهَا فَارَقَتْهَا وَهِيَ تَصِفِرُ

وهو من شواهد الأتباري في الإنصاف ٥٥٤ وانظر أيضا: ابن يعيش ١٣/٧ ، ١٢٥. ١١٩ ، والهمع

١٤١/٢ والخزانة ٣٧٤/٨ و ٣٤٧/٩ وشرح الحماسة للمرزوقي ٨٣ . والمعنى : رجعتُ إلى قبيلتي

"فَنَهْمٌ" وكدتُ لا أرجع ؛ لأنني أوشكتُ على التلف . ويجوز أن يكون المعنى : ولم أك راجعا في

تقديرهم . تَصَفِرُ : تتأسَفُ وتحزن على إفلاتي منها بعد أن ظنَّ أهلها أنهم قد قدرُوا عَلَيَّ .

وَلَمْ تَضْرِبُوا وَلَمْ تَرْمُوا ، وَأَنْتَ تَضْرِبِينَ وَتَرْمِينَ ، وَلَنْ تَضْرِبِي وَلَنْ تَرْمِي وَلَمْ تَضْرِبِي وَلَمْ تَرْمِي .

وهذه الأفعال الخمسة مُعْرَبَةٌ ، وليس لها حَرْفُ إِعْرَابٍ ، والنونُ فيها بدلٌ من ضَمَّةِ الفعل ، التي هي علامةُ الرَّفْعِ .

الباب الثالث

من القطب الأول : فى المبنى

١٤ /

كُلُّ شَيْئَيْنِ مُتَضَادَّيْنِ ، إِذَا عُرِّفَ أَحَدُهُمَا عُرِّفَ الْآخَرُ ، وَلَمَّا عُرِّفَ الْمَرْبُ كَانَ الْقِيَاسُ أَنْ لَا يُعْرَفَ الْمَبْنَى ، لَكِنْ الْعَادَةُ جَارِيَةٌ أَنْ يُذَكَّرَ : زِيَادَةٌ فِي الْبَيَانِ ، وَلِأَنَّ لَهُ أَحْكَامًا تَفْتَقِرُ إِلَى شَرْحٍ ، فَنَقُولُ : الْمَبْنِيَّاتُ كَثِيرَةٌ ، وَحَدُّهَا : مَا لَزِمَ آخِرُهُ إِحْدَى الْحَرَكَاتِ الثَّلَاثِ ، وَالسُّكُونِ ، وَيَنْقَسِمُ قِسْمَيْنِ : أَصْلًا وَفُرْعًا ، فَلْنَذْكُرْهُمَا فِي فَصْلَيْنِ .

الفصل الأول : فى الأصلِ ، وهو نوعان

النوع الأول : الحروفُ جميعُها ، مفردُها ومركَّبُها ، وعاملُها وغيرُ عاملِها ، لاحِظْ لها فى الإعرابِ ، لغناها عنه ؛ فَإِنَّ كُلَّ حَرْفٍ مِنْهَا مَوْضُوعٌ لِمَعْنَى خُصَّ بِهِ ، إِلَّا أَنْ تَنْقَلِ ، فَتُسَمَّى بِهَا فَتُعْرَبَ إِعْرَابَ الْأَسْمَاءِ ؛ فَمَا كَانَ مِنْهَا آخِرُهُ مُعْتَلًا زِيدَ عَلَيْهِ حَرْفٌ مِنْ جِنْسِهِ ، وَما كَانَ صَاحِبًا لَمْ يَزِدْ عَلَيْهِ شَيْءٌ ، نَقُولُ : هَذَا بَاءٌ ، وَهَلٌ ، وَلَيْتُ ، وَلَعَلُّ ، وَمَاءٌ ، وَفِيٌّ ، وَلَوْ .

النوع الثانى : بعضُ الأفعالِ ؛ لِلْعَلَّةِ الْمَذْكُورَةِ فِي الْحُرُوفِ ؛ وَلِعَدَمِ مُشَابَهَةِ الْأَسْمَاءِ ، وَهِيَ ثَلَاثَةُ أَفْعَالٍ :

الأول : أَلْفَعَلَ الْمَاضِى عَلَى اخْتِلَافِ أَبْنِيَّتِهِ ، نَحْوُ ، ضَرَبَ ، وَضَارَبَ ، وَتَضَارَبَ ، وَضُرِبَ .

الثانى : فَعَّلُ الْأَمْرِ الْعَارِى مِنَ اللَّامِ فِي جَمِيعِ أَبْنِيَةِ الْفِعْلِ ، نَحْوُ : اضْرِبْ وَقُمْ ، وَانْطَلِقْ ، وَدَحْرِجْ ، وَاسْتَخْرِجْ .

الثالث : الْفِعْلُ الْمُضَارِعُ الْمُتَّصِلُ بِهِ نُونًا التَّوَكِيدَ ، وَنُونُ جَمَاعَةِ الْمُؤَنَّثِ ، نَحْوُ : هَلْ تَضْرِبِينَ ، وَتَضْرِبِينَ ، وَهِنَّ يَضْرِبْنَ .

فأما نونا التوكيد : فلهما باب^(١) يُذكران فيه .

وأما نون جماعة النساء ، فإنها أبداً مفتوحة ساكن ما قبلها لا يحذفها^(٢) عامل ؛ تقول : هُنَّ يَضْرِبْنَ ويرْمِينَ ، وَلَنْ يَضْرِبْنَ وَلَنْ يَرْمِينَ ، ولم يَضْرِبْنَ ولم يَرْمِينَ ؛ وهذه النون قد جعلها قومٌ للعدد القليل من^(٣) المونث ، وأطلقها آخرون^(٤) على القليل والكثير ، وكأنه الأشبه والأكثر في النظم والنثر . ١٥/أ

الفصل الثاني : في الفرعى

وهو الأسماء : إذ قد بينا أنَّ الإعراب فيها أصلٌ ، فيكون البناء فيها فرعاً، لعوارض أوجبت له ذلك ، وهى مُشابهة الحرف ، وتضمنُ معناه ، والوقوع موقعه ، وقد ذكرنا ذلك فى الباب الثانى^(٥) .

والمبنى من الأسماء على ضربين .

ضربٌ استحكم فى شبه الحرف ؛ فلم يزلْ عنه ، نحو : أين وكيف .
وضربٌ اعترض له البناء ؛ فلم يُوغَل فيه ، كالمنادى المفرد المقصود ، نحو : يا زَيْدٌ .

ولا تخلو الأسماء المبنية : أنَّ تكون مفردةً ، أو مركبةً .

أما المفردة : فسبعة أنواع وهى : المضمرات ، وأسماء الإشارة .
والموصلات ، وأسماء الأفعال ، والكنيات ، وبعض الظروف التى لم تتمكن ،

١ - ٦٩٥/١ .

٢ - لأنها ضميرٌ كالواو فى : "يضربون" والالف فى "يضربان" ؛ فكما لا تسقط الواو والالف هناك -
يعنى فى الأفعال الخمسة - كذلك لا تسقط ها هنا ، قال تعالى : ﴿إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيده
عقدة النكاح﴾ فثبت النون ؛ لأنها ضمير ، وليست علامة رفع كالتى فى : لم يضربوا- ، ولن
يضربوا ، وانظر : ابن يعيش ٧ / ١٠ .

٣ - نسب الزمخشري ذلك إلى المازنى . انظر : ابن يعيش ١٠٦/٥ .

٤ - انظر : ابن يعيش . الموضع السابق .

٥ - ١٦-١٥/١ .

والأصواتُ المحكيَّةُ ، نحو : أَنْتَ ، وهذا ، والذي ، ونَزَالِ ، وَكَمْ ، وَالْآنَ ، وَغَاقٍ .
وَأَمَّا المركبةُ : ففَضْرِيَان : مضافٌ ، وَغَيْرُ مضافٍ :
أَمَّا المضافُ : فنوعان :

أحدهما : ما كان أصلُهُ الإضافةُ فَمِنْعَهَا ، نحو : قَبْلُ وَبَعْدُ .
والثاني : ما كان مُضافاً إلى الجملة ، نحو : إِذْ وَإِذَا .

وَأَمَّا غَيْرُ المضافِ : فخمسةُ أنواعٍ : اسمٌ بُنِيَ مع اسمٍ ، واسمٌ بُنِيَ مع فعلٍ ، واسمٌ بُنِيَ مع حرفٍ ، واسمٌ بُنِيَ مع صوتٍ ، ويَلْحَقُ بهذه الخمسة فعلٌ بُنِيَ مع حرفٍ ، وحرفٌ بُنِيَ مع حرفٍ ، نحو :
خَمْسَةُ عَشَرَ ، وَحَبَّذَا ، وَلَا رَجُلَ ، وَعَمْرَوِيَّ ، وَحَيَّ هَلَا ، وَتَضَرَّبَنَّ ، وَهَلَا ، فهذه الأنواعُ جُمْلَةٌ ما بُنِيَ مِنَ الأسماءِ ، ولها أَحْكَامٌ كَثِيرَةٌ ، ومعارِفُ تَحْتَاجُ إلى بيانٍ ، إِلَّا أَنَّ مِنْهَا مَالَهَا أَبْوابٌ مُفْرَدَةٌ تَرْدُ فِيهَا ، وهى : المضمراتُ ، وأَسْمَاءُ الإِشَارَةِ ، والموصولاتُ ، وأَسْمَاءُ الأَفْعَالِ ، وبعضُ الظُّروفِ ، والعدد ، وغير ذلك وتَذَكَّرْهَا هُنَا ما بَقِيَ مِنْهَا :

الأوَّلُ : الظُّروفُ الَّتِي لَمْ تَتِمَّكَّنْ ، نحو : الْآنَ ، وَأَيْنَ ، وَأَنْى ، وَقَدْ أَلْحَقَ ١٥
ابْنُ السَّرَّاجِ (١) بِهَا مَذٌ وَمُنْذٌ ؛ لِأَنَّهُمَا لِلزَّمانِ .
أَمَّا الْآنَ : فَهِيَ الزَّمانُ الَّذِي يَقَعُ فِيهِ الحَرَكَةُ وَالسَّكُونُ ، قَوْلًا (٢) وَفِعْلًا

١ - انظر : الأصول ١٣٧/٢٠ .

٢ - فى ابن يعيش ١٠٣/٤ : "الآن ظرف من ظروف الزمان ، معناه : الزمن الحاضر ، وهو الذى يقع فيه كلام المتكلم ، الفاصل بين ما مضى وما هو آتٍ ... وفى الهمع ١٨٤/٣ : "وهو اسم للوقت الحاضر جميعه ، كوقت فعل الإنسان حال النطق به ، أو الحاضر بعضه ، نحو : ﴿فَمَنْ يَسْتَمِعِ الْآنَ﴾ ﴿الآن خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ ..﴾

وقَدْ وَقَعَتْ فِي أَوَّلِ أَحْوَالِهَا بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ مَعْرِفَةً^(١) ، وَلَيْسَ لَهَا نَكِرَةٌ ، فَلَا يُقَالُ :
أَنَّ ؛ وَلِذَلِكَ بُنِيَتْ^(٢) .

وَأَمَّا أَيْنَ وَأَيْنَى : فَمَتَّقَارِبَا الْمَعْنَى فِي الدَّلَالَةِ عَلَى الْمَكَانِ ، وَيَرِدُ بَيَانُهُمَا فِي
بَابِ الِاسْتِفْهَامِ^(٣) ، وَالشَّرْطِ^(٤) .

الثَّانِي : الْأَسْمَاءُ الْمُرَكَّبَةُ مِمَّا لَا يَجِيءُ لَهُ بَابٌ ، وَهِيَ عَلَى ضَرَبَيْنِ .
ضَرْبٌ يَقْتَضِي تَرْكِيبَهُ أَنْ يُبْنَى الْأَسْمَانِ مَعًا .
وَضَرْبٌ لَا يَقْتَضِي تَرْكِيبَهُ إِلَّا بِنَاءَ الْأَوَّلِ مِنْهُمَا ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا : أَنَّ أَمَّا
تَضُمَّنَ الْأِسْمُ الثَّانِي مِنْهُ حَرْفٌ ، بُنِيَ شَطْرُهُ بِوُجُودِ عَلْتِي الْبِنَاءِ فِيهِمَا مَعًا .
أَمَّا الشَّطْرُ الْأَوَّلُ ، فَلَأَنَّهُ تَنْزَلُ مَنْزِلَةً بَعْضُ الْكَلِمَةِ . وَأَمَّا الثَّانِي ، فَلَأَنَّهُ
تَضُمَّنَ مَعْنَى الْحَرْفِ .

وَأَمَّا مَا خَلَا الْأِسْمُ الثَّانِي مِنْهُ مِنْ تَضُمَّنِ الْحَرْفِ ، فَيُبْنَى الْأِسْمُ الْأَوَّلُ ،
وَيُعْرَبُ الثَّانِي .

فَمِثَالُ الْقِسْمِ الْأَوَّلِ قَوْلُهُمْ : "وَقَعُوا فِي حَيْصٍ بَيْصٍ"^(٥) ، وَتَفَرَّقُوا شَعَرَ

١ - هَذَا هُوَ رَأْيُ الْمُبَرِّدِ وَابْنِ السَّرَّاجِ ، وَوَأَفَقَهُمَا الزَّمَخْشَرِيُّ . انْظُرْ : ابْنُ يَعِيشَ فِي الْمَوْضِعِ السَّابِقِ
وَالْهَمْعُ ٣ . ١٨٥ .

٢ - وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّهُ مُعْرَبٌ ، وَفَتْحَتُهُ إِعْرَابٌ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ ، وَضَعَفَهُ ابْنُ مَالِكٍ ، وَاخْتَارَ السِّيُوطِيُّ
الْقَوْلَ بِإِعْرَابِهِ ، انْظُرْ : الْجَمْعُ ٣ / ١٨٦ .

٣ - ٢١٧ / ٢ .

٤ - ٦٢٧ / ١ .

٥ - أَيْ : وَقَعُوا فِي فِتْنَةٍ وَاخْتِلَافٍ مِنْ أَمْرِهِمْ ، وَهُمَا اسْمَانِ مُرَكَّبَانِ بُنِيَ بِنَاءَ خَمْسَةِ عَشَرَ ، وَالَّذِي أَوْجِبَ
بِنَاؤَهُمَا : تَقْدِيرُ الْوَاوِ فِيهِمَا . وَحَيْصٌ : مَا خُذَ مِنْ حَاصٍ يَحْيِصُ إِذَا قُرِيَ قَالَ : مَا عَنْهُ مَحْيِصٌ أَيْ
مَهْرَبٌ . وَبَيْصٌ قَوْلُهُمْ : بَاصٌ بَيْوَصٌ ، أَيْ : فَاتٌ وَسَبَقٌ ؛ فَالْحَيْصُ : التَّأَخُّرُ وَالْهَرَبُ ، ، وَالْبَيْوَصُ :
التَّقَدُّمُ وَالسَّبَقُ ، وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ : حَيْصٌ بَيْوَصٌ ، بِالْوَاوِ فِي الثَّانِيَةِ ، غَيْرَ أَنَّهُمْ أَتَبَعُوا الثَّانِي
الْأَوَّلَ . ابْنُ يَعِيشَ ٤ / ١١٥ .

بَغْرَ^(١) ، و "شَذَرَ مَذَرَ"^(٢) ، و "حَاثَ بَاثَ"^(٣) و "خَاَزَ بَاَزَ"^(٤) و "أَخُولَ
أَخُولَ"^(٥) و "بَيْنَ بَيْنَ"^(٦) و "لَقِيْتُهُ كِفَّةً كِفَّةً"^(٧) و "هُوَ جَارِي

١ - أى : فى كُلِّ وَجْهٍ لَا اجْتِمَاعَ مَعَهُ .. وشغَر : مأخوذ من قولهم : اشتغَر فى البلاد ، إذا أبعد فيها أو من شَغَرَ الكلبُ ، إذا رفع رحله ليبول ، فباعدها من الأخرى . وبغَر : من بغر النجم ، أى سقط وهاج بالمطر أو من البغر ، وهو العطشُ يأخذ الإبلَ فلا تروى ، وربما ماتت انظر : ابن يعيش ١١٥/٤ - ١١٦ .

٢ - كُتِبَتْ فوقها كلمة « معاً » ، للإشارة إلى أن الكلمتين وردتا بفتح الفاء وكسرها ، وهما هكذا أيضاً فى اللسان ، أى بالفتح والكسر . ومعنى التركيب : التفرُّق الذى لا اجتماع معه ، ويجوز أن يكون مأخوذاً من الشَذَرُ وهو الذهبُ يُلْقَطُ من المعدن من غير ذوب الحجارة ، فهو متفرِّقٌ فيه مُتَبَدِّلٌ ، ويجوز أيضاً أن يكون مأخوذاً من الشَذَرُ ، وهو صغار اللؤلؤ ، كأنه لصغره متفرِّقٌ لا يجمع بالنظم . أما مذر : فهو مأخوذ من : مذرت البيضة ، إذا فسدتْ وابتعدتْ ، أو من البذر ، وهو الزرعُ ، لأن فيه تفرُّقَ الحبِّ ، فتكون الميمُ - على هذا - بدلاً من الياء ، ويؤيد ذلك قولهم فيه : شذر بذر ، بالياء على الأصل . انظر : ابن يعيش ١١٩ / ٤ .

٣ - فى ابن يعيش ، الموضع السابق : « وقالوا : تركوا البلادَ حيثُ بيثُ ، وحاتَ باثُ ، وحوثُ بوثُ إذا تفرَّقوا ... وهو من استحاثَ الشيءَ إذا ضاع فى التراب ، ومثله : استبَاثُ ، وهو البحث عن الشيء بعد ضياعه .

٤ - فى الأصل : و خَاَزَ وَبَاَزَ ، وفيه لغاتٌ سبع ، ذكرها ابن يعيش فى ١٢٠ / ٤ ، ثم قال : « .. ومن قال : خَاَزَ بَاَزَ ، ففتحهما ، فإنه ركبهما وجعلهما اسماً واحداً وبناهما على الفتح ، تشبيهاً بـ «خمسة عشر» . وله معان ، منها : أنه ضُربُ من العشب ، ومنها . أنه ذباب أزرق يكون فى العشب ، ومنها : أنه حكاية صوت الذباب وسماء به . وانظر ابن يعيش ١٢٠ / ٤ - ١٢١ .

٥ - فى اللسان (خول) : « ... وذهب القومُ أَخُولَ أَخُولَ ، أى : مُتَفَرِّقِينَ واحداً بعد واحد ... قال سيبويه : ويجوز أن يكون أخول أخول كَشَغَرَ بَغْرَ ، وأن يكون كَيَوْمَ يَوْمَ ... » .

٦ - فى ابن يعيش ١١٧ / ٤ : « ... وقالوا : وقع هذا الأمر بينَ بَيْنَ فَيَبْنُوهُمَا اسماً واحداً ، لأن الأصل بين هذا وبين هذا ، فلما سقطت الواو تخفيفاً ، والنبةُ نَبْةُ العطف ، بُنِيَ لتضمينه معنى الحرف ، وهو فى موضع الحال أيضاً ، إذ المرادُ بقولهم وقع بينَ بَيْنَ ، أَيْ : وسطاً ... » .

٧ - وفى ابن يعيش ١١٦ / ٤ : « ... وقالوا : لَقِيْتُهُ كِفَّةً كِفَّةً ، إذا فاجأته ، وهما اسمان رُكْبًا اسماً واحداً ، و بُنِيَ على الفتح بناءً خمسة عشر ، و الأصل : كِفَّةٌ منه وكِفَّةٌ منى ، ويجوز أن يكون الأصل : كِفَّةٌ على كِفَّةٍ ، أو : كِفَّةٌ عن كِفَّةٍ ، وذلك أن المتلاقيين إذا تلاقيا ، فقد كَفَّ كُلُّ واحدٍ منهما صاحبه عن مجاوزته إلى غيره فى وقت التقائهما بـ «كِفَّة كِفَّة» مصدران فى موضع الصفة ، ومحلها نصبٌ على الحال ، كأنك قلت : لَقِيْتُهُ متكافئين ، مثل قولك : لَقِيْتُهُ قائمين ... » .

بَيْتَ (١) بَيْتٌ "، و « آتِيكَ صَبَاحَ مَسَاءٍ » وَأَمثلةٌ مِنْ هَذَا النُّوعِ كَثِيرَةٌ .
ومثالُ القسمِ الثَّانِي قولهم : « ذَهَبُوا أَيَدِي (٢) سَبَا » و « أَفْعَلْ
هَذَا بَادِي (٣) بَدَا » ونحو : مَعْدُ يَكْرَبُ ، وَيَعْلَبُكَ ، و « قَالِي قَلَا » . ومن هذا :
سَيَبَوِيهِ ، وَنَفْطَوِيهِ ، قَالَ ابْنُ السَّرَّاجِ : وَمِنْهُمْ مَنْ يُضَيِّفُ جَمِيعَ ذَا (٤) .
وَسَيَجِيءُ لَهُ ذِكْرُ فِي بَابِ مَا يَنْصَرِفُ وَمَا لَا يَنْصَرِفُ (٥) .

الثالث : الظُّرُوفُ الْمُقْطُوعَةُ عَنِ الْإِضَافَةِ ، وَهِيَ عَلَى ضَرْبَيْنِ :
أَحَدُهُمَا : الظُّرُوفُ الَّتِي يُقَالُ لَهَا الْغَايَاتُ ، وَهِيَ : قَبْلُ وَبَعْدُ ، وَفَوْقُ وَتَحْتُ
وَأَمَامُ وَقُدَّامُ وَوَرَاءُ وَخَلْفُ ، وَأَسْفَلُ وَعُلُ ، وَدُونُ ، وَأَوَّلُ ، وَجَمِيعُ هَذِهِ مُبْنِيَّاتٌ

١ - وَفِي ابْنِ عِيْشٍ ٤ / ١١٧ : « ... وَقَالُوا : هُوَ جَارِي بَيْتَ بَيْتٍ ، يُرِيدُونَ الْقُرْبَ وَالتَّلَاصُقَ ..
وَالْأَصْلُ بَيْتًا لِبَيْتٍ ، أَوْ : بَيْتًا قَبِيئًا أَوْ بَيْتًا إِلَى بَيْتٍ ، فَحُذِفَ الْحَرْفُ وَضُمِّنَ مَعْنَاهُ ، فَبُنِيَ لِذَلِكَ ، وَ
هُمَا فِي مَوْضِعِ الْحَالِ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : هُوَ جَارِي مُلَاصِقًا ، وَ الْعَامِلُ فِي الْحَالِ : مَا فِي « جَارِي » مِنْ
مَعْنَى الْفِعْلِ ... » .

٢ - انظر : الأصول ٢ / ١٤٠ .

وَفِي ابْنِ عِيْشٍ ٤ / ١٢٣ : « يُقَالُ : ذَهَبُوا أَيَدِي سَبَا ، وَفِيهِ لَفْتَانِ : أَيَدِي سَبَا ، وَأَيَدِي سَبَا
فَأَيَدِي : جَمْعُ يَدٍ ، وَهُوَ جَمْعُ قَلَةٍ ... وَأَيَدِي : جَمْعُ الْجَمْعِ ، قَالُوا : أَيَدٍ وَأَيَادٍ ، وَفِيهِ لَفْتَانِ ،
إِحْدَاهُمَا : أَنْ تُرَكِبَهُمَا اسْمًا وَاحِدًا ، وَبَنِيَهُمَا لَتَضُمَّنَ حَرْفَ الْعَطْفِ ، كَمَا فَعَلَ بـ « خَمْسَةَ عَشَرَ »
وَبَابِهِ . الثَّانِيَةُ : أَنْ تُضَيِّفَ الْأَوَّلَ إِلَى الثَّانِي .. وَمَوْضِعُهُمَا : النِّصْبُ عَلَى الْحَالِ ، وَالْمُرَادُ : ذَهَبُوا
مُتَفَرِّقِينَ وَمُتَبَدِّدِينَ .

٣ - وَفِي ابْنِ عِيْشٍ أَيْضًا ٤ / ١٢٢ : « الْعَرَبُ يَقُولُ : أَفْعَلْ هَذَا بَادِي بَدَا ، بِيَاءٍ خَالِصٍ وَأَلْفٍ خَالِصَةٍ
وَالْمَعْنَى : أَوَّلُ كُلِّ شَيْءٍ ، فَبَادِيٌّ بَدَاءٌ : أَسْمَانُ رُكْبَا وَبُنْيَا عَلَى تَقْدِيرِ وَأَوِ الْعَطْفِ ، وَهُوَ مُنْكَوِّرٌ
بِمَنْزِلَةِ « خَمْسَةَ عَشَرَ » ، وَلِذَلِكَ كَانَ حَالًا ، وَأَصْلُهُ : بَادِي بَدَاءٌ ، عَلَى زَنْةٍ « فَعَالٌ » مَهْمُوزًا ، لِأَنَّهُ
مِنْ الْإِبْتِدَاءِ ، فَخَفَّفَتِ الْهَمْزَةُ مِنْ « بَادِيٍّ » بِقَلْبِهَا يَاءٌ خَالِصَةٌ ، لِانْكِسَارِ مَا قَبْلَهَا ... وَلَمَّا صَارَتْ يَاءٌ
أُسْكَنْتْ عَلَى حَدِّ إِسْكَانِهَا فِي قَالِي قَلَا ، وَمَعْدَى كَرَبٍ ، وَأَمَّا بَدَا : فَأَصْلُهُ : بَدَاءٌ ، فَخَفَّفُوهُ بِأَنْ
قَصَرُوهُ بِحَذْفِ أَلْفِهِ ، فَبَقِيَ بَدَأٌ ، فَخَفَّفَتِ الْهَمْزَةُ بِقَابِلِهَا أَلْفًا ، لِانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا ، عَلَى حَدِّ قَلْبِهَا فِي
قَوْلِهِ :

وَأَصْلُهُ : لَا هَنَّاكَ » .

فَارَغَمِي فَرَاةً لَا هَنَّاكَ الْمَرْتَعُ

٤ - انظر : الأصول ٢ / ١٤٠ .

٥ - ٢٧٠ / ٢ .

على الضم، حيث قُطِعَتْ عن الإضافة، فالَّذِي هُوَ كَلَامٌ: أَنْ يُنْطَقَ بِهِنَّ
مُضَافَاتٍ؛ لِتَحْصُلِ الْفَائِدَةُ، فَلَمَّا قُطِعْنَ عَنِ الْإِضَافَةِ صِرْنَ حُدُوداً يُنْتَهَى عِنْدَهَا،
فَسُمِّيتْ غَايَاتٍ، وَلِذَلِكَ بُنِيَتْ، وَ لَا تُبْنَى إِلَّا إِذَا كَانَتْ الْإِضَافَةُ مُرَادَةً، فَإِنْ
لَمْ تَنْوَهَا أَعْرَبْتُهَا، وَ عَلَيْهِ قُرِئَ (١): ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدٍ﴾ (٢) وَقَالَ
الشَّاعِرُ (٣):

فَسَاغَ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا أَكَادُ أَغْصُ بِالْمَاءِ الْفِرَاتِ
وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ: جِئْتُ مِنْ عَلٍ، وَ أَبْدَأُ بِهِ أَوَّلًا .
وَ قَالَ قَوْمٌ: إِذَا كَانَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مَعْرِفَةً وَ قُطِعَتْ عَنْهُ الظُّرُوفُ بُنِيَتْ،
وَ إِنْ كَانَ نَكْرَةً لَمْ تُبْنِ، وَ مَثَلُوا عَلَيْهِ بِالْآيَةِ وَ الْبَيْتِ .
الضَّرْبُ الثَّانِي: مَا لَيْسَ بِغَايَةٍ مِنَ الظُّرُوفِ، نَحْوُ: أَمْسٍ، بُنِيَتْ (٤)
لِتَضَمُّنِهَا مَعْنَى (٥) الْأَلْفِ وَ اللَّامِ، وَ وَقَعَتْ مَعْرِفَةً فِي أَوَّلِ أَحْوَالِهَا، فَمَعْرِفَتُهَا
قَبْلَ نَكْرَتِهَا؛ فَمَتَى نَكَّرْتَهَا، أَوْ أَضَفْتَهَا، أَوْ أَدْخَلْتَ عَلَيْهَا الْأَلْفَ وَ اللَّامَ، أَوْ
صَغَّرْتَهَا، أَوْ تَنَنَيْتَهَا، أَوْ جَمَعْتَهَا، أَعْرَبْتُهَا فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ، فِي الْأَحْوَالِ جَمِيعًا .
وَ بَنُو تَمِيمٍ (٦) يُجْرُونَهُ - إِذَا لَمْ يَكُنْ ظَرْفًا - مُجْرَى « مَا لَا يَنْصَرِفُ »
فَيَقُولُونَ: ذَهَبَ أَمْسٌ بِمَا فِيهِ .

١ - قرأ أبو السَّمَالِ وَ الْجُدْرِي وَ غَيْرُهُمَا بِالْجَرِّ وَ التَّنوين . انظر البحر المحيط ٧ / ١٦٢ .

٢ - ٤ / الروم .

٣ - هو عبد الله ابن يَعْرُبَ، وَ نُسِبَ إِلَى يَزِيدَ بْنِ الصَّعْقِ .

وَ الْبَيْتُ مِنْ شَوَاهِدِ الْفُرَّاءِ فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ ٢ / ٣٢٠، وَ انظر أَيْضاً: ابن يعيش ٤ / ٨٨ وَ الْهَمْعُ

٣ / ١٩٤ . وَ الشَّطْرُ الثَّانِي لِلْبَيْتِ الْمُنْسُوبِ إِلَى الشَّاعِرِينَ الْمَذْكُورِينَ هُوَ الْمُنْتَهَى بِقَوْلِهِ: بِالْمَاءِ

الْحَمِيمِ . انظر الخزانة ١ / ٤٢٦ وَ ٦ / ٥٠٥ .

٤ - عند الحجازيين .

٥ - انظر: ابن يعيش ٤ / ١٠٦ .

٦ - انظر: ابن يعيش ٤ / ١٠٧ .

الرَّابِعُ : المضافُ إلى الجُمْل ، نحو : حَيْثُ وَإِذْ ، وإِذَا ، تقول : أَقُومُ حَيْثُ يَقُومُ زَيْدٌ ، وَحَيْثُ زَيْدٌ يَقُومُ ، وَهِيَ ظَرْفُ مَكَانٍ ، وَقَدْ جَاءَتْ فِي الشَّعْرُ مُضَافَةً إِلَى الْمَفْرَدِ (١) ، فَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَ فِي الْكَلَامِ مَحْذُوفًا ، وَمِنْهُمْ مَنْ أَخْرَجَهَا عَنْ الظَّرْفِيَّةِ ، وَزَعَمَ الْأَخْفَشُ (٢) أَنَّهَا ظَرْفُ زَمَانٍ فِي قَوْلِهِ (٣) :

لِلْفَتَى عَقْلٌ يَعِيشُ بِهِ حَيْثُ تَهْدِي سَاقَهُ قَدَمُهُ

وَأَمَّا إِذْ وَإِذَا : فَمُظَرَّفَا زَمَانٍ ، وَسَيُسْذَكَّرَانِ فِي بَابِ الظَّرُوفِ (٤) .

الخَامِسُ : الْأَصْوَاتُ الْحَكِيَّةُ ، نَحْوُ : غَاقٍ (٥) ، حَكَايَةُ صَوْتِ الْغُرَابِ وَغَاءٍ (٥) ، حَكَايَةُ صَوْتِ الشَّاةِ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ : « ضَرِبَهُ فَمَا قَالَ : حَسَّ (٦) وَلَا بَسَّ » وَقَوْلُ الْمُتَنَدِّمِ ، وَالْمُتَعَجِّبِ : وَيٍّ ، وَبَخٍّ ، عِنْدَ الْإِعْجَابِ ، وَآخٍ ، عِنْدَ التَّكْرَهُ ، وَهَلَا ، زَجْرٌ لِلْخَيْلِ ، وَعَدَسٌ لِلْبَغْلِ ، وَهَيْدٌ وَهَادٍ ، لِلْإِبِلِ ، وَأَمَثَلَةٌ مِنْ هَذَا النُّحُو كَثِيرَةٌ ، قَدْ اسْتَقْصَى سَيَبُويَه (٧) أَكْثَرَهَا فِي كِتَابِهِ .

١ - من ذلك قول الشاعر :

ونطعنهم حيث الحُبى بعد ضربهم ببيض المواضى حيث لى العمائم .
وانظر ابن يعيش ٩٢/٤ .

٢ - قال الفارسي في كتابه « الشعر » ١٨٢ : « وقد زعم أبو الحسن أن « حَيْثُ » قد يكون اسماً للزمان .

٣ - هو طرفة بن العبد . ديوانه ٨٠ . وانظر أيضاً : الشعر ١٨٢ والخزانة ٧ / ١٩ وشرح أبيات المغنى ١٤٦ / ٣ .

٤ - ١٥٧/١ - ١٥٨ .

٥ - أنظر : كتاب سيبويه ٣ / ٣٠٢ .

٦ - في ابن يعيش ٧٨ / ٤ : « ... ومن ذلك : حَسَّ وَبَسَّ ، فَ« حَسَّ » اسْمٌ سُمِّيَ بِهِ الْفِعْلُ فِي حَالِ الْخَبَرِ ، وَمَعْنَاهُ : أَتَأَلَّمَ وَاتَّوَجَّعَ ، وَهُوَ مَبْنِيٌّ لِأَنَّهُ صَوْتُ وَقَعَ مَوْقِعَ الْفِعْلِ ، وَكُسِرَ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ ، وَ« بَسَّ » بِمَعْنَى « حَسَبَ » فَهُوَ اسْمُ اكْتَفٍ وَاقْطَعِ ، يُقَالُ : ضَرِبَهُ فَمَا قَالَ : حَسَّ وَلَا بَسَّ ، أَيْ : لَمْ يَتَوَجَّعْ ... » .

٧ - الموضع السابق من الكتاب .

البابُ الرابعُ

من القُطبِ الأوَّلِ : فى الأعرابِ

وفيه فصلان

الفصلُ الأوَّلُ : فى تعريفه و انقِسامِه

الإعرابُ هو : البيانُ ، من أَعْرَبَ عن الشَّيْءِ إذا بيَّنَهُ وأَوْضَحَهُ .

وحَقِيقَتُهُ فى العَرَبِيَّةِ : تَغْيِيرُ آخِرِ الْكَلِمَةِ حِسًّا أَوْ حُكْمًا ، بِحَرَكَةٍ أَوْ حَرْفٍ ، لاختلافِ العَامِلِ لَفْظًا ، أَوْ مَعْنَى ، أَوْ تَقْدِيرًا ، وَقَدْ سَبَقَ مَعْنَى هَذَا الْحَدِّ فِى
البابِ الثَّانِي (١) ، فَلَمْ نُعِدَّهُ .

و يَنْقَسِمُ الإِعْرَابُ قِسْمَيْنِ : أَصْلًا وَفَرْعًا .

أَمَّا الْأَصْلُ فَنَوْعَانِ : الْأَوَّلُ الْحَرَكَاتُ وَهِيَ ثَلَاثُ : الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ وَالْجَرُّ ،
وَالثَّانِي : السُّكُونُ ، وَهُوَ الْجَزْمُ ، وَإِنَّمَا انْقَسَمَ إِلَى أَرْبَعَةٍ ؛ لِأَنَّ الْأَحْرَفَ الَّتِي
تَنْشَأُ مِنْهَا الْحَرَكَاتُ ثَلَاثَةٌ : الْوَاوُ ، وَمِنْهَا الضَّمَّةُ ، وَالْيَاءُ ، وَمِنْهَا الْكَسْرَةُ ،
وَالْأَلِفُ وَمِنْهَا الْفَتْحَةُ ، وَبَقِيَ حَالَةٌ تُضَادُّ الْحَرَكَةَ ، وَهِيَ : السُّكُونُ ، وَهُوَ : الْجَزْمُ .

فَالرَّفْعُ : اخْتِصَاصُ حَرْفِ الإِعْرَابِ بِالضَّمَّةِ الَّتِي يُحْدِثُهَا عَامِلٌ ، نَحْوُ :
هَذَا زَيْدٌ . وَالنَّصْبُ : اخْتِصَاصُ حَرْفِ الإِعْرَابِ بِالْفَتْحَةِ الَّتِي يُحْدِثُهَا عَامِلٌ ،
نَحْوُ : رَأَيْتُ زَيْدًا . وَالْجَرُّ : اخْتِصَاصُ حَرْفِ الإِعْرَابِ بِالْكَسْرَةِ الَّتِي يُحْدِثُهَا
عَامِلٌ ، نَحْوُ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ .

وَالْجَزْمُ : اخْتِصَاصُ حَرْفِ الإِعْرَابِ بِالسُّكُونِ أَوْ الْحَذْفِ اللَّذَيْنِ يُحْدِثُهُمَا
عَامِلٌ ، نَحْوُ : لَمْ يَضْرِبْ ، وَلَمْ يَغْزُ ، وَلَمْ يَرْمِ ، وَلَمْ يَخْشَ ، وَلَمْ يَضْرِبَا ، وَأَخَوَاتُهَا .
وَالنَّصْبُ فِى « يَضْرِبَانِ » مَحْمُولٌ عَلَى الْجَزْمِ .

وَمَحَلُّ الْحَرَكَةِ مِنَ الْحَرْفِ عِنْدَ سَيِّبُوهِ (١) بَعْدَهُ ، وَقَالَ قَوْمٌ : قَبْلَهُ وَقَوْمٌ : مَعَهُ (٢) .

وَأَمَّا الْفَرْعُ : فَهُوَ أَرْبَعَةُ أَحْرَفٍ ، ثَلَاثَةُ أَصُولِ الْحَرَكَاتِ الثَّلَاثِ ، وَهِيَ : الْأَلِفُ وَالْيَاءُ وَالْوَاوُ ، وَوَاحِدٌ مُلْحَقٌ بِهَا ؛ لِلْمِشَابَهَةِ ، وَهُوَ النُّونُ .
أَمَّا الْأَلِفُ ، فَفِي مَنْصُوبِ الْأَسْمَاءِ السَّتَّةِ ، وَتَنْثِيَةِ الْمَرْفُوعِ ، نَحْوُ : رَأَيْتُ أَخَاكَ ، وَجَاعَنِ الزَّيْدَانِ .

وَأَمَّا الْيَاءُ : فَفِي مَجْرُورِ الْأَسْمَاءِ السَّتَّةِ ، وَتَنْثِيَةِ الْمَجْرُورِ وَالْمَنْصُوبِ وَجَمْعِهِمَا ، نَحْوُ : مَرَرْتُ بِأَخِيكَ ، وَالزَّيْدَيْنِ ، وَالزَّيْدَيْنِ ، وَرَأَيْتُ الزَّيْدَيْنِ وَالزَّيْدَيْنِ .

وَأَمَّا الْوَاوُ : فَفِي مَرْفُوعِ الْأَسْمَاءِ السَّتَّةِ ، وَجَمْعِ / الْمَذْكَرِ السَّالِمِ ١٧ / ١ الْمَرْفُوعِ ، نَحْوُ : جَاعَنِ أَخُوكَ ، وَالزَّيْدُونَ .

وَأَمَّا النُّونُ : فَفِي الْأَفْعَالِ الْخَمْسَةِ وَهِيَ : تَضْرِبَانِ ، وَيَضْرِبَانِ ، وَتَضْرِبُونَ ، وَيَضْرِبُونَ ، وَتَضْرِبِينَ ، فَتَبَاتُ النُّونِ عِلَامَةُ الرَّفْعِ ، وَحَذْفُهَا عِلَامَةُ النَّصْبِ وَالْجَزْمِ .

فَاجْتَمَعَ لِلرَّفْعِ أَرْبَعُ عِلَامَاتٍ : الضَّمَّةُ فِي قَوْلِكَ : جَاعَنِ زَيْدٌ ، وَالْأَلِفُ فِي : جَاعَنِ الزَّيْدَانِ ، وَالْوَاوُ فِي : قَامَ أَخُوكَ ، وَالزَّيْدُونَ ، وَالنُّونُ فِي : يَضْرِبَانِ ، وَأَخَوَاتِهِ .

وَالنَّصْبُ خَمْسُ عِلَامَاتٍ : الْفَتْحَةُ فِي : رَأَيْتُ الرَّجُلَ ، وَالْأَلِفُ فِي : رَأَيْتُ

١ - قَالَ فِي الْكِتَابِ ٤ / ٢٤١ - ٢٤٢ : « وَزَعِمَ الْخَلِيلُ أَنَّ الْفَتْحَةَ وَالْكَسْرَةَ وَالضَّمَّةَ زَوَائِدُ ، وَهُنَّ يُلْحَقْنَ الْحَرْفَ لِيُوصَلَ إِلَى التَّكْلِيمِ بِهِ » .

٢ - تَكَلَّمَ ابْنُ جَنِّي عَلَى ذَلِكَ فِي الْخَصَائِصِ ٢ / ٣٢١ - ٣٢٧ حَيْثُ عَقَدَ لِذَلِكَ بَابًا خَاصًّا بِمَحَلِّ الْحَرَكَاتِ مِنَ الْحُرُوفِ ، مَعَهَا أَمُّ قَبْلِهَا أَمُّ بَعْدَهَا .

أَخَاكَ ، والياءُ في : رأيتُ الزَّيْدَيْنِ ، والزَّيْدَيْنِ ، والكسرةُ في : رأيتُ الهنْدَاتِ ، وحذفُ النّونِ ، في : يَضْرِبَانِ ، وأخواته . وللجر ثلاثُ علاماتٍ : الكسرةُ في : مررتُ بزيدٍ ، والياءُ في : مررتُ بأخيك ، والزَّيْدَيْنِ ، والزَّيْدَيْنِ ، والفتحةُ فيما لا ينصرف . وللجزم علامةٌ واحدةٌ ، وهي الحذفُ ، وينقسمُ قسمينِ : حذفُ حركةٍ ، نحو : لم يَضْرِبْ ، وحذفُ حرفٍ ، والحرفُ أربعةٌ ، الواوُ في : لم يغزُ ، والياءُ في : لم يَرَمْ ، والألفُ في : لم يسعَ ، والنونُ ولها موضعان : أحدهما مُطَرِّدٌ ، وهو : يَضْرِبَانِ ، وأخواته ، والآخرُ شاذٌّ ، وهو : لَمْ يَكْ .

الفصلُ الثاني : في اختِصاصِه ومَحَلِّه

أَمَّا اختِصاصُه :

فالجرُّ يَخُصُّ الأَسْمَاءَ ؛ لاختِصاصِ مُقتَضِيه بها ، وهو : الإضافةُ ، وحرفُ الجرِّ ، نحوُ : غلامُ زيدٍ ، ومررتُ بعَمْرٍو ، ولا يَدْخُلُ الأَفْعَالُ ؛ لامتِناعِ الإضافةِ وحرفِ الجرِّ من دخولِها عليها ، وتنوبُ الفتحةُ عن الكسرةِ ، فيما لا يَنْصَرِفُ .

والجزمُ يَخُصُّ الأَفْعَالُ ، لاختِصاصِ مُقتَضِيه بها ؛ وهو حرفُ الجَزْمِ ، نحو : لم يَضْرِبْ ، ولا يَدْخُلُ الأَسْمَاءَ ، لأنَّ الجازِمَ لا يَدْخُلُها ، ولأنَّه لو حَذَفَ الحركةُ لأَبْطَلَ فائِدَةَ الإِعْرَابِ في محلِّ الاضطرار .

وأما الرَّفْعُ والنَّصْبُ ، فيشترِكُ فيهما الاسمُ والفعلُ أصلاً وفرعاً ، نحو : هذا زَيْدٌ ، ويَضْرِبُ ، ورأيتُ زَيْدًا ، وَلَنْ يَضْرِبَ ، إِلاَّ أَنَّ الرَّفْعَ في الأَسْمَاءِ مُقَدَّمٌ على النَّصْبِ والجرِّ ، لأنَّه عُلِمَ على ما لا بُدَّ منه في الإفادةِ ، وهو :

الفاعلُ والمبتدأُ ، والنَّصْبُ والجرُّ عِلْمَانِ على الفضلةِ ، وهي : المفعول ١٧ والمضافُ ، فيأْتَلَفُ به كلامٌ دونَهُما ، ويفتَقِرانِ في الإفادةِ إليه .

وأما محل الإعراب : فهو من كُلِّ كلمةٍ مُعَرِّبةٍ آخِرُهَا ، حُكْمًا غَالِبًا ، نحو : زَيْدٌ ، و يَضْرِبُ ، وَإِنَّمَا كَانَ آخِرَهَا ؛ لِأَنَّ مِنَ الإِعْرَابِ الْجَزْمَ ، وَهُوَ سَكُونٌ ، وَلَا يُمْكِنُ الْإِبْتِدَاءُ بِالسَّابِقِ ، فَلَمْ يَقَعْ أَوَّلًا ، وَلِأَنَّ وَزْنَ الْكَلِمَةِ يُعْرِفُ بِحَرَكَةِ وَسَطِهَا نحو : فَلَسٌ وَفَرَسٌ، وَزْنُهُمَا : فَعَلٌ ، وَفَعَلٌ ، فَلَوْ جُعِلَ وَسَطُهَا ، لَأَخْتَلَّ وَزْنُ الْكَلِمَةِ عِنْدَ تَغْيِيرِ الإِعْرَابِ ، وَقَوْلُنَا : حُكْمًا ، احْتِرَازٌ مِنَ التَّنْثِيَةِ وَالْجَمْعِ فِي الزَّيْدَيْنِ وَالزَّيْدَيْنِ ؛ فَالْتُّونَ فِيهِمَا لَيْسَتْ حَرْفَ إِعْرَابٍ ، وَقَوْلُنَا : غَالِبًا ، احْتِرَازٌ مِنَ الْأَفْعَالِ الْخُمْسَةِ ؛ فَإِنَّهَا مُعَرِّبَةٌ ، وَلَيْسَ لَهَا حَرْفُ إِعْرَابٍ .

الباب الخامس من القطب الأول : فى البناء

وفيه فصلان

الفصل الأول : فى تعريفه و انقسامه

البناء : ثبوت الشئ على صورة واحدة ، لا يُغيرها عامل لفظاً ، تقول : رأيتُ مَنْ جاءك ، فَ "مَنْ" مَبْنِيَّةٌ على السكون ، والنصب مُقَدَّرٌ فيها ، بـ "رَأَيْتُ" ، وهو إذا ضِدُّ الإعراب ، والغالب على الإعراب الحركة ؛ فاقْتَضَى أَنْ يكون البناء سُكُوناً ، وما كان الإعراب فيه أصلاً ، أن يكون البناء فيه فرعاً ؛ فلذلك كان فى الحروف والأفعال أصلاً ، وفى الأسماء فرعاً .

وَأَمَّا مَا بُنِيَ مِنَ الْمَبْنِيَّاتِ على حركة ، فلا سَبَابَ أُوجِبَتْ له ذلك :
أحدها : التقاء الساكنين ، نحو : أَيْنَ ، وَكَيْفَ وَقَبْلُ وَبَعْدُ ، فى أحد (١)
القولين .

الثانى : أن تكون الكلمة مُعَرَّبَةً فَيَعْرِضُ لَهَا ما يُوجِبُ بناءَهَا فى حال فِتْنَتِنِ على حركة ، نظرا إلى أصل تمكُّنِها ، كالمنادى المفرد نحو يا زَيْدُ ، وقَبْلُ وَبَعْدُ فى القول الثانى .

الثالث : أَنْ يكون على حَرْفٍ واحدٍ ، ولا يمكن الابتداء به لو سُكِّنَ ، نحو

١ - والقول الثانى : أنها إنما بُنِيَتْ على حركة لأن لها أصلاً فى التمكن ، لأنها تكون معرفة إذا كانت مضافة ، نحو جِئْتُ قَبْلَكَ ، و : مَنْ قَبْلَكَ ، و بعدك ، و : مَنْ بعدك ، وتكون نكرة فى نحو : جِئْتُ قَبْلاً وَبَعْداً ، وإنما تكون مَبْنِيَّةً إذا قُطِعَتْ عن الإِضَافِ ، فلما كان لها هذا القدم فى التمكن وجب بناؤها على حركة تمييزاً لها على ما بنى ولا أصل له فى التمكن من نحو : مَنْ وَكَمْ وانظر : ابن يعيش ٨٦/٤ ، هذا وقد أشار ابن الأثير إلى هذا القول الثانى إشارة خفيفة فى السبب الثانى من أسباب البناء .

الكاف واللام فى : كَزَيْدٌ وَلَزَيْدٌ .

الرابعُ : للفرق بينَهُ وبينَ ما هُوَ / من جنسِهِ ، وليس له حالُهُ ، نحو الفعل ١٨ / أ

الماضى .

الخامسُ : للفرق بينِ الملتبسينَ ، نحو : مررتُ بِكَ وبِكَ .

وأما أقسامُهُ فأربعةٌ ، ضمٌّ ، وفتحٌ ، وكسرٌ ، ووقفٌ ، كالإعرابِ ، إلا أنهم

فرّقوا بينهما فى التسميّة ، وإن اتّفقت لفظاً وخطاً ؛ فجعلوا التى للإعرابِ : رفْعاً ، ونصباً وجراً ، وجزماً ، والتى للبناء : ضمّاً ، وفتحاً ، وكسراً ، ووقفاً .

وأَسبابُ البناءِ تتفقُ وتختلفُ ، مرجعُ جميعِها إلى ما ذكرناه فى بابِ المعربِ والمبنيّ من المشابهة ، والتضمنُ ، والوقوعُ ، والإضافة ^(١) إلى الجُمْل .

الفصلُ الثانى : فى اختصاصه ومحلّه

أما البناءُ على الوقفِ : فيكون فى أقسامِ الكلمة ثلاثتها .

فمثاله .. فى الحرفِ ، نحو : هل وَقَدَ وَمِنْ وفى وما وَلَوْ ، لاتزالُ ساكنةً الأواخرِ ما دامت حُرُوفاً .

ومثاله فى الفعلِ جميعُ أمثله الأمرِ للمواجهِ ؛ عاريةً من اللامِ ، ومن نُونِ التوكيدِ ، نحو : اضربْ ، وانطلقْ ، واستخرجْ ، ونحو : خُذْ ، وكُلْ ، ومُرْ وهذه الثلاثة الأواخرِ من شِوَاذِّ الأفعالِ ؛ لأنَّ الأصلَ فيها : اِأْخُذْ ، وَاكْلُ وَاأْمُرْ ، وستراها مُبيّنةً فى موضعِها .

وقد حَرَكُوا فَعَلَ الأمرِ فى الشِعْرِ ، قال الشاعرُ أَنْشَدَهُ الْفَارِسِيُّ ^(٢) :

١ - ٣٧/١ .

٢ - لم أَعثر عليه فى المطبوع من كتب أبى على الفارسيّ .

ياراكبا بَلَّغَ إِخْوَانَنَا إِنْ كُنْتَ مِنْ كِنْدَةٍ أَوْ وَائِلٍ ^(١)
وَأَمَّا بَابُ اغْزُ وَارْمُ وَاخْشَ : فَإِنَّ الْحَرَكَةَ وَإِنْ كَانَتْ آخِرًا فِي الصُّورَةِ
فَهِيَ فِي الْحُكْمِ حَشَوًا وَالْمَحذُوفُ مُعْتَبَرٌ .

ومثاله في الاسم ، نحو : كَمْ ، وَمَنْ ، وَإِذْ .
فَأَمَّا كَمْ : فَبُنِيَتْ فِي الْخَبَرِ ؛ لِأَنَّهَا نَقِيضُ رُبٍّ ؛ فَحُمِلَتْ عَلَيْهَا ، وَبُنِيَتْ فِي
الاسْتِفْهَامِ ؛ لَوُقُوعِهَا مَوْقِعَ حَرْفِهِ . وَأَمَّا مَنْ : فَتَكُونُ اسْتِفْهَامًا ، وَشَرْطًا
وَمُوصُولَةً ، وَمُوصُوفَةً ، وَزَائِدَةً عِنْدَ الْكُوفِيِّ ^(٢) ؛ فَبُنِيَتْ فِي الْاسْتِفْهَامِ
وَالشَّرْطِ ؛ لَوُقُوعِهَا مَوْقِعَ حَرْفَيْهِمَا وَبُنِيَتْ فِي الصَّلَةِ ؛ لِمُشَابَهَتِهَا الْحَرْفَ ؛ مِنْ
حَيْثُ إِنَّهَا لَا تَتِمُّ إِلَّا بِصَلَتِهَا ، وَبُنِيَتْ فِي الصِّفَةِ ؛ لِاسْتِقْرَارِهَا إِلَيْهَا ، كَقَوْلِهِ ^(٣) :
رُبٌّ مَنْ أَنْصَجَتْ غَيْظًا صَدْرَهُ قَدْ تَمَنَّى لِي مَوْتًا لَمْ يُطْعَ
فَأَمَّا كَوْنُهَا زَائِدَةً : فَقَوْلُ الشَّاعِرِ ^(٤) :

أَلْ زُبَيْرُ سَنَامُ الْمَجْدِ قَدْ عَلِمَتْ ذَاكَ الْقِبَائِلُ وَالْأَثْرُونَ مَنْ عَدَدَا
التَّقْدِيرُ : وَالْأَثْرُونَ عَدَدًا ، وَالْبَصْرِيُّ ^(٥) يَتَأَوَّلُ ذَلِكَ ، وَيَجْعَلُهَا نَكْرَةً

١ - لم أقف على نسبه هذا البيت إلى قائله ، ووجدته في ضرائر الشعر ص ١١٢ غير منسوب ، قال ابن
عصفور : "..... يُريدُ : بَلَّغْنُ ، أَلَا تَرَى أَنَّ النُّونَ مِنْ "بَلَّغْنُ" لَا يُمكنُ أَنْ يُقالَ : إِنَّهَا حُذِفَتْ عَلَى تَوْهَمٍ
اتِّصَالَ بِسَاكِنٍ ؟ "

٢ - انظر : شرح أبيات المغنى للبغدادى ٥ / ٣٤٤ .

٣ - هو سُويْدُ بْنُ أَبِي كَاهِلٍ النِّشْكُرِيُّ .

وَالْبَيْتُ مِنْ شَوَاهِدِ ابْنِ عَيْشٍ فِي شَرْحِ الْمَفْصَلِ ١١/٤ وَانْظُرْ أَيْضًا : الْخَزَانَةُ ٦/ ١٢٣ ، ٤٦٧
وشرح أبيات المغنى ٥/ ٣٣٤ والمفضليات ١٩٨ ، هذا وقد سقطت كلمة "قد" من يداية الشطر الثانى
فى الأصل .

٤ - لم أهتد إلى اسمه .

وانظر : الخزانة ٦ / ١٢٨ والمغنى ٣٢٩ وشرح أبياته ٥ / ٣٤٤ .

٥ - انظر : شرح أبيات المغنى للبغدادى ٥ / ٣٤٤ .

مَنْصُوبَةٌ الْمَوْضِعِ عَلَى التَّمْيِيرِ ، تَقْدِيرُهُ : وَالْأَثْرُونَ رَجُلًا يُعَدُّ عَدَاً ، وَفِي هَذَا التَّقْدِيرِ تَعَسَّفُ ^(١) . وَأَمَّا الْبِنَاءُ عَلَى الْحَرَكَةِ : فَيَنْقَسِمُ بِأَقْسَامِ الْحَرَكَاتِ ؛ فَتَحًا وَضَمًّا وَكَسْرًا .

أَمَّا الْفَتْحُ : فَيَكُونُ فِي أَقْسَامِ الْكَلِمِ ثَلَاثَتِهَا .
فَمِثَالُهُ فِي الْحَرْفِ نَحْوُ : إِنْ وَلَعَلَّ . وَثُمَّ ، وَإِنَّمَا بُنِيَتْ عَلَى حَرَكَةٍ ، لالتقاء الساكنين ، وَخُصَّتْ بِالْفَتْحِ ؛ لَخَفَّتْ ، وَلِهَذِهِ الْحُرُوفُ وَأَمثالها أَبْوَابٌ تَخْصُهَا .
وَمِثَالُهُ فِي الْفِعْلِ ، جَمِيعُ أَمْثَلَةِ الْفِعْلِ الْمَاضِي - قَلْتُ حُرُوفُهُ أَوْكُثِرْتُ - إِذَا كَانَتْ عَارِيَةً مِنْ مَانِعٍ : كَنُؤِنْ جَمَاعَةِ النِّسَاءِ ، وَتَاءِ الضَّمِيرِ ، نَحْوُ : ضَرَبَ وَانْطَلَقَ ، وَاسْتَخْرَجَ ، وَإِنَّمَا بُنِيَتْ عَلَى حَرَكَةٍ تَمْيِيزًا لَهَا عَلَى فِعْلِ الْأَمْرِ ؛ لَوُقُوعِهَا مَوْقِعَ الْأَسْمِ فِي الصَّفَةِ ، كَقَوْلِكَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَائِمٍ ، وَلَوُقُوعِهَا مَوْقِعَ الْمُضَارِعِ فِي قَوْلِكَ : إِنْ قُمْتُ قُمْتُ ، وَخُصَّتْ بِالْفَتْحِ ؛ طَلَبًا لِلخَفَةِ ، وَقَدْ جَاءَ فِي الشَّعْرِ سَاكِنًا ، كَقَوْلِهِ ^(٢) :

فَلَمَّا تَبَيَّنَ غِبٌّ أَمْرِي وَأَمْرِهِ وَوَلَّتْ بِأَعْجَازِ الْأُمُورِ صُدُورُهَا
وَمِثَالُهُ فِي الْأَسْمِ ، نَحْوُ : أَيْنَ ، وَكَيْفَ ، وَحَيْثُ ، وَحَيْثُ ، فِي لُغَةٍ ، فَبُنِيَتْ أَيْنَ وَكَيْفَ ؛ لَوُقُوعِهَا مَوْقِعَ حَرْفِ الْاسْتِفْهَامِ ، وَبُنِيَتْ عَلَى حَرَكَةٍ ؛ لالتقاء الساكنين ، وَخُصَّتْ بِالْفَتْحِ ؛ اسْتِجْفَافًا .
وَأَمَّا الضَّمُّ : فَيَكُونُ فِي الْحَرْفِ وَالْأَسْمِ دُونَ الْفِعْلِ ، فَمِثَالُهُ فِي الْحَرْفِ :

١ - بَيَّنَ ذَلِكَ التَّعَسُّفُ الْبَغْدَادِيُّ فِي الْمَوْضِعِ السَّابِقِ مِنْ شَرْحِ آيَاتِ الْمَغْنَى .

٢ - هُوَ نَهْشَلُ بْنُ حَرَّيٍّ .

وَانْظُرْ : الْخَصَائِصَ ٧٤/٨ وَالْمَحْتَسِبَ ١٨٤/٨ وَالضَّرَائِرَ ٨٨ ، وَوَرَدَ فِي تَهْذِيبِ الْأَزْهَرِيِّ ١٦/١١٠ وَفِي اللِّسَانِ (غِيبٌ) وَ (نَاشٌ) بِرَوَايَةٍ : فَلَمَّا أُنْ رَأَى ... وَلَا شَاهِدَ فِيهِ عَلَى هَذِهِ الرِّوَايَةِ وَالْغِيبُ - بِكَسْرِ الْغَيْنِ - وَالْمَغْبَةُ : عَاقِبَةُ الشَّيْءِ .

مُنْذُ ، عند مَنْ جَعَلَهَا حَرْفٌ (١) جَرٌّ ، وَلَيْسَ فِي الْحُرُوفِ مَبْنِيٌّ عَلَى الضَّمِّ غَيْرَهَا
إِلَّا رُبَّ فِي لُغَةٍ قَلِيلَةٍ ، وَلَهَا بَابٌ تُذَكَّرُ فِيهِ ، وَبُنِيَتْ عَلَى حَرَكَةٍ ؛ لِالتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ
وُخِصَّتْ بِالضَّمِّ ، لِلِاتِّبَاعِ ، مَعَ تَرْكِ الِاعْتِدَادِ بِالْحَاجِزِ السَّاكِنِ .

وَمِثَالُهُ فِي الْأَسْمِ : حَيْثُ ، وَقَبْلُ وَيَعْدُ ؛ فَبُنِيَتْ حَيْثُ ؛ لِلزُّومِ الْإِضَافَةِ ١٩
إِلَى (٢) الْجُمْلِ وَبُنِيَتْ قَبْلُ وَيَعْدُ ؛ لِقَطْعِهِمَا عَنِ الْإِضَافَةِ (٣) ، وَبُنِيَتْ عَلَى حَرَكَةٍ ؛
لِلتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ ، وَقِيلَ : بُنِيَتْ قَبْلُ وَيَعْدُ ؛ لِأَنَّ لَهُمَا حَالَةَ (٣) إِعْرَابٍ مَعَ ظُهُورِ
الْإِضَافَةِ ، وَخِصَّتْ بِالضَّمِّ ؛ لِأَنَّهَا حَرَكَةٌ لَا تَكُونُ " قَبْلُ " وَ" بَعْدُ " فِي حَالَةِ الْإِعْرَابِ
وَحُمِلَتْ حَيْثُ عَلَيْهِمَا .

وَلَا يَبْنِي الْفِعْلُ عَلَى الضَّمِّ ، فَأَمَّا " ضَرَبُوا " ، فَالضَّمَّةُ عَارِضَةٌ فِي الْبَاءِ
وَلَا اعْتِدَادَ بِهَا .

وَأَمَّا الْكُسْرُ : فَيَكُونُ فِي الْحَرْفِ ، وَالْأَسْمِ ، دُونَ الْفِعْلِ ، فَمِثَالُهُ فِي
الْحَرْفِ : " جَيْرٌ " بِمَعْنَى : نَعَمْ ، وَمَنْ جَعَلَهَا بِمَعْنَى حَقٍّ ، كَانَتْ عِنْدَهُ اسْمًا (٤) ،
وَنَحْوُ لَامِ الْإِضَافَةِ وَبَائِهَا فِي : لَزِيدٍ وَبَزِيدٍ ؛ فَبُنِيَتْ جَيْرٌ عَلَى حَرَكَةٍ ، لِالتِّقَاءِ
السَّاكِنِينَ ؛ وَبُنِيَتْ عَلَى الْكُسْرِ عَلَى أَصْلِ التِّقَاءِ السَّاكِنِينَ ، وَإِنَّمَا كَانَ الْكُسْرُ
أَصْلَ التِّقَاءِ السَّاكِنِينَ ؛ لِأَنَّهُ (٥) أَكْثَرُ مَا يَكُونُ فِي الْفِعْلِ ؛ فَأُعْطِيَ حَرَكَةً لَا
تَكُونُ لَهُ إِعْرَابًا وَلَا بِنَاءً ، وَبُنِيَتْ الْبَاءُ وَاللَّامُ عَلَى حَرَكَةٍ ؛ لِتَعَذُّرِ الْإِبْتِدَاءِ
بِالسَّاكِنِ ، وَخُصًّا بِالْكَسْرِ ؛ حَمْلًا عَلَى عَمَلِهِمَا .

١ - وهم الجمهور ، يجعلونها حرفَ جرٍّ ، إِذَا جَرَّ مَا بَعْدَهَا . انظر : الجنى الدانى ٤٦٦ .

٢ - انظر : ابن يعيش ٩١ / ٤ .

٣ - انظر : ابن يعيش ٨٦ / ٤ .

٤ - انظر : الجنى الدانى ٤١٢ .

٥ - فى الأصل : لِأَنَّ أَكْثَرَ مَا يَكُونُ .

ومثاله في الاسم : أَمَسَ وهوْلَاء .

أَمَّا أَمَس : فقد تقدمْ علَّه بنائها ^(١) ، وبُنِيَتْ على حركة لالتقاء الساكنين ولأنَّه قد يُعْرَبُ وَيُنْنَى ، وَخُصَّ بالكسْرِ ؛ على أَصْلِ التَّقَاءِ السَّاكِنَيْنِ ، وقد جاءَ مَفْتُوحاً في الشَّعْر ، قال ^(٢) :

لقد رَأَيْتُ عَجَباً مَذْ أَمَسَا

وَبَنُو تَمِيمٍ ^(٣) يَجْعَلُونَهُ مُعْرَباً غَيْرَ مُنْصَرِفٍ .

وَأَمَّا هَوْلَاء : فتكونُ مَمْدُودَةً وَمَقْصُورَةً ؛ وَإِنَّمَا بُنِيَتْ لِتَضْمِنُهَا مَعْنَى حُرْفِ الْإِشَارَةِ ، وَالْفَارَسِيُّ ^(٤) يَجْعَلُهُ بِمَنْزِلَةِ أَمَسَ فِي عِلَّةِ الْبِنَاءِ ؛ وَخُصَّ بِالْكَسْرِ عَلَى أَصْلِ التَّقَاءِ السَّاكِنَيْنِ ، وقد حُكِيَ هَوْلَاءُ مُنَوَّنًا ^(٥) ، وهو شاذ . ولمْ يُبْنَ فِعْلٌ عَلَى الْكُسْرِ ؛ لِأَنَّ الْكُسْرَ جَرٌّ ، وَالْجَرُّ مِنْ خَوَاصِّ الْأَسْمَاءِ ، كَمَا سَبَقَ ^(٦) .

١ - انظر : ٤٢/١ .

٢ - نُسِبَ إِلَى الْعَجَاجِ ، وَلَمْ أُعْثَرِ عَلَيْهِ فِي دِيَوَانِهِ الْمَطْبُوعِ .

وهو من شواهد سيبويه المجهولة القائل . انظر : الكتاب ٢٨٥/٣ ونوادر أبي زيد ٢٥٧ وابن يعيش ١٠٦/٤ والخزانة ١٦٧/٧ ، قال البغدادى فى الخزانة ١٧٣/٧ : "... والبيت الشاهد من أبيات سيبويه الخمسين التى ما عُرف قائلها ، وقال ابن المستوفى : وجدت هذه الأبيات فى كتاب نحو قديم للعجاج أبى ربيعة ، وأراه بعيدا من نمطه" .

٣ - انظر : ابن يعيش ١٠٧/٤ .

٤ - لمْ أُعْثَرِ عَلَى هَذَا الرَّأْيِ فِيمَا لَدَى مِنْ كُتُبٍ لِلْفَارَسِيِّ .

٥ - وهى لغة حكاها قُطْرُبٌ ، قال ابن مالك : " وتسمية هذا تنويناً مجازاً " انظر الهمع ١ / ٢٦٠ .

٦ - ٤٦/١-٦

الباب السادس

من القطب الأول : في المبتدأ

وفيه مقدمة وثلاثة فصول :

المقدمة : قبل أن نخوض في ذكر أحكام المبتدأ فلنذكر جملة المرفوعات التي المبتدأ أحدها وجملتها خمسة : المبتدأ ، والخبر ، والفاعل ، والمفعول الذي لم يسم فاعله ، والمشبّه بالفاعل في اللفظ وهو : اسم كان وأخواتها وما النافية ، وخبر إن وأخواتها ولا النافية فالخيل^(١) ومن تابعه يعتقد أن هذه الخمسة عدة ، وأن الفاعل الأصل ، والباقي محمول عليه ، وسيبويه^(٢) ومن تابعه يجعل المبتدأ الأصل والباقي محمول عليه ، وابن السراج^(٣) يعتقدها قسمة ، وأن كل واحد منها قائم برأسه ، والعدة من القسمة كالرسم^(٤) من الحد ، ولكل من هذه الأقوال حجة تؤيده ، لم نطل بذكرها ، إذ الغرض معرفة أحكامها ، أصولاً كانت أو فروعاً ، فلنبذّر أذكر المبتدأ ، ثم بالخبر ، ثم بالفاعل ثم بما لم يسم فاعله ، ونؤخّر المشبّه بالفاعل إلى باب العوامل ، فإنه أولى به .

١ - انظر : الهمع ٤/٣ .

٢ - في الكتاب ٢٢/٨ : "واعلم أن الاسم أول أحواله الابتداء " وقال ابن يعيش ٧٣/٨ : " وذهب سيبويه وابن السراج إلى أن المبتدأ أو الخبر هما الأول والأصل في استحقاق الرفع وغيرهما من المرفوعات محمول عليهما ومنه قول سيبويه : اعلم أن الاسم أول أحواله الابتداء يريد : أول أحواله المبتدأ ، لأن المبتدأ هو الاسم المرفوع ، والابتداء هو العامل ، وذلك لأن المبتدأ يكون معرّى من العوامل اللفظية ... " و انظر أيضاً : الأصول ٦٣/١ و الهمع ٣/٢ .

٣ - انظر الأصول ٨/١ .

٤ - الرسم والحد : نوعان من أنواع التعريف عند علماء المنطق ، فالرسم : تعريف الشيء بما يشمل عرضه الخاص به . أما الحد : فهو تعريف النوع بكمالاته الذاتية .
والتعريف بالتقسيم من قبيل الرسم ؛ لأنه تعريف بالخاصة ؛ ومن ثم فإن الرسم أعم من الحد .

الفصل الأول : فى تعريفه

الابتداء : معنى يتصف به الاسم ، وهو الاهتمام بتقديم النطق به ، وله
صفتان ، أحدهما سلبي ، والآخر إيجابى .

أما السلبي : فهو التعرّى من عوامل مخصوصة ، هى : كان ، وظننت ،
إنّ و أخواتهنّ ، و مآولا النافيتان و ما أضمر و أعمل من الأفعال ، و الباء
فى " بحسبك قولُ السوء " ومن فى " مامن أحد قائم " فى لغة (١) تميم .

وأما الإيجابى : فهو أمران : أحدهما : التهيؤ لدخول العوامل التى تعرّى منها
و الثانى الإسناد إليه .

وكل من هذه الأوصاف معنى ليس مظهرًا ولا مضمراً فى نية اللفظ و كل
منها متعلّق بالآخر ، فلا تهيو إلا بتـ————عرى ولا يستقلان إلا بإسناد .

ونظم حده ، بعد معرفة مواده : كل اسم عريته من عوامل / مخصوصة ٢٠ / أ
هيأته لدخولها عليه ، وجعلته أهلاً للإسناد إليه ، فإذا تناول هذا المعنى الاسم
فَعَه لفظاً أو موضعاً ، وسمي مبتدأ ؛ لأنه لا عامل لفظياً قبله ، نحو : زيد قائم .
الذى قام زيد ، و للنحاة خلاف فى رافع (٢) المبتدأ ، و الذى ذكرناه أصحها
أكملها .

وفى الأسماء ما لا يعمل فيه الابتداء ؛ لضعف فى الاسم ، نحو : أين
كيف ، و الظروف غير المتمكنة ، نحو : عند ، و سحر ، و لدن ، و المصادر غير
لتصرف ، نحو : سبحان ، و ليك .

١ - انظر الأصول ١/ ٥٥ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٤ .

٢ - انظر الإنصاف المسألة رقم (٥) .

الفصل الثَّانِي : فى أنواعه ، ومراتبه

وهى ثلاثة أنواع : نوعٌ يلزمه التَّقديمُ ، ونوعٌ يلزمه التَّأخيرُ ، ونوعٌ لك الخيارُ فى تقديمه وتأخيره .

النَّوعُ الأوَّلُ : على ضربين :

وأحدهما : أن يكون نائباً عن غيره ، وله موضعان :

الأوَّلُ : أن يتضمَّن معنى الاستفهام نحو قولك : أَيُّ الناسِ يَقُومُ ؟ الثَّانِي : أن يتضمَّن معنى الشرط ، نحو قولك : أَيُّهُمْ يَقُمُ أَقَمَ مَعَهُ ، فيَقْدَمُ المبتدأُ فيهما ؛ لأنَّ الاستفهامَ والشرطَ لهما صدرُ الكلام .

الضَّرْبُ الثَّانِي : أن يكونَ فى الكلامِ لَبْسٌ لو تَأَخَّرَ ، وله موضعان :

الأوَّلُ : أن يكون المبتدأُ وخبره مَعْرِفَتَيْنِ ، نحو : زَيْدٌ أَخوكَ ، فزَيْدٌ هو المبتدأُ والأخُ الخبرُ ؛ لأنَّ كلاً منهما ^(١) يجوزُ أن يجعلَ مبتدأً ؛ فإذا اخُصَّ أحدهما بالابتداءِ بَيَّنَّ بالتَّقديمِ ؛ ولهذا التَّزَمَ هذا الحُكْمُ فى مَفْعُولَى ظَنَنْتُ ؛ لاتِّفَاقِ إعرابِهما ولم يُلْتَزَمَ مَعَ كانَ ؛ لاختلافِ إعرابِ الاسمِ والخبرِ .

الثَّانِي : أن يكونَ الخبرُ فعلاً ضميره فاعله ، نحو : زَيْدٌ قَامَ ؛ لأنَّه لو تَأَخَّرَ لصارَ فاعلاً بعد أن كانَ مُبتدأً ، وإن كانَ الإخبارُ فيهما سواءً .

النَّوعُ الثَّانِي : يلزمه التَّأخيرُ وإن كانتَ مَرْتَبَتُهُ التَّقديمُ ، وهو على ضربين :

الأوَّلُ : أن يتضمَّن خبره ما يُوجبُ تقديمه ، كالاستفهام ، نحو قولك :

أَيْنَ زَيْدٌ ؟ وكيفَ عَمَرُو ؟ / فَلَزِمَ التَّأخيرُ ؛ للعلَّةِ الَّتِى أَوْجَبَتْ تقديمه ؛ حَيْثُ ٢٠ تَضَمَّنَهَا .

الثَّانِي : أن يكونَ فى الكلامِ لَبْسٌ ، وهو :

أن يكونَ المبتدأُ نكرةً فى كلامٍ مُوجبٍ ، لا معنى للدَّعاءِ فيه ، نحو : عَلَيْكَ

١ - فى الأصل منهم .

مالٌ ، وعندك رجلٌ ، ولا يجوز الابتداء بالنكرة ؛ لا لتباس الخبر بالصفة ؛ فأنك إذا قلت : رجلٌ عندك ، جاز أن يكون الظرفُ صفةً والخبرُ ، مُنتظَرٌ ، فإذا تقدّم الظرفُ تمحّضَ للخبريّة ، وبطلَ أن يكونَ صفةً .

وقد أجازوا الابتداء بالنكرة في مواضع :

الأوّل : أن تكون موصوفةً ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ ﴾^(١) وكقوله : ﴿ فَصَبِرْ جَمِيلٌ ﴾^(٢) .

الثاني : أن يُعطَفَ عليها موصوفٌ ، أو تُعطَفَ على موصوفٍ ، نحو قوله : ﴿ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ ﴾^(٣) فيمن ^(٤) قدر الخبر محذوفاً بعده ، وكقوله تعالى : ﴿ لِمَغْفِرَةٍ مِنَ اللَّهِ وَرَحْمَةٍ ﴾^(٥) .

الثالث : أن يكون فيها معنى الدعاء ، كقوله تعالى : ﴿ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ بِمَا صَبَرْتُمْ ﴾^(٦) ، وقوله تعالى : ﴿ وَيَلِ لِكُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٌ ﴾^(٧) وكقولك : خيرٌ بينَ يديكَ ، وشرٌّ وراءَكَ .

الرابع : مع الاستسْفَهَام ، كقولك : أرَجُلٌ في الدَّارِ أم امرأةٌ ؟

الخامس : مع النَّفْيِ كقولك : ما أَحَدٌ خَيْرٌ مِنْكَ ، وقولهم : - حَكَاهُ سَيَبُويَه (٨) - " شَرُّ أَهْرَ ذَا نَابٍ " مِنْهُمْ مَنْ أَلْحَقَهُ بِالنَّفْيِ ، أَي : ما أَهْرُ ذَا نَابٍ إِلَّا شَرٌّ ، وَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَهُ كَالْمَثَلِ ، نَحْوُ قَوْلِهِمْ : " مَكْرَهُ أَخَاكَ " ^(٩) " وَمِنْهُمْ مَنْ يَجْعَلُهُ مُصَدِّراً ؛ لِتَقَارُبِ الْمَعْرِفَةِ وَالنِّكَرَةِ فِيهِ .

١ - ٢٢١ / البقرة . ٢ - ٨٣ / يوسف . ٣ - ٢١ / محمد .

٤ - وهو سيبويه ، كما في الكتاب ١/١٤١ ، ٢/١٣٦ . وقال أبو حيان في البحر المحيط ٨/٨١ : " ... والأكثرون على أن ﴿ طاعة وقول معروف ﴾ كلامٌ مستقل محذوف منه أحد الجزأين إما الخبرُ ، وتقديره : أمثلٌ ، وهو قول مجاهد ، ومذهب سيبويه والخليل ، وإما المبتدأ ، وتقديره : الأمرُ أو أمرنا طاعة .. »

٥ - ١٥٧ / آل عمران .

٦ - ٢٤ / الرعد .

٧ - ٧ / الجاثية .

٨ الكتاب ١/٣٢٩ ، وانظر : مجمع الأمثال للميداني ٢/١٧٢ .

٩ - ذكره أبو عبيد القاسم بن سلام في كتاب « الأمثال » ٢٧١ ، برواية « أخوك » ، وهي أيضاً رواية العسكري في جمهرته ، والميداني في مجمع الأمثال ، وانظر مزيداً من التخرّيج في هامش كتاب الأمثال لأبي عبيد . ويُضرب لمن يحمل على ما ليس من شأنه .

السَّادِسُ : فى ضرورة الشَّعر كقوله (١) :

وقد أجاز ابن السَّرَّاج (٢) : رجلٌ قائمٌ ، لكن فى جواب من قال : أَرَجُلٌ

قائمٌ أم امرأة ؟ وذلك أَنَّهُ سألَ عن نوعين ، فأجَبَتْهُ بأحدهما

النوعُ الثَّالثُ : يجوزُ تَقْدِيمُهُ وتأخيرُهُ ؛ اتِّسَاعاً ، وهو : أَنْ يكونَ المبتدأُ

مَعْرِفَةً والخبرُ نكرةً ، مفرداً أو جُمْلَةً ، عارياً من تلك المعانى المذكورة فى

النوعين الأوَّل والثَّانى ، نحو قولك : زيد قائمٌ ، و: زيد أبوه مُنطلقٌ ، فَرَزِيدٌ هو

المبتدأ ، تقدم أوتأخرَ ، وإنما جازَ ذلك ؛ لأنَّ النكرة / لأبيتدأ بها ، فإذا وُجدتْ ٢٨

مُتَقَدِّمَةً فى اللفظ ، عُلِمَ أَنَّها الخبرُ ؛ فتقولُ : قائمٌ زيدٌ ، وَتَمِيْمِي أَنَا "وَمَشْنُوهُ

مَنْ يَشْنُوكَ" ، ومنهُ قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ﴾ (٣) فَأَمَّا قَوْلُهُ تعالى:

﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ (٤) فالعنى : سَوَاءٌ عَلَيْهِمُ الْإِنذَارُ

وعدمُهُ وَسَيَجِئُ بَيَانُهُ فى بابِ الخبرِ (٥) .

الفصل الثَّالثُ : فى متعلَّقاتِ المبتدأ ، وهى خَمْسَةٌ

المتعلِّقُ الأوَّلُ : خواصُّهُ ، وهى على ضربين : عاملٍ ، وغير عاملٍ .

أَمَّا العاملُ : فهو ما ذكرناه فى الفصلِ الأوَّل ، ممَّا عرِّىَ منها وهى (٦) ،

وسَيَأْتِى ذِكْرُهَا فى بابِ العواملِ (٧) .

١ - فى مكان الشاهد بياض مستغرق مكان البيت فقط .

٢ - الأصول ٥٩/١ .

٣ - ٢١ / الجاثية .

٤ - ٦ / البقرة و ١٠ / يس .

٥ - ٩٢ / ١ .

٦ - أى : وهىء لدخول العوامل عليه .

٧ - ٤٦٧/١ .

وَأَمَّا غَيْرُ الْعَامِلِ ، فَهِيَ حُرُوفٌ ، مِنْهَا : لَامُ الْإِبْتِدَاءِ [نحو] ^(١) قَوْلِكَ :
لَزِيدٍ قَائِمٌ ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿لِيُوسِفُ وَأَخُو أَحَبُّ إِلَيَّ أَيْبَانًا﴾ ^(٢) وَلَا تَدْخُلُ عَلَى
الْخَبَرِ إِلَّا إِذَا تَأَخَّرَ مَعَ إِنَّ ، نَحْوُ : إِنَّ زَيْدًا لَقَائِمٌ ، وَقَدْ دَخَلَتْ عَلَيْهِ فِي الشَّعْرِ
قَالَ الشَّاعِرُ ^(٣) :

أُمُّ الْعَجِيرِ لَعَوَزٌ شَهْرَبَةٌ تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بَعْظَمَ الرَّقَبَةِ
وَفَائِدَةُ دَخُولِهَا : تَأْكِيدُ الْكَلَامِ وَتَحْقِيقُهُ ، وَأَنَّهَا أَعْنَتْ عَنْ إِعَادَتِهِ وَتَكَرُّرِهِ .
وَمِنْهَا : لَوْلَا ، الَّتِي مَعْنَاهَا امْتِنَاعُ الشَّيْءِ ؛ لَوْجُودُ غَيْرِهِ ، نَحْوُ قَوْلِكَ :
لَوْلَا زَيْدٌ لِأَكْرَمَتِكَ ؛ فَزَيْدٌ مَرْفُوعٌ بِالْإِبْتِدَاءِ وَالْخَبَرُ مَحْذُوفٌ ، تَقْدِيرُهُ : لَوْلَا زَيْدٌ
مَوْجُودٌ ، أَوْ قَائِمٌ ، وَنَحْوُ ذَلِكَ ، وَلِأَكْرَمَتِكَ جَوَابُ لَوْلَا ، وَحَذَفُ هَذَا الْخَبَرِ فِي
الْعَرَبِيَّةِ كَالشَّرِيعَةِ ^(٤) الْمَنْسُوحَةِ ؛ لَطُولُ الْكَلَامِ .

وَمِنْهَا : أَمَّا ، كَقَوْلِكَ : أَمَّا زَيْدٌ فَقَائِمٌ وَأَمَّا عَمْرٌو فَذَاهِبٌ .
وَمِنْهَا حُرُوفُ الِاسْتِفْهَامِ ^(٥) ، وَإِنَّ وَأَخَوَاتُهَا إِذَا كُفِفْنَ بِمَا ^(٦) ، كَقَوْلِكَ :
أَزِيدٌ قَائِمٌ أَمْ عَمْرٌو ، وَإِنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ ، وَلِهَذِهِ الْحُرُوفُ مَوَاضِعُ تُذَكَّرُ فِيهَا
مَشْرُوحَةً .

الْمَتَعَلِّقُ الثَّانِي : الْفَصْلُ ، وَهُوَ ضَمِيرُ الْمَرْفُوعِ الْمُنْفَصِلِ ، لِلْمَتَكَلِّمِ
وَالْحَاضِرِ ، وَالْغَائِبِ ، نَحْوُ ، أَنَا وَأَنْتَ وَهُوَ ، فَيَتَوَسَّطُ بَيْنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ ، إِذَا

١ - تَتِمُّهُ يَلْتَمِمْ مِثْلَهَا الْكَلَامُ .

٢ - ٨ / يُونُسُ .

٣ - رَوِيَّةٌ . انْظُرْ مَلْحَقَاتِ دِيَوَانِهِ ١٧٠ ، وَنُسِبَ إِلَى عَنْتَرَةَ بْنِ عَرُوشٍ . وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ ابْنِ السَّرَّاجِ فِي
الْأَصُولِ ٢٧٤/١ ، وَانْظُرْ أَيْضًا : ابْنَ يَعِيشَ ١٣٠/٣ وَ ٥٧/٧ وَ الْخَزَانَةَ ٣٢٢/١٠ وَالْمَغْنَى ٢٣٠ ،
٢٣٣ وَشَرَحَ أَيْبَاتِهِ ٢٦٩/٢ وَ ٣٤٥/٤ وَاللسَّانَ (شَهْرَبُ) أُمُّ الْحَلِيسِ : هُوَ مَطْلَعُ الْبَيْتِ إِذَا رَأَيْتُ
مِنْ مَصَادِرَ ، وَلَمْ أَعْثَرِ عَلَيْهِ بِرَوَايَةٍ : أُمُّ الْعَجِيرِ وَالْعَجِيرُ : اسْمُ مَوْضِعٍ . وَالْحَلِيسُ : كِسَاءٌ رَقِيقٌ
يُوضَعُ تَحْتَ الْبُرْدَةِ وَالشَّهْرَبَةِ : الْعَجُوزُ الْكَبِيرَةُ ، وَأَرَادَ مِنْ رِضَاهَا بَعْظَمَ الرَّقَبَةِ بَدَلًا مِنَ اللَّحْمِ :
أَنَّهَا لَا تُمَيِّزُ بَيْنَ الْحَسَنِ وَالْقَبِيحِ ؛ لِأَنَّ لَحْمَ الرَّقَبَةِ رَدِيءٌ مُسْتَقْدَرٌ عَنْدهُمْ .

٤ - يَقْصِدُ أَنَّهُ وَاجِبُ الْحَذْفِ . ٥ - ٢١٧/٢ . ٦ - ١ - ٥٤٠ - ٥٤١ .

٥ - ٢١٧/٢ .

٦ - ١ - ٥٤٠ - ٥٤١ .

كانا مَعْرِفَتَيْنِ ، أَوْ كَانَ الْخَبْرُ أَفْعَلَ مِنْ كَذَا ، لِأَنَّهُ أَشْبَهَ الْمَعْرِفَةَ ؛ بِامْتِنَاعِ دُخُولِ ٢١ /
لَا مِ التَّعْرِيفِ عَلَيْهِ ، وَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ كِنَايَةً عَنِ الْإِسْمِ الْمَذْكُورِ ، وَيَدْخُلُ قَبْلَ دُخُولِ
الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ وَمَعَهَا ، لَا يَمْنَعُهَا عَنِ الْعَمَلِ ؛ وَجِيءَ بِهِ إِذَا نَأَى بَأَنَّ الْخَبَرَ خَبَرٌ ،
لَا وَصَفٌ ؛ وَلِيُفِيدَ ضَرْباً مِنَ التَّوَكِيدِ . ، وَيُسَمِّيهِ الْبَصْرِيُّ فَصْلاً ^(١) ، وَالْكَوْفِيُّ
عِمَاداً ؛ تَقُولُ : زَيْدٌ هُوَ الْقَائِمُ ، وَزَيْدٌ هُوَ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى :
﴿ إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ ^(٢) ﴾ وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ
عَلَيْهِمْ ^(٣) ﴾

وقوله تعالى : ﴿ إِنْ تَرَنِى أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا ^(٤) ﴾ ، وَتَدْخُلُ عَلَيْهِ لَامُ
الابْتِدَاءِ ، تَقُولُ : إِنْ كَانَ زَيْدٌ لَهُوَ الظَّرِيفُ ، وَلَوْ قُلْتَ : كَانَ زَيْدٌ أَنْتَ خَيْرًا مِنْهُ ،
وَلَمْ يَجْزُ ؛ لِأَنَّ أَنْتَ غَيْرُ زَيْدٍ ، فَإِنْ قُلْتَ : كُنْتَ أَنْتَ خَيْرًا مِنْ زَيْدٍ ، جَازَ أَنْ يَكُونَ
فَصْلاً ، وَأَنْ يَكُونَ تَأْكِيداً ، وَلَوْ قُلْتَ : مَا أَظُنُّ أَحَدًا هُوَ خَيْرًا مِنْكَ ، لَمْ يَجْزُ
لِأَنَّ أَحَدًا نَكْرَةً ، وَلَكِنْ تَرْفَعُ "خَيْرًا" . وَقَدْ أَجَازُوا دُخُولَهُ مَعَ كَوْنِ الْخَبَرِ فِعْلاً
مُضَارِعاً ، نَحْوُ : زَيْدٌ هُوَ يَقُومُ ؛ لِمُشَابَهَتِهِ الْإِسْمَ ، وَلَمْ يُجِزْهُ مَعَ الْمَاضِي ؛
لِعَدَمِهَا ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَمَكَرُ أَوْلَئِكَ هُوَ يَبُورُ ^(٥) ﴾ فَإِذَا لَمْ تَجْعَلْهُ فَصْلاً
وَجَعَلْتَهُ مَبْتَدَأً وَمَا بَعْدَهُ خَبَرُهُ ، بَطَلَ فِعْلُ الْعَوَامِلِ ؛ تَقُولُ : كَانَ زَيْدٌ هُوَ الْقَائِمُ
وَقَدْ قُرِئَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمُونَ ^(٦) ﴾ .

١ - أنظر : الإنصاف ٧٠٦ .

٢ - ٢٢ / الأنفال .

٣ - ١١٧ / المائدة .

٤ - ٣٩ / الكهف .

٥ - ١٠ / فاطر .

٦ - ٧٦ / الزخرف . والرفع : قراءة عبد الله ، وأبى زيد النحوى . انظر : شواذ ابن خالويه ١٣٦ ،
والبحر المحيط ٢٧/٨ ، والكتاب ٣٩٥/٨ حيث روى قراءة الرفع سيبويه عن عيسى بن عمر .

ومتى كان الخبر نكرة لم يكن إلا مبتدأ ، تقول : كان زيدٌ هو قائمٌ ، ليس غيرٌ .

والفصل ملغى من الإعراب ؛ فلا يؤكّد ، ولا يعطفُ عليه ، ولا يحالُ بينه وبين الألف واللام ، ولا يُقدّم على المبتدأ ، ولا على كان ؛ فلا تقول : زيدٌ هو نفسه القائمُ ، ولا : زيدٌ هو وأنتَ القائمُ ، ولا : كان هو زيدُ القائمُ ، ولا : زيدٌ هو كان القائمُ .

المتعلّق الثالثُ : ضميرُ الشَّانِ والقِصَّةِ . من عادتهم أن يُقدّموا قبلَ الجملةِ ضميراً ، يُسمّيه البصريُّ ضميرَ الشَّانِ ^(١) والقِصَّةِ ، ويسمّيه / الكوفى ٢٢ / أ / المجهولَ ^(٢) . ويخالف الضمائرُ ؛ لأنّه لا يحتاجُ إلى سابقٍ يرجعُ إليه ، ولا يكونُ فى الكلام دليلٌ عليه ، وبهذه المباينة لا يعطفُ عليه ، ولا يؤكّد ، ولا يُبدلُ منه ، ولا يتقدّم خبره عليه ، ولا يكونُ خبره مفرداً ، ولا يكونُ له عائدٌ ، ويكونُ منفصلاً ، ومتّصلاً ، ومذكّراً ومؤنثاً ، تقول : هو زيدٌ قائمٌ ، وهى هندٌ ذاهبةٌ ، أى الشَّانُ والحديثُ ، زيدٌ قائمٌ ، ومنه قوله تعالى : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ ^(٣) . فإنْ ادخلتَ عليه "ظننتُ وإنَّ وأخواتهما" ، برز ، تقول : ظننتُ زيدٌ قائمٌ ، وإنّه زيدٌ ذاهبٌ ، ومنه قوله تعالى : ﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ ﴾ ^(٤) وقوله : ﴿ وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ يَدْعُوهُ ﴾ ^(٥) .

وقد يُحذفُ فى ضرورة الشعر .
وإذا دخلتَ عليه "كان" وأخواتها ، استتر ، كقولك : كان زيدٌ ذاهبٌ ، أى :

١ - انظر : المساعد على تسهيل الفوائد ١/ ١١٤ .

٢ - ١ / الإخلاص .

٣ - ٤٦ / الحجّ .

٤ - ١٩ / الجنّ .

كَانَ الشَّبَّانُ وَالْقَصَّةُ زَيْدٌ ذَاهِبٌ . وَقَدْ شَبَّهُوا كَادَ بِكَانَ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ تَزِيغُ قُلُوبَ فَرِيقٍ مِنْهُمْ ﴾ (١) .

المتعلقُ الرَّابِعُ : اسْمُ الْفَاعِلِ ، إِذَا اعْتَمَدَ عَلَى هَمْزَةِ الْاسْتِفْهَامِ ، أَوْ حَرْفِ النَّفْيِ ، كَقَوْلِكَ : أَقَائِمُ الزَّيْدَانِ ؟ وَمَا ذَاهِبُ الْعُمَرَانِ ، حَصَلَ لَهُ حُكْمُ مُرْكَبٍ مِنْ حُكْمَيْنِ .

أَحَدُهُمَا : فَعْلَى وَهُوَ الْعَمَلُ ، فَارْتَفَعَ بِهِ الزَّيْدَانِ ارْتِفَاعَهُمَا بِالْفِعْلِ .
وَالثَّانِي : اسْمِيٌّ وَهُوَ : إِعْرَابُ الْمُبْتَدَأِ ؛ فَارْتَفَعَ بِالْإِبْتِدَاءِ - وَإِنْ كَانَ نَكْرَةً - لِنِيَابَتِهِ مَنَابَ الْفِعْلِ ، وَسَدَّ مَعْمُولُهُ - الَّذِي هُوَ الزَّيْدَانِ - مَسَدَّ الْخَبَرِ ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : أَيْقُومُ الزَّيْدَانِ ؟ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ "الزَّيْدَانِ" مُبْتَدَأً وَقَائِمٌ الْخَبَرَ لاختلافهما في العدة .

وَالثَّانِي هُوَ الْأَوَّلُ فِي بَابِ الْإِبْتِدَاءِ ؛ وَلَا تُعَكَّسُ الْقَضِيَّةُ لِهَذِهِ الْعِلَّةِ ؛ وَلِأَنَّ "الزَّيْدَانِ" مَعْرِفَةٌ وَقَائِمٌ نَكْرَةً ، وَحَيْثُ يُنْزَلُ مَنْزِلَةُ الْفِعْلِ ، لَمْ يَجَزْ أَنْ يُخْبَرَ عَنْهُ ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ لَا يُخْبَرَ عَنْهُ .

وَلَا يَجُوزُ تَثْنِيَّتُهُ وَاجْمَعُهُ ؛ فَلَا تَقُولُ : أَقَائِمَانِ الزَّيْدَانِ ؟ وَلَا : مَا ذَاهِبُونِ

١ - ١١٧ / التوبة . وَقَالَ مَكِّي بْنُ أَبِي طَالِبٍ : "قِرَاءَةُ حَفْصٍ وَحَمْزَةٍ ، بِالْيَاءِ ، عَلَى تَنْكِيرِ الْجَمْعِ ، كَمَا قَالَ : ﴿ وَقَالَ نَسُوءُ ﴾ ، وَفِي "كَادَ" إِضْمَارُ الْحَدِيثِ ، فَارْتَفَعَتْ "الْقُلُوبُ" بِـ "يَزِيغُ" ، وَلِأَجْلِ هَذَا الْإِضْمَارِ جَازَ أَنْ يَكِيَ "يَزِيغُ" "كَادَ" ، كَأَنَّ ذَلِكَ الْمَضْمَرُ حَالٌ بَيْنَهُمَا ، وَصَارَتْ "يَزِيغُ قُلُوبُ" خَبَرَ "كَادَ" ، وَيَجُوزُ أَنْ تَرْتَفَعَ "الْقُلُوبُ" بِـ "كَادَ" وَيُقَدَّرُ فِي "يَزِيغُ" التَّأْخِيرُ ، وَالتَّقْدِيرُ : مَنْ بَعْدَ مَا كَادَتْ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ تَزِيغُ ، وَهَذَا التَّقْدِيرُ فِي قِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ بِالنَّاءِ ، يَحْسُنُ ، وَهَمَّ الْبَاقُونَ مِنَ الْقُرَّاءِ غَيْرَ حَمْزَةٍ وَحَفْصٍ" انظر : الكشف عن وجوه القراءات السبع ٥١٠/١ .

لَزِيدُونَ^(١) ، إِلَّا عَلَى قَوْل مَنْ قَالَ : "أَكَلُونِي الْبِرَاعِيثُ" .

ومن المبتدآت التي لا أخبار لها قولهم : / "أَقْلُ رَجُلٍ يَقُولُ ذَاكَ" و "أَقْلُ ٢٢ / ب رَجُلَيْنِ يَقُولَانِ ذَاكَ" و "أَقْلُ رَجَالٍ يَقُولُونَ ذَاكَ" : فَأَقْلُ مُبْتَدَأٌ ، وَرَجُلٌ مضافٌ إِلَيْهِ يَقُولُ "صِفَةً رَجُلٍ" وقد سَدَّ ذاك مَسَدَّ لَخْبَرٍ ؛ لِأَنَّ أَقْلًا بِمَعْنَى "قَلَّ" ، وَالْفِعْلُ لَا يَخْبُرُ عَنْهُ ، قَالَ ابْنُ السَّرَّاجِ (٢) : أَجْرُوا أَقْلًا رَجُلًا مُجْزَى : قَلَّ رَجُلٌ ، وَقَدْ وَضَعَهُ الْعَرَبُ مَوْضِعَ النَّفْيِ ؛ لِأَنَّ أَقْرَبَ شَيْءٍ إِلَى النَّفْيِ : الْقَلِيلُ ، وَجَعَلَتْ "أَقْلًا" مُبْتَدَأً صَدْرًا ؛ فَلَا يَبْنُوهُ عَلَى شَيْءٍ وَلَا تَدْخُلُ عَلَيْهِ الْعَوَامِلُ ؛ فَلَا تَقُولُ : لَيْتَ قَلَّ رَجُلٌ يَقُولُ ذَاكَ ، وَلَا : كَانَ أَقْلًا رَجُلٌ (٣) يَقُولُ ذَاكَ .

وتقول : "أَقْلُ رَجُلٍ يَقُولُ ذَاكَ إِلَّا زَيْدٌ" ، قَالَ سَيَبَوِيه : لِأَنَّهُ صَارَ فِي مَعْنَى : مَا أَحَدٌ فِيهَا إِلَّا زَيْدٌ "وَلَا يَحْسُنُ فِي خَبَرِهِ إِلَّا الْفِعْلُ" ، لَوْ قُلْتَ : أَقْلُ رَجُلٍ ذُو جَمَّةٍ ، (٤) لَمْ يَحْسُنْ ، وَيَجُوزُ فِي الظَّرْفِ ؛ لِتَضَمُّنِهِ مَعْنَى الْفِعْلِ ، تَقُولُ : أَقْلُ رَجُلٍ فِي لَدَارٍ قَالَ (٥) وَالْقِيَاسُ أَنَّ يَكُونُ مَوْضِعُ "يَقُولُ ذَاكَ" رَفْعًا ، عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ ؛ لِأَنَّ الْمُبْتَدَأَ يَقْتَضِي الْخَبَرَ ، وَقَالَ الْأَخْفَشُ : يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَوْضِعُهُ جَرًّا ، عَلَى لَصَفَةٍ (٦) ، وَيُضْمَرُ الْخَبَرُ .

١ - أَى الْإِيجَازِ أَنْ يَكُونَ الْوَصْفُ فِي حَالِ تَثْبِيتهِ وَجَمْعِهِ مُبْتَدَأً ، وَمَا بَعْدَهُ فَاعِلًا أَغْنَى عَنِ الْخَبَرِ إِلَّا عَلَى اللُّغَةِ الَّتِي أَشَارَ إِلَيْهَا ، وَيَتَعَيَّنُ أَنْتَ إِعْرَابُ "الزَّيْدَانِ" وَ"الزَّيْدُونَ" مُبْتَدَأُ مُوَخَّرًا ، وَالْوَصْفُ "قَائِمَانِ" وَ"ذَاهِبُونَ" خَبَرًا مُقَدَّمًا ، كَمَا قَالَ ابْنُ مَالِكٍ .

وَالثَّانِي مُبْتَدَأٌ وَذَا الْوَصْفُ خَبَرٌ "إِنْ فِي سِوَى الْفُرَادِ طَبَقًا اسْتَقَرَّ" .

وَكَلَامُ ابْنِ الْأَثِيرِ هَا هُنَا : فَلَا تَقُولُ : أَقَائِمَانِ ... الْخ ، يُوْهِمُ أَنَّ الْمَثَالَيْنِ غَيْرَ جَائِزَيْنِ عَلَى أَى وَجْهِ .

٢ - كَذَا فِي الْأَصْلِ ، وَالَّذِي فِي الْأَصُولِ ١٦٨/٢ : "لِأَنَّ أَقْرَبَ شَيْءٍ إِلَى الْمُنْفَى" .

٣ - انْظُرْ : الْأَصُولُ ١٦٨/٢ - ١٦٩ .

٤ - الْجُمَّةُ : مُجْتَمَعُ شَعْرِ الرَّأْسِ .

٥ - انْظُرْ : الْكِتَابُ ٣١٤/٢ .

٦ - انْظُرْ : الْأَصُولُ ١٧٠/٢ .

المتعلق الخامسُ : حَذَفُ المبتدأ ، ولا يخلوا الكلامُ ؛ أَنْ يكونَ فيه - إذا حَذَفَ المبتدأ-دليلٌ عليه ، أو لا يكون .

فإن لم يكن ، فلا يجوزُ حَذْفُهُ ، لاتقولُ في : زَيْدٌ قائمٌ : قائمٌ ، وتحذفُ زَيْدًا ؛ لأنه لا دليلٌ عليه .

فأما ما فيه دليل ، فهو على ضربين :

الأوّلُ : لك فيه الخيارُ حذفًا وإثباتًا ؛ فالحذفُ للاختصار ، وهو أكثرُ استعمالا ؛ والإثباتُ للعناية به والتوكيد ، يقولُ القائلُ : كيف أنت ؟ فتقولُ : صالحٌ ، أي : أنا صالحٌ ، وإن شئتَ أثبتته فقلتَ : أنا صالحٌ ، وعلى الحذفِ قوله تعالى : ﴿ قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُمْ بِشَرٍّ مِنْ ذَلِكَمُ النَّارُ ﴾ ^(١) أي هي النارُ ، وقوله تعالى : ﴿ قَالَ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنْفُسُكُمْ أَمْرًا فَصَبِرْ جَمِيلٌ ﴾ ^(٢) أي : أَمْرِي وشأني صَبْرٌ جميلٌ ، ومنه قولُ المُستَهْلِّ إذا رأى الهلالَ : "الهلالُ والله" ، أي : هذا الهلالُ والله .

وقد حَذَفَ المبتدأ وأُقيمَ الظرفُ -الذي هو صِفَتُهُ - مقامه ، كقوله تعالى :

﴿وَأَنَا مِّنَ الصَّالِحِينَ وَمِنَ دُونِ ذَلِكَ ﴾ ^(٣) أي : وَمِنَّا قومٌ دون ذلك .

الضربُ الثاني : لايجوزُ ظُهُورُهُ في الكلام ، وهو قولهم : "لاسواءٌ" ، ف"سواءٌ" : خبرٌ مبتدأ محذوفٌ تقديره : هذان لاسواءٌ ، لكنهم لم ينطقوا به ، قال سيبويه ^(٤) : إنما دخلت "لا"ها هنا ؛ لأنها عاقبت ما عليه ^(٤) سواءٌ ؛ وذلك

١- ٧٢ / الحج .

٢- ١٨ ، ٨٣ / يوسف .

٣- ١١ / الجن .

٤- في الكتاب ٣٠٢/٢ : "وإنما دخلت لاهنا لأنها عاقبت ما ارتفعت عليه سواء ، ألا ترى أنك لاتقول هذان لاسواءً"

أَنَّ "لَا" إِذَا وَقَعَتْ بِمَعْنَى "غَيْر" فَلابدُّ مِنْ تَكْرِيرِهَا ، تَقُولُ : زَيْدٌ لَا قَائِمٌ وَلَا نَائِمٌ ، فَحَذَفُوا الْمَبْتَدَأَ هَا هُنَا ؛ لِئَنَاسَبَ فِي اللَّفْظِ "لَا" الَّتِي بِمَعْنَى "لَيْسَ" . وَمِنْهُمْ مَنْ يَجْعَلُ الْمَبْتَدَأَ الْمَحذُوفَ بَعْدَ "لَا" وَيَقْدِّرُهُ : لَاهُمَا ^(١) سَوَاءٌ ، وَهَذَا لَا يَصُحُّ ؛ لِأَنَّهُ يَوْجِبُ لـ "لَا" أَنْ تَقَعَ قَبْلَ الْمَعْرِفَةِ بِغَيْرِ تَكْرِيرٍ .

١ - أَجَازَ ذَلِكَ الْمُبَرِّدُ فِي الْمَقْتَضِبِ ٣٦٠/٤ ، وَانْظُرْ : الْخَزَانَةُ ٤٦٧/١ حَيْثُ نَقَلَ الْبَغْدَادِيُّ إِجَازَةَ ذَلِكَ عَنْ أَبِي جَعْفَرِ النَّحَّاسِ ، وَانْظُرْ أَيْضًا : الْهَمْعُ ١٩٥/٢ حَيْثُ نَقَلَ السَّيُوطِيُّ عَنِ الْفَرَّاءِ جَوَازَ ذَلِكَ أَيْضًا .

الباب السَّابِعُ مِنَ الْقُطْبِ الْأَوَّلِ : فِي الْخَبَرِ

و فِيهِ ثَلَاثَةُ فُصُولٍ

الفصل الأول : فِي تَعْرِيفِهِ

حَدُّ الْخَبَرِ : مَا احْتَمَلَ الصِّدْقَ أَوْ الْكُذْبَ ، تَقُولُ : زَيْدٌ قَائِمٌ ، وَعَمَرُو قَامَ أَبُوهُ ؛ فِقْيَامُ زَيْدٍ وَأَبَى عَمْرٍ ، يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ صِدْقًا ، وَأَنْ يَكُونَ كَذِبًا ، وَهُوَ كُلُّ مَا أَسْنَدْتُهُ إِلَى الْمَبْتَدَأِ وَحَدَّثْتُ بِهِ عَنْهُ .

وَمِنْ حَقِّهِ أَلَّا يَكُونَ اسْتِفْهَامًا ، وَلَا أَمْرًا ، وَلَا نَهْيًا ، وَلَا شَيْئًا مِمَّا لَا يَتَعَاقَبُ عَلَيْهِ الصِّدْقُ وَالْكَذْبُ ، وَلَكِنَّ الْعَرَبَ اتَّسَعَتْ فِي كَلَامِهَا ؛ فَقَالَتْ : زَيْدٌ قُمْ إِلَيْهِ ، وَ : زَيْدٌ لَا تَضْرِبْهُ ، وَزَيْدٌ كَمْ مَرَّةً رَأَيْتَهُ ؟ فَعَلُوا ذَلِكَ ؛ لَمَّا كَانَ زَيْدٌ فِي الْمَعْنَى وَالْحَقِيقَةِ دَاخِلًا فِي جُمْلَةٍ مَا اسْتَفْهَمَ عَنْهُ ، وَأَفَادَ الْأَمْرُ وَالنَّهْيُ إِفَادَةَ الْخَبَرِ ؛ فَهَذَا الْاِتِّسَاعُ يُسَمَّى إِسْنَادًا وَإِضَافَةً ، وَلَا يُسَمَّى خَبْرًا إِلَّا مُجَازًا ، فَالْإِسْنَادُ أَعَمُّ مِنَ الْإِخْبَارِ .

وَهُوَ مَرْفُوعٌ ، لَفْظًا أَوْ مَوْضِعًا ، وَرَافِعُهُ - كَمَا سَبَقَ - مُخْتَلَفٌ فِيهِ .

فَالْأَكْثَرُ الْأَقْوَى أَنَّهُ مَرْفُوعٌ بِالْإِبْتِدَاءِ ^(١) وَالْمَبْتَدَأِ مَعًا ؛ لِأَنَّ الْإِبْتِدَاءَ رَفَعَ الْمَبْتَدَأَ كَمَا سَبَقَ ، وَاجْتَمَعَا مَعًا عَلَى رَفْعِ الْخَبَرِ ؛ لِأَنَّهُمَا لَيْسَا بِشَيْئَيْنِ يُتَصَوَّرُ

انْفِصَالُ أَحَدِهِمَا عَنِ الْآخَرِ ، فَإِذَا اقْتَضَى الْمَبْتَدَأُ الْخَبَرَ اقْتَضَاهُ الْإِبْتِدَاءُ ٢٣ / وَإِذَا اشْتَرَكَا فِي اقْتِضَائِهِ ، وَجِبَ أَنْ يَشْتَرِكَا فِي الْعَمَلِ فِيهِ ؛ فَعَمَلُ الْإِبْتِدَاءِ فِي الْمَبْتَدَأِ بِنَفْسِهِ ، وَفِي الْخَبَرِ بِوَسْطَةِ الْمَبْتَدَأِ ، وَبَعْدَ الْعَمَلِ فِيهِ ؛ لِأَنَّ الْخَبَرَ لَا يَكُونُ

١ - قَالَ ابْنُ يَعْيشٍ فِي شَرْحِ الْمَفْصَلِ ٨٥/١ : "... وَلَا يَنْفَكُ مِنْ ضَعْفٍ ، وَذَلِكَ مِنْ قِبَلِ أَنَّ الْمَبْتَدَأَ اسْمٌ ، وَالْأَصْلُ فِي الْأَسْمَاءِ أَلَّا تَعْمَلَ ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ لَهَا تَأْثِيرٌ فِي الْعَمَلِ ، وَالْإِبْتِدَاءُ لَهُ تَأْثِيرٌ ، فإِضَافَةٌ مَا لَا تَأْثِيرَ لَهُ إِلَى مَا لَهُ تَأْثِيرٌ ، لَا تَأْثِيرَ لَهُ ... "

إلا بعد حصول المبتدأ ، ثُمَّ التَّعَرَّى من العواملِ والتَّهَيُّو لها لا يَتِمَّانِ إِلَّا بعد مجيء الخبر ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : زَيْدٌ ، وَلَمْ تَجْعَلْ لَهُ خَبْرًا ، لَمْ يَكُنْ كَلَامًا فُجِّعَلْ لَهُ إِعْرَابٌ ، فَلَمَّا كَانَ الْإِبْتِدَاءُ لَا يَسْتَقِلُّ إِلَّا بعد وجود الجزأين جميعاً جاز أَنْ يَعمَلَ في كُلِّ واحدٍ منهما .

وَقَالَ قَوْمٌ : رَافِعُ الْخَبَرِ الْمَبْتَدَأُ ^(١) وَحَدَهُ ، وَقَالَ قَوْمٌ : الْإِبْتِدَاءُ رَافِعُ الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ ^(١) مَجْأً .

الفصل الثاني : في أقسامه

وَيُنْقَسِمُ قِسْمَتَيْنِ : إِحْدَاهُمَا : مَعْرِفَةٌ وَنَكْرَةٌ ، وَالْأُخْرَى : مُفْرَدٌ وَجُمْلَةٌ . الْقِسْمَةُ الْأُولَى : الْأَصْلُ فِي الْإِخْبَارِ النُّكْرَةُ ؛ لِأَنَّهُ مُعْتَمِدُ الْفَائِدَةِ ، كَمَا أَنَّ الْمَبْتَدَأَ مُعْتَمِدُ الْبَيَانِ ، وَالْفَائِدَةُ إِنَّمَا تَحْصُلُ بِمَا لَا يَعْلَمُ ، تَقُولُ : زَيْدٌ قَائِمٌ ، وَزَيْدٌ مَعْرِفَةٌ ، وَهُوَ الْمَبْتَدَأُ ، وَ"قَائِمٌ" نَكْرَةٌ ، وَهُوَ الْخَبَرُ ، فَأَخْبَرَ الْمُتَكَلِّمُ الْمُخَاطَبَ عَنْ زَيْدٍ الَّذِي يَعْرِفُهُ بـ "قَائِمٌ" الَّذِي لَا يَعْرِفُهُ مِنْ حَالِهِ .

فَأَمَّا الْمَعْرِفَةُ إِذْ أُقِلَّتْ : زَيْدٌ أَخُوكَ ، وَأَنْتَ تَرِيدُ أَنَّهُ أَخُوهُ مِنَ النَّسَبِ ، فَإِنَّمَا يَجُوزُ إِذَا كَانَ الْمُخَاطَبُ يَعْرِفُ "زَيْدًا" عَلَى انْفِرَادِهِ وَلَا يَعْرِفُ أَنَّهُ أَخُوهُ ، لِسَبَبٍ ؛ فَتَخْبِرُهُ أَنْتَ أَنَّ زَيْدًا الَّذِي يَعْرِفُهُ هُوَ أَخُوهُ ؛ وَلِذَلِكَ لَوْ قُلْتَ : أَخُوكَ زَيْدٌ ، وَ"زَيْدٌ" الْخَبَرُ ، كَانَ الْمُخَاطَبُ عَارِفًا أَنَّ لَهُ أَخًا ، جَاهِلًا أَنَّهُ زَيْدٌ ؛ فَأَقْدَتَهُ بِإِخْبَارِكَ : تَعْيِينَ زَيْدٍ لِأَخُوَّتِهِ ، فَمَتَى كَانَ الْخَبَرُ عَنِ الْمَعْرِفَةِ مَعْرِفَةً ، فَالْفَائِدَةُ فِي كُلِّ مِنْهُمَا إِذَا جَعَلْتَهُ خَبْرًا ، فَإِنْ كَانَ الْمُخَاطَبُ يَعْرِفُهُمَا مُجْتَمِعَيْنِ ، فَلَا فَائِدَةٌ فِيهِ ، فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : "اللَّهُ رَبُّنَا" ، وَ"مُحَمَّدٌ نَبِيُّنَا" فَإِنَّمَا هُوَ اعْتِرَافٌ مِنْ

١ - انظر : ابن يعيش . الموضع السابق .

القائل ، وإقرار ، وردُّ على مَنْ أنكره ، أو هُوَ جارٍ على سبيل التعظيم والتَّمجيد ، وإذا / كانوا قدَّ منعوا مِنْ الإخبار ببعض النكرات في ^(١) قولهم : ٢٤ / التَّجُّ باردٌ ، والعسلُ حلوٌ ، والأثنان أكثرُ من واحدٍ ، فَلَنْ يَمْنَعُوهُ مع المعرفةِ أولى .

القِسْمَةُ الثَّانِيَةُ نَوْعَانِ :

النوعُ الأوَّلُ : المفردُ ، وهو المبتدأُ في المعنى ، وهو على ضربين .
أحدهما : يتحمَّلُ الضميرَ إجماعاً ، والآخرُ : في تحمُّله الضميرَ خلافُ .
أمَّا المختلفُ فيه : فهو ما لم يكن مُشْتَقّاً ، نحو : زَيْدٌ وعَمْرُو ، وأَخِيكَ وعَلامُكَ ، تقولُ : زَيْدٌ أَخوكَ ، و : أَخوكَ زَيْدٌ ، وعَمْرُو غلامُكَ ، و : غلامُكَ عَمْرُو ، فالْبَصْرِيُّ ^(٢) لَا يَحْمَلُهُ الضميرُ ؛ لِأَنَّ ما تحمَّلَ الضميرَ من الأسماءِ ؛ إنما تحمَّله لمُشابهةِ الفعل ، كالأسماءِ المشتقةِ من الأفعال ، والصفاتِ المشبهةِ بها ؛ فلمَّا لم يكن بينه وبين الفعلِ مُشابهةٌ ؛ بَقِيَ على أَصْلِهِ ، والغرضُ من هذا القسمِ ، أَنَّهُ دليلٌ على شخصٍ معلومٍ ، فإذا قُلْتَ : زَيْدٌ أَخوكَ ، فالمرادُ : أَنَّ اللَّفْظَ الَّذِي هُوَ "أَخوكَ" دليلٌ على الشَّخْصِ الَّذِي يُدَلُّ عليه لفظُ زَيْدٍ ، وليس معناه الدَّلالةُ على فعلٍ وُحْدَتٍ ، كما يُدَلُّ عليه "قائمٌ" و "حسنٌ" ؛ فلهذا لم يَحْتَجْ إلى تحمُّلِ ضميرٍ ؛ ولذلك قُلْنَا : إِنَّ الخبرَ فيه هُوَ المبتدأُ في المعنى ؛ فَإِنَّ زَيْدًا هُوَ الْأَخُ وَالْأَخُ هُوَ زَيْدٌ .

وَأَمَّا الْكُوفِيُّ ^(٣) فيقدَّرُ فيه معنىً ، ويحمِّله الضميرُ ؛ لرجوعه إلى معنى الفعلِ المقتضى إسنادَهُ إلى غيره ، فيقدَّرُ في قولك : زَيْدٌ أَخوكَ : مؤاخيكَ ، وفي : هِنْدُ أُمُّكَ : والدتكُ ، وفي : هذا غلامُكَ : خادمُكَ .

١ - في الأصل مكان "في" كلمة : "يبقى" ، ولأمعنى لها هنا ، ويمثل ما أثبت يُلْتَمُ الكلام . وانظر : الأصول لابن السَّراج ٦٦/١ .

٢ - انظر : الإنصاف ٥٦ والهمع ١٠/٢ .

٣ - انظر : الإنصاف والهمع في الموضوعين السابقين .

وَأَمَّا الْمُجْمَعُ عَلَى تَحْمَلِهِ الضَّمِيرُ : فَهُوَ الْأَسْمَاءُ الْجَارِيَةُ عَلَى الْأَفْعَالِ ،
وَالصِّفَاتُ الْمَشَبَّهَةُ بِهَا ، وَأَفْعُلُ مِنْ ، نَحْوُ قَوْلِكَ : زَيْدٌ قَائِمٌ ، وَعَمَرُو حَسَنٌ ،
وَبِشْرٌ أَفْضَلُ مِنْ بَكْرٍ ، وَلَهُ ثَلَاثُ حَالَاتٍ :

الحَالَةُ الْأُولَى : أَنْ تَرْفَعَ بِهِ مُضْمَرًا ، فَتَقُولُ : زَيْدٌ قَائِمٌ ، فَفِي "قَائِمٍ"
ضَمِيرٌ فَاعِلٌ ، تَقْدِيرُهُ : هُوَ ، وَ"هُوَ" وَ"زَيْدٌ" وَ"قَائِمٌ" ثَلَاثَةُ أَسْمَاءٍ لِمُسَمًّى وَاحِدٍ ،
فَلَوْ أَخْلَيْتُهُ مِنَ الضَّمِيرِ ، لَمْ تَكُنْ قَدْ خَصَصْتَهُ بِـ "زَيْدٍ" وَكَانَ كَالشَّائِعِ الْمُتَنَوِّلِ / ٢٤ / ب
كُلِّ مُسْنَدٍ إِلَيْهِ .

وَلَا يَظْهَرُ هَذَا الْمُضْمَرُ ، كَمَا لَا يَظْهَرُ فِي الْفِعْلِ ، فِي قَوْلِكَ : زَيْدٌ قَامَ ، وَقَدْ
أَجَازَهُ سَيَبُويَهٗ (١) فِي بَعْضِ كَلَامِهِ ، وَغَيْرُهُ يَأْبَاهُ ، وَيَدُلُّ عَلَى صِحَّتِهِ : قَوْلُهُمْ :
"مَرَرْتُ بِقَوْمٍ عَرَبٍ أَجْمَعُونَ" (٢) ، وَقَاعَ عَرْفَجٍ كُلَّهُ ، وَ"أَجْمَعُونَ" تَأْكِيدٌ لِلضَّمِيرِ
فِي "عَرَبٍ" ، تَقْدِيرُهُ : عَرَبٌ هُمْ أَجْمَعُونَ ، حَتَّى لَوْ ظَهَرَ الضَّمِيرُ فَقِيلَ : عَرَبٌ
غِلْمَانُهُمْ ، لَكَانَ "أَجْمَعُونَ" تَأْكِيدًا لَهُمْ ، وَكَذَلِكَ : بِقَاعَ عَرْفَجٍ كُلَّهُ ؛ كَأَنَّهُ قَالَ :
يَقُومُ فُصَحَاءُهُمْ (٣) أَجْمَعُونَ ؛ وَبِقَاعَ خَشْنٍ هُوَ كُلُّهُ ، أَوْ صُلْبُ هُوَ كُلُّهُ ، وَإِذَا كَانَ
ذَلِكَ فِي عَرَبٍ وَعَرْفَجٍ (٤) فَمَا ظَنُّكَ بِقَائِمٍ وَحَسَنٍ ؟

الحَالَةُ الثَّانِيَّةُ : أَنْ تَرْفَعَ بِهِ مُظْهَرًا ، فَتَقُولُ : زَيْدٌ قَائِمٌ أَخُوهُ ، فَلَا يَتَحَمَّلُ
الضَّمِيرُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَرْفَعُ شَيْئَيْنِ مُضْمَرًا ، وَمُظْهَرًا ، وَالْهَاءُ هِيَ الْعَائِدَةُ مِنَ الْخَبَرِ
إِلَى الْمُبْتَدَأِ ، إِلَّا أَنْ تَجْعَلَ "أَخُوهُ" مُبْتَدَأً ثَانِيًا ، وَقَائِمًا خَبَرَهُ مَقْدَمًا عَلَيْهِ ، وَفِي

١ - انظر : الكتاب ٢ / ٣١ .

٢ - قال سيبويه في الموضع السابق من الكتاب : "فارتفع" أجمعون" على مضمر في "عرب" في النية .
وانظر : الأصول ٢ / ٢٨ .

٣ - تأويل "عرب" الجامد بـ "فصحاء" المشتق لبيان إمكان تحمُّله الضمير .

٤ - العرفج ، بفتح العين : شجر ينبت في السهل ، واحده : عَرْفَجَةٌ ، وقيل : إنه طيب الرائحة .

"قائمٌ" ضميرٌ يعودُ إلى "الأخ" ، فأمّا و" أخوه" مرفوعٌ بِـ "قائمٌ" فلا .

الحالة الثالثة : أن يجرى الضميرُ على غير من هو له ، فيبرزُ ؛ دفعاً للبس إذا وقع خبراً ، أو وصفاً ، أو حالاً ، أو صلةً ؛ لأنه لما نقص هذا الضرب عن رتبة الفعل في تحمل الضمير ، وقصر عنه في الظهور لفظاً ، احتاجوا أن يُظهروه ، ألا ترى أن "ضارباً" يتحمل ضمائرَ مختلفةً : للمتكلّم ، والمخاطب والغائب ، تقولُ : أنا ضاربٌ ، وأنت ضاربٌ ، وهو ضاربٌ .

والفعلُ يلحقه لكلٍ منهم علامةٌ تخصّه ، تقولُ : ضربتُ ، وضربتَ و : ضربَ ؛ فلذلك أبرزوا الضميرَ ، تقولُ : هندٌ زيدٌ ضاربتُهُ هيَ ، فهندٌ مبتدأٌ أوّلٌ ، وزيدٌ مبتدأٌ ثانٍ ، وضاربتُهُ "خبرٌ زيدٌ" ، هو له هندٌ فقد جرى على غير من هو له ؛ فأظهرت الضميرَ المستترَ في "ضاربتُهُ" وهو "هيَ" ، وارتفعَ بأنّه فاعلٌ وتنزّلَ منزلةَ الظاهرِ ؛ فكأنك قلت : هندٌ زيدٌ ضاربتُهُ جاريتُها ، وكذلك تقولُ : زيدٌ ضاربُهُ أنا ، أو أنت ، فتبرزُ ضميرَ المتكلّم ، إذا جعلتَ الفعلَ / لك ، وضميرَ ٢٥ المخاطبِ إذا جعلتهُ له ، حيث جرى فيهما خبراً لزيدٍ .

وبين المسألتين فرقٌ : وذلك : أن الأولى إذا لم يبرز الضميرُ ، الذي هو "هيَ" علم أن زيداً لا حظَّ له في الفعل ، والثانية إذا لم يبرز الضميرُ ، الذي هو "أنا" و "أنت" لم يعلم أن الفعلَ لغير "زيدٍ" ، إلا أن اللبسَ لما خصل في مواضع ، أجزوا البابَ على سننٍ واحدٍ ، فأبرزوا الضميرَ .

وقد أبرزوا الضميرَ مع الفعل ، فقالوا : زيدٌ أخوه يضربُهُ هو ، إذا جعلتَ الفعلَ لزيدٍ .

ومِمّا يوضحُ لك هذا الأمرُ ؛ التثنية والجمع ، تقولُ : الهندُ انِ الزيدُ انِ ضاربتُهُما هُما ، فتثني الضميرَ دون اسمِ الفاعلِ ؛ لأنّه جارٍ مجرى الفعلِ

المتقدم في : قام الزيد ان .

ومن ثنى وجمع ضمير الفعل - وهم الأقل - قال : الهندان الزيدان
ضاربتاهما هما ، وبناء المسألة : أن "الهندان" مبتدأ ، والزيدان مبتدأ ثانٍ
وضاربتاهما خبر "الزيدان" ، وهو للهندان ، فقد جرى على غير من هو له
فلهذا أبرز ، فـ "هما" الأولى عائد إلى الزيدان : ، وهما "الثانية عائد" إلى
الهندان "بإزاء" هي" في المسألة الأولى :

وتقول : زيدُ الخبزُ أكله هو ، فتبرز الضمير الذي في "أكل" ، لأنه جرى
على الخبر ، وهو زيد ، ولو نصبت الخبر باسم الفاعل يفسره هذا
الظاهر - قياساً على من قال : زيداً ضربته (١) - لم تحتج إلى إبراز
ضمير ، كانه قيل : زيدٌ أكل الخبز أكله ، فيكون "أكل" المضمر مع من هو له ؛
فلم يجر على غير صاحبه ؛ فلم يبرز الضمير ، وأما "أكله" المظهر ، فليس
بخبر عن الخبر ؛ فإن الخبر منصوب بـ "أكل" المضمر ، والمخبر عنه المبتدأ
لا يكون منصوباً ، قال ابن السراج : وهذه المبتدآت إذا أكثروها فإنما هو شيء
قاسه النحويون ؛ ليتدرب به المتعلمون ، ولا أعرف له في كلام العرب (٢) نظيراً ،
فمن ذلك قولهم : زيدٌ هندُ العمرانِ مُطلقانِ إليها من أجله ، فزيدٌ مبتدأ أول ،
و هندٌ مبتدأ ثانٍ والعمرانِ مبتدأ ثالث ، و "المُطلقانِ" / خبرٌ عن "العمران" ، ٢٥ / ب
وفيها ضميرهما وما بعدهما خبرٌ لـ "هند" ، والراجع إليها "الهاء" في إليها ،

١ - أى على الاشتغال ، فيكون "الخبز" منصوباً باسم فاعل محذوف يفسره المذكور .

٢ - في الأصول ١ / ٦٥ .

وهند" وما بعدها ، خبرٌ عن "زيدٍ" والراجع إليه الهاءُ في " (١) أجله " ، وقد فرغَ النحاةُ في كتبهم مسائلَ كثيرةً من هذا النوع ، فاقترضنا بذكرِ هذه المسألة ؛ ليقاسَ عليها .

النوع الثاني من القسمة الثانية : الجملة ، وهى غيرُ المبتدأ ، وتنقسمُ في الأصلِ - قسَمين ، أحدهما : جُمْلَةٌ مِنْ فِعْلٍ وفاعِلٍ ، والآخرُ : جُمْلَةٌ مِنْ مُبْتَدَأٍ وخبرٍ ، وتتفرعُ عليهما ثلاثُ جُمَلٍ : جُمْلَةٌ مِنْ شَرْطٍ وجزاءٍ ، وظرفٍ وجارٍ ومجرور ، فصار مُنْقَسِمًا إلى خمسةِ أقسامٍ .

وللنحاة في هذا التقسيم خلافٌ على أقوالِ شتى ، ومدارها على أنَّ المبتدأَ يُخبرُ عنه بغيرِ المقرَّرِ المقدمِ ذكره ، بهذه الأشياءِ الخمسة .
القسمُ الأولُ : الجُمْلَةُ مِنَ الفِعْلِ والفاعلِ ، تقولُ : زيدٌ قامَ أبوه ، وعمروُ ذهبَ أخوه ؛ فـ "زيدٌ" مبتدأٌ و"قامَ" فعلٌ ، فاعلهُ : أبوه ، والجُمْلَةُ : خبرُ "زيدٍ" ولأبدٍ لهذه الجملة وغيرها من الجُمَلِ ، إذا وَقَعَتْ خبراً لمبتدأٍ ، أو صِفَةً لموصوفٍ ، أو صلةً لموصولٍ ، أو حالاً لى حالٍ ، من ضميرٍ يعودُ منها إلى ماهى تبعَ له ؛ لتربطَ التَّابِعَ بالتَّبَوُّعِ ؛ حيث هو أَجْنَبِيٌّ منه ، ولولاَ هوَ لَمَّا صَحَّ نَظْمُ الكلامِ ؛ فلو قُلْتَ : زيدٌ قامَ عمروُ ، لم يَجْزُ حَتَّى تقولَ : إليه أو نحوه .

ولاتخلو الجملة الفعلية : أَنْ يَتَصَدَّرَها فعلٌ ، لفظاً كهذه ، أو تَقْدِيرًا كقولك : إذا زيدٌ زارنى زُرَّتُهُ ، فـ "زيدٌ" مُرْتَفَعٌ بفعلٍ مُضْمَرٍ ؛ لِأَنَّ "إذا" طَالِبَةٌ لِلْفِعْلِ ؛ إِذْ فيها معنى الشَّرْطِ ، وعليه قوله تعالى : ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ ﴾ (٢) و ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ ﴾ (٣) ومثله ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجْرُهُ ﴾ (٤) التقديرُ :

١ - وهذه المسألة بنصّها فى الأصول . الموضع السابق .

٢ - ١ / الإنشقاق .

٣ - ١ / الانفطار .

٤ - ٦ / التوبة .

إِذَا انْشَقَّتِ السَّمَاءُ انْشَقَّتْ ، وَإِنْ اسْتَجَارَكَ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ،
فَالظَّاهِرُ فِي الْآيَتَيْنِ مُفسِّرٌ لِلْمُضْمَرِ ؛ وَلِهَذَا نَصَبَ الشَّاعِرُ مَا جَاءَ بَعْدَهُمَا فِي
قَوْلِهِ (١) :

إِذَا ابْنُ أَبِي مُوسَى بِلَالًا بَلَّغْتَهُ فَقَامَ بِفَاسٍ بَيْنَ جَنَبَيْكَ جَازِرٌ
وَفِي قَوْلِهِ (٢) :

لَا تَجْزَعِي إِنْ مَنَفَسًا أَهْلَكْتَهُ وَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي ٢٦ / ١
وَمَنْ رَفَعَهُمَا بِفِعْلِ مُضْمَرٍ ، تَقْدِيرُهُ : إِذَا بَلَغَكَ ، وَإِنْ هَلَكَ - وَقَدْ جَوَّزَهُ
سَيَبُويه - (٣) رَفَعَ مَا بَعْدَ "إِذَا" بِالْإِبْتِدَاءِ (٤) ، كَمَا جَوَّزَهُ فِي "حَيْثُ" .

١ - هُوَذَا الرِّمَّةُ . انظر : ديوانه ١٠٤٢ .

وَالْبَيْتُ مِنْ شَوَاهِدِ سَيَبُويه ٨٢/١ ، وَاَنْظُرْ أَيْضًا : الْمُقْتَضَبُ ٧٧/٢ وَالْخَصَائِصُ ٣٨٠/٢ وَالتَّبَصُّرَةُ
٣٣٣ وَابْنُ يَعِيشَ ٣٠/٢ وَ ٩٦/٤ وَالْمَغْنَى ٢٦٩ وَشرح آيَاتِهِ ٩٠/٥ وَالْخَزَانَةُ ٣٢/٣ . وَرَوَايَةُ هَذِهِ
الْمَوَاصِرُ : بَيْنَ وَصْلَيْكَ ، وَالْوَصْلُ - بِكسْرِ الْوَاوِ - وَاحِدُ الْأَوْصَالِ ، وَهِيَ الْفَاصِلُ .

٢ - هُوَ النَّمْرُ بْنُ تَوَلْبٍ .

وَالْبَيْتُ مِنْ شَوَاهِدِ سَيَبُويه ٨٢/١ ، وَاَنْظُرْ أَيْضًا : الْمُقْتَضَبُ ٧٦/٢ وَأَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ ٣٣٢/١
وَالْتَّبَصُّرَةُ ٣٣٢ وَابْنُ يَعِيشَ ٣٨/٢ وَالْخَزَانَةُ ٣١٤/١ وَ ٣١٢/٣ وَ ٤٤/٩ وَالْمَغْنَى ١٦٦ وَ ٤٠٣
وَشرح آيَاتِهِ ٥٢/٤ وَ ٢٥١/٦ ، ٢٣٤ . وَالْمَنْفَسُ : النَّفِيسُ : يُتَنَافَسُ فِيهِ .

٣ - فِي الْكِتَابِ ١٠٧/١ . هَذَا وَفِي الْأَصْلِ : وَقَدْ جَوَّزَ سَيَبُويه وَالْمُنَاسِبُ مَا أُثِّتُ .

٤ - فِي كِتَابِ سَيَبُويه ٨٢/١ : "فَالنَّصْبُ عَرَبِيٌّ كَثِيرٌ ، وَالرَّفْعُ أَجُودٌ وَظَاهِرٌ كَلَامُ سَيَبُويه أَنَّ الرَّفْعَ جَائِزٌ
عَلَى الْإِبْتِدَاءِ ، وَرَأْيُهُ : أَنَّ "إِذَا" يَقْبَحُ الْإِبْتِدَاءُ بَعْدَهَا ، قَالَ فِي ١٠٦/١ - ١٠٧ : "وَمِمَّا يَقْبَحُ بَعْدَهُ
إِبْتِدَاءُ الْأَسْمَاءِ ، وَيَكُونُ الْأَسْمُ بَعْدَهُ - إِذَا أَوْقَعْتَ الْفِعْلَ عَلَى شَيْءٍ مِنْ سَبَبِهِ - نَصْبًا فِي الْقِيَاسِ :
"إِذَا" وَ "حَيْثُ" تَقُولُ : إِذَا عَبْدُ اللَّهِ تَلَقَّاهُ فَانْكُرْهُ ... لِأَنَّهُمَا يَكُونَانِ فِي مَعْنَى حُرُوفِ الْمَجَازَةِ ، وَيَقْبَحُ
إِنْ / ابْتَدَأْتَ الْأَسْمَ بَعْدَهُمَا ، إِذَا كَانَ بَعْدَهُ الْفِعْلُ ... فَيَكُونُ الرَّفْعُ أَجُودَ ، عَلَى أَنَّ "ابْنَ أَبِي
مُوسَى" - فِي الشَّاهِدِ الْأَوَّلِ - نَائِبُ فَاعِلٍ لِفِعْلِ مُحذُوفٍ يُقْسَرُهُ الْمَذْكُورُ ، لَا عَلَى سَبِيلِ الْإِبْتِدَاءِ .
هَذَا تَحْقِيقُ كَلَامِ سَيَبُويه فِي الْمَوْضَعَيْنِ .

وَقَالَ الْمَبْرَدُ فِي الْمُقْتَضَبِ ٧٧/٢ : "... وَلَوْ رَفَعَ عَلَى هَذَا رَافِعٌ عَلَى غَيْرِ الْفِعْلِ لَكَانَ خَطَأً ؛ لِأَنَّ هَذِهِ
الْحُرُوفَ لَا تَقَعُ إِلَّا عَلَى الْأَفْعَالِ ، وَلَكِنْ رَفَعَهُ يَجُوزُ عَلَى مَا لَا يَنْقُضُ الْمَعْنَى ، أَنَّ يُضْمَرُ "بَلَّغَ" ، فَيَكُونُ :
إِذَا بَلَّغَ ابْنُ أَبِي مُوسَى ، وَقَوْلُهُ : بَلَّغْتَهُ إِظْهَارُ الْفِعْلِ وَتَفْسِيرُ الْفَاعِلِ " .

والمذهب الأقوى : أن "إذا" و "إن" الشرطيّة و "لو" و "هلا" و "لولا" التحضيضية ، لا يرتفع الاسم بعدهن بالابتداء ؛ لطلبهن الفعل ، وإنما يرتفع بفعل مضمر كقولهم : "لو ذات سوارٍ لطمتنى" ^(١) تقديره : لو لطمتنى ذات سوارٍ ، وعليه قوله تعالى : { قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي } ^(٢) ومنه قول الشاعر ^(٣) :

وَنُبِّتُ لَيْلَى أَرْسَلَتْ بِشَفَاعَةٍ إِلَىٰ فَهَلَّا نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُهَا

القسم الثاني : الجملة من المبتدأ والخبر ، تقول : زيدٌ أبوه منطلقٌ ، وعمرو أخوه ذاهبٌ ؛ فـ "زيدٌ" مبتدأ ، و "أبوه" مبتدأ ثانٍ ، و "منطلقٌ" خبرٌ "أبوه" والجملة خبرٌ "زيدٌ" ، و "الهاءُ" في "أبوه" راجعةٌ إلى "زيدٌ" ، ولا بد منها كالجملة الأولى ، فلو قلت : زيدٌ عمرو منطلقٌ ، لم يجز حتى تقول : إليه أو نحوه ، وهذا الضمير لا يخصُّ واحداً من جزأي الجملة خبريةً ، بل يكون تارةً في أولهما كقولك : زيدٌ أبوه قائمٌ ، وتارةً في ثانيهما كقولك : زيدٌ عمرو أخوه وتارةً في الفضلة ، كقولك : زيدٌ عمرو وذاهبٌ إليه . وفي قولك : زيدٌ أبوه منطلقٌ ، خمسة أسماء ؛ اثنان مُسمَّاهما واحدٌ ، وهما : "زيدٌ" و "الهاءُ" في "أبوه" ، وثلاثة مُسمَّاهما واحدٌ : "الأبُ" ، و "منطلقٌ" ، والضمير المستكن فيه ، ولو قدّمت منطلقاً لارتفع بآئه خبر المبتدأ ، وارتفع ، أبوه "به" ؛ لأنه فاعله ، ولم يبقَ في "منطلقٌ" ضميرٌ ، لرفع الظاهر ، فلَوْنِيَتِ المبتدأ الثاني -لثْنِيَتِ

١ - انظر : كتاب الأمثال ، لأبي عبيد القاسم بن سلام ٢٦٨ ، والمحقق في هامش الصفحة المذكور مزيدٌ من التخريج ، فانظره إن شئت . والمعنى : لو ظلمني من هو ند لي ، لهان على الأمر .

٢ - ١٠٠ / الإسراء .

٣ - هو الصمة القشيري . انظر : الحماسة ١٢٢٠ .

والبيت من شواهد ابن هشام في المغنى ٧٤ ، ٢٦٩ ، ٣٠٧ ، ٥٨٣ ، وانظر أيضا : الخزانة ٦٠/٣

و ٥١٣/٨ وشرح أبيات المغنى ١١٩/٢ والهمع ٣٥٥/٤ .

"مُنْطَلَقاً" مع الأولى ، فقلتُ : زَيْدٌ أَبَوَاهُ مُنْطَلِقَانِ ، ولم تُثْنِ مع الثانية ، في القول القويّ فتقولُ : زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ أَبَوَاهُ .

القسمُ الثالثُ : الجملة من الشرط والجزاء / ، وهي مُلْحَقَةٌ بالقسمِ الأوّلِ ٢٦ / ب وفرعٌ عليه ، تقولُ : زَيْدٌ إِنْ تُكْرِمَهُ يُكْرِمَكَ ، و : عَمَرُوْا إِنْ تُحْسِنَ إِلَيْهِ يُحْسِنُ إِلَيْكَ ، ولا بُدَّ فيها من عائدٍ إلى المبتدأ ، وهو الهاءُ في "تكرمه" ، إلاّ أنّه لما كان الشرط والجزاء كَلِمَتَيْنِ لَا تَتَفَصَّلُ إِحْدَاهُمَا عَنِ الْآخَرَى ؛ وَنُزِلَتْ لَذَلِكَ مَنْزِلَةَ الْجُمْلَةِ الواحدة ، لم يَلْزَمْ أَنْ يَعُودَ الذَّكْرُ إِلَى الْمَبْتَدَأِ مِنْ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا - وَإِنْ جَازَ ذَلِكَ وَكَانَ أَحْسَنَ - تقولُ : زَيْدٌ إِنْ تُكْرِمَهُ يُكْرِمَكَ بِكَرٍّ ، فالعائدُ من الشرط ، و : زَيْدٌ إِنْ نُكْرِمَهُ ، فالعائدُ من الجزاء ، و : زَيْدٌ إِنْ تُكْرِمَهُ يُكْرِمَكَ ، بِكَرٍّ ، فالعائدُ من الشرط ، و : زَيْدٌ إِنْ تُكْرِمَنِي نُكْرِمَهُ ، فالعائدُ من الجزاء و : زَيْدٌ إِنْ يُكْرِمَنِي نُكْرِمَهُ يُكْرِمَكَ ، فالعائدُ مِنْهُمَا ، أمّا من الشرط ، فهو "الهاء" في "تكرمه" ، وأمّا من الجزاء ، فهو الضميرُ الْمُسْتَكِنُ فِي "يُكْرِمَكَ" ، فَإِنْ أَخْلَيْتَهُمَا مِنَ الضميرِ فقلتُ : زَيْدٌ إِنْ تُعْطِ عَمْرًا يَشْكُرَكَ بِكَرٍّ ، لم تُجْزَ .

القسمُ الرَّابِعُ : الظَّرْفُ ، وفيه خِلافٌ : فَبَعْضُهُمْ ^(١) يَقْدَرُهُ جُمْلَةً ، وَيَجْعَلُهُ فِرْعًا عَلَى الْقِسْمِ الأوّلِ ، وَبَعْضُهُمْ ^(٢) يَقْدَرُهُ مُفْرَدًا ، وَكَلَامُ سَبِيئِيهِ يَحْتَمِلُ الْأَمْرَيْنِ ، وَالْأَغْلَبُ عَلَيْهِ الْإِفْرَادُ ^(٣) ، وَهُوَ عَلَى ضَرْبَيْنِ : ظَرْفُ زَمَانٍ يَوْظَرْفُ مَكَانٍ .

١ - وهم أكثر البصريين . انظر : ابن يعيش ٩٠/١ وشرح الأشموني ٢٩٩/١ .

٢ - منهم ابن السراج ، قال في الأصول ٦٣/١ : "أما الظروف من المكان فنحو : زَيْدٌ خَلْفَكَ ، وَعَمَرُوْا فِي الدَّارِ ، وَالْمَحْذُوفُ مَعْنَى الْإِسْتِقْرَارِ وَالْحُلُولِ ، وَمَا أَشْتَهَى ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : زَيْدٌ مُسْتَقَرٌّ خَلْفَكَ ، وَعَمَرُوْا مُسْتَقَرٌّ فِي الدَّارِ ..." وانظر أيضا : ابن يعيش في الموضع السابق .

٣ - انظر : الكتاب ٤٠٤/١ .

وَالْأَسْمَاءُ إِمَّا أَحْدَاثٌ ، كَالْعِلْمِ وَالضَّرْبِ ، وَيُلْحَقُ بِهِ الْيَوْمُ وَاللَّيْلَةُ ، وَإِمَّا أَعْيَانٌ ، كَزَيْدٍ وَعَمْرُو ، وَيُلْحَقُ بِهِ ظَرْفُ الْمَكَانِ ، وَإِمَّا مَرْكَبٌ مِنْهُمَا ، نَحْوُ : قَائِمٍ وَحَسَنٍ ، وَيُلْحَقُ بِالْأَعْيَانِ :

فَالْأَعْيَانُ : لَا يَقَعُ مِنَ الظَّرْفَيْنِ خَبَرًا عَنْهَا إِلَّا ظَرْفُ الْمَكَانِ ، وَيُحْمَلُ عَلَيْهَا الْمَرْكَبُ ، تَقُولُ : زَيْدٌ أَمَامَكَ ، وَعَمْرُو خَلْفَكَ ، وَالْقَائِمُ عِنْدَكَ ، وَالكَرِيمُ فِي الدَّارِ ، فِي الْكَلَامِ مَحذُوفٌ يَتَعَلَّقُ بِالظَّرْفِ ؛ تَقْدِيرُهُ : زَيْدٌ اسْتَقَرَّ خَلْفَكَ ، أَوْ مُسْتَقَرٌّ ، فَحُذِفَ هَذَا الْمَقْدَرُ حَذْفًا مُطَرِّدًا ، لَا يَظْهَرُ ؛ تَخْفِيفًا ، وَلِلْعِلْمِ بِهِ ، وَأَقِيمَ الظَّرْفُ مَقَامَهُ ، وَجُعِلَ خَبَرًا عَنْ زَيْدٍ .

وَفِي حُكْمِ الضَّمِيرِ الْمُسْتَكْنِ فِي الْمَحذُوفِ خِلَافٌ ^(١) : فَمِنْهُمْ مَنْ يَنْقُلُهُ إِلَى الظَّرْفِ وَيَجْعَلُ الْحُكْمَ لَهُ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَجْعَلُهُ بَاقِيًا بِحَالِهِ ، وَالْحُكْمُ لَهُ . وَظَهَرَ هَذَا الْمَحذُوفُ شَرِيعَةً مَنسُوخَةً ؛ فَلَا تَقُولُ : زَيْدٌ اسْتَقَرَّ ، أَوْ مُسْتَقَرَّ خَلْفَكَ ، فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ فَلَمَّا رَأَاهُ مُسْقَرًّا ^(٢) / عِنْدَهُ ﴾ فَإِنَّ "مُسْتَقَرًّا" لَيْسَ عَامِلًا فِي الظَّرْفِ ، وَإِنَّمَا هُوَ حَالٌ مِنَ الْهَاءِ فِي رَأَاهُ وَ"عِنْدَهُ" ظَرْفٌ لِلرُّؤْيَا وَأَمَّا قَوْلُهُمْ : "الَّيْلَةُ الْهَالِلُ" وَ : "الْيَوْمَ خَمْرٌ" ^(٣) وَغَدًا أَمْرٌ وَ"الْجِبَابُ" ^(٤) شَهْرَانِ فَعَلَى تَقْدِيرٍ مُضَافٍ مَحذُوفٍ ، كَأَنَّهُ قِيلَ : اللَّيْلَةُ طُلُوعُ الْهَالِلِ ، أَوْ حَدُوثُ الْهَالِلِ

١ - انظره في الهمع ٢٢/٢ .

٢ - ٤٠ / التمل .

٣ - هذا من كلام امرئ القيس بن حجر الكندي ، وذلك أنه كان يشرب الخمرَ حينما بلغه مقتل أبيه ، فقال : الْيَوْمَ خَمْرٌ ... انظر أمثال أبي عبيد القاسم ابن سلام ٣٣٣ ، وفي هامش الصفحة فضل تخريج .

٤ - الْجِبَابُ : تَلْقِيحُ النَّحْلِ ، يُقَالُ : جَاءَ زَمَنُ الْجِبَابِ ، وَقَدْ جَبَّ النَّاسُ النَّحْلَ .

بومنه قوله تعالى: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ (٥)﴾ أَي: أَهْلَ الْقَرْيَةِ، وقوله تعالى: ﴿هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ (١)﴾ أَي: دُعَاكُمْ، وهذا بابٌ واسعٌ في العريضة، وما أَكْثَرُهُ فِي التَّنْزِيلِ وَالشَّعْرِ: قَالَ ابْنُ السَّرَّاجِ (٢): أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَا تَقُولُ: الشَّمْسُ الْيَوْمَ وَلَا: الْقَمَرُ اللَّيْلَةَ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُتَوَقَّعٍ؟ فَإِنْ قُلْتَ: الْيَوْمَ زَيْدٌ، وَأَنْتَ تُرِيدُ هَذَا الْمَعْنَى، جَازٌ.

وتقول: كُلُّ يَوْمٍ لَكَ عَبْدٌ؛ لِأَنَّ فِيهِ مَعْنَى الْمَلِكِ، وَيَوْمَ الْجُمُعَةِ عَلَيْكَ ثَوْبٌ لِاسْتِقْرَارِ الثَّوْبِ عَلَيْكَ. وَيَجُوزُ رَفْعُ اللَّيْلَةِ، عَلَى تَقْدِيرٍ: اللَّيْلَةُ لَيْلَةُ الْهَلَالِ؛ فَلَا يَكُونُ ظَرْفًا.

وهذا الظرفُ المَكَانِيُّ لَا يَعْمَلُ فِي مُظْهَرٍ عِنْدَ سَيَبَوِيهِ (٣)، فَلَا تَقُولُ: زَيْدٌ خَلَفَكَ أَبُوهُ، وَأَبُوهُ رَفَعَ بِخَلْفِكَ؛ إِنَّمَا هُوَ مَرْفُوعٌ بِالِابْتِدَاءِ، وَ"خَلَفَكَ" خَبَرُهُ وَفَرْضُهُ ضَمِيرٌ، وَالْجُمْلَةُ خَبَرُ "زَيْدٍ"، فَإِنْ جَرَى وَصْفًا أَوْ صِلَةً، عَمَلٌ فِي مُظْهَرٍ كَقَوْلِكَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ خَلَفَكَ أَبُوهُ، وَمَرَرْتُ بِالَّذِي خَلَفَكَ أَبُوهُ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿لَهُمْ غُرَفٌ مِنْ فَوْقَهَا غُرَفٌ (٥)﴾ وَغُرَفٌ مُبْتَدَأٌ، وَلَهُمْ "خَبَرُهُ"، وَ"غُرَفٌ" الثَّانِيَةُ مُرْتَفَعَةٌ بِالظَّرْفِ؛ لِأَنَّهُ جَرَى وَصْفًا.

وَأَمَّا الْأَحْدَاثُ فَيَصِحُّ الْإِخْبَارُ عَنْهَا بِالظَّرْفَيْنِ مَعًا، تَقُولُ: الْخُرُوجُ الْيَوْمَ وَالْقِتَالُ خَلْفَكَ، التَّقْدِيرُ: الْخُرُوجُ اسْتَقَرَّ، أَوْ مُسْتَقَرُّ الْيَوْمَ، وَالْقِتَالُ اسْتَقَرَّ، أَوْ مُسْتَقَرُّ خَلْفَكَ.

وَحُكْمُ الضَّمِيرِ وَبَاقِي الْأَحْكَامِ الشَّائِعَةِ بَيْنَ الظَّرْفَيْنِ كَمَا سَبَقَ مَعَ الْأَعْيَانِ.

١ - ٨٢ / يوسف .

٢ - ٧٢ / الشعراء .

٣ - انظر : الأصول ٦٩/١ .

٤ - انظر : الكتاب ٤٠٦/١ .

٥ - ٢٠ / الزمر .

والظرفان - إذا لم يكن فيهما تخصيصٌ - لم يصحّ الإخبارُ بهما ؛ لمعرفة ذلك قبلَ الإخبارِ ، كقولك : زيدٌ مكاناً ، والرحيلُ وقتاً .

ومن الأحداثِ ما لا يصحُّ الإخبارُ عنه البتّةُ ، نحو : سُبْحَانَكَ ، ولَبَّيْكَ ومنها ما لا يصحُّ الإخبارُ عنه بالظرفِ ، ويخبرُ عنه بالاسمِ ، وهو : أَنْ مع الفعل كقولك : أَنْ^(١) تأتيني يومَ / الجمعة ، أو خَلَفَكَ ، لا يجوزُ : أَنْ تأتيني خيرُ لك ٢٧ / وعليه ٢٧ . قوله تعالى : ﴿ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ ﴾ (٢) .

القسمُ الخامسُ : حَرَفُ الجرِّ : مُعْظَمُ العُلَمَاءِ لم يُفرد هذا القسمَ بدكراً ، وإنما جعلوه في القسمِ الرابعِ ؛ لأنَّ الأصلَ في الظرفِ حَرَفُ الجرِّ ، فحُذِفَ وأُقيمَ الظرفُ مقامه ، فإذا قُلْتَ : القتالُ اليومَ ، وزيدٌ خَلَفَكَ ، فالتقديرُ ؛ في اليومَ ، وفي خَلَفَكَ ، وباقي الجُمْلِ المتركِّبة من حروف الجرِّ ، كذلك حُكْمُهَا ؛ لطلبِها الفعلَ الَّذي اجْتَلِبَتْ في الأصلِ لأجله ؛ تقولُ : زيدٌ مِنَ الكرامِ ، والحمدُ لله ، والقوّةُ باللهِ ، التقديرُ ؛ زيدٌ اسْتَقَرَّ ، أو مُسْتَقَرٌّ مِنَ الكِرَامِ .

وحكمُ هذا القسمِ ، في حَمْلِهِ على الجملة أو المفرد ، وفي المضمر فيه وحذفه ، انتقالِ الضميرِ المُسْتَكْنِ فيه ، وعمله في المظهر ، حكمُ الظروفِ .

١ - في الأصل : أَنْ لم تأتني ، باقحام "لم" .

٢ - ١٨٤ / البقرة .

الفصل الثالث : فى متعلقات الخبر ، وهى ثمانية

المتعلق الأول : إذا كان الخبر مفرداً غير ظرفٍ ولم يرفع ظاهراً ، كان بعده المبتدأ ، إلا أفعل من كذا ، فإنه يكون للثنتين ، والجمع ، والمؤنث ، والمفرد على حدٍّ واحدٍ ، تقول فى الأول : زيد قائمٌ ، وهند قائمةٌ ، والزيدان قائمان والزيدون قائمون ، وقيامٌ ، وتقول فى الثانى : زيد أفضل منك ، وهند أحسن منك ، والزيدان أعلم منك ، والزيدون أشرف منك .

فأما قولهم : « ركب الناقة طليحان ^(١) » ، فتقديره : أحد طليحين ، (٢) فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، ويجوز أن يكون قد حذف المعطوف ؛ للعلم به ، تقديره : ركب الناقة ^(٢) والناقة طليحان ، ومثله قول الشاعر :

أقول له كالنصح بينى وبينه هل أنت بنافى الحج مرّ تحلان ^(٣)
وقد جوز بعضهم : غلام زيد ضربتُهُما ، فيعيد الضمير إليهما .

المتعلق الثانى : / الجمل الواقعة أخباراً عن المبتدأ ، مواضعها رفعٌ ؛ لأنك ٢٨ / أ لو جعلت موضعها مفرداً ، لكان مرفوعاً ، وكلُّ جملة يصح أن يقع المفرد موضعها ، فلها موضع من الإعراب ؛ إن رفعاً فرفعٌ ، وإن نصباً فنصبٌ ، وإن جرّاً فجرٌ .

وتنحصر فى مواضع اثنتان موضعُهُما رفعٌ وهما : الجملة الواقعة خبراً

١ - يُقال : طَلَحَ البعيرُ ، أى : أعيا ، فهو طليحٌ ، وناقةٌ طليح أسفار ، إذا جهدها السيرُ وأثقلها .

٢ - قدره ابن هشام فى أوضح المسالك : والناقةٌ ، وكذا قدره الأشمونى . انظر : أوضح المسالك ٣٩٦/٣ وشرح الأشمونى بحاشية الصبان ١١٦/٣ .

٣ - ذكره ابن عصفور غير منسوب فى ضرائر الشعر ٢٨٢ .

والشاهد فيه : رفع "مرّ تحلان" على أنه خبرٌ عن المبتدأ الذى هو ضميرُ المخاطب ، وعن ضميرِ المتكلم الواقع فى محل جرٍ بالباء ، مع أنه ليس مبتدأ فى اللفظ ولا فى التقدير ، ومن ثم فلا يُخبر عنه ، لكنه أخبر عنه حملاً على المعنى ، كأنه قال : هل أنت وأنا فى الحج مرتحلان ؟ .

للمبتدأ ، والجملة الواقعة خبراً لـ "إِنَّ" وخمسة مَوْضِعُهُنَّ نصبٌ وهى : خبر "كَانَ" والمفعول الثانى لـ "ظَنَنْتُ" والمفعول الثالث لـ "أَعْلَمْتُ" ، والحال ، ومعمول القول ، نحو : قُلْتُ زَيْدٌ قَائِمٌ ، وواحدةٌ تتبعُ صاحبها فى إعرابه ، وهى الصِّفَةُ نحو : مررتُ بِرَجُلٍ أبوه منطلقٌ ، وواحدةٌ موضعُها جَزْمٌ عِنْدَ قَوْمٍ ، وهى الشرطية (١) وَيُعْضِدُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: { مَنْ يُضِلِلْ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ وَيَذَرُهُمْ (٢) } فيمن جَزَمَ (٣) عَطْفًا عَلَى مَوْضِعِ الْفَاءِ الْوَاقِعَةِ مَوْقِعَ فِعْلِ الْجَزَاءِ ، فلو لم يكن موضعُها جَزْمًا لَمْ يُعْطَفْ عَلَيْهِ مَجْزُومٌ مِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ فَأَصْدَقُوا كُنَ مِنَ الصَّالِحِينَ (٤) ﴾ .

المتعلق الثالث : الضميرُ الراجعُ إلى المبتدأ ، له ثلاث حالات :

الحالة الأولى : أن يكونَ موجوداً فى اللفظ ؛ كقولك : زَيْدًا قَامَ أَبُوهُ ، وزَيْدٌ أبوه مُنْطَلَقٌ ، فَـ "قَامَ" فِعْلٌ ، وَالْأَبُ فاعلهُ ، كما سبق .

الحالة الثانية : أن لا يكونَ موجوداً فى اللفظ ، نحو : زَيْدٌ قَامَ ، ففي "قَامَ" ضميرٌ مُسْتَتَرٌ هو فاعلهُ راجعٌ إلى "زَيْدٍ" ، لأنَّ "زَيْدًا" لا يكونُ فاعلاً ، حيث هو مُقَدَّمٌ عَلَى الْفِعْلِ ، فَإِذَا تَثَبَّتْ أَوْجَمَعَتْ ظَهَرَ الضَّمِيرُ ، مُتْنًى بِمَجْمُوعاً ؛ فَقُلْتُ : الزَّيْدَانِ قَامَا ، وَالزَّيْدُونَ قَامُوا .

الحالة الثالثة : أن يُحْذَفَ لِلْعِلْمِ بِهِ ، وَهُوَ عَلَى ضَرَبَيْنِ :

١ - انظر : الحجة فى علل القراءات السبع لأبى على الفارسى ٢/٢٩٩ والمغنى بجاشية الدسوقي ١٠٠/٢ .

٢ - ١٨٦ / الأعراف .

٣ - وهما حمزةٌ ولُكْسَائِيٌّ . انظر : الكشف عن وجوه القراءات السبع ٨/٤٨٥ والإقناع فى القراءات السبع ٢/٦٥٢ ، والحجة لأبى على الفارسى ١/٢٩٩ والنشر ٨/٤٨٥ و ٢/٢٧٣ وإتحاف فضلاء البشر ٢٢٣ . وسيرد كلام على الآية فى ص ٦٣٢ ، ٦٤٦ .

٤ - ١٠ / المنافقون . وقد قرأ الجمهور بجزم "أَكُنْ" عطفاً على موضع "فَأَصْدَقَ" لِإِنَّ مَوْضِعَهُ - عَلَى تَقْدِيرِ سَقُوطِ الْفَاءِ - جَزْمٌ ؛ لِأَنَّهُ جَوَابُ التَّمَنَّى ، وَجَوَابُ التَّمَنَّى إِذَا كَانَ بِغَيْرِ فَاءٍ وَلَاوَاوُ مَجْزُومٌ لِأَنَّهُ غَيْرُ وَاجِبٍ ، وَانْظُرْ : الْكَشْفُ عَنْ وَجْهِ الْقِرَاءَاتِ السَّبْعِ ٢/٣٢٣ ، وَشَرَحَ أُبَيَّاتِ مَعْنَى اللَّيِّبِ الْبَغْدَادِي ٦/٢٩٤ ، ٢٩٥ ، ٢٩٦ ، وَالْحُجَّةُ لِأَبَى عَلَى الْفَارِسِيِّ فِي الْمَوْضِعِ السَّابِقِ .

أحدهما قَبِيحٌ وَقَلَّ اسْتِعْمَالُهُ .

والثاني حَسَنٌ وَكَثُرَ اسْتِعْمَالُهُ .

فمثالُ الأوَّل نحو ما أَنشدهُ سيبويه (١) :

قَدْ أَصْبَحْتُ أَمْ الْخِيَارُ تَدْعِي عَلَى ذَنْبًا كُلَّهُ لَمْ أَصْنَعْ

يُرِيدُ : لَمْ أَصْنَعُهُ ، أَجَارَهُ فِي الشَّعْرِ ، وَالْمَبْرَدُ لَا يَجِيزُهُ (٢) وَيَنْصَبُ "كُلَّهُ"

وَعَلَى قَوْلِ سيبويه حُمِلَتْ قِرَاءَةُ ابْنِ عَامِرٍ / ﴿وَكُلُّ وَعَدَ اللَّهِ الْحُسْنَى﴾ (٣) أَيُ: ٢٨ / ب

وَعَدَهُ اللَّهُ ، وَأَجَارَ الرَّجَا جُ أَنْ يَكُونَ (٤) "مَاذَا" مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿مَاذَا يَسْتَعْجِلُ

مِنْهُ الْمُجْرِمُونَ﴾ (٥) مَرْفُوعاً ، عَلَى تَقْدِيرٍ : يَسْتَعْجِلُهُ ، بِحَذْفِ الْهَاءِ .

وَمِثَالُ الثَّانِي قَوْلُهُمْ : "السَّمْنُ مَنْوَانٌ بِدَرَاهِمٍ" وَ"الْبُرُّ الْكُرْسِيُّ" (٦) ،

فَلَا بُدَّ أَنْ يَقْدَرَ فِي الْكَلَامِ مَحْذُوفٌ ؛ لِيَصِحَّ نَظْمُهُ ؛ لِأَنَّ الْمَنْوِينَ لَيْسَا بِجَمِيعِ

السَّمْنِ وَلَا السَّمْنُ جَمِيعُهُ بِدَرَاهِمٍ ، وَإِنَّمَا الْمَنْوَانُ بَعْضُ السَّمْنِ ، فَيَحْتَاجُ أَنْ

يُضْمَرَ فِيهِ مَا يَدُلُّ عَلَى الْبَعْضِ وَهُوَ "مِنْ" فِي أَحَدِ أَقْسَامِهَا ؛ فَيَكُونُ "السَّمْنُ"

مَبْتَدَأً ، وَالْمَنْوَانُ "مَبْتَدَأُ ثَانٍ ، وَمِنْهُ" صِفَةٌ لَهُ ؛ وَلِهَذَا ابْتَدَى بِهِ وَهُوَ نَكْرَةٌ ؛

حَيْثُ وُصِفَ وَبَدَرَهُمْ "خَبَرُ الْمَنْوِينَ ، وَالْعَائِدُ الْهَاءُ فِي "مِنْهُ" وَكَذَلِكَ الْمَسْأَلَةُ

الْأُخْرَى ، لَكِنَّمَا تَفَارَقَ الْأَوَّلَى ، بِأَنَّ مِنْهُ فِيهَا حَالٌ ؛ لِأَنَّ الْكُرَّ مَعْرِفَةٌ ، وَحَرَفُ

الْجَرِّ لَا يَكُونُ صِفَةً لِلْمَعْرِفَةِ ، فَهُوَ حَالٌ مِنَ الْمَضْمَرِ فِي الْجَارِ [وَالْمَجْرُورِ] (٧) ،

وَالْأَوَّلَى أَنْ يَقْدَرَ بَعْدَ قَوْلِهِ : "بِسِتِينَ" لِأَنَّهُ الْعَامِلُ فِيهِ ، وَعَامِلُ الْحَالِ ، إِذَا كَانَ

١ - الْكِتَابُ ٨٥/١ ، ١٢٧ ، ١٣٧ ، ١٤٦ . وَالشَّاهِدُ لِأَبِي النِّجْمِ الْعَجَلِي . دِيَوَانُهُ ١٣٤ .

وَانْظُرْ أَيْضاً: الْخَصَائِصُ ٢٩٢/١ وَ ٦١/٣ ، وَابْنُ يَعِيشَ ٣٠/٢ وَ ٩٠/٦ وَالْخَزَائِنَةُ ٣٥٩/١ وَ ٢٠/٣

وَالْمَغْنَى ٢٠١ ، ٤٩٨ ، ٦١١ ، ٦٣٣ وَشَرَحَ أَيْيَاتُهُ ٢٨٠/٧ ، ٢٨٣ .

٢ - لَمْ أَقِفْ عَلَى كَلَامِ الْمَبْرَدِ فِي مَنَعِ الرَّفْعِ فِي الْمَطْبُوعِ مِنْ كُتُبِهِ ، وَفِي الْخَزَائِنَةِ ٣٦٠/١ : "يُرْوَى بِرَفْعِ
"كُلِّ" وَنَصْبِهِ ، وَكَذَلِكَ رَوَاهُمَا سيبويه وَقَدْ أَنْكَرَ عَلَيْهِ الْمَبْرَدُ رَوَايَةَ الرَّفْعِ ..."

٣ - ١٠ / الْحَدِيدِ . انْظُرْ : السَّبْعَةُ لِابْنِ مَجَاهِدٍ ، ٦٢٥ ، وَالْكَشَفُ عَنْ وَجْهِ الْقُرَّاءَاتِ السَّبْعِ ٣٠٧/٢ ،
وَالنَّشْرُ ٣٨٤/٢ ، وَإِتْحَافُ فَضْلَاءِ الْبَشَرِيَّةِ ٤٠٩ .

٤ - مَعَانِي الْقُرْآنِ وَإِعْرَابُهُ ١٥٠/١ ، ٢٨٧ ، ٢٨٨ وَ ٢٤/٣ .

٥ - ٥٠/يُونِسَ .

٦ - الْكُرُّ : سِتُونٌ قَفِيزاً ، وَهُوَ مَكْيَالُ أَهْلِ الْعِرَاقِ .

٧ - تَمَّةٌ يَلْتَمُّ وَبِهَا الْكَلَامُ .

ضعيفاً ، لم يتقدم الحال عليه ، وقد جاز تقدمه ها هنا ؛ حملاً على الظرف .
فمن المحذوف ، قوله تعالى : ﴿ وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ ۝ (١) ﴾ فَمَنْ رَفَعُ بِالْإِبْتِدَاءِ وَ"صَبَرَ وَغَفَرَ" ، صِلَتُهُ ، وَإِنْ "وما بعده الخبر ، والعائد محذوف ، تقديره : منه ، وذلك إشارة إلى الصبر والغفران ، ومثله قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ۝ (٢) ﴾ في قول (٣) ، ومنه قوله : ﴿ وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى ۝ (٤) ﴾ وقوله : ﴿ وَمَنْ يَكْفُرْ بآيَاتِ اللَّهِ فَإِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ ۝ (٥) ﴾ وهذا في القرآن كثير .
وليس هذا الحذف عندهم غريباً ؛ فَإِنَّهُمْ قد حذفوا الجملة بأسرها ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَاللَّائِي يَنْسَنَ مِنَ الْمُحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحْضُنْ ۝ (٦) ﴾ أَي : فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ .

٤٣ - / الشورى .

٣٠ - / الكهف .

٣ - على القول بأن خبر "إِنَّ" الأولى قوله تعالى : "إِنَّا لَأُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا" ؛ لأن المعنى : إِنَّا لَأُضِيعُ أَجْرَهُمْ ؛ لأنهم ممن أحسن عملاً ، وانظر : معاني القرآن للأخفش ٣٩٦/٢ ومشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب ٤١/٢ .

٤٠ - ، ٤١ / النازعات .

١٩ - / آل عمران . والآية في النسخة هكذا : [وَمَنْ يَكْفُرْ بآيَاتِ اللَّهِ فَإِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ] وليس في القرآن الكريم آية بهذا النص ، وفي سورة الأنفال آية نصّها : "وَمَنْ يَشَاقِقِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ" وهي الآية رقم ١٣ وفي سورة الحشر أيضاً قوله تعالى : "وَمَنْ يَشَاقِقِ اللَّهَ فَإِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ" وهي الآية رقم ٤ ، وهذه الآيات كلها تصلح شاهداً على المسألة ؛ لأن التقدير : سريع الحساب له ، وشديد العقاب له ، ويجوز أن يكون التقدير : سريع حسابه ، وشديد عقابه ، والله أعلم .

٤ - / الطلاق . وانظر ٩١/١ فسيترككم على الآية هناك .

وهذه الضمائر المتصلة تترتب في الحذف .

فأحسنها حذفاً : في الصلّة المحضة كقوله تعالى : ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾ (١) أى : بَعَثَهُ ، فَإِنْ كَانَ الْمَوْصُولُ أَلْفًا وَلَا مَاءً ، لَمْ يَحْسُنِ الْحَذْفُ ، ١/٢٩ لَوْ قُلْتَ : أَهَذَا الْبَاعِثُ اللَّهُ رَسُولًا ، لَمْ يُجْزُ حَتَّى تَقُولَ : الْبَاعِثُهُ .

الثاني : حذفه في الصفة ، كقولهم : النَّاسُ رَجُلَانِ رَجُلٌ أَكْرَمْتُ وَرَجُلٌ أَهْنْتُ ، أى : أَكْرَمْتُهُ وَأَهْنَيْتُهُ ، وَمِنْهُ قَوْلُ جَرِيرٍ (٢) :

أَبَحْتَ حِمَى تِهَامَةٍ بَعْدَ نَجْدٍ وَمَا شَيْءٌ حَمَيْتَ بِمُسْتَبَاحِ
أَيُّ : حَمَيْتُهُ .

الثالث : حذفه في الحال ، كقولك : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ يَضْرِبُ عَمْرُو ، أَيُّ : يَضْرِبُهُ ، وَهَذَا قَرِيبٌ مِنَ الثَّانِي ؛ لِأَنَّ الْحَالَ كَالصِّفَةِ .

الرابع : خَبَرُ الْمَبْتَدَأِ كَمَا سَبَقَ ، وَإِنَّمَا تَأَخَّرَ ، لِأَنَّ الضَّمِيرَ إِذَا حُذِفَ مِنْ خَبَرِهِ ، جَازَ لِلْفِعْلِ أَنْ يَتَسَلَّطَ عَلَيْهِ فَيَنْصِبُهُ ، كَقَوْلِكَ : زَيْدًا ضَرَبْتُ .

فَإِنْ كَانَ الْعَائِدُ مُتَّصِلًا بِحَرْفِ الْجَرِّ ، لَمْ يَحْذَفْ إِلَّا مَعَ الظُّرُوفِ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾ (٣) أَيُّ : فِيهِ .

وقد جعل بعضهم حذف الضمير من الفعل غير المتصرف قسماً آخر ، نحو : زَيْدٌ مَا أَحْسَنَ ، أَيُّ : مَا أَحْسَنَهُ ، وَجَعَلَ حَذْفُهُ مِنَ الْحَرْفِ قِسْمًا آخَرَ نحو : كَمْ يُسْرُكُ أَنَّ لَكَ مِنْ دِرْهِمٍ .

وقد أجاز سيبويه في الشعر إعادة المظهر إلى المظهر إذا كان بلفظ

١ - ٤١ / الفرقان .

٢ - انظر : ديوانه ٤٨ .

وهو من شواهد سيبويه ٨٧/١ ، ١٣٠ ، وانظر أيضاً : التبصرة ٢٢٩ والمغنى ٥٠٣ ، ١٢ ، ٦٣٣ وشرح أبياته ٤٨/١ و ٨٣/٧ ، ٨٥ ، ٣٢٦ .

وانظر : التبصرة في الموضع السابق والهامش في الموضع المذكور ففيه كلام يطول حول هذا البيت .

٣ - ٤٨ ، ١٢٣ / البقرة .

الأول ، كقوله (١) :

قَضَى بَيْنَنَا مَرْوَانُ أَمْسَ قَضِيَّةً فَمَا زَادَنَا مَرْوَانُ إِلَّا تَنَائِيًا
وَقِيَاسُهُ فِي الْكَلَامِ : زَيْدٌ قَامَ زَيْدٌ ، وَأَجَازُهُ الْأَخْفَشُ ، إِذَا كَانَ بِغَيْرِ لَفْظِ
الْأَوَّلِ ، وَكَانَ ظَاهِرًا وَهُوَ هُوَ ، كَقَوْلِكَ : زَيْدٌ قَامَ أَبُو طَاهِرٍ ، وَلَمْ يَرِدْ - لِسَبِيوِيَّةٍ
فِيهِ نَصٌّ ، وَقَدْ حَمَلَ الْأَخْفَشُ (٢) عَلَيْهِ قَوْلَهُ تَعَالَى : ﴿ أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ
الْعَذَابِ أَفَأَنْتَ تَنْقُذُ مَنْ فِي النَّارِ ﴾ (٣) أَيْ تَنْقُذُهُ ، وَقَوْلَهُ تَعَالَى : ﴿ أَفَمَنْ زِينَ لَهُ
سُوءُ عَمَلِهِ فَرَاهُ حَسَنًا فَإِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ ﴾ (٤) أَيْ : يُضِلُّهُ ، وَمِثْلُهُ فِي
الْقُرْآنِ وَالشَّعْرِ كَثِيرٌ ، وَسَبِيوِيَّةٌ يُقَدَّرُ خَيْرَ أَمْثَالِ هَذِهِ / مَحذُوفًا .

المتعلق الرابع : قد يردُّ للمبتدأ خبران فصاعدًا ؛ قالوا : « هذا حُلُوٌّ ٢٩
حامضٌ » وهذا أبيضٌ أَسْوَدُ ، وَعَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ ﴾ (٥) ،
وَهَذَانِ الْخَبْرَانِ وَقَعَا جَمِيعًا خَبْرًا لِلْمَبْتَدَأِ ؛ لِمَشَابَهَتِهِمَا الْجُمْلَ ، فَلَا يَجُوزُ
الْفَصْلُ بَيْنَهُمَا ، وَلَا تَقْدُمُهُمَا مَعًا عَلَى الْمَبْتَدَأِ عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ (٦) ، وَلَا تَقْدُمُ
أَحَدُهُمَا وَتَأَخَّرُ الْآخَرُ ، وَأَجَازُهُ بَعْضُهُمْ ، وَالضَّمِيرُ يَعُودُ ، إِلَى الْمَبْتَدَأِ مِنْ مَعْنَى
الْكَلَامِ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : هَذَا مُزٌّ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ خُلُوُّ الْخَبَرِ مِنَ الضَّمِيرِ ؛ لِنَقْضِ مَا
تَقَرَّرَ مِنْ اضْطِرَارِ اسْمِ الْفَاعِلِ إِلَيْهِ ، وَلَا يَجُوزُ انْفِرَادُ أَحَدِهِمَا بِهِ ؛ إِذْ لَيْسَ
بِأَوَّلَى مِنَ الْآخِرِ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِيهِمَا ضَمِيرٌ وَاحِدٌ ؛ لِأَنَّ عَامِلَيْنِ لَا يَعْمَلَانِ
فِي مَعْمُولٍ وَاحِدٍ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِيهِمَا ضَمِيرَانِ ؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ التَّقْدِيرُ : كُلُّهُ

١ - هُوَ الْكَرَّوسُ بْنُ زَيْدِ الطَّائِفِيِّ شَاعِرٌ إِسْلَامِيٌّ ، وَالْبَيْتُ مِنْ قَصِيدٍ قَالَهَا يُخَاصِمُ ابْنَ عَمٍّ لَهُ إِلَى مَرْوَانَ
بِنِ الْحَكَمِ وَهُوَ وَآلٌ عَلَى الْمَدِينَةِ . انْظُرْ : الْمَوْلَفَ وَالْمَخْتَلَفَ ٦٠ وَمَعْجَمَ الْمَرْزَبَانِي ١٧١ ، ٣٥٦ .

٢ - انْظُرْ : مَعَانِيَ الْقُرْآنِ ٢٩/٢ .

٣ - ١٩ / الزَّمَنُ .

٤ - ٨ / فَاطِرُ .

٥ - ١٤ / الْبُرُوجُ .

٦ - فِي الصَّبَاحِ عَلَى الْأَشْمُونِيِّ ٢٢٣/١ : "كَمَا يَمْتَنِعُ تَوْسُطُ الْمَبْتَدَأِ بَيْنَهُمَا ، يَمْتَنِعُ تَأَخُّرُ الْمَبْتَدَأِ عَنْهُمَا ؛
فَلَا يَجُوزُ : حُلُوٌّ حَامِضٌ الرِّمَانُ ، نَقْلُهُ صَاحِبُ الْبَدِيعِ عَنِ الْآكْثَرِ وَصَاحِبُ الْبَدِيعِ فِي عِبَارَةِ
الصَّبَاحِ هُوَ ابْنُ الْأَثِيرِ .

حَلَوْ وَكُلَّهُ حَامِضٌ بوليسَ هذا الغرضُ مِنْهُ بوقالَ الأخفشُ : الخبر الثاني وقع كالصفة (١) : للأول ، وإنما أرادوا بالإخبار : أَنَّ هذا حَلَوْ فيه حامِضُهُ .
المتعلق الخامسُ : لاتعطفُ الأخبارُ على مُبتدأتها بحرفٍ ، الألفاءِ في موضعين ؛ أحدهما لازمٌ ، والآخرُ غيرُ لازمٍ .
أما اللازمُ ففي موضعين :

أحدهما : أَنَّ يكونَ المبتدأ شرطاً جازماً بالنيابة ^(٢) ، وجزاؤه جملةٌ اسميةٌ أو أمريةٌ أو نهيةٌ ، كقولك : مَنْ يَأْتِنِي فَلَهُ دِرْهَمٌ ، وَمَنْ يَأْتِكَ فَأَكْرَمُهُ ، وَمَنْ يَكْرِمَكَ فَلَا تُهِنُهُ ، ومثله قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ ﴾ (٣) ، وجملَ عليه سيبويه (٤) ﴿ وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمَ اللَّهُ مِنْهُ ﴾ (٥) تقديرُهُ : وَمَنْ عَادَ فَهُوَ يَنْتَقِمَ اللَّهُ مِنْهُ ، فالفاءُ داخلةٌ على مُبتدأ محذوفٍ ، ومنهُ قولُ الشاعر (٦) :

وَرَدُّ وَأَشْقَرُ لَمْ يَنْهِنُهُ طَابَخُهُ ما غيرَ الغلَى مِنْهُ فَهُوَ مَاكُولُ
فَأَمَّا قوله تعالى : ﴿ وَلَنْ أَتَّبِعْتُ أَهْوَاءَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ إِنَّكَ إِذَا لَمَنِ الظَّالِمِينَ ﴾ (٧) فَتَسْتَجِيءُ فِي باب الشرط (٨) .

١ - ذكر ذلك خالد الأزهرى فى التصريح ١٨٣/١ .

٢ - أى : عَنِ إِنْ ، لأنها أُمُّ البَابِ . انظر : المقتصد ١١٠٨ .

٣ - ٢ / الطلاق .

٤ - الكتاب ٣ / ٦٩ .

٥ - ٩٥ / المائدة .

٦ - هو عبدة بن الطبيب . انظر : ديوانه ٧٣ ، ورواية الديوان : ورداً وأشقرَ بالنصب .

وانظر أيضاً : الفضليات ٤١ أو العقد الفريد ١٦٥/١ ، وروايتُهما بالنصب كرواية الديوان .

يريد بالورد : ما أخذ فيه النضجُ من اللحم ، وبالأشقر : مالم ينضج . لم يُنهته : لم يُنضجْهُ . يُقال :

نَهَى اللَّحْمَ يَنْهَى نَهْأً وَنَهْأً وَنَهْأَةً وَنَهْوَةً ، إِذَا لَمْ يَنْضَجْ ، وَيَأْتِى الْفِعْلُ مُتَعَدِّياً أَيْضاً ، يُقَالُ : أَنْهَاتُ

اللَّحْمَ إِنْهَاءً ، إِذَا لَمْ يَنْضَجْ ، فَهُوَ مُنْهَأٌ . انظر : الصحاح (نها) .

٧ ١٤٥ البقرة .

٨ ١ / ٦٣٧ .

الموضع الثاني من اللازم : قولهم : أَمَا زَيْدٌ فَقَائِمٌ ، وقوله تعالى :

﴿ وَأَمَا / تَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ ﴾^(١) ؛ لَأَنَّ "أَمَا" يَفْصَلُ بِهَا مَا أَجْمَلَهُ الْمَدْعَى ، قَالَ ٣٠ / سيبويه : تقديره مهما يكن من شيء فزَيْدٌ قَائِمٌ^(٢) ؛ ففيها معنى الشرط ؛ فَلَزِمَتْ الْفَاءُ الْخَبَرَ ، وَسَجِيءٌ مَعْنَى "أَمَا" مُبَيَّنٌّ فِي^(٣) أَبْنِيَةِ الْحُرُوفِ ، فَأَمَا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ فَأَمَا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ ﴾^(٤) فَحُذِفَ الْفَاءُ ، لَأَنَّ الْمَعْنَى : فَيَقَالُ لَهُمْ : أَكْفَرْتُمْ ؟ ! .

وَأَمَا غَيْرُ اللَّازِمِ فِي مَوَاضِعِينَ :

الأوَّلُ : الْأَسْمَاءُ الْمُوصُولَةُ ، إِذَا كَانَتْ صَلَتْهَا فِعْلًا أَوْ ظَرْفًا ، تَقُولُ : الَّذِي يَأْتِينِي فَلَهُ دِرْهَمٌ ، وَالَّذِي فِي الدَّارِ فَلَهُ دِرْهَمٌ ، وَفِي التَّنْزِيلِ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ﴾^(٥) وَقَوْلُهُ : ﴿ الَّذِينَ يَنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ ﴾^(٦) ؛ وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾^(٧) ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ﴾^(٨) ﴿ فَالْمُبْرَدُ^(٩) يَحْمِلُهُ عَلَى هَذَا الْبَابِ وَيُقَدَّرُهُ وَالَّذِي سَرَقَ وَالتِّي سَرَقَتْ ، وَسِيبَوِيهِ^(١٠)

١ - ١٧ / فَصَّلَتْ .

٢ - لم أقف على هذا النص في كتاب سيبويه ، والذي فيه ٢٣٥/٤ : "وَأَمَا" أَمَا" ففيها معنى الجزاء ، كأنه يقول : عبد الله مهما يكن من أمره فمَنْطَلَقٌ . ألا ترى أن الفاء لازمةٌ أبدأً .

٣ - انظر ٤٠/٢ .

٤ - ١٠٦ / آل عمران .

٥ - ٥٣ / النحل .

٦ - ٢٧٤ / البقرة .

٧ - ٢٨ / المائدة .

٨ - ٢ / النور .

٩ - انظر : الكامل ٨٢٢ . وانظر أيضًا : حاشية المقتضب ٢٢٥/٣ حيث أورد للآيتين الشيخ عضيمة -

رحمة الله تعالى - في سياق نص لسيبويه . هذا ولم يتعرَّض المبرد للآيتين في المقتضب . وانظر :

البحر المحيط ٤٨٢/٣ و ٢٤٧ / ٦ .

١٠ - انظر : الكتاب ١٤٢/١ - ١٤٣ .

يَرْفَعُهُمَا بِالابْتِدَاءِ وَالْخَبْرُ مَحْذُوفٌ، تَقْدِيرُهُ: وَمِمَّا يُتْلَى عَلَيْكُمْ السَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ،
وَلَمْ يَرْتَكِبْهُ سَيِّبُوِيهِ (١)، لَعَدَمِ الْفِعْلِ الْمَحْضِ وَالظَّرْفِ، فَحَذَفَ الْخَبْرَ، كَمَا
حَذَفَ الْمَبْتَدَأَ فِي قَوْلِهِ:

وَقَائِلَةٌ خَوْلَانُ فَانْكَحِ فَتَاتَهُمْ وَأَكْرُمَةُ الْحَيَيْنِ خَلَوْ كَمَا هِيَ (٢)
وَأَمَّا قَوْلُهُ (٢):

أَرْوَاحُ مَوْدَعٍ أَمْ بُكُورُ أَنْتَ فَاَنْظُرْ لِأَيِّ أَمْرٍ تَصِيرُ

وَأَنْتَ مَرْفُوعٌ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ يُفْسِّرُهُ الظَّاهِرُ، وَرَوَّاحُ خَبْرٌ مَبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ
تَقْدِيرُهُ: أَهَذَا رَوَّاحٌ؟ أَوْ أَصَاحِبُ رَوَّاحٍ أَنْتَ؟ فَيَكُونُ مَبْتَدَأً، وَمَا تَقَدَّمَ خَبْرُهُ،
أَوْهُوَ مَبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ الْخَبْرَ، أَوْخَبْرٌ مَحْذُوفٌ الْمَبْتَدَأَ، أَوْمَبْتَدَأٌ، وَرَوَّاحُ (٣) خَبْرُهُ.
فَإِنْ وَقَعَتِ الصَّلَةُ جُمْلَةً اِسْمِيَّةً، أَوْشَرْطِيَّةً، لَمْ يَجْزِ دُخُولُ الْفَاءِ، أَمَّا
الْاِسْمِيَّةُ؛ فَلَخَلُّوْهَا مِنْ مَعْنَى الشَّرْطِ، وَأَمَّا الشَّرْطِيَّةُ؛ فَلَاَنَّ الشَّرْطَ قَدْ أَخَذَ مَا
يَقْتَضِي مِنَ الْجَوَابِ، فَلَمْ يَبْقَ فِي الْكَلَامِ مَعْنَى مَجَازَاةٍ يَقْتَضِي / دُخُولَ الْفَاءِ . ٣٠ / ب

١ - لم أقف على قائله . وهو من شواهد سيبويه ١٣٩/١ وانظر أيضاً : معاني القرآن للأخفش
٨٠، ٧٦ والشعر لأبي على الفارسي ٢٧٩، ٢٩٤ وابن يعيش ١٠٠/٨ و ٩٥/٨ والمغني ١٦٥، ٤٨٣
وشرح أبياته ٣٧/٤ والهمع ٨/٢ والخزانة ٤٥٥/١ و ٨ / ١٩ .

٢ - هو عدي بن زيد . انظر : ديوانه ٨٤ .

والبَيْتُ مِنْ شَوَاهِدِ سَيِّبُوِيهِ ١٤٠/٨ . وانظر أيضاً: الشعر لأبي على الفارسي ٣٢٥ والخصائص
١/٣٢ وأمالى ابن الشجرى ٨٩/١ والمغني ١٦٦ وشرح أبياته ٣٩/٤ والهمع ٩/٢ و
١٤٦/٥ .

٣ - ذكر الفارسي ما ذكره ابن الأثير ها هنا من إعراب . انظر : ص ٣٢٥ - ٣٢٦ من الشعر .

الموضع الثَّانِي من غير اللازم : النكراتُ الموصوفة ، إذا كانت صِفَتَهَا فعلاً أو ظرفاً ، مثل الصَّلَاة تقول : كل رجلٍ يأتيني فله درهمٌ ، وكل رجلٍ في الدار فله درهم ، ويجرى حكمها مجرى الأسماء الموصولة ، ومنه قولُ الشاعر (١) :

نرجو فواضلَ ربِّ سيِّئه حسنٌ وكل خيرٍ لديه فهو مبذولٌ
وجوزُ السيرافي (٢) : كلُّ رجلٍ فيه شهامةٌ فله درهمٌ ، والفرقُ بين وجود "الفاء" وعدمها : أنَّ الدرهمَ مع "الفاء" يُستحقُّ بالإتيان ، ولا يُستحقُّ مع عدمها ويتنزلُ منزلة الإخبار ، كقولك : زيدٌ له درهمٌ ، فإذا ثبتت هذه القاعدةُ ، فلايجوز دخولُ الفاءِ مع الأسماءِ التي لا تتضمَّنُ نوعاً من الشرط ، كزيدٍ وعمرو ؛ فلاتقول : زيدٌ فقائمٌ ، إلّا على تقدير مبتدأين محذوفين ، تقديره : هذا زيدٌ فهو قائمٌ ، فتكونُ الفاءُ عاطفةً جملةً على جملةٍ ، وعليه قوله :
وقائلةٌ خولانُ (٣) البيتُ

المتعلّق السَّادِسُ : يُعتَبَرُ الخبرُ أنَّكَ متى سئلتَ عنه أجبتَ بالمبتدأ ، لأنّه يرجعُ إلى أنّه هو في المعنى ؛ تقول : زيدٌ قائمٌ ، فيقال : مَنْ القائمُ ؟ فتقول : زيدٌ ، وتقول : عمرو أخوك ، فيقال : مَنْ أخوك ؟ فتقول : عمرو ، وتقول : زيدٌ أبوه منطلقٌ ، فيقال : مَنْ الذي أبوه منطلقٌ ؟ فتقول : زيدٌ ، وكذلك إذا سئلتَ عن المبتدأ أجبتَ بالخبر ، فيقال : مَنْ زيدٌ ؟ فتقول : الذي أبوه منطلقٌ .

المتعلّق السَّابِعُ : تقول : زيدٌ ضربتهُ ، فالاختيارُ فيه : الرِّفْعُ على (٤) الابتداءِ وضربتهُ الخبرُ ، ويجوز النصبُ بفعلٍ مضمرٍ يفسّره الظاهرُ ، تقول : زيداً

١ - هو عبده بن الطبيب . انظر : ديوانه ٧٥ .

٢ - انظر : شرح السيرافي على كتاب سيبويه ٧٠٦/٢ بتحقيق د/دريد أبو السعود (رسالة مخطوطة بمكتبة كلية اللغة العربية بالقاهرة) .

٣ - انظر ٨٧/١ .

٤ - سلامته من التقدير .

ضَرَبْتُهُ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرَبْتُهُ ، ومثله قوله تعالى : ﴿وَالْقَمَرُ قَدَرًا هُ
مَنَازِلَ﴾^(١) ، بالرفع^(٢) والنصب^(٣) ، وقَرِيبُ منه قوله تعالى : ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ
خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾^(٤) ، لَأَنَّكَ إِذَا نَصَبْتَ "القمر" لم تَجِدْ لِلنَّصْبِ فائدةً لا توجد في
الرفع وإذا نَصَبْتَ / كَلَّا اشْتَمَلَ الخَلْقُ على جميع^(٥) الأشياء ، كانه قال :
خَلَقْنَا كُلَّ شَيْءٍ بِقَدَرٍ ، وفي حال الرفع لا يَتِمَحْضُ^(٥) للعموم .

٣١ / أ

وهذا الضميرُ الَّذِي فِي أَمْثَالِ هَذَا الْخَبَرِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرُبٍ :
الأَوَّلُ : أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ مُتَعَدِّيًّا إِلَى ضَمِيرِ الْأِسْمِ الْمُنْصُوبِ ، وَيَكُونُ مِنْ
جَنْسِ الْأَوَّلِ فِي الْعَمَلِ ، كَقَوْلِكَ : زَيْدًا أَكْرَمْتُهُ ، أَلَا تَرَاهُ تَعْدِي إِلَى ضَمِيرِ زَيْدٍ ،
وهو مثل المضمر في العمل .

الثَّانِي : أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ الْمُظْهَرُ مُتَعَدِّيًّا إِلَى مَا هُوَ مِنْ سَبَبِ الْأِسْمِ
الْمُنْصُوبِ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ ، كَقَوْلِكَ : زَيْدًا ضَرَبْتُ أَخَاهُ ، وَهَذَا يَتَنَزَّلُ مَنْزِلَةَ الْأَوَّلِ
فِي إِضْمَارِ فِعْلِ يَنْصَبُ الْأِسْمَ وَيَدُلُّ عَلَيْهِ الْمُظْهَرُ ؛ مِنْ حَيْثُ التَّبَسُّ بِمَا هُوَ مِنْ
سَبَبِهِ حَتَّى لَوْ قُلْتَ : زَيْدًا ضَرَبْتُ عَمْرًا ، لَمْ يَجْزِ حَتَّى تَقُولَ : فِي دَارِهِ أَوْ نَحْوِ
ذَلِكَ .

الثَّالِثُ : أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ الظَّاهِرُ مِنْ جَنْسِ الْمُضْمَرِ فِي الْعَمَلِ ، كَقَوْلِكَ :
زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ ، فَالْفِعْلُ الْمُضْمَرُ نَاصِبٌ ، وَالْمُظْهَرُ مُتَعَدٍّ بِحَرْفِ الْجَرِّ ، لَكِنَّهُ لَمَّا
كَانَ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ قُدِّرَ الْمُضْمَرُ فِعْلًا بِمَعْنَى الْمُظْهَرِ ، وَهُوَ : جُرْتُ زَيْدًا مَرَرْتُ
بِهِ ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ .

فَإِنْ عَطَفْتَ هَذَا الْأِسْمَ الْمُخْتَارُ فِيهِ الرَّفْعُ عَلَى جُمْلَةٍ فَعِلِيَّةٍ ، اخْتِيرَ فِيهِ

١ - ٣٩ / يس .

٢ - وَبِهِ قَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَنَافِعٌ وَأَبُو عَمْرٍو وَرُوْحٌ ، وَوَأَفْقَهُمُ الْحَسَنُ وَالْيَزِيدِيُّ .

٣ - وَبِهِ قَرَأَ عَاصِمٌ وَابْنُ عَامِرٍ وَحَمَزَةُ وَالْكِسَائِيُّ . انْظُرْ : السَّبْعَةُ ٥٤٠ وَالْكَشَفُ عَنْ وَجْهِ الْقُرْآنِ
السَّبْعُ ٢١٦ / ٢ ، وَالنَّشْرُ ٢٥٣ / ٢ .

٤ - ٤٩ / القمر .

٥ - فَصَّلُ الْقَوْلِ فِي ذَلِكَ مَكِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ فِي مَشْكَلِ إِعْرَابِ الْقُرْآنِ ٢ / ٣٤٠ - ٣٤١ .

النَّصْبُ بِمَضْمَرٍ كَمَا سَبَقَ ، تَقُولُ : قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرَأُ أَكْرَمْتُهُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُعْطَفُ اسْمُهُ عَلَى فِعْلٍ ، وَسَيَجِيءُ هَذَا الْفَصْلُ مُبْسُوطاً فِي بَابِ الْمَفْعُولِ ^(١) بِهِ؛ حَيْثُ هُوَ أَوْلَى بِهِ .

الْمَتَعَلِّقُ التَّأْمِنُ : حَذَفُ الْخَبَرِ ، وَلَا يَخْلُو الْكَلَامُ أَنَّ يَكُونُ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى الْخَبَرِ إِذَا حُذِفَ ، أَوْ لَا يَكُونُ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَلَا يَجُوزُ الْحَذْفُ ، كَمَا قُلْنَا فِي حَذْفِ الْمَبْتَدَأِ ، وَإِنْ كَانَ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى الْمَحذُوفِ جَازَ حَذْفُهُ ، وَقَدْ حُذِفَ مُفْرَداً وَجُمْلَةً .

أَمَّا الْمَفْرَدُ : فَعَلَى ضَرْبَيْنِ : ضَرْبٌ يَجُوزُ وَجُودُهُ فِيهِ ، وَضَرْبٌ لَا يَجُوزُ وَجُودُهُ فِيهِ .

فَالأَوَّلُ : كَقَوْلِكَ فِي جَوَابِ مَنْ قَالَ لَكَ : مَنْ عِنْدَكَ ؟ فَتَقُولُ : زَيْدٌ ، أَيْ زَيْدٌ عِنْدِي ، فَحُذِفَتْ "عِنْدِي" / - وَهُوَ الْخَبَرُ - تَخْفِيفاً ، وَهُوَ الْأَكْثَرُ ، وَلَكِ إِظْهَارُهُ لِلتَّأَكِيدِ ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ ^(٢) :

وَأِنِّي مِنْ قَوْمٍ بِهِمْ يَتَقَى الْعِدَا وَرَأْبُ النَّأْيِ وَالْجَانِبُ الْمَتَدَا

أَيْ : وَبِهِمْ رَأْبُ النَّأْيِ ، فَحُذِفَ "بِهِمْ" وَهُوَ الْخَبَرُ ، وَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ :

أَرْوَا حُ مُودَعٌ أُمُّ بَكُورٍ

(٤)

فَقَدْ سَبَقَ الْقَوْلُ ^(٣) فِيهِ ، وَمِنْ هَذَا النَّوعِ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ ﴾

١ - انظر ١٤٦/١ - ١٤٨ .

٢ - هو الفرزدق . انظر : ديوانه ٢٩/٢ .

وانظر : الشعر لأبي علي الفارسي ٢٧٥ والخصائص ٢٨٦/١ واللسان (رأب) النَّأْيِ : بفتح الهمزة وإسكانها : الإفسادُ كُلُّهُ ، وَقِيلَ : هِيَ الْجَرَاحَاتُ وَالْقَتْلُ وَنَحْوُهُ مِنَ الْإِفْسَادِ ، وَرَأْبُ النَّأْيِ : إِصْلَاحُهُ . وَقَدْ بَيَّنَّ الْمُؤَلِّفُ الشَّاهِدَ فِيهِ . وَانْظُرْ - إِنْ شِئْتَ - تَعْلِيقَ ابْنِ جَنِّي فِي الْخَصَائِصِ عَلَى الْبَيْتِ وَحَاشِيَةِ الشَّيْخِ النُّجَارِ عَلَى كَلَامِ ابْنِ جَنِّي .

٣ - انظر ٨٧/١ .

٤ - ٢١ / محمد .

الخبر محذوفٌ في أحد القولين (١) ، تقديره : أَمَثَلُ وَأَوَّلَى ، وَإِنَّمَا حَسَنَ الْإِبْتِدَاءَ
بِالنِّكَرَةِ الْعَطْفُ عَلَيْهَا بِنِكَرَةِ موصوفةٍ .

الثاني : خبر المبتدأ الواقع بعد "لولا" في قولك : لَوْلَا زَيْدٌ لَأَكْرَمْتُكَ ، أَيْ :
لَوْلَا زَيْدٌ مَوْجُودٌ ، فهذا الخبر المحذوف لا يظهر ، وقد تقدم ذكر ذلك في باب (٢)
المبتدأ .

ومنه : خبر "لَعَمْرُكَ" في الْقَسَمِ ، في قولك : لَعَمْرُكَ لَأَفْعَلَنَّ ، فـ "عَمْرُكَ"
مبتدأ خبره محذوفٌ تَقْدِيرُهُ :

لَعَمْرُكَ قَسَمِي ، وَلَأَفْعَلَنَّ جوابُ القسم ، وطول الكلام يحسنُ معه أَشْيَاءُ
لَا تَحْسُنُ مَعَ الْقَصْرِ ، من الحذف وغيره .
وَأَمَّا الْجُمْلَةُ فَعَلَى ضَرِبَيْنِ :

الضَرْبُ الْأَوَّلُ : أَنَّ لَا يَكُونُ فِي اللَّفْظِ مَا يَنْوِبُ عَنْهُ ، وَإِنْ دَلَّ عَلَيْهِ ، كَقَوْلِكَ :
زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ وَعَمَرُو ، تَقْدِيرُهُ : وَعَمَرُو وَضَرَبْتُهُ ، فَحُذِفَتْ ، ضَرَبْتُهُ ؛ لِدَلَالَةِ الْأَوَّلَى
عَلَيْهِ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿وَاللَّائِي لَمْ يَحْضَنْ﴾ (٤) فَحُذِفَ الْخَبَرُ ، وَهُوَ :
فَعَدَّتْهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ ؛ لِدَلَالَةِ مَا قَبْلَهُ عَلَيْهِ ، وَمِثْلُهُ فِي كَلَامِهِمْ كَثِيرٌ ، قَالُوا : "كُلُّ
رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ ، وَأَنْتَ أَعْلَمُ وَرَبُّكَ ؛" فَكُلُّ ، رَفْعٌ بِالْإِبْتِدَاءِ ، "وَضِيعَتُهُ" عَطْفٌ عَلَيْهِ
وَالْخَبَرُ مَحْذُوفٌ ، تَقْدِيرُهُ : مَقْرُونَانِ ، وَالْمُرَادُ بِالضِّيعَةِ هُنَا : الصَّنْعَةُ (٤)
وَالْحَرْفَةُ وَكَذَلِكَ ، "أَنْتَ مُبْتَدَأٌ ، وَأَعْلَمُ خَبْرُهُ ، وَرَبُّكَ ، عَطْفٌ عَلَيْهِ ، وَخَبْرُهُ
مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ : كَافِيكَ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِثْلَ قَوْلِكَ : أَنْتَ أَعْلَمُ وَزَيْدٌ ، أَيْ :
أَنْتُمَا أَعْلَمُ مِنْ غَيْرِ كَمَا ؛ لِأَنَّ هَذَا مَعَ اللَّهِ تَعَالَى / لَا يَجُوزُ ؛ وَإِنَّمَا جَازَ هَذَا ٣٢ / أ
الْحَذْفُ لِأَنَّ فِي الْكَلَامِ دَلِيلًا عَلَيْهِ ؛ وَلِأَنَّ الْمَعْنَى : كُلُّ رَجُلٍ مَعَ ضِيعَتِهِ ، وَأَنْتَ مَعَ

١ - وقيل: "طاعة" خبر مبتدأ محذوف ، أَيْ : أَمَرْنَا طَاعَةً ، وانظر : مشكل إعراب القرآن ٣٠٧/٢ - ٣٠٨ .

٢ - انظر ٥٩/١ .

٣ - ٤/الطلاق . وانظر ٨٢/١ فقد سبق الكلام هناك على الآية .

٤ - لأن صاحبها يضيع بدونها .

رَبِّكَ ، ومثله : الحُمْلَانُ حَمَلٌ ^(١) وِدْرَهُمْ ، فَإِنْ ذَكَرْتَ بَعْدَهُ رَخِصاً فَرَفَعْتَ ^(٢) أَوْ نَصَبْتَ ، قُلْتَ : بِدِرْهِمٍ ، وَإِنْ جَمَعْتَ قُلْتَ : رِخَاصٌ ؛ وَرَفَعْتَ أَوْ نَصَبْتَ ، فَالْوَاوُ بِحَالِهَا ؛ لِأَنَّ فِي الْوَاوِ مَعْنَى مَعَ ، وَلَوْ وُجِدَتْ لَأَغْنَتْ .

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : "سَوَاءٌ عَلَى أَقَمْتَ أَمْ قَعَدْتَ" ، فَكَلَامٌ مَحْمُولٌ عَلَى الْمَعْنَى ، تَقْدِيرُهُ : سَوَاءٌ عَلَى الْقُعُودِ وَالْقِيَامِ ؛ فَسَوَاءٌ خَبَرٌ مُقَدَّمٌ ؛ لِأَنَّهُ نَكْرَةٌ ، وَقِيلَ : إِنَّهُ مُبْتَدَأٌ ، وَخَبَرُهُ مَا بَعْدَهُ ، لِأَنَّ مَا فِي حِيزِ الِاسْتِفْهَامِ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ ؛ وَلِأَنَّ الْمُبْتَدَأَ لَا يَكُونُ جُمْلَةً ، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ﴾ ^(٣) أَيُّ : سَوَاءٌ عَلَيْهِمُ الْإِنْذَارُ وَعَدَمُهُ ، وَأَمَّا قَوْلُهُ : ﴿سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ﴾ ^(٤) ، فَتَقْدِيرُهُ : [سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ] ^(٥) أَمْ صَمْتُمْ .

قَالُوا : وَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَقَعَ بَعْدَ سَوَاءٍ فِعْلٌ مُضَارِعٌ ؛ فَلَاتَقُولُ : سَوَاءٌ عَلَى أَتَقَوْمُ أَمْ تَقْعُدُ ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ الشَّرْطُ وَلَمْ يَظْهَرْ لَهُ عَمَلٌ .

الضَرْبُ الثَّانِي : أَنْ يَكُونَ فِي اللَّفْظِ مَا يَنْوِبُ عَنْهُ ، وَهُوَ أَنْ يَسُدَّ الْمَعْمُولُ مَسَدَّ الْخَبَرِ ، كَقَوْلِهِمْ : ضَرْبِي زَيْدًا قَائِمًا ، "وَأَكْثَرُ شَرْبِي السَّوِيقَ مَلْتَوْتًا" وَ "أَخْطَبُ مَا يَكُونُ الْأَمِيرُ قَائِمًا ، فَضَرْبِي ، "وَأَكْثَرُ" وَأَخْطَبُ " يَرْتَفَعْنَ بِالْإِبْتِدَاءِ وَ "قَائِمًا" نَصَبٌ عَلَى الْحَالِ ، وَالْخَبَرُ مُحذُوفٌ ، وَلَا بُدَّ مِنْ إِضْمَارِهِ ، وَتَقْدِيرُهُ : إِذَا كَانَ قَائِمًا ، وَإِذَا كَانَ قَائِمًا ، فَإِذَا ظَرَفُ زَمَانٍ ، وَقَدْ جُعِلَ خَبَرًا عَنْ الْمُبْتَدَأِ كَمَا تُجْعَلُ ظُرُوفُ الزَّمَانِ أَخْبَارًا عَنِ الْأَحْدَاثِ ، نَحْوُ قَوْلِكَ : ضَرْبِي زَيْدًا يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، "وَكَانَ" تَامَةً بِمَعْنَى وَجَدَ ، وَحَدَّثَ ، وَفِيهَا ضَمِيرٌ - لِزَيْدٍ ، وَلِلسَّوِيقِ

١ - الْحَمْلُ - بِالْتَحْرِيكِ : الْخُرُوفُ ، وَهُوَ الصَّغِيرُ مِنْ ذَكَورِ الضَّأْنِ ، وَجَمْعُهُ حُمْلَانُ ، بِضَمٍّ فَسُكُونٍ .

٢ - فِي الْأَصْلِ : فَرَفَعْتَ وَنَصَبْتَ ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ ، بِدَلِيلٍ مَا بَعْدَهُ .

٣ - ٦ / الْبَقَرَةُ وَ ١٠ / يَس .

٤ - ١٩٣ / الْأَعْرَافُ .

٥ - تَمَّةٌ بِلَتْنِمٍ بِمِثْلِهَا الْكَلَامُ .

وللأمير ، و "إذا" مُضافٌ إليها ، كما تُضاف سائرُ ظروفِ الزَّمانِ إلى الجُمْلِ كقولك : زَمَنَ يَكُونُ زَيْدٌ قائماً ، فالمعنى : ضَرَبِي زَيْدًا واقِعٌ إذا وَجِدَ زَيْدٌ قائماً ، وأكثرُ شَرَبِي السَّوِيقَ واقِعٌ إذا وَجِدَ السَّوِيقُ مَلْتَوْتًا ، وأخطبُ ما يكونُ الأميرُ واقِعٌ إذا وَجِدَ الأميرُ / قائماً ، إلاَّ أنَّ في مسألة الأمير اتِّساعاً ليسَ في ٣٢ / ب الأوليين وهو : إضافةُ أَفْعَلَ إلى الظَّرْفِ المنزَّلِ مَنْزِلَةَ المصدرِ الذي دَلَّ عليه قوله : ما يكونُ الأميرُ ، وهو : كَوْنُ الأمير ، وتقديرُ الكلامِ : أَخْطَبُ أَوْقَاتِ الأميرِ إذا وَجِدَ قائماً .

فأما قولهم : "حَسْبُكَ دِرْهَمَانٌ" ، فـ "فَحَسْبُكَ" مبتدأ ، و "درهمان" مفعولُه تقديرُه : لِيَكْفِكَ دِرْهَمَانٍ ؛ لأنَّ فيه معنى الأمرِ ، ولاخبرَ له ؛ ولهذا المعنى جَزَمُوا ما بعدها من الجواب ، كقولهم : "حَسْبُكَ يَنِمُّ النَّاسُ" و "المازني" ^(١) يعتقدُ أنَّ "حَسْبُكَ" "مبتدأ ، ودرهمان خبرُه .

الباب الثامن : من القطب الأول : فى الفاعل

وفيه أربعة فصول

الفصل الأول : فى حدّه

اعلم أن كل فرقة من العلماء قد اتفقوا فيما بينهم على أوضاع يعرفونها ، واصطلاحات يتداولونها ، فالنحوى : يسمّى الجملة التى صدرها معتمد البيان وعجزها معتمد الفائدة مبتدأ وخبراً ، والمنطقى : يسميها موضوعاً ومحمولاً .

وفى اللغة أسماء تنقل عن وضعها العام الحقيقى إلى الخاص المجازى ، كالصوم والصلاة ، وقد ذكرنا ذلك مبسوطاً فى كتاب « الباهر فى الفرق (١) » .

فالفاعل فى أصل الوضع هو: من أظهر الفعل من العدم إلى الوجود ، وهو الفاعل الحقيقى ، ثم نقل عن هذه الرتبة إلى ما يقاربها ، فقال قوم: مؤثر ، وقال قوم: مُوجد ، وقال قوم: سبب ، وقال قوم: علّة ، وأطلقه النحاة على معنى آخر وضعاً واصطلاحاً ، وله عندهم شرائط ، باجتماعها يصح أن يكون فاعلاً نحوياً :

الأولى : أن يكون اسماً مفرداً متمكناً من الإخبار عنه ، ليسند الفعل إليه ويضمّر ويرفع ؛ لفظاً أو موضعاً ؛ فإن الفعل والجملة لا يسند إليهما ، والجملة لا تضمّر ، والظرف والمصدر غير المتمكّن لا يرفعان ، فأما قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ بَدَأْ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا آيَاتِ لَيْسَجْنَنَهُ حَتَّىٰ حِينٍ ﴾ (٢) فالفاعل مقدر وهو ٣٣ /

١ - سبق الكلام عليه فى ص ٤٩ من الدراسة .

٢ - ٣٥ / يوسف .

الْبَدَاءُ (١) كَقَوْلِهِ (٢) :

لَعَمْرُكَ وَ الْمَوْعُودُ حَقٌّ لِقَاؤُهُ بَدَاكَ فِي تِلْكَ الْقُلُوصِ بَدَاءٌ

فالْمُظْهَرُ هَاهُنَا ، هُوَ الْمَضْمَرُ فِيهِ ، فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ ﴾ (٣)
فَإِنَّمَا رُفِعَ عَلَى الْاِتِّسَاعِ (٤) بِإِسْنَادِ الْفِعْلِ إِلَى الظَّرْفِ ، كَمَا تَقُولُ : قَوْلُ تِلْ خَلْفُكُمْ
وَأَمَّا مَكُم ، وَ قِيلَ : الْبَيِّنُ : الْوَصْلُ ، وَ هُوَ مِنَ الْأَضْدَادِ (٥) .

الثَّانِيَةُ : أَنَّ لَا يَكُونُ شَرْطاً وَ لَا اسْتِفْهَاماً ، لِأَنَّهُمَا لَا يَتَقَدَّمُهُمَا عَامِلُهُمَا
إِلَّا أَنْ يَكُونَ ابْتِدَاءً ، أَوْ حَرْفَ جَرٍّ ، أَوْ إِضَافَةً .

الثَّالِثَةُ : أَنَّ يَكُونُ فِي الْكَلَامِ فِعْلٌ نَحْوِيٌّ ، كَقَامَ وَقَعَدَ ، وَ مَا يُشَبِّهُ الْفِعْلَ
كَقَائِمٍ وَ حَسَنٍ ، إِذَا اعْتَمَدَ عَلَى حَرْفِ الْاِسْتِفْهَامِ أَوْ حَرْفِ النَّفْيِ ، أَوْ كَانَا صِفَةً
أَوْ حَالاً أَوْ خَبِراً .

١ - قَالَ مَكِّي فِي مُشْكَلِ إِعْرَابِ الْقُرْآنِ ١ / ٤٣٠ : فَاعِلُ « بَدَا » عِنْدَ سَيِّبُوهِ مَحْذُوفٌ قَامَ مَقَامَهُ :
« لَيْسَ جُنَّةً » . وَقَالَ الْمَبْرِدُ : فَاعِلُهُ الْمَصْدَرُ الَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ « بَدَا » . وَ قِيلَ : الْفَاعِلُ مَحْذُوفٌ لَمْ يَعْوِضْ
مِنْهُ شَيْئٌ ، تَقْدِيرُهُ : ثُمَّ بَدَا لَهُمْ رَأْيٌ » . وَ الْمُؤَلِّفُ قَدْ اخْتَارَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْمَبْرِدُ .

٢ - هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ بَشِيرٍ الْخَارِجِيُّ ، وَ كَانَ رَجُلًا قَدْ وَعَدَهُ قُلُوصاً فَمَطَّلَهُ . وَ انْظُرْ : الشَّعْرُ لِأَبِي عَلَى
الْفَارِسِيِّ ٢٢٥ ، ٥٠٦ وَ الْخَصَائِصُ ١ / ٣٤٠ وَ الْمَغْنَى ٣٨٨ وَ شَرْحُ أَبْيَاتِهِ ٦ / ١٩٣ وَ الْخَزَانَةُ
٢١٣ / ٩ الْقُلُوصُ . النَّاقَةُ الْفَتْيَةُ .

٣ - ٩٤ / الْأَنْعَامُ .

٤ - فَاسْتَعْمَلَ « بَيْنَ » اسْمًا غَيْرَ ظَرْفٍ ، قَالَ أَبُو حَيَّانٍ فِي الْبَحْرِ ٤ / ١٨٢ : « قَرَأَ جَمُوهُورُ السَّبْعَةِ
بِالرَّفْعِ عَلَى أَنَّهُ اتَّسَعَ فِي الظَّرْفِ ، وَ أُسْنِدَ الْفِعْلُ إِلَيْهِ ، فَصَارَ اسْمًا ... » . وَ انْظُرْ أَيْضاً :
الْخَصَائِصُ ٢ / ٣٧٠ ، وَ مُشْكَلُ إِعْرَابِ الْقُرْآنِ ، ١ / ٢٧٨-٢٧٩ وَ الْكَشْفُ ١ / ٤٤٠ - ٤٤١ وَ اللِّسَانُ
(بَيْنَ) . وَ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ النُّونُ فِي حَالِ الرَّفْعِ مُحَرَّكَةً بِالْفَتْحِ ، قَالَ مَكِّي فِي الْكَشْفِ ١ / ٤٤١ :
« وَ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْقِرَاءَةُ بِالنَّصْبِ كَالْقِرَاءَةِ بِالرَّفْعِ ، عَلَى أَنَّ « بَيْنَا » اسْمٌ ، لَكِنَّهُ لَمَّا كَثُرَ اسْتِعْمَالُهُ
ظَرْفًا مَنْصُوبًا ، جَرَى فِي إِعْرَابِهِ ، فِي حَالِ كَوْنِهِ غَيْرَ ظَرْفٍ ، عَلَى ذَلِكَ ، فَفُتِحَ ، وَ هُوَ فِي مَوْضِعِ
رَفْعٍ ، وَ هُوَ مَذْهَبُ الْأَخْفَشِ » .

٥ - انْظُرْ : الْأَضْدَادُ ، لِابْنِ الْأَنْبَارِيِّ ٧٥ .

الرابعة : أَنْ يَتَقَدَّمَ الْفِعْلُ وَ مُشَبِّهُهُ عَلَى الْفَاعِلِ .

الخامسة : أَنْ لَا تُغَيَّرَ لَهُ صِيغَةُ الْفِعْلِ ، احْتِزَاناً مِنْ تَغْيِيرِهِ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ .

السادسة : أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ حَدِيثاً عَنْهُ وَ مُسْنِداً إِلَيْهِ ، إِيْجَاباً أَوْ سَلْباً .

فَمَتَى خَلا مِنْ هَذِهِ الشَّرَاطِئِ أَوْ بَعْضِهَا ، لَمْ يَكُنْ فَاعِلاً نَحْوِيّاً .

وَتَحْرِيرُ الْحَدِّ : اسْمٌ مُفْرَدٌ مَتَمَكِّنٌ غَالِباً ، لَيْسَ بِشَرْطٍ وَلَا اسْتِفْهَامٍ

يَأْتِي بَعْدَ فِعْلٍ نَحْوِيٍّ عَلَى وَضْعِهِ الْأَصْلِيِّ ، أَوْ مَا أَشْبَهَ الْفِعْلَ مُعْتَمِداً ، وَ

يَكُونُ مُسْنِداً إِلَيْهِ ، إِيْجَاباً أَوْ سَلْباً ، كَقَوْلِكَ : قَامَ زَيْدٌ ، وَ مَاتَ بَكْرٌ ، وَ مَا قَامَ

عَمْرُو .

الفصلُ الثَّانِي : فِي إِعْرَابِهِ

وَ هُوَ مَرْفُوعٌ ، لَفْظاً أَوْ مَوْضِعاً ، أَمَّا اللَّفْظُ فَتَقُولُ : قَامَ زَيْدٌ ، وَ أَمَّا

الْمَوْضِعُ : فَتَقُولُ : قَامَ الَّذِي فِي الدَّارِ ، فَ « الَّذِي » فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ .

وَ رَافِعُ الْفَاعِلِ : الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ ، وَ كَأَنَّ حَقِيقَةَ الرَّافِعِ إِنَّمَا هِيَ الْمَعْنَى الَّذِي

صَارَ بِهِ فَاعِلاً ، وَ هُوَ إِسْنَادُ الْفِعْلِ ، لَا اللَّفْظُ ، وَ إِنَّمَا اللَّفْظُ دَلِيلٌ عَلَى الْمَعْنَى ،

فَالترْتِيبُ فِي النَّفْسِ هُوَ الَّذِي عَمِلَ ، وَ هَذَا كَالْقَرِيبِ مِنَ الْإِبْتِدَاءِ ؛ وَ سَوَاءٌ كَانَ

الْفِعْلُ مَاضِياً أَوْ مُسْتَقْبِلاً ، نَفْياً أَوْ إِثْبَاتاً ، اسْتِفْهَاماً أَوْ جِزَاءً ، حَقِيقَةً أَوْ

مَجَازاً ، فَهُوَ الْعَامِلُ ، نَحْوُ : قَامَ زَيْدٌ ، وَ سَيَقُومُ عَمْرُو ، وَ مَا قَامَ بَكْرٌ / ٣٣

وَأَيَقُومُ زَيْدٌ ؟ وَ إِنْ يَذْهَبَ زَيْدٌ يَذْهَبُ عَمْرُو ، وَ وَقَعَ الْحَائِطُ ، وَ جَرَى النَّهْرُ .

وَ قَدْ يَجِيءُ الْفَاعِلُ وَ رَافِعُهُ مُضْمَرٌ مَحْذُوفٌ ، يُقَالُ : مَنْ فَعَلَ هَذَا ؟ فَتَقُولُ :

زَيْدٌ ، أَيْ : فَعَلَ زَيْدٌ ، وَ مِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ

رِجَالٌ ^(١) ﴾ - بَفَتْحِ الْبَاءِ ^(٢) - أَيْ : يُسَبِّحُهُ رِجَالٌ ، وَ مِنْهُ قَوْلُهُمْ : هَلْ زَيْدٌ خَرَجَ ؟

١ - ٣٦ ، ٣٧ / التَّوْر .

٢ - وَ هِيَ قِرَاءَةُ ابْنِ عَامِرٍ وَ أَبِي بَكْرٍ . انْظُرْ : الْإِقْنَاعُ فِي الْقِرَاءَاتِ السَّبْعِ ٧١٣ وَ الْكَشَفُ ١٣٩/٢ .

و « زَيْدٌ » فاعِلُ فِعْلٍ مَضْمَرٍ يُفَسِّرُهُ الظَّاهِرُ ، و مِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾ (١) ، و مِنْ أَمْثَالِهِمْ : « لَوْذَاتُ سَوَارٍ لَطَمْتَنِي » (٢) ، و عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا ﴾ (٣) ، و قد تقدّم ذلك (٤) .
وإنّما خُصَّ الفاعِلُ بالرفعِ لتقدّمه ، و للفرقِ بَيْنَهُ و بَيْنَ المفعولِ ، و لمُناسَبَةِ بَيْنِ قَلَّةِ الفاعِلِ و ثَقُلِ الرِّفْعِ ، و لِبَعْضِهِمْ فِيهِ كَلَامٌ مُحَرَّرٌ ، قَالَ : إِنَّمَا رَفَعَ لِقَلَّتِهِ وَقَوَّتِهِ ، و سَبَقَهُ (٥) .

الفصل الثالث : فِي مَرْتَبَتِهِ

و هِيَ تَلَى الفِعْلَ ، لِأَنَّهُ كَالْجُزْءِ مِنْهُ ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَى الفِعْلِ ، لِأَنَّهُ يَصِيرُ مُبْتَدَأً بَعْدَ أَنْ كَانَ فَاعِلًا ، فَلَا تَقُولُ فِي ، قَامَ زَيْدٌ : زَيْدٌ قَامَ ، و « زَيْدٌ » فاعِلُ « قَامَ » ، و يَظْهَرُ ذَلِكَ فِي التَّنْثِيَةِ و الْجَمْعِ ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ فِي ، ضَرَبَ الزَّيْدَانِ : الزَّيْدَانِ ضَرَبَ ، حَتَّى تَقُولَ : ضَرَبَا ، فَيَصِيرُ مُبْتَدَأً وَخَبَرًا ، و الْأَلْفُ فِي « ضَرَبَا » فاعِلٌ و علامةُ التَّنْثِيَةِ .

فَأَمَّا تَأَخُّرُهُ عَنِ المفعولِ ، فَإِنَّمَا جَازَ ، لِأَنَّ المفعولَ فَضْلَةٌ ، وَإِنْ تَقَدَّمَ ، وَالتَّنْيَةُ فِي الفاعِلِ التَّقَدُّمُ عَلَيْهِ ، وَإِنْ تَأَخَّرَ عَنْهُ ، تَقُولُ فِي : ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا : ضَرَبَ عَمْرًا زَيْدٌ ، وَهَذَا إِنَّمَا يَفْعُلُونَهُ إِذَا كَانَ أَحَدُ الْأَمْرَيْنِ أَهَمَّ عَنْدهُمْ ، قَالَ سَيَبَوِيه : وَإِنَّمَا يُقَدِّمُونَ فِي كَلَامِهِمْ مَا هُمْ بِبَيَّانِهِ أَهَمُّ ، وَهُمْ بِشَأْنِهِ أَعْنَى ، و إِنْ كَانَا جَمِيعًا يَهْمَانِهِمْ وَيَعْنِيَانِهِمْ (٦) ، و مِثْلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ

١ - ٦ / التَّوْبَةِ .

٢ - أَنْظِرْ ص ٧٤ : فَقَدْ سَبَقَ تَخْرِيجُهُ هُنَاكَ .

٣ - ٥ / الْحُجُرَاتِ

٤ - أَنْظِرْ ١/٧٢ - ٧٤ .

٥ - ذَكَرَ ذَلِكَ ابْنُ جَنِّي فِي الْخَصَائِصِ ١ / ٤٩ ، وَقد فَضَّلَ الْقَوْلَ فِي تَعْلِيلِ رَفْعِ الْفَاعِلِ ابْنُ يَعِيشَ فِي شَرْحِ الْمَفَصَّلِ ١ / ٧٥ .

٦ - الْكِتَابُ ١ / ٣٤ .

الْعُلَمَاءُ ﴿١﴾ ، فَإِنْ عَرَضَ فِي الْكَلَامِ لِبَسٍ لَمْ يَجْزِ تَأْخُرُهُ ، مِثْلُ أَنْ يَكُونَ مَقْصُورَيْنِ ، أَوْ مَبْنِيَيْنِ ، نَحْوُ : ضَرَبَ مُوسَى عِيسَى ، وَضَرَبَ مَنْ قَامَ مَنْ قَعَدَ ، فَيَلْزِمُ كُلُّ مَنَّهُمَا مَرْتَبَتُهُ ، فَإِنْ كَانَ فِي الْكَلَامِ قَرِينَةٌ لَفْظِيَّةٌ أَوْ مَعْنَوِيَّةٌ تُزِيلُ اللَّبْسَ ، نَحْوُ : ضَرَبَتْ يَحْيَى لَيْلَى ، وَضَرَبَ هَذِهِ هَذَا ، وَكَسَرَ الْعَصَا الرَّحَى ، [جَازَ] ^(٢) ، فَإِذَا تَقَرَّرَ ذَلِكَ وَقُلْتُ / : ضَرَبَ زَيْدٌ غُلَامَهُ ، أَوْ : ضَرَبَ غُلَامَهُ زَيْدٌ ، ٣٤ / أَوْ ضَرَبَ زَيْدًا غُلَامَهُ ، أَوْ : ضَرَبَ غُلَامَهُ زَيْدًا ، جَازَتْ الثَّلَاثُ الْأَوَّلُ ، وَلَمْ تَجْزِ الرَّابِعَةُ .

أَمَّا الْأَوَّلَى : فَلَا كَلَامَ فِيهَا ، لِأَنَّ كُلًّا مِنَ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ وَالْمُضْمَرِ فِي مَكَانِهِ ، وَهُوَ جَارٍ عَلَى نَظْمِ الْكَلَامِ .

وَأَمَّا الثَّانِيَّةُ : فَإِنَّمَا جَازَتْ ، لِأَنَّ النِّيَّةَ فِي « زَيْدٍ » التَّقْدِيمُ وَإِنْ تَأَخَّرَ لَفْظًا ، وَلا يَضُرُّ الْإِضْمَارُ قَبْلَ الذِّكْرِ ، فَإِنَّ النِّيَّةَ فِيهِ التَّأْخِيرُ .

وَأَمَّا الثَّلَاثَةُ : فَمِثْلُ الثَّانِيَّةِ فِي الْجَوَازِ وَأَحْسَنُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَغَيَّرْ عَنْ مَكَانِهِ إِلَّا الْفَاعِلُ - وَالنِّيَّةُ فِيهِ التَّقْدِيمُ - وَلَمَّا تَأَخَّرَ وَقُرِنَ بِهِ الضَّمِيرُ ، وَتَقَدَّمَ الْمَفْعُولُ ، صَارَ الضَّمِيرُ مَذْكُورًا بَعْدَ مَنْ هُوَ ، فَجَازَتْ الْمَسْأَلَةُ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿وَإِنْ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ﴾ ^(٣) ، وَأَمَّا الرَّابِعَةُ : فَلَمْ تَجْزِ ؛ لِأَنَّ الْفَاعِلَ وَالْمَفْعُولَ وَقَعَا فِي مَوْضِعَيْهِمَا ، وَلَيْسَ فِي أَحَدِهِمَا نِيَّةٌ تَقْدِيمٌ وَلَا تَأْخِيرٌ وَقَدْ وَقَعَ الضَّمِيرُ قَبْلَ الذِّكْرِ ، لَفْظًا وَتَقْدِيرًا .

١- ٢٨/ فاطر .

٢- تَتِمَّةٌ يَلْتَمِسُ بِمِثْلِهَا الْكَلَامُ .

٣- ١٢٤ / الْبَقَرَةُ .

و الأصلُ في هذا الباب : أَنَّ الضَّمِيرَ إِذَا تَقَدَّمَ لَفْظاً وَلَمْ يَتَقَدَّمْ تَقْدِيرًا كَالثَّانِيَةِ ، أَوْ تَقَدَّمَ تَقْدِيرًا وَلَمْ يَتَقَدَّمْ لَفْظاً ، كَالثَّلَاثَةِ ، أَوْ لَزِمَ مَرْتَبَتَهُ ، كَالأُولَى ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ جَمِيعُهُ جَائِزٌ ، فَإِنَّ تَقَدَّمَ لَفْظاً وَتَقْدِيرًا كَالرَّابِعَةِ ، لَمْ يَجْزُ ، وَمَتَى اتَّصَلَ ضَمِيرُ الْمَفْعُولِ بِالْفَاعِلِ ، كَالثَّلَاثَةِ ، لَمْ يَجْزُ إِلَّا تَأْخِيرُ الْفَاعِلِ ؛ لِئَلَّا يَتَقَدَّمَ الْمُضْمَرُّ عَلَى الظَّاهِرِ ، وَهُوَ فِي مَوْضِعِهِ ، وَمِثْلُهُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا ﴾ (١) .
فَأَمَّا قَوْلُهُ (٢) :

جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدَى بَنَ حَاتِمٍ

و قَوْلُهُ (٣) :

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ يَلُومَنَّ قَوْمَهُ زُهَيْرًا

فَالِهَاءُ فِي « رَبُّهُ » وَ « قَوْمَهُ » رَاجِعَةٌ إِلَى الْجَزَاءِ وَاللَّوْمِ ؛ لِدَلَالَةِ « جَزَى »

١ - ١٥٨ / الأنعام . وَقَدْ سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ : « يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ » .

٢ - هُوَ أَبُو الْأَسْوَدِ الدَّوْلِيُّ . انْظُرْ : مُلْحَقَاتُ دِيْوَانِهِ ١٢٤ . وَنُسِبَ إِلَى النَّابِغَةِ الزُّبَيَانِي . وَتَمَّتْ بَيْتُ أَبِي الْأَسْوَدِ :

جَزَاءَ الْكَلَابِ الْعَاوِيَاتِ ، وَقَدْ فَعَلَ

و هُوَ الشُّطْرُ الثَّانِي مِنْ بَيْتِ النَّابِغَةِ ، وَشَطْرُهُ الْأَوَّلُ - كَمَا فِي دِيْوَانِهِ ١٩١ :

جَزَى اللَّهُ عَبَسًا فِي الْمَوَاطِنِ كُلِّهَا

و انْظُرْ : الْخَصَائِصُ ١ / ٢٩٤ وَ ابْنُ يَعْيشَ ١ / ٧٦ وَ الْهَمْعُ ١ / ٢٣٠ وَ الْخَزَانَةُ ١ / ٢٧٧ .

وهُوَ شَاهِدٌ عَلَى أَنَّ الْأَخْفَشَ وَ ابْنَ جَنَى جَوْزًا اتَّصَالَ ضَمِيرُ الْمَفْعُولِ بِالْفَاعِلِ الْمُتَقَدِّمِ ، لَشِدَّةِ اقْتِضَاءِ الْفِعْلِ لِلْمَفْعُولِ بِهِ ، كَاقْتِضَائِهِ لِلْفَاعِلِ ، وَ هُوَ أَيْضًا مَذْهَبُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الطُّوَالِ الْكُوفِيِّ ، وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ ابْنُ مَالِكٍ فِي التَّسْهِيلِ وَ شَرَحَهُ . هَذَا وَقَدْ وَجَّهَ الْمُؤَلِّفُ الْبَيْتَ وَ الْبَيْتَ الَّذِي يَلِيهِ تَوْجِيهًا يُخْرِجُهُمَا عَنْ مَخَالَفَةِ الْجُمْهُورِ .

٣ - هُوَ أَبُو جُنْدُبِ الْهُذَلِيُّ . انْظُرْ : دِيْوَانُ الْهُذَلِيِّينَ ١ / ٣٥١ . وَ انْظُرْ : الْخَزَانَةُ ١ / ٢٨٠ ، ٢٩١ .

زُهَيْرٌ : أَحَدُ بَنِي لِحْيَانَ ، وَ لِحْيَانٌ مِنْ هُذَيْلٍ . جَرَّ : جَنَى عَلَى نَفْسِهِ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ .

و « يَلُومَنَّ » عَلَيْهَا ، وَ لَيْسَتْ عَائِدَةً إِلَى « عَدِيَّ » وَ « زَهِيرٍ » ، وَ قَدْ جَوَزَهُ ابْنُ جَنِّي فِي « الْخَصَائِصِ (١) » وَ هُوَ بَعِيدٌ .

وَمَرْتَبَةُ الْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ مِنَ الْمَفْعُولِ الثَّانِي مَرْتَبَةُ الْفَاعِلِ مِنَ الْمَفْعُولِ ، تَقُولُ :
أَعْطَيْتُ زَيْدًا دِرْهَمَهُ ، فَ « زَيْدٌ » صَاحِبُ « الدَّرْهَمِ » ، وَ هُوَ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ .
فَإِنْ اتَّصَلَ بِهِ الضَّمِيرُ وَجَبَ تَأْخِيرُهُ ، تَقُولُ : أَعْطَيْتُ الدَّرْهَمَ صَاحِبَهُ ، وَلَمْ
يَحْسُنْ أَعْطَيْتُ / صَاحِبَهُ الدَّرْهَمَ ، وَ مِنْهُ قَوْلُهُ (٢) :

/ ٣٤

وَمَنْ كَانَ يُعْطَى حَقَّهُنَّ الْقَصَائِدَ

جَازَ ذَلِكَ ، لِأَنَّهُ الْمَفْعُولُ الثَّانِي .

وَتَقُولُ : أَخَذَ مَا أَرَادَ زَيْدٌ ، وَ : مَا أَرَادَ أَخَذَ زَيْدٌ ، وَ الْكَوْفِيُّ لَا يُجِيزُ
الثَّانِيَةَ (٣) .

الفصل الرابع : فِي أَقْسَامِ الْفَاعِلِ ، وَ أَحْكَامِهَا

وَ لَا يَخْلُو الْفَاعِلُ أَنْ يَكُونَ مُظْهِرًا أَوْ مُضْمَرًا ، وَ كُلُّ مِنْهُمَا لَا يَخْلُو : أَنْ
يَكُونَ : مُذَكَّرًا أَوْ مُؤَنَّثًا ، وَ كُلُّ مِنَ الْمَذَكَّرِ وَ الْمُؤَنَّثِ لَا يَخْلُو : أَنْ يَكُونَ وَاحِدًا ،
أَوْ مُثْنِيًّا ، أَوْ مُجْمُوعًا ، فَانْحَصَرَتْ الْقِسْمَةُ فِي اثْنَيْ عَشَرَ نَوْعًا ، تَنْدَرِجُ
أَحْكَامُهَا فِي : مُقَدِّمَةٍ ، وَ أَرْبَعَةِ فُرُوعٍ .

المُقَدِّمَةُ : اعْلَمْ أَنَّ الْفَاعِلَ يَنْقَسِمُ ثَلَاثَةً أَقْسَامٍ : فَاعِلٌ فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى ، نَحْوُ :
قَامَ زَيْدٌ ، وَيَقُومُ عَمْرُو ، وَفَاعِلٌ فِي اللَّفْظِ دُونَ الْمَعْنَى ، نَحْوُ : مَاتَ زَيْدٌ ، وَيَنْقُضُ

١ - ٢٩٤/١ - ٢٩٥ .

٢ - لَمْ أَهْتَدِ إِلَيْهِ . وَ هَذَا عَجَزَ الْبَيْتِ ، وَ صَدْرُهُ :

فَدَعَا ذَا وَلَكِنْ مَا يَنَالُكَ نَفْعُهُ

وَ انْظُرْ : الْمُحْتَسِبَ ١ / ٢٥٤ وَ ارْتِشَافَ الضَّرْبِ ٢ / ٢٧٣ .

٣ - انْظُرْ : الْمُسَاعِدَ عَلَى تَسْهِيلِ الْفَوَائِدِ ١ / ٤٣٦ .

الجدارُ ، و فاعِلٌ فِي المعنى دُونَ اللَّفْظِ ، نحو : أَعْجَبَنِي ضَرْبُ زَيْدٍ عَمْرًا .
و لا بُدَّ لِلْفَاعِلِ مِنْ فِعْلٍ : مُظْهَرٍ ، كما سَبَقَ ، أو مُضْمَرٍ ، كما أَنَّ الفِعْلَ
لَا بُدَّ لَهُ مِنْ فَاعِلٍ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُظْهَرًا بَعْدَهُ ، فَهُوَ مُضْمَرٌ فِيهِ ، لِأَنَّ الفِعْلَ مُسْتَدٌّ ،
و لا بُدَّ لَهُ مِنْ مُسْتَدٍّ [إِلَيْهِ^(١)] ، يُقَالُ : مَنْ فَعَلَ؟ فَتَقُولُ : زَيْدٌ ، أَيْ : فَعَلَ زَيْدٌ ،
و كَذَلِكَ كُلُّ اسْمٍ وَقَعَ فِي مَوْضِعٍ لَا يَقَعُ فِيهِ إِلَّا الفِعْلُ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَ إِنْ
أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾^(٢) ، و قَوْلِهِ : ﴿ قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ ﴾^(٣) .
و قَوْلِ الْعَرَبِ : « لَوْ ذَاتُ سِوَارٍ »^(٤) لَطَمْتَنِي ، كُلُّ هَذَا و أمثاله مَرْفُوعٌ بِفِعْلِ
مُضْمَرٍ يُفْسِرُهُ الظَّاهِرُ ، وَ سَنَزِيدُهُ وَضُوحًا فِيمَا يَأْتِي :

الْفَرْعُ الْأَوَّلُ : فِي الْمَظْهَرِ وَالْمُضْمَرِ .

والمَظْهَرُ عَلَى ضَرْبَيْنِ : أَحَدُهُمَا عَارٍ مِنْ حَرْفِ الْجَرِّ ، نَحْوُ : قَامَ زَيْدٌ ، وَخَرَجَ
عَمْرُو .

و الثَّانِي يُقَرَّنُ بِهِ حَرْفُ الْجَرِّ ، وَهُوَ عَلَى ضَرْبَيْنِ : لَازِمٌ ، وَ مُفَارِقٌ .
فَاللَّازِمُ ، نَحْوُ قَوْلِكَ : أَحْسَنَ بَزِيدٌ ، فِي التَّعَجُّبِ ، الْأَصْلُ : حَسَنَ زَيْدٌ ، تَقْدِيرًا
وَأَمَّا الْمَفَارِقُ فَنَوْعَانِ : نَفْيٌ وَإِثْبَاتٌ .

أ/٣٥

١ - تَتِمَّةٌ يَلْتَمِسُ بِمِثْلِهَا الْكَلَامَ .

٢ - ٦ / التَّوْبَةُ .

٣ - ١٠٠ / الْإِسْرَاءُ .

٤ - مَضَى هَذَا الْمَثَلُ فِي ٧٤ .

فالتَّفْقِي، نحو قولك: ما جاعني من أحدٍ، لأنَّكَ تقولُ : ما جاعني أحدٌ .
والإثباتُ ، كقوله تعالى : ﴿ وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً ^(١) ﴾ ، وكقول
الشَّاعر ^(٢) :

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي بما لاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادٍ
لأنَّكَ تقولُ : كَفَى اللَّهُ شَهِيداً ، وَاَلَمْ يَأْتِكَ مَا لاقَتْ .
والمضمَرُ على ثلاثة أَضْرُبٍ : أحدها :
ما جرى ذكره ، نحو : زَيْدٌ قَامَ ، أَيُ : قام هو .

و الثاني : أَنْ يَدُلَّ الْحَالُ عَلَيْهِ وَإِنْ لَمْ يُذَكَّرْ ، كقوله تعالى : ﴿ حَتَّى
تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ ^(٣) ﴾ ، يَعْنِي الشَّمْسُ ، و ﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ^(٤) ﴾ يَعْنِي
الأَرْضُ .

و الثالثُ : أَنْ يَكُونَ مُضْمِراً لَا يُسْتَعْمَلُ إِظْهَارُهُ ، وَلَكِنْ يُفَسَّرُ
كَفَاعِلِ « نِعَم » و « بَيْسٌ » إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ ، وَلَا مُضَافاً إِلَيْهِمَا
نحو : نِعَمَ رَجُلًا زَيْدٌ ، تَقْدِيرُهُ : نِعَمَ الرَّجُلِ رَجُلًا زَيْدٌ ، وَنحو الْفَاعِلِ فِي :
ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُ زَيْدًا ، عِنْدَ الْبَصْرِيِّ ^(٥) ، فَإِنَّ فَاعِلَ « ضَرَبَنِي » مُضْمَرٌ .

١ - ٧٩ ، ١٦٦ / النِّسَاءُ و ٢٨ / الْفَتْحُ .

٢ - هُوَ قَيْسُ بْنُ زَهْرٍ الْعَنْسِيُّ .

و الْبَيْتُ مِنْ شَوَاهِدِ سَيِّبِيهِ ٣ / ٣١٦ ، وَانْظُرْ أَيْضاً : الْخَصَائِصُ ١ / ٣٣٣ ، ٣٣٦ وَابْنُ يَعِيشَ
٨ / ٢٤ وَ ١٠ / ١٠٤ وَ الْمَغْنَمُ ١٠٨ ، ٣٨٧ وَ شَرَحَ أَيْبَاتِهِ ٢ / ٣٥٣ وَ الْهَمْعُ ١ / ١٧٩
وَالْخَزَانَةُ ٨ / ٣٦١ .

اللبون : ذات اللب من الإبل و الشاء . بنو زياد : هُمُ الْكَلَمَةُ : الرِّبِيعُ وَ عِمَارَةُ وَ قَيْسُ وَ أَنْسُ ، بَنُو
زِيَادِ بْنِ سَفْيَانَ الْعَبْسِيِّ ، وَ أُمَّهُمْ : فَاطِمَةُ بِنْتُ الْخَرْشَبِ الْأَنْمَارِيَّةِ .

٣ - ٣٢ / ص .

٤ - ٢٦ / الرَّحْمَنُ .

٥ - انْظُرْ : الْإِنْصَافُ ٨٣ ، ٩٣ .

الْفَرْعُ الثَّانِي : فِي الْمُؤَنَّثِ :

إِذَا كَانَ الْفَاعِلُ مُؤَنَّثًا ، فَلَا يَخْلُو تَأْنِيثُهُ : أَنْ يَكُونَ حَقِيقِيًّا ، أَوْ غَيْرِ حَقِيقِيٍّ ، وَهُوَ : مَا لَا ذَكَرَ لَهُ بِإِزَائِهِ ، أَوْ مَا لَيْسَ لَهُ فَرْجٌ .

وَأَمَّا الْحَقِيقِيُّ : فَلَا بُدَّ لَهُ فِي الْفِعْلِ مِنْ عِلَامَةٍ تُمَيِّزُهُ ، إِذْ هُوَ مَعْنَى لَازِمٌ ، وَلَا يَقْنَعُ لَفْظُهُ ، لِاشْتِرَاكِ التَّسْمِيَةِ بِهِ ، وَسَوَاءٌ كَانَ ظَاهِرًا أَوْ مُضْمَرًا ، مَفْرَدًا أَوْ مَثْنً ، تَقُولُ : قَامَتِ هِنْدٌ وَ : قَامَتِ الْهِنْدَانِ ، وَهِنْدٌ قَامَتْ ، وَ : الْهِنْدَانِ قَامَتَا ، وَكَذَلِكَ اسْمُ الْفَاعِلِ ، وَالْمَفْعُولِ ، وَالصِّفَةُ الْمَشَبَّهَةُ ، تَقُولُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبَةٍ جَارِيَّتَهُ ، وَ مَضْرُوبَةٍ جَارِيَّتَهُ ، وَ حَسَنَةٍ جَارِيَّتَهُ ، فَإِنْ فَصَلْتَ بَيْنَ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ فَكَذَلِكَ ، وَقَدْ حَذَفُوهَا فِيهِ قَلِيلًا ، نَحْوَمَا حَكَوْا مِنْ قَوْلِهِمْ : حَضَرَ الْقَاضِي الْيَوْمَ امْرَأَةٌ ، وَلَمْ يَجِئْ لَهُ فِي التَّنْزِيلِ نَظِيرٌ ، وَجَاءَ فِي الشَّعْرِ ، قَالَ (١) :

إِنَّ أَمْرَ أَغْرَهُ مِنْكَ وَاحِدَةٌ بَعْدَى وَبَعْدَكَ فِي الدُّنْيَا لَمَغْرُورٌ

وَمِثْلُهُ قَوْلُ الْآخَرِ (٢) :

لَقَدْ وَلَدَ الْأَخْيَطُ أُمَّ سَوْءٍ

ب/٣٥

١ - لم أهتم إلى هذا القائل .

و انظر : الخصائص ٢ / ٤١٤ والإنصاف ١٧٤ ، وابن يعيش ٥ / ٩٣ ، والهمع ٦ / ٦٥ .

٢ - هو جرير . انظر : ديوانه ٥١٥ .

على باب استها صلب و شام

وهو من شواهد المبرد في المقتضب ٢ / ١٤٥ و ٣ / ٣٤٩ ، و انظر أيضاً : الخصائص

٢ / ٤١٤ ، والإنصاف ١٧٥ و ابن يعيش ٥ / ٩٢ .

و حكى سيبويه : قال فلانة^(١) ، و رده المبرد^(٢) ، و جوزة الأخفش^(٣) والرماني^(٤) .

و أمّا غير الحقيقي : فلا يخلو ؛ أن يكون مفرداً ، أو مثني ، أو مجموعاً .
 أمّا المفرد : فلا يخلو ؛ أن يكون مظهرًا ، أو مضمرًا ، أمّا المظهر : فإثبات
 العلامة له أولى ؛ لأنه مؤنث ، و لك حذفها ؛ حملاً على المعنى ، تقول : حسنت
 دارك ، وحسن دارك ، و هذا رجل كريم منقبتة ، ومحمودة امرته ، و حسنة
 صفتة ، وكريم ، ومحمود ، وحسن ، و من هذا النوع قوله تعالى :
 ﴿ فَإِذَا جَاءَتِ الطَّامَّةُ ﴾^(٥) ، وقوله : ﴿ فَإِذَا جَاءَتِ الصَّاخَّةُ ﴾^(٦)
 وقوله : ﴿ وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ ﴾^(٧) .

فإن فصلت بين الفعل والفاعل كان حذفها أحسن ، كقوله تعالى : ﴿ وَأَخَذَ
 الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ ﴾^(٨) ، وقوله : ﴿ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ﴾^(٩) وقوله : ﴿ فَمَنْ
 جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ ﴾^(١٠) ، و الإثبات فيه أيضاً كثير ، كقوله تعالى : ﴿ قَدْ
 جَاءَكُمْ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ ﴾^(١١) ، و كقول النبي عليه السلام : « حرمت عليكم

١ - انظر : الكتاب ٢ / ٣٨ .

٢ - انظر : المقتضب ٢ / ١٤٤ .

٣ - لم أعثر على هذا الرأي للأخفش فيما لدى من مصادر .

٤ - انظر : الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه ، ص ١٥٨ .

٥ - ٣٤ / النازعات .

٦ - ٣٣ / عبس . وقد سقطت الفاء من « إذا » في الأصل ، وكذا في آية النازعات .

٧ - ٩ / القيامة .

٨ - ٦٧ / هود .

٩ - ٩ / الحشر .

١٠ - ٢٧٥ / البقرة .

١١ - ٥٧ / يونس .

الْخَمْرُ^(١) ، ، وكقوله تعالى : ﴿ وَأَخَذَتِ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ^(٢) ﴾ .
وَأَمَّا الْمَضْمَرُ : فَنَلْزِمُ لَهُ الْعَلَامَةَ ، نَقُولُ : دَارُكَ حَسُنَتْ ، وَ لَا يَجُوزُ ، دَارُكَ
حَسُنَ ، وَقَدْ جَاءَ فِي الشَّعْرِ ، قَالَ الشَّاعِرُ^(٣) :
إِنَّ السَّمَاحَةَ وَ الْمَرْوَةَ ضُمْنَا قَبْرًا بِمَرَوْ عَلَى الطَّرِيقِ الْوَاضِحِ
وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ^(٤) :

فَلَا مُزْنَةً وَ دَقَّتْ وَدَقَّهَا وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا
وَالْقِيَاسُ : ضُمْنَتَا ، وَ أَبْقَلَتْ .

وَحَذَفُ الْعَلَامَةِ مِنْ هَذَا النُّوعِ مَحْمُولٌ عَلَى الْمَعْنَى ، فَأَوَّلُو الدَّارَ بِالْمَنْزِلِ ،
وَالسَّمَاحَةَ وَ الْمَرْوَةَ بِالكَرَمِ وَ الْجُودِ ، وَالْأَرْضَ بِالْمَكَانِ ، وَ لَا يَجُوزُ أَنْ نَقُولَ : -
عَلَى هَذَا - وَقَعَتِ الْبَيْتُ حَمَلًا عَلَى الدَّارِ ، وَ لَا أَنْبَتَتِ الْمَكَانُ ، حَمَلًا عَلَى الْأَرْضِ ؛
لَأَنَّهُ حَمَلٌ أَصْلٌ عَلَى فَرْعٍ ، وَ قَدْ شَذَّ قَوْلُ بَعْضِ الْأَعْرَابِ : « إِنَّ فُلَانًا لَغُوبٌ
جَاعَتُهُ كِتَابِي^(٥) » فَاحْتَقَرَهَا « فَقِيلَ لَهُ فِي ذَلِكَ ، فَقَالَ : أَلَيْسَ الْكِتَابُ صَحِيفَةً ،

١ - مسند أحمد ١٦ / ٢٥٤ بلفظ : « حُرِّمَتِ الْخَمْرُ » .

٢ - ٩٤ / هود .

٣ - هُوَ زِيَادُ الْأَعْجَمِ . انظر : ديوانه ٥٤ . وَ انظر أَيْضاً : الشعر والشعراء ٤٣١ ، وَ الْإِنْصَافُ ٧٦٣

وَ ذِيلُ إِمَامِ الْقَالِي ٨ وَ الْعَقْدُ الْفَرِيدُ ٣ / ٢٨٨ . وَ مَرَوْ : اسْمُ بَلَدٍ .

٤ - هُوَ عَامِرُ بْنُ جُوَيْنٍ الطَّائِي .

وَ الْبَيْتُ مِنْ شَوَاهِدِ سَبِيحِيهِ ٢ / ٤٦ . وَ انظر أَيْضاً : الْخَصَائِصُ ٢ / ٤١١ وَ ابْنُ يَعْيشَ ٥ / ٩٤

وَ الْمَغْنَى ٦٥٦ وَ شَرَحَ أُبَيَّاتِهِ ٨ / ١٧ وَ الْهَمْعُ ٦ / ٦٥ .

وَ الْمَزْنَةُ : السَّحَابَةُ . وَ الْوَدْقُ : الْمَطَرُ . وَ أَبْقَلَتْ : أَخْرَجَتْ الْبَقْلَ ، وَ هُوَ مَا لَيْسَ بِشَجَرٍ مِنَ النَّبَاتِ .
وَ الشَّاعِرُ يَصِفُ أَرْضاً مَخْصِيَةً لِكَثْرَةِ الْغَيْثِ .

٥ - انظر : الْخَصَائِصُ ١ / ٢٤٩ وَ الصَّحَاحُ « لَغَبٌ » وَ شَرَحَ الْحَمَاسَةَ لِلْمَرْزُوقِيِّ ١٦٦ . اللَّغُوبُ :

الْأَحْمَقُ . وَ هَذَا الْقَوْلُ حِكَاةُ الْأَصْمَعِيِّ عَنْ أَبِي عَمْرٍو بْنِ الْعَلَاءِ .

وقد جاءت في الشعر ، قال (١) :

يا أيها الرَّاكِبُ المَزْجِيُّ مَطِيَّتُهُ بَلَّغَ بَنِي أُسَدٍ : ما هذه الصَّوْتُ ؟
وَأَمَّا المِثْنَى فحُكْمُهُ حُكْمَ المِفْرَدِ فِي الإِثْبَاتِ وَالحَذْفِ ، تقول :
حَسَنْتَ دَارَاكَ ، وَحَسُنَ دَارَاكَ ، وَدَارَاكَ حَسَنَتًا .

وَأَمَّا المَجْمُوعُ : فلا يخلو : أَنْ يَكُونَ جَمْعَ صِحَّةٍ ، أَوْ جَمْعَ تَكْسِيرٍ .
فَإِنْ كَانَ جَمْعَ صِحَّةٍ ، فلا يخلو : أَنْ يَكُونَ لِمَذْكُورٍ ، أَوْ مُؤَنَّثٍ ، فالْمَذْكُورُ :
لَا يَجُوزُ فِيهِ إِثْبَاتُ العَلَامَةِ ؛ لِبَقَاءِ صِيغَةِ المِفْرَدِ فِيهِ ، فلا تقول : قامتِ الزَّيْدُونَ ،
وقد جاءَ إِثْبَاتُهَا فِي الشعر ، قال (٢) :

قالتْ بنو عامِرٍ : خَالُوا بَنِي أُسَدٍ يا بُؤْسَ للحَرْبِ ضَرَارًا لَأَقْوَامِ
وَأَمَّا المِؤَنَّثُ : فَإِنْ كَانَ حَقِيقِيًّا لَمْ يَحْسُنْ فِيهِ إِلَّا إِثْبَاتُ العَلَامَةِ ، تقول :

١ - هو رويشد بن كثير الطائي . وانظر : الخصائص ٢ / ٤١٦ و الإنصاف ٧٧٣ وابن يعيش ٥ / ٩٥ وشرح الحماسة للمرزوقي ١٦٦ و الهمع ٥ / ٣٤٣ .

المزجي : اسم فاعل من : أَرْجَى ، أى : ساقى ، وجملة : ما هذه الصوت في موضع المفعول الثاني لقوله : بَلَّغَ ، وهى موطن الاستشهاد ، حيث جاء باسم الإشارة الخاص بالمفردة المؤنثة ، وأشار به إلى المفرد المذكر ، وهو « الصوت » ، وإنما فعل ذلك حملاً على المعنى ، لأن « الصوت » يطلق عليه لفظ : الجلبة أو الضوضاء ، وهى مؤنثات .

٢ - هو النابغة الذبياني . انظر : ديوانه ٨٢ .

و البيت من شواهد سيبويه ٢ / ٢٧٨ ، وانظر أيضاً : الخصائص ٣ / ١٠٦ و الإنصاف ٣٣٠ وابن يعيش ٣ / ٦٨ و ٥ / ١٠٤ و الهمع ٣ / ٤٠ و الخزانة ٢ / ١٣٠ و ٤ / ١٠٨ .

خالوا : من المخالة ، وهى المنازلة والمقاطعة . وكانت بنو عامر ابن صعصعة قد بعثوا إلى حصن بن حديفة الفزاري الذبياني وابنه عتيبة أن يقطعوا حلف ما بينهم وبين بنى أسد ، ويلحقوهم ببني كنانة ، على أن تحالف بنو عامر بنى ذبيان ، فهم عتيبة بذلك ، فقال بنو ذبيان : أخرجوا من فيكم من الحلفاء ، ويخرج من فينا ، فأتوا ، فقال النابغة قصيدة مطلعها هذا البيت .
ومعنى يا بؤس للجهل : ما أبأس الجهل على صاحبه وأضره له .

قامتِ الهِنْدَاتُ ، وقد جاءَ حَذْفُهَا فِي الشَّعْرِ ، وَابْنُ جَنِّي (١) يُجِيزُهُ فِي النَّثْرِ .
 وَإِنْ كَانَ غَيْرَ حَقِيقِيٍّ فَلَكَ فِيهِ الْحَذْفُ ، وَالْإِثْبَاتُ ، وَصَلًا ، وَفَصْلًا ، تَقُولُ :
 امْتَلَأَتْ الْجَفْنَاتُ وَامْتَلَأَ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَاتُ ﴾ (٢) ﴿ وَجَاءَهُمُ
 الْبَيِّنَاتُ ﴾ (٣) وَ ﴿ زَهَبَ السَّيِّئَاتُ عَنِّي ﴾ (٤) ، وَعَلَيْهِ قِرَاءَةُ حَمْزَةً (٥) وَالْكِسَائِيُّ
 ﴿ قَبْلَ أَنْ يَنْفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي ﴾ (٦) بِالْيَاءِ .

وَإِنْ كَانَ جَمْعٌ تَكْسِيرَ جَازٍ فِيهِ الْأَمْرَانِ ، وَسَوَاءٌ فِيهِ الْمَذْكُورُ وَالْمُؤَنَّثُ
 الْحَقِيقِيُّ وَغَيْرُ الْحَقِيقِيِّ ، تَقُولُ : قَامَ الرَّجَالُ ، وَ : قَامَتِ الرَّجَالُ ، وَ : قَامَتِ
 النِّسَاءُ ، وَ : قَامَتِ النِّسَاءُ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا ﴾ (٧)
 وَقَوْلُهُ : ﴿ وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ ﴾ (٨) ، وَقَوْلُهُ : ﴿ فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا ﴾ (٩) ،
 فَمَنْ ذَكَرَ أَرَادَ « الْجَمْعَ » ، لِأَنَّ لَفْظَهُ مَذْكُورٌ ، وَمَنْ أَنْثَى أَرَادَ « الْجَمَاعَةَ » لِأَنَّ
 لَفْظَهَا مُؤَنَّثٌ ، وَاسْمُ الْفَاعِلِ ، وَالْمَفْعُولِ ، وَالصِّفَةُ كَذَلِكَ ، وَحُكْمُ الْفَصْلِ فِيهِ
 حُكْمُهُ مَعَ الْمَفْرَدِ ، وَالْحَذْفُ فِيهِ أَحْسَنُ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ قَدْ جَاءَكُمْ بِصَائِرٍ مِنْ
 رَبِّكُمْ ﴾ (١٠) وَيُلْحَقُ بِهَذَا الْقِسْمِ جَمِيعُ أَسْمَاءِ جَمْعِ الْمَذْكُورِ الْعَاقِلِ ، نَحْوُ : قَوْمٌ ،

١ - انظر : الخصائص ٢ / ٤١٤ - ٤١٥ .

٢ - ٢١٣ ، ٢٥٣ / البقرة و ١٥٣ / النساء .

٣ - ٨٦ ، ١٠٥ / آل عمران .

٤ - ١٠ / هود .

٥ - انظر : الكشف عن وجوه القراءات السبع ٢ / ٨١ ، ٨٢ و الإقناع ٦٩٣ .

٦ - ١٠٩ / الكهف .

٧ - ١٤ / الحجرات .

٨ - ٣ / يوسف .

٩ - ١٨ / محمد .

١٠ - ١٠٤ / الأنعام .

ورَهْطَ ، وَتَفَرَّ وَجَمِيعَ أَسْمَاءِ جَمْعٍ / الْمُؤَنَّثُ ، نَحْوُ : إِبِلٍ ، وَغَنَمٍ .

الْفَرْعُ الثَّالِثُ :

إِذَا كَانَ الْفَاعِلُ مَثْنً ، أَوْ مَجْمُوعاً ، ذَكَرْتُ الْفِعْلَ قَبْلَهُ مُوَحِّداً ؛ لِأَنَّ التَّثْنِيَّةَ وَالْجَمْعَ مَعْنًى يُفَارِقُ الْأِسْمَ ، فَلَا يُلْزَمُ لَهُ عِلَامَةٌ ، تَقُولُ : قَامَ زَيْدٌ ، وَقَامَتْ هُنْدٌ وَقَامَ الزَّيْدَانِ ، وَقَامَ الزَّيْدُونَ ، وَبَعْضُ الْعَرَبِ يُلْحِقُهُ عِلَامَةٌ ، لِأَنَّهُ مَعْنًى زَائِدٌ وَهُوَ قَلِيلٌ ، قَالُوا : « أَكُلُونِي الْبَرَاغِيثُ » ، وَقَدْ حُمِلَ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ ^(١) ﴾ ، وَقَوْلُهُ : ﴿ وَأَسْرَوْا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ^(٢) ﴾ وَقَوْلُ الشَّاعِرِ ^(٣) :

يَلُومُونَنِي فِي اسْتِرَاءِ النَّخِيلِ قَوْمِي وَكُلُّهُمْ يَعْذِلُ
وَيُرَوِّى : وَكُلُّهُمْ أَلُومٌ ، وَقَوْلُ الْآخِرِ ^(٤) :

وَلَكِنْ دِيافِيُّ أَبُوهُ وَأُمُّهُ
بِحَوْرَانٍ يَعْصِرْنَ السَّلِيْطَ أَقَارِبُهُ

١ - ٧١ / المائدة . وقد كُتِبَتِ الْآيَةُ فِي الْأَصْلِ هَكَذَا : « فَعَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ » وَصَحَّتْهَا : « فَعَمُوا وَصَمُّوا ثُمَّ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ » وَمَا أَثْبَتَهُ هُوَ مَوْطِنُ الْإِسْتِشْهَادِ مِنَ الْآيَةِ .

٢ - ٣ / الأنبياء .

٣ - هُوَ أُمِيَّةُ بْنُ أَبِي الصَّلْتِ . انظر : ذيل ديوانه ٥٥٤ .

و انظر : ابن يعيش ٨٧ / ٣ و ٧ / ٧ و التصريح ٢٧٦ / ١ و الهمع ١٥٧ / ٢ .

٤ - هُوَ الْفَرَزْدَقُ . انظر : ديوانه ٥٠ .

وَأَلْبَيْتُ مِنْ شَوَاهِدِ سَبْيُوِيهِ ٤٠ / ٢ . و انظر أيضاً : الخصائص ١٩٤ / ٢ و التبصرة ١٠٨ و المخصّص

١٦ / ٨٠ و ابن يعيش ٨٩ / ٣ و ٧ / ٧ و الخزانة ٣٢٤ / ٥ و ٧ / ٣٤٦ ، ٤٤٦ و ١١ / ٣٧٣ .

دِيَاْفِيٌّ : مَنْسُوبٌ إِلَى « دِيَاْف » ، وَهِيَ قَرْيَةٌ بِالشَّامِ ، وَ الشَّاعِرُ يَهْجُو بِهَذِهِ الْقَصِيدَةِ الَّتِي مِنْهَا الشَّاهِدُ عَمْرُو بْنُ عَفْرَاءَ . حَوْرَانُ : مِنْ مَدَنِ الشَّامِ أَيْضاً . السَّلِيْطُ : الزَّيْتُ .

و هذا كُلُّهُ مَحْمُولٌ عَلَى الْبَدَلِ (١) ، وَ غَيْرِهِ (٢) .

فَإِنْ قَدِّمْتَ الْفَاعِلَ عَلَى الْفِعْلِ صَارَ مَبْتَدَأً ، وَ صَارَ الْفِعْلُ خَبَرَهُ ، وَ فِيهِ ضَمِيرُهُ ، فَتُنْتَبِئُ الضَّمِيرَ ، وَ تَجْمَعُهُ ، فَتَقُولُ : الزَّيْدَانِ قَامَا ، وَ الزَّيْدُونَ قَامُوا وَ الْهِنْدَانِ قَامَتَا ، وَ الْهِنْدَاتُ قُمْنَ ، وَ قَامَتْ ، فَالْأَلْفُ فِي « قَامَا » عَلَامَةُ التَّثْنِيَةِ وَ الضَّمِيرِ ، وَ الْوَاوُ فِي « قَامُوا » عَلَامَةُ الْجَمْعِ وَ التَّذْكِيرِ وَ الْعِلْمِ وَ الضَّمِيرِ ، وَ النُّونُ فِي « قُمْنَ » عَلَامَةُ الْجَمْعِ وَ التَّأْنِيثِ وَ الضَّمِيرِ ، قَالَ الْمَازِنِيُّ (٣) : الْعَرَبُ تَقُولُ : « الْأَجْدَاعُ انْكَسَرْنَ » لِأَدْنَى الْعَدَدِ ، وَ « الْجَنُوعُ انْكَسَرَتْ » (٤) « لِلكَثِيرِ ، وَ قَالُوا - عَلَى هَذَا - : لثَلَاثَ خَلَوْنَ ، وَ : لثَلَاثَ بَقَيْنَ ، إِلَى الْعَشْرِ ، وَ لِإِحْدَى عَشْرَةَ خَلَتْ ، فَمَا فَوْقَهَا ، وَ لَيْسَ هَذَا بِإِلْزَامٍ ، وَ لَكُنْهُمْ كَذَا اسْتَعْمَلُوهُ ، فَالْنُّونُ وَ التَّاءُ يَدْخُلَانِ جَمْعَ الْمُؤَنَّثِ : الْحَقِيقِيُّ وَ غَيْرِ الْحَقِيقِيِّ ، إِلَّا أَنَّ النُّونَ فِي الْحَقِيقِيِّ أَحْسَنُ ، وَ التَّاءُ فِي غَيْرِ الْحَقِيقِيِّ أَحْسَنُ ، تَقُولُ : النَّسْوَةُ انْطَلَقْنَ ، وَ انْطَلَقَتْ ، وَ السَّاعَاتُ انْقَضَتْ ، وَ انْقَضَيْنَ .

وَ تُضَافُ هَاءُ ضَمِيرِ الْمُؤَنَّثِ الْوَاحِدِ إِلَى الْجَمْعِ ، تَقُولُ : الْيَوْمُ قَضَيْتُهَا ٣٧/أ وَ النَّسَاءُ ضَرَبْتُهَا ، وَ هِيَ مَعَ غَيْرِ الْحَقِيقِيِّ أَحْسَنُ ، وَ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ إِنَّ

١ - أَى عَلَى أَنَّ تِلْكَ اللَّوَاقِحَ ضَمَائِرُ الْفَاعِلِينَ ، وَ الْأَسْمَاءُ الظَّاهِرَةُ بَعْدَهَا بَدَلٌ مِنْهَا .

٢ - أَى أَنَّ الْأَسْمَاءَ الظَّاهِرَةَ مَبْتَدَأَاتٌ مُؤَخَّرَةٌ ، وَ مَا قَبْلَهَا مِنَ الْأَفْعَالِ وَ فَوَاعِلِهَا جُمْلٌ فِي مَوْضِعِ الْأَخْبَارِ الْمَقْدَمَةِ .

وَ قِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ ، وَ انْظُرْ : مُشْكَلُ إِعْرَابِ الْقُرْآنِ ١ / ٢٤١ وَ ٢ / ٨١ .

٣ - انْظُرْ : التَّكْلِمَةُ لِلأَبِيِّ عَلَى الْفَارْسِيِّ ٨٨ - ٨٩ حَيْثُ نَقَلَ الْفَارْسِيَّ هَذَا الْقَوْلَ عَنِ الْمَازِنِيِّ ، وَ انْظُرْهُ أَيْضاً فِي : الْمَخْصَصِ ١٦ / ٨١ ، وَ ابْنِ يَعِيشَ ٥ / ١٠٦ .

٤ - فِي الْأَصْلِ « انْكَسَرْنَ » بِالنُّونِ ، وَ هُوَ مُخَالَفٌ لِمَا فِي الْمَصَادِرِ الْمَشَارِ إِلَيْهَا قَرِيباً ، فَالَّذِي فِيهَا « انْكَسَرَتْ » بِالتَّاءِ ، وَ يُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ بَعْدُ : ... وَ لِإِحْدَى عَشْرَةَ : خَلَتْ ...

عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا^(١) ﴿ ثُمَّ قَالَ : ﴿ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ذَلِكَ
الَّذِينَ الْقِيَمُ فَلَا تَظْلِمُوا فِيهِنَّ أَنْفُسَكُمْ^(٢) ﴿ فَجَعَلَ « الهاء » للاثْنَى عَشَرَ ، و
« النون » للأربعة .

الفرع الرابع^(٣) :

إِذَا اجْتَمَعَ فِعْلَانِ بَعْدَهُمَا اسْمٌ لَهُ بِهِمَا تَعَلُّقٌ فِي الْمَعْنَى ، حَمَلَهُ الْبَصْرِيُّ^(٣)
عَلَى الثَّانِي ، لِأَنَّهُ الْأَقْرَبُ ، وَحَمَلَهُ الْكُوفِيُّ^(٣) عَلَى الْأَوَّلِ ، لِأَنَّهُ الْأَسْبَقُ ، تَقُولُ :
قَامَ وَقَعَدَ زَيْدٌ ، فَالْبَصْرِيُّ يَرْفَعُ « زَيْدًا » بِـ « قَعَدَ » ، وَالْكُوفِيُّ بِـ « قَامَ » ، وَتَقُولُ :
ضَرَبْتُ وَضَرَبَنِي زَيْدٌ ، فَالْبَصْرِيُّ يَرْفَعُ « زَيْدًا » ، لِأَنَّهُ فَاعِلٌ ، وَالْكُوفِيُّ يَنْصِبُهُ ، لِأَنَّهُ
مَفْعُولٌ ، وَفِي الْأَوَّلِ عِنْدَ الْبَصْرِيِّ ضَمِيرٌ ، وَفِي الثَّانِي عِنْدَ الْكُوفِيِّ ضَمِيرٌ .
فَإِذَا اثْنَيْتَ قُلْتَ ، عِنْدَ الْبَصْرِيِّ : قَامَا وَقَعَدَا الزَّيْدَانِ ، وَضَرَبْتُ وَضَرَبَنِي
الزَّيْدَانِ ، وَعِنْدَ الْكُوفِيِّ : قَامَ وَقَعَدَا الزَّيْدَانِ ، وَضَرَبْتُ وَضَرَبَانِي الزَّيْدَيْنِ ،
وَلَمْ يَحْتَجِ الْبَصْرِيُّ فِي مِثْلِ هَذِهِ إِلَى تَثْنِيَةِ ضَمِيرِ الْمَفْعُولِ ؛ لِأَنَّهُ فَضْلَةٌ .
وَمِمَّا جَاءَ عَلَى قَوْلِ الْبَصْرِيِّ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ أَتَوْنِي أَفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا^(٤) ﴾ ،
فَلَوْ أَعْمَلَ الْأَوَّلَ لَقَالَ : أَتَوْنِي أَفْرِغُهُ عَلَيْهِ قِطْرًا^(٥) ، أَيْ أَتَوْنِي قِطْرًا أَفْرِغُهُ عَلَيْهِ
كَقَوْلِ الشَّاعِرِ^(٦) :

١- ٣٦ / التوبة . وقد سقط في الأصل جزء من الآية الكريمة هو : « ذَلِكَ الَّذِينَ الْقِيَمُ » .

٢- بداية الكلام على التنازع .

٣- انظر : الإنصاف ٨٣ .

٤- ٩٦ / الكهف .

٥- انظر : الإنصاف ٨٧ .

٦- هودو الرمة . انظر : ديوانه ١٥٣٤ .

و انظر : دلائل الإعجاز ١٧٠ ، وأمالى ابن الشجرى ١ / ١٧٦ . والمعنى : ولم أمدح لئىما
بشعرى أن يكون أصاب مالا لأرضية .

وَلَمْ أَمْدَحْ لَأَرْضِيهِ بِشِعْرِي لئِمَّا أَنْ يُقَالَ : أَصَابَ مَا لَا
وَمِمَّا جَاءَ عَلَى قَوْلِ الْكُوفِيِّ قَوْلُ الشَّاعِرِ (١) :

وَقَدْ نَغْنَى بِهَا وَنَرَى عُصُوراً بِهَا يَقْتَدِنَا الْخُرْدُ الْخِدَالَا
فَلَوْ أَعْمَلَ الثَّانِي لَقَالَ : يَقْتَادِنَا الْخُرْدُ الْخِدَالُ .

وَمِمَّا يَحْتَمِلُ الْقَوْلَيْنِ قَوْلُ الشَّاعِرِ (٢) :

تَمَنَّتْ - وَذَاكُمْ مِنْ سَفَاهَةٍ رَأَيْهَا - لَأَهْجُوهَا لَمَّا هَجْتَنِي مُحَارِبُ

فَاعِرَابُ « مُحَارِب » عِنْدَ الْفَرِيقَيْنِ وَاحِدٌ ، وَالتَّقْدِيرُ مُخْتَلَفٌ ، وَالْأَوَّلَى فِي

ب/٣٧

هَذَا الْبَيْتِ : قَوْلُ الْكُوفِيِّ ؛ لِيَعُودَ الضَّمِيرُ فِي « لَأَهْجُوهَا » إِلَيْهِ .

وَقَدْ أَجَازَ سَيَبُويه (٣) : ضَرَبْتُ وَضَرَبُونِي قَوْمُكَ ، عَلَى الْبَدَلِ مِنَ الْوَاوِ

وَاسْتَقْبَحَهُ الْفَارِسِيُّ (٤) .

وَاسْمُ الْفَاعِلِ مَعَ الْفِعْلِ هَذَا حُكْمُهُ ، تَقُولُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ حِينَ

أَقْبَلَ زَيْدٌ ، وَ مِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ (٥) :

١ - هُوَ الْمَرَارُ الْأَسَدِيُّ .

وَالْبَيْتُ مِنْ شَوَاهِدِ سَيَبُويه ١ / ٧٨ . وَانْظُرْ : الْمُقْتَضِبُ ٤ / ٧٦ - ٧٧ وَ الْإِنْصَافُ ٨٥ - ٨٦ .

الْخُرْدُ : جَمْعُ خَرِيدَةٍ ، وَهِيَ الْخَفِرَةُ الْحَيَّةُ . الْخِدَالُ : جَمْعُ خَدَلَةٍ ، وَهِيَ الْغَلِيظَةُ السَّاقِ الْمُسْتَدِيرَتُهَا .

٢ - لَمْ أَقِفْ عَلَى اسْمِهِ . انْظُرْ : الْمُسَاعِدُ عَلَى تَسْهِيلِ الْفَوَائِدِ ١ / ٤٤٨ .

٣ - انْظُرْ : الْكِتَابُ ١ / ٧٨ .

٤ - انْظُرْ : الْمَسَائِلُ الْبَصْرِيَّاتُ ٩١٩ .

٥ - هُوَ الْوَلِيدُ بْنُ عَقْبَةَ ، مِنْ أَبْيَاتٍ لَهُ يَحْضُرُ مُعَاوِيَةُ عَلَى قِتَالِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا . انْظُرْ : أُمَثَالُ أَبِي

عُبَيْدٍ ٣٤٣ وَ الْجُمَهْرَةُ (حِلْمٌ ٢ / ١٨٨) وَ اللِّسَانُ وَ تَاجُ الْعُرُوسِ (حِلْمٌ) .

قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ : « وَذَلِكَ أَنَّ الْجِلْدَ إِذَا صَارَ إِلَى الْحَلَمِ - يَفْتَحُ الْحَاءُ وَ اللَّامُ - فَلَيْسَ بَعْدَهُ صَلَاحٌ .

وَالْحَلَمُ : أَنْ يَفْسُدَ الْإِهَابُ وَ يَقَعُ فِيهِ دَوْدٌ فَيُنْقَبُ ، وَ الْحَلَمُ أَيْضاً : دَوْدٌ يَقَعُ فِي الْجِلْدِ فَيَأْكُلُهُ ، فَإِذَا

دُبِغَ ضَعُفَ مَوْضِعُ الْأَكْلِ فَبَقِيَ رَقِيقاً ، وَ الْمَفْرَدُ : حَلْمَةٌ .

وَإِنَّكَ وَالْكِتَابَ إِلَى عَلِيٍّ كَدَابِغَةٍ وَقَدْ حَلَّمَ الْأَدِيمُ
فَاعْمَلْ فِيهِ الثَّانِي، وَقَدْ أُوْرِدَ الْفَارِسِيُّ^(١) عَلَى إِعْمَالِ الثَّانِي قَوْلَ الشَّاعِرِ^(٢) :
قَضَى كُلُّ ذِي دَيْنٍ فَوْقَى غَرِيمَهُ وَ عَزَّةٌ مَمْطُولٌ مُعْنَى غَرِيمُهَا
وَفِي الْاسْتِشْهَادِ بِهِ إِشْكَالٌ ، لِأَنَّ قَوْلَهُ : « وَ عَزَّةٌ » مُبْتَدَأٌ ، وَ « مَمْطُولٌ
وَمُعْنَى » خَبْرَاهُ ، وَكُلُّ مِنْهُمَا يَتَعَلَّقُ بِـ « غَرِيمُهَا » ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى : يُمِطِّلُ غَرِيمُهَا ،
وَيُعْنَى غَرِيمُهَا ؛ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُرْفَعَ « غَرِيمُهَا » بِـ « مَمْطُولٌ » ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ مُقَدِّمًا فِي
النِّيَّةِ ، وَ إِذَا تَقَدَّمَ وَجِبَ إِضْمَارُهُ فِي « مُعْنَى » الَّذِي هُوَ بَعْدُهُ فِي التَّقْدِيرِ ،
وَ « مُعْنَى » قَدْ جَرَى عَلَى « عَزَّةٌ » ، وَ هُوَ لَغِيرُهَا ، وَ اسْمُ الْفَاعِلِ إِذَا جَرَى عَلَى
غَيْرِ مَنْ هُوَ لَهُ بَرَزَ ضَمِيرُهُ ؛ فَيَحْتَاجُ أَنْ تَقُولَ : وَ عَزَّةٌ مَمْطُولٌ مُعْنَى هُوَ
غَرِيمُهَا ، لِأَنَّ التَّقْدِيرَ - عَلَى هَذَا الْقَوْلِ - وَ عَزَّةٌ مَمْطُولٌ غَرِيمُهَا مُعْنَى هُوَ ، فَلَمَّا لَمْ
يَكُنْ فِي الْبَيْتِ ضَمِيرٌ بَارِزٌ ، عَلِمْتَ أَنَّ « غَرِيمُهَا » مَرْفُوعٌ بِـ « مُعْنَى » ، كَأَنَّهُ قَالَ :
وَ عَزَّةٌ مَمْطُولٌ غَرِيمُهَا مُعْنَى غَرِيمُهَا ، وَقِيلَ : إِنَّ « غَرِيمُهَا » مَرْتَفَعٌ بِـ « مَمْطُولٌ » ،
وَ « مُعْنَى » حَالٌ مِنْهُ ، وَ عَامِلُهُ « مَمْطُولٌ » .

وَ أَمَّا قَوْلُ امْرِئِ الْقَيْسِ^(٣) :

فَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ

١ - انظر : الإيضاح العضدي ١ / ٦٦ .

٢ - هو كثير . انظر ديوانه ١٤٣ .

و انظر : الإنصاف ٩٠ و ابن يعيش ١ / ٨ و الرجوع ٥ / ١٤٧ .

ممطول : اسم مفعول من قولك : مَطَّلَ المدينَ دَائِنَةً ، إِذَا سَوَّفَ فِي أَداءِ دَيْنِهِ . مُعْنَى : اسم مفعول
من قولك : عَنَى الأمرُ فَلَانًا - بتشديد النون - إِذَا شَقَّ عَلَيْهِ وَ كَانَ سَبَبًا فِي عَنَائِهِ وَ شِقْوَتِهِ .

٣ - انظر : ديوانه ٣٩ .

و البيت من شواهد سيبويه ١ / ٧٩ . و انظر أيضاً : المقتضب ٤ / ٧٦ و الخصائص ٢ / ٣٨٧
و الإنصاف ٨٤ و ابن يعيش ١ / ٧٨ ، ٧٩ و المغنى ٢٥٦ و شرح أبياته ٥ / ٣٥ ، ٩٥ و ٧ / ٩٧ .

فليسَ من هذا الباب ؛ لأنَّه لايجوزُ أَنْ يَعْمَلَ فِي «قَلِيلٍ» إِلَّا «كَفَانِي»، وَلَيْسَ
لِـ «أَطْلُبُ» بِهِ تَعَلُّقٌ ، لِفَسَادِ الْمَعْنَى ، فَإِنَّ غَرَضَهُ : لَوْ أَنَّ سَعْيِي لِلدُّونِ كَفَانِي
الْقَلِيلُ وَلَمْ أَطْلُبِ الْمُلْكَ ، وَلَوْ عَلَّقْتَ بِهِ «أَطْلُبُ» لَكَانَ الْمَعْنَى : كَفَانِي الْقَلِيلُ وَلَمْ
أَطْلُبِ الْقَلِيلَ ، وَهَذَا مُتَنَاقِضٌ .

البَابُ التَّاسِعُ : من القُطْبِ الأوَّلِ : فى المَفْعُولِ / الَّذِى لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ ١/٣٨
وفيه ثَلَاثَةُ فُصُولٍ

الفصلُ الأوَّلُ : فى تعريفِهِ

قَدْ يُحذفُ الفاعِلُ مِنَ اللفظِ لِمَ غَرَضٍ ، ويُقامُ المفعولُ مقامَه ، ويُعطى إعرابه ، لأنَّ الفعلَ قد اشْتَغَلَ به ، وهذا جارٍ فى العَرَبِيَّةِ ، أَنْ يُعطى النَّائبُ حُكْمَ المُنُوبِ عَنْه ، كَحذفِ المضافِ ، وإقامةِ المضافِ إِلَيْه مقامَه ، وإعرابه بإعرابه ، فإذا فَعَلُوا ذلكَ غَيْرُ وَالِهٍ هَيْئَةُ الفعلِ ؛ إِذْنا بَذَلْكَ ، ودَفْعاً لِلْبَسِ بينِ الفاعِلِ و المفعولِ ، وَضَمُّوا صَدْرَ الفعلِ إِذا كانَ حرفاً يَثْبُتُ فى الابتداءِ والوصلِ؛ إِعْلاماً أَنَّ المَحذوفَ كانَ يَسْتَحِقُّ هذه الحَرَكَةَ ، نحو : ضَرَبَ زَيْدٌ ، وأَكْرَمَ عَمْرُو .

فإنْ كانَ فى أوَّلِ الفعلِ هَمْزَةٌ وَصَلٍ ، ضُمَّ أوَّلُ المتحرِّكاتِ مِنَ الفعلِ ، نحو : أَنْطَلِقَ بَرِيدٌ ، واسْتَخْرِجَتِ الدَّرَاهِمُ . فَأَمَّا ضَمَّةُ الهَمْزَةِ ، إِذا ابْتَدِئَ بها ، فَلِإِتِّبَاعِ .

وَإِنْ كانتْ عَيْنُ الفعلِ مَعْتَلَّةً كُسِرَ أوَّلُهُ نَحْوُ : قِيلَ ، وَبِيعَ ، وَسِيرِدُ مَوْضِعاً فى التَّصْرِيفِ .

وبَيْنَ النُّحَاةِ فى هذا البابِ خِلافٌ .

فَمِنْهُمْ مَنْ ^(١) يَزْعُمُ أَنَّهُ قائِمٌ بِنَفْسِهِ مُسْتَدَلًّا بِأَنَّ فى الأفعالِ ما لا يُذَكِّرُ مَعَهُ فاعِلُ البَتَّةِ ، نَحْوُ : وَضَعَ ^(٢) الرَّجُلُ فى تِجارَتِهِ ووَكَّسَ ^(٣) وَجَنَّ وَزَكِمَ .

١ - وَ هم الكوفيون والمبرد ، وَ تابَعَهُم ابنُ الطراوة . انظر : ابن عيش ٧ / ٧١ وَ الهمع ٦ / ٣٦ وابن الطراوة النحوى ١٣٧ - ١٣٨ .

٢ - وَضَعَ الرَّجُلُ فى تِجارَتِهِ : صارَ وَضِعاً .

٣ - وَكَّسَ الرَّجُلُ : خَسِرَ . قال ابن السراج فى الأصول ١ / ٨١ : « وَ قد نُطِقَ بما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ فى أَحرفٍ ، وَلَمْ يُنطَقَ فيها بِتَسْمِيَةِ الفاعِلِ ، فقالوا : أَنيختُ الناقةَ ، وَ قد وَضَعَ زَيْدٌ فى تِجارَتِهِ ووَكَّسَ ... »

وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ : إِنَّهُ فَرَعٌ عَلَى غَيْرِهِ ، وَهُمْ الْأَكْثَرُ ^(١) .
 وَسَيَبُوهُ ^(٢) يَرْفَعُهُ مِنْ حَيْثُ يَرْفَعُ الْفَاعِلُ ، وَهُوَ إِسْنَادُ الْفِعْلِ إِلَيْهِمَا ، وَغَيْرُهُ
 يَزْعُمُ أَنَّهُ مَحْمُولٌ فِي الرَّفْعِ ^(٣) عَلَى الْفَاعِلِ .
 وَالتَّقْدِيمُ وَالتَّأْخِيرُ ، وَالإِظْهَارُ وَالإِضْمَارُ فِي الْأَسْمِ الْقَائِمِ مَقَامَ الْفَاعِلِ
 مِثْلُهُ فِي الْفَاعِلِ ، يَجُوزُ فِيهِ مَا جازَ فِيهِ ، وَلاَ فَرْقَ .

الفصل الثاني : في دَوَائِعِهِ

الْحَاجَةُ إِلَى بِنَاءِ الْمَفْعُولِ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ أَحَدُ أَشْيَاءَ :
 الأولُ : أَنْ يَكُونَ الْفَاعِلُ مَعْلُومًا ، كَقَوْلِكَ : زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ ، وَخُلِقَ الْخَلْقُ
 فَيَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ مَزْلَزِلُهَا ، وَخَالِقُهُمْ .
 الثاني : أَنْ يَكُونَ الْفَاعِلُ مَجْهُولًا ، وَ الْمَفْعُولُ مَعْلُومًا ، كَقَوْلِكَ : ضُرِبَ زَيْدٌ ،
 وَ شُبِّمَ عَمْرُو ، وَهُوَ الْغَالِبُ / عَلَى هَذَا الْبَابِ .
 الثالثُ : أَنْ يَكُونَ الْفَاعِلُ مَعْلُومًا ، لَكِنْ يُخَافُ عَلَيْهِ ، أَوْ مِنْهُ ، فَتَقُولُ : قُتِلَ
 زَيْدٌ ، وَأَنْتَ تَعْرِفُ قَاتِلَهُ ، وَلَكِنْ لَمْ تُسَمِّهِ ؛ خَوْفًا مِنْهُ ، أَوْ عَلَيْهِ ؛ لئَلَّا يَعْرِفَ .
 الرابعُ : أَنْ يَكُونَ الْفَاعِلُ عَظِيمًا ، كَقَوْلِكَ : صَفَعَ الْوَقَادَ ، وَقَدْ صَفَعَهُ
 الْأَمِيرُ .
 الخامسُ : أَنْ يَكُونَ الْفَاعِلُ حَقِيرًا ، كَقَوْلِكَ : شُبِّمَ الْأَمِيرُ ، فَلَا تَذْكُرُ
 شَاتِمَهُ ؛ لِحِقَارَتِهِ .

١ - انظر : الكتاب ٤ / ٦٧ وابن يعيش ٧ / ٧١ والهمع ٦ / ٣٦ .

٢ - انظر : الكتاب ١ / ٣٣ .

٣ - قال ابن السراج في الأصول ١ / ٧٧ : « وَارْتِفَاعُ الْمَفْعُولِ بِالْفِعْلِ الَّذِي تَحْدَثَتْ عَنْهُ كَارْتِفَاعِ
 الْفَاعِلِ ، إِذْ كَانَ الْكَلَامُ لَا يَتِمُّ إِلَّا بِهِ ، وَلَا يَسْتَعْنِي دُونَهُ ، وَلِذَلِكَ قُلْتُ : إِذَا كَانَ مَبْنِيًّا عَلَى فِعْلِ بَنَى
 لِلْمَفْعُولِ ، أَرَدْتُ بِهِ مَا أَرَدْتُ فِي الْفَاعِلِ ، مِنْ أَنَّ الْكَلَامَ لَا يَتِمُّ إِلَّا بِهِ ، وَقُلْتُ : وَلَمْ تَذْكُرْ مَنْ فَعَلَ بِهِ
 لِأَنَّكَ لَوْ ذَكَرْتَ الْفَاعِلَ ، مَا كَانَ الْمَفْعُولُ إِلَّا نَصْبًا ، وَإِنَّمَا ارْتَفَعَ لَمَّا زَالَ الْفَاعِلُ ، وَقَامَ مَقَامَهُ ... » .

الفصل الثالث : فى بناء أفعاله

لا يخلو الفعل المبني لما لم يسم فاعله : أن يكون متعدياً ، أو غير متعدٍّ ، والمتعدى لا يخلو : أن يكون متعدياً بنفسه ، أو بغيره ، والمتعدى بنفسه لا يخلو : أن يتعدى إلى مفعول واحد ، أو إلى مفعولين ، أو إلى ثلاثة مفاعيل ، والمتعدى إلى مفعولين لا يخلو : أن يقتصر على أحد مفعوليّه ، أو لا يقتصر ، ويفرق بينهما : أنه متى وجد المفعول الثانى هو الأول ، فهو الذى لا يقتصر على أحد مفعوليّه ، و متى لم يكن هو هو ، فهو الذى يقتصر على أحد مفعوليّه ، فحصل من هذا التقسيم ستة أفعال .

الأول : غير المتعدى ، نحو : قام وقعد ، ولا يبنى لما لم يسم فاعله ، إلا أن ينقل ، أو يكون مصدره ، أو أحد طرفيه مذكوراً ، نحو : قمت قياماً يوم الجمعة فى الدار ؛ لأن الغرض من هذا الباب هو : حذف الفاعل ، وإقامة المفعول مقامه ، فإذا لم يكن ثم مفعول ، وحذفت الفاعل بقى الفعل حديثاً غير محدث عنه ، فإن نقلته بالهمزة والتضعيف بنيت له ، فقلت : أقيم زيد ، وقعد عمرو ، وقد أجاز الفراء^(١) : قيم ، وقعد ، وذهب .

الثانى : المتعدى إلى مفعول واحد ، لا يقام مقام الفاعل غيره ، تقول فى ضربت زيدا ، وأكرمت عمراً : ضرب زيد ، وأكرم عمرو ، ولا يجوز فى : ضربت زيدا الضرب ، أن تقيم « الضرب » مقام الفاعل ، لأن « زيدا » مفعول به صحيح و « الضرب » مصدر ، وتقول فى : دفعت المال إلى زيد ، وبلغت بعطائك خمسمائة : دفع المال إلى زيد ، وبلغ بعطائك خمسمائة ، لا تقيم مقام الفاعل إلا المال ، وخمس المائة ، نون الجار والمجرور ، فإن قصدت الاختصار

١ - انظر : إصلاح الخلل ١٩٦ .

على ذكر المدفوع ، و المبلوغ به ، قُلْتَ : دُفِعَ إِلَى زَيْدٍ ، وَبُلِغَ بِعَطَائِكَ .

الثَّالِثُ : مَا لَا يُقْتَصَرُ عَلَى أَحَدٍ مَفْعُولِيهِ ، لَا يَحْسُنُ أَنْ يُقَامَ مَقَامَ الْفَاعِلِ إِلَّا أَوَّلُ مَفْعُولِيهِ ، لِأَنَّ الْأَوَّلَ مَخْبَرٌ عَنْهُ فِي الْمَعْنَى ، وَالثَّانِي خَبَرٌ ، فَلَوْ أَقَمْتَ الثَّانِي مَقَامَ الْفَاعِلِ ، جَعَلْتَ الْمَخْبَرَ عَنْهُ خَبَرًا ، وَالْخَبَرُ مُخْبَرًا عَنْهُ ، تَقُولُ فِي ، ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا : ظَنَّ زَيْدٌ قَائِمًا ، وَ لَا يَجُوزُ ، ظَنَّ قَائِمٌ زَيْدًا ، وَ لَا سِيَّمَا إِذَا كَانَ الثَّانِي جُمْلَةً أَوْ ظَرْفًا ، لِأَنَّ الْفَاعِلَ لَا يَكُونُهُمَا .

الرَّابِعُ : الَّذِي يُقْتَصَرُ عَلَى أَحَدٍ مَفْعُولِيهِ ، وَهُوَ عَلَى ضَرِبَيْنِ .

أحدهما : أَنْ يَصِحَّ فِي الثَّانِي مَا صَحَّ فِي الْأَوَّلِ ، وَ لَا يُقَامُ مَقَامَ الْفَاعِلِ إِلَّا أَوَّلُ مَفْعُولِيهِ ، تَقُولُ : أُعْطِيتُ زَيْدًا غُلَامًا ، فَلَا تَقُولُ إِلَّا : أُعْطِيَ زَيْدٌ غُلَامًا ؛ لِأَنَّ « زَيْدًا » أَخِذُ فِي الْمَعْنَى ، وَ لَا تُقَدِّمُ الثَّانِي عَلَى الْأَوَّلِ مَعَ ذِكْرِ الْفَاعِلِ .

وَالْآخَرُ : أَنْ لَا يَصِحَّ فِي الثَّانِي مَا صَحَّ فِي الْأَوَّلِ ، وَلَكَ فِي مَفْعُولِيهِ الْخِيَارُ ، وَ الْأَوَّلَى أَنْ تُقِيمَ مَقَامَ الْفَاعِلِ أَوَّلُ مَفْعُولِيهِ ، فَتَقُولُ فِي ، أُعْطِيتُ زَيْدًا دَرَاهِمًا : أُعْطِيَ زَيْدٌ دَرَاهِمًا ، لِأَنَّ الدَّرَاهِمَ لَا يَكُونُ أَخِذًا ، وَ يَجُوزُ : أُعْطِيَ دَرَاهِمُ زَيْدًا ، كَمَا قَالُوا : « أُدْخِلَ الْقَبْرُ زَيْدًا » وَ « أُدْخِلَتِ الْقُلُوسُ رَأْسِي » ، وَ إِنَّمَا جَازَ ذَلِكَ لَزَوَالِ اللَّبْسِ ، فَلَوْ قُلْتَ - عَلَى هَذَا - ضَرَبَ زَيْدًا سَوْطًا ، لَمْ يُجَزْ ، لِأَنَّ سَوْطًا « فِي مَوْضِعِ مَصْدَرٍ تَقْدِيرُهُ ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرْبَةً بِسَوْطٍ ، أَوْ ضَرْبَةً سَوْطٍ ، وَقَدْ جَوَزَ بَعْضُهُمْ أَنْ تَقُولَ فِي : سَمَّيْتُ أَبَا مُحَمَّدٍ زَيْدًا ، وَكُنَّيْتُ زَيْدًا أَبَا مُحَمَّدٍ : سَمَّى أَبُو مُحَمَّدٍ زَيْدًا ، وَكُنِيَ زَيْدٌ أَبَا مُحَمَّدٍ ، فَتَنَصَّبَ مَا يَحْسُنُ فِيهِ حَرْفُ الْجَرِّ ، لِأَنَّكَ تَقُولُ : سَمَّيْتُهُ بِزَيْدٍ ، وَكُنَّيْتُهُ بِأَبِي مُحَمَّدٍ .

الخَامِسُ : الْمُتَعَدِّي إِلَى ثَلَاثَةِ مَفْعُولِينَ ، وَ لَا يُقَامُ مَقَامَ الْفَاعِلِ غَيْرُ الْمَفْعُولِ

الْأَوَّلِ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ كَانَ - قَبْلَ نَقْلِ هَذِهِ الْأَفْعَالِ بِالْهَمْزَةِ ، أَوْ التَّضْعِيفِ - فَاعِلًا

ب / ٣٩

فَتَقُولُ فِي : أَعْلَمَ اللَّهُ زَيْدًا عَمْرًا عَاقِلًا : أَعْلَمَ زَيْدٌ عَمْرًا عَاقِلًا .

السادسُ : المتعدى بغيره، ولا يخلو : أن يكون غير متعد في الأصل ،
وقد تعدى بغيره ، أو يكون متعدياً ، و عدى بغيره إلى غير ما هو متعد إليه .
فالأول ، يقام مقام الفاعل ما عدى إليه ، تقول في ، سرتُ يزيد ، و :
أذهبُ زيداً ، و : فرحتُ زيداً : سيرَ يزيد ، وأذهبَ زيد ، وفرحَ زيد .
فإن كان مع المجرور الظرفان المتمكّنان - احترأزُ من : عند ، ولدُنْ
وسحرَ - أو المصادر الموصوفة ، جاز أن تُقيم أيها شئتُ مقام الفاعل ، وترفعه
وتنصب الباقي ، تقول : سيرَ يزيدِ فرسخانِ يومينِ سيراً شديداً ، و : سيرَ يزيدِ
فرسخينِ يومانِ سيراً شديداً ، و : سيرَ يزيدِ فرسخينِ يومينِ سيراً شديداً ،
وفى التنزيل ﴿ فَإِذَا نَفَخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةً وَاحِدَةً ﴾ (١) .

ولا تقام الظروفُ مقامه حتى تنقل عن بابِ الظرفية إلى المفعول به ،
لتقدير "فى" فيها ، ولا تقام المصادرُ مقامه حتى توصف ؛ لأنه لافائدة فيه غير
موصوف ، إلا ما استفيد من الفعل ، فإذا لم تنقل الظرف ، ولم تصف المصدر
فالوجهُ النصب ، تقول : سيرَ يزيدِ سيراً ، وسيرَ يزيدِ مكاناً ، أو يوماً .
وقد جوزوا : سيرَ يزيدِ سيرٌ ، إذا أردت به ضرباً واحداً من السير فكأنه
موصوف .

ويجوز - إذا لم تُقم المجرور مقام الفاعل - أن تحذف ما تُقيمه مقام
الفاعل ، وتضميره ، وهو إما مصدر ، أو ظرف دَلَّ الفعلُ عليهما ؛ إذ كان لا يخلو
عنهما .

فالمصدر ، كقولك : سيرَ يزيدِ فرسخاً ، كأنك قلت : سيرَ السيرِ يزيدِ
فرسخاً ، فأضمَرتَ السيرَ ؛ لدلالة : «سير» عليه ، كما قالوا : "مَنْ كَذَبَ كَانَ

شَرًّا لَهُ ، أَي : كَانَ الْكَذِبُ شَرًّا لَهُ ، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ﴾^(١) ، أَي : وَلَا تَحْسَبَنَّ بَخْلَ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ .

٤٠ / أ

وَأَمَّا الظَّرْفُ ، فَأَنْ تُضْمَرَ فِي الْمَسْأَلَةِ ظَرْفًا يَدُلُّ "سِيرَ" عَلَيْهِ ، نَحْو : الطَّرِيقَ ، وَمَا أَشْبَهَهُ : لِأَنَّ السَّيْرَ يَكُونُ فِيهِ ، فَتَقُولُ : سِيرَ عَلَيْهِ فَرَسِيخًا ، كَأَنَّكَ قُلْتَ سِيرَ عَلَيْهِ الطَّرِيقَ فَرَسِيخًا .

فَأَمَّا الْحَالُ ، وَالتَّمْيِيزُ ، وَالْمَفْعُولُ لَهُ ، وَمَعَهُ ، فَلَا يُقَامُ شَيْءٌ مِنْهَا مُقَامَ الْفَاعِلِ ، فَإِذَا قُلْتَ : سِيرَ بَزِيدٌ قَائِمًا ، وَنَصَبْتَ زَيْدٌ عَرَقًا ، وَجِئْتُكَ ابْتِغَاءَ مَعْرُوفِكَ ، فَلَاتُقِيمُ "قَائِمًا" وَ"عَرَقًا" وَ"ابْتِغَاءَ مَعْرُوفِكَ" مُقَامَ الْفَاعِلِ .

وَقَدْ أَجَازَ قَوْمٌ^(٢) فِي : "كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا" : كَيْنَ قَائِمٌ ، قَالَ ابْنُ^(٣) السَّرَّاجِ : وَهَذَا عِنْدِي لَا يَجُوزُ ، مِنْ قَبْلِ أَنْ "كَانَ" فِعْلٌ غَيْرُ حَقِيقِيٍّ ، وَهُوَ نَاقِصٌ فَلَا يَبْنَى لِمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ ، كَمَا لَا يَبْنَى مِنَ الْأَفْعَالِ الَّتِي لَا تَتَصَرَّفُ ، لِأَنَّ بِنَاءَهَا تَصَرَّفُ فِيهَا .

وَأَمَّا الثَّانِي - وَهُوَ الْمُتَعَدِّي بِنَفْسِهِ وَبِغَيْرِهِ - فَلَا يُقَامُ مُقَامَ الْفَاعِلِ إِلَّا^(٤) مَا تَعَدَّى إِلَيْهِ الْفِعْلُ بِنَفْسِهِ ، وَهِيَ الْأَقْسَامُ الْمَقْدَمُ ذِكْرُهَا ، نَحْو : حَمَلْتُ زَيْدًا إِلَى عَمْرٍو ، وَأَضْرَبْتُ زَيْدًا عَمْرًا ، وَأَظْنَنْتُ زَيْدًا عَمْرًا عَاقِلًا ، وَأَعْلَمْتُ زَيْدًا عَمْرًا خَيْرَ النَّاسِ .

وَالْأَسْبَابُ الْمُعَدِّيَّةُ تَرِدُ فِي بَابِ الْمَفْعُولِ بِهِ^(٥) ، وَهِيَ عَكْسُ هَذَا الْبَابِ ، لِأَنَّ هَذَا هَدَمٌ ، وَذَاكَ بِنَاءٌ .

١ - ١٨٠ / آل عمران .

٢ - هم الكوفيون . انظر : المساعد ١ / ٤٠٠ .

٣ - انظر : الأصول ٨١ / ١ .

٤ - في الأصل : إِلَى ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ .

٥ - انظر ص ١٣٨ - ١٥٠ .

البابُ العاشرُ مِنَ القُطْبِ الأوَّلِ : فى المفعولاتِ

قَبْلَ أَنْ نَخُوضَ فى ذِكْرِ المفعولاتِ ، فَلْنَذْكُرْ جُمْلَةً مِنَ المنصوباتِ الَّتِي المفعولاتُ مِنْهَا ، وَقَدْ ذَكَرَ لَهَا حُدُودُ رَسْمِيَّةٌ ^(١) ، غَيْرُ جَامِعَةٍ لِأَفْرَادِهَا ، وَلَا نَازِمَةٌ لِأَحَادِهَا ، وَكَانَ الأوَّلَى عِدُّهَا حَيْثُ تَعَذَّرَ حَدُّهَا ^(٢) وَيَجْمَعُهَا قِسْمَانِ أَصْلٌ وَفَرْعٌ .

فَالْأَصْلُ خَمْسَةُ أَنْوَاعٍ : مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ ، وَمَفْعُولٌ بِهِ ، وَمَفْعُولٌ فِيهِ ، وَمَفْعُولٌ لَهُ ، وَمَفْعُولٌ مَعَهُ .

وَالْفَرْعُ سَبْعَةُ أَنْوَاعٍ : حَالٌ ، وَتَمْيِيزٌ ، وَاسْتِثْنَاءٌ - وَلَهَا بَابٌ مُفْرَدٌ يَلِى ^(٣) هَذَا الْبَابَ - وَخَبَرٌ كَانَ وَأَخَوَاتُهَا ، وَاسْمٌ إِنَّ وَأَخَوَاتُهَا ، وَاسْمٌ "لَا" النَّافِيَّةُ ، وَخَبَرٌ "مَا" النَّافِيَّةُ ، وَسْتَرَدٌ فِي بَابِ ^(٤) الْعَوَامِلِ ؛ فَلْنُورِدْ حِينَئِذٍ الْمَفْعُولَاتِ فِي : مُقَدِّمَةٍ وَخَمْسَةِ أَنْوَاعٍ .
المُقَدِّمَةُ :

اعْلَمْ أَنَّ الْمَوْجُودَاتِ / جَوَاهِرَهَا ، وَأَعْرَاضَهَا ، يَصِحُّ أَنْ تَكُونَ فَاعِلَةً ^{٤٠} وَمَفْعُولَةً ، تَقُولُ : قَامَ زَيْدٌ ، وَ: شَرَّفَ الْعِلْمُ ، وَ: رَأَيْتُ زَيْدًا ، وَ: كَرِهْتُ الْجَهْلَ .
وَقَدْ ذَكَرْنَا مِنْ أَحْكَامِ الْفَاعِلِ فِي بَابِهِ ، وَمَا يَصِحُّ لَهُ ، وَمَا لَا يَصِحُّ لَهُ .
وَالْفَاعِلُ يَكُونُ لَهُ مَفْعُولَاتٌ ، وَلَا يَكُونُ لِمَفْعُولٍ وَاحِدٍ أَكْثَرُ مِنْ فَاعِلٍ وَاحِدٍ .
فَإِذَا قِيلَ لَكَ - وَقَدْ ضَرَبْتَ زَيْدًا - : مَا صَنَعْتَ ؟ قُلْتَ : الضَّرْبَ ، فَإِذَا قِيلَ لَكَ :
بِمَنْ أَوْقَعْتَهُ ؟ قُلْتَ : بِزَيْدٍ ، فَإِذَا قِيلَ ^(٥) : مَتَى ؟ وَأَيْنَ ؟ قُلْتَ : يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِي
السُّوقِ ، فَإِذَا قِيلَ : لِمَ ضَرَبْتَهُ ؟ قُلْتَ : لِيَتَأَذَّبَ ؛ فَلِذَلِكَ سُمِّيَ الأوَّلُ مَفْعُولًا
مُطْلَقًا ؛ لِأَنَّهُ عَلَى الْحَقِيقَةِ فَعْلٌ مُحْضٌ ؛ وَذَلِكَ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : قُمْتُ قِيَامًا ، فَقَدْ

١ - أَيْ : تَعْرِيفَاتُ بِالرَّسْمِ .

٢ - أَيْ : تَعْرِيفُهَا بِالْحَدِّ .

٣ - انْظُرْ ص ١٨٢ .

٤ - انْظُرْ ص ٤٦٦ .

٥ - فِي الْأَصْلِ : قُلْتَ . وَالْمُنَاسِبُ مَا ذَكَرْتَهُ .

أَخْرَجْتَ الْقِيَامَ مِنَ الْعَدَمِ إِلَى الْوُجُودِ ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُقَيَّدٍ بِشَيْءٍ ، كَمَا فِي الْمَفْعُولَاتِ

وَسُمِّيَ الثَّانِي مَفْعُولًا بِهِ ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ بِهِ وَقَعَ .

وَسُمِّيَ الثَّلَاثُ مَفْعُولًا فِيهِ ؛ لِأَنَّ الزَّمَانَ وَالْمَكَانَ مُحَلَّانَ لِلْأَفْعَالِ ، لَا بُدَّ لَهَا

مِنْهُمَا .

وَسُمِّيَ الرَّابِعُ مَفْعُولًا لَهُ ؛ لِأَنَّهُ عِذْرُ الْفِعْلِ وَسَبَبُهُ .

وَلَمَّا جَازَ أَنَّ يُصَاحَبَ الْإِنْسَانَ فِي فِعْلِهِ غَيْرُهُ ، وَلَيْسَ مِنْ ضَرُورَتِهِ ، قِيلَ :

مَفْعُولٌ مَعَهُ .

وَقَدْ زَادَ السِّيْرَافِيُّ (١) مَفْعُولًا مِنْهُ ، وَاسْتَدَلَّ بِقَوْلِهِ : ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ

سَبْعِينَ رَجُلًا﴾ (٢) ، أَيْ مِنْ قَوْمِهِ ، وَالْعُلَمَاءُ عَلَى خِلَافِهِ .

وهذه الأنواع الخمسة منصوبةً أبداً ، مادامت على بابها ، لفظاً ، أو

مَوْضِعاً ؛ وَإِنَّمَا نُصِبَتْ لِلْفَرْقِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْفَاعِلِ ، وَلِنَاسِبَةِ بَيْنَ كَثْرَتِهَا وَخِفَّةِ

النَّصْبِ ، وَهِيَ تَتَفَاضَلُ فِي دَلَالَةِ الْفِعْلِ عَلَيْهَا ؛ فَأَقْوَاهَا دَلَالَتُهُ عَلَى الْمَصْدَرِ ، لِأَنَّهُ

مِنْ لَفْظِهِ ، وَيَنْوِبُ عَنْهُ فِي قَوْلِكَ : ضَرْباً زَيْداً ، وَتَعْمَلُ عَمَلَهُ ، ثُمَّ ظَرْفُ الزَّمَانِ

لِأَنَّهُ لِأَجْلِهِ ، وَضِعَ ، وَلَوْلَا الزَّمَنُ الْمُخْتَصُّ لَمْ يَحْتَجْ إِلَى صِيغَةِ الْفِعْلِ ، ثُمَّ ظَرْفُ

الْمَكَانِ ، لِإِفْتِقَارِهِ إِلَيْهِ فِي الْوُجُودِ ، ثُمَّ الْمَفْعُولُ لَهُ ؛ لِصُدُورِهِ عَنِ الْغَرَضِ الْبَاعِثِ

عَلَى فِعْلِهِ ، ثُمَّ الْمَفْعُولُ مَعَهُ ؛ لِعَدَمِ الْإِضْطِرَارِ إِلَيْهِ .

وَأَمَّا الْمَفْعُولُ بِهِ فَإِنَّهُ وَإِنْ نَقَصَ عَنْ مَرْتَبَةِ الْمَصْدَرِ ، فَإِنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْفَاعِلِ فِي

حَاجَةِ الْفِعْلِ إِلَيْهِ ؛ وَلِهَذَا / يَقُومُ مَقَامَ الْفَاعِلِ ، وَإِنَّمَا أُخِّرَ عَنِ الْمَصْدَرِ ؛ لِأَنَّ فِي ١/٤١

١ - انظر : ٢/ ٢٥٠ ، ٧٦٠ ، ٧٧٨ من شرح السيرافي .

٢ - ١٥٥ / الأعراف .

الأفعال ما لا يتعدى إلى مفعولٍ ، وكلُّها تتعدى إلى المصدرِ ؛ فلذلك قدّم عليه .
النوع الأول .

فى المفعول المطلق ، وهو المصدرُ ، وفيه أربعة فصول .

الفصل الأول : فى تعريفه ، وأقسامه

وحدهُ : كُلُّ اسْمٍ دَلَّ عَلَى حَدَثٍ وَضَعًا ، وَزَمَانٍ مَجْهُولٍ ضِمْنًا ، وَهُوَ وَفَعْلُهُ مِنْ لَفْظٍ وَاحِدٍ غَالِبًا ، أَلَا تَرَى أَنَّ لَفْظَ الضَّرْبِ يَدُلُّ عَلَى الْحَدَثِ بِالْوَضْعِ ، وَعَلَى الزَّمَنِ الْمَجْهُولِ بِالتَّضْمَنِ ؛ لِأَنَّهُ لَاحَدَثٌ إِلَّا فِى زَمَانٍ ، وَقَوْلُنَا غَالِبًا ؛ احْتِرَازٌ مِمَّا لَفَعْلَ لَهُ ، وَمِمَّا جَاءَ مِنْ مَعْنَى الْفِعْلِ ، كَمَا سَيَأْتِي بَيَانُهُ (١) .

وسيبويه (٢) يُسَمِّى هَذَا الْبَابَ : الْحَدَثَ ، وَالْحَدَثَانِ ، وَالْمَعَانِي ، وَرَبَّمَا سَمَّاهُ الْفِعْلَ ، لِابْتِعَارِ الْأَفْعَالِ النَّحْوِيَّةِ .

وله انقسامٌ باعتبارين .

الأُتْبَارُ الْأَوَّلُ : يَنْقَسِمُ إِلَى مُبْهِمٍ ، وَمُخْتَصٍّ ، وَيُسَمُّونَ الْمُخْتَصَّ مُؤَقَّتًا .
فَالْمُبْهِمُ نَحْوُ : ضَرَبْتُ ضَرْبًا ، وَقَعَدْتُ قَعُودًا ، لِأَنَّكَ لَا تُرِيدُ نَوْعًا مِنَ الضَّرْبِ وَالْقُعُودِ بَعِيْنِهِ .

وَالْمُخْتَصُّ كَقَوْلِكَ : ضَرَبْتُ ضَرْبَةً ، تُرِيدُ مَرَّةً ، وَقُمْتُ الْقِيَامَ الَّذِى تَعْلَمُ ، فَلَيْسَ هَذَا كَالأَوَّلِ فِى الشَّيْءِ ؛ لِأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى شَيْءٍ مُحْدُودٍ مُحْصًورٍ بِالْعَدَدِ وَالتَّعْرِيفِ ؛ فَالْمُبْهِمُ لَا يَتَضَمَّنُ فَائِدَةً تَزِيدُ عَلَى إِفَادَةِ الْفِعْلِ ، وَإِنَّمَا هُوَ تَأْكِيدٌ لَهُ لَيْسَ غَيْرُ ، وَالْمُخْتَصُّ يَتَضَمَّنُ زِيَادَةً لَيْسَتْ فِى الْفِعْلِ ، وَهِيَ : الْإِخْتِصَاصُ بِالْمَرَّةِ وَالتَّعْرِيفُ .

وَحَقِيقَةُ التَّوْقِيتِ : التَّحْدِيدُ ، وَهُوَ مُجَازٌ فِى وَصْفِ الْمَصْدَرِ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ أَوْصَافِ الزَّمَانِ .

وَمِنَ الْعُلَمَاءِ مَنْ يَجْعَلُ الْمُخْتَصَّ مُطْلَقًا عَلَى الْمَرَّةِ الْوَاحِدَةِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ

١ - فى الأصل : كَمَا سَيَأْتِي بَيَانُهُ أَنْفَاءً ، وَهُوَ خَطَأٌ .

٢ - انظر : الكتاب ١ / ٣٤ - ٣٥ .

يُطْلَقُ عَلَى التَّعْرِيفِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يُطْلَقُ عَلَيْهِمَا ، وَهُوَ الصَّحِيحُ .
وَالْمَبْهُمُ لَا يَكُونُ إِلَّا نَكْرَةً ، نَحْوُ : ضَرَبْتُ ضَرْبًا ، وَالْمَخْتَصُّ ، يَكُونُ نَكْرَةً
وَمَعْرِفَةً ، فَالنَّكْرَةُ نَحْوُ : ضَرَبْتُ / ضَرْبَةً ، وَضَرَبْتَيْنِ ، وَثَلَاثًا ، وَالْمَعْرِفَةُ نَحْوُ :
ضَرَبْتُ الضَّرْبَ ، وَالضَّرْبَةَ ، وَاللَّامُ فِيهِ لِلْعَهْدِ وَالْجِنْسِ .

الاعتبارُ الثَّانِي : يَنْقَسِمُ إِلَى ، مَا هُوَ مِنْ لَفْظِ الْفِعْلِ ، وَإِلَى مَا لَيْسَ مِنْ
لَفْظِهِ .

فَالأَوَّلُ عَلَى ضَرْبَيْنِ : أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ جَارِيًا عَلَى الْفِعْلِ ، وَهُوَ بِمَعْنَاهُ
نَحْوُ : ضَرَبْتُ ضَرْبًا ، وَأَكْرَمْتُ إِكْرَامًا ، وَالْآخَرُ : أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَاهُ ، وَلَيْسَ
جَارِيًا عَلَيْهِ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتُكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا ^(٢)﴾ ، وَقَوْلِهِ : ﴿وَتَبَتَّلَ
إِلَيْهِ تَبَتُّلًا ^(٣)﴾ ، فَهَذَا مِنْ لَفْظِ الْفِعْلِ وَبِمَعْنَاهُ ، وَلَكِنَّهُ غَيْرُ جَارٍ عَلَيْهِ ؛ فَإِنَّ
مَصْدَرَ "أَنْبَتَ" وَ"تَبَتَّلَ" الْإِنْبَاتُ ، وَالتَّبَتُّلُ .

وَالثَّانِي - الَّذِي لَيْسَ مِنْ لَفْظِ الْفِعْلِ - عَلَى ضَرْبَيْنِ .

أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ جَارِيًا عَلَيْهِ وَهُوَ بِمَعْنَاهُ ، نَحْوُ : "قَعَدْتُ جُلُوسًا"
وَحَبَسْتُ مَنْعًا ، وَبَسَمْتُ ^(٤) وَمِيزُ الْبَرْقِ ، "وَالْآخَرُ : أَسْمَاءُ وَضِعَتْ مَوْضِعَ
الْمَصْدَرِ ، وَلَيْسَتْ مَصَادِرَ نَحْوُ قَوْلِكَ : ضَرَبْتُهُ أَنْوَاءً مِنَ الضَّرْبِ ، وَأَيُّ
ضَرْبٍ ، وَرَجَعَ الْقَهْقَرَى ^(٥) "وَسَارَ الْجَمْرَى" ، وَقَعَدَ الْقَرْفُصَاءَ ^(٦) ،
و"اشْتَمَلَ" ^(٧) الصَّمَاءَ ، لِأَنَّهَا أَنْوَاءُ مِنَ الضَّرْبِ ، وَالرُّجُوعِ ، وَالسَّيْرِ ، وَالْقُعُودِ ،

١ - أَيْ : لَا تَرِيدُ نَوْعًا مِنَ الضَّرْبِ بَعِيْنِهِ ، وَلَا نَوْعًا مِنَ الْقُعُودِ بَعِيْنِهِ .

٢ - ١٧ / نوح .

٣ - ٨ / المَزَمَلُ .

٤ - فِي الْأَصْلِ : وَتَبَسَّمْتُ ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ ، حَتَّى يَكُونَ جَارِيًا عَلَى فِعْلِهِ وَبِمَعْنَاهُ .

٥ - انْظُرْ : الْكِتَابَ ٣٥ / ٨ ، وَالْأَصُولُ ١٦٠ .

٦ - انْظُرْ : الْكِتَابَ فِي الْمَوْضِعِ السَّابِقِ . وَقَعَدَ الْقَرْفُصَاءَ ، أَيْ "جَلَسَ عَلَى أَلْيَتَيْهِ ، وَأَلْصَقَ فَخْذَيْهِ بِيَنْطِنِهِ
مُحْتَبِيًا بِيَدَيْهِ .

٧ - اشْتَمَالَ الصَّمَاءَ : أَنْ يُجَلَّلَ جَسَدُهُ كُلُّهُ بِالْكِسَاءِ ، أَوْ بِالْإِزَارِ .

والأشتمال ^(١) ومنه اسمُ الفاعلِ في قولك : قُمْتُ قائماً ، ومنه : "ضربتُه سوطاً" ؛ لأن الأصلَ ضربتُه بسوطٍ أو ضربتُه سوطٍ ، فنزلَ منزلته ؛ إيجازاً ومبالغةً .

الفصل الثاني : في دواعيه

الأسبابُ الموجبةُ لوجود المصدرِ ثلاثةٌ : تأكيدُ الفعل ، وتبيينُ النوعِ وعددُ المرات .

أما تأكيدُ الفعلِ فهو فيه عوضٌ من تكرارِ الفعلِ في قولك : ضربتُ ضربتُ ، فقالوا : ضربتُ ضرباً ، والألفاظُ المؤكدةُ قد وردتْ كثيراً في العربيةِ فمنها قوله تعالى : ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا ^(٢)﴾ ، والإسراءُ لا يكونُ إلا لَيْلاً ، وقوله ﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا ^(٣)﴾ ، وقوله : ﴿ارْجِعُوا وَرَاءَكُمْ ^(٤)﴾ وقوله : ﴿فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِنْ فَوْقِهِمْ ^(٥)﴾ ، وأمثالُ هذا ، وانفردَ الأخفشُ بمسألةٍ لا يجيزها غيره ، وهي : ضربتُ زيداً ^(٦) أنْ ضربتُ ، / ويقولُ : هو في تقديرِ المصدرِ ، وقال الزجاجُ ^(٧) : قولُ الناسِ : "لَعَنَهُ اللَّهُ أَنْ يَلْعَنَهُ" ليسَ من كلامِ العربِ ، وردَّ على الأخفشِ .

وأما تبيينُ النوعِ : فإنَّ الفعلَ تحته أنواعٌ ليسَ أحدها أولى به من الآخرِ ؛ من القلةِ والكثرةِ ، والشدةِ والضعفِ ، بدليلِ قوله تعالى : ﴿لَا تَدْعُوا الْيَوْمَ ثُبُورًا وَاحِدًا وَادْعُوا ثُبُورًا كَثِيرًا ^(٨)﴾ ، وقوله : ﴿وَسَرَّحُوهُمْ سَرَاحًا

١ - انظر : الأصول ، في الموضع السابق .

٢ - ١ / الإسراء .

٣ - ٩١ / البقرة .

٤ - ١٣ / الحديد .

٥ - ٢٦ / النحل .

٦ - انظر : الأصول ١٦١/١ - ١٦٢ / الهمع ١٠١/٣ .

٧ - لم أهتم إلى هذا الرأي للزجاج فيما لدى من مصادر .

٨ - ١٤ / الفرقان .

جَمِيلًا^(١) ، فَلَمَّا كَانَ كَذَلِكَ جِيءَ بِالمَصْدَرِ ، لِيُخَصَّصَ الفِعْلُ بِمَا هُوَ عَلَيْهِ مِنَ الوَصْفِ ؛ فَتَقُولُ : ضَرَبْتُ ضَرْبًا شَدِيدًا ، وَقُمْتُ قِيَامًا حَسَنًا ، وَجَلَسْتُ جُلُوسًا طَوِيلًا ، وَمِنْ هَذَا النُّوعِ : "قَعَدَ القُرْفُصَاءَ"^(٢) ، وَأَمْثَالُهُ .

وَأَمَّا عَدَدُ المَرَّاتِ : فَلاحِظْ أَنَّهُ قَلِيلُهَا وَكَثِيرُهَا ، وَلَيْسَ فِي لَفْظِهِ مَا يَدُلُّ عَلَى شَيْءٍ مِنْهَا ، فَبُيِّنَ بِذِكْرِ العَدَدِ المَقْصُودُ مِنْهُ ، تَقُولُ : ضَرَبْتُ ، وَضَرَبْتَيْنِ ، وَثَلَاثَ ضَرَبَاتٍ .

وَأَجَازَ سِيبَوِيهِ^(٣) فِي : ضَرَبْتُهُ ضَرَبَتَيْنِ ، أَنْ تَنْصِبَ عَلَى الظَّرْفِ ، أَيْ : قَدَرُ ضَرَبَتَيْنِ ، كَمَا تَقُولُ : "انْتَظَرْتُهُ نَحْرَجَزُورَيْنِ" ، فَإِذَا قُلْتَ : ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرْبًا شَدِيدًا ضَرَبَتَيْنِ ، كَانَ "ضَرَبَتَيْنِ" بَدَلًا مِنَ الْأَوَّلِ ، وَلَا يَكُونَانِ مَصْدَرَيْنِ ؛ لِأَنَّ الفِعْلَ الْوَاحِدَ لَا يَنْصِبُ مَصْدَرَيْنِ ، فَأَمَّا قَوْلُهُ^(٤) :

وَوَطِئْتَنَا وَطَاءً عَلَى حَنْقٍ وَطَاءَ المَقْيَدِ نَابِتِ الهَرَمِ

فَلَا يَكُونُ الثَّانِي فِيهِ بَدَلًا مِنَ الْأَوَّلِ ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُهُ ، وَلَكِنَّهُ بِمَعْنَى : مِثْلَ وَطَاءِ المَقْيَدِ ، أَوْ عَلَى إِضْمَارِ فَعْلٍ .

١ - ٤٩ / الأحزاب .

٢ - انظر ١٢٣ .

٣ - انظر : الكتاب ١ / ٢٣٠ .

٤ - هُوَ الْحَارِثُ وَغَلَّةُ الدَّهْلِيِّ .

وانظر : شرح الحماسة للمرزوقي ٢٠٦ واللسان (هرم) والهمع ٣ / ١٠٤ .

الحَنْقُ - بِالْفَتْحِ - الْغِيْظُ . الْهَرَمُ : وَاحِدُهُ : هَرْمَةٌ ، وَهِيَ بَقْلَةٌ ، وَقِيلَ : ضَرَبْتُ مِنَ الشَّجَرِ ، أَوْ الْحُمْصِ ، وَفِي الْمَثَلِ : هُوَ أَذَلُّ مِنْ هَرْمَةٍ قَالَ الْمَرْزُوقِيُّ : "أَثَرْتُ فِيْنَا تَأْثِيرَ الْحَنْقِ الْغَضْبَانِ ، كَمَا يُؤَثِّرُ الْبَعِيْزُ الْمَقْيَدُ إِذَا وَطِئَ هَذِهِ الشَّجِيرَةَ ، وَخَصَّ الْمَقْيَدُ لِأَنَّهُ وَطِئَتْهُ أَثْقَلُ ، كَمَا خَصَّ الْحَنْقُ لِأَنَّهُ أَبْقَاهُ أَثْقَلُ وَانْتَصَبَ وَطَاءَ الْمَقْيَدِ عَلَى الْبَدَلِ ، أَيْ : وَطِئْتُ شِبْهَ هَذَا الْوَطَاءِ" .

الفصل الثالث : فى عوامله

وهى لاتخلوا : أَنْ تكون ظاهرةً أو مضمرةً .

أما الظاهرة ، فمنها : ما يَعْمَلُ بنفسه ، ومنها ما يدل على عاملٍ مثله وقد تَقَدَّمَ تقسيم المصدر إلى أربعة أقسام :

الأول : أَنْ يكونَ من لَفْظِ فعله ، جارياً عليه ، بمعناه ، وهذا عامله فعله نحو : ضَرَبْتُ ضرباً .

الثانى : أَنْ يكونَ من لَفْظِهِ ، وبمعناه ، ولكنه غيرُ جارٍ عليه ، وهذا عامله فعله عند الأكثر^(١) ، ومنهم مَنْ^(٢) يقول : إن عامله فعلٌ دلَّ الظاهر عليه كقوله تعالى : ﴿وَتَبَيَّلَ إِلَيْهِ تَبْيِلاً^(٣)﴾ .

الثالث : أَنْ يكونَ من غير لَفْظِهِ ، لكنه جارٍ عليه ، وبمعناه ، نحو : قعدتُ ٤٢ / جُلُوساً وبَسَمْتُ^(٤) وميضَ البرقِ " فالمازنى^(٥) يُعْمَلُ فيه الظاهر ، وسيبويه^(٦) يُعْمَلُ فيه فعلاً دلَّ عليه الظاهر ، تقديره : بَسَمْتُ^(٤) فومضتُ وميضَ البرقِ .
الرابع : وهو الأسماءُ الموضوعة موضعَ المصدرِ ، نحو ، " رَجَعَ الْقَهْقَرَى " و " قَعَدَ الْقَرْفُصَاءُ " ، وهذا النوعُ وما أشبهه منصوبٌ بفعله الظاهر ، وهو مذهب

١ - قال السيوطى فى الهمع ٣ / ٩٨ : " وعليه المازنى " .

٢ - وعليه المبرِّدُ وابنُ خروف ، وعزاهُ لسيبويه . انظر : الهمع فى الموضع السابق .

٣ - ٨ / المزمَل .

٤ - فى الأصل : وبَسَمْتُ ، وقد سبقَ نظيره قريباً .

٥ - انظر : الهمع ٣ / ١٠٠ .

٦ - انظر : الكتاب ١ / ٢٣١ .

سيبويه^(١) ، وقال المبرد^(٢) : إِنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى أَنَّهُ صِفَةٌ "مَحذُوفٌ" ، تَقْدِيرُهُ :
قَعَدَ الْقَعْدَةَ الْقَرْفُصَاءَ ، وَرَجَعَ الرَّجُوعَ الْقَهْقَرَى .

وَأَمَّا الْمَضْمَرَةُ : فَأَرْبَعَةٌ أَقْسَامُ :

الْقِسْمُ الْأَوَّلُ : مَضْمَرٌ يَجُوزُ إِظْهَارُهُ ، كَقَوْلِكَ لِلْقَادِمِ مِنْ سَفَرِهِ : "خَيْرٌ
مَقْدَمٌ" ، وَلَمْ يَمُطِلْ بَوَعْدِهِ : "مَوَاعِيدَ عُرْقُوبٍ"^(٣) ، وَلِلْغَضْبَانِ : "غَضَبَ الْخَيْلِ"
^(٤) عَلَى اللَّجْمِ .

الْقِسْمُ الثَّانِي : مَضْمَرٌ لَا يَجُوزُ إِظْهَارُهُ ، وَهُوَ كَثِيرٌ فِي كَلَامِهِمْ ، وَيَرُدُّ عَلَى
أَنْوَاعٍ :

الْأَوَّلُ : أَنْ يَكُونَ دُعَاءً ، كَقَوْلِكَ : "سَقِيًّا وَرَعِيًّا" وَ "بُعْدًا وَسُحْقًا" .

١ - فِي الْكِتَابِ ١ / ٣٤ - ٣٥ : "وَأَعْلَمُ أَنَّ الْفِعْلَ الَّذِي لَا يَتَعَدَّى الْفَاعِلَ يَتَعَدَّى إِلَى اسْمِ الْحَدَّثَانِ الَّذِي
أَخَذَ مِنْهُ ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يُذَكَّرُ لِيَدُلَّ عَلَى الْحَدَثِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ قَوْلَكَ : قَدْ ذَهَبَ ، بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : قَدْ كَانَ مِنْهُ
ذَهَابٌ ، وَإِذَا قُلْتَ : ضَرَبَ عَبْدُ اللَّهِ ، لَمْ يُسْتَبَيَّنْ أَنَّ الْمَفْعُولَ زَيْدًا وَعَمْرُو ، وَلَا يَدُلُّ عَلَى صِنْفٍ ، كَمَا
أَنَّ "ذَهَبَ" قَدْ دَلَّ صِنْفًا ، وَهُوَ الذَّهَابُ ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ : ذَهَبَ عَبْدُ اللَّهِ الذَّهَابَ الشَّدِيدَ ، وَقَعَدَ قَعْدَةً
سَوْءًا ، وَقَعَدَ قَعْدَتَيْنِ ، لَمَّا عَمِلَ فِي الْحَدَثِ عَمَلٌ فِي الْمَرَّةِ مِنْهُ وَالْمَرَّتَيْنِ وَمَا يَكُونُ ضَرْبًا مِنْهُ . فَمِنْ
ذَلِكَ : قَعَدَ الْقَرْفُصَاءَ ، وَاشْتَمَلَ الصَّمَاءَ ، وَرَجَعَ الْقَهْقَرَى ؛ لِأَنَّهُ ضَرَبَ مِنْ فِعْلِهِ الَّذِي أَخَذَ مِنْهُ" .

٢ - لَمْ أَهْتَدِ إِلَى هَذَا الرَّأْيِ فِيمَا أَطْلَعْتُ عَلَيْهِ مِنْ كُتُبِ الْمَبْرَدِ الْمَطْبُوعَةِ ، هَذَا وَقَدْ ذَكَرَ هَذَا الرَّأْيَ ابْنُ
السَّرَّاحِ مَنْسُوبًا إِلَى الْمَبْرَدِ ، قَالَ فِي الْأُصُولِ ١ / ١٦٠ - ١٦١ : "قَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ : قَوْلُهُمْ : قَعَدَ
الْقَرْفُصَاءَ ، وَاشْتَمَلَ الصَّمَاءَ ، وَرَجَعَ الْقَهْقَرَى ، هَذِهِ حُلَى وَتَلْقِييَاتٌ لَهَا ، وَتَقْدِيرُهَا : اشْتَمَلَ
الِاشْتِمَالَهَ الَّتِي تُعْرَفُ بِهَذَا الْاسْمِ ، وَكَذَلِكَ أَخَوَاتُهَا .."

٣ - انْظُرْ : أَمْثَالُ أَبِي عُبَيْدٍ الْقَاسِمِ بْنِ سَلَامٍ ٨٧ . وَيُضْرَبُ الْمَثَلُ فِي خُلْفِ الْوَعْدِ . وَانْظُرْ تَخْرِيجَ الْمَثَلِ
وَقِصَّتَهُ فِي الْمَوْضِعِ الْمَشَارِ إِلَيْهِ ، وَفِي ذَلِكَ يَقُولُ الشَّاعِرُ :
وَعَدْتُ وَكَانَ الْخُلْفُ مِنْكَ سَجِيَّةً

مَوَاعِيدَ عُرْقُوبٍ أَخَاهُ يَبْثُرُ

٤ - انْظُرْ : مَجْمَعُ الْأَمْثَالِ ٢/٢ وَلِسَانَ الْعَرَبِ (غَضَبٌ) . وَيُضْرَبُ الْمَثَلُ لِمَنْ غَضِبَ عَلَى مَنْ لَا يَبَالِي بِهِ ،
لَأَنَّ الْخَيْلَ لَا يَبَالِي بِغَضَبِهَا عَلَى اللَّجْمِ .

الثاني : أَنْ يَكُونَ غَيْرَ دُعَاءٍ ، كَقَوْلِكَ : "حَمْدًا وَشُكْرًا لَا كُفْرًا (وَعُجْبًا)" (١)
وَأَفْعَلُ ذَلِكَ حُبًّا وَكَرَامَةً " ، و "لَا أَفْعَلُ ذَلِكَ وَلَا كَيْدًا وَهَمًّا" .

الثالث : أَنْ يَكُونَ إِخْبَارًا ، كَقَوْلِهِمْ : "مَا أَنْتَ إِلَّا سَيْرًا سَيْرًا" ، و "مَا أَنْتَ إِلَّا سَيْرَ الْبَرِيدِ" و "مَا أَنْتَ إِلَّا شُرْبُ الْإِبِلِ" ، و "إِلَّا الضَّرْبُ الضَّرْبُ" وَمِنْهُ قَوْلُهُ
تَعَالَى : ﴿فَأَمَّا مَنْ بَعْدُ وَإِذَا فِدَاءً (٢)﴾ .

الرابع : أَنْ يَكُونَ اسْتِفْهَامًا ، كَقَوْلِكَ : "أَقِيَامًا وَالنَّاسُ قَعُودٌ" ؟ و "أَقْعُودًا
وَالنَّاسُ يَغْزُونَ" ؟ وَمِنْهُ قَوْلُهُ : "أَغْدَّةُ كَغْدَةِ الْبَعِيرِ (٣)" ؟ و :
أَطْرِبًا وَأَنْتَ قَنْسَرِيٌّ (٤) !

وقد يُسْتَعْمَلُ مِثْلُ هَذَا فِي الْخَبَرِ ، كَقَوْلِكَ : "سَيْرًا سَيْرًا" ، عَنِيتَ نَفْسَكَ
أَوْ غَيْرَكَ .

الخامس : أَنْ يَكُونَ توكِيدًا لِنَفْسِهِ ، وَلِمَا قَبْلَهُ ، فَالْأَوَّلُ كَقَوْلِكَ : "لَهُ عَلَيَّ

١ - تَنَمَّه يَصِحُّ بِهَا الْمَثَلُ ، وَهِيَ فِي كُلِّ الْمَصَادِرِ ، وَلَعَلَّهَا سَقَطَتْ مِنَ النَّاسِخِ . انظر : سيبويه ١ / ٣١٨
وابن يعيش ٣ / ١١٤ والجمع ٣ / ١١٨ قَالَ السَّيَوِيُّ فِي الْهَمْعِ ٣ / ١١٩ : "قَالَ أَبُو عَمْرٍو بْنُ
بَقْيٍ : قَوْلُ سَبْيُوهِ : حَمْدًا وَشُكْرًا لَا كُفْرًا لَهُ ، كَذَا تَكَلَّمَ بِالثَّلَاثَةِ مُجْتَمِعَةً . وَقَدْ تُقْرَدُ ، وَ "عُجْبًا" مُقْرَدٌ
عَنْهَا .

٢ - ٤٠ / مُحَمَّدٌ .

٣ - هَذَا مِنْ قَوْلِ عَامِرِ بْنِ الطَّفِيلِ ، وَبَقِيَّتُهُ : "وَمَوْتًا فِي بَيْتِ سَلُولِيَّةٍ ، غَدَّةُ الْبَعِيرِ : طَاعُونُهُ ، وَكَانَ عَامِرٌ
قَدْ أَصَابَهُ الطَّاعُونُ حِينَ خَرَجَ مِنْ عِنْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَلَجَأَ إِلَى بَيْتِ امْرَأَةٍ مِنْ بَنِي
سَلُولٍ فَمَاتَ هُنَاكَ . انظر : أُمَثَالُ أَبِي عُبَيْدِ الْقَاسِمِ بْنِ سَلَامٍ ٣٣٣ ، وَفِي هَامِشِ الصَّفْحَةِ فَضْلُ
تَخْرِيجِ .

٤ - هَذَا بَيْتٌ مِنَ الرِّجَزِ الْمَشْهُورِ لِلْعَجَّاجِ . انظر : ديوانه ٣١٠ . وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ سَبْيُوهِ ١ / ٣٣٨ وَ
٣ / ١٧٦ . وَانظر أَيْضًا التَّبَصُّرَةَ ٤٧٣ وَابْنُ يَعِيشَ ١ / ١٢٣ وَالْمَغْنَى ١٨ وَشَرَحَ أَبْيَاتَهُ ٥ / ٢٧١ وَ
الْهَمْعَ ٣ / ١٢٢ وَالْخَزَانَةَ ١١ / ٢٧٤ وَاللسَانَ (قَنْسَر) .
الطَّرِبُ : خَفَّةُ الشَّوْقِ . الْقَنْسَرِيُّ الْكَبِيرُ الْمُسْنُ .

أَلْفُ دَرِهِمْ عُرْفًا وَوَزَنًا" ، والثاني كقولك : "هذا عبدُ الله (١) حَقًّا" ، وهذا القولُ
 لاقولك (٢) ، ومنهُ قوله تعالى : ﴿صُنِعَ اللَّهُ (٣)﴾ و ﴿وَعَدَ اللَّهُ (٤)﴾ و ﴿كِتَابَ ٤٣ / أ
 اللَّهُ عَلَيْكُمْ (٥)﴾ ، وقولهم "اللَّهُ أَكْبَرُ دَعْوَةَ (٦) الحق" ، و "أَجِدُكَ لَا تَفْعَلْ كَذَا (٧)" ؟
 السَّادِسُ : أَنْ يَكُونَ مِمَّا لَا يَتَصَرَّفُ ، نحوُ : "سُبْحَانَ اللَّهِ ، وَرِيحَانَهُ (٨) " .

١ - فى ابن يعيش ١١٦/١ : "اعلم أن "حقاً والحق" ونحوهما مصادرٌ ، والناصبُ لها فعلٌ مقدَّرٌ قبلها
 دل عليه معنى الجملة ، فتؤكدُ الجملةُ ، وذلك الفعلُ : أحقُّ ، وما جرى مجراهُ ، وذلك أنك إذا قلتَ :
 هذا عبدُ الله ، جاز أن يكون إخبارُك عن يقين منك وتحقيق ، وجاز أن يكون على شكٍ ، فأكدته
 بقولك : حَقًّا ، كأنك قلتَ : أحقُّ ذلك حَقًّا ... "

٢ - وفى الموضع السابق من ابن يعيش : "... وإذا قال : "هذا القولُ لا قولك" فكأنه قال : هذا القولُ لا
 أقولُ قولك ، أى : مثل قولك ، يعنى : إننى أقول الحق ولا أقول باطلاً مثل قولك ... " .

٣ - ٨٨ / النمل .

٤ - ١٢٢ / النساء و ٦ / الروم .

٥ - ١٢٤ / النساء .

٦ - فدعوة منصوبٌ على المصدر ، كأنه قيل : أدعو دعوة الحق انظر : ابن يعيش ١١٧/١ .

٧ - انظر : الكامل ١٠٤١ .

وفى ابن يعيش ١١٦/١ : "واعلم أن قولهم فى الاستفهام : أجِدُكَ لَا تَفْعَلْ كَذَا ؟ أصله : من الجِدِّ
 الَّذِي هُوَ نَقِيضُ الْهَزْلِ ، كأنه قال : أَتَجِدُ ذَلِكَ جِدًّا ؟ غَيْرَ أَنَّهُ لَا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا مُضَافًا ؛ حَتَّى يُعْلَمَ مَنْ
 صَاحِبُ الْجِدِّ ."

٨ - الرِّيحَانُ : الرِّزْقُ ، تقول : خَرَجْتُ أَبْتَغِي رِيحَانَ اللَّهِ ، أى : رِزْقَهُ وفى الحديث : "الولدُ مِنْ رِيحَانِ
 اللَّهِ" ، وقولهم : سُبْحَانَ اللَّهِ وَرِيحَانَهُ : نصبوهما على المصدر ، يُريدون : تنزيهاً له واستِزْراقاً .
 انظر : الصحاح (روح) وفى الهمع ١١٦/٣ : "... ويلزمُ الإضافةُ ، ولا يتصرفُ ، ولم يُنطقْ له بفعل
 من لفظه ، فيقدَّرُ مِنْ معناه ، أى : أُسْتَرْزَقُهُ ، ولا يُسْتَعْمَلُ مفرداً ، بل مُقْتَرناً مع "سُبْحَانَ اللَّهِ" وقيل :
 يُسْتَعْمَلُ وحده ؛ لِأَنَّ سَيَبَوِيهَ لم يذكرهُ مقترناً مع "سُبْحَانَ اللَّهِ" ولا نَبَّهَ على ذلك ."

و"مَعَاذَ اللَّهِ" ، و"عَمَرَكَ (١) اللَّهُ إِلَّا فَعَلْتَ" ، ومنهُ فَوَلَّهُمْ : "غُفْرَانِكَ لَا كُفْرَانِكَ" .
السَّابِعُ : أَنَّ يَكُونُ مُتْنًى ، كَقَوْلِهِمْ : "لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ" ، وَ "حَنَانِيكَ" ، كَأَنَّهُ
قَالَ : تَحَنُّنًا بَعْدَ تَحَنُّنٍ .

الثَّامِنُ : أَنَّ يَكُونُ عَلَى التَّشْبِيهِ، كَقَوْلِكَ : "مَرَرْتُ فَإِذَا لَهُ صَوْتُ صَوْتِ حِمَارٍ" ،
و"إِذَا لَهُ صُرَاخٌ صُرَاخُ ثَكْلَى" ، وَ : "إِذَا لَهُ دَقٌّ دَقُّكَ بِالْمِنْحَازِ حَبُّ الْقَلْقُلِ" (٢) .

وهذا بابٌ ما أَوْسَعَهُ فِي الْعَرَبِيَّةِ !
وَكُلُّ هَذِهِ مَصَادِرُ مَنْصُوبَةٍ بِأَفْعَالٍ مَتْرُوكَةٍ الْإِظْهَارِ ، كَأَنَّهُ قَالَ : سَقَاكَ
اللَّهُ ، وَرَعَاكَ ، وَأَلْزَمَكَ ، وَنَحْوَ ذَلِكَ مِنَ الْأَفْعَالِ الدَّالَّةِ عَلَيْهَا أَلْفَاظُ الْمَصَادِرِ
الْمَذْكُورَةِ .

١ - انظر : التبصرة ٤٤٨ - ٤٤٩ .

وفى ابن يعيش ١٢٠/٨ "... وأما قولهم : "عَمَرَكَ اللَّهُ" فهو مصدرٌ لم يُستعمل إِلَّا فى معنى الْقَسَمِ ،
ونصبه على تقدير فعلٍ ، وفى تقدير ذلك الفعل وجهان .
منهم مَنْ يَقْدَرُ : أَسْأَلُكَ بِعَمَرَكَ اللَّهُ ، وَبِتَعْمِيرِكَ اللَّهُ ، أَيْ : وَصَفِكَ اللَّهُ بِالْبَقَاءِ وَالْعَمْرِ ، وَالْعَمَرُ :
الْبَقَاءُ ، تَقُولُ : بِعَمَرِ اللَّهِ ، كَأَنَّكَ تَحْلِفُ بِبَقَاءِ اللَّهِ ...

ومنهم مَنْ يَقْدَرُ : أُنْشِدُكَ بِعَمَرِ اللَّهِ ؛ فَيَكُونُ النَّاصِبُ : أُنْشِدُكَ ، وَهُمْ يَسْتَعْمِلُونَ : "أُنْشِدُكَ" ، فِى
هَذَا الْمَعْنَى كَثِيرًا ، ثُمَّ حُذِفَ الْبَاءُ ، فَوَصَلَ الْفِعْلُ ، فَنَصَبَ "عَمَرَكَ" ، ثُمَّ حُذِفَ الْفِعْلُ ، فَبَقِيَ "عَمَرَكَ
اللَّهُ" ، وَ "اللَّهُ" مَنْصُوبٌ بِالْمَصْدَرِ الَّذِى هُوَ "عَمَرَكَ" كَأَنَّهُ قَالَ : بِوَصْفِكَ اللَّهُ بِالْبَقَاءِ ...

٢ - المنحازُ : الَّذِى يَدُقُّ فِيهِ ، وَهُوَ الْهَؤُلَاءِ .

وفى الأصل : الْقَلْقُلُ ، بِالْفَاءِ ، وَبِهَامِشِ النُّسخَةِ تَصْحِيحٌ بِخَطِ يُقَارِبُ خَطَ النَّاسِخِ ، نَصَّهُ : "حَاشِيَةُ
قَالَ الْجَوْهَرِيُّ : الصَّوَابُ : حَبُّ الْقَلْقُلِ ، بِقَافَيْنِ مَكْسُورَتَيْنِ ، وَقَالَ : هُوَ بِالْفَاعَيْنِ تَصْحِيْفٌ ، وَحَكَاهُ
عَنِ الْأَصْمَعِيِّ "هَذَا وَالَّذِى فِى الصَّحَاحِ ، (قُل) : "وَالْقَلْقُلُ ، بِالْكَسْرِ : نَبَتْ لَهُ حَبٌّ أَسْوَدٌ ... وَفِى
الْمَثَلِ : دَقُّكَ بِالْمِنْحَازِ حَبُّ الْقَلْقُلِ . وَالْعَامَّةُ تَقُولُ : حَبُّ الْقَلْقُلِ ، قَالَ الْأَصْمَعِيُّ : هُوَ تَصْحِيْفٌ ، إِنَّمَا
هُوَ بِالْقَافِ ، وَهُوَ أَصْلَبُ مَا يَكُونُ مِنَ الْحَبُوبِ ، حَكَاهُ أَبُو عُبَيْدٍ . وَانْظُرِ الْمَثَلَ وَتَخْرِيجَهُ فِى أَمْثَالِ
أَبِي عُبَيْدٍ ٣١١ ، قَالَ : وَقَدْ يَوْضَعُ هَذَا الْمَثَلُ أَيْضًا فِى الْإِذْلَالِ لِلْقَوْمِ وَالْحَمَلِ عَلَيْهِمْ" وَقَالَ ابْنُ يَعِيشَ
فِى شَرْحِ الْمَفْصَلِ ١١٦/١ : "وَالنَّكْتَةُ فِى ذَلِكَ : أَنَّهُ يُرِيدُ : مَرَرْتُ بِهِ وَهُوَ يُصَوِّتُ ، وَلَمْ يُرِدْ أَنْ يَصِفَهُ
بِذَلِكَ أَوْ يُبَدِّلَهُ مِنْهُ ..."

ويجوزُ في كثيرٍ من هذه الأمثلة الرَّفْعُ على الابتداء ، وما بعده خبره ،
كقوله (١) :

أَقَامَ وَأَقْوَى ذَاتَ يَوْمٍ وَخَبِيَّةٌ لَأَوَّلُ مَنْ يَلْقَى وَشَرُّ مُيسِرٍ
وَالنَّصَبُ أَكْثَرُ وَأَجُودُ .

القسمُ الثالثُ : مَصَادِرُ لَا أَفْعَالَ لَهَا ، نُصِبَتْ بِأَفْعَالٍ مَقْدَرَةٍ لَمْ يُنْطَقْ بِهَا
وهي أَنْوَاءٌ .

الأوَّلُ : الدَّعَاءُ كَقَوْلِهِمْ : "دَفَرًا" (٢) ، و"بَهْرًا" (٣) ، و"أَفَّةً" (٤) ، و"تَفَّةً" (٥)
كَأَنَّهُ قَالَ : بَهَرَكَ اللَّهُ ، وَإِنْ لَمْ يَتَكَلَّمْ بِهِ (٦) .

الثَّانِي : أَنْ يَكُونَ مُضَافًا ، كَقَوْلِهِمْ : وَيَحْكُ ، وَيَلِكُ ، وَيَسْكُ ، وَوَيْيَكُ ،

١ - هو أبو زيد الطائى . انظر : ديوانه ٦١ .

والبيتُ من شواهد سيبويه ٣١٣/١ .

وانظر أيضًا : اللسان (يسر) وابن يعيش ١١٤/١ ، والمساعد ٤٧٨/١ والهمع ١٠٧/٣ .

والشاعر يصف أسدًا . أَقْوَى : نَفِدَ ما عنده من زاد ، يقول : مَنْ يَلْقَى هَذَا الاسدَ فى تلك الحالة
فالخبيَّةُ له .

والشاهدُ فيه : رفع "خبيَّة" بالابتداء ؛ لما فيه من معنى النصب على المصدر المستعمل فى الدعاء ،
وخبر المبتدأ الجارُّ والمجرور "له" .

٢ - الدَّفَرُ : النَّتْنُ .

٣ - أَلْبَهَرُ : الغَلَبَةُ ، ويُقالُ أيضًا : بَهْرًا له : نَعَسًا له .

٤ - الأَفَّةُ : وسخ الأذن .

٥ - التَّفَّةُ : وسخ الأظفار . وانظر سيبويه ٣١١/١ .

٦ - فى ابن يعيش ١٢٠/١ : "... وقد قالوا : بَهَرَ القمرُ الكواكبَ ، إذا غَطَّاهَا ، وفى الهمع ١٠٦/٣ : "وقال
أبو حيَّان : نحكى ابنُ الأعرابى وغيره أنه يُقالُ للقوم إذا دُعِيَ عليهم : بَهَرَهُمُ اللَّهُ ؛ فيكون منصوباً
بفعل مستعمل ، لا مهمل" .

ولا يُتَكَلَّمُ بِهَذِهِ الْأَرْبَعَةِ ^(١) مُفْرَدَةً ، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ فِي الْقِسْمِ : "قَعْدَكَ اللَّهُ" بِمَنْزِلَةِ : "عَمَرَكُ اللَّهُ" ، إِلَّا أَنَّ "عَمَرَكُ" لَهُ فِعْلٌ ، وَ "قَعْدَكَ" ^(٢) " لَا فِعْلَ لَهُ .

الْقِسْمُ الرَّابِعُ : أَسْمَاءٌ غَيْرُ مَصَادِرٍ ، نُصِبَتْ نَصْبَ الْمَصَادِرِ ، وَهِيَ نَوْعَانِ أَحَدُهُمَا : مَاخُذٌ مِنَ الْفِعْلِ ، كَقَوْلِهِمْ : "هَنِيئًا مَرِيئًا" ، وَ "أَقَانِمًا وَقَدْ قَعَدَ النَّاسُ؟" ، وَ "قَاعِدًا - عِلِمَ اللَّهُ - وَقَدْ سَارَ الرِّكْبُ" ، مُسْتَفْهَمًا وَمُخْبِرًا .
وَالْآخَرُ : أَنْ يَكُونَ غَيْرَ مَاخُذٍ مِنَ الْفِعْلِ ، كَقَوْلِكَ : "تُرْبًا وَجَنْدَلًا" ، وَ "فَاهَا لِفَيْكَ" ، يُرِيدُونَ : فَالِدَاهِيَةَ .

وَبَعْضُ الْعَرَبِ يَرْفَعُ هَذَا ، كَقَوْلِهِ ^(٣) :

لَقَدْ أَلَبَ الْوَاشُونَ أَلْبًا لِبَيْنِهِمْ فَتَرَبُّ لَأَقْوَاهِ الْوُشَاةِ وَجَنْدَلُ
وَجَمِيعُ هَذَا الْبَابِ إِنَّمَا يُعْرَفُ بِالسَّمَاعِ ، وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ .
وَقَدْ جَاءَتْ أَلْفَاظُ مَنْصُوبَةٍ يَلْتَبِسُ الْمَصْدَرُ فِيهَا بِالْحَالِ وَغَيْرِهَا ؛
قَالُوا : "مَرَرْتُ بِهِمْ جَمِيعًا" ، وَكُلًّا ، وَعَامَّةً ، وَقَاطِبَةً ، وَطُرًّا ، وَ "مَرَرْتُ بِهِ وَحْدَهُ"
فَسِيْبِيَّوِيهِ ^(٤) يَنْصَبُ "قَاطِبَةً" وَ "طُرًّا" عَلَى الْمَصْدَرِ ، وَالباقى عَلَى الْحَالِ ، وَهُوَ

١ - انظر : سيبويه ٣/٣١٨ والتبصرة ٢٦١ ، وفي ابن يعيش ١/١٢١ : "وَأَمَّا وَيْحٌ وَوَيْسٌ وَوَيْبٌ فَكُنَايَاتٌ عَنِ الْوَيْلِ ؛ فَوَيْلٌ : كَلِمَةٌ تُقَالُ عِنْدَ الشَّتْمِ وَالتَّوْبِيخِ ، مَعْرُوفَةٌ وَكَثُرَتْ حَتَّى صَارَتْ لِلتَّعَجُّبِ يَقُولُهَا أَحَدُهُمْ لِمَنْ يُحِبُّ وَلِمَنْ يُبْغِضُ ، وَكُنُوا بِالْوَيْسِ عَنْهَا ؛ وَلِذَلِكَ قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ : "وَيْسٌ" تَرْحُمُ ... " وَانظر الهمع ٣/١٠٧ - ١٠٨ .

٢ - انظر : التبصرة ٤٥٠ .

٣ - لم أهدت إليه .

وَالْبَيْتُ مِنْ شَوَاهِدِ سِيْبِيَّوِيهِ الْمَجْهُولَةِ الْقَائِلِ . انظر : الكتاب ١/٣١٥ . وانظر أيضًا : المقتضب ٣/٢٢٢ والتبصرة ٢٦١ والمخصص ١٢/٨٥ وابن يعيش ١/١٢٢ وشرح حماسة أبي تمام للتبريزي ٢/٢٧٢ .

أَلَبَ : جَمَعَ . لِبَيْنِهِمْ : أَيِ لِبَيْنَيْتُوَا وَيَبْعُدُوا . الثَّرْبُ وَالْجَنْدَلُ : كُنَايَةُ عَنِ الْخِيْبَةِ ؛ لِأَنَّ مَنْ ظَفَرَ مِنْ حَاجَتِهِ بِهِمَا لَمْ يَحْظُ بِطَائِلٍ ، وَالْجَنْدَلُ : جَمْعُ جَنْدَلَةٍ ، وَهِيَ الْحَجَارَةُ .

٤ - انظر : الكتاب ١/٣٧٦ .

مَذْهَبُ الْخَلِيل (١) ، وَأَمَّا "وَحْدَهُ" : فَمِنْهُمْ مَنْ (٢) نَصَبَهَا عَلَى الظَّرْفِ ، وَمِنْهُمْ عَلَى الْحَالِ (٣) ، وَمِنْهُمْ عَلَى الْمَصْدَرِ (٤) .

الفصل الرابع : فى أحكامه

الأول : إذا اذكر المصدر مع فعله فضلة ، ولم يكن واقعاً فى محلّ البيان والاعتماد ، فهو منصوب .

فإن لم يكن فضلة ، ووقع فى محلّ البيان والاعتماد رفع ، كقولك : الضرب مؤلم ، ويعجبنى ضرب زيد ، وسير يزيد سير شديد ، ويستوى فيه المبهم والمختص ، والمعرفة والنكرة ، كما سبق ، إلا أن المعرفة تنقسم قسمين : أحدهما : تعريف العهد ، نحو : ضربت الضرب الذى تعهد ، وهذا يطل الإبهام ؛ لقصره على نوع بعينه .

والثانى : تعريف الجنس ، كقولك : كثر الضرب والقتل ، فهذا ينتصب على المصدر غالباً ، إذا وصف ، تقول : ضرب الضرب الشديد ، و : قتل القتل الذريع ، فإن لم يوصف فالأحسن أن ينكر : فيقال : ضرب ضرباً ، وقتل قتلاً ؛ لأن الفعل تدل صيغته على الحدث ، والمصدر المبهم إذا انتصب به كان تأكيداً له ، بمنزلة تكريره ، كما سبق ، فإذا لم يفد تعريفه زيادةً على إفادة الفعل

١ - انظر : الكتاب : الموضع السابق .

٢ - وهو يونس . انظر : الكتاب ٣٧٧/١ والأصول ١٦٦/١ . وفى ابن يعيش ٦٣/٢ أن ليونس فى : مررت به وحده ، قولان : أولهما : أنه منصوب على الحال ، والثانى : أنه منصوب على الظرف .

٣ - قال ابن السراج فى الأصول ١٦٥/١ : "ومذهب سيبويه : أن قولهم : مررت به وحده ، وبهم وحدهم ومررت برجل وحده ، أى : مفرد : أقيم مقام مصدر ، يقوم مقام الحال" .

٤ - وهو مذهب الخليل . انظر : الكتاب ٣٧٧/١ .

وقال سيبويه فى الكتاب ٣٧٣/١ : "هذا باب ما جعل من الأسماء مصدراً كالمضاف فى الباب الذى يليه ، وذلك قولك : مررت به وحده ..." وانظر : المقتضب ٣/٢٣٩ .

فلا حاجة إلى تعريفه ، فإن أردت بقولك : ضربت الضرب ، ما يستحق أن يُسمى ضرباً على الحقيقة ، جاز وحسن ؛ من حيث إنه أشبه الموصوف .
 فإن كان المصدر مؤقتاً ، عمل فيه الفعل وهو معرف تعريف الجنس ، تقول : قد تضرب الضربة فتغنى عنا الضربات الكثيرة ؛ لأن الفعل لا يدل على المؤقت ؛ فلا يكون في حكم التكرير .

الحكم الثاني : إذا أضفت إلى المصدر ما هو وصف له في المعنى ، تنزل منزلته ، تقول ضربته ضرب زيد عمراً ، تقديره : ضربته ضرباً مثل ضرب زيد عمراً ، فحذفت المضاف وأقمت المضاف إليه مقامه ، ولولا هذا المحذوف لكان الكلام محالاً ؛ لأنه ينبغي أنك أحدثت ضرب زيد ، ومثله : ضربته كما ضرب زيد عمراً ، أي : ضرباً كما ضرب ، ومنه قول الراجز (١) :
 حتى إذا اصطفوا لنا جداراً
 وقول الآخر (٢) :

ولم يضع ما بيننا لحم الوضم

أي : اصطفاً فامثل اصطفاً جدار ، و : إضاعةً مثل إضاعة لحم الوضم .

وتقول : سرت أشد السير ، وصمت أحسن الصيام ، فتنصب "أشد"

١ - هو العجاج ، والبيت من أرجوزه يمدح فيها الحجاج ، ويذكر فتكهُ بالخوارج . انظر : ديوانه ١٤٤ .

وانظر : الخصائص ٣/٣٢٢ ، ٣٢٣ ، والمحتسب ٢/١٢١ . وقوله : اصطفوا : يعني الخوارج ، يريد :

أنهم برزوا له في الموقعة ، وجواب الشرط في قوله بعد ذلك :

أورد حذاً تسبق الأبصارا

يسبقن بالموت القنا الحاررا

والمراد بالحذ : السهام الخفيفة ، والحرار : جمع الحرى ؛ وصفها بذلك لحرارة الطعن بها .

٢ - هو العجاج من أرجوزة يخاطب فيها مروان بن الحكم . انظر : ديوانه ٢٧٨ وانظر أيضاً :

الخصائص ٣/٣٢٢ ، ٣٢٣ برواية :

ولم يضع جاركم لحم الوضم

والوظم : كل شيء يوضع عليه اللحم من خشب وغيره ، ليقية من الأرض .

و"أَحْسَنَ" نَصَبَ المَصَادِرِ ، و"أَفْعَلَ" إِنَّمَا يُضَافُ إِلَى مَا هُوَ بَعْضُهُ فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ : سِرْتُ أَشَدَّ السَّيْرِ سَيْرًا ، وَصُمْتُ أَحْسَنَ الصِّيَامِ صِيَامًا ؛ لِيَصِحَّ الْكَلَامُ ، وَيَجُوزُ أَنْ تَنْصِبَهُ عَلَى أَنَّهُ صِفَةُ مَصْدَرٍ مَحْذُوفٍ ، تَقْدِيرُهُ : صُمْتُ صِيَامًا أَحْسَنَ الصِّيَامِ ، وَلَا اعْتِبَارَ بِإِضَافَةِ "أَحْسَنَ" إِلَى الْمَعْرِفَةِ ؛ فَإِنَّهَا إِضَافَةٌ غَيْرُ حَقِيقَةٍ .

الحُكْمُ الثَّالِثُ : الْمَصْدَرُ يَتَقَدَّمُ عَلَى فِعْلِهِ إِذَا كَانَ مُتَصَرِّفًا ، نَقُولُ : ضَرَبًا ضَرَبْتُ ، وَالضَرْبَ الشَّدِيدَ ضَرَبْتُ ، وَالصَّمَاءَ اشْتَمَلْتُ ؛ وَإِنَّمَا جَازَ ذَلِكَ لِأَنَّهُ مَفْعُولٌ ، وَالْمَفْعُولُ لَا يَلْزِمُ مَرْتَبَةً ، وَبَعْضُهُمْ ^(١) يُجِيزُ تَقَدُّمَهُ عَلَى الْجُمْلَةِ ، نَحْوُ : حَقًّا هَذَا زَيْدٌ ، وَمِنْهُمْ مَنْ لَا يُجِيزُهُ ^(٢) ، وَأَجَازَ الزَّجَّاجُ ^(٣) : زَيْدٌ حَقًّا أَبُوكَ ؛ حَمَلًا عَلَى قَوْلِ الْأَحْوَصِ ^(٤) :

إِنِّي لَأُمْنَحُكَ الصَّدُودَ وَإِنَّنِي قَسَمًا إِلَيْكَ مَعَ الصَّدُودِ لَأُمِيلُ

الحُكْمُ الرَّابِعُ : الْمَصْدَرُ لَا يَتْنَوَّى وَلَا يَجْمَعُ ؛ لِأَنَّهُ جِنْسٌ ، وَالْجِنْسُ لَا حَصْرَ لَهُ ؛ إِلَّا إِذَا اخْتَلَفَتْ أَنْوَاعُهُ جَازَ تَثْنِيَّتُهُ وَجَمْعُهُ ، مُبْهَمًا وَمُؤَقَّتًا .

أَمَّا الْمُؤَقَّتُ - وَهُوَ الْمُخْتَصُّ - فَتَقُولُ فِيهِ : ضَرَبْتُ ضَرَبَتَيْنِ ، وَضَرَبَاتٍ ،

إِلَّا أَنَّ الْجَمْعَ أَنْقَضُ تَوْقِيتًا مِنَ الْمَفْرَدِ وَالْمُتْنَوَّى ؛ لِأَنَّ / "ضَرَبَاتٍ" يَصْلُحُ لِعُقُودِ ٤٤/ب

١ - فِي ابْنِ يَعِيشَ ١١٦/١ : "وَأَمَّا سَيِّبُوهُ فَلَمْ يَمْنَعْ مِنْ جَوَازِ تَقْدِيمِ "حَقًّا" بَلْ قَالَ فِي الِاسْتِفْهَامِ : "أَجْدَكَ لَا تَفْعَلْ كَذَا وَكَذَا" كَأَنَّهُ قَالَ : أَحَقًّا لَا تَفْعَلْ كَذَا وَكَذَا ، فِي ذَلِكَ إِشَارَةٌ إِلَى جَوَازِهِ ...

٢ - وَهُوَ الزَّجَّاجُ ، قَالَ ابْنُ يَعِيشَ فِي الْمَوْضِعِ السَّابِقِ : "وَقَالَ الزَّجَّاجُ : إِذَا قُلْتَ هَذَا زَيْدٌ حَقًّا ، وَهَذَا زَيْدٌ غَيْرُ قَبِيلٍ بَاطِلٌ ، وَلَمْ يَجْزُ تَقْدِيمُ "حَقًّا" لَا نَقُولُ : حَقًّا هَذَا زَيْدٌ " .

٣ - أَنْظِرْ : ابْنُ يَعِيشَ فِي الْمَوْضِعِ السَّابِقِ أَيْضًا ؛ فَفِيهِ بَقِيَّةُ كَلَامِ الزَّجَّاجِ ، وَهُوَ : "... فَإِنْ ذَكَرْتَ بَعْضَ الْكَلَامِ فَوَسَطْتَهُ وَقُلْتَ : زَيْدٌ حَقًّا أَخُوكَ ، جَازٌ " .

٤ - أَنْظِرْ : شُعْرُ الْأَحْوَصِ ١١٧ .

وَالْبَيْتُ مِنْ شَوَاهِدِ سَيِّبُوهِ ٣٨٠/١ .

وَأَنْظِرْ : الْمُقْتَضِبُ ٣/٢٣٣ ، ٢٦٧ ، وَابْنُ يَعِيشَ ١١٦/١ ، وَالْخَزَّازَةُ ٤٨/٢ وَ ١٦٢/٤ .

الْقَلَّةُ كُلُّهَا ، وَلَكِنَّهُ لَا يَخْرُجُ عَنْ حَدِّ التَّوْقِيَةِ ؛ مِنْ حَيْثُ دَلَالَتُهُ عَلَى عَدَدٍ ، بِخِلَافِ قَوْلِكَ : ضَرَبْتُ ضَرْبًا ؛ فَإِنَّهُ لَا يَدُلُّ عَلَى عَدَدٍ ، فَإِنْ قُلْتُ : ضَرَبْتُ ثَلَاثَ ضَرْبَاتٍ ، كَانَ مِثْلَ ضَرْبَةٍ وَضَرَبَتَيْنِ فِي كَمَالِ التَّوْقِيَةِ ، إِلَّا أَنَّ الْفِعْلَ فِيهِ وَاقِعٌ عَلَى مَا هُوَ مُصَدَّرٌ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى ؛ لِأَنَّ الْعَدَدَ عِبَارَةٌ عَنِ الْمَعْدُودِ ، وَلَيْسَ بِاسْمٍ لَهُ .
وَأَمَّا الْمُبْهَمُ : فَلَا يَجُوزُ جَمْعُهُ ؛ فَلَا تَقُولُ : قَتَلْتُ قَتْلًا ، وَلَا : ضَرَبْتُ ضَرْبًا ، إِلَّا عَلَى إِرَادَةِ تَفْرِيقِ الْجِنْسِ ، وَاخْتِلَافِ أَنْوَاعِهِ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا ﴾ ^(١) ، وَكَقَوْلِهِ : ﴿ أَضْغَاثُ أَحْلَامٍ ﴾ ^(٢) ، وَكَقَوْلِ الشَّاعِرِ ^(٣) :

هَلْ مِنْ حُلُومٍ لِأَقْوَامٍ فَتُنْذِرُهُمْ مَا جَرَّبَ الدَّهْرُ مِنْ عَضَى وَتَضَرِّيسَى
وَكَقَوْلِكَ : فَلَنْ يَنْظُرَ فِي عُلُومٍ كَثِيرَةٍ ، وَهَذَا النَّوعُ لَمْ يَطْرُدْ ، فَلَمْ يَقُولُوا :
السُّلُوبُ ، وَالنُّهُوبُ ، وَإِنَّمَا يَكُونُ ذَلِكَ - غَالِبًا - فِيمَا يَنْجَذِبُ إِلَى الْأَسْمِيَّةِ ،
نَحْوُ : الْعِلْمُ وَالْحِلْمُ وَالظَّنُّ ، وَأَشْبَاهَ ذَلِكَ .
فَإِنْ قَصَدْتَ بِالْمُبْهَمِ الْحَدَثَ ، فَالْأَكْثَرُ الْأَعْرَفُ أَنْ يُقَالَ : ضَرْبًا مِنَ الْقَتْلِ ،
وَضَرْبًا مِنَ الْعِلْمِ .

وَأَمَّا التَّنْبِيْهُ فَأَصْلَحَ قَلِيلًا مِنَ الْجَمْعِ ، تَقُولُ : قُمْتُ قِيَامَيْنِ وَقَعَدْتُ
قُعُودَيْنِ ، وَالْأَحْسَنُ فِيهِمَا أَنْ يُقَالَ : قُمْتُ نَوْعَيْنِ مِنَ الْقِيَامِ ، وَقَعَدْتُ نَوْعَيْنِ مِنَ
الْقُعُودِ .

النَّوعُ الثَّانِي :

فِي الْمَفْعُولِ بِهِ ، وَفِيهِ فَصْلَانِ :

١ - ١٠ / الْأَحْزَابُ .

٢ - ٥ / الْأَنْبِيَاءُ .

٣ - هُوَ جَرِير . انْظُرْ : دِيوَانُهُ ٢٥١ .

وَانْظُرْ أَيْضًا : اللِّسَانُ وَتَاجُ الْعُرُوسِ (حَلَم)

التَّضَرِّيسُ : مُصَدَّرٌ : ضَرَسَتْهُ الْحُرُوبُ ، أَيْ : جَرَّبَتْهُ وَأَحْكَمَتْهُ ، وَيُقَالُ : رَجُلٌ مُضَرَّسٌ ، أَيْ : قَدْ
جَرَّبَ الْأُمُورَ .

الفصل الأول : في تعريفه

وهو : مَنْ وَقَعَ بِهِ الْفَعْلُ ، وَتَتَّصِلُ بِهِ الْبَاءُ مَعَ الْفَعْلِ فِي جَوَابِ السَّأْلِ ،
تَقُولُ : ضَرَبْتُ زَيْدًا ، فَيُقَالُ : بِمَنْ أَوْقَعْتَ الضَّرْبَ ؟ فَتَقُولُ : بِزَيْدٍ ، وَيَقَعُ بِهِ
الْفَرْقُ بَيْنَ اللَّازِمِ مِنَ الْأَفْعَالِ وَالْمَتَعَدِّي .

وهو مَنْصُوبٌ بِفَعْلِهِ عِنْدَ سَيَبُوهِ (١) ، إِذَا ذُكِرَ الْفَاعِلُ ، نَحْوُ : ضَرَبَ

زَيْدٌ عَمْرًا ، وَالْمَفْعُولُ/الثَّانِي عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ مَنْصُوبٌ (٢) ، وَيَجُوزُ تَقْدِيمُهُ عَلَى ٤٥ / ١
الْفَاعِلِ ، وَعَلَى الْفَعْلِ إِذَا كَانَ مُتَصَرِّفًا تَقُولُ : ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا ، وَضَرَبَ
عَمْرًا زَيْدٌ وَعَمْرًا ضَرَبَ زَيْدٌ ، وَعَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ
الْعُلَمَاءُ ﴾ (٣) ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَكَلَّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى ﴾ (٤) .

فَإِنْ قَدِّمْتَ الْفَاعِلَ ، وَالْمَفْعُولَ مَعًا عَلَى الْفَعْلِ ، وَشَغَلْتَ الْفَعْلَ (٥) بِضَمِيرِ
الْمَفْعُولِ ، فَالْأَوَّلَى أَنْ تُقَدِّمَ الْمَفْعُولَ عَلَى الْفَاعِلِ ، لِيَكُونَ الْفَعْلُ حَدِيثًا عَنِ الْفَاعِلِ
وَهُوَ وَالْفَعْلُ حَدِيثًا عَنِ الْمَفْعُولِ ، تَقُولُ : فِي ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا : عَمَرُو زَيْدٌ
ضَرْبَهُ ، ضَرْبَهُ (٦) "خَبَرٌ عَنْ "زَيْدٍ" ، وَ"زَيْدٌ" وَالْفَعْلُ خَبَرٌ عَنْ "عَمْرُو" ؛ وَلِهَذَا كَانَ
النَّصْبُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾ (٧) ﴿ أَحْسَنَ مِنْ
الرَّقْعِ (٨) ، حَيْثُ لَمْ يَتَقَدَّمِ الْمَفْعُولُ فِي أَوَّلِ الْكَلَامِ .

١ - انظر : الكتاب ١/ ٣٤ ، ١٤٨ .

٢ - انظر : الإنصاف ٨٢١ ، والجمع ٢/ ٢٢٢ .

٣ - ٢٨ / فاطر .

٤ - ٩٥ / النساء و ١٠ / الحديد .

٥ - في الأصل : وشغلت الضمير ، والصواب ما أثبتته .

٦ - في الأصل : يضره ، وما أثبت مناسب لما في المثال .

٧ - ٤٩ / القمر .

٨ - انظر : مشكل إعراب القرآن ٢/ ٣٤٠ - ٣٤١ .

وقد حَذَفُوا المفعولَ من الكلامِ كثيراً ؛ لأنَّه فَضْلَةٌ ؛ وللعلم به ، وهو - في حذفه - على ضربين :

الأوَّلُ : أَنْ يُحْدَفَ لَفْظًا ، ويُرادَ معنىً وتقديرًا ، كقوله تعالى : ﴿ اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ ﴾ (١) ، وقوله : ﴿ ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾ (٢) ، وقوله : ﴿ وَمَا عَمِلَتْ أَيْدِيهِمْ ﴾ (٣) فيمن (٤) قرأ به .

الثَّانِي : أَنْ يُحْدَفَ لَفْظًا ، وَيُجْعَلَ - بعد الحذف - مَنَسِيًا حَتَّى كَأَنَّ فَعْلَهُ من الأفعالِ غير المتعدِّيَةِ ، كَمَا يُنْسَى الفاعِلُ عند بناء الفعلِ لِمَا لَمْ يَسْمَ فاعِلُهُ وذلك كقولهم :

فُلَانٌ يُعْطَى وَيَمْنَعُ ، وَيَصِلُ وَيَقْطَعُ ، وَيَأْمُرُ وَيَنْهَى ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَأَصْلَحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي ﴾ (٥) ، وَسَوَاءٌ كَانَ مَفْعُولًا وَاحِدًا أَوْ اثْنَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً ، فَلَكَ حَذْفُهَا إِذَا شِئْتَ ، وَكَانَ غَرَضُكَ إِعْلَامَ الْمُخَاطَبِ بِصُدُورِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ مِنْكَ لِأَخِي ، تَقُولُ : ضَرَبْتُ وَأَعْطَيْتُ وَظَنَنْتُ وَأَعْلَمْتُ ، فَلَا تَذْكُرُ مَعَ وَاحِدٍ مِنْهَا مَفْعُولًا .

الفصلُ الثَّانِي : فِي عَوَامِلِهِ

وهي على ضربين : أحدهما : مُظْهَرٌ ، وَالْآخَرُ : مُضْمَرٌ .
أَمَّا المَظْهَرُ : فنوعان : نوعٌ متعدٍّ بِنَفْسِهِ ، وَنَوْعٌ متعدٍّ بِغَيْرِهِ :
فالمُتَعَدِّي بِنَفْسِهِ على ثَلَاثَةِ أَصْرُبٍ :

الأوَّلُ : يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ ، نَحْوُ : ضَرَبْتُ / زَيْدًا .
وَالثَّانِي : يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ ، وَهُوَ - صِنْفَانِ : أَحَدُهُمَا يَجُوزُ الاِقتِصَارُ عَلَى (٦) أَحَدِ مَفْعُولَيْهِ ، نَحْوُ : كَسَوْتُ زَيْدًا ثَوْبًا ، وَالْآخَرُ

١ - ١٦ / الرعد .

٢ - ٩٦ / المؤمنون و ٣٤ / فَصَّلَتْ .

٣ - ٣٥ / يس .

٤ - وهم حمزة والكسائي وخلف وأبو بكر . انظر : الكشف ٢/٢١٦ والنشر ٢/٣٣٨ .

٥ - ١٥ / الأحقاف .

لايجوزُ فيه الإقتصارُ على أحدِ مفعوليهِ (١) ، نحو : ظننتُ زيداً قائماً .
 والثَّالثُ : يتعدى إلى ثلاثة مفعولين ، نحو : نباتُ زيداً عمراً عاقلاً .
 والمتعدى بغيره : ماعداهُ إلى المفعول بهِ قرينةُ (٢) نحو : مررتُ بزيدٍ ،
 وأَقمتُ عمراً ، وَشَرَقْتُ بَكراً ، وَأَعْطَيْتُ زيداً درهماً ، وَأَغْرَيْتُ زيداً بِعَمْرٍو ،
 وَأَظَنَنْتُ زيداً عمراً عاقلاً ، فى قولِ (٣) .
 ويلحقُ بالعواملِ الظَّاهرة : اسمُ الفاعلِ ، والمفعولِ ، والمصدرُ ، والصفةُ
 واسمُ الفعلِ .

وهذه العواملُ الظاهرةُ (٤) لايجوزُ إضمارُها ؛ لعدَمِ الفائدةِ بما يبقى ؛
 فلا تقولُ : زيداً ، وأنتُ تريدُ : ضربتُ زيداً ، ولا : زيداً قائماً ، وأنتُ تريدُ :
 ظننتُ زيداً قائماً ، وسيجيءُ شرحُ هذه العواملِ مُستقصى فى بابِ العواملِ (٥) .
 وأمَّا العاملُ المضمرُ : فينقسمُ قسمينِ : أحدهما يُستعملُ إظهاره
 والثَّانى يَلزَمُ إضمارهُ ، وذلك إذا كان فى الكلامِ ما يدلُّ عليه من قرائنِ الأحوالِ
 أو فَحوى الكلامِ .

فالقسمُ الأوَّلُ على ضربينِ :

الأوَّلُ : أن يكون فيه معنى الأمر ، والنهي ، وله أمثلةٌ ، كقولك : الأسدُ
 والجدارُ ، والصبيُّ ، أى : احذرْ ، وأخاك ، أى : الزمهُ ، والطريقَ ، أى : خلّه ،
 فإذا كرَّرَ هذا فقول : الأسدُ الأسدُ ، لزم إضمارهُ ، وكان من القسمِ الثَّانى ؛
 وكقولك لمن رأيتُهُ يضربُ ، أو يشتمُ : زيداً ، وعمراً ، أى : اضربْ ، واشتمْ ،
 أو رأيتُ رجلاً يحدثُ حديثاً فقطعهُ فقلتُ : حديثك ، ولمن صدرتُ عنه أفعالُ

١ - وهو ما كان أصلهما المبتدأ والخبر ، كما مثل .

٢ - من حال أو غيره ، ومن القرائنِ : حرف الجرِّ ، وهمزة التعديّة والتضعيف .

٣ - هو قول الأخفش . انظر التبصرة ١٢٠ .

٤ - فى الأصل : ولا ، ولا معنى للواو هنا .

٥ - انظر : ص ٤٣١ وما بعدها .

البُخْلَاءُ : أَكَلَ هَذَا بُخْلًا وَمِنْ كَلَامِهِمْ : "اللَّهُمَّ ضَبْعًا ^(١) وَذَنْبًا" ، إِذَا كَانَ يَدْعُو بِذَلِكَ عَلَى غَنَمٍ ، أَيْ : اللَّهُمَّ أَجْمَعْ فِيهَا ضَبْعًا وَذَنْبًا ، وَمِنْ أَمْثَالِهِمْ : "الْكَلَابُ عَلَى الْبَقَرِ ^(٢)" أَيْ خَلَّ الْكَلَابُ .

الضَرْبُ الثَّانِي : مَا عَرِيَ مِنَ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ ، وَهُوَ نَوْعَانِ :

الأَوَّلُ : أَنْ يَكُونَ / مَعَهُ حَرْفٌ ، وَلَهُ أَمْثَلَةٌ : مِنْهَا قَوْلُهُمْ : "النَّاسُ مَجْزُبُونَ ١/٤٦

بَأَعْمَالِهِمْ إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ ، وَإِنْ شَرًّا فَشَرٌّ" ، وَ"الْمَرْءُ مَقْتُولٌ بِمَا قَتَلَ بِهِ إِنْ خُنْجَرًا فَخُنْجَرٌ وَإِنْ سَيْفًا فَسَيْفٌ" ، تَقْدِيرُهُ : إِنْ كَانَ خَيْرًا ، وَإِنْ كَانَ خُنْجَرًا ، وَمِنْ الْعَرَبِ مَنْ يَنْصِبُ الْجَوَابَ عَلَى : جُزِيَ خَيْرًا ، وَالرَّفْعُ أَكْثَرُ وَأَحْسَنُ ، وَقَدْ رَفَعَ الْأَوَّلُ ، فَقَالُوا : إِنْ خَيْرٌ فَخَيْرٌ ، تَقْدِيرُهُ : إِنْ وَقَعَ خَيْرٌ فَالَّذِي يُجْزَوْنَ بِهِ خَيْرٌ . فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : "مَرَرْتُ بِرَجُلٍ إِنْ طَوِيلًا وَإِنْ قَصِيرًا" ، فَلَا يَكُونُ فِيهِ إِلَّا النَّصْبُ ، وَمِنْهَا قَوْلُهُمْ : "مَرَرْتُ بِرَجُلٍ صَالِحٍ إِلَّا صَالِحًا" ^(٣) فَطَالِحٌ ، وَمِنْ الْعَرَبِ مَنْ يَنْصِبُ الْجَوَابَ لِمَا سَبَقَ ، وَمِنْهَا قَوْلُهُمْ : "هَلَّا خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ" وَالْآخِرُ مِنْ ذَلِكَ ، أَيْ هَلَّا تَفْعَلُ ، وَيَجُوزُ رَفْعُهُ ، وَمِنْهَا قَوْلُهُمْ : "أَلَا طَعَامٌ" ^(٤) وَلَوْ تَمَرًا" وَ"انْتَبَيْ بِدَابَّةٍ" ^(٥) وَلَوْ حِمَارًا" أَيْ : وَلَوْ كَانَ .

وَأَعْلَمُ أَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ حَرْفٍ يَظْهَرُ بَعْدَهُ الْفِعْلُ يُحذفُ فِيهِ الْفِعْلُ ؛ وَلَكِنَّكَ تُضْمِرُ بَعْدَهَا أَضْمَرْتُ فِيهِ الْعَرَبُ مِنَ الْحُرُوفِ وَالْمَوَاضِعِ ، وَتُظْهِرُ مَا أَظْهَرُوا .
النَّوْعُ الثَّانِي : أَنْ لَا يَكُونَ مَعَهُ حَرْفٌ ، وَذَلِكَ إِذَا رَأَيْتُ مُتَوَجِّهًا وَجْهَةً الْحَاجَّ ، قَاصِدًا فِي هَيْئَتِهِمْ قُلْتُ : "مَكَّةَ وَرَبَّ الْكَعْبَةِ" أَيْ : يَقْصِدُ ، وَكَقَوْلِكَ لِلْمُسْتَهْلِينَ - إِذَا كَبُرُوا - : "الْهَلَالَ وَاللَّهَ" أَيْ : أَبْصَرُوا وَلَنْ سَدَدَ سَهْمًا قَبْلَ

١ - انظر : سيبويه ٢٥٥/١ .

٢ - انظر: أمثال أبي عبيد القاسم بن سلام ٢٨٤ ، وتخريج المثل ورواياته في هامش الصفحة المذكورة .

ويُضْرَبُ الْمَثَلُ لِلْأَمْرَيْنِ أَوْ لِلرَّجُلَيْنِ لَا يَبَالِي أَهْلَكَ أَوْ سَلِمَ .

٣ - انظر : سيبويه ٢٦٢/١ والأصول ٢٤٨/٢ .

٤ - انظر : سيبويه ٢٦٩/١ .

القرطاس : "القرطاسَ واللّه" ، أئ : يُصِيبُ ، وَلَمَنْ رَأَى رُؤْيَا : "خَيْرًا وَمَا سَرَّ" ،
 وَخَيْرًا لَنَا وَشَرًّا لِعَدُوِّنَا" ، أئ رَأَى ، وَلَمَنْ تَذَكَّرَ رَجُلًا : "أَهْلَ ذَاكَ ، وَأَهْلَهُ" ، أئ :
 ذَكَرْتُ وَمَنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿بَلْ مَلَأَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ (١) ، أئ : يَتَّبِعُ ، وَقَوْلُهُمْ :
 "كَالْيَوْمِ رَجُلًا" ، أئ : لَمْ أَرَ ، وَمَنْهُ النَّصْبُ بِإِضْمَارِ "أَعْنَى" إِذَا لَمْ يَتَضَمَّنْ
 مَدْحًا وَلَا ذَمًّا ، وَلَا تَرَحُّمًا ، كَقَوْلِكَ : مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ الْكَرِيمِ زَيْدًا ، وَعَلَيْهِ قَوْلُهُ (٢) :
 وَمَا غَرَّنِي حَوْزُ الرِّزَامِيِّ مُحْصِنًا عَوَاشِيَهَا بِالْجَوِّ وَهُوَ خَصِيبٌ
 وَ "مُحْصِنٌ" اسْمُ الرِّزَامِيِّ :

القِسْمُ الثَّانِي : مَا يِلْزَمُ إِضْمَارُهُ ، وَهُوَ عَلَى ضَرْبَيْنِ :

الأوّل : مَا فِيهِ أَمْرٌ وَنَهْيٌ ، وَلَهُ أَمْثَلَةٌ ، مِنْهَا قَوْلُهُمْ : "الْأَسَدَ الْأَسَدَ"
 و"الْجِدَارَ الْجِدَارَ" ، أئ : أَحْذَرُ ، وَ "أَخَاكَ أَخَاكَ" ، أئ : أَلْزَمَ ، وَ "الطَّرِيقَ
 الطَّرِيقَ" أئ خَلَّهُ ، وَ"الصَّبِيَّ الصَّبِيَّ" ، أئ : لَا تَطَأُهُ ، وَمِنْهَا قَوْلُهُمْ : إِيَّاكَ ، أئ :
 إِيَّاكَ نَحْ ، أَوْ بَاعِدْ ، وَنَفْسُكَ ، أئ : أَتَقَهَا وَاحْذَرَهَا ، وَمِنْهَا : "إِيَّاكَ" (٣) وَالْأَسَدَ ، وَ
 "إِيَّايَ وَالشَّرَّ" ، أئ : نَحْ الشَّرَّ عَنِّي وَ "وَرَأْسُكَ وَالْحَائِطَ" ، أئ : خَلَّ ، أَوْ دَعُ ، وَ
 "شَأْنُكَ وَالْحَجَّ" ، أئ : عَلَيْكَ ، وَ "أَمْرًا وَنَفْسَهُ" أئ : دَعُهُ ، وَ "أَهْلَكَ" (٣) وَاللَّيْلَ ،
 أئ : بَادِرْ .

١ - ١٣٥ / البقرة .

٢ - لَمْ أَهْتَدِ إِلَى اسْمِ هَذَا الْقَائِلِ .

وَالْبَيْتُ مِنْ شَوَاهِدِ سَبِيئِيهِ ٧٤/٢ . وَانْظُرْهُ أَيْضًا فِي : النَّكْتِ فِي تَفْسِيرِ كِتَابِ سَبِيئِيهِ ٤٧٩ . ٥٧٤ .
 حَوْزُ الْإِبِلِ : جَمْعُهَا لِلْعَلْفِ . الرِّزَامِيُّ : نَسْبَةٌ إِلَى رِزَامٍ ، وَهِيَ حَيٌّ مِنْ بَنِي عَمْرِو بْنِ تَمِيمٍ . الْعَوَاشِي :
 جَمْعُ عَاشِيَةٍ ، وَهِيَ الَّتِي تَرَعَى بِالْعَشِيِّ مِنَ الْمَاشِيَةِ ، وَالْمَعْنَى : أَنَّهُ جَمْعُهَا لِلْعَلْفِ لِيَمْنَعَ الضَّيْفَ فِي
 حَالِ خِصْبِ الزَّمَانِ ؛ لِأَنَّهَا لَا تُحْلَبُ وَهِيَ تُعْلَفُ .

قَالَ سَبِيئِيهِ : "مُحْصِنٌ" اسْمُ الرِّزَامِيِّ ، فَنَصَبَهُ عَلَى "أَعْنَى" ، وَهُوَ فِعْلٌ يَظْهَرُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُرَدْ أَكْثَرَ مِنْ
 أَنْ يُعْرِفَهُ بَعِيْنُهُ ، وَلَمْ يُرَدْ افْتِخَارًا وَلَا مَدْحًا وَلَا ذَمًّا .

٣ - انْظُرْ : سَبِيئِيهِ ٢٧٥/١ وَ الْأَصُولُ ٢٤٩/٢ - ٢٥٠ . وَالتَّبَصُّرَةُ ٢٦٣ - ٢٦٤ .

و"كُلُّ هَذَا وَلَا شَتِيْمَةً (١) حُرٌّ" أَي : ائْتِ كُلَّ هَذَا وَلَا تَرْتَكِبِ شَتِيْمَةً حُرٌّ، وَ
 "كُلِيْهُمَا (١) وَتَمَرًّا" ، أَي : اَعْطِنِي .

وَالْوَاوُ فِي الْأَمْثَلَةِ لَا تُحَذَفُ إِلَّا إِذَا طَالَ الْكَلَامُ ، كَقَوْلِهِمْ : "إِيَّاكَ أَنْ تَفْعَلَ"
 عَلَى تَقْدِيرٍ : مَخَافَةً أَنْ تَفْعَلَ .

فَأَمَّا إِيَّاكَ (٢) الْفِعْلُ ، فَلَا يَحْسُنُ إِلَّا فِي الشَّعْرِ كَقَوْلِهِ: (٣)

فِيَاكَ إِيَّاكَ الْمِرَاءَ فَإِنَّهُ إِلَى الشَّرِّ دَعَاءٌ وَلِلشَّرِّ جَالِبٌ

وَمِنْهَا قَوْلُهُمْ : "وَرَاءَكَ أَوْسَعَ لَكَ" ، أَي : تَأَخَّرَ وَرَاءَكَ يَكُنْ أَوْسَعَ لَكَ،

وَمِثْلُهُ قَوْلُهُمْ : "حَسْبُكَ (٤) خَيْرًا لَكَ" بِقَوْلِهِمْ: "إِنَّهُ أَمْرًا قَاصِدًا" ، أَي : أَنْتَ ، وَأَنْتِ

أَمْرًا قَاصِدًا ، قَالَ سَيَبَوِيه (٥) : إِلَّا أَنَّ هَذَا يَجُوزُ لَكَ فِيهِ إِظْهَارُ الْفِعْلِ ، وَإِنَّمَا

ذَكَرْتُهُ لِأُمْتِلَ لَكَ الْأَوَّلَ بِهِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ كَثُرَ فِي كَلَامِهِمْ حَتَّى صَارَ بِمَنْزِلَةِ الْمَثَلِ ؛ لِأَنَّهُ

لَمَّا قَالَ: أَنْتَ ، عَلِمَ أَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى أَمْرٍ يُخَالِفُ النَّهْيَ ، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ

تَعَالَى: ﴿أَنْتَهُوَ خَيْرًا لَكُمْ (٦)﴾ ، أَي : وَأَنْتُمْ أَمْرًا خَيْرًا لَكُمْ ، وَالْكَسَائِيُّ (٧) يَقُولُ:

١ - انظر : سيبويه ٢٨١/١ والأصول ٢٥٣/٢-٢٥٤ ، وأمثال أبي عبيد القاسم بن سلام ٢٠٠ .

٢ - قال ابن السراج في الأصول ٢٥٠/٢-٢٥١ : "ولا يجوز : إِيَّاكَ زَيْدًا ، بغير واو ، وكذلك : إِيَّاكَ أَنْ تَفْعَلَ ، إِنْ أُرِدْتَ إِيَّاكَ وَالْفِعْلُ ، وَإِنْ أُرِدْتَ : إِيَّاكَ أَعْظَمُ مَخَافَةً أَنْ تَفْعَلَ ، جاز ، وزعموا أن ابن إسحاق أجاز :

إِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمِرَاءَ ... الْبَيْت .

٣ - هو الفضل بن عبد الرحمن القرشي .

والبَيْتُ مِنْ شَوَاهِدِ سَيَبَوِيهِ ٢٧٩/١ .. وانظر : المقتضب ٢١٣/٣ والأصول ٢٥١/٢ والخصائص

١٠٢/٣ وابن يعيش ٢٥/٢ والخزانة ٦٣/٣ ومعجم الشعراء ٣١٠ .

٤ - انظر : سيبويه ٢٨٢/١ والأصول ٢٥٣/٢ والتبصرة ٢٦٤ .

٥ - انظر : الكتاب ٢٨٣/١ - ٢٨٤ ، ٢٨٩ .

٦ - ١٧١ / النِّسَاء .

٧ - انظر : معاني القرآن للفرأء ٢٩٦/١ ، والبحر المحيط ٤٠٠/٣ .

تقديره : يَكُنْ خَيْرًا لَكُمْ ، وَالْفَرَاءُ ^(١) يقدره : انتهاء خيراً لَكُمْ ، أَيْ : لَا وَاثْنُوا
أَمراً خيراً لَكُمْ .

وَأَمَّا الثَّانِي :- وهو ما عَرِيَ مِنَ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ - فَلَهُ أَمْثَلَةٌ ، مِنْهَا
"مَرْحَبًا وَأَهْلًا وَسَهْلًا" ، أَيْ : وَجَدْتَ وَأَصَبْتَ ، وَ "إِنْ تَأْتِنِي فَاَهْلُ اللَّيْلِ وَأَهْلُ
النَّهَارِ" ، أَيْ : تَأْتِي أَهْلًا لَكَ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ .

ومنها قولهم : "مَنْ أَنْتَ زَيْدًا ؟ أَيْ : تَذَكُرُ زَيْدًا ، وَذَاكَرًا زَيْدًا ، وَلَا يَكُونُ
إِلَّا جَوَابًا ، كَأَنَّهُ لَمَّا قَالَ : أَنَا زَيْدٌ ، قَالَ : فَمَنْ أَنْتَ ذَاكَرًا زَيْدًا ، وَيَجُوزُ رَفْعُهُ ،
وهو قَلِيلٌ .

ومنها قولهم : " مَا أَنْتَ وَزَيْدًا ؟ " وَ " مَا لَكَ وَزَيْدًا ؟ " وَ " مَا شَأْنُكَ (٢)
وَزَيْدًا ؟ " وهذا مِنْ بَابِ الْمَفْعُولِ مَعَهُ .

ومنها قولهم : " زَيْدٌ مِنَ الْأَسَدِ ذِرَاعًا " وَ " مِنَ الْبَدْرِ وَجْهًا " ، عَلَى التَّشْبِيهِ .
ومنها النَّدَاءُ الْمَنْصُوبُ نَحْوُ : يَا عَبْدَ اللَّهِ ؛ لِأَنَّكَ إِنَّمَا أَرَدْتَ : اُدْعُوا عَبْدَ
اللَّهِ ، فَحَذَفْتَ الْفِعْلَ ؛ لِكثْرَةِ الِاسْتِعْمَالِ ، وَصَارَ " يَا " بَدَلًا عَنْهُ ، وَلِلنِّدَاءِ بَابٌ (٣)
يَرُدُّ فِيهِ .

ومنها النَّصْبُ عَلَى الْمَدْحِ ، وَالذَّمِّ ، وَالتَّرْحِمِ .
أَمَّا الْمَدْحُ : فَكَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ ^(٤) ﴾ بعد
قوله : (وَالْمُؤْمِنُونَ بَعْدَهُمْ إِذَا عَاهَدُوا ^(٤)) ، وَ "سُبْحَانَكَ اللَّهُ الْعَظِيمَ" ، وَ

١ - انظر : معاني القرآن ٢٩٥/١ - ٢٩٦ والبحر المحيط ٤٠٠/٣ .

٢ - انظر : الأصول ٢٥١/٢ .

٣ - انظر ٣٨٨ .

٤ - ١٧٧ / البقرة .

"الْحَمْدُ لِلَّهِ الْحَمِيدِ" ، و"الْمَلِكُ لِلَّهِ أَهْلُ الْمُلْكِ" ، وكقول الشاعر (١) :

إِنَّا بَنِي نَهْشَلٍ لَا نَدْعِي لِأَبٍ

وقوله (٢) :

النَّازِلِينَ بِكُلِّ مُعْتَرِكٍ وَالطَّيِّبُونَ مَعَاقِدِ الْأَزْرِ

وكقوله (٣) :

بِنَا تَمِيمًا يُكْشَفُ الضَّبَابُ

وَأَمَّا الدَّمُّ : فكقوله تعالى : ﴿وَأَمْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾ (٤) فيمن نَصَبَهُ (٥)

١ - هو بشامة بن حَزْنِ النَّهْشَلِيِّ .

وانظر: الكامل ١٤٥ والأصول ٣٦٧/٣ وشرح حماسة أبي تَمَامٍ للمرزوقي ١٠٢ والمؤتلف والمختلف ٦٦ وبقية البيت :

عَنهُ وَلَا هُوَ بِالْأَبْنَاءِ يَشْرِينَا

ندعى : نفتعل من الدعوة ، وقوله : "عنه" يتعلّق بـ "ندعى" يُقال : ادعى فلانُ فَي بنِي هاشم ، إذا انتسبَ إليهم ، وادعى عنهم ، إذا عدلَ بنسبه عنهم ، وقوله : لأب ، أى : من أجل أب . والمعنى : إِنَّا لَا نَرْغَبُ عَنْ أَيْبَانَا فَتَنْتَسِبُ إِلَى غَيْرِهِ ، وَلَا هُوَ يَرْغَبُ عَنَّا فَيَتَّبِنِي غَيْرُنَا .

٢ - هِيَ الْخَرِيقُ . انظر : ديوانها ٢٩ .

من شواهد سيبويه ٢٠٢/١ و ٥٨/٢ ، ٦٤ ،

وانظر : معاني القرآن للزجاج ١٤٤/٢ والأصول ٤٠/٢ والتبصرة ١٨٢ والإنصاف ٤٦٨ ، ٤٧٣ والبحر المحيط ٣٠٤ والخزانة ٤١/٥ .

الأزْر - بضمين - جمع إزار ، ومعاقدها : مواضع عقدها ، وَكُنْتُ الشَّاعِرَةُ بقولها : "الطيبين معاقِدِ الْأَزْرِ" عن طهارتهم عن الفاحشة .

٣ - هُوَ رُؤْيَةُ . انظر : ملحقات ديوانه ١٦٩ .

والبيت من شواهد سيبويه ٧٥/٢ . وانظر أيضًا : ابن يعيش ١٨/٢ والخزانة ٤١٣/٢ .

ضرب الضَّبَاب مثلاً لغمّة الأمر وشدته ، أى : بنا تُكْشَفُ الشَّدَائِدُ فِي الْحُرُوبِ وَغَيْرِهَا .

٤ - ٤ / المسد .

٥ - وهو عاصم . انظر : الإقناع ٨١٥/٢ والكشف ٣٩٠/٢ .

وكقولهم : "مررتُ بهِ الفاسِقَ الخبيثَ" ، وكقوله (١) :

سَقُونِي الخمرَ ثم تَكْنُفُونِي عُدَاةُ اللَّهِ من كَذِبٍ وَزُورٍ
وَأَمَّا التَّرَحُّمُ : فكقوله : "مررتُ بهِ المسْكِينِ البائِسَ" ، وعليه قولُ
الشاعر (٢) :

لَنَا يَوْمٌ وَلِلْكَرْوَانِ يَوْمٌ تَطِيرُ البَائِسَاتِ وَلَا نَطِيرُ
وَلَا يَقَعُ هَذَا النَّصَبُ إِلَّا مَعْرِفَةً ، وَقَدْ جَاءَ فِي الشَّعْرِ نَكَرَةً ، قَالَ (٣) :
وَيَأْوِي إِلَى نِسْوَةٍ عُطَّلٍ وَشَعْنًا مَرَاضِيْعَ مِثْلَ السَّعَالِي
وَلَيْسَ كُلُّ مَوْضِعٍ يَجُوزُ فِيهِ التَّعْظِيمُ ، وَلَا كُلُّ صِفَةٍ يُحْسَنُ أَنْ يُعْظَمَ بِهَا ، ٤٧/ب
فَلَا يُعْظَمُ إِلَّا الْعَظِيمُ النَّبِيُّ عِنْدَ النَّاسِ ، الْمَعْرُوفُ لَدَيْهِمْ بِالصِّفَةِ الَّتِي تَكُونُ فِي

١ - هو عروة الصعاليك . انظر : ديوانه ١١ .

من شواهد سيبويه ٧٠/٢ . وانظر أيضا : التبصرة ١٨٢ ومجالس ثعلب ٤١٧ واللسان (نسا)
تكنفوني : أحاطوبي .

٢ - هو طرفة بن العبد . انظر : ديوانه ١٠٢ .

انظر : الخزانة ٤١٥/٢ ، وشرح أبيات المغني ٣٥٣/٦ الكرّوان : جمع كرّوان ، على غير قياس
كما قيل في جمع ورّشان ورّشان ، وقد يكون كرّوان جمع "كرا" ، مثل :فتى وفتيان ، وحرّب
وخرّبان ، وانظر : اللسان (كرا) .

٣ - هو أُمَيَّةُ بن عائِد الهذلي . انظر : ديوان الهذليين ٧٠٥/٢ ، وروايته هكذا :

له نِسْوَةٌ عاطِلَاتُ الصدو رِعُوجُ مَرَاضِيْعٍ مِثْلَ السَّعَالِي

وانظر أيضا : معاني القرآن للقرّاء ١٠٨/١ وابن يعيش ١٨/٢ والخزانة ٤٢٦/٢ و ٤٠/٥ .
فاعل يأوي : تقديره هو ، يعود إلى الصيَاد المذكور في بيت سابق على الشاهد . عَطَّلَ : جمع
عاطل ، وهي المرأة إذا خلا جِذْهُهَا مِنَ الْقَلَائِدِ ، وَالْمَصْدَرُ : الْعَطْلُ ، بِالْتَحْرِيكِ ، وَيَسْتَعْمَلُ الْعَطْلُ فِي
الطَّوِّ مِنَ الشَّيْءِ مُطْلَقًا - وَإِنْ كَانَ أَصْلُهُ فِي الْحُلِيِّ - وَهُوَ الْمُرَادُ هُنَا : لِأَنَّ الْمَعْنَى : أَنَّ هَذَا الصَّيَادَ
يَغِيبُ عَنِ نِسَائِهِ لِلصَّيْدِ ، ثُمَّ يَأْتِي الْيَهْنَ وَهُنَّ فِي أَسْوَأِ حَالٍ وَالشَّعْثُ جَمْعُ شَعْتَاءَ ، مِنْ : شَعَثَ
الشَّعْرَ شَعْتًا - مِنْ بَابِ تَعَبٍ أَيْ : تَغَيَّرَ وَتَلَبَّدَ . وَالْمَرَاضِيْعُ : جَمْعُ مَرَضَاعٍ ، بِكَسْرِ الْمِيمِ ، وَهِيَ الَّتِي
تُرْضِعُ كَثِيرًا . وَالسَّعَالِي : جَمْعُ سَعَلَاةٍ ، وَهِيَ أَنْثَى الْغِيْلَانِ .

نَفْسَهَا عَظِيمَةً ، وَلَا كُلُّ مَا كَانَ تَعْظِيماً لِلَّهِ تَعَالَى كَانَ تَعْظِيماً لغيرِهِ ، فَلَوْ قُلْتُ :
الْحَمْدُ لِرَيْدٍ ، تُرِيدُ : التَّعْظِيمَ لَمْ يَجُزْ ، وَإِنْ كَانَ عَظِيماً ، وَكَذَلِكَ الذَّمُّ ، وَالتَّرْحَمُ .
وَالْفِعْلُ الْمُضْمَرُ فِي هَذَا النَّوْعِ هُوَ "أَعْنَى" ، وَمِنْهُمْ مَنْ (١) يُضْمَرُ لِكُلِّ
مَعْنَى فِعْلُهُ .

وَمِنْ هَذَا النَّوْعِ الثَّانِي : الْمَنْصُوبُ بِالْمُضْمَرِ عَلَى شَرِيطَةِ التَّفْسِيرِ ، نَحْوُ
قَوْلِكَ : زَيْدًا ضَرَبْتُهُ ، وَعَمْرًا مَرَرْتُ بِهِ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرَبْتُهُ ، إِلَّا
أَنَّكَ لَا تُبْرِزُهُ ، وَيَجُوزُ رَفْعُهُ ، فَتَقُولُ : زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ ، قَالَ سَيَبَوِيهِ : النَّصْبُ عَرَبِيٌّ
كَثِيرٌ ، وَالرَّفْعُ أَجُودُ (٢) ، وَقَدْ تَقَدَّمَ هَذَا فِي بَابِ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ (٣) ، وَنَزِيدُهُ هَا هُنَا
بَيَانًا فَتَقُولُ : النَّصْبُ فِي هَذَا الْبَابِ ، مِنْهُ جَائِزٌ ، وَمِنْهُ لَازِمٌ .

وَالْجَائِزُ ، مِنْهُ مُخْتَارٌ ، وَغَيْرُ مُخْتَارٍ :

أَمَّا غَيْرُ الْمُخْتَارِ : فَهُوَ مَا ذَكَرْنَا مِنَ الْأَمْثَلَةِ وَالْبَيَانِ فِي بَابِ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ
نَحْوُ : زَيْدًا ضَرَبْتُهُ ، فَلَمْ نَعِدْهُ هَا هُنَا .
وَأَمَّا الْمُخْتَارُ : فَلَهُ مَوْضِعَان .

الْأَوَّلُ : أَنْ تَقَعَ الْجُمْلَةُ مَوْقِعًا هُوَ بِالْفِعْلِ أَوَّلَى ، وَذَلِكَ : أَنْ يَقَعَ بَعْدَ حَرْفِ
الاسْتِفْهَامِ ، أَوِ الْأَمْرِ ، أَوِ النَّهْيِ ، أَوِ النَّفْيِ ، أَوِ الدَّعَاءِ ، أَوْ بَعْدَ "إِذَا" وَ "حَيْثُ" وَ
أَمَّا ، وَنَحْوِ ذَلِكَ .

أَمَّا الاسْتِفْهَامُ : فَكَقَوْلِكَ : أَزِيدًا ضَرَبْتُهُ ؟ وَالسَّوْطُ ضَرَبَ بِهِ زَيْدٌ ؟
وَالْخَوَانُ أَكَلَ عَلَيْهِ اللَّحْمُ ؟ وَأَزِيدًا أَنْتَ مَحْبُوسٌ عَلَيْهِ ؟ وَأَزِيدًا سَمِيتَ بِهِ ؟ وَأَزِيدًا
ضَرَبْتَ عَمْرًا وَ أَخَاهُ ؟ وَأَزِيدًا ضَرَبْتَ رَجُلًا يُحِبُّهُ ؟ ، لِأَنَّ الْآخَرَ مُتَلَبِّسٌ (٤)
بِالْأَوَّلِ ، بِالْعُطْفِ ، وَ بِالصَّفَةِ .

١ - فِي الْأَصْلِ : وَمِنْهُمْ مَنْ لَا يُضْمَرُ وَلَعَلَّ مَا أُثْبِتَ هُوَ الْمُنَاسِبُ .

٢ - انْظُرْ : الْكِتَابَ ٨٢/١ .

٣ - انْظُرْ : ص ٨٨-٨٩ .

٤ - كَذَا بِالْأَصْلِ ، وَ الْأَوَّلَى : لِأَنَّ الْآخَرَ مُتَلَبِّسٌ بِالْأَوَّلِ .

وَأَمَّا الْأَمْرُ وَالنَّهْيُ فَكَقَوْلِكَ : زَيْدًا اضْرِبْهُ وَعَمْرًا أَكْرِمْ أَبَاهُ ، وَبِكْرًا لَا تَشْتُمُهُ ، وَزَيْدًا لَا يَضْرِبُهُ عَمْرُو ، وَخَالِدًا لِيَقْتُلَ أَبَاهُ عَمْرُو .
وَأَمَّا الدُّعَاءُ : فَكَقَوْلِكَ : اللَّهُمَّ زَيْدًا فَاعْفِرْ لَهُ ذَنْبَهُ ، وَعَمْرًا أَحْسِنْ / اللَّهُ ٤٨/أ إِلَيْهِ ، وَبِكْرًا لَا عَفَرَ اللَّهُ لَهُ . وَأَمَّا النَّقْيُ : فَكَقَوْلِكَ : مَا زَيْدًا ضَرَبْتُهُ ، وَمِنْهُ قَوْلُ جَرِيرٍ (١) :

فَلَا حَسَبًا فَخَرْتُ بِهِ لِتَيْمٍ وَلَا جَدًّا إِذَا اَزْدَحَمَ الْجُدُودُ
وَأَمَّا "إِذَا" و "حَيْثُ" ، فَكَقَوْلِكَ : إِذَا عَبْدَ اللَّهِ رَأَيْتُهُ فَأَكْرَمْتُهُ ، وَحَيْثُ زَيْدًا تَجَدُّهُ فَأَحْسِنَ إِلَيْهِ ، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ :

إِذَا ابْنُ أَبِي مُوسَى بَلَا لَا بَلِغْتِهِ (٢)
وقد أجاز سيبويه (٣) رَفَعَ ما بعد "إِذَا" و "حَيْثُ" بِالْإِبْتِدَاءِ ، وَالْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ (٤) ، وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ فِي بَابِ الْمُبْتَدَأِ (٥) .

وَأَمَّا "أَمَّا" فَتَقُولُ : "أَمَّا زَيْدًا فَجَدَعًا لَهُ" ، وَ "أَمَّا عَمْرًا فَسَقِيًّا لَهُ وَرَعِيًّا" .
فَأَمَّا الْمَوْضِعُ الثَّانِي مِنَ الْمُخْتَارِ : فَأَنْ تَعْطِفَ الْجُمْلَةَ عَلَى جُمْلَةٍ فَعَلِيَّةٍ كَقَوْلِكَ : رَأَيْتُ زَيْدًا وَعَمْرًا أَكْرَمْتُهُ ، وَلَقِيتُ الْقَوْمَ حَتَّى عَمْرًا لَقِيتُهُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُعْطَفُ

١ - انظر : ديوانه ١٢٩ . ورواية الديوان : وَلاحَسَبُ ... وَلاجدُ ، بالرفع . وهو من شواهد سيبويه

١٤٦/١ . وانظر أيضاً : ابن يعيش ١٠٩/١ ، و ٣٦ / ٢ والخزانة ٢٥/٣ .

يُخَاطَبُ جَرِيرٌ عُمَرُ بْنُ لَجَا التَّيْمِيُّ ، مِنْ تَيْمٍ عَدِيٍّ ، يَقُولُ : لَمْ تَكْسِبْ حَسَبًا يَفْخَرُونَ بِهِ ، وَلَيْسَ لَكَ جَدٌّ تُعْتَرِزُ بِهِ إِذَا اَزْدَحَمَ النَّاسُ لِلْمَفَاخِرَةِ ، يَعْنِي لَيْسَ لَكَ فِي الشَّرَفِ وَالْحَسَبِ قَدِيمٌ وَلَا حَدِيثٌ . وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمَرَاءُ بِالْجَدِّ هُنَا : الْحَظُّ ، أَيْ : لَيْسَ لِتَيْمٍ حَظٌّ فِي عُلُوِّ الْمَرْتَبَةِ ، وَجَمِيلُ الذِّكْرِ .

٢ - انظره في ص ٧٣ .

٣ - انظر : الكتاب ١٠٧/١ .

٤ - انظر : التبصرة ٣٣٢ - ٣٣٣ (هامش رقم ١٢) ففيه تحقيق كلام سيبويه في الموضعين .

٥ - انظر ص ٧٣ .

اسْمٌ عَلَى فِعْلٍ ؛ فَإِنَّكَ لَوْ رَفَعْتَ كُنْتَ قَدْ عَطَفْتَ جُمْلَةً مِنْ مَبْتَدَأٍ وَخَبَرٍ هِيَ : عَمَرُ أَكْرَمْتُهُ ، عَلَى جُمْلَةٍ مِنْ فِعْلٍ وَفَاعِلٍ ، هِيَ : رَأَيْتُ زَيْدًا ، وَمَعَ النَّصْبِ تَكُونُ قَدْ عَطَفْتَ جُمْلَةً مِنْ فِعْلٍ وَفَاعِلٍ وَمَفْعُولٍ هِيَ : أَكْرَمْتُ زَيْدًا أَكْرَمْتُهُ ، عَلَى جُمْلَةٍ مِنْ فِعْلٍ وَفَاعِلٍ هِيَ : رَأَيْتُ زَيْدًا ؛ فَهُوَ أَحْسَنُ لِلتَّشَاكُلِ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿يَدْخُلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾^(١) ، وَقَوْلُهُ : ﴿وَالْأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا﴾^(٢) بَعْدَ قَوْلِهِ : ﴿وَأَغْطَشَ لَيْلَهَا وَأَخْرَجَ ضُحَاهَا﴾^(٣) ، وَقَوْلُهُ : ﴿فَرِيقًا هَدَى وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ﴾^(٤) ؛ وَإِنَّمَا جازَ الرَّفْعُ - وَإِنْ تَخَالَفَتِ الْجُمْلَتَانِ - لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا قَدْ وَقَعَ خَبَرًا عَنِ الْمَبْتَدَأِ ، فَحَصَلَ التَّشَاكُلُ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ .

فَإِنْ كَانَ الْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ جُمْلَةً اسْمِيَّةً ، وَالْمَعْطُوفُ كَذَلِكَ فَالِاخْتِيَارُ الرَّفْعُ ؛ طَلَبًا لِلْمَشَاكَلَةِ ، تَقُولُ : زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ وَعَمَرٌ وَكَلَّمْتُهُ ، فَإِنْ حَمَلْتَ الْجُمْلَةَ الْمَعْطُوفَةَ عَلَى الْجُمْلَةِ الصَّغِيرَةِ مِنَ الْجُمْلَةِ الْأُولَى ، فَالِاخْتِيَارُ النَّصْبُ عِنْدَ سَيَبَوِيهِ ؛ (٥) ٤٨ / الْقُرْبُ / مِنَ الْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ الَّتِي هِيَ ضَرَبْتُهُ " وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿وَالْقَمَرَ قَدَرْنَاهُ مَنَازِلَ﴾^(٦) ، فَالْرفْعُ^(٧) ، عَلَى قَوْلِهِ : ﴿وَالشَّمْسُ تَجْرِي﴾^(٨) ، وَالنَّصْبُ^(٩) ،

١ - ٣١ / الْإِنْسَانِ . قَالَ الْفَرَّاءُ فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ ٣ / ٢٢٠ : "نَصَبْتُ "الظَّالِمِينَ" الْأُولَى ؛ لِأَنَّ الْوَاوَ فِي أَوَّلِهَا تَصِيرُ كَالظَّرْفِ لِـ "أَعَدَّ" ، وَانْظُرْ : التَّبَصُّرَةُ ٣٣٥ وَالْبَحْرُ الْمِيحَطُ ٤٠٢ / ٨ .

٢ - ٣٠ / النَّازِعَاتِ .

٣ - ٢٩ / النَّازِعَاتِ .

٤ - ٣٠ / الْأَعْرَافِ .

٥ - انْظُرْ : الْكِتَابُ ٩١ / ٩٢ .

٦ - ٣٩ / يَس .

٧ - وَبِهِ قَرَأَ نَافِعٌ وَابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو عَمْرٍ . انْظُرْ : الْكَشَفُ ٢ / ٢١٦ وَالْإِقْنَاعُ ٧٤٢ ، وَقَالَ مَكِّي فِي مُشْكَلِ إِعْرَابِ الْقُرْآنِ ٢ / ٢٢٦ - ٢٢٧ "وَارْتَفَعَ الْقَمَرُ" عَلَى الْإِبْتِدَاءِ ، وَ"قَدَرْنَاهُ" الْخَبَرُ ، وَيَجُوزُ رَفْعُهُ عَلَى إِضْمَارِ مَبْتَدَأٍ ، وَ"قَدَرْنَاهُ" فِي مَوْضِعِ الْحَالِ مِنَ "الْقَمَرِ" .

٨ - ٣٨ / يَس .

٩ - وَبِهِ قَرَأَ الْكُوفِيُّونَ وَابْنُ عَامِرٍ . انْظُرْ : الْإِقْنَاعُ وَالْكَشَفُ ، فِي الْمَوْضِعِ السَّابِقِ .

على قوله : ﴿تَجْرِي﴾ (١) .

فإن اعترض بعد الواو ما يصرّف الكلام إلى الابتداء ، كقولك : لقيت زيدا وأما عمرو فقد مررت به ، ولقيت بكرا وإذ ابشر بضربه عمر " ؛ فالرفع أولى ، ويجوز النصب ، وقد قرئ : ﴿وَأَمَّا تَمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾ (٢) ، بالنصب (٣) .
وتقول : " مررت برجل سواءٍ والعدم " ، فلا يخلو : أن تجر سواء " ، أو ترفعه ، فإن جررت عطفت "العدم" على المضمرفيه ؛ لأنه مصدر ينزل منزلة اسم الفاعل ، تقديره : مستوهو والعدم ، وإن رفعت أظهرت "هو" بعده ، وكان "سواء" خبر مبتدأ مقدما ، و "العدم" عطف على "هو" ، و "سواء" في حكم التثنية ، تقديره : مررت برجل والعدم مستويان ، لكنه نزل المصدر منزلته ، كقولك : هما عدل .

وأما اللآزم : فإن تقع الجملة بعد حرف لا يليه إلا الفعل ، نحو : حرف الشرط ، و "لو" ، وهلا وأخواتها ؛ كقولك : إن زيدا تراه اضربه ، و : لو عمرا لقيته أحسنت إليه ، وعليه قوله (٤) :

لَا تَجْزِعِي إِنْ مُنَفْسًا أَهْلَكَتْهُ وَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزِعِي

١ - قال مكي في الكشف : "حجة من نصب : أنه على إضمار فعل ، تفسيره "قدرناه" ، بتقديره : وقدرنا القمر قدرناه منازل ... ويجوز أن يكون جاز النصب فيه ليحمل على ما قبله مما عمل فيه الفعل ، وهو قوله : "تسلخ منه النهار" فعطف على ما عمل فيه الفعل ، فأضمر فعلا يعمل في "القمر" ؛ ليعطف فيه الفعل على ما عمل فيه الفعل ، وانظر مشكل إعراب القرآن ٢٢٧ .

٢ - ١٧ / فصلت . وفي الأصل : "فهديناها" ، والصواب ما أثبتته .

٣ - وبه قرأ ابن أبي إسحاق ، وعيسى بن عمر ، والحسن ، وهو أجد الوجهين في رواية المطوعي عن الأعمش . وقرأ الجمهور بالرفع . انظر : شوان ابن خالويه ١٣٣ وإتحاف فضلاء البشر ٤٦٧ ومعاني القرآن للفراء ١٤/٣ والبحر المحيط ٤٩١/٧ .

٤ - هو التمر بن تولب ، وقد سبق الكلام على الشاهد في ص ٧٣ .

وَمَنْ رَفَعَ ^(١) هَذَا فَبِفِعْلِ مُضْمَرٍ ، تَقْدِيرُهُ : وَإِنْ هَلَكَ مُنْفِسٌ أَهْلَكَتُهُ ، وَهُوَ شَاذٌ ، وَالْمَذْهَبُ ^(٢) الْأَوَّلُ ؛ فَلَا يُقَدَّرُ الْعَامِلُ الْمُضْمَرُ إِلَّا مَادِلٌ عَلَيْهِ الظَّاهِرُ .

النَّوعُ الثَّالِثُ :

فِي الْمَفْعُولِ فِيهِ ، وَهُوَ الظَّرْفُ ، وَفِيهِ مَقْدَمَةٌ ، وَفَصْلَانِ ، وَخَاتِمَةٌ .

الْمَقْدَمَةُ : أَعْلَمُ أَنَّ الْمَفْعُولَ فِيهِ : اسْمٌ لظَرْفِي الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ اللَّذَيْنِ هُمَا مِنْ ضَرُورَةِ الْمَخْلُوقَاتِ ، يَتَضَمَّنَانَهَا تَضَمُّنَ الْوَعَاءِ لِمَا فِيهِ ، وَلَا يَتُصَوَّرُ فَهْمُهُمَا دُونَ أَنْ يَتَضَمَّنَا مَعْنَى "فِي" مِنْ طَرِيقِ الْمَعْنَى وَالْكِنَايَةِ ، وَأَنْ يَتَعَرَّيَا مِنْ لَفْظِهَا تَقُولُ : قُمْتُ الْيَوْمَ ، وَجَلَسْتُ خَلْفَكَ ، أَيْ : فِي / خَلْفَكَ ؛ وَلِهَذَا إِذَا ظَهَرَتْ صَارَ ^{٤٩} الْحُكْمُ لَهَا ؛ تَقُولُ : خَرَجْتُ فِي الْيَوْمِ ، وَجَلَسْتُ فِي الدَّارِ ، فَصَارَ الظَّرْفَانِ اسْمَيْنِ مَجْرُورَيْنِ بِـ "فِي" ، وَكَذَلِكَ إِذَا عَرِيََا مِنْ مَعْنَاهَا صَارَا اسْمَيْنِ صَرِيحَيْنِ ، تَقُولُ : الْيَوْمَ طَوِيلٌ ، وَخَلْفَكَ وَاسِعٌ .

وَأَعْرَابُ الظَّرْفِ : نَصَبٌ ، حَمَلًا عَلَى بَاقِي الْمَفْعُولَاتِ .

١ - وَهُمْ الْكُوفِيُّونَ .

٢ - وَهُوَ مَذْهَبُ سَبِيئِيَّةٍ . وَانْظُرْ فِي الْمَذْهَبَيْنِ : شَرْحُ أَبْيَاتِ الْمَغْنَى ٥٣/٤ .

الفصل الأول : فى ظَرْفِ الزَّمان

وفيه فرعان

الفرع الأول :

فى تعريفه ، وهو عبارة عن مُدة حركة الفلك ؛ فمدة طلوع الشمس على قوم يُسمى نهاراً ، ومدة غيبتها عنهم يُسمى ليلاً ، وينقسم قسمين ، مُبهماً وموقتاً وكل منهما يكون معرفةً ونكرةً .

أما المَبْهُمُ ، فنحو : الحين ، والوقت ، والزمان ، وينقسم إلى : مُوغلٍ فى الإِبْهَامِ ، وغير مُوغلٍ فيه .

أما المُوغلُ ، فنحو : وقت ، وزمان ، ولا فائدة فى ذكره مع الفعل ؛ إلا أن يوصَفَ ، أو يضافَ ؛ إذ لفظُ الفعل يدلُّ عليه ، ويُغْنِي عنه ، فلا فرق بين قولك : غِبْتُ وقتاً ، وبين قولك : غِبْتُ ؛ لأنَّ لفظَ الفعل يدلُّ على الزمان مطلقاً ، وصيغته تدلُّ على تخصيصه ؛ فإن قلت : غِبْتُ وقتاً طويلاً ، وزمان الحرِّ ، حسن .

وأما غيرُ المُوغلِ ، فنحو : حين ، وفى ذكره مع الفعل فائدة ؛ لأنَّه يدلُّ على زمانٍ معيَّنٍ عند قومٍ ، فتقول : انتظرته حيناً ، ولا تصفه .

وأما الموقتُ : فنحو : يوم ، وليلة ، وشهر ، وسنة ، وهذا تذكره مع الفعل موصوفاً ، وغير موصوف ؛ لحصول الفائدة به ، تقول : صُمْتُ يوماً ، وغِبْتُ شهراً ، ومن الموقت ، نحو : شهر رمضان ، ويوم الجمعة ؛ فهما معرفتان ؛ فإن لم تُردِ رمضانَ ، ولا جمعةً بعينها فقلت : خروجُ الحاجِّ شهرُ رمضانَ ، و : زينة الناسِ يومُ الجمعة ؛ كانا نكرتين من وجه ؛ لشياعهما فى السنين والأسابيع .

بكأنَّ معرفتين من وجه ؛ لدالَّتْهُما على شهرٍ ويومٍ مخصوصين .

وكلُّ من المَبْهُمِ والموقتِ يُستعمل اسماً ، ^(١) وظرفاً لا غير .

فالأولُ : ما جازَ تعاقبُ / العوامل عليه ، نحو : اليوم ، واللييلة ، والحين ٤٩/ب

١ - انظر : الأصول ١٩٢/١ .

وَالزَّمَانُ ؛ فَإِذَا تَضَمَّنَتْ مَعْنَى "فِي" كَانَتْ ظَرْفًا ، وَإِذَا عَرِيَتْ مِنْهَا كَانَتْ اسْمًا كَمَا سَبَقَ .

وَالثَّانِي : مَا لَزِمَ النَّصْبَ وَلَمْ تَدْخُلْهُ الْعَوَامِلُ الرَّافِعَةُ ، وَالْجَارَةُ ، وَهُوَ بَابُ مَقْصُورٍ عَلَى السَّمَاعِ ، قَالُوا : "سَرْنَا ذَاتَ مَرَّةٍ" ، وَذَاتَ يَوْمٍ ، وَذَاتَ لَيْلَةٍ ، وَلَيْلًا وَنَهَارًا ، وَصَبَاحًا ، وَمَسَاءً ، وَسَحَرًا ، وَسُحِيرًا ، وَضُحًى ، وَعِشَاءً ، وَعَشِيَّةً وَعَتَمَةً ، وَذَا صَبَاحٍ ، وَذَا مَسَاءٍ ، وَأَلْفَافًا مِنْ هَذَا النَّحْوِ مُحْفُوظَةً ، وَذَلِكَ إِذَا أَرَادُوا وَاحِدًا مِنْ هَذِهِ الْأَوْقَاتِ لِيَوْمِهِمْ وَلَيْلَتِهِمْ .

فَإِنْ أَرَادُوا سَحَرًا مِنَ الْأَسْحَارِ ، وَعَشِيَّةً مِنَ الْعَشِيَّاتِ ، اسْتَعْمَلَ اسْمًا ، قَالَ سَيْبَوِيه : وَمِمَّا يُخْتَارُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ ظَرْفًا ، وَيَقْبَحُ أَنْ يَكُونَ غَيْرَ ظَرْفٍ صِفَةً^(١) الْأَحْيَانِ ، تَقُولُ : "سِيرَ عَلَيْهِ طَوِيلًا"^(٢) وَ "سِيرَ عَلَيْهِ حَدِيثًا" .

الْفَرْعُ الثَّانِي :

فِي أَحْكَامِهَا :

الْحَكْمُ الْأَوَّلُ : ظُرُوفُ الزَّمَانِ عَلَى أَرْبَعَةٍ أَضْرَبُ :

الضَّرْبُ الْأَوَّلُ : يَنْصَرِفُ ، وَيَتَصَرَّفُ ، وَهُوَ كُلُّ ظَرْفٍ كَانَ عَلَى أَصْلٍ وَضَعَهُ ، نَحْوُ : الْيَوْمِ ، وَاللَّيْلَةِ ، فَالضَّرْفُ : عِبَارَةٌ عَنْ دُخُولِ التَّنْوِينِ وَالتَّصَرَّفُ : عِبَارَةٌ عَنْ دُخُولِ الرَّفْعِ وَالْجَرِّ .

الضَّرْبُ الثَّانِي : يَتَصَرَّفُ ، وَلَا يَنْصَرِفُ ، وَهُوَ : غُدُوَّةٌ - إِجْمَاعًا - ، وَبُكْرَةٌ عِنْدَ بَعْضِ الْعَرَبِ .

فَأَمَّا تَصَرَّفُهُمَا ؛ فَلَا اسْتِعْمَالَهُمَا عَلَى أَصْلِهِمَا ؛ وَأَمَّا عَدَمُ صَرَفِهِمَا فَلَأَنَّهُمَا مَعْرِفَتَانِ بِالْوَضْعِ ، وَمَوْثِقَتَانِ ، فَإِذَا أَرَادُوا النِّكَرَةَ قَالُوا : الْغَدَاةُ وَالبُكْرَةُ ، قَالَ سَيْبَوِيه : غُدُوَّةٌ وَبُكْرَةٌ ؛ جُعِلَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا اسْمًا لِلْحَيْنِ ، كَمَا

١ - انظر : الأصول ، فِي الْمَوْضِعِ السَّابِقِ .

٢ - انظر : سَيْبَوِيه ١ / ٢٢٧ .

جَعَلَ " أُمُّ حَبِيبٍ " اسْمًا لِلدَّابَّةِ [معرفة] ^(١) ، وَقَدْ جَوَّزَ الْخَلِيلُ ^(٢) صَرْفَهُمَا ،
فَقَالَ : تَقُولُ : أَتَيْتُكَ الْيَوْمَ غُدُوَّةً ، وَبُكْرَةً ، وَيُحْمَلُ عَلَيْهِ قِرَاءَةُ ابْنِ ^(٣) عَامِرٍ :
﴿ بِالْغُدُوَّةِ وَالْعَشِيِّ ﴾ ^(٣) ، وَقَالَ أَبُو عَمْرٍو ^(٤) : إِذَا قُلْتَ : لَقِيتُهُ يَوْمًا مِنَ الْأَيَّامِ
غُدُوَّةً وَبُكْرَةً - وَأَنْتَ تُرِيدُ الْمَعْرِفَةَ - لَمْ تُنَوِّنْ ^(٤) .

وَلِغُدُوَّةٍ مَعَ "لَدُنَّ" حَالٌ لَا يَكُونُ لِغَيْرِهَا ، وَهُوَ : أَنَّ الْعَرَبَ تَنْصِبُ "غُدُوَّةً" / ٥٠ / أ
مَعَ "لَدُنَّ" بِنَتْنَيْنِ ، فَتَقُولُ : لَدُنَّ غُدُوَّةً ، وَحُكْمُ "لَدُنَّ" جَرُّ مَا بَعْدَهَا بِهَا ، كَقَوْلِهِ
تَعَالَى : ﴿ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ ﴾ ^(٥) ، وَقَدْ رَوَى رَفْعُهَا ^(٦) ، وَجَرُّهَا مَعَهَا .
الضَّرْبُ الثَّلَاثُ : يَنْصَرِفُ ، وَلَا يَتَصَرَّفُ ، نَحْوُ - عَشِيَّةً ، وَعَتَمَةً ، وَضَحْوَةً
أَمَّا صَرْفُهَا فَلِأَنَّهَا نَكْرَةٌ ، وَأَمَّا عَدَمُ تَصَرُّفِهَا ؛ فَلِأَنَّهَا قُصِرَتْ عَلَى أَوْقَاتٍ
مَخْصُوصَةٍ ، بِغَيْرِ آلَةٍ تَعْرِيفٍ ، وَفِي هَذَا التَّعْلِيلِ نَظَرٌ ، وَزَعَمَ سَيَبُويهِ ، ^(٧) أَنَّ
بَعْضَ الْعَرَبِ يَجْعَلُ عَشِيَّةً مَعْرِفَةً .
الضَّرْبُ الرَّابِعُ : لَا يَنْصَرِفُ ، وَلَا يَتَصَرَّفُ ، وَهُوَ " سَحَرٌ " إِذَا أَرَدْتَ سَحَرَ

١ - انظر : الكتاب ٣ / ٢٩٣ - ٢٩٤ . هذا وقد سقطت كلمة معرفة من الأصل ، وأثبتتها من كتاب سيبويه في الموضع المذكور .

٢ - انظر : الكتاب في الموضع السابق .

٣ - انظر : الكشف ١ / ٤٣٢ والإقناع ٦٣٩ .

٣ - ٥٢ / الأنعام و ٢٨ / الكهف .

٤ - في كتاب سيبويه ٣ / ٢٩٣ : " وزعم يونس عن أبي عمرو - وهو قوله أيضًا ، وهو القياس - أنك إذا قلت : لقيته العام الأول ، أو يومًا من الأيام ، ثم قلت : غدوة أو بكرة وأنت تريد المعرفة ، لم تنوِّنْ " .

٥ - ٦ / النمل .

٦ - في ابن يعيش ٤ / ١٠٢ : " وقد شبه بعضهم " غدوة " بالفاعل فرفعها فقال : لَدُنَّ غُدُوَّةً ، كما تقول : قَامَ زَيْدٌ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَجْرِي عَلَى الْقِيَاسِ فَيَنْخَفِضُ بِهَا فَيَقُولُ : لَدُنَّ غُدُوَّةٌ " .

٧ - في الكتاب ٣ / ٢٩٤ : " وَأَمَّا " عَشِيَّةٌ " فَإِنَّ بَعْضَ الْعَرَبِ يَدْعِي فِيهِ التَّنْوِينَ ، كَمَا تَرَكَ فِي " غُدُوَّةٍ " .

يَوْمِكَ ، لَمْ يَنْصَرِفْ ؛ لِأَنَّهُ مَعْرِفَةُ مَعْدُولٍ عَنِ السَّحَرِ ، وَلَمْ يَتَصَرَّفْ (١) ؛ لِأَنَّهُ قُصِرَ عَلَى وَقْتٍ بَعِينِهِ .

الحكم الثَّانِي : قَدْ أَقَامُوا أَسْمَاءً لَيْسَتْ بِأَزْمِنَةٍ مَقَامَ الْأَزْمِنَةِ ؛ اتِّسَاعاً وَاخْتِصَاراً ، وَهِيَ عَلَى ضَرَبَيْنِ :

الأول : أَنَّ يَكُونَ اسْمُ الزَّمَانِ مَوْصُوفاً ، فَحُذِفَ ، وَأَقِيمَ الْوَصْفُ مَقَامَهُ تَقُولُ : سِرْتُ عَلَيْهِ يَوْماً طَوِيلاً ، فَتَحْذِفُ "اليوم" ، وَتُقِيمُ "طويلاً" مَقَامَهُ ، فَتَقُولُ : سِرْتُ عَلَيْهِ طَوِيلاً ، وَكَذَلِكَ : حَدِيثٌ ، وَقَدِيمٌ ، وَكَثِيرٌ ، وَقَلِيلٌ ، فَإِذَا أَقَمْتَهَا مَقَامَ الظُّرُوفِ (٢) ؛ لَمْ تَكُنْ إِلَّا ظُرُوفاً ، وَلَمْ تُسْتَعْمَلْ أَسْمَاءً .

فَأَمَّا قَرِيبٌ فَإِنَّ سَبِيحِيهِ (٣) أَجَازَ فِيهِ الرَّفْعَ ؛ لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ : لَقِيتُهُ مُذْ قَرِيبٌ ، وَكَذَلِكَ : مَلِيٌّ مِنْ (٤) النَّهَارِ قَالَ : وَالنَّصَبُ عِنْدِي (٥) عَرَبِيٌّ كَثِيرٌ ؛ فَإِنْ قُلْتَ : سِيرَ عَلَيْهِ طَوِيلٌ مِنَ الدَّهْرِ ، وَشَدِيدٌ مِنَ السَّيْرِ ، فَأَطْلْتَ الْكَلَامَ ، وَوَصَفْتَهُ جَازَ ، وَكَانَ أَحْسَنَ وَأَقْوَى .

الضَّرْبُ الثَّانِي : أَنَّ يَكُونَ الظَّرْفُ مُضَافاً إِلَى مَصْدَرٍ مُضَافٍ ، فَتَحْذِفُ الظَّرْفَ ؛ اتِّسَاعاً وَتُقِيمُ الْمَصْدَرَ الْمُضَافَ مَقَامَهُ ، نَحْوُ : "جِئْتُكَ مَقْدَمَ الْحَاجِّ وَخُفُوقَ النَّجْمِ" ، وَ"خِلَافَةَ فُلَانٍ" وَ"صَلَاةَ (٦) الْعَصْرِ" ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿وَأَدْبَارَ النُّجُومِ﴾ (٧) ، وَقَوْلُهُمْ : "سِيرَ عَلَيْهِ تَرْوِيحَتَيْنِ" ، وَ"انْتَظَرْتُهُ نَحَرَ جَزُورَيْنِ" ، وَالْمُرَادُ فِي جَمِيعِ هَذَا (٨) : جِئْتُكَ وَقْتَ مَقْدَمِ الْحَاجِّ ، وَوَقْتَ خُفُوقِ النَّجْمِ .

١ - انظر : الأصول ١٩٢/١ .

٢ - انظر : الأصول ١٩٣/١ .

٣ - انظر : الكتاب ٢٢٨/١ .

٤ - انظر : الأصول ، فِي الْمَوْضِعِ السَّابِقِ .

٥ - ٤٩ / الطور .

٦ - قوله : والمراد في جميع هذا ... الخ ، موجود بنصه في الأصول ١٩٣/١ .

الحكمُ الثالثُ : قد اتَّسَعُوا في / ظروف الزَّمان ، فنصبوها : نصبٌ . هـ/ب
 المفعول به ، وذلك أن يُعرَّوْها مِنْ معنى "فى" ، كقولك : سِرْتُ يومَ الجمعة ،
 كأنَّكَ قد جعلْتَ "يومَ الجمعة" مَسِيرًا نَفْسَهُ ، بمنزلة قولك : ضربتُ زيدًا ،
 ويتضح هذا بأنَّ يُخْبَرَ عنه بالَّذى ، فتقولُ : الذى سِرْتُهُ يومَ الجمعة ، كما تقولُ :
 الذى ضربتُهُ زيدٌ ، ولا تقولُ : الذى سِرْتُ فيه يومَ الجمعة ، إلَّا أنْ تجعله
 ظرفًا .

وإن كان الفعلُ يتعدَّى إلى مفعولٍ ، أو مفعولين ، تعدَّى إلى الظروف
 المتَّسَع فيها ، تقولُ : ضربتُ زيدًا يومَ الجمعة ، وأعطيتُ زيدًا ثوبًا يومَ السبتِ ،
 فإذا أُخْبِرْتَ عنه بالَّذى ، قلْتَ : الذى ضربتُهُ زيدًا يومَ الجمعة ، فلو كان ظرفًا
 لقلْتَ : الذى ضربتُ فيه زيدًا يومَ الجمعة .

وإذا أَضَفْتَ إلى الظَّرْفِ ، خَرَجَ عَنِ الظَّرْفِيَّةِ ، نحو قولك : يا سائرَ اليومِ ، و :
 يا سارقَ الليلة أهلَ الدار (١)

والأصلُ : يا سائرًا اليومَ ، فتَنصِبُهُ ، كما تنصبُ "زيدًا" فى قولك : يا
 ضاربًا زيدًا ، ثُمَّ تضيفُهُ إليه : فلا يجوزُ أنْ يكونَ مع الإضافةِ ظرفًا ؛ لأنَّكَ لو
 قدَّرْتَ فيه "فى" وجعلْتَهُ مجرورًا بالإضافةِ ، وفيه معنى "فى" ، كُنْتَ قد فَصَلْتَ
 بَيْنَ المضافِ والمضافِ إليه بها ، ولا يجوزُ .

ومن باب الاتِّساعِ والإضافةِ : قوله تعالى : ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ (٢) ، وقوله
 ﴿يَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ (٣) ، وقد قيل : إِنَّهُ أُضِيفَ الْمَكْرُ إِلَى اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ
 عَلَى اتِّسَاعٍ آخَرَ ، وَهُوَ : الْمَصْدَرُ الْفَاعِلُ (٤) مِنْ نَحْوِ قَوْلِهِمْ : "نَهَارُكَ صَائِمٌ"

١ - لم أقف على اسم قائل هذا الرجز . وهو من شواهد سيبويه ١٧٥/٨ . وانظر أيضًا : الأصول
 ١٩٥/٢ و ٢٥٥ / ٣ و ٤٦٤ / وابن يعيش ٤٥/٢ ، ٤٦ ، والخزانة ١٠٨/٣ .

٢ - ٣ / فاتحة الكتاب . وانظر : مشكل إعراب القرآن ٩/٨ .

٣ - ٣٣ / سبأ .

٤ - انظر الأصول ٢٥٥/٢ ، ٣٥٩ . وقال الأخفش فى معانى القرآن ٤٤٥/٢ : "أى : هذا مكر الليل
 والنهار ، والليل والنهار لا يُمَكِّران بأحدٍ ، ولكن يُمَكِّر فيهما ، كقوله : "من قريتكَ التى أخرجتكَ"
 وهذا من سعة العربية ."

"وَلَيْلُكَ قَائِمٌ".

الحكم الرابع : ظرفُ الزَّمانِ على ضربين :

أ أحدهما : ما يستغرقه العملُ كقولك : صُمْتُ يَوْمًا ، وَغَبْتُ شَهْرًا ،
فَالصَّوْمُ وَالْغَيْبَةُ لَجَمِيعِ الْيَوْمِ وَالشَّهْرِ .

و الثاني : ما يكونُ العملُ في بعضه ، كقولك : قَدِمْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، خَرَجْتُ
شَهْرَ رَمَضَانَ ، فَالْقُدُومُ ، وَ الْخُرُوجُ فِي بَعْضِ الْيَوْمِ وَالشَّهْرِ .

ولهذا الحكم ضابط ، وَهُوَ : أَنَّهُ مَتَى كَانَ الظَّرْفُ جَوَابًا لـ "كَمْ" كَانَ
الْعَمَلُ مُسْتَغَرًّا قَالَهُ ، لِأَنَّهَا سُؤَالٌ عَنْ عَدَدٍ ، فَلَا يَقَعُ جَوَابُهُ إِلَّا بِجَمِيعِ مَا تَضَمَّنَتْهُ
سُؤَالُهُ ، فَإِنْ أَجَبْتَ بِبَعْضِهِ لَمْ يَحْصُلْ غَرَضُهُ ، فَإِذَا قَالَ : كَمْ صُمْتُ ؟ قُلْتَ :

يَوْمَيْنِ ، مِثْلًا ، فَلَا يَكُونُ صَوْمُكَ دُونَهُمَا ، وَلَا أَكْثَرُ مِنْهُمَا ، وَيَكُونُ الْجَوَابُ

نَكْرَةً كَهَذَا ، وَ مَعْرِفَةً كَالْيَوْمَيْنِ / الْمُعْهُودَيْنِ وَأَنْكَرَا بِنِ السَّرَاجِ (١) أَنَّ يَرِدُ جَوَابُ

"كَمْ" مَعْرِفَةً ، قَالَ : وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : الشَّهْرَ الَّذِي تَعْلَمُ ، لِأَنَّ هَذَا مِنْ جَوَابِ

"مَتَى" وَمَتَى كَانَ الظَّرْفُ جَوَابًا لـ "مَتَى" كَانَ الْعَمَلُ مَخْصُوصًا بِبَعْضِهِ ، لِأَنَّهَا

سُؤَالٌ عَنْ تَعْيِينِ الْوَقْتِ ؛ فَلَا يَجِيءُ فِي جَوَابِهِ إِلَّا الْمُخْصُوصُ ، فَإِذَا قَالَ : مَتَى

قَدِمْتُ " قُلْتَ : يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، وَلَوْ قُلْتَ : يَوْمًا ، لَمْ يَجْزُ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَقَعَ مَعْرِفَةً

بِالْأَمَلِ ، فَتَقُولَ : الْيَوْمَ الْمُعْهُودَ ، فَأَمَّا قَوْلُهُمْ (٢) : سَارَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالذَّهْرَ

وَالْأَبَدَ ، فَهُوَ وَإِنْ كَانَ لَفْظُهُ لَفْظَ الْمَعَارِفِ ، فَإِنَّهُ فِي جَوَابِ "كَمْ" وَلَا يَجُوزُ أَنْ

يَكُونَ فِي جَوَابِ "مَتَى" ؛ لِأَنَّهُ يُرَادُ بِهِ التَّكْثِيرُ ، وَلَيْسَ بِأَوْقَاتٍ مَعْلُومَةٍ مَحْدُودَةٍ ،

فَإِذَا قِيلَ : سِيرَ عَلَيْهِ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ ، فَكَانَتْ قِيلَ : سِيرَ عَلَيْهِ دَهْرًا طَوِيلًا ، قَالَ

١ - انظر : الأصول ١/ ١٩١ .

٢ - من قوله : فأما قولهم : سَارَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ إِلَى قَوْلِهِ : قَالَ سَيَبُوه ، موجود بنصه في الأصول ، في
الموضع السابق .

سببوه (١) : المحرَّم وسائر أسماء الشُّهُور أُجريتْ مُجرى الدَّهْر و الليل و النَّهار ، فهي في جواب "كَمْ" ولو قُلْتُ : شَهْرَ رَمَضان ، لكان بمنزلة يوم الجمعة ، ولصارَ جواب "مَتَى" ؛ و الصَّيْفُ و الشَّتَاءُ يكونان في جواب "كَمْ" للعدَّة ، وفي جواب "مَتَى" ، للوقتِ ، وجُعِلَ "شَهْرَى ربيعٍ" في جواب "كَمْ" ؛ لأنَّ تعريفَ التثنية كانتْ بإضافةٍ كإضافة : غُلَامًا زَيْدٍ ، و تعريفُ "شَهْرَى ربيعٍ" كتعريفِ إضافةٍ "عَبْدَ اللَّهِ" .

وتقولُ في الأيَّامِ : اليَوْمُ الأَحَدُ بالرَّفْعِ فيهما ، وكذا باقى الأيَّامِ ، وأجازوا مع الجمعةِ و السَّبْتِ النَّصْبَ ؛ لما فيهما من معنى الاجتماعِ و الرَّاحَةِ .
الحكم الخامسُ : ماكانَ من ظروفِ الزَّمانِ بمعنى "إِذْ" و "إِذَا" أُضيفَ إلى الجُمْلِ .

أمَّا ما كان بمعنى "إِذْ" فإنه يُضَافُ إلى الجُمْلِ ، من المبتدأ و الخبر و الفعل و الفاعلِ ، إذا لم يكنَ الفعلُ أمرًا ولا نهيًا ، تقولُ جئتُكَ إِذْ زَيْدٌ قائمٌ ، وإِذْ قامَ زَيْدٌ وإِذْ يقومُ زَيْدٌ (٢) ، على حكاية الحالِ ، وإِذْ زَيْدٌ يقومُ ، ولم يجيزوا ، إِذْ زَيْدٌ قامَ .

وأمَّا إِذَا كانَ بمعنى "إِذَا" فإنَّما يُضَافُ إلى الجملةِ من الفعلِ و الفاعلِ ، تقولُ : أَجِيتُكَ إِذَا قامَ زَيْدٌ ، وإِذَا (٣) يَقُومُ زَيْدٌ ولايحسنُ : أَجِيتُكَ إِذَا زَيْدٌ قائمٌ ، وقد أجازة قومٌ .

و الفرقُ بين "إِذْ" و "إِذَا" : / أن "إِذْ" لما ماضى من الزَّمانِ ، و "إِذَا" لما ٥١/ب يستقبلُ منه ، ومتى وَقَعَ الاسمُ بعد "إِذَا" كان مرفوعًا بفعلٍ مضمَرٍ يفسِّره الظاهرُ ، كقوله تعالى : ﴿إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾ (٤) ؛ لاختصاصِها بالإضافةِ إلى الجملةِ الفعليةِ .

١ - انظر : الكتاب ٢١٧/١ - ٢١٨ .

٢ - انظر : الأصول ١١/٢ - ١٢ .

٣ - في الأصل : ويومٌ يقومُ زَيْدٌ .

٤ - ١/ التكوير .

وَيُجَازَى بِـ "إِذَا" مُطْلَقاً ، تقول : إِذَا قَدِمَ زَيْدٌ أَكْرَمْتُكَ ، ولايجازى بِـ "إِذَا" إِلَّا إِذَا دَخَلْتَ عَلَيْهَا "مَا" ، كقولة (١) :

إِذَا مَا دَخَلْتَ عَلَى الرَّسُولِ فَقُلْ لَهُ حَقًّا عَلَيْكَ إِذَا أَطْمَأَنَّ الْمَجْلِسُ
وقد تَقَعَانِ لِلْمَفْاجَأَةِ ، كقولك : بَيْنَا زَيْدٌ قَائِمٌ إِذْ جَاءَ عَمْرُو ، وَبَيْنَمَا رَجُلٌ
جَالِسٌ إِذَا عَمْرُو بِالْبَابِ ، وَأَكْثَرُهُمْ لَا يَرَى دُخُولَهُمَا فِي جَوَابِ "بَيْنَا" وَ "بَيْنَمَا" ؛
وتقول : بَيْنَا زَيْدٌ قَائِمٌ إِذَا جَاءَ عَمْرُو ، وَبَيْنَمَا عَمْرُو ذَاهِبٌ لِقَبِهِ بَكْرٌ .

وَالْأَوْقَاتُ الَّتِي تُضَافُ إِلَى الْجُمْلِ هِيَ مَا كَانَتْ حِينًا وَزَمَانًا لَا يَخْتَصُّ بِهِ
شَيْءٌ دُونَ شَيْءٍ ، كقولك : أَجِيئُكَ يَوْمَ قَامَ زَيْدٌ ، وَحِينَ قَامَ زَيْدٌ ، وَزَمَنَ
قَامَ ، وَأَيَّامَ قَامَ ، وَلَيَالِي قَامَ . وَيَقْبَحُ فِي الْمَوْقَتِ ، نَحْوَ شَهْرٍ وَسَنَةٍ وَحَوْلٍ ، حَتَّى
قَالُوا : لِإِضْطِافٍ (٢) شَيْءٌ لَهُ عَدَدٌ ، نَحْوُ : يَوْمِينَ ، وَجُمُعَةٍ ، وَأُسْبُوعٍ ، وَقَدْ
أَجَازَ ابْنُ السَّرَّاجِ (٢) : أَخْرَجُ يَوْمَ عَبْدِ اللَّهِ أَمِيرٌ ، وَقَالَ الزَّجَّاجُ (٣) : يُعْجِبُنِي
يَوْمَ أَنْتَ قَائِمٌ ، وَعَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَتُونَ﴾ (٤) ، وَقَوْلُهُ :
﴿يَوْمَ هُمْ يَارِزُونَ﴾ (٥) وَمَنْ لَمْ يُجِزْ ، تَأَوَّلَ هَذَا ، وَنَصَبَهُ عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ .

١ - هو العباس بن مرداس السلمى .

و البيت من شــــــــــــواهد سيبويه ٥٧/٣ وانظر أيضا : المقتضب ٤٦/٢ والخصائص ١٣١/١
و التبصرة ٤٠٨ و ابن يعين ٩٧/ ٧٠ ٤٦/ و الخزائن ٢٩/٩ .

اطمأن : سكن المجلس ، قيل : يُريد : أهل المجلس ، فحذف المضاف ، ويجوز أن يكون مصدرا
ميمياً ، و "حقاً" منصوبٌ على المصدر المؤكّد به ، أو هو نعتٌ لمصدر محذوف وقد قال العباس ذلك
فى غزوة حنين يُخاطب الرسول صلى الله عليه وسلم .

٢ - انظر : الأصول ١١/٢ - ١٢ هذا وكلامُ ابن الايثرها هنا موجود بنصّه فى الأصول ، من قوله
قبل : و الأوقات التى تُضاف إلى الجمل ... الخ .

٣ - انظر : معانى القرآن وإعرابه ٥٢/٥ .

٤ - ١٣/ الذاريات .

٥ - ١٦/ غافر .

ومتى أَصَفْتَ هذه الظروفَ إلى الجُمْل ، لم يَكُنْ فى الجملةِ عائدٌ منها إليها ، كما يكونُ ذلك فى الصِّفَةِ ، و الصِّلَةِ ، و الخبرِ ، و الحالِ ، تقولُ : أَجِيئُكَ حينَ يَقُومُ زَيْدٌ ، ولا تقولُ : فيه ، و عليه قولُه تعالى : ﴿ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾ (١) ، وقوله ﴿ هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ ﴾ (٢) ، وهى مع الإضافةِ إلى الجُمْل نكرةٌ .

ولَکَ فيها - مع الإضافة - الإعرابُ ، والبناءُ ، والإعرابُ مع الجملِ المعربةِ الصِّدْرُ أَكْثَرُ وَأَحْسَنُ ، كقوله تعالى : ﴿ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾ ، وَمَنْ نَصَبَ (٣) ، فيجوزُ أَنْ يكونَ الفتحةُ إعراباً على الظرفيةِ (٤) وبناءً ؛ لإضافتهِ إلى فِعْلٍ ، وليسَ (٥) بالكثيرِ ، وإن كانَ صَدْرُ الجملةِ مَبْنِياً فالبناءُ أَكْثَرُ / وَأَحْسَنُ ، كقوله تعالى : ﴿ يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ ﴾ (٦) ، وقوله : ﴿ مِنْ خِزْيٍ يَوْمَئِذٍ ﴾ (٧) بالفتح (٨) ، وقول النابغة (٩) :

أ/٥٢

١ - ١١٩ / المائدة .

٢ - ٣٥ / الرسائل .

٣ - هو نافعٌ . انظر : الكشف ٤٢٣/١ .

٤ - على أَنَّ الظرفَ "يومٌ" خبرُ الابتداءِ الذى هو "هذا" ؛ لأنَّه حدثٌ ، وظروفُ الزمانِ تكونُ أخباراً عن الأحداثِ ، تقولُ : القتالُ اليومَ ، والخروجُ الساعةَ . وانظر : الكشف ٤٢٤/١ ومشكل إعراب القرآن ٢٥٥/١ .

٥ - وهو مذهب الكوفيين ، وفتح "يَوْمٌ" عندهم ؛ لأنَّه فى موضعِ رَفْعٍ على أَنَّه خبرٌ "هذا" . انظر : الكشف ، ومشكل إعراب القرآن فى الموضعين السابقين .

٦ - ١٣ / الذاريات .

٧ - ٦٦ / هود .

٨ - وبه قرأ نافعٌ وحَمْزَةُ والكسائى وأبو جعفر . انظر : السبعة ٣٣٦ والنشر ٢٨٧/٢ والبحر المحيط ٢٤٠/٥ والإتحاف ٣٠٧ وإبراز المعانى ٣٤٨ . وقال أبو حيان فى الموضع السابق من البحر المحيط : "وهى فتحةُ بناءٍ ؛ لإضافتهِ إلى "إِذْ" وهو غير متمكِّن" .

٩ - انظر : دِيوانه ٣٢ .

والبيتُ من شواهدِ سيبويه ٣٣٠/٢ . وانظر أيضاً : الأصول ٢٧٦/١ والتبصرة ٢٩٤ وابن يعيش ١٦/٣ و ٨١ و ٩١/٤ والخزانة ٥٥٠/٦ والمغنى ٢٩٨ وشرح أبياته ١٢٣/٧ .

على حين عاثبت المشيب على الصبا فقلت : أَلَمْ تَصَحْ وَالشَّيْبُ وَازِعٌ
ومتى اقتطعت الظروف المضافة عن الإضافة في اللفظ ، وأريدت في
المعنى بُنيت ، كقوله تعالى : ﴿لَهُ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ ^(١) أى من قبل
الأشياء ^(٢) وبعدها ، وقد تقدم هذا مبسوطاً في باب ^(٣) المبنى .

الفصل الثاني : في ظرف المكان ، وفيه فرعان

الفرع الأول :

في تعريفه ، وهو محل الموجودات الحادثة ، وينقسم قسمين - كظرف
الزّمان - مَبْهَمًا ، ومَوْقَّتًا .

أَمَّا الْمَوْقَّتُ ، فهو : ماله نهاية تحصره ، وحدٌ يحيط به نحو : مكة ،
وبغداد ، ودار ، ومسجد ، وهذا يتنزل منزلة الأسماء غير الظروف تقول :
رأيت مكة ، وفارقت بغداد ، وبنيت داراً ، وعمرت مسجداً ، كما تقول : رأيت
زيداً .

وأما المبهم ، فهو : ماله نهاية له تحصره ، مجازاً ، وتمثيلاً ، وإن كانت
الأمكنة - في الحقيقة - محصورة محدودة ، وهو على ضربين :

الأول : ما أوغل في الإبهام ، نحو : مكان ، وجهة ، وأرض ، وهذا لافائدة
في ذكره مع الفعل ، إلا أن يوصف ، أو يضاف ؛ فلو قلت : جلست مكاناً
وقعدت جهةً ، لم يحسن ، فإن قلت : جلست مكاناً واسعاً ، وقعدت جهةً زیدً ،
جاز وحسن .

والثاني : غير موغل في الإبهام ، وهو الموضوع للجهات الست ، أو ما
صلح لها ، وينقسم ثلاثة أقسام ، قسم يختص بواحد من الجهات ، وقسم يعم
الجهات ، إلا أن له نوع تخصص بالإضافة ، وقسم : عام فيها بلا تخصيص .

١ - ٤ / الروم .

٢ - كذا بالأصل والأولى : من قبل الأشياء ومن بعدها .

٣ - انظر ص ٤٢ .

فالأول : خلف ، ووراء ، وقُدَّام ، وتُجاه ، وأمَام ، وتلقَاء ، وإِزاء ، ويمين

وشمال وفوق ، وتحت .

والثانى : ما كان للجميع ، نحو : عِنْدَكَ ، وَلَدَيْكَ ، وَدُونَكَ ، وَنَحْوَكَ ، وَلَدُنْكَ وَقُرْبِكَ ، وَصَقْبِكَ (١) ، وَقَرِيبًا مِنْكَ ، وَصَدَدَكَ (٢) . فَأَوَّغَلُ / هذه الظروف ٥٢/ب "عِنْدَكَ" ، لَأَنَّهُ يَقَعُ عَلَيْهَا جَمِيعُهَا ، قَرِيبُهَا ، وَبَعِيدُهَا ، وَ"قُرْبِكَ" أَخْصَاهَا ؛ لَأَنَّهُ لَا يَصْلُحُ إِلَّا لِلْقَرِيبِ ، وَالْبَاقِيَةُ فِيمَا بَيْنَ ذَلِكَ .

والفرقُ بَيْنَ "عِنْدَكَ" وَ"لَدَيْكَ" : أَنَّكَ تَقُولُ : الْمَالُ عِنْدَكَ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِحَضْرَتِكَ ، وَمَعَ "لَدَيْكَ" لَا يَكُونُ إِلَّا بِحَضْرَتِكَ .

والثالثُ : نحو : فَرَسَخٍ ، وَمِيلٍ ، وَشِبْرِ ، وَذِرَاعٍ ، وَشَوْطٍ ، فَهُوَ وَإِنْ كَانَ مَعْرُوفَ الْقَدْرِ ، فَإِنَّهُ مَجْهُولُ الْمَحَلِّ ؛ لَأَنَّهُ يَصْلُحُ لَجَمِيعِ الْأَمَكَنَةِ ؛ فَدَخَلَ فِي حَيْزِ الْمَبْهَمَاتِ .

فَأَمَّا "مَعَ" فَإِنَّهُ ظَرْفُ مَكَانٍ ؛ بِدَلِيلِ وَقُوعِهَا خَبَرًا عَنِ الْجُثَّةِ ، فِي قَوْلِكَ : زَيْدٌ مَعَ عَمْرٍو ، وَالْأَلْفُ الَّتِي تَلْحَقُهَا فِي قَوْلِكَ : "مَعًا" هِيَ بِمَنْزِلَتِهَا فِي : صَبَبْتُ دَمًا ، وَقِيلَ : بِمَنْزِلَتِهَا فِي "قَفَا" ؛ فَهِيَ فِي الْأَوَّلِ بَدَلٌ مِنَ التَّنْوِينِ ، وَفِي الثَّانِي اسْمٌ مَقْصُورٌ ، وَالْأَوَّلُ أَكْثَرُ ، وَأَقْوَى .

وَهَذِهِ الظَّرُوفُ : مِنْهَا مَا يُسْتَعْمَلُ اسْمًا ؛ وَظَرْفًا ، وَمِنْهَا مَا لَا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا ظَرْفًا . فَالْأَوَّلُ : نَحْوُ : خَلْفَ ، وَآمَامَ ، وَيَمِينِ ، وَشِمَالِ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿عَنْ

١ - صَقْبَكَ قُرْبِكَ يُقَالُ : صَقَبْتُ دَارَهُ - بِالْكَسْرِ - أَيْ : قَرُبْتُ ، وَتَقُولُ : أَصْقَبُهُ فَصَقَبَ ، أَيْ : قَرَبَهُ فَقُرْبَ .

٢ - الصَّدَدُ : الْقَرْبُ ، يُقَالُ : دَارِي صَدَدَ دَارِهِ ، أَيْ : قُبَالَتِهَا .

الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ عِزِينَ^(١) ، وقال الشاعر (٢) :

فَعَدْتُ كِلَا الْفَرْجَيْنِ تَحْسِبُ أَنَّهُ مَوْلَى الْمَخَافَةِ خَلْفُهَا وَأَمَامُهَا
قال سيبويه: ومن ذلك: هو ناحية^(٣) من الدَّارِ ، ومكاناً صالحاً^(٤) ، و: دارُهُ
ذات اليمينِ ، وَشَرْقَى^(٥) كَذَا ، وذكر أمثلة كثيرة ؛ منها قَوْلُهُمْ : هُمْ حِلَّةُ^(٦)
الغُورِ ، أَيْ قَصْدُهُ ، و "هُوَ وَزَنَ"^(٧) الجبل ، أَيْ : ناحيةٌ منه ، و : هُوَ زِنَةُ^(٨)
الجبل ، أَيْ حِذَاهُ ، و "قَوْمُكَ أَقْطَارَ"^(٩) البلاد .

والثَّانِي : نحو ، عِنْدِ ، وَلَدُنْ ، وَسِوَى ، وَسِوَاءَ ، إِذَا أَرَدْتَ بِهَا مَعْنَى "غَيْرِ"
فَلَا تَكُونُ إِلَّا مَنْصُوبَةً عَلَى الظَّرْفِ ، وَلَا تَكُونُ اسْمًا إِلَّا فِي الشَّعْرِ ، كَقَوْلِهِ^(١٠) :
وَلَا يَنْطِقُ الْفَحْشَاءُ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ إِذَا جَلَسُوا مِنَّا وَلَا مِنْ سِوَانَا
وَلَا يَدْخُلُ عَلَى "عِنْدَ" شَيْءٌ مِنْ حُرُوفِ الْجَرِّ ، إِلَّا "مِنْ" لِغَيْرِ ، تَقُولُ :
خَرَجْتُ مِنْ عِنْدِهِ ، وَلَا تَقُولُ : جِئْتُ / إِلَى عِنْدِهِ .

١ - ٣٧ / المعارج .

٢ - هو لبيد . انظر : ديوانه ٣١١ .

والبيتُ من شواهد سيبويه ٤٠٧ . وانظر أيضًا : المقتضب ٢/٣ و ٣٤١/٤ ومعاني القرآن للزجاج
١٥٦/١ والتبصرة ٣١٢ وابن يعيش ٤٤/٢ ، ١٢٩ ومقاييس اللغة ٢٩/١ و ١٢/٢ واللسان (أمم) .
الفرج : موضع المخافة ، كالثعر والثغرة والعورة ؛ وثَنَاهُ لِأَنَّهُ عَنَى مَوْضِعِيْ مَخَافَتِهَا ، أَيْ : خَوْفُهَا
من الأمام والخلف والضمير في "عدت" للبقرة الوحشية التي يصفها في أبيات سابقة . مولى المخافة
، أَيْ : وَلِيٌّ مَخَافَتِهَا .

٣ - انظر : الكتاب ٤٠٤/١ .

٤ - انظر : الكتاب ٤٠٥/١ .

٥ - انظر : الكتاب ٤١١/١ .

٦ - انظر : الكتاب ٤١٢/١ .

٧ - هو المرار بن سلامة العجلي .

والبيتُ من شواهد سيبويه ٣١/١ . وانظر أيضًا : المقتضب ٣٥٠/٤ والإنصاف ٢٩٤ .
والشاعر يصف هنا قومة في ناديم بالتوقير والتعظيم ، فيقول : لَا يَنْطِقُ الْفَحْشَاءُ مَنْ كَانَ فِي
نَادِيْنَا مِنْ قَوْمِنَا ، وَكَذَلِكَ مَنْ كَانَ مِنْ غَيْرِ قَوْمِنَا ؛ لَا يَفْعَلُونَ ذَلِكَ إِجْلَالًا وَتَوْقِيرًا لَنَا .

وَأَمَّا "لَدُنْ" : ففيها لغاتٌ ، منها : لَدُنْ ، وَلَدَى ، وَلَدُ ، وَحُكْمُهَا : أَنْ يُجْرَ بها ، على الإضافة ، إِلَّا مع "غُدُوَّةٍ" خاصةً ، وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ (١) .
 وَسَوَّى، وَسَوَاءٌ : حُكْمُهُمَا وَاحِدٌ ، فَالْكِسْرُ مع الْقَصْرِ ، وَالْفَتْحُ مع الْمَدِّ تَقُولُ :
 مَرَرْتُ بِمَنْ سَوَاكَ ، وَبِرَجُلٍ سَوَاءَكَ ، التَّقْدِيرُ : بِرَجُلٍ قَامَ مَقَامَكَ ، وَنَزَلَ مَكَانَكَ .
 وَأَمَّا وَسَطُ الْقَوْمِ : فَإِنْ سَكَنْتِ السَّيْنُ كَانَ ظَرْفًا ، وَإِنْ فَتَحَتْهَا كَانَ اسْمًا تَقُولُ :
 جَلَسْتُ وَسَطَ الدَّارِ ، وَضَرَبْتُ وَسَطَ رَأْسِهِ ، وَقَدْ جَاءَتْ سَاكِنَةُ السَّيْنِ اسْمًا ، وَهُوَ قَلِيلٌ ، قَالَ سَيِّبِيهِ : وَلَيْسَ كُلُّ مَكَانٍ يَحْسُنُ أَنْ يَكُونَ ظَرْفًا ، فَمِنْ ذَلِكَ : أَنَّ الْعَرَبَ لَا تَقُولُ : هُوَ جَوْفَ الْبَيْتِ ، وَلَا هَذَا دَاخِلَ الدَّارِ ، وَلَا خَارِجَ الدَّارِ ، حَتَّى تَقُولَ : هُوَ فِي جَوْفِهَا ، وَفِي دَاخِلِهَا ، وَفِي حَارِجِهَا ، وَفِي حَارِجِهَا (٢) .

الْفَرْعُ الثَّانِي :

فِي أَحْكَامِهِ :

الْحُكْمُ الْأَوَّلُ : قَدْ اتَّسَعُوا فِي الْأَمْكِنَةِ ، كَمَا اتَّسَعُوا فِي الْأَزْمَنَةِ ، فَجَعَلُوا مَا لَيْسَ بِمَكَانٍ بِمَنْزِلَةِ الْمَكَانِ ، وَهُوَ فِي أَسْمَاءٍ مَخْصُوصَةٍ ، غَيْرِ مَقِيسَةٍ ، فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ : "هُوَ مِنِّي مَنْزِلَةُ الْوَلَدِ" ، أَيْ : فِي أَقْرَبِ الْمَوَاضِعِ مِنْ قَلْبِي ، وَإِنْ لَمْ تُرَدْ- الْمَوْضِعُ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ : "هُوَ مِنِّي مَنْزِلَةُ الشُّغَافِ" ، وَ"مَقْعَدُ الْقَابِلَةِ" وَ"مَنَاطُ الثُّرَيَّا" (٣) ، وَ"مَزْجَرُ الْكَلْبِ" (٣) ، وَ"مَعْقَدُ الْإِزَارِ" ، وَ"هُمَا خَطَّانِ جَنَابَتِي أَنْفِهَا" (٣) ، يَعْنِي الْخَطَّيْنِ الْمَكْتَنَفَيْنِ أَنْفَ الظُّبْيَةِ ، قَالَ سَيِّبِيهِ : وَإِنَّمَا يُسْتَعْمَلُ مِنْ هَذَا الْبَابِ مَا اسْتَعْمَلْتَهُ الْعَرَبُ (٤) ، قَالَ ابْنُ السَّرَّاجِ : فَأَمَّا مَا يَرْتَفَعُ مِنْ هَذَا الْبَابِ فَقَوْلُكَ : هُوَ مِنِّي فَرَسْخَانِ ، وَأَنْتَ مِنِّي مِيلَانِ ، وَأَنْتَ

١ - انظر : ص ١٥٣ .

٢ - انظر : الكتاب ١/ ٤١٠ .

٣ - انظر : الكتاب ١/ ٤١٣ .

٤ - انظر : الكتاب ١/ ٤١٤ .

مِنِّي عَدُوَّةُ الْفَرَسِ ، وَغَلْوَةُ السَّهْمِ ، هَذَا كُلُّهُ مَرْفُوعٌ ، لَا يَجُوزُ فِيهِ إِلَّا ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ
 الْمَعْنَى : بَيْنِي وَبَيْنَكَ فَرَسَخَانِ ، وَلَمْ تُرِدْ : أَنْتَ فِي هَذَا الْمَكَانِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَامَعْنَى
 لَهُ (١) ؛ وَمِنْهُ : "أَنْتَ مَنِّي قَوْتُ" (٢) الْيَدُ ، وَ "دَعْوَةُ الرَّجُلِ" وَ "أَنْتَ مَنِّي مَرَأًى
 وَمَسْمَعٌ" (٣) ، وَبَعْضُ النَّاسِ يَنْصِبُ مَرَأًى وَمَسْمَعًا ، وَلَا يَجُوزُ : أَنْتَ مَنِّي مَرَبُوطُ
 الْفَرَسِ ، وَمَوْضِعُ الْحِمَارِ ، لِأَنَّ ذَلِكَ غَيْرُ / مَعْرُوفٍ فِي تَقْرِيْبٍ وَلَا تَبْعِيدٍ (٣) وَتَقُولُ :
 أَنْتَ مَنِّي فَرَسَخَيْنِ ، أَيْ : أَنْتَ مَنِّي مَا دُمْنَا نَسِيرُ فَرَسَخَيْنِ .

٥٣/ب

الْحُكْمُ الثَّانِي : لِكَ أَنْ تَجْعَلَ ظُرُوفَ الْمَكَانِ مَفْعُولَاتٍ عَلَى السَّعَةِ ، كَمَا
 فَعَلْتَ ذَلِكَ فِي الْأَزْمَنَةِ ، تَقُولُ : سِرْتُ أَمَامَكَ ، فَتَجْعَلُ "أَمَامَهُ" مَسِيرًا نَفْسَهُ ،
 فَإِذَا أَخْبَرْتَ عَنْهُ بِالَّذِي قُلْتَ : الَّذِي سِرَّتُهُ أَمَامَكَ ، وَلَوْ كَانَ ظَرْفًا لَقُلْتَ : الَّذِي
 سِرْتُ فِيهِ أَمَامَكَ ، وَقَدْ بَسَطْنَا الْقَوْلَ (٤) فِي ظَرْفِ الزَّمَانِ بِمَا يُغْنِي عَنْ إِعَادَتِهِ
 هَا هُنَا .

١ - انظر : الأصول ٢٠٠/١ . ومعنى : أنتَ مَنِّي قَوْتُ الْيَدِ ، أَيْ : أَنَّهُ قَرِيبٌ مِنْهُ ، وَالْقَوْتُ : الْفُرْجَةُ بَيْنَ
 الإصْبَعَيْنِ .

٢ - أَيْ : حَيْثُ أَرَاكَ وَأَسْمَعُ قَوْلَكَ .

٣ - فِي الْأَصُولِ ٢٠١/١ : "وَأَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ : أَنْتَ مَنِّي مَرَبُوطُ الْفَرَسِ" إِلَى آخِرِ مَا ذَكَرَهُ ابْنُ الْأَثِيرِ
 بِالنَّصِّ ، كَمَا أَنَّ قَوْلَ ابْنِ الْأَثِيرِ أَنْفًا : وَبَعْضُ النَّاسِ يَنْصِبُ مَرَأًى وَسَمْعًا ، مُوجُودٌ بِنَصِّهِ فِي
 الْأَصُولِ ٢٠٠/١ .

٤ - انظره فقد مرَّ قَرِيبًا فِي ص ١٥٣-١٦٠ .

الحكمُ الثالثُ : ظرفُ المكانِ فيما يستغرقه العملُ ، وما لا يستغرقه ، بمنزلةِ ظَرْفِ الزَّمانِ ؛ فتقولُ في المستغرقِ : سِرْتُ فرسخًا ، وفي غير المستغرقِ : جَلَسْتُ خَلْفَكَ ، فالسيرُ لجميعِ الفُرسَخِ ، والجلوسُ لبعضِ الخَلْفِ .
وتَنَزَّلُ "أَيْنَ" في ظَرْفِ المكانِ ، مَنْزِلَةً "مَتَى" في ظَرْفِ الزَّمانِ ، يقولُ القائلُ : أَيْنَ جَلَسْتَ ؟ فلا تُجِيبُهُ إِلَّا بِمكانٍ خاصٍّ ، فتقولُ : خَلْفَكَ ، أَوْ أَمَامَكَ ، ولا يجوزُ : مكانًا ، وَجْهَةً ، ويُقالُ : كَمْ سِرْتُ ؟ فلا تُجِيبُ إِلَّا بجميعِ ما سِرَّتَهُ ، لا أَقَلَّ مِنْهُ ولا أَكْثَرَ ، فتقولُ : فرسَخان ، أو ثلاثة ، أو نحو ذلك ، ويردُّ الجوابُ معرفةً ، ونكرةً ، كما قلنا في ظَرْفِ الزَّمانِ .

الحكمُ الرَّابِعُ : لا يُضَافُ مِنْ ظروفِ المكانِ إلى الجُمْلِ إِلَّا "حَيْثُ" ، وقِيلَ : "لَدُنْ" ، وفيه نَظَرٌ ، تقولُ : أَقُومُ حَيْثُ يَقُومُ زَيْدٌ ، وَحَيْثُ زَيْدٌ قائمٌ ، ١/٥٤
وَحَيْثُ زَيْدٌ يَقُومُ ، وقد جاءتُ في الشَّعْرُ مضافةً إلى المفردِ . وفيها لُغاتٌ - هذه أَشْهَرُها - منها : حَوْثٌ ، بضمِّ التَّاءِ وَفَتْحِها ، وكسْرِها فيهما .
وأما لَدُنْ فالمعروفُ إِضافَتُها إلى المفردِ ، ومن زَعَمَ أَنَّها تُضَافُ إلى الجملةِ ^(١) ، فإنما اسْتَدَلَّ بقولِ الشَّاعِرِ ^(٢) :

١ - في الرضی علی کافیة ١/١٢٣ : "فإن أضيفت إلى الجملة ، تمحضت للزمان ؛ لما تقدم أن ظروف المكان لا يضاف إلى الجملة منها إلا "حيث" .

وفي الهمع ٣/٢١٨ : "ومنع ابن الدهان من إضافة "لدن" إلى الجملة" .

٢ - هو المَرْقُ العبدی .

انظر : المفضليات ٣٣٤ .

قوله : "وأن لَكِيزاً ... معطوف على قوله : "أن أُسَيْدًا" في البيت السابق على الشاهد وهو قوله :

فَمَنْ مَبْلَغِ النِّعْمَانِ أَنَّ أُسَيْدًا على العين تَعْتَادُ الصِّفَا وَتَمَرِّقُ

لكيز : قبيلة من ربيعة . العُكَّة : مَا جُعِلَ لِلسَّيْنِ ، أى : لم تَكُنْ مِنْ يَنْجُرُ السَّيْنِ ، ولكن للقتال .

وَأَنْ لُّكَيْزًا لَمْ تَكُنْ رَبَّ عَكَّةٍ لَدُنْ صَرَّحَتْ حُجَّاجُهُمْ فَتَفَرَّقُوا

وَأَمَّا ظُرُوفُ الْمَكَانِ الْمُضَافَةُ إِلَى الْمَفْرَدِ ، فَإِذَا قُطِعَتْ عَنِ الْإِضَافَةِ بُنِيَتْ

كَمَا/ بُنِيَ ظُرُوفُ الزَّمَانِ ، تَقُولُ : جِئْتُ مِنْ فَوْقُ ، وَمِنْ تَحْتُ وَمِنْ عَلُ ، قَالَ (٣) : ١/٥٤

إِذَا أَنَا لَمْ أَوْ مِنْ عَلَيْكَ وَلَمْ يَكُنْ لِقَاؤُكَ إِلَّا مِنْ وَرَاءُ وَرَاءُ

وَقَالَ (٤) :

وَلَقَدْ سَدَدْتُ عَلَيْكَ كُلَّ ثَنِيَّةٍ وَأَتَيْتُ فَوْقَ بَنِي كَلَيْبٍ مِنْ عَلُ

الخاتمة :

فِي عَوَامِلِ الظُّرُوفِ ، وَهِيَ عَلَى ضَرَبَيْنِ : مُظْهَرٍ ، وَمُضْمَرٍ .

أَمَّا الْمُظْهَرُ : فَعَلَى ضَرَبَيْنِ : أَحَدُهُمَا : مَا كَانَ مُتَعَدِّيًا إِلَى الْمَفْعُولِ ، وَالْآخَرُ :

مَا لَمْ يَتَعَدَّ إِلَيْهِ .

فَالْمُتَعَدِّي : يَتَعَدَّى إِلَى ظَرْفِي الزَّمَانِ ، وَالْمَكَانِ ؛ مُبْهَمِهِمَا ، وَمَوْقَعْتُهُمَا

مَعْرِفَتُهُمَا ، وَنَكْرَتُهُمَا ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ مُتَعَدِّيًا إِلَى الْمَفْعُولِ بِهِ فَبِالْأَوَّلَى أَنْ يَتَعَدَّى

إِلَى الْمَفْعُولِ فِيهِ ، تَقُولُ : ضَرَبْتُ زَيْدًا الْيَوْمَ ، وَيَوْمًا ، وَحِينًا ، وَزَمَانًا بَعِيدًا ،

وَزَمَنَ امْرَأَةَ زَيْدٍ ، وَلَقِيتُ زَيْدًا مَكَانًا بَعِيدًا ، وَجِهَةَ الشَّامِ ، وَنَحْوَ ذَلِكَ .

١ - هُوَ عُتَّى بْنُ مَالِكِ الْعُقَيْلِيِّ .

وَانْظُرْ : ابْنُ يَعْيشَ ٨٧/٤ وَالْهَمْعُ ١٩٥/٣ وَاللِّسَانُ (وَرَى) .

٢ - هُوَ الْفَرَزْدَقُ . انْظُرْ : دَوَانُهُ ١٦١ .

وَانْظُرْ : ابْنُ يَعْيشَ ٨٩/٤ وَالْهَمْعُ ١٩٦/٣ .

وغير المتعدّي : يتعدّى إلى جميع ظروف الزمان : مُبهمها ، ومؤقَّتُها ، وإلى المبهَم من ظروف المكان ، تقولُ في الزمانيِّ . صُمْتُ اليومَ ، ويومًا ، وغِبْتُ حينًا وزمانًا طويلًا ، وزمَنَ إمْرَةً فلانٍ ، وتقولُ في المكانيِّ : جَلَسْتُ خَلْفَكَ ، وعندَكَ ومكانًا واسعًا ، ومكانَ زَيْدٍ ، وسِرْتُ فَرَسَخًا ، وميلاً ، والفرسخَ ، والميلَ ، وإنَّما كانَ ذلكَ ؛ لأنَّ ظُرُوفَ الزمانِ لَمَّا شاكلتِ المصادرَ : في دَلالةِ صيغةِ الفعلِ على خُصوصِ الزمانِ دَلالتها على المصدرِ جَرَتْ مجراها في تعدّي نوعيِّ الفعلِ إليها وحُمِلَ عليها المبهَم من ظروف المكانِ ؛ لِنوعِ مُشابهةٍ بينهما ، من جهةِ التَّنْقِلِ والزَّوَالِ ، والإِبْهَامِ ؛ فَإِنَّ الجَهَةَ التي هي خَلْفُ "تَصِيرُ" أَمَامًا" ، وتزُولُ عَنْ حالِها وهي غيرُ محدودةٍ ، ولا مَحْصُورَةٍ ؛ فَشابهَتْ ظروفَ الزمانِ ؛ فَأُعْطِيَتْ حُكمَها .

وَأَمَّا الْمُؤَقَّتُ / من ظروف المكانِ ، فَلَمَّا عَدِمَ هذه المشاكَلَةُ - وهي دَلالةُ ١/٥٤ صيغةِ الفعلِ على خُصوصِهِ - تَنَزَّلَ مَنزِلَةُ المفعولِ بِهِ في تعدّي الفعلِ إِلَيْهِ ، فلا تقولُ : قَعَدْتُ المُسْجِدَ ، ولا جَلَسْتُ الكوفةَ ، حتَّى تجيءَ بما يُعدّي الفعلَ إِلَيْها فتقولُ : قَعَدْتُ في المُسْجِدِ وجَلَسْتُ في الكوفةِ ، فَأَمَّا : دَخَلْتُ البَيْتَ ، وَذَهَبْتُ الشَّامَ ، فهو عند سيبويه (١) ، على حَذْفِ حَرْفِ الجَرِّ ، تقديرُهُ : دَخَلْتُ إِلَى البَيْتِ ، وَذَهَبْتُ إِلَى الشَّامِ ، والمبردُ (٢) يقولُ : إِنَّهُ مُتَعَدٍّ بِنَفْسِهِ .

١ - انظر : الكتاب ١/٣٥ .

٢ - انظر : المقتضب ٤/٣٣٧ - ٣٣٨ ، ٦٠ - ٦١ .

وَقَدْ اتَّسَعُوا فَحَذَفُوا " في " ، وَأَوْصَلُوا الْفَعْلَ ، قَالَ الشَّاعِرُ (١) :
لَدُنْ بِهِزَّ الْكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقُ الثَّعْلَبُ
أَيُّ : كَمَا عَسَلَ فِي الطَّرِيقِ .

وَيُلْحَقُ بِالْفَعْلِ فِي الْعَمَلِ ، اسْمُ الْفَاعِلِ ، وَالصِّفَةُ ، وَالْمَصْدَرُ ، وَاسْمُ
الْفَعْلِ ، وَسَيَجِيءُ كَيْفِيَّةُ عَمَلِهَا ، فِي بَابِ الْعَوَامِلِ (٢) .

وَقَدْ أَعْمَلُوا فِيهَا رَائِحَةَ الْفَعْلِ ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ (٣) :

وَلَقَدْ حَمَيْتُ الْحَىَّ تَحْمِلُ شِكَّتِي فُرْطُ وَشَاحِي إِذْ غَدَوْتُ لَجَامُهَا

(١) هُوَ سَاعِدَةُ بْنُ جُوَيْة . انظر : ديوان الهذليين ١١٢ .

وَالْبَيْتُ مِنْ شَوَاهِدِ سَبِيحِيَّةِ ٣٦٨ / ١ ، ٢١٤ ، وَانظر أَيْضًا : الْخَصَائصُ ٣ / ٣١٩ وَالْمَغْنِي ١١ ، ٥٢٥ ، ٥٧٦ ، وَشرح أبياته ٩ / ١ وَالْهَمْعُ ٣ / ١٥٤ وَ ١٢ / ٥ وَالْخَزَانَةُ ٣ / ٤٨٣ .

اللدن : النَّاعِمُ اللَّيْنُ . الْعَسَلَانُ : سَيْرٌ سَرِيعٌ فِيهِ اضْطِرَابٌ وَضَمِيرٌ " فِيهِ " عَائِدٌ إِلَى اللَّدْنِ ، أَوْ الْهَزِّ .

(٢) انظر : ص ٥٠٤ - ٥٣٢ .

(٣) هُوَ لَبِيدٌ . انظر : ديوانه ٣١٥ .

وَانظر : اللسان وتاج العروس : (وشح) و (فرط) .

الشَّكَّةُ : السِّلَاحُ ، أَوْ مَا يَلْبَسُ مِنْهُ . / الْفَرَطُ : الْفَرَسُ السَّرِيعَةُ الَّتِي تَتَفَرَّطُ الْخَيْلُ ، أَيُّ : تَتَقَدَّمُهَا .
الْوَشَاحُ : يَنْسَجُ مِنْ أَدِيمٍ عَرِيزٍ ، وَتَشُدُّهُ الْمَرْأَةُ بَيْنَ عَاتِقَيْهَا وَكَشْحُهَا . وَالتَّوَشُّحُ : اسْتِعْمَالُ الثَّوبِ
كَالْوَشَاحِ بِالتَّوَشُّحِ بِالرَّدَاءِ : مِثْلُ التَّابُطِ وَالِاضْطِبَاعِ ، وَهُوَ : أَنْ يَدْخُلَ الرَّجُلُ الثَّوبَ مِنْ تَحْتِ يَدِهِ
الْيَمْنَى فَيُلْقِيهِ عَلَى مَنْكِبِهِ الْأَيْسَرِ ، كَمَا يَفْعَلُ الْمُحَرِّمُ ، وَكَذَلِكَ يَتَوَشَّحُ الرَّجُلُ بِحِمَائِلِ سَيْفِهِ ، فَتَقَعُ
الْحِمَائِلُ عَلَى عَاتِقِهِ الْيَسَرَى ، بَيْنَمَا تَكُونُ الْيَمْنَى مَكشُوفَةً . يُخْبِرُ الشَّاعِرُ أَنَّهُ يَخْرُجُ طَلِيعَةَ الْقَوْمِ عَلَى
رَاحِلَتِهِ مَتَوَشِّحًا بِلَجَامِهَا فَإِذَا أَحَسَّ بِالْعَنَوِ أَجْمَعِهَا وَرَكِبَهَا إِلَى الْحَىِّ مَنْذَرًا .

قَوْلُهُ : وَشَاحِي فِي الظَّرْفِ : لِأَنَّ فِيهِ رَائِحَةَ الْفَعْلِ : أَيُّ هُوَ فِي مَعْنَى تَوْشِيحِي .

فالعاملُ في "إِنْ" : وشاحي ،ومنه قوله^(١) :

أَنَا أَبُو الْمُنْهَالِ بَعْضَ الْأَحْيَانِ

فاستخرجَ من العلمِ معْنَى نَصَبَ بِهِ الظَّرْفَ ، وهو : الْقُوَّةُ ، وَالنَّجْدَةُ ، وَأَنَّهُ شَبَّهَ نَفْسَهُ بِأَبِي الْمُنْهَالِ ؛ فَعَمَلَتْ الْمِمَّاثَلَةُ فِي الظَّرْفِ ، كَمَا عَمَلَتْ فِي التَّمْيِيزِ وَالْحَالِ ، فِي قَوْلِكَ : زَيْدٌ الشَّمْسُ ضِيَاءٌ ، وَالْأَسَدُ شِدَّةٌ .

وَأَمَّا الْعَامِلُ الْمَضْمُرُ : فَعَلَى ضَرِيئَيْنِ : ضَرْبٌ لَا يَجُوزُ إِظْهَارُهُ ، وَضَرْبٌ يَجُوزُ إِظْهَارُهُ .

فَالأَوَّلُ : إِذَا وَقَعَ الظَّرْفُ خَبَرًا مُبْتَدَأً ، أَوْ صِفَةً ، أَوْ صَلَةً ، أَوْ حَالًا ، كَقَوْلِكَ : زَيْدٌ خَلْفَكَ ، وَالْقِتَالُ أَمَامَكَ ، وَالْمَسِيرُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، وَالْهَلَالُ اللَّيْلَةَ ، تَقْدِيرُهُ : اسْتَقَرَّ خَلْفَكَ ، وَأَمَامَكَ ، وَيَوْمَ الْجُمُعَةِ ، أَوْ مُسْتَقَرَّ خَلْفَكَ .

وَمِنْ هَذَا الْقِسْمِ مَا أُضْمِرَ عَامِلُهُ عَلَى شَرِيطَةِ التَّفْسِيرِ ، كَمَا سَبَقَ فِي الْمَفْعُولِ بِهِ^(٢) ، تَقُولُ : الْيَوْمَ سِرْتُ فِيهِ ، وَأَيُّومَ الْجُمُعَةِ يَنْطَلِقُ زَيْدٌ ؟ وَالْمَكَانَ جَلَسْتُ فِيهِ ؟ تَقْدِيرُهُ : سِرْتُ الْيَوْمَ ، وَأَيْنَطَلِقُ زَيْدٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ؟

وَالثَّانِي : نَحْوَ قَوْلِكَ فِي جَوَابِ مَنْ قَالَ : مَتَى سِرْتُ ؟ : يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، وَأَيْنَ قَعَدْتُ ؟ : خَلْفَكَ ، وَكَمْ سِرْتُ ؟ : عِشْرِينَ فَرَسًا ، فَلَكَ^(٣) أَنْ تَقُولَ فِي جَوَابِهِ : سِرْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، وَقَعَدْتُ خَلْفَكَ ، وَسِرْتُ عِشْرِينَ فَرَسًا ، وَمِثْلُ

(١) هو أبو المنهال ، وهو بعض بني أسد ، واسمُهُ : أَبُو عَيْنَةَ بْنِ الْمُهَلَّبِ .
وَالْبَيْتُ مِنْ شَوَاهِدِ أَبِي عَلِيٍّ فِي " كِتَابِ الشَّعْرِ " ٢٥٠ . وَانْظُرْ أَيْضًا : الْخَصَائِصُ ٣ / ٢٧٠ وَالْمَغْنِي ٤٣٤ ، ٥١٤ .

وَالْمُنْهَالُ : الرَّجُلُ الْكَثِيرُ الْإِنْهَالِ ، وَالْمِنْهَالُ أَيْضًا : الْغَايَةُ فِي السَّخَاءِ .

(٢) انْظُرْ : ص ١٤٦ .

(٣) كَذَا فِي الْأَصْلِ ، وَالْأَوَّلَى : وَلَكَ أَنْ تَقُولَ .

قولهم لَمَنْ ذَكَرَ أَمْرًا قَدِيمًا ذَمَّ زَمَانُهُ : حِينَئِذٍ الْآنَ ، أَيْ : كَانَ ذَلِكَ حِينَئِذٍ وَاسْمَعُ الْآنَ .

النوعُ الرَّابِعُ :

فى المفعول له ، وفيه فاصلان :

الفصلُ الأوَّلُ : فى تعريفه

وهو الذى يقع جواباً لِمَنْ قِيلَ لَهُ : لِمَ فَعَلْتَ ؟ فيقول : لَكَذَا ، فهو إِذَا السَّبَبُ وَالْعِلَّةُ لَوُجُودِ الْفِعْلِ ، وَلَا بُدَّ مِنْهُ لَفْظًا ، أَوْ تَقْدِيرًا ؛ لِأَنَّهُ لَا زَمَّ فَعَلَ كُلَّ مُكَلَّفٍ ، وَهُوَ مُقَدَّرٌ بِاللَّامِ .

ومعنى " لَهُ " فى قولهم : المفعول له : أَنْ تَكُونَ تَبَيُّنًا فَاصِلًا بَيْنَ الْمَفْعُولِ بِهِ ، وَالْمَفْعُولِ فِيهِ ، وَالْمَفْعُولِ مَعَهُ ، أَوْ تَكُونَ رَاجِعَةً إِلَى اللَّامِ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : بَابُ الَّذِي فَعَلَ الْفِعْلُ لَهُ ، أَيْ : لِأَجْلِهِ .

وَيَكُونُ مَعْرِفَةً ، وَنَكْرَةً ؛ تَقُولُ : زُرْتُكَ طَمَعًا فِي بَرِّكَ ، وَطَمَعَ بَرِّكَ ، وَالطَّمَعُ فِي بَرِّكَ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ ﴾ (١) .

(١) ١٩ / البقرة .

وقال حاتم (١) :

وَأَغْفِرْ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ ادَّخَارَهُ وَأَعْرِضْ عَنْ شَتَمِ اللَّئِيمِ تَكْرُمًا

وقال الحارثُ بْنُ هِشَامٍ (٢) :

فَصَدَدْتُ عَنْهُمْ وَالْأَحِبَّةَ فِيهِمْ طَمَعًا لَهُمْ بِعِقَابِ يَوْمٍ مُرْصَدٍ

التقديرُ : زُرْتُكَ لِلطَّمَعِ ، وَجَعَلُونَهَا فِي آذَانِهِمْ لِلْحَذَرِ ، وَأَغْفِرْ

لِلدَّخَارِ ، وَأَعْرِضْ لِلتَّكْرُمِ ، / وَصَدَدْتُ لِلطَّمَعِ ، فَحَذَفَ اللَّامَ ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ يَدُلُّ ٥٥/ب
عَلَيْهَا ، وَلَمَّا حَذَفَ ، نَصَبَ مَا بَعْدَهَا ، كَمَا يَكُونُ ذَلِكَ فِي جَمِيعِ مَا يُحَذَفُ مِنْهُ
حَرْفُ الْجَرِّ .

الفصل الثاني في أحكامه

الحكم الأولُ : للمفعول له شرائطُ أربعٌ ، بها يصحُّ أَنْ يَكُونَ مَفْعُولًا لَهُ :

الأولى : أَنْ يَكُونَ مُصَدَّرًا ؛ لِيَشْتَمَلَ الْمَعْلُلُ بِهِ عَلَى مَعْنَاهُ ، فَيَصِيرَ هُوَ

إِيَّاهُ ؛ لِأَنَّ مُعْظَمَ هَذَا الْبَابِ عَلَى الْغَرَضِ الَّذِي هُوَ مُضْمُونٌ بِاجْتِلَابِ
النَّفْعِ ، وَاسْتِدْفَاعِ الضَّرِّ ، وَلَا يَكُونَانِ إِلَّا بِالْأَحْدَاثِ .

(١) انظر : ديوانه ٢٣٨ .

والبيتُ من شواهد سيبويه ١/ ٣٦٨ و ٣/ ١٢٦ ، وانظر أيضا : المقتضب ٢/ ٤٣٨ والأصول

١/ ٢٠٧ والتبصرة ٢٥٥ وابن يعيش ٢/ ٥٤ والخزانة ٣/ ١٢٢ .

ادَّخَارُهُ : إِبْقَاءُ عَلَيْهِ ، يُقَالُ : ادَّخَرَهُ : جَعَلَهُ نُخْرًا لَهُ ، أَيْ : إِذَا جَهِلَ عَلَيْهِ احْتَمَلَ جَهْلَهُ ، وَإِذَا شَتَمَهُ
اللَّئِيمُ أَعْرِضَ عَنْ شَتَمِهِ ؛ إِكْرَامًا لِنَفْسِهِ .

(٢) وهو من شواهد سيبويه ١/ ٣٦٩ ، وانظر أيضا : الأصول ١/ ٢٠٧ وابن يعيش ٢/ ٥٤ .

يقول الشاعر هذا معذراً من فراره يوم بدرٍ ، وعدم ثأره لأخيه أبي جهل .

وليسَ كُلُّ مَصْدَرٍ يُبَيِّنُ عَنْ هَذَيْنِ النُّوعَيْنِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْمَفْعُولَ الْمَطْلُوقَ
مَصْدَرٌ وَلَيْسَ فِيهِ بَيَانٌ عَنْهُمَا ؛ فَلَا تَدْخُلُهُ الْأَسْمَاءُ الصَّرِيحَةُ ، تَقُولُ : ضَرَبْتَهُ
تَأْدِيباً لَهُ ، فَيَصِحُّ فِيهِ أَنْ تَقُولَ : تَأْدِيبُهُ ضَرْبُهُ ، وَضَرْبُهُ تَأْدِيبُهُ ، وَتَأْدِيبُهُ فِي
ضَرْبِهِ ، وَتَقُولُ : قَعَدْتُ عَنْ الْحَرْبِ جُبْنًا فَجُبْنًا ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ غَرَضًا ، فَهُوَ دَاخِلٌ
فِي الْأَوَّلِ ؛ لِأَنَّكَ تَقُولُ : قَعُودُهُ جُبْنَةٌ ، وَجُبْنُهُ فِي قَعُودِهِ ، وَلَا يَصِحُّ أَنْ تَقُولَ :
ضَرَبْتُكَ ضَرْبًا ، وَلَا قَصَدْتُكَ مَالًا ، وَلَا زَرْتُكَ زَيْدًا ؛ لِأَنَّهَا لَا تَكُونُ سَبَبًا
لِلْفَعْلِ ، وَلَا غَرَضًا لِلْفَاعِلِ .

الثَّانِيَةُ : أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ فِيهِ فِعْلًا مِنْ غَيْرِ لَفْظِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مِنْهُ
لَا تَبَسَّ بِالْمَصْدَرِ الْمُؤَكَّدِ ؛ فَكَفَتْ إِذَا قُلْتَ : قُمْتَ قِيَامًا ، [لَا] ^(١) يُعْلَمُ هَلْ هُوَ
غَرَضٌ ؟ أَمْ مُؤَكَّدٌ ؛ لِأَنَّ الشَّيْءَ لَا يَكُونُ سَبَبًا لِنَفْسِهِ ؛ إِذْ يَكُونُ عَارِيًّا مِنْ
الْغَرَضِ .

الثَّالِثَةُ : أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ فِعْلًا لِفَاعِلِ الْفِعْلِ الْمَعْلَلِ ، تَقُولُ ضَرَبْتَهُ
تَقْوِيمًا لَهُ ؛ فَأَنْتَ فَاعِلُ الضَّرْبِ وَالتَّقْوِيمِ .

الرَّابِعَةُ : أَنْ يَكُونَ مُقَارِنًا لِلْفِعْلِ الْمَعْلَلِ فِي الْوُجُودِ ؛ فَيَكُونُ التَّقْوِيمُ
مُقَارِنًا لِلضَّرْبِ .

فَمَتَى عُدِمَتْ هَذِهِ الشَّرَاطُ أَوْ بَعْضُهَا ، بَطَلَ فِيهِ النَّصَبُ ، وَظَهَرَتْ اللَّامُ
فِي اللَّفْظِ ، وَذَلِكَ بِأَنْ يَكُونَ اسْمًا غَيْرَ مَصْدَرٍ ، أَوْ مَصْدَرًا مِنْ لَفْظِ الْفِعْلِ ، كَمَا
سَبَقَ ، أَوْ يَكُونُ فِعْلًا لَغَيْرِ الْفَاعِلِ ، كَقَوْلِكَ : زَرْتُكَ إِكْرَامَكَ الزَّائِرِينَ ، أَوْ يَكُونُ
غَيْرَ مُقَارِنٍ لَهُ ، كَقَوْلِكَ : زَرْتُكَ الْيَوْمَ ضَرْبَكَ زَيْدًا أَمْسٍ ؛ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَنْتَصِبَ

(١) تِمَّةٌ يَلْتَمِمْ بِمِثْلِهَا الْكَلَامُ .

شيء من هذه على المفعول له ؛ لأنَّ الاسمَ غيرَ المصدرِ لا يشتَمِلُ عليه الفعلُ حتَّى يُقالَ : هو هو ، ولا فعلٌ غيرُكَ يكونُ فعلاً لك ، ولا الفعلُ الواقعُ أمسَ يدخلُ تحتَ الفعلِ الواقعِ اليومَ ؛ فاحتجَّتْ إلى ظهورِ اللامِ ؛ فتقولُ : زرتُكَ لَمَّا لك ، وإكرامِكَ الزَّائرينَ ، ولمخاصمتِكَ زيداً أمسَ .

ووجهُ اختصاصِ النصبِ بما حوى هذه الشرائطُ : أنَّكَ إذا قلتَ : ضربتُهُ تأديباً له ، فقد دخلَ التأديبُ فى الضربِ ؛ فتَنصِبُهُ ؛ لدخوله تحتَه ؛ تشبيهاً بقولِكَ : ضربتُهُ ضرباً ؛ لأنَّ أجناسَ المصدرِ داخلةٌ فى جملةِ الفعلِ ، فأما إذا لم يدخلْ تحتَه - لعدمِ الشرائطِ أو بعضها - فلا يُنصبُ ؛ لأنَّ الفعلَ لا يقتضيه ؛ ويكونُ ذلكَ بمنزلةِ تعدَّى " قُمْتُ " إلى مفعولٍ بِهِ .

الحكمُ الثانى : المفعولُ له على ضربين :

أحدهما : أن يكونَ غرضاً صحيحاً لفاعلِ الفعلِ ، نحو : زرتُكَ إكراماً لك ؛ فغرضُك من الزيارة ، إنما هو إكرامُهُ .

والثانى : أن لا يكونَ غرضاً ، ولكنه علةٌ وسببٌ وعذرٌ ، كقولِكَ : قعدتُ عن الحربِ جُبناً ، وتأخرتُ عن زيارتك عجزاً ؛ فليسَ الجبنُ غرضاً لك ، ولكنه سببُ القعودِ وعلتهُ ، ومنهُ قوله تعالى : ﴿ فَالتَّقَاطُةُ أَلْ فَرَعُونَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾ (١) فهذا سببٌ ، وليسَ بغرضٍ ، التقديرُ : زَيْنَ لَهُمُ التَّقَاطُةُ لهذا ، وأروا التَّقَاطُةَ . لهذا .

وقومٌ يسمُّونَ هذه اللامَ لامَ العاقبةِ (٢) .

(١) ٨ / القصص .

(٢) هُمُ الكُوفِيُّونَ وَالْأَخْفَشُ . انظر : اللامات للزجاجى ١٢٥ .

النوع الخامس:

فى المفعول معه ، وفيه فصلان .

الفصل الأول : فى تعريفه

وهو : مَنْ صاحِبْتَه فى فَعْلِكَ ؛ سَوَاءً تَأْتَى مِنْهُ مِثْلُ فَعْلِكَ ، أَوْ لَمْ يَتَأْتْ ، وَلَا يَلِزَمُ أَنْ يَكُونَ فَاعِلًا كَالأَوَّلِ ، وَإِنَّمَا شَرْطُهُ : أَنْ يَكُونَ مُصَاحِبًا .

وهو منصوبٌ بالفعل المذكور ، أو ما هو بمعناه ، بواسطة " الواو " ٥٦/ .
الكائنة بمعنى " مَعَ " ؛ لِأَنَّ الفِعْلَ لِمَا لَمْ يُمْكِن تَعْدِيَّتُهُ إِلَى المصاحِبِ ، جِئَ بالواو التَّى كَانَتْ عَاطِفَةً ؛ فَجُعِلَتْ بَيْنَ الفِعْلِ والمصاحِبِ ، مَقْوِيَّةٌ لَهُ ، فَتَنَزَّلَتْ مَنْزِلَةَ الهمزةِ المَعْدِيَّةِ لِلْفِعْلِ القَاصِرِ ، نَحْوُ : أَذْهَبْتُ زَيْدًا ، وَلَمْ يَكُنْ لَهَا عَمَلٌ ، كَمَا لَمْ يَكُنْ لِلْهِمَزَةِ عَمَلٌ ؛ نَظَرًا إِلَى أَصْلِهَا فى بَابِ العطف .

وبَيْنَ حَالِيهِمَا فَرْقٌ ، وَهُوَ : أَنَّ العَاطِفَةَ تَقْتَضِي الشَّرِكَةَ فى الفِعْلِ ، مِنْ غَيْرِ اشْتِرَاطِ مُصَاحَبَةٍ ، وَهَذِهِ تُفِيدُ المصاحِبَةَ فى أَمْرٍ وَزَمَانٍ ؛ فَقَامَ المنصوبُ - فى هَذَا البَابِ - مَقَامَ الفَاعِلِ المرفوعِ ، وَأَقَادَ شَيْئَيْنِ : العُطْفَ بالواو مِنْ طَرِيقِ اللَّفْظِ والمَعْنَى ، وَالنَّصْبَ ؛ مِرَاعَاةً لِمَعْنَى المفعولِ ؛ تَقُولُ : «جَاءَ الْيَرْدُ وَالطَّيَالِسَةُ» (١) ، وَمَا زِلْتُ أَسِيرُ وَالنَّيْلَ ، وَ" مَا صَنَعْتُ وَأَبَاكَ " ؟ أَيْ : مَعَ الطَّيَالِسَةِ ، وَمَعَ النَّيْلِ ، وَمَعَ أَبِيكَ .

(١) نوع من الكساء ، مفرده طيلسان ، بفتح اللام ، والهاء فى الجمع للعجمة ؛ لأنه فارسى مُعَرَّبٌ .
انظر : الصحاح (طلس) .

ولم يَجِئْ فِي التَّنْزِيلِ مِنْهُ إِلَّا مَا حُمِلَ عَلَى غَيْرِهِ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى :
﴿ فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ ﴾ (١) ، وَسَيَجِئُ فِي الْفَصْلِ الثَّانِي ، وَجَاءَ فِي
الشَّعْرِ كَثِيرًا ، أَنْشَدَ سَيْبُوهُ (٢) :

فَكُونُوا أَنْتُمْ وَبَنَى أَبِيكُمْ مَكَانَ الْكُلَيْتَيْنِ مِنَ الطَّحَالِ (٣).

الفصل الثاني : فِي أَحْكَامِهِ

الحكم الأول : أَجَازَ قَوْمٌ طَرَدَ الْقِيَاسَ فِي بَابِ الْمَفْعُولِ مَعَهُ - وَهُمْ الْأَكْثَرُ -
وَقَصَرَهُ آخَرُونَ عَلَى الْمُسْمُوعِ - وَهُمْ الْأَقَلُّ - وَمَنَعَ بَعْضُهُمْ بَعْضَ الْأَمْثَلَةِ دُونَ
بَعْضٍ ، تَقُولُ : قُمْتُ وَزَيْدًا ، وَجَلَسْتُ وَعَمْرًا ، لَمْ تُرَدِّ : أَنَّ " زَيْدًا " قَامَ
مَعَكَ ، وَلَكِنْ أَرَدْتَ : أَنَّهُ صَاحِبُكَ عِنْدَ قِيَامِكَ وَقَدْ أَخَذْتَ فِيهِ ، وَهَذَا مُطَرَّدٌ فِي
جَمِيعِ الْكَلَامِ : مَسْمُوعِهِ وَغَيْرِ مَسْمُوعِهِ .
وَتَقُولُ جَلَسْتُ وَالسَّارِيَّةَ ، وَالْأَخْفَشَ (٤) لَا يَجِيزُ هَذِهِ ، قَالَ : وَلَا أَقُولُ :

(١) ٧١/ يونس ، وَقَدْ حُمِلَ بَعْضُهُمْ نَسَبَ " الشُّرَكَاءِ " عَلَى أَنَّهَا مَفْعُولٌ بِهِ لِفِعْلِ مُقَدَّرٍ ، أَيْ : وَادْعُوا شُرَكَاءَكُمْ .

وَقِيلَ عَطْفٌ " الشُّرَكَاءِ " عَلَى " أَمْرَكُمْ " بِتَقْدِيرِ مُضَافٍ مَحْذُوفٍ أَيْ : وَأَمَرَ شُرَكَائَكُمْ وَهَنَاق
تَوْجِيهَاتٍ أُخْرَى لَا تُطِيلُ بَذْكُرَهَا ، وَانْظُرْ تَأْوِيلَ مُشْكَلِ الْقُرْآنِ ، لِابْنِ قُتَيْبَةَ ٢١٣ وَمُشْكَلِ إِعْرَابِ
الْقُرْآنِ لِمَكِّي بْنِ أَبِي طَالِبٍ ١/ ٢٨٦ ، ٣٨٧ .

(٢) الْكِتَابُ ١/ ٢٨٩ .

(٣) لَمْ أَقِفْ عَلَى قَائِلِهِ ، وَانْظُرْ : الْأَصُولُ ١/ ٢١١ وَالتَّبَصُّرَةُ ٢٥٨ وَابْنُ يَعِيشَ ٢/ ٤٨ ، ٥٠ وَالْهَمْعُ
٢٣٨/٣ .

(٤) انْظُرْ : الْخَصَائِصُ ١/ ٣١٣ وَ٢/ ٣٨٣ .

ضَحِكْتُ وطلوعَ الشَّمْسِ ؛ حيثُ لا يصحُّ فيه العطفُ ؛ إذِ الطَّلُوعُ لا يكونُ منه ضَحِكٌ^(١) ، وأجازَ : "جاءَ البَرْدُ والطَيَّالِسَةُ " ؛ لأنَّ المجيئَ يصحُّ منها ، وأجاز ابنُ جنِّي^(٢) ذلكَ جَمِيعَةً .

الحكم الثاني : لا يتقدَّمُ المفعولُ مَعَه على الفعلِ ؛ لأنَّ الواوَ منقولُهُ عن بابٍ لا يصحُّ لها فيه التقديمُ - وهوَ العطفُ - فلا تقولُ : والخشبةُ^(٣) استوى الماءُ ، كما لم يجزْ : وزيدٌ قامَ عمروُ ، والقياسُ أنْ لا يجوزَ تقديمُ المفعولِ مَعَه على الفاعِلِ ؛ فلا يُقالُ : جاءَ والطَيَّالِسَةُ البَرْدُ ، كما لا تقولُ : قامَ وعمروُ وزيدٌ ، وقد أجازَهُ ابنُ جنِّي في الخصائص^(٤) - حملاً على قولِ الشاعر^(٥) :

جَمَعْتَ وَبُخْلاً غِيَةً وَنَمِيمَةً ثَلَاثَ خِلَالٍ لَسْتَ عَنْهَا بِمُرٍّ عَوِي
وهذا عندَ غيرِهِ مِنْ ضرورةِ الشَّعْرِ^(٦) .

الحكم الثالثُ : لا يجوزُ حذفُ هذه " الواوِ " من اللفظِ ، كما لا يجوزُ حذفُ اللَّامِ من المفعولِ لَهُ ؛ لأنَّ الفعلَ لا يفتَقِرُ إلى المُصاحِبِ لِفاعِلِهِ ، كما يفتَقِرُ إلى الغَرَضِ والسَّبَبِ الذي مِنْ أَجلِهِ وُجِدَ ؛ لأنَّ " الواوَ " هيَ المَقْوِيَّةُ لِلْفِعْلِ على العَمَلِ ، فإذا حذفتْها زالَ أثرُها ، وليستَ كحروفِ الجرِّ التي حذفتْ

(١) انظر : الخصائص ١ / ٣١٣ و ٢ / ٢٨٣ .

(٢) الخصائص ٢ / ٢٨٣ .

(٣) انظر : الأصول ١ / ٢١١ .

(٤) ٢ / ٢٨٣ .

(٥) هو يزيد بن الحكم الثقفي

انظر : الخصائص في الموضع السابق ، والخزانة ٣ / ١٣٠ والهمع ٣ / ٢٤٠ .

(٦) قال البغدادي في الموضع السابق من الخزانة : " والأولى المنعُ رعايةً لأصلِ الواوِ والشعرُ ضرورةٌ " .

وَأَعْمَلْتَ ؛ لِأَنَّ تِلْكَ عَامِلَةٌ بِنَفْسِهَا ، وَهَذِهِ مُقَوِّيةٌ لغيرِها .

الحكم الرَّابِعُ : المفعولُ معه يَكُونُ مِنَ الْفِعْلِ الْمُتَعَدِّيِّ وَغَيْرِ الْمُتَعَدِّيِّ ؛ عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ (١) ، تَقُولُ : لَوْ خُلِّيتَ وَالْأَسَدَ لَأَكَلَكَ ، وَلَوْ تَرَكْتَ النَّاقَةَ وَقَصَبِهَا لَرَضَعَهَا (١) .

وَقَالَ قَوْمٌ : إِنَّ هَذَا لَا يَكُونُ إِلَّا مَعَ غَيْرِ الْمُتَعَدِّيِّ ؛ لِئَلَّا يَلْتَبَسَ بِالْمَفْعُولِ بِهِ (٢) ؛ فَلَا تَقُولُ : ضَرَبْتُكَ وَزَيْدًا ، وَ " زَيْدًا " مَفْعُولٌ مَعَهُ ، فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ ﴾ (٣) ، فَقَدْ حَمَلَهُ قَوْمٌ (٤) عَلَى هَذَا الْبَابِ ؛ لَامْتِنَاعِهِ مِنَ الْعَطْفِ ؛ حَيْثُ لَا يُقَالُ : أَجْمِعُوا شُرَكَاءَكُمْ ، وَإِنَّمَا يُقَالُ : اجْمَعُوا ، وَحَمَلَهُ قَوْمٌ عَلَى (٥) الْعَطْفِ وَنَصَبُوا " الشُّرَكَاءَ " بِفِعْلِ مُضْمَرٍ يَصِحُّ حَمَلُهُ (٦) عَلَيْهِ ، كَأَنَّهُ قَالَ : أَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَاجْمَعُوا شُرَكَاءَكُمْ ، كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ (٧) :

(١) انظر : الكتاب ٢٩٧ / ١ والأصول ٢١١ / ١ .

(٢) انظر : ابن يعيش ٥٠ / ٢ والهمع ٢٣٧ / ٣ .

(٣) ٧١ / يونس .

(٤) وهو قول المبرد والزجاج انظر : الكامل ٤٣٢ ، ٨٣٦ ومعاني القرآن وإعرابه ٢٨ / ٣ .

(٥) وهو قول للمبرد ، نسبه إليه أبو جعفر النحاس في إعراب القرآن ٦٨ / ٢ .

(٦) في معاني القرآن للفراء ٤٧٣ / ١ : " والإجماع : الإعداد والعزيمة بحلى الأمر ونصب " الشُّرَكَاءَ " بفعل مُضْمَرٍ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : فَاجْمَعُوا أَمْرَكُمْ وَادْعُوا شُرَكَاءَكُمْ بِكَذَلِكَ هِيَ فِي قِرَاءَةِ عَبْدِ اللَّهِ ... " .

(٧) هو عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزَّبْعَرِيِّ .

وَالْبَيْتُ مِنْ شَوَاهِدِ الْفَرَاءِ فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ ١ / ١٢١ ، ٤٧٣ .

وَانْظُرْ أَيْضًا : تَأْوِيلُ مُشْكَلِ الْقُرْآنِ ٢١٤ وَالْمُقْتَضِبُ ٥٠ / ٢ وَالْخَصَائِصُ ٤٣١ / ٢ وَالْإِنْصَافُ ٦١٢

وَابْنُ يَعِيشَ ٥٠ / ٢ وَالْبَحْرُ الْمَحِيطُ ٢ / ٤٦٤ وَ ٦ / ٤٨٥ ، قَالَ ابْنُ جَنِّي فِي الْخَصَائِصِ : أَيْ :

وَحَامِلًا رُمْحًا ، فَهَذَا مَحْمُولٌ عَلَى مَعْنَى الْأَوَّلِ ، لَا لِقُظِهِ " .

يَا لَيْتَ زَوْجَكَ قَدْ غَدَا مُتَقَلِّدًا سَيْفًا وَرُمْحًا

والرُّمَحُ لَا يُتَقَلَّدُ بِهِ ؛ وَإِنَّمَا يُعْتَقَلُ^(١) ، أَوْ يُحْمَلُ ، أَوْ يُجَرُّ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ^(٢) :

إِذَا مَا الْغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْمًا وَزَجَّجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعَيُونَا

وَالْعَيْنُ لَا تُزَجَّجُ . وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ : أَجْمَعْتُ ، بِمَعْنَى : جَمَعْتُ .

الْحَكْمُ الْخَامِسُ : مَدَارُ هَذِهِ الْوَاوِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَضْرُبٍ :

الْأَوَّلُ : لَا يَجُوزُ فِيهِ مَعَهَا إِلَّا الرَّفْعُ ؛ لِعَدَمِ الْفِعْلِ وَمَا شَابَهَهُ ، كَقَوْلِهِمْ :

"كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ " ، وَبَابُهُ ، وَقَدْ سَبَقَ ذِكْرُهُ^(٣) ، فَلَوْ أَظْهَرْتَ الْخَبَرَ لَجَازَ

النَّصْبُ ؛ لِتَمَامِ الْكَلَامِ ، وَوُجُودِ الْعَامِلِ ، فَتَقُولُ : كُلُّ رَجُلٍ مَقْرُونٌ

وَضِيعَتُهُ ، كَمَا فَعَلْتُ " إِلَّا " فِي الْاسْتِثْنَاءِ ، وَسَيَجِيءُ ذِكْرُهُ ، وَقَدْ نَصَبَ

بَعْضُهُمْ ، عَلَى إِعْمَالِ الْخَبَرِ الْمَضْمَرِ ، وَفِيهِ^(٤) بَعْدُ .

الثَّانِي : لَا يَجُوزُ فِيهِ إِلَّا النَّصْبُ ؛ لَوْجُودِ الْعَامِلِ لَفْظًا ، أَوْ مَعْنَى .

فَاللَّفْظُ : كَقَوْلِكَ : " اسْتَوَى الْمَاءُ وَالْخَشْبَةُ " ، وَلَا يَحْسُنُ الرَّفْعُ ؛ لِأَنَّكَ لَمْ

تَرِدَ : اسْتَوَى الْمَاءُ وَاسْتَوَتْ الْخَشْبَةُ .

وَالْمَعْنَى : كَقَوْلِكَ : مَالِكَ وَزَيْدًا ، لَا يَكُونُ إِلَّا نَصْبًا ؛ لِأَنَّ الْمَضْمَرَ الْمَجْرُورَ

لَا يُعْطَفُ عَلَيْهِ إِلَّا بِتَكْرِيرِ الْعَامِلِ ، فَأَضْمَرَ لَهُ فِعْلًا ، وَنَصَبَهُ بِهِ ، تَقْدِيرُهُ : مَالِكٌ

(١) يُقَالُ : اعْتَقَلَ الرَّجُلُ رُمْحَهُ ، أَيْ : وَضَعَهُ بَيْنَ سَاقَيْهِ وَرَكَابِهِ .

(٢) هُوَ الرَّاعِي التَّمِيرِيُّ .

انظر : تَأْوِيلُ مُشْكَلِ الْقُرْآنِ ٢١٣ وَالْخَصَائِصُ ٢ / ٤٣٢ وَالْإِنْصَافُ ٦١٠ وَالْمَغْنِي ٣٥٧ وَشَرْحُ أُبَيَّاتِهِ

٩٢ / ٦ وَالْهَمْعُ ٣ / ٢٤٤ وَ ٥ / ٢٢٨ .

زَجَّجْنَ : دَقَّقْنَ .

(٣) انظر : ص ٩١ .

(٤) وَانْفَرَدَ الصِّمِيرِيُّ بِجَوَازِ نَصْبِهِ عَنْ تَمَامِ الْاسْمِ ، مَعَ عَدَمِ وُجُودِ الْفِعْلِ أَوْ مَا شَابَهَهُ . انظر : التَّبَصُّرَةُ

٢٥٧ .

ومُلاَبِسَتَكَ زَيْدًا ، قَالَ (١) :

فَمَا لَكَ وَالتَّلَدُّ حَوْلَ نَجْدٍ وَقَدْ غَصَّتْ تِهَامَةٌ بِالرُّجَالِ
وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ : " مَا شَأْنُكَ وَزَيْدًا " ؛ لِأَنَّكَ إِنْ حَمَلْتَ " (٢) زَيْدًا عَلَى
الكَافِ ، لَمْ يُجَزْ ؛ حَيْثُ هُوَ ضَمِيرٌ مَجْرُورٌ ، وَإِنْ حَمَلْتَهُ عَلَى الشَّائِنِ ، كَانَ
مُحَالًا ؛ لِأَنَّ " زَيْدًا " لَيْسَ بِتَلَبُّسٍ (٣) بِهِ ، وَإِنَّمَا هُوَ مُتَلَبِّسٌ بِالكَافِ ، فَأَضْمَرْتُ
لَهُ مَا يَنْصِبُهُ ، وَقَدَّرَهُ سَيَبُويَه فَقَالَ : مَا شَأْنُكَ وَتَنَاوَلَكَ (٤) زَيْدًا ، أَيْ :
وَمُلاَبِسَتَكَ زَيْدًا ، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ : حَسْبُكَ وَزَيْدًا دِرْهَمٌ ، قَالَ الشَّاعِرُ (٥) :

فَحَسْبُكَ وَالضَّحَّاكَ سَيْفٌ مَهْنَدٌ

١/٥٨

(١) هُوَ مُسْكِنُ الدَّرَامِيِّ . انْظُرْ : دِيَوَانُهُ ٦٦ .

وَالْبَيْتُ مِنْ شَوَاهِدِ سَيَبُويَه ٣٠٨ / ١ . انْظُرْ : الْكَامِلُ ٤٣٢ . وَابْنُ يَعِيشَ ٤٨ / ٢ ، ٥٠ .
التَّلَدُّ : الذَّهَابُ وَالْمَجِيءُ حَيْرَةٌ . غَصَّتْ : مُلِئَتْ ، وَأَصْلُ الْغَصَصِ : الْإِخْتِنَاقُ بِالطَّعَامِ .
وَالشَّاهِدُ فِيهِ : نَصَبُ " التَّلَدُّ " بِإِضْمَارِ فِعْلٍ ، تَقْدِيرُهُ : مَا تَصْنَعُ وَتَلَابِسُ التَّلَدُّ ، وَالْمَعْنَى : مَا لَكَ
تُقِيمُ بِنَجْدٍ تَتَرَدَّدُ فِيهَا مَعَ جَدِّهَا ، وَتَتْرَكَ تِهَامَةً ، مَعَ لِحَاقِ النَّاسِ بِهَا لِخَصْبِهَا .
(٢) أَيْ : إِنْ عَطَفْتَهُ عَلَى الْكَافِ لَمْ يُجَزْ ؛ لِأَنَّ الْعُطْفَ عَلَى الضَّمِيرِ الْمَجْرُورِ لَا يُجُوزُ إِلَّا بِإِعَادَةِ الْجَارِ
لَكَ كَمَا فِي قَوْلِهِ : " وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكَ تَحْمِلُونَ " .
(٣) لِأَنَّ بَيْنَهُمَا تَبَايُنًا . هَذَا ، وَالْكَلِمَةُ فِي الْأَصْلِ هَكَذَا : مُتَلَبِّسٌ ، وَكَذَا كَلِمَةُ مُتَلَبِّسِ الْآتِيَةِ بَعْدُ . وَالْأَوَّلَى
فِيهِمَا مَا أُثْبِتُ .

(٤) الْكِتَابُ ١ / ٣٠٧ ، ٣٠٩ .

(٥) قَالَ الْقَالِي : هُوَ جَرِيرٌ ، وَلَيْسَ الْبَيْتُ فِي دِيَوَانِهِ الْمَطْبُوعِ . انْظُرْ : ذِيلُ الْأَمَالِيِّ ١٤٠ - ١٤١ ، وَاسْمُطُ
الذَّلَكِيِّ ٨٩٩ .
وَصَدَرَ الْبَيْتُ :

إِذَا كَانَتْ الْهَيْجَاءُ وَانْشَقَّتِ الْعَصَا

وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ الْقُرَاءِ فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ ٤١٧ . وَانْظُرْ أَيْضًا الْأَصُولُ ٣٧ / ٢ . وَابْنُ يَعِيشَ ٢ / ٤٨ ، ٥١ ، وَالْمَعْنَى ٥٦٣ . وَشَرَحَ أُبَيَّاتَهُ ٧ / ١٩١ . وَاللِّسَانُ وَتَاجُ الْعُرُوسِ (عَصَا) .
وَالْهَيْجَاءُ : الْحَرْبُ . وَالضَّحَّاكَ : أَسْمُ رَجُلٍ ، وَالْمَهْنَدُ : الْقَاطِعُ . وَالْمَعْنَى إِذَا اخْتَلَفَتِ الْكَلِمَةُ ، وَوَقَعَتِ
الْحَرْبُ ، فَإِنَّهُ يَكْفِيكَ مَعَ هَذَا الرَّجُلِ - وَهُوَ الضَّحَّاكَ - سَيْفٌ مَهْنَدٌ .

وليس لك أن تجرّ هذا النوع حملاً على المضمر^(١) ، فإن جئت بالظاهر فالجرُّ الاختيار^(٢) ؛ تقول : ما لزيد وعمرو ، و : ما شأن زيد وعمرو يشتمه ، و : ما شأن قيس والبر يسرقه ، ويجوز النصب .

الثالث : يجوز فيه الرفع والنصب ، والنصب أحسن ؛ لاحتياجك في الرفع إلى تأكيد المضمر ، وغناك في النصب عنه ، وذلك قولك : قمتُ وزيداً ، ولو رفعت لقلت : قمتُ أنا وزيد ، ويجوز - مع التوكيد - النصب ، فتقول : قمتُ أنا وزيداً .

الرابع : يجوز فيه الرفع والنصب ، والرفع أحسن ؛ لأنك - مع النصب - تحتاج إلى إضمار ناصب ، وليس كذلك الرفع ؛ تقول : " ما أنتُ وزيدٌ " ، و " كيفَ أنتَ وقصعةٌ من ثريدٍ " ، والنصب مذهب قومٍ من العرب ، ينصبونه بإضمار " كنتَ " ^(٣) ، وسيبويه يقدّرُ مع " ما " ، فعلاً ماضياً ، ومع " كيفَ " فعلاً مضارعاً ، فيقول : تقدّيره : ما كنتَ ^(٤) وزيداً ، وكيفَ تكونُ وقصعةٌ من ثريدٍ ، قال : لأنَّ " كنتَ " و " تكونُ " تقعان ^(٥) هنا كثيراً ، والمبرد ^(٥) يسوى

(١) قال ابن السراج في الأصول ٢/ ٣٦ - ٣٧ : " وقال الأخفش : تقول : حسبك وعبد الله درهمان ، على معنى : يكفيك وعبد الله درهمان ، فإن جررت فهو جائز وهو قبيح ، وقبحه : أنك لا تعطف ظاهراً على مضمر مجرور ، وأنشدوا :

إذا كانت الهجاء
.....

فمنهم من ينصب " الضحاك " ومنهم من يجر ، ومنهم من يرفع .. " .

(٢) انظر : الأصول في الموضع السابق .

(٣) انظر : الكتاب ١/ ٣٠٣ .

(٤) في الأصل : ما كنتُ أنتَ وزيداً ، والذي في الكتاب : تقدّيره : ما كنتُ وزيداً .

(٥) انظر : الكامل ٤٣١ ، ٤٣٢ .

بينهما فإن قلت : ما أنت وما زيد ، فالرفع لا غير ، قال (١) :

يُكْفَنِي سَوِيْقَ الْكَرْمِ جَرْمٌ وما جَرْمٌ وما ذاك السَّوِيْقُ

الحكم السادس : قال ابن السراج : هذا الباب والذي قبله ، كان من حقهما أن لا يفارقهما حرف الجر ، ولكنه حذف فيهما ، ولم يُجْزِياً مجرى الظروف في تصرف الإعراب ، وفي إقامتهما مقام الفاعل ؛ فدلّ رفضهم لذلك على أنّهما بآيان وُضِعَا غير موضعهما ؛ اتساعاً ؛ لأنّ المفعولات غيرهما تُقدّم وتؤخّر ، وتُقام مقام الفاعل ، ويبتدأ بها ، ويخبر عنها (٢) .

وتقول - في هذا الباب - ما زلت وزيداً حتى فعل ، أي : ما زلت

بزيد ، فهو مفعول به ، فقد عمل ما قبل " الواو " فيما بعدها ، والمعنى معنى ٥٨/ب " الباء " ومعنى " مع " يصلح أيضاً في هذه المسألة ؛ لأنّ " الباء " يقرب معناها من معنى " مع " ؛ من حيث الملاصقة ، والمصاحبة .

(١) هو زياد الأعجم .

والبيت من شواهد سيبويه ٢/ ٣٠١ وانظر أيضاً شعره ص ٨٦ والكامل ٤٣١ والشعر والشعراء ٤٣٣ واللسان (سوق) .

السويق : طعام يُتخذ من مدقوق الحنطة والشعير ، يُشرب - في الأكثر - ممزوجاً بالماء ونحوه والشاعر يريد يسويق الكرم : الخمر . يقول هذا الشعر محتقراً لقبيلة جرم ، مُكرراً عليهم شرب الخمر .

(٢) الأصول ١/ ٢١٢ .

البابُ الحادى عشرَ فى المشبّه بالمفعولِ

وهو سبعةُ أنواعٍ ، ثلاثةٌ منها تردُ فى هذا الباب ، وهى : الحالُ والتَّمييزُ والاستثناءُ ، واثنانِ يردانِ فى بابِ العواملِ ، وهما : اسمٌ " إنَّ " وخبرٌ " كانَ " واثنانِ محمولانِ على هذينِ الاثنَيْنِ ، وهما : اسمٌ " لاَ " النافيةِ ، وخبرٌ " ما " النافيةِ ، ويردانِ أيضاً فى بابِ العواملِ .

ووجهُ مُشابهةِ الحالِ للمفعولِ : أنَّها فضلةٌ جاءتْ بعدَ مَضَى الجملةِ ، كما جاءَ المفعولُ ، ولها بالظرفِ شبهٌ خاصٌ ؛ لتضمَّنِها معنى " فى " .
ووجهُ شبهِ التَّمييزِ : أنَّه فى مواقِعِه كالمفعولِ فى مواقِعِه ، بعدَ النُّونِ والتنوينِ ، نحو : ضاربٌ زيداً ، وضاربانِ زيداً .

ووجهُ شبهِ الاستثناءِ بهِ : مَجِيئُهُ فضلةً بعدَ الجملةِ ، وله شبهٌ خاصٌ بالمفعولِ معه ؛ لأنَّ العاملَ فيهما بتوسطِ حرفٍ ، وهو : " الواوُ " و " إلاَّ " .

النوعُ الأوَّلُ :

فى الحالِ ، وفيه ثلاثةُ فصولٍ .

الفصل الأول : فى تعريفها ، وفيه فرعان

الفرع الأول : فى حدّها ، وأقسامها :

الحال : وصفٌ هيئةِ الفاعلِ ، أو المفعولِ بهِ ، وحقيقتها : أنها هيئةُ الفاعلِ عند وجودِ الفعلِ منه ، وهيئةُ المفعولِ عند / حلولِ الفعلِ بهِ ، وتَجىُّ منهما معاً على الجمعِ والتفريقِ ، ومن المضافِ إليه .

١/٥٩

وهي منصوبةٌ لفظاً ، وموضعاً ، تقولُ فى الفاعلِ : جاء زيدٌ راكباً ، وخرَجَ الأميرُ ماشياً ، وتقولُ فى المفعولِ : ضربتُ زيداً مذنباً ، وأكرمتُ عمرًا مستحقًا ، وتقولُ فى مجيئهما منهما معاً إذا اتفقت حالاهما : لَقِيَ زيدٌ عمرًا راكبينِ ، قال عنترة (١) :

مَتَى مَا تَلَقَّنِي فَرْدَيْنِ تَرْجُفُ رَوَانِفُ أَلَيْتِيكَ وَتُسْتَطَارُ

فَإِنْ اخْتَلَفَتْ حَالَاهُمَا ، فَلَهُمَا (٢) طَرِيقَانِ .

أحدهما : أَنْ تَقْرِنَ كُلَّ حَالٍ بِصَاحِبِهَا ، تقولُ : لَقِيَ زَيْدٌ مُصْعِدًا عَمْرًا مُنْحَدِرًا . والثانى : أَنْ تُؤَخَّرَ الْحَالَيْنِ عَنْهُمَا وَتَقْرِنَ حَالِ الثَّانِي مِنْهُمَا بِهِ ؛ فتقولُ :

(١) ديوانه ٧٥ .

وانظر : التبصرة ٢٣٦ وابن يعيش ٥٥ / ٢ ، ٥٦ و ١١٦ / ٤ و ٨٧ / ٦ وشرح شواهد الشافعية ٥٠٥ واللسان - (رنف) .

فردَيْنِ : منفردَيْنِ . تَرْجُفُ : تضطرب وتتحرّك . الروانِفُ : جمع رانفة ، وهى أسفلُ الأليّة . تُسْتَطَارُ : من قولهم : اسْتَطِيرَ الشَّيْءُ ، إِذَا طِيرَ ، والالفُ فيه : ضمير الروانِفِ ، ويجوز أن يكون ضمير الأليتين .

(٢) فى الأصل : فَلَها .

لَقِيَ زَيْدٌ عَمْرًا مُنَحْدِرًا مُصْعِدًا ، وَمُنَحْدِرًا ؛ حَالٌ لِعَمْرٍو ، وَمُصْعِدًا " لِزَيْدٍ " ؛
لَأَنَّكَ لَوْ لَزِمْتَ الرُّتْبَةَ الَّتِي لِلْفِعْلِ مَعَهُمَا (١) ، لَمْ تُوفَّ أَحَدًا مِنْهُمَا حَقَّهُ ، قَالَ ابْنُ
السَّرَّاجِ : إِذَا قُلْتَ : رَأَيْتُ زَيْدًا مُصْعِدًا مُنَحْدِرًا ، تَكُونُ أَنْتَ الْمُصْعِدَ ، وَزَيْدُ
الْمُنَحْدِرِ ؛ فَيَكُونُ " مُصْعِدًا " حَالًا لِلتَّاءِ ، وَمُنَحْدِرًا حَالٌ لِرَيْدٍ ، وَكَيْفَ قَدَّرْتَ -
بَعْدَ أَنْ يَعْلَمَ السَّامِعُ مِنَ الْمُصْعِدِ ، وَمِنَ الْمُنَحْدِرِ - جَازَ (٢) .

وَلَا يَصِحُّ حَالَانِ يَعْمَلُ فِيهِمَا فِعْلٌ وَاحِدٌ لِاسْمٍ وَاحِدٍ ، كَمَا لَا يَعْمَلُ فِي
ظَرْفَيْنِ وَلَا مَصْدَرَيْنِ ، وَلِهَذَا قَالُوا فِي : جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا مُسْرِعًا : إِنَّ " مُسْرِعًا "
حَالٌ مِنَ الْمُضْمَرِّ فِي " رَاكِبٍ " .

وَأَمَّا الْمُضَافُ إِلَيْهِ ، فَلَا يَخْلُو : أَنْ يَكُونَ فَاعِلًا أَوْ مَفْعُولًا ، أَوْ
غَيْرَهُمَا ؛ فَتَقُولُ فِي الْفَاعِلِ : أُعْجِبْنِي ضَرْبُكَ زَيْدًا قَائِمًا ، فَالْحَالُ مِنَ الْكَافِ
الْمَجْرُورَةِ لَفْظًا ، الْمَرْفُوعَةِ مَعْنًى ؛ لِأَنَّهَا الْفَاعِلُ ، وَتَقُولُ فِي الْمَفْعُولِ : أُعْجِبْنِي
أَكْلُ الْبُسْرِ طَرِيًّا ، فَالْحَالُ مِنَ الْبُسْرِ ؛ لِأَنَّهُ الْمَفْعُولُ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْمُضَافُ إِلَيْهِ
فَاعِلًا وَلَا مَفْعُولًا ، قُلْتَ الْحَالُ مِنْهُ ، كَقَوْلِكَ : جَاعَنِي غُلَامٌ هُنْدٌ ضَاحِكٌ ، وَعَلَيْهِ
قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ بَلْ مَلَأَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾ (٣) ؛ فَـ " حَنِيفًا " حَالٌ مِنْ " إِبْرَاهِيمَ " ،

(١) فِي الْأَصْلِ : مَعَهَا .

(٢) الْأَصُولُ ٨ / ٢١٨ .

(٣) ١٣٥ / الْبَقَرَةِ . وَقَدْ وَرَدَتِ الْآيَةُ فِي الْأَصْلِ هَكَذَا : " بَلِ اتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا " ، وَلَا تُوجَدُ فِي
الْقُرْآنِ آيَةٌ بِهَذَا النَّصِّ ، وَفِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ فِي سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ : الْآيَةُ ٩٥ : " فَاتَّبِعُوا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ
حَنِيفًا " ، وَفِي سُورَةِ النِّسَاءِ : الْآيَةُ رَقْمَ ١٢٥ : " وَاتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا " ، وَفِي سُورَةِ النَّحْلِ :
الْآيَةُ رَقْمَ ١٢٣ : " ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا " .

وقيل : إِنَّهَا حَالٌ مِنْ « الْمِلَّةِ » (١) ، على معنى الدين ، ومثله قوله تعالى ﴿ إِنَّ دَابِرَ هَؤُلَاءِ مَقْطُوعٌ مُصْبِحِينَ ﴾ (٢) ، فـ " مُصْبِحِينَ " حَالٌ مِنْ " هَؤُلَاءِ " ، ٥٩/ب وأنشد الفارسي (٣) :

عَوِذُ وَبُهْتَةُ حَاشِدُونَ عَلَيْهِمْ حَلَقُ الْحَدِيدِ مُضَاعَفًا يَتَلَهَّبُ
فـ " مُضَاعَفًا " حَالٌ مِنَ الْحَدِيدِ (٤) .

وَأَمَّا قَوْلُكَ : جَاءَ زَيْدٌ وَعَمَرُو مُنْطَلِقٌ - وَكَوْنُ هَذِهِ الْجُمْلَةِ حَالًا ، وَلَيْسَتْ هَيْئَةً لَزِيدٍ - فَإِنَّمَا هَذَا عَلَى تَقْدِيرٍ : جَاءَ زَيْدٌ مُوَافِقًا انْطِلَاقَ عَمْرٍو ، وَسَيَجِيءُ بَيَانُ هَذَا فِي الْفَصْلِ الثَّانِي .

الفرع الثاني :

في شرائطها .

(١) وهو رأي ابن الشجري في الأمالي ١٨ / ١ ، وقال أبو جعفر النحاس في إعراب القرآن ٢١٨ / ٨ حنيفا منصوبٌ على الحال . قال عليُّ ابنُ سليمان : هذا خطأ ، لا يجوز : جاعى غلامٌ هُنْدَ مُسْرَعَةً ، ولكنه منصوبٌ على : أعنى وقال غيره : المعنى : بل نتبع إبراهيم في هذه الحال ، وانظر "مشكل إعراب القرآن" ٧٣ / ٨ .

(٢) ٦٦ / الحجر .

(٣) لزيد الفوارس الضي . هذا ولم أقف عليه في المطبوع من كتب الفارسي .

والبيت من شواهد أبي زيد في نوادره ٣٥٩ وانظر أيضا : الخزانة ١٧٣ / ٣ والهمع ٢٣ / ٤ .
عَوِذُ ، بفتح العين : هو عَوِذُ بْنُ غَالِبِ بْنِ قُطَيْعَةَ - بالتصغير - بن عبس بن بغيض بن ريث بن غطفان . بُهْتَةُ - بضم الباء - : هو بُهْتَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ غُطْفَانَ . حَلَقُ الْحَدِيدِ : الحلقة - بتسكين اللام . الدَّرْعُ ، والجمع : حَلَقٌ ، بفتح الحاء ، على غير قياس بوقيل غير ذلك والإضافة في حلق الحديد كقولهم : خاتم فضة . والدروع المضاعفة : هي التي ضوعف نَسْجُهَا . يَتَلَهَّبُ : يشتعل . والحشد : يأتي لازماً ومتعدياً .

(٤) وقال البغدادي في الموضع السابق من الخزانة : " .. فالمضاعف لا يكون حالاً إلا من ضمير الحلق المستقر في الجار ، والمجرور الواقعين خبراً ، أو من الحلق على مذهب سييويه المجوز مجئ الحال من المبتدأ ، أو من ضمير " يتلهب " ولا يصح أن يكون حالاً من الحديد : إذ لا معنى له " .

لِلْحَالِ^(١) شَرَائِطُ - فِي الْغَالِبِ - بِهَا يَصِحُّ أَنْ تَكُونَ حَالًا :

الأولى : أَنْ تَكُونَ نَكْرَةً ؛ لِأَنَّهَا صِفَةٌ لِلْفِعْلِ الَّذِي الْمَوْصُوفُ مَلْبِسُهُ ،
وَالْفِعْلُ نَكْرَةٌ ، وَصِفَةُ النِّكَرَةِ نَكْرَةٌ ، وَمَا جَاءَ مِنْهَا مَعْرِفَةً فَمُؤَوَّلٌ ، وَسَيَجِيءُ
بَيَانُهُ^(٢) .

الثَّانِيَةُ : أَنْ تَكُونَ مُشْتَقَّةً ، أَوْ فِي تَقْدِيرِ الْمُشْتَقَّةِ ؛ لِأَنَّهَا صِفَةٌ ، وَالصِّفَةُ
لَا تَكُونُ إِلَّا مُشْتَقَّةً - كَمَا سَيَأْتِي بَيَانُهُ فِي بَابِ^(٣) الصِّفَةِ - وَمَا جَاءَ مِنْهَا غَيْرَ
مُشْتَقٍّ فَمُؤَوَّلٌ .

الثَّالِثَةُ : أَنْ تَأْتِيَ بَعْدَ مَعْرِفَةٍ ، أَوْ مَا قَارِبَهَا ؛ لِأَنَّهَا فَضْلَةٌ فِي
الْخَبَرِ ، وَالنِّكَرَةُ أَحْوَجُ إِلَى الصِّفَةِ ، وَمَا جَاءَ مِنْهَا بَعْدَ نَكْرَةٍ فَمُؤَوَّلٌ ، وَيَأْتِي
بَيَانُهُ^(٤) .

الرَّابِعَةُ : أَنْ تَأْتِيَ بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ ؛ لِأَنَّهَا زِيَادَةٌ فِي الْفَائِدَةِ ، وَالزِّيَادَةُ
إِنَّمَا تَأْتِي بَعْدَ التَّمَامِ .

الخَامِسَةُ : أَنْ تَكُونَ لِمَا هُوَ الْفَاعِلُ عَلَيْهِ ، طَالَ الْوَقْتُ ، أَوْ قَصُرَ ؛ فَلَا
يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ لِمَا مَضَى ، وَلَا لِمَا يَأْتِي ؛ لِأَنَّا قُلْنَا : إِنَّهَا هَيئَةُ الْفَاعِلِ ، أَوْ
الْمَفْعُولِ وَصِفَتُهُمَا فِي ذَلِكَ الْفِعْلِ ، وَمَا جَاءَ مِنْهَا مُسْتَقْبَلًا فَمُؤَوَّلٌ ، وَهُوَ الَّذِي
يُسَمَّى حَالًا مُقَدَّرَةً .

(١) بين كلمتي للحال شرائط ، بياضٌ بمقدار كلمة .

(٢) انظر ص ١٨٧ - ١٨٨ .

(٣) انظر ص ٣٠٩ - ٣١٣ .

(٤) انظر ص ١٩٠ - ١٩١ .

السادسة : أن لا تكون الصفة خلقة فلا تقول : جاعى زيد أحمر ، ولا جاعى عمرو طويلاً ، إلا أن تريد : متحمرأ ، أو متطاولاً^(١) ، وهى التى تسمى غير منتقلة ، وحالاً مؤكدة .

السابعة : أن تكون مقدرة بـ " فى " ؛ لأنها أشبهت الظرف ؛ بكونها مفعولاً فيها .

الثامنة : أن تكون جواب " كيف " ؛ لأن وضع " كيف " للسؤال عن الحال ، ١/٦٠ وقد استعملت العرب ألفاظاً يخالف ظاهرها هذه الشرائط ، أو بعضها ، ولها تأويل يرجعها إليها ، وسندكرها مفصلة إن شاء الله تعالى .

الفصل الثانى : فى أحكامها

الحكم الأول : قد قلنا : إن الحال ينبغى أن تكون نكرة ، فأمأ ما جاء منها معرفة ، من نحو قولهم : " دخلوا الأول فالأول " وجاء والجماء الغفير " وأرسلها العراك " و " طلبته جهداً وطاقتك " و " جاعوا قضهم بقضيتهم " و " رجع عوده على بدئه " ، و " مررت به وحده " - عند سيبويه^(٢) - فإنما هذه مصادر^(٢) أفعال محذوفة ، وأسماء حملت عليها ، ووضعت فى موضع ما لا تعريف^(٢) فيه ، وقد اختلفوا فى تقديرها .

فسيبويه يقدّر " الأول فالأول " واحداً واحداً^(٣) ، وقدروا فى " العراك "

(١) انظر : الأصول ١/ ٢١٣ - ٢١٤ .

(٢) الكتاب ١/ ٣٧٢ - ٣٧٣ .

(٣) الكتاب ١/ ٣٩٨ .

مُعْتَرِكَةً (١) ، وفى " جَهْدَكَ " و " طَاقَتَكَ " جَاهِدًا ، وفى " قَضَّهِمْ بِقَضِهِمْ " (٢) قَاطِبَةً ، وفى " عَوْدَهُ عَلَى بَدْنِهِ " (٣) عَائِدًا ، و " الْجَمَاءُ الْغَفِيرُ " أَى : مُجْتَمِعِينَ (٤) فى كَثَرَةٍ ، وكذلك ما كَانَ من هَذَا النُّوعِ .
وَأَمَّا ؛ وَحْدَهُ " : فَقَدْ اخْتَلَفُوا فى وَجْهِ نَصْبِهِ ، فَقَالَ قَوْمٌ : عَلَى الْحَالِ (٥)
وَقَالَ قَوْمٌ : عَلَى الظَّرْفِ (٦) ، وَقَالَ آخَرُونَ : عَلَى الْمَصْدَرِ (٧)
وَمَذْهَبُ سِيبَوِيهِ : أَنَّهُ مَصْدَرٌ أَقِيمَ مَقَامِ الْحَالِ (٨) ، وَلَا يُتَنَّى وَلَا يُجْمَعُ ، وَلَا يُؤَنَّثُ ، وَإِنَّمَا التَّنْيَةُ وَالْجَمْعُ ، وَالتَّأْنِيثُ لِلْمُضَافِ إِلَيْهِ ، وَلَا يُرْفَعُ ، وَلَكِنْ يُجْرُ فى ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ : وَاحِدٌ لِلْمَدْحِ - وَهُوَ قَوْلُهُمْ : " نَسِيْبُ وَحْدِهِ " - وَاثْنَانِ لِلذَّمِّ ، يُقَالَانِ لِلرَّجُلِ إِذَا كَانَ يَسْتَبِدُّ (٩) بِرَأْيِهِ ، وَهُمَا " عَيَّرَ وَحْدَهُ " (٩) ، " وَحْجَيْشُ " (٩) وَحْدَهُ " .

الْحُكْمُ الثَّانِى : قَدْ قُلْنَا : إِنَّ الْحَالَ يَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ مُشْتَقَّةً ، فَأَمَّا مَا جَاءَ مِنْهَا غَيْرَ مُشْتَقٍّ ، فَقَدْ جَاءَ جُمْلَةً ، وَمَفْرَدًا .

-
- (١) انظر : المقتضب ٣ / ٢٣٧ حيث قدره المبرد : معتركة ، قال : " لَأَنَ الْمَعْنَى : أَرْسَلَهَا وَهِيَ تَعْتَرِكُ " ، وسيبويه يقدره : اعتراكاً ، انظر : الكتاب ١ / ٣٧٣ .
(٢) معناه عند سيبويه : اتَّئَنَّى عَوْدًا عَلَى بَدْنِهِ . انظر : الكتاب ١ / ٣٩٢ .
(٣) انظر : الكتاب ١ / ٣٧٤ .
(٤) انظر : الكتاب ١ / ٣٧٣ .
(٥) وَنَسَبَهُ ابْنُ السَّرَاجِ فى الْأَصُولِ ١ / ١٦٦ إِلَى يُونُسَ .
(٦) وَنَسَبَهُ سِيبَوِيهِ إِلَى يُونُسَ أَيْضًا ، قَالَ فى الْكِتَابِ ١ / ٣٧٧ : " وَزَعَمَ يُونُسُ أَنَّ وَحْدَهُ بِمَنْزِلَةِ عِنْدِهِ " .
(٧) فى ابْنِ بَيْعِشٍ ٢ / ٦٣ : " وَكَانَ الرِّجَالُ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّ وَحْدَهُ مَصْدَرٌ وَهُوَ لِلْفَاعِلِ دُونَ الْمَفْعُولِ " .
(٨) الْكِتَابِ ١ / ٣٧٤ - ٣٧٥ ، وَقَالَ سِيبَوِيهِ فى الْكِتَابِ ١ / ٣٧٨ : " وَهُوَ عِنْدَ الْخَلِيلِ كَقَوْلِكَ : مَرَرْتُ بِهِ خُصُوصًا " .
(٩) الصَّحَاحُ (جَحَشٌ) وَ (عَيْرٌ) .

أَمَّا الْجُمْلَةُ : فقالوا : "كَلِمَتُهُ فَاهُ إِلَى فِي" وبَايَعْتُهُ يَدًا بِيَدٍ " و " بَعْتُ الشَّاةَ شَاةً وَدِرْهَمًا " و " بَيَّنْتُ لَهُ حِسَابَهُ بَابًا بِأَبًا " و " قَامَرْتُهُ دِرْهَمًا فِي دِرْهَمٍ " ، قال سيبويه : واعْلَمْ أَنَّ هَذِهِ الْأَسْمَاءَ - الَّتِي فِي هَذَا الْبَابِ - لَا يُفْرَدُ مِنْهَا شَيْءٌ دُونَ شَيْءٍ ؛ فَلَا تَقُولُ : كَلِمَتُهُ فَاهُ ، حَتَّى تَقُولَ إِلَى فِي ، وَكَذَلِكَ الْبَاقِي ، قال : وَمِنْ الْعَرَبِ مَنْ يَرْفَعُ هَذَا (١) النَّحْوَ ، وَهُوَ قَلِيلٌ .
وَأَمَّا الْمَفْرَدُ : فَكَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةٌ ﴾ (٢) وَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِئْتَيْنِ ﴾ (٣) ، وَقَوْلِ الشَّاعِرِ (٤) :
تَرَى خَلْقَهَا نِصْفًا قَنَاءَ قَوِيْمَةً وَنِصْفًا نَقًّا يَرْتَجُ أَوْ يَتَمَرَّمُ
وَقَوْلِهِمْ : " هَذِهِ جَبَّتُكَ خَزًّا " ، فَجَمِيعُ هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ مُؤَوَّلَةٌ ، مَرْجُوعٌ بِهَا إِلَى الْمَشْتَقِّ ، تَقْدِيرُهُ : مُشَافَهَا ، وَنَقْدًا ، وَمُسَعَّرًا ، وَمُقْصَلًا ، وَمُقَرَّرًا ، وَعَلَامَةً وَمُفْتَرِقِينَ ، وَمَقْسُومًا ، وَنَاعِمًا .

(١) الكتاب ١ / ٣٩١ - ٣٩٢ .

(٢) ٧٣ / الأعراف .

(٣) ٨٨ / النساء .

(٤) هُوَذَا الرِّمَّةُ . انظر : ديوانه ٦٢٣ .

وَالْبَيْتُ مِنْ شَوَاهِدِ سِيْبَوِيهِ ١١ / ٢ وَرَوَايَتُهُ : نِصْفٌ .. وَنِصْفٌ وَهُوَ عِنْدَهُ شَاهِدٌ عَلَى رَفْعِ " نِصْفٍ " وَمَا بَعْدَهُ عَلَى الْقَطْعِ ، قَالَ : وَبَعْضُهُمْ يَنْصِبُهُ عَلَى الْبَدَلِ ، وَإِنْ شِئْتَ كَانَ بِمَنْزِلَةِ : رَأَيْتَهُ قَائِمًا ، كَأَنَّهُ صَارَ خَبْرًا ، عَلَى حَدِّ مَنْ جَعَلَهُ صِفَةً لِلنَّكْرَةِ .

وَانْظُرْ أَيْضًا : الْخَصَائِصُ ١ / ٣٠١ .

النَّقَا الْكَثِيبُ مِنَ الرَّمْلِ . يَرْتَجُ : يَتَحَرَّكُ وَيَضْطَرِبُ يَتَمَرَّمُ : أَيُّ : يَجْرِي بَعْضُهُ فِي بَعْضٍ وَهُوَ قَرِيبٌ مِنَ الْارْتِجَاجِ .

وَقَوْلُهُ : نِصْفًا قَنَاءَ قَوِيْمَةً : يُرِيدُ أَسَافِلَهَا .

يَصِفُ امْرَأَةً أَعْلَاهَا رَشِيقٌ وَأَسْفَلُهَا فِي امْتِلَانِهِ كَالنَّقَا الْمُرْتَجِّ ، وَعَجَزُهَا ضَخْمٌ .

ومن المفرد : الحال الموطَّنة ، كقوله تعالى : ﴿ وَهَذَا كِتَابٌ مُصَدِّقٌ لِّسَانِ عَرَبِيًّا ﴾ (١) . وقولك : مررتُ به رجلاً صالحاً ، فالصفة سوَّغت مجيء الجامد حالاً .

الحكم الثالث : قد قلنا : إن الحال لا تكون إلا لمعرفة ، فأما وقوعها بعد النكرة ، فلا يخلو : أن تكون النكرة موصوفة ، أو غير موصوفة .
فإن كانت موصوفة : جازَ وحسنَ وقوعها حالاً لها ؛ لقربها من المعرفة بالوصف ، كقوله تعالى : ﴿ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ أَمْرًا مِنْ عِنْدِنَا ﴾ (٢) ؛ لأنه لما كان الأمر موصوفاً ، قُرب من المعرفة ، فانتصب " أَمْرًا " على الحال .
وكقول الشاعر (٣) :

يا عَيْنُ جُودِي بَدَمْعٍ مِنْكَ مَجْهُودَا

لأنَّ " مِنْكَ " وصفٌ لـ " دَمْعٍ " ، أو فيه ضميرٌ مُرتفعٌ به ، والحال منه ، فأما قوله (٤) :

وما حلَّ سَعْدِيَّ غَرِيباً ببلْدَةٍ فَيَنْطِقُ إِلَّا الزَّبْرَقَانُ لَهُ أَبُ

فإنَّ النكرة المنقبة تستوعب جميع أنواعها ، فتنزَّلت منزلة المعرفة .

فإن كانت / النكرة غير موصوفة لم يكن ما بعدها حالاً ، وإنما يكون صفة ١/٦١

(١) ١٢ / الأحقاف .

(٢) ٤ ، ٥ / الدخان .

(٣) لم أفتد إلى هذا القائل ، ولا إلى تنمة البيت .

(٤) هو اللعين المنقري .

والشطر من شواهد سيبويه ٣ / ٣٢ ، وانظر أيضاً : الخزائن ٣ / ٢٠٦ .

يقول : الزبرقان بن بدر السعدي سيد قومه ؛ فإذا حلَّ رجلٌ من بني سعد في قوم غريباً لم ينسب إلا إليه .

تَتَّبِعُهَا ، فَإِنْ قَدَّمْتَهَا عَلَيْهَا انْتَصَبَتْ عَلَى الْحَالِ مِنْهُ ؛ لِأَنَّ الصِّفَةَ لَا تَتَقَدَّمُ عَلَى
الموصوف ، كقولك : هذا كريماً رجلاً ، ومنه قولُ الشاعر (١) :
وتحت العوالى بالقنا مُسْتَظِلَّةٌ ظِبَاءٌ أَعَارَتْهَا الْعُيُونُ الْجَاذِرُ
وقولُ الآخر (٢) :

لِعِزَّةٍ مُوحِشاً طَلَلُ يَلُوحُ كَأَنَّهُ خَلَلُ

وقد أجاز سيبويه (٣) : فيها رجل قائماً ، فنصبه على الحال من " رجل " وهو مُشْكَلٌ ؛ لأنه يَجِبُ أَنْ يَكُونَ حَالاً مِنَ الْمَضْمَرِ ، وَأَنْشَدَ الْفَارِسِيُّ (٤) :
جُنُوناً بِهَا فِيمَا اعْتَشَرْنَا عُلَالَةً عُلَالَةً حُبٌّ مُسْتَسْرّاً وَبَادِيَا
فَجَعَلَهُ حَالاً مِنْ " حُبِّ " ، وَهُوَ نَكْرَةٌ .

(١) هو ذو الرمة . انظر : ديوانه ١٠٢٤ .

البيت من شواهد سيبويه ١٢٣ / ٢ وانظر أيضاً : ابن يعيش ٦٤ / ٢
يصف نسوةً وَقَعْنَ فِي السَّبْيِ ، فَصَرِنَ تَحْتَ عَوَالِي الرَّمَاحِ . عَوَالِي الْقَنَا : صُدُورُهَا . الْقَنَا :
الرَّمَاحُ ، الْمَقْرَدُ : قَنَاةُ . الْجَاذِرُ : جَمْعُ جُوذِرٍ ، وَهُوَ وَلَدُ الْبَقْرَةِ الْوَحْشِيَّةِ .

(٢) هو كثير انظر ديوانه ٥٠٦ .

والبيت من شواهد سيبويه ١٢٣ / ٢ ، وانظر أيضاً : الخصائص ٤٩٢ / ٢ وابن يعيش ٥٠ / ٢
وَالْخَزَانَةُ ٢٠٩ / ٣ .

الطلل : مَا شَخَصَ مِنْ أَثَارِ الدِّيارِ . الْخَلَلُ : جَمْعُ خِلَّةٍ ، بِالْكَسْرِ - وَهِيَ بَطَانَةٌ تُغْشَى بِهَا أَجْفَانُ
السَّيُوفِ .

(٣) الْكِتَابُ ١٢٢ / ٢ ، وَقَدْ أَجَازَ سَيْبُويَّةُ : فِيهَا قَائِماً رَجُلٌ ، ثُمَّ قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ : " وَحُمِلَ هَذَا النَّصْبُ عَلَى
جَوَازٍ : فِيهَا رَجُلٌ قَائِماً ، وَصَارَ - حِينَ آخِرٍ - وَجْهَ الْكَلَامِ فِرَاراً مِنَ الْقَبْحِ ، قَالَ ذُو الرِّمَّةِ :
وَتَحْتَ الْعَوَالِي .. الْبَيْتِ " .

(٤) لِسَحِيمِ عَبْدِ بَنِي الْحَسَّاسِ . انظر ديوانه ١٧ .

وانظر : أمالي ابن الشجري ٢٢٧ / ١ .

الحكمُ الرَّابِعُ : المعرفةُ لا تَخْلُو : أن لا يكونَ فيها أَلْفٌ ولامٌ ، أو يكونَ فيها أَلْفٌ ولامٌ ، وكلُّها يَنْتَصِبُ عَنْهَا النكرةُ ، على الحال ، إلا إذا أُريدَ بِالْمعرفةِ واحدٌ من الجنس ، ولا يُرادُ بالإخبارِ عن واحدٍ الإخبارُ عن جنسه ، تقولُ هذا الأسدُ مَهيبٌ ، وَهَذِهِ العَقْرُبُ مَخُوفَةٌ ، تَرْفَعُ ؛ لِأَنَّكَ (١) تُرِيدُ واحدًا من الأسودِ والعقاربِ ، فَإِنْ أَرَدْتَ عُمومَ الجنسِ نصبتَ .

الحكمُ الخَامِسُ : قد تقدّمَ أَنَّ الحالَ لا يَأْتِي إلا بَعْدَ تَمَامِ الكلامِ ، فَأَمَّا قولُهُم : ضَرَبِي زَيْدًا قَائِمًا ، وَأَخْطُبُ ما يَكُونُ الأَمِيرُ قَائِمًا ، وما كانَ من هذا البابِ ، فقد سَبَقَ ذِكرُهُ في بابِ " خبر المبتدأ " (٢) ، وَيَجْرِي مَجْرَاهُ ، قولُهُم : هَذَا بُسْرًا أَطْيَبُ مِنْهُ رُطْبًا " ، و : هذا زَيْدٌ مُقْبَلًا أَفْضَلُ مِنْهُ مُدْبِرًا ، تَقْدِيرُهُ : إذا كانَ بُسْرًا ، وإذا كانَ رُطْبًا . و " كانَ " في هذا البابِ تامَّةٌ ، فلا يَكُونُ المنصوبُ خَبْرًا ، وَإِنَّمَا يَكُونُ حالًا ، / وهذا الحكمُ مُطَرَّدٌ في كُلِّ وَصْفٍ يَنْتَقِلُ بِ/ ٦١ وَيَتَحَوَّلُ ؛ فَإِنَّ " البُسْرَ " يَصِيرُ رُطْبًا ، و " المَقْبَلُ " يَصِيرُ " مُدْبِرًا " ، فَأَمَّا ما لا يَنْتَقِلُ (٣) وَيَتَحَوَّلُ ، فالرَّفْعُ ، تقولُ : هذا بُسْرٌ أَطْيَبُ مِنْهُ عَنَبٌ ، وهذا زَيْبٌ أَطْيَبُ مِنْهُ تَمْرٌ ؛ لِأَنَّ البُسْرَ لا يَتَحَوَّلُ عِنَبًا فـ " هذا " مَبْتَدَأٌ ، و " بُسْرٌ "

(١) في الأصل : لأنك لا تُريدُ .

(٢) انظر : ص ٩٢ .

(٣) هذا كُلُّهُ بِنَصِّهِ تَقْرِيْبًا في أصول ابن السَّرَاجِ ٢٢٠ / ١ .

خبره ، و " أَطِيبَ مِنْهُ " مُبْتَدَأٌ ، و " عَنِيبٌ " ^(١) خبره .

الحكم السادس : قد قلنا : إنَّ الحال لا يكون إلا لما هو الفاعل ، أو المفعول عليه ؛ فلا يكون لما مضى ، ولا " لما لم يأت ، إلا على تأويل ، وهو الذي يُسمونه حالا مقدرة ، كقولهم : مررتُ برجلٍ معه صقرٌ صائدٌ به غداً ، تقديره : مقدراً به الصيد ^(١) غداً ، ومنه قوله تعالى : ﴿ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ ﴾ ^(٢) أي : مُقَدَّرِينَ الخلود ، وإنما قلنا ذلك ؛ لأنَّ الحال عبارة عن هيئة الفاعل ، أو المفعول عند إسناد الأمر إليه ، هذا في المستقبل ، فأما في الماضي ، فلا يقع إلا ومعه " قد " مظهره ، أو مقدرة وسيجي ^(٣) بيانها .
الحكم السابع : قد قلنا : إنَّ الحال لا تكون خلقه ، وهي التي يُسمونها غير منتقلة .

فالمنتقلة : ما جاز أن تُفارق صاحبها ، تقول : جاء زيدٌ راكباً ، فـ " راكباً " حالٌ منتقلةٌ ، تزولُ عن " زيد " ، ويصيرُ غيرَ راكبٍ .
وغير المنتقلة : هي التي تلزم صاحبها ، وتُسمى حالا مؤكدة ، وهي التي تجي على أثر جملة منعقدة من اسمين لا عملَ لهما ، أو من جملة فعلية ، يدل لفظُ الحال على معناها ؛ لتوكيد خبرها ، وتقرير مؤداه ، ونفي الشك عنه ، كقوله تعالى : ﴿ فَتَبَسَّمْ ضَاكِحًا ﴾ ^(٤) ، وقوله : ﴿ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا ﴾ ^(٥) وقوله : ﴿ وَيَوْمَ أُبْعِثُ حَيًّا ﴾ ^(٦) ، وقوله : ﴿ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا ﴾ ^(٧)

(١) انظر المصدر السابق ٢/ ٢٨ ، ٢٦٨ .

(٢) ٧٣/ الزمر ، وتتمه الآية : " خالدين " ، وأثبتها ؛ لأنها موطنُ الشاهد ، وليست في الأصل .

(٣) انظر ص ١٩٦ .

(٤) ١٩/ النمل .

(٥) ٩١/ البقرة .

(٦) ٣٣/ مريم . والآية في الأصل هكذا " وَلَسَوْفَ أُبْعِثُ حَيًّا " وهو خطأ .

(٧) ٧٩/ النساء .

وكقولك : "هو زيدٌ معروفٌ" ، و "زيدٌ أبوكَ عطوفٌ" ، و "هو الحقُّ بيِّنٌ" وكقولِ
الشَّاعِرِ (١) :

أنا ابنُ دَارَةٍ معروفٌ بها نَسَبِي
وكقولِ الآخرِ (٢) :

وقد فرَّ عمرو هارباً من منية
ألا ترى كيفَ حَقَّقَتِ التَّبَسُّمُ / بالضَّحِكِ ، والحقُّ بالصدِّقِ ، والأبوةُ
بالعطفِ ، والبعثُ بالحياة ، والبنوةُ بالعرفانِ ، وتقولُ : أنا فلانٌ بطلاً شجاعاً
وكريماً جواداً ، فتحققَ ما أنتَ مُتَسِّمٌ به ، وما هو ثابتٌ لك في نفسك .
الحكم الثَّامِنُ : قد أوقعوا المصادرَ أحوالاً ، كما أوقعوا الحالَ مصدرًا
في قولهم : قُمْ قائماً ، وفي قولِ الشَّاعِرِ (٣) :

على حَلْفَةٍ لَا أَشْتَمُ الدَّهْرَ مُسْلِماً ولا خارجاً من في زودِ كلامٍ
فقالوا : " قَتَلْتَهُ صَبْرًا " ، و " لَقِيْتُهُ فُجَاءَةً " و " عِيَانًا " و " كِفاحًا "

(١) هو سالم بن دارة . ودارة أم الشاعر ، سُمِّيَتْ بذلك تشبيهاً بدارة القمر ! لجمالها .
وعجز البيت :

وهل بدارةً يالللناس من عارٍ !؟

وهو من شواهد سيبويه ٧٩ / ٢ ، وانظر أيضاً : الخصائص ٢٦٨ / ٢ وابن يعيش ٦٤ / ٢ وأما
ابن الشجري ٢٨٥ / ٢ والخزانة ٢٦٥ / ٣ .

(٢) هذا صدرُ بُيُوتٍ مِنَ الطَّوِيلِ ، لَمْ أُعثرْ على تَتَمَّتِهِ ولا على قائله .
وهو من شواهد ابن القوَّاس في شرحه على أَلْفِيَّةِ ابنِ مَعْطِي ، غير منسوب ، انظر ص ٥٦٧ .

(٣) هو الفرزدق . انظر : ديوانه ٢١٢ / ٢ .
والبيتُ من شواهد سيبويه ٣٤٦ / ١ . وانظر أيضاً : المقتضب ٢٦٩ / ٣ و ٣١٣ / ٤ والمسائل
البصريَّات ٧٧١ ، ٩١٥ ، ٩١٧ وابن يعيش ٦٩ / ٢ .

و "كَلَّمْتُهُ مُشَافَهَةً" و "أَتَيْتُهُ رَكْضًا" و "مَشَيْتًا" و "عَدَوًّا" و "أَخَذْتُ عَنْهُ سَمْعًا" و "سَمَاعًا" ، فكلُّ هَذِهِ مَصَادِرُ جُعِلَتْ أَحْوَالًا ، عَلَى تَأْوِيلٍ - وَإِنْ كَانَتْ مُشْتَقَّةً - تَقْدِيرُهُ : مَصْبُورًا ، وَمُفَاجِئًا ، وَمُعَايِنًا ، وَمُكَافِحًا ، وَمُشَافِهًا وَرَاكِضًا ، وَمَاشِيًا ، وَعَادِيًا ، وَسَامِعًا ، قَالَ سِيَبُويه : وَلَيْسَ كُلُّ مُصَدَّرٍ - وَإِنْ كَانَ فِي الْقِيَاسِ مِثْلَ مَا مَضَى ، مِنْ هَذَا الْبَابِ - يُوضَعُ هَذَا الْمَوْضِعُ ؛ لِأَنَّ الْمَصَدَّرَ هَاهُنَا مُوضَعٌ فَاعِلٍ إِذَا كَانَ حَالًا ، أَلَّا تَرَى أَنَّهُ لَا يَحْسُنُ أَنْ تَقُولَ : أَتَانَا سُرْعَةً وَرَجُلَةً^(١) ، وَغَيْرِ سِيَبُويه^(٢) يُجِيزُ هَذَا الْبَابَ قِيَاسًا .

الحكم التاسعُ : الحال تكون مفردًا ، وهو الأصلُ ، وقد ذكر ، وتكون جملةً ؛ حملًا على المفرد ، وسببًا منها معناه ، ولا يخلو أن تكون اسميةً ، أو فعليَّةً .

أَمَّا الاسْمِيَّةُ : فَلَا يخلو : أَنْ تكونَ مِنْ سَبَبِ ذِي الحال ، أو أَجْنِبِيَّةً . فَإِنْ كَانَتْ مِنْ سَبَبِهِ لَزِمَهَا الْعَائِدُ ، وَالْوَاوُ ، تَقُولُ : جَاءَ زَيْدٌ وَأَبُوهُ مُنْطَلِقٌ ، و : خَرَجَ عَمْرُو وَيَدُهُ عَلَى رَأْسِهِ ، إِلَّا مَا شَدَّ فَجَاءَ بِغَيْرِ وَائٍ ، قَالُوا : " كَلَّمْتُهُ فَوَهُ إِلَى فِي " ، و " لَقِيتُهُ عَلَيْهِ جُبَّةٌ وَشِي " ، وَقَالُوا : " جَاءَ زَيْدٌ يَدُهُ عَلَى رَأْسِهِ " .

وَإِنْ كَانَتْ أَجْنِبِيَّةً لَزِمَهَا الْوَاوُ ، وَنَابَتْ عَنِ الْعَائِدِ ، وَقَدْ يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا ، تَقُولُ : جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُو مُنْطَلِقٌ ، وَدَخَلَ عَمْرُو وَيَشُرُّ قَائِمٌ إِلَيْهِ ، وَقَدْ جَاءَتْ بِلَا

(١) الْكِتَابُ ٨ / ٣٧٠ .

(٢) هُوَ الْمَبْرَدُ . انْظُرْ : الْمَقْتَضِبُ ٣ / ٢٤٣ وَ ٤ / ٣١٢ .

واوٍ ، ولا ضميرٍ ، قال (١) :

٦٢/رب ثم انتصبنا جبال الصعد معرضة عن اليسار وعن أيماننا جدد
قد "جبال" الصعد معرضة "حال من نا" في "انتصبنا" .
وأما الفعلية : فلا يخلو : أن يكون فعلها مضارعاً ، أو ماضياً .
فإن كان مضارعاً فلا يخلو : أن يكون مثبتاً ، أو منفيّاً .

فالمثبت لا يكون معه الواو ، تقول : جاء زيدٌ يضحك ، فأما قولهم :
" قُمتُ وأصك عينه " ، فعلى إضمار المبتدأ ، أي : وأنا أصك عينه ؛
بدليل ظهورها في قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ ﴾ (٢) .
والمنفي جاء بالواو ، وعدمها ، تقول : جاء زيدٌ ولم يضرب عمراً ، وجاء
زيدٌ لم يضرب عمراً .

وإن كان الفعل ماضياً فحكمه المضارع (٣) ، إلا أنه يلزمه " قد " (٣)
مظهرة ، أو مقدرة ؛ لتقربه إلى الحال ، تقول : جاء زيدٌ وقد قام عمرو ، وقدم
بشرٌ وخرج الأمير ، أي : وقد خرج الأمير ، وعليه قوله تعالى : ﴿ أَنْتُمْ لَكُمْ
وَاتَّبَعَكَ الْأَرْدَلُونَ ﴾ (٤) ، وقوله : ﴿ أَوْ جَاءَكُمْ حَصْرَتٌ صُدُورُهُمْ ﴾ (٥) ،

(١) هو غاسل بن غزيرة الجري الهذلي .

انظر : ديوان الهذليين ٨٠٦ ، وانظر أيضا : معجم ما استعجم ٣٧٠ ومعجم البلدان ٦٦ / ٣ . جدد : موضع في بلاد بني هذيل .

(٢) ٣٣ / الأنفال .

(٣) بهامش الأصل تعليق هو : " حاشية : الأولى أن يقول : فحكمه حكم المضارع المنفي ، وكذلك قوله :
إلا أنه يلزمه " قد " إذا كان مثبتاً ... " .

(٤) ١١١ / الشعراء .

(٥) ٩٠ / النساء .

فَقَدْ فِي هَاتَيْنِ الْآيَتَيْنِ مِثْرَةٌ^(١) ، والمبرّد^(٢) يجعلُ ذلك من الدُّعَاءِ عَلَيْهِمْ ،
وَأَنَّ ذَلِكَ مِنَ اللَّهِ إِيْجَابٌ ، قَالَ : والقراءة^(٣) الصَّحِيْحَةُ الَّتِي جُلُّ أَهْلِ الْعِلْمِ
عَلَيْهَا ، إِنَّمَا هِيَ : ﴿ أَوْ جَاءَكُمْ حَصْرَةٌ صُدُّوهُمْ ﴾^(٤) ، حَكَى ذَلِكَ عَنْهُ ابْنُ
السَّرَّاجِ فِي " الْأَصُولِ " ^(٥) ، وَهَذَا عَجِيبٌ ؛ فَإِنَّ قِرَاءَةَ السَّبْعَةِ إِنَّمَا هِيَ
﴿ حَصْرَتْ صُدُّوهُمْ ﴾^(٦) فَكَيْفَ يَزْعُمُ أَنَّ الْقِرَاءَةَ الصَّحِيْحَةَ الَّتِي عَلَيْهَا جُلُّ
الْعُلَمَاءِ بِخِلَافِ ذَلِكَ ، وَلَا يُنَبِّهُ صَاحِبُ " الْأَصُولِ " عَلَيْهِ ؟ !
وَقَدْ جَاءَ حَرْفُ الْجَرِّ حَالًا ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَيَكْلُمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ
وَكَهْلًا وَمِنَ الصَّالِحِينَ ﴾^(٧) ، وَقَوْلِهِ : ﴿ الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَى
جُنُوبِهِمْ ﴾^(٨) ، وَقَوْلِهِ : ﴿ دَعَانَا لِجَنبِهِ أَوْ قَاعِدًا أَوْ قَائِمًا ﴾^(٩) ، فَالْعُطْفُ دَلٌّ
عَلَى أَنَّ حَرْفَ^(١٠) الْجَرِّ حَالٌ .

(١) وهو مذهب الكسائي والقرآء . انظر : معاني القرآن ٢٨٢ / ٨ وإعراب القرآن لأبي جعفر النحاسي
٤٤٣ / ٨ ومشكل إعراب القرآن ٢٠١ / ٨ .

(٢) المقتضب ١٢٥ / ٤ .

(٣) وهي قراءة يعقوب ، ووافقه الحسن . انظر : الإتحاف ١٩٣ .

(٤) ٢٥٥ - ٢٥٤ / ٨ .

(٥) ٩٠ / النساء .

(٦) ٤٦ / آل عمران . وانظر : مشکل إعراب القرآن ١٤١ / ٨ .

(٧) ١٩١ / آل عمران . قال مكي في مشکل إعراب القرآن ١٧٢ / ٨ : " وقوله تعالى : " وعلى جنوبهم " حال منه أيضا - أي من المضمرة في " يذكرون " - في موضع نصب ، كأنه قال : و " مضطجعين " .

(٨) ١٢ / يونس .

(٩) في إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ٥٣ / ٢ : " (لجنبه) في موضع نصب على الحال ، " أو قاعداً " عطف على الموضع ، والتقدير : دعانا مضطجعا ، أو قاعداً ، أو قائما .. " .

الفصلُ الثَّالِثُ : فى عواملها

وهي ضربان : ظاهرة ، ومُضمرة .

أما الظَّاهِرَةُ : فلا يخلو : أَنْ تكون مُتَصَرِّفَةً ، أو غير مُتَصَرِّفَةٍ ،
والتَّصَرُّفُ : عبارة عن التَّنَقُّلِ فى الأزمنة ، والأمر ، والنَّهْي ، واسم الفاعل
والمفعول / والمصدر ، نحو : ضَرَبَ يَضْرِبُ ضَرْبًا ، فهو ضَارِبٌ ، ومضروبٌ
واضرب ، ولا تَضْرِب .

فالمتصرفَةُ : كالأفعال الجارية على بابها ، ولا يخلو صاحبُ الحال معها
أَنْ يكون مظهرًا ، أو مُضمراً .

فالْمَظْهَرُ : يجوزُ تقديمه - فى الرفع والنصب - على صاحبِ الحال
إجماعاً ^(١) ، وعلى العاملِ ، عند البصري ^(٢) ، تقول : جاءَ رَاكِبًا زَيْدٌ ، و رَاكِبًا
جاءَ زَيْدٌ ، ورَأَيْتُ رَاكِبًا زَيْدًا ، و رَاكِبًا رَأَيْتُ زَيْدًا ، وقد مَنَعَ الْأَخْفَشُ ^(٣) : رَاكِبًا
زَيْدٌ جاءَ ؛ لُبْعُهَا عَنِ الْعَامِلِ ^(٤) .

والمُضْمَرُ : مُجْمَعٌ على تقديمه ^(٥) ، تقول : رَاكِبًا جِئْتُ ، وجَعَلَ الْمَبْرَدُ ^(٦)
قوله تعالى : ﴿ خَشَعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَحْدَاثِ ﴾ ^(٧) ، من هذا ،

(١) انظر : المقتضب ٤ / ٣٠٠ والأصول ١ / ٢١٥ والإنصاف ٢٥٠ - ٢٥١ .

(٢) انظر : الهمع ٤ / ٢٨ .

(٣) انظر : الأصول ١ / ٢١٩ والخصائص ٢ / ٣٨٤ والإنصاف ٢٥٠ - ٢٥١ .

(٤) المقتضب ٤ / ١٦٩ - ١٧٠ ، وانظر أيضا : الأصول ١ / ٢١٧ حيث حكى ذلك عنه ابن السراج .

(٥) ٧ / القمر .

وكذلك قوله (١) :

مُزِيدًا يَخْطُرُ مَا لَمْ يَرْنِي فَإِذَا يَخْلُو لَحْمِي رَتَعَ
فَإِنْ كَانَتْ الْحَالُ لَجْرُورٍ ، لَمْ تَتَقَدَّمْ عَلَى صَاحِبِهَا ، وَلَا عَلَى الْعَامِلِ ، عِنْدَ
سَيِّبُوهِ (٢) ، تَقُولُ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ جَالِسًا ، وَلَا يَجُوزُ مَرَرْتُ جَالِسًا بِزَيْدٍ ، وَلَا
جَالِسًا مَرَرْتُ بِزَيْدٍ ؛ لِأَجْلِ اللَّبْسِ ، وَغَيْرِهِ (٣) يَجِيزُهُ مُسْتَدِلًّا بِقَوْلِهِ (٤) :
إِذَا الْمَرْءُ أَعْيَتْهُ السِّيَادَةُ نَاشِئًا فَمَطْلِبُهَا كَهَلًا عَلَيْهِ شَدِيدُ
فَ " كَهَلًا " حَالٌ مِنَ الْهَاءِ فِي " عَلَيْهِ " ، وَبِقَوْلِهِ (٥) :
لَئِنْ كَانَ بَرْدُ الْمَاءِ حَرَّانَ صَادِيًا إِلَيَّ حَبِيبًا إِنَّهَا لَحَبِيبُ

(١) هُوَ سُؤِيدُ بْنُ أَبِي كَاهِلٍ الْيَشْكُرِيُّ . انْظُرْ : الْمَفْضَلِيَّاتُ ١٩٨ .
وَانْظُرْ أَيْضًا : الْمَقْتَضَبُ ٤ / ١٧٠ وَالْأَصُولُ ٨ / ٢١٧ وَأَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ ٨ / ١٢٠ ، وَالْبَيْتُ مَرْكَبٌ
مِنْ بَيِّنَتَيْنِ فِي الْمَفْضَلِيَّاتِ ، هُمَا :

مُزِيدًا يَخْطُرُ مَا لَمْ يَرْنِي فَإِذَا أَسْمَعْتُهُ صَوْتِي انْقَمَعَ
وَيُحْيِيَنِي إِذَا لَاقَيْتُهُ وَإِذَا يَخْلُو لَهُ لَحْمِي رَتَعَ

مُزِيدًا : مَنْ : أَزِيدَ الْجَمْلُ ، إِذَا ظَهَرَ الزَّيْدُ عَلَى مَشَافِرِهِ .

إِبْرَانُ هِيَاجِهِ . يَخْطُرُ : مِنَ الْخَطَرِ - بِسُكُونِ الطَّاءِ - وَهُوَ : ضَرْبُ الْفَحْلِ بَذَنْبِهِ حِينَ هِيَاجِهِ .

(٢) الْكِتَابُ ٢ / ١٢٤ - ١٢٥ .

(٣) هُوَ ابْنُ كَيْسَانَ . انْظُرْ أَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ ٢ / ٢٨٠ وَانْظُرْ أَيْضًا : ابْنُ كَيْسَانَ النَّحْوِيُّ ١٥٨ - ١٦٥ .

(٤) هُوَ سُؤِيدُ بْنُ خَذَّاقِ الْعَبْدِيِّ ، وَنُسِبَ إِلَى الْمَعْلُوطِ بْنِ بَدَلِ الْقُرَيْعِيِّ ، وَنُسِبَ أَيْضًا إِلَى الْمُخَبَّلِ السَّعْدِيِّ .
انْظُرْ : شَرْحُ حِمَاسَةِ أَبِي تَمَّامٍ لِلْمَرْزُوقِيِّ ١١٤٨ وَانْظُرْ أَيْضًا : الْخِرَازَنَةُ ٣ / ٢١٩ .

(٥) هُوَ عُرْوَةُ بْنُ حَزَامٍ . انْظُرْ : دِيوَانَهُ ٥٥ .

وَانْظُرْ : الْخِرَازَنَةُ ٣ / ٢١٢ وَالشَّعْرُ وَالشَّعْرَاءُ ٦٢٣ .

فـ " حَرَّان " حالٌ من الياءِ في " إِلَى " ، وبقوله تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ ﴾^(١) ، على أَنَّ " كَافَّةً " حالٌ من " النَّاسِ " ^(٢) .

فَإِنْ لم يَكُنِ العاملُ متصرفاً ، لم يجز تقديمُ الحالِ عليه ، نحو قولك : هذا زيدٌ قائماً ، وقوله تعالى : ﴿ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا ﴾^(٣) ، وقوله : ﴿ فَمَا لَهُمْ عَنْ التَّذْكَرَةِ مُعْرِضِينَ ﴾^(٤) ونحو : زيدٌ في الدَّارِ قائماً ، وفيها زيدٌ مقيماً ، وما شَأْنُكَ قائماً ؛ فيُنْصَبُ هذا كله على الحال من " هذا " ، وَمِنْ الظَّرْفِ ، والجارِ والمجرورِ ، ومن الاستفهامِ ؛ لِمَا فِيهِنَّ من معنى الفعلِ^(٥) ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ : أُنبِئْهُ عَلَيْهِ قَائِماً / وَأَشِيرْ إِلَيْهِ قَائِماً ، وَأَسْتَفْهِمُ عَنْهُ قَائِماً ، ولا يتقدمُ الحالُ في هذه ١/٦٣ الأُمثلة على العاملِ ، فلا تقولُ : قائماً هذا زيدٌ ، ولا مُقيماً فيها زيدٌ ، ولا قائماً ما شَأْنُكَ ؛ وَقَدْ أَجَازَ الْأَخْفَشُ^(٦) : زيدٌ قائماً في الدَّارِ ، وَمَنْعَ مِنْهُ سَيَبُوهِ^(٧) ، وَلِكُلِّ حُجَّةٍ .

وَلَكِ أَنْ تُعْمَلَ " هَا " الَّتِي لِلتَّبْيِيهِ ، وَإِنْ شِئْتَ أَعْمَلْتَ " ذَا " الَّذِي

(١) ٢٨ / سبأ .

(٢) انظر : إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ٦٧٣ / ٢ . حيث قال أبو جعفر : " نصب على الحال . قال أبو إسحاق - يعنى الزجاج - : والمعنى : أَرْسَلْنَاكَ جَامِعاً لِلنَّاسِ .. " وانظر أيضاً : مشكل إعراب القرآن ٢ / ٢٠٩ .

(٣) ٧٢ / هود .

(٤) ٤٩ / المدثر .

(٥) انظر : الأصول ١ / ٢١٨ .

(٦) انظر : الرضي على الكافية ١ / ٢٠٤ ، وقال أبو حيان في البحر المحيط ٧ / ٤٤٠ عند الكلام علي قوله تعالى في سورة الزمر : " وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ " : " وَقَرَأَ عَيْسَى وَالْجُدْرِيُّ " : " مَطْوِيَّاتٌ " بالنصب على الحال ، وقد استدل الأخفش بهذه القراءة على جواز : زيدٌ قائماً في الدَّارِ . " .

(٧) الكتاب ٢ / ١٢٤ - ١٢٥ .

للإشارة ، فإذا تساوى الأمر فيهما ، أَعْمَلَ الكوفيُّ الأوَّلَ (١) ، وأَعْمَلَ البصريُّ الثاني (٢) ، فقياسُ البصريِّ (٣) أَنْ يَمْنَعَ : ها قائماً (٤) ذا زَيْدٌ ؛ لأنَّ عامله بعده ، والكوفيُّ لا يَمْنَعُهُ (٣) ، وأَجْمَعَا على مَنَعَ : قائماً هذا (٤) زَيْدٌ ، ويجيزُ البصريُّ إعمالَ (٣) الأوَّلَ .

فأماً تقديمُ الحالِ على صاحبِها فجائزٌ ، تقولُ : هذا واقفاً زيدٌ ، وهذا واقفاً رجلاً ، وفي الدارِ مقيماً زيدٌ ، وَلَكَ أَنْ تَرْفَعَ فَتَجْعَلَ " واقفاً " خَبَرَ " هذا " و " زَيْدٌ " بدلٌ مِنْهُ ، وأنشدوا هذا البيتَ (٥) ، نَصَباً ، ورفعاً :

أَتَرْضَى بِأَنَا لَمْ تَجِفْ دِمَاؤُنَا وَهَذَا عَرُوساً بِالْيِمَامَةِ خَالِدٌ
فأماً قوله تعالى ﴿ وَالْأَرْضُ جَمِيعاً قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ (٦) ، فمنهم من

(١) وهو " ها " التي للتنبيه .

(٢) وهو " ذا " الذي للإشارة ، وانظر : الهمع ٣٠ / ٤ .

(٣) انظر : الهمع ٣٠ / ٤ ، ٣٦ .

(٤) انظر : المساعد على تسهيل القوائد ٢ / ٢٩ .

(٥) نُسِبَ إلى حسان بن ثابت في الاشتقاق ١٤٩ ، وليس في ديوانه المطبوع .

وهو من شواهد ابن السراج في الأصول ١ / ١٥٣ ، وانظر أيضاً : منهج السالك لأبي حيان ١٩٦ ،

وشرح ألفية ابن مغطى ، لابن القوأس ٥٦١ .

(٦) ٦٧ / الزمزم .

يَجْعَلُ "قَبْضَتَهُ" بتقدير: مَقْبُوضَةٌ^(١)، ويخرجُها عن حُكْم المصدر، ويعملُها في الحال مقدِّماً عليه، ومنهُم مَنْ يَجْعَلُ التَّقْدِيرَ: والأَرْضُ إذا كانت^(٢) جميعاً، وعلي هذا يُجِيزُونَ نَحْنُ جَمِيعاً في عَافِيَةٍ، أي إذا كُنَّا جميعاً ومتى وَقَعَ الظَّرْفُ - بعد المبتدأ - مكرراً، من لَفْظِهِ، أو من غير لَفْظِهِ، أو كانَ أَحَدُ المَكْرَرَيْنِ مُتَّصِلًا بِضَمِيرِ الآخر؛ وَوَقَعَ مَعَهُمَا اسْمٌ يصلحُ أَنْ يَكُونَ خَبَرًا، فَلَكَ فِيهِ النِّصَبُ، على الحال، والرفْعُ على الخبر، كما كان قَبْلَ التَّكَرُّارِ، نحو قولك: زَيْدٌ في الدار قائماً في الدار، وزَيْدٌ في الدار قائماً في البيت، وزَيْدٌ في الدار قائماً فيها.

وأما العاملُ في الحال إذا كان مضمرًا، فقد جاء في كلامهم كثيراً، حَذَفُوهُ؛ اختصاراً، نحو قولهم للمرتحل: "راشداً مَهْدِيًا"، و"مُصَاحَبًا مُعَانًا"، بإضمار: "اذْهَبْ" وقولهم للقادم من حَجَّةٍ: "مَأْجُورًا مَبْرُورًا"، أي: رَجَعْتَ، وقولهم: "أَخَذْتُهُ بِدِرْهَمٍ فَصَاعِدًا"، و"بِدِرْهَمٍ فَزَائِدًا"^(٣) "أَيُّ: فَذَهَبَ الثَّمَنُ صَاعِدًا، وزَائِدًا، وقولهم: أَتَمِيمِيًّا مَرَّةً وَقَيْسِيًّا/ أُخْرَى؟ كَأَنَّكَ

١/٦٤

(١) قال الفراءُ في معاني القرآن ٢/ ٤٢٥: "رُفِعَ الْقَبْضَةُ بَلَوْنِ نَصِبِهَا نَاصِبٌ، كما تقول: شهرُ رمضانَ انْسِلَاخٌ شَعْبَانُ، أي: هذا في انْسِلَاخِ شَعْبَانَ، لجاز."

وقال أبو جعفر النحاس في إعراب القرآن ٢/ ٨٣٠: "... وأجاز الفراءُ: "قَبْضَتُهُ" بالنصب بمعنى: في قبْضَتِهِ. قال أبو إسحاق لم يُقْرَأْ به وهو خَطَأٌ عند البصريين .. وفي البحر المحيط ٧/ ٤٤٠:

قال الحوفي: والعاملُ في الحال: ما دَلَّ عليه "قَبْضَتُهُ"، ولا يجوزُ أَنْ يَعْمَلَ فِيهِ "قَبْضَتُهُ" سواء كان مصدرًا، أم أُريدَ به الحال.، وانظر أيضًا: مُشْكَلُ إِعْرَابِ الْقُرْآنِ ٢/ ٢٦١. (٢) انظر: الْأَصُولُ ٢/ ٢٥٣.

قُلْتُ : اَتَتَحَوَّلُ كَذَا وَكَذَا ، وَإِنَّمَا تُرِيدُ أَنْ تُثَبِّتَ لَهُ هَذِهِ الْحَالُ الَّتِي رَأَيْتَهُ فِيهَا ، لَا أَنْ تَسْتَفْهِمَهُ عَنْ حَالِهِ ، وَيَجُوزُ فِيهِ الرُّفْعُ ، وَمِنْ هَذَا الْبَابِ ، قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ بَلَى قَادِرِينَ عَلَى أَنْ نُسَوِّيَ بَنَانَهُ ﴾ (١) ، أَيْ : نَجْمُعُهَا قَادِرِينَ ، وَمِنْهُ ، إِذَا رَأَيْتَ مَنْ يَتَعَرَّضُ لِأَمْرٍ قُلْتَ : مُتَعَرِّضًا لِأَمْرٍ لَمْ يَعْنِهِ ، أَيْ : دَنَا مِنْهُ ، وَإِذَا أُنْشِدْتَ شِعْرًا ، أَوْ حَدَّثْتَ حَدِيثًا ، قُلْتَ : صَادِقًا ، أَيْ : قَالَ ، وَهَذَا بَابٌ وَاسِعٌ فِي كَلَامِهِمْ .

النوع الثاني:

فِي التَّمْيِيزِ ، وَيُسَمَّى : التَّبْيِينِ ، وَالتَّفْسِيرِ ، وَفِيهِ ثَلَاثَةُ فُصُولٍ :

الفصل الأول : فِي تَعْرِيفِهِ

التَّمْيِيزُ : تَخْلِيسُ الْأَجْنَاسِ الْمُحْتَمِلِهَا الْمَحْلُ ، بِوَاحِدٍ مِنْكُورٍ غَالِبًا ، يَحْسُنُ تَقْدِيرُ " مِنْ " فِي أَكْثَرِهِ ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : هُوَ رَفْعُ الْإِبْهَامِ الْوَاقِعِ فِي جُمْلَةٍ ، أَوْ مُفْرَدٍ ، بِالنَّصِّ عَلَى أَحَدٍ مُحْتَمَلَاتِهِ ، وَهُوَ يَنْقَسِمُ قَسْمَيْنِ : أَحَدُهُمَا : يَأْتِي بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ (٢) ، وَالْآخَرُ : يَأْتِي بَعْدَ تَمَامِ (٣) الْاسْمِ .

الْقِسْمُ الْأَوَّلُ كَقَوْلِكَ : طُبْتُ بِهِ "نَفْسًا" ، وَ" ضِيقْتُ بِهِ ذَرْعًا " ، وَ" تَصَبَّبَ زَيْدٌ عَرَقًا " وَ" تَفَقَّأَ عَمْرُو شَحْمًا " وَ" اِمْتَلَأَ الْإِنَاءُ مَاءً " ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَاشْتَغَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا ﴾ (٤) ، وَالْأَصْلُ فِيهِ : طَابَتْ نَفْسِي ،

(١) ٤ / القيامة .

(٢) وهو تمييز النسبة .

(٣) وهو تمييز المفرد .

(٤) ٤ / مريم .

ذَرَعِي ، وَتَصَبَّبَ عَرَقُ زَيْدٍ ، فالنفسُ هي الفاعلةُ ، والياءُ مجرورةُ الموضعِ
بالإضافة ، ثُمَّ إِنَّهُمْ أَسْنَدُوا الْفِعْلَ إِلَى الْيَاءِ ، مَنْقُولًا عَنْ مَوْضِعِهِ ، فَارْتَفَعَ بِهِ
كَمَا ارْتَفَعَتْ بِهِ النَّفْسُ ، فَبَقِيَ الْمَرْفُوعُ أَوَّلًا غَيْرَ مُسْتَحِقٍّ لِلرَّفْعِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ
فَاعِلًا لِفِعْلٍ وَاحِدٍ بِغَيْرِ عَاطِفٍ ، وَلَيْسَ بِصِفَةٍ لِلأَوَّلِ ؛ لِأَنَّهُ نَكْرَةٌ وَالأَوَّلُ مَعْرِفَةٌ
وَلَا هُوَ هُوَ ، فَيَكُونُ بَدَلُ كُلِّ ، وَلَا فِيهِ ضَمِيرٌ ، فَيَكُونُ بَدَلُ اشْتِمَالٍ ، أَوْ بَعْضٍ ،
وَلَا يَجُوزُ جَرُّهُ ؛ لِعَدَمِ الْجَارِ ؛ فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا النَّصْبُ ؛ فَنَصَبُوهُ لَذَلِكَ ؛ وَلِأَنَّهُ جَاءَ
بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ ، وَهُوَ / اسْتِيفَاءُ الْفِعْلِ فَاعِلَهُ .

وَفِي قَوْلِهِمْ : " اِمْتَلَأِ الْإِنَاءُ مَاءً " ، نَظَرٌ ؛ لِأَنَّكَ لَا تَقُولُ : اِمْتَلَأْ مَاءُ الْإِنَاءِ ،
كَمَا تَقُولُ : تَصَبَّبَ عَرَقُ زَيْدٍ ، وَلَكِنَّهُ لَمَّا كَانَ الْمَاءُ يَمْلَأُ الْإِنَاءَ ؛ قَرَّبَ مِنْ ذَلِكَ
وَكَانَ فَاعِلًا .

وَمِنْ هَذَا الْبَابِ ، كُلُّ مَا يَأْتِي بَعْدَ " أَفْعَلَ " الَّتِي لِلتَّفْضِيلِ ، نَحْوُ قَوْلِكَ :
زَيْدٌ أَكْمَلَ النَّاسَ عَقْلًا ، وَأَحْسَنَهُمْ وَجْهًا ، وَهُوَ أَجْرًا جَنَانًا ، وَأَحْسَنُ عَبْدًا ؛
فَالْكَمَالُ وَالْحُسْنُ وَالْجَرَاءَةُ - فِي الْحَقِيقَةِ - هِيَ لِلْعَقْلِ وَالْوَجْهِ وَالْجَنَانِ وَالْعَبْدِ ،
وَهِيَ - فِي اللَّفْظِ - لِمَنْ أُضِيفَتْ إِلَيْهِ ، وَفِيهِ ضَمِيرُهُ ، إِلَّا أَنَّ الْوَجْهَ بَعْضُهُ ،
وَالْعَبْدَ غَيْرُهُ ؛ فَإِذَا قُلْتَ : أَنْتَ أَحْسَنُ الْعَبِيدِ ، فَقَدْ قَدَّمْتَهُ عَلَيْهِمْ ، وَهُوَ وَاحِدٌ
مِنْهُمْ ، وَإِذَا قُلْتَ : أَنْتَ أَحْسَنُ عَبْدٍ فِي النَّاسِ ، فَمَعْنَاهُ : أَنْتَ أَحْسَنُ مِنْ كُلِّ
عَبْدٍ إِذَا أَفْرَدُوا عَبْدًا عَبْدًا ، كَمَا تَقُولُ : أَنْتُمْ أَحْسَنُ عَبِيدٍ فِي النَّاسِ إِذَا أَفْرَدَ
الْعَبِيدُ اثْنَيْنِ اثْنَيْنِ ، وَإِذَا قُلْتَ : زَيْدٌ أَحْسَنُ عَبْدًا ، لَمْ يَكُنْ زَيْدًا عَبْدًا ، وَإِذَا
قُلْتَ : زَيْدٌ أَحْسَنُ عَبْدٍ ، كَانَ عَبْدًا ، وَاسْتَقْبَحُوا : زَيْدٌ أَكْثَرُ مَا لَا وَأَطْيَبُهُ ؛ لِأَنَّ
الْهَاءَ لَا تَكُونُ فِي مَوْضِعِ الْجَرِّ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِبَعْضِ الْأَوَّلِ ، وَلَا فِي مَوْضِعِ النَّصْبِ ؛

لأنَّه يلزَمُ أَنْ يَكُونَ نَكْرَةً لِيُمَيِّزَ ، وَهُوَ مَعْرِفَةٌ ، وَسِيرِدُ هَذَا مُسْتَقْصَى فِي بَابِ (١) الإِضَافَةِ .

القِسْمُ الثَّانِي : مَا يَأْتِي بَعْدَ تَمَامِ الْإِسْمِ ، وَهُوَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرَبٍ :
أَعْدَادٌ ، وَمَقَادِيرٌ ، وَمَحْمُولٌ عَلَيْهَا .

الأَوَّلُ : الأَعْدَادُ ، وَهِيَ نَوْعَانِ : أَحَدُهُمَا : مَا أُضِيفَ إِلَى الْمُمَيِّزِ ، وَهُوَ مَا كَانَ مُنَوَّنًا ، وَمَحَلُّهُ : مِنَ الثَّلَاثَةِ إِلَى الْعِشْرَةِ ، وَمِنَ الْمِائَةِ إِلَى مَا فَوْقَهَا ، تَقُولُ : ثَلَاثَةُ أَثْوَابٍ ، وَمِائَةُ دِرْهَمٍ ، وَأَلْفُ دِينَارٍ ، وَقَالُوا : ثَلَاثَةُ أَثْوَابًا ، وَمِائَتَانِ رَجُلًا ، وَالثَّانِي : مَا انْتَصَبَ بَعْدَهُ الْمُمَيِّزُ ، وَهُوَ : مِنْ أَحَدٍ عَشَرَ إِلَى تِسْعَةٍ وَتِسْعِينَ ، تَقُولُ : عِنْدِي أَحَدُ عَشَرَ دِرْهَمًا ، وَعِشْرُونَ دِينَارًا ، وَتِسْعَةٌ وَتِسْعُونَ ثَوْبًا وَسِيرِدُ هَذَا مُسْتَقْصَى فِي بَابِ (٢) الْعَدَدِ .

الضَّرْبُ الثَّانِي : الْمَقَادِيرُ ، وَهِيَ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ : مَمْسُوحٌ ، وَمَكِيلٌ ، وَمَوْزُونٌ وَالْعَدَدُ ، وَإِنْ كَانَ مَقْدَارًا ، إِلَّا أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ إِلَهٌ يَعْرِفُ بِهَا كَهَذِهِ .

فَالْمَمْسُوحُ كَقَوْلِهِمْ : " مَا فِي السَّمَاءِ قَدْرُ رَاحَةٍ سَحَابًا " ، وَ " مَا فِي التُّوبِ مَصْرٌ (٣) دِرْهَمٍ نَسِيجًا " ، وَ " مَا فِي الْأَرْضِ قَدْرُ قَدَمٍ خُضْرَةٌ " ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : مَا فِي السَّمَاءِ قَدْرُ رَاحَةٍ ، احْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ مِنَ الصَّحْوِ ، وَالغَيْمِ ، وَغَيْرِهِمَا ، فَلَمَّا قُلْتَ : سَحَابًا ، فَسَرَّتَ بِهِ ذَلِكَ لِبِهِمْ .

وَالْمَكِيلُ ، كَقَوْلِكَ : عِنْدِي قَفِيزَانِ بُرًّا ، وَمَكُوكَانِ دَقِيقًا ، وَرَاقُودٌ خَلًّا

(١) انظر : ص ٢٨٨ - ٢٨٩ ..

(٢) انظر : ٢٨٧/٢ - ٢٨٩ .

(٣) الْمَصْرُ - بِالْفَتْحِ - الصَّرَّةُ .

ومِلْءُ الإِنَاءِ عَسَلًا ، وَكُلُّ هَذِهِ الْمَقَادِيرِ تَحْمِلُ أَشْيَاءَ مِنَ الْمِكْيَلَاتِ ، فَإِذَا بَيَّنَّتُهَا بِأَحَدِهَا ، أَزَلَّتْ ذَلِكَ الْإِحْتِمَالُ .

وَالْمَوْزُونُ ، كَقَوْلِكَ : عِنْدِي مَنَوَانُ سَمْنًا ، وَرِطْلُ عَسَلًا ، وَرِطْلَانُ زَيْتًا ، فَقَدْ فَسَّرْتَ بِالسَّمْنِ ، وَالْعَسَلِ ، وَالزَّيْتِ ، مَا احْتَمَلَهُ الْمَنَوَانُ ، وَالرِّطْلُ .

وَيُحْتَاجُ - فِي هَذَا الْبَابِ - إِلَى مَحْذُوفٍ مُقَدَّرٍ ؛ لِيَصِحَّ الْكَلَامُ ؛ فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ مَثَلًا . عِنْدِي رَاقُودٌ خَلَا ، فَلَيْسَ الْخُلُّ مِنَ الرَّاقُودِ ، وَالْمَفْسَّرُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مِنْ جِنْسِ الْمَفْسَّرِ ؛ فَيُقَدَّرُ الْمَحْذُوفُ ؛ بِـ " مِلْءٌ " ، أَوْ بِـ " قَدْرٌ " ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ : عِنْدِي مِلْءٌ رَاقُودٌ خَلَا ، وَقَدَّرُ رِطْلُ عَسَلًا .

الضَّرْبُ الثَّلَاثُ : الْمَحْمُولُ ، وَذَلِكَ كَقَوْلِهِمْ : " حَسْبُكَ بِهِ فَارِسًا " ، وَ" لِلَّهِ دَرَّةٌ شُجَاعًا " ، وَ" كَفَى بِهِ نَاصِرًا " وَ﴿ كَفَى بِاللَّهِ وَكِيلًا ﴾ (١) ، وَ" وَيَحَهُ رَجُلًا " وَ" لِي مِثْلُهُ رَجُلًا " ، وَ" عَلَى التَّمَرَةِ مِثْلُهَا زُبْدًا " ، فَهَذَا النَّوعُ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ دَاخِلًا تَحْتَ الْمَقَادِيرِ ، فَإِنَّهُ يَنَاسِبُهَا ؛ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ يَزِيلُ الْإِحْتِمَالَاتِ الْمُبْهَمَةَ ؛ فَإِنَّكَ فِي قَوْلِكَ هَذَا - قَبْلَ دُخُولِ الْمِمِيزِ - مُتَعَجِّبٌ مِنَ الْأَجْنَاسِ الَّتِي احْتَمَلَهَا ، فَإِذَا قُلْتَ : فَارِسًا ، أَوْ شُجَاعًا ، أَوْ رَجُلًا ، بَيَّنْتَ الْمَقْصُودَ .

وَالْبَاءُ فِي " حَسْبُكَ بِهِ " يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ زَائِدَةً ، فَتَكُونُ الْكَافُ مَفْعُولَةً وَالْهَاءُ فَاعِلَةً فِي الْمَعْنَى ، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ غَيْرَ زَائِدَةٍ ، فَتَكُونُ الْكَافُ فَاعِلَةً فِي الْمَعْنَى ، التَّقْدِيرُ : اكَتَفَ بِهِ ، قَالَ ابْنُ السَّرَّاجِ : وَيَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : عِنْدِي رِطْلُ زَيْتٍ ، وَخَمْسَةُ أَثْوَابٍ ، وَلِي مِثْلُهُ رَجُلٌ ، عَلَى الْبَدَلِ (٢) .

(١) مِنَ الْآيَاتِ ٨١ ، ١٣٢ ، ١٧١ / النِّسَاءِ وَ ٤٨ / ٣ / الْأَحْزَابِ .

(٢) الْأَصُولُ ٣٠٨ / ٨ .

الفصل الثاني : في أحكامه

الحكم الأول : المميز لا يكون إلا نكرة ؛ لأنهم أرادوا أن يكون المنصوب غير المنقول دليلاً على الجنس ؛ فحيث بلغوا مقصودهم بالنكرة ، لم يتعدوها ، ولأن النكرة واحد يدل على أكثر منه ، والمعرفة معينة ، لا تدل على غير ما وضعت له .

وأما المنقول : فإن تعريفه كان بالإضافة ، وقد زالت الإضافة ، وجعل المضاف إليه فاعلاً ، أو نحوه من معمولات الفعل ؛ فبقي على بابه ؛ فلا تقول : طببت به النفس ، وتصبب زيد العرق ، ولا عشرون الدرهم ، وقفيزان البر ، ومنوان السمن ، وقدر راحة السحاب ، وقد أجاز ذلك الكوفي^(١) ، وينشد^(٢) :
رأيتك لما أن عرفت جلالنا رضىت وطبت النفس يا عمرو عن بكر
والبصري^(٣) يجعل^(٤) اللام زائدة .

ويقولون في " الحسن الوجه " ، وفي قوله^(٥) :
والطيبون معاهد الأزر

(١) انظر : الهمع ٧٢ / ٤ .

(٢) لراشد بن شهاب اليشكري ، كما في الفضليات ٣١٠ .

وانظر : شرح الكافية الشافية ٣٢٤ والتصريح ١ / ١٥١ ، ٣٩٤ والهمع ١ / ٢٧٨ و ٧٢ / ٤ .

وهو شاهد للكوفيين على جواز أن يأتى التمييز معرفة .

(٣) انظر : الهمع ٧٢ / ٤ .

(٤) هي الخرنق . وقد سبق الاستشهاد بالبيت كاملاً في " باب المفعولات " ، ص ١٤٤ ، وتخريجه هناك .

إِنَّهُ مُنْصَوَّبٌ عَلَى التَّمْيِيزِ^(١) ، والبَصْرِيُّ يَنْصُبُهُ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ^(٢) به ، قَالَ ابْنُ السَّرَّاجِ : فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : "إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ"^(٣) ، وَقَوْلُهُ : "وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَرَبَةٍ بَطَرْتُ مَعِيشَتَهَا"^(٤) ، فَقَالَ بَعْضُ النُّحَاةِ : نَصَبُهُ كَنَصْبِ التَّفْسِيرِ ، وَالْمَعْنَى : سَفِهَتْ نَفْسُهُ ، وَ"بَطَرْتُ مَعِيشَتَهَا" ، ثُمَّ حَوَّلَ "السَّفَهَ" إِلَى الْمَضْمَرِ وَ"الْبَطْرُ" إِلَى الْقَرْيَةِ ، فَخَرَجَ "النَّفْسُ" ، وَ"الْمَعِيشَةُ" مُفَسَّرًا ، وَكَانَ حُكْمُهُ : سَفِهَ نَفْسًا ، وَبَطَرْتُ مَعِيشَةً ، فَتَرَكَ عَلَى إِضَافَتِهِ ، وَنُصِبَ نَصَبُ^(٥) النُّكْرَةِ .

الحكم الثاني : باب المميز أن يكون واحداً مع الواحد ، والاثنين ، والجماعة ؛ لأنه إذا حصل به الغرض ، فلا حاجة إلى غيره ، وقد جاء فيه الجمع ؛ حملاً على الأصل ، كقوله تعالى في الواحد : "فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا"^(٦) ، وَقَالَ فِي الْجَمْعِ : ﴿ قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ﴾^(٧) ١/٨٦ فلم [يُقال] ^(٨) : أَنْفُسًا ، وَلَا أَعْمَالًا ، وَالصَّوَابُ - فِي هَذَا - أَنْ يُقَالَ : كُلِّ مَحَلٍّ يَلْتَبِسُ ، فَالصَّوَابُ ارْتِكَابُ الْأَصْلِ فِيهِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ "النَّفْسَ" فِي الْآيَةِ غَيْرُ مُلْتَبَسَةِ الْأَمْرِ ؛ فَوُحِدَتْ ، وَالْأَعْمَالُ لَوْ أُفْرِدَتْ لَاتَّبَسَ أَمْرُهَا ، وَلَظُنَّ أَنَّ الْخَسَارَةَ الَّتِي يَتَفَاوَتُونَ فِيهَا إِنَّمَا هِيَ عَمَلٌ وَاحِدٌ ، قَالَ ابْنُ السَّرَّاجِ : لَكَ

(١) انظر : المساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٦٦ .

(٢) ١٣١/ البقرة .

(٣) ٥٨/ القصص .

(٤) الأصول ٢/ ٢٣٠ .

(٥) ٤/ النساء .

(٦) ١٠٣/ الكهف .

(٧) تَمَّةٌ يَلْتَمِسُ بِمَثَلِهَا الْكَلَامُ .

الخيارُ في الاسمِ المميّزِ ، إن شئتَ جمعتَه ، وإن شئتَ وحدتَه ، تقول : طِبْتُمُ ذلكَ نفساً ، وأنفساً ، وذكرَ الآيتين ، وقال : فتقولُ - على هذا - هو أَفْرَهُ الناسِ عبيداً ، وأجودُ الناسِ دوراً^(١) ، وأنكرَ المبردُ : عِنْدِي عِشْرُونَ دِرَاهِمَ ؛ لَأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " عِشْرُونَ " فَقَدْ أَتَيْتَ عَلَى الْعَدَدِ ، فَلَمْ تَحْتَجْ إِلَى غَيْرِ ذِكْرِ مَا يَدُلُّ عَلَى الْجِنْسِ^(٢) .

الحكمُ الثَّالثُ : أَكْثَرُ المميّزِ لَابْدٍ فِيهِ مِنْ مَعْنَى " مِنْ " ، وَالضَّابِطُ : أَنَّ كُلَّ مَا كَانَ الثَّانِي فِيهِ هُوَ الْأَوَّلُ ، لَمْ تَدْخُلْ فِيهِ " مِنْ " ، وَمَا كَانَ غَيْرَهُ ، دَخَلَتْهُ فَتَقُولُ : أَحَدَ عَشَرَ دِرْهَمًا ، وَقَفِيزَانِ بَرًّا ، وَ " لِلَّهِ دَرَّةٌ فَارِسًا " ، وَ " امْتَلَأَ الْإِنَاءُ مَاءً " ، وَ " تَفَقَّأَ زَيْدٌ شَحْمًا " ، أَيْ : مِنَ الدَّرَاهِمِ ، وَ مِنَ الْبُرِّ ، وَ مِنَ الْمَاءِ ، وَ مِنَ الشَّحْمِ ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ الْمُمَيِّزَةَ غَيْرَ الْمُمَيِّزَةِ ، وَلَا تَدْخُلُ عَلَى : " طِبْتُ بِهِ نَفْسًا " ، وَ " ضَبَقْتُ بِهِ ذُرْعًا " ؛ لِأَنَّ الْمُمَيِّزَ فِيهِ هُوَ الْمُمَيِّزُ ، قَالَ ابْنُ السَّرَّاجِ : يَقُولُونَ : " حَسْبُكَ بِهِ رَجُلًا " ، وَ " مِنْ رَجُلٍ ، وَأَكْرَمُ بِهِ فَارِسًا ، وَ مِنَ فَارِسٍ ، وَلَا يَقُولُونَ فِي : عَشْرِينَ دِرْهَمًا ، وَأَحْسَنُ عَبْدًا : مِنْ دِرْهَمٍ ، وَ مِنْ عَبْدٍ ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ كَانَ يَلْتَبِسُ فِيهِ التَّمْيِيزُ بِالْحَالِ ، فَأَدْخَلْتَ عَلَيْهِ " مِنْ " ، لِتَخْلَصَهُ لِلتَّمْيِيزِ^(٣) ، وَالثَّانِي لَمْ يَقَعْ فِيهِ لِبْسٌ ، فَلَمْ يُدْخِلْهَا عَلَيْهِ ، فَإِنْ أَدْخَلْتَ عَلَيْهِ " مِنْ " جِئْتَ بِالْجَمْعِ ، فَقُلْتَ : عِشْرُونَ مِنَ الدَّرَاهِمِ ، هَذَا الْأَصْلُ ، ثُمَّ حُذِفَتِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ ،

(١) الأصول ١/ ٢٢٣ .

(٢) انظر : المقتضب ٣/ ٣٤ ، وقد حكى ذلك عنه ابن السراج في الموضوع السابق من الأصول .

(٣) الأصول ١/ ٢٢٦ ، وهذا كلامُ المبرد : لِأَنَّ قَبْلَهُ : " وَقَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : فَأَمَّا قَوْلُهُمْ :

حَسْبُكَ بِزَيْدٍ رَجُلًا وَأَكْرَمُ بِهِ فَارِسًا ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ ، ثُمَّ تَقُولُ : حَسْبُكَ بِهِ مِنْ رَجُلٍ .. " ، وَانْظُرْ :

المقتضب ٣/ ٣٥ .

وَمِنْ ، وَالْجَمْعُ ، وَأُ قِيمَ مَقَامِهَا اسْمٌ مَفْرَدٌ نَكْرَةً ، فَإِذَا رُدَّ بَعْضُهَا رُدَّتْ كُلُّهَا .
 الْحُكْمُ الرَّابِعُ : تَمَامُ الْاسْمِ يَكُونُ بَعْدَ التَّنْوِينِ وَتَقْدِيرِهِ ، وَبَعْدَ نَوْنِ التَّثْنِيَةِ
 وَالْجَمْعِ ، وَبَعْدَ الْإِضَافَةِ .

أَمَّا التَّنْوِينُ ؛ فَلَأَنَّهُ حَزَزُ الْاسْمِ أَنْ يَكُونَ مَجْرُورًا بِالْإِضَافَةِ ، نَحْوُ : رَاقُودٌ
 خَلَا ؛ لِفَصْلِهِ بَيْنَ الْأَسْمِينَ .

وَأَمَّا تَقْدِيرُ التَّنْوِينِ ، فَنَحْوُ : أَحَدَ عَشَرَ وَبَابِهِ ؛ لِأَنَّ أَصْلَهُ : أَحَدٌ وَعَشْرَةٌ .

وَأَمَّا النَّوْنُ ، فَنَحْوُ : مَنَوَانٍ عَسَلًا ، وَعِشْرُونَ دِرْهَمًا .

٦٦/ب

وَأَمَّا الْإِضَافَةُ ، فَنَحْوُ : لِي مِثْلُهُ رَجُلًا ، فَتُزَلُّ الْحَاجِزُ بَيْنَهُمَا مَنَزِلَةُ الْفَاعِلِ
 الَّذِي حَالُ بَيْنِ الْفِعْلِ وَبَيْنَ مَفْعُولِهِ أَنْ يَكُونَ فِيهِ بِمَنَزِلَتِهِ ، فَانْتَصَبَ الْمَفْعُولُ
 وَكَذَلِكَ حَزَزَتْ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ ، وَهِيَ فِيهِ عَلَى ضَرْبَيْنِ : أَحَدُهُمَا : زَائِلٌ ، وَالْآخَرُ :
 لَازِمٌ .

فَالزَّائِلُ : التَّنْوِينُ وَنَوْنُ التَّثْنِيَةِ ؛ لِأَنَّكَ تَقُولُ : رِطْلُ زَيْتًا ، وَ : رِطْلُ زَيْتٍ ،
 وَ : مَنَوَانٍ سَمْنًا ، وَمَنَوَا سَمْنٍ .

وَاللَّازِمُ : نَوْنُ الْجَمْعِ ، وَالْإِضَافَةُ ؛ لِأَنَّكَ تَقُولُ : عِشْرُونَ دِرْهَمًا ، وَ : لِي
 مِثْلُهُ رَجُلًا ، وَلَا تَقُولُ ؛ عِشْرُو دِرْهَمٍ ، وَ : مِثْلُ رَجُلٍ .

الْحُكْمُ الْخَامِسُ : لَا يَجُوزُ أَنْ يَصِيرَ الْمُمَيِّزُ مُمَيِّزًا ، فَإِذَا قُلْتَ : ذِرَاعُ
 كَتَّانًا ، وَرَاقُودٌ خَلَا ، وَرِطْلٌ عَسَلًا ، لَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : خَلُّ رَاقُودًا ، وَكَتَّانُ
 ذِرَاعًا ، وَعَسَلُ رِطْلًا ؛ لِأَنَّكَ إِنَّمَا تُبَيِّنُ الْمَقَادِيرَ بِالْأَجْنَاسِ ، لَا الْأَجْنَاسَ بِالْمَقَادِيرِ ؛
 وَلِأَنَّكَ تَقُولُ : ذِرَاعٌ مِنْ كَتَّانٍ ، وَلَا تَقُولُ : كَتَّانٌ مِنْ ذِرَاعٍ ، وَمَا جَاءَ مِنْ هَذَا ،
 فَهُوَ مُنْصَوِّبٌ عَلَى الْحَالِ ، وَالْأَوَّلَى أَنْ يُرْفَعَ ، وَيَكُونَ صِفَةً ، كَمَا تَقُولُ : عِنْدِي

رَطْلُ زَيْتٍ ، و : لِي مِثْلُهُ رَجُلٌ ، عَلَى الْبَدَلِ ، قَالَ ابْنُ السَّرَّاجِ : إِذَا قُلْتَ : مَاءُ فُرَاتٍ ، و : تَمَرُ شَهْرِيْزٍ (١) ، وَقَضِيْبَابَانَ ، وَنَخْلَتَا بَرْنِيٍّ ، فَذَلِكَ لَيْسَ بِمَقْدَارٍ مَعْرُوفٍ مَشْهُورٍ ، وَكَلَامُ الْعَرَبِ يُحْفَظُ ، وَالْاِخْتِيَارُ فِيهِ : الْإِضَافَةُ ، أَوْ الْإِتْبَاعُ وَلَا يَجُوزُ فِيهِ التَّمْيِيزُ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَقْدَارًا (٢) .

الْحَكْمُ السَّادِسُ : هَذِهِ الْمُمَيِّزَاتُ عَنْ آخِرِهَا أَشْيَاءُ مُزَالَةٌ عَنْ أَصْلِهَا ، أَلَا تَرَاهَا - إِذَا رَجَعْتَ إِلَى الْمَعْنَى - مُتَّصِفَةً بِمَا هِيَ مُنْتَصِبَةٌ عَنْهُ ، وَأَنَّ التَّقْدِيرُ فِيهَا : عِنْدِي زَيْتٌ رَطْلٌ ، وَسَمَنٌ مَنَوَانٌ ، وَدَرَاهِمُ عَشْرُونَ ، وَمَاءٌ مِلٌّ الْإِنَاءِ ، وَزُبْدٌ مِثْلُ التَّمْرَةِ ، وَسَحَابٌ مَوْضِعُ كَفٍّ ، وَرَجُلٌ مِثْلُهُ ، وَكَذَلِكَ الْقِسْمُ الْآخَرُ / ١٦٧
وَهُوَ وَصَفُ النَّفْسِ بِالطَّيِّبِ ، وَالْعَرَقِ بِالتَّصَبُّبِ ، وَالشَّيْبِ بِالِاشْتِعَالِ ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ فِي - الْحَقِيقَةِ - وَصَفٌ فِي الْفَاعِلِ ؛ وَالسَّبَبُ فِي هَذِهِ الْإِزَالَةِ : قَصْدُهُمْ إِلَى ضَرْبٍ مِنَ الْمَبَالِغَةِ وَالتَّأْكِيدِ .

(١) ضَرْبٌ مِنَ التَّمَرِ ، فِي نَوَاحِي الْبَصْرَةِ ، وَهُوَ مَعْرَبٌ ، فَأَصْلُهُ فَارْسِيٌّ .

(٢) الْأَصُولُ ١ / ٣٢١ - ٣٢٢ .

الفصل الثالث: في عامل التمييز

وهو على ضربين : فعلٌ مَحْضٌ ، ومعْنَى فعلٍ .

فالفعلُ ، نحو : "تَصَبَّبَ زَيْدٌ عَرَقًا" و "طَبَّتْ بِهِ نَفْسًا" وبابه .

والمعنى : الحاجزُ المقدمُ ذكرُهُ في الأعداد ، والمقادير ، وهو : التنوين

والنُونُ والإِضافةُ ، وقيلَ : إِنَّ عاملَ هذا النوعِ ، إِنَّمَا هُوَ الظَّرْفُ في نحو :

عِنْدِي قَفِيزَانِ بُرَّاءٍ وَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ في نحو : " لي مثله رجلاً " ؛ فيكونُ حَيْنِئذٍ لَفْظِيًّا .

وسيبيويه يمنعُ من جوازِ تقديمِ المميِّزِ على العاملِ (١) .

أَمَّا في القسمِ الأوَّلِ ؛ فنظرًا إلى الأصلِ في أَنَّ المنصوبَ - في باب

المنقول - هُوَ المرفوعُ أوَّلًا ، وَحَمَلًا على بابِ المفعولِ مَعَهُ ؛ حيثُ لم يُقدِّمَ على

عاملِهِ ؛ نظرًا إلى أصلِ وضعِ الواوِ .

وَأَمَّا في القسمِ الثَّانِي ؛ فَلِأَنَّهُ إِنَّمَا انتَّصَبَ بَعْدَ تَمَامِهِ ، فلا تقولُ : نَفْسًا

طَبَّتْ بِهِ ، وَعَرَقًا تَصَبَّبَ زَيْدٌ ، وَلَا بُرَّاءَ عِنْدِي قَفِيزَانِ ، وَرَجُلًا لِي مِثْلُهُ .

(١) الكتاب ١ / ٢٠٥ .

والمازني^(١) والمبرد^(٢) يجيزان تقديم الأول ، وأنشدا^(٣) :
أتهجر ليلى للفراق حبيبها وما كان نفساً بالفراق تطيبُ
وأكثر البصريين ينشدونه :

وَمَا كَانَ نَفْسِي بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ
فَعَلَى الْأَوَّلِ يَكُونُ "نَفْسًا" مُمَيَّزًا ، وفي "كَانَ" ضَمِيرُ "حَبِيبِهَا" ، وعلى
الثَّانِي يَكُونُ "نَفْسِي" اسْمَ "كَانَ" ، و"تَطِيبُ" خبرها ، وَيَكُونُ قَدْ عَدَلَ عَنِ
الإِخْبَارِ عَنِ الْمُضَافِ الْمُتَكَلِّمِ ، وهذا باب ما أوسعُه في العربية ؟ ! وهو في
القرآن والنظم والنثر كثير .

النوع الثالث :

ب/٦٧

في الاستثناء ، وفيه ثلاثة فصولٍ .

(١) انظر : المقتضب ٣/ ٣٦ - ٣٧ حيث وافق المبردُ أستاذهُ المازنيَّ وانظر أيضا : الأصول ١/ ٢٢٣
والتبصرة ٣١٨ - ٣١٩ والحاشية رقم (١) من الموضع المشار إليه في التبصرة : ففيه فضلُ تخريج
لرأي المازني .

(٢) انظر : الموضع السابق من المقتضب .

(٣) للمخبل السعدي .

وهو من شواهد المازني وزياداته في كتاب سيبويه ٢/ ٢١١ .

وانظر أيضا : المقتضب ٣/ ٣٧ والأصول ١/ ٢٢٤ والخصائص ٢/ ٣٨٤ والتبصرة ٣١٩ والإنصاف

٨٢٨ وابن يعيش ٢/ ٣٧ ، ٧٤ والهمع ٤/ ١

الفصل الأول : في حده ، وآلاته

وفيه فرعان :

الفرع الأول : في حده ، وقد اختلفت فيه عبارات العلماء .

فَقَالَ قَوْمٌ : هُوَ أَنْ تُخْرِجَ شَيْئًا مِمَّا أُدْخِلْتَ فِيهِ غَيْرَهُ ، أَوْ تُدْخِلَهُ فِيَمَا أَخْرَجْتَ مِنْهُ غَيْرَهُ .

وَقَالَ قَوْمٌ : هُوَ أَنْ تُخْرِجَ بَعْضًا مِمَّا أُدْخِلْتَ فِيهِ كُلًّا لَهُ ، أَوْ تُدْخِلَ بَعْضًا فِيَمَا أَخْرَجْتَ مِنْهُ كُلَّاهُ .

وَقَالَ آخَرُونَ : هُوَ إِخْرَاجُ بَعْضٍ مَا يُوَجِبُهُ اللَّفْظُ مِنْ عُموم لَفْظٍ ظَاهِرٍ ، أَوْ عُموم حُكْمٍ ، أَوْ عُموم مَعْنَى ، فَمَنْ قَالَ بِالْأَوَّلِ ، وَالثَّالِثِ ، فَالْمَنْقَطِعُ عِنْدَهُ اسْتِثْنَاءٌ حَقِيقِيٌّ ، وَمَنْ قَالَ بِالثَّانِي ، فَالْمَنْقَطِعُ عِنْدَهُ اسْتِثْنَاءٌ مُجَازِيٌّ . وَمِثَالُ عُموم اللَّفْظِ : قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا ، وَمِثَالُ عُموم الْحُكْمِ : لَا أَكَلَمَكَ إِلَّا يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، وَمِثَالُ عُموم الْمَعْنَى : مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ .

الفرع الثاني : في آلاته ، وهى : أَصْلِيَّةٌ ، وَفَرَعِيَّةٌ .

أَمَّا الْأَصْلِيَّةُ : فَهِيَ " إِلَّا " وَهِيَ الَّتِي عَدَّتِ الْفِعْلَ الْقَاصِرَ ، أَوْ مَعْنَاهُ - فِي هَذَا الْبَابِ - إِلَى الْمُسْتَثْنَى ، فَنَصِبَتْهُ ، كَمَا عَدَّتْهُ " الْوَأُو " فِي بَابِ الْمَفْعُولِ مَعَهُ وَ " الهمزة " فِي بَابِ الْمَفْعُولِ بِهِ ، وَإِنَّمَا كَانَتْ أَصْلًا ؛ لِأَنَّهَا حَرْفٌ لَا مَعْنَى لَهُ سِوَى الْإِسْتِثْنَاءِ ، إِلَّا أَنَّهُ يُحْمَلُ عَلَى (١) " غَيْرِ " كَمَا سَيَأْتِي بَيَانُهُ . وَلِلْمُسْتَثْنَى بِهَا حُكْمَانِ : النَّصْبُ ، وَالْبَدَلُ مِمَّا قَبْلَهُ .

(١) وَهُوَ الْفِعْلُ الَّذِي نَابَتْ عَنْهُ " إِلَّا " فِي نَصْبِ الْمُسْتَثْنَى عَنْهُمْ ؛ لِأَنَّهَا بِمَعْنَى الْفِعْلِ " اسْتِثْنَى " .

وفيما دخلت عليه أَمْران :

أحدهما : يَجْذِبُهُ إِلَى حَيْرِ المفعول بِهِ ؛ لِأَنَّ "إِلَّا" عَدَّتِ الفِعْلَ - كَالْهَمْزَةِ -
فَيَنْبَغِي أَنْ يَنْتَصِبَ الْمُسْتَنْثَى انْتِصَابَ المفعول بِهِ ، فَيُ : " أَقَمْتُ زَيْدًا " .

والثاني : يَجْذِبُهُ إِلَى الْمَشَبِّهِ بِالمفعول بِهِ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَنْتَصِبُ عَنْ مَعْنَى
الفِعْلِ ، نَحْوُ : الْقَوْمُ فِي الدَّارِ إِلَّا زَيْدًا ، هَذَا قَوْلُ الْمُحَقِّقِينَ مِنَ النُّحَاةِ ، وَهُوَ :
أَنَّ الْمُسْتَنْثَى مَنْصُوبٌ بِالفِعْلِ الْمُتَقَدِّمِ ، أَوْ بِمَعْنَاهُ بِوَاسِطَةِ "إِلَّا" .

وَأَمَّا الْفُرْعِيَّةُ : فَقَدْ شَبَّهَ بِهِ أَسْمَاءُ ، وَأَفْعَالُ ، وَحُرُوفُ .

أَمَّا الْأَسْمَاءُ : / " فَ " " غَيْرُ " ، و " سِوَى " ، و " سِوَى " ، و " سِوَاءُ " ، و ١/٦٨

" بَيِّدَ " ، " وَبَلَّهَ " - عِنْدَ بَعْضِهِمْ (١) - ، وَلَا " سِيَمًا " ، عِنْدَ قَوْمٍ (٢) .

فَأَمَّا " غَيْرُ " ، فَإِنَّ لَهَا أَصْلًا ، وَفُرْعًا .

أَمَّا الْأَصْلُ : فَأَنَّ تَكُونَ صِفَةً جَارِيَةً عَلَى شَيْءٍ ، تَقُولُ : هَذَا رَجُلٌ غَيْرُكَ ،
وَرَأَيْتُ رَجُلًا غَيْرَكَ ، وَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ غَيْرِكَ ، وَهِيَ نَقِيضَةُ " مِثْلُ " فِي الْمَعْنَى ، دُونَ
اللَّفْظِ ؛ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ غَيْرِكَ ، احْتَمَلْتُ كُلَّ مَنْ تَجَاوَزَ الْمُخَاطَبَ ؛
سِوَاءَ كَانَ مِثْلَهُ ، أَوْ لَيْسَ مِثْلَهُ ، فَأَمَّا إِذَا قُلْتَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مِثْلِكَ ، فَلَا يَكُونُ
إِلَّا مَنْ يُشَبِّهُهُ ؛ فَ " غَيْرُ " عَامٌّ فِي النَّفْيِ ، وَ " مِثْلُ " خَاصٌّ فِي الْإِثْبَاتِ ، قَالَ
سَيَبَوِيهِ : إِنَّمَا وَقَعَتْ " غَيْرُ " فِي الْكَلَامِ ؛ لِتَفْصِيلِ بَيْنَ مَا أُضِيفَتْ إِلَيْهِ وَبَيْنَ مَا

(١) ذَكَرَ ذَلِكَ الْجَوْهَرِيُّ فِي الصَّحَاحِ (بَلَّهَ) ، وَذَكَرَ السَّيَوْتِيُّ أَنَّهَا مِنْ أَلْفَاظِ الْاسْتِثْنَاءِ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ
وَالْبَغْدَادِيِّينَ . انْظُرْ : الْهَمْعُ ٢٩٦ / ٣ .

(٢) انْظُرْ : الْأَصُولُ ٢٠٥ / ١ ، وَقَالَ السَّيَوْتِيُّ فِي الْهَمْعِ ٢٩١ / ٣ : " عَدَّ الْكُوفِيُّونَ بِوَجْمَاعَةٍ مِنْ
الْبَصْرِيِّينَ ، كَالْأَخْفَشِ وَأَبِي حَاتِمٍ وَالْفَارَسِيِّ وَالنَّحَّاسِ وَابْنِ مَضَاءٍ ، مِنْ أَدَوَاتِ الْاسْتِثْنَاءِ " لَا سِيَمًا .

وَقَعَتْ صِفَةً (١) لَهُ ، وَهِيَ أَبَدًا مُضَافَةٌ ، إِلَّا فِي قَوْلِهِمْ : لَا غَيْرُ ، وَلَيْسَ غَيْرُ ،
وَسَيَّاتِي (٢) بَيَانُهُ .

وَأَمَّا الْفَرْعُ : فَدُخُولُهَا عَلَى " إِلَّا " فِي بَابِهَا ؛ فَيُسْتَثْنَى بِهَا ، وَتُعْطَى
حُكْمُهَا ، كَالْمُعَاوَضَةِ لَهَا عَنْ دُخُولِ " إِلَّا " عَلَيْهَا فِي بَابِ الْوَصْفِ .
وَلَا تَكُونُ " إِلَّا " صِفَةً إِلَّا بِاجْتِمَاعِ ثَلَاثِ شَرَائِطَ :

الْأُولَى : أَنْ يَكُونَ مَوْصُوفٌ " إِلَّا " مَذْكُورًا ، تَقُولُ : قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدٌ ، فَـ
" إِلَّا " صِفَةٌ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : قَامَ الْقَوْمُ غَيْرُ زَيْدٍ ، وَلَوْ قُلْتَ : مَا جَاءَ إِلَّا زَيْدٌ ، لَمْ
تَكُنْ " إِلَّا " صِفَةً ، كَمَا لَا تَقُولُ : مَا جَاءَ غَيْرُ زَيْدٍ ، وَ " غَيْرُ " اسْتِثْنَاءٌ .

الثَّانِيَةُ : أَنْ يَكُونَ الْمَوْصُوفُ جَمِيعًا ، كَالْقَوْمِ ، أَوْ جِنْسًا ، كَالْإِنْسَانِ ، أَوْ
نَكْرَةً فِي مَعْنَى الْجَمَاعَةِ كَأَحَدٍ ؛ تَنْبِيْهُهَا عَلَى أَصْلِهَا - الَّذِي نُقِلَتْ عَنْهُ - وَهُوَ
الْاسْتِثْنَاءُ ، تَقُولُ فِي الْجَمْعِ : ذَهَبَ النَّاسُ إِلَّا زَيْدٌ ، وَتَقُولُ - فِي الْجِنْسِ : يَقْبَحُ
بِالْإِنْسَانِ إِلَّا الصَّبِيُّ أَنْ يَلْهُوْ ، وَتَقُولُ فِي النِّكَرَةِ الْعَامَّةِ : مَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا
زَيْدٌ ، فَـ " إِلَّا " - فِي هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ - صِفَةٌ .

الثَّالِثَةُ : أَنْ يَكُونَ مَا بَعْدَهَا مُفْرَدًا ، لَا جُمْلَةً ، فَلَوْ قُلْتَ : مَا جَاعَنِي أَحَدٌ
إِلَّا زَيْدٌ خَيْرٌ مِنْهُ ، لَمْ تَكُنْ " إِلَّا " صِفَةً .

فَبِهَذِهِ الشَّرَائِطِ الثَّلَاثِ ، تَكُونُ " إِلَّا " صِفَةً ، وَبِهَا ثَلَاثَتُهَا تَكُونُ " غَيْرُ "
اسْتِثْنَاءٌ وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ (٣) ، فَـ

(١) الْكِتَابُ ١ / ٤٢٣ .

(٢) انْظُرْ ص ٢٣٣ .

(٣) ٢٢ / الْأَنْبِيَاءُ .

"إِلَّا" صِفَةٌ ، / وِبَعْضُهُمْ يَجْعَلُهَا بَدَلًا ، وَهُوَ ضَعِيفٌ ، وَمِنْهُ قِرَاءَةُ الْأَعْمَشِ : ٦٨/ب

﴿ فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ ﴾ (١) ، بِالرَّفْعِ (٢) ، وَمِثْلُهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ (٣) :

وَكُلُّ أَخٍ مَفَارِقَةٌ أَخُوهُ لَعَمْرُ أَبِيكَ إِلَّا الْفِرْقَدَانِ

وَحِينَئِذٍ يَكُونُ إِعْرَابُ "غَيْرِ" - إِذَا جَعَلْتَهَا اسْتِثْنَاءً - إِعْرَابَ الْأِسْمِ الْوَاقِعِ بَعْدَ "إِلَّا" ، إِنْ نَصَبًا فَنَصْبٌ ، وَإِنْ رَفْعًا فَرَفْعٌ ، وَإِنْ جَرًّا فَجَرٌّ ، وَيُجْرُ مَا بَعْدَهَا بِالْإِضَافَةِ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولَى الضَّرَرِ ﴾ (٤) ، قُرِئَ بِرَفْعٍ "غَيْرِ" (٥) وَنَصْبِهَا (٦) وَجَرِّهَا (٧) ، فَالرَّفْعُ : صِفَةُ الْقَاعِدِينَ وَالْجَرُّ صِفَةُ الْمُؤْمِنِينَ (٨) وَالنَّصْبُ اسْتِثْنَاءٌ (٨) مِنَ الْقَاعِدِينَ ، أَوْ الْمُؤْمِنِينَ .

(١) ٢٤٩/ البقرة .

(٢) وَهْ قَرَأَ أَيْضًا عَبْدُ اللَّهِ وَأَبِي . انْظُرْ : الْبَحْرُ الْمَحِيطُ ٢/ ٢٦٦ .

(٣) هُوَ عَمْرُو بْنُ مَعْدٍ يَكْرُبُ ، وَنُسِبَ أَيْضًا إِلَى حَضْرَمِيِّ بْنِ عَامِرٍ ، قَالَ الشَّنْتَمِرِيُّ : وَقِيلَ : هُوَ لِسَوَّارِ بْنِ الْمَضْرَبِ . انْظُرْ : النَّكْتُ فِي تَفْسِيرِ كِتَابِ سَيَبَوِيهِ ٦٣٧ .

وَالْبَيْتُ مِنْ شَوَاهِدِ سَيَبَوِيهِ ٢/ ٣٣٤ ، وَانْظُرِ الْمُقْتَضِبَ ٤/ ١٠٩ وَالْمُؤْتَلَفَ وَالْمُخْتَلَفَ ١١٦ وَالتَّبَصُّرَةَ ٣٨٣ وَالْإِنْصَافَ ٢٦٨ وَابْنَ يَعِيشَ ٢/ ٨٩ وَالْخُرَانَةَ ٣/ ٤٢١ وَ ٩/ ٣٢٢ وَالْمَغْنِي ٧٢ ، ٥٦٨ وَشَرْحَ أَبِياتِهِ ٢/ ١٠٨ وَ ٤/ ٢٩٣ .

الْفِرْقَدَانِ : نَجْمَانِ قَرِيبَانِ مِنَ الْقُطْبِ ، لَا يَفْتَرِقَانِ .

(٤) ٩٥/ النِّسَاءُ .

(٥) قَرَأَ بِالرَّفْعِ : ابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو عَمْرٍو وَعَاصِمٌ وَحَمَزُهُ ، وَوَأَقْفَهُمْ يَعْقُوبُ .

(٦) وَقَرَأَ بِالنَّصْبِ : نَافِعٌ وَالْكَسَائِيُّ وَابْنُ عَامِرٍ ، وَرُوِيَ النَّصْبُ أَيْضًا عَنْ ابْنِ كَثِيرٍ مِنْ طَرِيقِ رَوْحٍ وَبِالنَّصْبِ أَيْضًا قَرَأَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ وَأَبُو جَعْفَرٍ وَشَيْبَةُ وَابْنُ ذَكْوَانَ وَشَيْبِلُ وَابْنُ الْهَادِي .

(٧) وَبِالْجَرِّ قَرَأَ الْأَعْمَشُ وَأَبُو حَيَّوَةَ . انْظُرْ : السَّبْعَةُ ٢٣٧ وَالْكَشَفُ عَنْ وَجْهِ الْقَرَاءَاتِ السَّبْعِ ٨/ ٩٥ وَالْبَحْرُ الْمَحِيطُ ٣/ ٣٣٠ . وَاتِّحَافُ فَضَلَاءِ الْبَشَرِ ١٩٣ .

(٨) انْظُرْ : مُشْكَلُ إِعْرَابِ الْقُرْآنِ ٨/ ٢٠٢ .

فَأَمَّا إِعْرَابُ الاسْمِ الْوَاقِعِ بَعْدَ "إِلَّا" ، إِذَا كَانَتْ صِفَةً ، فَأِعْرَابُ "غَيْرِ" نَفْسِهَا ، إِذَا كَانَتْ صِفَةً ، فِي الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَالْجَرِّ .

وَالْفَرْقُ بَيْنَ "غَيْرِ" فِي الصِّفَةِ وَالْإِسْتِثْنَاءِ : أَنَّكَ فِي الصِّفَةِ تُهْمَلُ مَنْ أَصِفْتَ "غَيْرًا" إِلَيْهِ ، وَلَا تَتَعَرَّضُ لَهُ بِنَفْيٍ وَلَا إِثْبَاتٍ ، وَفِي الْإِسْتِثْنَاءِ تُخْبَرُ عَنْهُ بِالْخُرُوجِ مِنْ حُكْمِ مَا قَبْلَ "غَيْرِ" ، فَإِذَا قُلْتَ : مَا جَاعَنِي أَحَدٌ غَيْرُ زَيْدٍ ، وَ "غَيْرُ" صِفَةٌ ، فَمَعْنَاهُ نَفْيُ الْمَجِيءِ عَنْ جَمِيعِ النَّاسِ ، وَلَمْ تَتَعَرَّضْ لـ "زَيْدٍ" بِنَفْيٍ وَلَا إِثْبَاتٍ ، وَكَذَا إِذَا قُلْتَ : جَاعَنِي غَيْرُ زَيْدٍ ، أُثْبِتَ الْمَجِيءَ لِمَنْ هُوَ غَيْرُ زَيْدٍ ، وَلَمْ تَتَعَرَّضْ لَزَيْدٍ بِشَيْءٍ ، فَإِنْ جَعَلْتَهَا اسْتِثْنَاءً ، أُثْبِتَتْ - فِي الْأُولَى - الْمَجِيءُ لَزَيْدٍ ، وَفِي الثَّانِيَةِ ، لَا تَكُونُ فِيهِ "غَيْرٌ" اسْتِثْنَاءً ؛ لِأَنَّ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ غَيْرُ مَذْكُورٍ .

وَيَجُوزُ الْحَمْلُ عَلَى مَوْضِعِ "غَيْرٍ" فِي الْعَطْفِ ، نَحْوُ : مَا جَاعَنِي غَيْرُ زَيْدٍ وَعَمْرُو ؛ فَتَرْفَعُهُ وَالْوَجْهُ : الْجَرُّ .

وَأَمَّا "سَوَى" وَ "سَوَى" ، وَ "سَوَاءً" فَإِنَّهُنَّ ظُرُوفٌ غَيْرُ مُتِمِّكَةٍ ، كَمَا سَبَقَ فِي بَابِ الظُّرُوفِ (١) : فَالْكَسْرُ وَالضَّمُّ : مَعَ الْقَصْرِ ، وَالْفَتْحُ : مَعَ الْمَدِّ ، وَيُسْتَنْتَى بِهِنَّ ، وَيُجْرُ مَا بَعْدَهُنَّ .

وَحُكْمُهُنَّ : حُكْمُ غَيْرٍ ، إِلَّا أَنَّ الْإِعْرَابَ لَا يَظْهَرُ فِي الْمَقْصُورَتَيْنِ ، وَيَظْهَرُ

(١) انظر : ص ١٦٢ .

في الممدودة ،نصبًا ، ولا يُرْفَعُ ، ولا يُجْرُ / إِلَّا فِي ضَرُورَةِ الشَّعْرِ كَقَوْلِهِ (١) : ١/٦٩
وما قَصَدَتْ مِنْ أَهْلِهَا لِسَوَائِكَ
وقد جَاءَتْ غَيْرَ اسْتِثْنَاءٍ ، فِي قَوْلِهِ (٢) :
كَأَنَّ رَبَّكَ لَمْ يَخْلُقْ لَخَشْيَتِهِ سِوَاهُمْ مِنْ جَمِيعِ النَّاسِ إِنْسَانًا
وكَقَوْلِهِ (٣) :

فَلَمْ يَبْقَ مِنْهَا سِوَى هَامِدٍ
وَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَهَا اسْتِثْنَاءً بِنَاوِلٍ ، وَحَكَى سَيْبُوهُ (٤) عَنْ الْخَلِيلِ (٤) :
أَتَانِي الْقَوْمُ سِوَاءَكَ ، كَقَوْلِكَ : أَتَانِي الْقَوْمُ مَكَانَكَ (٤) .

(١) هو الْأَعْشَى . انظر ديوانه ٦٦ .

والبيتُ من شواهد سيبويه ٣٢ / ١ ، ٤٠٨ . وانظر أيضًا : المقتضب ٤ / ٣٤٩ والتصحيح والتحريف ٢٩٨ والتبصرة ٣١٣ والإنصاف ٢٩٥ وابن يعيش ٢ / ٤٤ ، ٨٤ والهمع ٣ / ١٦٢ والأشباه والنظائر ٣ / ٦٦ ، ٦٩ والخزانة ٣ / ٤٣٥ واللسان " سوا " . وصدر البيت :

تَجَانَفُ عَنْ جَوِّ الْيَمَامَةِ نَاقَتِي

تَجَانَفُ : أَصْلُهُ : تَتَجَانَفُ ، بَتَاعِينَ ، وَمَعْنَاهُ تَنْحَرِفُ ، يَعْنِي أَنَّهُ لَمْ يَقْصِدْ سِوَاهُ مِنْ أَهْلِ الْيَمَامَةِ ، وَجَعَلَ الْمَثَلَ عَنْ غَيْرِهِ إِلَيْهِ فَعِلَ نَاقَتَهُ ، عَلَى الْمَجَازِ .

(٢) هو قُرَيْطُ بْنُ أَنْيْفِ الْعَنْبَرِيِّ

انظر : شرح حماسة أبي تمام للمرزوقي ٣١ ومجالس ثعلب ٤٧٤ وشرح أبيات المغني ٢ / ٢٠٤ .

(٣) هو أَبُو ذُوَيْبِ الْهَذَلِيِّ ، انظر : شرح أشعار الهذليين ٨ / ٦٦ ، وَهَذَا صَدْرُ الْبَيْتِ ، وَعَجْزُهُ :

وَسَفَعُ الْخُدُودِ مَعَا وَالنَّئِي

والبيتُ من شواهد أبي عليّ في " كتاب الشعر " ٤٥٢ والطليبات ٢٤٢ ، وانظر أيضًا : الخصائص ٢ / ٣٦٩ ، وفي حاشية " كتاب الشعر " كلامٌ جَيِّدٌ لِلْمَحَقِّقِ . الهامد : الرَّمَادُ ، أَوْ : الْبَالِي ، سَفَعُ الْخُدُودِ : الْإِثَافِي . النَّئِي : الْحَفِيرَةُ تُحْفَرُ حَوْلَ الْبَيْتِ لَتَمْنَعَ عَنْهُ مَاءَ الْمَطَرِ .

(٤) الكتاب ٢ / ٣٥٠ .

وَأَمَّا "بَيَدَ" : فَأَكْثَرُ مَا يُسْتَعْمَلُ مَعَ "أَنَّ" ، تَقُولُ : ذَهَبَ النَّاسُ بِيَدِ أَنِّي لَمْ أَذْهَبَ ، وَمِنْهُ قَوْلُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : "... بِيَدِ أَنِّي" (١) مِنْ قُرَيْشٍ " وَمَعْنَاهَا مَعْنَى "غَيْرَ" (٢) ، وَقَدْ يَكُونُ بِمَعْنَى "عَلَى" ، وَقَدْ يُبَدَّلُ مِنْ بَائِهَا مِيمٌ (٣) ، لُغَةً .

وَأَمَّا "بَلَّهَ" فَهِيَ مِنْ أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ بِمَعْنَاهَا مَعْنَى "دَعَا" (٤) وَيَكُونُ مَا بَعْدَهَا مَنْصُوبًا ، تَقُولُ : قَامَ الْقَوْمُ بَلَّهَ زَيْدًا ، أَيْ : دَعَا زَيْدًا ، وَاسْتَجَى مُبَيَّنَةً فِي بَابِ (٥) الْعَوَامِلِ .

وَأَمَّا "لَا سِيَمًا" : فَإِنَّهَا ثَلَاثُ كَلِمَاتٍ : "لَا" النَّافِيَةُ - وَمِنْهُمْ مَنْ يَجْعَلُهَا (٦) زَائِدَةً - وَسِيٌّ بِمَعْنَى "مِثْلُ" ، وَ"مَا" بِمَعْنَى "الَّذِي" .

(١) هَذَا جُزْءٌ مِنَ الْحَدِيثِ ، وَهُوَ بِتَمَامِهِ هَكَذَا : "أَنَا أَفْصَحُ الْعَرَبِ بِيَدِ أَنِّي مِنْ قُرَيْشٍ ، وَاسْتَرْضِعْتُ فِي بَنِي سَعْدٍ" .

وَقَدْ قِيلَ : إِنَّهُ مَوْضُوعٌ ؛ فَفِي كِتَابِ "الْمَصْنُوعِ فِي مَعْرِفَةِ الْحَدِيثِ الْمَوْضُوعِ" لِعَلِيِّ الْقَارِي الْهَرَوِيِّ ص ٣٣ - ٣٤ : "حَدِيثُ أَنَا أَفْصَحُ الْعَرَبِ بِيَدِ أَنِّي مِنْ قُرَيْشٍ . قَالَ السِّيُوطِيُّ : لَا يَعْلَمُ مَنْ أَخْرَجَهُ وَلَا إِسْنَادُهُ" .

وَفِي كِتَابِ "كَشَفِ الْخُفَا وَمُزِيلِ الْإِلْبَاسِ" لِلْعَجْلُونِيِّ الْجَرَّاحِيِّ : "قَالَ فِي اللَّالِي : مَعْنَاهُ صَحِيحٌ وَلَكِنْ لَا أَصْلَ لَهُ" انظر ١ / ٢٣٢ .

(٢) انظر : الْأَصُولُ ١ / ٢٨٤ .

(٣) قَالَ الْجَوْهَرِيُّ فِي الصَّحَاحِ (مِيدَ) : "وَمِيدٌ : لُغَةٌ فِي بَيَدَ ، بِمَعْنَى غَيْرٍ . وَفِي الْحَدِيثِ : أَنَا أَفْصَحُ الْعَرَبِ ، مِيدَ أَنِّي مِنْ قُرَيْشٍ ، وَنَشَأَتْ فِي بَنِي سَعْدِ بْنِ بَكْرٍ" .

(٤) قَالَ الْجَوْهَرِيُّ فِي الصَّحَاحِ (بَلَّهَ) : "وَبَلَّهَ : كَلِمَةٌ مُبَيَّنَةٌ عَلَى الْفَتْحِ ، مِثْلُ كَيْفَ ، وَمَعْنَاهَا : دَعَا .. وَيُقَالُ : مَعْنَاهَا : سَوَّى .."

(٥) انظر : ص ٥٣٠ .

(٦) فِي الْهَمْعِ ٣ / ٢٩٤ : "وَحَكَى فِي الْبَدِيعِ عَنْ بَعْضِهِمْ أَنَّ "لَا" فِي لَاسِيَمًا زَائِدَةٌ" .

والمستثنى بعدها مرفوعٌ ؛ لأنه^(١) خبرٌ مبتدأٌ محذوفٌ ، تقديره : " هو " ،
وهو الراجعُ ، تقول : قام القوم لا سيِّماً زيدٌ^(٢) ، أى : لا مثلاً الذي هو زيدٌ ،
وقيل : إنَّ " ما " ^(٣) زائدةٌ والمستثنى بعدها مجرورٌ بإضافةٍ " سيِّ " إليه .
وقد نصبَ بها قومٌ ، وأنشدوا قولَ امرئِ القيسِ^(٤) :
ألا ربَّ يومٍ لكَ منهنَّ صالحٍ ولا سيِّماً يوماً بدارةٍ جلجلٍ
وفي توجيهه بُعدٌ ، وإنَّما نصبَ يوماً على الظرفِ^(٥) ، والفارسيُّ ينصبُّه
على التمييزِ^(٦) .
وتخفَّفُ^(٧) " لا سيِّماً " ، وتثقلُ ، ولم يعدَّها أكثرُ العلماءِ في بابِ
الاستثناءِ .

(١) انظر الأصول ١/ ٣٠٥ وابن عيش ٢/ ٨٥ - ٨٦ .

(٢) انظر : ابن عيش في الموضع السابق .

(٣) انظر : ديوانه ١٠ .

وانظر أيضاً : المسائل البغداديات لأبي على الفارسي ٣١٧ وابن عيش ٢/ ٨٦ والمغنى ١٤ ، ٣١٣ ،
٤٢١ والهمع ٣/ ٢٩٣ وشرح أبيات المغنى ٣/ ٢١٦ و ٤/ ٢٧٤ و ٥/ ٢٨٢ و ٦/ ٥٢ ، والخزانة ٣/
٤٤٤ .

(٤) و " ما " بمعنى " الذى " ، وهو - أى : يوماً - صلة لها ، أى : ولا مثل الذى اتفق يوماً . وانظر : الهمع
٣/ ٢٩٣ .

(٥) لم أقف على هذا الرأى للفارسي في كتبه المتداولة ، وقد أنشده في " البغداديات " يرواه جر " يوم " ورفعه " قال في ص ٣١٧ " وأما استعمالها في غير الاستثناء فقله :

ولا سيِّماً يوماً بدارةٍ جلجلٍ

فهذا ليس موضع الاستثناء ، فإن شئت جعلت الظرف خبراً ، وأن شئت جعلته صفةً ، وأضمرت
الخبرَ .. "

وقد ذكر السيوطي في الهمع ٣/ ٢٩٣ الخلاف في نصب " يوماً " ، فذكر أنه منصوب على التمييز ،
أو على الظرف .

(٦) انظر : الهمع ٣/ ٢٩٥ .

وَأَمَّا الْأَفْعَالُ ، فَعَلَى ضَرَبَيْنِ : أَحَدُهُمَا مَجْمَعٌ عَلَى فِعْلِيَّتِهِ ، وَالْآخَرُ مُخْتَلَفٌ فِيهِ .

أَمَّا الْأَوَّلُ : فَهُوَ " لَيْسَ " / - إِلَّا فِي قَوْلِ ضَعِيفٍ ^(١) - ، وَ " لَا يَكُونُ " ، ٦٩ / وَلَا يَظْهَرُ لَهُمَا فَاعِلٌ فِي الِاسْتِعْمَالِ .

وَيَنْتَصِبُ الْمُسْتَتَنَّى بَعْدَهُمَا ، تَقُولُ : جَاعَنِي الْقَوْمُ لَيْسَ زَيْدًا ، وَ : جَاعَنِي الرَّجَالُ لَا يَكُونُ عَمْرًا ، التَّقْدِيرُ : جَاعَنِي الْقَوْمُ لَيْسَ بَعْضُهُمْ زَيْدًا ، وَجَاعَنِي الرَّجَالُ لَا يَكُونُ أَحَدُهُمْ عَمْرًا ، فَالْمَنْصُوبُ مَعَهُمَا هُوَ خَبَرُهُمَا ، وَالْمَضْمَرُ اسْمُهُمَا ، وَلَا يَجُوزُ إِظْهَارُهُ .

وَقَدْ وَقَعَتَا صِفَةً ، قَالُوا : أَتَانِي الْقَوْمُ لَيْسُوا زَيْدًا ، وَأَتَتْنِي امْرَأَةٌ لَا تَكُونُ هَذَا ، وَفِيهِ قُبْحٌ ، وَلَيْسَ بِالكَثِيرِ ، وَحَكَى سِيبَوِيه ^(٢) عَنْ الْخَلِيلِ : مَا أَتَانِي أَحَدٌ لَيْسَ زَيْدًا ، وَمَا أَتَانِي رَجُلٌ لَا يَكُونُ زَيْدًا ، إِذَا جَعَلْتَهُ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : مَا أَتَانِي أَحَدٌ لَا يَقُولُ ذَاكَ ، أَيْ : غَيْرُ قَائِلٍ ذَاكَ .

وَمَتَى اتَّصَلَ الْمَضْمَرُ الْمَنْصُوبُ بِهِمَا ، فَلَا يَكُونُ إِلَّا مُنْفَصِلًا ، فِي الْأَكْثَرِ تَقُولُ : أَتَانِي الْقَوْمُ لَيْسَ إِيَّاكَ ، وَ : لَا يَكُونُ إِيَّاكَ ، وَقَدْ جَاءَ الْمُتَّصِلُ قَلِيلًا ، نَحْوُ : لَيْسَ بُولَيْسَكَ ، وَلَيْسَنِي ، وَقَدْ رُوِيَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَزَيْدِ الْخَيْلِ : " مَا وَصِفَ لِي شَيْءٌ فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَرَأَيْتُهُ فِي الْإِسْلَامِ إِلَّا وَرَأَيْتُهُ

(١) يَرَى ابْنُ السَّرَاجِ أَنَّ " لَيْسَ " حَرْفٌ ، وَتَابَعَهُ عَلَى ذَلِكَ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارَسِيُّ . انْظُرْ : الْأَصُولُ ١ / ٥٩ وَ

" كِتَابُ الشَّعْرِ ٦ - ٩ وَالْمَسَائِلُ الْحَلِيَّاتُ ٢١٩ - ٢٢٨ . وَذَكَرَ ابْنُ هِشَامٍ فِي الْمَعْنَى ٢٩٣ رَأْيَهُمَا .

(٢) الْكِتَابُ ٢ / ٣٤٨ .

دون الوصف (١) لَيْسَكَ " ، يُريد : إِلَّا أَنْتَ .

الضَرْبُ الثَّانِي : الْمُخْتَلَفُ فِيهِ ، وَهُوَ : " عَدَا " وَخَلَا " وَحَاشَا " ،
فَالْأَكْثَرُ عَلَى أَنَّ " عَدَا " فِعْلٌ (٢) ، بِمَعْنَى : جَاوَزَ ، وَأَنَّ " حَاشَا " حَرْفُ جَرٍّ (٣)
أَوْصَلَ الْفِعْلَ إِلَى الْأِسْمِ ، وَمَعْنَاهُ التَّيَبُّرَةُ ، وَمَنْ جَعَلَهُ (٤) فِعْلًا ، فَهُوَ بِمَعْنَى
فَاعِلٍ مِنَ الْحَشَا ، الْجَانِبِ ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى ﴿ حَاشَا لِلَّهِ ﴾ (٥) مَعْنَاهُ : بَرَاءَةٌ (٦)
مِنَ السُّوءِ ، وَقَدْ حُذِفَتْ أَلْفُهَا الْآخِرَةُ ، فَقِيلَ حَاشَ لِلَّهِ ، وَتُصَرِّفُ فِيهَا ، فَقِيلَ :
يُحَاشِي ، قَالَ النَّابِغَةُ (٧) :

وَلَا أَرَى فَاعِلًا فِي النَّاسِ يُشَبِّهُهُ وَلَا أَحَاشِيٍّ مِنَ الْأَقْوَامِ مِنْ أَحَدٍ
وَأَمَّا " خَلَا " فَالْتَّجَادُبُ فِيهَا مُتَعَادِلٌ فِي الْفِعْلِيَّةِ (٨) وَالْحَرْفِيَّةِ .

فَإِنْ جَعَلْتَهُنَّ أَفْعَالًا فَأَعْطِيَهُنَّ حُكْمَ " لَيْسَ " وَ " لَا يَكُونُ " ، إِلَّا فِي
وَقَوْعِهِمَا (٩) صِفَةً ، وَلَا يَحْسُنُ مَعَهُنَّ الْمَنْفَصَلُ ، وَإِنْ جَعَلْتَهُنَّ حُرُوفًا فَجَرَّ الْأِسْمَ

(١) الإصَابَةُ ١ / ٥٧٣ ، بِلَفْظِ " .. إِلَّا رَأَيْتُهُ دُونَ الصِّفَةِ غَيْرِكَ وَالرُّوضُ الْأَنْفُ ٧ / ٤٠١ ، بِلَفْظِ : " مَا ذَكَرَ
لِي رَجُلٌ مِنَ الْعَرَبِ بِفَضْلِ ثُمَّ جَاءَنِي إِلَّا رَأَيْتُهُ دُونَ مَا يُقَالُ فِيهِ إِلَّا زَيْدُ الْخَيْلِ ؛ فَإِنَّهُ لَمْ يَبْلُغْ كُلَّ مَا قِيلَ
فِيهِ ، وَانْظُرْ أَيْضًا : السِّيَرَةُ لِابْنِ هِشَامٍ ٢ / ٥٧٧ ، وَأَسَدُ الْغَابَةِ ١ / ٣٠١ .

(٢) انْظُرْ : الْأَصُولُ ١ / ٢٨٧ وَالتَّبَصُّرَةُ ٣٨٤ - ٣٨٥ .

(٣) انْظُرْ : الْأَوَّلُ ١ / ٢٨٨ وَالتَّبَصُّرَةُ فِي الْمَوْضِعِ السَّابِقِ .

(٤) وَهُوَ الْجَرْمِيُّ وَالْمَبْرِدُ . انْظُرْ : الْمَقْتَضِبُ ٤ / ٣٩١ وَالْأَصُولُ ١ / ٢٨٩ .

(٥) ٣١ / يَوْسُفُ .

(٦) فِي الصَّحَاحِ (حَوْش) : " وَيُقَالُ : حَاشَ لِلَّهِ : تَنْزِيهِهَا لَهُ " .

(٧) دِيَوَانُهُ ١٣ .

وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ ابْنِ السَّرَّاجِ فِي الْأَصُولِ ١ / ٢٨٩ ، وَانْظُرْ أَيْضًا : التَّبَصُّرَةُ ٣٨٥ وَابْنُ يَعِيشَ ٢ /
٨٥ وَ ٨ / ٤٨ ، ٤٩ وَالْمَغْنَى ١٢١ وَالْهَمْعُ ٣ / ٢٨٨ وَشَرَحَ أَيْبَاتُ الْمَغْنَى ٣ / ٨٦ وَالْخَزَانَةُ ٣ / ٤٠٣ .

(٨) انْظُرْ : الْأَصُولُ ١ / ٢٨٨ وَالتَّبَصُّرَةُ ٣٨٤ - ٣٨٥ .

(٩) انْظُرْ الْأَصُولُ ١ / ٢٨٧ .

بِهِنَّ ، تقولُ : قامَ القومُ عداً زيداً وعداً زيدٍ / ، وخلاً زيداً ، وخلاً زيدٍ ، وحاشاً ١/٧٠ .
 زيداً وحاشاً زيدٍ ، حكى أبو زيد (١) أَنَّهُ سَمِعَ أعرابياً يقول " اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي
 وَلِمَنْ يَسْمَعُ ، حاشا الشيطانَ وأباً الأصْبَغَ " فنصبَ بـ " حاشاً " .
 فَإِنْ أَدْخَلْتَ " مَا " على " عداً " ، و " خلاً " تمحضتَا للفعلية ، وانتصبَ
 ما بعدهما ؛ لأنَّ " مَا " مصدريةٌ ، والمصدرية لا تُوصَلُ إِلَّا بِفِعْلٍ ، تقولُ : قامَ
 القومُ ماعداً زيداً ، وذهبَ الناسُ ما خلا عمرًا ، تقديرُهُ : مجاوزتهم زيداً ،
 وخلوهم عمرًا ، أو زمنَ مجاوزتهم زيداً ، فحذفَ المضافُ ، وأقيمَ المضافُ إليه
 مقامه ، وقد حكى الجرُّ مع " ما خلا " (٢) على أَنَّ " ما " زائدةٌ .

الفصل الثاني : في أنواع الاستثناء

المستثنى على ضربين : أحدهما : أَنْ يكونَ مِنْ مُوجِبٍ .
 والآخرُ : أَنْ يكونَ مِنْ غَيْرِ مُوجِبٍ .
 أمَّا الموجبُ فنوعان :

أحدهما : أَنْ يكونَ مُتَصِلًا في الجنسِية .
 والآخرُ : أَنْ يكونَ مُنْقَطِعًا .

وكلاهما منصوبٌ مع " إِلَّا " لفظاً ، أو موضعاً ، إِلَّا أَنْ يكونَ صِفَةً .
 أمَّا المتصلُ : فهو أَنْ يكونَ المستثنى مِنْ جنسِ المستثنى منه ، تقولُ في

(١) لم أعثر على هذا النص في نوادر أبي زيد المطبوع ، وقد نقله عنه ابن السراج في الأصول ١ / ٢٨٨
 حكاية عن المازني .

(٢) ونسب إلى الجرهمي والكسائي والفارسي وابن جنى والرَّبَيعي ، انظر : الجنى الداني ٤١٤ - ٤١٥
 والهمع ٣ / ٢٨٧ .

الموجب لفظاً ومعنى : قام القوم إلا زيداً ، ورأيت القوم إلا زيداً ، ومررت بالقوم إلا زيداً ، وتقول في موجب معنى ، لا لفظاً : ما أكل أحد إلا الخبز إلا زيداً ، وما جاعني أحد إلا ركباً إلا زيداً ، فمعنى الكلام : كل الناس أكلوا الخبز إلا زيداً ، وكل الناس جاء وني راكبين إلا زيداً .

وأما المنقطع فهو : أن يكون المستثنى من غير جنس المستثنى منه ، كقولك : هلك القوم إلا الدار ، ورحل الناس إلا المنازل ، والبصريُّ يُقدِّرُ إلا "فيه بمعنى " لكن " ، والكوفي^(١) يُقدِّرها بـ " سوى " .

ولابد للمنقطع البدلي^(٢) من معنى يتصل به الثاني بالأول ، حتى يصير إلى أنه لو لم يستثنَ لظن أنه فيه ، فيكون الكلام الذي قبل " إلا " قد دلَّ على ما يستثنى منه .

وأما غير موجب / : فإن يقع في نفى أو نهى أو استفهام ، وهو نوعان : ٧٠/ب النوع الأول : أن يكون العامل مفرغاً ، فيتسلط على معموله ؛ لأنه إذا تفرغ مما يستحقه بالوضع ، لم يحتج إلى معدٍّ ؛ فيكون وقوع " إلا " معه ملغياً لفظاً ، مستعملاً معنى ، وتُعربُ المستثنى بما يستحقه من الإعراب ، تقول : ما قام إلا زيد ، وما رأيت إلا زيداً ، وما مررت إلا بزيد ، فهذا ليس بدلاً حقيقياً ؛ لأنَّ المبدل منه غير مذكور فيضمَرُ ، إلا أن فيه معنى البدل من شيءٍ مقدَّر كائنك قلت : ما قام أحد إلا زيد ؛ لأنَّ المستثنى لا يكون إلا من مستثنى منه ؛

(١) انظر : الأصول ٨ / ٢٩٠ .

(٢) أى : الذي يكون فيه المستثنى بدلاً من المستثنى منه .

ولهذا قيل في قولهم : ما زيدٌ إلا قائمٌ : ما زيدٌ شيئاً من الأشياء إلا هذا ،
تقديرًا ، ولأنك تقول : ما قام إلا هُندٌ ، فلولاً هذا المقدرُ لأظهرت علامة التانيثِ
فقلت : ما قامت إلا هُندٌ ، وهذه التاء لا تظهر إلا في الشعر ، كقوله (١) :

فما بقيت إلا الضلوعُ الجراشعُ

فعلمت أن المستثنى - في هذا الباب - معمولُ الفعلِ المفرغِ .

وقد أجاز قومٌ : ما قام إلا زيداً ، وأنشدوا (٢) :

(١) هو ذو الرمة . انظر : ديوانه ١٢٩٦ .

وصدر البيت قوله :

طوى النحرُ والأجرازُ ما في غروضها

وهو من شواهد ابن جني في المحتسب ٢/ ٢٠٧ وانظر أيضًا : ابن يعيش ٢/ ٨٧ وشرح الأشموني
١٣٢٢ / ٢ .

النحرُ : الدفع والنخس . الأجرازُ : جمع جرز - بضم الجيم والراء - ، وهي الأرض التي لا تثبتُ
الغروض : جمع غرض ، وهو الحزام الذي يُشدُّ به الرجلُ ، وما في غروضها : هو بطنها وما حوله .
الجراشعُ : جمع جرشع - بضم الجيم وسكون الراء وضم الشين - وهو المنتفخ .

يقصد أن السير الطويل أتى على لحمها وشحمها بل على ضلوعها بحيث لم يبق إلا الضلوع القويّة .

(٢) لعروة بن حزام . انظر ديوانه ٤ .

وانظر : أمالي القالي ٣/ ٦٠ : برواية :

وما لي والرحمن غيرُ ثمانٍ

وانظر أيضًا : الخزانة ٣/ ٣٧٥ .

عَفراء : محبوبته .

قال البغدادي في الخزانة ٣/ ٣٧٥ - ٣٧٦ : " والبيت قد تحرّف على من استشهد به ، وروايته
هكذا :

يُكَلِّفني عَمِي ثمانين بكرةً وما لي يا عَفراءُ غيرُ ثمانٍ

وروي أيضًا :

يُكَلِّفني عَمِي ثمانين ناقةً وما لي والرحمن غيرُ ثمانٍ

وعلى هذا فالاستثناء على الطريقة المألوفة " .

يُطَالِبُنِي عَمِّي ثَمَانِينَ نَاقَةً وَمَالِي يَا عَفْرَاءُ إِلَّا ثَمَانِيَا

النَّوعُ الثَّانِي : أَنَّ يَكُونَ الْعَامِلُ مُشْغُولًا بِمَعْمُولِهِ ، وَلَا يَخْلُو مَا بَعْدَ "إِلَّا" : أَنَّ يَكُونَ مُتَّصِلًا أَوْ مُنْقَطِعًا ، وَكِلَاهُمَا يَجُوزُ فِيهِ "الْبَدَلُ" ، وَالنَّصَبُ عَلَى الْإِسْتِنَاءِ ، وَالْبَدَلُ مَعَ الْمُتَّصِلِ أَحْسَنُ ، وَالنَّصَبُ مَعَ الْمُنْقَطِعِ أَحْسَنُ .
أَمَّا الْبَدَلُ : فَلِأَنَّهُ يُمْكِنُكَ حَذْفُ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ ، وَإِقَامَةُ الْمُسْتَثْنَى مُقَامَهُ ، وَلَا يُمْكِنُكَ ذَلِكَ فِي الْمَوْجِبِ ، فَتَقُولُ فِي الْمُتَّصِلِ : مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ ، وَمَا رَأَيْتُ أَحَدًا إِلَّا زَيْدًا ، وَمَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا زَيْدٍ . وَأَمَّا الْمُنْقَطِعُ فَالْبَدَلُ فِيهِ لُغَةٌ تَمِيمٌ^(١) وَهُوَ عَلَى ضَرْبَيْنِ :

ضَرْبٌ / حَسُنَ فِيهِ الْبَدَلُ ، وَهُوَ أَنَّ يَكُونَ الْمَبْدَلُ دَاخِلًا فِي حَيْزِ الْمَبْدَلِ مِنْهُ بِتَأْوِيلٍ "مَا" ، كَقَوْلِكَ : مَا بِالْأَرَارِ أَحَدٌ إِلَّا وَتَدُ ، فَالْوَتْدُ يَدْخُلُ فِي حَيْزِ "أَحَدٍ" مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مِنْ تَوَابِعِهِ هُوَ مِثْلُهُ قَوْلُكَ : مَا بِالْأَرَارِ شَيْءٌ إِلَّا وَتَدُ .
وَضَرْبٌ لَا يَحْسُنُ فِيهِ الْبَدَلُ ، وَإِنَّمَا يَكُونُ مَنْصُوبًا ، وَهُوَ أَنَّ يَكُونَ الْمَبْدَلُ غَيْرَ دَاخِلٍ فِي حَيْزِ الْمَبْدَلِ مِنْهُ ، كَقَوْلِكَ : مَا جَاعَنِي الْمُسْلِمُونَ إِلَّا الْكَافِرِينَ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا يَكْذِبُونَ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُوعُونَ . فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ . إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ ﴾^(٢) فَإِذَا قُلْتَ : مَا قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا أَبَاكَ ، حَسُنَ النَّصَبُ ، لِأَنَّهُ بِتَقْدِيرِ نَفْيٍ مُوجِبٍ ؛ فَإِنَّهُ نَفْيُ قَوْلِكَ : قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا أَبَاكَ ، بِخِلَافِ : مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا أَبَاكَ ؛ لِأَنَّ أَحَدًا لَا يَقَعُ فِي الْإِيجَابِ .

(١) انظر : الأصول ١ / ٢٩٠ .

(٢) ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ / الانشقاق .

وَأَمَّا النَّصْبُ عَلَى أَصْلِ الاستِثْنَاءِ فَنَقُولُ : ما بالدَّارِ أَحَدٌ إِلَّا وَتَدَأُ يَوْمًا زَيْدًا يَوْمًا رَأَيْتُ أَحَدًا إِلَّا وَتَدَأُ ، وَإِلَّا زَيْدًا ، وما مررتُ بِأَحَدٍ إِلَّا وَتَدَأُ ، وَإِلَّا زَيْدًا ؛ وذلكَ لِأَنَّ الكلامَ قد تمَّ ، فَنُوصِلُ الفعلَ بِـ "إِلَّا" ، وَتُخْرِجُهُ مَخْرَجَ الْفَضَلَاتِ ، فَيَصِيرُ النَّفْيُ - في هذا - بِمَنْزِلَةِ الْإِيجَابِ ، وَقَدْ قُرِئَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرًا تَكُ﴾ (١) بِالرَّفْعِ (٢) ، عَلَى الْبَدَلِ مِنْ "أَحَدٍ" وَبِالنَّصْبِ (٣) ، عَلَى أَصْلِ الاستِثْنَاءِ ، وَمِنْ هَذَا الْبَابِ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ﴾ (٤) ؛ فَإِنْ جَعَلْتَ "مَنْ رَحِمَ" مَفْعُولًا ، كَانَ مُنْقَطِعًا ، أَيْ : لَكِنْ مَنْ رَحِمَ مَعْصُومٌ (٥) ، وَإِنْ جَعَلْتَهُ فَاعِلًا ، كَانَ مُتَّصِلًا ، كَأَنَّهُ قَالَ : لَا عَاصِمَ إِلَّا الرَّاحِمُ (٥) ، يَعْنِي : اللَّهُ تَعَالَى ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ﴾ (٦) ، فَالنَّصْبُ مَعَ الْمُنْقَطِعِ ، وَالرَّفْعُ (٧) ، عَلَى الْبَدَلِ ، عِنْدَ الزَّجَاجِ (٨) ، وَعَلَى الْوَصْفِ ، عِنْدَ يُونُسَ (٩) ، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُمْ : لَا تَكُونَنَّ مِنْ فُلَانٍ فِي شَيْءٍ إِلَّا سَلَامًا بِسَلَامٍ (١٠) فَالنَّصْبُ مَعَ الْمُنْقَطِعِ ، أَيْ : لَا تُخَالِطُهُ إِلَّا مُتَارِكَةً ، وَالرَّفْعُ ، عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ

(١) ٨١/هود .

(٢) وَبِهِ قَرَأَ أَبُو عَمْرٍو وَابْنُ كَثِيرٍ .

(٣) وَبِهِ قَرَأَ الْبَاقُونَ . انظر : الكشف عن وجوه القراءات السبع ٨/ ٣٦٥ ومشكل إعراب القرآن

٨/ ٤١٢ - ٤١٣ والنشر ٢/ ٢٧٩ والإتحاف ٢٥٩ .

(٤) ٤٣/هود .

(٥) انظر : الأصول ٨/ ٢٩١ وإعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ٢/ ٩٣ ومشكل إعراب القرآن

٨/ ٤٠٥ .

(٦) ٩٨/يونس .

(٧) جَائِزُ جَوَازًا نَحْوِيًّا . وانظر معاني القرآن للقرآء ٨/ ٤٧٩ .

(٨) انظر : إعراب القرآن ومعانيه ٣/ ٣٥ .

(٩) لَمْ أَقِفْ عَلَى مَنْ نَسَبَ ذَلِكَ إِلَى يُونُسَ .

(١٠) انظر : الأصول ٨/ ٢٩١ .

فالنَّصْبُ مَعَ الْمُنْقَطِعِ ، أَيْ : لَا تُخَالِطُهُ إِلَّا مُتَارِكَةً ، وَالرَّفْعُ ، عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ
مَبْتَدَأٌ مَحذُوفٌ ، تَقْدِيرُهُ / إِلَّا شَيْءٌ هُوَ سَلَامٌ بِسَلَامٍ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ : مَا زَادَ إِلَّا مَا
نَقَصَ " وَ " مَا نَفَعَ إِلَّا مَا ضَرَّ " ، فَـ " مَا " - مَعَ الْفِعْلِ - بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ يُولَوَّلَا
" مَا " لَمْ يَقَعْ الْفِعْلُ بَعْدَ " إِلَّا " ، فَكَأَنَّهُ قَالَ : مَا زَادَ الشَّيْءُ وَلَكِنْ النِّقْصُ أَمْرُهُ ،
وَمَا نَفَعَ وَلَكِنْ الضَّرُّ أَمْرُهُ يَوْمَنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ (١) :

نَجَا سَالِمٌ وَالنَّفْسُ مِنْهُ بِشِدْقِهِ وَلَمْ يَنْجُ إِلَّا جَفْنُ سَيْفٍ وَمِئْزَرًا
تَمَّ الْكَلَامُ عِنْدَ قَوْلِهِ : " وَلَمْ يَنْجُ " ، ثُمَّ قَالَ : " إِلَّا جَفْنُ سَيْفٍ وَمِئْزَرًا "
أَيَّ " : لَكِنْ جَفْنُ سَيْفٍ وَمِئْزَرًا .

فَإِنْ كَانَ فِي الْمَبْدَلِ مِنْهُ مَا نَعِيَ مِنَ الْحَمْلِ عَلَى لَفْظِهِ ، حُمِلَ عَلَى الْمَوْضِعِ ،
تَقُولُ : مَا جَاعَنِي مِنْ أَحَدٍ إِلَّا زَيْدٌ ، وَلَا رَجُلٌ فِيهَا إِلَّا زَيْدٌ ، فَتَحْمِلُ زَيْدًا عَلَى
مَوْضِعِ الْفَاعِلِ وَالْمَبْتَدَأِ ، دُونَ اللَّفْظِ ؛ لِأَنَّ " مِنْ " وَ " لَا " لَا يَدْخُلَانِ عَلَى الْمَعَارِفِ
فِي هَذَا الْمَقَامِ ، وَيَجُوزُ النَّصْبُ فِي هَذَا ، عَلَى أَصْلِ الْإِسْتِثْنَاءِ ، فَتَقُولُ : لَا رَجُلٌ
فِي الدَّارِ إِلَّا زَيْدًا ، وَمَا جَاعَنِي مِنْ أَحَدٍ إِلَّا زَيْدًا ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ (٢) :

مَهَامِهَا وَخُرُوقًا لَا أَنْيَسَ بِهَا إِلَّا الضَّوَابِحُ وَالْأَصْدَاءُ وَالْبُيُومُ

(١) هُوَ حُذَيْفَةُ بْنُ أَنَسٍ الْهَذَلِيُّ . انْظُرْ : دِيوَانَ الْهَذَلِيِّينَ ٥٥٨ .

وَالْبَيْتُ مِنْ شَوَاهِدِ ابْنِ السَّرَّاجِ فِي الْأَصُولِ ٢٩١ / ٨ . وَانْظُرْ أَيْضًا : الْمَقْرَبُ ١٦٧ / ٨ وَاللِّسَانُ
(جَفْنُ) .

النَّفْسُ بِشِدْقِهِ : أَيْ : كَادَتْ تَخْرُجُ ؛ فَبَلَغَتْ شِدْقَهُ ، أَيْ : إِنَّمَا نَجَا بِجَفْنِ سَيْفٍ وَمِئْزَرٍ ، نَصَبَهُ عَلَى
نَزْعِ الْخَافِضِ .

(٢) هُوَ الْأَسْوَدُ بْنُ يَعْقَرَ . انْظُرْ : الْمَفْضَلِيَّاتُ ٤١٩ .

وَانْظُرْ أَيْضًا : الْخَزَانَةُ ٣ / ٢٨٢ .

الْمَهَامَةُ : جَمْعُ مَهْمَةٍ ، وَهُوَ الْقَفَرُ . الْخُرُوقُ : جَمْعُ خَرَقٍ ، وَهُوَ الْفَلَاءُ الْوَاسِعَةُ تَتَخَرَّقُ فِيهَا الرِّيحُ .
الضَّوَابِحُ : جَمْعُ ضَايِحٍ ، وَهُوَ الثَّلَبُ . الْأَصْدَاءُ : جَمْعُ صَدَى ، وَهُوَ : ذِكْرُ الْبُيُومِ .

مَعَ تَأَوَّلِ الْجَنَسِيَّةِ ، وَمِنْ هَذَا النَّوعِ قَوْلُهُمْ : لَيْسَ زَيْدٌ بِشَيْءٍ إِلَّا شَيْئًا لَا يُعْبَأُ بِهِ " ، فَإِنْ جَعَلْتَ مَوْضِعَ " لَيْسَ " " مَا " رَفَعْتَ " شَيْئًا .
فَإِنْ فَصَلْتَ " إِلَّا " وَمَا بَعْدَهَا بَيْنَ الصِّفَةِ وَالْمَوْصُوفِ - فِي النَّفْيِ -
فَالْبَدَلُ ، عِنْدَ سَيَبُويهِ (١) ، وَالنَّصْبُ عِنْدَ الْمَازِنِيِّ (٢) ، تَقُولُ : مَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا
أَبِيكَ خَيْرٌ مِنْ عَمْرٍو ، وَإِلَّا أَبَاكَ ، تَقْدِيرُهُ : مَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ خَيْرٍ مِنْ عَمْرٍو إِلَّا أَبِيكَ .

الفصل الثالث : في أحكام الاستثناء

الحكم الأول : لا يجوز الاستثناء إلا من جماعة ، أو نكرة عامّة ، أو اسم جنس تقول : قام القوم إلا زيداً ، وما قام أحد إلا زيداً ، وذهب الدينار والدرهم إلا دنانيرك ودرهمك ، وما مرّ بي البعير إلا إليك ، ومنه قوله تعالى : ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ (٣) / ولو قلت : قام زيد إلا عمرو ، لم يجز . / ٧٢
الحكم الثاني : لا يجوز الاستثناء بنكرة محضة من نكرة غير مؤقتة ؛ (٤)
لقلّة الفائدة ، فلو قلت : رأيتُ ناساً إلا رجلاً ، أو رأيتُ رجلاً إلا إنساناً ، لم يكن للاستثناء فائدة ؛ لأنّ المقصود بالاستثناء : أَنْ يَخْرُجَ مِنَ الْحُكْمِ مَا لَوْ لَا هُوَ لَدَخَلَ فِيهِ وَجُوبًا ، وقولك : رأيتُ ناساً ، لا يوجب دخول " رجلاً " فيهم بعينه حتّى لو لم تستثنه لكان داخلًا في الحكم ، وإذا كان الغرض من الاستثناء غير

(١) الكتاب ٢ / ٣٣٦ - ٣٣٧ .

(٢) انظر : المقتضب ٤ / ٣٣٩ حيث نسب الميرد اختيار النصب إلى المازني .

(٣) ٢ ، ٣ / العصر .

(٤) هي النكرة المختصة ، بوصف أو غيره . وانظر : الأصول ٨٤ / ١ .

مَتَّصَوْرٍ فِيهِ ؛ كَانَ اسْتِعْمَالُهُ لُغَوًّا ، وَكَانَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : أَخَذْتُ جُمْلَةً إِلَّا دَرِهَمًا .
 الحكم الثالثُ : لا يقع بعد " إِلَّا " - إِذَا كَانَ قَبْلَهَا اسْمٌ - إِلَّا اسْمٌ ، أَوْ
 فِعْلٌ مُضَارِعٌ ؛ فَتَقُولُ : مَا زَيْدٌ إِلَّا قَائِمٌ ، وَمَا زَيْدٌ إِلَّا يَقُومُ ، وَلَوْ قُلْتَ : مَا زَيْدٌ
 إِلَّا قَامَ لَمْ يُجْزَ ، فَإِنْ أَدْخَلْتَ " قَدْ " أَجَازَهَا قَوْمٌ ^(١) ، فَأَمَّا قَوْلُكَ : مَا أَتَانِي
 زَيْدٌ إِلَّا تَكَلَّمَ بِخَيْرٍ ، فَإِنْ قَبْلَ " إِلَّا " ^(٢) فِعْلًا ، ^(٣) وَأَمَّا قَوْلُكَ : مَا تُحَدِّثُنِي إِلَّا
 صَدَقْتُ ، وَمَا تَأْتِينِي إِلَّا قُلْتَ حَقًّا ، فَالْأَوَّلُ مُضَارِعٌ فِي تَأْوِيلِ مَاضٍ ، كَأَنَّكَ
 قُلْتَ : مَا أَتَيْتَنِي إِلَّا قُلْتَ حَقًّا ، فَإِنْ قُلْتَ : مَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا زَيْدٌ ^(٤) خَيْرٌ مِنْهُ ،
 كَانَ مَا بَعْدَ " إِلَّا " جُمْلَةً ابْتِدَائِيَّةً وَاقِعَةً صِفَةً لِأَحَدٍ ، وَ " إِلَّا " لُغَوٌّ فِي اللَّفْظِ
 مُعْطِيَةً فَائِدَتَهَا ، جَاعِلَةً زَيْدًا " خَيْرًا مِنْ جَمِيعِ مَنْ مَرَرْتُ بِهِ .
 الحكم الرابعُ : لا يجوزُ تَقْدِيمُ " إِلَّا " عَلَى الْعَامِلِ وَالْمُسْتَشْتَى مَعًا فِي
 حَالٍ ، كَقَوْلِكَ : إِلَّا زَيْدًا قَامَ ^(٥) الْقَوْمُ ؛ لِأَنَّهُمْ شَبَّهُوهَا بِالْوَاوِ ، فِي بَابِ الْمَفْعُولِ
 مَعَهُ ، وَقَدْ جَاءَ فِي الشَّعْرِ مُقَدِّمًا عَلَيْهِمَا .

(١) فِي الْمُسَاعَدِ عَلَى تَسْهِيلِ الْفَوَائِدِ ٨ / ٥٨٢ : " وَفِيهِمْ مِنْ كَلَامِهِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ : مَا زَيْدٌ إِلَّا قَامَ ، وَهُوَ
 كَذَلِكَ ، وَأَمَّا إِجَازَتُهُ مَعَ " قَدْ " فَحَكَاهُ الْخَدْبُ عَنْ الْمَبْرَدِ ، وَقَالَ فِي الْبَدِيعِ : أَجَازَهُ قَوْمٌ " وَقَالَ
 السِّيَوطِيُّ فِي الْهِمَمِ ٣ / ٢٧٦ : " وَفِي الْبَدِيعِ : لَوْ قُلْتَ : مَا زَيْدٌ إِلَّا قَامَ ، لَمْ يُجْزَ ، فَإِنْ أَدْخَلْتَ " قَدْ "
 أَجَازَهَا قَوْمٌ " .

(٢) فِي الْأَصْلِ : فَإِنْ قَبْلَ إِلَّا فِعْلٌ ، وَهُوَ خَطَأٌ ظَاهِرٌ .

(٣) فِي الْأَصْلِ : وَمَا قَوْلُكَ .. ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ .

(٤) فِي الْمُسَاعَدِ عَلَى تَسْهِيلِ الْفَوَائِدِ ٨ / ٥٨١ : " .. وَنَقَلَهُ الْمُصَنِّفُ وَغَيْرُهُ مِنَ الزَّمَخْشَرِيِّ ؛ فَإِنَّهُ قَالَ
 فِي : مَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا زَيْدٌ خَيْرٌ مِنْهُ : إِنَّ مَا بَعْدَ : إِلَّا " جُمْلَةً ابْتِدَائِيَّةً صِفَةً لِـ " أَحَدٍ " ، وَتَابَعَ
 الزَّمَخْشَرِيُّ صَاحِبُ الْبَدِيعِ وَابْنُ هِشَامٍ " .

(٥) انْظُرْ : الْمُسَاعَدِ عَلَى تَسْهِيلِ الْفَوَائِدِ ٨ / ٥٦٧ .

وَأَجْمَعَ البصريُّونَ على جواز تقديم "إِلَّا" على المُسْتَثْنَى مِنْهُ ، إذا كان العاملُ مقدِّماً عليها : قامَ إلا زَيْداً (١) القَوْمُ ، وما قامَ إلا زَيْداً أَحَدُ ، فإن قلتَ القَوْمُ إلا زَيْداً في الدَّارِ ، لم يُجْز .

وَحُكِّمَ المُسْتَثْنَى - في هذا المقام - أَنْ يَكُونَ منصوباً أبداً ، أمَّا الموجبُ فَلِأَنَّهُ كان قَبْلَ التَّقديمِ منصوباً ، وأمَّا غيرُ الموجبِ ؛ فَلِأَنَّ البَدَلَ لا يَتَقَدَّمُ على المبدلِ / مِنْهُ ، كالصِّفَةِ والموصوفِ ، فبَقِيَ على أَصْلِ الاستثناءِ بوعليه أَنُشِدَ ٧٢/ب سيبويه (٢) :

فَمَا لِي إِلَّا أَلْ أَحْمَدَ شَيْعَةً وَمَا لِي إِلَّا مَذْهَبَ الْحَقِّ مَذْهَبُ
وَقَدْ وَقَعَتْ "إِلَّا" غَيْرَ مَوْقِعِهَا ، كقوله تعالى : ﴿ إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا ﴾ (٣)
تقديرُهُ ، إِن نَحْنُ (٤) إِلَّا نَظْنُ ظَنًّا ، ونقولُ : ما ضَرَبْنَا إِلَّا ضَرْباً ، ولا تقولُ :

(١) المصدر السابق ١/ ٥٦٨ .

(٢) ليس البيئُ من شواهد سيبويه في المطبوع من الكتاب ، وهو للكُمَيْتِ بن زيد .

انظر : الهاشميات ١٧ والمقتضب ٤/ ٣٩٨ ومجالس ثعلب ٦٢ والمقاييس ٣/ ١٩١ والتبصرة ٣٧٧ والإنصاف ٣٧٥ وابن يعيش ٢/ ٧٩ والخزانة ٤/ ٣١٤ .

(٣) ٣٢/ الجاثية .

(٤) وعلى هذا تكونُ إِلَّا في الآية مُؤَخَّرَةً من تقديم بـهذا في التقدير ، وما ذكره ابن الأثير هو تقديرُ المبرد ، قال أبو جعفر النحاس في إعراب القرآن ٣/ ١٤٠ - ١٤١ : " وهذا من مُشْكِلي الإعرابِ وَغَامِضِهِ ؛ لِأَنَّهُ لا يُقالُ : ما ضَرَبْتُ إِلَّا ضَرْباً ، وما ظَنَنْتُ إِلَّا ظَنًّا ؛ لِأَنَّهُ لا فائِدةَ فيه أَنْ يَقَعَ بَعْدَ حرفِ الإيجابِ ؛ لِأَنَّ مَعْنَى المصدرِ كَمَعْنَى الفعلِ ؛ فالجوابُ عن الآية عن مُحَمَّدِ بنِ يَزِيدٍ على وجهين ، أحدهما : أَنْ يكونَ في الكلامِ تقديمٌ وتأخيرٌ ، أي : إِن نَحْنُ إِلَّا نَظْنُ ظَنًّا .. والجوابُ الآخرُ : أَنْ يكونَ التقديرُ : إِن نَظْنُ إِلَّا أَنْكُمْ تَظُنُّونَ ظَنًّا " .

لَسْنَا نَضْرِبُ بِإِلَّا ضَرْبًا ؛ لَأَنَّكَ تَقْدِرُ أَنْ تَقُولَ : لَسْنَا إِلَّا نَضْرِبُ ضَرْبًا ، وَلَا تَقْدِرُ فِي " مَا " (١) عَلَى ذَلِكَ .

الحكم الخامسُ : لا يجوزُ حذفُ المُستثنى وإرادتهُ ، ويجوزُ حذفُ المُستثنى منه لَفْظًا ؛ حَمَلًا عَلَى المضافِ والمضافِ إِلَيْهِ ، فَلَمَّا جازَ حذفُ (٢) المضافِ ، جازَ حذفُ المُستثنى منه ، فَقِيلَ : مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ ، وَلَمَّا لَمْ يُجَزْ حذفُ المضافِ إِلَيْهِ ، لَمْ يُجَزْ حذفُ المُستثنى ؛ فَلَمْ يَقُلْ : قَامَ الْقَوْمُ ، وَيُرَادُ : إِلَّا زَيْدًا ؛ فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : لَيْسَ إِلَّا ، وَ : لَيْسَ غَيْرُ ، فَشَاذٌ ، قَالَ ابْنُ السَّرَّاجِ : قَدْ يَحذفُونَ المُستثنى ؛ اسْتِخْفَافًا ، نَحْوَ قَوْلِهِمْ : لَيْسَ إِلَّا ، وَ : لَيْسَ غَيْرُ ، كَأَنَّهُمْ قَالُوا : لَيْسَ إِلَّا ذَاكَ ، وَ : لَيْسَ غَيْرُ ذَاكَ (٣) .

ومنه قولُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ : " الطَّيْرَةُ مِنَ الشَّرِّكَ ، وَلَيْسَ مِنَّا إِلَّا ، وَلَكِنَّ اللَّهَ يَذْهَبُهُ بِالتَّوَكُّلِ " (٤) ، يُرِيدُ : وَلَيْسَ مِنَّا إِلَّا مَنْ يَتَطَيَّرُ .

الحكم السادسُ : لا يُسْتثنى بِـ " إِلَّا " اسْمَانِ ؛ فَلَا تَقُولُ : أُعْطِيتُ النَّاسَ الدَّنَانِيرَ إِلَّا زَيْدًا الدَّرَاهِمَ ، وَلَا : مَا أُعْطِيتُ أَحَدًا شَيْئًا إِلَّا زَيْدًا دِرْهَمًا ، كَمَا لَا تَعْطِفُ اسْمَيْنِ بِحَرْفٍ وَاحِدٍ ، فَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ (٥) :

(١) قَالَ مَكِّي فِي مُشْكَلِ إِعْرَابِ الْقُرْآنِ ٢ / ٢٩٨ : " .. فَلَوْ جَرَى الْكَلَامُ عَلَى غَيْرِ حَذْفِ لَصَارَ تَقْدِيرُهُ : إِنْ نَظَنْ إِلَّا نَظَنْ ، وَهَذَا الْكَلَامُ نَاقِصٌ ، وَلَمْ يُجَزِ النَحْوِيُّونَ : مَا ضَرَبْتُ إِلَّا ضَرْبًا ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ : مَا ضَرَبْتُ إِلَّا ضَرَبْتُ .. " .

(٢) كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : " وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ " ٨٢ / يُوسُفَ .

(٣) فِي الْأَصُولِ ١ / ٢٨٣ .

(٤) هَذَا الْحَدِيثُ رَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ مَسْعُودٍ . انْظُرْ : صَحِيحَ التِّرْمِذِيِّ بِوَبَاهِمَشِهِ (عَارِضَةُ الْأَخْوَذِيِّ) (بَابُ الطَّيْرَةِ) ٧ / ١١٦ - ١١٧ . وَفِي شَرْحِ الْحَدِيثِ مَا يُفِيدُ أَنَّ قَوْلَهُ : " وَمِنَّا إِلَّا .. الْخ " مِنْ كَلَامِ رَوَايَ الْحَدِيثِ .

(٥) لَمْ أَهْتَدِ إِلَيْهِ ، وَلَمْ أَقِفْ عَلَى هَذَا الْبَيْتِ فِيمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنْ مَصَادِرٍ .

وَلَيْسَ مُجْبِرًا إِنْ أَتَى الْحَيَّ خَائِفٌ وَلَا قَائِلًا إِلَّا هُوَ الْمُتَعَبِّيًا
فَشَاذٌ ، وَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى فِعْلِ آخَرَ ، فَإِنْ قُلْتُ : مَا أُعْطِيتُ أَحَدًا دَرَهْمًا
إِلَّا زَيْدًا دَانِقًا ، عَلَى الْبَدَلِ جَازٌ ، وَكَذَلِكَ : مَا أُعْطِيتُ الْقَوْمَ الدَّرَاهِمَ إِلَّا عَمْرًا
دَانِقًا .

الحكم السَّابِعُ : إِذَا تَكَرَّرَتْ "إِلَّا" فَلَهَا مَعْنَيَانِ :

الأوَّلُ : أَنْ / يَكُونَ اسْتِثْنَاءٌ مِنْ اسْتِثْنَاءٍ ، فَيَكُونُ الثَّانِي ضِدَّ الْأَوَّلِ ، فِي
الِإِجَابِ وَالنَّفْيِ ، كَقَوْلِكَ : لَهُ عِنْدِي عَشْرَةٌ إِلَّا خَمْسَةٌ إِلَّا دَرَهْمًا ، فَالْخَمْسَةُ
مُسْتَثْنَاةٌ مِنَ الْعَشْرَةِ ، وَالدَّرَهْمُ مُسْتَثْنَى مِنَ الْخَمْسَةِ ، فَحَصَلَ الْإِقْرَارُ بِسِتَّةٍ ،
وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَى قَوْمٍ مُّجْرِمِينَ . إِلَّا آلَ لُوطٍ إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ
أَجْمَعِينَ . إِلَّا امْرَأَتَهُ ﴾ (١) ، فَـ "إِلَّا لُوطٍ" اسْتِثْنَاءٌ مِنْ "قَوْمٍ مُّجْرِمِينَ" ، وَ
"امْرَأَتَهُ" مُسْتَثْنَاةٌ مِنْ "إِلَّا لُوطٍ" .

الثَّانِي : أَنْ يَكُونَ اسْتِثْنَاءٌ بَعْدَ اسْتِثْنَاءٍ ، لَا مِنْهُ ، فَتَكُونُ "إِلَّا" فِيهِ
بِمَعْنَى الْوَاوِ ، تَقُولُ : مَا فِيهَا أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ إِلَّا عَمْرُو ، أَيْ : وَعَمْرُو ، وَلَكَ النَّصَبُ
عَلَى أَصْلِ الْاسْتِثْنَاءِ ، فَإِنْ أَخَّرْتَ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ ، فَلَا بُدَّ مِنْ نَصْبِ الْمُسْتَثْنَيْنِ ،
تَقُولُ : مَا فِيهَا إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا أَحَدٌ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَكَ مُسْتَثْنَى مِنْهُ ، فَلَا بُدَّ
مِنْ رَفْعِ أَحَدِهِمَا ، وَنَصْبِ الْآخَرِ ، تَقُولُ : مَا أَتَانِي إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرُو ، وَ : إِلَّا زَيْدٌ
إِلَّا عَمْرًا ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَرْتَفَعَ اثْنَانِ بِفِعْلِ وَاحِدٍ ، مِنْ غَيْرِ عَاطِفٍ ، وَمِنْ هَذَا
النَّوْعِ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ
وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٌ فِي ظُلُمَاتِ الْأَرْضِ وَلَا رَطْبٌ

(١) ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ / الْحَجَرِ . وَانْظُرْ : التَّبَصُّرَةُ ٣٧٨ .

وَلَا يَابِسُ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ ﴿١﴾، كَأَنَّهُ قَالَ - وَاللَّهِ أَعْلَمُ - : لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ
وَهِيَ فِي كِتَابٍ مُبِينٍ (٢)، فَإِنْ قُلْتَ : مَا أَكَلُ أَحَدٌ إِلَّا الْخُبْزَ إِلَّا زَيْدًا ، فهذا ليس
فيه إِلَّا نَصْبُ زَيْدٍ ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ مُوجِبٌ فِي الْمَعْنَى ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : كُلُّ النَّاسِ أَكَلُ
الْخُبْزَ إِلَّا زَيْدًا ، وكذلك : مَا جَاعَنِي أَحَدٌ إِلَّا رَاكِبًا . إِلَّا زَيْدًا ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : كُلُّ
أَحَدٍ جَاعَنِي رَاكِبًا إِلَّا زَيْدًا .

الحكم الثامن : إِذَا اجْتَمَعَ " إِلَّا " ، و " غَيْرُ " ، فاجعل أحدهما استثناءً
والآخر صفةً ؛ تقول : مَا جَاعَنِي أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ غَيْرُ عَمْرٍو ، وما مررت بأحدٍ إِلَّا
وتدًا غير زيدٍ ، قال شيخنا (٣) : وَلَا أَعْلَمُ لَصْرَفِهِمَا عَنِ الِاسْتِثْنَاءَيْنِ مَعْنًى ، وَلَا
عَنِ الْوَصْفَيْنِ إِذَا كَانَا مُفْتَرَقَيْنِ ، فَإِنْ عَطَفْتَ جَارَ رَفْعُهُمَا جَمِيعًا ، تقول : مَا
جَاعَنِي أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ وَغَيْرُ عَمْرٍو ، فَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ (٤) :

مَا بِالْمَدِينَةِ دَارٌ غَيْرُ وَاحِدَةٍ دَارُ الْخَلِيفَةِ إِلَّا دَارُ مَرْوَانَ

(١) / ٥٩ / الأنعام .

(٢) انظر : التبصرة ٣٧٩ .

(٣) أُبْرُزُ شَيْوْخَهُ فِي النَّحْوِ هُوَ : نَاصِحُ الدِّينِ أَبُو السَّعَادَاتِ أَبُو مُحَمَّدٍ سَعِيدُ بْنُ الْمُبَارَكِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ
الدَّهَّانِ الْبَغْدَادِيِّ الْمُتَوَفَى سَنَةَ تِسْعٍ وَسِتِّينَ وَخَمْسِمِائَةَ ، وَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ الْأَثِيرِ فِي مُقَدِّمَةِ " الْبَدِيعِ " أَنَّ
لَهُ كِتَابًا شَرَحَ فِيهِ فُصُولَ ابْنِ الدَّهَّانِ ، وَسَمَّاهُ " بُغْيَةُ الرَّائِغِ فِي تَهْذِيبِ الْفُصُولِ النَّحْوِيَّةِ " ، كَمَا
أَنَّ " الْبَدِيعِ " يُعَدُّ أَيْضًا شَرْحًا مَبْسُوطًا مَطْوًى لِفُصُولِ ابْنِ الدَّهَّانِ . انظر ص ٢ فِي الْمَقْدَمَةِ .
وَقَدْ صَرَّحَ ابْنُ الْأَثِيرِ فِي الْبَدِيعِ بِالنَّقْلِ عَنْ شَيْخِهِ بِقَوْلِهِ : " قَالَ شَيْخُنَا " أَرْبَعُ مَرَّاتٍ ، وَلَمْ أَقِفْ عَلَى
نَصِّ كَلَامِ شَيْخِهِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ ، وَعَثَرْتُ عَلَى نَقْوَلِهِ الْآخَرَى فِي " الْغَرَّةِ " لابْنِ الدَّهَّانِ ، وَهُوَ شَرْحُ
لِكُتَابِ " اللَّعَمِ " لابْنِ جَنِي ، وَقَدْ قَرَأْتُ ابْنَ الْأَثِيرِ النَّحْوَ - أَيْضًا عَلَى مَكِّيِّ بْنِ رِيَّانَ بْنِ شَيْبَةَ بْنِ صَالِحِ
النَّحْوِيِّ الضَّرِيرِ الْمُتَوَفَى سَنَةَ ثَلَاثٍ وَسِتْمِائَةَ ، وَقَرَأْتُ النَّحْوَ عَلَى غَيْرِهِمَا أَيْضًا .

(٤) قِيلَ : هُوَ الْفَرَزْدَقُ ، وَلَمْ أَعثرْ عَلَيْهِ فِي دِيَوَانِهِ الْمَطْبُوعِ .

وَالْبَيْتُ مِنْ شَوَاهِدِ سَبِيئِيهِ ٢ / ٣٤٠ . وَانْظُرْ أَيْضًا : الْمُقْتَضَبُ ٤ / ٤٢٥ ، وَالْأَصُولُ ١ / ٣٠٣ .

مَرْوَانَ : هُوَ مَرْوَانُ بْنُ الْحَكَمِ الْأُمَوِيُّ .

فَتَرَفَعُ "غَيْرُ" (١) لِلوصفِ ، وَتَنْصِبُ "دَارَ مَرَوَانَ" لِلإِسْتِثْنَاءِ ، وَلَكَ أَنْ تَنْصِبَهُمَا جَمِيعاً ، عَلَى الإِسْتِثْنَاءِ ، وَأَنْ تَرَفَعَهُمَا جَمِيعاً ؛ فَيَصِيرُ الْكَلَامُ : مَا بِالْمَدِينَةِ دَارُ كَبِيرَةٍ إِلَّا دَارُ مَرَوَانَ ، وَلَكَ أَنْ تَنْصِبَ "غَيْراً" ، وَتَرَفَعَ "دَارَ مَرَوَانَ" ، وَبَعْضُهُمْ لَمْ يُجْزِهِ (١) .

الْحُكْمُ التَّاسِعُ : لَا يَجُوزُ الْجَمْعُ بَيْنَ اثْنَيْنِ مِنْ آلَاتِ الإِسْتِثْنَاءِ ، لَوْ قُلْتَ : جَاعَنِي الْقَوْمُ إِلَّا خَلَا زَيْدًا ، لَمْ يُجْزَ ، وَقَدْ أَجَازُوا : إِلَّا مَا خَلَا زَيْدًا ؛ لِلْفَصْلِ ، وَأَجَازَ الْأَخْفَشُ (٢) : جَاعَنِي الْقَوْمُ إِلَّا حَاشَا زَيْدٍ بِالْجَرِّ

الْحُكْمُ الْعَاشِرُ : لَا يُعْطَفُ عَلَى حَرْفِ الإِسْتِثْنَاءِ بِـ "لَا" ، لَا تَقُولُ : قَامَ الْقَوْمُ لَيْسَ زَيْدًا وَلَا عَمْرًا ، وَلَا : قَامَ الْقَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ وَلَا عَمْرٍو .

فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾ (٣) فَـ "غَيْرُ" صِفَةٌ (٤) دَالَّةٌ عَلَى النَّفْيِ ؛ لِأَنَّهَا صِفَةٌ الَّذِينَ "بِمَعْنَى أَنَّهُمْ جَمَعُوا بَيْنَ نِعْمَةِ الْإِيمَانِ وَبَيْنَ السَّلَامَةِ مِنْ غَضَبِ اللَّهِ وَالضَّلَالِ ، وَلَوْ كَانَتْ إِسْتِثْنَاءً لَمْ يُجْزَ .

الْحُكْمُ الْحَادِي عَشَرَ : أَكْثَرُ النِّحَاةِ لَا يَجِيزُونَ الإِسْتِثْنَاءَ بِأَكْثَرِ مِنْ

(١) هذا الشرح بنصّه تقريباً في أصول ابن السَّرَاج ١ / ٣٠٤ ، وكذا ما يَأْتِي فِي الْحُكْمِ التَّاسِعِ .

(٢) كَذَا فِي الْبَدِيعِ ، وَالَّذِي فِي الْمَصَادِرِ نِسْبَةً ذَلِكَ إِلَى الْكِسَائِيِّ ، قَالَ ابْنُ السَّرَاجِ فِي الْأَصُولِ

١ / ٣٠٣ : "وَأَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ تَجْمَعَ بَيْنَ حَرْفَيْنِ مِنْ هَذِهِ الْحُرُوفِ إِلَّا وَيَكُونُ الثَّانِي اسْمًا ، مِثْلَ

قَوْلِكَ : قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا خَلَا زَيْدًا .. فَإِنْ قُلْتَ : إِلَّا مَا خَلَا زَيْدًا ، وَإِلَّا مَا عَادَ ، جَازَ ، وَلَا يَجُوزُ : إِلَّا

حَاشَا زَيْدًا ، وَالْكِسَائِيُّ يَجِيزُهُ إِذَا خَفِضَ بِـ "حَاشَا" .. " .

(٣) ٧ / فَاتِحَةُ الْكِتَابِ .

(٤) انْظُرْ : مُشْكَلُ إِعْرَابِ الْقُرْآنِ ١ / ١٣ .

النَّصْفِ (١) ، وبعضُهم (٢) يُجيزُهُ ، وعليه أَكْثَرُ الفقهاء (٣) ، تقولُ : له عِنْدِي عَشْرَةٌ إِلَّا تِسْعَةٌ ، فَكَأَنَّهُ قَالَ : له عِنْدِي وَاحِدٌ ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنْ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ ﴾ (٤) ، وَقَالَ تَعَالَى : ﴿ فَبِعِزَّتِكَ لَا أَغْوِيَهُمْ أَجْمَعِينَ . إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْمُخْلَصِينَ ﴾ (٥) ؛ فَاسْتَثْنَى الْغَاوِينَ مِنَ الْعِبَادِ وَالْعِبَادَ مِنَ الْغَاوِينَ (٦) .

وَأَمَّا الْإِسْتِثْنَاءُ بِالنَّصْفِ : فَقَدْ اعْتَدَلَ الْخِلَافُ بَيْنَهُم (٢) فِيهِ جَوْزٌ وَمَنْعٌ وَاجْتَمَعُوا عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمُسْتَثْنَى أَكْثَرَ مِنَ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ ؛ فَلَا تَقُولُ ١/٧٤ لِي عِنْدَهُ عَشْرَةٌ إِلَّا أَحَدٌ عَشَرَ (٦) .

(١) وهو مذهب جمهور البصريين . انظر : الهمع ٣ / ٢٦٨ .

(٢) وهو مذهب أكثر الكوفيين ، وهو أيضا مذهب أبي عبيدة والسيرافي ، واختاره ابن مالك . انظر : المساعد ١ / ٥٧١ والهمع ٣ / ٢٦٩ .

(٣) انظر : تفسير القرطبي ١٠ / ٢٩ حيث نسب المنع إلى أحمد ابن حنبل .

وقال القرافي في " الاستغناء في أحكام الاستثناء " ص ٥٣٦ : " اتفقوا على منع الاستثناء المستغرق ، كقوله : له على عَشْرَةٍ إِلَّا عَشْرَةٌ وإنما اختلفوا في استثناء النصف ، والأكثر فذهب أصحابنا وأكثر الفقهاء والمتكلمين إلى صحة استثناء الأكثر حتى إنه لو قال : له على عَشْرَةٍ إِلَّا تِسْعَةٌ لم يلزمه سوى درهم واحد .

وذهب القاضي أبو بكر في آخر أقواله ، والحنابلة ، وابن دَرَسْتَوَيْهِ النحويُّ إلى المنع من ذلك " وانظر أيضا ص ٥٣٧ - ص ٥٤٦ من " الاستغناء في أحكام الاستثناء " وانظر في المسألة المراجع الآتية " التبصرة في أصول الفقه : لأبي إسحاق الشيرازي ، ص ١٦٨ - ١٧١ و " المحصول في علم أصول الفقه " للإمام الفخر الرازي ١ / ٥٣ - ٥٦ و " أحكام القرآن لابن العربي ص ١٨٧٤ - ١٨٧٥ .

(٤) ٨٢ ، ٨٣ / ص

(٥) ٤٢ / الحجر . وانظر : البحر المحيط ٥ / ٥٥٤ .

(٦) انظر : البحر المحيط ، في الموضوع السابق .

الحكمُ الثَّانِي عَشَرَ : قد أَوْقَعُوا الفعلَ مَوْقِعَ الاسمِ المُسْتَثْنَى ، في قولهم : "أَقْسَمْتُ عَلَيْكَ إِلَّا فَعَلْتَ" ، و "نَشَدْتُكَ بِاللَّهِ إِلَّا جِئْتَ" ، و "عَزَمْتُ عَلَيْكَ إِلَّا جِئْتَنِي" ، ومنه قولُ ابنِ عَبَّاسٍ لِلأنصَارِ - وقد نهضوا له - :
 "بِالْإِيوَاءِ وَالنَّصْرِ (١) إِلَّا جَلَسْتُمْ" ، التقديرُ في هذا الحكم : ما أَطْلُبُ إِلَّا فَعْلَكَ ، ولا أريدُ إِلَّا جُلُوسَكُمْ .

الحكمُ الثَّالِثُ عَشَرَ : قد حملوا المُسْتَثْنَى منه على المعنى ، فقالوا :
 "أَقَلُّ رَجُلٍ" يقولُ ذاكُ إِلَّا زَيْدٌ" ، فَـ "زَيْدٌ" بَدَلٌ - في المعنى - من رَجُلٍ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : ما رَجُلٌ يقولُ ذاكُ إِلَّا زَيْدٌ .

فأما قولهم : "قَلَّ رَجُلٌ يقولُ ذاكُ إِلَّا زَيْدٌ" فليسَ ببدلٍ من رَجُلٍ ؛ لِأَنَّ "قَلَّ" لا يَعْمَلُ في المعارفِ ، وإنما معناه : أَقَلُّ رَجُلٍ ، قال سيبويه : أَقَلُّ رَجُلٍ مبتدأٌ مبني عليه (٢) ، فهذا يُدَلُّ على أَنَّ له عنده خبراً .
 وإذا قلتُ : قَلَّمَا يَسْكُنُ الدَّارَ إِلَّا الظُّبَاءُ ، فالرَّفْعُ والنَّصْبُ ، فَإِنْ جَعَلْتَ موضعَ "مَا" "مَنْ" فالنَّصْبُ الْوَجْهُ .

(١) انظر : البحر المحيط ٨ / ٣٦١ - ٣٦٢ عند تفسير قوله تعالى : "قم الليل إلا قليلاً نصفه .. :

(٢) الكتاب ٢ / ٣١٤ .

البابُ الثاني عشر

فى المجزورات

وهي قسمان : مجزورات بحرفٍ ، ومجزورات بإضافةٍ .

القسم الأول :

فى المجزور بالحرف ، فيه فصلان :

الفصل الأول : فى ذكر الحروف ، ومعانيها

وفيه فرعان :

الفرع الأول : فى تعريفها ، حروف الجر ثمانية عشر حرفاً ، وتسمى

٧٤ / ب

حروف الإضافة ؛ لأنَّ وضعها : أنْ تُفْضِيَ بمعاني الأفعالِ إلى الأسماءِ ، وهي - فى ذلك - سَوَاءٌ ، وإنْ اختلفت دواعيها .

منها خمسة على حرفٍ واحدٍ ، وهي : الباءُ ، واللامُ ، والكافُ ، والتاءُ

والواوُ .

ومنها خمسة على حرفين ، وهي : مِنْ ، وَعَنْ ، وَفِي ، وَمِنْذُ ، فى مَوْضِعٍ ،

وَكَيْ ، فى مَوْضِعٍ .

ومنها ستة على ثلاثة أحرفٍ ، وهي : إلى ، وعلى ، ورُبُّ ، ومُنْذُ ، فى

مَوْضِعٍ ، وعدا ، وخلا ، فى الاستثناءِ .

ومنها اثنان على أربعة أحرفٍ ، وهما : حاشا ، فى الاستثناءِ ، وحتي ،

فى أحد أقسامها ، وهذه جميعها مُتَّفِقَةٌ فى العمل لفظاً أو موضعاً ، ومعانيها

مُخْتَلَفَةٌ .

أَمَّا الْبَاءُ : فَإِنَّهَا مَكْسُورَةٌ ، وَلَهَا أَرْبَعَةُ مَوَاضِعَ

الْأَوَّلُ : الْإِلْصَاقُ ، وَهُوَ أَصْلُ بَابِهَا ، كَقَوْلِكَ : أَمْسَكْتُ الْحَبْلَ بِيَدِي ، فَأَمَّا
مَرَرْتُ بِزَيْدٍ ، فَعَلَى الْإِتْسَاعِ ، أَيْ : التَّصَقُّ مَرُورِي بِمَوْضِعٍ يَقْرُبُ مِنْهُ .

الثَّانِي : لِلإِسْتِعَانَةِ ، وَذَلِكَ إِذَا اتَّصَلَتْ بآلَةٍ وَنَحْوِهَا ، كَقَوْلِكَ : كَتَبْتُ
بِالْقَلَمِ ، وَضَرَبْتُ بِالسَّيْفِ ، وَمِنْهَا : بِتَوْفِيقِ اللَّهِ حَاجْتُ ، وَبِفُلَانٍ أَصَبْتُ
الْغُرْضَ وَأَكْثَرَ مَا يَجِيءُ مَعَ الْفِعْلِ الْمُتَعَدِّي .

الثَّالِثُ : لِلْمُصَاحَبَةِ نَحْوُ : اشْتَرَيْتُ الْفَرَسَ بِسَرَجِهِ وَلِجَامِهِ يَدْخُلُ عَلَيْهِ
بِثِيَابِ السَّفَرِ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ تَنْبُتُ بِالدَّهْنِ ﴾ (١) .

الرَّابِعُ : لِلزِّيَادَةِ ، وَقَدْ تَزَادَ فِي الْمَرْفُوعِ ، وَالْمَنْصُوبِ ، وَالْمَجْرُورِ :
أَمَّا الْمَرْفُوعُ : فَفِي الْفَاعِلِ لَازِمًا ، كَقَوْلِكَ : أَكْرَمَ بَزِيدٌ ، وَغَيْرَ لَازِمٍ ، كَقَوْلِهِ
تَعَالَى : ﴿ وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا ﴾ (٢) ، وَفِي الْمُبْتَدَأِ ، كَقَوْلِكَ : بِحَسْبِكَ قَوْلُ السُّوءِ ،
وَفِي الْخَبَرِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا ﴾ (٣) .

وَأَمَّا الْمَنْصُوبُ : فَكَقَوْلِهِ تَعَالَى : (وَلَا تَلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ) (٤) وَمِنْهُ :
لَيْسَ زَيْدٌ بِقَائِمٍ .

(١) ٢٠ / الْمُؤْمِنُونَ .

(٢) ٧٩ ، ١٦٦ / النِّسَاء ، ٢٨ / الْفَتْح .

(٣) ٢٧ / يُونُس ، وَانْظُرْ : مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْأَخْفَشِ ٣٤٣ حَيْثُ قَالَ : " وَزَيْدَتُ الْبَاءُ ، كَمَا زَيْدَتُ فِي قَوْلِكَ :
" بِحَسْبِكَ قَوْلُ السُّوءِ " .

(٤) ١٩٥ / الْبَقَرَةِ . وَقَالَ الْأَخْفَشُ فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ ١٦١ ، ١٦٢ : " وَالْبَاءُ زَائِدَةٌ ، نَحْوُ زِيَادَتِهَا فِي قَوْلِهِ
" تَنْبُتُ بِالدَّهْنِ " وَأِنَّمَا هِيَ : تَنْبُتُ الدَّهْنُ " وَانْظُرْ : إِعْرَابُ الْقُرْآنِ ، لِأَبِي جَعْفَرِ النَّحَّاسِ ١ / ٢٤٣
وَالْجَنَى الدَّانِي ١١٣ وَالْبَحْرُ الْمَحِيط ٢ / ٧١ .

وأما المجرور : فقد جاء في الشعر شاذاً ، أنشدَه الفارسيُّ :
فأصْبَحَنَ لَا يَسْأَلُنُهُ عَنْ بِمَا بِهِ أَصْعَدَ فِي عُلُوِّ الْهَوَى أَمْ تَصَوَّبًا (١) ١ / ٧٥
وقد جاءت مُضْمَرَةٌ فِي الْقِسْمِ ، كَقَوْلِهِ : اللَّهُ لَا فَعْلَنَ ، وَفِي قَوْلِ رُؤْيَا -
وَقِيلَ لَهُ : كَيْفَ أَصْبَحْتَ ؟ ، قَالَ - : خَيْرٌ (٢) ، يُرِيدُ : بِخَيْرٍ .
وَأَمَّا اللَّامُ : فَمَفْتُوحَةٌ مَعَ الْمُضْمَرِ ، مَكْسُورَةٌ مَعَ الْمَظْهَرِ ، وَلَهَا مَوْضِعَانِ :
الْأَوَّلُ : لِلتَّخْصِيصِ ، وَهُوَ نَوْعَانِ : أَحَدُهُمَا : مَا اقْتَرَنَ مَعَهُ مَلِكٌ ، نَحْوُ :
الدَّارُ لَزِيدٍ ، وَالْمَالُ لَجَعْفَرٍ ، وَالْآخَرُ : مَا عَرِيَ مِنْهُ ، نَحْوُ : السَّرَجُ لِلدَّابَّةِ ، وَالْمَسْجِدُ
لِعَبْدِ اللَّهِ .
الثَّانِي : الزِّيَادَةُ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ ﴾ (٣) ،

(١) لم أَعثر عليه في كتب الفارسي المطبوعة . وقد نُسِبَ إِلَى الْأَسْوَدِ بْنِ يَعْفَرَ . انظر : معاني القرآن
للقرّاء ٣ / ٢٢١ وأوضح المسالك ٣ / ٣٤٥ والمغنى ٣٥٤ وشرح أبياته ٦ / ٧٤ والخزانة ٩ / ٥٢٩ ، قال
البغدادي : .. والبيت لم أَقِفْ عَلَى قَائِلِهِ .
صعد في الجبل : إذا علاه . الهواء : ما بين السماء والأرض .
التصوَّب : النزول . علُو الشئ : فوقه .
(٢) انظر : الإنصاف ٥٣٠ .
(٣) ٧٢ / النمل .

وكقوله تعالى : ﴿ وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ ﴾ (١) ، وَأَنْشَدُوا (٢) :

يَذْمُونَ لِلدُّنْيَا وَهُمْ يَرْضَعُونَهَا أَفَأَويقَ حَتَّى مَا يَدْرُ لَهَا تُعْلُ

وقد أُضْمِرَتْ فِي قَوْلِهِمْ : " لَاهِ أَبُوكَ " ، يَعْنُونَ : لِلَّهِ أَبُوكَ . وَقَدْ جَعَلَ لَهَا قَوْمٌ مَوْضِعَيْنِ آخَرَيْنِ .

أحدهما : العلة (٣) ، نحو : جِئْتُ لَتُكْرِمَنِي .

والثاني : العاقبة (٤) ، كقوله تعالى : ﴿ فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ

عَدُوًّا وَحَرْنًا ﴾ (٥)

وَأَمَّا الْكَافُ : فَمَعْنَاهَا التَّشْبِيهُ ، وَلَهَا مَوْضِعَانِ :

الأولُ : أَنْ تَكُونَ غَيْرَ زَائِدَةٍ ، كقوله : جَاعِي الَّذِي كَزَيْدٍ ، فَوَصَلَتْ بِهَا

(١) ٢٦ / الحج .

(٢) لابن همام السُّلُولِي .

وانظر : إصلاح المنطق ٢١٣ وغريب الحديث للخطابي ٨٢ / ١ والمشوف المعلم ٣٠١ والبسيط ٩٤٨ واللسان وتاج العروس (رضع ، ثعل فوق) ، وفي البيت روايات أخرى لا شاهد فيها ، مثل : وذموا لنا الدنيا ، و " يذمون دنياهم ، و : يذمون لي الدنيا . أفأويق : جمع أفواق والمفرد : فُواق ، بالفتح والضَّم ، وهو ما بين الحلبتين من الوقت . الثُّعلُ : مخرج اللبن بوقيل : هو خِلْفٌ صغير زائد في ضِرْعِ الشاة ، وأصله من ثُعَلِ الأسنان وهي أسنان زائدة يركبُ بعضها بعضاً . والشاعر يذمُّ العلماء الذين يُزْهِنُونَ النَّاسَ فِي الدُّنْيَا فِي الْوَقْتِ الَّذِي يَقْبِلُونَ فِيهِ عَلَى خَيْرَاتِهَا وَنَعِيمِهَا بِنَهْمٍ وَشَفَفٍ .

(٣) وهو قول الكوفيين كما ذكر السيوطي في الهمع ٢٠٢ / ٤ .

(٤) وهو قول الأخفش . انظر : البحر المحيط ١٠٥ / ٧ والهمع في الموضع السابق .

(٥) ٨ / القصص .

"الذي" ولو كانت اسماً كان فيه قُبْحٌ ؛ لحذفِ المبتدأ ، التقديرُ : جاعني الذي هو كزيدٌ ؛ ولهذا استقبحوا مَنْ قرأ : ﴿ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ ﴾ (١) ، بالرفع (٢) .

الثاني : أَنْ تكونَ زائدةٌ ، كقوله تعالى : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ (٣) ، أَيْ : ليسَ مثلهُ شَيْءٌ (٤) ؛ لِأَنَّ اللَّهَ لَا مِثْلَ لَهُ .

ولا تدخلُ الكافُ على مضمَرٍ ؛ استغناءً عنها بِـ "مثل" ؛ فَلَا تقولُ : أَنْتَ كهُ ، تُريدُ : أَنْتَ كزيدٌ ، وقد جاءَ في الشعر (٥) شاذاً .

وأما التاءُ والواوُ : فمختصَّانِ بالقسم ، وسيذكرانِ في الفصلِ الثاني من هذا الباب .

وأما " مِنْ " : فلها خمسةُ مواضعَ :

الأولُ : أَنْ تكونَ لابتداءِ الغايةِ ، كقولك : سِرْتُ مِنْ بَغْدَادَ ، أَيْ كَانَ ٧٥ / ب ابتداءُ السيرِ منها إلى الغايةِ التي يَقْصِدُهَا ، وهذا الكتابُ مِنْ فُلانٍ إلى فُلانٍ ، أَيْ ابتداءهُ مِنْهُ ، فيتَّصِلُ بِمَنْ صَدَرَ عَنْهُ الكتابُ ، ولا اعتِبارَ بالتأخير فيه والتَّقديم ، إِذَا قُلْتَ : هذا الكتابُ إلى فُلانٍ مِنْ فُلانٍ ، وَإِذَا قُلْتَ : زيدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو ، إِنَّمَا ابْتَدَأْتَ فِي إعْطائه الفضلَ ؛ حَيْثُ عَرَفْتَ فَضْلَ عَمْرٍو ، ثم تناولَ ذلك مَنْ هُوَ مِثْلُ عَمْرٍو أَوْ دُونَهُ .

(١) ١٥٤ / الأنعام .

(٢) وبه قرأ يحيى بن يعمر بن أبي إسحاق ، ووافقَهُمَا الحَسَنُ والأَعْمَشُ ، انظر : معاني القرآن للفرَّاء

١ / ٣٦٥ ومعاني القرآن للزجاج ٢ / ٣٠٥ والبحر المحيط ٤ / ٢٥٥ والإتحاف ٢٦١ .

(٣) ١١ / الشورى .

(٤) انظر : كتاب الشعر لأبي على الفارسي ٢٥٨ وحاشية المحقِّق في الموضع المذكور .

(٥) سيبويه ٢ / ٣٨٤

وسيبيويه يذهبُ إلى أَنَّهَا تكونُ لابتداءِ الغايةِ في الأماكنِ (١) ، قال سيبويه
إِذَا قُلْتَ : عَمَرُوا أَفْضَلَ مِنْ زَيْدٍ ، إِنَّمَا أَرَادَ أَنْ يُفْضِلَهُ عَلَى بَعْضٍ (٢) وَلَا يَعْمُ ،
وَجَعَلَ " زَيْدًا " الْمَوْضِعَ الَّذِي ارْتَفَعَ مِنْهُ ، وَكَذَلِكَ إِذَا قَالَ : أَخْزَى اللَّهُ الْكَاذِبَ
مِنِّْي وَمِنْكَ .

الثَّانِي : اللَّتَبْعِيضُ ، كَقَوْلِكَ : أَخَذْتُ مِنَ الدَّرَاهِمِ ، أَيُّ : بَعْضُهَا ، وَكَقَوْلِهِ
تَعَالَى : (وَيَكْفُرْ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ) (٣) ، عِنْدَ سِيَبِيوِيهِ (٤) ، وَقَدْ قِيلَ : إِنَّ « مِنْ »
لأَقْلَ مِنْ (٥) النِّصْفِ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ مِنْهُمْ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ (٦)
قَالَ الْمَبْرَدُ : قَوْلُكَ : أَخَذْتُ مِنْ مَالِهِ ، إِنَّمَا جَعَلَ « مَالَهُ » ابْتِدَاءً غَايَةً مَا
أَخَذَ ؛ فَدَلَّ عَلَى التَّبْعِيضِ مِنْ حَيْثُ صَارَ مَا بَقِيَ انْتِهَاءً لَهُ ، وَالْأَصْلُ وَاحِدٌ ،
وَكَذَلِكَ : أَخَذْتُ مِنْهُ دِرْهَمًا ، وَ : سَمِعْتُ مِنْهُ حَدِيثًا ، أَيُّ : هُوَ أَوَّلُ مَخْرَجِ
الدِّرْهِمِ (٧) وَالْحَدِيثِ .

(١) الكتاب ٤ / ٢٢٤ .

(٢) الكتاب ٤ / ٢٢٥ .

(٣) ٢٧ / البقرة .

(٤) الكتاب ٤ / ٢٢٥ .

(٥) انظر : البحر المحيط ٣ / ٣٠ . وفي المساعد على تسهيل الفوائد ٢ / ٢٤٦ : " .. وفي البديع قيل : إن
" مِنْ " لأَقْلَ مِنْ النِّصْفِ .. " .

(٦) ١١٠ / آل عمران .

(٧) انظر : المقتضب ٨ / ٤٤ و ٤ / ١٣٦ ، وقال ابن السراج في الأصول ٨ / ٤٠٩ : " قال أبو العباس :
وسيبيويه يذهب إلى أنها تكون لابتداء الغاية في الأماكن ، وتكون للتبعيض .. قال أبو العباس : وليس
هو كما قال عندي ؛ لأن قوله : أَخَذْتُ مِنْ مَالِهِ إِنَّمَا ابْتِدَاءُ غَايَةٍ مَا أَخَذَ .. " إلى آخر ما ذكر ابنُ
الأنثير هاهنا بنصه تقريباً " .

الثَّالِثُ : التَّبْيِينُ ، كَقَوْلِكَ : ثَوْبٌ مِنْ خَرٍّ ، وكَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَاجْتَنِبُوا
الرُّسَّ مِنْ الْأَوْثَانِ ﴾ (١) ، فالرَّجْسُ جَامِعٌ لِلْأَوْثَانِ ، وَغَيْرِهَا ، وَ« مِنْ » بَيْنَتْ أَحَدَ
أَنْوَاعِهِ ، وَلَوْ كَانَتْ لِلتَّبْعِيضِ ، لَأُثْبِتَتْ فِي الْأَوْثَانِ مَا لَيْسَ بِرَجْسٍ .
وَيُعْتَبَرُ هَذَا الْقِسْمُ ، بِأَنَّهُ يَحْسُنُ أَنْ تَقَعَ صِفَةٌ (٢) ، تَقْدِيرُهُ : الرَّجْسُ الَّذِي
هُوَ الْأَوْثَانُ .

الرَّابِعُ : أَنْ تَكُونَ لاسْتِغْرَاقِ الْجِنْسِ ، مُزِيلَةً لِلْبَسِّ ، مُؤَكِّدَةً لِلْعُمُومِ فِي
النَّفْيِ وَالِاسْتِفْهَامِ ؛ تَقُولُ : مَا جَاعَنِي مِنْ رَجُلٍ ، وَهَلْ مِنْ رَجُلٍ فِي الدَّارِ ؟ ؛
لَأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : مَا جَاعَنِي رَجُلٌ ، جَازَ أَنْ يَكُونَ قَدْ جَاعَكَ رَجُلَانِ أَوْ أَكْثَرُ ، وَإِذَا
قُلْتَ : مَا جَاعَنِي مِنْ رَجُلٍ ، لَمْ يُجْزَ أَنْ يَجِيئَكَ رَجُلٌ ، وَلَا أَكْثَرُ مِنْهُ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ
تَعَالَى : ﴿ مَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الْمُشْرِكِينَ أَنْ يُنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ ۖ
خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ ﴾ (٣) .

وَلَا تَدْخُلْ إِلَّا عَلَى النِّكَرَاتِ ؛ فَلَا تَقُولُ : مَا جَاعَنِي مِنْ زَيْدٍ
الخَامِسُ : أَنْ تَكُونَ زَائِدَةً ، لِغَيْرِ مَعْنَى وُجُودِهَا كَعَدَمِهَا ، وَلَا تَكُونَ إِلَّا
مَعَ النَّفْيِ وَالِاسْتِفْهَامِ ، فِي قَوْلِهِمْ : مَا جَاعَنِي مِنْ أَحَدٍ ، وَهَلْ مِنْ أَحَدٍ فِي الدَّارِ ؟
فَوُجُودُهَا ، وَعَدَمُهَا سَوَاءٌ ؛ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : مَا جَاعَنِي أَحَدٌ ، فَقَدْ نَفَيْتَ نَفْيًا
عَامًّا ، لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ جَاعَكَ وَاحِدٌ ، وَلَا أَكْثَرُ مِنْهُ كَمَا إِذَا قُلْتَ : مَا جَاعَنِي مِنْ
أَحَدٍ ؛ لِأَنَّ " أَحَدًا " لَا يَقَعُ فِي الْإِيجَابِ .

(١) ٣٠ / الحج .

(٢) انظر : ابن يعيش ٨ / ١٢ .

(٣) ١٠٥ / البقرة .

وَأَجَازَ الْأَخْفَشُ زِيَادَتَهَا فِي الْإِجَابِ^(١) ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ يُكَفِّرُ عَنْكُم مِّنْ سَيِّئَاتِكُمْ ﴾^(٢) ، وَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَّبَأِ الْمُرْسَلِينَ ﴾^(٣) ، فِي أَحَدِ التَّأْوِيلَيْنِ .

وَأَكْثَرُ النِّحَاةِ يَجْعَلُونَهَا فِي الْقِسْمِ الرَّابِعِ زَائِدَةً^(٤) ، وَلَيْسَتْ كَذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الزَّائِدَ مَا لَا يُفِيدُ مَعْنًى ، وَهِيَ فِيهِ قَدْ أَفَادَتْ الْاسْتِغْرَاقَ وَالتَّكْيِيدَ .
وَأَمَّا " عَنْ " : فَمَعْنَاهَا الْمَجَاوِزَةُ ، وَالْبَعْدُ ، وَلَهَا مَوْضِعَانِ .

الْأَوَّلُ ، حَقِيقِيٌّ ، كَقَوْلِكَ : جَلَسْتُ عَنْ يَمِينِهِ ، أَيْ : فِي الْمَكَانِ الَّذِي تَجَاوَزَهُ وَتَعَدَّاهُ ، وَحَاذِيَ يَمِينَهُ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ إِنَّكُمْ كُنْتُمْ تَأْتُونَنَا عَنِ الْيَمِينِ ﴾ وَقَوْلُهُمْ : رَمَيْتُ عَنِ الْقَوْسِ ، وَكَسَاهُ عَنِ الْعُرْيِ ، وَأَطْعَمَهُ عَنِ الْجَوْعِ .

الثَّانِي : مُجَازِيٌّ ، يَرْجِعُ إِلَى الْأَوَّلِ ، كَقَوْلِكَ : أَخَذْتُ عَنْهُ الْعِلْمَ ، وَأَدَّيْتُ عَنْهُ الدِّينَ .

وَأَمَّا " فِي " : فَمَعْنَاهَا الظَّرْفِيَّةُ ، وَلَهَا مَوْضِعَانِ :
الْأَوَّلُ : حَقِيقِيٌّ ، كَقَوْلِكَ : " زَيْدٌ فِي الدَّارِ ، وَالْمَالُ فِي الْكَيْسِ .
وَالثَّانِي : مُجَازِيٌّ ، وَهُوَ نَوْعَانِ :

أَحَدُهُمَا : قَرِيبٌ مِنَ الْحَقِيقِيِّ ، كَقَوْلِكَ : نَظَرْتُ فِي الْعِلْمِ ، وَفِي فُلَانٍ عَيْبٌ .
وَالْآخَرُ : بَعِيدٌ مِنْهُ ، كَقَوْلِهِمْ : فِي عُنُقُوانٍ شَبَابِهِ ، وَإِنَّمَا الْإِنْسَانُ مُحَلٌّ

(١) انظر : معاني القرآن للأخفش ٩٨ - ٩٩ ، وانظر أيضا : تفسير الطبري ٩٤ / ٣ وابن يعيش ١٣ / ٨ والبحر المحيط ٢ / ٣٢٦ و ٤ / ١١٣ .

(٢) ٢٧١ / البقرة .

(٣) ٣٤ / الأنعام .

(٤) انظر : ابن يعيش ١٣ / ٨ والجني الداني ٣٢٠ .

(٥) ٢٨ / الصافات .

لِلشَّبَابِ ، لا الشَّبَابُ محلٌّ للإنسان بوجوزُ أَنْ يُصْرَفَ إِلَى الْحَقِيقَةِ عَلَى حَذَفِ
مُضَافٍ تَقْدِيرُهُ : زَمَنُ عُنْفُوانٍ / الشَّبَابِ .

ب/ ٧٦

وَأَمَّا " كَيَّ " : فَالَّتِي فِي قَوْلِهِمْ : كَيْمَةً ؟ كَمَا تَقُولُ : لِمَهْ ؟ فَـ " مَا " اسْمٌ
اسْتِفْهَامٌ ، وَحَذَفُ الْأَلِفِ مِنْهَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ " كَيَّ " حَرْفُ جَرٍّ ، مِثْلُ : " فِيمَ " وَ
عَمَّ " ، وَسَنَزِيدُهَا بَيَانًا عِنْدَ ذِكْرِ نَوَاصِبِ (١) الْفِعْلِ الْمُسْتَقْبَلِ .

وَأَمَّا " مَذَّ " فَسَتُذَكِّرُ مَعَ أُخْتِهَا فِي آخِرِ الْفَرْعِ .

وَأَمَّا "إِلَى" فَهِيَ لَانْتِهَاءِ الْغَايَةِ ، وَلِهَا مَوْضِعَانِ :

الْأَوَّلُ : حَقِيقِيٌّ ، كَقَوْلِكَ : جِئْتُ إِلَى بَغْدَادَ ، وَكَقَوْلِهِمْ - فِي الْكِتَابِ - مِنْ
فُلَانٍ إِلَى فُلَانٍ .

وَيَجُوزُ أَنْ يَدْخُلَ مَا تَجَرَّهُ فِي حُكْمِ مَا قَبْلَهُ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَاغْسِلُوا
وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ ﴾ (٢) ، فَالْمَرَافِقُ دَاخِلَةٌ فِي الْغَسْلِ ، وَبَعْضُهُمْ (٣)
لَا يَدْخُلُهَا فِيهِ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ ثُمَّ أَتَمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ ﴾ .

الثَّانِي : مُجَازِيٌّ ، وَهُوَ إِذَا كَانَتْ بِمَعْنَى الْمَصَاحَبَةِ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَا
تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ ﴾ (٥) ، وَقَوْلُهُمْ : « الذَّودُ إِلَى الذَّودِ إِبِلٌ » ، وَقِيلَ : هُمَا
هُنَا بِمَعْنَى " مَعَ " (٦) ، وَمِنْ ذَلِكَ : قَوْلُهُمْ : إِنَّمَا أَنَا إِلَيْكَ ، أَيُّ : أَنْتَ غَايَتِي ،
وَقَوْلُهُمْ قُمْتُ إِلَيْهِ ، فَتَجْعَلُهُ مُنْتَهَاكَ مِنْ مَكَانِكَ (٧) ، وَقِيلَ : هُمَا بِمَعْنَى اللَّامِ .

(١) انظر ص ٦١٢ - ٦١٥ .

(٢) المائدة .

(٣) وهو الصحيح . انظر : ابن يعيش ٨ / ١٥ والجنى الداني ٣٧٣ والمغنى ٧٥ ،

(٤) ١٨٧ / البقرة .

(٥) ٢ / النساء .

(٦) وهذا رأى الأخفش ، انظر معانى القرآن ٢٢٤ وانظر أيضا الأزهية ٢٨٢ وابن يعيش ٨ / ١٥ وهو

أيضا رأى الكوفيين كما في الجنى الداني ٣٧٣ وابن يعيش ٤ / ١٥٤ .

وأما "على" : فمعناها الاستعلاء ، ولها موضعان :
 الأول : حقيقى ، وهو أن يكون ما قبلها فوق مُسمًى المجرور ، إن كان
 مما يُعلى ، كقولك : زيدٌ على الفرس وعلَى عمرو ثوبٌ .
 الثاني : مجازي ، كقولك : فلانٌ أميرٌ على البلد ، وكقوله تعالى :
 "وَتَوَكَّلْ عَلَى الْحَيِّ الَّذِي لَا يَمُوتُ" (١) ، ومنه قولهم : عليه مالٌ ، ومررتُ على
 زيدٍ ، أي : إنَّ المالَ قد اعتلَاهُ ، وإنَّ مروره على مكانه .
 وأما "رُبَّ" : فمعناها التقليلُ ، ولها صدرُ الكلام ، وقد جاءت بمعنى
 التكثر في الشعر ، حملاً على "كَمْ" ، والفارسيُّ (٢) يقول ، في قوله تعالى :
 ﴿رَبِّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ (٣) : لا معنى للتقليل فيها ؛ لأنه لا
 حُجَّةَ عَلَيْهِمْ فيه .
 ولها أحكام :

الحكم الأول : لأبد لها من فعلٍ تتعلَّقُ (٤) به حتى تُعديَّة ، ولا يكون إلا
 ماضياً ، متأخراً عنها ، ويجوزُ حذفُه ، وإظهارُه ، وأكثر ما تستعملُه العربُ
 محذوفاً ، تقولُ : رَبُّ رَجُلٍ عَاقِلٍ لَقِيتُ ، فَأَنْتَ مُخَيَّرٌ فِي "لَقِيتُ" ، إِنْ جَعَلْتَهُ
 صِفَةً ، كَانَ الْعَامِلُ مُحذَوْفًا ، وَإِنَّمَا جازَ حذفُه ؛ لأنه جوابٌ ، والجوابُ يَتَسَلَّطُ

٧٧

(١) ٥٨ / الفرقان .

(٢) لم أهتم إلى نصِّ كلام أبي عليٍّ في المسألة في المطبوع من كتبه ، ومعنى كلامه الذي نقله عنه ابن
 الأثير موجودٌ في البغداديات ٢٨٨ حيث ذكر الآية "رَبِّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ" : ثم قال :
 "وَيَبْدُو أَنْ تَجْعَلَهَا - يقصد "ما" - التي هي اسمٌ منكورٌ أيضاً على أَنْ يكونَ التقديرُ : رَبُّ
 شَيْءٍ يَوَدُّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ؛ لأنَّ المعنى ليسَ عليَّ أَنَّهُمْ يَوَدُّونَ شَيْئًا ، إِنَّمَا الَّذِي يَوَدُّونَهُ الْإِسْلَامُ لَوْ كَانُوا
 مِنْهُمْ ، وَيَوَدُّونَ لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ " وانظر "كتاب الشعر" ٣٩٢ - ٣٩٣ . حيثُ تكلَّم على أَنَّ "رَبِّمَا"
 للتكثر ، لا للتقليل .

(٣) ٢ / الحجر .

(٤) المراد بالمتعلِّق ما هنا هو : التعلُّقُ المشترطُ في حروف الجرِّ غير الزائدة ؛ فلا بدَّ لها من فعلٍ يعملُ فيها
 ويظهرُ معنى الحرف في هذا الفعل . انظر : ابن عيش ٢٩٨/٨ ، والجنى الداني ٤٢٧ .

عليه الحذف ، كَمَا سَبَقَ فِي الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ (١) ، وَيَقُولُ الْقَائِلُ : مَا لَقِيتُ رَجُلًا صَالِحًا ، فَتَقُولُ : رَبُّ رَجُلٍ صَالِحٍ ، أَيْ : لَقِيتَ ، وَإِنْ لَمْ تَجْعَلْ " لَقِيتُ " صِفَةً فَهُوَ الْعَامِلُ فِي " رَبُّ " ، فَإِنْ قُلْتَ " لَقِيتُهُ " ، لَمْ يَكُنْ إِلَّا صِفَةً ؛ لِأَنَّهُ قَدْ تَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ بِنَفْسِهِ ؛ فَلَمْ يَحْتَجْ إِلَى حَرْفِ الْجَرِّ .

وَتَقُولُ - فِي الْعُطْفِ - رَبُّ رَجُلٍ قَدْ رَأَيْتُ وَرَبُّ امْرَأَةٍ ، فَالْاِخْتِيَارُ : أَنْ تُعِيدَ الصِّفَةَ ، فَتَقُولُ : وَرَبُّ امْرَأَةٍ قَدْ رَأَيْتُ .

وَإِذَا وَقَعَ الْفِعْلُ الْمُضَارِعُ بَعْدَهَا ، فَتَمَّ إِضْمَارُ ، نَحْوُ : رَبُّ رَجُلٍ يَقُومُ ، تَقْدِيرُهُ : رَبُّ رَجُلٍ كَانَ يَقُومُ ، أَوْ كَأَنَّهُ لَصَدَقَ الْوَعْدُ قَدْ وَقَعَ ، وَلَا تَقُولُ : رَبُّ رَجُلٍ سَيَقُومُ غَدًا ، وَلَيَقُومَنَّ بَعْدَ غَدٍ ، إِلَّا أَنْ تُرِيدَ : رَبُّ رَجُلٍ يُوصَفُ بِهَذَا تَقُولُ : رَبُّ رَجُلٍ يُسَيِّئُ الْيَوْمَ مُحْسِنٌ غَدًا ، أَيْ : يُوصَفُ بِهَذَا .

الْحُكْمُ الثَّانِي : لَا تَدْخُلُ " رَبُّ " إِلَّا عَلَى نَكْرَةٍ (٢) ، إِمَّا مُظْهَرَةً ، وَإِمَّا مُضْمَرَةً .

أَمَّا الْمُظْهَرَةُ « فَيَلْزِمُهَا أَنْ تَكُونَ مَوْصُوفَةً » (٣) بِمَفْرَدٍ أَوْ جُمْلَةٍ ؛ لِتَكُونَ أَبْلَغَ فِي التَّقْلِيلِ ؛ فَإِنَّ « رَجُلًا » أَعْمُ مِنْ « رَجُلٍ قَائِمٍ » ؛ تَقُولُ : رَبُّ جُلِّ جَوَادٍ لَقِيتُ ؛ وَرَبُّ رَجُلٍ أَبُوهُ كَرِيمٌ ، وَرَبُّ رَجُلٍ فَهَمَّ ذَاكَ ، وَلَا تَقُولُ : رَبُّ رَجُلٍ ، وَتَسْكُتُ .

وَأَمَّا الْمُضْمَرَةُ : فَيَلْزِمُهَا أَنْ تُفْسَرَ بِمَنْصُوبٍ نَكْرَةٍ مَفْرَدٍ ، كَقَوْلِكَ : رَبُّهُ رَجُلًا ، وَهَذَا الْمُضْمَرُ مَجْهُولٌ ، لَا يَرْجِعُ إِلَى شَيْءٍ ، وَإِنَّمَا هُوَ نَكْرَةٌ مَبْهَمٌ يَرْمَى بِهِ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ إِلَى مُضْمَرٍ سَابِقٍ ، ثُمَّ يُفْسَرُ كَمَا يُفْسَرُ الْعَدَدُ الْمَبْهَمُ ، كَمَا

(١) انظر : ص ٩١ .

(٢) انظر : الاصول ١ / ٤١٦ والجَنَى الدَّانِي ٤٤٨ ومغنى اللبيب ١٨١ .

(٣) انظر الاصول ١ / ٤١٨ .

سَبَقَ فِي ضَمِيرِ الشَّأْنِ (١) وَالْقِصَّةِ ، وَيَجِيءُ فِي فَاعِلٍ " نَعِمَ " (٢) وَ " بئسَ " إِذَا ٧٧ /
 كَانَ مُضْمَرًا . وَهَذِهِ الْهَاءُ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ مَعَ الْمَذْكَرِ وَالْمُؤنَّثِ ، وَالْاِثْنَيْنِ وَالْجَمَاعَةِ ،
 عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ (٣) .

وَقَدْ أَدْخَلُوا " رَبَّ " عَلَى " مَنْ " ، إِذَا كَانَتْ نَكْرَةً غَيْرَ مَوْصُولَةٍ ، حُكِيَ
 عَنْهُمْ : مَرَرْتُ بِمَنْ صَالِحٍ (٢) ، وَ : رَبَّ مَنْ يَقُومُ ظَرِيفٍ ، قَالَ الشَّاعِرُ (٤) :
 يَا رَبَّ مَنْ تَغْتَشُّهُ لَكَ نَاصِحٍ وَمُؤْتَمِّنٍ بِالْغَيْبِ غَيْرِ أَمِينٍ
 وَأَدْخَلُوهَا عَلَى " مِثْلِكَ " وَ " شِبْهِكَ " ، إِذَا لَمْ تَتَعَرَّفَا (٥) بِالْإِضَافَةِ ،
 وَكَانَا - فِي الْمَعْنَى - نَكْرَتَيْنِ .

الْحُكْمُ الثَّلَاثُ : قَدْ أَدْخَلُوا " مَا " عَلَى " رَبَّ " ، وَلَا تَخْلُو : أَنْ تَكُونَ
 كَافَّةً لَهَا عَنِ الْعَمَلِ ، أَوْ زَائِدَةً ، أَوْ بِتَقْدِيرِ شَيْءٍ .
 أَمَّا الْكَافَّةُ : فَتَدْخُلُ بِهَا عَلَى الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ ، وَالْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ ، كَقَوْلِكَ :
 رَبُّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ ، وَرَبُّمَا قَامَ زَيْدٌ ، وَرَبُّمَا يَقُومُ زَيْدٌ ، وَبَعْضُهُمْ يَمْنَعُ الْمُسْتَقْبَلَ (٦)

(١) انظر : ص ٦١ .

(٢) انظر : ص ٤٨٨ .

(٣) انظر : الأصول ١ / ٤١٩ .

(٤) لَمْ أَقِفْ عَلَى اسْمِهِ .

وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ سَيَبَوِيهِ ١٠٩ / ٢ ، وَانْظُرِ الْأَصُولَ ٤٢١ / ١ وَالْهَمْعَ ٣١٦ / ١ وَ ١٨٣ / ٤ ، ٢٣٤
 وَاللَّسَانَ (غَشَّشَ) وَ (نَصَحَ) .

تَغْتَشُّهُ : تَظُنُّ أَنَّهَا يَغْشُكَ ، أَيْ : أَنَّ الْمَرْءَ قَدْ يَنْصَحُهُ مَنْ يَظُنُّ بِهِ الْغَشَّ ، وَيَغْشُهُ مَنْ يَظُنُّ بِهِ الْأَمَانَةَ .

(٥) هَذَا بِنَصِّهِ تَقْرِيْبًا فِي الْأَصُولِ ٨ / ٤٢٢ .

(٦) قَالَ ابْنُ السَّرَاجِ فِي الْأَصُولِ ٨ / ٤١٩ : " .. وَلَمَّا كَانَتْ " رَبَّ " إِنَّمَا تَأْتِي لَمَّا مَضَى ، فَكَذَلِكَ " رَبُّمَا " لَمَّا
 وَقَعَ بَعْدَهَا الْفِعْلُ ، كَانَ حَقُّهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيًا ، فَإِذَا رَأَيْتَ الْفِعْلَ الْمَضَارِعَ بَعْدَهَا فَتَمَّ إِضْمَارُ " كَانَ "
 قَالُوا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : " رَبُّمَا يَوْمَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ " : إِنَّهُ لَصِدْقُ الْوَعْدِ كَأَنَّهُ قَدْ كَانَ
 كَمَا قَالَ : " وَلَوْ تَرَى إِذْ فِرْعَوْنُ فَلَاقَ فُلُوقَ " وَلَمْ يَكُنْ ، فَكَأَنَّهُ قَدْ كَانَ لَصِدْقُ الْوَعْدِ " . وَانْظُرْ : الْأَزْهَرِيَّةَ
 ٢٧٦ وَتَفْسِيرَ الطَّبْرِيِّ ٢ / ١٤ وَتَفْسِيرَ الْقُرْطُبِيِّ ٢ / ١٠ وَالْبَحْرَ الْمُحِيطَ ٥ / ٤٤٤ .

كما سبق - ويقول : إِنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى : ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ (١) حكاية حال .

وَأَمَّا الزَّائِدَةُ : فكَقَوْلُهُ (٢) :

رُبَّمَا ضَرْبَةٌ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ بَيْنَ بُصْرَى وَطَعْنَةٍ نَجْلَاءٍ
وَكَقَوْلُهُ (٣) :

لَقَدْ رُزِنْتُ كَعْبُ بْنُ عَوْفٍ وَرُبَّمَا فَتَى لَمْ يَكُنْ يَرْضَى بِشَيْءٍ يَضِيْمُهَا
وَأَمَّا الَّتِي بِتَقْدِيرِ شَيْءٍ مُوصُوفٍ فَكَقَوْلُهُ (٤) :

رُبَّمَا تَكَرَّهُ النَّفْسُ مِنَ الْأَمْرِ رِلَّاهُ فَرَحَةً كَحَلِّ الْعَقَالِ
تَقْدِيرُهُ : رَبُّ شَيْءٍ تَكَرَّهُهُ النَّفْسُ .

(١) ٢ / الحجر .

(٢) هو عَدِيُّ بْنُ الرَّعْلَاءِ .

وهو من شواهد ابن الشجري في الأمالي ٢ / ٤٤٤ وانظر أيضا : حماسة ابن الشجري ١٩٤ والأصمعيّات ١٥٢ ومعجم الشعراء ٢٥٢ والتصحيف والتحريف ٣٨٠ والمغنى ١٣٧ ، ٣١٢ وشرح أبياته ٣ / ١٩٧ و ٤ / ٢٣ و ٥ / ٢٧٩ والهمع ٤ / ٢٣١ .

بُصْرَى : بلدٌ قُربَ الشام . نجلاء : واسعة ، والمراد : بين أماكن بُصْرَى ، يَصِفُ أَهْلَهَا بِالشَّجَاعَةِ .

(٣) لم أهدت إلى هذا القائل ، ولم أهدت إلى البيت فيما لدى من مصادر .

(٤) هو أُمَيَّةُ بْنُ أَبِي الصَّلْتِ ، ونُسب إلى ابن صِرْمِه ، وإلى أبي قيس اليهودي . انظر : ديوان أُمَيَّةِ بْنِ أَبِي الصَّلْتِ ٤٤٤ والبيت من شواهد سيبويه ٢ / ١٠٩ ، ٣١٥ ، وانظر أيضا : ابن يعيش ٤ / ٢ و ٨ / ٣٠ والمغنى ٢٩٧ وشرح أبياته ٥ / ٢١٢ والهمع ١ / ٢٢ ، ٣١٦ والخزانة ٦ / ١٠٨ .

الْفَرْجَةُ ، بالفتح : الانفراج في الأمر ، وبالنضم . الشق في الجدار ونحوه . العقال : حبلٌ تُشدُّ به قوائم الإبل .

وقد اقتصروا بـ "ربما" عن ذكر شيء بعدها ، كقوله (١) :

فذلك إن يلقَ الكريهة يلقها حميداً وإن يستغن يوماً فربما

الحكم الرابع : قد أضمرُوا "رب" بعد الواو ، مع المظهر ، نحو قوله (٢) :

وبلدة ليس بها أنيس

والعمل لـ "رب" ، ولا يدخل عليها (٣) وأو العطف ، بخلاف واو القسم ؛ ٧٨

فإن واو العطف (٤) تدخل عليها .

وحكم واو "رب" حكم "رب" إلا مع المضمر ، و"ما" ؛ فإنه لا تدخل

عليها وأضمرها بعد "بل" ، قال (٥) :

(١) قيل : هو حاتم الطائي . وليس في ديوانه المطبوع .

انظر : الهمع ٤ / ٢٣٠ والخزانة ٩ / ١٠ ، وقال البيهقي : " .. ولحاتم قصيدة على هذا الروي ،
وليس فيها هذه الأبيات " .

الكريهة : الحرب .

(٢) هو جبران العود . انظر : ديوانه ٥٢ ، وبعده :

إلا اليعافير وإلا العيس

وهو من شواهد سيبويه ٨ / ٢٦٣ ، وانظر أيضا : معاني القرآن للفرأ ٨ / ٤٧٩ والمقتضب ٤ / ٤١٤

والإنصاف ٢٧١ وابن يعيش ٢ / ٨٠ ، ١١٧ و ٧ / ٢١ و ٨ / ٥٢ والهمع ٣ / ٢٥٦ والخزانة ١٠ / ١٥ .

اليعافير : جمع يعفور ، - بضم الياء أو فتحها - وهو الظبي الذي لونه لون العفر ، وهو التراب .

والعيس : جمع أعيس أو عيساء ، وأصلها الإبل ، والمراد بها هنا : بقر الوحش .

(٣) يعني على "رب" ؛ لأن الواو معاقبة لها . انظر : البسيط ٨٦٩ .

(٤) مثل : ووالله ، انظر : البسيط ٨٧١ .

(٥) هورؤية . انظر : ديوانه ١٥٠ .

وانظر : الإنصاف ٥٢٩ وابن يعيش ٨ / ١٠٥ والمغني ١١٢ وشرح أبياته ٣ / ٣ والهمع ٤ / ٢٢٢

واللسان "جهرم" ، وبعده :

لا يشتري كتانه وجهرمه

البلد : يذكر ويؤنث والتذكير أكثر . الفجاج : جمع فج وهو الطريق الواسع بن جبلين . قتمه :

أصله : القتام ، كسحاب ، فخفف بحذف الألف ، وهو الغبار . الجهرم : قرية بفارس ينسب إليها

نوع من البسط تتخذ من الشعر ، وهو على تقدير مضاف كانه قال : لا يشتري كتانه وبسط

جهرمه وانظر : شرح أبيات المغني ٢ / ٦ - ٧ فهناك كلام يطول حول "جهرمه" .

بَلْ بَلَدٍ مِلْءُ الْفَجَاجِ قَتَمُهُ

وَأَضْمَرُوهَا بَعْدَ الْفَاءِ ، قَالَ (١) :

فَمِثْلُكَ حُبْلَى قَدْ طَرَقَتْ وَمَرْضِعٍ

وَقَدْ جَرُّوا بِهَا مُضْمَرَةً مِنْ غَيْرِ نَائِبٍ ، قَالَ (٢) .

رَسَمَ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلْلِهِ كِدْتُ أَقْضِي الْحَيَاةَ مِنْ جَلْلِهِ

وَأَمَّا " حَتَّى " : فَلَهَا فِي الْكَلَامِ ثَلَاثَةُ مَوَاضِعَ ، وَوَاحِدٌ فِيهِ خِلَافٌ .

الْمَوْضِعُ الْأَوَّلُ : أَنْ تَكُونَ حَرْفٌ جَرٌّ بِمَعْنَى " إِلَى " ، وَلَهَا فِيهِ حُكْمَانِ :

أَحَدُهُمَا : أَنْ يَنْتَهِيَ الْأَمْرُ بِهِ .

وَالْآخَرُ : أَنْ يَنْتَهِيَ الْأَمْرُ عِنْدَهُ .

أَمَّا الْأَوَّلُ : فَلَهَا فِيهِ شَرَايِطُ حَتَّى تَجُزَّ :

إِحْدَاهَا : أَنْ يَكُونَ مَا بَعْدَهَا مِنْ جَنْسٍ مَا قَبْلَهَا ، تَقُولُ : مَرَرْتُ بِالْقَوْمِ

حَتَّى زَيْدٍ ، وَلَوْ قُلْتَ : حَتَّى الْحِمَارِ ، لَمْ يُجَزَّ .

الثَّانِيَةُ : أَنْ يَكُونَ مَا قَبْلَهَا - فِي الْعِدَّةِ - أَكْثَرَ مِمَّا بَعْدَهَا ، فَلَوْ قُلْتَ :

ضَرَبْتُ زَيْدًا حَتَّى عَمِرٍ ، أَوْ حَتَّى الْقَوْمِ ، لَمْ يُجَزَّ .

الثَّالِثَةُ : أَنْ يَكُونَ مَا بَعْدَهَا مَذْكُورًا لِتَعْظِيمٍ أَوْ تَحْقِيرٍ ، تَقُولُ : مَاتَ

(١) هُوَ امْرُؤُ الْقَيْسِ . انْظُرْ دِيَوَانَهُ : ١٢ .

وَالْبَيْتُ مِنْ مَعْلَقَتِهِ ، تَمَامُهُ :

فَالْهَيْثُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمٍ مُغِيلٍ

وَانْظُرْ : الْبَسِيطَ ٨٧١ وَالْمَغْنِي ١٣٦ ، ١٦١ وَشَرَحَ أَبْيَاتَهُ ١٨٥ / ٣ وَالْهَمْعَ ٢٢٢ / ٤ وَالسَّلَنْ " غِيل " .

(٢) هُوَ جَمِيلٌ . انْظُرْ دِيَوَانَهُ ٨٨ .

وَانْظُرْ : الْخَصَائِصَ ٢٨٥ / ١ وَ ١٥٠ / ٣ وَالْإِنْصَافَ ٣٧٨ وَابْنَ يَعِيشَ ٢٨ / ٣ وَ ٥٢ / ٨ وَالْخَزَانَةَ

١٠ / ٢٠ وَالْمَغْنِي ١٢١ ، ١٢٦ ، ١٨٢ وَشَرَحَ أَبْيَاتَهُ ١٨١ / ٣ وَالْهَمْعَ ٨١ / ٤ ، ٢٢٣ .

النَّاسُ حَتَّى الْأَنْبِيَاءِ ، وَقَدِمَ الْحُجَّاجُ حَتَّى الْمَشَاةِ ، فَلَوْ قُلْتُ : قَامَ الْقَوْمُ حَتَّى الرِّجَالِ ، لَمْ يَحْسَنَ ، وَحَسُنَ : قَامَ الْقَوْمُ حَتَّى النِّسَاءِ .

الحكم الثَّانِي : وهو ما أُنْتَهَى الْأَمْرُ عِنْدَهُ ، كَقَوْلِكَ : (١) إِنْ فَلَانًا لِيَصُومَ الْأَيَّامَ حَتَّى يَوْمِ الْفِطْرِ ، فَانْتَهَتْ " حَتَّى " بِصَوْمِ الْأَيَّامِ إِلَى يَوْمِ الْفِطْرِ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَنْصِبَ "يَوْمَ الْفِطْرِ" عَلَى الْعَطْفِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَصُمْهُ ، وَكَذَلِكَ إِذَا خَالَفَ الْأِسْمُ الَّذِي بَعْدَهَا مَا قَبْلَهَا ، كَقَوْلِكَ : قَامَ الْقَوْمُ حَتَّى اللَّيْلِ ، مَعْنَاهُ [قَامَ] (٢) الْقَوْمُ الْيَوْمَ حَتَّى اللَّيْلِ .

ومجرودٌ " حَتَّى " يَجِبُ أَنْ يَكُونَ آخِرَ جُزْءٍ مِنَ الشَّيْءِ ، أَوْ مَائِلًا فِي آخِرِ جُزْءٍ مِنْهُ ؛ لِأَنَّ الْغَرَضَ : أَنْ يَنْقُضِيَ مَا يَتَعَلَّقُ بِهَا شَيْئًا فَشَيْئًا حَتَّى تَأْتِيَ عَلَيْهِ ، تَقُولُ : أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسِهَا ، وَلَا تَقُولُ : حَتَّى نِصْفِهَا يَوْحَتَّى ثُلُثِهَا كَمَا تَقُولُ مَعَ " إِلَى " ، وَقِيلَ : الْخِلَافُ فِيهَا (٣) كَالْخِلَافِ فِي " إِلَى " ، قَالَ / ٧٨ / ، سَبَبُوهُ لِحَتَّى فِي الْفِعْلِ نَحْوُ لَيْسَ لِأَلَى ، يَقُولُ الرَّجُلُ : إِنَّمَا أَنَا إِلَيْكَ ، أَيْ : أَنْتَ غَايَتِي ، وَلَا تَجُوزُ " حَتَّى " هَاهُنَا (٤) .

وَلَا تَدْخُلُ - عِنْدَهُ (٥) - عَلَى مُضْمَرٍ ، فَلَا تَقُولُ : حَتَّاهُ ، وَحَتَّكَ ، كَمَا

(١) مِنْ هُنَا إِلَى قَوْلِهِ : قَامَ الْقَوْمُ الْيَوْمَ حَتَّى اللَّيْلِ مَوْجُودٌ بِنَصِّهِ فِي الْأَصُولِ ١ / ٤٢٦ .

(٢) تَتِمَّةٌ يَلْتَمِمْ بِمِثْلِهَا الْكَلَامَ ، وَالَّذِي فِي الْمَوْضِعِ السَّابِقِ مِنَ الْأَصُولِ : " .. فَالْتَأْوِيلُ : قَامَ الْقَوْمُ الْيَوْمَ حَتَّى اللَّيْلِ " .

(٣) انْظُرِ الْخِلَافَ بَيْنَ النَّحْوِيِّينَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي الْجَنِيِّ الدَّانِي ٥٠٠ .

(٤) الْكِتَابُ ٤ / ٢٣١ .

(٥) الْكِتَابُ . الْمَوْضِعُ السَّابِقُ .

تقول : إليه واليك ، وغير سيبويه (١) يُجيزُهُ .

الموضع الثاني : أن تكون عاطفة ، ويلزم فيها الشرائط الثلاث ، تقول : ضربت القوم حتى زيدا ، وركب الناس حتى الأراذل ، وما بعدها يلزمه الدخول فيما قبلها جنساً وحكماً ، بخلاف الجارة ، فإنه لا يلزم فيها إلا دخول الجنسية والغرض منها : أن يدل على أن المذكور بعدها انتهى إليه الفعل ، وأنه لم يخرج من جملة من تقدم ذكره .

ولا يتصل بها الضمير إجماعاً ، ومتى عطف بها على مضمير مجرور ، أعدت الجار ، تقول : مررت بهم (٢) حتى يزيد .

الموضع الثالث : أن تكون حرف ابتداء ، كقول امرئ القيس (٣) : سريت بهم حتى تكل ركابهم وحتى الجياد ما يقدن بأرسان ومثله : قام القوم حتى زيد قائم ، وأكلت السمكة حتى رأسها مأكول ،

(١) قال ابن السراج في الأصول ١/ ٤٢٦ : " وغير سيبويه يُجيز : حتاه وحتاك .. " ، وفي الجنى

الداني ٤٩٩ : " وأجازه الكوفيون والمبرد " . وانظر أيضاً : الهمع ٤/ ١٦٦ والخزانة ٩/ ٤٧٣-٤٧٤ .

(٢) قال ابن السراج حتى زيد ، فإن أردت العطف فينبغي أن تعيد الباء : لتفريق بين ما انجر بالباء وبين ما انجر بـ " حتى " .

(٣) انظر : ديوانه ٩٣ .

والبيت من شواهد سيبويه ٣/ ٢٧ ، ١٢٦ ، وانظر أيضاً : المقتضب ٢/ ٣٩ والتبصرة ٤٢٠ وابن يعيش ٥/ ٧٩ و ٨/ ١٥ ، ١٩ ، والمغني ١٢٧ ، ١٣٠ وشرح أبياته ٣/ ١٠٨ ، ١٢١ والهمع ٥/ ٢٥٩ . يريد : أنه يسرى بأصحابه غازياً إلى أن تكل مطاياهم ، وأمّا الخيل فإنها تُجهَد فلا تحتاج في قيادها إلى الأرسان ، جمع رسن ، وهو : الزمام الذي تُقاد به الدواب .

وَأَنْشَدُوا (١) :

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا
يجوز رفعُ " النعل " ونصبُها وجرُّها ؛ فالنَّصْبُ عَطْفًا عَلَى مَا عَمِلَ فِيهِ
" أَلْقَى " ، وَيَكُونُ " أَلْقَاهَا " تَأْكِيدًا ، أَوْ بِفَعْلٍ مُضْمَرٍ يُفْسِرُهُ " أَلْقَاهَا " ، وَالرَّفْعُ
عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ ، وَ" أَلْقَاهَا " خبره ، والجرُّ عَلَى : أَلْقَى مَا فِي رَحْلِهِ حَتَّى
نَعْلِهِ ، وَ" أَلْقَاهَا " تَأْكِيدٌ .

وَإِذَا قُلْتَ : الْعَجَبُ حَتَّى زَيْدٌ يَسْبُنِي ، فَاَلْمَعْنَى : يَسُبُّ النَّاسُ إِيَّايَ حَتَّى
زَيْدٌ يَسْبُنِي ، قَالَ الْفَرَزْدَقُ (٢) :

فَوَاعَجَبُ حَتَّى كَلِيبٌ تَسْبُنِي كَأَنَّ أَبَاهَا نَهَشَلُ أَوْ مَجَاشِعُ
الْمَوْضِعُ الرَّابِعُ : أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى " كَيْ " كَقَوْلِكَ : أَطْعِمِ اللَّهَةَ حَتَّى يُدْخَلَكَ
الْجَنَّةَ ، وَبِمَعْنَى " إِلَى أَنْ " ، كَقَوْلِكَ : أَنْتَظَرْتُهُ حَتَّى يَقْدَمَ ، وَسَنَذْكُرُ هَذَا الْقِسْمَ
عِنْدَ ذِكْرِ نَوَاصِبِ (٣) الْفِعْلِ الْمُسْتَقْبَلِ .

وَأَمَّا " عَدَا " ، وَ" خَلَا " ، وَ" حَاشَا " / فَقَدْ ذُكِرَتْ فِي بَابِ الْإِسْتِثْنَاءِ (٤) ٧٩ /

(١) لأبي مروان النَّحْوِيِّ

وَالْبَيْتُ مِنْ شَوَاهِدِ سَيَبَوِيهِ ٩٧ / ١ ، وَانْظُرْ أَيْضًا : التَّبَصُّرَةُ ٤٢٣ وَابْنُ يَعِيشَ ٨ / ١٩ وَالْخَزَانَةُ ٣ /
٢١ وَ ٩ / ٤٧٢ وَالْمَغْنِي ١٢٤ ، ١٢٧ ، ١٣٠ وَشَرَحَ أَيْبَاتَهُ ٣ / ٩٦ وَالْهَمْعُ ٤ / ١٧١ ، ٥ / ٢٥٩ .

(٢) انْظُرْ : دِيوَانَهُ ٥١٦ .

وَالْبَيْتُ مِنْ شَوَاهِدِ سَيَبَوِيهِ ٣ / ١٨ . وَانْظُرْ أَيْضًا : الْمَقْتَضِبُ ٢ / ٤١ وَالتَّبَصُّرَةُ ٤٢٠ وَالْمَخْصَصُ
١٤ / ١٦١ وَابْنُ يَعِيشَ ٨ / ١٨ ، ٦٢ وَالْخَزَانَةُ ٩ / ٤٧٥ وَالْمَغْنِي ١٢٩ وَشَرَحَ أَيْبَاتَهُ ٣ / ١٢٠ ، ١٢١
وَالْفَرَزْدَقُ يَهْجُو هُنَا كَلِيبَ بْنَ يَرْبُوعَ رَهْطَ جَرِيرٍ ، وَيَجْعَلُهُمْ مِنَ الضَّعْفَةِ بِحَيْثُ لَا يُسَابِقُونَ مِثْلَهُ الشَّرْفَةَ
، وَنَهَشَلُ وَمَجَاشِعُ رَهْطًا لِلْفَرَزْدَقِ وَهُمَا ابْنَا دَارِمٍ .

(٣) انْظُرْ : ص ٦١٢ .

(٤) انْظُرْ : ص ٢٢٣ - ٢٢٤ .

وَأَمَّا "مُذٌ" و "مُنْذٌ" فهما لَفْظَانِ تَتَجَاذِبُهُمَا الْأَسْمِيَّةُ ، وَالْحَرْفِيَّةُ
وَالْأَغْلَبُ عَلَى "مُذٌ" الْأَسْمِيَّةُ ، وَعَلَى "مُنْذٌ" الْحَرْفِيَّةُ ؛ لِأَنَّهُمْ قَالُوا : أَصْلُ
"مُذٌ" : "مُنْذٌ" فَحُذِفَتِ النُّونُ ؛ بِدَلِيلِ إِعَادَتِهَا فِي التَّصْغِيرِ ، فَتَقُولُ : مُنِذٌ ،
فَإِنْ لَقِيَ الذَّالَ سَاكِنٌ بَعْدَهَا ضُمَّتْ ؛ رَدًّا إِلَى أَصْلِهَا ، وَكُسِرَتْ ؛ عَلَى أَصْلِ
التَّقَاءِ السَّاكِنَيْنِ .

أَمَّا إِذَا كَانَتَا اسْمَيْنِ : فَإِنَّ مَوْضِعَهُمَا رَفَعٌ بِالْإِبْتِدَاءِ (١) ، وَمَا بَعْدَهُمَا
خَبَرُهُمَا ، وَقِيلَ بِالْعَكْسِ (٢) ، وَلَهُمَا مَوْضِعَانِ :

الأَوَّلُ : أَنْ تَكُونَا بِمَعْنَى الْأَمَدِ ، فَيَكُونُ الْأِسْمُ بَعْدَهُمَا نَكْرَةً مَعْدُودًا ، فَإِنْ
عَرَّفْتَهُ جَازَ ، تَقُولُ : مَا رَأَيْتُ زَيْدًا ، فَيُقَالُ لَكَ : مَا أَمَدُ انْقِطَاعِ الرُّؤْيَا ؟
فَتَقُولُ : مُذُ يَوْمَانِ ، وَمُذِ الْيَوْمَانِ ، أَيْ : أَمَدُ ذَلِكَ يَوْمَانِ ، فَهَذَا يَقْتَضِي الْعِدَّةَ
فَحَسْبُ ، وَيَنْتَظِمُ أَوَّلُ الْوَقْتِ وَآخِرُهُ ، فَإِنْ قُلْتَ : يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ ، مِثْلًا : مَا رَأَيْتُهُ
مُذُ يَوْمَانِ - وَقَدْ كُنْتُ رَأَيْتُهُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، أَوْ السَّبْتِ - جَازَ ، وَلَمْ يَعُدَّ بِالنَّوَاقِصِ ،
وَقِيلَ : إِذَا رَأَيْتَهُ أَمْسَ ، فَقُلْتَ الْيَوْمَ : مَا رَأَيْتُهُ [مُذُ] (٣) يَوْمَانِ جَازَ ، وَزَعَمَ
الْأَخْفَشُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ مَا رَأَيْتُهُ مُذُ الْيَوْمَ ، وَ : مُذُ الْعَامِ ، وَلَا يَقُولُونَ : مُذُ
الشَّهْرِ ، وَلَا مُذُ يَوْمٍ ، وَلَا مُذُ السَّاعَةِ (٤) ، وَهُوَ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ ؛ وَقَدْ حُكِيَ عَنِ
الْعَرَبِ اسْتِعْمَالُ أَمْثَلَةٍ ، وَامْتِنَاعُ مِنْ أُخْرَى ، لَمْ نَطْلُ بِذِكْرِهَا .

المَوْضِعُ الثَّانِي : أَنْ تَكُونَا بِمَعْنَى أَوَّلِ الْوَقْتِ ، وَلَا يَكُونُ الْأِسْمُ بَعْدَهُمَا

(١) انظر : الإيضاح العضدي ١/ ٢٦٦ - ٢٦٢ .

(٢) وهو مذهب الأخفش والزجاج وطائفة من البصريين ، انظر الجني الداني ٦٥ .

(٣) تَمَّةٌ يَلْتَنِمُ بِمِثْلِهَا الْكَلَامُ .

(٤) لم أقف على هذا الزعم للأخفش فيما لَدَيَّ مِنْ مَصَادِرَ .

إِلَّا مَعْرِفَةً ؛ لِأَنَّ السُّؤَالَ عَنْ وَقْتٍ مُعَيَّنٍ ، وَلَا يَنْتَظَمُ أَوَّلَ الْوَقْتِ وَآخِرَهُ ، وَإِنَّمَا يُعَرَفُ الْآخِرُ يَقْرِينَةً ، تَقُولُ مَا رَأَيْتُ زَيْدًا ، فَيُقَالُ لَكَ : مَا أَوَّلُ ذَلِكَ ؟ فَتَقُولُ : مَذْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، أَيْ : أَوَّلُ الْمُدَّةِ الَّتِي انْقَضَتْ (١) فِيهَا الرُّؤْيَةُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ .

وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَرْفَعَ إِلَّا زَمَانًا ، أَوْ مُقْتَضِيًا لِلزَّمَانِ ، قَالَ ابْنُ السَّرَّاجِ : " مَذْ " إِنَّمَا صِيغَتْ ؛ لِتَلِيهَا الْأَزْمِنَةُ ، فَإِذَا وَلِيَهَا فَعَلٌ فَإِنَّمَا هُوَ لِدَلَالَةِ الْفِعْلِ عَلَى

الزَّمَانِ ، فَإِذَا قُلْتَ : / مَا رَأَيْتُهُ مَذْ قَدِمَ فَلَانٌ ، فَالْتَأْوِيلُ : مَذْ يَوْمَ قَدِمَ فَلَانٌ (٢) . ٧٩ / ب

فَإِنْ لَمْ يَظْهَرْ لـ " مَذْ " عَمَلٌ يُوَعِّظُ عَلَى مَا عَمِلْتَ فِيهِ اسْمًا ، حَمَلْتَهُ

عَلَى النَّصَبِ ، دُونَ حُكْمِ الْإِعْرَابِ الْمَقْدَرِ بَعْدَ " مَذْ " ، تَقُولُ : مَا رَأَيْتُهُ مَذْ قَامَ

وَيَوْمَ الْجُمُعَةِ ، فَإِنْ ظَهَرَ الْعَمَلُ ، حَمَلْتَهُ عَلَى لَفْظِهِ ، تَقُولُ : مَا رَأَيْتُهُ مَذْ يَوْمَانِ

وَلَيْلَتَانِ ، وَلَكَ نَصَبُ الثَّانِي ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : مَا رَأَيْتُهُ لَيْلَتَيْنِ ، وَلَا تَقُولُ : مَا

رَأَيْتُهُ مَذْ يَوْمَ يَوْمٍ ، فَتُبْنَى ، كـ " خَمْسَةَ عَشَرَ " ، وَقَوْمٌ يُجِيزُونَ : مَذْ يَوْمَ يَوْمٍ ،

بَلَا تَنْوِينِ وَلَا يُجِيزُونَ : مَذْ شَهْرٌ شَهْرٌ ، وَلَا : دَهْرٌ دَهْرٌ ، قَالَ ابْنُ السَّرَّاجِ : وَلَا

أَعْرِفُ الضَّمَّ بَلَا تَنْوِينٍ - فِي هَذَا - مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ (٣) .

وَأَمَّا إِذَا كَانَتْ " مَذْ " وَ " مُنْذُ " حَرْفَيْنِ فَإِنَّهُمَا يَتَنَزَّلَانِ مَنَزَلَةً " فِي " (٤)

تَقُولُ : مَا رَأَيْتُهُ مَذْ الْيَوْمَ ، وَأَنْتَ عِنْدَنَا مُنْذُ اللَّيْلَةِ ، أَيْ : فِي الْيَوْمِ وَفِي اللَّيْلَةِ ،

التَّقْدِيرُ : أَنْتَ عِنْدَنَا مُسْتَقَرٌّ أَوْ كَائِنٌ فِي الْيَوْمِ ، أَوْ فِي اللَّيْلَةِ .

قَالَ سَيِّبُويه : وَتَكُونُ ابْتِدَاءً غَايَةَ الْأَيَّامِ وَالْأَحْيَانِ كَمَا كَانَتْ " مِنْ " (٥)

وَذَلِكَ قَوْلُكَ : مَا رَأَيْتُهُ مَذْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ إِلَى الْيَوْمِ ، وَمَذْ غُدُوَةٍ إِلَى

(١) فِي الْأَصْلِ : اتَّفَقْتَ . وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ .

(٢) لَمْ أَقِفْ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ لِابْنِ السَّرَّاجِ فِي كِتَابِ الْأَصُولِ الْمَطْبُوعِ .

(٣) انْظُرْ : الْجَنَى الدَّانِي ٤٦٦ .

(٤) الْكِتَابُ ٤ / ٢٢٦ .

السَّاعَةِ ، وَمُذَ الْيَوْمِ إِلَى سَاعَتِكَ هَذِهِ ، فَجَعَلْتَ الْيَوْمَ أَوَّلَ غَايَتِكَ ، ثُمَّ تَقُولُ : مَا رَأَيْتُهُ مِذَ يَوْمَيْنِ ، فَجَعَلْتَهُمَا غَايَةً ، كَمَا قُلْتَ : أَخَذْتُهُ مِنْ ذَلِكَ الْمَكَانِ ، فَجَعَلْتُهُ غَايَةً وَلَمْ تُرِدْ مُنْتَهَى^(١) ؛ لِأَنَّكَ إِذَا أَرَدْتَ الْغَايَتَيْنِ رَفَعْتَ ، وَإِذَا أَرَدْتَ إِحْدَاهُمَا جَرَرْتَ .

وَفَرَّقُ مَا بَيْنَ الْأَسْمِيَّةِ وَالْحَرْفِيَّةِ : أَنَّ الْكَلَامَ مَعَ الْأَسْمِيَّةِ جُمْلَتَانِ ؛ لِأَنَّ قَوْلَكَ : " مَا رَأَيْتُهُ " جُمْلَةٌ " ، وَ " مُذَ يَوْمَانِ " جُمْلَةٌ أُخْرَى ، وَقَوْلَكَ : " لَمْ أَرَهُ مُذَ الْيَوْمِ " يَتَعَلَّقُ " مُذَ " بِمَا قَبْلَهُ ؛ لِأَنَّهُ حَرْفُ جَرٍّ ؛ فَكَانَ جُمْلَةً وَاحِدَةً .

الْفَرْعُ الثَّانِي :

قَدْ دَخَلَ بَعْضُ هَذِهِ الْحُرُوفِ عَلَى الْأَسْمَاءِ ، وَالْأَفْعَالِ ، وَوَقَعَ بَعْضُهَا مَكَانَ بَعْضٍ اتِّسَاعًا ، إِذَا تَقَارَبَ الْمَعْنَى بَيْنَهُمَا .

وَبَعْضُهُمْ^(٢) لَا يَرَى ذَلِكَ وَيُؤَوَّلُ الْحَرْفَ تَأْوِيلًا لَا يُخْرِجُهُ عَنْ بَابِهِ .

فَأَمَّا مَا دَخَلَ عَلَى الْأَسْمَاءِ : فَهُوَ : " مُذَ " وَ " مُنْذُ " - وَقَدْ ذُكِرَ - وَالْكَافُ وَ " عَنْ " وَ " عَلَى " .

(١) الْكِتَابُ . الْمَوْضِعُ السَّابِقُ .

(٢) وَهُمْ الْبَصْرِيُّونَ انْظُرْ : الْأَصُولُ ١/ ٤٣٧ وَالْهَمْعُ ٤/ ٢١٥ وَالتَّصْرِيحُ ٢/ ٥٠ .

أَمَّا الْكَافُ : فَكَقَوْلِ الشَّاعِرِ (١) :

أَتَنْتَهُونَ وَلَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ كَالطَّعْنِ يَهْلِكُ فِيهِ الزَّيْتُ وَالْفُتْلُ

[وَقَوْلِ الْآخِرِ (٢)]

وَزَعْتُ بَكَ لَهْرَاوَةَ أَعُوجِي إِذَا وَنَتِ الرِّكَابُ جَرَى وَثَابًا (٣)

وقد مثل سيبويه - على اسميتها - لا كزيد أحداً (٤) ، بالنصب ، على أنه بدل من الكاف ، فأما قولهم أنت كزيد ، فيجوز أن تكون اسماً وحرفاً .

(١) هو الأعشى . انظر : ديوانه ٤٨ .

والبيت من شواهد المبرد في المقتضب ٤ / ١٤١ ، وانظر أيضاً الأصول ١ / ٣٤٩ والخصائص ٢ / ٣٦٨ والتبصرة ٢٨٤ وابن يعيش ٨ / ٤٣ والخزانة ٩ / ٤٥٣ .
الشطط : الجور ، الفتل : جمع فتيلة ، والمراد بها فتيلة الجراحة وفاعل " ينهى " هو " الكاف " - عند سيبويه - على أنها اسم ، كانه قال شطط مثل الطعن .

(٢) تنمة للفصل بين الشاهدين ،

(٣) نسب البيت إلى ابن عادية السلمى وهو أهبان بن كعب ، ونسب أيضاً إلى ربيعة بن مقروم الضبي . انظر : الاقتضاب ، للجواليقي ٣ / ٣٢٤ والمخصص ١٤ / ٦٤ والمقرب ١ / ١٩٦ وضرائر الشعر ٣٠٣ واللسان وتاج العروس (وثب) و (شمل) .

وزعت : كفت . أعوجي : فرس منسوب إلى أعوج ، وهو فرس سابق ركب صغيراً فاعوججت قوائمهُ ، وهو فعل كريم ، تنسب إليه كرام الخيل . هذا ولعل رواية " أعوجياً " - وقد روى البيت بها - هي الأصح ، لأن " وزعت " يكون قد عمل فيه النصب ، على أنه مفعول به . تاب : رجع ، ويروى : وثاباً - بكسر الواو - وهو مصدر " وثب " بمعنى : ظفر . ونَتِ الرِّكَابُ : ضعفت وفترت ، وأدركها الإعياء .

(٤) الذي في الكتاب ٢ / ٢٩٢ : " .. ومن ذلك قول العرب : لا مثله أحد ، ولا كزيد أحد . وإن شئت حملت الكلام على " لا فنصبت " .

وَأَمَّا " عَنْ " فَقَوْلُهُمْ : جَلَسْتُ مِنْ عَنْ يَمِينِهَا ، أَيْ : مِنْ جَانِبِهَا ، قَالَ
الشَّاعِرُ^(١) :

فَقُلْتُ لِلرَّكْبِ لَمَّا أَنْ عَلَا بِهِمْ مِنْ عَنْ يَمِينِ الْحُبِّيَّا نَظْرَةً قَبْلَ
وَأَمَّا " عَلَى " : فَكَقَوْلِ الشَّاعِرِ^(٢) :
غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظَمُّوْهَا تَصِلُ وَعَنْ قَيْضٍ بَيِّدَاءَ مَجْهَلٍ
وَكَقَوْلِهِ^(٣) :

هَوَى ابْنِي مِنْ عَلَى شَرَفٍ
وَكَانَ الْقِيَاسُ أَنْ يَقُولَ : عَلَاهُ^(٤) ، كَمَا يَقُولُ : فَتَاهُ ؛ لِأَنَّ الْأَلْفَ الْمَقْصُورَةَ

(١) هو القطامي . انظر : ديوانه . ٥٠ .

وانظر أيضا : ابن يعيش ٨ / ٤١ / المقرب ٨ / ١٩٥ والبسيط ٨٧٢ ومعجم البلدان ٣ / ٢١٣ واللسان
(حبا) .

الحبِّيَّا : موضع بالشَّام ، وقيل : بالحجاز . قَبْلَ ، بفتح القاف والباء : مُقَابِلَةً .
(٢) هو مُزَاحِمُ بْنُ الْحَارِثِ الْعُقَيْلِيِّ

وَالْبَيْتُ مِنْ شَوَاهِدِ سَبْيُوهِ ٤ / ٢٣١ ، وانظر أيضا : المقتضب ٣ / ٥٣ ونوادر أبي زيد ٤٥٤ والأصول
٣ / ١٧٦ وابن يعيش ٨ / ٣٧ ، ٣٨ ، والمغني ١٤٦ ، ٥٣٢ وشرح أبيات ٣ / ٢٦٥ و ٧ / ١٥٤
واللسان (علا) و (صِلَ) .

الظَّمُّ : ما بين الوردَيْن ، وهو مُدَّةٌ صَبَرَهَا عَنْ الْمَاءِ .

تَصِلُ : تَصَوُّتُ ، وَيُسْمَعُ صَوْتُ جَوْفِهَا مِنْ شِدَّةِ الْعَطَشِ .

الْقَيْضُ : قِشْرُ الْبَيْضَةِ الْأَعْلَى ، وَإِنَّمَا أَرَادَ قِشْرَ الْبَيْضَةِ الَّتِي خَرَجَ مِنْهَا فَرْخُهَا . الْبَيْدَاءُ : الْمَفَازَةُ .
الْمَجْهَلُ ، بفتح الميم : أَرْضٌ لَا يَهْتَدَى فِيهَا . يَصِفُ قِطَاعَةً تَرَكَتْ فَرْخُهَا طَالِبَةَ الْمَاءِ بَعْدَ شِدَّةِ عَطَشِهَا
فَهِيَ تُسْرِعُ فِي طَيْرَانِهَا ذَهَابًا وَإِيَابًا إِشْفَاقًا وَحِرْصًا .

(٣) لَمْ أَهْتَدِ إِلَى هَذَا الْقَائِلِ ، وَلَا إِلَى قَوْلِهِ أَوْ تَتَمَّتِهِ .

(٤) كَذَا فِي الْأَصْلِ ، وَيَبْدُو أَنَّ " عَلَاهُ " هَاهُنَا يَتَعَلَّقُ بِقَوْلِ مُزَاحِمٍ " مِنْ عَلَيْهِ " فِي الشَّاهِدِ السَّابِقِ وَكَانَ
عَلَيْهِ أَنْ يُؤَخَّرَ قَوْلُهُ : وَكَقَوْلِهِ

هَوَى ابْنِي مِنْ عَلَى شَرَفٍ

إِلَى مَا بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ عَلَى الشَّاهِدِ السَّابِقِ

مَعَ الْأَسْمَاءِ لَا تَتَغَيَّرُ مَعَ الْمُظْهَرِ وَالْمُضْمَرِ ، وَإِنَّمَا رُوِيَ أَصْلُهَا .
وَأَمَّا مَا دَخَلَ عَلَى الْأَفْعَالِ . فَـ "عَدَا" و "خَلَا" ، و "حَاشَا" - وقد
ذُكِرَتْ فِي بَابِ الْإِسْتِثْنَاءِ (١) - و "عَلَى" فِي قَوْلِكَ : عَلَا يَعْلُو إِذَا ارْتَفَعَ .
وَأَمَّا وَقُوعُ بَعْضِهَا مَكَانَ بَعْضِ اتِّسَاعًا : فَالْبَاءُ وَاللَّامُ و "مِنْ" و "عَنْ" و
"فِي" و "عَلَى" و "إِلَى" .
أَمَّا الْبَاءُ : فَقَدْ وَقَعَتْ مَوْجِعَ "فِي" قَالَ (٢) :
مَا بُكَاءُ الْكَبِيرِ بِالْأَطْلَالِ
وَمَوْجِعَ "عَنْ" عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ (٣) ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيرًا ﴾ (٤)
وَكَقَوْلِ الشَّاعِرِ (٥) :

(١) انظر ص ٢٢٣ - ٢٢٤ .

(٢) هُوَ الْأَعَشَى ، وَتَمَّعَ الْبَيْتَ :

وَسْؤَالِي وَمَا تَرَدَّدَ سُؤَالِي

انظر : ديوانه ٣ .

وَانْظُرْ أَيْضًا : كِتَابُ الشُّعْرِ ٥٠٨ وشرح أبيات المغني ٥/ ١٥٦ والخزانة ٩/ ٥١١ ، ٥١٢ .

(٣) انظر : الجني الداني ١٠٥ والهمع ٤/ ١٦١ .

(٤) ٥٩/ الفرقان .

(٥) هُوَ عُلْقَمَةُ الْفَحْل . انظر : ديوانه ١٢٠ .

وَانْظُرْ أَيْضًا : الْمَفْضَلِيَّاتُ ٣٩٢ وَالْأَزْهِيَّةُ ٢٩٥ وَالْجَنَى الدَّانِي ١٠٥ والهمع ٤/ ١٦١ .

فَإِنْ تَسْأَلُونِي بِالنِّسَاءِ فَإِنِّي
وَمَوْقِعَ "مِنْ" ، قَالَ (١) :

شَرِبْنَ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ
وَمَوْقِعَ "عَلَى" قَالَ (٢) :

بُودُكِ مَا قَوْمِي عَلَى أَنْ تَرَكْتَهُمْ سَلِيمَى إِذَا هَبَّتْ شَمَالٌ وَرِيحُهَا
أَيُّ : عَلَى وَدُكِ قَوْمِي ، وَ "مَا" زَائِدَةٌ
وَمَوْقِعَ "مِنْ أَجْلٍ" كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَيُظْلَمُ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا ﴾ (٣)

(١) هو أبو ذؤيب الهذلي . انظر : شرح أشعار الهذليين ٥١ / ١ .

وهذا صَدْرُ بَيْتٍ مِنَ الطَّوِيلِ ، كَمَا فِي الْهَذَلِيِّينَ ٥١ / ١ برواية :

تَرَوْتُ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَنَصَّبْتُ عَلَى حَبَشِيَّاتٍ لِهَنْ نَتِيجُ

ورواية ابن الأثير : شَرِبْتُ تُخْرِجُهُ مِنَ الطَّوِيلِ إِلَى الْكَامِلِ ، هَذَا وَالرَّوَايَةُ الْمَشْهُورَةُ فِي كُتُبِ النُّحُو :
شَرِبْنَ وَعَجَزَهُ :

مَتَى لُجَجٍ خُضِرَ لِهَنْ نَتِيجُ

وانظر : المحتسب ١١٤ / ٢ والخصائص ٨٥ / ٢ والمخصص ٦٧ / ١٤ والأزهية ٢٩٤ والجنى
الداني ١٠٧ والمغنى ١٠٥ ، ١١١ ، ٣٣٥ وشرح أبياته ٣٠٩ / ٢ و ٣٩٨ و ٢٠ / ٦ ، ٢١ .

(٢) هو عمرو بن قميئة . انظر ديوانه ٢٣ .

وانظر : أدب الكاتب ٤١٤ والأزهية ٢٩٦ والزاهر ١٨٤ / ١ واللسان وتاج العروس (ودد) .
وكانت امرأةُ الشاعر قد أشارت عليه بفراق قومه ، فَلَمَّا فَارَقَتْهُمْ نَدِمَتْ ، فَقَالَ لَهَا عَمْرُو وَهَذِهِ الْمَقَالَةُ
بِالْمُرَادِ : بُودُكِ مَجَاوِرَةٌ قَوْمِي وَقَدْ هُبُوبَ رِيحِ الشَّمَالِ (يُرِيدُ الْكِنَايَةَ عَنْ شِدَّةِ الزَّمَانِ) . وَرَوَايَةُ ابْنِ
الْمُرَادِ : « بُودُكِ مَجَاوِرَةٌ قَوْمِي وَقَدْ هُبُوبَ رِيحِ الشَّمَالِ (يُرِيدُ الْكِنَايَةَ عَنْ شِدَّةِ الزَّمَانِ) . وَرَوَايَةُ ابْنِ
الْأَثِيرِ : « بُودُكِ » وَهِيَ الْمُسْتَشْهَدُ بِهَا ، وَفِي الْبَيْتِ رَوَايَةٌ أُخْرَى لَا شَاهِدَ فِيهَا عَلَى الْمَسْأَلَةِ ، قَالَ ابْنُ
الْأَثِيرِ فِي الْمَوْضِعِ السَّابِقِ مِنْ « الزَّاهِرِ » : « فَمَنْ رَوَاهُ بَفَتْحِ الْوَاوِ أَرَادَ : « بِحَقِّ صَنْمِكَ عَلَيْكَ .. »
يَعْنِي « وَدَّ » الصَّغْنَمُ الْمَعْرُوفُ .

(٣) ١٦٠ / النساء .

وكقول الشاعر (١) :

غَلْبٌ تَشَدَّرُ بِالذُّحُولِ كَأَنَّهَا

وَأَمَّا اللَّامُ : فقد [وَقَعَتْ] (٢) موقعَ عَلَى ، عند الكُوفِيِّ (٣) ، قالوا : لِفِيهِ

أَيُّ : عَلَى فِيهِ وَمِنْهُ قَوْلُهُ (٤) :

فَخَرَّ صَرِيحًا لِلْيَدَيْنِ وَلِلْفَمِ

(١) هو لبيد . انظر ديوانه ٣١٧ .

وهذا صدر بيت من معلقته المشهورة بوجزُهُ :

جَنَّ الْبَدْيِ رَاسِيًا أَقْدَامُهَا

انظر : تأويل مشكل القرآن ٥٦٨ والمعاني الكبير ٨١٦ والاقطصاب ٤٥٦ والأزهية ٢٩٧ والخزانة ٩ / ٥١٥ .

غَلْبٌ : جمع أَغْلَبَ وهو الجمل الغليظ العَنُقُ ، يعنى : أَنَّهُمْ غَلَاظُ الْأَعْنَاقِ كَالْأَسُودِ تَشَدَّرُ : أَصْلُهُ : تَتَشَدَّرُ ، أَيُّ : تَتَهَدَّدُ وَتَتَوَعَّدُ ، يُقَالُ : تَشَدَّرَ الرَّجُلُ بِثَوْبِهِ ، إِذَا تَحَرَّمَ وَتَهَيَّأَ لِلْحَرْبِ .

الذحول : جمع نَحْلٌ يَفْتَحُ فَسْكَوْنٌ وَهُوَ الْحَقْدُ بِسَبَبِ الْحَرْبِ . الْبَدْيُ : وَادٍ لِبَنِي عَامِرٍ رَهْطٍ لَبِيدٍ .

(٢) تَمَّةٌ يَلْتَمِسُ بِمَثَلِهَا الْكَلَامَ ، وَقَدْ سَبَقَ النِّظِيرُ فِي قَوْلِهِ قَرِيبًا : " وَقَدْ وَقَعْتَ الْبَاءَ مَوْجِعَ .. "

(٣) انظر : الهمع ٢٠٢ / ٤ .

(٤) هو جابر بن حنَّانٍ التَّغْلِبِيُّ ، وَنُسِبَ أَيْضًا إِلَى الْمَكْعِرِ الْأَسَدِيِّ وَإِلَى الْمَكْعِرِ الضَّبِّيِّ وَإِلَى شَرِيحِ بْنِ أَوْفَى الْعَبْسِيِّ وَإِلَى عَصَامِ بْنِ الْمَقْشَعِرِ الْعَبْسِيِّ وَإِلَى الْأَشْعَثِ بْنِ قَيْسِ الْكِنْدِيِّ .

هذا عجز البيت ، وصدرة :

تَنَاولَهُ بِالرُّمَحِ ثُمَّ اتَّئَى لَهُ

وقيل : صدره :

تَنَاولْتُ بِالرُّمَحِ الْأَصَمَّ ثِيَابَهُ

وانظر : تأويل مشكل القرآن ٥٦٩ والمفضليات (المفضلية ٤٢ ص ٢١٢) والأزهية ٢٩٩ والمخصص

١٠ / ٦٦ والاقطصاب ٤٣٩ وتفسير الكشاف ٢ / ٣٧٨ والقرطبي ١٠ / ٣٤١ والبحر المحيط ٦ / ١٠

٨٨ والمغني ١١٢ وشرح أبياته ٤ / ٢٨٧ .

ومَوْقِعَ " إِلَى " فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا ﴾ (١) ،
ومَوْقِعَ مِنْ أَجْلِ " ، كَقَوْلِهِ (٢)

تَسْمَعُ لِلْجَرَعِ إِذَا اسْتُحِيرَ لِلْمَاءِ فِي أَجْوَافِهَا خَرِيرًا
أَيُّ : مِنْ أَجْلِ الْجَرَعِ .

وَأَمَّا " مِنْ " : فَقَدْ وَقَعَتْ مَوْقِعَ الْبَاءِ ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ يَحْفَظُونَهُ مِنْ
أَمْرِ اللَّهِ ﴾ (٣) أَيُّ : بِأَمْرِ اللَّهِ ، وَمَوْقِعَ " عَلَى " ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَنَصَرْنَاهُ مِنْ
الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا بَيَاتِنًا ﴾ (٤) ، وَمَوْقِعَ " عَنْ " ، كَقَوْلِكَ : أَطْعَمَهُ مِنَ الْجَوْعِ ،
وَكَسَاهُ مِنَ الْعُرْيِ ، وَمَوْقِعَ " فِي " ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ
الْأَرْضِ ﴾ (٥) أَيُّ : فِي الْأَرْضِ .

(١) ٤٣ / الأعراف .

(٢) هو العجاج . انظر : ديوانه ٣٣٨ .

انظر : الجمهرة ٣ / ٤٩٤ والمخصّص ١٤ / ٦٩ .

الجرع : جَرَعَ الْمَاءَ تَجَرَعَهُ جَرْعًا . اسْتَحِيرَ : أَحَارَتْهُ : أَنْخَلَتْهُ أَجْوَافُهَا ، وَالضْمِيرُ لِلْإِبْلِ الَّتِي يَصِفُ
العجاج قطيعاً منها .

(٣) ١١ / الرعد .

(٤) ٧٧ / الأنبياء .

(٥) ٤ / الأحقاف .

وَأَمَّا " عَنْ " : فقد وقعت مَوْقِعَ الْبَاءِ ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۖ ﴾ (١) وكقول الشاعر (٢) :

تَصَدُّ وَتُبْدِي عَنْ أَسِيلٍ وَتَتَّقِي بِنَازِرَةٍ مِنْ وَحْشٍ وَجَرَّةٍ مُطْفَلٍ
وموقع " مِنْ " كقوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ ﴾ (٣)
وموقع " عَلَى " ، كقول الشاعر (٤) :

لَا هِ ابْنُ عَمِّكَ لَا أَفْضَلْتَ فِي حَسَبٍ عَنِّي وَلَا أَنْتَ دِيَّانِي فَتَخْزُونِي
وموقع " مِنْ أَجْلِ " قال (٥) :

(١) ٣/ النجم .

(٢) هو امرؤ القيس . انظر ديوانه ١٦ .

وانظر : المخصَّص ١٤/ ٦٥ والاختصاص ٤٣٥ والأزهية ٢٨٩ والخزانة ١٠/ ١٢٥ .

تَصَدُّ : تُعْرِضُ . الْأَسِيلُ : الْخَدُّ الْمُتَطَامِنُ الْمُسْتَوَى . بِنَازِرَةٍ ، أَرَادَ بِهَا الْعَيْنَ . الْوَحْشُ : اسْمُ جَنْسٍ ، وَاحِدُهُ وَحْشِيٌّ ، كَزَنْجٍ وَزَنْجِيٍّ .

وَجَرَّةٌ : مَوْضِعٌ بَيْنَ مَكَّةَ وَالْبَصْرَةِ ، عَلَى ثَلَاثِ مَرَاكِلَ مِنْ مَكَّةَ . مُطْفَلٌ : ذَاتُ طِفْلِ . وَالْمَعْنَى : أَنَّ هَذِهِ الْمَرْأَةَ تُعْرِضُ عَنَّا فَتُظْهِرُ فِي إِعْرَاضِهَا خَدًّا أَسِيلًا ، وَتَسْتَقْبِلُنَا بِعَيْنٍ كَعَيْنِ طَبَاءٍ وَجَرَةٍ الَّتِي لَهَا أَطْفَالٌ وَخَصَّ الطَّبَاءُ الَّتِي لَهَا أَطْفَالٌ : لِنُظْهِرَهُنَّ إِلَى أَوْلَادِهِنَّ بِالْعُطْفِ وَالشَّفَقَةِ ، وَهُنَّ أَحْسَنُ عَيُونًا فِي تِلْكَ الْحَالِ مِنْهُنَّ فِي سَائِرِ الْأَحْوَالِ .

(٣) ٢٥/ الشورى .

(٤) هُوَذَا الْإِصْبَعُ الْعِدَوَانِيَّ . انظر المفضليات ١٦٠ .

وانظر أيضًا : الْخَصَائِصُ ٢/ ٢٨٨ وَالْمَخْصَصُ ١٤/ ٦٦ وَالْإِنْصَافُ ٣٩٤ وَابْنُ يَعِيشَ ٨/ ٥٣ وَ

٩/ ١٠٤ وَالْمَغْنِي ١٤٧ وَشَرَحَ أَبْيَاتَهُ ٣/ ٢٨٥ ، ٢٩٠ وَالْخَزَانَةُ ٧/ ١٧٣ وَ ١٠/ ١٢٤ .

أَفْضَلْتَ : زِدْتَ فِي الْمَنْزِلَةِ . الدِّيَّانُ : الَّذِي يَمْلِكُ الْأَمْرَ وَيَتَصَرَّفُ فِيهِ .

(٥) هُوَ لَبِيدُ بْنُ رَيْبَعَةَ . ديوانه ٨٣ . وانظر أيضًا : أدب الكاتب ١٤٥ والاختصاص ٣/ ٣٦٨ وَاللَّسَانُ

وَتَاجُ الْعُرُوسِ (قَلَصَ) وَعَجَزَ الْبَيْتُ :

يُبْذُ مَفَازَةَ الْخَمْسِ الْكَمَالِ

الْوَرْدُ : الْأَسِيرُ الشَّدِيدُ : تَقْلِصُ الْغَيْطَانُ : تَقْصُرُ إِذَا سَارَهَا مِنْ سُرْعَةِ سَيْرِهِ ، فَكَأَنَّهَا تُطَوِّى .

الْغَيْطَانُ : جَمْعٌ " غَائِطٌ " وَهُوَ مِنَ الْأَرْضِ : مَا فِيهِ اتِّسَاعٌ وَطُمَأْنِينَةٌ .

لِوَرْدٍ تَقْلِصُ الْغِيْطَانُ عَنْهُ

أَيُّ : مِنْ أَجْلِهِ

وَأَمَّا " فِي " فَقَدْ وَقَعَتْ مَوْعٍ " إِلَى " ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي

أَفْوَاهِهِ ﴾ ^(١) وَمَوْعٍ " عَلَى " كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ لَأُصْلَبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ ﴾ ^(٢) ١/٨١

وَمَوْعٍ " مَعَ " قَالُوا : لِفُلَانٍ عَقْلٌ فِي حِلْمٍ ، أَيْ : مَعَ حِلْمٍ ، وَمَوْعٍ الْبَاءِ ، قَالَ الشَّاعِرُ (٣) :

وَيَرْكَبُ يَوْمَ الرُّوعِ فِيهَا فَوَارِسُ

أَيُّ : عَلَيْهَا .

وَأَمَّا " عَلَى " : فَقَدْ [وَقَعَتْ] ^(٤) مَوْعٍ الْبَاءِ ، كَقَوْلِهِ : ارْكَبْ عَلَيَّ اسْمَ

اللَّهِ ، وَكَقَوْلِ الشَّاعِرِ ^(٥) :

وَكَاَنَّهُنَّ رِبَابَةٌ وَكَأَنَّهُ يَسِرُّ يُفِيضُ عَلَى الْقِدَاحِ وَيَصْدَعُ

(١) ٩/ إبراهيم .

(٢) ٧٨/ طه .

(٣) هُوَزِيدُ الْخِيلِ . دِيَوَانُهُ ٢٧ . وَانْظُرْ أَيْضًا : الْمُخَصَّصُ ١٤/ ٦٦ وَالْجَنَى الدَّانِي ٢٦٧ وَالْمَغْنَى ١٦٩

وَشَرَحَ أَبْيَاتَهُ ٤/ ٧١ .

وَعَجَزَ الْبَيْتَ :

بَصِيرُونَ فِي طَعْنِ طَلَابَاهِرٍ وَالْكَلَى

(٤) تَتَمَّةٌ يَلْتَنِمُ بِمِثْلِهَا الْكَلَامُ .

(٥) هُوَ أَبُو نُؤَيْبٍ الْهَذَلِيُّ .

وَانْظُرْ : الْمَعَانِي الْكَبِيرَ ١١٧١ وَالْمُفَضَّلَاتِ ٤٢٤ وَالْمُخَصَّصُ ١٤/ ٦٨ وَأَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ ٢/ ٢٦٩

وَالْأَزْهِيَّةَ ٢٨٨ وَالضَّرَائِرَ ٢٣٣ .

الرِّبَابَةُ : خِرْقَةٌ تُجْمَعُ فِيهَا قِدَاحُ الْمَيْسَرِ . الْمَيْسَرُ - يَفْتَحُ السَّيْنُ - صَاحِبُ الْمَيْسَرِ . يُفِيضُ عَلَى

الْقِدَاحِ أَيْ : يَضْرِبُ بِهَا . يَصْدَعُ : يُفَرِّقُ .

وَأَرَادَ بِالرِّبَابَةِ : الْقِدَاحَ أَنْفُسَهَا ؛ لِأَنَّهُ يَصِفُ أَتْنًا وَحِمَارًا ؛ فَشَبَّهَ الْأَتْنَ بِالْقِدَاحِ ؛ لِاجْتِمَاعِهِنَّ بِوَشْبِهِ

الْحِمَارِ بِصَاحِبِ الْمَيْسَرِ ؛ لِأَنَّهُ يَجْمَعُهَا وَيَفَرِّقُهَا .

وموقع اللام ، قال (١) :

رَعَتْهُ أَشْهُرًا وَخَلَا عَلَيْهَا فَطَارَ النَّيُّ فِيهَا وَاسْتَغَارَا

وموقع " مِنْ " فى قوله تعالى : " الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ " (٢)

وموقع " عَنْ " ، كقول الشاعر (٣) :

إِذَا رَضِيتُ عَلَى بَنُو (٤) قُشَيْرٍ لَعَمْرُ اللَّهِ أَعَجِبْنِي رِضَاهَا

وأما " إِلَى " : فتقع موقع " فى " فى قوله تعالى : " هَلْ لَكَ إِلَى أَنْ تَزَكَّى " (٥)

وكقول الشاعر (٦) :

فَلَا تَتْرَكْنِي بِالْوَعِيدِ ، كَأَنَّنِي إِلَى النَّاسِ مَطْلِي بِهِ الْقَارُ أَجْرَبُ

(١) هو الراعي النميري . انظر ديوانه ١٤٢ .

وانظر : الاقتضاب ٤٣٨ والمخصّص ١٤ / ٦٦ والضرائر ٢٣٣ والخزانة ١٠ / ١٤٠ واللسان وتاج العروس (غور) .

الضمير فى " رعته " يرجع إلى النبات المذكور فى بيت سابق .

خلا عليها ، بمعنى : خلالها ، أى : لم يرعه غيرها ، وذلك ادعى لشبعها منه النى : الشحم ، وطار ، أى : ارتفع ، استغار ، أى هبط فيها .

(٢) ٢ / المطففين .

(٣) هو القحيف العقيلي .

(٤) فى الأصل : بني ، وهو خطأ .

انظر : المقتضب ٢ / ٣٢٠ ونوادر أبي زيد ٤٨١ والخصائص ٢ / ٣١١ ، ٣٨٩ والإنصاف ٦٣٠ وابن يعيش ١ / ١٢٠ والضرائر ٢٣٣ والمغني ١٤٣ ، ٦٧٧ وشرح أبياته ٣ / ٩٣ و ٤ / ٦٣ والخزانة ١٠ / ١٣٢ .

(٥) ١٨ / التازعات .

(٦) هو النابغة الذبياني . انظر ديوانه ٧٣ .

وانظر : ضرائر ابن عصفور ٢٣٥ والاقتضاب ٢٤٢ ، ٤٣٢ والمغني ٧٥ وشرح أبياته ٢ / ٢٣ والخزانة ٩ / ٤٦٥ .

وموقع " مع " ، كقوله تعالى : ﴿ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ ﴾ (١) ، قوله
تعالى ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالِهِمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ ﴾ (٢) .
وأكثر هذه الانتقالات لا يُجيزُها البصريُّ ، ويجعلُ لها (٣) ، تأويلاتٍ
تردُّها إلى الأصل لم نُطلِ بذكرها .

(١) ١٤ / الصف .

(٢) ٢ / النساء .

(٣) قال السيوطي في الهمع ٤ / ٢١٥ : " عَلِمَ مِمَّا حُكِيَ عَنِ الْبَصَرِيِّ فِي هَذِهِ الْأَحْرُفِ - من
الاقتصار على معنى واحدٍ لكلِّ حرفٍ - أَنَّ مَذْهَبَهُمْ : أَنَّ أَحْرَفَ الْجَرِّ لَا يَنْوِبُ بَعْضُهَا عَنْ بَعْضٍ
بِقِيَاسٍ ، كَمَا أَنَّ أَحْرَفَ الْجَزْمِ كَذَلِكَ ، هُمَا أَوْ هُمَ ذَلِكَ فَإِمَّا مُؤَوَّلٌ تَأْوِيلًا يَقْبَلُهُ اللَّفْظُ ، أَوْ عَلَى تَضْمِينِ
الْفِعْلِ مَعْنَى فِعْلٍ يَتَعَدَّى بِذَلِكَ الْحَرْفِ ، أَوْ عَلَى النِّيَابَةِ شَذُوذًا " .

الفصل الثاني

فى القسم

وفيه ثلاثة فروع :

الفرع الأول : فى حروفه هـي : أصل ، وفرع ، وفرع فرع .

فالأصل : الباء ^(١) ؛ لأنها هي أوصلت الفعل القاصر - الذى هو : أحلف

وأقسم - إلى المقسم به ؛ حيث لم يكن متعدياً إلا بالباء ومعناها فيه : الإلصاق . ٨١ / ب
وحيث كانت أصلاً اختصت بثلاثة أشياء :

بالدخول على المضمر ، تقول : بك لأقومن ، وبه لأفعلن ، ومنه قوله ^(٢) :

أَلَا نَادَتْ أُمَامَةُ بِاحْتِمَالٍ لَتَحَزُنَّنِي فَلَا بِكَ مَا أَبَالِي

ويظهر الفعل معها ، نحو : أخلف بالله ، وأقسم بزيد .

وبالْحَلْفِ عَلَى غَيْرِكَ : اسْتِعْطَافًا ، كَقَوْلِكَ : بِاللَّهِ لَمَّا زُرْتَنِي ، وَبِحَيَاتِكَ كَلِّمْنِي

وكقوله ^(٣) :

بِاللَّهِ رَبِّكَ إِنْ دَخَلْتَ فَقُلْ لَهُ هَذَا ابْنُ هَرْمَةَ واقفًا بالباب

وَأَمَّا الْفَرْعُ : فهو الواو ، وهي بدلٌ من الباء لقرب ^(٤) المخرج ، وقرب ما بين

(١) انظر الأصول ١ / ٤٣٠ ، ٤٣١ .

(٢) هو عُويَّةُ بن سُلَيمٍ بن ربيعة . انظر : شرح حماسة أبي تمام للمرزوقي ١٠٠١ .

وانظر : الخصائص ٢ / ١٩ والتبصرة ٤٤٥ وابن يعيش ٨ / ٣٤ ، و ٩ / ١٠١ .

والمعنى : أظهرت هذه المرأة من نفسها ارتحالاً عليّ لتجلب عمّاً حزناً وغماً ، ونادت بالفراق وكثرتْ على السنة الناس ، ثم يقول : إِنَّهُ انْصَرَفَ عَنْهَا ، وَأَقِيلَ عَلَيْهَا يُخَاطِبُهَا بِأَنَّ فِرَاقَهَا لَا يُحْزِنُهُ .

وقوله : " ما أبالي " جواب القسم .

(٣) هو إبراهيم بن هرمه . انظر ديوانه ٣٢ .

وانظر : ابن يعيش ٩ / ١٠١ والصناعتين ٧٤ .

(٤) انظر : التبصرة ٤٤٥ .

الجمع والإلصاق ؛ ولفرعيتها نقصت ، فلم تشارك الباء فيما اختصت به ، وكثرت في كلامهم ، حتى صارت - في القسم - أكثر استعمالاً من الباء .

وأما فرع الفرع : فهو أربعة : التاء بواء التنبيه بهمزة الاستفهام ، وألف اللام ، كلها عوض من الواو .

أما التاء : فلا تدخل إلا على اسم الله تعالى ، وحده ، تقول : تالله لأقومن يومه قوله تعالى : ﴿ وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ ﴾ (١) ، وروى الأخفش : "ترب الكعبة" (٢) ولفرعيتها على الواو اقتصروا بها على اسم الله تعالى ، وقد يجي فيها معنى التعجب ، كقولك : تالله لم أر كالْيَوْمِ !

وأما "ها" : فقولهم : أي ها الله ، ولا ها الله ذا ، فتثبت ألف (٣) "ها" لأن الذي بعدها مدغم ، مثل "دابة" ، ومن العرب من يقول : لا هالله ، فيحذف الألف .
وأما "ذا" فهو المحلوف عليه - عند الخليل (٤) - تقديره : لا والله الأمر ذا ، فحذف "الأمر" تخفيفاً ، ولم يقولوا : لا هالله هذا ؛ لأنهم جعلوها في أول الكلام مغنية عنها .

وأما ألف الاستفهام : فقولك : الله لأفعلن ، بالمد .

وأما ألف اللام : ففي قولهم : أفأ لله لأفعلن ؟ همزة الوصل ، من اسم الله ٨٢/أ تعالى ، ولا تقطع إلا هنا وفي النداء ، فصار قطعها عوضاً من الواو ، قال سيبويه : لا تظهر الواو في هذه المواضع (٥) .

(١) ٥٧/ الأنبياء .

(٢) انظر : الرضي على الكافية ٢/ ٣٣٤ والجنى الداني ١١٧ والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٢٥٣

(٣) هذا بنصه في الأصول ١/ ٤٣١ .

(٤) انظر : الكتاب ٣/ ٤٩٩ .

(٥) الكتاب ٣/ ٤٩٩ - ٥٠٠ .

ولا تَدْخُلْ هذه الْأَعْوَاضُ إِلَّا على اسمِ اللَّهِ تعالى خاصةً ، ولا يكونُ في المُقسَمِ به هاهنا إِلَّا الجُرْ .

وقد أَلْحَقُوا بحُرُوفِ القَسَمِ اللَّامَ ، و "مِنْ" (١) :

أَمَّا اللَّامُ : فكَقُولُكَ : لِلَّهِ لَا يُؤَخَّرُ الْأَجَلُ ، قَالَ أُمِيَّةٌ (٢) :

لِلَّهِ يَبْقَى على الْأَيَّامِ ذُو وَحِيدٍ بِمُشْمَخَرِّ بِهِ الظَّيَّانِ وَالْأَسَى

وَلَا بُدَّ فِيهَا من معنى التَّعَجُّبِ (٣) ، وبعضُ العربِ (٣) يقولُ : لِلَّهِ لَأَفْعَلَنَّ ، ولا

تَدْخُلْ إِلَّا على اسمِ اللَّهِ وَحْدَهُ .

وَأَمَّا "مِنْ" فَقُولُهُمْ : مِنْ رَبِّي ، بضمِّ الميمِ وكسرِهَا ، ولا تَدْخُلْ إِلَّا على (٤)

"رَبِّي" ، وَرَوَى الْأَخْفَشُ "مِنْ اللَّهِ" (٥) وقد حُذِفَتْ نونُهَا ، وَأُدْخِلَتْ الميمُ على اسمِ

اللَّهِ ، خاصةً ، فقالوا : مُلَّهِ (٦) ، وَمِلَّهِ ، وبعضُهُمْ يزعمُ أَنَّهَا من "أَيْمَنَ" (٧) وَسَتَذَكُرُ (٨)

(١) في الأصل فوق كلمة "مِنْ" كلمة "معا" إشارة إلى كَسْرِ الميمِ وضمِّهَا .

(٢) أُمِيَّةٌ بن عائدِ الهذليِّ ، ونُسِبَ أيضًا إلى أَبِي نُؤَيْبِ الهذليِّ ، وإلى مالكِ بن خالدِ الخناعيِّ وإلى ساعدةِ بن جُوَيْة . انظر : شرح أشعار الهذليين ٢٢٧ ، ٤٣٩ .

وهو من شواهد سيبويه ٣/ ٤٩٧ ، وانظر أيضًا المقتضب ٢/ ٣٢٤ والأصول ١/ ٤٣٠ والتبصرة

٤٦٦ والمخصص ١٣/ ١١١ وابن يعيش ٩/ ٩٨ ، ٩٩ والمغنى ٢١٤ وشرح أبياته ٣/ ٢٣٦ والخزانة

١٠/ ٩٥ . الحيد - بزنة عنب - جمع حَيْدٍ ، بالفتح ، وهو النتوء في قرنِ الجبل .

المشمخرُ : الجبلُ العالِي . الظَّيَّانُ : يَاسمين البرِّ . الأَس : الرِّيحان ، وهما ينبتان في الجبال وحُزُونِ الأرض .

(٣) انظر : الأصول ١/ ٤٣٠ - ٤٣١

(٤) انظر : الأصول ١/ ٤٣١ والتبصرة ٤٤٦ .

(٥) انظر : ابن يعيش ٩/ ٩٩ والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٣١١ والهمع ٤/ ٢٣٨ .

(٦) انظر : التبصرة ٤٤٨ .

(٧) انظر : التبصرة ٤٤٧ - ٤٤٨ وهذا رأى الكوفيين ، انظر الإنصاف ٤٠٨ - ٤٠٩ والمساعد على

تسهيل الفوائد ٢/ ٣١٢ حيث نسبته ابن مالك إلى الكوفيين .

(٨) انظر ص ٢٧٥ .

الفرع الثاني

فى أحكامه : القسمُ جملةٌ تَنْزَلُ منزلةَ المفردِ فى الفائدةِ ، كالشَّرْطِ ، وَيَقْتَرُ إلى جملةٍ أُخرى تَتِمُّ بها الفائدةُ ، ومَوْضوعُهُ : أَنْ تُؤَكِّدَ بهِ جملةٌ خبريَّةٌ ، إيجاباً و سلباً ، رَفْعاً للشَّكِّ مِنْ قلبِ المخاطَبِ ، وتنقسمُ قسمينِ :

جملةٌ من فعلٍ وفاعلٍ ، كقولك : أَقْسَمْتُ بِاللَّهِ ، وَحَلَفْتُ ^(١) ، وَالْيَتِ ، وَيُحْمَلُ عليها : أَشْهَدُ بِاللَّهِ ، وَعَلِمَ اللَّهُ ، وشَهِدَ اللَّهُ .

وجملةٌ من مُبْتَدَأٍ ^(٢) وخبرٍ ، كقولك : لَعَمْرُكَ ، وَلَعَمْرُ اللَّهِ ، وَعَلَيَّ عَهْدُ اللَّهِ ، وَلَأَيُّمَنَّ اللَّهُ ، وَيَمِينُ اللَّهِ ، وَايْمُ اللَّهِ ، وَأَمَانَةُ اللَّهِ .

أما الجملةُ الفعليةُ : فلها - فى القسم - سَبْعُ مراتبٍ .

الأولى : أَنْ تَذْكُرَ الفعلَ والفاعلَ ، والمقسمَ بهِ ، وحُرُوفَهُ ، والمقسمَ عليه ، نحو : ٨٢/ب أَقْسَمْتُ بِاللَّهِ لَأَفْعَلَنَّ .

الثانية : أَنْ تَحْذِفَ الفعلَ والفاعلَ ، نحو : بِاللَّهِ لَأَفْعَلَنَّ .

الثالثة : أَنْ تَحْذِفَ الفعلَ والفاعلَ ، وحُرُوفَ القسمِ ، وتُبْقِيَ المقسمَ بهِ ، وعليه ولك فيه مذهبان :

أحدهما : نصبُ المقسمِ بهِ بإيصالِ الفعلِ إليه ، فتقولُ : اللَّهُ لَأَفْعَلَنَّ ، قال الشاعرُ ^(٣) :

فَقَالَتْ يَمِينُ اللَّهِ مَالِكَ حِيلَةٍ وَمَا إِنْ أَرَى عَنْكَ الْغَوَايَةَ تَنْجَلِي

(١) انظر : الأصول ١/ ٤٣٤ والتبصرة ٤٤٧ .

(٢) انظر : الأصول ، الموضع السابق .

(٣) هو امرؤ القيس . انظر : ديوانه ١٤ .

وانظر : اللمع فى العربية ، لابن جني ٢٨٨ ، ولم أقف على مَنْ استشهد به فى كتب النحو المتداولة سواه .

والثاني : جَرُّ المَقْسَمِ به بالحرفِ المحذوفِ ، فتقولُ : اللَّهُ لأَفْعَلَنَّ ، ويُشَدُّ هذا البيتُ ^(١) ؛ نصباً ، وجراً :

أَلَا رَبُّ مَنْ قَلْبِي لَهُ اللَّهُ ^(٢) ناصِحٌ وَمَنْ قَلْبُهُ لِي فِي الظُّبَاءِ السَّوَانِحِ
وتقولُ : إِي وَاللَّهِ لأَفْعَلَنَّ ، ثُمَّ تَحْذَفُ الواوُ ، وتُقَرُّ الياءُ على سُكُونِهَا ، ومنهم مَنْ يَفْتَحُهَا ^(٣) ؛ لالتقاءِ السَّاكِنَيْنِ .

الرَّابِعَةُ : أَنْ تَحْذَفَ المَقْسَمَ به ، وحُرُوفَهُ ، وتَبْقِيَ الفِعْلَ والفَاعِلَ ، والمَقْسَمَ عَلَيْهِ كقولك : أَحْلَفُ لأَفْعَلَنَّ .

الخامسةُ : أَنْ تَحْذَفَ الجميعَ ، وتَبْقِيَ المَقْسَمَ عليْ ، كقولك : لأَفْعَلَنَّ .
السادسةُ : أَنْ تَحْذَفَ المَقْسَمَ عليه وحده ، وتَبْقِيَ الباقيَ - وهو قليل - كقولهم
أَمَّا وَاللَّهُ أَنْ لَوْلَا زَيْدٌ ، وَلَا يَذْكُرُونَ شَيْئًا ؛ استغناءً بطولِ الكلامِ ، وقَرِينَةً الحالِ .
السابعةُ : أَنْ يَوْضَعَ القَسَمُ على غيرِ مُقْسَمٍ عَلَيْهِ ، بـوَذَلِكَ ؛ إِذَا تَوَسَّطَ
الجملةُ ، وتأخَّرَ عنها ، فيكونُ لغواً ، نحو : زَيْدٌ - وَاللَّهُ - قائمٌ ، وزَيْدٌ قائمٌ
واللَّهُ ، ومتى ابتدأتُهُ لَمْ تُلْغَ .

وأَمَّا الجملةُ الابتدائيةُ : فَإِنَّ " لَعَمْرُكَ " هُوَ العُمُرُ ، وَلَمْ يُسْتَعْمَلْ فِي القَسَمِ

(١) هو لَذَى الرُّمَةِ . انظر ديوانه ١٨٦١ (ملحقات الديوان) .

(٢) فوق هذه الكلمة في الأصل كلمة " معا " إشارة إلى النصب والجر .

وهو من شواهد سيبويه ٢ / ١٠٩ و ٣ / ٤٩٨ . وانظر أيضاً الأصول ١ / ٤٣٢ والتبصرة ٤٤٧ والمختص ١٣ / ١١١ وابن يعيش ٩ / ١٠٣ .

الظباء السَّوَانِح : ما أخذ عن مِيَامِنِ الرامي فلم يُمْكِنْ رَمِيهِ حَتَّى يَنْحَرَفَ لَهُ ؛ فَيَتَشَاءُ مٌ بِهِ ، ومن العرب من يَتِيَمُّ بِهِ ، لأَخْذِهِ عَنِ المِيَامِنِ ، فجعله نَو الرُّمَةِ مشئوماً بوضرب به المثل في انحرافِ مَيَّةٍ عنه ومخالفة قلبها وهواها لقلبه وهواه .

(٣) انظر : الجنى الداني ٢٥٢ .

إِلَّا مَفْتُوحَ الْعَيْنِ ، وَهُوَ مَرْفُوعٌ بِالْإِبْتِدَاءِ ، وَالْخَبَرُ مَحْذُوفٌ ^(١) ، تَقْدِيرُهُ : لَعَمْرُكَ قَسَمِي ، أَوْ مَا أَقْسَمُ بِهِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ هَذَا ^(٢) ، وَقَوْلُهُمْ : " لَأَفْعَلَنَّ " جَوَابٌ ، وَلَيْسَ ٨٣/أ خبراً ، فَإِنْ حَذَفْتَ مِنْهَا اللَّامَ نَصَبْتَهَا عَلَى الْمَصْدَرِ الْجَارِي عَلَى غَيْرِ فَعْلِهِ الَّذِي هُوَ " عَمَرْتُ " ، فَإِنْ أَضِفْتَ إِلَيْهَا اسْمَ اللَّهِ ^(٣) رَفَعْتَهُ ، عَلَى أَنَّهُ فَاعِلُ الْمَصْدَرِ ، فَقُلْتُ : عَمَرَكَ اللَّهُ ، التَّقْدِيرُ : أَسْأَلُكَ بِتَعْمِيرِكَ اللَّهُ ، وَلَكَ أَنْ تَنْصِبَهُ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ ، فَتَقُولَ : عَمَرَكَ اللَّهُ ، التَّقْدِيرُ : سَأَلْتُ اللَّهَ تَعْمِيرَكَ ، وَسَأَلْتُكَ بِاعْتِقَادِكَ ^(٤) الْبَقَاءَ لِلَّهِ وَقَدْ يَسْتَعْمِلُونَ فِعْلَهُ فَيَقُولُونَ : " عَمَرْتُكَ ^(٥) اللَّهُ " .

وَمِثْلُهُ قَوْلُهُمْ : " قَعْدَكَ اللَّهُ " ، وَقَعِيدَكَ اللَّهُ أَيُّ : أَسْأَلُكَ بِوَصْفِكَ لِلَّهِ بِالنَّبَاتِ ، مَأْخُذٌ مِنْ قَوَاعِدِ الْبِنَاءِ ، وَلَا يُسْتَعْمَلُ مِنْهُ ^(٥) فَعْلٌ .

وَأَمَّا أَيْمَنُ ، وَلَيْمُنُ : فَإِنَّهُ اسْمٌ مَفْرُودٌ عِنْدَ الْبَصَرِيِّ ^(٦) ، وَجَمْعُ يَمِينٍ الْقَسَمُ عِنْدَ الْكُوفِيِّ ^(٧) ، وَالْكَلَامُ فِي إِثْبَاتِ اللَّامِ مَعَهَا ، وَحَذْفِهَا ، وَرَفْعِهَا ، وَنَصْبِهَا ، وَحَذْفِ خَبَرِهَا ، مِثْلُهُ فِي " لَعَمْرُكَ " ، تَقُولُ : أَيْمَنُ اللَّهُ لَأَفْعَلَنَّ ، وَلَا أَيْمَنُ اللَّهُ لَأَفْعَلَنَّ ، وَلَا تَدْخُلُ إِلَّا عَلَى اسْمِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَالْكَعْبَةِ ، وَقَدْ حَذَفُوا نُونَهَا ، فَقَالُوا : أَيْمُ اللَّهُ وَالْأَلِفُ مَفْتُوحَةٌ ، وَبَعْضُهُمْ يَكْسِرُهَا .

(١) انظر : الأصول ٨/ ٤٣٤ ، وفيه : " .. كَأَنَّهُ قَالَ : لَعَمْرُ اللَّهِ الْمَقْسَمُ بِهِ " .

(٢) انظر : ص ٧٣

(٣) فِي الْأَصْلِ : وَرَفَعْتَهُ .

(٤) انظر : التبصرة ٤٤٩ .

(٥) انظر : التبصرة ٤٥٠ .

(٦) انظر : الإنصاف ٤٠٤ ، ٤٠٧ .

(٧) انظر : الإنصاف ٤٠٤ .

وكذلك الكلامُ في : أمانةِ الله ، وعهدِ الله ، حذفًا ، ورفعًا ، ونصبًا .

خاتمة لهذا الفرع :

إذا عطفت في القسم ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى ﴾ (١) ، فإن الواو الأولى للقسم ، والتي بعدها للعطف ، ولا تكونُ للقسم ، قال سيبويه : ولو قال : وحقَّ وحقَّ زيدٍ - على وجه الغلط والنسيان - جاز (٢) يُريد : أنه لا يجوزُ لغيرِ غلطٍ أن يُقسمَ قسمًا على غير شيءٍ ، ثم يَجِيءُ بقسمٍ آخر ، قال : ولو قال : وحقَّ وحقَّ - على التوكيد - جاز ، وكانت الواوان (٣) للقسم .

واعلم أنَّك إذا أَخْبَرْتَ عَنْ يَمِينٍ حَلَفَ بِهَا ، فلك فيه ثلاثة أوجه :

أحدها : أن تأتي بلفظ الغائب ، كأنَّكَ تَخْبُرُ عَنْ شَيْءٍ كَانَ ، تقولُ : ٨٣/ب استخلفته ليقومَنَّ .

والثاني : أن تأتي بلفظ (٤) الحاضر - تُريدُ اللفظ الذي قيل له - فتقول : استخلفته لتقومَنَّ ، كأنَّكَ قُلْتَ : لتقومَنَّ .

والثالث : أن تأتي بلفظ المتكلم ، فتقول : استخلفته لأقومَنَّ ، ومنه قوله

(١) ٢، ٨ / الليل .

(٢) الكتاب ٣ / ٥٠٢ .

(٣) الذي في الكتاب في الموضع السابق : " .. وكانت الواو وأو الجر " .

(٤) في الأصل : أن تأتي لفظ الحاضر .

تعالى : « قَالُوا تَقَاسَمُوا بِاللَّهِ لَنُبَيِّتَنَّهُ وَأَهْلَهُ » ^(١) ؛ بالنون ^(٢) ، والتاء ^(٣) ،
 والياء ^(٤) ، ولو كانت " تقاسموا " أمراً ، لم يجر فيه الياء ؛ لأنه ^(٥) ليس
 بغائب .

الفرع الثالث

فى أجوبيته : لما كان القسم بمنزلة المفرد احتاج إلى جواب يتم به ، وإلى
 رابطة بين القسم ، والمقسم عليه ، لفظاً أو تقديرًا ، ولا تخلو الجملة : أن تكون
 موجبة أو منفية .

أما الموجبة ، فلا تخلو : أن تكون اسمية أو فعلية .

فالاسمية : يربطها بالمقسم عليه حرفان ، " إن " ، واللام التي للابتداء ،
 وتغني عن لام القسم ، ويدخلان مجتمعين ، ومنفردين ، تقول : والله إن زيدا
 لقائم ، وإن زيدا قائم ، ولزيد قائم .

والفعلية : لا تخلو أن تكون ماضية ، أو حاضرة ، أو مستقبلة .

فالماضية : تُجاب باللام ، و " قد " مجتمعين ، ومنفردين ، تقول : والله لقد

(١) ٤٩ / النمل .

(٢) وهى قراءة الجمهور .

(٣) وهى قراءة الحسن وحمزة والكسائي وخلف .

(٤) وهى قراءة مجاهد وابن وثاب وطلحة والأعمش وحميد بن قيس .

وانظر : السبعة ٤٨٣ والتيسير ١٦٨ وشواذ ابن خالويه ١١٠ وإبراز المعاني ٤٢٥ والبحر المحيط
 ٧ / ٨٤ والنشر ٢ / ٣٣٨ وإتحاف فضلاء البشر ٤١٠ .

وقال الصيّمريّ فى التبصرة ٤٥٥ : " يجوز فيه ثلاثة أوجه : (لَنُبَيِّتَنَّهُ) بالنون ، على لفظ المتكلم
 كأنه قال : قالوا له : " لَنُبَيِّتَنَّهُ " . و (لَ) بالتاء على لفظ ما قيل لهم ، كأنه قيل : قال بعضهم لبعض
 لَنُبَيِّتَنَّهُ ، أى : قال كل فريق منهم للآخر : هذا . و (لَنُبَيِّتَنَّهُ) بالياء ، على لفظ الغائب لأنه إخبار
 عن الغائب .

(٥) يقصد أن الأمر لا يكون لغائب .

قام ، وقد قام ، ولقام ، قال الله تعالى : " وَالشَّمْسُ وَضُحَاهَا " (١) ، وأجاب بقوله : " قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا " (٢) ، وقال تعالى : " وَلَنْ أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا لَظَلُّوا مِنْ بَعْدِهِ يَكْفُرُونَ " (٣) ، وقال امرؤ القيس (٤) :

خَلَفْتُ لَهَا بِاللَّهِ حَلْفَةً فَاجِرٍ لَنَامُوا فَمَا إِنْ مِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَالِي
والحاضرة : تُجَابُ بِـ " إِنْ " واللامُّ مُجْتَمِعِينَ ، وبـ " إِنْ " مُفْرَدَةً ، تقول :
والله إِنْ زَيْدٌ لَيَقُومُ ، وَإِنْ زَيْدٌ يَقُومُ ، وبعضهم يُجِيزُ دخولَ اللامِّ مُفْرَدَةً ، فيقول
والله لَيَقُومُ زَيْدٌ الْآنَ ، وهو قليلٌ .

والمُسْتَقْبَلَةُ : تُجَابُ بِاللَّامِ ، مُضَافًا إِلَيْهَا نُونُ التَّوَكِيدِ : فَرَقًا بَيْنَهَا وَبَيْنَ
الحاضرة ، تقول : والله لَيَقُومَنَّ زَيْدٌ ، وقد جاءتِ النُّونُ وَحْدَهَا فِي الشَّعْرِ ،
قال (٥) :

وَقَتِيلٍ مَرَّةً أَتَّارَنَ فَإِنَّهُ فَرِغُ وَإِنْ أَخَاكُمُ لَمْ يُقْصَدِ

(١) ٨ / الشمس .

(٢) ٩ / الشمس .

(٣) ٥١ / الروم . وقد أضيفتُ قوله تعالى : " مِنْ بَعْدِهِ يَكْفُرُونَ " لَتَتَمَّ الْآيَةُ .

(٤) انظر : ديوانه ٣٢ .

وانظر : الأصول ٨ / ٢٤٢ والإيضاح العضدي ٨ / ١١٧ وابن يعيش ٩ / ٢٠ ، ٢١ ، ٩٧ والمغني

١٧٣ ، ٦٣٣ وشرح أبياته ٢ / ٣٩٦ و ٧ / ٣٣٢ والخزانة ١٠ / ٧١ .

وقال البغدادي في الخزانة : " وهو شاهدٌ على أَنَّ قوله : (لنَامُوا) جوابُ الْقَسَمِ ، وَجَازَ الرِّبْطُ
بِالْلامِ مِنْ غَيْرِ " قد " ؛ لضرورة الشعر ، ويجبُ تقدير " قد " بعد اللامِ ؛ لِأَنَّ لَامَ الْإِبْتِدَاءِ لَا تَدْخُلُ
عَلَى الْمَاضِي الْمَجْرَدِ " .

(٥) هو عامر بن الطفيل . انظر ديوانه ٥٦ .

انظر : الضرائر ١٥٧ وشرح الحماسة للمرزوقي ٥٥٨ والمغني ٦٤٥ وشرح أبياته ٣ / ٨ والهمع

٤ / ٢٤٦ والخزانة ١٠ / ٦٠ .

مَرَّةً : أَبُو قَبِيلَةَ ، وَهُوَ مَرَّةُ بْنُ عَوْفٍ بْنِ سَعْدٍ . فَرِغُ - بِكسر الفاء - هَذَرُ ، يُقَالُ : ذَهَبَ دَمُ فُلَانٍ
هَذَرًا وَفَرِغًا ، إِذَا لَمْ يُقْتَلْ قَاتِلُهُ لَمْ يُقْصَدِ : لَمْ يُقْتَلْ ، يُقَالُ أَقْصَدْتُ الرَّجُلَ ، إِذَا قَتَلْتَهُ .

وقد أَدْخَلُوا الِامَّ الْقِسْمَ وَالْقِسْمَ مَحْذُوفٌ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : " وَلَنْ قُتِلْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْمُتُمْ لِمَغْفِرَةٍ مِنَ اللَّهِ وَرَحْمَةٍ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ . وَلَنْ مَتَّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ إِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ " (١) ، فَالِامُّ الْأُولَى (٢) ، وَالثَّالِثَةُ (٣) مُوَطَّئَةٌ لِلْقِسْمِ ، وَالثَّانِيَةُ (٤) لَمْ ابْتِدَاءٍ مُغْنِيَةً عَنِ الْقِسْمِ ، وَالرَّابِعَةُ (٥) لَمْ قَسَمَ ، وَلَمْ يَدْخُلْ مَعَهَا نُونٌ تَوْكِيدٌ ، لِلجَارِّ وَالْمَجْرُورِ الْحَاجِزِ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الْفِعْلِ .

وَأَمَّا الْجُمْلَةُ الْمُنْفِيَّةُ : فَلَا تَخْلُو أَنْ تَكُونَ اسْمِيَّةً أَوْ فِعْلِيَّةً .

فَالِاسْمِيَّةُ : تُجَابُ بِـ " مَا " النَّافِيَةِ ، تَقُولُ : وَاللَّهِ مَا زَيْدٌ قَائِمٌ .

وَالْفِعْلِيَّةُ : لَا تَخْلُو أَنْ تَكُونَ مَاضِيَةً ، أَوْ حَاضِرَةً ، أَوْ مُسْتَقْبَلَةً ،

فَالْمَاضِيَّةُ : تُجَابُ بِـ " مَا " تَقُولُ : وَاللَّهِ مَا قَامَ زَيْدٌ . وَقَدْ أَدْخَلُوا " لَا " عَلَى صِيغَةِ

مَاضِيَةِ اللَّفْظِ ، مُسْتَقْبَلَةً كَقَوْلِهِمْ : وَاللَّهِ لَا قُمْتُ ، تُرِيدُ : لَا أَقُومُ ، وَالْحَاضِرَةُ :

تُجَابُ بِـ " لَا " ، تَقُولُ : وَاللَّهِ لَا يَقُومُ زَيْدٌ ، وَتُجَابُ بِـ " مَا " ، عِنْدَ مَنْ أَجَازَ دُخُولَ

الِامِّ (٦) عَلَيْهَا بِشَرِيْطَةِ بُوْهِى : أَنْ تُؤْلَى " مَا " الْاسْمَ ، وَتَجْعَلَ الْفِعْلَ خَبْرًا عَنِ

الِاسْمِ - كَمَا فُعِلَ فِي الْإِيجَابِ - نَحْوُ : مَا زَيْدٌ يَقُومُ ، وَقَدْ قَالَ ابْنُ جَنِّي ، فِي

(١) ١٥٧ ، ١٥٨ / آل عمران .

(٢) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : " وَلَنْ قُتِلْتُمْ " .

(٣) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : " وَلَنْ مَتَّمْ " .

(٤) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : " لِمَغْفِرَةٍ " .

(٥) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : " لَا لِيَ اللَّهُ يُحْشَرُونَ " .

(٦) ذَكَرَ ذَلِكَ ابْنُ مَالِكٍ فِي " التَّسْهِيلِ " وَخَصَّهُ بِالضَّرُورَةِ ، وَأُورِدَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي " الْمُسَاعَدِ " شَاهِدًا عَلَى

ذَلِكَ وَهُوَ :

لِعَمْرِكَ يَا سَلْمَى لِمَا كُنْتُ رَاجِيًا حَيَاةً ، وَلَكِنْ الْعَوَائِدُ تُخْرِقُ

وَانْظُرْ : الْمُسَاعَدُ عَلَى تَسْهِيلِ الْفَوَائِدِ ٣١٥ .

" اَللَّمْع " (١) وَاللَّهِ مَا يَقُومُ زَيْدٌ ، وَفِيهِ نَظَرٌ .

وَالْمُسْتَقْبَلَةُ : تَجَابُ بـ " لَا " ، فَيُقَالُ : وَاللَّهِ لَا يَقُومُ زَيْدٌ .

وَامْتَنَعُوا مِنْ إِجَابَةِ الْقَسَمِ بـ " مَا دَامَ " وَ " مَا زَالَ " وَأَخَوَاتِهِمَا ، إِذَا كُنَّ نَوَاقِصَ ، وَقَدْ جَوَّزَهُ (٢) قَوْمٌ ، وَالْأَوَّلُ أَكْثَرُ .

وَقَدْ تُحْذَفُ " لَا " مِنَ الْجَوَابِ ، وَهِيَ مُرَادَةٌ ، وَذَلِكَ : إِذَا كَانَ الْكَلَامُ يَقْتَضِي وَجُودَهَا ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : " تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ " (٣) ، وَقَوْلِ امْرِئِ الْقَيْسِ (٤) :

فَقُلْتُ يَمِينَ اللَّهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا

أَيُّ : لَا تَفْتَأُ ، وَ : لَا أَبْرَحُ وَبَعْضُهُمْ يَحْمِلُ " مَا " - فِي الْحَذْفِ - عَلَى "لَا" (٥) وَهُوَ قَلِيلٌ .

(١) ص ٢٩٠ .

(٢) انظر : الهمع ٤ / ٢٥٥ .

(٣) ٨٥ / يوسف . والكلام يقتضي وجود " لا النافية : لأن المعنى على النفي : إذ الأصل : لا تفتأ ؛ لأنه لو كان الكلام موجياً لجا معه باللام والنون المؤكّدين ، ولما كان الإتيان بهما في الموجب لازماً سهلاً حذفت حرف النفي في المنفى .

(٤) انظر ديوانه ٣٢ .

والبيت من شواهد سيبويه ٣ / ٥٠٤ وانظر أيضاً : المختضب ٢ / ٣٢٦ والأصول ١ / ٤٣٤ والخصائص ٢ / ٣٨٤ والتبصرة ٤٤٨ ، ٤٥٤ وابن يعيش ٧ / ١١٠ ، ٣٧ / ٨١٠ والمغنى ٦٣٧ وشرح أبياته ٤ / ١٠٣ و ٥ / ٤٦ والخزانة ١٠ / ٤٣ ، ٩٤ .

وصدر البيت :

ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي

(٥) هذا مذهب الزجاج وتلميذه الزجاجي . انظر : جمل الزجاجي ٧٠ ، والبسيط ٩٢٠ والإرشاد في علم الإعراب ٣٢١ .

وقد أجابوا القسم بـ " لَمْ " و " لَنْ " في الشعر ، قال (١) :
 رُوِيَ عَنْ أَبِي وَمَا حَجَّ الْحَجِيجُ لَهُ وَمَا أَهْلُ بَجْنَبِي نَخْلَةَ الْحَرَمِ
 لَمْ يُسَلِّنِي عَنْكُمْ مَذْلَمُ الْأَقْكُمْ عَيْشُ سَلَوْتُ بِهِ عَنْكُمْ وَلَا قَدَمُ
 وقال الآخر (٢) :

أَجِدُكَ لَنْ تَرَى بِثُعَلِبَاتٍ وَلَا بَيْدَانَ نَاجِيَةً ذَمُولاً
 قال السيرافي : إِذَا حَلَفْتَ عَلَى شَيْءٍ فِيهِ طَلَبٌ ، فَإِنَّ الْجَوَابَ بِـ " إِلَّا " و
 " لَمْ " ، كَقَوْلِكَ : أَقْسَمْتُ عَلَيْكَ إِلَّا فَعَلْتُ ، وَلَمَّْا فَعَلْتَ ، وَكَانَ الْأَصْلُ :
 أَقْسَمْتُ عَلَيْكَ لَتَفْعَلَنَّ ، فَلَمَّا كَانَ الْقَسَمُ عَلَى شَيْءٍ تَطْلُبُهُ مِنْهُ ، صَارَ بِمَنْزِلَةِ :
 نَشَدْتُكَ اللَّهُ (٣)

(١) هو زياد بن حمل ، وقيل : هو زياد بن منقذ .
 وانظر : شرح حماسة أبي تمام للمرزوقي ١٣٩٨ .
 رويق : منادى مُرَحِّم ، وهو اسمُ امرأةٍ مرَّ ذكرها في بيت سابق .
 الأصل قبل الترخيم : رويقة . قوله : وما حجَّ الحجاجُ له ، يجوز أن تكون " ما " بمعنى " الذي " .
 كأنه أقسم بالبيت الذي حجَّ إليه الحجاج ، وبإهلال الحرم ، وهو رفع الصوتِ بالثبائية . بِجَنْبِي
 نَخْلَةَ : وادي نخلة لهذيل بينه وبين مكة مسيرة ليلتين كما في معجم البلدان ٥ / ٢٧٧ .
 ويحوز أن يكون " ما " موضوعاً موضع " مَنْ " على ما حكى أبو زيد من قولهم : سُبْحَانَ مَا
 سَبَّحَ الرَّعْدُ بِحَمْدِهِ ، ويكون الله مُقْسِماً به ، وجواب القسم : " لَمْ يُسَلِّنِي " قوله : " وما أهلَّ " يُرَادُ بِهِ
 : وما أهلَّ له ، فَحُذِفَ لَتَقْدُمَ ذَكَرَهُ فِي قَوْلِهِ : " وما حجَّ الحجاجُ له " .
 ويُقال : أَحْرَمَ الرَّجُلُ بِالْحَجِّ ، فَهُوَ مُحْرِمٌ ، ويُقال : قَوْمٌ حَرَامٌ وَحَرَمٌ وَمُحْرِمُونَ .
 (٢) هو المرار بن سعيد الأسدي .

انظر : الخزانة ٢ / ٧٩ واللسان (بيد) وتاج العروس (باد) ومعجم البلدان (ثعلبيات) ٣ / ١٦
 أجِدُكَ : مصدر مضاف إلى ضمير المخاطب ، وأصله : لا تفعل كذا جداً ، وَدَخَلَتْ عَلَيْهِ هَمَزَةُ
 الاستفهام ؛ إِذْأَنَّا بَأْنَ الْأَمْرَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ كَذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ التَّقْرِيرِ ، وَالتَّقْرِيرُ يَقِيدُ مَعْنَى التَّكْيِيدِ ،
 وَيَقَعُ بَعْدَهُ النِّفْيُ غَالِباً ، وَلَا يُسْتَعْمَلُ فِي الْقَسَمِ إِلَّا مِثْلُ مِثْلِهِ . ثُعَلِبَاتٍ : موضع . بَيْدَانَ : موضع ،
 وقيل : ماء ، وقيل : جبلٌ أحمرٌ مُسْتَطِيلٌ . الذَّمُول : نَوْعٌ مِنْ سَيْرِ الْإِبِلِ ، قِيلَ : هُوَ السَّيْرُ اللَّيِّنُ ،
 وقيل : هُوَ سَيْرٌ فَوْقَ الْعَنْقِ . وَالنَّاجِيَةُ : النَّاقَةُ السَّرِيعَةُ تَنْجُو بِمَنْ يَرْكَبُهَا .
 (٣) انظر الجزء الثاني من شرح السيرافي ص ٣٦٨ ، تحقيق د/ درديري أبو السعود .

وقد وضعت العرب ألفاظاً تتلقاها تارة بما تتلقى به القسم ،
 كقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لِيُبَيِّنَهُ لِلنَّاسِ وَلَا
 يَكْتُمُونَهُ ﴾ (١) وتارة لا تتلقاها به ، كقوله تعالى : " وَإِذَا أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ وَرَفَعْنَا
 فَوْقَكُمْ الطُّورَ خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ " (٢) ، وتارة يكون الذي بعدها مُحْتَمَلاً
 للأمرين ، كقوله تعالى : " وَإِذَا أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لَتَسْفِكُنَّ دِمَاءَكُمْ " (٣) .
 القسم الثاني من الباب الثاني عشر ، وهو المجرور بالإضافة
 وفيه فصلان :

(١) ١٨٧ / آل عمران . وقد قرأ ابن كثير وأبو عمرو " لِيُبَيِّنَنَّ " ، ولا يكتُمونه " بالياء ، وقرأ الباقون
 بالتاء فيهما . انظر : الكشف عن وجوه القراءات السبع ١ / ٣٧١ والإقناع في القراءات السبع لابن
 الباز ٦٢٥ .

قال الأخفش في معاني القرآن ٢٢٢ : " نقول : " اسْتَحْلَفَهُمْ لِيُبَيِّنَنَّهُ وَلَا يَكْتُمُونَهُ " وقال : " لَتُبَيِّنَنَّهُ وَلَا
 تَكْتُمُونَهُ " أي : قل لهم : " وآله لَتُبَيِّنَنَّهُ وَلَا تَكْتُمُونَهُ " ، وهكذا أشار إلى القراءتين مُقَدِّراً الْقَسَمَ
 على كُلِّ منهما .

(٢) ٦٣ ، ٩٣ / البقرة . قال الأخفش في معاني القرآن ١٠٢ : " يقول : اذكروا إِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ
 وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمْ الطُّورَ " ، يقول " فقلنا لكم " خذوا " ، كما يقول : " أُوْحِيتُ إِلَيْهِ قُمْ " ، كأنه يقول :
 أُوْحِيتُ إِلَيْهِ فَقُلْتُ لَهُ : قُمْ " .. " .
 (٣) ٨٤ / البقرة .

الفصل الأول

في تعريفها

وهو نوعٌ من الإسناد ، يُجرُّ فيه الثَّاني ، بإسناد الأوَّلِ إليه لفظاً أو تقديرًا ، فالثَّاني مُتَمِّمٌ للأوَّلِ ، ومعمولٌ له .

وهي على ضربين : إضافةً بمعنى اللامِ ، وإضافةً بمعنى " مِنْ " .
الضَّرْبُ الأوَّلُ : نوعانِ : أحدهما : إضافةٌ مُحَضَّةٌ ، والثاني : إضافةٌ غَيْرُ مُحَضَّةٍ .

والنَّوعُ الأوَّلُ صِنْفانِ أحدهما : إضافةٌ مَلِكٌ ، نحو " دارُ زَيْدٍ ، وغلَامُ عَمْرٍو ، والثاني : إضافةٌ تَخْصِيصٍ ، نحو : سَرَجُ الدَّابَّةِ ، وغلَامُ رَجُلٍ ، وكُلُّ الدَّرَاهِمِ ، إِلَّا أَنَّ " كَلَامًا لا تَقَعُ إِلَّا على مُتَجَرِّئٍ ، بالوجودِ أو بالتقديرِ ، لو قُلْتَ : جَاعَنِي كُلُّ زَيْدٍ ، لم يَجْزُ .

وتأويلُ هذه الإضافاتِ : دارُ لَزِيدٍ ، وغلَامُ لِعَمْرٍو ، وسَرَجٌ لِلدَّابَّةِ ، وكُلُّ للدَّرَاهِمِ ، والفرقُ بَيْنَهُ / إذا كان مضافًا بغيرِ تَنْوِينٍ وَبَيْنَهُ إذا كان مضافًا بلامٍ ٨٥/أ وتَنْوِينٍ : أَنَّ الأوَّلَ مَعْرِفَةٌ ، وهذا نِكْرَةٌ ، وإذا قُلْتَ : يَدُ زَيْدٍ ، وَعَيْنُ عَمْرٍو ، فمعناه : يَدُ لَزِيدٍ ، وَعَيْنُ لِعَمْرٍو ، فاليدُ ، وإن كانت مِنْ زَيْدٍ ، لَكِنَّهَا لا يُطْلَقُ عَلَيْهَا اسْمُ زَيْدٍ ، كما يُطْلَقُ الْخَزُّ على ثَوْبٍ خَزٌّ ، وقد تَظْهَرُ هذه اللَّامُ في بَعْضِ الْأَمَاكِنِ لِحَرَصِهِمْ على إِرَادَتِهَا ، كقوله (١) :

(١) هوسعد بن مالك . انظر : شرح حماسة أبي تمام المرزوقي ٥٠٠ والبيت من شواهد سيبويه

٢٠٧/٢ ، وانظر أيضًا : الخصائص ٣/١٠٦ والتبصرة ٣٤٣ ، ٦٤٢ وابن يعيش ٢/١٠ ، ١٠٥ و

٤/٣٦ و ٥/٧٢ والمفني ٢١٦ وشرح أبياته ٤/٣١١ واللسان (رھط)

الأراھط : جمع رھط ، وهو من الثلاثة إلى العشرة ، وقيل : هو ما دون العشرة من الرجال لا يكون فيهم امرأة .

وَضَعْتَ أَرَاهُطَ فَا فَاسْتَرَا حُوا

يَا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ التِّي

يريد : يا بُؤْسَ الحرب .

النوع الثاني : الإضافة غير المحضة ، وهي أربعة أصناف :

الصنّف الأول : اسمُ الفاعل ، إذا كان بمعنى الحال ، والاستقبال ، نحو :

ضَارِبُ زَيْدٍ الْآنَ وَغَدًا ، وَرَاكِبُ فَرَسٍ ، فهذا لَمْ يُفَدْ تعريفًا مُحَضًّا ؛ لوصفِكَ النكرة بِهِ ، قال الله تعالى : " فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضًا مُسْتَقْبِلَ أَوْدِيَّتِهِمْ " (١) ، وقال - عزَّ مِنْ قَائِلٍ - " هَذَا عَارِضٌ مُمِطِرُنَا " (١) ؛ ولدخول " رَبُّ " عليها ، تقول : رَبُّ رَاكِبِ فَرَسٍ لَقِيتُ ، وهذا الحكمُ موجودٌ في الأصناف الثلاثة الباقية .

وللعرب في قولهم : " وَاحِدُ أُمِّهِ " و " عَبْدُ بَطْنِهِ " قولان : أَكْثَرُهُمَا : التعريفُ ، وأَقْلَهُمَا : التَّنْكِيرُ (٢) ، فَمَنْ نَكَرَهُمَا ، فلدخول " رَبُّ " عليهما في قوله (٣) :

أَمَّا وَيَّ إِنِّي رَبُّ وَاحِدِ أُمِّهِ أَجَرْتُ فَلَا قَتْلَ لَدَيَّ وَلَا أَسْرَ

وَمَنْ عَرَفَهُمَا (٤) جَعَلَهُمَا بِمَنْزِلَةِ نَسِيجٍ وَحْدِهِ ؛ كَأَنَّهُ عَنَى بِوَاحِدِ أُمِّهِ : الكاملِ

النَّبِيَّةِ ، وَبَعْدَ بَطْنِهِ : الناقِصَ الوَضِيعَ ، والضميرُ فيهما ، لَا يَرْجِعُ إِلَى " وَاحِدٍ " ، وَلَا إِلَى " عَبْدٍ " ، وَإِنَّمَا يَرْجِعُ إِلَى غَيْرِهِمَا ، إِمَّا مُبْتَدَأً ، أَوْ مَوْصُوفٍ ، تَقَدَّمَ ذِكْرُهُمَا .

الصنّف الثاني : الصفةُ الجاريةُ إعرابُها على ما قَبْلَها ، وهي في الحقيقة

(١) ٢٤ / الأحقاف .

(٢) في المسائل الطلبيات لأبي عليٍّ الفارسي ٢٤٥ : " .. فَإِنْ قُلْتَ : فَقَدْ حَكِيَ أَبُو الْحَسَنِ أَنَّ بَعْضَ

العرب يجعل " وَاحِدَ أُمِّهِ " و " عَبْدَ بَطْنِهِ " نكرةً ، وَيُدْخِلُ عَلَيْهِ " رَبُّ " وَأُنْشَدَ : أَمَاوِيُّ .. الْبَيْتُ ،

فَقَدْ حَكِيَ هَذَا وَقَالَ - مَعَ ذَلِكَ - : الْوَجْهَ الْجَيِّدُ : أَنَّ يَكُونُ مَعْرِفَةً ، وَهُوَ أَكْثَرُ .. " .

(٣) هُوَ حَاتِمُ الطَّائِي . انظر : ديوانه ٢١٢ .

وانظر : المسائل الطلبيات ٢٤٥ والخزانة ٢١٠ ، ٢١٨ والهمع ٤ / ٢٧٠ واللسان (وحد) .

أَمَا وَيَّ : مُنَادَى مُرْخَمٌ (مَاوِيَّةُ) وَهِيَ زَوْجَةُ حَاتِمَ . أَجَرْتُ : أَمْنَتْهُ مِمَّا يَخَافُ .

(٤) فِي الْأَصْلِ : وَمَنْ عَرَفَهَا جَعَلَهَا .

لِمَا أُضِيفَتْ إِلَيْهِ ، كَقَوْلِكَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الْوَجْهِ ، تَقْدِيرُهُ : حَسَنٌ وَجْهُهُ ،
 فَلَمَّا نَقَلْتَ ضَمِيرَ صَاحِبِ الْوَجْهِ إِلَى " حَسَنٍ " لَمْ / يُمْكِنُ أَنْ تَرْفَعَ " الْوَجْهَ " بِهِ ؛ ٨٥ / ب
 لِأَنَّ الْفِعْلَ الْوَاحِدَ لَا يَرْفَعُ اسْمَيْنِ ؛ فَلَمَّا احْتَجَجْتَ أَنْ تُبَيِّنَ مَوْضِعَ الْحُسْنِ أُضِفْتَ
 الصِّفَّةَ إِلَيْهِ ، فَإِنْ وَصَفْتَ بِهِ مَعْرِفَةً أَدْخَلْتَ الْأَلْفَ وَاللَّامَ عَلَى الْأَوَّلِ ، وَتَجَرُّ
 الثَّانِي ، وَتَنْصِبُهُ ، فَتَقُولُ : مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ الْحَسَنِ الْوَجْهِ ، وَالْوَجْهَ ، وَسَيَجِيءُ
 بَيَانُ هَذَا فِي بَابِ (١) الْعَوَامِلِ مُسْتَقْصَى .

الصَّنْفُ الثَّلَاثُ : أَفْعَلُ ، إِذَا أُضِيفَتْ إِلَى مَا هُوَ بَعْضُهُ لَهُ ، كَقَوْلِكَ : زَيْدٌ
 أَفْضَلُ الْقَوْمِ ، وَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَفْضَلَ الْقَوْمِ ، وَلَهُ فِي الْكَلَامِ ثَلَاثَةٌ أَمَاكِنَ :
 الْأَوَّلُ : أَنْ يَتَّصَلَ بِـ " مِنْ " ، وَحِينَئِذٍ يَكُونُ لِلْمَذْكُورِ وَالْمَوْثُوثِ وَالْاِثْنَيْنِ
 وَالْجَمْعِ ، عَلَى صُورَةٍ وَاحِدَةٍ ، وَلَا تَدْخُلُهُ أَلْفٌ وَلَا مٌ وَلَا إِضَافَةٌ ، تَقُولُ : زَيْدٌ أَفْضَلُ
 مِنْ عَمْرٍو ، وَهَذَا أَفْضَلُ مِنْ دَعْدٍ ، وَالزَّيْدَانِ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو ، وَالزَّيْدُونَ أَفْضَلُ
 مِنْ عَمْرٍو ، وَلَا تَقُولُ : زَيْدٌ أَفْضَلُ غُلَامٍ مِنْ عَمْرٍو ، وَلَا زَيْدٌ الْأَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو ،
 فَأَمَّا قَوْلُهُ (٢) :

وَلَسْتُ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصًى وَإِنَّمَا الْعِزَّةُ لِلْكَاثِرِ

فَلَيْسَتْ " مِنْ " فِيهِ بِالَّتِي نَحْنُ بِصَدَدِهَا ، وَإِنَّمَا هِيَ بِمَعْنَى " فِي " ، كَقَوْلِكَ :
 أَنْتَ مِنْهُمْ الْفَارِسُ الشَّجَاعُ ، أَيْ : مِنْ بَيْنِهِمْ وَفِيهِمْ ، فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ : لَسْتُ

(١) انظر ص .

(٢) هو الأعشى . انظر ديوانه ١٤٣ .

انظر : الخصائص ١ / ١٨٥ و ٣ / ٢٣٤ وابن يعيش ٦ / ٣ و ١٠٠ / ١٠٣ ، ١٠٥ والمغني ٧٢

وشرح أبياته ٤ / ٣٢٧ والخزانة ٨ / ٢٥٠ .

حَصًى : المراد لستُ بالأكثر منهم عدداً .

بِالْأَكْثَرِ حَصَى مِنْ بَيْنِهِمْ ؛ فَهِيَ لَضَرْبٍ مِنَ الْبَيَانِ .

ومتى كان "أَفْعَلُ" صِفَةً لَمْ يَحْسُنْ حَذْفُ " مِنْ " مِنْهُ ، وَإِنْ كَانَ خَبَرًا جازَ حَذْفُهَا ، وَمِمَّا حُذِفَتْ مِنْهُ " مِنْ " وَهِيَ مُقَدَّرَةٌ ؛ قَوْلُهُ تَعَالَى : " يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى " (١) ، وَقَوْلُهُمْ : اللَّهُ أَكْبَرُ ، وَقَوْلُ الْفَرَزْدَقِ (٢) :

إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا بَيْتًا دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ
وَقِيلَ : التَّقْدِيرُ : كَبِيرٌ ، وَعَزِيزٌ ، وَطَوِيلَةٌ ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : " وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ " (٣) أَيْ : هَيْئٌ (٤) .

الثَّانِي : أَنْ يَكُونَ فِيهِ الْأَكْفُ وَاللَّامُ ، وَحِينَئِذٍ يُتَنَّى وَيُجْمَعُ ، وَيُوْنَتُّ ، تَقُولُ :
زَيْدٌ لَأَفْضَلُ ، وَهِنْدٌ الْفُضْلَى ، وَالزَّيْدَانِ الْأَفْضَلَانِ وَالزَّيْدُونَ الْأَفْضَلُونَ ، وَلَا
يَجُوزُ حَذْفُهُمَا مِنْهُ / إِلَّا إِذَا عَاقَبَتْهُمَا الْإِضَافَةُ .

الثَّلَاثُ : أَنْ يَكُونَ مُضَافًا ، نَحْوُ : زَيْدٌ أَفْضَلُ الْقَوْمِ ، وَلَا يَخْلُو : أَنْ تُضْمَنَتْهُ
مَعْنَى " مِنْ " ، أَوْ لَا تُضْمَنَتْهُ .

فَإِنْ ضَمِنَتْهُ فَلَا تُشَبِّهُ وَلَا تَجْمَعُهُ وَلَا تُؤَنَّثُ ؛ حَمَلًا عَلَى ظَهْوَرِ " مِنْ " ؛ لِأَنَّ هَذِهِ
الْإِضَافَةُ قَدْ جَعَلَتْ " زَيْدًا " وَاحِدًا مِنَ الْقَوْمِ ، وَمُشَارِكًا لَهُمْ فِي الْفَضْلِ ، وَنَفَلَتْهُ

(١) ٧/ طه .

(٢) انظر : ديوانه ٢/ ١٥٥ .

وانظر : الكامل للمبرد ٨٧٧ وابن يعيش ٦/ ٩٧ ، ٩٩ والخزانة ٨/ ٢٤٢

سَمَكَ السَّمَاءَ : رَفَعَهَا .

(٣) ٢٧/ الرُّوم .

(٤) ذَكَرَ الْمَبْرَدُ هَذَا التَّقْدِيرَ ، وَذَكَرَ أَيْضًا تَقْدِيرًا آخَرَ ، يَقُولُ " وَالْقَوْلُ الثَّانِي فِي الْآيَةِ : هُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ

عِنْدَكُمْ ؛ لِأَنَّ إِعَادَةَ الشَّيْءِ عِنْدَ النَّاسِ أَهْوَنُ مِنْ ابْتِدَائِهِ .. " وانظر : الكامل ٨٧٦ - ٨٧٨ .

عليهم بالزيادة فيما اشتركوا فيه ، وهذا هو الأكثر الأشهر ؛ تقول : زيدٌ أفضلُ رجلٍ ، وأفضلُ الرجلينِ ، وأفضلُ الرجالِ ، وهما أفضلُ القومِ ، وأفضلُ رجلٍ ، وأفضلُ رجلينِ ، وهم أفضلُ رجالٍ ، معناه : إثباتُ الفضلِ له على الرجالِ ، إذا فضّلوا رجلاً رجلاً ، واثنين اثنين ، وجماعةً جماعةً ، مما هو وهم فيه شركاءُ ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ ﴾ (١) ، وقوله تعالى : ﴿ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ (٢) ﴿ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ (٣) وكقول الشاعر (٤) :

وَمِيَّةٌ أَحْسَنُ الثَّقَلَيْنِ جِيداً

وكقوله (٥) :

أَلَسْتُمْ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ الْمَطَايَا

(١) ٩٦ / البقرة .

(٢) ١١٠ / آل عمران .

(٣) ١٠٠ / البقرة .

(٤) هو ذو الرمة . انظر ديوانه ١٥٢١ .

وانظر الكامل ٩٥٠ والخصائص ٢ / ٤١٩ وشرح حماسة أبي تمام المرزوقي ٧١٥ وابن يعيش

٩٦ / ٦ واللسان (ثقل) والخزانة ٩ / ٣٩٣ .

السالفة : أعلى العنق ، والقدال : مُقَدِّمُ الرأس فوق القفا .

ما ذكره المؤلف صدر بيت ، وعَجَزُهُ :

وسالفةٌ وأحسنته قذالا

والشاهد فيه : قوله : ومِيَّةٌ أَحْسَنُ الثَّقَلَيْنِ ، حيث ذكر " أَحْسَنُ " وإن كان جارياً على مؤنث ، ألا ترى

أنه قال : أَحْسَنُ الثَّقَلَيْنِ ، وهو خيرٌ عن " مِيَّةٍ " ، وعلّة تذكير " أَحْسَنُ " أنه مُضْمَنٌ معنًى " مِنْ " .

(٥) هو جرير : انظر : ديوانه ٧٧ .

وهذا صدرُ البيت ، وعَجَزُهُ :

وَأُنْدَى الْعَالَمِينَ بَطُونٌ راح

وانظر معاني القرآن للأخفش ٥٦ ، ١٨٣ ، والخصائص ٢ / ٤٦٣ و ٣ / ٢٦٩ وابن يعيش ٨ / ١٢٣

والمغني ١٧ وشرح أبياته ١ / ٤٧ ، ٤٨ ، ٥١ .

وكقوله (١) :

وَهْنٌ أَضْعَفُ خَلْقِ اللَّهِ أَرْكَانًا

وإن لم تُضمَّنه معنى " من " ، وقصدت بهذه الإضافة أنه المعروف بالفضل كأنك قلت : زيد فاضل القوم ، فليس دأخلا فيهم ، ولا يجب أن يكون مفضلاً ، ولا أنهم شاركوه في الفضل ، بل يكون قد فضل على غيرهم ، وعرف ذلك ، فقل : هو الأفضل ، كما تقول : هو الفاضل ، ثم نزع الألف واللام ، وأضفته ، ويكون معرفة ، بخلاف الثاني ، فلا يجوز أن تصف به النكرة حينئذ تثنيه وتجمعه ، وتؤنثه ، فتقول : الزيدان أفضل القوم ، والزيدون أفضل القوم ، وهند فضلى القوم ، و " فعلى أفعل " ليست مطردة ، ولا تقول منه إلاما قالوا ، وبعضهم يجعله مطرداً (٢) ، والأول (٣) أكثر ، ومن هذا النوع قوله تعالى : ﴿ أَكْبَرُ مُجْرِمِيهَا ﴾ (٤) ، و ﴿ إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَرَادْنَا ﴾ (٥) .

وإذا قلت : هند أكبر بناتك ، إن جعلته من النوع الثانى جاز/ ولا تكون هند ٨٦/ب من بناته ، فكأنك قلت : هند أكبر من بناتك ، وإن جعلته من الثالث لم يجز أن

(١) هو جرير أيضاً : انظر : ديوانه ٤٩٢ .

وما ذكره المؤلف هو عجز البيت ، وصدره :

يصر عن ذا اللب حتى لا حراك به

(٢) قال ابن السراج فى الأصول ٨ / ٢ : " .. فإن أردت بـ " أفعل " معنى " فاعل " تثنيت وجمعت فقلت : زيد أفضلكم ، والزيدان أفضلاكم ، والزيدون أفضلوكم ، والهندان فضلياًكم والهندات فضلياتكم ، وفضلكم " .

(٣) يعنى عدم المطابقة ، وانظر : ابن يعيش ٩٦ / ٦ والمساعد على تسهيل الفوائد ١٧٧ / ٢ والبحر المحيط ٤ / ٢١٥ و ٥ / ٢١٤ و ٢١٥ / ٥ والهمع ١٦٢ / ٥ هذا وفى الموضع السابق من المساعد نقل عن ابن الأثير ، يقول ابن عقيل : وإلى هذا ذهب أيضاً صاحب البديع ..

(٤) ١٢٣ / الأنعام .

(٥) ٢٧ / هود .

تَقُولَ: أَكْبَرُ ، وَإِنَّمَا تَقُولُ : كُبْرِي بِنَاتِكَ ، أَيُّ : أَنَّهَا الْكَبِيرَةُ مِنْهُنَّ ^(١) وَقَدْ جَاءَ
الْوَجْهَانِ فِي قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِأَحَبِّكُمْ إِلَيَّ ، وَأَقْرَبِكُمْ
مَنِّي مَجَالِسَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ ؟ أَحَاسِنُكُمْ أَخْلَاقًا ، أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِأَبْغَضِكُمْ إِلَيَّ ، وَأَبْعَدِكُمْ
مَنِّي مَجَالِسَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ ؟ أَسَاوِيُكُمْ أَخْلَاقًا " ^(٢) .

وَقَدْ جَاءَ " أَفْعَلُ " ، وَلَيْسَ هُنَاكَ اشْتِرَاكٌ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ أَصْحَابُ الْحَنَةِ
يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا ﴾ ^(٣) . وَلَا خَيْرَ فِي مُسْتَقَرٍّ أَهْلُ النَّارِ ، وَهُوَ فِي التَّنْزِيلِ كَثِيرٌ ،
وَمِنْ كَلَامِهِمْ : الصَّيْفُ أَحَرُّ مِنَ الشِّتَاءِ " ، وَأَمَثَلُهُ نَحْوُهُ كَثِيرَةٌ ، فَإِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ فَلَا
يَجُوزُ - عَلَى التَّوَعُّدِ الثَّانِي - زَيْدٌ أَفْضَلُ إِخْوَتِهِ ؛ لِأَنَّ صَحَّةَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ طَرَفَيْهَا
يَقْضِي بِفَسَادِ الْآخَرِ ؛ فَإِنَّ زَيْدًا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ وَاحِدًا مِنَ الْإِخْوَةِ ، وَحَيْثُ أَصْفَتَهُمْ
إِلَى ضَمِيرِهِ خَرَجَ عَنْ أَنْ يَكُونَ مِنْهُمْ ، بِدَلِيلِ خُرُوجِهِ فِي قَوْلِكَ : جَاعَنِي إِخْوَةُ زَيْدٍ ،
وَتَنَزَّلَتْ مُنْزَلَةً : زَيْدٌ أَفْضَلُ الْحَمِيرِ ، فَإِنْ قُلْتَ : زَيْدٌ أَفْضَلُ الْإِخْوَةِ ، صَحَّتِ الْمَسْأَلَةُ
وَيَجُوزُ - عَلَى الثَّلَاثِ - حَيْثُ التَّقْدِيرُ : زَيْدٌ فَاضِلٌ إِخْوَتِهِ بَوْلًا إِحَالَةً فِي ذَلِكَ .

وَقِيَاسُ " أَفْعَلُ " - فِي كِلَا نَوْعَيْهَا - أَنْ يُصَاغَ مِنْ ثَلَاثِي لَا زِيَادَةٍ فِيهِ ، وَلَيْسَ
مِنَ الْخَلْقِ الثَّابِتَةِ ، وَالْعُيُوبِ ، فَلَا تَقُولُ : زَيْدٌ أَجُوبٌ مِنْ عَمْرٍو ، وَلَا أَعُورٌ مِنْهُ ، وَلَا
أَسْمَرٌ ، وَلَا أَطْلَقٌ مِنْهُ ، وَلَكِنْ يَتَوَصَّلُ إِلَى التَّفْضِيلِ فِي نَحْوِ هَذِهِ الْأَفْعَالِ ، بِأَنْ يُصَاغَ
" أَفْعَلُ " مِمَّا يُصَاغُ مِنْهُ ، ثُمَّ يُمَيَّزُ بِمَصَادِرِهَا ، تَقُولُ : هُوَ أَسْرَعُ مِنْهُ جَوَابًا ، وَأَقْبَحُ
عُورًا ، وَأَشَدُّ سُمْرَةً ، وَأَسْرَعُ انْطِلَاقًا .

وَقَدْ شَدَّ مِنْ ذَلِكَ أَلْفَاظٌ ، قَالُوا : " هُوَ أَوْلَاهُمْ لِلْمَعْرُوفِ " ، وَأَعْطَاهُمْ لِلدِّينَارِ
وَالدِّرْهَمِ " وَهَذَا الْمَكَانُ أَقْفَرُ مِنْ غَيْرِهِ ، وَأَنْتَ أَكْرَمُ لِي مِنْ زَيْدٍ وَهَذَا الْكَلَامُ أَخْصَرُ ،

(١) فِي الْأَصْلِ : مِنْهُمْ ، وَالْمُنَاسِبُ مَا أُثْبِتَ .

(٢) انْظُرْ : مُسْنَدُ أَحْمَدَ ٤ / ١٩٣ - ١٩٤ وَصَحِيحُ التِّرْمِذِيِّ ٨ / ١٧٤ .

(٣) ٢٤ / الْفَرْقَانِ .

وفي أمثالهم : "أَفْلَسُ مِنْ ابْنِ (١) الْمَذْلُقِ".

وقد جاء "أَفْعَلُ مِنْهُ" ، ولا فِعْلَ لَهُ ، قالوا : "أَحْنَكُ الشَّائِتَيْنِ (٢) /وَالْبَعِيرَيْنِ" ٨٧/

ومن أمثالهم : "أَبْلُ مِنْ حَنِيفٍ (٣) الْحَنَاتِمِ".

والقياسُ أَنْ يُفْضَلَ عَلَى الْفَاعِلِ ، دُونَ الْمَفْعُولِ ، وقد شَذَّ مِنْهُ نَحْوُ قَوْلِهِمْ :

"أَشْغَلُ مِنْ ذَاتِ النَّحِيَّيْنِ" (٤) ، وَهُوَ أَغْدَرُ مِنْهُ ، وَأَلَامُ ، وَأَشْهَرُ ، وَأَعْرَفُ ، وَأَنْكَرُ ،

وَأَرْجَى ، وَأَخَوْفُ ، وَأَحْمَدُ ، وَأَهْيَبُ ، وَأَنَا بِهِذَا أَسْرُّ مِنْكَ ، وَهُمْ بِشَأْنِهِ أَعْنَى .

الصَّنْفُ الرَّابِعُ : إِضَافَةُ الْمَوْصُوفِ إِلَى الصِّفَةِ ، وَالصِّفَةِ إِلَى الْمَوْصُوفِ ، عَلَى

تَقْدِيرِ مَضَافٍ مَحْذُوفٍ .

فَالأَوَّلُ : نَحْوُ : "مَسْجِدُ الْجَامِعِ" وَ"صَلَاةُ الْأَوَّلَى" وَجَانِبُ الْغَرْبِيِّ" ، وَ

"دَارُ الْآخِرَةِ" ، التَّقْدِيرُ : مَسْجِدُ الْوَقْتِ الْجَامِعِ ، وَصَلَاةُ السَّاعَةِ الْأَوَّلَى ، وَجَانِبُ

الْمَكَانِ الْغَرْبِيِّ ، وَدَارُ الْحَيَاةِ الْآخِرَةِ .

وَالثَّانِي : نَحْوُ : "عَلَيْهِ سَحَقُ عِمَاقَةٍ" (٥) ، وَخَلَقُ ثُوبٍ" (٦) ، وَ"جَرْدُ

(١) انظر : جمهرة الأمثال ، لأبي هلال العسكري ١٠٧ / ٢ .

وابن المذلق : رَجُلٌ مِنْ عَبْدِ شَمْسٍ بْنِ سَعْدِ بْنِ زَيْدٍ مِنْهُ ، وَكَانَ لَا يَجِدُ قُوَّةَ لَيْلَةٍ وَاحِدَةٍ فِي أَكْثَرِ أَوْقَاتِهِ ، وَكَذَلِكَ كَانَ أَبُوهُ .

(٢) انظر : الأصول ١٥٥ / ٣ .

(٣) انظر : جمهرة الأمثال ، لأبي هلال العسكري ٢٠٠ / ١ .

حَنِيفٌ : رَجُلٌ مِنْ تَيْمِ اللَّاتِ ، حَانِئٌ يَرَعَى الْإِبِلَ ، يُقَالُ رَجُلٌ أَبْلٌ - بِكسر الباء - بَيْنَ الْإِبَالَةِ ، إِذَا كَانَ بَصِيرًا بِالْإِبِلِ وَمَعَالِجَتِهَا .

(٤) انظر : أمثال أبي عبيد القاسم بن سلام ٣٧٤ .

(٥) العِمَامَةُ السَّحَقُ : الْبَارِلِيَّةُ .

(٦) الثُّوبُ الْخَلَقُ : الْبَالِي .

قَطِيفَةٌ " (١) ، و " مُغْرِبَةٌ خَبِرٌ " (٢) ، فذهبوا بهذه الأشياءَ بَيَانًا وتُخْيِصًا ، لا تَقْدِيمًا للصِّفَةِ على الموصوف .

وقد حَمَلُوا على هذا الصَّنْفِ أَشْيَاءَ ، فَأَصَافُوا الْمُسَمَّى إِلَى اسْمِهِ فِي نَحْو قولهم : " لَقِيْتُهُ ذَاتَ مَرَّةٍ " و " ذَاتَ لَيْلَةٍ " و " دَارُهُ ذَاتَ الْيَمِينِ " ، و " ذَاتَ الشَّامِلِ " وكقول الشاعر (٣)

تَدَاعَيْنِ بِاسْمِ الشَّيْبِ فِي مُتَتَلِّمٍ

وكقول الآخر (٤) :

دَاعٍ يَنَادِيهِ بِاسْمِ الْمَاءِ مَبْغُومٌ

(١) القطيفة الجرْدُ : البَالِيَةُ .

(٢) هذا جزءٌ من حديثٍ لعمر - رضي الله عنه - وذلك : أَنَّهُ قَالَ لِرَجُلٍ قَدِمَ عَلَيْهِ مِنْ بَعْضِ الْأَطْرَافِ :

"هل من مُغْرِبَةٍ خَبِرٍ" ، أَيُ : هل من خَبِرٍ جَدِيدٍ جَاءَ مِنْ بِلَدٍ يَعِيدُ . انظر : تاج العروس (غرب) .

(٣) هو ذو الرمة . انظر : ديوانه ١٠٧٠ .

وهذا صدر البيت ، وعجزه :

جَوَانِبُهُ مِنْ بَصْرَةٍ وَسِلَاحٍ

وانظر : ابن يعيش ٣ / ١٤ و ٨٢ / ٤ ، ٨٥ والخزانة ١ / ١٥٤ و ٤ / ٣٤٣ و ٦ / ٣٨٨ واللسان (شيب) و (بصر) .

تَدَاعَيْنِ : يعني القُلُوصَ المذكورة في بيتٍ سابقٍ ، والمرادُ : دَعَا بَعْضُ الْقُلُوصِ بَعْضًا . الشَّيْبُ : حكاية أصواتٍ مُشَافِرِ الْإِبِلِ عِنْدَ الشُّرْبِ . الْمُتَتَلِّمُ : الْمُتَكَسِّرُ وَالْمُتَهَدِّمُ ، أَرَادَ : فِي حَوْضٍ مُتَتَلِّمٍ . الْبَصْرَةُ ، بَفَتْحِ الْبَاءِ ، حَجَارَةٌ رَخْوَةٌ فِيهَا بَيَاضٌ وَبِهِ سُمِّيَتِ الْمَدِينَةُ الْمَعْرُوفَةُ . السِّلَاحُ : جَمْعُ سَلِيمَةٍ ، بَفَتْحِ السَّيْنِ وَكَسْرِ اللَّامِ ، وَهِيَ الْحَجَارَةُ .

(٤) هو ذو الرمة أيضًا . انظر : ديوانه ٣٩٠ .

وهذا عجز البيت ، وصدْرُهُ :

لَا يَنْعَشُ الطَّرْفَ إِلَّا مَا تَخَوَّنَهُ

وانظر : الخصائص ٣ / ٢٩ والمخصص ٨ / ٢٧ وابن يعيش ٣ / ١٤ والخزانة ٤ / ٢٤٤ و ٦ / ٣٨١ واللسان (نعش) و (خون) و (بغم) .

والمرادُ بِالْمَاءِ هُنَا : حكاية صوتِ مَاءٍ مَاءً .. وَيُغَامُ النَّاقَةُ : صَوْتُ لَا تُفْصَحُ بِهِ ، وَيَعْمَتُ الرَّجُلُ ، إِذَا لَمْ تُفْصَحْ لَهُ عَنْ مَعْنَى مَا تَحَدَّثُ بِهِ ، وَمَبْغُومٌ : اسْمُ الْمَفْعُولِ مِنْهُ .

وكقول الكُمَيْتِ (١) :

إِلَيْكُمْ نَوِي آلِ النَّبِيِّ تَطَلَّعْتُ نَوَازِعُ مِنْ قَلْبِي ظِمَاءٌ وَالْبَبُ
وَقَالُوا فِي قَوْلِ لَبِيدٍ (٢) :

إِلَى الْحَوْلِ ثُمَّ اسْمُ السَّلَامِ عَلَيْكُمَا
وَمَا أَشْبَهَهُ : إِنَّ الْمُضَافَ - وَهُوَ اسْمٌ مُقَحَّمٌ - دُخُولُهُ وَخُرُوجُهُ سَوَاءٌ ، وَحَكَاؤُا :
هَذَا حَيُّ زَيْدٍ ، وَأَتَيْتُكَ وَحَيُّ فُلَانٍ قَائِمٌ ، يُرِيدُونَ : هَذَا زَيْدٌ (٣) ، وَفُلَانٌ قَائِمٌ ،

(١) انظر : الهاشميات ٣٩ .

وانظر : الخصائص ٢٧ / ٣ والمحاسب ٣٤٧ / ١ وابن يعيش ١٢ / ٣ والخزانة ٣٠٧ / ٤ واللسان
(البب) .

تَطَلَّعْتُ : تَشَوَّقْتُ . نَوَازِعُ : جَمْعُ نَازِعَةٍ ، مِنْ قَوْلِهِمْ : نَزَعْتُ نَفْسَهُ إِلَى الشَّيْءِ ، أَيْ : رَغِبْتُ فِيهِ
وَطَلَبْتُهُ ظِمَاءٌ : جَمْعُ ظَمَأَى وَهُوَ الْعَطَاشُ . أَلْبَبُ : جَمْعُ لَبٍّ ، وَهُوَ الْعَقْلُ . وَكَانَ الْقِيَاسُ
الِإِدْغَامُ ، وَلَكِنَّهُ فَكَّهُ لَضَرُورَةِ الشَّعْرِ .

(٢) انظر : ديوانه ٢١٤ .

وما ذكره المؤلف صدر البيت ، وعجزه :

وَمَنْ يَنْتَكَ حَوْلًا كَامِلًا فَقَدْ اعْتَذَرَ

وانظر : الخصائص ٢٩ / ٣ وابن يعيش ١٤ / ٣ والخزانة ٣٣٧ / ٤ .

وقبل الشاهد قول لبيد حين أحسن بدنو أجله يخاطب ابنته :

إِذَا حَانَ يَوْمًا أَنْ يَمُوتَ أَبُوكُمَا فَلَا تَحْمِشَا وَجْهًا وَلَا تَحْلِقَا شَعْرَ

وقولا : هُوَ الْمَرْءُ الَّذِي لَيْسَ جَارُهُ مُضَاعًا وَلَا خَانَ الصَّدِيقَ وَلَا غَدَرَ

وقوله في الشاهد : " إِلَى الْحَوْلِ " مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ : وَقُولَا .. الخ .

(٣) في ابن يعيش ١٥ / ٣ : " وَأَمَّا قَوْلُهُمْ : حَيُّ زَيْدٍ ، وَأَتَيْتُكَ وَحَيُّ فُلَانٍ قَائِمٌ .. فَهُوَ مِنْ قَبِيلِ إِضَافَةِ

الْمُسَمَّى إِلَى الْأَسْمِ .. فَالْحَيُّ هُنَا لَيْسَ بِالْقَبِيلَةِ مِنْ قَوْلِكَ : حَيُّ تَمِيمٍ وَقَبِيلَةُ كَلْبٍ ، إِنَّمَا هُوَ مِنْ قَوْلِكَ :
هَذَا رَجُلٌ حَيٌّ وَامْرَأَةٌ حَيَّةٌ ، وَتَلْخِيصُهُ : الشَّخْصُ الْحَيُّ الَّذِي اسْمُهُ زَيْدٌ ، وَأَتَيْتُكَ وَالشَّخْصُ الْحَيُّ
الَّذِي اسْمُهُ فُلَانٌ قَائِمٌ يَوْمَنَهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ : بِأَقْرَبِّ إِنْ أَبَاكَ . الخ "

وَأَنشِدُوا (١) :

يَاقْرَأْ إِنَّ أَبَاكَ حَيٌّ خَوِيلِدُ

أَيَّ : إِنَّ أَبَاكَ خَوِيلِدًا .

وقد امتنعوا من إضافة الشيء إلى نفسه ، كَاللَّيْثِ وَالْأَسَدِ ، وَالْحَبْسِ وَالْمَنْعِ .
فَلَا يُضَافُ أَحَدُ الْأَسْمَاءِ إِلَى الْآخَرِ ، فَأَمَّا نَحْوُ : جَمِيعُ الْقَوْمِ ، وَكُلُّ الدَّرَاهِمِ ؛
وَعَيْنُ الشَّيْءِ ، وَنَفْسُهُ ، فَلَيْسَ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ .

الضَرْبُ الثَّانِي مِنَ الْفَصْلِ الْأَوَّلِ : الْإِضَافَةُ / بِمَعْنَى " مِنْ " ، وَهِيَ ٨٧/ب
لِتَبْيِينِ النَّوْعِ نَحْوُ : ثَوْبٌ خَزٌّ ، وَخَاتَمٌ فِضَّةٌ ، أَيَّ : مِنْ خَزٍّ ، وَمِنْ فِضَّةٍ ،
وَحَقِيقَتُهَا : إِضَافَةُ بَعْضِ الشَّيْءِ إِلَى جَنْسِهِ وَإِذَا نَوَّتَ الْأَوَّلُ جَازَكَ فِي
الثَّانِي الرَّفْعُ عَلَى عَطْفِ الْبَيَانِ ، وَعَلَى الْوَصْفِ - إِذَا قُدِّرَ فِيهِ الْإِشْتِقَاقُ -
وَالنَّصْبُ ، عَلَى التَّمْيِيزِ ، أَوْ الْحَالِ مَعَ التَّقْدِيرِ .

وَالْفَرْقُ بَيْنَ هَذَا الضَّرْبِ وَالضَّرْبِ الْأَوَّلِ أَنَّ هَذِهِ الْإِضَافَةَ يَقَعُ الثَّانِي فِيهَا
عَلَى الْأَوَّلِ : نَقُولُ : مَلَكَتُ خَزًّا وَفِضَّةً ، وَإِنَّمَا مَلَكَتَ مِنْهُمَا ثَوْبًا وَخَاتَمًا ،
وَالْإِضَافَةُ الْأُولَى لَا يُوْجَدُ ذَلِكَ فِيهَا ؛ فَإِنَّ " زَيْدًا " لَا يَقَعُ عَلَى الْغُلَامِ ، فَلَا تَقُولُ :
مَرَرْتُ بِزَيْدٍ ، وَأَنْتَ تَرِيدُ غُلَامَهُ ، وَمَتَى صَحَّ أَنْ يَكُونَ الثَّانِي خَبْرًا عَنِ الْأَوَّلِ
فَالْإِضَافَةُ بِمَعْنَى " مِنْ " ، وَمَتَى لَمْ يَصَحَّ ، فَالْإِضَافَةُ لِأَمِيَّةٍ .

(١) لَجَبَّارُ بْنُ سَلَمَى بْنِ مَالِكٍ ، أَحَدُ الشُّعْرَاءِ الْجَاهِلِيِّينَ :

وَمَا ذَكَرَهُ الْمَوْلاُ هُوَ صَدْرُ أَلْبَيْتٍ ، وَعَجْزُهُ :

قَدْ كُنْتُ خَائِفَةً عَلَى الْإِحْمَاقِ

وَانْظُرْ : نَوَادِرُ أَبِي زَيْدٍ ٤٥١ وَالْخَصَائِصُ ٣/ ٢٨ وَشَرْحُ الْحَمَاسَةِ لِلْمَرْزُوقِيِّ ٤٥٣ وَابْنُ يَعِيشَ ٣/

١٣ وَالْخَزَانَةُ ٤/ ٣٣٤ .

قُرَّ : مَرْخَمٌ " قُرَّةٌ " وَ " حَيٌّ خَوِيلِدٌ " بَدَلَ أَوْعُطِفَ بَيَانُ مِنْ (أَبَاكَ) وَخَبِرَ " إِنَّ " هُوَ قَوْلُهُ قَدْ كُنْتُ
خَائِفَةً ..

وقد تقع إضافة يتجاذبها الضربان ، كقولك : رأيتُ رئيسَ القومِ ، فيجوزُ
أن يكون المرادُ : الرئيسَ منهم ، وأن يكونَ الرئيسَ لهم ، وتقولُ : ثلاثمائةَ درهمٍ ،
فإضافةُ الثلاثةِ إلى المائةِ : إضافةٌ " مِنْ " ، وإضافةُ المائةِ إلى الدرهمِ : إضافةٌ
اللامِ ، وقيلَ : إنها بمعنى " مِنْ " أيضاً ؛ لأنَّ المائةَ مِنَ الدراهمِ .

الفصل الثَّاني من القسم الثاني

في أحكام تتعلّق بهذه الأنواع :

الحكم الأول : الإضافة على ضربين : معنويّة ، ولفظيّة .

فالمعنويّة : ما أفاد تعريفاً ، نحو : غلامٌ زيدٌ ، أو تخصيصاً ، نحو : غلامٌ رجلٌ ، وثوبٌ خزٌّ ؛ فإنَّ " غلامٌ رجلٌ " وثوبٌ خزٌّ " أَخَصُّ من : " غلامٌ و ثوبٌ . وتعمُّ الإضافة المحضة [التي بمعنى اللام] ^(١) والتي بمعنى " من " ، وقضيّتها : أن يُجرّد لها المضاف من التعريف عند البصريّ ، والكوفيّ ^(٢) يُعرّفه فيقول : الخمسة الأتواب .

واللفظيّة : ما أفاد تخصيصاً في اللفظ ، والمعنى بحاله قبلها ، وتخصُّ غير المحضة ، ويجوزُ تنكيرُ المضاف فيها وتعريفه ، تقولُ : ضاربُ الرجلِ ، والضاربُ الرجلِ ؛ ولاستواءِ الحالين فيها ، جازَ وصفُ النكرة بها ، وتُضاف تارةً إلى مفعولها ، كـ " ضاربُ زيدٍ " وتارةً إلى فاعلها كـ " حسنُ الوجهِ " .

الحكم الثاني : الإضافة المعنويّة تنقسمُ قسمين :

١/٨٨

أحدهما : لازمٌ للإضافة ، وهو على ضربين : ظروفٌ ، نحو " فوق " و " تحت " و " عند " و " لدن " وغير ظروفٍ ، نحو " غير " و " مثل " و " شبه " و " بعض " و " كلّ " فهذان الضربان لا تفارقهما الإضافة ، وهما على بابيهما ،

(١) تنمّة يلتزم بمثلها الكلام .

(٢) انظر : الإنصاف ٣١٢ - ٣١٣ .

تقول : زيدٌ فوقَكَ ، وتحَتَكَ وعندَكَ ، وهذا غيرُكَ ، ومثْلُكَ .

وهذا القسمُ أَسْمَاءُ ليست بالكثيرة ، وإنَّما هي معدودةٌ ، أو تُقَارِبُ المعدودة .

والثَّاني : غيرُ لازمٍ ، نحو : ثوبٍ ، ودارٍ ، وغلَامٍ ، وغير ذلك ممَّا يُضَافُ في حَالٍ دون حَالٍ .

الحكم الثالث : المضافُ يَكْتَسِي من المضاف إليه كثيراً من أحكامه ، من غير أن يفارقه ، كالتعريفِ نحو " غلامٌ زيدٌ ، والتَّخصيصِ ، نحو راكب حِمَارٍ ؛ فلا تجوز إضافة المعارف ؛ لغناها ^(١) عنها ، فأما الأعلامُ فإنَّما تُضَافُ بعد تنكيرها ، فحينئذٍ تتعرَّفُ بإضافتها إلى المعرفة ، نحو : زيدُكُمْ ، وتتنكَّرُ بإضافتها إلى النكرة . وكالاستفهام ، نحو : غلامٌ مَنْ ضَرَبْتَ ؟ والشَّرْطُ ، نحو : غلامٌ مَنْ تضربُ أضربُ ، فلا يجوز دخول همزة الاستفهام ، ولا حرف الشرط على " غلامٌ " ، وكالبناء في قوله تعالى ﴿ لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ ﴾ ^(٢) و﴿ مِنْ عَذَابٍ يَوْمَئِذٍ ﴾ ^(٣) ، بالفتح فيهما ^(٤) . وكالتأنيث في قوله تعالى ﴿ تَلْتَقِطُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ ﴾ ^(٥) ، بالتاء ^(٦) ، لإضافة " بعضٍ " إلى مؤنَّثٍ ، وقوله تعالى :

(١) في الأصل : لغنائها .

(٢) ٩٤ / الأنعام . وقد قرأ بفتح النون نافع وأبو جعفر والكسائي وحفص ، وقرأ الباقر بضم النون .

والفتح فتح بناء على ما ذهب إليه الأخفش . انظر : مشكل إعراب القرآن ١ / ٢٧٩ والكشف عن

وجوه القراءات السبع ١ / ٤٤١ والإقناع ٦٤١ والنشر ٢ / ٢٥١ وإتحاف فضلاء البشر ٢١٣ .

(٣) ١١ / المعارج . وقد قرأ بفتح الميم نافع والكسائي وأبو جعفر .

انظر : الكشف عن وجوه القراءات السبع ١ / ٥٣٣ والإقناع ٧٩٢ .

(٤) قال مكِّي في مشكل إعراب القرآن ١ / ٤٠٧ : " .. على الفتح ؛ لإضافته إلى غير متمكَّن " .

(٥) ١٠ / يوسف .

(٦) وهي قراءة الحسن البصري وقتاده وابن أبي عبلة . انظر تفسير الطبري ١٥ / ٥٦٧ وزاد المسير

١٨٥ / ٤ وإتحاف فضلاء البشر ٢٦٢ .

﴿ مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ﴾ (١) وَالْمِثْلُ مُذَكَّرٌ .

الحكمُ الرَّابِعُ : كُلُّ اسْمٍ مَعْرِفَةٌ يَتَعَرَّفُ بِهِ مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ إِضَافَةً مَعْنَوِيَّةً ، إِلَّا أَسْمَاءَ تَوَعَّلَّتْ فِي إِبْهَامِهَا ، فَهِيَ نَكَرَاتٌ ، وَإِنْ أُضِيفَتْ إِلَى الْمَعَارِفِ ، نَحْوَ " غَيْرِ " ، وَ " مِثْلٍ " وَ " شِبْهِ " وَ " سِوَى " تَقُولُ : هَذَا غَيْرُكَ ، فَقَدْ أُضِفَتْ " غَيْرًا " (٢) إِلَى ضَمِيرِ الْمَخَاطَبِ ، وَلَا يَتَعَرَّفُ بِهِ ؛ لِأَنَّ كُلَّ مَنْ جَاوَزَهُ يَتَنَاوَلُهُ لَفْظُ " غَيْرٍ " ؛ وَلِذَلِكَ وَصِفَتْ بِهِ النُّكْرَةُ ، نَحْوَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ غَيْرِكَ ، وَلَهَا فِيهِ مَعْنَيَانِ : أَحَدُهُمَا : أَنَّكَ تَرِيدُ الْإِخْبَارَ بِأَنَّ مَرُورَكَ وَقَعَ عَلَى / الْمَخَاطَبِ ، وَرَجُلٍ آخَرَ . ٨٨/ب والثَّانِي : تَرِيدُ أَنَّكَ لَمْ تَمَرَّ بِالْمَخَاطَبِ ، وَإِنَّمَا مَرَرْتَ بِغَيْرِهِ .

فَإِنْ أَوْقَعْتَهَا عَلَى الضَّدِّ ، كَانَتْ مَعْرِفَةً ، نَحْوَ قَوْلِكَ : عَلَيْكَ بِغَيْرِ الْحَرَكَةِ ؛ وَلِذَلِكَ تَصِفُ بِهَا الْمَعْرِفَةَ ، فَتَقُولُ : عَلَيْكَ بِالْحَرَكَةِ غَيْرِ السُّكُونِ ، وَكَذَلِكَ إِذَا اشْتَهَرَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ (٣) ، وَهَكَذَا حُكْمُ " مِثْلٍ " وَ " شِبْهِ " وَ " سِوَى " ، لَكِنْ بَيْنَ " سِوَى " وَ " غَيْرٍ " فَرْقٌ ، وَهُوَ : أَنَّ " سِوَى " ظَرْفُ مَكَانٍ ؛ فَحَسَنَ قَوْلُكَ : " مَرَرْتُ بِرَجُلٍ سِوَاكَ ، وَقُبْحُ : مَرَرْتُ بِسِوَاكَ ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى " مَكَانِكَ " ، فَإِذَا أَوْلَيْتَهُ الْبَاءَ ، أَخْرَجْتَهُ عَنْ بَابِ الظَّرْفِيَّةِ ؛ وَلِهَذَا لَمْ يَجْزُ وَصْفُ الْمَعْرِفَةِ بِهَا ، إِلَّا بِـ " الذِّي " ، فَتَقُولُ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الَّذِي

(١) ١٦٠ / الأنعام .

(٢) فِي الْأَصْلِ : غَيْرِكَ .

(٣) ٧ / فَاتِحَةُ الْكِتَابِ . وَفِي مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْأَخْفَشِ صَد ٢٧ : " وَقَوْلُهُ (غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ) هُوَ صِفَةٌ " الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ " ؛ لِأَنَّ الصَّرَاطَ مُضَافٌ إِلَيْهِمْ فَهُمْ جَرُّ لِلْإِضَافَةِ وَأُجْرِيَتْ عَلَيْهِمْ " غَيْرٍ " صِفَةً أَوْ بَدَلًا ؛ وَ " غَيْرٌ " وَمِثْلُهَا قَدْ تَكُونَانِ مِنْ صِفَةِ الْمَعْرِفَةِ الَّتِي بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ ، نَحْوَ قَوْلِكَ : إِنِّي لِأَمْرٌ بِالرَّجُلِ غَيْرِكَ بِيَا الرِّجْلِ مِثْلِكَ ، فَمَا يَشْتَمُنِي ، وَ " غَيْرٍ " وَ " مِثْلٍ " إِنَّمَا تَكُونَانِ صِفَةً لِلنُّكْرَةِ ، وَلَكِنَّهُمَا قَدْ احْتَجَّ إِلَيْهِمَا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ فَأُجْرِيَتَا صِفَةً لِمَا فِيهِ الْآلِفُ وَاللَّامُ " ، وَانْظُرْ أَيْضًا : مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَّاءِ ٧ / ١ .

سِوَاكَ ، بخلاف " غَيْر " فَإِنَّكَ تَصِفُ بِهَا الْمَعْرِفَةَ - إِذَا نَابَتْ عَنْ الضِّدِّ - بغير
الَّذِي ، تقولُ : مررتُ بزيدٍ غيرِكَ ، إِذَا كَانَ زَيْدٌ ضِدًّا لِلْمَخَاطَبِ ، وَقَدْ أَوْقَعْتَ
"غَيْرًا" عَلَيْهِ .

الحكمُ الخامسُ : إِذَا كَانَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ ضَمِيرًا مُتَّصِلًا ، اسْتَوَى مَعَهُ -
فِي صِحَّةِ الْإِضَافَةِ - مَا فِيهِ النُّونُ ، وَالتَّنْوِينُ وَمَا لَيْسَ فِيهِ ، تقولُ : ضَارِبُكَ ،
وَضَارِبَاكَ ، وَضَارِبُوكَ ، وَضَارِبَتُكَ ، وَالضَّارِبُكَ ، وَالضَّارِبُوكَ ،
فَأَمَّا قَوْلُهُ (١) :

هُمُ الْأَمْرُونَ الْخَيْرُ وَالْفَاعِلُونَ

فَشَازَ (٢) لَا يُعَرِّجُ عَلَيْهِ .

الحكمُ السادسُ : قَدْ أُضِيفَ الشَّيْءُ إِلَى غَيْرِهِ ؛ بِأَدْنَى مُلَابَسَةٍ

(١) مجهول ، لم أقف علي اسمه .

هذا صدر البيت ، وعجزه :

إِذَا مَا خَشَوْا مِنْ مُحَدَّثِ الْأَمْرِ مُعْظَمًا

وَالْبَيْتُ مِنْ شَوَاهِدِ سَيَبَوِيهِ ١٨٨ / ١ وَرَوَاتُهُ :

هُمُ الْقَاتِلُونَ الْخَيْرَ وَالْأَمْرُونَ

وَانْظُرْ أَيْضًا : معاني القرآن للفرأء ٢ / ٢٨٦ والكامل ٤٦٨ وابن يعيش ٢ / ١٢٥ والخزانة
٢٦٩ / ٤ .

(٢) قال المبردُ في الكامل ٤٦٨ : " وقد روى سيبويه بيتين محمولين على الضرورة ، وكلاهما مصنوعٌ
وليس أحدٌ من النحويين المفتشين يُجيز مثل هذا في الضرورة ؛ لما ذُكِرْتُ لك من انفصال الكناية
(يقصد انفصال الضمير) ، والبيتان اللذان رواهما سيبويه : هُمُ الْقَاتِلُونَ ... " .

بينهما ، كقول أَحَدِ حَامِلِي الخَشَبَةِ لصاحبه : خُذْ طَرَفَكَ ، قال (١) :

إِذَا كَوَّكَبُ الخَرْقَاءِ لَاحَ بِسُحْرَةٍ سُهَيْلٌ أَذَاعَتْ غَزْلَهَا فِي القَرَائِبِ
فَأَضَافَ الكَوَّكَبَ إِلَيْهَا ؛ لَجَدَّهَا فِي عَمَلِهَا إِذَا طَلَعَ سُهَيْلٌ .

الحكم السَّابِعُ : الإِضَافَةُ مِنْ خَوَاصِّ الأَسْمَاءِ ، ومع ذلك ، فقد أَضَافُوا

أَسْمَاءَ الزَّمَانِ ، وَالْمَكَانِ إِلَى الجُمْلِ ، مِنْ الفِعْلِ وَالْفَاعِلِ ، وَالْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ ، كَقَوْلِهِ
تَعَالَى : ﴿ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾ (٢) / وَكَقَوْلِكَ : جِئْتُكَ زَمَنَ

الْحَجَّاجِ أَمِيرٍ ، وَأَجْلَسُ حَيْثُ جَلَسَ زَيْدٌ ، وَحَيْثُ زَيْدٌ جَالِسٌ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُ
ذَلِكَ (٣) .

وقد يجوزُ ، مع الإِضَافَةِ إِلَى الفِعْلِ ، إِعْرَابُ الأِسْمِ وَبِنَاؤُهُ ، فَإِنْ كَانَ
الفِعْلُ مَعْرَبًا فَالْإِعْرَابُ أَحْسَنُ (٤) ، وَإِنْ كَانَ مَبْنِيًّا فَالْبِنَاءُ أَحْسَنُ (٥) ، تَقُولُ :
هَذَا يَوْمٌ يَقُومُ زَيْدٌ ، وَيَوْمَ قَامَ عَمْرُو ، فَتَعْرَبُ الأَوَّلُ ، وَتَبْنَى الثَّانِي .

(١) لَمْ أَقِفْ عَلَى اسْمِهِ أَيْضًا .

وَانْظُرْ : ابْنُ يَعِيشَ ٨ / ٣ وَالْخَزَانَةُ ١١٢ / ٣ وَاللِّسَانُ (غَرَب) . هَذَا ، وَرَوَايَةُ ابْنِ الأَثِيرِ : أَضَاعَتْ
وَفِي مَعْظَمِ المَصَادِرِ أَذَاعَتْ : الخَرْقَاءُ : المَرْأَةُ الَّتِي لَا تُحْسِنُ عَمَلًا ، وَكَوَّكَبُ الخَرْقَاءِ : فَاعِلُ الفِعْلِ
مَحْذُوفٌ يُفْسِّرُهُ (لَاحَ) . سُهَيْلٌ : كَوَّكَبٌ مَعْرُوفٌ وَهُوَ هُنَا عَطْفٌ بَيَانٌ لِكَوَّكَبِ الخَرْقَاءِ . وَالْقَرَائِبُ :
جَمْعُ قَرِيْبَةٍ .

وَالْمَعْنَى : أَنَّ المَرْأَةَ الخَرْقَاءَ تَجِدُ فِي العَمَلِ عِنْدَ طُلُوعِ سُهَيْلٍ وَقْتُ الشِّتَاءِ وَذَلِكَ لِأَنَّ المَرْأَةَ الكَيِّسَةَ
تَسْتَعِدُّ صَيِّفًا فَتَنَامُ وَقْتُ طُلُوعِ سُهَيْلٍ ، وَهُوَ وَقْتُ البَرْدِ ، وَالْخَرْقَاءُ ذَاتُ الغَفْلَةِ تَكْسِلُ عَنِ الاسْتِعْدَادِ ،
فَإِذَا طَلَعَ سُهَيْلٌ وَبَرَدَتْ تَجِدُ فِي العَمَلِ يَتَفَرَّقُ غَزْلُهَا عَلَى جَارَاتِهَا فِي القَبِيلَةِ .

(٢) ١١٩ / المائدة .

(٣) انْظُرْ ١٥٨-١٥٩ .

(٤) قَالَ ابْنُ السَّرَّاجِ فِي الأَصُولِ ١١ / ٢ : " ... فَإِذَا أُضْفِتْ إِلَى فِعْلٍ مَعْرَبٍ فَإِعْرَابُ الأِسْمِ عِنْدِي هُوَ
الْحَسَنُ ... وَإِذَا أُضْفِتْ إِلَى فِعْلٍ مَبْنِيٍّ جَازَ إِعْرَابُهُ وَبِنَاؤُهُ عَلَى الفَتْحِ ، وَأَنْ يُبْنَى مَعَ المَبْنِيِّ أَحْسَنُ
عِنْدِي مِنْ أَنْ يُبْنَى مَعَ المَعْرَبِ ... " .

والأوقات التي يجوز أن تُضَافَ إلى الجُمْل : ما كان حيناً وزماناً يكون في الدهر كله ، لا يختصُّ به شيءٌ دون شيءٍ ، كاليوم ، واللييلة ، والعام والحين ، والزمان ، والليالي ، والأيام ، ويقبحُ في الموقَّعات كشهرٍ كذا ، وسنةٍ كذا ، قالوا ^(١) : ولا يضافُ في هذا الباب شيءٌ له عددٌ ، مثلُ : يومين ، وجُمعةٍ ولا مثلُ : صباحٍ ، ومساءٍ ^(١) .

وقد اتَّسعوا حتَّى أضافوا " آيةً " ؛ لقرب معناها من الوقت ، قال ^(٢) :
 بآيةٍ يُقدِّمون الخيلَ شُعْناً كأنَّ على سنانِكها مدأماً
 وقالوا : اذْهَبْ بِذِي تَسْلَمٍ " و " اذْهَبْ بِذِي تَسْلَمَانِ " و " اذْهَبُوا بِذِي تَسْلَمُونَ " ، المعنى : بالأمر الذي يُسَلِّمُكَ ، قال المبردُ : هذان من الشَّوْاذ ^(٣) ولا يُقاسُ عليهما .

(١) وهذا الكلامُ بنصِّه تقريباً في أصول ابن السَّراج أيضاً ١٢/٢ .

(٢) هو الأعشى كما في كتاب سيبويه ١١٨/٣ ، وليس في ديوانه المطبوع . وانظر أيضاً : الكامل ١٣٥٤ وابن يعيش ١٨/٣ والمغني ٤٢٠ و ٦٣٨ وشرح أبياته ٢٧٧/٦ و ٢٤٧/٧ والخزانة ١١٨/٣ و ١٢/٦ .

شُعْناً : جمع أشعث ، وهو : المغبرُّ الرأسِ . السنانك : جمع سنبك ، وهو مقدَّم الحوافر . وشبهه الشاعر ما يتصبَّبُ من عرق الخيل بالمدام ؛ لحمَّته .
 يريدُ : أنه لما صار ذلك عادةً لهم وأمرأً لازماً ، صار علامة .

(٣) لم أعرَّ على قول المبرد هذا في المقتضب ، ويبدو أن ابن الأثير نقل ذلك عن ابن السَّراج ؛ إذ قال في الأصول ١٢/٢ : " .. وأما ذو تَسْلَمٍ ، وآيةٌ يفعل ، فقال أو العباس هذا من الشَّوْاذ .. " .
 هذا وقد قال البغداديُّ في الخزانة ١٥٢/٦ : " وقال المبرد في إضافة " آية " إلى الفعل : إنَّه بعيدٌ ، وجاز - على بُعدِه - للزوم الإضافة ؛ لأنَّ " آية " لا تكادُ تُقرَدُ إذا أردت بها العلامة " .
 والذي في الكامل للمبرد ١٣٥٣ - ١٣٥٤ : " وممَّا يُضاف إلى الفعل " ذو " في قولك : افعل ذاك بذِي تَسْلَمٍ ، وافعل ذاك بذِي تَسْلَمَانِ ، معناه : بالذي يُسَلِّمُكَ ، ومن ذلك آيةٌ في قوله :
 بآيةٍ تُقدِّمون فوق الخيل شُعْناً كأنَّ على سنانِكها مدأماً

وهكذا ترى أن المبرد قد وافق ههنا سيبويه .

الحكم الثامن : قد فصلوا بين المضاف والمضاف إليه ، بالظرف ، وحرف الجر ، في الشعر ، قال^(١) :

لَمَّا رَأَتْ سَاتِيدَ مَا اسْتَعْبَرَتْ لِلَّهِ دَرُّ الْيَوْمِ مَنْ لَامَهَا

وقال^(٢) :

هُمَا أَخَوَا فِي الْحَرْبِ مَنْ لَا أَخَالَهُ إِذَا خَافَ يَوْمًا نَبُوهُ فَدَعَاهُمَا
وَرَوَى بَعْضُهُمْ عَنْ سَيَبُويهِ^(٣) :

زَجَّ الْقُلُوصَ أَبِي مَزَادَةَ

(١) هو عمرو بن قميئة . انظر : ديوانه ١٨٢ .

والبيت من شواهد سيبيويه ١ / ١٧٨ ، وانظر أيضا : المقتضب ٤ / ٣٧٧ والأصول ٢ / ٢٢٧ و ٣ / ٤٦٧ ومجالس ثعلب ١٥٢ واللامات ١٠٨ والتبصرة ٢٨٨ والإنصاف ٤٣٢ وابن يعيش ٢ / ٤٦ و ٣ / ١٩ ، ٢٠ ، ٧٧ و ٨ / ٦٦ والضرائر ١٩٣ وإبراز المعاني ٣١٦ والخزانة ٤ / ٤٠٦ ومعجم البلدان (ساتيدا) .

والضمير في (رأت) لابنته المذكورة في بيت سابق .

ساتيدا : جبل بالهند لا يتقطع ثلجه . استعبرت : بكّت من وحشه الغربية .

(٢) القائلة هي : درثى بنت عبيدة ، ونُسب أيضا إلى عمرة الخثعمية .

وهو من شواهد سيبيويه ١ / ١٨٠ وانظر أيضا : الخصائص ٢ / ٤٠٥ والإنصاف ٤٣٤ وابن يعيش ٣ / ١٩ ، ٢١ والهمع ٤ / ٢٩٥ وشرح حماسة أبي تمام للمرزوقي ١٠٨٣ واللسان (أبي) تقول : كانا يُناصران من لا ناصر له من القوم ، إذا خشي نبوة من نبوات الدهر ، ترثى أخويها ، وتصفهما بالشجاعة والتجده .

(٣) الكتاب ١ / ١٧٦ .

وهذا عجز البيت ، وصدره :

فَزَجَّجْتُهَا بِمَزَجَةٍ

ولا يُعرف له قائلٌ ، وهو من زيادات الأخفش ، في حواشي كتاب سيبيويه .

والبيت من شواهد الفراء في معاني القرآن ١ / ٣٥٨ و ٢ / ٨١ ، وانظر أيضا " مجالس ثعلب ١٥٢ والخصائص ٢ / ٤٠٦ والتبصرة ٢٨٨ - ٢٨٩ والإنصاف ٤٢٧ وابن يعيش ٢ / ١٩ ، ٢٢ وإبراز المعاني ٣١٧ والمقرب ١ / ٥٤ والبحر المحيط ٤ / ٢٢٩ والخزانة ٢ / ٢٥١ .

زَجَّجْتُهَا : طَعْنْتُهَا بِالزُّجِّ ، والزُّج - بالضم - الحديدَةُ التي تُرْكَبُ ف أسْفَلُ الرَّمح . المَزَجَّة : الرَّمح القصير . القُلُوص : الناقَةُ السريعة أبو مزادة : كنية رجل .

فَفَصَلَ بَيْنَهُمَا بِالْمَفْعُولِ ، وَلَيْسَ بِالْمَشْهُورِ (١) .

الحكم التاسعُ : قد حذفوا المضافَ مرَّةً ، والمضافُ إليه أُخرى وحَذَفُوهُمَا معاً ، وذلك إِذَا أُمِنُوا اللَّبْسَ .

الأوَّلُ / : حَذَفُوا المضافَ ، وأقاموا المضافَ إليه مَقَامَهُ ، وأَعْرَبُوهُ

ب/٨٩

بإِعْرَابِهِ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ ﴾ (٢) ، وهذا بابٌ واسعٌ في العَرَبِيَّةِ ، وقد أَعْطَوْهُ حُكْمَهُ فِي غَيْرِ الإِعْرَابِ ، كَالتَّذْكِيرِ ، وَالتَّأْنِيثِ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ ﴾ (٣) ؛ فَحَذَفَ (٤) وَأَنْتَ (٥)

(١) قال الصِّمَرِيُّ فِي التَّبَصُّرَةِ فِي الْمَوْضِعِ السَّابِقِ : " فَأَمَّا مَا أَنْشَدَ بَعْضُهُمْ مِنْ قَوْلِهِ : فَزَجَّجْتُهَا .. تَقْدِيرُهُ : زَجَّجْتُ أَبِي مَزَادَةَ الْقُلُوصَ ، فَلَيْسَ مَعْرُوفًا عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ " ، وَلَا مَشْهُورًا عَنْ ثِقَةٍ يُؤْخَذُ بِلِغَتِهِ ، وَلَا يُعْرَفُ مِنْ حَيْثُ يَصَحُّ " .

وَقَالَ الْبَغْدَادِيُّ فِي شَرْحِهِ : " وَهَذَا الْبَيْتُ لَمْ يَعْتَمَدْ عَلَيْهِ مَتَقَنُو كِتَابِ سَيَبَوِيهِ ، حَتَّى قَالَ السَّيْرَافِيُّ : لَمْ يُثَبِّتْهُ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الرِّوَايَةِ ، وَهُوَ مِنْ زِيَادَاتِ أَبِي الْحَسَنِ الْأَخْفَشِ فِي حَوَاشِي سَيَبَوِيهِ ، وَأَدْخَلَهُ بَعْضُ النَّسَاجِ ، حَتَّى شَرَحَهُ الْأَعْلَمُ وَابْنُ خَلْفٍ .. " .

(٢) ٨٢ / يُوسُف .

(٣) ٤ / الْأَعْرَافُ .

(٤) أَيْ : حَذَفَ الْمُضَافَ ، وَالتَّقْدِيرُ : أَهْلَكْنَا أَهْلَهَا .

(٥) أَيْ : فِي قَوْلِهِ : فَجَاءَهَا ، وَالتَّقْدِيرُ : فَجَاءَ أَهْلَهَا ، وَالتَّأْنِيثُ مَنْظُورٌ فِيهِ إِلَى تَأْنِيثِ اللَّفْظِ ، وَهُوَ الْقَرْيَةُ .

ذَكَرَ^(١)، ومنه قولُ حسان^(٢) :

يَسْقُونَ مَنْ رَدَدَ الْبُرَيْصَ عَلَيْهِمْ بَرَدَى يُصَفِّقُ بِالرَّحِيقِ السَّلْسَلِ

فذكرَ الضَّمِيرَ ؛ حيثُ أراد^(٣) : ماءَ بَرَدَى .

وقد حَذَفُوهُ ، وَأَبْقَوْا المضافَ إِلَيْهِ على إعرابه ، كَقَوْلِهِمْ : " ما كُلُّ سَوْدَاءَ

رَّةً ، ولا بيضاءَ شَحْمَةً "^(٤) ، ويقولون : " ما مِثْلُ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ ذَاكَ ولا أَخِيه "

(١) أى : في قوله : " أو هم قائلون " ، والتذكير مراعاة للمضاف المحذوف .

قال الفراء في معاني القرآن ١ / ٣٧٢ : " رَدَّ الفعل إلى أهل القرية ، وقد قال في أولها : " أهلكناها ولم يقل : أهلكناها فجاءهم : ولو قيل كان صواباً ، ولم يقل : قائله ولو قيل كان صواباً ، وانظر أيضاً : التبيان للعكبري ١ / ١٥٥ وابن عيش ٣ / ٢٦ .

(٢) ديوانه ١٢٢ .

وانظر : ابن عيش ٣ / ٢٥ و ١٣٣ / ٦ والهمع ٤ / ٢٩١ والخزانة ٤ / ٣٨١ ومعجم ما استعجم ٢٤٠ .

البريص : موضع بأرض دمشق . بردى : نهر بدمشق أيضاً . يُصَفِّقُ : يُحوِّلُ من إناء إلى آخر ؛ ليتصفَّى بوحقيقة التصفيق : التحويل من صَفَّقَ إلى صَفَّقَ أى : من ناحية إلى ناحية . الرحيق : السَّلْسَل : الصافي من الخمر . والباء في قوله : بالرحيق : متعلقة بمحذوف ، وتقديره : يُمزَجُ بالرحيق .

(٣) وهذا هو الشاهد في البيت ، ولو لم يَقمْ " بَرَدَى " مقام الماء في التذكير لقليل : تُصَفِّقُ ؛ لأنَّ " بَرَدَى " من صَبَغِ المَوْنِث .

(٤) انظر : مجمع الأمثال للميداني ٣ / ٢٧٥ وروايته : ما كل بيضاء شَحْمَةً ، ولا سوداءَ تمره . وصدره فقط في : جمهرة الأمثال ، لأبي هلال العسكري ٢ / ٢٨٧ ، ثم قال : " ومثله قولهم : ما كل بيضاء شحمة " . ويضرب في موضع التهمة .

و " ما مثل أخيك ولا أبيك يقول ذاك " ، ومنه قول الشاعر (١) :

أَكَلْ أَمْرِي تَحْسِبِينَ أَمْرًا وَنَارٍ نَوَقَدُّ بِاللَّيْلِ نَارًا

ولا يجوز الحذف - مع اللبس - إلا في الشعر ، كما قال ذو الرمة (٢) :

عَشِيَّةً فَرَّ الْحَارِثِيُّونَ بَعْدَمَا قَضَى نَحْبَهُ فِي مُلْتَقَى الْحَرْبِ هَوْبَرُ
يُرِيدُ : ابْنُ هَوْبَرٍ .

والثاني : حذفوا المضاف إليه ، وأبقوا المضاف ، في قولهم : حينئذ ،
ويومئذ ، أي : حين إذ كان ، وكقولك : مررت بكل قائمًا ، أي : بكلهم ، ومثله
قوله تعالى : ﴿ وَكَلَّا أَتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا ﴾ (٣) ، ومنه قوله تعالى : ﴿ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ
قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ ﴾ (٤) ، أي : قبل كل شيء ، وبعده .

(١) هو أبو دؤاد . انظر ديوانه ٣٥٣ ، ونسبه المبرد في الكامل إلى عدى بن زيد . انظر ٣٧٦ ، ١٠٠٢ .

والبيت في ذيل ديوان عدي بن زيد العبادي ١٩٩ .

وهو من شواهد سيبويه ١ / ٦٦ ، وانظر أيضا الأصول ٢ / ٧٠ ، ٧٤ والتبصرة ٢٠٠ وأمالى ابن
الشجري ١ / ٢٩٦ والإنصاف ٤٧٣ وابن يعيش ٣ / ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٩ ، ٧٩ و ٥ / ١٤٢ و ٨ / ٥٢
و ٩ / ١٠٥ والمقرب ١ / ٢٣٧ والمغني ٢٩ وشرح أبياته ٢ / ١٦٥ و ٣ / ٣٠٤ و ٥ / ١٩٠ .

(٢) انظر : ديوانه ٦٤٧ .

والبيت من شواهد أبي عبيدة في مجاز القرآن ٢ / ١٣٦ ، وانظر أيضا : تأويل مشكل القرآن ٢٠١
والجمهرة ٣ / ٣٠٥ وابن يعيش ٣ / ٢٣ والمقرب ١ / ٢١٤ والخزانة ٤ / ٣٧١ واللسان (هوبر) .
يقصد يزيد بن هوبر ، من بنى الحارث ، وكان من أشرفهم الذين قتلوا يوم الكلاب الثاني ، وهو من
أيام العرب المشهورة .

(٣) ٧٩ / الأنبياء . وتقدير المحنوف : وكلهم : انظر : ابن يعيش ٣ / ٢٨ .

(٤) ٤ / الروم .

الثَّالِثُ : حَذَفُوا الْمُضَافَ بِالْمُضَافِ إِلَيْهِ مَعًا ، فِي الشَّعْرِ ، قَالَ (١) :

وَقَدْ جَعَلْتَنِي مِنْ حَزِيمَةٍ إَصْبَعًا

أَرَادَ : ذَا مَسَافَةٍ إَصْبَعٍ .

الحكم العاشرُ : مَا أُضِيفَ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ ، لَا يَخْلُو : أَنْ يَكُونَ صَحِيحًا ، أَوْ مُعْتَلًّا .

فَالصَّحِيحُ : يُكْسَرُ أَبَدًا ، وَكَذَلِكَ مَا حُمِلَ عَلَيْهِ مِنَ الْمُعْتَلِّ ، نَحْوُ : غُلَامِي ، وَدُلُوبِي ، وَنَحْيِي ، وَكِسَائِي .

وَالْمُعْتَلُّ لَا يَخْلُو : أَنْ يَكُونَ بِالْأَلِفِ ، أَوْ الْيَاءِ ، أَوْ الْوَائِ

فَالْأَلِفُ / : تَبْقَى بِحَالِهَا ، وَتُفْتَحُ يَاءُ الْإِضَافَةِ ، نَحْوُ : عَصَائِي ، وَرَحَائِي ، ١/٩٠
إِلَّا مَا جَاءَ عَنْ نَافِعٍ ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ مَحْيَايَ وَمَمَاتِي ﴾ (٢) ، وَقَدْ أَبْدَلْتُ

(١) هُوَ الْكَاتِبَةُ الْعَرَبِيُّ ، بَفَتْحِ الْعَيْنِ وَكَسْرِ الرَّاءِ ، نَسَبَهُ إِلَى عَرِينٍ ، وَهُوَ جَدُّ الْقَرِيبِ ، وَيُقَالُ أَيْضًا : الْكَاتِبَةُ الْيَرْبُوعِيُّ ، نَسَبَهُ إِلَى جَدِّهِ الْبَعِيدِ . انْظُرْ : الْمَفْضَلِيَّاتُ ٣٢ .
هَذَا عَجَزُ الْبَيْتِ ، وَصَدْرُهُ :

فَأَدْرَكَ إِبْقَاءَ الْعَرَادَةِ ظَلْعُهَا

وَانْظُرْ : نَوَادِرُ أَبِي زَيْدٍ ٤٣٦ وابنِ يَعِيشَ ٣ / ٣١ وَالْمَغْنِي ٦٢٤ وَشَرْحُ أَبِييَاتِهِ ٧ / ٣٠٣ وَالْخَزَانَةُ ٣٨٨ / ٤ وَ ٤٠١ .

الضَّمِيرُ فِي " جَعَلْتَنِي " لِلْعَرَادَةِ ، وَهِيَ فَرَسُهُ . حَزِيمَةٌ ، بَزَنَةٌ . زَبِيبَةٌ ، اسْمُ رَجُلٍ يَرِيدُ الشَّاعِرَ .
أُسْرُهُ .

(٢) ١/٦٢ الْإِنْعَامِ . وَالشَّاهِدُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : " مَحْيَايَ " حَيْثُ قُرْآنُ نَافِعٍ بِالْإِسْكَانِ ، كَمَا رَوَى عَنْهُ قَالُونَ ، وَعَنْ وَرْثٍ : الْوَجْهَانِ ، انْظُرْ : الْكَشْفُ عَنْ وَجْهِ الْقُرَآءَاتِ السَّبْعِ لِمَكِّيٍّ ٨ / ٤٥٩ وَالْإِقْنَاعُ لِابْنِ الْبَابِشِ ٦٤٥ .

هَذِيلٌ^(١) في المفرد منها ياءٌ ، وأدغمتها في ياءِ الإضافة ، فقالت : عَصِيٌّ ، وقالوا جميعاً : لَدَيَّ ، وَعَلَى ، وَإِلَيَّ .

وَأَمَّا الْيَاءُ : فلا يخلو : أَنْ يَنْفَتِحَ مَا قَبْلَهَا ، أَوْ يَنْكَسِرَ .
فَالْمُنْفَتِحُ : كِيَاءِ التَّثْنِيَةِ ، وَالْمُصْطَفَيْنِ ، وَالْأُسْقَيْنِ ، فَتُدْغَمُ فِي يَاءِ الإضافة ، وَيُفْتَحُ مَا بَعْدَهَا ، نَحْوُ : غُلَامِيَّ ، وَ : مُصْطَفَيَّ .

وَالْمَنْكَسِرُ : كِيَاءِ الْجَمْعِ ، فَتُدْغَمُ فِي يَاءِ الإضافة ، مَفْتُوحَةً ، نَحْوُ : زَيْدِيَّ .
وَنَوْنُ التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ ، فِي ذَلِكَ مَحْذُوفَةٌ .

وَأَمَّا الْوَاوُ : فلا يخلو أَنْ يَنْفَتِحَ مَا قَبْلَهَا أَوْ يَنْضَمَّ ، كَ " الْمُصْطَفَوْنَ " ، وَ " الْمُسْلِمُونَ " ، وَحُكْمُهَا فِي الْحَالِيْنَ ، حُكْمُ الْيَاءِ فِي حَالِهَا ، وَلَا فَرْقَ .

وَأَمَّا الْأَسْمَاءُ السَّتَّةُ الْمُعْتَلَّةُ : فَمِنْهَا أَرْبَعَةٌ مَتَى أُضِيفَتْ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ كُسِرَتْ أَوْ أُخْرِجَتْ ، وَسَكَنَتِ الْيَاءُ ، تَقُولُ : هَذَا أَبِي ، وَأَخِي ، وَحَمِي ، وَهَنِي .
وَأَمَّا الْفَمُ : فَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ : فِيَّ ، فَيُدْغَمُ ، وَهُوَ الْأَكْثَرُ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ : فَمِي .

وَأَمَّا " نَو " : فلا يُضَافُ إِلَّا إِلَى أَسْمَاءِ الْأَجْنَاسِ الظَّاهِرَةِ ، فِي الْأَكْثَرِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يُضِيفُهُ إِلَى الْمُضْمَرِ ، وَقَدْ ذَكَرْنَا حُكْمَهُ فِي أَوَّلِ الْكِتَابِ^(٢) .

(١) ذكر ذلك الزمخشري في المِفْصَلِ ٣ / ٣١ ولم يتابعه ابن يعيش ؛ إذ قال في الشرح ٣ / ٣٣ : " ومن العرب من يقلب هذه الألف ياءً في الإضافة إلى ياء المتكلم ، فيقول : هَوِيَّ وَعَصِيَّ وَهَدِيَّ وهكذا لم ينسب ابن يعيش هذا الإبدال إلى هذيل خاصة ، كما صنع الزمخشري ، وانظر - إن شئت - في تحقيق المسألة : " اللهجات في الكتاب لسيبويه ، أصواتاً وبنية : تأليف صالحة راشد غنيم آل غنيم ٢٦٤ - ٢٦٧ .

(٢) انظر ص ٢٦-٢٨ .

وأجاز المبردُ : أباي وأخي ، مُشَدِّداً (١) وأنشداً (٢) :
وأبي مالك ذو المجازِ بدارٍ
ومن منع (٣) منه أول هذا على الجمع ، وحذف نونه ؛ بالإضافة .

(١) نسب ذلك إلى المبرد غير واحد من النحاة ، ولم أقف على كلام للمبرد في المطبوع من كتبه حول هذه المسألة .

وانظر : ابن يعيش ٣ / ٣٦ .

(٢) المؤدج المسلمي .

وهذا عجز البيت ، وصدره :

قدراً أهلك ذا المجاز وقد أرى

انظر : " كتاب الشعر " لأبي علي الفارسي ١١٦ والمسائل العضديات ٦٣ وابن يعيش ٣ / ٣٦
والمغنى ٢٩٢ وشرح أبياته ٧ / ٣٠ ، ٣٢ والخزانة ٤ / ٢٦٧ ومعجم ما استعجم ٦٣٥ ومعجم الأدباء
١٣ / ٢٠٠ .

ذو المجاز : سوق كانت للعرب في الجاهلية .

(٣) هو أبو علي الفارسي ، انظر " الشعر " و " العضديات " في الموضعين السابقين ، وفيهما التأويل
الذي نقله ابن الأثير .

وقال البغدادي في الموضع السابق من الخزانة :

" وكلام المبرد لم يبق عليه دليل قاطع " .

البابُ الثالثُ عشرُ فِي التَّوَابِعِ

وهي خمسةٌ:

وَصَفٌ ، وَتَاكِيدٌ ، وَبَدَلٌ ، وَعَطْفٌ بَيَانٍ ، وَعَطْفٌ بِحَرْفٍ .
وَيَشْتَمِلُ الْبَابُ عَلَى مُقَدِّمَةٍ ، وَخَمْسَةِ أَنْوَاعٍ
الْمُقَدِّمَةُ :

اعْلَمْ أَنَّ /التَّابِعَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مُكْمَلًا لِلأَوَّلِ ، أَوْ غَيْرَ مُكْمَلٍ لَهُ ، فَغَيْرُ الْمُكْمَلِ :
هُوَ الْمَعْطُوفُ بِالْحَرْفِ ، وَالْمُكْمَلُ لَا يَخْلُو : أَنْ يَكُونَ فِي تَقْدِيرِ جُمْلَتَيْنِ - وَهُوَ
الْبَدَلُ - أَوْ فِي تَقْدِيرِ جُمْلَةٍ وَاحِدَةٍ ، فَلَا يَخْلُو : أَنْ يُفِيدَ فَائِدَةَ الْمُشْتَقِّ ،
فَيَتَضَمَّنُ الضَّمِيرَ - وَهُوَ الْوَصْفُ - أَوْ لَا يُفِيدَ فَائِدَةَ الْمُشْتَقِّ ، وَلَا يَخْلُو : أَنْ
يَكُونَ مَحْصُورَ الْأَلْفَاظِ - وَهُوَ التَّأَكِيدُ - أَوْ غَيْرَ مَحْصُورٍ - وَهُوَ عَطْفُ الْبَيَانِ ،
فَهَذِهِ أَقْسَامُ التَّوَابِعِ ، وَسَبَبُ انْقِسَامِهَا ، وَسَنَذْكُرُ حُكْمَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا مُفْرَدًا .
وهذه الخمسةُ تتبع ما تُسندُ إليه في إعرابه ، وأحكامه ، لفظًا ، أَوْ مَوْضِعًا ،
وهي - في عواملها - على ضربين :

ضَرْبٌ عَامِلُهُ [عَامِلٌ] (١) مُتَبَوِّعَةٌ ، عِنْدَ سَيَبَوِيهِ ، وَهُوَ (٢) الْوَصْفُ (٣)

(١) تَتِمَّةٌ يَلْتَنِيْمٌ بِمِثْلِهَا الْكَلَامُ .

(٢) فِي الْأَصْلِ : وَهِيَ ، وَالْمُنَاسِبُ مَا أَثْبَتَهُ ؛ بِدَلِيلِ نَظِيرِهِ الْآتِي فِي قَوْلِهِ : وَهُوَ الْبَدَلِيَّةُ الخ .

(٣) الْكِتَابُ ١/٤٢٢ ، ٢/٥٨-٥٩ .

والتأكيد^(١) ، وعطف البيان^(٢) وضربُ عامله غير عاملٍ متبوعه ، وهو : البدلُ والعطفُ بالحرف.

ولا يجوزُ تقديمُ واحدٍ منها علي متبوعه ؛ للتبعية ، والتكميل ، والإيضاح.

النوع الأولُ : الوصفُ ، وفيه ثلاثة فروع.

الفرعُ الأولُ :

في تعريفه ، وهو : مادلٌ علي أحوالِ الذاتِ ، أو بعضِها ، إيضاحاً للمعارف ، وتخصيصاً للنكرات ، ويردُّ في الكلامِ علي أربعةٍ أُضربَ الأولُ : للتَّخصيصِ ممَّا يَحتمِلُهُ أمثاله ، نحو : مررتُ بزيدٍ الظريف ، وبرجلٍ كاتبٍ.

الثاني : لمجردِ المدحِ والثناء ، كالأوصافِ الجاريةِ علي اللهِ سبحانه ، (نحو)^(٣)

﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾

الثالثُ : لمجردِ الذمِّ والتحقيرِ ، كقوله تعالى : ﴿فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾.^(٤)

وهذان الضريان لا يوجدُ فيهما اشتراكٌ وإبهامٌ يُحتاجُ إلي إيضاحٍ

وتخصيص ، وإنما هما علي سبيلِ المدحِ والذمِّ .

الرَّابِع : لمجردِ التأكيدِ / كقوله تعالى : ﴿فَإِذَا نَفَخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةً وَاحِدَةً﴾^(٥) ١/٩١

(١) الكتاب ١٨٤/٢ .

(٢) الكتاب ١٩٢/٢ - ١٩٣ .

(٣) تَمَّةٌ يقتضيها الكلامُ .

(٤) ٩٨ / النحل .

(٥) ١٣ / الحاقة .

وقوله تعالى: ﴿وَقَالَ اللَّهُ لَا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ﴾^(١) فقولُه : «نفخة» و «إلهين» يُدلّانِ على الوَحْدَةِ ؟ وَالْإِثْنَيْنِيَّةِ ، وَإِنَّمَا ذَكَرَهُمَا تَأْكِيدٌ^(٢).

الفرعُ الثَّانِي :

فِي تَقْسِيمِهِ ، وَهُوَ عَلَى ضَرْبَيْنِ : أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ وَصْفًا مُحْضًا خَالِصًا فِي الْوَصْفِيَّةِ.

وَالثَّانِي : أَنْ يَكُونَ وَصْفًا غَيْرَ مُحْضٍ ، وَلَا خَالِصًا فِي الْوَصْفِيَّةِ .
أَمَّا الضَّرْبُ الْأَوَّلُ : فَلَا يَخْلُو الْوَصْفُ فِيهِ : أَنْ يَكُونَ بِذِكْرٍ مُعْنِيٍّ فِي الْمَوْصُوفِ ، أَوْ فِي شَيْءٍ مِنْ سَبَبِهِ غَالِبًا ؛ احْتِرَازًا مِنْ « أَفْعَلُ »^(٣) . وَ« مَائَةٌ » وَنَحْوَهَا .

فَالأَوَّلُ : يَكُونُ بِالْخَلْقِ ، نَحْوُ : طَوِيلٍ ، وَقَصِيرٍ ، وَبِالْخَلْقِ ، نَحْوُ : كَرِيمٍ ، وَبَخِيلٍ ، وَبِالْعَمَلِ ، نَحْوُ : ضَارِبٍ ، وَرَاكِبٍ ، وَبِالْمَصْدَرِ ، نَحْوُ : عَدْلٍ ، وَضَيْفٍ ، وَبِالنَّسَبِ ، نَحْوُ : مَكِّيٍّ ، وَمَدَنِيٍّ ، وَبِالْجَوْهَرِ ، نَحْوُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ذِي مَالٍ .
وَالثَّانِي : يَكُونُ بِمَا يَتَعَلَّقُ بِالْمَوْصُوفِ ، مِنْ نَسَبٍ^(٤) ، أَوْ صَدِيقٍ ، أَوْ جَارٍ ، أَوْ مَلِكٍ ، وَنَحْوَ ذَلِكَ ، تَقُولُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كَرِيمٍ أَبَوْهُ ، وَعَاقِلٍ صَدِيقُهُ ، وَصَالِحٍ جَارُهُ ، وَحَسَنَةٍ دَارُهُ ، فَكُلُّ صِفَةٍ رَفَعْتَ ضَمِيرَ الْمَوْصُوفِ ، رَفَعْتَ الَّذِي

(١) ٥١ / النحل.

(٢) فِي إِعْرَابِ الْقُرْآنِ لِأَبِي جَعْفَرِ النُّحَاسِ ٢/٢١٢ : « قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ فَذَكَرَ اثْنَيْنِ تَوَكِيدًا لِإِلَهَيْنِ ، كَمَا ذَكَرَ « وَاحِدًا » تَوَكِيدًا فِي قَوْلِهِ : « إِنَّمَا هُوَ إِلَهُ وَاحِدٌ » ، وَقَالَ غَيْرُهُ : التَّقْدِيرُ : « لَا تَتَّخِذُوا اثْنَيْنِ إِلَهَيْنِ » ، وَانْظُرْ مُشْكَلَ إِعْرَابِ الْقُرْآنِ ١٦/٢ .

(٣) يَعْنِي إِذَا وَقَعَا وَصَفَيْنِ فِي نَحْوِ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَفْضَلَ مِنْهُ أَبَوْهُ ، وَ : أَخَذْتُ مِنْكَ إِيلًا مَائَةً .

(٤) النَّسَبُ : الْمُنَاسِبُ ، وَالْجَمْعُ نُسَبَاءٌ ، وَأَنْسِبَاءٌ ، أَنْظُرْ : تَاجُ الْعُرُوسِ (نَسَبٌ) .

هو من سببه ، إلا « أَفْعَلَ » ، فإن قلت : مررتُ برجلٍ أَفْضَلُ^(١) منه أبوه ، رَفَعْتُ « أَفْضَلَ » بخبر المبتدأ الذي هو « أبوه » ومنهم من أجاز : مررتُ برجلٍ أَفْضَلَ منه أبوه ، فإذا قلتُ : مررتُ برجلٍ عاقلٍ أبوه ، جاز أن ترفعَ « أبوه » بـ « عاقلٍ » ، و « عاقلٍ » صفةٌ لرجلٍ ، وجاز أن ترفعَ « عاقلًا » ، وتَجْعَلَهُ خبرَ المبتدأ ، الذي هو « أبوه » والجملةُ صفةٌ لـ « رجلٍ » والأوّلُ أوّلِي ، وأمّا : مررتُ بزيدٍ الكريمِ أبوه ، فيجوزُ أن ترفعَ « الأبَّ » بـ « لكريمٍ » ، والهاءُ تعودُ إلى الألفِ واللامِ ، أو إلى مدلولهما ، ويجوزُ أن ترفعَ « أبوه » بالابتداءِ ، و « الكريمُ » خبره ، والجملةُ في موضع الحال من « زيد » والعائدُ إلى الألفِ واللامِ مُسْتَكْنٌ .

وتقول: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مُخَالِطٍ بَدَنَهُ دَاءٌ/ وَلَكَ حَذْفُ التَّنْوِينِ وَالْجَرُّ ، وَحَكَى ٩١/ب سيبويه عن بعض النحويين أنه كان لا يُجيزُ في «مُخَالِطٍ» إلا (٢) النَّصْبَ ، وَرَدَّ هَذَا الْقَوْلُ (٣) عَلَيْهِ.

الضَّرْبُ الثَّانِي: الوصفُ غَيْرُ الْخَالِصِ ، هُوَ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ: مُفْرَدٌ ، وَمُضَافٌ ، وَمَوْصُولٌ .

أمّا المفردُ: فكقولك: مَرَرْتُ بِثَوْبٍ سَبْعٍ ، وَجَبَّةٍ ذِرَاعٍ ، وَأَخَذْتُ مِنْكَ إِبِلًا مِائَةً ، فَإِنْ قُلْتَ : مَرَرْتُ بِثَوْبٍ سَبْعٍ طَوْلُهُ ، وَجَبَّةٍ ذِرَاعٍ طَوْلُهَا ، رَفَعْتَ ، عَلَى الْإِبْتِدَاءِ

(١) قال سيبويه في الكتاب ٢٦-٢٧ : « وذلك قولك: مررتُ برجلٍ خَيْرٌ منه أبوه... وزعم يونس أن ناساً من العرب يجرون كما يجرون : مررتُ برجلٍ خَيْرٌ صَفْتُهُ . ومما يَقْوِيكَ في رفع هذا أنك لا تقول: مَرَرْتُ بِخَيْرٍ مِنْهُ أَبَوْهُ »

(٢) في الأصل : إلى .

(٣) انظر: الكتاب ٢١/٢ .

والخبر، قال سيبويه : وبعض العرب يجُرُّه، وهم^(١) قليل، تقول: مررتُ برجلٍ
أسدٍ أبوه، إذا أردتُ أن تجعله شديداً، فإن قلت: مررتُ بدابةٍ أسدُ أبوها، رفعتُ،
لأنك إنما تُخبر أن أباهَا هذا السَّبُعُ، وإن أردتَ هذا المعنى فى الأناسيِّ،
رفعتُ، إلا أنك لا تجعلُ خِلْقَةً أبية كخِلْقَةِ الأسدِ : لأنَّ هذا لا يكون، ولكنه يجيئُ
كالمثل.

وأما المضافُ : فكقولك : مررتُ برجلٍ أي رجلٍ، وأيما رجلٍ، وكلَّ رجلٍ،
ورجلٍ رجلٍ صدقٍ، وبرجلٍ رجلٍ سوءٍ، وبرجلٍ مثلك، وغيرِكَ.
فإن جعلتُ شيئاً من هذه الصفاتِ لشيءٍ من سببه، لم تصِفْ به الأولُ،
ورفعتَه، فتقول: مررتُ برجلٍ مثلك أخوه، ورجلٍ من سببه، لم تصِفْ به الأولُ،
ورفعتَه، فتقول: مررتُ برجلٍ مثلك أخوه، ورجلٍ أبو عشرةٍ أبوه، وقد أجازَ
بعضُهم^(٢) وصفَ الأولِ به، وهو قليلٌ .

وأما الموصولُ : فهو مُشَبَّهٌ^(٣) بالمضاف، نحو قولك: مررتُ برجلٍ أبٍ لك،
وصاحبٍ لك، وأفضلَ منك . فإن عُلِّقَتْهَا بشيءٍ من سببِهِ، رَفَعْتَ، فقلتُ :
مررتُ برجلٍ أبٍ لك^(٤) أبوه، وصاحبٍ لك أخوه، وأفضلُ منك ابنُه، والجرُّ لُغَةً،
وليسَتْ بالجيِّدة^(٤)، قال سيبويه: قولُ النحويِّين: مررتُ برجلٍ أسدٌ شِدَّةٌ وجرأةٌ،
إنما يريدون: مثلَ الأسدِ، وهذا ضَعِيفٌ قَبِيحٌ : لأنَّه لم يُجعلْ صِفَةً^(٥) : وإنما

(١) انظر : الكتاب ٢/٢٨ .

(٢) انظر : الكتاب ٢/٢٤ - ٣٠ .

(٣) قال ابن السَّراج فى الأصول ٢/٢٩ : « وإنما أشبه المضاف : لأنَّه لم يُستعمل إلا مع صِلَتِهِ » .

(٤) الكتاب ٢/٢٦، ٢٨، ٢٩ .

(٥) الكتاب ٨/٤٣٤ .

قالوه تشبيهاً بقولك: مررتُ بزيدٍ أَسَدًا/ وقد يكونُ خبراً ما لا يكونُ صفةً. ١/ ٩٢
الفرعُ الثالثُ: في أحكامه:

الحكمُ الأوَّلُ: لا يكونُ الوصفُ إلا من فعلٍ، أو راجعٍ إلى معنى الفعل؛ لا فتقارهِ إلى تحمُّلِ ضميرِ الموصوفِ.

فالأوَّلُ: كاسمِ الفاعلِ، نحو: قائمٌ وقاعدٌ، واسمِ المفعولِ، نحو: مضروبٌ، ومقتولٌ، والصفةُ المشبهةُ باسمِ الفاعلِ، نحو: حسنٌ وقبيحٌ، والثاني: كالنَّسبِ، والجَمَلِ، و«ذي» و«أي» لأنها كلها يُقدَّرُ لها تَقْدِيرٌ يرجعُ إلى معني الفعلِ.

الحكمُ الثاني: الوصفُ يتبعُ الموصوفَ في الإعرابِ، والإفرادِ والتثنيةِ والجمعِ، والتعريفِ والتنكيرِ، والتأنيثِ والتذكيرِ، ولهُ بهذا الاعتبارُ حالاتُ:

الأولى: أنْ . يتبعهُ في هذه الأوصافِ جميعُها، نحو: رجلٌ كريمٌ، ورجلَيْنِ كريمَيْنِ، ورجالٍ كرامٍ، وزيدٌ الكريمِ، وهندُ الكريمةِ .
فإنْ وصفتَ المميزَ جازَ لك الإفرادُ والجمعُ، تقول: عندي عشرونَ رجلاً صالحاً، وصالحونَ، وصلحاءُ، ولا يجوزُ: صالحينَ علي أن تجعله صفةً^(١) «رجلٍ» إلا في قولٍ، وإذا وصفته بجمع التفسير جاز فيه النَّسبُ والرفعُ^(١)، تقول: عشرونَ درهماً جياداً^(١)، وجيادُ، ويُشَدُّ بيتُ عنترَةَ^(٢) بهما:

فيها اثنتانِ وأربعونَ حلوبةً سوداً كخافية الغراب الاسحَمَ

(١) انظر: الأصول ١ / ٢٢٥ .

(٢) ديوانه ١٩٣ (المعلقة) وقد كُتِبَتْ كلمه «معاً» فوق كلمة «سوداً» في الأصل؛ إشارةً إلى

الرفع والنصب في الوصف وأن البيتَ رُويَ بهما .

وانظر: شرح المعلقات العشر للتبريزي ٢٧٢ والأصول ١ / ٣٢٥ والمخصَّص ٣٦/٧

وابن يعيش ٣ / ٥٥ و ٦ / ٢٤ والخزانة ٧ / ٣٩٠ .

الحلوبة: المحلوبة، يُستعمل في الواحد والجمع الخافية: آخرُ ريش الجناح مما يلي الظَّهر، والجمع: خوافٍ . الاسحَمُ: الأسود .

الثانية : أن يتبعه في الإعراب ، والتعريف والتنكير ، لا غير ، وهو إذا كان الوصفُ بشيءٍ من سبب الموصوف ، نحو: مررتُ بزَيْدٍ الظريفِ أبوه ، ورجلٍ ظريفٍ أخوه.

الثالثة: أن يوافقه في الجميع ، ماعدا التأنيث والتذكير ، وهو علي ثلاثة أضرب: الأول: أن يكون مختصاً بالذكر نحو: رجلٌ يَفْعَةُ^(١) ، ورَبْعَةٌ^(٢).

الثاني: أن يكون مُختصاً بالمؤنث ، نحو : امرأةٌ حائضٌ ، وطالقٌ.

الثالث : أن يكون مشتركاً بينهما ، وهو نوعان : مقيسٌ ، وغير مقيسٍ:

فالمقيس : ما كان علي « فَعُولٍ » [بمعني فاعِلٍ]^(٣) نحو: رجلٌ صَبُورٌ ،

وامرأةٌ شَكُورٌ ، أو فاعيلٍ بمعني « مفعُولٍ »/ نحو: كفَّ خُضيبٌ ، ولحْيَةٌ دَهِينٌ ، أو ١٢ مادخلته التاء للمبالغة ، نحو: راوية^(٤) ، وعَلَامَةٌ.

وغير المقيس ، نحو : أَيْمٌ ، وضَامِرٌ وبَادِنٌ^(٥).

الرابعة : أن يُخالفه في الصيغة ، وهو نوعان :

أحدهما: أن يكونَ الذكرُ علي « أَفْعَلٌ » ، والمؤنثُ علي « فَعْلَاءٌ » فيختلفان

في الإفراد والتثنية ، ويتفقان في الجمع ، نحو : رجلٌ أَسْوَدٌ ، وامرأةٌ سَوْدَاءٌ ، ورجُلَيْنِ أَسْوَدَيْنِ ، وامرأتَيْنِ سَوْدَاوَيْنِ ، وفي الجمع لهُما: سَوْدٌ وَسَوْدَانٌ وأَسَاوِدٌ.

(١) يُقال: غلامٌ يَفْعَةٌ، بالتحريك، وهو المرتفع الذي أشرف على البلوغ.

(٢) يُقال : رَجُلٌ رَبْعَةٌ، بالباء الساكنة، أي : مربوعُ الخلق، لا طويلٌ قصيرٌ.

(٣) سقط من الأصل.

(٤) في الأصل : رواية.

(٥) يُقال : رَجُلٌ بَادِنٌ، أي: ضَخْمٌ نوْبَدَانَةٌ، ويُقال أيضا : امرأةٌ بَادِنٌ.

والثاني : أَنْ يَكُونَ الْمَذْكُورَ عَلَى « فَعْلَان » ، وَالْمَوْثُوثَ عَلَى « فَعَلَى » نَحْو :
غَضْبَان ، وَغَضْبِي ، وَحُكْمَهُ حُكْمُ الْأَوَّلِ .

الخامسة : أَنْ يُخَالِفَهُ فِي التَّنْكِيرِ ، فَيَكُونَ الْمَوْصُوفُ نَكْرَةً ، وَالْوَصْفُ مَعْرِفَةً .
نَحْو : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مِثْلِكَ ، وَشَبَّهِكَ ، وَغَيْرِكَ ، وَسِوَاكَ ، وَبِرَجُلٍ وَاحِدٍ
أُمِّهِ ، وَعَبْدٍ بَطْنِهِ .

وإنما جاز وصف النكرة بهذه الألفاظ - وإن كُنْ مضافاتٍ إلى المعارف -
لتقديرِك فيهنَّ الانفصال ، وأنهنَّ لَا يَخْصُصْنَ شَيْئاً بَعِيْنَهُ ، وَأَجَازَ الْأَخْفَشُ^(١)
أَنْ قَوْلُهُ تَعَالَى : « فَأَخْرَأَنِ يَاقُومَانَ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ
الْأُولَيَانِ »^(٢) أَنْ يَكُونَ « الْأُولَيَانِ » صِفَةً « آخَرَيْنِ » ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا وَصَفَهُ اخْتَصَّ .

وَقَدْ أَجَازَ بَعْضُ الْكُوفِيِّينَ^(٣) وَصْفَ النُّكْرَةِ بِالْمَعْرِفَةِ ، فِيمَا فِيهِ مَعْنَى مَدْحٍ
أَوْ ذَمٍّ ، وَتَأَوَّلَ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى : « وَيَلْ لِكُلِّ هَمَزَةٍ لُْمَزَةٍ . الَّذِي جَمَعَ مَا لَا
وَعَدَدَهُ »^(٤) ، وَهَذَا ، وَأَمثالُهُ - عِنْدَ الْبَصَرِيِّينَ - عَلَى الْبَدَلِ^(٥) ، وَإِضْمَارِ^(٦) فَعْلٍ
أَوْ اسْمٍ^(٧) .

(١) انظر : معاني القرآن ١ / ٢٦٦ .

(٢) ١٠٧ / المائة .

(٣) انظر : المساعد على تسهيل الفوائد ٢ / ٤٠٢ .

(٤) ١ ، ٢ ، الهمزة .

(٥) أي من « كل » فهو في موضع جر .

(٦) أي فهو في موضع نصب والتقدير : أعني الذي .

(٧) أي : هو الذي ، فيكون موضعه الرفع . وانظر : إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ٣ / ٧٦٦ والبحر
المحيط ٨ / ٥١٠ .

الحكم الثالث : الوصف لا يكون أخص من الموصوف ، وقد يكون مثله ؛ فيترتب على ذلك أن لا يوصف مضمَر ، ولا يوصف بمضمَر ؛ لأن المضمَر أعرف المعارف عند سيبويه^(١) فلم يعرض له اشتراك يحتاج أن يزال بالوصف ؛ ولأن المضمَر غير مُشْتَق ، ولا يُقارب المُشْتَق . وقد أجاز بعضهم^(٢) وصف المضمَر الغائب ، نحو : رأيته الظريف . وجوز سيبويه : قُمْتَ أَنْتَ^(٣) / فجعل « أَنْتَ » وصفاً للتاء^(٤) ، وهذا ليس على حد الصفة ٩٣ بالمشتق ، وإنما هو على حد التوكيد^(٥) وأما باقى المعارف فإنها تُوصَفُ . أمَّا الأعلام فلا يوصف بها ، لأنها غير مُشْتَقَّة ، ولا مقارنة له ، وما جاء منها فإنه يكون عطف بيان ، وتوصف بثلاث معارف ؛ للاشتراك الحادث فيها : أحدهما : المعرف باللام ، نحو : مررتُ بزيد الكريم . الثاني : المضاف إلى معرفة ، نحو : مررتُ بزيد صاحبك ، وصاحب عمرو . وصاحب الأمير .

(١) لم أقف على نص في الكتاب يُحدِّد مذهب سيبويه في ذلك ، وقد نسب النحاة إلى سيبويه هذا الرأي ، كما نسبوا إليه رأياً آخر في المسألة : إذ قال غير واحد : إنَّ القول بأنَّ العلمَ أعرفُ المعارف منسوبٌ إلى سيبويه أيضاً . وانظر في المسألة حاشية المقتضب ٢٨١/٤ والتبصرة للصيمري ٢٢ ففي الموضوعين فضلُ بيان لمن أراد .

(٢) هو الكسائي كما في الهمع ١٧٦/٥ .

(٣) الكتاب ٣٧٨/٢ ، ٣٧٩ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ .

(٤) في الأصل : للتاء والكاف ، هذا ولم يسبق له التمثيل إلا بقوله : قُمْتَ أَنْتَ ، وقد ورد في سيبويه : مررتُ بك أَنْتَ

(٥) قال سيبويه في الكتاب ٣٨٥/٢ : « ... وليس وصفاً بمنزلة الطويل ، إذا قلتَ : مررتُ بزيد الطويل ، ولكنه بمنزلة نفسه ، إذا قلتَ : مررتُ بزيد نفسه ... ولستُ تُريد أن تحليه بصفة ... » .

والثالث : بأسماء الإشارة ، عند سيبويه^(١) : لأنَّ العلمَ عنده ، أعرفُ من الإشارة ، نحو : مررتُ بزيدٍ هذا .

وأما المعرفُ باللام : فإنه يوصفُ بمثله في التعريف^(٢) ، وبالمضافِ إلي مثله^(٣) ، نحو : مررتُ بالرجلِ الكريمِ ، وبالرجلِ صاحبِ الفرسِ ، ومنهم من يُجيزه^(٣) في المضافِ إلى ما لا فيه الألفُ واللامُ .

وأما المبهم : فيوصفُ بالمعرفِ باللام ، اسماً ، وصِفَةً ، نحو : مررتُ بهذا الرجلِ - وهو الأكثرُ الأحسن - وبهذا الظريف ، وهو الأقلُّ الأتبع ، وكأنه من إقامة الصفة مقامَ الموصوفِ ، تقديره : بهذا الرجلِ الظريفِ .

فإن قلتَ : مررتُ بهذا العاقلِ ، أو الكاتبِ ، كان بينهما في الحسنِ : لأنَّ من حقِّ المبهم أن يُبينَ بأسماءِ الأجناسِ ، كالرجلِ ، والغلامِ ، وإنما يُبين بالصفاتِ عند اللبسِ ؛ لأنَّ المبهمَ إشارةٌ إلى حاضرٍ معروفٍ ؛ فاستغني عن التبيينِ ، فإذا جئتُ بالوصفِ الخاصِ ، حسنَ تبيينه به ، بخلافِ الوصفِ المشتركِ ، كالطويلِ .

وأما المضافُ إلى المعارفِ : فيوصفُ بما أضيفَ كإضافته ، وبالمعرفِ باللام ، وبالمبهم ، نحو : مررتُ بصاحبِ غلامٍ عمرو ، و : بصاحبِ الطويلِ ، وبصاحبِ هذا ، وبصاحبِ زيدٍ غلامٍ عمرو .
الحكمُ الرابع : إعراب الصفاتِ على ثلاثة أقسامٍ :

(١) الكتاب ٦/٢ .

(٢) الكتاب ٧/٢ .

(٣) في الهمع ١٧٢/٥ : « وقال الفراءُ : يوصفُ الأعمُّ بالأخصِّ ، نحو : مررتُ بالرجلِ أخيك » هذا وقد منع سيبويه ذلك . انظر الكتاب ٨-٧/٢ .

الأول: / يَتَّبِعُ لَفْظَ مُوصَوْفِهِ رَفْعًا ، وَنَصْبًا ، وَجَرًّا ، نَحْوُ : قَامَ زَيْدٌ ١٣

الظريفُ ، وَرَأَيْتُ زَيْدًا الظريفَ ، وَمررتُ بِزَيْدٍ الظريفِ .

الثاني : يَتَّبِعُ مَوْضِعَهُ ، كَالْمَبْنِيَّاتِ ، إِذَا كَانَ مِمَّا يَوْصَفُ : احْتِرَازًا (١) مِنْ

الْمَضْمَرَاتِ ، وَمِنْ « اَللَّهُمَّ » ، عِنْدَ سَيَبُويَه (٢) ، وَ« كَيْفَ » ، وَ« كَمْ » وَنَحْوَ ذَلِكَ مِمَّا

أَوْغَلَ فِي شَبِّهِ الْحُرُوفِ ، تَقُولُ : قَامَ هَؤُلَاءِ الْعُلَمَاءُ ، وَرَأَيْتُ هَؤُلَاءِ الْعُلَمَاءَ ،

وَمَرَرْتُ بِهِؤُلَاءِ الْعُلَمَاءِ .

الثالث: يَتَّبِعُ لَفْظَهُ تَارَةً ، وَمَوْضِعَهُ أُخْرَى وَبَعْضُهُ أَقْوَى مِنْ بَعْضٍ .

الأول: العامل مع معموله المبني ، نَحْوُ : لَارْجُلٌ ظَرِيفٌ ، وَظَرِيفٌ .

الثاني: المضاف والمضاف إليه ، فَإِنْ كَانَ مُعْرَبًا وَصَفْتَهُ عَلَى اللَّفْظِ

إِجْمَاعًا ، نَحْوُ : أَعْجَبَنِي غُلَامٌ زَيْدٍ الظَرِيفِ ، وَعَلَى الْمَوْضِعِ الْمَعْنَوِيِّ ، إِنْ كَانَ

فِي الْأَوَّلِ مَعْنَى الْفِعْلِ ، عِنْدَ قَوْمٍ ، تَقُولُ أَعْجَبَنِي ضَارِبُ زَيْدٍ الظَرِيفِ ،

وَالظَرِيفَ ، بِالْجَرِّ وَالنَّصْبِ ، وَمَنْعَ مِنْهُ قَوْمٌ .

الثالث: « مِنْ » إِذَا كَانَتْ زَائِدَةً فِي النَّفْيِ ، وَالِاسْتِفْهَامِ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى :

﴿ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ ﴾ (٣) وَكَقَوْلِكَ : هَلْ مِنْ رَجُلٍ فِي الدَّارِ غَيْرُ زَيْدٍ ، يَجُوزُ فِي

« غَيْرِ » الرِّفْعِ (٤) ، عَلَى الْمَوْضِعِ ، وَالْجَرِّ (٥) عَلَى اللَّفْظِ .

(١) فِي الْأَصْلِ : احْتِرَازٌ .

(٢) لَا يُجِيزُ سَيَبُويَه وَصَفَ « اَللَّهُمَّ » أَنْظَرُ : الْكِتَابُ ١٩٦/٢ .

(٣) ٥٩ ، ٦٥ ، ٧٣ ، ٨٥ / الْأَعْرَافُ وَ ٥٠ ، ٦١ ، ٨٤ / هُودٌ وَ ٢٣ ، ٣٢ / الْمُؤْمِنُونَ .

(٤) وَبِهِ قَرَأَ نَافِعٌ وَأَبُو عَمْرٍو وَعَاصِمٌ وَشَيْبَةُ وَحَمْزَةُ .

(٥) وَبِهِ قَرَأَ الْكَسَائِيُّ وَوَأَفَّقَهُ : أَبُو جَعْفَرٍ وَالْأَعْمَشُ . أَنْظَرُ فِي تَخْرِيجِ الْقِرَاءَتَيْنِ : الْكَشْفُ عَنْ وَجْهِهِ

الْقِرَاءَاتِ السَّبْعِ ٤٦٧/١ ، وَأَنْظَرُ أَيْضًا : إِعْرَابُ الْقُرْآنِ لِأَبِي جَعْفَرٍ النَّحَّاسِ ٦٢٠/١ - ٦٢١ مشكل

إِعْرَابُ الْقُرْآنِ ٣٢٢/١ - ٣٢٣ .

الرابع: «إِنَّ» واسمها ، وقد أجاز بعضهم وصفه ، على الموضع (١) ، وحمل عليه قوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَآمَ الْغُيُوبِ ﴾ (٢) فيمن رفع (٣) «علام» في أحد الأقوال.

الحكم الخامس: الوصف يكون مفرداً ، وجُملة :
فالمفرد : يوصف به المعرفة ، والنكرة ، نحو : مررتُ بزيدٍ الكريم ، وبرجلٍ كريم

والجُملة ، إنَّما يوصفُ بها النكراتُ ؛ لأنها نكرةٌ ، نحو : مررتُ برجلٍ قام أبوه ، وبرجلٍ أبوه منطلقٌ ، وبرجلٍ إنَّ تَقَمَّ أَقَمَ مَعَهُ ، وبرجلٍ خَلَقَكَ ، وبرجلٍ (٤) من الكرام ، ولابدُّ في الثَّلاثِ الأوَّلِ من عائِدٍ إلي الموصوفِ ، وقد جاء في الشَّعْرِ بغيرِ عائِدٍ ، قال طرفة (٥):

وَتُبَسِّمُ عَنْ أُمِّي كَأَنَّ مُنَوَّرًا تَخْلَلُ حُرَّ الرَّمْلِ دِعْصُ لَهُ نَدَى
التقدير فيه : كَأَنَّ مُنَوَّرًا بوجوده تَخْلَلُ.

(١) وهو مذهب غير سيبويه ونُسب، إلى الفراء. انظر : إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ٢/٦٨٠.

(٢) ٤٨/ سبأ.

(٣) وهم جمهور القراء. انظر : البحر المحيط ٧/٢٩٢ قال أبو حيان: «أما الحملُ على محلِّ «إِنَّ»

واسمها فهو مذهب غير سيبويه، وليس بصحيح عند أصحابنا....».

(٤) في الأصل : وَرَجُلٌ.

(٥) انظر : ديوانه (المعلقة ٩).

وانظر: الْمُحْتَسَبُ ١٨٢/٢ واللسان (لَمَّا)

إلى وَصَفَ للشعر، والشعر الألمى : هو الذي يضربُ لَوْنُ شَقَقِيهِ إلى السَّوَادِ. كَانَ مُنَوَّرًا، يُرِيدُ: كَانَ أَقْحَوَانًا مُنَوَّرًا، أَي: أَخْرَجَ نُورَهُ : الْحُرُّ: الْخَالِصُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ. الدَّعْصُ: الْكَثِيبُ مِنَ الرَّمْلِ.

فإن اجتمع مُفْرَدٌ وَجُمْلَةٌ ، فالأُولَى تَقْدِيمُ المفرد علي الجملة؛ لَأَنَّهُ الْأَصْلُ ،

نحو : مررتُ برجلٍ قائمٍ أبوه مُنْطَلَقٌ ، وقد جاء الأَمْرانِ في / التَّنْزِيلِ ، قال الله ٩٤

تعالى : ﴿ وَهَذَا كِتَابٌ مُبَارَكٌ أُنْزِلَ فِيهِ آفَاتٌ لِّكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ (١) وقال : ﴿ وَهَذَا

كِتَابٌ أُنْزِلَ فِيهِ مُبَارَكٌ فَاتَّبِعُوهُ ﴾ (٢) وعلي الثاني قَوْلُ النَابِغَةِ (٣) :

وَلَيْلِ أَقَاسِيهِ بَطِيءِ الْكَوَكِبِ

والوصفُ بالجملةِ الفعليةِ ، أَقْوَى مِنْهُ بِالْجُمْلَةِ (٤) الْأَسْمِيَّةِ وَأَكْثَرُ ، وَأَكْثَرُ

مَأْ وَصَفَ مِنَ الْأَفْعَالِ ، بِالْمَاضِي (٥)؛ لَأَنَّهُ مُحَقَّقٌ ، وَأَمَّا الْمُسْتَقْبَلُ ؛ ففِيهِ خِلَافٌ

نحو : مررتُ برجلٍ يصيدُ (٦) غَدًا ، التَّقْدِيرُ فِيهِ : يُقَدَّرُ الصَّيْدُ غَدًا ، وَقَوْمٌ

(١) ٥٠ / الأنبياء.

(٢) ١٥٥ / الأنعام.

(٣) انظر : ديوانه ٤٠ . هذا عَجَزُ الْبَيْتِ ، وَصَدْرُهُ :

كَلِّبْنِي لَهُمْ يَا أُمَيْمَةَ نَاصِبِ

وهو من شواهد سيبويه ٢٠٧/٢ ، ٢٧٧/٣ ، ٣٨٢ .

وانظر أيضًا : ابن يعيش ١٢/٢ ، ١٠٧ والخزانة ٣٢١/٢ ، ٣٦٦ ، ٣٨٠ و ٧٤/٥ ، ٧٥ .

بطيء الكواكب : طويل، يُخَيَّلُ لِلنَّاظِرِ إِلَى كَوَاكِبِهِ أَنَّهَا بَطِيئَةٌ فِي سِيرِهَا .

(٤) نقل ذلك عن ابن الأثير غير واحدٍ من النحاة، ففي المساعد على تَسْهِيلِ الْفَوَائِدِ ٤٠٥/٢ : « وفي

البديع : الوصفُ بالفعلِ أَقْوَى مِنَ الْأَسْمِيَّةِ » وقال السيوطي في الهمع ١٨٥/٥ : « وقَدَّمَ بعضهم ، وهو

صاحب « البديع » الجملة الفعلية على الاسمِية ، قال : لأن الوصفَ بتلك أَقْوَى مِنْهُ بِهِذِهِ ... » وقال

الآشْمُونِي فِي شَرْحِهِ عَلَي الْأَلْفِيَةِ ٦٤/٣ : « ... ذَكَرَ فِي الْبَدِيعِ أَنَّ الْوَصْفَ بِالْجُمْلَةِ الْفَعْلِيَّةِ أَقْوَى مِنْهُ

بِالْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ . »

(٥) ونقل هذا أيضًا عن ابن الأثير كُلُّ مَنْ ابْنِ عَقِيلٍ وَالسِّيُوطِي فِي الْمَوْضَعَيْنِ السَّابِقَيْنِ .

(٦) كَذَا فِي الْأَصْلِ ، وَالْمَشْهُورُ الْمَتَدَاوِلُ فِي كُتُبِ النَّحَاةِ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَعَهُ صَقْرٌ صَائِدٌ بِهِ غَدًا . انظر :

الأصول ٣٨/٢ ، ٢٦٨ .

يجعلونَ الوصفَ بالفعلَ حالاً ، وهو عندهم^(١) أولي ، فأما قولُ الشاعر^(٢) :
 حتى إذا جنَّ الظلامُ واختلط جاؤا بمذقٍ هل رأيتَ الذئبَ قطُ
 وقولُ أبي الدرداءِ - رحمه الله - وجدتُ الناسَ أخْبِرَ تَقْلَهُ^(٣) ، فإنما ذلك
 بمعنى: مَقول عنده هذا القول ، كأنه قال: جاؤا بمذقٍ يَتَلَوْنَ هذا اللَّوْنَ ، يعني
 به غُبْرَةَ الذئبِ ، وكأنه قال: وجدتُ الناسَ مَقولاً فيهم هذا القولُ .

(١) قال ابن السَّراج في الأصول ٢/٢٦٨: « وأعلم أن الصلَّة والصفة حقُّهما أن تكونا موجودتين في
 حال الفعل الذي تتذكَّره ؛ لأن الشيء إنما يُوصَف بما فيه ، فإذا وصفتَه بفعلٍ أو وصلته فالأولي به
 أن يكون حاضراً كالاسم ، ألا ترى أنك إذا قلت: مررتُ برجلٍ قائمٍ فهو في وقتٍ مروركَ في حال قيامٍ ،
 وإذا قلتُ : هذا رجلٌ قامَ أمسٍ ، فكأنك قلتُ : هذا رجلٌ معلومٌ ، أي : أعلمُه الساعةُ أنه قامَ أمسٍ ؛
 ولأنك مُحَقِّقٌ ومُخْبِرٌ عما تعلمُه في وقتٍ حديثك ، وكذلك إذا قلتُ : هذا رجلٌ يقومُ غداً ، فإنما المعنى :
 رجلٌ معلومٌ الساعةُ أنه يقومُ غداً ، وعلي هذا أجازوا : مررتُ برجلٍ معه صقرٌ صائداً به غداً ... » .
 (٢) قيل : هو العجاج ، ولم أعر عليه في ديوانه المطبوع .

وانظر : الإنصاف ١١٥ وابن يعيش ٣/٥٣ والمغني ٢٤٦ وشرح أبياته ٥/٥ والخزانة ٢/١٠٩ . قال
 البغداديُّ في الخزانة: « وهذا الرجز لم ينسبهُ أحدٌ من الرواة إلي قائله ، وقيل : قائله العجاج ، والله
 أعلم ... » .

المذق: اللبن المخلوط بالماء وهو يُشبه لون الذئب ؛ لأنه فيه غُبْرَة .

(٣) هذا القولُ عن أبي الدرداء الأنصاري ، وكل طرده ضعيفة كما ذكر الشوكاني في كتابه « الفوائد
 المجموعة في الأحاديث الموضوعة » نقلاً عن صاحب « المقاصد الحسنة » في بيان كثير من الأحاديث
 المشتهرة علي الألسنة للسخاوي . وهو في أمثال أبي عبيد ٢٧٦ . وانظر : المقاصد الحسنة ٢٥ ،
 والفوائد المجموعة ٢٥٩ .

تَقْلَهُ : فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر ، ومعناه: تَبْغِضُ من قولهم: قَلَاهُ يَقْلَاهُ ، أي: أَبْغَضُهُ ، والهاء
 في: تَقْلَهُ ، هاء السكوت . والمعنى: أن من جَرَّبَ الناسَ وخبرهم أَبْغَضَ أكثرهم وتركهم .

فإن أردت أن تصف المعارف بالجمل جئت بـ « الذي » ، وجعلت الجملة صلتها ، ووصفت بـ « الذي » ونبتته ، وجمعته ، وأنثته ، على حسب الموصوف .
فقلت: رأيت زيدا الذي قام أبوه ، ومررت بالزيدين اللذين قام أبوهما ، وبالزيدين الذين أبوهم منطلق.

الحكم السادس : لك في كل موصوف أن تجمعهم وتفرق صفاته علي عدته وأن تفرق الموصوف وتجمع صفاته ، إذا لم يكن في الحالين مبهماً ؛ تقول في الأول: مررت بالزيدين القائم والقاعد والنائم ، ومررت برجال كاتب وشاعر وحاسب ، ويجوز الرفع ، علي التبويض ؛ تقول: مررت برجال كاتب وشاعر وحاسب ، فإن لم تستوف العدد فالرفع لاغير ؛ تقول: برجال كاتب وشاعر ، وتقول: مررت بثلاثة رجال كاتبين وشاعر ، وتقول في الثاني: مررت بزيد وعمرو وبكر الظرفاء / وقد جاء في الشعر وصف بعضهم.

فإن كان الموصوف مبهماً لم يجز فيه هذا ، لا تقول: مررت بهذين الراكع والساجد ، علي الوصف ؛ لأن المبهمة وصفته بمنزلة اسم واحد ، وكذلك إن كانت الصفة مبهماً ، لا تقول: مررت بالزيدين هذا وهذا ، فإن أردت البدل جاز فيهما .

وإذا فرقت الوصف علي الموصوفين فالأحسن أن تجعل أول الوصف لآخر الموصوفين ، وآخره لأولهم ؛ كيلا تكثر الفواصل ، تقول: ضرب زيد عمراً الظريف الظريف ، وزيد ضربت غلام أخيه العاقل العاقل العاقل.

الحكم السابع: إذا اجتمعت صفتان ، فالثانية لمجموع معني الموصوف: والصفة عند قوم ، وللصفة عند قوم ، نحو: مررت بزيد الظريف العاقل ، فد "العاقل" صفة « زيد » و « الظريف » معاً ، وقال قوم: هو صفة للأول ،

قال سيبويه : والنَّصْبُ فيه جائزٌ ضَعِيفٌ ، تقولُ : هذا رجلٌ عاقلٌ لَبِيبًا ، قالَ : وإنما ضَعَفَ ؛ لأنَّه لم يُردَّ أَنَّ الأوَّلَ وَقَعَ وهو في هذه الحال ، ولكنَّه أرادَ : أنَّهُما فيه ثابتانِ ، لم يكنْ (واحدٌ) ^(١) منهما قَبْلَ صاحِبِهِ ^(٢) .

وكلُّ صفةٍ تشتملُ علي مدحٍ أو ذمٍّ ، فإذا تعددتْ جاز لك فيها قَطْعُهُما عن الأوَّلِ ، والنَّصْبُ ، علي المدحِ والذمِّ ، تقولُ جاعني زيدُ الظَّرِيفُ العاقلُ اللَّبيبُ ، و : مررتُ بزيدِ الخُبِّ اللَّئيمِ الخَبِيثِ ، وعليه تَأَوَّلَ بعضهم ^(٣) قوله تعالى : ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾ ^(٤) ، ومنه قولُ الخرنق ^(٥) :

لا يبعِدَنَّ قومي الذينَ هُمُ سُمُّ العُدَاةِ وأَفَةُ الجُرِّ
النازِلِينَ بِكلِّ مُعْتَرِكٍ والطَّيِّبُونَ معاقِدَ الأَزْرِ

والرفعُ في المدحِ والذمِّ يَسْتَوِيَانِ ، وقد تقدَّمَ ذكرُهُما في بابِ المفعولِ بِهِ مُسْتَقْصَى ^(٦) .

الحكم الثامنُ : إذا اُخْتَلَفَ الاسْمَانِ في الإعرابِ لفظاً ، ومعني/ وكان ١/٩٥
عاملُهُما واحداً ، نحو : ضَرَبَ زيدٌ عَمْرًا ، فَلَا تَجُوزُ تَثْنِيَةُ الصِّفَةِ البَتَّةَ ، لا

(١) سقط في الأصل، ولا يستقيم الكلامُ بدون التثمة، وهي في نصِّ سيبويه.

(٢) انظر : الكتاب ٥١/٢ .

(٣) هو سيبويه وانظر : الكتاب ٢٤٨/١ - ٢٤٩ . هذا وفي نصب « المقيمين تأويلاتٌ أُخري ، وانظر -

إن شئت - إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ٤٧٠/١ والتبصرة للصيمري ١٨٢ ومشكل إعراب

القرآن لمكي ٢١٢/١ .

(٤) ١٦٢/ النساء .

(٥) سبق الاستشهاد بهما في ص ١٤٤ .

(٦) انظر : ص ١٤٣ - ١٤٤ .

تقول: ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا^(١) الْكَرِيمَانَ ، وَلَا الْكَرِيمِينَ. فَإِنْ اتَّفَقَا فِي الْمَعْنَى ، وَاخْتَلَفَا فِي الْإِعْرَابِ - وَالْعَامِلُ وَاحِدٌ - نحو: ضَارَبَ زَيْدٌ عَمْرًا ؛ لَمْ يَجْزِ وَضَعُهُمَا بِصِغَةٍ وَاحِدَةٍ ، عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ^(٢) ، وَأَجَازُهُ بَعْضُ الْكُوفِيِّينَ ؛ نَظَرًا إِلَى الْمَعْنَى ، فَمِنْهُمْ مَنْ^(٣) يَقُولُ : الْعَاقِلَانِ ، لَاغَيْرُ ، وَمِنْهُمْ^(٤) مَنْ يَقُولُ : الْعَاقِلَانِ ، وَالْعَاقِلَيْنِ ، أَيُّهُمَا شَاءَ. فَإِنْ اتَّفَقَ الْأَسْمَانِ فِي الْإِعْرَابِ ، وَاخْتَلَفَ الْعَامِلَانِ ، فَلَا يَخْلُو : أَنْ يَكُونَا مُخْتَلَفَيْنِ فِي اللَّفْظِ ، وَالْمَعْنَى ، أَوْ فِي اللَّفْظِ دُونَ الْمَعْنَى ، أَوْ فِي الْمَعْنَى دُونَ اللَّفْظِ ، نحو: أَقْبَلَ زَيْدٌ وَأَدْبَرَ عَمْرُو ، وَقَعَدَ زَيْدٌ وَجَلَسَ عَمْرُو ، وَوَجَدَ زَيْدٌ ، مِنْ الْغِنَى ، وَوَجَدَ عَمْرُو ، مِنْ الْغَضَبِ ، فَإِنْ سَيَّبُوهُ يُجِيزُ - فِي ذَلِكَ كُلِّهِ - الْعَاقِلَانِ^(٥) ، وَغَيْرُهُ^(٦) يَأْبَاهُ ، مَعَ اتِّفَاقِهِمْ عَلَى جَوَازِ : اخْتِلَافِ زَيْدٍ وَعَمْرُو الْعَاقِلَانِ.

فَإِنْ اتَّفَقَ الْأَسْمَانِ فِي الْإِعْرَابِ ، وَالْعَامِلِ ، لَفْظًا وَمَعْنَى - نحو : قَامَ زَيْدٌ وَقَامَ عَمْرُو [الْعَاقِلَانِ]^(٧) - فَالْنَّحْوِيُّونَ كُلُّهُمْ يُجِيزُونَهَا ، إِلَّا ابْنَ السَّرَاجِ ، فَإِنَّهُ أَبِي ذَلِكَ ، إِلَّا أَنْ يَعْتَقِدَ فِي الْعَامِلِ الثَّانِي التَّكْرِيرَ^(٨).

(١) انظر : الهمع ١٨١/٥ .

(٢) انظر : الهمع في الموضع السابق .

(٣) وهو الفراء . انظر : الهمع ١٨٢/٥ .

(٤) وهو ابن سعدان . انظر : الهمع ، في الموضع السابق .

(٥) انظر . الكتاب ٥٩/٢ - ٦٠ .

(٦) وهو المبرّد . انظر : المقتضب ٣١٥/٤ .

(٧) تَمَّةٌ يَلْتَمِ بِمِثْلِهَا الْكَلَامَ .

(٨) انظر : الأصول ٤٢/٢ ، ٦٥ .

فَإِنْ كَانَ إِعْرَابُ الْأَسْمَيْنِ مُتَّفَقًا ، إِلَّا أَنَّهُمَا اخْتَلَفَا فِي التَّقْدِيرِ ، أَجَازَهُ
بَعْضُهُمْ^(١) ، نَحْوُ : زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ وَجَاءَ عَمْرُو الْعَاقِلَانِ ، وَضَرَبْتُ زَيْدًا وَإِنَّ عَمْرًا
مُنْطَلِقَ الْعَاقِلِينَ. وَأَمَّا : هَذَا رَجُلٌ وَذَلِكَ آخَرُ قَائِمًا ، فَسَيَبُويهِ^(٢) يُجِيزُهُ ،
وَالْمَبْرَدُ^(٣) يَأْبَاهُ.

الْحُكْمُ التَّاسِعُ : إِذَا كَانَ الْمَوْصُوفُ كُنْيتَهُ ، لَمْ يَتَّبِعِ الْوَصْفُ إِلَّا الْأَوَّلَ ، كَمَا لَا
تَتَّبِعُ التَّثْنِيَةُ وَالْجَمْعُ إِلَّا الْأَوَّلَ ، تَقُولُ : جَاعَنِي أَبُو بَكْرٍ الْكَاتِبُ ، وَرَأَيْتُ
أَبُو بَكْرٍ الْكَاتِبِينَ ، وَمَرَرْتُ بِأَبَاءِ بَكْرٍ الْكَاتِبِينَ.

فَإِنْ وَصَفْتَ بـ « ابْنِ » ، وَاقْعًا بَيْنَ عِلْمَيْنِ ، حَذَفْتَ تَنْوِينَ الْأَوَّلِ لَفْظًا ،
فَقُلْتَ : هَذَا زَيْدُ بْنُ عَمْرٍو ، فَإِنْ كَانَ خَبْرًا أَوْ بَدَلًا أَبْقَيْتَ/ التَّنْوِينَ وَقَدْ قُرِئَ
بِالْأَثْنَيْنِ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ بْنُ اللَّهِ ﴾^(٤) مِنْ جَعَلَهُ وَصْفًا حَذَفَ
التَّنْوِينَ ، وَكَانَ الْخَبَرُ مُحذُوفًا ، وَمَنْ جَعَلَهُ خَبْرًا وَحَذَفَ التَّنْوِينَ ؛ فَلانَّ « عُزَيْرٌ »
غَيْرُ مُنْصَرَفٍ ، أَوْ تَحْفِيفًا^(٥).

(١) وَمِنْهُمْ الْأَخْفَشُ. انْظُرْ : الْمُسَاعَدَ عَلَى تَسْهِيلِ الْفَوَائِدِ ٢/١٥ ، ٢١٧ ، وَالْهَمْعُ ٥/١٨٠ .

(٢) الْكِتَابُ ٢/٥٧ - ٥٩ .

(٣) الْمَقْتَضِبُ ٤/٣١٤ - ٣١٦ .

(٤) ٣٠/ التَّوْبَةِ. وَقَدْ قُرِئَ بِالتَّنْوِينِ عَاصِمٌ وَالْكَسَائِيُّ وَيَعْقُوبٌ . وَوَأَفْقَهُمُ الْحَسَنُ وَالْيَزِيدِيُّ .

وَقُرِئَ بِذَوْنِ تَنْوِينٍ الْجُمْهُورُ . انْظُرْ : السَّبْعَةُ ٣١٣ وَالتَّيْسِيرُ ١١٨ وَإِبْرَازُ الْمَعَانِي ٣٣٨-٣٣٨ وَالْبَحْرُ
الْمَحِيطُ ٥/٣١ وَالتَّنْثَرُ ٢/٢٧٩ وَاتِّحَافُ فَضْلَاءِ الْبَشَرِ ٢٨٦ .

(٥) قَالَ الصِّمَرِيُّ فِي التَّبَصُّرَةِ ٧٢٨ - ٧٢٩ : « مَنْ أَسْقَطَ التَّنْوِينَ فِيهِ وَجْهَانِ : أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ
« عُزَيْرٌ » رَفْعًا بِالْإِبْتِدَاءِ ، وَ« ابْنُ اللَّهِ » خَبْرًا ، وَإِنَّمَا حُذِفَ التَّنْوِينُ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ لِغَيْرِهِ ، هَكَذَا رُوِيَ عَنْ
أَبِي عَمْرٍو بْنِ الْعَلَاءِ ، فِي تَفْسِيرِ هَذِهِ الْقِرَاءَةِ ... » .

وَانْظُرْ أَيْضًا ص ٧٣٠ مِنْ التَّبَصُّرَةِ .

وإن لَقَبْتَ مفرداً بمفردٍ ، أضفته إليه ، فقُلْتَ : هذا قيسُ قُفَّةٍ يافتي ، وإن لَقَبْتَهُ بمُضَافٍ ، جرى على الاسمِ نَعْتًا ، تقولُ : هذا زيدٌ وزُنْ سَبْعَةٌ . فإن لَقَبْتَ مضافاً بمفردٍ أو مضافٍ ، جرى عليه نَعْتًا ، تقولُ : هذا عبدُ الله كُرْزٌ ، وعبدُ الله وزُنْ سَبْعَةٌ .

الحكم العاشرُ : لا يجوزُ الفصلُ بين الصِّفةِ والموصوفِ بأجنبيٍّ من عاملِ الموصوفِ ، فأمَّا قولُ الشَّاعرِ (١) :

قُلْتُ لَقَوْمٍ فِي الْكَنِيفِ تَرَوْحُوا عَشِيَّةً بِنْتًا عِنْدَمَا وَإِنْ رُزِحَ
فَفَصَلَ بِمَعْمُولٍ قُلْتُ بَيْنَ الصِّفَةِ وَالْمَوْصُوفِ ، فَشَاذٌ .

الحكم الحادي عشرُ : لك أن تحذفَ الموصوفَ ، وتُقيمَ الصِّفَةَ مَقَامَهُ ، إذا ظهر أمرُهُ ظُهوراً يَسْتَفْنِي عن ذكره ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئًا ﴾ (٢) وكقولُ الشَّاعرِ (٣) :

(١) هو عروة بن الورد . انظر : ديوانه ٢٣ .

وانظر : أمالي القالي ٢٣٤/٢ وشرح الحماسة للمرزوقي . ٤٦٤ والهمع ١٦٩/٥ .

الكنيفُ : حظيرةٌ من شجرٍ تُجعلُ للإبل . تَرَوْحُوا سيرا في الرِّواحِ . ما وان : ماءٌ لبني فزارَةَ . رُزِحَ : جمع رَازِحٍ ، وهو من الإبلِ : الشَّديدُ الإعياء ، ويُقالُ قَوْمٌ رُزِحٌ ، أي : مهزِلٌ ساقطون .

(٢) ١١٢ / النساء . الشاهدُ في الآية : حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه ، والتقدير - واللَّهُ أَعْلَمُ - : ثُمَّ يَرْمِ بِهِ إِثْمًا بَرِيئًا .

(٣) هو أبو ذؤيب الهزلي . انظر : ديوان الهزليين ٣٩/١ .

وانظر أيضاً : معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢٥٦/٢ وابن يعيش ٥٨/٣ ، ٥٩ واللسان وتاج العروس (صنع)

مسرودتان : تشبة مسرودة ، وهي : الدُّرْعُ المثقوبة ، والسَرْدُ : الخُرْزُ في الأديم وفي الدروع . قضاها : فرغَ من عملها . والصَّنْعُ : الحاذقُ بالعمل . السَّوَابِغُ : جَمْعُ سَابِغَةٍ ، وهي الدروع الواسعةُ الوافيةُ . تَبِعَ : لَقِبَ مُلُوكُ اليمَن ، وقد سُمِعَ أَنْ تَبِعًا كَانَ يَأْمُرُ بِعَمَلِ الدُّرُوعِ السَّوَابِغِ .

وعليهما مَسْرُودَتَانِ قَضَاهُمَا دَاوُدُ أَوْ صَنَعَ السَّوَابِغُ تَبَعُ
وَقَدْ يَبْلُغُ بِهِ الظَّهْرُ بِحَيْثُ يَطْرَحُونَهُ رَأْسًا ، كَقَوْلِهِمْ : الْفَارِسُ^(١)
وَالصَّاحِبُ ، وَالْأُورْقُ^(٢) ، وَالْأَطْلَسُ^(٣) ، وَنَحْوَ ذَلِكَ كَثِيرٌ فِي كَلَامِهِمْ .
وَفِي الْقِيَاسِ عَلَى حَذْفِ الْمَوْصُوفِ خِلَافٌ بَيْنَ سَبِيئِيهِ^(٤) وَالْأَخْفَشِ^(٥) .
وَكَذَلِكَ لِكَ أَنْ تَحْذِفَ الصِّفَةَ ، وَتُقِيمَ الْمَوْصُوفَ مُقَامَهَا ، كَقَوْلِهِ ﷺ^(٦) « لَا
صَلَاةَ لِبَارِ الْمَسْجِدِ إِلَّا فِي الْمَسْجِدِ »^(٧) فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُرَدْ بِهِ الْمَنْعُ مِنْ
صَلَاةِ الصَّلَاةِ ، إِنَّمَا أَرَادَ نَقْيَ الْكَمَالِ ، كَأَنَّهُ قَالَ : لَا صَلَاةَ كَامِلَةً ، أَوْ لَا كَمَالَ
صَلَاةٍ .

(١) وَهُوَ رَاكِبُ الْفَرَسِ خَاصَّةً .

(٢) وَهُوَ الْمَغْبَرُ اللَّوْنُ ، كَلَوْنِ الرَّمَادِ ، يُقَالُ : جَمَلٌ أَوْرَقٌ ، وَيُقَالُ : وَرَقَاءٌ لِلْحَمَامَةِ ، لِلْوَنَاءِ ، وَيُقَالُ لِلرَّمَادِ : أَوْرَقٌ ،
لِلْوَنَةِ .

(٣) وَهُوَ الَّذِي فِي لَوْنِهِ غُبْرَةٌ إِلَى السَّوَادِ ، وَالذَّنْبُ أَطْلَسٌ ؛ لِلْوَنَةِ .

(٤) أَجَازُ سَبِيئِيهِ حَذْفُ الْمَوْصُوفِ وَقَاسَ عَلَيْهِ ، قَالَ فِي الْكِتَابِ ٣٤٥/ : « وَسَمِعْنَا بَعْضَ الْعَرَبِ الْمُوثِقِ
بِهِمْ يَقُولُ : مَامَنْهُمْ مَاتَ حَتَّى رَأَيْتَهُ فِي جَالٍ كَذَا وَكَذَا وَإِنَّمَا يُرِيدُ : مَامَنْهُمْ وَاحِدٌ مَاتَ ، وَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُهُ
تَعَالَى جَدُّهُ : « وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لِيُؤْمِنَنَّ بِهِ قُلُوبُهُ » ثُمَّ أُورِدَ بَعْضُ الشَّوَاهِدِ عَلَى حَذْفِ
الْمَوْصُوفِ ، وَقَاسَ ذَلِكَ عَلَى حَذْفِ الْمُسْتَثْنَى تَحْقِيقًا فِي مِثْلِكَ لَيْسَ غَيْرَ ، وَلَيْسَ إِلَّا ، وَقَاسَهُ أَيْضًا عَلَى مَا
يُحْذَفُ تَخْفِيفًا وَاسْتِغْنَاءً بِعِلْمِ الْمُخَاطَبِ ، ثُمَّ قَالَ فِي ٣٤٦/٢ : « فَلَيْسَ حَذْفُ الْمُضَافِ إِلَيْهِ فِي كَلَامِهِمْ
بِأَشَدِّ مِنْ حَذْفِ تَمَامِ الْأِسْمِ » .

(٥) جَوَزَ الْأَخْفَشُ حَذْفَ الْمَوْصُوفِ ، وَلَكِنَّهُ لَمْ يَجْعَلْهُ قِيَاسًا . انْظُرِ الْكَامِلَ ١٣٨٢ .

(٦) تَتِمَّةٌ تَلِيْقُ بِمُقَامِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ، وَلَعَلَّهَا سَقَطَتْ مِنَ النَّاسِخِ .

(٧) أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي سُنَنِهِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَأَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا . انْظُرْ : سَنَنِ
الدَّارِقُطْنِيِّ ٤٢٠/١ ، وَانْظُرْ أَيْضًا : الْجَامِعُ الصَّغِيرُ ٢٠٣/٢ وَفَيْضُ الْقَدِيرِ ٤٣١/٦ .

الحكم الثاني عشر: يجوز تقديم الصِّفة علي الموصوف إذا كانت لاثنتين ، أو جماعة ، وقد تقدّم أحدُ/ الموصوفين ، تقول : قام زيدُ العاقلان وعمرو ، ٩٦/ ومنه قولُ الشاعر^(١) :

وَلَسْتُ مُقْرَأً لِلرِّجَالِ ظُلَامَةً أَبَى ذَاكَ عَمِي الْأَكْرَمَانِ وَخَالِيَا
كَأَنَّهُ نَظَرَ إِلَى أَنَّ الْعُطْفَ كَالثَّنِيَّةِ .

وإذا ذكرتَ الموصوفَ جازَ أَنْ يتقدّمَ معمولُ الصِّفةِ عليها ، لا على موصوفها ، كقولك : نَعَمْ رَجُلًا طَعَامَكَ أَكَلًا زَيْدٌ ، ومثله قوله تعالى : ﴿ ذَلِكَ حَشْرٌ عَلَيْنَا يَسِيرٌ ﴾ ^(٢) ، فَإِنْ لم تذكر الموصوفَ لم يتقدّم معمولُ الصِّفةِ عليها ، لا تقول : نَعَمْ طَعَامَكَ أَكَلًا زَيْدٌ .

الحكم الثالث عشر: إذا تقدّمتِ الصِّفةُ علي الموصوفِ ، فلا يخلو: أَنْ يكونَ الموصوفُ معرفةً أو نكرةً .

فإِنْ كَانَ معرفةً أعربتْها بإعرابِ الموصوفِ ، وجعلتهُ بدلاً منها ، كقولك : هذا الظريفُ زيدٌ ، وعليه قوله^(٣) :

مِنِ الصُّهْبِ السَّبَالِ وَكُلٌّ وَفِدٍ

(١) لم أقف علي اسمه . قال البغداديُّ في شرح أبياتِ المغي : « لم أقف علي تَمَّةِ هذا البيت ولا علي قائله والله أعلم » .

وانظر الضرائر ٢١٢ والمغنى ٦١٦ وشرح أبياته ٢٨٩/٧ والهمع ١٨٥/٥ والأشمونى ٥٨/٣ .
الظُّلَامَة - بِالضَّم - مَا يُطْلَبُ عِنْدَ الظَّالِمِ ، وَالْمَعْنَى : أَنَّهُ لَا يَقْدُ عَلِي أَنْ يَظْلِمَهُ أَحَدٌ .
(٢) ٤٤/ق .

(٣) هو الرَّاعِي النُّمَيْرِيُّ ، وَالْبَيْتُ بِتَمَامِهِ فِي شِعْرِهِ ص ٧١ هَكَذَا .
مِنِ الصُّهْبِ السَّبَالِ بِكُلٍّ وَهَدٍ حُورًا وَهِيَ لَزِمَةٌ حُورًا .
وَانظُرْهُ فِي كِتَابِ الشُّعْرِ ، لِأَبِي عَلِيٍّ الْفَارَسِيِّ ٢٢٣ . ، وَاَنْظُرْ أَيْضًا تَعْلِيْقَ الْمُحَقِّقِ عَلَي الشَّاهِدِ فِي مَوْضِعِهِ .

الصُّهْبُ مِنَ الْإِبِلِ : مَا يُخَالِطُ بِيَاضَهُ حُمْرَةً . السَّبَالُ : جَمْعُ سَبَلَةٍ - بِالتَّحْرِيكِ - وَهِيَ : مَا عَلَى الشَّقَةِ الْعُلْيَا مِنَ الشُّعْرِ .

يُريدُ: من السَّبَالِ الصُّهْبِ.

وإنْ كانَ^(١) نَكْرَةً ، انْتَصَبَتْ عَلَى الْحَالِ ، كَقَوْلِكَ : هَذَا قَائِمًا رَجُلٌ ، وَعَلَيْهِ قَوْلُهُ^(٢).

وَتَحْتَ الْعَوَالِي وَالْقَنَا مُسْتَظَلَّةٌ ظِبَاءٌ أَعَارَتْهَا الْعُيُونُ الْجَاذِرُ
وقد [جاء] ^(٣) في النكرة مثل ^(٤) المعرفة ، قال ^(٥):

أَلْفَيْتَنِي أَعْظَمًا فِي قَرْقِرَاعٍ

الحكم الرابع عشر: قد وصفوا المضاف إليه ، وهم يريدون المضاف ، قال ^(٦):

عَلَى يَوْمٍ تَمْلِكُ الْأُمُورَ صَوْمٌ شَهْوَرٍ وَجَبَتْ نُذُورًا

ونحوُ منه قوله تعالى : ﴿ فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ ﴾ ^(٧) في الخبر ^(٨).

(١) في الأصل : كانت.

(٢) هو ذو الرِّمَّة . انظر : ديوانه ١٠٢٤.

والبيتُ من شواهد سيبويه ١٢٣/٢ . وانظر أيضًا: ابن يعيش ٦٤/٢.

العوالي: صُورُ القَنَا ، والقَنَا: الرِّمَاحُ . الجاذِرُ: جمع جَوْدَرٍ ، وهو : ولد البقرة الوحشيَّة . مُسْتَظَلَّةٌ: يعني: الظباء في كُنُسِهَا .

(٣) تَمَّةٌ يَلْتَمُّ بِمِثْلِهَا الْكَلَامُ.

(٤) يعني : قد جاء تقدُّمُ الصِّفَةِ عَلَى الموصوفِ النكرة وأُعْرِبَتْ بِإِعْرَابِ الموصوفِ ؛ وصار الموصوفُ بدلًا منها، كما لو كان الموصوف معرفةً، كما مرَّ في: هذا الظريفُ زَيْدٌ.

(٥) ذكر الفارسيُّ في كتاب الشعر ٣٤٧، ٣٩٦ أَنَّ الْقَائِلَ هُوَ عِمْرَانُ ، وَلَعَلَّهُ يَقْصِدُ عِمْرَانَ بْنَ حِطَّانٍ الْخَارِجِيَّ ، وَفِي شَعْرِ الْخَوَارِجِ قَصِيدَةٌ عَلَى هَذَا الْوِزْنِ وَالرَّوْيُ ، وَلَيْسَ الْبَيْتُ مِنْهَا . وَوُردَ الْبَيْتُ غَيْرَ مَنْسُوبٍ فِي الْمَخْصَصِ ٣٠/١٠ ، وَصَدَرَ الْبَيْتُ :

إِنْ أَنْتَ لَمْ تُبْقِ لِي لَحْمًا وَلَا لَبْنًا.

وانظر حاشية المحقق ص ٣٤٧.

(٦) انظر: تفسير الطبري ١٢٠/٧ و ١٦٢/١٧، حيث ذكر البيتين في الموضعين بدوْنِ عَزْوٍ . ولم أَهْتَدِ إِلَى الْقَائِلِ.

(٧) ٤/ الشعراء.

(٨) انظر: معاني القرآن للأخفش ٤٢٤.

الحكم الخامس عشر : يجوزُ أَنْ تَعْطِفَ بعضَ الصِّفَاتِ على بعضٍ ،
بالواو ، إذا لم يكن فيها ترتيبٌ ، تقولُ : قامَ زيدُ الظريفُ والشريفُ والكاثِبُ ،
فإن كان فيها معنى الترتيب/ فبالفاءِ ، تقولُ : جاءَ زيدُ الرَّاكِبُ فالسَّالِبُ /٩٦
فالايبُ.

النوعُ الثاني:

في التاكيد ، وفيه ثلاثةُ فُرُوعٍ:

الفرعُ الأولُ: في تعريفه ، وهو: لَفْظٌ يَتَّبِعُ الاسمَ المؤكِّدَ : تَثْبِيثًا ، وتَقْرِيرًا ،
ورَفْعًا لِلْبَسِّ ، وإِزَالَةً لِلاتِّسَاعِ

أما التَثْبِيثُ ، والتقريبُ: فإِخْفَاءُ أَنْ تَكَرَّرَ اللَّفْظُ يَثْبُتُ المعنى في النَّفْسِ ،
ويُقرَّرُهُ ، وأما رَفْعُ اللَّبْسِ ، فإنَّكَ تقولُ: جاءَ القَوْمُ ، وقد يجوزُ أَنْ يكونَ قد تَخَلَّفَ
بعضُهُمْ ؛ تَغْلِيْبًا لِلأَكْثَرِ ، فإذا قُلْتَ: «كُلُّهُمْ» ارتَفَعَ اللَّبْسُ ، وَتَحَقَّقَ أَنَّهُ لم يَتَخَلَّفَ
منهم أَحَدٌ.

وأما إِزَالَةُ الاتِّسَاعِ: فَإِنَّ الفعلَ قد يُسْنَدُ إلى غيرِ فاعلهِ الحقيقِيّ ، فيُقالُ:
كَتَبَ الأميرُ ، وإنما كَتَبَ كَاتِبُهُ ، فإذا قُلْتَ: كَتَبَ الأميرُ نَفْسَهُ ، زالَ الاتِّسَاعُ.
وهو أَشَدُّ مُلَابَسَةً بالمؤكِّدِ مِنَ الصِّفَةِ بالموصُوفِ ؛ لأنَّ الصِّفَةَ تُقامُ مَقَامَ
الموصُوفِ ، كما سَبَقَ^(١) ، على قُبْحِهِ عند سيبويه ، ولا يَقُومُ التوكيدُ مَقَامَ المؤكِّدِ
فلا تقولُ: رأيتُ أَجْمَعِينَ ، تُريدُ: الرِّجَالَ أَجْمَعِينَ ، كما تقولُ: رأيتُ
الظُّرَفَاءَ ، وأنت تُريدُ: الرِّجَالَ الظُّرَفَاءَ.

الفرعُ الثاني: في أَقسَامِهِ ، وينقسمُ قِسْمَيْنِ: لَفْظِيٌّ ، ومعنَوِيٌّ.

(١) انظر: ص ٣٢٦-٣٢٧ .

أَمَّا اللَّفْظِيُّ: فَيَكُونُ بِتَكَرُّارِ اللَّفْظِ ، اسْمًا وَفِعْلًا وَحَرْفًا ؛ وَاحِدًا وَمُتْنًى وَمَجْمُوعًا ، مَعْرِفَةً وَنَكْرَةً ، وَمُظْهِرًا وَمُضْمَرًا ، وَمُقَرَّدًا وَجُمْلَةً.

تَقُولُ فِي الْمَظْهِرِ: قَامَ زَيْدٌ قَامَ قَامَ زَيْدٌ ، وَرَأَيْتُ زَيْدًا رَأَيْتُ زَيْدًا ، وَرَأَيْتُ زَيْدًا زَيْدًا ، وَرَأَيْتُ زَيْدًا رَأَيْتُ ، وَزَيْدٌ فِي الدَّارِ فِي الدَّارِ. وَتَكَرُّارُ اللَّفْظِ فِي الْقُرْآنِ كَثِيرٌ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ قَوَارِيرًا. قَوَارِيرَ مَنْ فِضَّةٍ ﴾ (١) ، وَكَقَوْلِهِ: ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ سَعِدُوا فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾ (٢) ، وَمِنْهُ قَوْلُ الْمُؤَذِّنِ: اللَّهُ أَكْبَرُ ، اللَّهُ أَكْبَرُ ، وَ: قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ ، قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ/ وَقَوْلُ جَرِيرٍ (٣):

هَلَّا سَأَلْتَ جُمُوعَ كِنْدَ دَعَا أَيْنَ وَلَوْ أَيْنَ أَيْنَا

وَقَوْلُ الْآخِرِ (٤):

كَمْ نِعْمَةً أَسَدَيْتَهَا كَمْ كَمْ وَكَمْ

وَتَقُولُ فِي الْمُضْمَرِ: مَا ضَرَبَنِي إِلَّا أَنْتَ أَنْتَ ، وَانْطَلَقْتَ أَنْتَ ، وَمَرَرْتُ بِكَ

(١) ١٥، ١٦ / الإنسان.

(٢) ٨٠٨ / هود.

(٣) كَذَا بِالْأَصْلِ، وَلَيْسَ الْبَيْتُ لَجَرِيرٍ، بَلْ هُوَ لَعَبِيدِ بْنِ الْأَبْرَصِ مِنْ قَصِيدَةٍ لَهُ يَخَاطَبُ بِهَا أَمْرًا الْقَيْسَ حِينَمَا تَوَعَّدَ بَنِي أَسَدٍ قَوْمَ عَبِيدٍ بِقَتْلِ أَشْيَاحِهِمْ ثَارًا لِأَبِيهِ، وَكَانَ بَنُو أَسَدٍ قَدْ قَتَلُوا حُجْرًا الْكِنْدِيَّ أَبَا أَمْرِئِ الْقَيْسِ. انظر: ديوان عبيد ١٤٢.

وَانْظُرْ أَيْضًا: مَعَانِي الْقُرْآنَ لِلْفَرَاءِ ١٧٧/١ وَتَأْوِيلَ مَشْكَالِ الْقُرْآنِ ١٨٦، ٢٣٦، وَوَرَدَ الْبَيْتُ عَرْضًا فِي الْخَزَانَةِ ٢١٤/٢ وَشَرَحَ أَبْيَاتَ الْمَغْنَى ١٩٦/٢.

(٤) لَمْ أَهْتَدِ إِلَى اسْمِهِ .

وَانْظُرْهُ فِي مَعَانِي الْقُرْآنَ لِلْفَرَاءِ ١٧٧/١، وَرِوَايَتُهُ :

كَمْ نِعْمَةً كَانَتْ لَهَا

وَانْظُرْ أَيْضًا: تَأْوِيلَ مَشْكَالِ الْقُرْآنِ وَرِوَايَتُهُ:

كَمْ نِعْمَةً كَانَتْ لَكُمْ

وَفِي هَامِشِ الْمُحَقِّقِ مَزِيدٌ مِنَ التَّخْرِيجِ ؛ فَانْظُرْهُ هُنَاكَ إِنْ شِئْتَ.

أَنْتَ ، وَبِهِ هُوَ ، وَبِنَا نَحْنُ ، وَرَأَيْتَنِي أَنَا ، وَزَيْدٌ قَامَ هُوَ ، وَهَذَا (بَابُ) (١) وَاسِعٌ فِي الْعَرَبِيَّةِ.

وَأَمَّا الْمَعْنَوِيُّ : فَهُوَ بِالْأَفَاطِ وَصِيغِ (٢) مَخْصُوصَةٍ مَحْصُورَةٍ ، مَعَارِفَ لَا يَزَادُ فِيهَا ، وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهَا ، وَهِيَ : « نَفْسُهُ » وَ « عَيْنُهُ » وَ « كُلُّهُ » « وَأَجْمَعُ » وَ « أَجْمَعُونَ » وَ « جَمْعَاءُ » وَ « جَمْعُ » وَ « كَلَّا » وَ « كُلْنَا » وَ « أَتَّبَعُوا » « أَجْمَعُ » أَكْتَعُ " ، وَ « أَجْمَعُونَ » « أَكْتَعُونَ » وَ « جَمْعَاءُ » « كَتَعَاءُ » ، وَ « جَمْعُ » « كَتَعُ » ، ثُمَّ أَتَّبَعُوا « أَكْتَعُ » « أَتَّبَعُ » ، وَ « أَكْتَعُونَ » « أَبْصَعُونَ » ، وَ « كَتَعَاءُ » « بَصَعَاءُ » ، وَ « كَتَعُ » « بَصَعُ " ؛ تَقُولُ : قَامَ زَيْدٌ نَفْسُهُ ، وَرَأَيْتُ زَيْدًا عَيْنَهُ ، وَ قَامَ الْقَوْمُ كُلُّهُمْ ، وَ مَرَرْتُ بِالْجَيْشِ أَجْمَعُ ، وَرَأَيْتُ الْقَوْمَ أَجْمَعِينَ ، وَ مَرَرْتُ بِالْقَبِيلَةِ جَمْعَاءُ ، وَرَأَيْتُ النِّسَاءَ جَمْعَ ، وَ قَامَ الرَّجُلَانِ كِلَاهُمَا ، وَرَأَتْ الْمَرَاتِينَ كِلْتَاهِمَا ، وَ قَامَ الْقَوْمُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ، وَ أَنْفَقْتُ الدَّرْهَمَ أَجْمَعُ أَكْتَعُ أَبْصَعُ .
وَمَعَانِي هَذِهِ الْأَفَاطِ مُخْتَلِفَةٌ :

فَأَمَّا : « نَفْسُهُ » وَ « عَيْنُهُ » فَهُمَا عِبَارَةٌ عَنِ الْجُمْلَةِ ، وَإِنْ كَانَا - فِي أَصْلِ الْوَضْعِ - لِشَيْئَيْنِ مَخْصُوصَيْنِ مِنْهَا ، وَيُوكِّدُ بِهِمَا حَقِيقَةُ الشَّيْءِ ، مِمَّا يَتَجَزَّأُ وَمَا لَا يَتَجَزَّأُ ، نَحْوُ : أَنْفَقْتُ الدَّرْهَمَ نَفْسُهُ ، وَعَيْنُهُ ، وَجَاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ ، وَعَيْنُهُ .
وَأَمَّا « كُلُّ » : فَمَعْنَاهُ : الْإِحَاطَةُ ، وَالْعُمُومُ ، وَلَا يُؤَكِّدُ بِهَا إِلَّا مَا يَتَّبَعُ ، نَحْوُ : جَاءَ الْقَوْمُ كُلُّهُمْ ، وَأَكَلْتُ الرِّغِيفَ كُلَّهُ ، وَلَا تَقُولُ : قَامَ زَيْدٌ كُلُّهُ ، فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ كُلِّ الرَّجُلِ ، فَمَعْنَاهُ : مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ الَّذِي يَسْتَحِقُّ لِأَنْ يَكُونَ

(١) نَمَّةٌ يَلْتَمِزُ بِمِثْلِهَا الْكَلَامُ .

(٢) فِي الْأَصْلِ : وَصِيفَةٌ .

رجلاً كاملاً في حزمه. وجلده وشجاعته ، ونحو ذلك .

وأما ، « أَجْمَعُ » ، وأخواتها: فمعناها من معنى « كُلُّ » ، وإن كان فيهنَّ

إشارة إلى الاجتماع ، وإن لم يكن شرطاً .

ب/٩٧

وليسَتْ « أَجْمَعُ » و « جمعاء » على حدِّ « أَحْمَرُ » و « حَمْرَاءُ » ، وإنَّما هما اسمانِ مُرتَجَلانِ ، وقَعَا اتِّفَاقًا كَذَلِكَ ، وقَع « سَلْمَانُ » و « سَلَمَى » على حدِّ « غَضْبَانُ » و « غَضَبَى » ، وليسَا مثلهما .

أما « أَجْمَعُ » و « جمعاء » فإنما يؤكد بهما الواحد المتجزئ ، نحو: الدرهم والدَّار ، ولا يُقال للرجل أَجْمَع ، ولا للمرأة : جَمْعَاء .

وأما « أَجْمَعُونَ » : فإنما يؤكدُ بها المذكرون العالمون ، وليسَتْ جَمْعٌ (١) « أَجْمَعُ » كـ « زَيْدُونَ » مِنْ « زَيْدٍ » وَإِنَّمَا هُوَ اسْمٌ مَعْرِفَةٌ مُرْتَجَلٌ لِلْجَمْعِ .

وأما « جُمُعُ » ، فيؤكدُ بها مَنْ يَعْقِلُ ، وما لا يعقل ، مِنَ المؤنثِ المجموع ، وليسَتْ جَمْعًا لِـ « جَمْعَاءُ » ، وقد ذهب قومٌ إلى الجمعية في « أَجْمَعُونَ » و « جُمُعُ » ، وليسَ بالقوي (١) .

و « أَجْمَعُ » لا يَنْصَرِفُ ، لِوِزْنِ الْفِعْلِ والتَّعْرِيفِ ، و « جَمْعَاءُ » لا يَنْصَرِفُ ؛ لِأَجْلِ أَلِفِ التَّأْنِيثِ الَّتِي انْقَلَبَتْ الْهَمْزَةُ عَنْهُ ، وَهِيَ عَلَّةٌ تَقُومُ مَقَامَ عَلَتَيْنِ ، و « جُمُعُ » لا يَنْصَرِفُ ؛ لِلْعَدْلِ والتَّعْرِيفِ : فَالْعَدْلُ ، عَنْ « جُمُعٍ » مِثْلَ « حَمْرَاءُ »

(١) في اللسان (جمع): « وأجمعون: جَمْعُ أَجْمَعٍ ، وَأَجْمَعُ : واحدٌ في معنى جَمْعٍ ، وليس له مُفْرَدٌ من

لفظه، والمؤنث: جَمْعَاءُ ، وكان ينبغي أَنْ يجمعوا جَمْعَاءَ بالواو والنون، ولكنهم قالوا في جمعها:

جُمُع...» .

و « حُمْرٍ » ، والتعريفُ ؛ لَأَنَّهَا وُضِعَتْ مَعْرِفَةً.

وَأَمَّا « كَلَاً » و « كَلْتَا » فَهُمَا اسْمَانِ مُفْرَدَانِ ، يُفِيدَانِ مَعْنَى التَّثْنِيَةِ ، كَمَا أَنَّ « كَلَاً » اسْمٌ مُفْرَدٌ يُفِيدُ مَعْنَى الْجَمْعِ وَلَكِنَّهُمَا ^(١) يَكُونَانِ مَعَ الْمَظْهَرِ بِالْأَلِفِ عَلَى كُلِّ حَالٍ ، وَإِنَّمَا قُلِبَتِ الْأَلِفُ مَعَ الْمُضْمَرِ يَاءً ؛ تَشْبِيْهُاً لَهُمَا بِـ « عَلَى » و « لَدَى » ، كَمَا يَكُونَانِ مَعَ الْمَظْهَرِ ، مِثْلَهُمَا بِالْأَلِفِ ، وَقَالَ الْكُوفِيُّونَ ^(٢) : هُمَا اسْمَانِ مُثْنِيَّانِ .

و « كَلْتَا » عِنْدَ سَيِّبَوِيهِ : فِعْلِي ^(٣) ، التَّاءُ مُبْدَلَةٌ مِنْ وَاوٍ ، هِيَ أَلِفُ « كَلَاً » ، وَالْأَلِفُ الَّتِي فِيهَا اللَّتَانِيثُ ، وَقَدْ حُذِفَتْ أَلِفُهَا فِي الشَّعْرِ ، شَاذًا .
وَأَمَّا « أَكْتَعُ » و « أَبْصَعُ » : فَمَعْنَاهُمَا ، زِيَادَةُ التَّأَكُّيدِ ، مِثْلُ قَوْلِهِمْ :
عَطْشَانُ نَطْشَانُ ^(٤) ، وَ : حَسَنُ بَسَنُ .

وَيَرْجِعُ مَعْنَى « أَكْتَعُ » - بِالتَّأْوِيلِ - إِلَى مَعْنَى « أَجْمَعَ » ؛ لِأَنَّهُ مِنْ : تَكَتَّعَتِ الْجِلْدَةُ ، إِذَا اجْتَمَعَتْ وَتَقَبَّضَتْ .

و « أَبْصَعُ » مُشْتَقٌّ مِنَ الْبَصِيعِ ، وَهُوَ الْعَرَقُ السَّائِلُ ، وَلَا يَسِيلُ حَتَّى يَجْتَمَعَ . وَكُلُّ مَا قَلَنَاهُ فِي أَبْنِيَةِ « أَجْمَعَ » وَأَخَوَاتِهِ فَهُوَ مَقُولٌ فِي أَبْنِيَةِ « أَكْتَعُ » وَ « أَبْصَعُ » ، وَأَخَوَاتِهِمَا .

(١) فِي الْأَصْلِ : وَلِأَنَّهُمَا .

(٢) انْظُرْ : الْهَمْعُ ١/١٣٧ .

(٣) انْظُرْ : الْكِتَابُ ٣/٣٦٤ .

(٤) انْظُرْ : الْأَصُولُ ٢/٢٣ .

الفرع الثالث: في أحكامه.

الحكم الأول: التأكيد اللفظي لا يخص شيئاً بعينه ، من اسم أو فعل وحرف ١/٩٨
كما سبق تمثيله.

وأما المعنوي ، فإنه يختص بالمعارف - دون النكرات - ظاهرها
ومضمورها ، وذلك أن الأسماء تنقسم إلى ثلاثة أقسام : قسم : لاختلاف في
تأكيده ، وهو : المعارف جميعها.

وقسم لاختلاف في المنع من تأكيده ، وهو : النكرات الشائعة ، غير
المؤقتة ، نحو : رجالٍ ودرَاهِمَ ، وقسم فيه خلاف بين البصري والكوفي ، وهو :
النكرة المؤقتة ، نحو : رجلٍ ودرَاهِمَ ، ويومٍ ، وليلةٍ ؛ فلا يؤكد البصري^(١) ،
ويلحقه بالنكرة الشائعة ، ويؤكد الكوفي^(٢) ؛ لأنه عنده معلوم القدر ؛ فشابه
المعرفة ، وأنشد^(٣) :

يَالَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيئاً مَرْضَعَا تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلًا أَكْتَعَا

والبصري^(٢) يؤول ما جاء من هذا النوع.

وإنما لم تؤكد النكرات : لأنها مجهولة العين ، وما جهل عينه كيف يؤكد؟!

(١) انظر : الإنصاف ٤٥١.

(٢) لم أقف علي قائل هذا الرجز: والذي في الأصل: حولاً أجمعاً، وفي كل المصاد أكتعا.

انظر : العقد الفريد ٤٦٠/٣ والخزانة ١٦٨/٥ والمغني ٦١٤ وشرح أبياته ٢٨٥/٧ والهمع ٢٠١/٥.

٢٠٥.

الذَّلْفَاءُ : مونث ذَلْفٍ ، وهو وصف من الذَلْفِ ، وهو صِغَرُ الأنفِ مع استواء الأرتبة ، ويجوز أن يكون

اسم امرأة ، منقولاً من هذا الوصف.

(٣) انظر : الإنصاف ٤٥٥ - ٤٥٦.

ولأنَّ أَلْفَاظَ التَّكْيِيدِ مَعَارِفٌ ؛ فلا يُوَكَّدُ بها النِّكَرَاتُ ، قِيَاساً عَلي الصِّفَاتِ .

الحكمُ الثَّانِي : أَلْفَاظُ التَّكْيِيدِ تَنْقَسِمُ ثَلَاثَةً أَقْسَامٍ .

الأوَّلُ : يَصِحُّ أَنْ يَلِيَ العَامِلَ ؛ فيكونَ غَيْرَ تَاكِيدٍ ، وهو : « نَفْسُهُ » و « عَيْنُهُ »

و « كَلَا » و « كَلْنَا » ، تقولُ : خَرَجْتُ نَفْسُ زَيْدٍ ، وَعَمَرُو ضَرَبْتُ عَيْنَهُ ، وَقَامَ كَلَا
أَخَوِيكَ ، وَكَلْنَا أُخْتِيكَ .

وكذلك لم يُوَكَّدْ بـ « نَفْسِهِ » و « عَيْنِهِ » الضَّمِيرُ المرفوعُ المتَّصِلُ إلَّا بَعْدَ
إِبْرَازِ الضَّمِيرِ ؛ لِأَنَّهُمَا يَصْلُحَانِ أَنْ يَكُونَا مَعْمُولَيْنِ ؛ فَيَلْتَبِسُ الأَمْرُ ، فَإِذَا بَرَزَ
الضَّمِيرُ ، ارْتَفَعَ اللَّبْسُ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : هِنْدُ خَرَجَتْ نَفْسُهَا ، لَمْ يُدْرَ :
أَفَاعِلُهُ هِيَ نَفْسُهَا ؟ أَمْ تَاكِيدٌ لِلضَّمِيرِ المُسْتَكِنِّ فِي « خَرَجَتْ » الَّذِي هُوَ الفَاعِلُ ؟
فَإِذَا أَبْرَزْتَ الضَّمِيرَ فَقُلْتَ : هِنْدُ خَرَجَتْ هِيَ نَفْسُهَا / زَالَ اللَّبْسُ .

فَأَمَّا المَنْصُوبُ ، والمَجْرُورُ : فلا يُحْتَاجُ مَعَهُ إِلَى إِبْرَازِ الضَّمِيرِ ؛ لِأَنَّ
مَضْمَرَهُمَا لَابِدٌ مِنْ ظَهْوَرِهِ فِي اللفظِ ، فتقولُ : ضَرَبْتُكَ نَفْسَكَ ، إلَّا أَنْ يَكُونَ
مَحذُوفًا فِي الصِّلَةِ ، وَالصِّفَةِ ، وَحِينَئِذٍ لَا يُوَكَّدُهُ المَحَقِّقُونَ ^(١) إِذَا حُذِفَ ، نَحْوُ
مَرَرْتُ بِالَّذِي ضَرَبْتُ نَفْسَهُ ، وَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَرَبْتُ نَفْسَهُ .

وَلَمَّا كَانَ الغَالِبُ عَلَى بَابِ المرفوعِ الالْتِبَاسُ - مَعَ الإِضْمَارِ - وَأَمَّنَ اللَّبْسُ -
فِي بَعْضِ الصُّوَرِ ، نَحْوُ : ضَرَبْتُ نَفْسَكَ - أَجْرِي البَابُ عَلَي وَتِيرَةٍ وَاحِدَةٍ ، وَلَمْ
يُسْتَتَنَّ مِنْهَا ؛ فيقولونَ : ضَرَبْتَ أَنْتَ نَفْسَكَ ، وَإِنْ كَانَ اللَّبْسُ مُأْمُونًا .

(١) منع الأخفشُ والفارسيُّ وابنُ جَنِّي وثعلبُ توكيدَ المَحذُوفِ ، وَتَابَعَهُمُ ابْنُ مَالِكٍ وَأَبُو حَيَّانَ . وَأَجَازَهُ

الْخَلِيلُ وَسَيَبُويهُ وَابْنُ طَاهِرٍ .

انظر : الهمع ٢٠٤/٥ .

القِسْمُ الثَّانِي: لَا يَصِحُّ أَنْ يَلِيَ الْعَامِلَ ، وَهُوَ : أَجْمَعُ ، وَأَخَوَاتُهُ ؛ فَلَا تَقُولُ : قَامَ أَجْمَعُونَ ، حَتَّى تَقُولَ : قَامَ الْقَوْمُ أَجْمَعُونَ ؛ وَلِذَلِكَ صَحَّ أَنْ يُؤَكِّدَ بِهِ الْمَظْهَرُ وَالْمُضْمَرُ ، رَفْعًا وَنَصْبًا وَجَرًّا ؛ حَيْثُ أَمِنُوا اللَّبْسَ ؛ لَكُونِهِ لَا يَقَعُ مَعْمُولًا بِنَفْسِهِ ، مِنْ غَيْرِ مَتَّبِعٍ ، قَالَ الشَّاعِرُ (١) :

تَرَى الثَّوْرَ فِيهَا مُدْخِلَ الظِّلِّ رَأْسَهُ وَسَائِرُهُ بَادٍ إِلَى الشَّمْسِ أَجْمَعُ

فَ « أَجْمَعُ » تَأْكِيدُ الْمُضْمَرِ فِي « بَادٍ » .

القِسْمُ الثَّلَاثُ: مُتَوَسِّطٌ ، وَهُوَ « كُلٌّ » فَلَيْسَ فِي حُكْمِ الْأَوَّلِ حُسْنًا ، إِذَا وَلِيَ الْعَامِلَ ، وَلَا فِي حُكْمِ الثَّانِي قُبْحًا ، إِذَا وَلِيَهِ ؛ فَلَهُ حَالٌ مُتَوَسِّطَةٌ ؛ فَيُؤَكِّدُ بِهِ الْمَظْهَرُ وَالْمُضْمَرُ ، تَقُولُ : جَاعَنِي الْقَوْمُ كُلُّهُمْ ، وَ : رَأَيْتُهُمْ كُلَّهُمْ ، وَإِنْ كَانَتْ قَدْ تَلَّى الْعَامِلَ فِي قَوْلِكَ : جَاعَنِي كُلُّهُمْ ؛ إِلَّا أَنَّهَا لَمَّا كَانَ أَصْلُ وَضْعِهِمَا لِلتَّأْكِيدِ ، وَتَضَمَّنَتْ مَعْنَى « أَجْمَعُونَ » - فِي الْإِحَاطَةِ وَالْعُمُومِ - وَهُوَ لَا يَلِيَ الْعَامِلَ بِوَجْهِهِ ، جَازَ أَنْ يُؤَكِّدَ بِهَا الْمُضْمَرُ ؛ حَمَلًا عَلَى « أَجْمَعُونَ » .

وَتَقُولُ : إِنَّ الْقَوْمَ جَاعَنِي كُلُّهُمْ ، وَ : كُلَّهُمْ ؛ فَالرَّفْعُ تَأْكِيدُ الْمُضْمَرِينَ فِي « جَاعَنِي » ، وَالنَّصْبُ تَأْكِيدُ الْقَوْمِ . فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ ﴾ (٢)

(١) لَمْ أَقِفْ عَلَى اسْمِهِ .

وَالْبَيْتُ مِنْ شَوَاهِدِ سَبِيحِيهِ ١٨١/٨ . وَانْظُرْ أَيْضًا : تَأْوِيلُ مُشْكِلِ الْقُرْآنِ ١٩٤ وَالْأَصُولُ ٤٦٤/٣ وَالْهَمْعُ ٢٠١/٥ ، وَرَوَايَتُهُ : إِلَى الشَّمْسِ أَكْتَعُ .

وَالْمُضْمِرُ فِي قَوْلِهِ : فِيهَا يَعُودُ إِلَى الْهَاجِرَةِ الَّتِي أَلْجَأَتْ الثَّيْرَانَ إِلَى كُنْشِهَا ؛ فَهِيَ تُدْخِلُ رُؤُسَهَا فِي الظِّلِّ ؛ لِمَا تَجِدُ مِنْ شِدَّةِ الْقَيْظِ ..

(٢) ١٥٤ / آلِ عِمْرَانَ .

فالنَّصْبُ^(١) على تأكيد الأمر ، والرفع^(٢) على الاستئناف .

وقد اختلفوا في إدخال الألف واللام/أعلى « كُلُّ » و « بَعْضٌ » ؛ فَمَنَعَ مِنْهُ^(٣) ٩٩
قَوْمٌ ؛ لتقدير الإضافة ، وأجازه آخرون^(٤) ؛ اعتباراً بنصبه على الحال في
قولهم : مررتُ بهم كُلاً .

الحكم الثالث : ألفاظ التوكيد تنقسم ثلاثة أقسام .

قسم لا يستعمل إلا مضافاً ، وهو : « نفسه » و « عينه » و « كلا » و « كلتا » ؛
فيضاف إلى مظهر ، وإلى مضمّر .

وقسم لا يجوز أن يضاف ، لا إلى مظهر ، ولا إلى مضمّر ، وهو :
« أجمع » ، وأخواته . فأمّا قولهم : ذهبَ المالُ أجمعهُ ، فليس من هذا ، وإنما
أوقعوه موقع « جميعه » ؛ ولأنَّ تلكَ معرفة ؛ لتأكيد المعارف ، وهذه نكرة ؛
بدليل إضافتها .

وقسم يجوز أن يضاف إلى المظهر ، والمضمّر ، ويجوز أن لا يضاف ، وهو
« كُلُّ » فيقطع عن الإضافة ، كقوله تعالى : ﴿ وَكُلُّ أَتَوِّهٍ دَاخِرِينَ ﴾^(٥) .

(١) وبه قرأ الجمهور .

(٢) وبه قرأ أبو عمرو ، ووافقه يعقوب . انظر : معاني القرآن للفرّاء ٢٤٣/١ ومعاني القرآن للأخفش
٢١٨-٢١٩ والأصول ٢٣/٢ والكشف عن وجوه القراءات السبع ٣٦١/١ ومشكل إعراب القرآن
١٦٤/٢ والنشر ٢٣٤/٢ والإتحاف ١٨٠ .

(٣) وهم الجمهور .

(٤) وهم الأخفش والفارسي وابنُ درستويه والزجاجي . انظر : الصحاح وتاج العروس (بعض) و (كل)
والهمع ٢٨٦/٤ .

(٥) ٨٧ / النمل .

الحكم الرابع: لا يجوز تقديم بعض هذه الألفاظ على بعض ؛ لأن بعضها أقوى من بعض ؛ فلزمت الترتيب ، و « النفس » أقوى من « العين » في أصل الوضع ، وإن كانت العين قد جُعِلَتْ - في التأكيد - عبارة عن الجملة ، ولكن نظروا إلى الأصل ، وإذا اجتمعنا قُدِّمَتْ « النفس » على « العين » ، وإذا اجتمع معهما « كلٌّ » أُخِّرَ عنهما ؛ لأنَّ « النفس » و « العين » يكونان لما يتبعض ، ولما لا يتبعض ، و « كلاً » لا يكون إلا لما يتبعض ، وإذا جاء معهنَّ « أجمع » وأخواته كُنَّ بعد « كلٍّ » ؛ لأنَّ " كلاً يصلح أن يلي العامل ، بخلاف « أجمع » ، فإذا تقدَّم عليه قَرَّبَ من مرتبته .

و « أكتع » تابع لـ « أجمع » و « أبصع » تابع لـ « أكتع » .

وكل هذه الألفاظ يصلح أن يؤكد بها منفردة ، ولا يصح ذلك في « أكتع » إلا بعد « أجمع » ولا بـ « أبصع » إلا بعد « أكتع » ، وقد جاء في الشعر « أكتع »^(١) مفرداً عن « أجمع » ، فإن اجتمع تأكيد وصيفة قُدِّمَتْ الصِّفَةُ ؛ لأنَّ التأكيد تكرار ، ولا تكرار إلا بعد التمام ، تقول : قام زيد الكاتب نفسه ، ولا يجوز بالعكس ، إلا عند بعضهم^(٢) .

ولا يجوز عطف بعض هذه الألفاظ على بعض ، كما جاز ذلك في الصِّفَةِ ، ٩٩/ب ولا يجوز أن تنصب شيئاً منها على الحال ؛ لأنهنَّ معارف .

(١) انظر قول الراجز :

تحملنسي الذلفاء حولاً أكتعا

ص ٣٢٥ فيما تقدم .

(٢) هو ابن كسّان . انظر : الرضي على الكافية ٣٤٢/١ .

الحكم الخامس: « كَلَا » و « كَلْتَا » لا يخلو : أَنْ يُضَافَا إِلَى مُظْهِرٍ ، أَوْ مَضْمَرٍ .
فَإِنْ أُضِيفَا إِلَى الْمُظْهِرِ ، كَانَا بِالْأَلِفِ عَلَى كُلِّ حَالٍ ، تَقُولُ : قَامَ كَلَا
الرَّجُلَيْنِ وَكَلْتَا الْمَرَاتَيْنِ ، وَرَأَيْتُ كَلَا الرَّجُلَيْنِ ، وَكَلْتَا الْمَرَاتَيْنِ ، وَمَرَرْتُ بِكَلَا
الرَّجُلَيْنِ ، وَكَلْتَا الْمَرَاتَيْنِ ؛ لِأَنَّهُمَا اسْمَانِ مُفْرَدَانِ بِمَنْزِلَةِ « عَصَا » ، وَإِنْ أَفَادَا
مَعْنَى التَّشْيَةِ .

وَإِنْ أُضِيفَا إِلَى الْمَضْمَرِ كَانَا فِيهِ مَعَ الْمَرْفُوعِ بِالْأَلِفِ ، وَمَعَ الْمَنْصُوبِ
وَالْمَجْرُورِ بِالْيَاءِ ؛ لِأَنَّ الْمَضْمَرَاتِ تَرُدُّ الْأَشْيَاءَ إِلَى أَصُولِهَا ؛ تَقُولُ : قَامَ الرَّجُلَانِ
كِلَاهُمَا ، وَالْمَرَاتَانِ كِلَتَاهُمَا ، وَرَأَيْتُهُمَا كِلَيْهِمَا ، وَكَلْتَيْهِمَا ، وَمَرَرْتُ بِهِمَا كِلَيْهِمَا
وَكَلْتَيْهِمَا .

ومن العرب^(١) مَنْ يَقْرَأُ الْأَلِفَ عَلَى حَالِهَا مَعَ الْمَضْمَرِ ، كَالْمُظْهِرِ - وَقَدْ
سَبَقَ^(٢) - لِأَنَّ كِلَا مُشَبَّهَةٌ بِ « عَلَى » وَ « لَدَى » وَهَذَا الْحُكْمُ يَجْرِي فِيهِمَا ؛ مَعَ
الْمُظْهِرِ وَالْمَضْمَرِ .

الحكم السادس: مِنْ حَقِّ كِلَا « وَكَلْتَا » أَنْ لَا تُضَافَا إِلَّا إِلَى مِثْنَى ، أَوْ مَضْمَرٍ -
كَمَا سَبَقَ - وَقَدْ أُضِيفَا إِلَى مُفْرَدٍ فِي مَعْنَى الْمِثْنَى ، كَقَوْلِهِ^(٣) :
إِنَّ لِلْخَيْرِ وَاللِّشْرِ مَدًى وَكِلَا ذَلِكَ وَجْهٌ وَقَبْلٌ

(١) انظر: الهمع ١٣٦/١ وقيل : هي لغة بين الحارث بن كعب وقبائل أُخَرَ . انظر : المساعد على تسهيل
الفوائد ٤١/١ - ٤٢ ، وشرح الأشموني ٥٩/١ .

(٢) انظر ص ٣٣٤ .

(٣) هو عبدالله بن الزبير .

انظر : ابن يعيش ٢/٣ والمغني ٢٠٣ وشرح أبيبياته ٢٥١/٤ ، ٢٥٤ والهمع ٢٨٣/٤ .
المدى : الغاية . الوجه : ما يتوجه إليه الإنسان مِنْ عَمَلٍ وَغَيْرِهِ . الْقَبْلُ - بفتحين - ما يُقْبَلُ عَلَيْهِ ، وَالْقَبْلُ
أَيْضًا : الإِقْبَالُ عَلَى الشَّيْءِ مِنْ غَيْرِ تَهَيُّؤٍ ، وَقِيلَ : الْقَبْلُ : الْحِجَّةُ الْوَاضِحَةُ .

فَأَوْقَعَ « ذلك » علي التَّنْثِيَةِ ، وَقَوَّعَهَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ عَوَانُ بَيْنَ ذَلِكَ ﴾ (١)
 يعنى: الفُرُوضَةُ (٢) ، وَالْبَكَارَةُ ، وَلَوْ قُلْتُ فِي الشَّعْر : جَاعِي كِلَا زَيْدٍ وَعَمْرٍو
 جَاز ؛ لِأَنَّ الْعَطْفَ نَظِيرُ التَّنْثِيَةِ ، وَأَنْشَدَ الْفَارِسِيُّ (٣) :

كِلَا السَّيْفِ وَالسَّاقِ الَّذِي ضُرِبَتْ بِهِ عَلَى دَهْشٍ أَلْقَاهُ بَاثْنَيْنِ صَاحِبُهُ
 الْحَكَمُ السَّابِعُ : إِذَا أَخْبَرْتَ عَنْ « كِلَا » وَ « كِلْتَا » فَلَاكُ فِيهِ الْإِفْرَادُ وَالتَّنْثِيَةُ ؛ حَمَلًا
 عَلَى اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى ، وَالْإِفْرَادُ أَكْثَرُ ، سِوَاءُ (٤) كَانَا مُضَافَيْنِ إِلَى مُظْهِرٍ أَوْ
 مُضْمِرٍ ، تَقُولُ : كِلَا الرَّجُلَيْنِ قَامَ ، وَقَامَا ، وَكِلَاهُمَا قَامَ ، وَقَامَا ، وَكِلْتَا (٥)
 الْمَرْأَتَيْنِ قَامَتَا ، وَقَامَتَا ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ
 أَكْلَهُمَا ﴾ (٦) .

(١) ٦٨/البقرة.

(٢) وهما مصدران للوصفين المذكورين في قوله تعالى في صدر الآتية: (قال إنه يقول إنها بقرة لا
 فارض ولا بكر...) والبقرة الفارض: المسنة ، يُقَالُ: فَرَضْتُ الْبَقْرَةَ فَهِيَ فَارِضٌ ، إِذَا اسْنَتَتْ. وال بكر:
 الشابة . انظر : تفسير غريب القرآن لابن قُتَيْبَةَ ٥٢ وتاج العروس (فرض).

(٣) لم أعثر علي هذا البيت فيما تيسر لى من كتب الفارسي المطبوعة. وهو للغرزدق: انظر : ديوانه
 ٧١/١. ورواية الديوان هكذا :

كِلَا السَّيْفِ وَالْعَظْمِ الَّذِي ضُرِبَ بِهِ إِذَا التَّقَا فِي السَّاقِ أَوْهَاهُ صَاحِبُهُ

انظر : ابن يعيش ٣/٣ والمقرب ٢١١/١.

الدَّهْشُ - بَزَنَةُ الْفَرْحِ - : التَّحِيرُ ، وَقِيلَ : هُوَ أَيْضًا : ذَهَابُ الْعَقْلِ مِنَ الْفَزَعِ وَنَحْوِهِ .

(٤) فِي الْأَصْلِ : وَسِوَاءِ .

(٥) فِي الْأَصْلِ : وَكِلَا .

(٦) ٣٣/الكهف.

وقد جاء الخبرُ محمولاً/على اللَّفْظِ والمعْنَى معاً ، قال (١):

إِنَّ الْمَنِيَّةَ وَالْحَتُوفَ كِلَاهُمَا يَرْقَى الْمَخَارِمَ يَرْقُبَانِ سَوَادِي

وهذا الحكم جارٍ في الإخبارِ عن «كُلِّ» ، كقوله تعالى : ﴿ وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ

الْقِيَامَةِ فَرْدًا ﴾ (٢) وقوله : ﴿ وَكُلُّ أُنثَى دَاخِرِينَ ﴾ (٣) ، إِلَّا أَنَّ الْجَمْعَ فِيهَا أَكْثَرُ

مِنَ الْإِفْرَادِ .

النَّوعُ الثَّالِثُ :

في البدلِ ، وفيه ثَلَاثَةُ فُرُوعٍ

الفرعُ الأوَّلُ: في تعريفه ، البدلُ جارٍ مَجْرَى التوكيدِ ، والوصفِ ، في

الإفادة: تَبْيِينًا وَتَحْقِيقًا ، وإيضاحاً وَتَخْصِيصًا ، وهو في الحقيقة : إِعْلَامُ

السَّامِعِ بِمَجْمُوعِ اسْمِي الْمُسَمَّى ، علي جَهَةِ الْبَيَانِ ، وَإِنَّمَا يُذَكِّرُ الْأَوَّلُ لِنَوْعِ مِنَ

التَّوْطِئَةِ ؛ وَلِيُقَادَ بِمَجْمُوعِهِمَا مَا لَا يَحْصُلُ بِأَحَدِهِمَا ، تقولُ : ضَرَبْتُ زَيْدًا أَخَاكَ ،

فَالْأَخُ ثَبَتَ فِي النَّفْسِ أَنَّ الْمَضْرُوبَ زَيْدٌ ، الَّذِي هُوَ الْأَخُ وَأَوْضَحَهُ ، وَخَصَّصَهُ

عَنْ غَيْرِهِ مِنَ الزَّيْدِينَ .

الفرعُ الثَّانِي: في أَقْسَامِهِ : لا يخلو البدلُ : أَنَّ يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَبْدَلِ مِنْهُ

عِلَاقَةٌ ، أَوْ لَا عِلَاقَةَ بَيْنَهُمَا .

(١) هو الأسودُ بن يعْفَرُ النهشَلِيُّ . انظر : المفضليات ٢١٦ .

وانظر : المغني ٢٠٤ وشرح أبياته ٢٦٢/٤ وسمط اللالكى ١٧٤-٣٦٨ .

يَرْقَى : يَغْلُو ، تقول : رَقِيتُ الْجَبَلَ ، أَيُ : عَلَوْتُهُ ، وفي رواية : يُوفِي ، وهما بمعنى . المخارمُ : جَمْعُ مَخْرَمٍ بَزَنَةِ مَجْلِسٍ ، وهو مُنْقَطِعُ أَنْفِ الْجَبَلِ وَالْغِلَظِ ، يُرِيدُ : أَنَّ الْمَنِيَّةَ وَالْحَتُوفَ تَرْقُبُهُ وَتَسْتَشْرِفُهُ . سَوَادُهُ : شَخْصُهُ .

(٢) ٩٥/مريم .

(٣) ٨٧/ النمل ، وقد مرَّتْ قَرِيبًا ، والاستشهادُ بِهَا هُنَا عَلَي أَنَّهُ قَدْ جَاءَ الْإِخْبَارُ عَنْ «كُلِّ» بِلَفْظِ الْجَمْعِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : « أُنْثَى » .

فَالَّذِي بَيْنَهُمَا عَلاَقَةٌ ، لَا يَخْلُو أَنْ يَكُونَ هُوَ هُوَ ، أَوْ هُوَ بَعْضُهُ ، وَالْبَعْضُ لَا يَخْلُو. أَنْ يَكُونَ جُزْءًا مِنْهُ ، أَوْ وَصْفًا فِيهِ ، ذَاتِيًا ، أَوْ رَسْمِيًا ، أَوْ مُلَابِسًا ؛ فَاقْتَضَتْ لَهُ هَذِهِ الْقِسْمَةُ أَرْبَعَةً :

فَالَّذِي هُوَ هُوَ : يُسَمَّى بَدَلِ الْكُلِّ مِنَ الْكُلِّ ، نَحْوُ : قَامَ زَيْدٌ أَخُوكَ .
وَالَّذِي هُوَ جُزْءٌ مِنْهُ : يُسَمَّى بَدَلِ الْبَعْضِ ، نَحْوُ : ضَرَبْتُ زَيْدًا رَأْسَهُ .
وَالَّذِي هُوَ وَصْفٌ لَهُ : يُسَمَّى بَدَلِ اشْتِمَالٍ ، نَحْوُ : أَعْجَبَنِي زَيْدٌ عِلْمُهُ .
وَالَّذِي لَا تَعْلُقُ لَهُ بِالْأَوَّلِ يُسَمَّى بَدَلِ الْغَلَطِ ، نَحْوُ : عَجِبْتُ مِنْ زَيْدٍ عَمْرٍو ،
أَرَدْتُ أَنْ تَقُولَ : عَجِبْتُ مِنْ عَمْرٍو ، فَسَبَقَ النَّطْقُ ، بِـ « زَيْدٍ » فَاسْتَدْرَكَتْهُ فَقُلْتُ :
بِـ « عَمْرٍو » وَهَذَا دَاخِلٌ فِي بَدَلِ الْكُلِّ مِنَ الْكُلِّ ، لَكِنَّهُ خَصٌّ بِاسْمِ الْغَلَطِ ، وَلَا يَقَعُ
فِي الشَّعْرِ (١) ، وَإِنَّمَا يَقَعُ فِي أَوَّلِ الْكَلَامِ وَبِدَيْهِتِهِ .

ب/٨٠٠

وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْبَعْضِيِّ وَالْاشْتِمَالِيِّ : أَنَّ الْاشْتِمَالِيَّ هُوَ الَّذِي يَكُونُ الْمَعْنَى
الْمَذْكُورُ مُشْتَمِلًا عَلَيْهِ وَعَلَى الْأَوَّلِ ، وَيَكُونُ الْعَامِلُ فِيهِ مَقْتَضِيًا لِلثَّانِي ، كَمَا يَكُونُ
مَقْتَضِيًا لِلأَوَّلِ ، وَالنَّفْسُ إِذَا ذَكَرَ الْأَوَّلُ طَالَبَتْ بِالْمَعْنَى الَّذِي يُسْتَفَادُ مِنَ الثَّانِي ؛
لَأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ فِي « أَعْجَبَنِي زَيْدٌ عِلْمُهُ » : أَعْجَبَنِي زَيْدٌ ، ذَهَبَتْ النَّفْسُ تَطْلُبُ
الْمَعْنَى الْمَعْجَبَ مِنْهُ ، وَهُوَ عِلْمُهُ ، أَوْ عَقْلُهُ ، أَوْ غَيْرُ ذَلِكَ ، بِخِلَافِ بَدَلِ الْبَعْضِ ؛
فَإِنَّ النَّفْسَ تَسْكُنُ إِلَى الْأَوَّلِ سُكُونًا تَامًّا ، وَلَا تُطَالِبُ بِالثَّانِي لَوْلَمْ يُذَكَّرْ .
وَلَا يَخْلُو الْبَدَلُ الْكُلِّيُّ أَنْ يَكُونَ التَّابِعُ وَالْمَتَّبِعُ فِيهِ مَعْرِفَتَيْنِ ، أَوْ نَكْرَتَيْنِ

(١) وَلَا فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ . انْظُرْ : الْأَصُولُ ٤٨/٢ . وَقَالَ الصِّمَرِيُّ فِي التَّبَصُّرَةِ ١٥٩ : « وَإِنَّمَا لَمْ يَقَعْ
فِي الْقُرْآنِ ؛ لِأَنَّهُ مَعْلُومٌ أَنَّ الْمَتَكَلِّمَ بِهِ - عَزَّ وَجَلَّ - لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ الْغَلَطُ ، وَلَا يَقَعُ فِي شَعْرِ ؛ لِأَنَّ
الشَّاعِرَ يَفْتَشُ شَعْرَهُ ؛ فَمَتَى تَنَبَّهَ عَلَيِ الْغَلَطِ أَزَالَهُ ؛ لِمَا عَلَيْهِ مِنَ السُّبَّةِ بِهِ ... »

أَوْ أَحَدُهُمَا مَعْرِفَةً ، وَالْآخَرُ نَكْرَةً ، وَالْمَعْرِفَةُ لَا يَخْلُو : أَنْ يَكُونَ مُظْهِرًا ، أَوْ مُضْمَرًا ، أَوْ أَحَدُهُمَا مُظْهِرٌ ، وَالْآخَرُ مُضْمَرٌ ؛ فَاقْتَضَتْ الْقِسْمَةُ ثَمَانِيَةَ أَضْرَابٍ .

مَعْرِفَةٌ مِنْ مَعْرِفَةٍ ، وَمَعْرِفَةٌ مِنْ نَكْرَةٍ ، وَنَكْرَةٌ مِنْ مَعْرِفَةٍ ، وَنَكْرَةٌ مِنْ نَكْرَةٍ ، وَمُظْهِرٌ مِنْ مُظْهِرٍ ، وَمُظْهِرٌ مِنْ مُضْمَرٍ ، وَمُضْمَرٌ مِنْ مُظْهِرٍ ، وَمُضْمَرٌ مِنْ مُضْمَرٍ ؛ نَحْوُ : قَامَ زَيْدٌ أَخُوكَ ، وَقَامَ رَجُلٌ أَخُوكَ ، وَقَامَ زَيْدٌ رَجُلٌ صَالِحٌ ، وَمَرَدْتُ بِرَجُلٍ غُلَامٍ ، وَقَامَ زَيْدٌ ابْنُكَ ، وَضَرَبْتُهُ زَيْدًا ، وَضَرَبْتُ زَيْدًا إِيَّاهُ ، وَضَرَبْتُهُ إِيَّاهُ ، وَفِي جَوَازِ الْإِبْدَالِ مِنْ هَذِهِ الْأَقْسَامِ خِلَافٌ ، سَنَذْكُرُهُ^(١) فِي الْفَرْعِ الثَّالِثِ .

الْفَرْعُ الثَّالِثُ : فِي أَحْكَامِهِ .

الْحُكْمُ الْأَوَّلُ : الْبَدَلُ وَالْمُبْدَلُ مِنْهُ فِي تَقْدِيرِ جَمْلَتَيْنِ : أَوَّلَاهُمَا مُعْتَبَرَةٌ الْوُجُودِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَهَا فِي نِيَّةِ الطَّرْحِ ، إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي الْكَلَامِ عَائِدٌ ، بِخِلَافِ الصِّفَةِ وَالتَّكْيِيدِ ، وَعَطْفِ الْبَيَانِ ، وَمَتَّبِعَاتِهَا ، بِدَلِيلِ ظُهُورِ عَامِلِ الثَّانِي فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ قَالَ أَمْلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتَخْضَعُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ ﴾^(٢) ، وَفِي قَوْلِهِ : ﴿ وَمِنَ النَّخْلِ مِنْ طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ ﴾^(٣) ، وَقَوْلِ الشَّاعِرِ^(٤) :

(١) انظر : ص ٣٤٧ .

(٢) ٧٥ / الأعراف .

(٣) ٩٩ / الأنعام .

(٤) هُوَ طَرَفَةُ بْنُ الْعَبْدِ . انظر : ديوانه ١١٠ ، ورواية الديوان :

..... لَكَفِيٍّ ، وَلِجَارِ وَابْنِ عَمٍّ

وَالْكَفِيُّ : هُوَ الْمَكَافِيُّ فِي النِّسْبِ ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ شَرِيفًا مِثْلَكَ .

وَالْمَعْنَى : لَا يَحْسُبُونَ هَذَا الشَّرِيفَ ، وَيُفَضِّلُونَ عَلَى الْجَارِ وَابْنِ الْعَمِّ .

وَأِنَّمَا يَحْسُنُ ظُهُورُهُ وَيَكْثُرُ ، إِذَا كَانَ حَرْفًا ، وَيَقِلُّ إِذَا كَانَ فِعْلًا ، فَإِذَا قُلْتُ : ضَرَبْتُ زَيْدًا رَأْسَهُ ، فَالْعَامِلُ فِي « زَيْد » : « ضَرَبْتُ » بِطَرِيقِ الْأَصَالَةِ ، وَفِي « رَأْسِهِ » بِالنِّيَابَةِ عَنْ مُضْمَرٍ مِثْلِهِ ، تَقْدِيرُهُ : ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرَبْتُ رَأْسَهُ ؛ وَإِنَّمَا حُذِفَ عَامِلُ الثَّانِي لِتَكُونِ حَاجَتُهُ إِلَى الْجُمْلَةِ الْأُولَى دَاعِيَةً ؛ وَإِنَّمَا أُظْهِرَ حَيْثُ أُظْهِرَ تَنْبِيْهًا عَلَيْهِ ، وَإِعْرَابُهُ جَارٍ عَلَيَّ إِعْرَابِ الْمُبْدَلِ مِنْهُ ؛ رَفْعًا وَنَصْبًا وَجَرًّا ؛ إِذَا نَأَى بِأَنَّ مَحَلَّهُ مَحَلُّ الْأَوَّلِ .

الْحُكْمُ الثَّانِي : إِبْدَالُ الْمَعْرِفَةِ مِنَ الْمَعْرِفَةِ إِذَا كَانَا مُظْهِرَيْنِ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾^(٢) ، وَإِذَا كَانَا مُضْمَرَيْنِ ، كَقَوْلِكَ : ضَرَبْتُهُ إِيَّاهُ ، وَلَمْ يَجِئْ فِي الْقُرْآنِ .

وَأَمَّا النِّكَرَةُ مِنَ النِّكَرَةِ : فَلَا يَخْلُو : أَنْ تَكُونَ مَحْضَةً ، أَوْ مَوْصُوفَةً . فَالْمَحْضَةُ مِنَ الْمَحْضَةِ : كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا حَدَائِقَ وَأَعْنَابًا ﴾^(٣) وَالْمَوْصُوفَةُ : لَا يَخْلُو الْوَصْفُ : [أَنْ يَكُونَ]^(٤) فِي الْبَدَلِ وَالْمُبْدَلِ مِنْهُ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ الْتَقَتَا فِئَةٌ تُقَاتِلُ فِئَةً تَقَاتِلُ فِي

(١) انظر : ديوان المعاني الكبير ٥٥٦ وكتاب الشعر لأبي علي الفاسي ٢٢٠ ؛ ففيه شرح يطول لهذا البيت .

(٢) ٦ ، ٧ / فاتحة الكتاب .

(٣) ٣١ ، ٣٢ / النبأ .

(٤) تنمة يلتئم بمثلها لكلام .

سَبِيلِ اللَّهِ وَأُخْرَى كَافِرَةٌ ﴿١﴾ ، فَيَمْنُ قَرَأَ بِالْحِجِّ (٢) ، أَوْ يُكَونَ الْمَبْدَلُ مَوْصُوفًا ،
 كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ أَنْزَلَ عَلَيْكُم مِّن بَعْدِ الْغَمِّ أَمْنَةً نُّعَاسًا يَغْشَى طَائِفَةً
 مِنْكُمْ﴾ (٣) ، أَوْ يُكَونَ الْمَبْدَلُ مِنْهُ مَوْصُوفًا ، كَقَوْلِكَ: جَاعَنِي رَجُلٌ صَالِحٌ عَبْدٌ.
 وَأَمَّا الْمَعْرِفَةُ مِنَ النِّكَرَةِ: فَكَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ
 مُسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللَّهِ﴾ (٤).
 وَأَمَّا النِّكَرَةُ مِنَ الْمَعْرِفَةِ: فَكَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ . نَاصِيَةِ
 كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾ (٥).
 وَأَمَّا الْمَظْهَرُ مِنَ الْمَضْمَرِ: فَكَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ الْكِبَرَ
 أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا﴾ (٦).
 فَـ «أَحَدُهُمَا» وَ «كِلَاهُمَا» بَدَلٌ مِنَ الْآلِفِ فِي «يَبْلُغَنَّ» عِنْدَ مَنْ (٧) قَرَأَ
 بِهَا ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ (٨):

-
- (١) ١٣ / آل عمران .
 (٢) وهما : الحسن ومجاهد ، انظرا: إعراب القرآن لأبي جعفر النحاسي ٣١٤/١ . وتفسير
 القرطبي ٤ / ٢٥ ، والبحر المحيط ٢ / ٣٩٣ .
 (٣) ١٥٤ / آل عمران .
 (٤) ٥٢ ، ٥٣ / الشورى .
 (٥) ١٥ / ١٦ / العلق . (٦) ٢٣ / الإسراء .
 (٧) وهما : حمزة والكسائي . انظر : التيسير ١٣٩ والكشف عن وجوه القراءات السبع ٤٣/٢ - ٤٤
 والإقناع لابن الباذش ٦٨٥ .
 (٨) هو الفرزدق . انظر : ديوانه ٢٩٧/٢ .
 وانظر : اللمع لابن جني ١٧٠ وابن يعيش ٦٩/٣ والمساعد ٤٣٣/٢ .

على حالة لو أن في القوم حاتماً على جوده لسنّ بالماء حاتم
وأما المضمر من المظهر ؛ فكقولك : رأيتُ زيداً إياه ، ولم يرد في القرآن ١٠١/ب
وهذه الأقسام كلها ، يجيزها البصريُّ ، إلا المظهر من المضمر ، إذا كان
المضمر: متكلماً أو مخاطباً نحو قولك ، بى المسكين وقع الأمر ، وعليك الكريم
المعول ، والأخفش يجيزه ، ويحمل عليه قوله تعالى (١) : ﴿ لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ
الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ (٢) ، وهو - عند
غيره - (٣) مؤول (٤) . وقد منع الكوفي (٥) من بعض هذه الأقسام.

الحكم الثالث : بدل البعض والاشتغال يفتقر الثاني منهما إلى ضمير
يرجع إلى الأول؛ إذ ليس هو هو ؛ فتتزل منزلة خبر المبتدأ إذا كان جملة ؛
فاحتاج إلى رابط.

وهذه الأقسام الثمانية التي تقدم ذكرها ، يصح أن تقع في بدل البعض ،
إلا بدل المضمر من المضمر ، والمضمر من المظهر ؛ لأن المضمر ليس له صيغة ،
ولا يفتقر إلي تبويض ، وقد أجاز بعضهم : رأيتهما إياه منهما ، كما تقول: رأيتُ
الرجلين زيداً منهما.

(١) انظر: معاني القرآن ٢٦٩/٢.

(٢) ١٢/الأنعام.

(٣) هو الزجاج كما في البحر المحيط ٨٣/٤.

(٤) علي أن « الذين » في موضع رفع بالابتداء ، وقوله : « فهم لا يؤمنون » مبتدأ وخبر ، والجملة في

موضع رفع خبر « الذين » وانظر: إعراب مشكل القرآن ٢٥٨/١ والرضى علي الكافية ٣٤٢/١.

(٥) منع الكوفيون بدل النكرة من المعرفة مالم توصف ؛ لأنها إذا لم توصف لم تُقد. انظر: الهمع

٢١٨/٥.

وبدل البعض : هو البدل الحقيقي ، دون الكلّي ؛ لأنّ البعضى يخالف
المبدل منه لفظاً ومعنى ، والكلّى يخالفه لفظاً لا معنى ، وأنت إنما تترك الشيء
إلى ما يكون مخالفاً له ؛ لتحصل الفائدة التى ماكانت تحصل من المتروك ، فإذا
تركته إلى ما هو مثله لم تكن الفائدة كثيرة ، وإنما يكون فيه ضرب من البيان ،
تقول : ضربت زيدا يده ، فهذا بدل بعض ، فإذا قلت : ضربت زيدا اليد والرجل
جاز أن يكون بدل كل ؛ لأنّ « اليد » و « الرجل » محيطان بالجملة ؛ فاستغنى
بذكرهما عن ذكرها ، وإذا جعلته بدل بعض كان فيه حذف العائد ، وصار من
باب قولهم : « السمن منوان بدرهم » ، وسوغ ذلك هاهنا : نيابة الألف واللام
مناب الضمير ، ولو قلت : ضربت زيدا اليد ، لم يكن إلّا بدل بعض / مع حذف ٢ .
العائد . ومثل الأول ، قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْرَبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا
بَطْنٌ ﴾ (١) ، فاجتماع الجنسَيْن اللّذين لا تخلو منهما الفواحش ، سوغ أن يجعل
بدل كل .

فإن جزأت البدل البعضى احتجت أن تذكر ما يوافق العدد من الأجزاء ،
تقول : رأيت الجمال ثلثها ، إذا كانت مما له ثلث ، ولا يجوز أن يكون عددا لا ثلث
له ، مثل أربعة ، وهكذا باقي الأجزاء ، ونحو من ذلك ، أن الثاني إذا استغرق
العدة جاز أن يكون بدلا ، وأن يقطع عن الأول ، تقول : رأيت القوم زيدا وعمرا
وخالدا ، وزيد وعمرو وخالد ، هذا إذا كان عدد القوم ثلاثة ، فإن نقصت عن
عدد القوم فالقطع ، تقول : رأيت القوم زيد وعمرو ، كأنك قلت : منهم زيد
وعمر ، وقريب منه ما قاله الأخفش : أن ينظر إلى الأول ، إن جاز السكوت

(١) ١٥١ / الأنعام .

عليه ، جاز أَنْ يُبَدَلَ الثَّانِي مِنْهُ ^(١) ، تَقُولُ : قَطَعَ الْقَوْمُ ، فَإِنْ أَرَدْتَ « الْإِيْدَى » ؛ جاز وَإِنْ أَرَدْتَ « الْأَنْوْفَ » لَمْ يَجْزْ ؛ لِأَنَّكَ لَا تَقُولُ : قَطَعَ الْقَوْمُ ، وَأَنْتَ تُرِيدُ « الْأَنْوْفَ » ، وَإِنَّمَا تَقُولُ : جُدِعَ ، فَتَقُولُ : قَطَعَ الْقَوْمُ الْإِيْدَى مِنْهُمْ ، وَجُدِعَ الْقَوْمُ الْأَنْوْفُ مِنْهُمْ .

ومن هذا النوع ، قَوْلُكَ : بَعْتُ مَتَاعَكَ أَسْفَلَهُ مِثْلَ أَعْلَاهُ ، وَاشْتَرَيْتُ مَتَاعَكَ بَعْضَهُ أَعْجَلَ مِنْ بَعْضٍ ، وَبَعْتُ مَتَاعَكَ بَعْضَهُ مَكِيلًا وَبَعْضَهُ مُوزُونًا ، إِذَا أَرَدْتَ أَنَّ الْكِيلَ وَالْوِزْنَ وَقَعَا فِي حَالِ الْبَيْعِ ، فَإِنْ رَفَعْتَ كَانَ الْكِيلُ وَالْوِزْنُ قَدْ لَحِقَا قَبْلَ الْبَيْعِ ، وَلَيْسَا بِصِفَةِ الْبَيْعِ .

وتَقُولُ : « ضُرِبَ زَيْدٌ ظَهْرُهُ وَبِطْنُهُ » ، وَ « الظَّهْرُ وَالْبِطْنُ » ، وَ « مُطَرْنَا سَهْلُنَا وَجَبَلُنَا ، بِالرَّفْعِ ، عَلَى الْبَدَلِ ؛ لِأَنَّ الظَّهْرَ وَالْبِطْنَ مَجْمُوعُ زَيْدٍ ، وَالسَّهْلَ وَالْجِبَلَ مَجْمُوعُ الْبِلَادِ ، قَالَ سِيبَوِيهٌ : وَإِنْ شِئْتَ نَصَبْتَ ، عَلَى مَعْنَى « فِي » كَمَا قَالُوا : دَخَلْتُ الْبَيْتَ ^(٢) ، وَلَيْسَ انْتِصَابُهُ هَاهُنَا انْتِصَابَ الظُّرُوفِ ، قَالَ : وَلَمْ يَجِيزْ وَاحْدَفَ حَرْفِ الْجَرِّ فِي غَيْرِ السَّهْلِ وَالْجِبْلِ ، وَالظَّهْرَ وَالْبِطْنَ ، وَزَعَمَ الْخَلِيلُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ : « مُطَرْنَا الزَّرْعَ ^(٣) وَالضَّرْعَ » .

الحكم الرابع/ : قد تقدّم في الفرع الثاني تحقيقُ بدل الاشتمال ، والفرق ١٠٢/ بينه وبين البعضى ، فَمِنْ بَدَلِ الْاِشْتِمَالِ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾ ^(٤) ، لَمَّا كَانَتْ الْأَحْكَامُ الَّتِي تَتَعَلَّقُ بِالشَّهْرِ الْحَرَامِ كَثِيرَةً ، وَمِنْ

(١) لَمْ أَقِفْ عَلَى قَوْلِ الْأَخْفَشِ فِي الْمَسْأَلَةِ فِيمَا تَبَيَّرَ لِي مِنْ مَصَادِرَ .

(٢) انظر: الكتاب ١٥٨/١ - ١٥٩ .

(٣) المصدر السابق ١٥٩/١ .

(٤) ٢١٧/ البقرة .

جُمِلَتْهَا الْقِتَالُ فِيهِ ، كَانَ مُشْتَمِلًا عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُرَدِّ السُّؤَالُ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ
وإنما المرادُ (السُّؤَالُ) (٢) عن حُكْمِ الْقِتَالِ (٣) فِيهِ ، وَمِثْلُهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ (٤) :
لَقَدْ كَانَ فِي حَوْلِ ثَوَاءٍ ثَوِيَّتُهُ ... تُقْضَى لُبَانَاتُ وَيَسَاءُ سَاءُ
التَّقْدِيرُ : لَقَدْ كَانَ فِي ثَوَاءٍ حَوْلٍ ثَوِيَّتُ.

وَأَكْثَرُ مَا يَكُونُ هَذَا الْبَدَلُ بِالْمَصَادِرِ ، فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ قُتِلَ أَصْحَابُ
الْأُخْدُودِ . النَّارِ ذَاتِ الْوُقُودِ ﴾ (٥) ، فَأَبْدَلَ « النَّارَ » مِنْ « الْأُخْدُودِ » - وَلَيْسَتْ
مَصْدَرًا - فَقَلِيلُ الْمَجِيءِ ، وَمَعَ هَذَا فَإِنَّهُ حَذَفَ الْعَائِدَ ؛ لِمَسَدِّ الْأَلْفِ وَاللَّامِ
مَسَدَّهُ ، وَقِيلَ : إِنَّ قَوْلَهُ : ﴿ إِذْ هُمْ عَلَيْهَا قُعُودٌ ﴾ (٦) أَغْنَى عَنِ الْعَائِدِ (٧) ، وَذَهَبَ
قَوْمٌ إِلَى أَنَّ « النَّارَ » بَدَلُ الشَّيْءِ مِنْ مَكَانِهِ (٨) ، وَالْقِتَالُ بَدَلُ الشَّيْءِ (٩) مِنْ

(١) ٢١٧ / البقرة.

(٢) تَتِمَّةٌ يَلْتَمِمْ بِمِثْلِهَا الْكَلَامُ.

(٣) انظر : التبصرة ١٥٨ - ١٥٩.

(٤) هُوَ الْأَعَشَى . انظر : ديوانه ٧٧.

وَالْبَيْتُ مِنْ شَوَاهِدِ سَيَبَوِيهِ ٣٨/٣ . وَانْظُرْ أَيْضًا . الْمُقْتَضِبُ ٢٧/١ وَ ٢٦/٢ وَ ٢٩٧/٤ وَالْأَصُولُ

٤٨/٢ وَالتَّبَصُّرَةُ ١٥٩ ، وَابْنُ يَعْيشَ ٦٥/٣ وَالمَغْنَى ٥٠٦ وَشرح أبياته ٩١/٧ .

لُبَانَاتُ : حَاجَاتُ .

(٥) ٤ ، ٥ / البروج .

(٦) ٦ / البروج .

(٧) فِي مَشْكَلِ إِعْرَابِ الْقُرْآنِ لِمَكِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ : « وَقَالَ بَعْضُ الْكُوفِيِّينَ : هُوَ بَدَلٌ ، وَلَكِنْ تَقْدِيرُهُ : قُتِلَ

أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ نَارَهَا ، ثُمَّ صَارَتْ الْأَلْفُ وَاللَّامُ بَدَلًا مِنَ الضَّمِيرِ » .

زمانه؛ ^(١) لاشتغال المكان والزمان عليهما

ويجوزُ في هذا البديل ، أن تبدلَ من ضمير المتكلم ، والمخاطب ، بخلاف
بدل الكل ، قال الشاعر ^(٢) :

ذريني إن أمرَكَ لَن يُطاعَا وما أَلْفَيْتَنِي حِلْمِي مُضَاعَا

فأبدلَ «الحلم» من الياء ، وإذا جاز ذلك في المتكلم ، فهو في المخاطب
أجوز .

الحكم الخامس : يجوزُ أن يُبدلَ الفعلُ من الفعلِ ، إذا اتَّفَقَا في الزَّمنِ
والمعنى ، نحو : إن تَقُمَ تَنهَضْ أَنهَضْ مَعَكَ ، ومثله قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَفْعَلْ
ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ ﴾ ^(٣) وقولُ الشاعر ^(٤) :

مَتَى تَأْتِنَا تَلْمِمْ بِنَا فِي دِيَارِنَا تَجِدْ حَطْبًا جَزَلًا وَنَارًا تَأْجَجَا

(١) قال المبردُ في الكامل ٩٠٦ : « لَأَنَّ الْمَسْأَلَةَ إِنَّمَا كَانَتْ عَنِ الْقِتَالِ أَهْوَى كَوْنُ فِي الشَّهْرِ الْحَرَامِ ؟ »
وانظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢٨٩/١ حيثُ وافق الزجاج أستاذَه المبرد .

(٢) هو عدى بنُ زيد العبادي . انظر : ديوانه ٣٥ .

والبيتُ من شواهد سيبويه ١٥٦/١ . وانظر أيضًا : الأصول ٥١/٢ وابن يعيش ٦٥/٣ والهمع
٢١٧/٥ والخزانة ١٩١/٥ .

(٣) ٦٨ ، ٦٩ / الفرقان .

(٤) هو عبيدُ الله بن الحر ، ونُسب إلى الحُطَيْيئة ، وليس في ديوانه المطبوع .

والبيتُ من شواهد سيبويه ٨٦/٣ . وانظر أيضًا : المقتضب ٦٣/٢ والتبصرة ١٦٢ والإنصاف ٨٣
وابن يعيش ٥٣/٧ و ٢٠/١٠ والخزانة ٩٠/٩ ، ٩٦ .
الجزلُ : الغليظ .

ولا يصحُّ أَنْ تقولَ : إِنْ تَأْتِنِي تَأْكُلُ أَكُلُ مَعَكَ ؛ لِأَنَّ الْأَكْلَ لَيْسَ مِنْ جِنْسِ ٣ .
الِإِتْيَانِ .

وقد تُبَدِّلُ الْجُمْلَةُ مِنَ الْجُمْلَةِ ، إِذَا اتَّفَقَا فِي الْمَعْنَى ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ (١) :
ذَكَرْتُكَ وَالْخَطِيَّ يَخْطُرُ بَيْنَنَا وَقَدْ نَهَلْتُ مِنَ الْمُثَقَّفَةِ السُّمْرُ
فَأَبْدَلَ « وَقَدْ نَهَلْتُ مِنْ » مِنْ قَوْلِهِ : « وَالْخَطِيَّ يَخْطُرُ بَيْنَنَا » ، وَهُوَ فِي
مَوْضِعِ الْحَالِ ، فَالْفِعْلُ وَالْفَاعِلُ بَدَلٌ مِنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ .
وَيَجُوزُ أَنْ تُبَدَلَ الْحَرْفَ وَمَا يَتَّعَلَّقُ بِهِ ، مِنَ الْحَرْفِ وَمَا يَتَّعَلَّقُ بِهِ ، تَقُولُ :
سَأَلْتُ عَنْ النَّاسِ عَنْ كَسْبِهِمْ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُ ذَلِكَ .
وَلَا تُبَدَّلُ مِنَ الْمَوْصُولِ حَتَّى تَتِمَّ صِلَتُهُ ، وَلَا تُقَدَّمُ الْبَدَلُ فِيهِ عَلَى الْمُبَدَّلِ مِنْهُ
فَلَا تَقُولُ : ضَرَبْتُ زَيْدًا الَّذِي فِي الدَّارِ ، وَلَا ضَرَبْتُ الَّذِي زَيْدًا فِي الدَّارِ ، وَ
« زَيْدٌ » بَدَلٌ مِنْ « الَّذِي » .

النَّوعُ الرَّابِعُ :

فِي عَطْفِ الْبَيَانِ :

قَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ عَطْفَ الْبَيَانِ أَحَدُ الْأَقْسَامِ الْخَمْسَةِ التَّوَابِعِ ، وَأَنَّهُ مُكْمَلٌ

(١) هُوَ أَبُو عَطَاءِ السَّنْدِيِّ . انْظُرْ : شَرْحَ حِمَاسَةِ أَبِي تَمَّامٍ الْمَرْزُوقِيِّ ٥٦ .

انْظُرْ : ابْنَ يَعِيشَ ٧٢ وَالْمَغْنَى ٤٢٦ وَشَرْحَ أُبَيَّاتِهِ ٣٠١/٦ .

الْخَطِيَّ : الرَّمْحُ الْمُنْسُوبُ إِلَى الْخَطِّ ، وَهُوَ مَوْضِعُ بِسَاحِلِ بَحْرِ عُثْمَانَ ، وَقَالَ الْبَغْدَادِيُّ فِي شَرْحِ أُبَيَّاتِ
الْمَغْنِيِّ : هُوَ مَوْضِعٌ بِالْيَمَامَةِ . يَخْطُرُ - بِكسْرِ الطَّاءِ - مُضَارِعٌ : خَطَرٌ ، بِالْفَتْحِ ، وَالْمَعْنَى : يَهْتَزُّ ، يُقَالُ :
رُمِحَ خَطَّارٌ ، أَيْ : نُوِ اهْتَزَّازَ .
نَهَلْتُ - مِنْ بَابِ : فَرِحَ - أَيْ : رَوَّيْتُ . الْمُثَقَّفَةُ : الْمَعْدَلَةُ ، وَتَثْقِيفُ الرِّمَاحِ : تَقْوِيمُ الْمَوْجِ مِنْهَا . السُّمْرُ :
جَمْعُ أَسْمَرٍ ، مِنْ صِفَةِ الرَّمْحِ .

لِلأَوَّلِ ، وَأَنَّهُ فِي تَقْدِيرِ جُمْلَةٍ وَاحِدَةٍ ، وَأَنَّهُ لَا يُفِيدُ فَائِدَةَ الْمَشْتَقِّ ، فَهُوَ عَدِيلُ التَّكْثِيرِ فِي صِفَتِهِ ، إِلَّا أَنَّهُ يُفَارِقُهُ : بَأَنَّ التَّكْثِيرَ مُحْصَرُ الْأَلْفَاظِ ، وَهَذَا لَا حَصْرَ لَهُ .

وَيُفَارِقُ الْوَصْفَ فِي الْإِشْتِقَاقِ وَالْجُمُودِ ، وَتَحْمُلُ الضَّمِيرِ .

وَيُفَارِقُ الْبَدَلَ فِي تَقْدِيرِ الْجُمْلَةِ وَالْجُمْلَتَيْنِ ، وَعَطْفُ الْبَيَانِ يَكُونُ الْأَوَّلُ فِيهِ مَا يَعْتَمِدُهُ الْحَدِيثُ ، وَيَرِدُ الثَّانِي ، لِإِضْاحِ أَمْرِهِ ، وَالْبَدَلُ : الثَّانِي فِيهِ ، مُعْتَمَدُ الْحَدِيثِ ، وَالْأَوَّلُ كَالْتَوَطُّئِ لَهُ .

وَالْقَوْلُ الْجَامِعُ فِي عَطْفِ الْبَيَانِ ، أَنَّهُ : اسْمٌ يَتَّبِعُ الْاسْمَ الَّذِي قَبْلَهُ ، عَلَى جِهَةِ الْبَيَانِ لَهُ . وَيَكُونُ بِالْأَلْفَاظِ الْجَامِدَةِ ، وَيَتَنَزَّلُ مِنَ الْكَلِمَةِ الْمَتَّبِعَةِ مِنْزَلَةَ الْكَلِمَةِ الْمُتَرَجِّمَةِ عَمَّا قَبْلَهَا ؛ فَيَكُونُ الثَّانِي مُعْرِفًا لِلأَوَّلِ ؛ لِأَنَّهُ أَشْهُرُ أَسْمَاءِ / الْمَذْكُورِ أَوْ

كُنَاهُ ؛ تَقُولُ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ أَبِي مُحَمَّدٍ ، فَفِي الْكُنْيَةِ بَيَانُ اخْتِصَاصِ « زَيْدٍ » بِالذِّكْرِ ، ١٠٣ / أَلَّا تَرَى أَنَّ الْمَخَاطَبَ يَعْلَمُ أَنَّ الَّذِي يَعْنِيهِ مِنَ الْمُسَمَّيْنَ [بِزَيْدٍ] ^(١) هُوَ الَّذِي يُكْنَى بِـ « أَبِي مُحَمَّدٍ » وَكَذَلِكَ إِذَا قُلْتَ : مَرَرْتُ بِأَبِي مُحَمَّدٍ زَيْدٍ ، عَلِمَ أَنَّكَ تَرِيدُ مِنْ جُمْلَةِ الْمُكْنَيْنِ بِـ « أَبِي مُحَمَّدٍ » الرَّجُلَ الَّذِي اسْمُهُ « زَيْدٌ » وَيَكُونُ ذَلِكَ فِيمَا يَزِيدُ فِيهِ أَحَدُ ^(٢) الْأَسْمَاءِ عَلَى الْآخَرِ شُهْرَةً وَمَعْرِفَةً .

وَأَوْضَحَ مَا يَتَّبِعُ فِي النَّدَاءِ ، تَقُولُ : يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ غُلَامُ زَيْدٍ ؛ فَـ « غُلَامُ زَيْدٍ » لَا يَكُونُ بَدَلًا مِنْ « الرَّجُلِ » ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي تَقْدِيرِ جُمْلَتَيْنِ ، وَلَا وَصْفًا ؛ لِأَنَّ مَا فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ لَا يُوصَفُ بِالْمُضَافِ إِلَى الْعَلَمِ ، وَكَذَلِكَ : يَا أَخَانَا زَيْدًا ؛ فَـ « زَيْدٌ »

(١) تَمَّةٌ يَلْتَمِزُ بِمَثَلِهَا الْكَلَامُ .

(٢) فِي الْأَصْلِ : أَحَدُهُمَا .

ليس وصفاً ؛ لأنه غير مُشتقٍّ ، ولا بدلاً ؛ لأنه ليس بمبنيٍّ ، ولو كان بدلاً لقلتُ :
يا أخانا زيدٌ .

وكل أسماء الإشارة عطف بيان في الحقيقة ؛ لأنها لا اشتقاق فيها ، وقومٌ
يجعلونها صفةً (١) .

ومما يفرق به بين البدل ، وعطف البيان : أنك إذا قلتَ للرجل له أخٌ واحدٌ :
مررتُ بأخيك زيدٍ ، كان بدلاً ، ولم يكن عطف بيانٍ ، ولو كان له إخوةٌ ، فقلتُ :
مررتُ بأخيك زيدٍ ، كان « زيدٌ » عطف بيانٍ ؛ وحيثُ كان عطفُ البيان كالوصفِ
كان لإزالة اللبسِ ، ولا لبس في المسألة الأولى .

وسيبيوه لم يفرِد لعطف البيان باباً ، وإنما ذكره في ضمن الأبواب (٢) .
النوع الخامس :

في العطف بالحرفِ ، ويسمى النسقُ ، وفيه ثلاثة فروع :
الفرع الأولُ : في تعريفه ، وهو : أن تجمع بين التابع والمتبوع في
الإعراب لفظاً وموضعاً بحرف خارج منهما ، مع اجتماعهما في الحكم
واختلافهما .

(١) في ابن يمش ٥٧/٣ : « وأما أسماء الإشارة فتوصف ، ويوصف بها ؛ فتوصف لما فيها من
الإبهام ... ويوصف بها ؛ لأنها في مذهب ما يوصف به من المشتقات ، نحو : الحاضر والشاهد
والقريب والبعيد ، فإذا قلتُ : ذلك ، فتقديره : البعيد أو المتخفي ، ونحو ذلك ... » .
وفي المساعد علي تسهيل الفوائد ٤١٩/٢ : « من الأسماء ما يُنعتُ به ، ويُنتُ ، كاسم الإشارة ، نحو :
« كبيرهم هذا » « ابنتي هاتين » « أهذا الذي بعث الله رسلاً » « وأهذا الذي يذكر » ، وهذا مذهب
البصريين .

وقال الكوفيون : لا يُنعتُ به ولا يُنتُ ، وتابِعُهُمُ السُّهْلِيُّ ، ونُقِلَ عن الزجاج ، ويُخرَجُ ما ظاهره ذلك على
البدل أو عطف البيان .

(٢) تكلم عليه في باب النداء ١٨٥/٢ - ١٨٦ .

وحروفه تسعة : « الواو » و « الفاء » و « ثَم » و « لآ » و « بَل » و « لکن » و ١٠٤/١
« أَمْ » و « حَتَّى » وزاد قوم : إمّا^(١) وزاد آخرون : « لیس »^(٢) و « كَيْفَ »^(٣) وقال
آخرون : هي ثمانية ، وأسقطوا « حَتَّى »^(٤) وقال قوم : هي ثلاثة^(٥) : « الواو » و
« الفاء » و « ثَم » وكل هذه أقوال ، والأكثر ، على أنها تسعة^(٦) ، أو عشرة ،
بزيادة « إمّا » .

الفرع الثاني : في معاني هذه الحروف ، وأوضاعها .

أما « الواو » : فلها في العربية مواضع ، هذا أحدها ، وهي العاطفة
الجامعة ، والنحاة مجمعون^(٧) على أنها تفيد الجمع بين الشيئين ، أو

(١) يفهم من قول ابن الاثير : وزاد قوم « إمّا » : أنه متابع لأبي على الفارسي الذي يرى أن « إمّا »
ليست من حروف العطف ، وقد صرح الفارسي بهذا في الإيضاح العضدي ٢٨٩/١ . ويبدو أن
الفارسي متابع لغيره في هذا الرأي ، فقد نسب إلى يونس أيضا أنه أنكر أن « إمّا » من حروف
العطف ، ونقل ذلك عن ابن كيسان . انظر : الجني الداني ٤٨٧ وابن يعيش ٨٩/٨ .
هذا وجمهور النحويين على أن « إمّا » من حروف العطف . وانظر الأصول ٦/٢ والتبصرة
١٣٨-١٣٩ .

(٢) وهذا رأي الكوفيين . انظر : الأزهية ٢٥ .

والهمع ٢٦٣/٥ وشرح أبيات المغني ٥/٢١١ .

(٣) في الهمع ٥/٢٦٥ - ٢٦٦ : « ونسب ابن عصفور العطف بـ « كَيْفَ » للكوفيين . قال ابن بابشاذ : ولم
يقُل به منهم إلا هشام وحده » . وانظر أيضا : شرح أبيات المغني ٤/٢٧٣ .

(٤) نسب ذلك أيضا إلى الكوفيين . انظر : ابن يعيش ٨٩/٨ والهمع ٥/٢٦٠ .

(٥) في ابن يعيش ٨٩/٨ : ٨ « وذهب ابن درستويه إلى أن حروف العطف ثلاثة لا غير : « الواو » و
« الفاء » و « ثَم » ، قال : لأنها تشترك بين مابعدا وماقبلها في معنى الحديث والإعراب ، وليس كذلك
البواقي لأنهن يخرجن مابعدهن من قصة ماقبلهن » .

(٦) انظر : ابن يعيش في الموضع السابق .

(٧) أي : في مجموعهم ؛ لأن منهم من يذهب أنها تفيد الترتيب أيضا . انظر تفصيل مذاهب النحاة في

هذه المسألة في الجني الداني ١٨٨-١٩٠ .

الأشياء، مِنْ غَيْرِ تَرْتِيبٍ ، وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ^(١) ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَذَهَبَ قَوْمٌ - مِنْهُمْ ثَعْلَبُ^(٢) - إِلَى أَنَّهَا تُفِيدُ التَّرْتِيبَ مَعَ الْجَمْعِ ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الشَّافِعِيُّ^(٣) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَلِكُلِّ حُجَّةٍ عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ لَمْ نُطَلِّ بِذِكْرِهَا .
وَالظَّاهِرُ فِي الْعَرَبِيَّةِ: أَنَّهَا لِلْجَمْعِ خَاصَّةٌ ؛ وَلِهَذَا اخْتَصَّتْ بِمَا يَقْتَضِي اثْنَيْنِ فَصَاعِدًا ، نَحْوُ: اخْتَصَمَ زَيْدٌ وَعَمْرُو ، وَالْمَالُ بَيْنَ بَكْرٍ وَخَالِدٍ ، وَسَيَّانِ قِيَامُكَ وَقُعُودُكَ ، وَسَوَاءُ خُرُوجِكَ وَدُخُولِكَ ، وَلَا يَسْتَعْمَلُونَ مَعَ هَذَا النَّوْعِ «الْفَاءُ»؛
حَيْثُ هِيَ لِلتَّرْتِيبِ .

وَقَدْ حَذَفُوا الْوَاوَ فِي الْعَطْفِ ، وَهِيَ مُرَادَةٌ ، قَالَ : (٤)

فَأَصْبَحْنَ يَنْتَرْنَ أَذَانَهُنَّ فِي الطَّرْحِ طَرْفًا شِمَالًا يَمِينًا

(١) انظر: المغنى فى أصول الفقه، للإمام جلال الدين بن عمر الخبازى، ص ٤٠٧ والبرهان فى أصول الفقه، لإمام الحرمين ١/١٨١ .

(٢) مجالس ثعلب ٤٥٤ .

(٣) هذا هو المشهور عن الشافعى كما فى الموضوع السابق من « البرهان » (هامش ١) . وانظر أيضا: الجنى الدانى ١٨٩ .

وقد ردّ الرأى ذلك المشهور عن الشافعى . انظر: « المحصول » فى علم أصول الفقه للإمام الرأى ٥٠٧/١-٥١٢ . وقال محقق « المحصول » فى هامش ٥٠٧/١ : « أما ما يتعلق بالنقل عن الإمام الشافعى - رضى الله عنه - فإن كان مستنده قوله باشتراط الترتيب فى أعضاء الوضوء، فإنه - رضى الله عنه - احتجّ لذلك بوجوه عديدة، ليس منها . أن الواو للترتيب ؛ فراجع « الأم » ١/٣٠-٣١ الفنية... » .

(٤) لم أهدت إلى هذا القائل . والبيت فى ضرائر الشعر لابن عصفور ١٦١ بدون نسبة .

وقال (١) :

فَرَامَتْ بِنَا مَشْرِقًا مَغْرِبًا غِيَارًا وَحَبْسًا صَحَارِي حُزُونًا

وقد جاء في الشعر كثيراً ، وروى أبو زيد : « أَكَلْتُ سَمَكًا لَحْمًا تَمَرًا » (٢)
ومنه قوله تعالى : ﴿ وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاعِمَةٌ ﴾ (٣) ، بعد قوله : ﴿ وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ
خَاشِعَةٌ ﴾ (٤) ، وعليه حمل الشافعي (٢) : « التَّحِيَّاتُ الْمُبَارَكَاتُ الصَّلَوَاتُ الطَّيِّبَاتُ
لِلَّهِ » (٢) بغير واو .

وإذا عَطَفْتَ جُمْلَةً عَلَى جُمْلَةٍ فِيهَا ضَمِيرٌ جاز حذف الواو ، وإثباتها
كقوله تعالى : ﴿ سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ / خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ
كَلْبُهُمْ ﴾ (٢) ثُمَّ قَالَ : ﴿ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾ (٢) ، وكقوله تعالى : ﴿ إِنَّهُمْ

(١) ولم أهتم إلى هذا القائل أيضاً، كما لم أعر على قوله فيما تيسر لي من مصادر.

(٢) لم أقف على هذا القول في نواذر أبي زيد المطبوع ومارواه أبو زيد موجود في الخصائص ٢٩٠/٨
و٢٨٠/٢ والرضي على الكافية ٣٢٦/١.

(٣) ٨ / الفاشية.

(٤) ٢ / الفاشية.

(٥) انظر : الرسالة ص ٢٦٩؛ ففيها الحديث كما ذكره ابن الأثير هنا، ونصه : « قُلْتُ: أَخْبَرَنَا الثَّقَةُ -
وهو يحيى بن حسان - عن اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ أَبِي الرَّزَّازِ الْمَكِّيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ وَطَاوُسَ عَنْ
ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: كَانَ الرَّسُولُ يُعَلِّمُنَا التَّشَهُّدَ كَمَا يُعَلِّمُنَا السُّورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ: فَكَانَ يَقُولُ: التَّحِيَّاتُ
الْمُبَارَكَاتُ الصَّلَوَاتُ الطَّيِّبَاتُ لِلَّهِ ».

(٦) أخرجه مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ بلفظه (كتاب الصلاة) ٣٠٢/١ - ٣٠٣.

(٧) ٢٢ / الكهف.

كَانُوا قَبْلَ ذَلِكَ مُتْرَفِينَ. وَكَانُوا يُصْرِفُونَ عَلَى الْحِنْتِ الْعَظِيمِ ﴿١﴾ وقال في موضع آخر: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا قَبْلَ ذَلِكَ مُحْسِنِينَ. كَانُوا قَلِيلًا مِنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ﴾ ﴿٢﴾.

وأما «الفاء» : فإنها تُفيدُ الجمعَ والترتيب بلا مُهْلَةٍ ، تقول: قام زيدٌ فعمرو ، فد عمرو . قام بعد قيام «زيد» وعقبه ، من غير أن يتأخر عنه زماناً يُعتدُّ به ، وإن كان لابد من زمانٍ يفرق بين قياميهما ، ولو قلت: اضرب زيدا فعمرا ، فضرب «عمرا» قبل «زيد» لم يطابق فعله أمرك ، وكذلك لو أردت أن تضرب «عمرا» قبل «زيد» وقد قلت له: اضرب زيدا فعمرا ، فقدّمه في الضرب ، لم يكن مُمتثلاً ؛ لمخالفته اللفظ ، قال الزجاج: معنى الفاء : التفرُّق على مُواصلة أي : لَيسَتْ حالُها كحالِ الواو التي ماعطفَ بها علي ما قبلها ، بمنزلة ما جُمع في لفظٍ واحدٍ ، وقوله : على مُواصلة ﴿٣﴾ ، أي : لما فيها من قوّة الإِتِّباع بلا مُهْلَةٍ . فأما نحو قوله تعالى : ﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا﴾ ﴿٤﴾ ، وقوله : ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ﴾ ﴿٥﴾ ، وقوله : ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾ ﴿٦﴾ فمؤولٌ على : أَنَّهُ لَمَّا أَهْلَكَهَا حَكَمَ بَأْسُ الْبَأْسِ جَاءَهَا ، وعلى : إِذَا أَرَدْتُمْ الْقِرَاءَةَ فَاسْتَعِينُوا ، وكذلك : إِذَا أَرَدْتُمْ الصَّلَاةَ فَاغْسِلُوا .

(١) ٤٥ ، ٤٦ / الواقعة .

(٢) ١٦ ، ١٧ / الذريات .

(٣) لم أقف علي هذا القول للزجاج في المطبوع من كتابه «معاني القرآن وإعرابه» . وانظر: شرح ابن القوّاس على ألفية ابن مُعطي ٧٧٨/١ فقد ذكر ابن القوّاس رأى الزجاج .

(٤) ٤ / الاعراف .

(٥) ٩٨ / النحل .

(٦) ٦ / المائدة .

وقد تَجِيءُ الفَاءُ مُتَّبِعَةً. وهى غيرُ عاطفةٍ ، فى جواب الشرطِ ، نحو: إنْ أُعْطِيتَنِي فَأَنْتَ مَشْكُورٌ ، وفى جواب « أُمَّا » ، كقولك: أُمَّا زَيْدٌ فَقَائِمٌ ، وفى قَوْلِهِمْ: أَخَذْتُهُ بِدِرْهِمٍ فَصَاعِدًا ، وقد ذُكِرَتْ^(١).

وقال الفراءُ: إذا كَانَ الْفِعْلَانِ يَقَعَانِ مَعًا جَازَ أَنْ تُقَدِّمَ أَيُّهُمَا شِئْتَ: تقولُ: أُعْطِيتَنِي فَأَحْسَنْتَ^(٢) ، وَأَحْسَنْتَ فَأُعْطِيتَنِي.

وَأُمَّا « ثُمَّ » : فمعناها الْجَمْعُ بِمُهْلَةٍ وَتَرَاخٍ ، مع المفرداتِ ، تقولُ: قَامَ زَيْدٌ ثُمَّ عَمَرُو ، أَي: بَيْنَ قِيَامَيْهِمَا زَمَانٌ / مُتَرَاخٍ يُعْتَدُّ بِهِ ، فَإِذَا عَطَفْتَ بِهَا الْجُمْلَ لَمْ يَكُنْ يَلْزَمُ التَّرَاخَى فِيهَا ، كقوله تعالى: ﴿ وَإِنِّى لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى ﴾^(٣) ، وقال عَزَّ مِنْ قَائِلٍ : ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْعَقَبَةُ . فَكُّ رَقَبَةٍ . أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ * يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ . أَوْ مِسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ * ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا ﴾^(٤) . وقد ذَهَبَ قَوْمٌ^(٥) إِلَى أَنَّ " ثُمَّ " فى أمثال هذه بِمعنى «الوَائِرِ» كقوله^(٦).

قُلْ لِمَنْ سَادَ ثُمَّ سَادَ أَبُوهُ ثُمَّ قَدْ سَادَ قَبْلَ ذَلِكَ جَدُّهُ

(١) انظر ص ٢٠٢ .

(٢) انظر : معانى القرآن ٣٧١/١ .

(٣) ٨٢ / طه .

(٤) ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ / البلد .

(٥) هم : الأخفش والفراءُ وقُطْرِبُ . انظر: المساعد على تسهيل الفوائد ٤٤٩/٢ والهمع ٢٣٦/٥ .

(٦) هو أبو نُوَاس . انظر : ديوانه ٤٩٣ .

وانظر : الجنى الدانى ٤٠٧ والمغنى ١١٧ وشرح أبياته ٣٩/٣ والخزانة ٣٦/١١ .

هذا ، وأبو نُوَاس من المولدين الذين لا يُسْتَشْهَدُ بشعرهم على النحو .

وقد جاءت هذه الأحرف الثلاثة: « الواو » و « الفاء » ، و « ثَم » في آية واحدة لازمة لمعانيتها ، قال الله تعالى: ﴿ وَالَّذِي هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِ . وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ . وَالَّذِي يُمِيتُنِي ثُمَّ يُحْيِينِ ﴾ (١).

وقد جَوَزَ الْأَخْفَشُ ، أَنْ تَكُونَ « ثَمَّ » (٢) زائدة في قوله تعالى: ﴿ حَتَّى إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنْفُسُهُمْ وَظَنُّوا أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوا ﴾ (٣).

وَأَمَّا « أَوْ » : فَإِنَّهَا تَقَعُ فِي الْكَلَامِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَنْحَاءٍ .
الأول: أَنْ تَكُونَ لِلشَّكِّ كَقَوْلِكَ : جَاعَنِي زَيْدٌ أَوْ عَمْرُو ، فيجوز في هذا أَنْ يَكُونَ قَدْ مَضَى صَدْرُ الْكَلَامِ عَلَى الْيَقِينِ ، ثُمَّ جِئْتَ بِـ « أَوْ » فَسَرَى الشَّكُّ مِنَ الثَّانِي إِلَى الْأَوَّلِ ، وهذا إِنَّمَا يَكُونُ فِي الْخَبَرِ وَالِاسْتِخْبَارِ ، ويجوز أَنْ يَكُونَ صَدْرُ الْكَلَامِ مَبْنِيًّا عَلَى الشَّكِّ فَيَتَنَخَّلُ (٤) مِنْ ذَلِكَ مَعْنَى أَحَدِهِمَا . وتقول: ضَرَبْتُ زَيْدًا وَعَمْرًا أَوْ خَالِدًا ، فالمعنى: أَنْكَ ضَرَبْتَ الرَّجُلَيْنِ جَمِيعًا ، أَوْ خَالِدًا وَحْدَهُ.

الثاني: [أَنْ] (٥) تَكُو لِلتَّخْيِيرِ ، وهو مُتَعَلِّقٌ بِالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ ، وَذَلِكَ فِيمَا يَكُونُ الْإِنْسَانُ مَمْنُوعًا مِنْهُ ، فَإِذَا خَيْرَهُ أَطَاعَهُ فِي أَحَدِهِمَا ، وَبَقِيَ الْآخَرُ عَلَى الْمَنْعِ

(١) ٧٩ ، ٨٠ ، ٨١ / الشعراء .

(٢) ليس هذا الرأي في معاني القرآن له . هذا وفي المساعد على تسهيل الفوائد ٤٥١/٢ نسبة القول بزيادتها في هذه الآية إلى الأخفش والكوفيين . وانظر أيضا : الهمع ٢٣٧/٥ حيث نسب السيوطي القول بزيادتها إلى الكوفيين فقط .

(٣) ١١٨ / التوبة .

(٤) أى : يُتَخَيَّرُ ، يُقَالُ : تَنَخَّلْتُ الشَّيْءَ ، إِذَا تَخَيَّرْتَهُ .

(٥) تَمَتَّةٌ يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ .

كَقَوْلِكَ: خُذْ مِنْ مَالِي دِرْهَمًا أَوْ دِينَارًا ، فَتَحَلَّ لَهُ وَاحِدًا مِنْهُمَا بِغَيْرِ عَيْنِهِ ، فَإِذَا اخْتَارَ أَحَدُهُمَا بَقِيَ الْآخَرُ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ مِنَ الْمَنْعِ ، هَذَا فِي الْأَمْرِ ، فَأَمَّا النَّهْيُ ، فَإِذَا قُلْتَ: لَا تَأْخُذْ مِنْ مَالِي دِرْهَمًا أَوْ دِينَارًا ، فَالنَّهْيُ يَتَنَاوَلُ الْمَنْعَ مِنْ أَخْذِ /الدَّرْهَمِ وَالْدِينَارِ ؛ لِأَنَّهُ يَتَنَاوَلُ مَنْعَ مَا أَجَازَهُ الْأَمْرُ ، وَهُوَ : أَحَدُهُمَا ، لَا ١٠٥/ب بَعَيْنِهِ ، وَبَقِيَ الْآخَرُ عَلَى الْمَنْعِ الْأَوَّلِ.

الثَّالِثُ : أَنَّ يَكُونُ فِيهَا مَعْنَى الْإِبَاحَةِ ، وَهُوَ مُتَعَلِّقٌ بِالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ ، وَيُقَارِبُ مَعْنَى « الْوَائِ » فِي أَحَدِ أَقْسَامِهَا ، تَقُولُ: جَالِسُ الْحَسَنِ أَوْ ابْنِ سِيرِينَ فَإِنْ جَالَسَ أَحَدَهُمَا أَوْ كِلَيْهِمَا فَقَدْ امْتَثَلَ الْأَمْرَ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُخَيِّرْهُ أَنْ يُجَالِسَ أَيَّهِمَا شَاءَ ، إِنَّمَا أَبَاحَ لَهُ مُجَالَسَةَ هَذَا الضَّرْبِ مِنَ النَّاسِ ، وَلَوْ كَانَتْ « الْوَائِ » مَوْضِعَهَا ، وَفَعَلَ أَحَدَهُمَا ، كَانَ مُخَالَفًا أَمْرَهُ ؛ لِأَنَّ « الْوَائِ » لِلْجَمْعِ.

فَأَمَّا إِذَا نَهَيْتَهُ فِي هَذَا الْقِسْمِ ، فَقُلْتَ : لَا تَلْبَسَ قَمِيصًا أَوْ جُبَّةً ، فَلَبَسَ أَحَدَهُمَا ، أَوْ لَبَسَهُمَا كَانَ مُخَالَفًا لِلنَّهْيِ ، كَمَا أَنَّهُ إِذَا جَالَسَ أَحَدَ الرَّجُلَيْنِ ، أَوْ الرَّجُلَيْنِ مَعًا ، كَانَ طَائِعًا ، وَمَتَى وَلِيَ النَّهْيِ « أَوْ » الَّتِي لِلْإِبَاحَةِ ، اسْتَغْرَقَ الْجَمِيعَ ، كَقَوْلِكَ: لَا تَأْكُلْ خُبْزًا أَوْ لَحْمًا أَوْ سَمَكًا ؛ فَإِنَّهُ يَكُونُ مَنْهِيًا عَنِ الْجَمِيعِ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَلَا تَطْعَمِنْهُمْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا ﴾ (١) ، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ طَاعَةُ أَحَدِهِمَا ؛ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ : لَا تَطْعَمِ أَحَدَ هَذَيْنِ الصَّنَفَيْنِ.

وَالْإِبَاحَةُ : تُشَبِّهُ التَّخْيِيرَ مِنْ وَجْهِ أَنَّهُ إِذَا جَالَسَ أَحَدَهُمَا كَانَ مُطِيعًا ، وَتَفَارِقُهُ مِنْ وَجْهِ أَنَّهُ إِذَا جَالَسَهُمَا مَعًا كَانَ مُطِيعًا.

الرَّابِعُ: أَنَّ تَكُونَ لِلْإِبْهَامِ ، إِذَا صَدَرَتْ مِنَ الْعَارِفِ بِمَا يُرِيدُ ، كَقَوْلِهِ

تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾^(١) ، وقوله تعالى: ﴿كَلَّمَحِ الْبَصَرَ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ﴾^(٢) ؛ فهذا على سبيل الإيهام على المخاطبين ، وليس بشك ؛ لأنه صادرٌ ممن لا يشكُّ.

وقيل : إنَّ «أو» هاهنا ، بمعنى «الواو»^(٣) وكذلك في الآية التي قبلها .
ولما كانت «أو» لأحد الشيئين ، أو الأشياء في جميع أقسامها ، قالوا : زيدٌ أو عمرو قام ، ولم يقولوا : «قاماً» ؛ لأجل أنَّ المعنى : أحدهما قام . فأما قوله تعالى: ﴿إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أُولَىٰ بِهِمَا﴾^(٤) ، فإنما جاء على المعنى ، كأنه قال : إنَّ يكن غنياً أو فقيراً فالله أولى بهذين النوعين^(٥) ، وقيل : إنَّ هذه ٠٦ الجملة عارضةٌ ، وجواب الشرط : ﴿فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ أَنْ تَعْدِلُوا﴾^(٤) .
وقالوا : إنَّ «أو» تكون متصلةً ، ومنقطعةً .
فالمتصلة : كقوله تعالى : ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾^(٦) ، قال سيبويه :

(١) ١٤٧ / الصافات.

(٢) ٧٧ / النحل.

(٣) نُسِبَ هذا القولُ إلى الأخفش والجزمي ، وقيل : هو مذهبُ جماعةٍ من الكوفيين . انظر : الجنى الداني ٢٤٧ والمساعد علي تسهيل الفوائد ٤٠٩/٢ . هذا وقد ذهب إلى ذلك أيضاً ابن قُتَيْبَةَ ، قال في تأويل مشكل القرآن ٥٤٤ : «... وليس هذا كما تأولوا ، وإنما هي معنى «الواو» في جميع هذه المواضع : وأرسلناه إلى مائة ألفٍ ويزيدون ، وما أمرُ الساعةِ إلا كلمح البصرِ وهو أقربُ ، فكان قاب قوسين وأذنى ... » . وليس هذا الرأي في معاني القرآن للأخفش ، والذي فيه ٤٥٢ : «... وقال : (مائة ألف أو يزيدون» . يقول : كانوا كذلك عندهم .

(٤) ١٣٥ / النساء.

(٥) انظر : معاني القرآن للأخفش ٢٤٧ وتفسير القرطبي ٤١٣/٥ والبحر المحيط ٣/٣٧٠ .

(٦) ٢٤ / الإنسان.

لو قيل : أو لا تُطع منهم كفوراً ، لا نُقَلِّبُ المعنى ^(١) ، أي : أنه كان يكون إضراباً عن الأول ؛ فتجوز طاعته .

والمنقطة : كقولك : أنا أخرج أو أقيم ، أضربت عن الخروج وأثبت الإقامة .

وأما « لا » فترد في العربية على أنحاء ، والتي تختص بالعطف معناها : تحقيق ما أُسند إلى الأول ، ونفيه عن الثاني ، تقول : قام زيد لا عمرو ، فهي أثبتت القيام . وحقيقته لزيد ، ونفته عن عمرو . ولا يظهر بعدها فعل ، لئلا يلتبس بالدعاء ، ولا تقع بعد كلام منفي ؛ لفساد المعنى ، إلا إذا كانت بمعنى « غير » كقوله تعالى : ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾ ^(٢) ، وقولك : زيد غير قائم ولا قاعد ، ولا يجيزون ذلك في الأعلام ، لا تقول : أنت غير زيد ولا عمرو ، ولا يعطف بها على « لن » و « لم » لا تقول : لن يقوم زيد ولا يقعد ، ولم يقم زيد ولا يقعد .

وأما « بل » : فإنها عكس « لا » لأنها تثبت للثاني ما تنفيه عن الأول والبصري ^(٣) يستدرك بها في النفي ، والإيجاب ، تقول : ما قام زيد بل عمرو ، وقام زيد بل عمرو ؛ فتحمله في الإيجاب على المعنى ، التقدير : بل قام عمرو ، فكأنك أردت الإخبار بقيام زيد ، ثم تبين لك أنك غلطت ، فقلت : بل عمرو ، وأما النفي ، فالتقدير فيه - عند قوم ^(٤) - على وجهين :

(١) انظر : الكتاب ٣/ ١٨٨

(٢) ٧ / فاتحة الكتاب .

(٣) انظر : ابن يعيش ٨/ ١٠٥ والمساعد علي تسهيل الفوائد ٢/ ٤٦٣ الهمع ٥/ ٢٥٥ .

(٤) منهم المبرد : وتابعه آخرون . انظر ماسبق من مصادر .

أَحَدَهُمَا : مَا جَاعَنِي زَيْدٌ بَلْ مَا جَاعَنِي عَمْرُو ، فَكَأَنَّكَ قَصَدْتَ أَنْ تُثَبِّتَ نَفْيَ
 الْمَجِيءِ لَزَيْدٍ ، ثُمَّ اسْتَدْرَكْتَ فَأَثْبَتَهُ لِعَمْرُو ؛ فَيَكُونُ مَعْنَى (١) ، مَا جَاعَنِي زَيْدٌ بَلْ
 عَمْرُو : أَنْ عَمْرًا أَيْضًا مَا جَاءَ ، وَأَنَّ الَّذِي يُرَادُ الْإِخْبَارُ عَنْهُ بِنَفْيِ الْمَجِيءِ ، إِنَّمَا
 هُوَ عَمْرُو ، لَا زَيْدٌ ، فَيَكُونُ الْاسْتِدْرَاكُ فِي الْفِعْلِ ، وَحَرْفِ النَّفْيِ مَعًا .

وَالْوَجْهَ الثَّانِي : أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى ، مَا جَاعَنِي زَيْدٌ بَلْ جَاعَنِي عَمْرُو ؛ فَيَكُونُ
 نَفْيُ الْمَجِيءِ ثَابِتًا لَزَيْدٍ ، وَإِثْبَاتُهُ ثَابِتًا لِعَمْرُو ؛ فَيَكُونُ الْاسْتِدْرَاكُ فِي الْفِعْلِ وَحْدَهُ ،
 وَهَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ فِي الْكَلَامِ ، وَالْمُرَادُ .

وَلَوْ قُلْتُ : مَا قَامَ زَيْدٌ لَا بَلْ عَمْرُو ، كَانَ أَشْبَهَ بِالْوَجْهِ الْأَوَّلِ وَأَقْرَبَ ؛ لِأَنَّهُ ٦
 يَكُونُ الْمَعْنَى كَأَنَّهُ قَالَ : لَا تَشْتَغِلْ بِهَذَا الْإِخْبَارِ الْأَوَّلِ ، وَاعْتَمِدْ عَلَى الثَّانِي .

وَأَمَّا « لَكِنْ » : فَإِنَّهَا لِلْاسْتِدْرَاكِ ، وَهِيَ تَعْطِفُ فِي النَّفْيِ مُقَرَّدًا عَلَى مُقَرَّدٍ ،
 مُثَبِّتَةً لِلثَّانِي مَا نَفِيَ عَنِ الْأَوَّلِ ، نَحْوُ : مَا قَامَ زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرُو ، فَإِنْ دَخَلَتْ فِي
 مُوجِبٍ احْتَجَّتْ إِلَى جُمْلَةٍ بَعْدَهَا ، تَقُولُ : قَامَ زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرُو لَمْ يَقُمْ ، وَلَوْ قُلْتُ :
 قَامَ زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرُو ، لَمْ يَجُزْ ، وَلِذَلِكَ ذَهَبَ يُونُسُ (٢) إِلَى أَنَّهَا غَيْرُ عَاطِفَةٍ ؛ لِدُخُولِ
 الْوَائِ عَلَيْهِمَا فِي قَوْلِكَ : مَا قَامَ زَيْدٌ وَلَكِنْ عَمْرُو .

وَقِيلَ : إِنَّ مَعْنَاهَا الْاسْتِدْرَاكُ ، وَالْعَطْفُ ، فَإِذَا دَخَلَ عَلَيْهَا الْوَائِ ، خَلَصَتْ
 لِلْاسْتِدْرَاكِ ، وَخَلَصَ الْعَطْفُ لِلْوَائِ (٣) .

(١) فِي الْأَصْلِ : الْمَعْنَى .

(٢) انْظُرْ : كِتَابَ سَيَبَوِيهِ ٤٥٣/١ ، وَتَعْلِيقَ السَّيْرَانِي بِهَامِشِ طَبْعَةِ بُلَاق ٢١٧/١ .

(٣) قَالَ الرُّضِيُّ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ ٣٨٠/٢ : « ... فَالْأَوَّلَى - كَمَا قَالَ الْجَزُولِيُّ - أَنَّهَا فِي الْمَفْرَدِ عَاطِفَةٌ
 إِنْ تَجَرَّدَتْ عَنِ الْوَائِ ، وَأَمَّا مَعَ الْوَائِ ، فَالْعَاطِفَةُ هِيَ الْوَائِ ، وَلَكِنْ لِمَجَرَّدِ مَعْنَى الْاسْتِدْرَاكِ وَفِي الْجَنَى
 الدَّانِي ٥٣٣ أَنْ ذَلِكَ مَذْهَبُ الْفَارَسِيِّ .

وقيل : إِنَّهَا مَعَ الْمَوْجِبِ حَرْفُ ابْتِدَاءٍ ^(١) ، كقوله تعالى: ﴿لَكِنَّ اللَّهَ يَشْهَدُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ﴾ ^(٢) وَإِنْ شِئْتَ جَعَلْتُهَا عَاطِفَةً ^(٣) جُمْلَةً عَلَى جُمْلَةٍ؛ فَعَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ: لَا يَجُوزُ الْوَقْفُ عَلَى مَا قَبْلَهَا ، وَعَلَى الثَّانِي: أَنْتَ مُخِيرٌ فِي الْوَقْفِ ، وَالْوَصْلِ.

وَأَمَّا « أَمْ » : فَمَعْنَاهَا الِاسْتِفْهَامُ ، وَلَهَا فِي الْعَطْفِ مَوْضِعَانِ : أَحَدُهُمَا مُتَّصِلٌ ، وَالْآخَرُ مُنْفَصِلٌ.

أَمَّا الْمُتَّصِلَةُ: فَهِيَ مَا اجْتَمَعَ فِيهَا ثَلَاثُ شُرَاطٍ.

الأولى: أَنْ تَكُونَ مُعَادِلَةً هَمْزَةٍ الِاسْتِفْهَامِ ، وَمَعْنَى الْمُعَادِلَةِ : أَنْ تَسْأَلَ عَنْ اسْمَيْنِ ، أَوْ فِعْلَيْنِ ، فَتُدْخِلَ «الْهَمْزَةَ» عَلَى الْأَوَّلِ مِنْهُمَا ، وَ « أَمْ » عَلَى الثَّانِي وَتَجْعَلَ الْمَعْنَى الْمُتَعَلِّقَ بِهِمَا ، مُتَوَسِّطًا بَيْنَهُمَا ، تَقُولُ: أَزِيدُ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرُو ؟ وَأَقَامَ أَزِيدُ أَمْ قَعْدَ؟ وَيَجُوزُ أَنْ تُقَدِّمَ الْمَعْنَى الْمُتَعَلِّقَ ، فِي الشَّعْرِ ، فَتَقُولُ أَعِنْدَكَ زَيْدٌ أَمْ عَمْرُو ؟ وَأَزِيدُ قَامَ أَمْ قَعْدَ ؟ فَيَتَحَصَّلُ مِنْ «الْهَمْزَةِ» وَ «أَمْ» مَعْنَى « أَيْ ».

الثَّانِيَةُ: أَنْ يَكُونَ السَّائِلُ عَالِمًا بِوَاحِدٍ مِنَ الْمَسْئُولِ عَنْهُمْ ، لَا بِعَيْنِهِ ؛ فَرَقًّا بَيْنَهَا وَبَيْنَ « أَوْ » ، تَقُولُ : أَزِيدُ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرُو ؟ فَأَنْتَ عَارِفٌ أَنَّ أَحَدَهُمَا عِنْدَهُ غَيْرُ شَاكٍ ، وَإِنْ لَمْ تَعْرِفْهُ / بِعَيْنِهِ.

أ/٨٠٧

الثَّالِثَةُ: أَنْ لَا يَكُونَ بَعْدَهَا جُمْلَةٌ مِنْ مَبْتَدَأٍ وَخَبَرٍ ، وَلَا فِعْلٍ وَفَاعِلٍ ، إِلَّا أَنْ

(١) انظر : البسيط لابن أبي الربيع ٣٤٨ وهامش رقم (٢) لمحقق الكتاب. وانظر أيضا: الجني الداني ٥٣٦.

(٢) ١٦٦/ النساء.

(٣) انظر: البسيط والجني الداني في الموضعين السابقين.

يَكُونُ قَبْلَهَا فِعْلٌ ، وَفَاعِلُ الثَّانِي هُوَ فَاعِلُ الْأَوَّلِ ، فِي الْمَعْنَى ، كَقَوْلِكَ : أَقَامَ زَيْدٌ أَمْ قَعَدَ؟ وَأَضْرَبْتَ زَيْدًا أَمْ قَتَلْتَهُ؟ فَإِنْ قُلْتَ : أَرِيدُ قَائِمٌ أَمْ عَمْرُو مُنْطَلِقٌ ، أَوْ أَقَامَ زَيْدٌ أَمْ قَامَ عَمْرُو ، وَأَقَامَ بَكَرٌ أَمْ قَعَدَ خَالِدٌ ؟ لَمْ تَكُنْ مُتَّصِلَةً .

وَتَقُولُ الْحَسَنُ أَوْ الْحُسَيْنُ أَفْضَلُ أَمْ ابْنُ الْحَنْفِيَّةِ؟ فَيَكُونُ الْجَوَابُ : أَحَدُهُمَا بِهَذَا اللَّفْظِ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : الْحَسَنُ وَلَا الْحُسَيْنُ ، لِأَنَّ الْمَعْنَى : الْأَحَدُهُمَا أَفْضَلُ أَمْ ابْنُ الْحَنْفِيَّةِ؟ وَذَلِكَ أَنَّهُ لَمْ يَرَدْ أَنْ يَعْرِفَ أَيُّ الثَّلَاثَةِ أَفْضَلُ ؛ وَلَا أَنَّهُ اشْتَبَهَ عَلَيْهِ الْأَفْضَلُ مِنَ الْحَسَنِ وَابْنِ الْحَنْفِيَّةِ ، وَلَا مِنَ الْحُسَيْنِ وَابْنِ الْحَنْفِيَّةِ ، إِنَّمَا أَرَادَ : أَحَدُ هَذَيْنِ أَفْضَلُ أَمْ ابْنُ الْحَنْفِيَّةِ؟ فَجَوَابُهُ : أَحَدُ هَذَيْنِ .

وَأَمَّا الْمُنْفَصِلَةُ - وَتُسَمَّى الْمُنْقَطِعَةُ - : فَإِنَّهَا تَأْتِي بَعْدَ الِاسْتِفْهَامِ ، وَبَعْدَ الْخَبَرِ .

فَأَمَّا الِاسْتِفْهَامُ : فَتَدْخُلُ فِيهِ مَعَ «الْهَمْزَةِ» وَ«هَلْ» ، كَقَوْلِكَ : أَرِيدُ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرُو وَعِنْدَكَ؟ ، وَهَلْ عِنْدَكَ زَيْدٌ أَمْ عِنْدَكَ عَمْرُو؟ كَأَنَّهُ اسْتَفْهَمَ أَوَّلًا عَنْ زَيْدٍ ثُمَّ بَدَأَهُ [الْعَدُولُ] ^(١) عَنْ ذَلِكَ الِاسْتِفْهَامِ ، فَاسْتَفْهَمَ عَنْ عَمْرُو ، فَهِيَ فِي تَقْدِيرِ «بَلْ» وَ«الْهَمْزَةِ» ، أَمَّا «بَلْ» فَلَأَجْلِ الْإِضْرَابِ عَنِ الْأَوَّلِ ، وَأَمَّا «الْهَمْزَةُ» فَلَأَجْلِ الِاسْتِفْهَامِ ؛ فَتَتَّصِمُنْ مَعْنَاهُمَا . وَلَا تَأْتِي إِلَّا بَعْدَ كَلَامٍ تَامَ ؛ لِأَنَّكَ قَدْ أَضْرَبْتَ عَنِ الْأَوَّلِ ، وَلَا يُضْرَبُ عَنْهُ إِلَّا بَعْدَ تَمَامِهِ . وَلَا بُدَّ لَهَا أَنْ تَتَقَدَّمَ عَلَى جُمْلَةٍ ؛ لِيَتَصَدَّرَ عَلَيْهَا الِاسْتِفْهَامُ . وَلَا تَقْدُرُ بِ«بَلْ» وَحْدَهَا ؛ لِأَنَّ مَا بَعْدَ «بَلْ» مُتَحَقِّقٌ ، وَمَا بَعْدَ «أَمْ» مَشْكُوكٌ فِيهِ ، فَإِذَا قُلْتَ : أَرِيدُ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرُو؟ تَقْدِيرُهُ : بَلْ أَعِنْدَكَ عَمْرُو؟ وَمِمَّا يَوْضَحُ ذَلِكَ : أَنَّكَ - فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ - لَمْ تَكُنْ مُسْتَفْهِمًا أَنْ يُعَيِّنَ لَكَ وَاحِدٌ

(١) تَتَمَّةٌ يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ .

من هذين ، وإنما تكونُ مُستفهماً عن واحدٍ بعينه ، بعدَ عدولِكَ عن آخرٍ تقدَّمَ ذكرُهُ ، كأنَّكَ قُلْتَ : أَعِنْدَكَ زَيْدٌ؟ ظانًّا أَنَّهُ عِنْدَهُ ؛ لِيَقِفَ بِكَ علي الحَقِيقَةِ ؛ فيقولُ : لاَ أَوْ : نَعَمْ / ، ثُمَّ بدالكِ وَصِرْتَ تَظُنُّ أَنَّ الَّذِي عِنْدَهُ هو « عَمْرُو » فَأَرَدْتَ أَنَّ ١٠٧/ب تَتَرَكَ الاستفهامَ عن « زَيْدٍ » إلى الاستفهامِ عن « عمرو » ، فقلتُ : أَمَّ عِنْدَكَ عَمْرُو؟ فذكرتَ لِكُلِّ واحدٍ منهما خَبْرَهُ ، وكرَّرتَ « عِنْدَكَ » ، ولم تَقْتَصِرْ على مرَّةٍ واحدةٍ كما فَعَلْتَ في المُتَّصِلَةِ ؛ لِلإِضْرَابِ - في هذه - عن الأوَّلِ ؛ فتصيرُ مَسْأَلَتَيْنِ ، فاحتجَّتْ إلى خَبرَيْنِ .

وتقعُ هذه المنقطعةُ مع الهمزة ، إذا اختلفَ الخبرانِ ، نحو : أزيدُ في الدَّارِ أَمْ عمروُ في السُّوقِ؟ وأقامَ زَيْدٌ أَمْ يَقْعُدُ؟ تقديرُهُ : بَلْ أَعْمَرُوْهُ في السُّوقِ؟ وبَلْ أَهو يَقْعُدُ ؟ .

وأما مَجِيئُهَا بعدَ الخبرِ ، فنحوُ قَوْلِهِمْ : إِنَّهَا لِإِبِلٌ أَمْ شَاءُ ، تقديرُهُ : بَلْ أَهِيَ شَاءُ ، كَأَنَّهُ رَأَى أَشْخَاصًا ، فَسَبَقَ إِلَى وَهْمِهِ أَنَّهَا إِبِلٌ ، ثُمَّ شَكَّ فَقَالَ : أَمْ شَاءُ ، فَأَضْرَبَ عن الأوَّلِ المَخْبِرَ عنه ، واستأنَفَ السُّؤَالَ عن الثاني ، فصارَ كَأَنَّهُ قَالَ : بَلْ أَهِيَ شَاءُ ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ : إِنَّهَا لِإِبِلٍ ، إخبارٌ ، ثُمَّ جاءَ بعدهُ بالاستفهامِ حينَ اعترضهُ الشَّكُّ ؛ فهي مُقدَّرةٌ بِـ « بَلْ » و الهمزة ، كالأوَّلِ ، ومثلهُ في التنزيلِ : ﴿الْم تَنْزِيلُ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ . أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ﴾ (١) وقوله تعالى : ﴿ أَفَلَا تَبْصُرُونَ أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِنْ هَذَا ﴾ (٢) التقديرُ : بَلْ أيقولونَ افتراهُ وليسَتْ « أَمْ » كالهمزة علي الإطلاقِ ؛ لأنَّكَ إذا قُلْتَ : إِنَّهَا لِإِبِلٍ أَهِيَ شَاءُ ، لم تكن قد عَطَفْتَ الجُمْلَةَ الثانيةَ علي الأولى ، وإذا قُلْتَ : بَلْ أَهِيَ شَاءُ ، كُنْتَ عاطِفًا .

(١) ٢ ، ١ ، ٣ / السَّجْدَةِ .

(٢) ٥١ ، ٥٢ / الزخرف .

وَأَمَّا « إِمَّا » فَإِنَّهَا تُنْزَلُ مَنْزِلَةَ « أَوْ » فِي أَقْسَامِهَا الْأَرْبَعَةِ ؛ وَتُفَارَقُهَا فِي :
 أَنَّ الشَّكَّ يَسْرِي فِي « أَوْ » مِنْ آخِرِ الْكَلَامِ إِلَى أَوَّلِهِ ، وَ « إِمَّا » تَبْتَدِي بِهَا
 شَاكًّا ، تَقُولُ : جَاعَنِي إِمَّا زَيْدٌ وَإِمَّا عَمْرُو ، وَ : اضْرِبْ إِمَّا زَيْدًا وَإِمَّا عَمْرًا ،
 وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ﴾ (١) ، وَقَوْلُهُ عَزَّ مِنْ قَائِلٍ : ﴿ فَأِمَّا
 مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً ﴾ (٢) . وَسَيَبِيهِ (٣) يَذْهَبُ إِلَى أَنَّهَا مَرْكَبَةٌ مِنْ « إِنْ » وَ « مَا » وَ
 غَيْرِهِ (٤) يَزْعُمُ أَنَّهَا مُرْتَجَلَةٌ ، وَقَدْ اخْتَلَفَ فِيهَا .

فَذَهَبَ / الزَّجَّاجُ (٥) وَالْفَارِسِيُّ (٦) وَغَيْرُهُمَا (٧) إِلَى أَنَّهَا لَيْسَتْ حَرْفٌ ٨
 عَطْفٍ ؛ لَدُخُولِ وَאו الْعَطْفِ عَلَيْهَا ، وَلِلْإِبْتِدَاءِ بِهَا فِي أَوَّلِ الْكَلَامِ ، مِنْ غَيْرِ
 مَعْطُوفٍ عَلَيْهِ . وَقَالَ قَوْمٌ (٨) : إِنَّ الثَّانِيَةَ حَرْفُ عَطْفٍ ، دُونَ الْأُولَى ، وَقَالَ
 آخَرُونَ (٩) : إِنَّ الْأُولَى وَالثَّانِيَةَ حَرْفًا عَطْفٍ .

(١) ٣ / الإنسان .

(٢) ٤ / محمد ، صلى الله عليه وسلم .

(٣) انظر : الكتاب ٣ / ٣٣١ - ٣٣٢ .

(٤) انظر : الرضي علي الكافية ٢ / ٣٧٢ والجني الداني ٤٩٠ والهمع ٥ / ٢٥٥ .

(٥) لم أَعثرُ على هذا الرأي للزجاج فيما تيسر لي من كتب النحو المتداولة .

(٦) انظر : الإيضاح العضدي ١ / ٢٨٩ والمسائل البغداديات ٣١٨ والشعر ٧ - ٨ .

(٧) نُسِبَ ذَلِكَ أَيْضًا إِلَى يُونُسَ وَابْنِ كَيْسَانَ . انظر : الجني الداني ٤٨٧ .

(٨) مِنْهُمْ الصِّمَرِيُّ ، قَالَ فِي التَّبَصُّرَةِ ١٣٩ : « ... وَالْعَاطِفَةُ هِيَ الثَّانِيَةُ مِنْهُمَا فَأَمَّا الْأُولَى فَلِلْإِذَانِ

بِالْمَعْنَى الَّذِي يُبْنَى عَلَيْهِ الْكَلَامُ مِنَ الشَّكِّ وَغِيهِ .

(٩) كَذَا ، وَالَّذِي فِي الْمَصَادِرِ الْمَعْتَمَدَةِ : أَنَّهُ لِاخْتِلَافٍ فِي أَنَّ « إِمَّا » الْأُولَى لَيْسَتْ عَاطِفَةً ، وَالْخِلَافُ فِي « إِمَّا

الثَّانِيَةِ انظر : البسيط لابن أبي الربيع ٣٣١ والجني الداني ٤٨٨ والمغني ٥٩ - ٦٠ .

هَذَا ، وَفِي الرُّضِيِّ عَلَيِ الْكَافِيَةِ ٤ / ٤٠٣ (تَحْقِيقُ د / يَوْسُفُ عَمْرٍ) أَنَّ ابْنَ الْحَاجِبِ جَوَّزَ أَنَّ « إِمَّا »

الْأُولَى وَالثَّانِيَةَ مَعًا حَرْفًا عَطْفٍ ، وَنَقَلَهُ أَيْضًا الرُّضِيُّ عَنِ الْأَنْدَلِسِيِّ .

وَأَمَّا « حَتَّى » : فَقَدْ ذُكِرَتْ مَعَ حُرُوفِ الْجَرِّ وَاسْتَقْصِي مَا يَتَعَلَّقُ بِالْعَظْفِ مِنْ أَقْسَامِهَا (١).

الْفَرْعُ الثَّالِثُ: فِي أَحْكَامِ تَتَعَلَّقُ بِالْعَظْفِ.

الحكم الأول: حُرُوفُ الْعَظْفِ تَجْتَمِعُ فِي إِدْخَالِ الثَّانِي فِي إِعْرَابِ الْأَوَّلِ ، لَفْظًا أَوْ مَوْضِعًا ، وَالْمَعْمُولُ بَعْدَهَا مُخْتَلَفٌ فِيهِ.

فَبَعْضُهُمْ يَجْعَلُ الْعَامِلَ فِيهِ الْفِعْلَ الْأَوَّلَ (٢)؛ بِتَوْسِطِ الْحَرْفِ ، وَيَسْتَدِلُّ بِإِجْمَاعِهِمْ عَلَى جَوَازِ: جَاعَنِي زَيْدٌ وَعَمَرُو الظَّرِيفَانِ.

وبَعْضُهُمْ يَجْعَلُ الْعَامِلَ الْحَرْفَ (٣) ، وَلَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَمَا اخْتَلَفَ عَمَلُهُ ، وَأَنْتَ تَرَى مَا بَعْدَهُ يَتَّبِعُ مَا قَبْلَهُ ، رَفْعًا وَنَصْبًا وَجَرًّا.

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: الْعَامِلُ فِعْلٌ مُقَدَّرٌ (٤)، غَيْرُ الْأَوَّلِ.

الحكم الثاني: بَعْضُ هَذِهِ الْحُرُوفِ يُدْخِلُ الثَّانِي فِي حُكْمِ الْأَوَّلِ ، لَفْظًا وَمَعْنَى ، وَهُوَ: « الْوَاوُ » ، وَالْفَاءُ « وَ » ، وَثُمَّ « وَ » حَتَّى مُطْلَقًا وَ « أَوْ » وَ « إِمَّا » وَ « أَمْ » فِي بَعْضِ أَقْسَامِهَا.

(١) انظر: ص ٢٥٥ .

(٢) تُسَبِّحُ ذَلِكَ إِلَى سَبِيحِهِ وَجَمَاعَةٍ مِنَ الْمُحَقِّقِينَ. انظر: ابن يعيش ٧٥/٣.

(٣) هُوَ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارَسِيُّ، كَمَا ذَكَرَ ابْنُ يَعِيشَ فِي الْمَوْضِعِ السَّابِقِ.

(٤) فِي الْمَوْضِعِ السَّابِقِ أَيْضًا قَالَ ابْنُ يَعِيشَ: « ... وَقَالَ آخَرُونَ: الْعَامِلُ فِي الْمَعْطُوفِ: الْمَحْذُوفُ ، فَإِذَا قُلْتُ: ضَرَبْتُ زَيْدًا وَعَمَرًا ، فَالمرادُ: وَضَرَبْتُ عَمَرًا ، فَحُذِفَتِ الثَّانِيَةُ: لِدَلَالَةِ الْأَوَّلِيِّ عَلَيْهِ، وَيَقْبَى عَمَلُهُ فِي « عَمَرًا » عَلَى مَا كَانَ ... »

وبعضها يُدْخِلُ الأوَّلَ في حُكْمِ الثَّانِي ، لَفْظًا ، لا مَعْنَى ، وهي : « لا » و « بَل » و « لَكِنْ ».

وليس فيها ما يُدْخِلُ الثَّانِي في حُكْمِ الأوَّلِ ، مَعْنَى ، لا لَفْظًا .

الحُكْمُ الثَّالِثُ : ما بَعْدَ هَذِهِ الحُرُوفِ ، لا يَتَقَدَّمُ على ما قَبْلَها ، وما جَاءَ مِنْ ذلك ، فَإِنَّمَا جَاءَ مع « الواو » في الشَّعْر ، في الرِّفْعِ والنَّصْبِ ، دونَ الجَرِّ ، قال الشاعر^(١) في الرِّفْعِ :

أَلَا يَانْخُلَةٌ مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ السَّلَامُ

وقال في النَّصْبِ^(٢) :

جَمَعْتُ وَيَخْلًا غِيْبَةً وَنَمِيمَةً . ثَلَاثَ خِلَالٍ لَسْتُ عَنْهَا بِمُرْعُوي

الحُكْمُ الرَّابِعُ : لا يَدْخُلُ بَعْضُ هَذِهِ الحُرُوفِ على بَعْضٍ ، فَإِنْ وَجَدْتَ ذلك^٨ في كلامهم ، فقد أُخْرِجَ أَحَدُهُمَا مِنْ بَابِ العَطْفِ ، كَقَوْلِكَ : لَمْ يَقُمْ زَيْدٌ وَلَا عَمْرُو ، « الواو » عَاطِفَةٌ و « لا » تَوْكِيدُ النَّفْيِ ، وكَقَوْلِكَ : وَاللَّهِ لَا فَعَلْتُ ثُمَّ وَاللَّهِ لَا فَعَلْتُ ، « ثُمَّ » عَاطِفَةٌ و « الواو » قَسَمٌ ، وتَقُولُ : جَاعَنِي زَيْدٌ وَلَكِنْ عَمْرُو لَمْ يَجِيْ ، فَ « الواو » هي العَاطِفَةُ ، و « لَكِنْ » لِلإِسْتِدْرَاكِ ، و « عَمْرُو » رَفْعٌ بِالِابْتِدَاءِ ، وتَقُولُ : اضْرَبْ إِمَّا

(١) هو الأحموس . انظر : حواشي ديوانه ١٩٠ - ١٩١ .

وانظر : الأصول ٣٢٦/١ ، ٢٢٦/٢ والخصائص ٣٨٦/٢ والهمع ٣٩/٣ ، ٢٤٠ ، ٢٢٨/٥ ، ٢٧٥ ،

المعني ٣٥٧ ، ٦٥٩ وشرح أبياته ١٠٢/٦ والخزانة ٣٩٩/١ و ١٩٢/٢ و ١٣١/٣ .

ذات عِرْقٍ : موضع بالحجاز .

(٢) هو يزيد بن الحكم .

وانظر : الخصائص ٣٨٣/٢ والتصريح ٣٤٤/١ و ١٣٧/٢ والهمع ٢٤٠/٣ والخزانة ١٣٠/٣ .

زَيْدًا وَإِمَامًا عَمْرًا ، فـ « إِمَامًا » هِيَ الْعَاطِفَةُ ، و « الْوَاوُ » دَخَلَتْ ؛ لِتُوْذِنَ أَنَّ « إِمَامًا » الثَّانِيَةُ هِيَ الْأُولَى ، وَلَا تَكُونُ عَاطِفَةً ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهَا الْجَمْعُ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ ، و « إِمَامًا » لِأَحَدِهِمَا .

الحكمُ الخامسُ : لَا يُفَرِّقُ بَيْنَ حَرْفِ الْعَطْفِ وَبَيْنَ الْمَعْطُوفِ بِهِ ، بِشَيْءٍ مِمَّا يَعْتَرِضُ بَيْنَ الْعَامِلِ وَالْمَعْمُولِ فِيهِ ، كَالْإِيمَانِ ، وَالشُّكُوكِ ، وَالشَّرُوطِ إِلَّا « ثُمَّ » ، و « أَوْ » ؛ لِأَنَّهَا تَنْفَصِلُ ، وَتَقُومُ بِنَفْسِهَا ، وَيجوزُ الْوَقْفُ عَلَيْهَا ، تقول : قَامَ زَيْدٌ ثُمَّ - وَاللَّهِ - عَمْرُو ، وَقَامَ زَيْدٌ أَوْ - وَاللَّهِ - عَمْرُو ، وَخَرَجَ بَكْرٌ ثُمَّ - أَظُنُّ - خَالِدٌ .

وَيَقْبَحُ أَنْ يُلَى « لَا » الْفِعْلُ الْمَاضِي ، فِي الْعَطْفِ ، كَقَوْلِكَ : زَيْدٌ قَامَ لَا قَعَدَ .
الحكم السادسُ : هَمْزَةُ الْاسْتِفْهَامِ تَدْخُلُ عَلَى : « الْوَاوِ » و « الْفَاءِ » و « ثُمَّ » فَيَجْتَمِعُ الْاسْتِفْهَامُ وَالْعَطْفُ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ أَوْ كُلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا ﴾ ^(١) . وَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ أَفَأَنْتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ أَوْ تَهْدِي الْعُمْى ﴾ ^(٢) وَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ أَنْتُمْ إِذَا مَا وَقَعَ أَمَنْتُمْ بِهِ ﴾ ^(٣) ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْهَمْزَةَ تَدْخُلُ فِي الْإِيجَابِ ، فِي قَوْلِهِ ^(٤) :
أَطْرِبًا وَأَنْتَ قَنْسَرِيُّ

(١) ١٠٠ / البقرة .

(٢) ٤٠ / الزخرف .

(٣) ٥١ / يونس .

(٤) هو العجاج . انظر : ديوانه ٣١٠ ، وبعد هذا البيت :

والدهرُ بِالْإِنْسَانِ نَوَارِيُّ

وَالْبَيْتُ مِنْ شَوَاهِدِ سَيَبَوِيهِ ٣٢٨ / ١ و ١٧٦ / ٣ . و انظر أيضًا : التبصرة ٤٧٣ والمختص ٤٥ / ١ وابن

يعيش ١٢٣ / ١ والمغني ١٨ وشرح أبياته ٥٤ / ١ و ٢٧١ / ٥ والهمع ١٢٢ / ٣ والخزانة ٢٧٤ / ١١

واللسان (قنسر) الطرب: خفة الشوق. القنسرِيُّ : الكبيرُ المُسِنُّ .

ولم يُسْتَقْبَحْ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الْحُرُوفُ بَعْدَهَا .

وتدخلُ ثلاثُها علي « هَلْ » ، كقوله تعالى: ﴿ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ ﴾ (١) ،
وكقولك: هل يقومُ زيدٌ وهل يقومُ عمروٌ ثم هل يقومُ بكرٌ؟

الحكم السَّابِعُ: كثيراً ما تشْتَبِهَ «أَوْ» و«أَمْ» في الكلام ؛ فاحتاجا إلى
الفرق .

والفرقُ بينهما : أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَوْ عَمْرُو؟ لَا تَعْلَمُ كَوْنَ أَحَدِهِمَا
عِنْدَهُ ؛ فَأَنْتَ تَسْأَلُ عَنْهُ ، وَإِذَا قُلْتَ : / أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرُو؟ فَأَنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ
أَحَدَهُمَا عِنْدَهُ ، لَكِنَّكَ تَجْهَلُ عَيْنَهُ (٢) ؛ فَأَنْتَ تَطَالِبُهُ بِالتَّعْيِينِ ، وَإِذَا قُلْتَ : أَزَيْدٌ
عِنْدَكَ أَوْ عَمْرُو؟ فَمَعْنَاهُ : أَأَحَدُهُمَا عِنْدَكَ ؟ فَيَكُونُ الْجَوَابُ : « لَا » (٣) أَوْ « نَعَمْ » ،
وَأَمَّا إِذَا قُلْتَ : أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرُو؟ فَلَا يَكُونُ الْجَوَابُ بِـ « لَا » أَوْ « نَعَمْ » إِنَّمَا
يَكُونُ : « زَيْدًا » (٣) أَوْ « عَمْرًا » ؛ لِأَنَّ تَقْدِيرَ السُّؤَالِ : أَيُّهُمَا عِنْدَكَ ؟ وَذَلِكَ أَنَّهُ إِنَّمَا
سَأَلَ بِـ « أَوْ » عَنْ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لَا بَعَيْنِهِ ، وَبِـ « أَمْ » عَنْ عَيْنِ أَحَدِهِمَا ؛ فَيَفْتَقِرُ إِلَى
أَنْ يَكُونَ عَالِمًا أَنَّ أَحَدَهُمَا عِنْدَهُ لَا بَعَيْنِهِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَالِمًا ، وَسَأَلَ بِـ « أَمْ »
كَانَ مُخْطِئًا فِي سُؤَالِهِ ، وَيَكُونُ الْجَوَابُ : لَيْسَ عِنْدِي زَيْدٌ وَلَا عَمْرُو ؛ فَـ « أَوْ » إِذَا:
اسْتِثْبَاتٌ ، وَ« أَمْ » : إِبْثَاتٌ ، وَاسْتِثْبَاتٌ ، وَ« أَوْ » تُثْبِتُ أَحَدَ الشَّيْئَيْنِ ، أَوِ الْأَشْيَاءِ
مُبْهَمًا ، وَ« أَمْ » تَقْتَضِي إِيضَاحَ ذَلِكَ الْمُبْهَمِ .

(١) ٩١ / المائدة .

(٢) انظر : الأصول ٢ / ٢١٣ .

(٣) انظر : الأصول ٢ / ٢١٤ .

فَإِنْ كَانَ فِي الْكَلَامِ « أَفْعَلٌ » لَمْ يَكُنْ بَعْدَهَا إِلَّا « أَمْ » دُونَ « أَوْ » كَقَوْلِكَ :
أَزِيدُ أَفْضَلَ أَمْ عَمْرُ؟ وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ مَا لَا يَحْسُنُ السُّكُوتُ عَلَى مَا يُعْطَفُ عَلَيْهِ ،
نَحْوَ قَوْلِكَ ، مَا أَبَالِي أَضْرَبْتَ زَيْدًا أَمْ عَمْرًا ، وَسَوَاءٌ عَلَى أَقُمْتَ أَمْ قَعَدْتَ .

فَإِنْ اسْتَفْرَقَ الْأِسْمُ الْمُسْتَفْهَمُ بِهِ مَعْنَى « أَيْ » وَعُطِفَتْ عَلَيْهِ اسْمًا ، اخْتَصَّ
بِـ « أَوْ » دُونَ « أَمْ » ؛ كَقَوْلِكَ : مَنْ يَقُومُ أَوْ يَقْعُدُ؟ وَأَيُّ النَّاسِ يَقُومُ أَوْ يَقْعُدُ؟ وَأَمَّا
مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ أَهَمْ خَيْرٌ أَمْ قَوْمٌ تَبِعَ ﴾ (٢) وَ ﴿ أَأَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمْ السَّمَاءُ
بَنَاهَا ﴾ (٢) فَجَارِ مَجْرَى التَّوْقِيفِ وَالتَّوْبِيخِ ، لَا عَلَى سَبِيلِ الِاسْتِفْهَامِ ، وَمَخْرَجُهُ
مِنَ النَّاسِ : أَنْ يَكُونَ اسْتِفْهَامًا ، وَيَكُونَ تَوْبِيخًا ، قَالَ سَيَبَوِيه : إِذَا كَانَ بَعْدَ
« سَوَاءً » أَلِفُ الِاسْتِفْهَامِ ، فَلَا بُدَّ مِنْ « أَمْ » ، اسْمَيْنِ كَانَا أَوْ فَعْلَيْنِ ، تَقُولُ : سَوَاءٌ
عَلَى أَزِيدُ فِي الدَّارِ أَمْ عَمْرٌ ، وَسَوَاءٌ عَلَى أَقُمْتَ أَمْ قَعَدْتَ ، فَإِذَا كَانَ بَعْدَهَا
فِعْلَانِ بِغَيْرِ أَلِفِ الِاسْتِفْهَامِ ، عُطِفَ الثَّانِي بِـ « أَوْ » تَقُولُ : سَوَاءٌ عَلَى قُمْتَ أَوْ
قَعَدْتَ ، وَإِنْ كَانَ اسْمَيْنِ بِلَا أَلِفٍ ، عُطِفَ الثَّانِي بِـ « الْوَاوِ » / تَقُولُ : سَوَاءٌ عَلَى ١٠٩ ب/
زَيْدٌ وَعَمْرُو ، وَإِنْ كَانَ بَعْدَهَا مُصَدِّرَانِ ، كَانَ الثَّانِي بِـ « الْوَاوِ » وَبِـ « أَوْ » ؛ حَمَلًا
عَلَيْهِمَا (٣) .

(١) ٢٧ / الدَّخَانِ .

(٢) ٢٧ / النَّازِعَاتِ .

(٣) انظر: الكتاب ٣/ ١٧٠ حيث يوجد كلامٌ لسيبويه قريب مما ذكره ابن الأثير وإن لم يكن كلامٌ لسيبويه
يطابق نصَّ ما نسبَّه ابن الأثير إليه .

ومما تجدر الإشارة إليه هاهنا أَنَّ السَّيَاطِيَّ قَالَ فِي الْهِمَعِ ٢٥١/٥ : « وَفِي الْبَدِيعِ : قَالَ سَيَبَوِيه :
إِذَا كَانَ بَعْدَ « سَوَاءً » هَمْزَةُ الِاسْتِفْهَامِ فَلَا بُدَّ مِنْ « أَمْ » ... الْخِ مَازَكَرَ ابْنَ الْأَثِيرِ هُنَا بِحُرُوفِهِ إِلَى قَوْلِهِ :
حَمَلًا عَلَيْهِمَا .

وتقول: ما أَدْرِي أَقَامَ أَوْ قَعَدَ؟ إِذَا لَمْ يَطُلِ الْقِيَامُ ، وَكَانَ - لِسُرْعَتِهِ - كَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ ، كَمَا تَقُولُ : تَكَلَّمْتَ وَلَمْ تَتَكَلَّمْ ؛ إِمَّا لِقَلَّةِ كَلَامِهِ ، أَوْ لِتَرْكِ الْإِعْتِدَادِ بِهِ ، أَوْ لِأَنَّهُ لَمْ يَبْلُغْ بِهِ الْمَرَادَ ، وَلَيْسَ لـ « أَمْ » هَاهُنَا مَجَالٌ ؛ لِأَنَّهُ مَعَ « أَوْ » يَكُونُ قَدْ عَلِمَ مِنْهُ قِيَامًا ، وَمَعَ « أَمْ » اسْتَوَى جَهْلُهُ فِي الْقِيَامِ وَالْقَعْدِ . وَإِذَا تَصَدَّرَ الْكَلَامُ « هَلْ » صَلَحَتْ « أَمْ » وَ « أَوْ » ، قَالَ سَيَبَوِيه : لَوْ قُلْتَ : هَلْ تَضْرِبُ أَوْ تَقْتُلُ؟ أَوْ هَلْ تَضْرِبُ أَمْ تَقْتُلُ؟ لَكَانَ وَاحِدًا^(١) .

الحكم الثامن: العطف على ضربين: عطف مُفْرَدٍ عَلَى مُفْرَدٍ ، وَعَطْفُ جُمْلَةٍ عَلَى جُمْلَةٍ ، فَاَلْمُفْرَدُ : نَحْوُ : قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرُو ، وَقَامَ زَيْدٌ وَقَعَدَ . وَالْجُمْلَةُ : نَحْوُ : زَيْدٌ قَائِمٌ وَعَمْرُو جَالِسٌ ، وَقَامَ زَيْدٌ وَقَعَدَ بَكْرٌ ، فَتَجْمَعُ - فِي الْمَفْرَدِ - بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ فِي الْقِيَامِ ، وَفِي إِسْنَادِ الْفِعْلِ إِلَى الْمَذْكُورِ مَعَهُمَا ، وَتَجْمَعُ فِي الْجُمْلَةِ - بَيْنَ مَضْمُونِي الْجُمْلَتَيْنِ ، فِي الْحَصُولِ .

وتقول: زَيْدٌ رَاغِبٌ فِيكَ وَعَمْرُو ، تَعَطَّفُ «عَمْرًا» عَلَى الْجُمْلَةِ ، فَإِنْ عَطَفْتَهُ عَلَى «زَيْدٍ» لَمْ يَكُنْ بُدٌّ مِنْ أَنْ تَقُولَ: زَيْدٌ وَعَمْرُو رَاغِبَانِ فِيكَ ، فَإِنْ عَطَفْتَهُ عَلَى الْمَضْمَرِ فِي «رَاغِبٍ» قُلْتَ: زَيْدٌ [رَاغِبٍ]^(٢) هُوَ وَعَمْرُو فِيكَ ، وَيَجُوزُ أَنْ تَحْذِفَ «هُوَ» ، فَإِنْ عَطَفْتَ عَلَى الْجُمْلَةِ ، لَمْ يَجُزْ أَنْ تَقُولَ: زَيْدٌ رَاغِبٌ وَعَمْرُو فِيكَ ؛ لِأَنَّ «فِيكَ» مُتَعَلِّقَةٌ بِـ «رَاغِبٍ» فَلَا يُفْصَلُ بَيْنَهُمَا .

وتقول: زَيْدٌ وَعَمْرُو قَامَا ، وَقَامَ ، بِالتَّثْنِيَةِ وَالْإِفْرَادِ ، وَكَذَلِكَ مَعَ «الْفَاءِ» وَ«ثُمَّ» وَلَا يُجِيزُونَ مَعَ «أَوْ» وَ«لَا» وَ«بَلَّ» إِلَّا الْإِفْرَادَ .

(١) فِي سَيَبَوِيهِ ١٧٥/٣ : « ... وَتَقُولُ : هَلْ عِنْدَكَ شَعِيرٌ أَوْ بَرٌّ ؟ وَهَلْ تَأْتِينَا أَوْ تَحْدِثُنَا ؟ ... وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ :

هَلْ تَأْتِينِي أَمْ تَحْدِثُنِي ؟ وَهَلْ عِنْدَكَ بَرٌّ أَمْ شَعِيرٌ ؟ ... ؟

(٢) تَنَمَّةٌ يَلْتَنِمُ بِهَا الْكَلَامُ .

وتقول: ضربت زيدا أو عمرو، بالرفع، تريد: وعمرو وكذلك، وهذا يجوز، إذا علم المحنوف.

الحكم التاسع: لا يخلو المعطوف والمعطوف عليه: أن يكونا اسمين، أو فعلين، أو يكون أحدهما اسما، والآخر فعلا، وإذا كان اسمين فلا يخلو: أن يكونا ظاهرين، أو مضمريين، أو يكون أحدهما مظهرا، والآخر مضمرا، ولا يخلو المضمر: أن يكون متصلا / أو منفصلا، ولا يخلو المتصل والمنفصل: أن ١/١١. يكونا مرفوعين، أو منصوبين، والمجرور لا يكون إلا متصلا، وإذا كانا فعلين فلا يخلو: أن يكونا متفقين في الزمان، أو مختلفين، فكل هذه الأقسام يجوز عطف بعضها على بعض، إلا ما استثنيتك - من منع، أو لزوم شرط، وهي أنواع.

الأول: إذا كان أحدهما اسما، والآخر فعلا، لا يجوز العطف، لا تقول: زيد قائم وقعد، ولا قعد زيد وقائم.

الثاني: المظهر على المظهر، لا يجوز عطفه، إلا إذا اتفقا في الحال، تقول: مات زيد وعمرو؛ لأن الموت يصح منهما، ولا تقول: مات زيد والشمس؛ لأن الشمس لا يصح موتها، وهذا الاتفاق مشروط في كل ما جاز عطفه من أقسام الأسماء.

الثالث: الضمير المرفوع المتصل، لا يجوز العطف عليه حتى يؤكد، تقول: قم أنت وزيد، ومثله قوله تعالى: ﴿ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ﴾ (١)

وقوله : ﴿إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ﴾^(١) ، وقد جاء في الشعر غير مؤكدٍ ، قال^(٢) :

قُلْتُ إِذْ أَقْبَلْتُ وَزَهْرٌ تَهَادَى كَنَعَاكِ الْفَلَا تَعْسَفْنَ رَمَلًا
وقد أَجْرُوا طُولَ الْكَلَامِ مُجْرَى التَّكْيِيدِ ؛ فَأَجَاوَزُوا الْعَطْفَ بِلَا تَاكِيدٍ ، كقوله
تعالى : ﴿ فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ لِلَّهِ وَمَنِ اتَّبَعَنِ ﴾^(٣) . فَإِنْ عَوِضْتَ مِنَ التَّكْيِيدِ شَيْئًا
بَيْنَ الْمُعْطُوفِ ، وَالْمُعْطُوفِ عَلَيْهِ ؛ نَحْوُ : مَا قُمْتُ وَلَا زَيْدٌ ، وَقَعَدْتُ الْيَوْمَ وَزَيْدٌ ،
حَسَنٌ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا ﴾^(٤) ، فَإِنْ
عَطَفْتَ هَذَا الضَّمِيرَ عَلَى غَيْرِهِ ، لَمْ يَجْزُ ، إِلَّا بِإِعَادَةِ الْعَامِلِ ؛ نَحْوُ : قَامَ زَيْدٌ
وَقُمْتُ وَ « زَيْدٌ » فَيُ : « قُمْتُ أَنَا وَزَيْدٌ » مُعْطُوفٌ عَلَى « النَّاءِ » لَاعِلٍ « أَنَا » الْمُؤَكَّدَةُ ؛
لَأَنَّكَ لَوْ اطَّرَحْتَهُ وَأَكَّدْتَهُ ، كَانَ كَادُغَامٍ^(٥) الْمُلْحَقِ .

(١) ٢٧ / الأعراف .

(٢) هو عمرُ ابنُ أبي ربيعة . انظر : ملحقات ديوانه ٣٧٩ / ٢ والبيت من شواهد سيبويه ٣٧٩ / ٢ . وانظر

أيضاً : الخصائص ٢ / ٣٨٦ والإنصاف ٤٧٥ ، ٤٧٧ وابن يعيش ٣ / ٧٤ ، ٧٦ .

زَهْرٌ : جمع زَهْرَاءَ ، أَيُ : بَيضاء مُشْرِقةً . تَهَادَى ، أَصْلُهُ تَهَادَى - بَتَاعِينَ - أَيُ : تَمْشِي مَشْيًا هَادِيًا
سَاكِنًا . النَعَاكِ : بَقَرُ الْوَحْشِ شَبَّهَ النِّسَاءَ بِهَا فِي سَعَةِ عَيُونِهَا وَسُكُونِ مَشْيِهَا . تَعْسَفْنَ : سَرِنَ بِغَيْرِ
هَدَايَةٍ وَلَا تَوَخُّي صَوَابٍ ، وَإِذَا مَشَتْ فِي الرَّمْلِ كَانَ أَذْعَى لِسُكُونِ مَشْيِهَا ، لَصُعُوبَةِ السَّيْرِ فِي الرَّمْلِ .
المَلَا : الْفَلَاةُ الْوَاسِعَةُ .

(٣) ٢٠ / آل عمران . وقد قرأ بإثبات الياء في « اتبعني » في الوصل نافع وأبو عمرو وأبو جعفر ، وحذفها

الباقون ، وأثبتتها في الوصل والوقف يعقوب ، ورويت لقنبل عن ابن شنبوذ : انظر : البحر المحيط

٢ / ٤١٢ والنشر ٢ / ٢٤٧ .

(٤) ١٤٨ / الأنعام .

(٥) في أَنَّ بَيْنَهُمَا تَنَافِيٌّ ؛ فَالْحَذْفُ يُنَافِي التَّوَكِيدَ عَلَى رَأْيٍ ، وَالْإِدْغَامُ يُنَافِي الْإِلْحَاقَ ؛ لِأَنَّ فَكَ الْإِدْغَامِ مِنْ

أَمَارَاتِ الْإِلْحَاقِ الْبَارِزَةِ ، وَانْظُرْ : الْمَغْنَى فِي تَصْرِيفِ الْأَفْعَالِ لِلْمَرْحُومِ الشَّيْخِ عُضَيْمَةَ ص ٣٧

(الْإِلْحَاقِ) .

الرَّابِعُ: الضَّمِيرُ الْمَنْصُوبُ الْمُتَّصِلُ ، يَحْسُنُ الْعَطْفُ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ تَأْكِيدٍ ، تَقُولُ:

رَأَيْتُكَ وَزَيْدًا ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَاجْتَنِبْنِي وَبَنِيَّ أَنْ نَعْبُدَ الْأَصْنَامَ ﴾ (١) ،

وَلَا يُعْطَفُ هُوَ عَلَى غَيْرِهِ / إِلَّا بِإِعَادَةِ الْعَامِلِ ؛ نَحْوُ: رَأَيْتُ زَيْدًا وَرَأَيْتُكَ ، وَ: ١١٠/ب رَأَيْتُكَ وَرَأَيْتُهُ .

الخَامِسُ: الضَّمِيرُ الْمَجْرُورُ لَا يُعْطَفُ ، وَلَا يُعْطَفُ عَلَيْهِ ، إِلَّا بِإِعَادَةِ الْعَامِلِ ؛ نَحْوُ:

مَرَرْتُ بِكَ وَبِزَيْدٍ ، وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَبِكَ ، وَمَرَرْتُ بِكَ وَبِهِ ، وَلَا يَجُوزُ : مَرَرْتُ بِكَ وَزَيْدٍ ، وَقَدْ جَاءَ ، قَالَ الشَّاعِرُ (٢):

وَقَدْ رَامَ أَفَاقَ السَّمَاءِ فَلَمْ يَجِدْ لَهُ مَصْعَدًا فِيهَا وَلَا الْأَرْضَ مَقْعَدًا

وَقِيلَ فِي تَوْجِيهِهِ قِرَاءَةُ حَمْزَةٍ ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ

وَالْأَرْحَامِ ﴾ (٣) بِالْجَرِّ (٤): إِنَّهُ عَطَفَ عَلَى الْمَضْمَرِ فِي «بِهِ» أَيُّ: بِهِ وَبِالْأَرْحَامِ ،

وَلَيْسَ بِالْقَوِيِّ (٥) . وَقَدْ أَجَازَ الْجُرْمِيُّ (٦) فِي الْعَطْفِ عَلَى الْمَجْرُورِ الْمُؤَكَّدِ ، نَحْوُ:

مَرَرْتُ بِهِ نَفْسِهِ وَزَيْدٍ .

(١) ٣٥ / إبراهيم .

(٢) لَمْ أَقِفْ عَلَى اسْمِهِ .

وَانْظُرْ: ضُرَائِرُ الشُّعْرِ ١٤٨ وَتَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ ٥/٥ ، وَالْبَيْتُ غَيْرُ مَنْسُوبٍ فِيهِمَا .

(٣) ١ / النِّسَاءُ .

(٤) انْظُرْ: السَّبْعَةُ ٢٢٦ وَالتَّسْوِيرُ ٩٣ وَإِبْرَازُ الْمَعَانِي ٢٨٣-٢٨٤ وَالْبَحْرُ الْمَحِيطُ ٣/١٥٧-١٥٨ وَالنَّشْرُ

٢٤٧/٢ وَالْإِتْحَافُ ٢٢٠ .

(٥) قَالَ أَبُو حَيَّانٍ فِي الْبَحْرِ الْمَحِيطِ ٢/١٤٧ : « وَمَنْ ادَّعَى اللَّحْنَ فِيهَا أَوْ الْغَلَطَ عَلَى حَمْزَةٍ فَقَدْ كَذَبَ ، وَقَدْ

وَرَدَ مِنْ ذَلِكَ فِي أَشْعَارِ الْعَرَبِ كَثِيرٌ ... » .

(٦) انْظُرْ: الْهَمْعُ ٥/٢٦٩ .

السادسُ : الفعلُ إذا لم يصحَّ قيامُه بكلِّ واحدٍ من المعطوف والمعطوف عليه ، لم يصحَّ عطفُه ، لا تقولُ : تخاصمَ زيدٌ وتخاصمَ عمرو ، كما تقولُ : قامَ زيدٌ وقعدَ عمرو . فإن اتحدَ الفعلُ للاثنتين ، واختلفَ الفاعلانِ ، صحَّ حذفُ أحدهما ؛ اجتزاءً عنه بالآخر ، تقولُ في : قامَ زيدٌ وقامَ عمرو : قامَ زيدٌ وعمرو ؛ فإن اختلفا في المعنى ، ولم يصحَّ لكلِّ واحدٍ منهما علي الانفردِ ، لم يجزْ ، مثلُ : ماتَ زيدٌ والشمسُ ، فإن تقارباً في المعنى جاز ، كقول الشاعر^(١) :

يَا لَيْتَ زَوْجَكَ قَدْ غَدَا مُتَقَلِّدًا سَيْفًا وَرُمْحًا

السابعُ : إذا اختلفَ الفعلانِ في الزمانِ ، لم يجزْ عطفُ أحدهما على الآخر ؛ لا تقولُ : قامَ زيدٌ ويقعدُ ، ولا يَقْعُدُ زيدٌ وقامَ ؛ لتباينِ وجودهما ، فأما قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ﴾^(٢) فالجملهُ في موضع الحال^(٣) ، وكذلك قوله : ﴿ أَنْتُمْ لَكُمْ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذَلُونَ ﴾^(٤) ، ومنهم من يجعلها جملهً مُعْتَرِضَةً ، لا موضعٍ لها من الإعراب .

(١) سبق الاستشهادُ به في ص ١٧٨ .

(٢) ٢٥ / الحج .

(٣) في إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ٢ / ٣٩٦ : « فإن قيل : كيف يُعْطَفُ مُسْتَقْبَلٌ علي ماضٍ ؟ ففيه ثلاثة أوجه ، منها أن يكونَ عطفُ جملهٍ ، ومنها أن يكونَ في موضع الحال ، كما تقول : كلَّمْتُ زيداً وهو جالسٌ ، وقال أبو إسحاق : هو معطوفٌ علي المعنى ؛ لأنَّ المعنى : إنَّ الكافرين والصَّادِّين عن المسجد الحرام . » وانظر أيضاً : مشكل إعراب القرآن ٢ / ٩٤ - ٩٥ .

(٤) ١١١ / الشعراء . وانظر : التبيان للعكبري ٢ / ٩١ . والبحر الحيط ٧ / ٣١ .

الثامنُ : لا يجوزُ عطفُ الاسمِ على الفعلِ ، ولا الفعلُ على الاسمِ ، فأما قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الْمُسِدِّ قَيْنَ وَالْمُسِدِّ قَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا ﴾ (١) ، فإنما عطفُ «أَقْرَضُوا» على مَعْنَى صَلَاتِي اسْمِي (٢) «إِنَّ» ، أو أنها حالٌ مقدَّرةٌ معها «قَدْ» كقوله تعالى : ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا ﴾ (٣) ، ١/١١١ ، أي : وقد كنتم (٤) .

الحكم العاشرُ : في العطفِ على الموضعِ .

العطفُ على ضربَيْنِ ، عطفُ على اللَّفْظِ ، وعطفُ على الموضعِ .
فالعطفُ على اللَّفْظِ : يتبعُ المعطوفُ عليه في إعرابه ، كما سبق .
وأما العطفُ على الموضعِ : فأنَّ تعطفه على ما يستحقُّه من الإعرابِ .
والفرقُ بينهما : أنَّ المعطوفَ على اللَّفْظِ يَعْمَلُ فيه وفيما عطفَ عليه عاملٌ واحدٌ .

والمعطوفُ على الموضعِ يَعْمَلُ فيه عاملانِ ، بتكريرِ العاملِ في الثاني ، إذ لم يظهر عمله في الأولِ ، ويصيرُ كأنَّها جُمْلَةٌ معطوفةٌ على جُمْلَةٍ ، قاله ابن السَّراج (٥) .
والأشياءُ التي لها موضعٌ من الإعرابِ قسمانِ : أحدهما مُفْرَدٌ ، والآخرُ جُمْلَةٌ .

(١) ١٨ / الحديد .

(٢) انظر : الأصول ٣١١/٢ والتبصرة ٥٣٤ .

(٣) ٢٨ / البقرة .

(٤) انظر : إعراب القرآن ، لأبي جعفر النحاس ١٥٦/١ .

(٥) الأصول ٦٥ / ٢ .

أما المفردُ : فنحو الأسماءِ المبنية ، مثلُ : " هذا " ، تقولُ : هذا أخوك ،
 فموضِعُهُ رَفْعٌ بالابتداء ، و : إِنَّ هَذَا أَخوكَ ، فموضِعُهُ نَصْبٌ بِـ " إِنَّ " ، ومثلُ
 العلمِ المنادي ، كقولك : يا زَيْدُ ، فإذا عَطَفْتَ على هذا القسمِ أَعَرَيْتَ المعطوفَ
 بما يَسْتَحِقُّه المعطوفُ عليه من الإعرابِ لو ظَهَرَ فيه ؛ تقولُ : إِنَّ هذا وزيداً
 قائِمانِ ، ويا زَيْدُ وعمراً ، عند مَنْ جَوَزَهُ .

وأما الجملةُ : فهي على أربعةِ أَصْرُبٍ .

الضَرْبُ الأوَّلُ : جُمْلَةٌ عَمَلٌ بَعْضُهَا ^(١) في بعضٍ ، وهي نوعانُ :

نَوْعٌ لَا موضِعَ لَهُ مِنَ الإعرابِ ، وهو : كُلُّ جُمْلَةٍ ابْتَدَأَتْهَا ^(١) ؛ كقولك : زَيْدُ
 فِي الدَّارِ ، أَوْ أَعْمُرُو عِنْدَكِ؟

ونَوْعٌ لَهُ مَوْضِعٌ مِنَ الإعرابِ ، وهو : إِذَا وَقَعَتِ الجُمْلَةُ مَوْضِعَ اسْمٍ ^(١)
 مُفْرَدٍ ، كقولك : زَيْدُ أبوه قائمٌ ، فمَوْضِعُ " أبوه قائمٌ " رَفْعٌ ، فإذا عَطَفْتَ عَلَيْهِ
 رَفَعْتَ فَقُلْتَ : " زَيْدُ أبوه قائمٌ ومنْطَلِقُ " ، و " مُنْطَلِقُ " لـ " زَيْدٍ " ، والأَحْسَنُ ^(٢) ،
 أَنْ تُقَدِّمَ مُنْطَلِقاً " على الجملةِ ، فتقولُ : زَيْدُ مُنْطَلِقٌ وأبوه قائمٌ ؛ لِئَلَّا يَلْتَبَسَ ،
 فَإِنْ لَمْ يَلْتَبَسْ كَانَ حَسِناً ؛ تقولُ : هذه امرأةُ أبوها شَرِيفٌ وَكَرِيمَةٌ ، والأوْلَى :
 تَقْدِيمُ المَفْرَدِ ، وهذا ^(٣) فِي الصِّفَةِ / أَقْبَحُ مِنْهُ فِي الْخَبَرِ .

الضَرْبُ الثَّانِي ^(١) : اسْمٌ عَمَلٌ فِيهِ حَرْفٌ ، وهو نوعانُ :

أحدهما : أَنْ يَكُونَ دُخُولُ الحَرْفِ كَخُرُوجِهِ ، إِلَّا فِي التَّكْثِيرِ ، كقولك :

(١) الأصول ٦٢ / ٢ .

(٢) فِي الْمَوْضِعِ السَّابِقِ مِنَ الْأَصُولِ : " وَالْأَحْسَنُ عِنْدِي .. " .

(٣) فِي الْمَوْضِعِ السَّابِقِ مِنَ الْأَصُولِ : وَتَقْدِيمُ الْجُمْلَةِ فِي الصِّفَةِ عِنْدِي عَلَى الْمَفْرَدِ أَقْبَحُ مِنْهُ فِي الْخَبَرِ

هَذَا ، وَنَصُّ الْمَثَالِ السَّابِقِ عِنْدَ ابْنِ السَّرَاجِ هُوَ : مَرَرْتُ بِامْرَأَةٍ أَبُوهَا شَرِيفٌ وَكَرِيمَةٌ ..

لَيْسَ زَيْدٌ بِقَائِمٍ وَلَا قَاعِدٌ ، فَمَوْضِعُ " بِقَائِمٍ " : نَصَبٌ ؛ فَلَكَ الْعَطْفُ عَلَى مَوْضِعِهِ ،
تَقُولُ : لَيْسَ زَيْدٌ بِقَائِمٍ وَلَا قَاعِدًا ، وَمِنْ هَذَا الْبَابِ قَوْلُهُمْ : هَلْ مِنْ رَجُلٍ عِنْدَكَ ؟
وَمَا مِنْ أَحَدٍ فِي الدَّارِ ، وَ ﴿ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا ﴾ (٢) ، ، وَ " إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ " ،
كُلُّ هَذِهِ الْحُرُوفِ إِذَا أَسْقَطْتَهَا ، كَانَ الْكَلَامُ بَعْدَهَا تَامًا .

وَلَا يَجُوزُ الْعَطْفُ عَلَى الْمَوْضِعِ الَّذِي فِيهِ حَرْفٌ عَامِلٌ ، إِلَّا بَعْدَ تَمَامِ
الْكَلَامِ ، تَقُولُ : إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ وَعَمْرُو ، فَتَعْطِفُ " عَمْرًا " عَلَى مَوْضِعِ " إِنَّ " وَمَا
عَمِلَتْ فِيهِ ، وَهُوَ الرَّفْعُ .

النَّوعُ الثَّانِي : أَنْ يَخْتَلَّ الْمَعْنَى بِإِسْقَاطِ الْحَرْفِ ، كَحُرُوفِ الْجَرِّ الْمُعَدِّيَةِ ،
نَحْوُ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ ، وَذَهَبْتُ إِلَى عَمْرٍو ، فَمَوْضِعُ " زَيْدٍ " وَ " عَمْرٍو " نَصَبٌ تَقُولُ
فِي الْعَطْفِ عَلَيْهِ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَعَمْرًا ، وَذَهَبْتُ إِلَى عَمْرٍو وَخَالِدًا ؛ وَتَقُولُ : مَرَّ
بِزَيْدٍ وَعَمْرٍو ، وَذَهَبَ إِلَى خَالِدٍ وَبَكْرٍ ، فَتَرْفَعُ .

الضَّرْبُ الثَّلَاثُ : اسْمٌ بُنِيَ مَعَ غَيْرِهِ ، نَحْوُ " خَمْسَةَ عَشَرَ " وَبَابِهِ ، فَحُكْمُهُ
حُكْمُ الْمَبْنِيِّ الْمَفْرَدِ (٣) ، تَقُولُ : إِنَّ خَمْسَةَ عَشَرَ دِرْهَمًا تَكْفِيكَ وَخَمْسَةَ دَنَانِيرَ
فَتَرْفَعُ ، عَلَى مَوْضِعِ " إِنَّ " ، وَمِنْهُ قَوْلُكَ : لَا رَجُلَ فِي الدَّارِ وَلَا غُلَامٌ لَكَ بِالرَّفْعِ .
الضَّرْبُ الرَّابِعُ : الْمَوْصُولُ ، وَهُوَ : الَّذِي ، وَأَخَوَاتُهَا ، وَلَا تَعْطِفُ عَلَيْهِ إِلَّا

(١) فِي الْأَصُولِ ٢ / ٦٣ : " الْقِسْمُ الثَّانِي - اسْمٌ عَمِلَ فِيهِ حَرْفٌ ، هَذَا الْقِسْمُ عَلَى ضَرْبَيْنِ : ضَرْبٌ يَكُونُ
الْعَامِلُ فِيهِ حَرْفًا زَائِدًا ، كَمَا أَنَّ الْأَمْثَلَةَ مَوْجُودَةٌ بِنَصِّهَا تَقْرِيْبًا ، مَعَ تَغْيِيرِ بَعْضِ الْأَفْظَاءِ ، وَانْظُرْ
مَدَى اعْتِمَادِ ابْنِ الْأَثِيرِ عَلَى ابْنِ السَّرَاجِ .

(٢) ٦٩ ، ١٦٦ / النِّسَاءُ وَ ٢٨ / الْفَتْحُ .

(٣) انْظُرْ : الْأَصُولُ ٢ / ٦٦ .

بَعْدَ تَمَامِهِ بِصِلَتِهِ وَعَائِدِهِ ، وَتَقُولُ : ضَرَبْتُ الَّذِي فِي الدَّارِ وَزَيْدًا ، فَتَنْصِبُهُ ؛
لأنَّ مَوْضِعَ " الَّذِي " نَصْبٌ ، وَلَا يَجُوزُ : ضَرَبْتُ الَّذِي وَزَيْدًا فِي الدَّارِ .
الحكم الحادي عَشَرَ : فِي الْعَطْفِ عَلَى عَامِلَيْنِ .

قد اختلف النحاة فيه ، فمنهم مَنْ أَجَازَهُ^(١) ، ومنهم مَنْ لَمْ يُجِزْهُ ، وَهُوَ
اِخْتِيَارُ سَيَبَوِيهِ^(٢) .

وَمَعْنَى الْعَطْفِ عَلَى عَامِلَيْنِ ، هُوَ : أَنْ يَتَقَدَّمَ مَرْفُوعٌ وَمَنْصُوبٌ ، أَوْ مَرْفُوعٌ
وَمَجْرُورٌ ، أَوْ مَنْصُوبٌ وَمَجْرُورٌ ، ثُمَّ تَعَطَّفَ عَلَيْهِمَا مِنْ غَيْرِ إِعَادَةِ الْعَامِلِ :
وَمِثَالُهُ : قَامَ زَيْدٌ وَضَرَبْتُ عَمْرًا وَبَكَرٌ وَخَالِدًا ، فَقَدْ تَقَدَّمَ مَرْفُوعٌ ، وَمَنْصُوبٌ ،
وَهُمَا : " زَيْدٌ " وَ " عَمْرُو " ثُمَّ عَطَفْتُ " بَكَرًا " عَلَى " زَيْدٍ " ، وَ " خَالِدًا " عَلَى
" عَمْرُو " وَهَذَا هُوَ الَّذِي وَقَعَ فِيهِ الْخِلَافُ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : قَامَ زَيْدٌ وَضَرَبْتُ عَمْرًا ، ١٢
وَقَامَ بَكَرٌ وَضَرَبْتُ خَالِدًا .

وَقَدْ أَجْمَعُوا^(٣) عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ : مَرَّ زَيْدٌ بِعَمْرٍو وَبَكَرٌ خَالِدٌ ، فَتَعَطَّفَ عَلَى
الْفِعْلِ وَ " الْبَاءِ " ، فَإِنْ قُلْتَ : مَرَّ زَيْدٌ بِعَمْرٍو وَخَالِدٌ بِكَرٍ ، فَقَدِمْتَ الْمَجْرُورَ عَلَى
الْمَرْفُوعِ ، فَقَدْ أَجَازَهُ الْأَخْفَشُ^(٤) ، وَمَنْ ذَهَبَ مَذْهَبُهُ .

(١) هُوَ الْأَخْفَشُ . انْظُرْ : الْمَقْتَضِبَ ١٩٥/٤ وَالْأَصُولَ ٧٣/٢ وَالتَّبَصُّرَةَ ١٤٥ .

(٢) انْظُرْ : الْكِتَابَ ٦٦-٦٣/١ ، وَاِخْتِيَارُ سَيَبَوِيهِ هُوَ مَا عَلَيْهِ جُمْهُورُ النُّحَاةِ . انْظُرْ : الْأَصُولَ ٦٩-٧١ .

وَالْتَّبَصُّرَةَ ١٤٤ وَالرَّضِيَ عَلَى الْكَافِيَةِ ٣٣٥/١ وَمَغْنِي اللَّيِّبِ ٤٨٦ .

(٣) انْظُرْ : التَّبَصُّرَةَ ١٤٤ وَالْهَمْعَ ٥/٢٦٩ .

(٤) انْظُرْ : الْأَصُولَ ٦٩/٢ وَالتَّبَصُّرَةَ ١٤٥ وَالْمَغْنِيَّ ٤٦٣ .

وقد استدلَّ مَنْ ذَهَبَ إِلَى جَوَازِ الْعُطْفِ عَلَى عَامِلِينَ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ (١) :

هَوْنٌ عَلَيْكَ فَإِنَّ الْأُمُورَ بِكَفِّ الْإِلَهِ مُقَادِيرُهَا
فَلَيْسَ بِأَتَيْكَ مَنْهِيَّهَا وَلَا قَاصِرٌ عَنْكَ مَأْمُورُهَا (٢)

ويقول النابغة (٣) :

فَلَيْسَ بِمَعْرُوفٍ لَنَا أَنْ نُرَدَّهَا صِحَاحًا وَلَا مُسْتَنْكَرٌ أَنْ تَعْقُرَا

ويقول الآخر (٤) :

أَكُلُّ أَمْرِي تَحْسِينِ أَمْرًا وَنَارٍ تَأْجِجُ بِاللَّيْلِ نَارًا
ويقول الله تعالى ، في قراءة بعضهم : ﴿ وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ

(١) هو الأعور الشنّي .

(٢) وهو من شواهد سيبويه ٦٤ / ١ ، وانظر أيضًا : المقتضب ١٩٦ / ٤ ، ٢٠٠ ، والأصول ٦٩ / ٢ والتبصرة ١٩٦ ، ١٩٧ ، والمغني ١٤٦ ، ٤٨٧ ، ٥٣٢ وشرح أبياته ٢٢٧ / ٣ ، ٢٧١ و ٦٧ / ٧ والهمع ١٣٠ / ٢ ، ١٨٨ / ٤ .

(٣) هو الجعدي ، انظر : ديوانه ٦٨ ، ٧٣ .

والبيت من شواهد سيبويه ٦٤ / ١ ، وانظر أيضًا : المقتضب ١٩٤ / ٤ ، ٢٠٠ ، والأصول ٧٠ / ٢ وجمهرة أشعار العرب ٧٨٥ . ورواية سيبويه : ولا مستنكرٌ ، بالرفع ، وهي رواية المبرد في المقتضب أيضًا ، ورواية القرشي في جمهرة أشعار العرب : ولا مستنكرًا ، بالنصب .

(٤) هو أبو داود الإيادي ، انظر : ديوانه ٣٥٣ ، ونُسب أيضًا إلى عدي بن زيد العبادي ، وهو في ذيل ديوانه ١٩٩ .

والبيت من شواهد سيبويه ٦٦ / ١ وانظر أيضًا : الكامل ٣٧٦ ، ١٠٠٢ ، والأصول ٧٠ / ٢ والتبصرة ٢٠٠ وأما ابن الشجري ٢٩٦ / ١ ، والإنصاف ٧٤٣ والمغني ٢٩٠ وشرح أبياته ١٦٥ / ٢ و ٣ / ٣٠٤ و ١٩٠ / ٥ .

آيَاتُ ﴿١﴾ بِالْجَرِّ (٣) ، وهي في موضع نصب (٣) ، وبقوله تعالى : ﴿ وَإِنَّا أَوْ
إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾ (٤) ، وبقولهم : " مَا كُلُّ سُودَاءَ تَمْرَةٍ وَلَا
بِيضَاءَ شَحْمَةٍ " (٥) .

وسيبيويه وَمَنْ ذَهَبَ مَذْهَبُهُ يَتَأَوَّلُ ذَلِكَ جَمِيعَهُ (٦) ، وَأَنْشَدَ الشَّعْرَ الْأَوَّلَ
وَالثَّانِي بِالرَّفْعِ (٧) ؛ فَقَالَ : وَلَا قَاصِرٌ ، وَلَا مُسْتَنْكِرٌ ، وَأَمَّا الْبَيْتُ الرَّابِعُ ، فَإِنَّهُ
قَالَ (٨) حَذَفَ " كُلًّا " بَعْدَ أَنْ لَفَظَ بِهَا أَوَّلًا ، وَاسْتَعْنَى عَنْ إِعَادَتِهَا ، وَكَذَلِكَ
تَقْدِيرٌ : وَلَا كُلٌّ بِيضَاءَ شَحْمَةٍ ، فَـ " كُلٌّ " مُضْمَرَةٌ هَاهُنَا مَحْذُوفَةٌ ، قَالَ : وَجَازَ
كَمَا جَازَ مَا مِثْلُ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ ذَاكَ وَلَا أَخِيهِ (٩) ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : وَلَا مِثْلُ أَخِيهِ
قَالَ سِيبَوِيه (١٠) : وَتَقُولُ : مَا أَبُو زَيْنَبٍ ذَاهِبًا وَلَا مُقِيمَةً أُمُّهَا ، فَتَرْفَعُ ؛ لِأَنَّكَ لَوْ

(١) ٤ الجاثية .

(٢) وهي قراءة حمزة والكسائي ، ووافقهم يعقوب والأعمش والجحدري ، انظر : السبعة ٥٩٤ والتيسير

١٩٨ ، والكشف عن وجوه القراءات السبع ٢ / ٢٦٧ وإبراز المعاني ٤٦٣ - ٤٦٤ والبحر المحيط

٨ / ٤٢ والتشعر ٢ / ٣٧١ ومشكل إعراب القرآن ٢ / ٢٩٣ .

(٣) عطفًا على اسم " إن " ، انظر : التبصرة ١٤٥ .

(٤) ٢٤ / سبأ . والشاهد في قوله تعالى : " أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ " حيث إن " في ضلالٍ " معطوفٌ على

" عَلَىٰ هُدًى " ؛ فَقَدْ شَرَكْتَ " أَوْ بَيْنَهُمَا فِي " إِنَّ " وَاللَّامُ فِي " لَعَلَىٰ هُدًى " ، وانظر : الأصول

٢ / ٧٣ والبسيط لابن أبي الربيع ٣٥٤ .

(٥) انظر : أمثال أبي عبيد ١٢ ومجمع الأمثال للميداني ٢ / ٢٨١ وكتاب سيبويه ١ / ٦٦ .

(٦) انظر : الكتاب ١ / ٦٣ - ٦٦ .

(٧) انظر الكتاب ١ / ٦٤ .

(٨) في الكتاب ١ / ٦٦ : " فَاسْتَعْنَيْتَ عَنْ تَثْبِيَةِ " كُلِّ " لِذِكْرِكِ إِيَّاهُ فِي الْكَلَامِ " .

(٩) في الموضع السابق من الكتاب : " وَلَا أَخِيهِ يَكْرِهُ ذَاكَ " .

(١٠) الكتاب ١ / ٦٤ .

قُلْتُ : ما/ أبو زَيْنَبَ مَقِيْمَةً أُمُّهَا ، لَمْ يُجْزَ ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ مِنْ سَبَبِهِ ، وَمِثْلُ ذَلِكَ ١١٢/ قول الأعور الشَّئِيّ :

هَوْنٌ عَلَيْكَ

وَأُنْشَدَ الْبَيْتَيْنِ ، وَقَالَ : لِأَنَّهُ جَعَلَ الْمَأْمُورَ مِنْ سَبَبِ الْأُمُورِ ، وَلَمْ يَجْعَلْهُ مِنْ سَبَبِ الْمَنْهِيٍّ ^(١) ، يَعْنِي : أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ : فَمَا بِأَتَيْكَ مَنْهِيُّهَا وَلَا قَاصِرَ عَنْكَ مَأْمُومُهَا ، لَمْ يُجْزَ أَنْ تَعْطِفَ عَلَى " مَنْهِيِّهَا " ؛ لِأَنَّ قَوْلَكَ : " مَأْمُومُهَا " غَيْرُ قَوْلِكَ : " مَنْهِيُّهَا " ، ثُمَّ قَالَ ^(٢) : وَجَرَّهُ قَوْمٌ ، فَجَعَلُوا " الْمَأْمُورَ " " الْمَنْهِيَّ " وَ " الْمَنْهِيَّ " مِنَ الْأُمُورِ ، فَهُوَ بَعْضُهَا ، فَصَارَ تَأْوِيلُ الْجَرِّ : لَيْسَ بِأَتَيْكَ الْأُمُورُ وَلَا قَاصِرُ بَعْضُهَا .

وَكَذَلِكَ احْتِجَّ بِقَوْلِ النَّابِغَةِ ^(٣) عَلَى هَذَا التَّأْوِيلِ ، وَأَجَازَ النَّصْبَ فِيهِمَا ، عَلَى الْمَوْضِعِ ^(٤) ، قَالَ ابْنُ السَّرَّاجِ ^(٥) : أَمَّا مَنْ ظَنَّ أَنَّ مَنْ جَرَّ " آيَاتٍ " قَدْ عَطَفَ عَلَى عَامِلِينَ ، فَقَدْ غَلَطَ ؛ لِأَنَّ آيَاتِ الْأَخِيرَةِ هِيَ الْأُولَى ، وَإِعَادَتُهَا تَاكِيدٌ ^(٦) ، وَإِنَّمَا كَانَ يَكُونُ فِيهِ حُجَّةٌ لَوْ كَانَ الثَّانِي غَيْرَ الْأَوَّلِ ، حَتَّى يَصِيرَا ^(٧) خَبَرَيْنِ ، قَالَ : وَالْعَطْفُ عَلَى عَامِلِينَ خَطَأٌ فِي الْقِيَاسِ ، غَيْرُ مَسْمُوعٍ مِنَ الْعَرَبِ ، وَلَوْ جَازَ الْعَطْفُ عَلَى عَامِلِينَ ، لَجَازَ عَلَى ثَلَاثَةٍ ، وَأَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ ^(٨) .

(١) فِي الْكِتَابِ ٦٤ / ١ : " وَلَمْ يَجْعَلْهُ مِنْ سَبَبِ الْمَذْكُورِ وَهُوَ الْمَنْهِيَّ " .

(٢) الْمَوْضِعُ السَّابِقُ مِنَ الْكِتَابِ ، مَعَ تَغْيِيرٍ فِي بَعْضِ الْأَلْفَاظِ .

(٣) فَلَيْسَ بِمَعْرُوفٍ .. الْكِتَابِ ٦٤ / ١ .

(٤) الْكِتَابِ ٦٥ / ١ .

(٥) الْأَصُولُ ٧٤ / ٢ .

(٦) فِي الْأَصْلِ : تَاكِيدٌ ، وَالَّذِي فِي الْأَصُولِ ٧٥ / ٢ : " كَانَ إِعَادَتُهُ تَاكِيدًا " .

(٧) فِي الْأَصْلِ : حَتَّى يَصِيرَ ، وَالتَّصْوِيبُ مِنَ الْأَصُولِ ٧٥ / ٢ .

(٨) الْأَصُولُ ٧٥ / ٢ .

الحكمُ الثاني عشرَ : قد جاءَ في العطفِ أشياءُ مخالفةُ (١) للقياسِ .

منها قولك : مررتُ برجلٍ قائمٍ أبواه لا قاعدينِ ، فـ " قاعدين " معطوفٌ على " قائم " وليسَ في " قاعدين " راجعٌ إلى " رجلٍ " كما كان في " قائم " ؛ فجازَ هذا في المعطوفِ على غيرِ قياسٍ ؛ فإنَّ القياسَ أنَّ تقولَ : مررتُ برجلٍ قائمٍ أبواه لا قاعدٍ أبواه ، وأنَّ لا يجيئُ الأبوانِ " مُضمَرين " ، ولكنه حكيَ عن العربِ ، وكثُرَ في كلامهم حتى صارَ قياساً مُستقيماً .

ومنها قولهم : " كُلُّ شاةٍ وسَخَلتِها (٢) بِدِرْهَمٍ ولو جَعَلتَ " السَّخْلَةَ " تلي

" كُلُّ " لم يَجُزْ ، ومثلهُ : رَبُّ رَجُلٍ وَأَخِيهِ ، فلو وليَّ " الأَخ " " رَبُّ " لم يَجُزْ (٣) .

ومنها قولهم : هذا الضَّارِبُ الرَّجُلِ زَيْدٍ ، وَلَوْ/ وَلِيَّ " زَيْدٌ " الضَّارِبُ " لم يَجُزْ (٤) .

يكنُ مجزواً (٤) ، وينشُدُ هذا البيتُ (٥) جرّاً :

الواهِبُ المائَةَ الهِجَانِ وَعَبْدُهَا عُوذًا تَرْجِي خَلْفَهَا أَطْفَالَهَا

وكان المبردُ يَفَرِّقُ بَيْنَ " عَبْدُهَا " و " زَيْدٍ " ، ويقولُ : إِنَّ الضَّمِيرَ فِي

(١) من هنا إلى آخر الباب يكاد يكونُ منقولاً بالنص من أصول ابن السراج ٢/ ٣٠٧ - ٣٠٨ .

(٢) السَّخْلَةُ - بفتح السين - وَلَدَ الشاةِ مِنَ الْمُغَزِّ وَالضَّأْنِ ، ذَكَرًا كَانَ ، أَوْ أُنْثَى .

(٣) لا يُقالُ : رَبُّ أَخِيهِ ؛ لأنَّ " رَبُّ " لا تعملُ إلا في نكرة .

(٤) بل يكونُ منصوباً ؛ تقولُ : هذا الضَّارِبُ زَيْدًا ؛ لأنَّهُ مفعولٌ بِهِ .

(٥) للأعشى ، انظر : ديوانه ٢٩ .

وهو من شواهد سيبويه ١/ ١٨٣ ، وانظر أيضاً : المقتضب ٤/ ١٦٣ ، والأصول ١/ ١٣٤ و ٢/

٣٠٨ والتبصرة ١٤٣ ، والمخصَّص ١٦/ ١٢٥ ، والمقرب ١/ ١٢٦ ، والهمع ٤/ ٢٧٥ و ٥/ ٢٦٩

والخزانة ٤/ ٢٥٦ و ٥/ ١٣١ و ٦/ ٤٩٨ .

الهِجَانُ : البَيضُ ، وهي أكرم الإبل . العُوذُ : جمع عائدٍ مثل : حائلٍ وحُولٍ وعائدٍ : صيغة نسبٍ ،

والعائدُ الحديثة النَّجَاجِ .

"عَبْدُهَا" هو "المائة" ، كَأَنَّهُ قَالَ : وَعَبْدُ الْمَائَةِ ، وَلَا يُجِيزُ ذَلِكَ فِي (١) "زَيْدٍ"
وَأَجَازُهُ سَيَبُويهِ (٢) وَالْمَازَنِيُّ (٣) .

(١) قول المبرد هذا غير موجود بنصه في المقتضب وفيه ١٦٤ / ٤ كلام قريب مما ذكره ابن الأثير هاهنا، هذا وقد نقل الشيخ عَضِيْمَة - رحمه الله - كلام المبرد حول هذه المسألة ، ولعله نقله من أصول ابن السراج أو من خزانة الأدب ؛ إذا أن نص كلام المبرد موجود في أصول ابن السراج ٣٠٨ / ٢ ، وانظر أيضاً نص كلام المبرد منقولاً عن ابن السراج في الخزانة ، في شرح البغدادي للشاهد المذكور .

(٢) الكتاب ١ / ١٨٢ - ١٨٣ .

(٣) انظر : الأصول ٣٠٨ / ٢ حيث قال ابن السراج " . وأجاز ذلك سيَبُويهِ وَالْمَازَنِيُّ ، ولا أعلمهم قاسوه إلا على هذا البيت . وقال المازني إنه من كلام العرب " ثم علق ابن السراج على ذلك بقوله : " والذي قاله أبو العباس - يعني المبرد - أولى وأحسن " .

البابُ الرابعُ عَشَرَ

في النداء ، وما يَتَّبَعُهُ من التَّرخيم ، والنَّدْبَةِ
وفيه ثلاثة فصول :

الفصل الأول : في النداء

وفيه أربعة فُرُوع :

الفرعُ الأولُ : في تَعْرِيفِهِ .

النداءُ : معنى من معاني الكلام التي انْقَسَمَ إليها القِسْمَةُ الْأَصْلِيَّةُ ،
كالخبر ، والاستِخْبَارِ ، والأمرِ ، والنَّهْيِ ، والقَسَمِ ، ونحو ذلك ، وهو في اللُّغَةِ :
الدُّعَاءُ والطَّلَبُ ، تقولُ : ناديتُ زيداً ، كما تقولُ : دَعَوْتُ زيداً ؛ ولهذا قالوا :
إِنَّ أَصْلَ المُنَادَى : المفعوليَّةُ ، على تقدير : أدعو زيداً ، وأريدُ زيداً ؛ إِلَّا أَنَّهُمْ
تركوا إظهارَ هذا الفعلِ ؛ اسْتِغْنَاءً عَنْهُ بحروفِ النداءِ ؛ رفعاً لِلْبَسِّ الخبرِ
بالنداءِ ، واختصاراً في اللفظِ .

والنداءُ من خواصِّ الأسماءِ ، دونَ الأفعالِ والحروفِ ، والغرضُ منه :
تَنْبِيهُ المدعوِّ ؛ لِيُقْبَلَ عليك وَيُجِيبَكَ .

وتَعَرَّضُ فيه الاستِغَاثَةُ ، والتَّعَجُّبُ ، والمدحُ ، وقولُ الدَّاعِي : يَا إِلَهَ ، وَيَا
رَبِّ ؛ اسْتِغْثَاءً مِنْهُ لِنَفْسِهِ ، وَهَضْمُ لَهَا ، واستِغْنَاءً عَنْ مَظَانِّ الْقَبُولِ
والاستِمَاعِ ، وإظهارِ الرُّغْبَةِ في الإجابة بالاستِغَاثَةِ .

الفرعُ الثاني : في أَقْسَامِهِ ، وحركاتِهِ .

أما أَقْسَامُهُ : فلا يخلو المُنَادَى من أَنْ يكونَ معرفةً ، أو نكرةً . والمعرفةُ

لا تَخْلُو أَنْ تكونَ معرفةً بالوضعِ ، أو بقرينةٍ ، والقرينةُ لَا تَخْلُو من أَنْ تكونَ : (١١٣)

في أوله ، وهي الألف واللام ، أو في آخره وهي الإضافة ، وألحق بها ما كان شبيهاً بها .

وأما النكرة ، فلا تخلو : أن تكون مقصودة ، أو غير مقصودة ، وإن شئت قلت : المنادى لا يخلو : أن يكون مفرداً أو غير مفرد .

والمفرد ، لا يخلو : أن يكون معرفة ، أو نكرة . والمعرفة ، لا تخلو : أن تكون وضعية أو بالآلف واللام ، والنكرة ، لا تخلو : أن تكون مقصودة ، أو غير مقصودة .

وغير المفرد ، لا يخلو : أن يكون مضافاً ، أو شبيهاً بالمضاف ؛ لطوله .

فحصل من هذين التقسيمين أقسام ستة ولكل منها حركة تخصه .

وأما حركاته : فمختلفة بحسب أقسامه .

القسم الأول : المعرفة الوضعية ، نحو : " زيدٌ " و " عمروٌ " ، وجميع الأعلام ، وهي مبنية على الضم ، في النداء ، نحو : يا زيدُ ، ويا عمروُ ؛ وإنما بُني فيه لوقوعه موقع أسماء الخطاب ، وحروفه ؛ لأنَّ النداء : خطابٌ تنزل منزلة " أدعوك " ، و " يا إياك " ، وبُني على الحركة ؛ نظراً إلى تمكنه في الاسمية ، وخص بالضم ؛ لأنَّ النصب عملٌ حرفِ النداء ، والجر من إعراب المضاف .

فإن كان الاسم مبنياً قبل النداء ، ترك على حركة بنائه ، نحو : يا هؤلاء ،

و يا من في الدار .

القسم الثاني : المعرفة بالآلف واللام ، نحو : الرجل ، والغلام ، ولا يدخل

عليها حرفُ النداء ؛ لاشتراكهما في التخصيص ، فتوصلوا إلى ندائه بـ " أي " مبنية على الضم ، وزادوا عليها " ها " التي للتنبية ، وجعلوها المنادى الداخِل

عليه حرف النداء ، وجعلوا الاسم المندى حقيقةً وصفاً لها ، ورفعوه نحو : يا أيُّها الرجلُ ، ويا أيُّها الغلامُ ؛ ويكون للواحد ، والاثنين والجماعة ، والمؤنث على لفظ واحدٍ ، نحو : يا أيُّها الرجلُ ، ويا أيُّها الرجلان ، ويا أيُّها الرجال ، ١٤ ويا أيُّها المرأة ، ويا أيُّها النساء ، والاختيار في المؤنثة : إثبات التاء ، نحو : يا أيُّها المرأة ، وقد يلحقونها اسم الإشارة ، فيقولون : يا أيُّهذا الرجلُ ، وقد يسقطونها ، فيقولون يا هذا الرجلُ .

وقد شدَّ من هذا العموم ، دخول حرف النداء على اسم الله تعالى خاصةً ، فقالوا : يا الله اغفر لي ، بقطع الهمزة ، ووصلها ؛ لكثرة استعمالهم إيَّاه في الدعاء ، والابتihal إليه ، حالتِي السراءِ والضراءِ ؛ لأنَّ الألف واللام لا يفارقانه ، مع أنَّهما خلف من همزة " إله " .
وقد جاءت " يا " مع الألف واللام ، في غير اسم الله تعالى ، شاذاً في الشعر .

القسم الثالثُ : المعرفةُ بالإضافة ، وسواء كان مضافاً إلى معرفة أو نكرة فإنه منصوب على أصل النداء ؛ لأنه لم يخرج عن بابهِ ، ولم يقع موقع ما بُني من المندى لأجلهِ ، نحو : يا عبدالله ، ويا غلام رجلٍ ، ويا عبد سوءٍ ، ومنه قوله تعالى : ﴿ يَا قَوْمَنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ ﴾ (١) ، وقوله تعالى : ﴿ يَا أَهْلَ يَثْرِبَ لَا مُقَامَ لَكُمْ ﴾ (٢) وامتنعوا من نداء المضاف إلى المخاطب ، نحو : يا غلامك ؛ لأنَّ

(١) ٣١ / الأحقاف .

(٢) ١٣ / الأحزاب .

المخاطَبَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ ^(١) المُنَادَى ، وَأَجَازَ بَعْضُهُمْ ^(٢) : يَا ذَاكَ .
وما كَانَ مِنْهُ مُضَافاً إِلَى الْمُتَكَلِّمِ ، فَلَهُ حُكْمٌ مُفْرَدٌ يَرِدُ فِي الْفَرْعِ
الرَّابِعِ ^(٣) .

الْقِسْمُ الرَّابِعُ : فِي مُشَابِهَةِ الْمُضَافِ ؛ لَطَوِيلُهُ ، وَهُوَ : كُلُّ مَا عَمِلَ فِيهِمَا
بَعْدَهُ : نَصَباً أَوْ رَفْعاً ؛ لَفْظاً أَوْ مَوْضِعاً ، وَحُكْمُهُ : حُكْمُ مَا أُشْبِهَهُ ، وَهُوَ
النَّصَبُ ، نَحْوُ قَوْلِكَ : يَا خَيْراً مِنْ زَيْدٍ ، وَيَا ضَارِباً عَمراً ، وَيَا قَائِماً أَبَوَهُ ،
وَوَجْهَهُ الْمَشَابَهَةَ : عَمَلُ الْأَوَّلِ فِي الثَّانِي ، وَتَخْصِيصُهُ بِهِ ، وَأَنَّ الثَّانِيَّ مِنْ تَمَامِ
الْأَوَّلِ .

وَقَدْ أَلْحَقُوا بِهَذَا الْقِسْمِ قَوْلَهُ تَعَالَى : ﴿ يَا حَسْرَةً عَلَى الْعِبَادِ ﴾ ^(٤) وَقَوْلُ
ذِي الرُّمَّةِ ^(٥) :

أَدَاراً بِحَزْوَى هَجَّتِ لِلْعَيْنِ عَبْرَةً فَمَاءُ الْهَوَى يَرْفُضُ أَوْ يَتَرَقَّرُ

(١) انظر : المقتضب ٢٤٥ / ٤ ، والهمع ٤٧ / ٣ .

(٢) هو ابن كَيْسَانَ ، انظر : الهمع ٤٦ / ٣ ، وانظر أيضاً : ابن كَيْسَانَ النحوي ١٦٧ .

(٣) انظر ص ٣٩٨ .

(٤) ٣٠ / يس .

وَحَسْرَةٌ " نَكْرَةٌ غَيْرُ مَقْصُودَةٍ ، وَلَا يَجُوزُ هُنَا إِلَّا النَّصَبُ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ ؛ وَإِنَّمَا أَلْحَقْتُ بِالشَّبِيهِ
بِالْمُضَافِ ، وَإِنْ كَانَتْ نَكْرَةٌ ؛ لِأَنَّهَا طَالَتْ بِصَفَتِهَا ، وَهِيَ الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ ، وَانْظُرْ : إِعْرَابَ الْقُرْآنِ لِأَبِي
جَعْفَرِ النَّحَّاسِ ٧١٨ / ٢ وَمَشْكَلَ إِعْرَابِ الْقُرْآنِ ٢٢٤ / ٢ .

(٥) ديوانه ٤٥٦ .

وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ سَبِيحِيهِ ١٩٩ / ٢ ، وَانْظُرْ أَيْضاً : الْمَقْتَضِبَ ٢٠٣ / ٤ وَالتَّبَصُّرَةَ ٣٣٩ وَالْخُرَازَةَ
١٩٠ / ٢ وَشَرَحَ أَيْبَاتَ الْمَغْنِيِّ ٨٠ / ٧ .

حَزْوَى : مَوْضِعٌ فِي دِيَارِ بَنِي تَمِيمٍ . هَجَّتْ : جَوَابُ النِّدَاءِ ، وَيُقَالُ هَجَّتِ الشَّيْءَ وَهَيَّجَتْهُ : أَثَرَتْهُ . مَاءُ
الْهَوَى : هُوَ الدَّمْعُ وَأُضَافَ إِلَى الْهَوَى - أَيِ الْعَشَقِ - لِأَنَّهُ سَبَبُهُ .

يَرْفُضُ : يَسِيلُ بَعْضُهُ فِي إِثْرِ بَعْضٍ . يَتَرَقَّرُ : يَبْقَى فِي الْعَيْنِ مُتَحِيرًا ، يَجِيءُ وَيَذْهَبُ .

وَأَلْحَقُوا بِهِ الْمُسَمَّى بِالْمَعْطُوفِ وَالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ ، نَحْوُ رَجُلٍ سَمِيَتْهُ بِـ " زَيْدٍ وَعَمْرٍو " ، تَقُولُ : يَا زَيْدًا وَعَمْرًا أَقْبِلْ ؛ لِأَنَّ الْأِسْمَ الْأَوَّلَ لَا يَتِمُّ بِهِ الْمُسَمَّى ؛ فَقَدْ تَنَزَّلَ مَنْزِلَةُ الْمُضَافِ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ ، مِنْ قَوْلِكَ : غُلَامُ زَيْدٍ ، وَمَنْزِلَةُ " زَيْدٍ " مِنْ قَوْلِكَ : ضَارِبُ زَيْدًا ، وَلَوْ نَادَيْتَ رَجُلًا اسْمُهُ : ثَلَاثَةٌ وَثَلَاثُونَ ؛ لَنَصَبْتُهُمَا مَعًا .

الْقِسْمُ الْخَامِسُ : فِي النِّكَرَةِ الْمَقْصُودَةِ ، وَحُكْمُهَا حَكْمُ الْمَعْرِفَةِ الْوَضْعِيَّةِ ، فِي الْبِنَاءِ عَلَى الضَّمِّ ؛ لِأَنَّهَا بِالْقَصْدِ إِلَيْهَا تَنَزَّلَتْ مَنْزِلَتَهَا ، نَحْوُ قَوْلِكَ : يَا رَجُلُ ، وَيَا غُلَامُ ؛ لِأَنَّكَ أَقْبَلْتَ فِي نَدَائِكَ عَلَى وَاحِدٍ مَخْصُوصٍ مِنْ جِنْسِهِ .

الْقِسْمُ السَّادِسُ : النِّكَرَةُ غَيْرُ الْمَقْصُودَةِ ، وَهِيَ أَنَّ لَا تَخْصُ مَنْادَى بَعِيْنَةً ، وَإِنَّمَا تُرِيدُ وَاحِدًا مَجْهُولًا مِنْ جِنْسِهِ ، وَهُوَ مَنْصُوبٌ عَلَى أَصْلِ النَّدَاءِ ، سَوَاءٌ وَصَفْتَهُ أَوْ لَمْ تَصِفْهُ ، نَحْوُ : يَا رَجُلًا ، وَيَا رَجُلًا عَاقِلًا ، فَكُلُّ مَنْ أَجَابَكَ ، كَانَ الْمَنَادَى ، كَقَوْلِهِ (١) :

فَيَا رَاكِبًا إِمَّا عَرَضْتَ فَبَلِّغَا نَدَامَايَ مِنْ نَجْرَانٍ أَنَّ لَا تَلَاقِيَا
وَلَمْ يَبَيِّنْ كَالنِّكَرَةِ الْمَقْصُودَةِ ؛ لِبُعْدِهِ بِتَنْكِيرِهِ عَمَّا وَقَعَتْ الْمَقْصُودَةُ مَوْقِعَهُ وَهُوَ الْخَطَابُ .

الْفَرْعُ الثَّالِثُ : فِي حُرُوفِ النَّدَاءِ ، وَهِيَ خَمْسَةٌ : " يَا " وَ " أَيَا " وَ " هَيَا " وَ " أَيَّ " وَ " الْهَمْزَةُ " ، تَقُولُ : يَا زَيْدُ ، وَ أَيَا زَيْدُ ، وَ هَيَا زَيْدُ ، وَ أَيَّ زَيْدُ ، وَ أَزَيْدُ ، وَأُمُّ هَذِهِ الْحُرُوفِ " يَا " ؛ لِأَنَّهَا تُسْتَعْمَلُ لِلْقَرِيبِ وَالْبَعِيدِ ، وَفِي النُّدْبَةِ وَالتَّرْخِيمِ ، وَالْأَرْبَعَةُ الْبَاقِيَةُ مُرْتَبَةٌ فِي الْقُرْبِ وَالْبَعْدِ ، فَـ " الْهَمْزَةُ " لِأَقْرَبِ الْمَنَادِينَ إِلَيْكَ وَبَعْدَهَا " أَيَّ " ثُمَّ " هَيَا " ثُمَّ " أَيَا " ، وَقِيلَ : إِنَّ الْهَاءَ ، فِي

(١) هُوَ عَبْدُ يَغُوثَ بْنِ وَقَّاصِ الْحَارِثِيِّ . انْظُرْ : الْمَفْضَلِيَّاتُ ١٥٦ .

وَالْبَيْتُ مِنْ شَوَاهِدِ ٢ / ٢٠٠ ، وَانْظُرْ أَيْضًا : الْمَقْتَضَبُ ٤ / ٢٠٤ وَأَمَالِي الْقَالِي ٣ / ١٣٣ وَالتَّبْصُرَةُ

٣٣٩ وَابْنُ يَعِيشَ ١ / ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، وَالْخَزَانَةُ ٢ / ١٩٤ ، وَاللِّسَانُ (عَرْضُ) .

هِيَ " مُبْدَلَةٌ مِنْ هَمْزَةٍ " أَيْ " .

وقد تُسْتَعْمَلُ بَعْضُهَا مَوْضِعَ بَعْضٍ ، إِلَّا الْهَمْزَةُ ؛ فَإِنَّهَا خَاصَّةٌ بِمَوْضِعِهَا . ١١٥ / ١
وهذه الْأَحْرُفُ هِيَ الْعَامِلَةُ بِحُكْمِ النَّيَابَةِ عَنِ الْأَصْلِ الَّذِي هُوَ الْفِعْلُ ،
وَكَأَنَّهَا أَشَدُّ مَلَابَسَةً لِلْمُنَادَى مِنَ الْفِعْلِ الْحَقِيقِيِّ ؛ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : يَا زَيْدُ ، فَقِيلَ
لَكَ : مَا قُلْتَ ؟ قُلْتَ : نَادَيْتُ زَيْدًا .

وَقَالَ قَوْمٌ : هِيَ أَسْمَاءٌ ^(١) لِلْأَفْعَالِ ، نَحْوُ : صَهْ وَمَهْ ؛ وَلِهَذَا أَفَادَتْ مَعَ
الْأَسْمَاءِ ، وَالْعَمَلُ لَهَا ، وَفِيهَا ضَمِيرٌ مُسْتَكِنٌ لِلْمُنَادَى .
وَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ أَظْهَرُ وَأَكْثَرُ .

الْفَرْعُ الرَّابِعُ : فِي أَحْكَامِ النَّدَاءِ ، وَالْمُنَادَى .
الْأَسْمَاءُ عَلَى ضَرْبَيْنِ : ضَرْبٌ يُنَادَى ، وَضَرْبٌ لَا يُنَادَى .
فَالَّذِي يُنَادَى عَلَى ثَلَاثِ مَرَاتِبٍ . :

الْمُرْتَبَةُ الْأُولَى : لِابْدَاءٍ مِنْ وَجُودِ " يَا " مَعَهَا ، وَهِيَ : النُّكْرَةُ ، وَالْأَسْمَاءُ
الْإِشَارَةُ ، وَالْمُسْتَعَاثُ ، وَالْمُنْدُوبُ ، لَا تَقُولُ : رَجُلٌ أَقْبِلْ ، وَلَا : هَذَا أَقْبِلْ ،
وَأَنْتَ تُرِيدُ النَّدَاءَ ، وَقَدْ شَذَّ قَوْلُهُمْ : "أَصْبَحْ لَيْلٌ" ^(٢) وَ " أَطْرُقُ كَرًا " ^(٣) يُرِيدُونَ :

(١) وَهُوَ مَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ كَمَا فِي الْجَنِيِّ الدَّانِي ٣٥٥ وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْفَارَسِيُّ . انْظُرْ : الْمَسَائِلَ الْعَسْكَرِيَّاتِ . ١١١ .

(٢) انْظُرْ : مَجْمَعَ الْأَمْثَالِ ١١ / ٤٠٣ . وَيُضْرَبُ فِي اللَّيْلَةِ الشَّدِيدَةِ الَّتِي يَطُولُ فِيهَا الشَّرُّ .

(٣) انْظُرْ : جَمْعُهَا الْأَمْثَالُ ٨ / ١٩٤ ، وَمَجْمَعَ الْأَمْثَالِ ٨ / ٤٣١ ، وَتَمَامُهُ : " إِنَّ النِّعَامَةَ فِي الْقُرَى " -
وَيُضْرَبُ لِلرَّجُلِ الْحَقِيرِ يَتَكَلَّمُ فِي الْمَوْضُوعِ الْجَلِيلِ لَا يَتَكَلَّمُ فِيهِ أَمْثَالُهُ .

يا ليل ، وياكرا ، وقد جاء في الشعر ، قال (١) :
فَقُلْتُ لَهُ عَطَّارُ هَلَّا أَتَيْتَنَا بِدُهْنِ الْخُرَامِيِّ أَوْ بِخُوصَةِ عَرْفَجٍ
وفي قول العجاج (٢) .

جَارِي لَا تَسْتَنْكِرِي عَذِيرِي (٣)

يُريد : يا جارية .

المرتبة الثانية : لأبْدُ مِنْ حَذَفٍ " يا " معها وهو قولهم : اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي ، و :
" يا رَبِّ ارْحَمْنَا أَيَّتْهَا الْعِصَابَةُ " ، إِذَا عَنَيْتَ نَفْسَكَ وَجَمَاعَتَكَ فَلَا تَقُولُ : يَا
اللَّهُمَّ وَلَا يَا أَيَّتْهَا الْعِصَابَةُ ، وَإِنَّمَا حُذِفَ مِنْ " اللَّهُمَّ " ؛ لِئَلَّا يُجْمَعَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ
الْمِيمِ الَّتِي هِيَ عَوْضٌ مِنْهَا ، وَقَدْ جَاءَ فِي الشَّعْرِ ، قَالَ (٤) :
إِنِّي إِذَا مَا حَدَّثْتُ أَلْمَا أَقُولُ : يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّ

(١) لم أَقِفْ عَلَى اسْمِهِ . وَالْبَيْتُ فِي الْمَحْتَسَبِ ٧٠ / ٢ بِغَيْرِ نَسْبَةٍ .
الْخُرَامِيُّ : عُشْبَةٌ طَوِيلَةُ الْعِيدَانِ ، صَغِيرَةُ الْوَرَقِ ، حُمْرَاءُ الزَّهْرِ ، طَيِّبَةُ الرِّيحِ : الْعَرْفَجُ : ضَرْبٌ مِنَ
النَّبَاتِ سَهْلِي ، قِيلَ : إِنَّهُ طِيبُ الرَّائِحَةِ .
(٢) دِيَوَانُهُ ٢٢١ .

(٣) وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ سَيَبَوِيهِ ٢ / ٢٣١ ، ٢٤١ ، وَانْظُرْ أَيْضًا : الْمَقْتَضِبُ ٤ / ٢٦٠ وَالتَّبَصُّرَةُ ٣٦٨ وَأَمَالِي
ابْنِ الشَّجَرِيِّ ٢ / ٨٨ وَابْنُ يَعِيشَ ٢ / ١٦ ، ٢٠ وَالْخَزَانَةُ ٢ / ١٢٥ .
الْعَذِيرُ : الْأَمْرُ الَّذِي يُحَاوَلُهُ الْإِنْسَانُ فَيُعْذَرُ فِيهِ .
وَالْمَعْنَى : لَا تَسْتَنْكِرِي مَا أَحَاوَلْتُهُ مُعْذِرًا فِيهِ ، وَقَدْ فَسَّرَهُ بِمَا بَعْدَهُ ، وَهُوَ قَوْلُهُ :
سَيَّرِي وَإِشْفَاقِي عَلَى بَعِيرِي

(٤) قِيلَ : هُوَ أُمِيَّةُ بْنُ أَبِي الصَّلْتِ ، وَلَيْسَ فِي دِيَوَانِهِ ، وَنُسِبَ أَيْضًا إِلَى أَبِي خَرَّاشِ الْهَذَلِيِّ وَهُوَ فِي
شَرْحِ أَشْعَارِ الْهَذَلِيِّينَ ١٣٦٤ ، وَانْظُرْ مَا قَالَهُ الْبَغْدَادِيُّ حَوْلَ نَسْبَةِ الْبَيْتِ فِي الْخَزَانَةِ .
وَانْظُرْ : نَوَادِرَ أَبِي زَيْدٍ ٤٥٨ وَالْمَقْتَضِبَ ٤ / ٢٤٢ وَالْمَحْتَسَبَ ٢ / ٢٣٨ وَالتَّبَصُّرَةَ ٣٥٦ وَأَمَالِي ابْنِ
الشَّجَرِيِّ ٢ / ١٠٣ وَالْإِنْصَافَ ٣٤١ وَابْنُ يَعِيشَ ٢ / ١٦ وَالْخَزَانَةَ ٢ / ٢٩٥ .

وكان الأصلُ : يا الله اغفر لي ، وأما حذفُ " يا " من : أيتها العصابةُ
فلأنك لم ترد به /نداءً محضاً .

ب/١١٥

المرتبةُ الثالثةُ : لك الخيارُ [معها] ^(١) في حذفِ حرفِ النداءِ ، وإثباته ،
وهي : الأعلامُ ، والكُنَى ، والمضافُ ، تقولُ : زيدُ أَقْبِلْ ، وأبا مُحَمَّدٍ اخرجُ ،
وَعَلَامَ زَيْدٍ أَقْبِلْ ، قالَ اللهُ تعالى : ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾ ^(٢) ، وقالَ عزٌّ من
قائِلٍ : ﴿رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ﴾ ^(٣) فَإِنْ سَمَّيْتَ رَجُلًا " خَيْرًا مِنْ زَيْدٍ " وكانَ نكرةً
قَصْدَتَهُ أَوْ لَمْ تَقْصِدْهُ ، كانَ لَكَ حذفُ " يا " منِ الأوَّلِ ، دُونَ الثَّانِي والثَّالِثِ .

أما القِسْمُ الذي لا يُنادى ، فهوُ أَسْمَاءُ الأفعالِ ، وما ليسَ بأهلٍ للجوابِ -
إِلَّا أَنْ يُنْزَلَ مَنْزِلَةً ما يُجِيبُ ، كالمنزلِ ، والرَّبعِ - وما فيه الألفُ واللَّامُ ، حتَّى
يُتَوَصَّلَ إِلَى نَدَائِهِ بِـ " أَيْ " كما قلنا ، والقولُ المحرَّرُ في هذا الحكمِ : أَنَّهُ يَجُوزُ
أَنْ تَحْذِفَ حَرْفَ النِّدَاءِ مَعَ كُلِّ اسْمٍ لا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ وَصْفًا لـ " أَيْ " ، تقولُ :
زَيْدُ أَقْبِلْ ؛ لَأَنَّهُ لا يَجُوزُ أَنْ تقولَ : يا أَيُّها زَيْدُ أَقْبِلْ ، ولا تقولَ : رَجُلُ أَقْبِلْ ؛ لَأَنَّهُ
يَجُوزُ أَنْ تقولَ : يا أَيُّها الرَّجُلُ ، ولا تقولَ : هذا أَقْبِلْ ؛ لَأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تقولَ : يا
أَيُّهَا أَقْبِلْ

الحكمُ الثاني : قد اختلفَ في العَلَمِ المُنَادِي ، هل تعريفُهُ بَعْدَ النِّدَاءِ باقٍ؟
أَوْ زالَ تعريفُهُ ، واكتسبَ بالنِّدَاءِ تعريفًا آخَرَ ، كما اكتسبتِ النكرةُ المقصودةُ

(١) تَمَّةٌ يَلْتَمِمْ بِمِثْلِهَا الْكَلَامُ .

(٢) ٢٩ / يوسف .

(٣) ١٤٣ / الأعراف .

به؟ فَإِلَى الْأَوَّلِ ذَهَبَ ابْنُ السَّرَّاجِ (١) ، وَإِلَى الثَّانِي ذَهَبَ الْمُبَرِّدُ (٢) وَالْفَارِسِيُّ (٣) وَقَوْلُهُمَا أَشْبَهَ الْقَوْلَيْنِ ، قَالَ الْمُبَرِّدُ : النِّكَرَةُ إِذَا قُصِدَتْ ، اِكْتَسَبَتْ بِالْقَصْدِ وَالنِّدَاءِ تَعْرِيفًا ، وَزَالَ مَا فِيهَا مِنَ التَّنْكِيرِ ، وَكَذَلِكَ التَّعْرِيفُ الْعَلَمِيُّ يَزُولُ بِتَعْرِيفِ النِّدَاءِ ، يَشْهَدُ لَذَلِكَ : أَنَّ مَا فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ ، لَا يُنَادَى ، إِلَّا اسْمُ اللَّهِ تَعَالَى ؛ هَرَبًا مِنْ اجْتِمَاعِ تَخْصِيصِ حَرْفِ النِّدَاءِ ، وَالْأَلْفِ وَاللَّامِ .

الْحُكْمُ الثَّلَاثُ : إِذَا اضْطُرَّرْتَ إِلَى تَنْوِينِ الْعَلَمِ الْمُنَادَى ، فَفِيهِ مَذْهَبَانِ : الرَّفْعُ وَالنَّصَبُ .

أَمَّا الرَّفْعُ : فَمَذْهَبُ الْخَلِيلِ (٤) وَسَيَبُويهِ وَالْمَازِنِيِّ (٥) ، وَيُنْشِدُونَ هَذَا الْبَيْتَ (٦) مَرْفُوعًا :

سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطَرُ ، عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ
 ١١٦ قَالُوا : لِأَنَّهُ أَشْبَهَ الْمَعْرَبَ غَيْرَ (٧) الْمُنْصَرَفَ ، حِينَ حُمِلَتْ صِفَتُهُ عَلَى لَفْظِهِ
 فَجُعِلَ مَعَ التَّنْوِينِ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ ، كَمَا إِذَا اضْطُرَّرْتَ إِلَى تَنْوِينِ " أَحْمَد " .

(١) الأصول / ١ / ٣٣٠ .

(٢) المقتضب / ٤ / ٢٠٥ .

(٣) الإيضاح العضدي وحاشيته ٢٢٧ - ٢٢٨ ، ٢٢٩ .

(٤) الكتاب / ٢ / ٢٠٢ .

(٥) المساعد على تسهيل الفوائد / ٢ / ٥٠١ والهمع / ٣ / ٤١ ، والخزانة / ٢ / ١٥٠ .

(٦) للأحوص . انظر : ديوانه ١٨٩ .

وهو من شواهد سيبويه / ٢ / ٢٠٢ ، وانظر أيضا : المقتضب / ٤ / ٢١٤ و ٢٢٤ ومجالس ثعلب ٩٢ ،

٥٤٢ ، والأصول / ١ / ٣٤٤ و ٢ / ٢٢٦ والمحاسب / ٢ / ٩٣ ، والتبصرة ٣٥٥ والإنصاف ٣١١ والمغنى

٣٤٣ وشرح أبياته / ٦ / ٥٣ والخزانة / ٢ / ١٥٠ .

(٧) انظر : الأصول / ١ / ٣٤٤ .

وَأَمَّا النَّصْبُ : فمذهبُ أَبِي عمرو^(١) ويونس^(٢) ، والجزمي^(٣) ، والمبرد^(٤) وينشئون البيتَ منصوباً ، قالوا : لأنَّ التَّنوينَ يُعيدُه إلى أَصلِه ، كما أَعَادَ مجرورَ ما لا يَنْصَرِفُ .

الحكم الرابع : قد تَقَدَّمَ القَوْلُ : أَنَّ ما فِيهِ الألفُ واللامُ ، لا يَدْخُلُ عَلَيْهِ حَرْفُ النِّدَاءِ ؛ لأنَّ الألفَ واللامَ لا يَجْتَمِعَانِ مَعَ حَرْفِ النِّدَاءِ ؛ لما ذَكَرْنَاهُ مِنَ التَّعْرِيفِ والتَّخْصِصِ ، وعلى الحَقِيقَةِ فَلَيْسَ المُحْدَثُ لِلتَّخْصِصِ حَرْفُ النِّدَاءِ وَإِنَّمَا هو القَصْدُ إلى المُنَادَى ؛ بِدَلِيلِ بَقَاءِ التَّخْصِصِ مَعَ حَذْفِ الحَرْفِ ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ يَوْسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا ﴾ ^(٥) و ﴿ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا ﴾ ^(٦) ، وَمَا دَلَّ عَلَى التَّخْصِصِ لَا يَحْذَفُ - وَهُوَ مُرَادٌ - إِلَّا وَلَهُ تَأْثِيرٌ قَوِيٌّ ، وَلَوْ كَانَ حَرْفُ النِّدَاءِ يُحْدِثُ التَّخْصِصَ لَجَازَ أَنْ تَقُولَ : العَبَّاسُ أَقْبَلُ - وَأَنْتَ تُنَادِيهِ - فَتُوجَدُ الألفُ واللامُ مَعَ عَدَمِ حَذْفِ حَرْفِ النِّدَاءِ ؛ وَلِهَذَا إِذَا نَادَيْتَ هَذَا النُّوعَ مِنَ الأَسْمَاءِ أَسْمَاءَ رِجَالٍ ، فَبَعْضُهُمْ يَقُولُ : يَا حَارِثُ ، وَيَا عَبَّاسُ ، وَيَا فَضْلُ ، وَهَذَا يَلْتَبِسُ بِمَنْ سُمِّيَ حَارِثًا فِي الأَصْلِ ، وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ : يَا أَيُّهَا الحَارِثُ ، وَفِيهِ قُبْحٌ ؛ لِجَعْلِ العِلْمِ وَصْفًا ، كَمَا قَالُوا : مَرَرْتُ بِهَذَا الحَارِثِ ، فَإِنْ اُعْتَبِرَتْ

(١) انظر : المقتضب ٢١٣ / ٤ ، والهمع ٤٢ / ٣ ، والخزانة ١٥٠ / ٢ .

(٢) انظر : المقتضب ٢١٢ / ٤ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ٥٠١ / ٢ .

(٣) انظر : المقتضب ٢١٢ / ٤ ، والهمع ٤٢ / ٣ .

(٤) المقتضب في الموضع السابق .

(٥) ٢٩ / يوسف .

(٦) ٢٨٦ / البقرة .

الوصفية فيه ، كان وجهها ، قال شيخنا : والصواب عندي : يا من هو الحارث
أقبل ، والأول (١) أكثر .

الحكم الخامس : إذا ناديت المضاف إلى نفسك ، ففيه خمسة أوجه :
الأول : وهو أفصحها - حذف الياء ، وأبقاء الكسرة دالة عليها ، نحو : يا
غلام .

الثاني : إقرار الياء ساكنة ؛ ليزول التباس المضاف بالمفرد ، في الوقف ، نحو :
يا غلامي .

١١٦ الثالث : فتح الياء / ؛ حملاً على كاف المخاطب ، وتائه نحو : يا غلامي .
الرابع : تقلب كسرة الميم فتحة ، فتقلب الياء ألفاً ، نحو : يا غلاماً ، فإذا
وقفت قلت : يا غلاماً ، ويا أباه ، ويا أمه ، منه قولهم : يا رب يا رباه .
الخامس : حذف هذه الألف المنقلبة عن الياء ، والاجتزاء بالفتحة عنها ، نحو :
يا غلام ، وعليه قراءة عاصم (٢) : ﴿ يَا بَنِيَّ ﴾ (٣) بالفتح .

وقد ورد في التنزيل حذف ياء الإضافة كثيراً ، نحو : ﴿ يَا قَوْمِ ﴾ (٤) ،
﴿ يَا عِبَادِ فَاتَّقُونِ ﴾ (٥) ، وأثبتت في مواضع ، كقوله تعالى : ﴿ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ
أَمَنُوا ﴾ (٦) فأمأ قوله تعالى : ﴿ يَا أَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ ﴾ (٧) وأمثالها ، فإن التاء تاء

(١) انظر : الفرة لابن الدهان ، القسم الأول من الجزء الثاني ق ٣٨ / ب .

(٢) انظر : الإقناع في القراءات السبع لابن الباز ٦٦٥ .

(٣) ٤٢ / هود .

(٤) ٥٤ / البقرة .

(٥) ١١٦ / الزمر .

(٦) ٥٦ / العنكبوت .

(٧) ٤٢ / مريم .

تَأْنِيثٌ عَوَّضَتْ عَنْ الْيَاءِ ، أَلَا تَرَاهُمْ يَبْدُلُونَهَا هَاءً فِي الْوَقْفِ ؟ قَالَ سِيبَوِيه (١) : سَأَلْتُ الْخَلِيلَ عَنْ قَوْلِهِمْ : يَا أَبَهْ ، وَيَا أَبَتَ لَا تَفْعَلْ ، وَيَا أَبَتَاهُ (٢) وَيَا أُمَّتَاهُ ، فَرَزَعَمَ أَنَّ هَذِهِ الْهَاءَ بِمَنْزِلَةِ الْهَاءِ فِي ، عَمَّه ، وَخَالَه ، وَزَعَمَ أَنَّهُ سَمِعَ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ : يَا أُمَّةٌ لَا تَفْعَلِي (٣) - بِالضَّمِّ - وَيَقُولُ فِي الْوَقْفِ يَا أُمَّةٌ وَيَا أَبَهْ ، وَإِنَّمَا يَلْزَمُونَ هَذِهِ التَّاءَ فِي النِّدَاءِ ، إِذَا أَضْفَتَ إِلَى نَفْسِكَ خَاصَّةً ، كَأَنَّهُمْ جَعَلُوهَا عِوْضًا مِنْ حَذْفِ الْيَاءِ (٤) ، وَبَعْضُ الْعَرَبِ يَقُولُ : يَا أُمَّ لَا تَفْعَلِي - بِالْكَسْرِ - وَ : يَا رَبُّ اغْفِرْ لِي " وَ يَا قَوْمُ لَا تَفْعَلُوا " (٥) بِالضَّمِّ .

فَإِنْ أَضْفَتَ إِلَى اسْمٍ مُضَافٍ إِلَى نَفْسِكَ فَالْأُولَى فِيهِ إِثْبَاتُ الْيَاءِ ، نَحْوُ قَوْلِكَ : يَا ابْنَ أُمِّي ، وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ : يَا ابْنَ أُمَّا ، فَأَمَّا مَنْ قَرَأَ : ﴿ يَا ابْنَ أُمَّ ﴾ (٦) - بِالْفَتْحِ - فَإِنَّ سِيبَوِيهَ جَعَلَ " الْأُمَّ " وَ " الْإِبْنَ " فِي مَنْزِلَةِ اسْمٍ وَاحِدٍ ، فَبِنَاهُمَا عَلَى الْفَتْحِ ، نَحْوُ " خَمْسَةَ عَشَرَ " (٧) ، وَأَمَّا الْمَازْنِيُّ ، فَقَالَ : فِيهِ

(١) الْكِتَابُ ٢ / ٣١٠ .

(٢) فِي الْأَصْلِ : يَا أَبَتَا . وَالتَّصْحِيحُ مِنْ سِيبَوِيهَ ، وَانْظُرْ أَيْضًا مَا بَعْدَهُ مِنْ قَوْلِهِ : أُمَّتَاهُ .

(٣) انْتَهَى كَلَامُ سِيبَوِيهَ هُنَا .

(٤) انْظُرْ : الْأَصُولُ ١ / ٣٤١ .

(٥) ٩٤ / طه

(٦) وَهُمْ : ابْنُ كَثِيرٍ وَنَافِعٌ وَأَبُو عَمْرٍو وَحَفْصٌ عَنْ عَاصِمٍ ، انْظُرْ : السَّبْعَةُ ٤٢٣ وَالتَّيْسِيرُ ١١٣ ، وَإِبْرَازُ

الْمَعَانِي ٣٢٩ ، وَالنَّشْرُ ٢ / ٢٧٢ وَالْبَحْرُ الْمَحِيطُ ٤ / ٣٩٦ وَالْإِتِّحَافُ ٢٧٤ .

(٧) الْكِتَابُ ٢ / ٢١٤ .

وَجَهَانٍ^(١) : أَحَدُهُمَا : مِثْلُ سَيَبُويِه ، وَالْآخَرُ : أَنَّهُ قَلَبَ الْيَاءَ أَلْفًا^(٢) ، ثُمَّ حَذَفَ
الْأَلْفَ : اسْتَحْفَافًا ، كَمَا تُحَذَفُ الْيَاءُ مِنْ " أُمِّي " وَعَلَيْهِ قَوْلُ أَبِي النَّجْمِ^(٣) :

يَا بِنْتَ عَمَّا لَا تَلُومِي وَاهْجَعِي

وقول الآخر^(٤) :

وَهَلْ جَزَعُ أَنْ قُلْتُ : وَابَاءَهُمَا

يُرِيدُ : وَابِئِي هُمَا .

فَإِنْ أَضَفْتَ اسْمًا مُتْنَى إِلَيْكَ ، نَحْوُ : عَبْدَيْنَ وَزَيْدَيْنِ قُلْتُ : يَا عَبْدَيَّ^(٥)

وَيَا زَيْدَيَّ ، بِالْفَتْحِ ، وَكَذَلِكَ / الْجَمْعُ ، نَحْوُ : يَا زَيْدَيَّ ، فَإِنْ كَانَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ ١١٧
كَأَفٍّ لَمْ يَجْزِ نِدَاؤُهُ ، كَقَوْلِكَ : يَا غُلَامَكَ ، فَإِنْ كَانَتْ هَاءُ الْمَعْهُودِ جَارًا ، كَقَوْلِكَ -
إِذَا ذَكَرْتَ زَيْدًا - يَا أَخَاهُ .

(١) فِي الْأَصْلِ : وَجَهَيْنِ .

(٢) فِي أَصُولِ ابْنِ السَّرَّاجِ ٣٤١ / ١ : " قَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ - رَحِمَهُ اللَّهُ : سَأَلْتُ أَبَا عَثْمَانَ عَنْ قَوْلِ مَنْ
قَالَ : يَا ابْنَ أُمٍّ لَا تَفْعَلْ ، فَقَالَ عِنْدِي فِيهِ وَجَهَانٌ : أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ أَرَادَ : يَا ابْنَ أُمِّي فَقَلَبَ الْيَاءَ
أَلْفًا ، وَالْوَجْهَ الْآخَرُ : أَنْ يَكُونَ " ابْنٌ " عَمَلٌ فِي " أُمٍّ " عَمَلٌ " خَمْسَةَ عَشَرَ " : فَبُنِيَ لِذَلِكَ .

(٣) وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ سَيَبُويِه ٢١٤ / ٢ ، وَانْظُرْ أَيْضًا : نَوَادِرُ أَبِي زَيْدٍ ١٨٠ ، وَالْمُقْتَضَبُ ٢٥٢ / ٤ .
وَالْأَصُولُ ٣٤٢ / ١ وَالتَّبَصُّرَةُ ٣٥٢ وَابْنُ يَعِيشَ ١٢ / ٢ ، ١٣ .

(٤) هِيَ دُرَّتِي بِنْتُ عَبَّيْبَةَ ، وَنُسِبَ أَيْضًا إِلَى عَمْرَةَ الْخَثْعَمِيَّةِ .

هَذَا عَجَزُ الْبَيْتِ ، وَصَدْرُهُ :

وَقَدْ زَعَمُوا أَنِّي جَزَعْتُ عَلَيْهِمَا

وَانْظُرْ : نَوَادِرُ أَبِي زَيْدٍ ٣٦٥ وَالْأَصُولُ ٣٤١ / ١ وَابْنُ يَعِيشَ ١٢ / ٢ ، وَشَرْحُ الْحِمَاسَةِ لِلْمَرْزُوقِيِّ

١٠٨٢ .

(٥) انْظُرْ : الْأَصُولُ ٣٤٢ / ١

الحكم السادس: إذا ناديت منقوصاً ، نحو : القاضي ، والداعي ، فالخليلُ يثبت الياء ، فيقول - إذا قصده - يا قاضي أقبل ؛ لأنه موضع لا ينون^(١) ؛ فصار كما فيه الألف واللام ، ويونس^(٢) يحذف الياء ، فيقول : يا قاض ؛ لأن النداء باب حذف ، واختاره سيبويه ، وكأنه أشبه^(٣) . فأما " مري " اسم فاعل من " أري " فليس فيه إلا إثبات الياء ؛ لأنك لو حذفتها بقيت الكلمة على حرف واحد يوهى الراء ؛ فإن الميم زائدة .

الحكم السابع: في وصف المنادي . قد انقسم المنادي - بما تقدم من البيان - إلى : معرب ومبني .

والمعرب ثلاثة أنواع : النكرة غير المقصودة ، والمضاف ، والطويل ، وصفة هذه الأنواع تتبّعها ، نحو قولك : يا رجلاً قائماً ، ويا غلام زيد الظريف ، ويا قائماً أبوه الكريم .

وإذا سميت رجلاً " خيراً من زيد " - وكان نكرة مقصدة ، أو لم تقصده وصفت الأول والثاني بالمعرفة ، والثالث بالنكرة ؛ لأن الأول علم ، والثاني مقصود ، والثالث غير مقصود . وأما المبني فلا يخلو أن يكون الوصف مفرداً ، أو مضافاً .

(١) قال سيبويه في الكتاب ١٨٤ / ٤ : « وسألت الخليل عن القاضي في النداء فقال : أختار : يا قاضي ؛ لأنه ليس بمنون ، كما أختار : هذا القاضي .. » .

(٢) وقال سيبويه أيضاً في الموضع السابق : " وأما يونس فقال : يا قاض ، وقول يونس أقوى ؛ لأنه لما كان من كلامهم أن يحذفوا في غير النداء ، كانوا في النداء أجدر ؛ لأن النداء موضع حذف .. " .

فإن كان مفرداً فلَكَ فيه الرَّفْعُ على اللَّفْظِ ، والنَّصْبُ على المَوْضِعِ ، نحو :
يا زَيْدُ الظَّرِيفِ و : الظَّرِيفَ ، ويا رَجُلُ الكَرِيمِ ، والكَرِيمَ ، ويا زَيْدُ وَعَمْرُو
الطَوِيلانِ ، والطَوِيلَيْنِ ، وقد خَرَجَ عن هذا العموم أمران :

أحدهما : أنَّ يكونَ المَنادى مَبْنِيًّا - في الأصل - على غيرِ الضَّمِّ ، فلا
يجوزُ فيه الحَمْلُ على اللَّفْظِ ، تقولُ : يا هُوَلاءَ الظَّرِيفُونَ .

والثَّاني : " أَيْ " جَعَلُوا صِفَتَهَا تَابِعَةً لِلْفَظِّهَا ، نحو : يا أَيُّها الرَّجُلُ ،
فَالرَّجُلُ ، وإنَّ كانَ هو المَنادى حَقِيقَةً ، فَإِنَّهُ صِفَةٌ " أَيْ " ، وَأَجازَ المَازِنِيُّ فيه (١)
النَّصْبَ على المَوْضِعِ ، وَلَكَ أنَّ تُقِيمَ الصِّفَةَ فِيهِ مَقامَ الموصوفِ ، فتقولُ : يا أَيُّها
الطَوِيلُ ، فَإِنَّ وَصَفْتَ الصِّفَةَ بِمُضَافٍ ، فَهُوَ مَرْفُوعٌ ، كقوله (٢) :

يَا أَيُّها الجاهلُ ذُو التَّنْزِي

١١٧

فوصَفَ " الجاهلُ " بِـ " ذُو " ، ويجوزُ النَّصْبُ على البَدَلِ من " أَيْ " .
ولا تُوصَفُ " أَيْ " إلا بما فِيهِ الألفُ واللامُ ، كَالرَّجُلِ وَالغُلامِ ، أوْ
بأَسْماءِ الإِشارةِ ، نحو : يا أَيُّهَذَا الرَّجُلُ ، وَلَكَ فِيهِ حَذْفُ الموصوفِ ، فتقولُ : يا
هَذَا الطَوِيلُ ، كما قلتُ : يا أَيُّها الطَوِيلُ ، فَإِنْ جَعَلْتَ اسْمَ الإِشارةِ سَبَباً إِلَى
نِداءِ الرَّجُلِ ، كانَ حُكْمُهُ حُكْمَ " أَيْ " ، فتقولُ : يا هَذَا الرَّجُلُ أَقْبِلْ ، وإنَّ لَمْ

(١) انظر : ابن يعيش ٢ / ٤ .

(٢) هورؤية . انظر : ديوانه ٦٣ .

والبيت من شواهد سيبويه ١٩٢ / ٢ ، وانظر أيضا : المقتضب ٢١٨ / ٤ والتبصرة ٣٤٤ وأمالى ابن

الشجري ١٢١ / ٢ ، وابن يعيش ١٣٨ / ٦ .

التنزي : خفة الجهل ، وأصل التنزي : التوثب .

تجعلهُ سَبَبًا إِلَى نِدَاءِ الرَّجُلِ ، وَقَدَّرْتَ الْوَقُوفَ عَلَيْهِ ، رَفَعْتَ صِفَتَهُ ، وَنَصَبْتَهَا
فَقُلْتُ : يَا هَذَا الطَّوِيلُ ، وَالطَّوِيلُ .

وَلَا تُوصَفُ أَسْمَاءُ الْإِشَارَةِ إِلَّا بِمَا فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ ، أَنْشَدَ سَيَبُويهِ (١) :

يَا صَاحِ يَا ذَا الضَّامِرِ الْعَنَسِ وَالرَّحْلِ وَالْأَقْتَابِ وَالْحِلْسِ
وَلِنْ كَانَ الْوَصْفُ مُضَافًا ، فَلَيْسَ فِيهِ إِلَّا النَّصْبُ ؛ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ فِي
الْمُنَادَى الْمُضَافِ إِلَّا النَّصْبُ ، نَحْوُ قَوْلِكَ : يَا زَيْدُ غُلَامَ عَمْرٍو ؛ فَحَمَلُوا الصِّفَةَ
الْمُضَافَةَ عَلَى الْمُنَادَى الْمُضَافِ ، كَأَنَّكَ نَادَيْتَهُ ابْتِدَاءً ، وَلَمْ يَحْمِلُوهَا عَلَى اللفظ ؛
لِمُخَالَفَةِ الْمُضَافِ الْمَفْرَدِ ، وَإِنَّمَا جَازَ : يَا زَيْدُ الْحَسَنُ الْوَجْهَ ، بِالرَّفْعِ ؛ لِأَنَّ
إِضَافَتَهُ غَيْرُ حَقِيقَةٍ ، أَلَّا تَرَى اجْتِمَاعَ الْأَلْفِ وَاللَّامِ مَعَ الْإِضَافَةِ فِيهِ .

وسَيَبُويهِ (٢) لَا يُجِيزُ صِفَةَ " اللَّهُمَّ " ، فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ اللَّهُمَّ رَبَّنَا ﴾ (٣)
و ﴿ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ (٤) ؛ فَهُوَ عَلَى نِدَائَيْنِ (٥) أَوْ الْبَدَلِ

(١) الْكِتَابُ ٢/ ١٩٠ ، وَالْبَيْتُ لَخَزَنَ بْنِ لَوْذَانَ السَّدُوسِيِّ كَمَا نَسَبَهُ سَيَبُويهِ ، وَنُسِبَ أَيْضًا إِلَى خَالِدِ بْنِ الْمَهَاجِرِ .

وَانْظُرْ أَيْضًا : الْمُقْتَضَبُ ٤/ ٢٢٣ وَمَجَالِسُ ثَعْلَبِ ٣٣٣ وَالْخَصَائِصُ ٣/ ٣٠٢ وَالتَّبَصُّرَةُ ٣٤٥ وَأُمَالِي
ابْنِ الشَّجَرِيِّ ٢/ ٣٢٠ وَابْنُ يَعْيشَ ٢/ ٨ وَالْخَزَانَةُ ٢/ ٢٢٩ .

صَاحِ : مُرَحِّمُ صَاحِبِ . الضَّامِرُ : مَنْ ضَمَرَ الْحَيَوَانَ . إِذَا دَقَّ لَحْمُهُ . الْعَنَسُ : النَّاقَةُ الشَّدِيدَةُ
الصُّلْبَةِ . الْأَقْتَابُ جَمْعُ قَتَبٍ - بِالْتَّحْرِيكِ - وَهُوَ رَحْلٌ صَغِيرٌ عَلَى قَدْرِ السَّنَامِ الْحِلْسُ : كُلُّ شَيْءٍ وَلِيَ
ظَهَرَ الْبَعِيرِ أَوْ الدَّابَّةِ تَحْتَ الْبِرْدَعَةِ .

(٢) الْكِتَابُ ٢/ ١٩٦ - ١٩٧ .

(٣) ١١٤/ الْمُنَادَةُ .

(٤) ٤٦/ الزَّمَرُ .

(٥) انْظُرْ : إِعْرَابُ الْقُرْآنِ لِأَبِي جَعْفَرِ النَّحَّاسِ ٨/ ٥٣٠ .

والمبرد^(١) يُجيزُهُ .

فإنَّ وصفتَ العَلَمَ المضمومَ بـ " ابنٍ " أو " ابنةً " وأضفتَهُ إلى عَلمٍ أو كُنيةٍ

ففيه مذهبان :

أحدهما : أن تجعلَ المندى والوصفَ كالشَّيءِ الواحدِ ، وتبنيهما على
الفتح، نحو : يا زَيْدَ بْنَ عَمْرٍو^(٢) ، ويا زَيْدَ بْنَ أَبِي خَالِدٍ ، كذا قال الفارسي^(٣)
وقال غيره : الفتحَةُ في " زَيْدٍ " فتحةُ بناءٍ وكذلك تقولُ في الخبر : هذا زَيْدُ بْنُ
عَمْرٍو ، فتَحذفُ التنوينَ ، وفتحةُ " ابنٍ " فتحةُ إعرابٍ ، فغَلَبَتْ حركةُ البناءِ حركةُ
الإعرابِ ، وفي جَعَلْ فَتحةُ " ابنٍ " فَتحةُ بناءٍ^(٤) إشكالٌ ؛ لأجلِ الإضافةِ .
والمذهبُ الثاني : أن تُقَرَّ المندى ، على حالِهِ مضموماً ؛ لأنَّهُ مندَى مفردٌ
والابنُ بحالِهِ منصوبٌ ؛ لأنَّهُ وصَفٌ مُضافٌ .

فإنَّ أَضَفْتَ " الابنَ " / إلى غيرِ العَلَمِ ، لم يكنْ فيه إلَّا المذهبُ الثاني^(٥)

نحو قولك : يا زَيْدُ ابْنُ أَخِينَا ، ويا عَمْرٍو بْنُ صَاحِبِ الْمَالِ .
وماعدا العَلَمِ المضمومِ فحكمُ صفتهِ بـ " ابنٍ " أو " ابنةً " حكمُ غيرهما من
الصفاتِ .

(١) قال في المقتضب ٢٣٩ / ٤ : " ولا يجوز عنده - يعنى سيبويه - وصفه بولا أراه كما قال ؛ لأنها إذا كانت بدلاً من " يا " فكأنك قلت : يا أله ، ثم تصفه كما تصفه في هذا الموضع ، فمن ذلك قوله : " قل اللهم فاطر السموات والأرض عالم الغيب والشهادة " وكان سيبويه يزعم أنه نداء آخر ... "

(٢) انظر : المقتضب ٢٣١ / ٤ والأصول ٣٤٥ / ١ .

(٣) الإيضاح المضدي ٢٣٥ / ١ .

(٤) في الهمع ٥٤ / ٣ : " .. وزعم الجرجاني أن فتحة ابن " بناءً " .

(٥) انظر : الأصول ٣٤٥ / ١ .

الحكم الثامن : التوكيد ، إذا أَكَدَّتِ المنادى ، أَجْرِيَّتَهُ مُجْرَى الوصفِ مُفْرَدًا ، ومُضَافًا ، تقولُ في المفردِ : يا تَمِيمُ أَجْمَعُونَ ، وَأَجْمَعِينَ ، فترفعُ وتنصبُ ، وتقولُ في المضافِ : يا تَمِيمُ كُلُّكُمْ ، وَكُلَّهُمْ ، يا زَيْدُ نَفْسَكَ ، وَنَفْسَهُ بالنَّصبِ لا غيرُ .

فإنْ أَكَدَّتْ مضافاً بمفردٍ أو مضافٍ ، فالنَّصْبُ ؛ تقولُ : يا غِلْمَانَا أَجْمَعِينَ ، ويا إِخْوَانَا كُلَّهُمْ ، وَكُلُّكُمْ .

الحكم التاسع : عطفُ البيانِ ، وهو كالوصفِ ، مُفْرَدًا ومُضَافًا ؛ تقولُ : يا رَجُلُ زَيْدٍ ، وزَيْدًا ، ويا زَيْدُ أَبُو مُحَمَّدٍ ، وَاَبَا مُحَمَّدٍ ، وتقولُ - في أَسْمَاءِ الإِشَارَةِ - : يا هَذَا زَيْدٌ وزَيْدًا ، ويا هَذَانِ زَيْدٌ وَعَمْرُو ، وزَيْدًا وَعَمْرًا .

الحكم العاشر : البدلُ ؛ ولا يخلو : أَنْ يَكُونَ مُفْرَدًا أو مُضَافًا ، من مُفْرَدٍ أو مُضَافٍ ، فإنْ كَانَ مُفْرَدًا من مُفْرَدٍ ، تَبِعَهُ فِي اللَّفْظِ ، نحو : يا زَيْدُ زَيْدُ ، وإنْ كَانَ مُفْرَدًا من مُضَافٍ ، أو مُضَافًا من مُفْرَدٍ أو مُضَافٍ ، فالنَّصْبُ لا غيرُ نحو : يا زَيْدُ أَخَانَا ، ويا أَخَانَا زَيْدًا ، ويا أَخَانَا غُلَامَ زَيْدٍ ؛ لِأَنَّ البَدَلَ فِي حُكْمِ تَكْرِيرِ الْعَامِلِ ؛ فَكَأَنَّكَ قُلْتَ : يا زَيْدُ يا زَيْدُ ، ويا زَيْدُ يا أَخَانَا ، وتقولُ : يا هَؤُلَاءِ الطَّوَالَ - على الوصفِ - والأجودُ : البَدَلُ من الموصوفِ المحذوفِ ، فإنْ قُلْتَ يا هَؤُلَاءِ الرِّجَالَ ، فالوصفُ .

الحكم الحادي عشر : العطفُ ؛ ولا يخلو المعطوفُ : أَنْ يَكُونَ مُفْرَدًا ، أو مُضَافًا .

فالمضافُ : ليسَ فِيهِ إِلَّا النَّصْبُ على الموضعِ ، واللَّفْظُ ؛ تقولُ - يا زَيْدُ وَعَبْدَ اللَّهِ ، ويا رَجُلُ وَأَبَا بَكْرٍ ، ويا غُلَامَ زَيْدٍ وصاحبَ عَمْرٍو ، ويا رَجُلًا وَأَبَا مُحَمَّدٍ ، وكذلكَ إِنْ عَطَفْتَهُ على المنادى الموصوفِ ، نحو : يا زَيْدُ الطَّوِيلُ وَذَا

الجُمَّة ، قال المازني^(١) : فَإِنْ عَطَفْتَهُ عَلَى الطَوِيل ، رَفَعْتَهُ وَقُلْتَ : وَذُو الْجُمَّة ،
وَالنَّحَاةُ عَلَى خِلَافِهِ .

وَأَمَّا الْمَفْرَدُ : فَلَا يَخْلُو : أَنْ يَكُونَ فِيهِ أَلْفٌ وَلَا مٌ ، أَوْ بِغَيْرِ أَلْفٍ وَلَا مٍ .

فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ أَلْفٌ وَلَا مٌ ، فَحُكْمُهُ حُكْمُهُ لَوْ ابْتَدِئَ بِهِ ؛ تَقُولُ : يَا زَيْدُ
وَعَمْرُو ، وَيَا عَبْدَ اللَّهِ وَزَيْدُ ، وَيَا زَيْدُ أَوْ عَمْرُو ، وَيَا زَيْدُ لَا عَمْرُو ، وَقَدْ جَوَزَ
الْمَازِنِيُّ^(١) وَالْأَخْفَشُ^(٢) فِيهِ النَّصْبَ .

وَإِنْ كَانَ الْمَعْطُوفُ بِأَلْفٍ وَلَا مٍ كُنْتَ مُخَيَّرًا فِي الرَّفْعِ - عَلَى اللَّفْظِ -

وَالنَّصْبِ - عَلَى الْمَوْضِعِ - نَحْوُ : يَا زَيْدُ وَالْفَضْلُ وَالْفَضْلُ ، وَقَدْ قُرِئَ بِهِمَا
قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ يَا جِبَالَ أُوبَى مَعَهُ وَالطَّيْرُ ﴾^(٣) ، وَاخْتَارَ سَيَبَوِيه^(٤) الرَّفْعَ^(٥) ؛
وَكَانَ الْمَبْرَدُ^(٦) يَخْتَارُ الرَّفْعَ فِي مِثْلِ " الْحَارِثُ " ، وَالنَّصْبَ فِي " الرَّجُلِ " ^(٧)

(١) انظر : الأصول ١/ ٣٧٢ .

(٢) لم أقف على هذا الرأي منسوبا إلى الأخفش فيما بين يدي من مصادر .

(٣) ١٠/ سبأ .

(٤) الكتاب ٢/ ١٧٨ .

(٥) وبه قرأ السُّلَمِيُّ وابنُ هُرْمَزٍ وأبو يحيى وأبو نُوفَلٍ ويعقوبُ وابنُ أَبِي عُبَلَةَ ، وَجَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ

وَعَاصِمٌ فِي رِوَايَةٍ وَوَرَدَ الرَّفْعُ أَيْضًا عَنْ أَبِي عَمْرٍو . وَالرَّفْعُ عَطْفٌ عَلَى لَفْظِ " جِبَالٌ " .

وَقِيلَ : عَطْفٌ عَلَى الضَّمِيرِ فِي " أُوبَى " ، وَسَوَّغَ ذَلِكَ الْفَصْلُ بِالظَّرْفِ وَقِيلَ : الرَّفْعُ بِالِابْتِدَاءِ ، وَالْخَبَرُ
مَحْنُوفٌ ، أَيْ : وَالطَّيْرُ تَتَوَبَّعُ .

وَقَرَأَ الْجُمْهُورُ بِالنَّصْبِ ، عَطْفًا عَلَى مَوْضِعِ " جِبَالٌ " أَوْ بِإِضْمَارِ فِعْلِ تَقْدِيرِهِ : وَسَخَرْنَا لَهُ الطَّيْرَ ، أَوْ
عَطْفًا عَلَى " فَضْلًا " .

انظر : النشر ٢/ ٤٩ والبحر المحيط ٧/ ٢٦٣ .

(٦) انظر : المقتضب ٤/ ٢١٢ - ٢١٣ .

(٧) فِي الْأَصُولِ ١/ ٣٣٦ : " .. وَكَانَ أَبُو الْعَبَّاسِ يَخْتَارُ النَّصْبَ فِي قَوْلِكَ : يَا زَيْدُ وَالرَّجُلَ ، وَيَخْتَارُ

الرَّفْعَ فِي " الْحَارِثُ " إِذَا قُلْتَ يَا زَيْدُ وَالْحَارِثُ .. " .

وَيَدْخُلُ فِي هَذَا الْحُكْمِ : إِذَا نَادَيْتَ جَمَاعَةً مِنَ الْعَدَدِ ، وَعَطَفْتَ عَلَيْهَا جَمَاعَةً مِنَ الْعَدَدِ أُخْرَى - وَلَيْسَ فِيهَا أَلْفٌ وَلَا مِ - رَفَعْتَهُمَا ^(١) ، نَحْوُ : يَا ثَلَاثَةً وَثَلَاثُونَ ، وَإِنْ كَانَ فِيهِمَا أَلْفٌ وَلَا مِ فَلَكَ فِيهِ الرَّفْعُ ^(١) وَالنَّصَبُ ، نَحْوُ : يَا ثَلَاثَةً وَالثَّلَاثُونَ ، وَالثَّلَاثِينَ ، فَتَبْنِي الثَّلَاثَةَ عَلَى الضَّمِّ ؛ لِأَنَّهَا نَكْرَةٌ مَقْصُودَةٌ ؛ وَتَرْفَعُ " الثَّلَاثِينَ " عَلَى الَّلَفْظِ ، وَتَنْصِبُهَا عَلَى الْمَوْضِعِ ، فَإِنْ لَمْ تَقْصِدِ الثَّلَاثَةَ نَصَبْتَهُمَا مَعًا ، وَإِنْ أَظْهَرْتَ حَرْفَ النِّدَاءِ فَالرَّفْعُ لَا غَيْرُ ، نَحْوُ : يَا ثَلَاثَةً وَيَا ثَلَاثُونَ .

الْحُكْمُ الثَّانِي عَشَرَ : إِذَا كَرَّرْتَ الْأِسْمَ الْمُنَادَى ، وَأَضَفْتَ الثَّانِي مِنْهُمَا فَلَكَ فِيهِ مَذْهَبَانِ :

أَحَدُهُمَا : ضَمُّ الْأَوَّلِ وَنَصَبُ الثَّانِي وَهُوَ الْجَيِّدُ ، كَقَوْلِكَ : يَا قُرَيْشُ قُرَيْشُ هَاشِمٍ .

وَالثَّانِي : نَصَبُ الْأَوَّلِ ، نَحْوُ : يَا زَيْدَ زَيْدَ عَمْرٍو ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : يَا زَيْدَ عَمْرٍو زَيْدَ عَمْرٍو ، وَمِنْهُ قَوْلُ جَرِيرٍ ^(٢) :

يَا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ لَا أَبَا لَكُمْ لَا يُلْقِينَكُمْ فِي سَوْءِ عُمُرٍ

الْحُكْمُ الثَّلَاثُ عَشَرَ : قَدْ اسْتَقْبَحَ جَمَاعَةٌ مِنَ النُّحَاةِ الْحَالِ فِي الْمُنَادَى

(١) انظر : الأصول ١ / ٣٤٤ - ٣٤٥ .

(٢) ديوانه (تحقيق د/ نعمان محمد أمين طه) ٢١٢ .

وهو من شواهد سيبويه ١ / ٥٣ ، ٢ / ٢٠٥ ، وانظر أيضًا : المقتضب ٤ / ٢٢٩ والأصول ١ / ٣٤٣ واللامات ١٠١ والخصائص ١ / ٣٤٥ والتبصرة ٣٤٢ وأمالى ابن الشجري ٢ / ٨٣ وابن يعيش ١٠ / ١٠٥ والمغني ٤٥٧ وشرح أبياته ٧ / ١١ والخزانة ٢ / ٢٩٨ .

لا يُلْقِينَكُمْ الضمير لتيم بن عبد مناة ، وعديّ هذا : هو عدي ابن عبد مناة ، نُسِبَ إِلَى أَخِيهِ . عُمُرُ : هو عُمَرُ بْنُ لُجَأِ السَّوَاءِ : الْفَعْلَةُ الْقَبِيحَةُ .

منهم المازني^(١) ؛ فلا تقول : يا زَيْدُ قائماً ، وأجازه آخرون ، منهم المبرّد^(٢) ، وقال^(٣) : أناديه قائماً ولا أناديه قاعداً ، وأنشد^(٤) :

يَا بؤْسَ الْحَرْبِ ضَرَّاراً لِّلْقَوَامِ

الحكمُ الرَّابِعُ عَشَرَ : قد أُدْخِلُوا عَلَى المَنَادَى " لَامَ " الِاسْتِغَاثَةِ وَتَدَخَّلَ فِي المَسْتَغَاثِ بِهِ وَالمَسْتَغَاثِ إِلَيْهِ ، وَيُسَمَّيَانِ " المَدْعُوَّ وَالمَدْعُوَّ إِلَيْهِ " ؛ فَالمَسْتَغَاثُ بِهِ تَفْتَحُ مَعَهُ ، نَحْوُ : يَا لَزَيْدٍ ، وَتُكْسَرُ مَعَ المَسْتَغَاثِ إِلَيْهِ ، نَحْوُ : يَا لِلْعَجَبِ ، وَتَجْمَعُ بَيْنَهُمَا مُقَرِّينَ عَلَى حَالِهِمَا فَتَحاً وَكُسَراً ؛ فَتَقُولُ : يَا لَزَيْدٍ لِلْعَجَبِ ، وَيَا لَزَيْدٍ لِلْخَطْبِ الْجَلِيلِ ، وَيَا لِلْقَوْمِ لِلْمَاءِ .

(١) ذكر ابن السراج في الأصول ١/ ٣٧٠ رأى المازني نقلاً عن المبرّد في سياق حديث طويل بدأه بقوله قال أبو العباس : " وقال : قلت لأبي عثمان : ما أنكرت من الحال للمدعو .. " ونقل هذا الحديث أيضاً عن ابن السراج أبو البركات الأنباري في الإنصاف ٣٢٩ .

(٢) لم أقف على هذا الرأي للمبرّد في كتبه المطبوعة ، ووجدته في أصول ابن السراج ١/ ٣٧٠ - ٣٧١ في سياق سؤال أبي العباسي المبرّد لأبي عثمان المازني المشار إليه سابقاً .

(٣) في الموضع السابق من الأصول : " قال : فلا أرى بأساً بأن تقول على هذا : يا زَيْدُ قائماً ، وألزم القياس .. " .

(٤) للتابغة . ديوانه ٨٢ . هذا وفي الموضع السابق من الأصول أيضاً : " .. قال أبو العباس : وجدتُ أنا تصديقاً لهذا قولَ التابغة :

قالت بنو عامر .. البيت

وهذا عجز البيت ، وصدره :

قالت بنو عامر خالوا بني أسدٍ

والبيتُ من شواهد سيبويه ٢/ ٢٧٨ ، وانظر أيضاً المقتضب ٤/ ٢٥٣ والخصائص ٣/ ١٠٦ والإنصاف ٣٣٠ بوابن يعيش ٣/ ٦٨ و ٥/ ١٠٤ والخزانة ٢/ ١٣٠ و ٤/ ١٠٨ .

فَإِنْ عَطَفْتَ عَلَى الْمُسْتَغَاثِ بِهِ مُسْتَغَاثًا بِهِ كَسَرْتَ " لَامَهُ " ؛ لِأَنَّ اللَّبْسَ قَدْ
 زَالَ بِحَرْفِ الْعَطْفِ ، نَحْوُ : يَا لَزَيْدٍ وَلِعَمْرٍو وَلِلْعَجَبِ ، قَالَ (١) :
 يَدْعُوكَ نَاءً بَعِيدٍ الدَّارَ مُغْتَرِبٌ " يَا لِلْكُھُولِ وَاللِّشْبَانِ لِلْعَجَبِ
 وَيُحَذَفُ الْمُسْتَغَاثُ بِهِ ، فَتَقُولُ : يَا لِلْعَجَبِ ، وَيَا لِلْمَاءِ ؛ كَأَنَّكَ قُلْتَ : يَا
 لِقَوْمٍ لِلْعَجَبِ ، وَيَا لِقَوْمٍ لِلْمَاءِ .

وَلَا بُدَّ - مَعَ هَذِهِ اللَّامِ - مِنْ أَمْرٍ مُتَعَجِّبٍ مِنْهُ ، وَمَدْعُوٍّ إِلَيْهِ ، لَفْظًا أَوْ
 تَقْدِيرًا ، وَلَا بُدَّ مِنْ وَجُودِ " يَا " مَعَهَا ، دُونَ سَائِرِ أَخَوَاتِهَا ، وَلَا يَجُوزُ دُخُولُهَا
 عَلَى مَنْ هُوَ قَرِيبٌ مِنْكَ وَمُقْبِلٌ عَلَيْكَ ، قَالَ سِيبَوِيهٌ : إِنَّهَا بِمَنْزِلَةِ الْأَلِفِ الَّتِي يُبَيِّنُ
 بِهَا إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تُسْمِعَ بَعِيدًا ، وَمِنْ أَمْثَالِهِمْ : " يَا لِلْعَجَبِ " (٢) وَيَا لِلْمَاءِ " لِ
 لِمَا رَأَوْا عَجَبًا ، أَوْ مَاءً كَثِيرًا ، كَأَنَّهُمْ قَالُوا : تَعَالِ يَا عَجَبُ ، وَيَاءَ مَاءُ ؛ فَإِنَّهُ
 زَمَانُكَ ، وَمِثْلُهُ : يَا لِلدَّوَاهِي ، أَيْ : تَعَالَيْنَ ؛ فَإِنَّهُ لَا يُسْتَنْكَرُ مَجِيئُكَ (٣) ، وَكُلُّ مَا
 لَا يَصِحُّ نِدَاؤُهُ حَقِيقَةً ، يَجْرِي هَذَا الْمَجْرَى ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ يَا حَسْرَتًا عَلَى مَا
 فَرَطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ ﴾ (٤) كَأَنَّهُ قِيلَ : يَا حَسْرَةً تَعَالَى ؛ فَهَذَا وَقْتُكَ ، فَأَمَّا قَوْلُهُمْ

(١) لَمْ أَهْتِدِ إِلَى هَذَا الْقَائِلِ .

انظر : المقتضب ٤ / ٢٥٦ ، والكامل ١٢٠٠ والتبصرة ٣٥٩ والمقرب ٨ / ١٨٤ ، والخزانة ٢ / ١٥٤
 والتصريح ٢ / ١٨١ .

(٢) الْكِتَابُ ٢ / ٢١٧ .

(٣) انظر : الأصول ٨ / ٣٥٤ .

(٤) ٥٦ / الزمر .

" يَا وَيْلُ لَكَ ، و " يا وَيْحُ " ، فكأنَّه نَبَّهَ إِنْسَانًا ، ثُمَّ جَعَلَ الْوَيْلَ لَهُ ، ومثله قوله (١) :

يَا لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْأَقْوَامِ كُلِّهِمُ وَالصَّالِحِينَ عَلَى سَمْعَانَ مِنْ جَارِ
كَأَنَّهُ قَالَ : يَا قَوْمُ ، لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى فُلَانٍ ، فَحَذَفَ الْمُنَادَى .

الحكم الخامس عشر : قد اخْتُصَّ النداءُ بأشياءَ لا تكون في غيره ؛ قالوا
يَا لُكْعُ ، وَيَا فُسْقُ ، لِلرَّجُلِ ، وَيَا لَكَاعٍ وَيَا فُسَاقٍ ، لِلْمَرْأَةِ ، عُدِلَ عَنْ " فاعل " ، و
" فَعْلَاءَ " إِلَى " فُعِلَ " و " فَعَالَ " ؛ للمبالغة (٢) ، وَلَمْ يَسْتَعْمِلُوهُ إِلَّا فِي النِّدَاءِ وَهُوَ
فِيهِ مَعْرِفَةٌ ، فَإِنْ لَمْ تُرِدِ الْعُدْلَ ، قُلْتَ : يَا لُكْعُ ، وَيَا لُكْعَاءُ وَقَدْ جَاءَ فِي غَيْرِ
النِّدَاءِ شَاذًا فِي الشَّعْرِ ، قَالَ (٣) :

أَطُوفُ مَا أَطُوفُ ثُمَّ آوِي إِلَى بَيْتِ قَعِيدَتِهِ لِكَاعٍ

وقد جَاءَ الْعُدْلُ فِي غَيْرِ النِّدَاءِ ، قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِي أَشْرَاطِ
السَّاعَةِ - : " حَتَّى تَرَى أَسْعَدَ النَّاسِ بِالدُّنْيَا لُكْعَ ابْنِ لُكْعَ " (٤) يُرِيدُ : اللَّئِيمَ

(١) لم أهتم إلى اسمه .

والبَيْتُ مِنْ شَوَاهِدِ سَيَبَوِيهِ ٢ / ٢١٩ ، وانظر أيضا : الكامل ١١٩٩ والأصول ١ / ٣٥٤ والتبصرة

٣٦٠ وأُمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ ١ / ٣٢٥ و ص / ١٥٤ والإنصاف ١١٨ وابن يعيش ٢ / ٢٤ و ٨ / ١٢٠

والمفني ٣٧٣ وشرح أبياته ٦ / ١٧١ .

(٢) فِي الْأَصُولِ ١ / ٣٤٧ : " لِلتَّكْثِيرِ وَالْمُبَالَغَةِ " .

(٣) هُوَ الْحَطِيطَةُ . انظر ديوانه ٢٨٠ .

انظر : المقتضب ٤ / ٢٨٣ ، والكامل ٣٣٩ ، ٧٢٦ ، ١٢٣١ والتبصرة ٣٥٤ وأُمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ

١٠٧ / ٢ وابن يعيش ٤ / ٥٧ والخزانة ٢ / ٤٠٤ .

(٤) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي كِتَابِ الْفِتَنِ ٤ / ٤٩٤ عَنْ حَذِيفَةَ بْنِ الْيَمَانِ ، وَلَفْظُهُ : " لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى

يَكُونَ أَسْعَدُ النَّاسِ بِالدُّنْيَا لُكْعُ بْنُ لُكْعَ " .

أَحَدِ ابْنَيْهَا فَقَالَ : " أَتُمْ لَكُمْ " (١) .

يُرِيد : الصَّغِيرَ . وَقَالُوا - فِي النِّدَاءِ - يَا هَنَاهُ ، أَيُّ : يَا رَجُلُ ، فزادوا الهاءَ وحركوها ، وقياسُها السُّكُونُ ، وَقَالُوا : يَا فُلُّ أَقْبِلْ ، يُرِيدُونَ : يَا فُلَانُ ، وَلَيْسَ تَرْخِيمًا لِـ " فُلَانٍ " ، وَلَكِنَّهُ اسْمٌ مُرْتَجِلٌ ، وَلَمْ يَجِئْ - فِي غَيْرِ النِّدَاءِ - إِلَّا فِي الشَّعْرِ ، فِي قَوْلِهِ (٢) :

فِي لَجَّةٍ أَمْسَكَ فُلَانًا عَنْ فُلٍ

يُرِيدُ : عَنْ فُلَانٍ ، فَإِنْ عَنَوُا امْرَأَةً ، قَالُوا : يَا فُلَّةُ أَقْبِلِي .
وَقَدْ زَادُوا فِي آخِرِ الْاسْمِ الْمِنَادَى " أَلْفَا " ، إِذَا أَرَدَتْ أَنْ تَسْمَعَ بِعِيدَا ، نَحْوُ : يَا زَيْدًا أَقْبِلْ ، وَيَا قَوْمًا تَعَالَوْا ، فَإِنْ وَقَفَتْ زِدْتَ " هَاءً " فَقُلْتَ : " يَا زَيْدَاهُ " خَاتِمَةً لِبَابِ النِّدَاءِ :

قَدْ أَجَرَتِ الْعَرَبُ أَشْيَاءَ عَلَى طَرِيقَةِ النِّدَاءِ ، وَأَرَادَتْ بِهِ الْاِخْتِصَاصَ ، لَا النِّدَاءَ ؛ حَيْثُ كَانَ النِّدَاءُ مُخْتَصًّا بِوَذَلِكَ قَوْلُهُمْ : أُمَّا أَنَا فَأَفْعَلُ كَذَا وَكَذَا أَيُّهَا الرَّجُلُ ، وَ " نَحْنُ نَفْعَلُ كَذَا وَكَذَا أَيُّهَا الْقَوْمُ " وَ " اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا أَيُّهَا الْعِصَابَةُ " قَالَ سَيْبُوهِ (٣) : أَرَادَ أَنْ يُؤَكِّدَ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ اخْتَصَّ ، إِذْ قَالَ : " أَنَا " ، قَالَ ابْنُ

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي كِتَابِ " فَضَائِلِ الصَّحَابَةِ " بَابِ فَضْلِ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ١٨٨٢ / ٤

(٢) هُوَ أَبُو النِّجْمِ الْعَجَلِيُّ .

وَالْبَيْتُ مِنْ شَوَاهِدِ سَيْبُوهِ ٢ / ٢٤٨ وَ ٣ / ٤٥٢ ، وَانْظُرْ أَيْضًا : الْمُقْتَضِبُ ٤ / ٢٣٨ وَالْأَصُولُ ١ / ٢٤٩ وَالْمَغْنِي ١٥٤ وَبُيُوتُهُ ٣ / ٣٦٤ وَالْخَزَانَةُ ٢ / ٣٨٩ وَاللِّسَانُ (لَجَجَ) وَ (فُلَانٌ) .

الْجَجَةُ - يَفْتَحُ اللَّامَ - : اخْتِلَاطُ الْأَصْوَاتِ فِي الْحَرْبِ .

(٣) الْكِتَابُ ٢ / ٢٣٢ .

السراج: (١) ولكنه أكد ، كما تقول لمن هو مقبل عليك : كذا كان الأمر يا أبا فلان ، ولا تريد نداءه ؛ فجعلوا " أياً " مع صفته دليلاً على الاختصاص ، ولم يُريدوا بـ " الرجل " و " القوم " و " العصابة " إلا أنفسهم ، كأنه قال : أما أنا فافعل متخصّصاً بذلك من بين الرجال ونحن نفعل متخصّصين من بين الأقوام ، واغفر لنا مخصّوصين من بين العصاب .

ولا يدخل حرف النداء في هذا الباب ؛ لأنك ليس تنبّه غيرك .
ومن هذا الباب : إنا معشر العرب نفعل كذا ، و : إنا معشر الصّعاليك لا قوّة بنا على المروءة ، ونحن العرب أقرى الناس للضيّف و : بك الله نرجوا الفضل ، ولا يجوز أن تقول : اللهم اغفر لهم أيّتها العصابة ، قاله المبرد . (٢)

(١) الأصول ١ / ٣٦٧ .

(٢) لم أقف على هذا القول للمبرد في كتبه المطبوعة ، ووقفت عليه في أصول ابن السراج ١ / ٣٧٠ قال ابن السراج : " قال أبو العباس .. وقال في قولهم : اللهم اغفر لنا أيّتها العصابة : لا يجوز : اللهم اغفر لهم أيّتها العصابة... " .

الفصل الثاني

من باب النداء : في الترخيم

وفيه ثلاثة فروع :

الفرع الأول : في تعريفه .

١/٨٢.

الترخيم - في اللغة - الرأفة والإشفاق ، وقيل : التسهيل والتلين ، و هو - في العربية - حذفٌ يلحقُ أواخرَ بعضِ الأسماءِ المناداةِ ؛ تخفيفاً . وهو من خواصِّ الأسماءِ ، وخصُّوا بهِ النداءَ ؛ لكثرةِ في كلامهم ؛ لأنَّ الحذفَ يتطرقُ كثيراً إلى ما يتكررُ في كلامهم ، حتَّى استغنوا بالحرفِ عن الكلمة ، كقول الشاعر : (١) :

قُلْنَا لَهَا قَفِي قَالَتْ قَافُ

تُرِيدُ : أَقِفُ ، ومثْلُ هذا في الكلامِ كثيرٌ .

وأما شروطه : فهي - في الغالب - سَبْعُ .

الأولُ : أَنْ يكونَ منادىً ، فلا يُرْخَمُ غيرُ المنادى ، إلا شاذاً ، أو في الشعرِ .

الثاني : أَنْ يكونَ مُفرداً ؛ فلا يُرْخَمُ المضافُ ؛ لأنَّ الترخيمَ يصيرُ حشواً ، ولا

يَلْحَقُ المضافَ إليه ؛ لأنَّهُ غيرُ منادى ، ولا يُرْخَمُ المشابهُ للمضافِ ؛ لأنَّ

معمولُهُ من تمامِهِ ، ولا مستغاثُ بِهِ ؛ لأنَّهُ كالْمُضافِ ، وإنَّه مُعْرَبٌ .

الثالثُ : أَنْ يكونَ علماً ، إلاَّ أَنْ يكونَ مؤنَّثاً بالتاءِ ، فلا يفتقرُ إلى التعريفِ ،

(١) هذا الرجز للوليد بن عقبة بن أبي معيط .

وانظر : الخصائص ١/ ٣٠ ، ٨٠ ، ٢٤٦ و ٣٦١ / ٢ ، وشرح شواهد الشافعية ٢٧١ .

الضمير في " لها " للإبل أو الخيل التي كان يسوقها الوليدُ .

فَضْلًا عَنِ الْعِلْمِيَّةِ ، وَقَدْ شَذَّ قَوْلُهُمْ : يَا صَاحِجَ ، فَرَضَموه نَكْرَةً غَيْرَ مُؤَنَّثَةٍ ،
يُرِيدُونَ : يَا صَاحِبُ ، وَلَقَدْ كَثُرَتْ هَذِهِ الْكَلِمَةُ فِي كَلَامِهِمْ حَتَّى لَمْ تَكُنْ
تُسْمَعُ إِلَّا مُرَحَّمَةً ، وَحَتَّى حَذَفُوا مَعَهَا حَرْفَ النَّدَاءِ .

الرَّابِعُ : أَنَّ يَكُونَ مَبْنِيًّا فِي النَّدَاءِ ؛ لِأَنَّ الْحَذْفَ تَغْيِيرٌ ، وَالْبِنَاءُ تَغْيِيرٌ ، فَأَشْبَهَهُ .
الخَامِسُ : أَنَّ يَكُونَ الْاسْمُ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ ؛ لِيَبْقَى بَعْدَ الْحَذْفِ عَلَى
مِثَالِ الْأَصُولِ ، إِلَّا أَنَّ يَكُونَ مُؤَنَّثًا ، وَالْفَرَاءُ (١) يَرْخُمُ مِنْهُ . مَا كَانَ
مُتَحَرِّكًا الْأَوْسَطِ ، نَحْوُ : عُمَرُ .

السَّادِسُ : أَنَّ لَا يَكُونَ مَنْدُوبًا ؛ لِأَجْلِ زِيَادَتِهِ ؛ فَيَكُونُ ذَلِكَ نَقْضًا لِلْغَرَضِ مِنْهَا .
السَّابِعُ : أَنَّ لَا يَكُونَ اسْمَ إِشَارَةٍ ، نَحْوُ " هَؤُلَاءِ " إِذَا كَانَ مَمْدُودًا ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ
لِلنَّدَاءِ فِيهِ عَمَلٌ ؛ وَكَانَ يَلْتَبِسُ مَمْدُودُهُ بِمَقْصُورِهِ .

الْفَرْعُ الثَّانِي : فِي تَقْسِيمِهِ .

الترخيم/يَدْخُلُ فِي الْكَلَامِ عَلَى ضَرَبَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّ تَحْذِفَ آخِرَ الْاسْمِ وَتَدْعَ الْبَاقِيَّ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ قَبْلَ
الْحَذْفِ مِنَ الْحَرَكَةِ وَالسَّكُونِ ، نَحْوُ : يَا حَارِ ، وَيَا جَعْفَ ، يَا بُرْتُ ، وَيَا قِمِطَ
فِي : حَارِثٍ ، وَجَعْفَرٍ ، وَبُرْتُنٍ ، وَقِمِطَرٍ .

الثَّانِي : أَنَّ تَحْذِفَ مَا تَحْذِفُ مِنَ الْاسْمِ يَتَجَعَّلُ مَا بَقِيَ اسْمًا مُفْرَدًا ،
كَأَنَّكَ لَمْ تَحْذِفْ مِنْهُ شَيْئًا ، ثُمَّ تَضُمُّهُ ، فَتَقُولُ : يَا حَارُ ، وَيَا جَعْفُ ، وَيَا بُرْتُ
وَيَا قِمِطَ ، وَكِلَا الْقَسْمَيْنِ مِنْ لُغَةِ الْعَرَبِ ، وَالْأَوَّلُ : أَكْثَرُهُمَا اسْتِعْمَالًا ،
وَأَقْوَاهُمَا فِي النَّحْوِ .

(١) انظر : الأصول ١ / ٣٦٥ .

والحرف المحذوف منه مُراد ؛ لأنك إذا وصفتَه ، رَفَعْتَ الصِّفَةَ فَقُلْتَ : يا حارِ الظريفُ ، وقد مَنَعَ بعضهم وَصَفَ : (١) المرخَّم بولم يُبالوا بما بقي منه بعد الحذف ؛ أله نظير ؟ أم لا ؟
وأما الضربُ الثاني ، فلا بُدَّ أن يبقى له بعد الحذفِ نظيرٌ ، وهو أَشْكُلُ القسمين في النحو ؛ ولذلك يدخله الاعتلالُ ، من القلبِ والردِّ والحذفِ كما سنذكره .

وقد يشترك القسمان في اللَّفْظِ ، ويختلفان في التقدير ، نحو : يا بُرْتُ ؛ فإنَّ ضَمَّةَ " الثَّاءِ " في الأولِ هي ضَمَّةُ الكَلِمَةِ ، وفي الثاني ضَمَّةُ النداءِ .
وأكثرُ ما وردَ الترخيمُ من الأسماءِ في : " حارِثٍ " و " مالِكٍ " و " عامِرٍ " قاله سيبويه (٢) ، وإن كان في غيرها من الأعلام جائزاً ، وزعم الكسائي (٣) أنَّه لم يسمعَ علماً مُرخِّماً سوى هذه الثلاثة ، إلّا ما فيه زائدٌ أو " هاءُ " التانيثِ ، وهذا يدلُّ على أنَّ الحذفَ إنما يقعُ فيما كثر من كلامهم .

الفرع الثالث : في أحكامه .

الحكمُ الأولُ : إذا كان في آخرِ الاسمِ زائدتانِ زِيدَتَا ، حَذَفَتَهُمَا في الترخيم معاً ، نحو قولك : يا عُمُّ ، ويا مَرُو ، في : مَرُوَان ، وَعُثْمَان ، وهذا النوعُ من الزيادة يقعُ في الكلام ، في نحو : غَضْبَان وَعُثْمَان ، وسِرْحَان

(١) قال ابن السراج : " ونعتُ المرخَّم عندي قبيح ، كما قال الفراء ؛ من أجل أنه لا يَرخَّم الاسمُ إلا وقد عُلِمَ ما حُذِفَ منه وما يُعْنَى به .. " الأصول ٨ / ٣٧٤ .

(٢) قال في الكتاب ٢ / ٢٥١ : " وليسَ الحذفُ لشيءٍ من هذه الأسماءِ ألزَمَ منه لـ " حارِثٍ ومالكٍ وعامرٍ " وذلك لأنَّهُم استعملوها كثيراً في الشعرِ ، وأكثرَ التسمية بها للرجال .

(٣) لم أقف على هذا الزعم للكسائي فيما بين يدي من مصادر .

وعَلْيَان^(١) ؛ وبالألف والنون في التثنية والواو والنون في الجمع ، والياء والنون فيهما ، والألف والتاء في جمع المؤنث ، والألف التانيث في نحو : صَحْرَاءَ ، ويائي النسب .

فإن حذفتها وبقي الاسم على أقل من ثلاثة أحرف ، أو لم تكن الكلمة قد استعملت على حرفين اقتصرت على حذف الآخرة منهما وذلك لو رَحِمْتَ ٢١ " بنون " اسم رجل ، قلت - في اللغة الثانية - يا بني ، فحذفت " النون " وحدها وقلبت الواو " ياء " على ما يوجبهُ التصريف ، وأبقيتها بحالها في الأولى ، ولو رَحِمْتَ " يدان " علماً ، حذفتها معاً وإن بقيت الكلمة على حرفين^(٢) ؛ لأنها قد استعملت كذلك بـ ومنهم من^(٣) حذف النون وحدها ، وقال : يا يدا .

وإن كانت الكلمة - بعد الحذف - لا تبقى على مثال الأصول ، لم تُرَحَمْ ، نحو " طيلسان " ^(٤) علماً ، فيمن كسر اللام ؛ لأنه يبقى على " فيعل " بكسر اللام ، وليس في الصحيح من كلامهم ، وإنما جاء في المعتل ؛ نحو " سيد " و " ميت " .

(١) العليان : الطويل الجسيم يستوي فيه المذكر والمؤنث .

(٢) هذا الكلام بنصه في المساعد على تسهيل الفوائد ٢ / ٥٥١ ، قال ابن عقيل " وفي البديع ؛ في " يدان " علماً أنك تحذفهما ، وإن بقيت الكلمة على حرفين ؛ لأنها قد استعملت كذلك ، ومنهم من حذف النون وحدها .. " .

(٣) وهم أكثر النحاة ؛ لأن ما فيه زائدتان زيدتا معاً يُحذفان معاً ، كعلامة التثنية ، بشرط بقاء الاسم بعد الحذف على ثلاثة أحرف ، فإن بقي على أقل لم يُحذف .

انظر : التبصرة ٣٠٧٥ والمساعد في الموضع السابق والهمع ٣ / ٨٧ .

(٤) الطيلسان - بفتح اللام ، وسمع كسرهما - ؛ ضرب من الأكسية ، قيل : هو مُعَرَّبٌ بوجعته ؛ طيلاسة .

فإن رَحِمْتَ "قَاضُونَ" عَلَمًا ، حَذَفْتَ "الواو" و"النون" ، وأَعَدْتَ "الياء" التي كنت حَذَفْتَها من واحدِهِ ، فَقُلْتَ : يا قَاضِي ، وَنَحَوْ مِنْهُ تَرْخِيمٌ : "رَادَّ" و"مُحْمَارٌ" ، تَحَذِفُ الحَرْفَ الأخيرَ ؛ للتَّرخيم ، ثُمَّ تُعِيدُ الحَرْفَ المحذوفَةَ لِإِتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ ؛ فتَقُولُ : يا رَادَّ أَقْبِلْ ، ويا مُحْمَارِ أَقْبِلْ (١) .

فَأَمَّا "حَوْلَايَا" (٢) و"بَرْدَرَايَا" : فَلَا تُحَذِفُ سِوَى "الألف" الآخِرَةَ ؛ لِأَنَّ الياءَ قَبْلَهَا مُتَحَرِّكَةٌ ، وَيَدْخُلُ فِي هَذَا الْحُكْمِ لَبَسٌ ، نَحْوُ : "زِيدُونَ" و"زَيْدِيٌّ" فَإِنَّهُ يَلْتَبِسُ بِـ "زَيْدٍ" غَيْرِ مُرَحَّمٍ .

الْحُكْمُ الثَّانِي : إِذَا كَانَ قَبْلَ آخِرِ الْأِسْمِ الصَّحِيحِ حَرْفٌ مَدٌّ زَائِدٌ سَاكِنٌ ؛ حَذَفْتَ الْأَصْلِيَّ ، وَالزَّائِدَ فِي التَّرخيم ، إِنْ كَانَ الْبَاقِي ثَلَاثَةَ أَحْرَفٍ فَصَاعِدًا ، نَحْوُ "منصور" ، و"عمَّار" ، و"مسكين" تَقُولُ : يا مَنْصُ ، و : يا عَمَّ ، و : يا مِسْكَ ، وَقَدْ خَرَجَ مِنْ هَذَا الْحُكْمِ أَسْمَاءٌ مَعْدُودَةٌ ، نَحْوُ "سِنُّور" (٣) ، و"بِرْدُون" (٤) ؛ لِأَنَّ "الواو" لِلإِلْحَاقِ وَأَمَّا نَحْوُ "عَطُودٌ" (٥) فَقَوِيَّتُ "الواو" بِالْحَرْفَةِ ؛ فَاشْتَبَهَتْ الصَّحِيحَ . فَأَمَّا نَحْوُ "مُخْتَار" فَإِنَّهُ لَمْ يُحَذَفْ مِنْهُ الْأَلِفُ ؛ لِأَنَّهَا مُنْقَلِبَةٌ عَنْ عَيْنِ الْكَلِمَةِ .

وَقَوْلُنَا : إِذَا كَانَ الْبَاقِي بَعْدَ الْحَذْفِ ثَلَاثَةَ أَحْرَفٍ فَصَاعِدًا ، احْتِرَازٌ مِنْ

(١) لِأَنَّ الْأَصْلَ : رَادِدٌ ، وَمُحْمَارِيٌّ ، وَانْظُرْ : الْأَصُولُ ٨ / ٣٦٤ .

(٢) مَوْضِعَانِ مِنْ أَعْمَالِ النَّهْرَوَانِ .

(٣) السِّنُّورُ : حَيَوَانٌ ، وَهُوَ الْهَرُّ .

(٤) الْبِرْدُونُ : الدَّابَّةُ .

(٥) الْعَطُودُ - كَسْفَرَجَل - الشَّدِيدُ الشَّاقُّ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ أَيْضًا : السَّرِيعُ مِنَ الْمَشْيِ .

مثلي: «عموديو» نصيب و "سراج" أعلاماً ؛ لأنها - مع الحذف - يبقى منها حرفان ؛ فلا تحذف منه إلا الحرف الأخير كذلك / ؛ فتقول في ترخيمه على القسم الأول : يا عمو ، ويا نصي بيا سراً بوعلى الثاني : مثله إلا في "عمو" فإنك تقول فيه : يا عمي ، تقلب الواو ياءً والضممة قبلها كسرة ، كما فعلت بـ "أدل" جمع "دلو" ، والقراء يحيز حذف الحرفين^(١) .

الحكم الثالث : إذا كان في الاسم الثلاثي "هـ" تانيث ثالثة ، جاز ترخيمه ، سواء كان معرفة أو نكرة ؛ تقول في "تبة" : يا تَبْ بيا تَبْ أَقبل ، ومنه قوله^(٢) في المعرفة :

قَفِي قَبْلَ التَفْرِقِ يَا ضَبَاعاً

(١) فيقول في نحو : عمود وحمار : يا عم بيا جم ، قال ابن السراج ولا يجيز - يعنى القراء - يا ثمو ،

في : ثمود ؛ لأنه ليس له في الأسماء نظير ، انظر : الأصول ١ / ٣٦٥ ، والهمع ٣ / ٨٥ .

(٢) هو القطامي . ديوانه ٣١ .

وهذا صدر البيت ، وعجزه :

ولايك موقف منك الودعا

والبيت من شواهد سيبويه ٢ / ٤٣٢ ، وانظر أيضا : المقتضب ٤ / ٩٤ والأصول ١ / ٨٣ والإيضاح

العضدي ١ / ٦٩ ، ٢٦٨ والتبصرة ١٨٦ وابن يعيش ٧ / ٩١ والمغني ٥٥٣ وشرح أبياته ٦ / ٣٤٥ و

٧ / ٢٤٢ و٨ / ١٢١ والخزانة ٢ / ٣٦٧ .

ضباعا : مرخم ضباعة ، وهي بنت زقر بن الحارث الكلابي القيسي الذي يمدحه القطامي بقصيدته التي منها الشاهد .

وفي النكرة^(١) :

يا ناقُ سِيرِي عَنَقًا فَسِيحًا

وحذف " الهاء " في العلم أكثرُ في كلامهم ، قال سيبويه^(٢) : وأكثر العرب يلزمون الاسم المرخم - إذا حذفت منه التاء - هاء في الوقف ؛ لبيان الحركة ، فتقول : يا سلمة ، ويا طلحة ، ولم يجعلوا المتكلم بالخيار ، في حذف الهاء عند الوقف ، فإن اضطر شاعرٌ حذفها ، ويجعل مدة القافية بدلاً منها ، كقوله^(٣)

كَادَتْ فَزَارَةٌ تَشْقَى بِنَا فَأَوْلَى فَزَارَةٌ أَوْلَى فَزَارًا

والمبرد^(٤) لا يُجيزُ ترخيم النكرة العامة ، نحو شجرة ، ونخلة وإنما

(١) البيت لأبي النجم العجلي.

وهو من شواهد سيبويه ٣/٣٥. وانظر أيضا : ابن يعيش ٧/٢٦ والهمع ٣/٨٠ و ٤/١١٩.

العنق : ضربٌ من السير. الفسيح : الواسع. سليمان : هو سليمان بن عبد الملك بن مروان الخليفة الأموي.

مقصودة.

(٢) الكتاب ٢/٢٤٢.

(٣) هو عوف بن عطية ، كما في المفضليات ٤١٦ .

والبيت من شواهد سيبويه ٢/٢٤٣ وانظر أيضا : الأصول ١/٣٦٢ .

(٤) كذا ذكر ابن الأثير ونقل عنه هذا الكلام بنصه وقصه كل من ابن عقيّل في المساعد ٢/٥٤٧

والسيوطي في الهمع ٣/٨٠ ولعلهما نقلًا ذلك عن "التذيل والتكميل" لأبي حيّان .

والذي في المقتضب ٤/٢٤٣ - ٢٤٤ : " وأما قولهما يا صاح أقبل ؛ فإنما رخمه لكثرة في الكلام ،

كما رخموا ما فيه هاء التانيث ، إذ قالوا : يا نخل ما أحسنك ، يريدون : يا نخلة فرخم .. " وانظر

تعليق الشيخ عزيمة في حاشيته على المقتضب ٤/٢٢٤ .

يُرْخَمُ مِنْهَا مَا كَانَ مَقْصُودًا ، وسيبويه (١) لَا يُجِزُ تَرْخِيمَ النَكْرَةِ الْعَامَّةِ ، عَلَى الْقِسْمِ الثَّانِي ؛ لِئَلَّا يَلْتَبَسَ بِالْمَذْكَرِ ، وَأَجَازُهُ فِي مَوْضِعِ (٢) آخَرَ ، وَأُنْشِدَ (٣) :

يَدْعُونَ عَنَّتْهُ وَالرَّمَا حُ كَأَنَّهَا

بِالرَّقْعِ . وَقَوْمٌ يَقُولُونَ (٤) - فِي الْوَصْلِ - يَا طَلْحَةَ ، بِالْفَتْحِ ، كَأَنَّهُمْ رَحِمُوا ، ثُمَّ أَقْحَمُوا التَّاءَ غَيْرَ مُعْتَدِّ بِهَا ، وَفَتَحُوهَا ؛ إِتِّبَاعًا ، وَعَلَيْهِ أَنْشَدُوا (٥) :

كَلِّبْنِي لَهُمْ يَا أُمَيْمَةَ نَاصِبِ

الْحُكْمَ الرَّابِعُ : قَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ الْقِسْمَ الثَّانِي يَدْخُلُهُ الْاِعْتِلَالُ بِالْقَلْبِ ، وَالرَّدِّ

وَالْحَذْفِ .

(١) قَالَ فِي الْكِتَابِ ٢٥١/١ : " وَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا يُجُوزُ أَنْ تَحْذِفَ الْهَاءَ ، وَتَجْعَلَ الْبَقِيَّةَ بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ لَيْسَتْ فِيهِ

الْهَاءُ ، إِذَا لَمْ يَكُنْ اسْمًا خَاصًّا غَالِبًا ؛ مِنْ قَبْلِ أَنَّهُمْ لَوْ فَعَلُوا ذَلِكَ تَلَبَّسَ الْمُؤَنَّثُ بِالْمَذْكَرِ ... " .

(٢) الْكِتَابُ ٢٤٦/٢ .

(٣) لَعَنَتُهُ . دِيَوَانُهُ ٢١٦ .

وَهَذَا صَدْرُ الْبَيْتِ بَعَجَزِهِ :

أَشْطَانُ يَنْزِي لِيَانِ الْأَذْهَمِ

وَانْظُرْ : الْمَحْتَسِبُ ١٠٩/١ وَالتَّبَصُّرَةُ ٣٦٧ وَالْمَغْنِي ٤١٤ وَشَرَحَ أُبَيَّاتَهُ ٢٦٦/٦ وَالْهَمْعُ ٨٨/٣ .

(٤) فِي سِبْوَيه ٢٠٧/٢ : " وَزَعَمَ الْخَلِيلُ -- رَحِمَهُ اللَّهُ -- أَنَّ قَوْلَهُمْ يَا طَلْحَةَ أَقْبَلُ ، يُشَبِّهُ : يَا تَيْمٌ تَيْمٌ

عَدِيٌّ مِنْ قَبْلِ أَنَّهُمْ قَدْ عَلِمُوا أَنَّهُمْ لَوْ لَمْ يَجِئُوا بِالْهَاءِ ، لَكَانَ آخِرُ الْاسْمِ مَفْتُوحًا ، فَلَمَّا أَحَقُّوا الْهَاءَ

تَرَكُوا الْاسْمَ عَلَى حَالِهِ الَّتِي كَانَ عَلَيْهَا قَبْلَ أَنْ يُلْحَقُوا الْهَاءَ .. " ، انْظُرْ : الْخَزَانَةُ ٣٢١/٢ .

(٥) لِلنَّابِغَةِ . دِيَوَانُهُ ٤٠ .

وَهَذَا صَدْرُ الْبَيْتِ ، وَقَدْ سَبَقَ الْاسْتِشْهَادُ بِعَجَزِهِ فِي ص ٣٢٠ .

وَلِيلِ أَقَاسِيهِ بَطْنِ الْكُوكَبِ

وَالْبَيْتُ مِنْ شَوَاهِدِ سِبْوَيه ٢٠٧/٢ وَ ٢٧٧ وَ ٣٨٢/٣ ، وَانْظُرْ أَيْضًا : ابْنُ يَعِيشَ ١٢/٢ ، ١٠٧ ،

وَالْهَمْعُ ٩١/٣ وَ الْخَزَانَةُ ٣٢١/٢ ، ٣٦٦ ، ٣٨٠ وَ ٧٥/٥ .

أَمَّا الْقَلْبُ : فتقولُ في ترخيم " نَزَوَان " و : " غَلِيَان " : عَمِيْن : يا نَزَا

ويا غَلَا .

وأَمَّا الرَّدْ : فتقولُ في ترخيم " شِيَة " عَمَا : يا وِشِي ؛ في قولِ

سيبويه^(١) بويا وِشِي ، في قولِ الأَخْفَشِ^(٢) : لَأَنَّ المحذوفَ لِمَا عادَ ، أَعَادَ
الكَلِمَةَ إلى أَصلِهَا .

وأَمَّا الحَذْفُ : فتقولُ - في ترخيم " بَلْهَنِيَة " ^(٣) عَمَّا - يا بُلْهَنِي ، بحذفِ

فَتْحَة " الياءِ .

١/١٢٢

الحُكْمُ الخَامِسُ : مَنْ قَالَ بِالضَّرْبِ الْأَوَّلِ لَمْ يَجْزُ لَهُ أَنْ يُرَخِّمَ فِي الشَّعْرِ فِي

غَيْرِ النَّدَاءِ " ، لَأَنَّهُ اعتَبَرَ المحذوفَ ، إِلَّا سيبويه^(٤) ، وأنشد^(٥) :

أَلَا أَضَحَّتْ حَبَا لَكُمْ رِمَامَا وَأَمْسَتْ مِنْكَ شَاسِعَةٌ أَمَامَا

فَرَخَّمْ فِي غَيْرِ النَّدَاءِ ، عَلَى هَذِهِ اللَّغَةِ . وَمَنْ قَالَ بِالضَّرْبِ الثَّانِي ، جَازَ

(١) لَأَنَّهُ يَقُولُ فِي النَّسَبِ إِلَيْهِ : وَشَوِي . انظر : الكتاب ٣ / ٣٦٩ .

(٢) انظر : المقتضب ٣ / ١٥٦ - ١٥٧ والأصول ١ / ٣٧٦ .

(٣) البلهنية : سَعَةُ العيشِ ورفاغيته . الصحاح (بلهن) و (رفع) .

(٤) الكتاب ٢ / ٢٧٠ .

(٥) لجرير . ديوانه ٤٠٧ ، وروايته :

أصبح حبْلٌ وصلكم رَمَامَا وما عهد كعهْدك يا أَمَامَا

ولا شاهد في البيت - على رواية الديوان - على ما أورده المؤلف شاهداً عليه .

وهو من شواهد سيبويه ٢ / ٢٧٠ ، وانظر أيضاً : نوادر أبي زيد ٢٠٧ والإنصاف ٣٥٣ والخزانة ٢ /

٣٦٣ .

الرمام : جمع رَمِيم ، وهو الخَلْقُ البالي ، يُريدُ : أن حبال الوصل بينه وبين أُمَامَه قد تقطعت للفراق

الحادث بينهما . هذا ما نقله البغدادي عن الأَعلم في شرح مفردات الشاهد ، ثم قال البغدادي :

وإلصوابُ ما قاله النَّحَّاسُ : أَنَّ الرَّمَامَ : جمعُ رُمَّة - بالضم - وهي : القطعةُ الباليةُ من الحبل .

لَهُ أَنْ يُرَخِّمَ فِي الشَّعْرِ ، فِي غَيْرِ النَّدَاءِ ؛ لِأَنَّهُ أُلْغِيَ الْمَحْذُوفُ مِنَ الْاسْمِ .
الحكم السادس : إِذَا رَخِّمْتَ الْمَرْكَبَ ، حَذَفْتَ الْاسْمَ الْآخِرَ مِنْهُ لَا غَيْرُ ؛
 تَقُولُ فِي ، " مَعْدِي كَرَبٌ " : يَا مَعْدِي ، وَفِي " خَمْسَةَ عَشَرَ " عَلَمًا : يَا
 خَمْسَةَ ، وَإِذَا وَقَفْتَ وَقَفْتَ بِالْهَاءِ ، فَلَا تَحْذِفُ مَعَ الْمَرْكَبِ غَيْرَهُ ، فَأَمَّا نَحْوِ
 " تَابَّطَ شَرًّا " ، وَ : " بَرَقَ نَحْرُهُ " فَلَا يُرَخَّمُ .

الحكم السابع : إِذَا رَخِّمْتَ اسْمًا مُدْغَمَ الْآخِرِ ، وَمَا قَبْلَ السَّاكِنِ سَاكِنٌ ؛
 فَإِنْ كَانَ لِلْسَّاكِنِ حَظٌّ فِي الْحَرَكَةِ ^(١) أَعَدَّتْهَا إِلَيْهِ ، نَحْوِ " مُحْمَارٌ " تَقُولُ - عَلَى
 الْأَوَّلِ - يَا مُحْمَارِ ، وَلَوْ رَخِّمْتَ : " مَفْرَأٌ " وَ " مَرْدَأٌ " قُلْتَ : يَا مَفْرَأَ ^(٢) ، يَوْيَا مَرْدَأَ ،
 وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْسَّاكِنِ حَظٌّ فِي الْحَرَكَةِ ، حَرَكْتَهُ بِمَا يُقَارِبُهُ مِنَ الْحَرَكَاتِ ، تَقُولُ
 فِي " إِسْحَارٌ " ^(٣) عَلَمًا : يَا إِسْحَارَ ^(٤) ، فَتَفْتَحُ .

خاتمة لباب الترخيم :

فِي ذِكْرِ أَمْثَلَةٍ مِنْهُ مُشْكِلَةٌ ، تَقُولُ فِي تَرْخِيمِ " كَرَوَانٌ " عَلَمًا - عَلَى
 الْأَوَّلِ - : يَا كَرَوَ ، وَعَلَى الثَّانِي : يَا كَرَا ، تَقْلِبُ " الْوَا " أَلِفًا ؛ لِتَحْرِكَهَا وَانْفِتَاحِ
 مَا قَبْلَهَا ، فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : أَطْرِقْ كَرَا ^(٤) ، فَيَمْنُ يَرِيدُ : يَا كَرَوَانُ ، فَشَاذٌ مِنْ وَجْهَيْنِ :
 حَذَفِ " يَا " وَهُوَ نَكْرَةٌ ، وَتَرْخِيمِهِ وَهُوَ نَكْرَةٌ بَوَقِيلَ : إِنَّ " كَرَا " اسْمُ ذَكَرٍ
 الْكَرَوَانِ .

(١) بَأَنَّ كَانَ السَّاكِنَ مَتَحَرِّكًا فِي الْأَصْلِ ؛ إِذْ أُصْلُ : مُحْمَارٌ : مُحْمَارٌ ، وَانْظُرْ مَا سَبَقَ فِي ص ٤١٧ .

(٢) انْظُرِ الْأَصُولَ ١ / ٣٦٤ .

(٣) الْإِسْحَارُ : بَقْلَةٌ تُشَبِّهُ الْقُجْلَ . انْظُرْ : تَاجُ الْعُرُوسِ (سِحْر) .

(٤) سَبَقَ تَخْرِيجُهُ قَرِيبًا .

وتقول في ترخيم " تَرْقُوةً " [" وَعَرْقُوةً "] ^(١) ، على الأول : يا تَرْقُوْ ،
ويا عَرْقُوْ ، وعلى الثاني : يا تَرْقِيْ ، ويا عَرْقِيْ ، «تَقْلِبُ الواوِ يَاءً» والضمّة
قبلها كَسْرَةٌ ؛ لأنّه ليس في الكلام اسمٌ آخره "واو" قبلها ضمّةٌ إلّا الأسماء
السّنة .

فأما ترخيم " سَعُودٍ " علماً فلا يصحّ عند سيبويه ^(٢) - على الضّرْبِ ١٢٢/ب
الثاني - لأنّه يصيرُ إلى "سُعِي" ، وليسَ عنده في أمثله /الأسماءِ "
فُعِل" ، ويُجيزه الأخفش ^(٣) .

وتقول في ترخيم " شَقَاوَةٍ " و " عَبَايَةٍ " - على الأول - يا شَقَايَ ، ويا
عَبَايَ ، وعلى الثاني : يا شَقَاءُ ، ويا عَبَاءُ ، تُبْدِلُ "الواو" و "الياء"
"هَمْزَةً" ؛ لوقوعهما طرفاً بعد "ألفٍ" زائدة .

وتقول في ترخيم " حُبْلَيَانِ " - تَنْبِيَةِ حُبْلَى - أو " حُبْلَوِيٌّ " - منسوباً
إلى " حُبْلَى " - يا حُبْلَى ، ويا حُبْلُوْ ، فَتَحْذِفُ " الألفَ " و " النُّونَ " و " يائي"
النَّسَبِ ، ولا يجوزُ تَرْخِيمُهُمَا على الضّرْبِ الثاني ؛ لما يُؤدِّي إليه من القلبِ ،
فتصيرُ "ألفُ" " فُعَلَى " - التي لم تُعْهَدْ إلّا للتَّائِيثِ - مُنْقَلِبَةً ، وهذا لا يوجدُ
مثله .

وتقول في ترخيم " شَاةٍ " على الأول - يا شَا ، وعلى الثاني : يا شَاهُ
فَتُعِيدُ " الهاءَ " التي هي " لامٌ " الكلمة ، ولورَخَّمَتْ " عِدَّةً " ، لم تُعَدْ شيئاً ؛

(١) ساقط من الأصل ، وبه يتمّ الكلام .

(٢) قال في الكتاب ٢ / ٣١٥ : "واعلم أنّه ليس في الأسماءِ والصفاتِ "فُعِل" ولا يكون إلا في الفعل " .

(٣) لم أقف على الرأي منسوباً إلى الأخفش فيما بين يديّ من مصادرٍ ، وذكره الرضيّ منسوباً إلى
السيرافي . انظر : الرضيّ على الكافية ١ / ١٥٥ .

لأنَّ في الكلام ما هو على حَرْفَيْنِ ، مثل "عَدِ" وليس فيه اسمٌ مُعَرَّبٌ على حَرْفَيْنِ ثانيهما حَرْفٌ مدٌّ .

وتقول في ترخيم " طَائِفَةٌ " و " مَرَجَانَةٌ " عَلَمَيْنِ يا طَائِفَ (١) ، و : يا مَرَجَانِ ؛ فلا تَحْذِفِ مع " تاءِ " التَّائِيثِ غَيْرَهَا .

وتقول في ترخيم " سَفَرَجَلٍ " علماً : يا سَفَرَجَ ، ولا تُرَخِّمُهُ على الضَّرْبِ الثاني ؛ لأنه يصيرُ بوزنِ " فَعْلٌ " وليس هذا في أُمْتَلَةِ الْأَصُولِ ، وكذلك : " قُدْعَمِلٌ " (٢) و " هُنْدَلَعٌ " (٣) عند سيبويه (٤) .

(١) في الأصل : يا طَائِفِي تَحْذِفِ مع " تاءِ " التَّائِيثِ غَيْرَهَا .

(٢) الْقُدْعَمِلُ : الضَّخْمُ من الإبل .

(٣) الْهِنْدَلَعُ : بُقِيلَةٌ ، قيل : إنها عربيةٌ ، فإن كانت كذلك فإن نونها زائدةٌ ، ومن ثَمَّ فوزنُها فُنْعَلِلٌ ، وإن كانت نونها أصْلِيَّةٌ فوزنُها : فُعْلَلِلٌ .

انظر : الخصائص ٢٠٣/٣ ، والمتع ٧١/١ وتاج العروس (هـلج) .

(٤) " هُنْدَلَعٌ " ليس من أبْنِيَةِ سيبويه ؛ ففي الرِّضِيِّ على الشافعية ٤٩ / ٨ :

" وزاد محمد بن السري في الخماسيِّ خامساً ، وهو " الهندلع " لبَقْلَةٌ .. " وقال ابن عصفور في المتع

٧١/١ : " وزاد بعضهم أيضاً " فُعْلَلِلٌ " نحو " هندلع " وقال الأعلام الشُّتْمَرِيُّ في " النكت " في تفسير

كتاب سيبويه ١١٧٧ : " وزاد غيرُ سيبويه " فُعْلَلِلٌ " قالوا : هُنْدَلَعُ ، لبَقْلَةٌ ، وفي تاج العروس (هـلج) :

« قال أبو عثمان المازني : هذا من الأبنية التي فأتَتْ سيبويه وأغفلها ... »

الفصل الثالث : في النُّدْبَةِ

وفيه ثلاثة فروع :

الفرع الأول : في معناها ، النُّدْبَةُ : الاسم من قولك : نَدَبَ المَيْتَ يَنْدُبُهُ ، إِذَا اتَّفَعَ عَلَيْهِ وَذَكَرَ خِلَالَهُ الجميلة ؛ في معرض المدح ، وإظهار اللُّجْزَعِ وقِلَّةِ الصَّبْرِ على فَقْدِهِ ، وتعلُّلاً بمخاطبة المَيْتِ خطاب الحيِّ بوعلاماً من النادِبِ بما أَلَّتْ حَالَهُ إِلَيْهِ .

وأكثر ما يتكلم بها^(١) النساء ؛ لأنهن أرق قلوباً ، وأكثر جزعاً ، وأقل في عاقبة الأمر نظراً .

وهي مُسْتَنَدَّةٌ إِلَى أَصْلٍ ؛ وذلك : أَنَّ مِنْ شَأْنِ الْعَرَبِ مُخاطَبَةَ الدَّيَّارِ ١٢٣/ والرُّسُومِ ، وَنداءِ الأطلالِ والأشجارِ وغيرها من الجمادات ، ممَّا لَا يَسْمَعُ ، وَلَا يُجِيبُ ، وعلى نحو من ذلك جاءتِ النُّدْبَةُ ، بل هي أقربُ حالاً ؛ فإنَّ المَيْتَ وَإِنْ لَمْ يُجِبْ ، فَقَدْ كَانَ لِلْإِجَابَةِ أَهْلًا

الفرع الثاني : في حروفها وهي أربعةٌ ، ولها موضعان :

أحدهما : في أوَّلِ الاسمِ المندوبِ وهما : " يا " و " وا " .

والثاني : في آخره ، وهما " الألفُ " و " الهاءُ " .

أمَّا " الأوَّلَانِ " فلا بُدَّ من أحدهما ، ولا يجوزُ حذفُ واحدٍ منهما ، كما جازَ

في بعض الأسماءِ المندوبةِ و " وا " أخصُّ بالنُّدْبَةِ من " يا " ؛ لاشتراكها مع النداءِ في " يا " .

(١) في أصول ابن السَّراج ٨ / ٣٥٨ : .. وقال الأخفش : النُّدْبَةُ لَا يَعْرِفُهَا كُلُّ الْعَرَبِ ، وَإِنَّمَا هِيَ مِنْ كَلَامِ النِّسَاءِ .

وَأَمَّا الْآخِرَانِ : فَإِنَّ «الْألفَ» زَادُوهَا لَمَّا أَرَادُوا بَعْدَ الصَّوْتِ وَاِمْتِدَادَهُ فِي النَّدْبَةِ ، كَمَا زَادُوهَا فِي نِدَاءِ الْبَعِيدِ يَوْلا بَعِيدَ أَبْعَدُ مِنَ الْمُنْدُوبِ وَيُجِزُ حَذْفُهَا ؛ اسْتِغْنَاءً بِحَرْفِ النَّدْبَةِ فِي أَوَّلِ الْاسْمِ وَأَحْسَنُ مَا انْحَذَفَ : مَعَ " وَ " كَيْلَا يَلْتَبَسَ بِالْمَنَادَى وَأَمَّا "الهاءُ" فزادوها بعد " الألفِ " في حالة الوقف ؛ كَيْلَا يَسْتَهْلِكَهَا ؛ لَأَنَّهَا هَوَائِيَّةٌ لَطِيفَةٌ ، فَإِذَا وَصَلَتْ أَرْزَلَتْهَا ؛ لِنِيَابَةِ الْكَلِمَةِ الَّتِي بَعْدَ الْألفِ عَنِ الْهَاءِ .

الْفَرْعُ الثَّالِثُ : فِي أَحْكَامِهَا .

الْحُكْمُ الْأَوَّلُ : لَمَّا كَانَتِ النَّدْبَةُ تَدُلُّ عَلَى الْجَزَعِ وَقِلَّةِ الصَّبْرِ ، تَعَيَّنَ عَلَى النَّادِبِ أَنْ يَذْكُرَ شَيْئًا يَكُونُ لَهُ عُذْرًا عِنْدَ السَّامِعِ ؛ فَلَا يَنْدَبُ إِلَّا بِالْأَسْمِ الَّذِي يُعْرِفُ بِذِكْرِهِ خِلَالَ الْمُنْدُوبِ ، مِنْ كَرَمٍ أَوْ فَضْلٍ أَوْ شَجَاعَةٍ أَوْ حُسْنٍ أَوْ ذِكَاءٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ ، وَهَذَا إِنَّمَا يَكُونُ بِأَشْهَرِ أَسْمَاءِ الْمُنْدُوبِ ، كَقَوْلِكَ : وَاحَاتِمَاهُ ، وَيَا عَنَتْرَاهُ ، وَيَا يَوْسُفَاهُ ؛ فَلَا تَنْدُبُ نَكْرَةً يَوْلَامُبْهَمًا ؛ فَلَا تَقُولُ : وَارْجُلَاهُ ، وَاهْذَاهُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقُومُ بِهِ عُذْرُ النَّادِبِ ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ تُرِيدَ بِقَوْلِكَ : " وَارْجُلَاهُ " الشَّجَاعَةَ وَالرُّجُولِيَّةَ ، كَمَا يَقُولُونَ : وَاجْبَلَاهُ ؛ نَظَرًا إِلَى الْوَصْفِيَّةِ .

فَإِنْ قَرَنْتَ بِالْمَجْهُولِ مَا يَقُومُ بِهِ / الْعُذْرُ ، جَازَ نُدْبَتُهُ ، نَحْوُ قَوْلِكَ « يَا مَنْ ١٢٣ / حَقَرَ بَثْرَ (١) زَمْزَمَاهُ » (١) « وَامَنْ بَنَى الْكَعْبَتَاهُ (١) » .

الْحُكْمُ الثَّانِي : إِذَا نَدَبْتَ مُضَافًا أَوْقَعْتَ « أَلْفَ » النَّدْبَةِ عَلَى الْمُضَافِ إِلَيْهِ ، نَحْوُ قَوْلِكَ : وَآمِيرَ الْمُؤْمِنِيَاهُ ، وَاعْلَامَ زَيْدَاهُ ؛ لِأَنَّ الثَّانِيَّ مِنْ تَمَامِ الْأَوَّلِ . وَإِنْ

(١) كَذَا فِي الْأَصْلِ . وَالْعَبَارَتَانِ مِنَ الْمَشْهُورِ بَعَيْنِهِ . انْظُرْ : الْأَصُولُ : الْأَصُولُ ١ / ٣٥٨
وَالْتَبَصُّرَةُ ٣٦٥ .

نَدَبَتْ مَوْصُوفًا ؛ أَوْقَعَتْ " الألف " على الموصوفِ ، عِنْدَ الخليل^(١) ؛ لَأَنَّ الصِّفَةَ
 فَضْلَةٌ ، نَحْوُ : وَازِيدَاهُ الظَّرِيفَ ، وَأَوْقَعَتْهَا عَلَى الصِّفَةِ ، عِنْدَ يُونُسَ^(٢) ؛ لِأَنَّهَا
 مَعَ الموصوفِ كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ ، نَحْوُ : وَازِيدَاهُ الظَّرِيفَاهُ .
الحكمُ الثَّالِثُ : إِذَا وَقَفْتَ عَلَى الْمُنْدُوبِ فَلَكَ فِيهِ ثَلَاثَةٌ أَوْجُهُ :
 الْأَوَّلُ : أَنْ تَقِفَ عَلَى " الهاءِ " فَتَقُولُ : وَازِيدَاهُ .
 الثَّانِي : أَنْ تَحْذِفَ " الهاءَ " وَتَقِفَ عَلَى " الألفِ " فَتَقُولُ : وَازِيدَا ، وَعَلَيْهِ جَاءَ
 قَوْلُهُ^(٣) :

حُمِلْتُ أَمْرًا عَظِيمًا فَاضْطَلَعْتُ بِهِ وَقُمْتُ فِينَا بِحَقِّ اللَّهِ يَا عُمَرَا
 الثَّالِثُ : أَنْ تَحْذِفَ " الألفَ " وَ " الهاءَ " وَتَقِفَ عَلَى الْأَصْلِيِّ ، فَتَقُولُ : وَازِيدُ .
 فَإِنْ وَصَلْتَ فَلَكَ فِيهِ وَجْهَانِ :

أَحَدُهُمَا : إِسْقَاطُ " الهاءِ " مِنَ الْأَوَّلِ ، وَإِثْبَاتُهَا فِي الثَّانِي ، نَحْوُ قَوْلِكَ :
 وَازِيدَا وَازِيدَاهُ .

وَالْآخَرُ : إِسْقَاطُ " الألفِ " وَ " الهاءِ " مِنَ الْأَوَّلِ ، وَإِثْبَاتُهَا فِي الثَّانِي ،
 نَحْوُ : وَازِيدَ وَازِيدَاهُ .

وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَنْوِنُ الْأَوَّلَ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يُثْبِتُ " الهاءَ " فِي الْوَصْلِ وَيَحْرُكُهَا

(١) انظر : الكتاب ٢ / ٢٢٥ .

(٢) انظر : الكتاب ٢ / ٢٢٦ .

(٣) هو جرير . ديوانه ٢٣٥ .

وانظر : الكامل ٨٣٣ والمغني ٣٧٢ وشرح أبياته ١٦١/٦ والتصريح ١٦٤ / ٢ والهمع ٧٠ / ٣ .
 فاضطلعت به : قَدَرْتُ عَلَيْهِ ، مِنْ قَوْلِهِمْ : اضْطَلَعَ فَلَانُ بِالْأَمْرِ ، كَأَنَّهُ قَوِيَتْ ضُلُوعُهُ بِحَمْلِهِ .

بالضَّمِّ والكسْرِ والفتحِ وَأَجَازَ بَعْضُهُمْ (١) : وَازِيدَ ، بِالْفَتْحِ حَسْبُ ، وَيجوزُ -
في الشعر - إثباتُ "الألفِ" و "الهاءِ" مَعَ (٢) الوصلِ .

الحكم الرابع : " الألفُ " لا يكونُ ما قبلها إِلا مَفْتُوحاً ، فَإِنْ أَدَّتِ النَّدْبَةُ

إِلَى لَبْسٍ جَعَلَتْ " الألفُ " تَابِعاً لِلْحَرَكَةِ ؛ تَقُولُ - إِذَا نَدَبْتَ غُلَامَ امْرَأَةٍ مُخَاطَبَةً -
وَإِذَا نَدَبْتَ " غُلَامَهُ " قُلْتَ :

وَإِذَا نَدَبْتَ " غُلَامَهُم " قُلْتَ : وَإِذَا نَدَبْتَ " غُلَامَهُمُوه " (٣) :

لِئَلَّا يَلْتَبِسَ بِالمُثَنَّى ، قَالَ بَعْضُهُمْ : كُلُّ حَرَكَةٍ كَانَتْ فَارِقَةً فَاتَّبَاعِ الألفِ / لَهَا ١٢٤

وَاجِبٌ (٤) ، وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ فَارِقَةٍ كُنْتُ مُخَيَّراً فِي إِتِّبَاعِ " الألفِ " لَهَا ، وَإِتِّبَاعِهَا

" الألفِ " ؛ تَقُولُ - فِي الأَوَّلِ - وَإِذَا نَدَبْتَ " الْكَافَ لِلْمُؤَنَّثِ وَفَتْحَهَا

لِلْمَذْكَرِ ، وَتَقُولُ - فِي الثَّانِي - وَاقْطَآمَاه ، وَاقْطَآمِيهِ (٤) ؛ وَاقْطَآمِ الرِّجْلَاهُ ،

وَالرِّجْلِيهِ (٤) ، وَجَعَلْ حَرَكَةَ الْمُضَافِ غَيْرَ فَارِقَةٍ حَكَاهُ ابْنُ السَّرَّاجِ (٤) .

وَإِذَا نَدَبْتَ الْمُثَنَّى حَذَفَتْ " أَلِفُ " التَّثْنِيَةِ ، وَأَبْقِيَتْ " أَلِفُ " النَّدْبَةِ ؛ بِالِاتِّبَاعِ

السَّاكِنَيْنِ ؛ فَتَقُولُ : وَإِذَا نَدَبْتَ رَجُلًا اسْمُهُ " مُثْنَى " حَذَفَتْ

" أَلِفُهَا " وَأُبَيَّتْ " أَلِفُ " النَّدْبَةِ ، وَلَمْ تَقْلِبْهَا ، فَقُلْتَ : وَامُثْنَأُوه (٥) .

الحكم الخامس : فِي نَدْبَةِ الْمُضَافِ إِلَى الْمُتَكَلِّمِ وَهِيَ تَتَرْتَّبُ عَلَى أَقْسَامِ

(١) هم الكوفيون . انظر : الرضي على الكافية ١ / ١٥٦ والهمع ٣ / ٩٦ .

(٢) فِي الرضي على الكافية ١ / ١٥٨ : .. وَالْكَوْفِيُّونَ يُثَبِّتُونَهَا - أَى الْهَاءِ - وَقَفَاً وَوَصَلًا فِي الشَّعْرِ
وَفِي غَيْرِهِ .

(٣) انظر : التبصرة ٣٦٤ .

(٤) انظر : الأصول ١ / ٣٥٧ والتبصرة ٣٦٤ .

(٥) انظر : التبصرة ، فِي الْمَوْضِعِ السَّابِقِ .

نِدَائِهِ ، فَمَنْ حَذَفَ " الْيَاءَ " وَقَنَعَ بِالْكَسْرِ قَبْلَهَا ، قَالَ : يَا غُلَامَاه ، فَفَتَحَ " الْمِيمَ " لـ " الْأَلِفِ " ، وَمَنْ حَرَّكَ " الْيَاءَ " لَمْ يَجُزْ لَهُ إِلَّا إِثْبَاتُهَا ؛ لِتَحْصُنَهَا بِالْحَرَكَةِ ، فَقَالَ : وَغُلَامِيَاه ، وَمَنْ أَسْكَنَ " الْيَاءَ " ، فَلَهُ وَجْهَانِ : حَذَفُهَا ؛ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ ، فَتَقُولُ : وَغُلَامَاهُ^(١) ، كَالأَوَّلِ وَتَحْرِيكُهَا بِالْحَرَكَةِ الَّتِي كَانَتْ لَهَا فِي الْأَصْلِ ، فَتَقُولُ : وَغُلَامِيَاه ، كَالثَّانِي ، وَأَجَازَ سَيَبَوِيهِ : وَغُلَامِيَهُ^(٢) ، فَيُبَيِّنُ الْحَرَكَةَ بِـ " الْهَاءِ " .

فَإِنْ نَدَبْتَ مُضَافًا إِلَى مُضَافٍ إِلَيْكَ أُثْبِتَ الْيَاءَ " عِنْدَ سَيَبَوِيهِ " ^(٣) وَحَرَكْتَهَا فَقُلْتَ : وَغُلَامَ غُلَامِي ، فَإِنْ أَلْحَقْتَ " الْأَلِفَ " وَ " الْهَاءَ " قُلْتَ : وَغُلَامَ غُلَامِيَاه ، وَوَانْقِطَاعَ ظَهْرِيَاه ، فَإِنْ كَانَ لَغَائِبٍ قُلْتَ : وَانْقِطَاعَ ظَهْرِيَهُ وَوَانْقِطَاعَ ظَهْرِيَهُ^(٤) ، عَلَى كَسْرِ " هَاءِ " الضَّمِيرِ ، وَضَمِّهَا فَإِنْ وَاَفَقَتْ " يَاءُ " الْإِضَافَةِ " الْيَاءَ " السَّاكِنَةَ^(٥) ، فَتَحُوا " يَاءَ " الْإِضَافَةِ ، وَلَمْ يَكْسِرُوا مَا قَبْلَهَا ؛ كَرَاهِيَةً لِلْكَسْرِ فِي " الْيَاءِ " ، فَإِذَا نَدَبْتَهُ ، فَأَنْتَ فِي الْحَاقِ " الْأَلِفِ " بِالْخِيَارِ ؛ تَقُولُ : وَغُلَامِيَاه^(٦) ، وَاقْضِيَاه ، وَوَأَغْلَامِي^(٦) ، وَوَأَقَاضِي ، فَإِنْ وَاَفَقَتْ « يَاءُ » الْإِضَافَةِ « أَلِفًا » ، أُثْبِتَ « الْيَاءَ » مَفْتُوحَةً ، فَتَقُولُ : وَامُتْنَايَاه ، وَ : وَامُتْنَاي^(٦) .

(١) انظر : الأصول ١ / ٣٥٦ .

(٢) الكتاب ٢ / ٢٢١ .

(٣) الكتاب ٢ / ٢٢٢ .

(٤) انظر : الأصول ١ / ٣٥٧ .

(٥) فِي مِثْلِ غُلَامَيْنِ إِذَا نَادَيْتَهُ وَأَضَفْتَهُ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ ، فَإِنْ يَاءُهُ تَبْقَى سَاكِنَةً بَعْدَ حَذْفِ النُّونِ لِلْإِضَافَةِ ،

فَإِذَا نَدَبْتَهُ لَمْ يَكُنْ بَدُّ مِنْ فَتْحِ يَاءِ الْإِضَافَةِ لِلْعَلَّةِ الْمَذْكُورَةِ . الْأَصُولُ ١ / ٣٥٦ .

(٦) الْمَوْضِعُ السَّابِقُ مِنَ الْأَصُولِ .

البابُ الخامسَ عَشَرَ

في العواملِ

وفيه مُقدِّمةٌ ، وثلاثةُ أَقسامٍ .

أما المُقدِّمةُ : ففي تعريفها وتقسيمها .

العاملُ : ما أثر في غيره شيئاً لم يكن لولا هو ، من حركةٍ ، أو سُكونٍ أو حَذَفٍ بوضْعٍ أو اصطلاحاً ؛ نحو : قام زيدٌ ، وضربتُ عمراً ، ومررتُ بجعفرٍ ، ولنْ يخرجَ عمرو ، ولمْ يضربْ بكرٌ ولمْ يرمِ خالدٌ .

والعواملُ انقساماتٌ ، باعتباراتٍ :

الأولُ : أنها تكونُ أسماءً ، وأفعالاً ، وحُرُوفاً ؛ نحو : "ضربَ" و "ضاربٍ" و "إنَّ" .

الثاني : أنها تنقسمُ إلى أصلٍ في العملِ ، وفرعٍ .
فالأصلُ : الفعلُ .

والفرعُ : الاسم والحرف .

الثالثُ : أنها تكونُ معنويةً ، ولفظيةً .

فالمعنويةُ : الابتداءُ ، ورافِعُ الفعلِ المُستقبلِ .

واللفظيةُ : ما تقدَّم من الأمثلة .

الرابعُ : أنَّ محلَّ عملِها الأسماءُ والأفعالُ ، ولاحَظْ فيها للحروفِ .

فقد عرفتَ بهذا التقسيمِ مواردَ العواملِ جُملةً ، وأنَّ مدارَ اللفظيةِ منها على أقسامِ الكَلِمِ ثلاثتها ، فلنُوردَ كُلَّ واحدٍ منها في فصلٍ يَخُصُّه ، ولنُبداُ بالأفعالِ ؛ لأنها الأصليةُ ، ثُمَّ بالأسماءِ ، ثُمَّ بالحروفِ ، إن شاء الله تعالى .

القسم الأول : في الأفعال

وفيه : مقدمة ، وثمانية أنواع

المقدمة : الفعل النحوي له انقسام باعتبارات .

الاعتبار الأول : الأفعال على ضربين : ضربٌ يلاقى شيئاً ، ويؤثر فيه ١٢٥ / أ
أثراً لفظياً ، وضربٌ لا يلاقى شيئاً فيؤثر فيه ؛ فسموا المؤثر متعدياً ، والذي لا
يؤثر غير متعدٍ .

أما الذي يتعدى : فكل حركة كانت ملاقية لغيرها من أفعال الحواس
والنفس ، نحو : نظرتُ وشممتُ وضربتُ وأحببتُ ، وفاعلتُ : من هذا القبيل ؛
لأنك تكون قد فعلت به مثل ما فعل بك .

وأما الذي لا يتعدى : فهو الذي لم يلاقِ مصدره مفعولاً ، نحو : قامَ
وطالَ بويكونُ خلقاً ، نحو : اسودَّ واحمرَّ وطالَ وقصرَ ، وهيئةً ، نحو : قامَ
وقعدَ وتحركَ وسكنَ ، وفِعلاً نفسياً ، نحو : كرمَ وظرفَ ورضى وغضبَ .

الاعتبار الثاني : الفعل ينقسم قسمين : حقيقي وغير حقيقي .

أما الحقيقي : فينقسم قسمين :

أحدهما : أن لا يتعدى الفاعل إلى غيره ، نحو : قامَ وقعدَ ، ويسمى

قاصراً ولازماً .

والثاني : يتعدى الفاعل إلى مفعولٍ ، وهو على ضربين .

ضربٌ يؤثر فيه أثراً حقيقياً ، نحو : ضربتُ زيداً ، وأكلتُ خبزاً .

وضربٌ لا يؤثر فيه ، نحو : مدحتُ عمراً ، وذممتُ بكراً ، ومن هذا الضربِ

" ظننتُ وأخواتها ؛ لأنها غيرُ مؤثرة في المفعول .

وأما غير الحقيقي . فعلى ثلاثة أضربٍ :

الأول: أفعالٌ مُستعارةٌ للاختصار^(١) ، وفيها بيانٌ أنَّ فاعلها ، في الحقيقة ، مفعولٌ نحو : مات زيدٌ ، ومريضٌ عمرو .

الثاني : أفعالٌ دالةٌ على الزمانِ فقط دونِ الحدثِ ، وهي : كانَ وأخواتها ، وفيها خلافٌ^(٢) .

الثالث : أفعالٌ منقولةٌ ، يُرادُ بها غيرُ الفاعلِ الذي جُعِلَتْ له ، نحو : لا أرينَكَ هاهنا ، فالنهيُ إنما هو للمتكلِّم ، كأنَّه ينهى نفسه في اللفظِ ، والمعنى للمخاطب ، فكأنَّه قال : لا تكوننَّ هاهنا ؛ فإنَّ من حَضَرَنِي رَأَيْتَهُ ومثلهُ قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾^(٣) ، وقوله ﴿ فَلَا يَصُدُّكَ عَنْهَا مَنْ لَا يُؤْمِنُ بِهَا ﴾^(٤) .

الاعتبار الثالث : الأفعالُ تنقسمُ إلى متصرفةٍ ، وغيرِ متصرفةٍ فالمتصرفةُ : ما تتقلبُ في الأزمانِ ، والفاعلِ والمفعولِ والمصدرِ ، نحو : ضَرَبَ يَضْرِبُ / ضَرْبًا ، فهو ضارِبٌ ، ومضروبٌ .
وغيرِ المتصرفةِ : أفعالٌ معدودةٌ ، وهي : ليسَ وعسى ونِعَمَ وبئسَ وحَبذا وفِعْلُ التعجَّبِ .

الاعتبار الرابع : الفعلُ النحويُّ ينقسمُ - في عمله - إلى قسمينِ ، مُظهرٍ ومُضمرٍ .

(١) في الأصل : مُستعارةٌ الاختصار ، والصوابُ ما أثبتُّه .

وفي الأصول ٧٤ / ٨ : " .. أفعالٌ مُستعارةٌ للاختصار ..

(٢) انظر : الأصول ٨٢ / ١ .

(٣) ١٣٢ / البقرة .

(٤) ١٦ / طه .

أَمَّا الْمُظْهَرُ : فينقسمُ ثلاثةَ أقسامٍ ، لازمٌ ومُتَعَدٌّ ومُتَرَدِّدٌ بينهما .
فاللَّازِمُ : ما لا يتعدَّى إلى مفعولٍ ، إلَّا بِمَعْدٍ ، نحو : قامَ وقَعَدَ .
والمتعدَّى : ما تعدَّى بنفسه إلى المفعول ، وهو أربعةٌ أَضْرَبُ .
ضَرَبُ يتعدَّى إلى مفعولٍ واحدٍ .

وَضَرَبُ يتعدَّى إلى مفعولين ، يجوزُ الاقتصارُ على أحدهما ،
وَضَرَبُ يتعدَّى إلى مفعولين ، ولايجوزُ الاقتصارُ على أحدهما .
وَضَرَبُ يتعدَّى إلى ثلاثةٍ مفعولين .

وَأَمَّا الْمُتَرَدِّدُ : فهو : ما تعدَّى تارةً بنفسه ، وتارةً بِمَعْدٍ .
وَأَمَّا الْمُضْمَرُ : فهو أفعالٌ دَلَّ عِلْمُهَا عَلَيْهَا : فَحُذِفَتْ : اختصاراً ، فَمِنْهَا
ما يجوزُ إظهاره ، ومنها ما لا يجوزُ ، وقد تقدَّم ذكرُها في باب (١) " المفعول به " .
فانحصرتِ الأفعالُ المظهرَةُ العامِلَةُ في ثمانيةِ أنواعٍ .
النوعُ الأوَّلُ :

في اللَّازِمِ : وهو كُلُّ فعلٍ لا يفتَضِي مع فاعله مفعولاً ، نحو : قامَ وقَعَدَ ،
فَهُوَ يَعْمَلُ الرَّفْعَ في فاعله ، ويقتَصِرُ عليه ، فاحتاجَ - في تعدِّيهِ - إلى قَرِينَةٍ
تُعدِّيهِ إلى المفعولِ ، والقرائنُ ثلاثٌ ، وقيلَ : أربعٌ ، وقيلَ : خمسٌ .

القرينةُ الأولى : " حَرَفُ الجَرِّ " ، نحو : مررتُ بزيدٍ ، ونزلتُ على عمرو ،
ودخلتُ إلى الدَّارِ ، ورغبتُ في مودَّتِكَ ، وصدفتُ عن بكرٍ .

القرينةُ الثَّانِيَةُ : " الهمزة " ، تقولُ : قامَ زيدٌ / ، وأقامَ زيدٌ عمراً ، وقَعَدَ بكرٌ ،
وأقعدتُ بكرًا .

القرينة الثالثة : "التضعيف" ، نحو : فَرِحَ زَيْدٌ ، وفَرَحَتْهُ بوشرف عمرو وشرفته .

القرينة الرابعة : "الحركة" ، نحو " حَزِنَ زَيْدٌ ، وحَزَنَتْهُ ، وفَتِنَ الرَّجُلُ وفَتَنَتْهُ ، فالفتحة عدت الفعل إلى " زَيْدٍ " (١) بعد أن كان - مع الكسرة - قاصراً .

القرينة الخامسة : " السَّيْنُ والتاء " ، نحو : نَطَقَ زَيْدٌ ، واستنطقته بوكَّبت واستكثبته

والقرائن الثلاث تتعاقب على الفعل الواحد ، وقد يختص ببعضها دون بعض ، نحو : ذَهَبْتُ بِزَيْدٍ وَأَذْهَبْتُهُ ، وَكَرَّمْتُ عَمْرًا ، وَأَكْرَمْتُهُ ، وقوله تعالى : ﴿ نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ ﴾ (٢) و ﴿ أَنْزَلَ الْكِتَابَ ﴾ (٣) و ﴿ نَزَلَ الْفُرْقَانُ ﴾ (٤) .

وتَجْتَمِعُ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْ " الهمزة " و " التضعيف " مع " حرف الجر " نحو : أَمَرَرْتُ زَيْدًا عَلَى عَمْرٍو ، وفَرَحْتُ زَيْدًا بِعَمْرٍو ، وَلَا تَجْتَمِعُ " الهمزة " مع " التضعيف " ؛ لاختلاف البنائين .

وحروف الجر : أعمُّ هذه القرائن ؛ لأنها تَدْخُلُ عَلَى الثَّلَاثِيِّ فَمَا فَوْقَهُ ، والْبَاقِيَّةُ تَخْتَصُّ بِالثَّلَاثِيِّ الَّذِي لَا زِيَادَةَ فِيهِ .

وكلُّ فعلٍ عِدَّتُهُ بِحَرْفِ الْجَرِّ ، لَا يَجُوزُ أَنْ تَحْذِفَهُ مِنْهُ ، وَتُعَدِّيَهُ ، إِلَّا فِي ضَرُورَةِ الشَّغَرِ ، أَوْ مَا اتَّسَعُوا فِيهِ مِنَ الْأَفْعَالِ ، وَكَثُرَ اسْتِعْمَالُهُمْ لَهُ ؛ فَصَارَ

(١) في الأصل : إلى عَمْرٍو ، والصواب ما أثبتته ؛ فالمثال : حَزِنَ زَيْدٌ .

(٢) ١٩٣ / الشعراء .

(٣) ٩١ / الأنعام .

(٤) ١ / الفرقان .

كالجائز المطرد ، نحو : دَخَلْتُ الْبَيْتَ ، فسيبويه (١) يجعله غير مُتَعَدٍّ ،
وغيره (٢) يجعله مُتَعَدِّياً ، قال : ومثّل : ذَهَبْتُ الشَّامَ ، دَخَلْتُ الْبَيْتَ (١) ، يعنى
أنّه قد حُذِفَ مِنْهُ حَرْفُ الْجَرِّ ، وكان الْأَصْلُ : ذَهَبْتُ إِلَى الشَّامِ ، ودَخَلْتُ إِلَى
الْبَيْتِ ، ومثّلهُ قولُ الشّاعر (٣) :

أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فافْعَلْ مَا أَمَرْتُ بِهِ فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَشَبٍ

وقد فعلوا ذلك فيما يتعدى من الأفعال إلى مفعول واحد ، إذا أرادوا
تعديته إلى اثنين ، وسيجيئ ذكره (٤) فى النوع الثالث . قال سيبويه : وليس كُلُّ
فِعْلٍ يَتَعَدَّى بِحَرْفٍ جَرٍّ لَكْ أَنْ تَحْذِفَ مِنْهُ حَرْفَ الْجَرِّ وَتُعِدِّيهِ ؛ وإنما يجوزُ فيما ١٢٦/
استعملوه ، وأخذ سماعاً عنهم (٥) ، فأماً ما جاء لضرورة الشعر ، فكقوله (٦) :

تَمْرُونَ الدِّيارَ وَلَمْ تَلْمُوا كَلَامُكُمْ عَلَى إِذَا حَرَامٌ

(١) الكتاب ١/ ٣٦-٣٧ .

(٢) وهم الأخفش والجزمي والمبرد . انظر : المقتضب ٤/ ٦٠ - ٦١ و ٣٣٧ - ٣٣٩ .

(٣) هو عمرو بن معد يكرب ونُسبَ البيتُ أيضاً إلى العباس ابن مرداس وإلى ذُؤَعة بن السائب وإلى
خفاف ابن نُدْبَةَ .

والبيتُ من شواهد سيبويه ١/ ٣٧ ، وانظر أيضاً : المقتضب ٢/ ٣٥ ، ٨٣ ، ٣٢٠ و ٤/ ٣٣١ والأصول

١/ ١٧٨ وابن يعيش ٢/ ٤٤ و ٨/ ٥٠ والمغنى ٣١٥ وشرح أبياته ٥/ ٢٩٩ و ٧/ ١٩٦ والخزانة ١/ ٣٣٩ .

النَّشَبُ : المالُ الثابتُ ، كالضياح ونحوها .

(٤) انظر : ص ٤٧٦-٤٧٧ .

(٥) كذا قال ابن الأثير ، والمذكور هنا من قوله " وليس كل فعل .. إلى قوله : وأخذ سماعاً عنهم " هو نَصُّ

كلام ابن السراج فى الأصول ١/ ١٨٠ ، والذي فى سيبويه ١/ ٣٨ - ٣٩ : " .. وَلَيْسَتْ (استغْفِرُ

اللَّهَ ذَنْبًا) و (أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ) أَكْثَرَ فِي كَلَامِهِمْ ، وَإِنَّمَا يَتَكَلَّمُ بِهَا بَعْضُهُمْ ، وَلَيْسَ كُلُّ الْفِعْلِ يُفَعَّلُ بِهِ هَذَا .

(٦) هو جرير . انظر : ديوانه ٤١٦ ، ورواية الديوان :

أَتَمَضُونُ الرِّسُومَ وَلَا تُحَيَّا كَلَامُكُمْ ...

انظر : الكامل ٥٠ وابن يعيش ٨/ ٨ و ٩/ ١٠٣ والضرائر ١٤٦ والمغنى ١٠٢ ، ٤٧٣ وشرح أبياته

٢/ ٢٨٩ والخزانة ٩/ ١١٨ .

يريدُ : على الديار ، أو بالديار ، ومن حَذَفِ حرف الجرّ ، قوله تعالى : ﴿إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ﴾ (١) و ﴿بَطَرْتُ مَعِيشَتَهَا﴾ (٢) و ﴿أَوْ اطْرَحُوهُ أَرْضًا﴾ (٣) و ﴿وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تَسْتَرْضِعُوا أَوْلَادَكُمْ﴾ (٤) ، ومنهم من (٥) لم يجعله على حَذَفِ حرف الجرّ ، ويتأوله (٥) .

النوع الثاني :

المترددين اللّازم والمتعدي ، وهو على ثلاثة أضرب :

الضرب الأول : أفعال معدودة ، استعملوها تارة متعديّة بنفسها ، وتارة بحرف جرّ ، نحو : شَكَرْتُكَ وَشَكَرْتُ لَكَ ، وَنَصَحْتُكَ ، وَنَصَحْتُ لَكَ ، وَكَلَّمْتُكَ ، وَكَلَّمْتُ لَكَ ، وَوَزَنْتُ لَكَ ، فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : قَرَأْتُ السُّورَةَ ، وَقَرَأْتُ بِالسُّورَةِ ، وَسَمَّيْتُهُ مُحَمَّدًا ، وَسَمَّيْتُهُ بِـ " مُحَمَّدٍ " ، وَكَنَيْتُهُ أَبَا الْحَسَنِ وَبـ " أَبِي الْحَسَنِ "

(١) ١٣٠ / البقرة .

(٢) ٥٨ / القصص .

(٣) ٩ / يوسف .

(٤) ٢٣٣ / البقرة .

(٥) في معاني القرآن للأخفش ١٤٨ : " .. وقال : " إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ " فَرَزَعُ أَهْلِ التَّأْوِيلِ أَنَّهُ فِي مَعْنَى " سَفِهَ نَفْسَهُ " ، وقال يونسُ : ويجوزُ في هذا القولِ سَفِهَتْ رَيْدًا وَهُوَ يُشَبِّهُ : غَبِنَ رَأْيُهُ وَخَسِرَ نَفْسَهُ ، إِلَّا أَنَّ هَذَا كَثِيرٌ ، وَلِهَذَا مَعْنَى لَيْسَ لِذَاكَ : تَقُولُ : غَبِنَ فِي رَأْيِهِ وَخَسِرَ فِي أَهْلِهِ ، وَخَسِرَ فِي بَيْعِهِ ، وَقَدْ جَاءَ لِهَذَا نَظِيرٌ ، قَالَ : ضَرَبَ عَبْدُ اللَّهِ الظَّهْرَ وَالْبَطْنَ وَمَعْنَاهُ : عَلَى الظَّهْرِ وَالْبَطْنِ ، كَمَا قَالُوا : دَخَلْتُ الْبَيْتَ وَإنَّمَا هُوَ دَخَلْتُ فِي الْبَيْتِ ... ومثلُ هذا " وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تَسْتَرْضِعُوا أَوْلَادَكُمْ " ، يَقُولُ : لِأَوْلَادِكُمْ .. " .

وانظر أيضًا ص ٣٦٤ حَيْثُ قَالَ الْأَخْفَشُ : " وَقَالَ (أَوْ اطْرَحُوهُ أَرْضًا) وَلَيْسَ الْأَرْضُ هَاهُنَا بِظَرْفٍ وَلَكِنْ حَذَفَ مِنْهَا : فِي ثَمَّ أَعْمَلَ فِيهَا الْفِعْلَ ، كَمَا تَقُولُ : تَوَجَّهْتُ مَكَّةَ ، وَاَنْظُرْ أَصُولَ ابْنِ السَّرَاجِ

١٧٧ - ١٧٩ و ٢ / ٢٢٩ - ٢٣٠ .

فليس من هذا الباب ، وإنما هو من باب حذف الجار^(١) وإيصال الفعل إلى
المفعول ، وقيل إنَّ " الباء " زائدة ، والفعل متعدِّ بنفسه .
الضربُ الثاني : أفعال متعدِّية بنفسها أصلاً ، ثمَّ أدخلوا عليها حرفَ
الجرِّ ، على تأوُّلٍ ، كقوله تعالى : ﴿ يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ ﴾^(٢)
وكقول الشاعر^(٣) :

أُرِيدُ لِأَنْسَى ذِكْرَهَا فَكَأَنَّمَا تَمَثَّلَ لِي لَيْلَى بِكُلِّ سَبِيلٍ

قال الخليل^(٤) : هو محمولٌ على المعنى ، تقديره : إرادتي لهذا ، فعُدِّي
صدره بالقرينة ، كما تقول / : أَعْجَبَنِي ضَرْبُكَ لِزَيْدٍ ، ولا تقول : ضَرَبْتُ لِزَيْدٍ ، ولو
قيل : إنَّ اللامَ في هذا زائدةٌ لجاز ، كما جاءت زائدةٌ في مواضع : منها قوله ١٢٧ / أ
تعالى : ﴿ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفٌ لَّكُمْ ﴾^(٥) .

(١) انظر : الأصول ١ / ١٧٨ - ١٧٩ .

(٢) ٨ / الصف . واللام في " لِيُطْفِئُوا " بمعنى " كي " وهي واقعةٌ موقع " أن " المصدرية . قال البغداديُّ
في شرح أبيات المغني ٤ / ١٥٥ : نقلاً عن الفراء : " والعرب تجعل اللام التي على معنى " كي " في
موضع " أن " في : أَرَدْتُ وَأَمَرْتُ ، فتقول : أَرَدْتُ أَنْ تَذْهَبَ وَأَرَدْتُ لَتَذْهَبَ ، قال تعالى : " وَأَمَرْنَا لِنُسَلِّمَ
لِرَبِّ الْعَالَمِينَ " . وقال في موضع آخر : " قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَسْلَمَ " ، وقال : " يُرِيدُونَ
لِيُطْفِئُوا " و " أَنْ يُطْفِئُوا " وإنما صلحت اللام في موضع " أن " في " أَمَرْتُكَ " و " أَرَدْتُ " لأنهما يطلبان
المستقبل ، ولا يصلحان مع الماضي ...

(٣) هو كثير عزة . انظر : ديوانه ١٠٨ .

انظر : المغني ٢١٦ ، ٢٣٣ وشرح أبياته ٤ / ٣٠٨ ، ٣٦٠ والخزانة ١٠ / ٣٢٩ .

(٤) الكتاب ٣ / ١٦١ .

(٥) ٧٢ / النمل ، وقال الأخفش في معاني القرآن ٤٣١ : " فظننتها " رَدِفُكُمْ " وأدخل اللام فإضافاً بها
الفعل ، كما قال " لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ "

وكقول الشاعر (١) :

وَمَلَكْتَ مَا بَيْنَ الْعِرَاقِ وَيُتْرِبِ مُلْكًا أَجَارَ لِمُسْلِمٍ وَمُعَاهِدِ
أَيُّ : رَدَفَكُمْ بَوَاجِرَ مُسْلِمًا وَمُعَاهِدًا .

الضَرْبُ الثَّلَاثُ : أفعالٌ مُتَعَدِيَةٌ بِنَفْسِهَا ، فَإِذَا أُدْخِلَتْ عَلَيْهَا الْقَرِينَةُ صَارَتْ قَاصِرَةً ، وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ : " أَقْشَعَ السَّحَابُ " ، وَ" قَشَعَتِ الرِّيحُ السَّحَابَ " وَ" أَكَبَّ الرَّجُلُ وَكَبَيْتُهُ " وَ" أَنْزَفَتِ الْبُئْرُ " وَ" نَزَفَتْهَا " ، وَ" أَشْنَقَتِ النَّاقَةُ " (٢) وَ" شَنَقَتْهَا " ، وَهَذِهِ أَلْفَاظُ يَسِيرَةٍ ، تُحْفَظُ وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهَا .
وَلَكَّ أَنْ تَجْعَلَ الهمزة - فِي مِثْلِ هَذِهِ الْأَفْعَالِ - مُعَدِيَةً ، تَقُولُ : أَقْشَعَ اللَّهُ الرِّيحَ السَّحَابَ ، أَيُّ : جَعَلَهَا تَقْشَعُهُ .

وَقَرِيبٌ مِنْ هَذَا الضَّرْبِ : أَنْ تَضْعِيفَ الْفِعْلِ الْمُتَعَدِّي مَوْضُوعٌ لِلتَّكْثِيرِ ، كَقَوْلِكَ : ضَرَبْتُ ، وَقَتَلْتُ بَوَقْدٍ جَاءَ عَنْهُمْ بِالْعَكْسِ ، قَالُوا : مَجَدْتُ الْإِبِلَ - مُحَقِّقًا - إِذَا عَلَفَتْهَا مِلَّةً بَطْنِهَا ، وَمَجَدْتُهَا - مُشَدَّدًا - إِذَا عَلَفَتْهَا نِصْفَ (٣) بَطْنِهَا ، وَقَالُوا : هَذَا بَلَدٌ قَدْ شَبِعَتْ غَنَمُهُ ، إِذَا أَكَلَتْ كُلَّ الشَّيْبِ ، وَشَبِعَتْ غَنَمُهُ ، إِذَا أَكَلَتْ نِصْفَ الشَّيْبِ (٤) .

(١) هُوَ ابْنُ مِيَادَةَ .

وَانْظُرْ : الْمَغْنِي ٢١٥ وَشَرَحَ أَيْبَاتِهِ ٣٠٧ / ٤ وَالتَّصْرِيحُ ١١ / ٢ وَالْهَمْعُ ٢٠٥ / ٤ وَ ٣٤٧ .

(٢) يُقَالُ : أَشْنَقَتِ النَّاقَةُ : رَفَعَتْ رَأْسَهَا ، وَشَنَقَتْهَا : جَعَلَتْهَا تَفْعَلُ ذَلِكَ .

(٣) فِي صَحَاحِ الْجَوْهَرِيِّ (مَجَدَ) : " وَمَجَدْتُ الْإِبِلَ مُجَوِّدًا ، أَيُّ : نَالَتْ مِنَ الْخَلَا قَرِيبًا مِنَ الشَّيْبِ ، وَمَجَدْتُهَا أَنَا تَمْجِيدًا ، يَقُولُ أَبُو عُبَيْدٍ : أَهْلُ الْعَالِيَةِ يَقُولُونَ : مَجَدْتُ الدَّابَّةَ أَمَجَدُهَا مَجْدًا ، أَيُّ : عَلَفْتُهَا مِلَّةً بَطْنِهَا ، وَأَهْلُ نَجْدٍ يَقُولُونَ : مَجَدْتُهَا تَمْجِيدًا ، أَيُّ : عَلَفْتُهَا نِصْفَ بَطْنِهَا " .

(٤) فِي صَحَاحِ الْجَوْهَرِيِّ أَيْضًا (شَبِعَ) : " قَالَ يَعْقُوبُ : هَذَا بَلَدٌ قَدْ شَبِعَتْ غَنَمُهُ ، إِذَا قَارَبَتْ الشَّيْبَ " وَانْظُرْ : الْمَشُوفُ الْمُطْعَمُ ٤١٥ .

النوع الثالث:

المتعدّي إلى مفعول واحد: ويكون فعله مؤنثاً فيه ، وغير مؤنث ، نحو :
 ضَرَبْتُ زَيْدًا ، وَقَتَلْتُ بَكْرًا ، وَكَأَفَعَالِ الْخَوَاسِ : "رَأَيْتُ" وَ "سَمِعْتُ" ، وَ
 "سَمِعْتُ" ، وَ "ذُقْتُ" وَ "لَمَسْتُ" إِلَّا أَنَّ "سَمِعْتُ" يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ ، إِذَا
 كَانَ الْأَوَّلُ مِمَّا لَا يَسْمَعُ ، وَالثَّانِي مِمَّا يَسْمَعُ ، نَحْوُ : سَمِعْتُ زَيْدًا يَقُولُ ذَاكَ ،
 وَسَمِعْتُ كَلَامَ زَيْدٍ ، فَأَمَّا : سَمِعْتُ زَيْدًا قَائِلًا ، فَلَمْ يَخْتَرْهُ بَعْضُهُمْ (١) ، إِلَّا أَنَّ
 يُعْلَقُ بِهِ شَيْءٌ آخَرُ ، قَالَ : لِأَن قَائِلًا مَوْضِعُ لِلذَّاتِ ، وَالذَّاتُ لَيْسَتْ مَوْضُوعَةً
 لِلسَّمْعِ ، فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ هَلْ يَسْمَعُونَكُمُ إِذْ تَدْعُونَ ﴾ (٢) فَعَلَى حَذْفِ ١٢٧ ب
 الْمُضَافِ تَقْدِيرُهُ : هَلْ يَسْمَعُونَ دُعَائِكُمْ ؟ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ إِنْ تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا
 دُعَائَكُمْ ﴾ (٣) ، وَلَوْ جَعَلَ الْمُضَافُ إِلَى الظَّرْفِ - مُغْنِيًا عَنِ الْمُضَافِ ، جَازَ ، وَمِنْهُ
 قَوْلُ الشَّاعِرِ (٤) :

سَمِعْتُ حَمَامَةً طَرِبَتْ بَنَجْدٍ فَمَا هَجَّتِ الْعَشِيَّةُ يَا حَمَامًا
 مُطَوَّقَةً تَرْنَمُ فَوْقَ غُصْنٍ إِذَا مَا قُلْتُ مَا لَهَا اسْتَقَامًا
 تَقْدِيرُهُ : سَمِعْتُ صَوْتَ حَمَامَةٍ ، أَوْ يَكُونُ "التَّرْنَمُ" هُوَ الْمُسْمُوعُ ، وَأَمَّا
 قَوْلُ الْآخَرِ (٥) :

(١) هُوَ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارَسِيُّ . انْظُرْ : الْإِيضَاحُ الْعُضْدِيُّ ١ / ١٧٠ ، وَالْمَسَائِلُ الطَّبِيبَاتِ ٨٢ - ٨٣ وَتَفْسِيرُ
 الطَّبْرِیِّ ١٨ / ٢١ وَالْبَحْرُ الْمَحِيطُ ٧ / ٢٣ .

(٢) ٧٢ / الشعراء .

(٣) ١٤ / فاطر .

(٤) هُوَ جَرِير . انْظُرْ : دِيَوَانُهُ ١ / ٢٢١ .

وَلَمْ أَقِفْ عَلَى مَنْ اسْتَشْهَدَ بِهِذَيْنِ الْبَيْتَيْنِ فِي كُتُبِ النُّحُوِّ الْمَتَدَاوِلَةِ .

(٥) لَمْ أَهْتَدِ إِلَيْهِ .

رَأَى بَرْدَ مَاءٍ زَيْدَ عَنْهُ وَرَوْضَةً بَرُودَ الضُّحَى فَيَنَانَةً بِالْأَصَابِلِ
فَعَلَى حَذْفٍ مُضَافٍ ، أَرَادَ : أَثَرُ بَرْدِ مَاءٍ ، أَوْ أَنَّهُ اسْتِعَارَ "الْبَرْدَ" ؛ لِأَنَّهُ
رَأَى صَفَاءَ الْمَاءِ ، وَرِقَّةَ الْهَوَاءِ ، فَأَحَسَّ بِبَرْدِ الزَّمَانِ وَالْمَاءِ . وَمِنْ حَذْفِ الْمُضَافِ
قَوْلُهُمْ : أَبْصَرْتُ كَلَامَهُ ، أَيْ : مَحَلَّ كَلَامِهِ ، وَمِنْ الِاسْتِعَارَةِ قَوْلُهُ (١) :
فَلَا الظِّلُّ مِنْ بَرْدِ الضُّحَى تَسْتَطِيعُهُ وَلَا الْفَيْ مِنْ بَرْدِ الْعَشِيِّ تَذُوقُ
وَهَذَا النَّوعُ الْمُتَعَدِّي إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ ، إِذَا عَدَيْتَهُ بِحَرْفٍ مِنْ حُرُوفِ
التَّعْدِيَةِ ، تَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ ، نَحْوُ : أَضْرَبْتُ زَيْدًا عَمْرًا ، وَأَشْمَمْتُ زَيْدًا
مِسْكًا ، وَقَدْ اتَّسَعُوا فِي أَفْعَالٍ مِنْهُ فَحَذَفُوا مِنْهَا حَرْفَ الْجَرِّ ، وَأَوْصَلُوا الْفِعْلَ ،
قَالُوا فِي : اخْتَرْتُ مِنَ الرِّجَالِ زَيْدًا : اخْتَرْتُ الرِّجَالَ زَيْدًا ، وَعَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى :
﴿ وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا لِمِيقَاتِنَا ﴾ (٢) .

(١) هُوَ حُمَيْدُ بْنُ ثَوْرٍ الْهَلَالِيُّ . انْظُرْ : دِيَوَانُهُ ٤٠ .

وَرِوَايَةُ الدِّيَوَانِ :

فَلَا الظِّلُّ مِنْهَا بِالضُّحَى تَسْتَطِيعُهُ

وَلَا الْفَيْ مِنْهَا بِالْعَشِيِّ تَذُوقُ

وَانْظُرْ فِي تَخْرِيجِ الشَّاهِدِ : تَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ ٢٦٢ / ٣ وَإِصْلَاحُ الْمَنْطِقِ ٣٢٠ وَالزَّاهِرُ ٢٧٦ / ٨
وَالْمَشُوفُ الْمُعْلَمُ ٤٨٨ وَالصَّحَاحُ وَاللِّسَانُ وَتَاجُ الْعُرُوسِ (فَيْئ) وَ (ظَلَل) وَالشَّاعِرُ يَصِفُ سَرَّحَهُ
بَوَكَّتَى بِهَا عَنْ امْرَأَةٍ ،

الظِّلُّ : مَا كَانَ أَوَّلَ النَّهَارِ . الْفَيْ : مِنْ بَعْدِ الزَّوَالِ إِلَى اللَّيْلِ .

الْبَرْدُ : مِنْ مَعَانِيهِ : الظِّلُّ وَالْفَيْ ، يُقَالُ الْبَرْدَانِ وَالْأَبْرَدَانِ ، لِلظِّلِّ وَالْفَيْ ، وَأَيْضًا لِلْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ .

(٢) ١٥٥ / الإعراف .

وقول الشاعر (١) :

ومنا الذئ اختير الرجال سَمَاحَةً وَجُوداً إذا هبَّ الرِّيحُ الزَّعَازِعُ

أي : من قَوْمِهِ (٢) ومن الرجال ، ومثله قول الآخر (٣) :

أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْباً لَسْتُ مُحْصِيَهُ رَبِّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ

أي : من ذَنْبٍ ، والسَّيرافي (٤) يَجْعَلُ هذا مفعولاً منه ، قال بعضهم (٥) :

هذا التقدير في " مِنْ ذَنْبٍ " غير صحيح ؛ لأنَّ " غَفَرَ " مُتَعَدٍّ ، وقد نُقِلَ بالسَّيْنِ ١٢٨ / أ والتَّاءِ ، فَصَارَ مُتَعَدِّياً إِلَى مَفْعُولَيْنِ ، فَكَيْفَ يُقَالُ : إِنَّ " ذَنْباً " مَنْصُوبٌ لِحَذْفِ " مِنْ " ؟ وَإِنَّمَا هُوَ أَحَدُ مَفْعُولِي " أَسْتَغْفِرُ " وهذا الْحُكْمُ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ ؛ فَلَا تَقُولُ : اصْطَفَيْتُ الرِّجَالَ زَيْدًا ، وَلَا أَحْبَبْتُ الرِّجَالَ عَمْرًا ، عَلَى تَقْدِيرِ : مِنَ الرِّجَالِ إِنَّمَا تُجْرِيهِ (٦) فِيمَا أُجْرَوْهُ .

(١) هو الفرزدق . ديوانه ٤١٨ .

والْبَيْتُ مِنْ شَوَاهِدِ سَيَبَوِيهِ ٣٩ / ٨ وانظر أيضا : المقتضب ٤ / ٣٣٠ والأصول ٨ / ١٨٠ وابن يعيش

١٢٣ / ٨ ٥٠ والهمع ٢ / ٢٦٤ والخزانة ٩ / ١٢٣ .

الرياح الزعازع : الشديدة ، واحدها : زَعَزَع ، ويكون ذلك في الشتاء .

(٢) انظر : إعراب القرآن ، لأبي جعفر النحاس ١ / ٦٤٢ والأصول ٨ / ١٧٧ - ١٧٨ .

(٣) لم أقف على اسمه .

وهو من شَوَاهِدِ سَيَبَوِيهِ ٣٧ / ٨ ، وانظر أيضا : المقتضب ٢ / ٣٢١ و ٤ / ٣٣١ والأصول ٨ / ١٧٨

والتبصرة ١١ ، ابن يعيش ٧ / ٦٣ و ٨ / ٥١ والخزانة ٣ / ١١١ .

(٤) انظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢ / ٢٥٢ - ٢٥٤ .

تحقيق د/ دَرْدِير محمد أبو السعود .

(٥) هو ابن الطراوة . انظر : البسيط لابن أبي الربيع ٤٢٤ - ٤٢٥ ، وانظر أيضا : ابن الطراوة النحوي

٢٧٨ وحاشية ص ٢٤٥ من البسيط فقد ذكر محققه مصابِرَ أخرى .

(٦) انظر : الأصول ٨ / ١٨٠ .

وهذا النوع المتعدّي إلى مفعول واحد ، منه ما يكون الفاعل فيه هو المفعول في المعنى ؛ نحو : ضارب زيدٌ عمرًا ، ولقيَ بِشْرٌ بكرًا ، ومنه ما لا يصحُّ أن يكون الفاعل فيه مفعولًا ، نحو : أكلَ زيدٌ الخبزَ ، ودقَّ القصَّارُ الثوبَ ، ومنه ما يصحُّ الفاعل فيه أن يكون مفعولًا والمفعولُ فاعلًا ، لكن ينقلبُ المعنى ، نحو : ضَرَبَ زيدٌ عمرًا ، : وضربَ عمرٌ وزيدًا .

النوع الرابع :

المتعدّي إلى مفعولين ، ويجوزُ الاقتصارُ على أحدهما وهو على ضربين ضربٌ مُتعدٍّ بنفسه إلى المفعولين ، نحو : كَسَوْتُ زيدًا ثوبًا ، وضربٌ مُتعدٍّ إلى الأولِ بنفسه ، وإلى الثاني بقرينة ، نحو : أعطيتُ زيدًا درهماً ؛ لأنه من " عَطَا يَعْطُو " إذا تناول ، وأعطيتُ ، إذا ناولتُ ، ولك أن تقتصرَ على أحدِ المفعولين ، إذا لم تُردِّ البيانَ عنهما ، فنقولُ : أعطيتُ زيدًا ، وكَسَوْتُ ثوبًا . ويجوزُ حذفُ المفعولين معاً ، فنقولُ : أعطيتُ وكَسَوْتُ ومنه قولهم : اللَّهُ يُعْطِي وَيَمْنَعُ .

ولابدُّ أن يكون المفعول الثاني في هذا النوع غير الأول ، وتعتبره بأنك متى أَسْقَطْتَ الفِعْلَ والفاعلَ كان ما يبقَى غيرَ كلامٍ ، وبأنه لا يقعُ موقعُ المفعولِ الثاني فيه جملةً ، وبأن المفعولَ الأولَ في المعنى فاعلٌ / بالمفعول الثاني ، ألا ترى أنَّكَ إذا قلتُ : كَسَوْتُ زيدًا ثوبًا ، فإنَّ المعنى : أنَّ " زيدًا " اِكْتَسَى الثوبَ (١) فَـ " زيدٌ " هو المفعولُ الأولُ ، وهو الفاعلُ في المعنى ، و " الثوبُ " هو المفعولُ الثاني .

(١) في الأصول ١ / ١٧٧ : " المعنى : أنَّ " زيدًا اِكْتَسَى الثوبَ وَلَبَسَهُ " .

والأفعال المتعدية إلى مفعول واحد إذا عديتها بقرينة صارت من هذا النوع ، وقد ذكرناها .

النوع الخامس :

المتعدّي إلى مفعولين ، ولا تقتصر على أحدهما ، وفيه فرعان :
 الفرع الأول : في تعريفه وهو سبعة أفعال : " ظننت " و " حسبت " و " خلت " و " علمت " و " رأيت " و " وجدت " و " زعمت " ، وتسمى أفعال الشك واليقين ، وقد أضيف إليها أفعال أخرى وهي " دريت " و " شعرت " و " توهمت " و " هب " ، وأدخل بعضهم : " سمى " و " كنى " و " اتخذ " و " جعل " - في أحد أقسامها - مدخلها في التعدّي وجعل آخرون الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفعولين - إذا بنيت لما لم يسم فاعله - بمنزلتها ، تقول : ظننت زيدا قائما ، وكذلك ما تصرف منها ، نحو : أظن زيدا قائما ، وظن زيدا قائما ، ولا تظن زيدا قائما ، وكذلك باقى أخواتها في جميع متصرفها .
 ومعانيها مختلفة .

أما " ظننت " : فإنها تكون بمعنى الشك واليقين ، والشك أغلب عليها ، وهي فيه لترجيح أحد الجائزين ، والفرق بينها وبين الشك الصريح : أن الشك يستوي فيه حالة الإيجاب والنفي ، والظن تميل معه النفس إلى أحدهما وأما يقينها ، فكقوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلاقُوا رَبِّهِمْ ﴾ (١) وهو في القرآن والعربية كثير ، وقيل : إنها لا تكون بمعنى اليقين فيما يدرك بالحواس ، لاتقول : ظننت الحائط مبنيا ، وأنت قد شاهدته ، وإنما يكون فيما يعلم من طريق الاستدلال .

وتكونُ بمعنى التُّهْمَةِ ، فَتَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ ، تَقُولُ : ظَنَنْتُ زَيْدًا ،
 /أَيِ اتُّهَمْتُهُ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : (وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِظَنٍّ) (١) أَيِ : مُتَهَمٌ . ٢٩
 وَأَمَّا " حَسِبْتُ " فَمِنْ قَوْلَةٍ مِنَ الْحِسَابِ الْعَدَدِيِّ الْمَتَعَدِّيِّ إِلَى وَاحِدٍ ؛ فَإِذَا
 قُلْتَ : حَسِبْتُ زَيْدًا عَالِمًا ، فَمَعْنَاهُ : أَدْخَلْتُهُ فِي عَدَدِ الْعُلَمَاءِ ، بِغَيْرِ عِلْمٍ بِوَقْدِ
 يَكُونُ بِمَعْنَى " عَلِمْتُ " ، وَقُرِئَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَحَسِبُوا أَنَّ لَا تَكُونُ فِتْنَةً ﴾ (٢)
 بِالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ ، فَمَنْ رَفَعَ (٣) جَعَلَهَا بِمَعْنَى الْعِلْمِ ؛ لِأَنَّ الْمَخَفَّةَ لَا تَقَعُ إِلَّا
 بَعْدَ أَفْعَالِ الْيَقِينِ (٤) وَمَا قَرَّبَ مِنْهَا .

وَفِي مُضَارِعِهَا لِفَتَانِ ؛ الْكَسْرُ وَالْفَتْحُ ، وَالْكَسْرُ أَكْثَرُ ، وَإِنْ كَانَ شَاذًا .
 وَأَمَّا " خِلْتُ " فَهِيَ مِنَ الْخِيَالِ الَّذِي يُخَيِّلُ لَكَ مِنْ غَيْرِ تَحْقِيقٍ ، وَأَصْلُهُ
 مِنَ الْبَيَاءِ .

وَأَمَّا " عَلِمْتُ " : فَهِيَ مِنْ عِلْمِ الْقَلْبِ ، تَقُولُ : عَلِمْتُ زَيْدًا كَرِيمًا ، فَإِنْ كَانَتْ
 مِنْ عِلْمِ الْعَيْنِ تَعَدَّتْ إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ ، تَقُولُ : عَلِمْتُ زَيْدًا ، أَيِ : عَرَفْتُهُ ، وَلَوْ

(١) ٢٤ / التَّكْوِيرُ . وَقَرَأَ الْجُمْهُورُ : " بِظَنِّينِ " ، أَمَّا الْقِرَاءَةُ الْمُسْتَشْهَدُ بِهَا هَاهُنَا فَهِيَ قِرَاءَةُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ
 عَبَّاسٍ وَزَيْدِ ابْنِ ثَابِتٍ وَابْنِ عُمَرَ وَابْنِ الزُّبَيْرِ وَعَائِشَةُ وَعُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَابْنُ جُبَيْرٍ وَعُرْوَةُ وَهَشَامُ بْنُ
 جَنْدَبٍ وَمُجَاهِدٌ وَابْنُ كَثِيرٍ وَأَبِي عَمْرٍو وَالْكَسَائِيُّ وَوَأَفَقُّهُمْ ابْنُ مُحِصِّنٍ وَابْنُ أَبِي عَمْرٍو : السَّبْعَةُ
 ٧٣٦ ، وَالتَّيْسِيرُ ٢٢٠ ، وَإِبْرَازُ الْمَعَانِي ٤٩٢ وَالْبَحْرُ الْمَحِيطُ ٥ / ٤٣٥ وَالنَّشْرُ ٢ / ٣٩٨ - ٣٩٩
 وَالْإِتْحَافُ ٥٣٥ وَمَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَّاءِ ٣ / ٢٤٢ - ٢٤٣ .

(٢) ٧١ / الْمَائِدَةُ .
 (٣) فِي الْأَصْلِ : فَمَنْ رَفَعَهَا . وَمَنْ رَفَعَ " تَكُونُ " هُمْ : أَبُو عَمْرٍو وَحَمْرَةُ وَالْكَسَائِيُّ وَيَعْقُوبُ وَخَلْفُ
 وَوَأَفَقُّهُمْ الْبُزْدِيُّ وَالْأَعْمَشُ . وَقَرَأَ بِنَصْبٍ " تَكُونُ " ابْنُ كَثِيرٍ وَنَافِعٌ وَعَاصِمٌ وَابْنُ عَامِرٍ . انْظُرْ :
 السَّبْعَةُ ٢٩٨ وَالتَّيْسِيرُ ١٠٠ وَإِبْرَازُ الْمَعَانِي ٢٩٨ وَالنَّشْرُ ٢ / ٢٥٥ وَالْبَحْرُ الْمَحِيطُ ٣ / ٥٣٣ وَالْإِتْحَافُ
 ٢٤٠ .

(٤) انْظُرْ : مَعَانِي الْقُرْآنِ وَإِعْرَابِهِ ، لِلزَّجَاجِ ٢ / ٢١٤ وَالتَّبَصُّرَةُ ٤٦٣ - ٤٦٤ .

أَعْطَيْتَ "عَرَفْتَ" مَعْنَى "عَلِمْتَ" الْقَلْبِيَّةَ ، لَعَدَيْتَهَا إِلَى أَشْيَيْنِ .
وقد يَأْتِي الْعِلْمُ بِمَعْنَى الظَّنِّ الْقَوِيَّ ، تقول : مَا أَعْلَمُ أَنْ لَا يَقُومَ زَيْدٌ ،
بِالنَّصَبِ ، وَلَوْ كَانَتْ الْقَطْعِيَّةُ ، لَرَفَعْتَ ، كَمَا قُلْنَا فِي "حَسِبْتُ" وَمِنْهُ قولُ
جَرِيرٍ (١) :

نَرَضَى عَنِ اللَّهِ أَنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا أَنَّ لَا يُدَانِنُنَا مِنْ خَلْقِهِ بَشَرٌ
قال سيبويه (٢) : تقول : مَا عَلِمْتُ إِلَّا أَنْ يَقُومَ ، إِذَا لَمْ تُرِدْ أَنْ تُخْبَرَ أَنَّكَ قَدْ
عَلِمْتَ شَيْئًا كَانُوا الْبَيِّنَةُ ، وَلَكِنْ تَكَمَّلْتَ بِهِ عَلَى وَجْهِ الْإِشَارَةِ ، كَمَا تقول : أَرَى -
مِنِ الرَّأْيِ - أَنْ يَقُومَ .

وَأَمَّا "رَأَيْتُ" : فَإِنَّهَا تَكُونُ بِمَعْنَى "الْعِلْمِ" وَ"الظَّنِّ" ، تقول : رَأَيْتُ
زَيْدًا عَاقِلًا ، أَيْ : عَلِمْتُهُ كَذَلِكَ ، وَرَأَيْتُ عَمْرًا غَائِبًا ، أَيْ : ظَنَنْتُهُ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ
تَعَالَى : ﴿ إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا . وَنَرَاهُ قَرِيبًا ﴾ (٣) ؛ أَيْ : يَظُنُّونَهُ بَعِيدًا ، وَنَعْلَمُهُ
قَرِيبًا .

وَتَكُونُ بِمَعْنَى الرَّأْيِ وَالْإِبْصَارِ ، وَتَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ ، تقول : فُلَانٌ
يَرَى رَأْيَ الشَّافِعِيِّ ، أَيْ : يَعْتَقِدُهُ ، وَرَأَيْتُ زَيْدًا ، أَيْ : أَبْصَرْتُهُ ، فَإِذَا جَاءَ فِي
الْإِبْصَارِ مَنْصُوبٌ ثَانٍ ، هُوَ لَا تَابِعًا كَانَ حَالًا ، نحو : رَأَيْتُ زَيْدًا / قَائِمًا . ١٢٩ / ب

(١) ديوانه ٢٠٠ .

وانظر : الهمع ٨٩ / ٤ .

(٢) الكتاب ١٦٨ / ٣ .

(٣) ٧٢٦ / المعارج .

وَأَمَّا " وَجَدْتُ " : فَإِنَّهَا بِمَعْنَى " عَلِمْتُ " الْقَلْبِيَّةِ ، نَحْوُ " وَجَدْتُ زَيْدًا عَاقِلًا ، أَيْ : عَلِمْتُهُ .

وَلِـ " وَجَدْتُ " مَوَاضِعُ أُخَرُ تَتَعَدَّى فِيهَا إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ ، نَحْوُ : وَجَدْتُ الضَّالَّةَ : إِذَا أَصَبْتَهَا .

وَأَمَّا " زَعَمْتُ " : فَإِنَّهَا قَوْلٌ مَعَ نَوْعِ اعْتِقَادٍ ، وَلَا يَكُونُ بِمَنْزِلَةِ الْقَوْلِ الْمَجْرَدِ ، وَتُسْتَعْمَلُ فِي مَوْضِعِ الْكَذِبِ وَالْقَوْلِ مِنْ غَيْرِ صِحَّةٍ كَثِيرًا ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا ﴾ (١) ، وَيُسْتَعْمَلُ فِي مَوْضِعِ الْحَقِّ قَلِيلًا ، كَقَوْلِ أُمَيَّةَ (٢) :

نُودِيَ قِيلَ ارْكَبْ بِأَهْلِكَ إِنَّ اللَّهَ مُوفٍ لِلنَّاسِ مَا زَعَمَا
وَأَمَّا " تَوَهَّمْتُ " : فَمِنْ الْوَهْمِ ، وَهُوَ قَرِيبٌ مِنَ الظَّنِّ ، تَقُولُ : تَوَهَّمْتُ زَيْدًا عَاقِلًا .

وَأَمَّا " هَبْ " : فَبِمَعْنَى " احْسَبْ " ، وَلَا تَدْخُلُ فِي هَذَا الْبَابِ إِلَّا إِذَا كَانَتْ أَمْرًا ، كَقَوْلِكَ : هَبْ زَيْدًا قَائِمًا .
وَأَمَّا " دَرَيْتُ " وَ " شَعُرْتُ " : فُمُتَقَارِبَا الْمَعْنَى ، إِلَّا أَنَّ لـ " دَرَيْتُ " اخْتِصَاصًا ، بِمَعْرِفَةِ الْقَلْبِ ، وَلِـ " شَعُرْتُ " اخْتِصَاصًا بِمَعْرِفَةِ الْحَاسَةِ ؛ لِأَنَّ الْمَشَاعِرَ الْحَوَاسُ .

(١) ٧ / التَّفَايُنُ .

(٢) شرح ديوان أُمَيَّةَ أَبِي الصَّلْتِ ٧٥ وَنُسِبَ إِلَيْهِ أَيْضًا فِي الْخَزَانَةِ ، كَمَا نُسِبَ إِلَى النَّابِغَةِ الْجَعْدِيِّ ، وَهُوَ فِي دِيَوَانِهِ ١٣٦ .

انظر : الخزانة ٩ / ١٣١ و ١٣٣ واللسان (زعم) .
مازَعَمَا : مَا قَالَ ، أَوْ مَا ضَمِنَ ، أَوْ مَا وَعَدَ .

وَأَمَّا " جَعَلَ " : فَإِنَّمَا تَدْخُلُ فِي هَذَا الْبَابِ إِذَا كَانَتْ بِمَعْنَى " صَيَّرَ " (١)
 كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنِاثًا ﴾ (٢) .
 وَتَأْتِي بِمَعْنَى الظَّنِّ ، كَقَوْلِهِمْ : اجْعَلِ الْأَسَدَ ثَعْلَبًا وَاهْجُمْ عَلَيْهِ .
 وَإِذَا كَانَتْ بِمَعْنَى الْخُلُقِ تَعَدَّتْ إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ .
 وَأَمَّا " اتَّخَذَ " : فَكَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ أَفَرَأَيْتَ مَنْ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ ﴾ (٣) فَكَانَهَا
 بِمَعْنَى " جَعَلَ " .
 وَإِنْ كَانَتْ بِمَعْنَى الْاِقْتِنَاءِ وَالْاِصْطِنَاعِ تَعَدَّتْ إِلَى وَاحِدٍ ، نَحْوُ : اتَّخَذْتُ
 دَارًا .

وَأَمَّا " سَمَّيْتُ " وَ " كَنَيْتُ " : فَقَدْ سَبَقَ ذِكْرُهُمَا فِي النَّوعِ الثَّانِي (٤) .
 وَقَدْ أَعْمَلُوا فِعْلَ الْقَوْلِ مَعَ الْاِسْتِفْهَامِ الْخِطَابِيِّ خَاصَّةً عَمَلَ الظَّنِّ ،
 فَقَالُوا : أَتَقُولُ (٥) زَيْدًا مُنْطَلِقًا ؟ وَ : مَتَى تَقُولُ عَمْرًا ذَاهِبًا ؟ قَالَ (٦) :
 أَجْهًا لَا تَقُولُ بَنِي (٧) لُؤَيٍّ لَعَمْرُ أَيْبِكَ أَمْ مُتَجَاهِلِينَ

(١) فِي الْأَصْلِ : صَيَّرَتْ .

(٢) ١٩ / الزخرف .

(٣) ٢٣ / الجاثية .

(٤) انظر : ص ٤٣٦ .

(٥) فِي الْأَصْلِ : تَقُولُ ، بِدُونِ الْهَمْزَةِ .

(٦) قِيلَ : هُوَ الْكَمِيْتُ . انظر : شعر الكميّ (الشعرُ الْمُخْتَلَفُ فِي نَسْبَتِهِ إِلَيْهِ) ٣ / ٣٩ . قَالَ الْبَغْدَادِيُّ

فِي الْخَزَانَةِ : " أَنْشَدَهُ سَيَبُويْهِ لِلْكَمِيَّتِ ، وَلَمْ أَرَهُ فِي دِيَوَانِهِ " .

وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ سَيَبُويْهِ ١ / ١٢٣ ، وَانْظُرْ أَيْضًا : الْمُقْتَضَبُ ٢ / ٢٤٨ وَالتَّبَصُّرَةُ ١١٨ وَالْخَزَانَةُ

٢ / ٤٣٩ وَ ٩ / ١٨٣ وَأَمَالِي الْمُرْتَضَى ١ / ٣٦٣ .

بَنُو لُؤَيٍّ : أَرَادَ بِهِمْ جُمْهُورَ قُرَيْشٍ ؛ لِأَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَنْتَمِي إِلَيْهِ .

(٧) فِي الْأَصْلِ : بَنُو .

ومنه الحديث : " أنه مرَّ برجلٍ يقرأُ في الصَّلَاةِ لَيْلًا فَقَالَ : أَتَقُولُهُ مُرَائِيًا " (١)
أَيُّ : أَتَظُنُّهُ ؟ .

وَبَنُو سُلَيْمٍ / يُجْعَلُونَ بَابَ " قُلْتُ " فِي جَمِيعِ تَصَارِيفِهِ مِثْلَ : " ظَنَنْتُ " (٢) . ١٣٠ /

الْفَرْعُ الثَّانِي : فِي أَحْكَامِهَا

الحُكْمُ الْأَوَّلُ : إِذَا ذَكَرْتَ مَفْعُولَ هَذِهِ الْأَفْعَالِ ثُمَّ حَذَفْتَهَا وَفَاعِلَهَا ، بَقِيَ مَا
بَعْدَ الْحَذْفِ كَلَامًا تَامًا ، بِخِلَافِ بَابِ " كَسَوْتُ " ، تَقُولُ : ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا ،
فَتَحْذِفُ " ظَنَنْتُ " ، وَيَبْقَى " زَيْدٌ قَائِمٌ " وَهُمَا مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ ، وَلَوْ حَذَفْتَ
" كَسَوْتُ " لَبَقِيَ " زَيْدٌ ثَوْبٌ " ، وَلَيْسَ بِكَلَامٍ .

الحُكْمُ الثَّانِي : إِذَا كَانَ فَاعِلُهَا مُضْمَرًا تَعَدَّى إِلَى مَفْعُولِهَا الْمُضْمَرِ وَكَانَ
إِيَّاهُ ، بِخِلَافِ غَيْرِهَا مِنَ الْأَفْعَالِ ، تَقُولُ : ظَنَنْتُنِي مُنْطَلِقًا وَحَسِبْتُنِي قَائِمًا ، وَلَا
تَقُولُ : ضَرَبْتُنِي ، وَلَا قَتَلْتُنِي ، وَلَكِنْ تَقُولُ : ضَرَبْتُ نَفْسِي . وَقَدْ أَجَرَتِ الْعَرَبُ
" عَدِمْتُ " وَ " فَقَدْتُ " مُجْرَاهَا ، فَقَالُوا : عَدِمْتُنِي ، وَفَقَدْتُنِي ، وَهُوَ شَاذٌ وَمِنْ
الْأَوَّلِ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿ أَنْ رَأَاهُ اسْتَغْنَى ﴾ (٣) .

الحُكْمُ الثَّلَاثُ : إِذَا ذَكَرْتَ هَذِهِ الْأَفْعَالِ دُونَ مَفْعُولِيهَا ، فَالظَّاهِرُ مِنْ كَلَامِ
سَبِيحِيهِ إِجَازَةُ ذَلِكَ (٤) ، تَقُولُ : ظَنَنْتُ ، وَعَلِمْتُ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿ وَمِنْهُمْ أُمِّيُونَ

(١) انظر : النهاية في غريب الحديث والأثر ، ١٢٣ / ٤ .

(٢) انظر : التبصرة ١١٧ وابن يعيش ٧٩ / ٧ .

(٣) ٧ / العلق .

(٤) قال في الكتاب ٨ / ٤٠ : " وأما ظننتُ ذاك : فإنما جاز السكوتُ عليه لأنك قد تقول : ظننتُ
فتقتصرُ ، كما تقول : ذهبتُ ، ثم تُعْمِلُهُ فِي الظنِّ ، كما تُعْمِلُ : ذهبتُ فِي الذَّهَابِ ؛ فذاك هاهنا هو
الظنُّ ، كانَ ؛ قُلْتُ : ظننتُ ذاك الظنَّ " .

لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِيٍّ ، وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ ﴿١﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ إِنْ نَظُنُّ
إِلَّا ظَنًّا ﴾ (٢) فعداهُ إلى المصدرِ وحدهُ ، وفي المثل : " مَنْ يَسْمَعُ يَخْلُ " (٣)
والجرميُّ (٤) لَا يُجِيزُ ذَلِكَ وَيَقُولُ : هذه الأفعالُ لَا يَخْلُو الْإِنْسَانُ مِنْهَا ، بخلافِ
غَيْرِهَا ؛ فَلَا بُدَّ مِنْ مَفْعُولِيهَا ، فَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ (٥) :

فَمَا جَنَّةُ الْفَرْدَوْسِ هَا جَرَتْ تَبْتَغِي وَلَكِنْ دَعَاكَ الْخُبْزُ أَحْسَبُ وَالتَّمْرُ
فَلَمْ يُعَدَّ : أَحْسَبُ " إِلَى شَيْءٍ .

الحكمُ الرَّابِعُ : لَا يَجُوزُ الْاِقْتِصَارُ عَلَى أَحَدِ مَفْعُولِيهَا إِذَا ذُكِرَا ؛ لِأَنَّهُمَا
كَانَ مُبْتَدَأً وَخَبَرًا ، وَلَا بُدَّ لِأَحَدِهِمَا مِنَ الْآخَرِ ؛ وَلِأَنَّهَا إِنَّمَا تُؤَثِّرُ الْمَعْنَى فِيهِمَا
جَمِيعًا ، أَلَا تَرَى أَنَّ الظَّنَّ لَا يَخْصُ " زَيْدًا " دُونَ " قَائِمًا " ، وَلَا " قَائِمًا " دُونَ
" زَيْدٍ " وَإِنَّمَا يَخْصُهُمَا مَعًا أَيُّ : ظَنَنْتُ قِيَامًا مُتَعَلِّقًا بِزَيْدٍ ، فَأَمَّا قَوْلُ الْعَرَبِ :
ظَنَنْتُ ذَاكَ / فَإِنَّ " ذَاكَ " إِشَارَةٌ إِلَى الْمَصْدَرِ الَّذِي هُوَ الظَّنُّ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : ظَنَنْتُ . ١٣ / ب
ذَاكَ الظَّنَّ ، كَمَا كَانَتْ " الْهَاءُ " كِنَايَةً عَنْهُ ، وَلَوْ كَانَ إِشَارَةً إِلَى غَيْرِهِ ، لَمْ يَكُنْ

(١) ٧٨ / البقرة .

(٢) ٣٢ / الجاثية .

(٣) انظر : الأمثال ، لأبي عبيد القاسم بن سلام ٢٩٠ ومجمع الأمثال للميداني ٣٠ / ٢ .
ومعنى المثل : أَنَّ الْمُجَانِبَةَ لِلنَّاسِ أَسْلَمَ ؛ لِأَنَّ مَنْ يَسْمَعُ أَخْبَارَ النَّاسِ وَمَعَايِبَهُمْ يَقَعُ فِي نَفْسِهِ عَلَيْهِمُ
الْمَكْرُوهُ .

(٤) انظر : الهمع ٢ / ٢٢٥ .

(٥) هو حكيم بن قبيصة بن ضرار ، من شعراء الحماسة .

انظر : شرح حماسة أبي تمام للمرزوقي ١٨٢٥ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ١ / ٣٦٥ ، والهمع

٢ / ٢٣٠ ، والخزانة ٩ / ١٣٧ .

من المفعول الثاني بُدُّ ؛ فتقولُ : ظَنَنْتُ ذاكَ مُنْطَلَقاً ، ومثله قولُ الشَّاعِرِ (١) :
وَلَقَدْ نَزَلَتْ - فَلَاتُظَنِّي غَيْرَهُ - مِنِّي بِمَنْزِلَةِ الْمَحَبِّ الْمَكْرَمِ
فَ " غَيْرَهُ " كِنَايَةٌ عَنِ الْمَصْدَرِ وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَظَنَنْتُمْ ظَنًّا
السَّوْءَ ﴾ (٢) فَلَمْ يُعِدَّهُ إِلَّا إِلَى الْمَصْدَرِ .

الحُكْمُ الْخَامِسُ : المفعولُ الثاني مِنْ مفعوليَّها يَكُونُ جَمِيعَ ما كَانَ خَبِراً
للمبتدأ ، من المفردِ والجُمْلَةِ والظرفِ ، إِلَّا القليلَ ، تقولُ : ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا ،
وظَنَنْتُ زَيْدًا أَبَوْهُ قَائِمٌ ، ووقام أبوه ، وفي الدَّارِ بوشدٌّ مِنْ هذا الباب : ما كَانَ
أَمْرًا وَنَهْيًا ، فَإِنَّهُ يَكُونُ خَبَرًا للمبتدأ ، وَلَا يَكُونُ مَفْعُولًا ثَانِيًا لَهَا ، نَحْوُ قولِكَ :
زَيْدٌ قَمٌ إِلَيْهِ ، وَعَمْرُو لَا تُضْرِبُهُ ، وَكَذَلِكَ تَدْخُلُ " الْفَاءُ " فِي خَبَرِ المبتدأ ، وَلَا تَدْخُلُ
فِي مفعولِها الثاني ، نَحْوُ قولِكَ : الَّذِي يَأْتِينِي فَلَهُ دِرْهَمٌ .

وَلابدُّ فِي المفعولِ الثاني إِذَا كَانَ جُمْلَةً ، مِنْ ضَمِيرٍ يَعُودُ إِلَى الْأَوَّلِ ، كَمَا
لَا بُدَّ مِنْهُ فِي أَخْبَارِ المبتدأ ، حَتَّى يَنْتَظِمَ الْكَلَامُ فَلَا تَقُولُ : ظَنَنْتُ زَيْدًا قَامَ عَمْرُو ،
حَتَّى تَقُولَ : إِلَيْهِ ، أَوْ عِنْدَهُ ، أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ .

الحُكْمُ السَّادِسُ : لِهَذِهِ الْأَفْعَالِ ثَلَاثَةُ أَحْوَالٍ : فِي الْعَمَلِ وَالْإِلْفَاءِ

(١) هو عنترة . ديوانه ١٨٧ .

وانظر : الخصائص ٢/ ٢١٦ والهمع ٢/ ٢٢٦ والخزانة ٣/ ٢٢٧ و ٩/ ١٣٦ .

نزلت - بكسر التاء - : خطابٌ لمحبوبته عبلة المذكورة في بيت سابق . المحب : اسم مفعول جاء
على " أَحَبَّ " و " أَحَبَّبْتُ " وهو الْأَصْلُ ، وَالْأَصْلُ فِي اسمِ المفعول : مجيئه من الثلاثي " حَبَّ " فهو
محبوبٌ وجُمْلَةٌ : فلا تظني غيره : معترضةٌ بين المجرور ومتعلقه ؛ لِأَنَّ " مِنِّي " متعلقٌ بِـ " نَزَلَتْ " .

(٢) ١٢/ الفتح .

والتعليقِ فَمَتَى تَقَدَّمَتْ ، ولم يَكُنْ ثَمَّتَ مانِعٌ مِنْ إِعْمَالِهَا عَمِلَتْ ؛ تقولُ : ظَنَنْتُ زَيْدًا قائِماً ، وقد أُلْغِيَتْ فِي الشَّعْرِ ، مع تَقَدُّمِهَا ، قال (١) :

أَرْجُوا وَأَمَلُوا أَنْ تَدْنُو مَوَدَّتُهَا وَمَا إِخَالُ لَدَيْنَا مِنْكَ تَنْوِيلُ

فَإِنْ تَوَسَّطَتْ بَيْنَ الْمَفْعُولَيْنِ كُنْتُ بِالْخِيَارِ فِي إِعْمَالِهَا وَالْغَائِهَا ؛ حَيْثُ تَسَاوَى طَرَفَاهَا ؛ فلم يَتَرَجَّحْ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ ؛ تقولُ : زَيْدًا ظَنَنْتُ قائِماً ، وَزَيْدٌ ظَنَنْتُ قائِماً بِقَوْلِ قَوْمٍ : / إِذَا بَنَيْتَ كَلَامَكَ فِي " ظَنَنْتُ " عَلَى الشَّكِّ ، ١٣١ / ١
فَالْإِعْمَالُ لَا غَيْرُ ، وَإِنْ بَنَيْتَهُ عَلَى الْيَقِينِ فَالْإِلْغَاءُ لَا غَيْرُ ، وَعَلَيْهِ أَنْشِدَ بَيْتُ جَرِيرٍ (٢) :

أَبَا لَأَرَا جِيزِيَا ابْنَ اللَّؤْمِ تَوَعَّدُنِي وَفِي الْأَرَا جِيزِ خَلْتُ اللَّؤْمَ وَالْخَوْرَ

(١) هو كعب بن زهير في قصيدته المشهورة : بانت سعاد .

انظر : ديوانه ٩ ، ورواية الديوان الأولى لا شاهد فيها ، وهي :

أَرْجُوا وَأَمَلُوا أَنْ يَعْجَلُنْ فِي أَبَدٍ وَمَا لَهْنُ طَوَالِ الدَّهْرِ تَعَجِيلُ

وقد أشار السَّكْرِيُّ إِلَى الرَّوَايَةِ الثَّانِيَةِ الْمُسْتَهْشِدِ بِهَا .

وانظر : في تخريج الشاهد : المساعد على تسهيل الفوائد ١ / ٣٦ والهمع ١ / ١٨٥ و ٢ / ٢٢٩

والخزانة ٩ / ١٤٣ .

تنوِيل : مصدر : نَوَّلْتُهُ إِذَا أَعْطَيْتُهُ .

(٢) كذا وقد أجمعت المصادرُ على أَنَّهُ لِلْعَيْنِ الْمُتَقَرِّي يَهْجُو رُؤْيَا وَقِيلَ : بل يَهْجُو الْعَجَاجَ .

وهو من شواهد سيبويه ١ / ١٢٠ ، وانظر أيضاً : الأصول ١ / ١٨٣ والإيضاح العضدي ١ / ١٣٥

والتبصرة ١١٧ وابن يعيش ٧ / ٨٤ ، وورد عرضاً في الخزانة ١ / ٢٥٧ برواية :

خَلْتُ اللَّؤْمَ وَالْفُشْلُ ، قال البغدادي " وهذا البيتُ يُنْشِده النَحْوِيُّونَ : وفي الْأَرَا جِيزِ خَلْتُ اللَّؤْمَ وَالْخَوْرَ ،

وَالصَّوَابُ مَا ذَكَرْنَاهُ ، فَإِنَّ الْقَصِيدَةَ لَامِيَّةٌ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِنْ قَصِيدَةِ أُخْرَى رَائِيَّةٌ " والبيتُ فِي

الحيوان للجاحظ ٤ / ٢٦٦ - ٢٦٧ بروايته : وفي الْأَرَا جِيزِ جَلَبُ اللَّؤْمِ وَالْكَسَلُ بَلَا شَاهِدَ فِيهِ عَلَى

رواية الجاحظ

والمعنى : أَتَوَعَّدُنِي بِأَرَا جِيزِكَ وَأَنْتِ لَأَتَحْسِنُ الشَّعْرَ وَالتَّصَرَّفَ فِي فَنُونِهِ ، وَمَا الْأَرَا جِيزُ إِلَّا دَلِيلُ لُؤْمٍ

طَبِيعٍ وَخُبْرٍ طَوِيَّةٍ يَوْضَعُفُ نَفْسٍ .

وإن تأخرت عن المفعولين ، فالإلغاء أحسن^(١) ؛ تقول : زيد قائم ظننت ، ويجوز إعمالها ، واستضعفه سيبويه^(١) ، وإلغاؤها متأخرة : أحسن من إلغائها متوسطة .

وقد قدرت الملة بالظرف ؛ فقالوا : زيد قائم ظننت ، بتقدير : زيد قائم في ظني ، وهي - إذا كانت ملة - معتمدة على ما قبلها ، وإذا كانت عاملة معتمدة عليها . وقد أجاز سيبويه^(٢) : متى تظن زيد منطلق ؛ لتقدم معمول المفعول الثاني .

وأما التعليق فسيذكر حكماً مفرداً^(٣) .

الحكم السابع : إذا عدت هذه الأفعال إلى المصدر وألغيتها رفعت فقلت :

زيد ظننته منطلق ، على مافيه من القبح ، كما تقول : زيد ظنت منطلق ؛ لأنك إذا عدت الفعل إلى المصدر كان ذلك توكيداً له ، وإلغاء الفعل توهين له ، وذلك يناهى التوكيد ؛ فالأحسن - مع الإلغاء - أن لا يعدى الفعل إلى المصدر ؛ فتقول : زيد ظننت منطلق ، ولا تقول : زيد ظننته منطلق ، ولا زيد ظننت ظناً منطلق ، فإن فعلت جاز على قبحه ، والأولى : أن لا تلغيتها متقدمة ومتوسطة ومتأخرة فتقول : وظننته زيداً قائماً ، وظننت الظن زيداً قائماً .

الحكم الثامن : في تعليقها .

هذه الأفعال لا يخلو ما بعدها من وجوه :

(١) في سيبويه ١١٩ / ١ : " وكلاً أردت الإلغاء فالتأخير أقوى وفيه أيضاً ١٢٠ / ١ : " وكلاً طال الكلام ضعف التأخير إذا أعلمت بذلك قولك : زيداً أخاك أظن " .

(٢) الكتاب ١٢٤ / ١ .

(٣) انظر ص ٤٥٣ .

الأول: أَنْ يَقَعَ بَعْدَهَا « أَنْ » وَمَعْمُولُهَا، نَحْوُ قَوْلِكَ : عَلِمْتُ أَنْ زَيْدًا مُنْطَلِقٌ ؛
 فسيبويه^(١) يقول : اسْتَغْنِي بِمَعْمُولِهَا عَنِ الْمَفْعُولِ الثَّانِي، وَطَوَّلَ الْكَلَامَ يَحْسُنُ
 مَعَهُ مَا لَا يَحْسُنُ مَعَ قِصْرِهِ، وَالْأَخْفَشُ^(٢) يَدْعِيهِ مَحْذُوفًا، وَيَقْدَرُهُ : « كَانْنَا » أَوْ
 « مَوْجُودًا » .

الوجه الثاني : أَنْ تَقَعَ بَعْدَهَا « مَا » النَّافِيَةُ، أَوْ « لَامٌ » الْإِبْتِدَاءِ ، نَحْوُ قَوْلِكَ : ١٣١/
 عَلِمْتُ مَا زَيْدٌ قَائِمٌ^(٣) ، وَعَلِمْتُ لَزِيدٌ قَائِمٌ، فَيَبْطُلُ عَمَلُهَا فِي اللَّفْظِ دُونَ الْمَوْضِعِ ،
 فَإِنْ أَدْخَلْتَ « اللَّامَ » مَعَ « إِنْ » كَسَرْتَهَا فَقُلْتَ : عَلِمْتُ إِنْ زَيْدًا لِقَائِمٌ .
 الوجه الثالث : أَنْ يَقَعَ بَعْدَهَا حَرْفًا الْاسْتِفْهَامِ : « الهمزة » و « أَمْ » ، أَوْ
 « أَيُّ » الْاسْتِفْهَامِيَّةِ، نَحْوُ : عَلِمْتُ أَزِيدٌ قَائِمٌ أَمْ عَمْرُو، وَعَلِمْتُ أَيُّهُمْ يَقُومُ ، وَحُكْمُهُ :
 حُكْمُ الثَّانِي فِي إِبْطَالِ الْعَمَلِ لَفْظًا ، لَا مَوْضِعًا .

الوجه الرابع : أَنْ تَدْخُلَ عَلَى ضَمِيرٍ ، وَذَلِكَ الضَّمِيرُ : إِمَّا أَنْ يَكُونَ رَاجِعًا
 إِلَى مَا تَقَدَّمَ، وَحُكْمُهُ : حُكْمُ الظَّاهِرِ فِي الْحَاجَةِ إِلَى مَا بَعْدَهُ ، كَقَوْلِكَ : زَيْدٌ ظَنَنْتُهُ
 قَائِمًا ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ ضَمِيرَ الشَّأْنِ وَالْقِصَّةِ ، وَحِينَئِذٍ تَقَعُ الْجُمْلَةُ مِنَ الْمَبْتَدَأِ
 وَالْخَبَرِ، وَالْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ، مَوْضِعَ الْمَفْعُولِ الثَّانِي ، وَلَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ لَهُ فِيهَا
 عَائِدٌ ، نَحْوُ قَوْلِكَ : ظَنَنْتُهُ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ، وَعَلِمْتُهُ يَقُومُ زَيْدٌ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ ضَمِيرَ
 مَصْدَرٍ ، وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ^(٤)، فَإِذَا جَازَ الْإِلْغَاءُ هَذِهِ الْأَفْعَالِ وَإِبْطَالُ عَمَلِهَا لَفْظًا
 وَمَوْضِعًا فَتَعْلِيْقُهَا أَوْلَى ، وَلَا يَكُونُ التَّعْلِيْقُ فِي غَيْرِهَا .

(١) الكتاب ٣/ ١٢٠ ، ١٤٩ .

(٢) انظر : الهمع ٢٢٣/ ٢ - ٢٢٤ .

(٣) في الأصل : مَا عَلِمْتُ زَيْدٌ قَائِمٌ. وَالصَّوَابُ مَا أُثْبِتُ .

(٤) انظر : ص ٤٥٢ .

النوع السادس:

المتعدّي إلى ثلاثة مفعولين، وفيه فرعان:

الفرع الأول: في تعريفه، وهو سبعة أفعال: «أَنْبَأَ» و«نَبَأَ» و«أَخْبَرَ» و«خَبَرَ» و«أَرَى» و«أَعْلَمَ» و«حَدَّثَ»، ويَعْضُهُم^(١) يَدْعِيهَا أَرْبَعَةً، وهي: «نَبَأَ» و«أَنْبَأَ» و«أَرَى» و«أَعْلَمَ».

واختلفوا في بعض أفعال الشك واليقين، إذا عُدَّتْ بالهمزة، فسيبويه^(٢) لا يُلْحِقُهَا بها، والأخفش^(٣) يُلْحِقُهَا، والقياسُ معهُ، وهي: «ظَنَنْتُ» و«حَسِبْتُ» و«خَلْتُ» و«زَعَمْتُ» و«وَجَدْتُ».

وقد أُلْحِقُوا بها الأفعال المتعدّية إلى مفعولين، ممّا يُقْتَصَرُ فيه، ومالا يُقْتَصَرُ، إذا عُدُّوا إلى الظروف التي يتَّسَعُ فيها وتُجْعَلُ أَسْمَاءً، فتَصِيرُ ١٣٢ مُتَعَدِّيةً إلى ثلاثة، وسيجيءُ بيانُها في الفرع الثاني^(٤).

وهذه الأفعال السبعة على ضربين: ضَرْبٌ مَنَقُولٌ بالهمزة من باب «ظَنَنْتُ»، وهو: «أَرَيْتُ» و«أَعْلَمْتُ»، وضَرْبٌ مَوْضُوعٌ على التعدّي، وهو باقياها، وقيل: إنّه منقولٌ من فعلٍ مرفُوضٍ، إلّا أنّها - في الأصل - مُتَعَدِّيةٌ إلى مفعولٍ واحدٍ، نحو قولك: نَبَأْتُ زَيْدًا بِكَذَا، وَأَنْبَأْتُهُ بِكَذَا وقد يُحذفُ منها

(١) المجمع على تعدّيته إلى ثلاثة: أعلم وأرى، وزاد سيبويه: نَبَأَ، وزاد ابن هشام اللخمي: أَنْبَأَ وغيرها، وزاد الفراء: خَبَرَ وأخْبَرَ وزاد الكوفيون: حَدَّثَ، وتبعهم المتأخرون كابن مالك وأبى حيّان. انظر: سيبويه ٤١/٨ والمساعد على تسهيل الفوائد ٣٨٢/٨ والهمع ٢٥١/٢ - ٢٥٢.

(٢) انظر: سيبويه. الموضع السابق.

(٣) انظر: التبصرة ١٢٠.

(٤) انظر: ص ٤٥٨.

حَرَفُ الْجَرِّ وَيُوصَلُ الْفِعْلُ ؛ فَيُقَالُ : أَنْبَأْتُهُ كَذَا ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ فَلَمَّا نَبَّأَهَا بِهِ قَالَتْ مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا ﴾ (١) ، وَقَالَ تَعَالَى : ﴿ نَبِّئْ عِبَادِي أَنِّي أَنَا الْغَفُورُ الرَّحِيمُ ﴾ (٢) ثُمَّ قَالَ : { وَنَبِّئْهُمْ عَنْ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ } (٣) فَجَمَعَ بَيْنَ اللَّغَتَيْنِ ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ (٤) :

أَدَانَ وَأَنْبَأَهُ الْأَوَّلُونَ بَأَنَّ الْمُدَانَ مَلِيٌّ وَفِيَّ

إِلَّا أَنَّ هَذِهِ الْأَفْعَالَ الْخَمْسَةَ لَمَّا كَانَ مَعْنَاهَا مَعْنَى الْإِعْلَامِ ، أُجْرِيتْ مُجْرَاهُ فِي التَّعْدِيِّ إِلَى ثَلَاثَةِ مَفْعُولِينَ ؛ تَقُولُ : أَنْبَأَ اللَّهُ زَيْدًا عَمْرًا عَاقِلًا ، وَأَعْلَمَ اللَّهُ عَمْرًا بَشَرًا كَرِيمًا ، وَحَدَّثْتُ زَيْدًا عَمْرًا شَرِيفًا ، وَكَذَلِكَ بَاقِيهَا ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ ﴾ (٥) .

الْفَرْعُ الثَّانِي : فِي أَحْكَامِهِ :

الْحُكْمُ الْأَوَّلُ : لَا يَجُوزُ الْإِغَاءُ هَذِهِ الْأَفْعَالِ فِي الْعَمَلِ ؛ لِأَنَّهَا إِذَا أُلْغِيَتْ بَقِيَ مَا بَعْدَهَا كَلَامًا غَيْرَ مُسْتَقِلٍّ ؛ فَإِنَّهُ يَبْقَى : زَيْدٌ عَمْرٌ خَيْرُ النَّاسِ ، وَلَيْسَ كَلَامًا .
الْحُكْمُ الثَّانِي : لَا يَصْلُحُ دُخُولُهَا عَلَى ضَمِيرِ الشَّانِ وَالْقِصَّةِ ؛ لِأَمْرَيْنِ : أَحَدُهُمَا : أَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى أَنَّ نَعْلَمَ غَيْرَ مُعْلَمٍ ، وَالثَّانِي : أَنَّهُ يَبْقَى مَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَفْسَّرًا غَيْرَ مُفِيدٍ ، كَمَا جَازَ ذَلِكَ فِي بَابِ « ظَنَنْتُ » .

(١) ٣ / التحريم .

(٢) ٤٩ / الحجر .

(٣) ٥٠ / الحجر .

(٤) هُوَ أَبُو نُؤَيْبٍ الْهَذَلِيُّ . انْظُرْ : شَرْحَ أَشْعَارِ الْهَذَلِيِّينَ ٦٥ / ١ وَانْظُرْ : الْجُمْهُرَةُ ٣٠٥ / ٢ وَالتَّهْذِيبُ ١٨٤ / ١٤ وَالْأَفْعَالَ لِلْسَّرْقَطِيِّ وَاللَّسَانِ (دَانَ) .

الْأَوَّلُونَ : النَّاسُ الْأَوَّلُونَ . أَدَانَ : اسْتَقْرَضَ وَأَخَذَ بِدَيْنٍ ، أَوْ بَاعَ بِدَيْنٍ ، أَوْ صَارَ لَهُ عَلَى النَّاسِ دَيْنٌ الْمُدَانَ : الَّذِي عَلَيْهِ الدَّيْنُ ، أَوْ هُوَ الَّذِي عَلَيْهِ دَيْنٌ كَثِيرٌ .

(٥) ١٦٧ / البقرة .

الحكمُ الثالثُ: في حذفِ مفعولاتِها. أمّا الأولُ: فمنهُم^(١) مَنْ يُجيزُهُ ؛ لأنَّه

فَضْلَةٌ ، كما حَذَفَ أَحَدَ مَفْعُولِي « أُعْطِيتُ » فيقولُ : أَعْلَمَ/ اللَّهُ عَمْرًا خَيْرَ ١٣٢
النَّاسِ ، وَيَحذفُ « زَيْدًا » ومنهُم مَنْ لا يُجيزُهُ ؛ لأنَّه بِمَنْزِلَةِ فاعِلِ « ظَنَنْتُ » ،
وظاهرُ كلامِ سيبويه^(٢) عليه.

وأمّا الثاني والثالثُ : فمُتَلَازمانِ ، ولا يجوزُ حَذْفُهُما وإِبقاءُ الأولِ عند

سبويه^(٢) ؛ لأنَّه كالفاعلِ في بابِ « ظَنَنْتُ » ، وهما كالمفعولينِ فيه ، وأجازَهُ ابنُ

السَّرَّاجِ^(٣) ؛ فيقولُ : أَعْلَمَ اللَّهُ زَيْدًا ، ومتى ذَكَرْتَ المفعولَ الثاني ، فلا بُدَّ من

الثالثِ ؛ فَلِذَلِكَ لا يجوزُ حَذْفُهُ إِلَّا معَ الثاني عندِ ابنِ السَّرَّاجِ^(٣).

وأمّا المفعولاتُ الثلاثةُ : فلا خِلافَ في جوازِ حَذْفِها .

(١) بشرط ذكر الثاني والثالث ، قال السيوطي في الهمع ٢/٢٥٠ : « وعليه الأكثرُ ، منهم المبرد وابن
كيسان » . وانظر : أيضًا ابن كيسان النحوي ١٨٤ .

(٢) الكتاب ٤١/١ .

(٣) الأصول ٢/٢٨٤ .

ومتى بَنِيَتْ هذه الأَفْعَالِ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ صَارَتْ مُتَعَدِيَةً إِلَى مَفْعُولَيْنِ ،
تَقُولُ : أَعْلَمَ زَيْدٌ عَمْرًا عَاقِلًا ؛ وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ (١) :

وإِنَّ الَّذِي حَدَّثْتُمْ فِي أَنْوَفِنَا وَأَعْنَاقِنَا مِنَ الْإِبَاءِ كَمَا هِيَ
الحكم الرَّابِعُ : المفعولُ الأوَّلُ والثَّانِي لا يَكُونَانِ إِلَّا اسْمًا صَرِيحًا ؛ لِأَنَّهُمَا
المفعولُ والمبتدأُ فِي بَابِ « ظَنَنْتَ » ، والمفعولُ الثَّالِثُ يَكُونُ مُفْرَدًا ، وَجُمْلَةً
كالمفعولِ الثَّانِي فِيهِ ؛ تَقُولُ : أَعْلَمَ اللَّهُ زَيْدًا عَمْرًا أَبَوْه قَائِمٌ ، وَقَامَ أَبَوْه ، وَفِي
الدَّارِ .

وَتَقَعُ « أَنْ » وَمَا عَمِلَتْ فِيهِ ، فَتَسُدُّ مَسَدَ المفعولِ الثَّانِي والثَّالِثِ ، كَمَا سَدَّتْ
فِي « ظَنَنْتَ » مَسَدَ الأوَّلِ والثَّانِي ؛ فَتَقُولُ : أَعْلَمْتُ زَيْدًا أَنْ عَمْرًا مُنْطَلِقٌ ، فَإِنْ
أَدْخَلْتَهَا عَلَى الثَّالِثِ ، وَكَانَ المفعولُ الثَّانِي جُزْءًا كَسَرَتْ « أَنْ » ، تَقُولُ : أَعْلَمْتُ
زَيْدًا عَمْرًا إِنَّهُ عَاقِلٌ ، فَإِنْ كَانَ الثَّانِي مَصْدَرًا ، فَتَحْتَهَا ، تَقُولُ : أَعْلَمْتُ زَيْدًا
قُدُومَ عَمْرٍ وَأَنَّهُ قَرِيبٌ .

(١) هُوَ جُرَيِّ بْنِ كَلْبٍ الْفُقْعَسِيُّ ، وَيُقَالُ : حَرَيٌّ ، وَيُقَالُ : جَزْءٌ .

انظر : حماسة أبي تمام ، تحقيق د/ عبدالله عسيلان ١٣٧/٨ ، وشرح المازني ، تحقيق عبدالسلام
هارون ٢٤٣ وما في حواشيها .

وبرواية البيت في الحماسة هكذا :

وإنَّ التِّي حَدَّثْتَهَا فِي أَنْوَفِنَا وَأَعْنَاقِنَا.....

يقول المازني في شرح البيت : وإنَّ النَّخْوَةَ التِّي أُبْلِغْتَهَا وَالْحَمِيَّةَ التِّي حَدَّثْتَهَا بَاقِيَةً فِي أَنْوَفِنَا حَتَّى
لَا نَشْمُ بِهَا مَرْغَمَةً ، وَفِي أَعْنَاقِنَا وَرُغُوسِنَا حَتَّى لَا نَلْوِيَهَا إِلَى مُخْزِيَةٍ وَمَنْقَصَةٍ ، هِيَ حَاصِلَةٌ فِيهَا كَمَا
أُبْلِغْتَ

وقوله : « فِي أَنْوَفِنَا » فِي مَوْضِعِ المفعولِ الثَّالِثِ لـ « حَدَّثْتَهَا » وَقَوْلُهُ : « كَمَا هِيَ » فِي مَوْضِعِ خَبَرِ « إِنَّ »
و« مَا » زَائِدَةٌ ، أَرَادَ : كَيْفِي .

الحكم الخامس: إذا اتَّسَعُوا في الظُّروفِ وجَعَلوها أَسْمَاءً غيرَ ظُرُوفٍ ،
وَأَدْخَلُوا عَلَيْهَا الْأَفْعَالَ الْمُتَعَدِّيَّةَ إِلَى مَفْعُولَيْنِ صارت من هذا النوع ؛ تقول :
اليومَ ظَنَنْتُهُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا ، وَاللَّيْلَةَ كَسَوْتُهَا زَيْدًا ثَوْبًا ، وَأَعْطَيْتُ زَيْدًا ثَوْبًا الْيَوْمَ ،
وَسَرَقْتُ عَبْدَ اللَّهِ الثَّوبَ اللَّيْلَةَ ، وصار من باب قولك : (١)

يَا سَارِقَ اللَّيْلَةِ أَهْلَ الدَّارِ

ومنه قوله تعالى : ﴿ بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ﴾ (٢) ، ويتَّضَحُّ هذا إذا أُخْبِرْتُ

عنه بـ « الذي » ، تقول : الذي أَعْطَيْتُهُ زَيْدًا ثَوْبًا الْيَوْمَ ؛ فـ « ألْهَاءُ » / ضَمِيرُ ١٣٣
« الْيَوْمِ » ، وهو اسْمٌ غيرُ ظَرْفٍ ، ولو كان ظَرْفًا لَقُلْتُ : الذي أَعْطَيْتُ فِيهِ زَيْدًا
ثَوْبًا الْيَوْمَ ، وهذا الظَرْفُ الْمُتَّسِعُ فِيهِ لَا تَتَّعَدَّى إِلَيْهِ الْأَفْعَالُ الْمُتَعَدِّيَّةُ إِلَى ثَلَاثَةٍ ؛
لأنَّهُ يَخْرُجُ إِلَى مَا لَا نَظَرَ لَهُ ، وهو التَّعَدَّى إِلَى أَرْبَعَةٍ مَفْعُولَيْنِ .

الحكم السادس : إذا اسْتَوْفَتْ هَذِهِ الْأَفْعَالُ مَفْعُولَاتِهَا تَعَدَّتْ إِلَى الْمَصْدَرِ
وَالزَّمَانِ وَالْمَكَانِ وَالْعِلَّةِ وَالْحَالِ بِغَيْرِ قَرِينَةٍ ؛ فتقول : أَعْلَمْتُ زَيْدًا عَمْرًا عَاقِلًا
إِعْلَامًا الْيَوْمَ عِنْدَ بَكْرٍ مُحِبَّةً لَهُ جَالِسًا .

خاتمة لهذا النوع : قول العرب : " أَرَيْتَكَ زَيْدًا مَا فَعَلَ " ؛ لَا مَوْضِعَ لِلْكَافِ
مِنَ الْإِعْرَابِ عِنْدَ سَيَبَوِيهِ (٣) ، وَهِيَ لِلخَطَابِ ، وَمَوْضِعُهَا عِنْدَ الْكَسَائِيِّ

(١) هذا رَجَزٌ لَمْ أَقِفْ عَلَى قَائِلِهِ .

وهو من شواهد سيبويه ١/ ١٧٥ ، ١٧٦ ، ١٩٣ ، وانظر أيضًا : معاني القرآن للقرءاء ٢/ ٨٠
والحجة لأبي علي الفارسي ١٤/ ١ والأصول ١/ ١٩٥ و ٢/ ٢٥٥ و ٣/ ٤٦٤ وابن يعيش ٢/ ٤٥ ،
٤٦ والخزانة ٣/ ١٠٨ .

(٢) ٣٣/ سَبَا .

(٣) الكتاب ١/ ٢٤٥ .

نُصِبُ (١) ، وعند الفراء (٢) رَفَعُ وتكون للواحدِ والاثنينِ والجميعِ والمؤنثِ ، بلفظِ واحدٍ ، ولا فَرْقَ بينَ وجودِ الكافِ وعَدَمِها ؛ تقولُ : أَرَأَيْتَكَ زَيْدًا مَا صَنَعَ ، وَأَرَأَيْتَ زَيْدًا مَا صَنَعَ ، وَلَيْسَتْ مِنْ رُؤْيَةِ الْقَلْبِ ، ولا مِنْ رُؤْيَةِ الْعَيْنِ ، ولها في الكلامِ موضعانِ :

أحدهما : بمعنى " أَخْبِرْنِي " ، فلا تَقَعُ إِلَّا عَلَى اسْمٍ مُفْرَدٍ ، أو جملةٍ شَرْطِيَّةٍ ماضِيَةٍ ، كقوله تعالى : ﴿أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ﴾ (٣) ، وكقوله : ﴿أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ اللَّهُ سَمْعَكُمْ﴾ (٤) .

والثاني : أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى " انتَبِهْ " ، كقولك : أَرَأَيْتَكَ زَيْدًا فَإِنِّي أُحِبُّهُ ، أَيْ : انتَبِهْ لَهُ فَإِنِّي أُحِبُّهُ ، وقد يُحذفُ جوابُ الشرطِ تارةً للعلمِ به ، ويُحذفُ الشرطُ ويؤتى بالجوابِ ، كقوله تعالى : ﴿أَرَأَيْتُمْ إِنْ كُنْتُ عَلَى بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّي﴾ (٥) فلم يأتِ بالجوابِ (٦) ، وقال تعالى : ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنْ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ

(١) انظر : البحر المحيط ١٢٥ / ٤ .

(٢) انظر : معاني القرآن للفراء ٣٣٣ / ٨ حيث قال : " وموضعُ الكافِ نُصِبُ ، وتأويلُهُ رَفَعُ ؛ كما أنك إذا قلتَ للرجُلِ : دونك زَيْدًا ، وَجَدْتَ الكافَ في اللَّفْظِ خَفَضًا ، وفي المعنى رَفَعًا ؛ لأنها مأمُورَةٌ " . وقال الزجاج في معاني القرآن وإعرابه ٢٤٦ / ٢ : " قال الفراءُ : لَفْظُهَا نُصِبٌ " ثم قال : " وهذا لم يَقُلْهُ مَنْ تَقَدَّمَ مِنَ النَحْوِيِّينَ ، وهو خطأ ؛ لأنَّ قولَكَ أَرَأَيْتَكَ زَيْدًا ما شَأْنُهُ ، تصيرُ "أَرَأَيْتَ" قد تَعَدَّتْ إلى الكافِ وإلى "زَيْدٍ" ، فيصيرُ لـ "رَأَيْتَ" اسمانِ : فيصيرُ المعنى : أَرَأَيْتَ نَفْسَكَ زَيْدًا ما حالُهُ ، وهذا مُحالٌ " .

(٣) ٦٢ / الإسراء .

(٤) ٤٦ / الأنعام .

(٥) ٨٨ / هود .

(٦) قال الزجاج في معاني القرآن وإعرابه ٧٣ / ٣ : " وجوابُ الشرطِ هاهنا متروكٌ . المعنى : إِنْ كُنْتُ عَلَى بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّي أَتَّبِعُ الضَّلَالَةَ ؟ فَتَرَكَ الجوابَ لِعِلْمِ الْمُخَاطَبِينَ بِالْمَعْنَى " .

وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَى عِلْمِهِ ﴿١﴾ فجاءَ بالجوابِ (٢) وَلَمْ يَأْتِ بِالشَّرْطِ .
النُّوعُ السَّابِعُ :

فى " كَانَ " وَأَخَوَاتِهَا ، وَفِيهِ فِرْعَانُ .

الْفِرْعُ الْأَوَّلُ : فى تَعْرِيفِهَا وَمَعَانِيهَا . أَمَّا تَعْرِيفُهَا فَهِيَ " كَانَ " وَ " صَارَ " ١٣٣
وَ " أَصْبَحَ " وَ " أَمْسَى " وَ " أَضْحَى " وَ " ظَلَّ " وَ " بَاتَ " وَ " مَا زَالَ " وَ " مَا
دَامَ " وَ " مَا انْفَكَّ " وَ " مَا قَتَى " وَ " مَا بَرِحَ " وَ " لَيْسَ " ، وَمَا تَصَرَّفَ مِنْهَا ، إِنْ
كَانَ مُتَصَرِّفًا ، وَمَا كَانَ فى مَعْنَاهَا ، مِمَّا يَدُلُّ عَلَى الزَّمَانِ الْعَارِىِ عَنِ الْحَدَثِ
تَقُولُ : كَانَ زَيْدًا قَائِمًا ، وَيَكُونُ عَمْرُو جَالِسًا ، وَمَا زَالَ خَالِدٌ كَرِيمًا .

وَلَمْ يَذْكُرْ سَبِيْبِيهِ (٣) إِلَّا " كَانَ " وَ " صَارَ " وَ " مَا دَامَ " وَ " لَيْسَ " ، ثُمَّ
قَالَ وَمَا كَانَ نَحْوَهُنَّ مِنَ الْفِعْلِ مِمَّا لَا يَسْتَعْنِي عَنِ الْخَبَرِ .
وَتُسَمَّى الْأَفْعَالُ النَّاقِصَةُ : لِحَاجَتِهَا إِلَى الْخَبَرِ .

وَقَدْ أَلْحَقُوا بِهَا " آضَ " وَ " عَادَ " وَ " غَدَا " وَ " رَاحَ " ، وَأَفْعَالُ الْمَقَارِبَةِ ،
وَهِيَ : " عَسَى " وَ " كَادَ " وَ " جَعَلَ " وَ " طَفِقَ " وَ " كَرَبَ " ، وَجَعَلُوا " قَعَدَ "
بِمَنْزِلَتِهَا فى قَوْلِهِمْ أَرْهَفَ شَفْرَتَهُ حَتَّى قَعَدَتْ كَانَتْهَا حَرْبَةً (٤) .

وَأَمَّا مَعَانِيهَا : فَقَدْ تَقَدَّمَ الْقَوْلُ - فى تَقْسِيمِ الْأَفْعَالِ - (٥) أَنَّ هَذِهِ الْأَفْعَالُ
لَيْسَتْ حَقِيقِيَّةً ، وَأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْهَا : تَعْيِينُ الزَّمَانِ مَاضِيًا وَحَاضِرًا

(١) ٢٣ / الجاثية .

(٢) وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى فى آخِرِ الْآيَةِ : « فَمَنْ يَهْدِيهِ مِنْ بَعْدِ اللَّهِ » .

(٣) الْكِتَابُ ١ / ٤٥ .

(٤) فى تَاجِ الْعُرُوسِ (قَعَدَ) : " وَعَنِ ابْنِ الْأَعْرَابِيِّ : حَدَّثَ شَفْرَتَهُ حَتَّى قَعَدَتْ كَانَتْهَا حَرْبَةً ، أَيْ صَارَتْ
وَهُوَ مُجَازٌ " .

(٥) انْظُرْ : ص ٤٣٢ .

وَمُسْتَقْبَلًا ، نحو : " كَانَ " و " يَكُونُ " و " سَيَكُونُ " ، فَإِذَا تَعَيَّنَ الزَّمَانُ فَلَا حَاجَةَ إِلَيْهَا ، أَلَا تَرَى أَنَّ مَعْنَى قَوْلِكَ : كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا ، وَقَعَ مَنْ زَيْدٍ قِيَامٌ فِي زَمَنٍ مَاضٍ ؟ فَلَمَّا كَانَ هَذَا الْغَرَضُ مِنْهَا جَرَدُوهَا عَنِ الْحَدَثِ ، وَأَخْلَصُوهَا لِلزُّمْنَةِ ، قَالَ الْفَارِسِيُّ (١) : هِيَ دَالَّةٌ عَلَى الزَّمَانِ بِوَضْعِهَا ، وَعَلَى الْفِعْلِ الدَّالِّ عَلَى الْحَدَثِ وَالزَّمَانِ بِلَفْظِهَا ، فَأَمَّا تَخْصِيصُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا (٢) بِمَعْنَاهِ الْمَوْضُوعِ لَهُ ، فَتَحْنُ نَذَكُرُهُ مُفَصَّلًا .

أَمَّا " كَانَ " فَإِنَّهَا تَرِدُ فِي الْكَلَامِ عَلَى خَمْسَةِ أَنْحَاءٍ " نَاقِصَةً وَتَامَةً وَزَائِدَةً وَمُضْمَرًا فِيهَا اسْمُهَا وَبِمَعْنَى " صَارَ " .

أَمَّا النَاقِصَةُ : فَهِيَ أُمُّ الْبَابِ ، وَهِيَ الَّتِي تَرْفَعُ الْاسْمَ ، وَتَنْصِبُ الْخَبَرَ ، وَتَسْتَرِدُّ أَحْكَامَهَا مَعَ أَخَوَاتِهَا فِي الْفَرْعِ الثَّانِي (٣) .

وَأَمَّا التَّامَةُ : فَهِيَ الَّتِي تَكُونُ دَالَّةً عَلَى الْحَدَثِ ؛ فَتَسْتَفْنِي عَنِ الْخَبَرِ

تَقُولُ : كَانَ زَيْدٌ ، أَيْ : حَدَثَ ، وَوُجِدَ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ ۙ ۱۳٤ / ١ فَنظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ ﴾ (٤) وَهِيَ فِيهِ فِعْلٌ غَيْرُ مُتَعَدٍّ .

وَأَمَّا الْمُضْمَرُ فِيهَا اسْمُهَا - وَهُوَ ضَمِيرُ الشَّانِ وَالْحَدِيثِ - فَتَقَعُ الْجُمْلُ

بَعْدَهَا أَخْبَارًا عَنْهَا ، كَقَوْلِكَ : كَانَ زَيْدٌ قَائِمٌ ؛ فَ " زَيْدٌ " مُبْتَدَأٌ ، وَ " قَائِمٌ " خَبَرُهُ ، وَاسْمُ " كَانَ " مُضْمَرٌ فِيهَا ، وَهُوَ ضَمِيرُ الشَّانِ ، وَالْجُمْلَةُ فِي مَوْضِعِ

(١) الإيضاح العسدي ٩٥/١ - ٩٦ .

(٢) فِي الْأَصْلِ : مِنْهُمَا .

(٣) انظر ص ٤٧٠ - ٤٧٨ .

(٤) ٢٨٠ / البقرة .

نَصَبٍ ؛ لِأَنَّهَا الْخَبْرُ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ أَوْ لَمْ تَكُنْ لَهُمْ آيَةً أَنْ تَعْلَمَهُ عُلَمَاءُ بَنِي إِسْرَآئِيلَ ﴾ ^(١) فَيَمْنُ قَرَأَ بِالتَّاءِ ^(٢) وَالرَّفْعِ ^(٣) ؛ فَـ " أَنْ تَعْلَمَهُ " مُبْتَدَأٌ ، وَـ " آيَةً " خَبْرُهُ ، وَاسْمُهَا مَضْمُرٌ فِيهَا ، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ " آيَةً " الْاسْمَ ^(٤) ، وَـ " لَهُمْ " الْخَبَرَ ، وَـ " أَنْ تَعْلَمَهُ " مَصْدَرٌ ، وَهُوَ بَدَلٌ مِنْ الـ " آيَةِ " .

وَمِنْ هَذَا الْبَابِ : كَانَ مِنَ الْأَمْرِ كَيْتُ وَكَيْتُ ؛ لِأَنَّهُمَا عِبَارَتَانِ عَنْ جُمْلَةٍ وَالْجُمْلَةُ لَا تَكُونُ اسْمًا كَانَ ، فَأَمَّا : كَانَ مِنَ الْأَمْرِ كَذَا وَكَذَا ، فَهُمَا اسْمٌ كَانَ .
وَأَمَّا الزَّائِدَةُ : فَإِنَّهَا تَدْخُلُ مُؤَكَّدَةً ؛ فَلَا تَحْتَاجُ إِلَى خَبَرٍ وَلَا تَزَادُ إِلَّا إِذَا كَانَتْ مَاضِيَةً ؛ مَتَوَسِّطَةً أَوْ مُتَأَخِّرَةً ، نَحْوُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كَانَ قَائِمًا ، وَأَنْشَدَ سَيَبَوِيهَ ^(٥) :

فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتُ بِدَارِ قَوْمٍ وجيرانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامٍ

(١) ١٩٧ / الشعراء .

(٢) أَى فِي " تَكُنْ " .

(٣) وَهِيَ قِرَاءَةُ ابْنِ عَامِرٍ وَالْجَحْدَرِيِّ ، انْظُرْ : السَّبْعَةُ ٤٧٣ ، وَالتَّيْسِيرُ ١٦٦ وَالتَّشْرُحُ ٣٣٦ / ٢ وَاتِّحَافُ فَضْلَاءِ الْبَشَرِ ٣٣٤ وَشَوَّاذُ ابْنِ خَالَوَيْهِ ١٠٧ وَابْنُ الْبَحْرِ الْمَحِيطُ ٤١ / ٧ .

(٤) انْظُرْ : مَعَانِي الْقُرْآنِ وَإِعْرَابُهُ لِلزَّجَاجِ ١٠١ / ٤ وَالكَشْفُ عَنْ وَجْهِ الْقِرَاءَاتِ السَّبْعِ ١٥٢ / ٢ .

(٥) لِلْفَرَزْدَقِ . دِيَوَانُهُ ٢٩٠ / ٢ . وَانْظُرْ : الْكِتَابُ ١٥٣ / ٢ ، الْمُقْتَضِبُ ١١٦ / ٤ ، وَالْمَغْنَى ٢٨٧ وَشَرْحُ أَيْبَاتِهِ ١٦٨ هـ / ١ وَالتَّصْرِيحُ ١٩٢ / ١ وَالْخَزَانَةُ ٢١٧ / ٩ وَتَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ ١٠٢ / ١١ .

فَ " كَانَ " عنده زائدة (١) ، وخالفه المبرد (٢) ، وحكى سيبويه (٣) : أَنَّ
 كَانَ زائدة في قولهم : " إِنَّ مِنْ أَفْضَلِهِمْ كَانَ زَيْدًا " ، وخولف (٤) في ذلك .
 وأما مجيئها بمعنى " صار " : فَكَقَوْلُهُ (٥) :
 بَيْتِهَا قَفْرٌ وَالْمَطْيُ كَانَتْهَا قَطَا الْحَزْنِ قَدْ كَانَتْ فِرَاخًا بِيُوضُهَا
 أَي : قَدْ صَارَتْ ، وعليه تَأَوَّلَ بَعْضُهُمْ (٦) قوله تعالى : ﴿ كَيْفَ نَكَلِّمُ
 مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا ﴾ (٧) ، أَي : صَارَ ، وِبَعْضُهُمْ (٨) يجعلها زائدة ،
 وَلَا يَصِحُّ أَنْ تَكُونَ عَلَى بَابِهَا .

(١) انظر : الكتاب في الموضع السابق .

(٢) قال في المقتضب ١١٧ / ٤ : " وهو عندي على خلاف ما قالوا من إلغاء " كان " ؛ وذلك : أَنَّ خَبَرَ " كان " لنا ؛ فتقديره : وجيران كرام كانوا لنا ، وانظر تعليق الشيخ عُضَيْمَةَ في حاشية المقتضب .

(٣) الكتاب ١٥٣ / ٢ .

(٤) في الرضي على الكافية ٢٩٤ / ٢ : " وكذا قولهم : إِنَّ مِنْ أَفْضَلِهِمْ كَانَ زَيْدًا عند سيبويه - أَي : هي زائدة عنده - وقال المبرد : إِنَّ " زَيْدًا " اسْمٌ " إِنَّ " و " كَانَ " خبرها ، و " مِنْ أَفْضَلِهِمْ " خبر " كَانَ " .

(٥) هو ابن أحمَر . ديوانه ١١٩ .

وانظر : المعاني الكبير ٣١٣ ، وابن يعيش ١٠٢ / ٧ والخزانة ٢٠١ / ٩ واللسان (عرض) .
 التيهاء : المفازة التي لا يهتدى فيها ، فعلاء من التيه ، وهو التَّحْيِيرُ . القفر : الخالي . القطا : طائر سريع الطيران . يصف المطيَّ بِسُرْعَةِ السَّيْرِ ، كأنها بمنزلة قطا تركت بيوضها صارت أفراخاً فهي تمشي بِسُرْعَةٍ إِلَى أَفْرَاخِهَا .

(٦) وَهُم ثَعْلَبٌ وَأَبُو عَلِيٍّ وَابْنُ جَنِّي . انظر : الخزانة ٢٠٣ / ٩ .

(٧) ٢٩ / مريم . وفي الأصل : " مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ طِفْلاً " وهو خطأ .

(٨) وهو أبو عبيدة . انظر : مجاز القرآن ٧ / ٢ ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣٢٨ / ٣ وتفسير القرطبي ١٠٢ / ١١ ، والبحر المحيط ١٨٧ / ٦ .

وَأَمَّا " صَارَ " : فَإِنَّهَا تَكُونُ نَاقِصَةً ، وَتَامَةً .

أَمَّا النَّاقِصَةُ : فَمَعْنَاهَا الْإِنْتِقَالُ مِنْ حَالٍ إِلَى حَالٍ ، تَقُولُ : كَانَ زَيْدٌ كَرِيمًا ، فَصَارَ بَخِيلًا ، وَلَا بُدَّ فِيهَا / مِنْ اتِّسَاعٍ ؛ فَإِنَّهُمْ جَعَلُوهَا تَدُلُّ عَلَى زَمَنِ ٣٤ الوجودِ الْمُتَّصِلِ ، دُونَ الزَّمَنِ الْمَاضِي ، وَسَلْبُوهَا الدَّلَالَةَ عَلَى الْمَصْدَرِ .
وَأَمَّا التَّامَةُ : فَإِنَّهَا تَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ بِحَرْفِ الْجَرِّ ، تَقُولُ : صِرْتُ إِلَى مَكَّةَ ، أَيْ : انْقَلَبْتُ .

وَزَعِمَ قَوْمٌ أَنَّهَا تَزَادُ (١) ، وَلَيْسَ بِالمُسْمُوعِ .

وَأَمَّا " أَصْبَحَ " : فَإِنَّهَا تُسْتَعْمَلُ نَاقِصَةً ، وَتَامَةً وَزَائِدَةً عِنْدَ الْأَخْفَشِ (٢)
أَمَّا النَّاقِصَةُ : فَإِنَّهَا تَدُلُّ عَلَى الزَّمَانِ الْمُخْتَصِّ بِالصَّبَاحِ ، فَإِذَا قُلْتَ : أَصْبَحَ زَيْدٌ قَائِمًا ، فَمَعْنَاهُ : أَتَى عَلَيْهِ الصَّبَاحُ ، وَهُوَ قَائِمٌ .
وَالْفَرْقُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ " كَانَ " : أَنَّ " كَانَ " لَمَّا انْقَضَى مِنَ الزَّمَانِ وَانْقَطَعَ ، وَأَصْبَحَ وَآمَسَى غَيْرُ مُنْقَطِعِي الزَّمَانِ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : كَانَ زَيْدٌ غَنِيًّا ، فَلَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ غَنِيٌّ وَقْتُ الْإِخْبَارِ ، وَإِذَا قُلْتَ : أَصْبَحَ غَنِيًّا ، فَهُوَ غَنِيٌّ وَقْتُ الْإِخْبَارِ ، فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا ﴾ (٣) وَأَمْثَالُ ذَلِكَ ، فَالْمَعْنَى : مَا زَالَ كَذَلِكَ فِي الْقِدَمِ ، وَصِفَاتُ اللَّهِ لَا تَنْفَصِلُ عَنْهُ .

(١) قَالَ السَّيِّوْطِيُّ فِي الْهَمْعِ - بَابُ كَانَ وَأَخْوَاتُهَا ١٠٠/٢ : « وَأَجَازُ الْفَرَّاءُ زِيَادَةَ سَائِرِ أَفْعَالِ هَذَا الْبَابِ » .

(٢) انْظُرْ : الْأَصُولُ ١/١٠٦ .

وَفِي الرُّضِيِّ عَلَى الْكَافِيَةِ ٢/٢٩٥ ، وَفِي الْمُسَاعَدِ عَلَى تَسْهِيلِ الْفَوَائِدِ ١/٢٦٨ أَنَّ الْكُوفِيِّينَ يَقُولُونَ بِزِيَادَةِ : آمَسَى وَأَصْبَحَ ، وَانْظُرْ أَيْضًا : الْهَمْعُ ٢/١٠٠ .

(٣) ٩٦ ، ١٠٠ ، ١٥٢ / النِّسَاءُ .

وَأَمَّا التَّامَّةُ : فهي التي لا تحتاجُ إلى الخبر ، كقولك : أَصْبَحْنَا ، أَيُ :
دَخَلْنَا فِي الصَّبَاحِ .

وَأَمَّا الزَّائِدَةُ : فقد حَكَى الْأَخْفَشُ ^(١) : مَا أَصْبَحَ أَبْرَدَهَا ، وَمِنْهُمْ مَنْ
جَعَلَهَا بِمَعْنَى " صَارَ " ^(٢) ، وَحَمَلَ [عَلَيْهِ] ^(٣) قَوْلَهُ : أَصْبَحَ زَيْدٌ ، أَيُ : صَارَ .
وَأَمَّا " أَمْسَى " فَبِمَنْزِلَةِ " أَصْبَحَ " فِي النُّقْصَانِ وَالتَّمَامِ وَالزِّيَادَةِ ، كَقَوْلِكَ :
أَمْسَى زَيْدٌ قَائِمًا ، وَأَمْسَى عَمْرُو ، وَقَوْلُهُمْ : مَا أَمْسَى أَدْفَأُهَا ^(٤) .

وَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَهَا بِمَعْنَى " صَارَ " ^(٥) فِي قَوْلِهِمْ : أَصْبَحَ زَيْدٌ غَنِيًّا وَأَمْسَى
زَيْدٌ فَقِيرًا .

وَأَمَّا " أَضْحَى " فَإِنَّهَا مِنْ ضَحَا النَّهَارُ ، وَتُسْتَعْمَلُ نَاقِصَةً وَتَامَةً .
أَمَّا النَّاقِصَةُ : فكَقَوْلِكَ : أَضْحَى زَيْدٌ قَائِمًا وَإِنْ كَانَ أَصْلُهَا مِنَ الضُّحَى
فَإِنَّهَا تَقَعُ عَلَى الْأَوْقَاتِ جَمِيعِهَا ، لَيْلًا وَنَهَارًا ، وَخَصَّهَا قَوْمٌ ^(٥) بِالنَّهَارِ .
وَأَمَّا التَّامَّةُ : فكَقَوْلِكَ : أَضْحَى زَيْدٌ ، أَيُ : دَخَلَ فِي الضُّحَى ، كَمَا تَقُولُ :
أَظْهَرَ ، وَأَفْجَرَ ، وَقَدْ جُعِلَتْ بِمَعْنَى " صَارَ " فِي قَوْلِكَ : أَضْحَى زَيْدٌ أَمِيرًا ، أَيُ :
صَارَ .

(١) انظر : الأصول ١/ ١٠٦ .

وفي الرضي على الكافية ٢/ ٢٩٥ ، وفي المساعد على تسهيل الفوائد ١/ ٢٦٨ أن الكوفيين يقولون
بزيادة : أَمْسَى وَأَصْبَحَ ، وانظر أيضًا : الهمع ٢/ ١٠٠ .

(٢) انظر : ابن يعيش ٧/ ١٠٤ والمساعد على تسهيل الفوائد ١/ ٢٥٦ - ٢٥٧ والهمع ٢/ ٧٥ - ٧٦ .

(٣) تَمَّةٌ يَلْتَمِمْ بِمِثْلِهَا الْكَلَامَ .

(٤) انظر : المساعد على تسهيل الفوائد ١/ ٢٥٦ - ٢٥٧ والهمع ٢/ ٧٥ .

(٥) انظر : ابن يعيش ٧/ ٩٠ والرضي على الكافية ٢/ ٢٩٤ .

وَأَمَّا "ظَلَّ" : فَإِنَّهَا لِمَا يَعْمَلُهُ الْإِنْسَانُ نَهَارًا ، وَلَا تُسْتَعْمَلُ إِلَّا نَاقِصَةً ، وَفِي تَخْصِيصِهَا /بِالنَّهَارِ نَظَرٌ ، أَلَا تَرَى قَوْلَهُ تَعَالَى : ﴿ وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِالْأُنْثَىٰ ۖ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا ۖ ۝ (٣) وَقَوْلَهُ تَعَالَى : ﴿ فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ ۖ ۝ (٣) وَهَذَا لَا يَخْصُرُ زَمَانًا دُونَ زَمَانٍ ، وَلِهَذَا جَعَلَهَا بَعْضُهُمْ (٣) بِمَعْنَى " صَارَ " ، وَحَمَلَ الْآيَةَ عَلَيْهَا .

وَأَمَّا "بَاتَ" : فَإِنَّهَا مُخْتَصَّةٌ بِاللَّيْلِ دُونَ النَّهَارِ ، وَتُسْتَعْمَلُ نَاقِصَةً وَتَامَةً .
فَالنَّاقِصَةُ : قَوْلُكَ : بَاتَ زَيْدٌ قَائِمًا ، مِثْلُ " ظَلَّ " فِي النَّهَارِ .
وَالتَّامَّةُ كَقَوْلِكَ : بَاتَ زَيْدٌ ، فَلَا تُرِيدُ : أَنَّهُ نَامَ ، وَإِنَّمَا هُوَ بِمَنْزِلَةِ "أَمْسَى" التَّامَّةِ ، وَجَعَلَهَا بَعْضُهُمْ (٤) بِمَعْنَى " صَارَ " ؛ حَمَلًا عَلَى "ظَلَّ" .
وَأَمَّا " مَا دَامَ " ، وَجَمِيعُ مَا فِي أَوَّلِهِ " مَا " : فَإِنَّهَا يُرَادُ بِهَا الْمَطَاوَلَةُ ، وَلِزُومِ الشَّيْءِ وَمَتَابَعَةِ بَعْضِهِ بَعْضًا .

وَمَا " فَيَ " " مَا دَامَ " مَعَ الْفِعْلِ بِتَقْدِيرِ الْمَصْدَرِ ، وَهُوَ نَائِبٌ عَنِ الزَّمَنِ ، تَقُولُ : أَجْلَسُ مَا دُمْتُ جَالِسًا ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : أَجْلِسُ زَمَنَ دَوَامِ جُلُوسِكَ ، كَقَوْلِهِمْ : " آتِيكَ خُفُوقَ النَّجْمِ " وَ"مَقْدَمَ الْحَاجِّ" .

وَلَا بُدَّ أَنْ يَتَقَدَّمَهَا عَامِلٌ ؛ لِأَنَّهَا نَائِبَةٌ عَنِ الظَّرْفِ ، وَلَا نَظِيرَ لَهَا فِي هَذَا الْبَابِ ، وَلَا يُسْتَعْمَلُ مَكَانَهَا غَيْرُهَا ، وَلَا يُسْتَعْمَلُ مِنْهَا فِعْلٌ ، وَلَا يَعْمَلُ فِيهَا إِلَّا

(١) ٥٨ / النحل .

(٢) ٤ / الشعراء .

(٣) هُوَ الزَّمْخَشَرِيُّ . انْظُرْ : ابْنُ يَعِيشَ ٧ / ١٠٥ وَالرَّضِيُّ عَلَى الْكَافِيَةِ ٢ / ٢٩٥ وَالْهَمْعُ ٢ / ٧٦ .

(٤) هُوَ الزَّمْخَشَرِيُّ أَيْضًا ، وَانْظُرْ مَا سَبَقَ فِي " ظَلَّ " .

فَعَلْ مُسْتَقْبِلٌ ، نحو : أَقَوْمٌ مَادُمْتَ قَائِمًا ، ولا يجوزُ إِدْخَالَ « إِلَّا » فِي خَبَرِهَا
وَحَبَرَ أَخَوَاتِهَا ، لا تقولُ : مادامَ زيدٌ إِلَّا قَائِمًا ؛ لأنَّ الكَلَامَ إيجابٌ ، فإذا
استثنيتَ منه ، أدخلتَ إيجابًا على إيجابٍ ، كما لا تقولُ : مررتُ إِلَّا بكَ أَحَدٌ ؛
ولذلك خُطِي ذُو الرُّمَّة (١) في قوله :

جَرَّاجِيحٌ لا تَنفَكُ إِلَّا مَنَاخَةً على الخُسْفِ أَوْ نَرْمِي بِهَا بَلَدًا قَفْرًا

وَأَمَّا « مَا زَالَ » : فَإِنَّهَا مِنْ « زَالَ يَزَالُ » ضِدٌّ ثَبَتَ ، وَلَيْسَتْ مِنْ « زَالَ
يَزُولُ » ؛ لأنَّ هَذَا مُتَعَدٍّ وَذَاكَ قَاصِرٌ ، ولا مِنْ « زَالَ يَزِيلُ » ؛ لأنَّ ذَلِكَ « فَعَلَ
يَفْعَلُ » ، وَهَذَا مِنْ « فَعَلَ يَفْعَلُ » ، وما فيها للنَّفْيِ ، والنَّفْيُ إِذَا دَخَلَ على النَّفْيِ

(١) ديوانه ١٤١٩ .

وهو من شواهد سيبويه ٤٨/٣ ، وانظر أيضًا : معاني القرآن للقراء ٢٨١/٣ والمحاسب ٣٢٩/١
والتبصرة ١٨٩ والإنصاف ١٥٦ وابن يعيش ١٠٦/٧ والمفني ٧٣ وشرح أبياته ١٠٩/٢ والخزانة
٢٤٧/٩ .

حراجيحٌ : طوالٌ ضامراتٌ من الهزال ، المفرد : حُرْجُوجٌ ، كعُصْفُورٍ ، وهي النَّاقَةُ الضَّامِرَةُ المهزولةُ .
الخُسْفُ : الإِذْلالُ والظُّلمُ ، ويُطْلَقُ أيضًا على المبيت من غير عَلفٍ .

وَقَدْ رَجَعَتْ بَعْضُ النَحْوِيِّينَ الْبَيْتَ بِمَا يُخْرِجُهُ عَنِ الْخَطَا ، مِنْ هَوَاءِ الصِّمْرِى ، فَقَدْ قَالَ فِي التَّبْصَرَةِ
١٨٩ - ١٩٠ : « وَأَمَّا قَوْلُ ذِي الرُّمَّةِ .. فَحَمَلَهُ أَكْثَرُ النَحْوِيِّينَ عَلَى الْفَلْطِ ، وَجَعَلَهُ ضَرْوَرَةً .. وَوَجَّهَهُ
عَنْدِي : أَنَّهُ أَدْخَلَ " إِلَّا " فِي هَذَا الْكَلَامِ ؛ لِأَنَّهُ لَفْظُهُ نَفْيٌ ، وَإِنْ كَانَ مَعْنَاهُ الْإِيجَابُ ، كَمَا قَالَ جَذِيمَةُ
الْأَبْرَشِ : رَبِّمَا أَوْفَيْتُ فِي عِلْمٍ .. الْبَيْتِ ، فَأَدْخَلَ النَّوْنُ فِي الْوَاجِبِ وَالنَّوْنُ مَوْضِعُهَا غَيْرُ الْوَاجِبِ ..
وَانْظُرْ أَيْضًا حَوَاشِي التَّبْصَرَةِ فِيهَا تَوَجِّهَاتٌ أُخْرَى لِلنَحْوِيِّينَ تُخْرِجُ الْبَيْتَ عَنِ الْخَطَا ، وَانْظُرْ فِي
الْمَوْضُوعِ : شَرْحَ أَبْيَاتِ الْمَفْنِيِّ لِلْبَغْدَادِيِّ ١٠٩/٢ - ١١٤ .

صار مُوجِبًا. وقد أَسْقَطُوا منها « ما » ، قال (١) :

تَزَالُ حِبَالُ مَبْرَمَاتٍ أُعِدُّهَا لَهَا مَا مَشَى يَوْمًا عَلَى خُفِّهِ الْجَمَلُ

وَأَمَّا « ما انْفَكَ » : فَإِنَّ مَعْنَى فَكَ الشَّيْءِ : تَفْرِيقُ أَجْزَائِهِ ؛ فففيه معنى هـ النَفْيِ ، فَلَمَّا أُدْخِلْتَ عَلَيْهِ النَّفْيَ صَارَ إِيْجَابًا ، وَاسْتَعْمَلَ عَلَى غَيْرِ مَعْنَى وَضَعَهُ ، وَأَعْطِيَتْ مَعْنَى « مَا زَالَ » وَ « مَا بَرِحَ » .

وَأَمَّا « مَا فَتَى » ، وَ « مَا بَرِحَ » فَبِمَنْزِلَةِ : " مَا زَالَ " وَ " مَا انْفَكَ " ، وَيُلْزَمُهُمَا

" مَا " أَوْ " لَا " وَقَدْ أَسْقَطُوهُمَا مِنْهُمَا فِي الْقَسَمِ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ تَاللَّهِ تَفَتًا تَذْكُرُ يَوْسُفَ حَتَّى تَكُونَ ﴾ (٢) .

وَقَوْلِ امْرِئِ الْقَيْسِ (٣) :

فَقُلْتُ لَهَا : تَاللَّهِ أَبْرَحَ قَاعِدًا

(١) هذا البيت لِلْيَلَى امْرَأَةِ سَالِمِ بْنِ قُحْفَانَ . انظر خَبْرَهُ فِي شرح حماسَةِ أَبِي تَمَّامٍ لِلْمَرْزُوقِيِّ ١٧٢٧ .

وانظر أيضًا : ابن عَيْشٍ ١٠٧/٧ والخزانة ٢٤٥/٩ وسمط اللّٰكِي ٦٣١ .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ - عِنْدَ ابْنِ الْأَثِيرِ - حَذَفَ " مَا " الدَّاخِلَةَ عَلَى " تَزَالُ " وَبَقِيَّةُ الْمَصَادِرِ تَذْكُرُهُ شَاهِدًا

عَلَى أَنَّ " تَزَالُ " جَوَابُ قَسَمٍ ، وَحَذَفَ مِنْهُ " لَا " النَّافِيَةُ وَالْقَسَمُ فِي بَيْتٍ قَبْلَ الشَّاهِدِ ، وَهُوَ :

حَلَفْتُ يَمِينًا يَا ابْنَ قُحْفَانَ بِالَّذِي

تَكْفُلُ بِالْأَرْزَاقِ فِي السَّهْلِ وَالْجَبَلِ

هذا وَالضَّمِيرُ فِي " لَهَا " لِلْإِبْلِ فِي شَعْرِ سَابِقٍ عَلَى الشَّاهِدِ .

(٢) ٨٥ / يوسف .

(٣) ديوانه ٣٢ . وَعُجْزَ الْبَيْتِ :

وَلَوْ قَطَعُوا رَأْسِي لَدَيْكَ وَأَوْصَالِي

وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ سَيْبِيهِ ٤٠٥ / ٣ ، وَانظر أيضًا : الْمُقْتَضِبُ ٣٢٦ / ٢ وَالْأَصُولُ ٤٣٤ / ١

وَالْخَصَائِصُ ٢٨٤ / ٢ وَالتَّبَصُّرَةُ ٤٤٨ ، ٤٥٤ وَابْنُ عَيْشٍ ١١١٠ / ٧ وَ٣٧ / ٨ وَ١٠٤ / ٩ وَالْمَغْنَى

٦٣٧ وَشرح أبياتِهِ ١٠٣ / ٤ وَ٣٣٢ / ٧ وَالخزانة ٤٣ / ١٠ ، ٩٣ .

أَيُّ : مَا تَفْتَأُ ^(١) ، وما أَبْرَحُ .

وقد تُستعمل هذه الأفعال تامةً ، وتكون " ما " فيها خالصةً للنفي ، تقول :

مَادَامَ زَيْدٌ ، كَمَا تَقُولُ : لَمْ يَدُمْ .

وَأَمَّا « لَيْسَ » : فَأَكْثَرُ النُّحَاةِ يَقُولُونَ : إِنَّهَا فِعْلٌ غَيْرُ مَتَّصِرٍ ، وعليه

ظاهر كلام سيبويه ^(٢) والخليل ، وَذَهَبَ قَوْمٌ ^(٣) إِلَى أَنَّهَا حَرْفٌ ، وعليه جاء قولهم :

لَيْسَ الطَّيِّبُ إِلَّا الْمِسْكُ « بَرَفَعِيهِمَا ، كَمَا يُرْفَعَانِ بِ " مَا » ، وقال الفارسيُّ

بِالْمَذْهَبَيْنِ ، فَجَعَلَهَا فِي « الْإِيضَاحِ » ^(٤) ، فَعَلًّا وَفِي « الْحَلَبِّيَّاتِ » ^(٥) حَرْفًا ، وَهِيَ

تَنْفَى الْمُسْتَقْبَلَ عِنْدَ ابْنِ السَّرَّاجِ ^(٦) ، وَلِهَذَا مَنَعُوا مِنْ قَوْلِهِمْ : لَيْسَ زَيْدٌ قَدْ ذَهَبَ ،

وَلَا : قَدْ يَذْهَبُ ؛ لِتَضَادِّ الْحُكْمِ بَيْنَ « قَدْ » وَ « لَيْسَ » ، وَقِيلَ : مَعْنَاهَا : نَفْيُ

مَضْمُونِ الْجُمْلَةِ فِي الْحَالِ ^(٧) ، تَقُولُ : لَيْسَ زَيْدٌ قَائِمًا الْآنَ ، وَلَا تَقُولُ : لَيْسَ زَيْدٌ

قَائِمًا أَمْسَ ، وَلَا غَدًا .

(١) فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ وَإِعْرَابِهِ لِلزَّجَاجِ ١٢٦/٣ : " .. وَ " لَا مَفْضَرَةٌ الْمَعْنَى : وَاللَّهُ لَا تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ أَيُّ لَا تَزَالُ تَذْكُرُ يُوسُفَ " .

(٢) الْكِتَابُ ٨ / ٤٥ ، ٧٠ ، ١٤٧ .

(٣) انْظُرْ : الرُّضَى عَلَى الْكَافِيَةِ ٢ / ٢٩٦ .

(٤) الْإِيضَاحُ الْعُضْدِيُّ ٨ / ٩٥ ، ١٠١ ، وَانْظُرْ أَيْضًا : كِتَابُ الشُّعْرِ ٦ - ١١ .

(٥) ص ٢١٠ .

(٦) قَالَ فِي الْأَصُولِ ٨ / ٨٣ : " وَإِذَا قُلْتَ : " يَكُونُ " دَلَّتْ عَلَى مَا هُوَ فِيهِ ، وَعَلَى مَا لَمْ يَقَعْ ، وَإِذَا قُلْتَ

لَيْسَ زَيْدٌ قَائِمًا الْآنَ أَوْ غَدًا ، أَدَّتْ ذَلِكَ الْمَعْنَى الَّتِي فِي " يَكُونُ " ، فَلَمَّا كَانَتْ تَدُلُّ عَلَى مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ

الْمُضَارِعُ اسْتُغْنِيَ عَنِ الْمُضَارَعِ فِيهَا .. " .

(٧) وَهُوَ رَأْيُ الْجُمْهُورِ . انْظُرْ : ابْنُ يَعِيشَ ٧ / ١١٢ وَالرُّضَى عَلَى الْكَافِيَةِ ٢ / ٢٩٦ وَالْهَمْعُ ٢ / ٧٩ .

الفرع الثاني: في أحكامها :

الحكم الأول : الفرق بين هذه الأفعال الناقصة وبين غيرها من الأفعال

الحقيقية :

أنَّ الفاعل مع غيرها غير المفعول ، وهذه : مرفوعها هو منصوبها ، وأنَّ تلك : تُبنى لِمَا لم يُسمَّ فاعله ، وهذه : لا تُبنى له ؛ لأنَّ اسمها بمنزلة المبتدأ ، وأنه لا يجوز الاقتصار على فاعلها دون مفعولها ، فلا تقول : كان زيدٌ ، وهي ناقصة.

الحكم الثاني : ما تصرف من هذه الأفعال فإنه / يعمل عملها في جميع ٣٦

متصرفاتها ؛ من ماضٍ وحاضرٍ ومستقبلٍ واسم فاعلٍ ومفعولٍ ، إذا كان للحال والاستقبال ، ولا يصحَّ اسمُ الفاعل فيما أوله " ما " : تقول : كان زيدٌ قائماً ، ويكون قائماً ، وكُنَّ قائماً ، وزيدٌ كائنٌ قائماً ، قالوا : ولا يكون لها مصادر^(١) فلا يقولون : كان زيدٌ قائماً كوناً ؛ لتعريفها من الدلالة على الحدث ، فأما قولهم : أعجبني كونُ زيدٍ قائماً ، ونحوه ، فمحمول على المعنى ، تقديره أعجبني أن كان زيدٌ قائماً ، وفي هذا نظرٌ.

الحكم الثالث : اسمُ هذه الأفعال وخبرها لا يخلو : أن يكونا معرفتين ، أو نكرتين ، أو أحدهما معرفةً والآخر نكرةً.

أمَّا إذا كانا معرفتين : فلكَ الخيارُ ، أيما شئتَ جعلتَ الاسمَ ، والآخر الخبرَ : تقولُ : كان زيدٌ أخاك ، وكان أخوك زيداً ، فإن كان لأحدهما ميزٌ على الآخر في التعريف فالأولى : أن تجعل الاسمَ أعرفهما ، كقوله تعالى : ﴿ مَا

(١) انظر حاشية الإيضاح المضدي ١ / ٩٥ والهمع ١٠١ / ٢ .

كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا ﴿١﴾ ، فالأولى : أَنْ تَنْصَبَ "الحُجَّةَ" "وتَجْعَلَ" إِلَّا أَنْ قَالُوا" الاسم (٢) ؛ لأنَّ "أَنْ" مَعَ الْفِعْلِ بِمَنْزِلَةِ الْمَضْمَرِ ؛ حَيْثُ لَا يُوصَفُ ، وَلَا يَقَعُ حَالًا ، وَالْمَضْمَرُ أَعْرَفُ مِنَ الْمُضَافِ .

فَإِنْ كَانَ الْاسْمُ وَالْخَبَرُ مُضْمَرَيْنِ جَازَ وَقُوعُ الْخَبَرِ مُنْفَصِلًا وَمُتَّصِلًا ، وَأَوَّلَاهُمَا : الْمُنْفَصِلُ ؛ تَقُولُ : كُنْتُ إِيَّاهُ ، وَكَانَ إِيَّايَ ، وَيَجُوزُ : كُنْتُهْ ، وَكَانْتِي ، قَالَ الْأَسْوَدُ (٣) :

فَالَايْكُنْهَا أَوْ تَكُنْهَ فَإِنَّهُ أَخُوها غَدَتُهُ أُمُّهُ بِلِبَانِهَا

وَأَمَّا إِذَا كَانَا نَكْرَتَيْنِ ؛ فَإِنْ كَانَ الْكَلَامُ إِيْجَابًا لَمْ يَصَحَّ أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ إِلَّا ظَرْفًا أَوْ حَرْفَ جَرٍّ ، وَيَلْزَمُ تَأْخِيرُ الْاسْمِ وَتَقْدِيمُ الْخَبَرِ ، كَقَوْلِكَ : كَانَ فِي الدَّارِ رَجُلٌ ، وَصَارَ عَلَيْكَ دَيْنٌ ، كَمَا لَزِمَ تَأْخِيرُ الْمُبْتَدَأِ إِذَا كَانَ نَكْرَةً ، وَقَدْ جَاءَ تَقْدِيمُ الْاسْمِ فِي الْإِيْجَابِ ، كَقَوْلِكَ : كَانَ رَجُلٌ مِنْ آلِ فُلَانٍ فَارِسًا ، وَتُعْتَبَرُ الْفَائِدَةُ فِي

(١) ٢٥ / الجاثية .

(٢) انظر : مشكل إعراب القرآن ٢ / ٢٩٧ .

(٣) ديوانه ٨٢ .

وهو من شواهد سيبويه ١ / ٤٦ ، وانظر أيضاً : المقتضب ٣ / ٩٨ والتبصرة ٥٠٥ والإنصاف ٨٢٣

وابن يعيش ٣ / ١٠٧ والمقرَّب ١ / ٩٦ والخزانة ٥ / ٣٢٧ واللسان (لبن) .

الضمير في " يكنها " راجع إلى الخمر المذكورة في بيت سابق على الشاهد ، وهو قوله :

دَعِ الْخَمْرَ يَشْرِبُهَا الْغَوَاةُ فَإِنِّي رَأَيْتُ أَخَاهَا مُجْزِيًا بِمَكَانِهَا

ويعني بأخيها : النَّبِيذُ ؛ لِأَنَّهُ أَصْلُهُمَا الْعَنْبُ . وَاللِّبَانُ : لِلأَدْمِيِّينَ خَاصَّةً ، يُقَالُ : هُوَ أَخُوهُ بِلِبَانِ أُمِّهِ -

بِكسر اللام - وَلَا يُقَالُ : بَلَيْنُ أُمِّهِ ؛ لِأَنَّ اللَّيْنَ الَّذِي يُشْرَبُ .

ذلك، فلو قلّت: كَانَ رَجُلٌ فَارِسًا لَمْ يَجُزْ؛ / لعدم الفائدة، وَإِنْ كَانَ الْكَلَامُ نَفْيًا ٣٦
صَحَّ ذَلِكَ، اسْمًا كَانَ الْخَبَرُ أَوْ ظَرْفًا، نحو: مَا كَانَ أَحَدٌ، خَيْرًا مِنْكَ^(١)، وما
كَانَ أَحَدٌ فِي الدَّارِ، فَإِنْ قُلْتَ: مَا كَانَ خَيْرٌ مِنْكَ أَحَدًا، كُنْتَ قَدْ عَكَسْتَ الْقَضِيَّةَ،
أَوْ بَالِغْتَ فِي الْمَدْحِ، وَإِذَا قُلْتَ: مَا كَانَ مِثْلَكَ أَحَدٌ، فَكُلُّهَا نَكَرَاتٌ، لِأَنَّ "مِثْلًا" وَ
"شَبِيهًا" نَكَرَةٌ - وَأَنْ أُضِيفَ إِلَى الْمَعَارِفِ - لِأَنَّهَا لَا تَخْصُ شَيْئًا بَعِيْنَهُ.
وَأَمَّا إِذَا كَانَ أَحَدُهُمَا مَعْرِفَةً وَالْآخَرُ نَكَرَةً: فَاجْعَلِ الْاسْمَ الْمَعْرِفَةَ، وَالْخَبَرَ
النَّكَرَةَ، وَهُوَ أَكْثَرُ الْكَلَامِ، تَقُولُ: كَانَ زَيْدٌ عَاقِلًا، فَأَمَّا جَعْلُ الْاسْمِ نَكَرَةً
وَالْخَبَرَ مَعْرِفَةً فَلَا يَجُوزُ إِلَّا فِي الشَّعْرِ، كَقَوْلِهِ^(٢):
كَأَنَّ سَبِيئَةً مِنْ بَيْتِ رَاسٍ يَكُونُ مَزَاجُهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ
وَقَدْ وَرَدَ فِي الْأَشْعَارِ كَثِيرًا، وَهُوَ مَذْهَبُ سَبِيئِيَّةِ^(٣)، وَخَالَفَهُ الْمَبْرَدُ^(٤)
وغيره، وَأَوَّلُوا مَا جَاءَ مِنْ ذَلِكَ.

(١) فِي الْأَصْلِ: مَا كَانَ أَحَدٌ خَيْرًا مِنْكَ.

(٢) هُوَ حُسَيْنُ بْنُ ثَابِتٍ. انْظُرْ: دِيوَانُهُ ١٧/١.

وَالْبَيْتُ مِنْ شَوَاهِدِ سَبِيئِيَّةِ ٤٩/١. وَانْظُرْ أَيْضًا: الْمُقْتَضِبُ ٩٢/٤ وَالْكَامِلُ ١٦٤/١ وَالْأَصُولُ ٨٣/١
وَالْمَحْتَسِبُ ٢٧٩/١ وَالتَّبَصُّرُ ١٨٦ وَأَبْنُ يَعِيشَ ٩١/٧ وَالْمَغْنَى ٤٥٣، ٦٩٥ وَشَرَحَ أَيْبِيَّاتِهِ ٣٤٩/٦
وَالْخَزَانَةُ ٢٢٤/٩، ٢٨٣ وَاللِّسَانُ (سَبِيئًا).

السَّبِيئَةُ: الْخَمْرُ. بَيْتُ رَاسٍ: مَوْضِعُ بِالشَّامِ، وَخَبَرُ «كَأَنَّ» فِي بَيْتِ تَالٍ لِلشَّاهِدِ.

(٣) انْظُرْ مَوْضِعَ الشَّاهِدِ الْمَذْكُورِ فِي الْكِتَابِ ٤٨/١ - ٤٩.

(٤) هَذِهِ الْمَخَالَفَةُ نَسَبَهَا بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنَ النُّحَاةِ إِلَى الْمَبْرَدِ.

انْظُرْ فِي ذَلِكَ: ابْنُ يَعِيشَ ٩٥/٧ وَالرُّضَى عَلَى الْكَافِيَةِ ٣٠٠/٢. مَعَ أَنَّ الْمَبْرَدَ يَوَافِقُ سَبِيئِيَّةَ فِي
هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، دَلِيلُ هَذَا فِي الْمُقْتَضِبِ ٩١/٤. وَانْظُرْ مَا فِي حَاشِيَةِ الْمُقْتَضِبِ ٩٥/٤.

الحكمُ الرَّابِعُ : أَخْبَارُ هَذِهِ الْأَفْعَالِ تَكُونُ كَأَخْبَارِ الْمَبْتَدَأِ ، مِنْ الْمَفْرَدِ وَالْجُمْلَةِ وَالظَّرْفِ ، تَقُولُ : كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا ، وَكَانَ زَيْدٌ أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ ، وَكَانَ زَيْدٌ فِي الدَّارِ ، إِلَّا مَا شَذَّ مِنَ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ ؛ فَإِنَّهُمَا لَا يَدْخُلَانِ فِي خَبَرِهَا ، إِلَّا فِي الشَّعْرِ ، كَقَوْلِهِ (١) :

وَكُونِي بِالْمَكَارِمِ ذِكْرِي نِي

وَكَذَلِكَ الْفَاءُ : تَدْخُلُ فِي خَبَرِ الْمَبْتَدَأِ ، وَلَا تَدْخُلُ فِي خَبَرِهَا ، وَقَدْ ذَكَرْنَا ذَلِكَ فِي بَابِ " ظَنَنْتَ " (٢) .

وَلَا بُدَّ فِي الْخَبَرِ ، إِذَا كَانَ جُمْلَةً ، مِنْ ضَمِيرٍ يَعُودُ إِلَى الْاسْمِ لَفْظًا ، أَوْ تَقْدِيرًا .

الحكمُ الْخَامِسُ : مَوْضِعُ أَخْبَارِ هَذِهِ الْأَفْعَالِ بَعْدَ اسْمِهَا ، وَيَجُوزُ تَقْدِيمُهَا عَلَى اسْمِهَا ؛ تَقُولُ : كَانَ قَائِمًا زَيْدٌ يَوْمَا زَالَ جَالِسًا عَمْرُو ، فَأَمَّا تَقْدِيمُ الْخَبَرِ عَلَيْهَا أَنْفُسِهَا فَيَجُوزُ ، إِلَّا فِيمَا أَوَّلُهُ " مَا " نَحْوُ : قَائِمًا كَانَ زَيْدٌ ، وَلَا تَقُولُ : قَائِمًا مَا زَالَ زَيْدٌ ، وَكَذَلِكَ مَعْمُولُ / الْخَبَرِ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ إِيَّاكُمْ كَانُوا ۙ / يَعْبُدُونَ ﴾ (٣) .

(١) هُوَ بَعْضُ بَنِي نَهْشَل .

هَذَا صَدْرُ الْبَيْتِ ، وَعَجْزُهُ :

وَدَلِّي دَلَّ مَاجِدَةً صِنَاعِ

وَانْظُرْ فِي تَخْرِيجِهِ : نَوَادِرُ أَبِي زَيْدٍ ٢٠٦ وَ ٢٦٠ وَكِتَابُ الشَّعْرِ لِلْفَارَسِيِّ ٢٢٧ يَوْشَرِحُ حِمَاسَةَ أَبِي

تَمَامٍ لِلْمَرْزُوقِيِّ ٦٥٧ وَالْمَغْنِيِّ ٥٨٥ وَشَرَحَ أَبْيَاتَهُ ٢٢٧/٧ وَالْخَزَانَةَ ٩/ ٢٦٦ .

(٢) انْظُرْ : ص ٤٥٠ .

(٣) ٤٠ / سَبَأ .

واخْتَلَفُوا فِي " لَيْسَ " ؛ فَأَلْحَقَهَا الْأَكْثَرُونَ ^(١) بِـ " كَانَ " ، وَأَلْحَقَهَا السَّيْرَافِيُّ ^(٢) وَغَيْرُهُ بِمَا فِي أَوَّلِهِ " مَا " .

فَأَمَّا أَسْمَاؤُهَا : فَلَمْ يَجِزُوا تَقْدِيمَهَا ؛ لِأَنَّهَا مُشَبَّهَةٌ بِالْفَاعِلِ .

وَإِذَا كَانَ فِي الْخَبَرِ مَعْنَى اسْتِفْهَامٍ لَزِمَ تَقْدِيمُهُ ، تَقُولُ : أَيَا كَانَ أَبُوكَ ؟
وَقَدْ فَصَلَ سَيَبُويه ^(٣) فِي تَقْدِيمِ الظَّرْفِ وَتَأْخِيرِهِ بَيْنَ اللَّغْوِ مِنْهُ ، وَالْمُسْتَقَرِّ ،
فَاسْتَحْسَنَ تَقْدِيمَهُ إِذَا كَانَ مُسْتَقَرًّا ، نَحْوُ قَوْلِكَ : مَا كَانَ فِيهَا أَحَدٌ خَيْرٌ مِنْكَ ،
وَتَأْخِيرَهُ إِذَا كَانَ لَغَوًّا ، كَقَوْلِكَ : مَا كَانَ أَحَدٌ خَيْرًا مِنْكَ فِيهَا ، ثُمَّ قَالَ ^(٣) : وَأَهْلُ
الْجَفَاءِ يَقْرَأُونَ : ﴿ وَلَمْ يَكُنْ كَقَوْلَا لَهُ أَحَدٌ ﴾ ^(٤) .

الْحُكْمُ السَّادِسُ : قَدْ اسْتَقْبَحُوا وَقَوَعَ أَخْبَارُ هَذِهِ الْأَفْعَالِ أَفْعَالًا مَاضِيَةً
إِلَّا فِي " كَانَ " وَحْدَهَا ؛ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا ، عُلِمَ أَنَّ قِيَامَهُ فِي زَمَنِ
مَاضٍ ، فَإِذَا قُلْتَ : زَيْدٌ قَامَ ، عُلِمَ مِنْهُ مَا عُلِمَ مِنْ " كَانَ " ؛ فَلَمْ يُحْتَجْ إِلَيْهِ
فَتَقُولُ : كَانَ زَيْدٌ قَامَ ، وَقَدْ جَاءَ فِي أَخَوَاتِهَا ، عَلَى اسْتِقْبَاحِهِ ، فِي الشَّعْرِ ، فَإِنْ
أَدْخَلْتَ عَلَيْهِ " قَدْ " حَسَنَ ، تَقُولُ : أَصْبَحَ زَيْدٌ قَدْ اسْتَغْنَى .

فَأَمَّا إِذَا جَعَلْتَ الْخَبَرَ مُسْتَقْبَلًا ، فَإِنَّهُ مُسْتَحْسَنٌ ، تَقُولُ : كَانَ زَيْدٌ يَقُومُ ؛
لِأَنَّ " كَانَ " جَعَلْتَ الْكَلَامَ مَعَ الْمُسْتَقْبَلِ حِكَايَةً حَالٍ ، بِخِلَافِ الْمَاضِي .

(١) انظر : ابن يعيش ١١٤/٧ والرضي على الكافية ٢٩٧/٢ والهمع ٨٩/٢ .

(٢) انظر : الهمع ٨٨/٢ .

(٣) الكتاب ١/ ٥٥ - ٥٦ .

(٤) ٤/ الإخلاص . وانظر - مع كتاب سيبويه - شوان ابن خالويه ١٨٢ ، وخزانة الأدب ٤/ ٥٩ ، قال
البغدادى : " كَانَهُمْ أَخْرَوْهَا حَيْثُ كَانَتْ غَيْرَ مُسْتَقَرَّةٍ " .

وكذلك أدخلوا "اللام" في خبر "كان" دون أخواتها ، كقولك : ما كان زيدٌ
ليقومَ ، وهذا إنما يتبع فيه السماعُ .

الحكم السابِعُ : لم يفصلوا بين هذه الأفعال وبين مَعْمُولِهَا بِأَجْنَبِيٍّ ، إلاَّ
أنْ يكونَ ظرفاً أو حرفَ جرٍّ ؛ تقولُ : كان خَلْفَكَ زيدٌ قائماً ، وكانَ في الدَّارِ
زيدٌ جالساً . فأما قولُهُم : كانتَ زيداً الحُمَّى تأخُذُ ، ففي " كانت " ضميرُ
القصةِ ، و " الحُمَّى " مبتدأ ؛ لِئَلَّا يَقَعَ الفِصلُ ، فإنَّ لم يُقَدَّرِ الضميرُ (١) لم
يُجزَ ؛ للفِصلِ ، فإنَّ قَدِّمْتَ الخبرَ جَمِيعَهُ فَقُلْتَ : كانتَ تأخُذُ زيداً الحُمَّى ، جاز

أنْ تكونَ " الحُمَّى " اسمٌ " كانت " ويجوزُ : / تأخُذُ زيداً كانتِ الحُمَّى ، فأما ١٣٧ / ب
كانتَ زيداً تأخُذُ الحُمَّى ، فظاهرُ كلامِ سيبويه المنعُ (٢) منها ؛ لِأَنَّهُ أنشَدَ (٣) :

فأَصْبَحُوا والنَّوى عَالِي مَعْرَسِهِمْ وَلَيْسَ كُلُّ النَّوى يُلْقِي المَساكينُ
وقال : فلا يجوزُ أنْ تَحْمِلَ " المَساكينُ " على " لَيْسَ " فترْفَعُ بوقد قَدِّمْتَ
فَجَعَلْتَ الشَّيْءَ الَّذِي يَعْمَلُ فِيهِ الفِعْلُ الآخِرَ يَلِي الأوَّلَ وهذا لا يجوزُ ، وتقديرُ
البيتِ : وَلَيْسَ الشَّأْنُ والقِصَّةُ يُلْقِي المَساكينُ كُلَّ النَّوى ولكنَّ هذا المضمَرُ لا
يظهرُ .

(١) انظر : الأصول ٨٦/١ .

(٢) الكتاب ٧٠/١ .

(٣) لِحَمِيدِ الأَرْقَطِ .

وانظر أيضاً : المقتضب ١٠٠/٤ والأصول ٨٦/١ والتبصرة ١٩٣ وأمالي ابن الشجري
٢٠٤. ٢٠٣/٢ .

المعرَّس : التعريسُ : النَّزولُ آخِرَ الليلِ ، والمعرَّسُ موضعُ التعريسِ وعَرَّسَ المسافرُ : نَزَلَ في وجهِ
السَّحَرِ .

يقول : أكلوا كثيراً من التمرِ بوالقوا كثيراً من النَّوى ، ولكنهم لجوعهم لم يلقوا إلا بعضَه

الحكم الثامن : قد زادوا " الباء " في خبر " ليس " مؤكدة للكلام ، فقالوا ليس زيد بقائم ، ومنه قوله تعالى : ﴿ لَيْسُوا بِهَا بِكَافِرِينَ ﴾ (١) و ﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ ﴾ (٢) وذهب قوم إلى أنها غير (٣) زائدة ، قالوا : لأن الزائد ما لا يفيد معنى ، وقد أفادت التوكيد فإذا قلت : زيد قائم ، قلت في نفيه : ليس زيد قائماً ، فإن قلت : لزيد قائم ، قلت في نفيه : ليس زيد بقائم ، فهي في النفي بمنزلة اللام في الإيجاب .

وإذا أدخلت على " ليس " ألف الاستفهام ، كان تقريراً ، وحصل فيها معنى الإيجاب ؛ فلا تقول : أليس أحد في الدار ؟ ؛ لأن " أحداً " إنما يكون مع النفي ، وتقول : أليس زيد في الدار ؟ .

الحكم التاسع : إذا عطف على خبر " ليس " وفيه " الباء " ففيه ثلاثة أقوال :

الأول : العطف على الموضع لا غير ، تقول : ليس زيد بقائم ولا قاعداً ، وعليه أنشدوا (٤) :

فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدِ

(١) ٨٩ / الأنعام .

(٢) ٣٦ / الزمر .

(٣) انظر : ابن يعيش ١٢٨ / ٨ - ١٢٩ .

(٤) لعقبة بن هبيرة الأسدي .

وهذا عجز البيت ، وصدْرُه :

مَعَاوِيَ إِنَّنَا بَشَرٌ فَأَسْجِنِ

وهو من شواهد سيبويه ٦٧ / ١ و ٢ / ٢٩٢ ، ٣٤٤ و ٩١ / ٣ وانظر : أيضاً : المقصب ٣٣٧ / ٢ و

١١٢ / ٤ ، ٣٧١ والتبصرة ١٩٦ والإنصاف ٣٣٢ وابن يعيش ١٠٩ / ٢ والمغنى ٤٧٧ وشرح أبياته

٧٢ / ٢ و ٣ / ٧ هـ والخزانة ٢٦٠ / ٢ و ١٦٥ / ٤ .

وفيه نظراً (١) :

الثاني : العطف على اللفظ إن أمكن ، وهو أولى ، نحو : ليس زيدٌ بقائمٍ

ولا قاعدٍ .

الثالث : جواز الأمرين .

وهذا الحكم جارٍ في خبر " ما " .

فإن كان المرفوع بالمعطوف من سبب الأول فحكمه حكمه ، لفظاً وموضعاً ،

تقول :

ليس زيدٌ بقائمٍ ولا قاعدٍ أخوه ، ولا قاعدًا / ، وإن كان أجنبياً لم يصح ١٣٨ / أ

على اللفظ ؛ لأنه يكون عطفاً على عاملين " الباء " و " ليس " فلا تقول : ليس

زيدٌ بقائمٍ ولا قاعدًا عمرو ، ولا يصح على الموضع ؛ لخلوّه من العائد ، فإن

رفعت " عمراً " ب " ليس " صح ، فتقول : ليس زيدٌ بقائمٍ ولا قاعدًا عمرو ، وقد

شرحنا العطف على عاملين في باب العطف (٢) .

الحكم العاشر : إذا قلت : من كان أخوك ؟ فلك فيه وجهان :

أحدهما : أن تنصب " الأخ " بأنه خبر " كان " وتجعل " من " مبتدأ .

وفي " كان " ضميرٌ مرفوعٌ يعود إليه ؛ لأنه اسمها ،

الثاني : أن ترفع " الأخ " فتجعله اسمها ، وتجعل " من " خبرها ،

ووجب تقديمه ؛ لأن الاستفهام له صدر الكلام ، ويظهر ذلك في " أي " .

لأنها معربة ؛ تقول : أي الناس كان أخاك ؟ و : أي الناس كان أخوك ، وعلى

(١) لعل سبب هذا النظر ماوجه إلى هذا البيت من طعن في روايته . وانظر في المسألة : حاشية المقتضب

٣٣٧/٢ وحاشية التبصرة ١٩٥-١٩٦ .

(٢) انظر : ص ٣٨٢-٣٨٥ .

النَّصِبُ جَاءَ الْمَثْلُ ، قَالُوا : مَا جَاءَتْ^(١) حَاجَتَكَ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَرْفَعُ ، وَكَذَلِكَ
قَوْلُكَ : مَنْ كَانَتْ^(١) أُمُّكَ ؛ بِالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ
النُّوعُ الثَّامِنُ :

من بابِ العَوَامِلِ ، فِي الْأَفْعَالِ الَّتِي لَا تَتَصَرَّفُ . وَهِيَ سِتَّةٌ :
" عَسَى " وَ " نَعِمَ " وَ " بئْسَ " وَ " حَبَّذَا " وَفِعْلُ التَّعَجُّبِ ، وَ " لَيْسَ " .
وَالْتَّصَرَّفُ : هُوَ تَنَقُّلُ الْفِعْلِ فِي الزَّمَنِ الْمَاضِي وَالْحَاضِرِ : وَالْمُسْتَقْبَلِ ، وَالْأَمْرِ
وَالنَّهْيِ وَالْمَصْدَرِ وَاسْمِ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ ، فَلَا يَنْتَقِلُ شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ الْأَفْعَالِ فِي
هَذِهِ الْأَحْوَالِ ، وَلَا يَكُونُ إِلَّا عَلَى صَوْرَتِهِ الَّتِي سَمِعْتَ مِنَ الْعَرَبِ ؛ فَلَا يُقَالُ :
عَسَى يَعْبَسِي فَهُوَ عَاسٍ وَاعْسَ وَلَا تَعْسَ ؛ وَإِنَّمَا مَنَعْتَ التَّصَرَّفَ لِتَضَمُّنِهَا مَا لَيْسَ
لَهَا فِي الْأَصْلِ ؛ وَهُوَ : الزِّيَادَةُ فِي الْإِخْبَارِ ، وَمُشَابَهَةُ مَا لَا يَتَصَرَّفُ ، وَسَنَذْكُرُ
عَلَّةَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا فِي بَابِهِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُ " لَيْسَ " ^(١) مَعَ أَخَوَاتِهَا ، وَالبَاقِيَةُ
نَذْكُرُهَا فِي أَرْبَعَةِ فُصُولٍ .

(١) انظر : سيبويه ٥٠ / ٨ ، ٥١ ، ٢ / ١٧٩ و ٣ / ٢٤٨ والأصول ٣٥١ / ٢ .

(٢) انظر : ص ٤٦٩ .

الفصل الأول

في " عَسَى " وما شُبّه بها من أفعال المقاربة

ب / ١٣٨

وفيه ثلاثة فروع:

الفرع الأول: في تعريفها ، وهي فعلٌ ماضٍ في اللفظ والمعنى ؛ لأنه طَمَعُ قد حَصَلَ في شَيْءٍ يُسْتَقْبَلُ ، وقال قومٌ : هو ماضٍ في اللفظ (١) مُسْتَقْبَلٌ في المعنى ؛ لأنه أَخْبَرَ بِطَمَعٍ يُرِيدُ أَنْ يَقَعَ ، ومعناه المقاربة .
وقد ذهب قومٌ إلى أَنَّها حَرْفٌ (٢) ؛ لعدم تَصَرُّفِها ، والأوّلُ المذهبُ ؛ لاتِّصَالِ علامة التَّائِيثِ والضَّمِيرِ بها ، وألْفِها مُنْقَلِبَةٌ عَنِ الْيَاءِ ؛ لقَوْلِهِمْ : عَسَيْتَ وَلَيْسَتْ مِنْ : عَسَى يَعْسُو ، وقد كَسَرُوا سِينَهَا مَعَ تَاءِ الْمُتَكَلِّمِ الْمُخَاطَبِ ؛ لِأَجْلِ الْيَاءِ .

وإنَّمَا لم تتصَرَّفْ لِزِيَادَتِهَا فِي الْإِخْبَارِ ؛ لِأَنَّ كُلَّ فِعْلٍ يُخْبَرُ بِهِ عَنْ شَيْءٍ فَلَيْسَ لِلْمُخْبَرِ فِيهِ إِلَّا مَجْرَدُ الْإِخْبَارِ ، وَإِذَا قُلْتَ : عَسَى زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ ، فَلَكَ فِيهِ

(١) في سيبويه ٣ / ١٥٧ : " وتقول : " عَسَيْتَ أَنْ تَفْعَلَ ، فـ " أَنْ : هَاهُنَا بِمَنْزِلَتِهَا فِي قَوْلِكَ : قَارِبْتَ أَنْ تَفْعَلَ ، أَيْ : قَارِبْتَ ذَاكَ " .

وفي اللسان (عَسَا) : " وَعَسَى طَمَعٌ وَإِشْفَاقٌ ، وَهُوَ مِنَ الْأَفْعَالِ غَيْرِ الْمُتَصَرِّفَةِ .. وفيه تَرَجٌ وَطَمَعٌ قَالَ الْجَوْهَرِيُّ : لَا يَتَصَرَّفُ ؛ لِأَنَّهُ وَقَعَ بَلْفَظِ الْمَاضِي لِمَا جَاءَ فِي الْحَالِ ... " .

(٢) في الجني الداني ٤٣٨ : " مَذْهَبُ السَّيْرَافِيِّ أَنَّ " عَسَى " فِي قَوْلِهِمْ : عَسَاكَ وَعَسَانِي حَرْفٌ عَامِلٌ عَمَلٌ " لَعَلَّ " ، .

وفي اللسان (عَسَا) : " وَقَالَ الْأَزْهَرِيُّ : عَسَى حَرْفٌ مِنْ حُرُوفِ الْمَقَارِبَةِ " . وانظر : الهمع

شَرِكَةُ الطَّمَعِ فِي قِيَامِهِ ، وَلَيْسَ لَهُ فِيهِ مُشَارَكَةٌ فِي الذِّكْرِ ، وَقِيلَ : إِنَّمَا لَمْ تَتَّصِرَفْ لِمِشَابَهَتِهَا^(١) " لَعْلٌ " فِي الْمَعْنَى ، وَهِيَ حَرْفٌ .

وَقَدْ ذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّهَا تَقَعُ وَاجِبَةً^(٢) فِي الشَّعْرِ ، وَقَالَ آخَرُونَ : كُلُّ مَا فِي التَّنْزِيلِ مِنْ " عَسَى " وَفَاعِلُهَا اللَّهُ تَعَالَى ، فَهِيَ^(٣) وَاجِبَةٌ ، وَكُلُّ هَذَا يَرْجَعُ بِالتَّأْوِيلِ إِلَى بَابِهَا^(٤) ، فَالْجَازُ فِي اللِّسَانِ الْعَرَبِيِّ وَاسِعٌ ، وَمَا أَكْثَرُهُ فِي الْقُرْآنِ الْعَزِيزِ ؟ !

الْفَرْعُ الثَّانِي : فِي أَحْكَامِهَا :

الحكم الأول : لَهَا فِيمَا تَدْخُلُ عَلَيْهِ مِنَ الْكَلَامِ مَوْضِعَانِ :

الأول : تَرْفَعُ فِيهِ الْأِسْمَ وَتَنْصِبُ الْخَبَرَ ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ فَاعِلُهَا اسْمًا صَرِيحًا ، فَيَلْزَمُ لَهُ الْخَبَرُ ، وَلَا يَكُونُ إِلَّا فِعْلًا مُسْتَقْبَلًا عَارِيًّا مِنْ " السَّيْنِ " وَ

(١) انظر : كتاب الشعر لأبي علي الفارسي ٤٩٤ - ٤٩٦ ، وفي اللسان (عسا) : « وحكى الأزهري عن الليث : « عسى » تجري مجرى « لعل » ، تقول : عَسَيْتَ وَعَسَيْتُمَا وَعَسَيْتُمْ ، وَعَسَتْ الْمَرْأَةُ ، وَعَسَتْ وَأَعَسَتْ ، يُتَكَلَّمُ بِهَا عَلَى فِعْلٍ مَاضٍ ، وَأُمِيتَ مَا سِوَاهُ مِنْ وُجُوهِ فِعْلِهِ » وانظر أيضاً : ابن يعيش ١١٦/٧ .

(٢) في ابن يعيش ١٢٠ / ٧ : « ومنه قول الشاعر :

ظَنِّي بِهِمْ كَعَسَى وَهُمْ بَتَوَقُّفٍ يَتَنَازَعُونَ جَوَانِزَ الْأَمْثَالِ

والمراء : ظَنِّي بِهِمْ كَالْيَقِينِ ... » ، وفي اللسان (عسا) : « .. قال ابن سيده : وقيل : عسى كَلِمَةٌ تَكُونُ لِلشَّكِّ وَالْيَقِينِ ، قَالَ الْأَزْهَرِيُّ : وَقَدْ قَالَ ابْنُ مُقْبِلٍ ، فَجَعَلَهُ يَقِينًا ، أَنْشَدَهُ أَبُو عُبَيْدَةَ : ظَنِّي بِهِمْ كَعَسَى .. الْبَيْتِ ، أَي : ظَنِّي بِهِمْ يَقِينٌ .. » .

(٣) هَذَا قَوْلُ أَبِي عُبَيْدَةَ . انظر : الرضي على الكافية ٣٠٢/٢ واللسان في الموضع السابق ، والخزانة ٣١٤ / ٩ .

(٤) مِنَ الشَّكِّ وَالرَّجَاءِ وَالطَّمَعِ ، وَمِنْ ثَمَّ اسْتَشْكَلَ الرُّضِيُّ مَا ذَكَرَهُ أَبُو عُبَيْدَةَ . انظر تعقيب البغدادي في الخزانة ، وحاشية ابن يعيش في الموضع السابق .

"سَوْفَ" وقبله "أَنْ" ؛ ليكونا بمنزلة المصدر ، تقول : عَسَى زيدٌ أَنْ يقومَ ،

ومنه قوله تعالى : ﴿ فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَّ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِنْ عِنْدِهِ ﴾ (١) ، وهي ١٣٩ ،

في هذا القسم بمعنى "قَارِبَ" ، أَيْ : قَارِبَ زيدٌ القيامَ . وقد أدخلوا على الفعل

(٢) "السَّيْنِ" في الشعرِ شاذاً ، ولا تقول : عَسَى زيدٌ أَنْ يَحُجَّ العامَ ، حتى تقول :

المُسْتَقْبَلُ ؛ فَإِنَّ الْأَوَّلَ مِنْ مَوَاضِعِ "كَادَ" .

الثَّانِي : أَنْ يَكُونَ اسْمُهَا "أَنْ" وَالْفِعْلُ ، فَتُخْلِيهَا مِنَ الضَّمِيرِ ، وَلَا

تَحْتَاجُ إِلَى خَبَرٍ ؛ لِحَصُولِ الْفَائِدَةِ ، وَتَكُونُ "أَنْ" وَالْفِعْلُ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ ، بَعْدَ

أَنْ كَانَتْ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ ، تقول : عَسَى أَنْ يَقُومَ زيدٌ ،ومنه قوله تعالى :

﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾ (٣) ، وهي في هذا القسم

بمعنى "قَرَبَ" ، أَيْ : قَرَبَ قيامَ زيدٍ .

وإنَّمَا أَلْزَمُوهَا "أَنْ" ، وَلَمْ يَقُولُوا : عَسَى زيدٌ الخروجَ ، ولأَعَسَى خروجُ

زيدٍ ، كما قالوا في "قَارِبَ" و "قَرَبَ" ؛ لِأَنَّ "أَنْ" إِذَا دَخَلَتْ عَلَى "يَفْعَلُ" لَمْ

يُصْلَحُ إِلَّا لِلْاِسْتِقْبَالِ ؛ وَلِذَلِكَ امْتَنَعُوا مِنْ دُخُولِ السَّيْنِ و "سَوْفَ" عَلَيْهِ ، فَلَمَّا

كَانَ غَرَضُهُمْ فِي "عَسَى" تَقْرِيبَ الْمُسْتَقْبَلِ ، لَمْ يَفَارِقُوا الَّذِي هُوَ عِلْمٌ

الْاِسْتِقْبَالِ .

الحكم الثَّانِي : لَا يَخْلُو الْأِسْمُ الصَّرِيحُ : أَنْ يَكُونَ قَبْلَ "عَسَى" أَوْ بَعْدَهَا

أَوْ بَعْدَ "أَنْ" وَالْفِعْلِ .

(١) ٥٢ / المائدة .

(٢) أَيْ الْفِعْلُ الْوَاقِعُ فِي خَبَرِ "عَسَى" قَالَ الشَّاعِرُ :

عَسَى طَيِّئٌ مِنْ طَيِّئٍ بَعْدَ هَذِهِ سَتُطْفِئُ غُلَاتِ الْكَلَى وَالْجَوَانِحِ

انظر ابن يعيش ١١٨ / ٧ و ١٤٨ / ٨ و شرح أبيات المغنى ٣٤٤ / ٢ - ٣٤٥ والخزانة ٩ / ٣٤١ .

(٣) ٢١٦ / البقرة .

الحَالَةُ الْأُولَى : إِذَا قَدِّمْتَ اسْمَ " عَسَى " عَلَيْهَا فَقُلْتَ : زَيْدٌ عَسَى أَنْ يَقُومَ ، تَرْفَعُ " زَيْدًا " بِالْإِبْتِدَاءِ ، وَتَجْعَلُ فِي " عَسَى " ضَمِيرَ اسْمِهَا ، وَ " أَنْ يَقُومَ " فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ ؛ وَحِينَئِذٍ تُثْنِي الضَّمِيرَ وَتَجْمَعُهُ وَتُوْنِّثُهُ ؛ إِذَا ثَنَيْتَ الْأَوَّلَ وَجَمَعْتَهُ وَأَنْثَيْتَهُ ؛ فَتَقُولُ : الزَّيْدَانِ عَسَى أَنْ يَقُومَا ، وَالزَّيْدُونَ عَسَوْا أَنْ يَقُومُوا ، وَهَذَا عَسَتْ أَنْ تَقُومَ ، [وَإِنْ شِئْتَ (١) : عَسَى أَنْ تَقُومَ] ، وَإِنَّمَا أَنْ تَرْفَعُ " زَيْدًا " بِالْإِبْتِدَاءِ ، وَتُخْلِي " عَسَى " مِنَ الضَّمِيرِ ، وَتَرْفَعُ " أَنْ وَالْفِعْلَ " بِهَا ، وَتَكُونُ " عَسَى " وَمَا بَعْدَهَا خَبْرًا عَنْ " زَيْدٍ " ، وَالْعَائِدُ إِلَيْهِ الضَّمِيرُ فِي " يَقُومَ " وَحِينَئِذٍ لَا يَحْتَاجُ إِلَى تَثْنِيَةِ الضَّمِيرِ وَجْمَعِهِ وَتَأْنِيثِهِ ؛ لِأَنَّهَا قَدْ رَفَعْتَ ظَاهِرًا مَفْرَدًا ، تَقُولُ : الزَّيْدَانِ عَسَى أَنْ يَقُومَا ، وَالزَّيْدُونَ عَسَى أَنْ يَقُومُوا ، وَهَذَا عَسَى أَنْ تَقُومَ وَالْهِنْدَاتُ عَسَى أَنْ يَقُمْنَ .

١٣٩

الحَالَةُ الثَّانِيَّةُ : أَنْ يَتَأَخَّرَ عَنْهَا ، فَتَقُولُ : عَسَى زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ ، فَتَرْفَعُ " زَيْدًا " ؛ لِأَنَّهُ الْفَاعِلُ ، وَ " أَنْ يَقُومَ " فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ ؛ لِأَنَّهُ الْخَبَرُ ، وَحِينَئِذٍ تُثْنِي الضَّمِيرَ فِي الْفِعْلِ ، وَتَجْمَعُ وَتُوْنِّثُ ، إِذَا ثَنَيْتَ الْفَاعِلَ وَجَمَعْتَهُ ، وَأَنْثَيْتَهُ فَتَقُولُ : عَسَى الزَّيْدَانِ أَنْ يَقُومَا ، وَعَسَى الزَّيْدُونَ أَنْ يَقُومُوا ، وَعَسَى الْهِنْدَاتُ أَنْ يَقُمْنَ .

الحَالَةُ الثَّالِثَةُ : أَنْ يَتَأَخَّرَ عَنْ " أَنْ وَالْفِعْلَ " ، فَتَقُولُ : عَسَى أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ وَلَكِنْ فِي رَفْعِ " زَيْدٍ " وَجْهَانِ :

الْأَوَّلُ : أَنْ تَجْعَلَهُ فَاعِلًا " يَقُومَ " ، وَ " أَنْ " وَمَا بَعْدَهَا اسْمَ عَسَى ، وَلَا خَبَرَ لَهَا .

(١) كَذَا بِالْأَصْلِ ، وَسَيَأْتِي قَوْلُهُ : وَهَذَا عَسَى أَنْ تَقُومَ ، فِي حَالَةِ تَجْرِيدِ " عَسَى " مِنَ الضَّمِيرِ .

الثاني : أَنْ تَجْعَلَ " زَيْدًا " فاعِلَ " عَسَى : ، و " أَنْ " والفعل الخبرَ بوفيه ضميرٌ يعودُ إلى " زَيْدٍ " ، فإذا ثَبَّتَ قُلْتَ ، على الأول : عَسَى أَنْ يَقُومَ الزَّيْدَانِ ، وعلى الثاني : عَسَى أَنْ يَقُومَا الزَّيْدَانِ ؛ لِأَنَّ " الزَّيْدَيْنِ " بنيةُ التقديم .

الحكمُ الثالثُ : إِذَا تَقَدَّمَتْ " عَسَى " ففِيهَا لِلْعَرَبِ ثَلَاثَةُ مَذَاهِبَ :

الأولُ : أَنْ تُفْرَدَ عَلَى كُلِّ حَالٍ ؛ تقولُ : عَسَى زَيْدٌ أَنْ يَفْعَلَ وَعَسَى الزَّيْدَانِ وَعَسَى الزَّيْدُونَ ، وَعَسَى الْهِنْدَاتُ .

الثاني : أَنْ تُفْرَدَ وَتُنْتَى وَتَجْمَعَ ، وَتُونَتْ ؛ فتقولُ : عَسَيْتَ أَنْ تَفْعَلَ ، وَعَسَيْتُمَا وَعَسَيْتُمْ ، وَعَسَيْتِ ، وَعَسَيْتُنَّ وكذلك مع باقي الضمائر .

الثالثُ : أَنْ يَقُولُوا : عَسَاكَ أَنْ تَفْعَلَ ، وَعَسَاكُمَا ، وَعَسَاكِ ، وَعَسَاكُنَّ ،

وكذلك مع باقي الضمائر . والكافُ : عند سيبويه ، في موضع نصبٍ (١) ، قالَ

الْأَخْفَشُ هُوَ ضَمِيرٌ مَنْصُوبٌ اسْتَعِيرَ لِمَوْضِعِ (٢) الْمَرْفُوعِ ، مِثْلَ " لَوْلَاكَ " .

الحكمُ الرَّابِعُ : يَجُوزُ حَذْفُ " أَنْ " مِنْ خِبرِ " عَسَى " ، وَيَبْقَى الْفِعْلُ وَحْدَهُ

الخبرُ، جَمَلًا عَلَى " كَادَ " فتقولُ : عَسَى زَيْدٌ يَقُومُ وَقَدْ جَاءَ فِي الشَّعْرِ كَثِيرًا ،

و مِنْهُ قَوْلُهُ : (٣)

عَسَى الْهَمُّ الَّذِي أَمْسَيْتَ فِيهِ يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبٌ ١٤٠/أ
وَلَمْ تَرِدْ فِي التَّنْزِيلِ مَحْذُوفَةً .

(١) الكتاب ٣٧٤/٢ - ٣٧٥ .

(٢) انظر : ابن يعيش ١٢١/٣ و ١٢٣/٧ والجنى الدانى ٤٣٨ والتصريح ٢١٤/٨ وشرح أبيات المغنى ٣٣٥/٣ .

(٣) هو هدية بن خشرم .

والبَيْتُ مِنْ شَوَاهِدِ سَيْبَوِيهِ ١٩/٣ . وانظر أيضًا : المقتضب ٧٠/٣ والضرائر ١٥٣ وابن يعيش ١١٧/٧ ، ١٢١ والمغنى ٢٣٥ ، ٥٧٩ وشرح أبياته ٣٣٨/٣ والخزانة ٣٢٨/٩ .

فَأَمَّا إِذَا جَعَلْتَ "أَنْ" والفعلَ فاعِلَ "عَسَى" [قَبَحَ] ^(١) حَذَفُهَا ؛ لَمَّا يُوْدَى
إِلَيْهِ مِنْ جَعَلَ الْجُمْلَةَ فَاعِلَةً ؛ فَلَا يَحْسُنُ : عَسَى يَقُومُ زَيْدٌ ، وَقَدْ جَاءَ شَاذٌ أَوْ فِي
الشَّعْرِ ^(٢) ، فَإِنْ رَفَعْتَ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ "زَيْدًا" بِـ "عَسَى" ، وَلَمْ تَرْفَعْهُ بِـ "يَقُومُ"
حَسَنَ الْحَذْفِ وَقُلْتَ : عَسَى يَقُومُ زَيْدٌ ، وَعَسَى يَقُومَانِ الزَّيْدَانِ ، فَتُنَى كَمَا
سَبَقَ .

الْحَكْمُ الْخَامِسُ : قَدْ جَاءَ مِنْ أَمْثَالِهِمْ : "عَسَى الْغَوِيرُ أَبُوسًا" ^(٣) فَحَذَفُوا
"أَنْ" وَالْفِعْلَ ، وَجَعَلُوا مَوْضِعَهُمَا اسْمًا مَنْصُوبًا ، وَهَذَا يَدُلُّكَ عَلَى أَنَّ مَوْضِعَ
خَبَرِهَا نَصْبٌ ، وَقَدْ جُمِعَ الْمَصْدَرُ ، وَهُوَ شَاذٌ ، وَكَانَ التَّقْدِيرُ : عَسَى الْغَوِيرُ أَنْ
يَبْأَسَ ؛ وَ"الْغَوِيرُ" تَصْغِيرُ غَارٍ ، وَ"أَبُوسٌ" جَمْعُ بُؤْسٍ أَوْ بَأْسٍ ؛ فَكَانَ
قَائِلَ الْمَثَلِ لَمَّا تَخِيلَ آثَارَ الشَّرِّ قَالَ : قَارَبَ الْغَوِيرُ الشَّدَّةَ وَالْبَأْسَ ، أَيْ : عَسَى
الْغَوِيرُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْبَأْسِ .

الْفَرْعُ الثَّلَاثُ : فِيمَا أَشْبَهَ "عَسَى" مِنْ أَفْعَالِ الْمَقَارَبَةِ ، وَهِيَ "كَادَ"
و"جَعَلَ" وَ"أَخَذَ" وَ"كَرَبَ" وَ"طَفِقَ" وَ"أَوْشَكَ" ، تَقُولُ : كَادَ زَيْدٌ
يَقُومُ ، وَجَعَلَ زَيْدٌ يَنْشُدُ ، وَكَرَبَ زَيْدٌ يَنْطَلِقُ ، وَطَفِقَ زَيْدٌ يَتَكَلَّمُ ، وَأَوْشَكَ زَيْدٌ
أَنْ يَجِيءَ ، وَأَخَذَ زَيْدٌ يُجَادِلُ ، شَبَّهُوا هَذِهِ الْأَفْعَالَ - وَإِنْ كَانَتْ مُتَصَرِّفَةً -
بِـ "عَسَى" فِي الْمَعْنَى ، وَلَمْ يُلْزَمُوا خَبَرَهَا "أَنْ" ؛ لِأَنَّهَا لِلْمَقَارَبَةِ وَالْإِشْرَافِ
عَلَى الشَّيْءِ وَ"أَنْ" تُخَلِّصُ الْفِعْلَ لِلْإِسْتِقْبَالِ ، وَقَدْ أَدْخَلُوهَا فِي خَبَرِ "كَادَ"

(١) تَمَّةٌ يَلْتَنِمُ بِمَثَلِهَا الْكَلَامُ .

(٢) الَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ ظَاهِرُ كَلَامِ سَيَبَوِيهِ أَنَّ الْحَذْفَ قَلِيلٌ ، وَلَيْسَ شَاذًا ، انْظُرْ : الْكِتَابُ ٣ / ١٥٨ .

(٣) انْظُرْ : الْأَمْثَالَ ، لِأَبِي عَبْدِ الْقَاسِمِ بْنِ سَلَامٍ ٣٠٠ ، وَكِتَابُ سَيَبَوِيهِ ٣ / ١٥٨ .

وَيُضْرَبُ لِكُلِّ شَيْءٍ يُخَافُ أَنْ يَأْتِيَ مِنْهُ شَرٌّ . وَقِيلَ : يُضْرَبُ مَثَلًا لِلرَّجُلِ يُخْبِرُ بِالشَّرِّ فَيَتَّهِمُ بِهِ .

في الشَّعْرِ؛ تشبيهاً بِـ "عَسَى" ، قال (١) :

قَدْ كَادَ مِنْ طَوْلِ الْبَلَى أَنْ يَمْصَحَا

وَحَمَلُوا "أَوْشَكَ" عَلَى "عَسَى" وَ "كَادَ" ، فَأَدْخَلُوا "أَنْ" فِي خَبَرِهَا
وَحَذَفُوهَا .

وَلَا بُدَّ لـ "كَادَ" مِنْ اسْمٍ وَخَبَرٍ ، وَلَا يَكُونُ خَبَرُهَا إِلَّا فِعْلاً مُضَارِعاً
مُؤَوَّلاً بِاسْمِ الْفَاعِلِ ، وَقَدْ جَاءَ عَلَى الْأَصْلِ فِي الشَّعْرِ ، قَالَ (٢) :

فَأَبْتُ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كِدْتُ أَيَّاً

كَمَا جَاءَ "عَسَى الْغَوِيرُ أَبُوسَا" (٣)

وَتَلَحَّقُ "كَادَ" الضَّمَائِرُ ، كَمَا لَحِقَ "عَسَى" .

(١) هُو رُوِيَةٌ . دِيَوَانُهُ (الْمَلْحَقَاتُ) ، ص ٦٧٢ ، وَقَبْلَهُ : رَبْعُ عَفَاةِ الدَّهْرِ طَوَّالاً فَانْمَحَى

وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ سَيُودِيَّةِ ١٦٠ / ٣ ، وَانْظُرْ أَيْضاً : الْمَقْتَضِبُ ٧٥ / ٣ وَالْكَامِلُ ٢٥٣ وَالْإِنْصَافُ ٥٦٦
وَابْنُ يَعِيشَ ١٢١ / ٧ وَالْخَزَانَةُ ٣٤٧ / ٩ وَاللِّسَانُ (مَصْحُوحٌ) .

وَصَفَّ الرَّاجِزَ مَنَزَلاً بِالْبَلَى وَالْقَدَمَ ؛ وَأَنَّهُ لَذَلِكَ كَادَ يَمْصَحُ ، أَيُّ : يَذْهَبُ .

(٢) هُو تَأْيِيطُ شَرّاً .

هَذَا صَدْرُ الْبَيْتِ ، وَعَجَزُهُ :

وَكَمْ مِثْلَهَا فَارْقَتْهَا وَهِيَ تَصْنَفِرُ

وَانْظُرْ فِي تَخْرِيجِ الشَّاهِدِ : الْإِنْصَافُ ٥٥٤ وَابْنُ يَعِيشَ ١٣ / ٧ ، ١١٩ ، ١٢٥ وَالْخَزَانَةُ ٥٤٠ / ٣ وَ
٣٤٧ / ٩ وَشَرْحُ حِمَاسَةِ أَبِي تَمَّامٍ لِلْمَرْزُوقِيِّ ٨٣ .

فَهْمٌ : قَبِيلَةُ الشَّاعِرِ ، وَهُمْ بَنُو فَهْمِ بْنِ عَمْرِو بْنِ قَيْسِ عَيْلَانَ : آيِيَا : اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ : أَبَ يَنْتَوِبُ ، إِذَا
رَجَعَ .

تَصْنَفِرُ : تَتَأَسَّفُ وَتَتَحَزَّنُ عَلَى أَنَّهَا لَمْ تَسْتَطِعِ النَّيْلَ مِنْيَ .

(٣) مَرَّ قَرِيباً فِي صَد ٤٨٤ . وَوَجَّهَ الشَّبَهَ بَيْنَ الشَّاهِدِ وَالْمَثَلِ الْمَشَارِإِلِيهِ : مَجِيءُ الْخَبَرِ فِي كُلِّ مِنْهُمَا اسْمًا
مَنْصُوبًا عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ فِي خَبَرِ "كَادَ" وَ "عَسَى" ؛ إِذِ الْأَصْلُ أَنْ يَكُونَ خَبَرُهُمَا فِعْلاً مُضَارِعاً
مَعَ فَاعِلِهِ .

ويغضُ العَرَبُ يَضْمُ الكافَ فيقولُ : كُدْتُ (١) .

ويُضْمَرُ فيها ضميرُ الشَّأنِ والقِصَّةِ ، والجملةُ بعدهُ تفسيرهُ .
ولها معنىٌ خاصٌّ وهوُ : أَنَّهَا فعلٌ متى أَوْجَبْتَهُ ، لم يَقَعْ ما يُخْبَرُ بهُ عَنْهُ ،
وَمَتَى نَفَيْتَهُ ، وَقَعَ ، تقولُ : كَادَ زَيْدٌ يَقُومُ ؛ ففي الإيجابِ لم يَقُمْ ، وفي النَّفيِ قَدْ
قامَ ، فأما قولُهُ تعالى : ﴿ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكْدِيرْهَا ﴾ (٢) فإنَّما هو على (٣)
نفيِ مُقَابَرَةِ الرُّؤْيَةِ ، وهو أبلغُ من نفيِ نفسِ الرُّؤْيَةِ ، ومثلهُ قولُهُ ذي (٤) الرُّمَّةُ :
إِذَا غَيَّرَ النَّأْيُ الْمُحِبِّينَ لَمْ يَكْدُ رَسِيسُ الْهَوَى مِنْ حُبِّ مَيَّةٍ يَبْرَحُ
وأما قولُهُ تعالى : ﴿ إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا ﴾ (٥) ، فمعناهُ : أَنَّنِي
أَكَادُ لَا أَقُولُ : هِيَ آتِيَةٌ ؛ لِفَرَطِ إِرَادَةِ (٦) إِخْفَانِهَا ، وقيلَ : معناهُ : أَكَادُ أُخْفِيهَا

(١) كتاب سيبويه ١١/٣ .

(٢) ٤٠ / النور .

(٣) قال المبرد في الكامل ٢٥٢ : " أي : لم يَقْرُبْ من رؤيتها ، وإيضاحهُ : لم يرها ولم يكد وفي معاني
القرآن وإعرابه للزجاج ٤ / ٤٨ : " معناه ه : لم يرها ولم يكد " وقد ضَعَّف ابنُ يعيش هذا التَّوِيلَ في
١٢٤ / ٧ .

(٤) ديوانه ١١٩٢ .

انظر " ابن يعيش ٧ / ١٢٤ ، ١٢٥ والخزانة ٩ / ٣٠٩ ، وفي هامش الديوان فَضَّلَ تَخْرِيجَ ، انظره
إِنْ شئتَ ص ٢٠٢٤ النَّأْيُ : البعد . رَسِيسُ الْهَوَى : مَسَّهُ : يَبْرَحُ : يزولُ وَيَنْقُضِي .

(٥) ١٥ / طه .

(٦) في إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ٢ / ٣٣٤ - ٣٣٥ : " ... ويكون التقدير : إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ
أَكَادُ أَتَى بِهَا ، وَدَلَّ " آتِيَةٌ عَلَى " أَتَى بِهَا " ثُمَّ قَالَ عَزَّ وَجَلَّ " أُخْفِيهَا " عَلَى الْإِبْتِدَاءِ ... وقيلَ : المعنى :
أَكَادُ أُخْفِيهَا ، أَيُ : أَقَارِبُ ذَلِكَ "

من (١) نفسى ، وكذا هي في مُصْحَفِ أَبِي وَابْنِ مَسْعُودٍ ، وَمَنْ فَتَحَ الهمزة (٢) ،
جَعَلَهَا مِنْ: خَفَاهُ ، إِذَا أَظْهَرَهُ ، وَمَعْنَاهَا ظَاهِرٌ .

الفصلُ الثاني

فى "نعم" و "بئس" ، وفيه فرعان

الفرعُ الأولُ: فى تعريفهما ، وهما : فعِلانِ ماضيانِ فى اللَّفْظِ ، صالِحانِ للحالِ
فى المعنى ، وهما غيرُ متصرفَيْنِ .

ومعناهما : المبالغةُ فى المدحِ والذمِّ ؛ ولَمَّا لم يتصرفا لما تَضَمَّنَاهُ من
مُبَالَغَةِ المدحِ والذمِّ الزَّائِدَيْنِ على الإخبارِ ، والشَّيْءُ متى خَرَجَ بالمبالغةِ عن
نظائره ، جعلوا لَهُ تَأْثِيرًا فى اللَّفْظِ ؛ ولأنَّ المقصودَ من التصرفِ وقوعُ ذلك
المعنى فى زمنٍ مُختَصٍّ ، وهذانِ مقصورانِ على الماضى ، صالِحانِ للحالِ فى
المعنى ؛ فلا يَخْتَصَّانِ بزمنٍ .

وفى "نعم" أربع لغات (٣) ، وأكثرها استعمالاً : كَسَرُ النُّونِ وسكُونُ
العينِ .

والكوفيُّ يذهبُ إلى أنَّهما اسمانِ (٤) ، ويحكى قولَ العربِ : ما أَنتَ بنعم
الجارِ ، فأَدْخَلُوا عليها / حرفَ الجرِّ ، وهو شاذٌّ .

(١) انظر : تأويل مشكل القرآن لابن قُتَيْبَةَ ص ٢٥ ، ٢٨ وتفسير الطبري ١٧ / ١٢٠ والبحر المحيط
٢٣٣ / ٦ .

(٢) وهم سعيد بن جبیر . وأبو الدرداء ، والحسن ، ومجاهد وغيرهم . انظر : معاني القرآن وإعرابه
للزجاج ٣ / ٣٥٢ وإعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ٢ / ٣٣٤ والبحر المحيط ٦ / ٢٣٢ .

(٣) انظر : الأصول ١١١ / ١ .

(٤) الإنصاف ٩٧ .

الفرع الثاني : في أحكامها :

الحكم الأول : لا يخلو فاعلهما : أَنْ يَكُونَ مُظْهِراً ، أَوْ مُضْمِراً :

فَإِنْ كَانَ مُظْهِراً لَمْ يَكُنْ إِلَّا مَعْرِفَةً بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ الَّتِي لِلْجِنْسِ ، أَوْ مُضَافاً إِلَى مَا فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ ؛ لِأَنَّهُمْ لَمَّا أَرَادُوا بِهِمَا الْمُبَالَغَةَ فِي الْمُدْحِ وَالذَّمِّ وَضَعُوا الْأَسْمَ الَّذِي يَنْتَظِمُ كُلُّ الْجِنْسِ الْمَمْدُوحِ وَالْمَذْمُومِ تَقُولُ : نِعَمْ وَبَيْسَ الرَّجُلُ زَيْدٌ ، وَنِعَمْ غُلَامُ الرَّجُلِ عَمْرُو ، وَتَقُولُ : نِعَمْ الْعُمَرُ عُمَرُ ^(١) بَنُ الْخَطَّابِ ، وَبَيْسَ الْحَجَّاجُ حَجَّاجُ بَنِ يُوسُفَ ، تَجْعَلُ " الْعُمَرُ ، وَ " الْحَجَّاجُ " جِنْساً لِكُلِّ مَنْ لَهُ هَذَا الْأَسْمُ ^(٢) ، وَلَا يَجُوزُ : نِعَمْ الَّذِي قَامَ أَنْتَ ؛ لِأَنَّ " الَّذِي " بِصِلَتِهِ مَقْصُودٌ إِلَيْهِ بَعِيْنُهُ .

وَإِنْ كَانَ فَاعِلُهُمَا مُضْمِراً كَانَ مُفْسِراً بِنَكْرَةٍ مُنْصُوبَةٍ مِنْ جِنْسِهِ ، أَوْ بِمُضَافٍ إِلَى نَكْرَةٍ ، نَحْوُ قَوْلِكَ : نِعَمْ رَجُلًا زَيْدٌ ، وَنِعَمْ غُلَامَ رَجُلٍ زَيْدٌ ، التَّقْدِيرُ : نِعَمْ الرَّجُلُ زَيْدٌ ، فَلَمَّا أَضْمَرْتَ الرَّجُلَ ، فَسَرْتَهُ بِقَوْلِكَ : رَجُلًا ، وَقَدْ جَمَعُوا بَيْنَ الْفَاعِلِ الظَّاهِرِ ^(٣) وَالْمُفْسِّرِ ؛ تَأْكِيداً ، فَقَالُوا : نِعَمْ الرَّجُلُ رَجُلًا زَيْدٌ . وَ " زَيْدٌ " فِي الْقِسْمِ الْأَوَّلِ مَرْفُوعٌ ؛ لِأَنَّهُ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ ، كَأَنَّ قَائِلًا قَالَ لَمَّا قُلْتَ : نِعَمْ الرَّجُلُ : مَنْ هَذَا الْمَمْدُوحُ ؟ قُلْتَ : زَيْدٌ ، أَيْ : هُوَ زَيْدٌ ^(٤) وَيَجُوزُ أَنْ تَرْفَعَهُ بِالِابْتِدَاءِ ^(٥) ، وَ " نِعَمْ الرَّجُلُ " خَبَرُهُ ، وَالرَّاجِعُ إِلَيْهِ : مَا تَضَمَّنَهُ الْأَلْفُ وَاللَّامُ مِنْ اسْتِغْرَاقِ الْجِنْسِ ^(٦) ، كَمَا تَقُولُ : مَرَرْتُ بِهِ الْمُسْكِينُ ،

(١) انظر : الأصول ١٢٠/١ ، وكلام ابن الأثير هنا يكاد يكون منقولاً بنصه من الأصول .

(٢) هذا رأى المبرد ، انظر : المقتضب ١٤٨/٢ .

(٣) انظر : الأصول ١١٢/١ .

أَي : الْمُسْكِينُ مَرَرْتُ بِهِ .

وَأَمَّا " رَجُلًا " ، فِي الْقِسْمِ الثَّانِي : فَهُوَ مَنْصُوبٌ عَلَى التَّمْيِيزِ ، وَحُكْمُ " زَيْدٍ " حُكْمُهُ فِي الْقِسْمِ الْأَوَّلِ .

الْحُكْمُ الثَّانِي : لَا بُدَّ لِهَذَيْنِ الْفِعْلَيْنِ مِنْ مَخْصُوصٍ بِالْمَدْحِ ، أَوِ الذَّمِّ ، وَلَا

يَكُونُ إِلَّا مِنْ جِنْسِ الْمَظْهَرِ أَوِ الْمَضْمَرِ ؛ تَقُولُ : نَعَمْ الرَّجُلُ زَيْدٌ ، وَنَعَمْ غُلَامًا عَمْرُوٌ ،

وَلَوْ قُلْتَ : نَعَمْ الرَّجُلُ الْفَرَسُ ، لَمْ يَجُزْ ، فَأَمَّا إِذَا قُلْتَ : نَعَمْ الرَّجُلُ رَجُلٌ ، فَلَمْ يَجُزْ /

يَجُزْ ؛ لِعَدَمِ الْفَائِدَةِ وَلَوْ قُلْتَ : نَعَمْ الْإِنْسَانُ الرَّجُلُ ، جَازٌ .

وَقَدْ يُحَذَفُ الْمَخْصُوصُ بِالْمَدْحِ وَالذَّمِّ ، إِذَا كَانَ مَعْلُومًا لِلْمَخَاطَبِ ، كَقَوْلِهِ

تَعَالَى : ﴿ نَعَمْ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ ﴾ (١) ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ ﴾ (٢) أَي :

نَعَمْ الْعَبْدُ أَيُّوبُ ، وَنَعَمْ الْمَاهِدُونَ نَحْنُ ، وَحُذِفَ الْمَفْرَدُ مِنْهُ أَسْهَلُ مِنْ حَذْفِ

الْجُمْلَةِ ، وَقَدْ حُذِفَ الْفَاعِلُ وَالْمَفْسَرُ وَالْمَخْصُوصُ فِي قَوْلِهِمْ : " فِيهَا وَنِعْمَتْ "

[أَيُ (٣) : فِيهَا وَنِعْمَتْ] الْخَصْلَةُ هِيَ ، وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿ سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمُ

الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا ﴾ (٤) فَعَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ ، أَي : سَاءَ مَثَلًا (٥) مِثْلُ الْقَوْمِ ؛

لِيَكُونَ مِنْ جِنْسِ الْمَذْمُومِ ، وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ بئسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا

بِآيَاتِ اللَّهِ ﴾ (٦) فَلَهَا تَأْوِيلَانِ : أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ مِثْلَ الْآيَةِ الَّتِي قَبْلُهَا (٧) ،

وَالثَّانِي : أَنْ يَكُونَ مَوْضِعُ " الَّذِينَ " جَرًّا ، صِفَةً لِلْقَوْمِ ، وَالْمَقْصُودُ بِالذَّمِّ

(١) ٤٤ / ص .

(٢) ٤٨ / الذَّرَايَاتِ .

(٣) تَمَّةٌ يَلْتَمِسُ بِمِثْلِهَا الْكَلَامَ .

(٤) ١٧٧ / الْأَعْرَافِ .

(٥) هَذَا نَصُّ كَلَامِ الزَّجَاجِ فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ وَإِعْرَابِهِ ٢ / ٣٩١ .

(٦) ٥ / الْجُمُعَةِ .

(٧) أَي : بئسَ مَثَلًا مِثْلُ الْقَوْمِ

محذوفاً؛ للعلم به ، التقديرُ : بئسَ مثلُ القومِ الذين كذبوا بآياتِ الله هذا (١) ؛
لأنَّ قبله ﴿ كَمَثَلِ الْخَمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَاراً ﴾ (٢) فـ " هذا " إشارةٌ إلى المثلِ
المذكورِ.

الحكم الثالثُ : قد اختلفَ في وصفِ المعرفِ بالآلفِ واللامِ :
فمنهم (٣) مَنْ لم يُجزِّ وصفه ، سواءً كان الوصفُ خاصاً ، كالكاثِبِ والظَّريفِ ،
أو عامّاً ، كالقائمِ والقاعدِ ؛ لِعَدَمِ افْتِقَارِهِ إِلَى تَخْصِيصٍ بِاسْتِفْرَاقِهِ الْجِنْسِ .
والفارسيُّ (٤) قد جَوَّزَ وصفه بوجاء في الشَّعْرِ موصوفاً ، قال (٥) :
نعم الفتى المريُّ أنتَ إذا همَّ حَضَرُوا لَدَى الْحُجْرَاتِ نَارَ الْمُوقِدِ

(١) انظر : إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ٤٢٨/٣ ومشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب ٣٧٧/٢ .

(٢) ٥/ الجمعة .

(٣) وهم الجمهور . انظر : الهمع ٣١/٥ .

(٤) لم أقف على هذا الرأي للفرسي فيما بين يدي من كتبه المطبوعة ، وقد نَسَبَ هذا الرأيَ إلى الفارسيِّ السِّيوطيِّ في الهمع ٣١/٥ .

وفي أصول ابن السراج ١٢٠/٨ : " .. قالوا وقد جاء في الشعر منوعاً ، لزهير :
نعم الفتى المريُّ .. البيت

وهذا يجوز أن يكون بدلاً غير نُعتٍ ؛ فكأنه قال : نعم المريُّ أنتَ .. " ، هذا وقد ذكر ابن هشام في
المغني ٨٧هـ أن ابن السراج منع وصفه ، وأن الفارسيَّ تابعه في المنع ، وذكر البغدادي ذلك أيضاً
في شرح أبيات المغني ٧/ ٢٣٥ .

(٥) هو زهير بن أبي سلمى . ديوانه ٢٧٥ .

انظر : الأصول ٨/ ١٢٠ والمغني ٨٧هـ وشرح أبياته ٧/ ٢٣٥ والخزانة ٩/ ٤٠٤ .

المريُّ : المنسوبُ إلى مرَّةٍ ، وهو من أجداد سنان بن أبي حارثة ، وكان زهيرٌ ماديحاً له ، ولابن هريم
بن سنان . المريُّ " أنتَ " هو المخصوص بالمَدح ، و " إذا " ظرفيةٌ ، " وهم " فاعلٌ لفعلٍ محذوفٍ ،
بفسرةٍ ما بعده ، و " لَدَى " ظرفٌ مُتعلِّقٌ بـ " حَضَرُوا " . والمزاد بالحُجْرَاتِ : البيوتُ التي ينزل فيها
الضيوفُ . والموقِدُ : هو الذي يوقدُ النارَ ليدلَّ بها الغريباء والعفاة .

وقيل : إنَّ " المرئيَّ " بَدَلٌ لا صِفَةً ^(١) ، وامتنعوا من قَوْلِهِمْ : مررتُ برجلٍ
نِعَمَ الرَّجُلُ ؛ لأنَّ الصِّفَةَ بابُهَا التَّخْصِيسُ ، وهذا عامٌّ في بابِهِ ، وأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى :
﴿ بئسَ الرَّفْدُ الْمَرْفُودُ ﴾ ^(٢) فَـ " المرفودُ " : إمَّا بَدَلٌ ، وإمَّا المقصودُ بالذَّمِّ .
وأجمَعوا أَن لا يُعْطَفَ على القِسْمِ الثَّانِي ^(٣) ، ولا يُؤكَّدُ .

الحكمُ الرَّابِعُ : لا يُفْصَلُ بَيْنَ فاعِلِ " نِعَمَ " و " بئسَ " ، وبَيْنَهُمَا ، وقد

فُصِّلَ بِالْمَدْحِ بَيْنَ " نِعَمَ " وما عَمِلَتْ فِيهِ فِي الشَّعْرِ ، قَالَ الشَّاعِرُ ^(٤) : ١٤٢ / أ

تَزَوَّدَ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا فَنِعَمَ الزَّادُ زَادَ أَبِيكَ زَادًا

فـ " زادَ أَبِيكَ " هُوَ الْمُخْصِصُ بِالْمَدْحِ ، وَقَدْ فُصِّلَ بِهِ بَيْنَ " زادٍ "
الْمَنْصُوبِ بِـ " نِعَمَ " وبَيْنَهَا ، وَإِذَا كَانَ مُبْتَدَأً كَانَ الْفَصْلُ بِالْمُفْرَدِ ، وَهُوَ أَسْهَلُ .
فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ بئسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا ﴾ ^(٥) ، فَإِنَّ الْجَارَ وَالْمَجْرُورَ يَتَّبَعُ فِيهِ
وَالْمَرْفُوعُ بِـ " بئسَ " لَمْ يَظْهَرْ ، وَالتَّقْدِيرُ : بئسَ الْبَدَلُ بَدَلًا لِلظَّالِمِينَ إِبْلِيسُ
وَذُرِّيَّتُهُ .

(١) هذا قول ابن السراج في الأصول ١ / ١٢٠ .

(٢) ٩٩ / هود وانظر : مجاز القرآن لأبي عبيدة ١ / ٢٩٩ والبحر المحيط ٥ / ٢٥٩ - ٢٦٠ ، وقال

الرضي في شرح الكافية ٢ / ٣١٧ : " وقد يوصفُ ، كقوله تعالى : ﴿ بئسَ الرِّفْدُ الْمَرْفُودُ ﴾ .

(٣) انظر : الرضي على الكافية ٢ / ٣١٦ والمساعد على تسهيل الفوائد ٢ / ١٢٩ .

(٤) هو جرير . ديوانه ١٠٧ .

وانظر : المقتضب ٢ / ١٥٠ والخصائص ١ / ٨٣ ، ٢٩٦ ، وابن يعيش ٧ / ١٢٢ والمغني ٤٦٣ وشرح

أبياته ١ / ٦٣ والخزانة ٩ / ٣٩٤ .

(٥) ٥٠ / الكهف .

الحكم الخامس : قد جاءَ فاعِلُ : " نِعْم " و " بئس " غيرَ القسمينِ

المذكورين ، قال (١) :

فَنِعْمَ صَاحِبُ قَوْمٍ لَا سِلَاحَ لَهُمْ وَصَاحِبُ الرِّكْبِ عُثْمَانُ بْنُ عَفَانًا
فجاءَ فاعله نكرةٌ مظهرَةٌ ، ولا يجوزُ نصبُه وقد عطِفَ عليه مرفوعٌ ، فإن
رَفَعْتَ " صَاحِبَ الرِّكْبِ " على " نِعْم " أُخْرَى ، وَنَصَبْتَ " صَاحِبَ قَوْمٍ " قَرِبتَ
من الجوازِ . وقد شدَّ : نِعْمَ هُمْ قَوْمًا أَنْتُمْ ، وَنِعْمَا رَجُلَيْنِ ، وَنِعِمُوا رَجَالًا ، قَالَ
ابْنُ السَّرَّاجِ : وليسَ هذا (٢) ممَّا يُعْرَجُ عليه .

الحكم السادس : إذا كانَ الفاعِلُ مُؤَنَّثًا ، فَلَكَ الخيارُ في إلحاقِ العلامةِ
وتركها ، تقولُ : نِعْمَ الْمَرْأَةُ هِنْدُ ، وَنِعِمْتَ الْمَرْأَةُ هِنْدُ ، وتقولُ : نِعْمَ الدَّارُ الْبَلَدُ ،
وَنِعِمْتَ الدَّارُ الْبَلَدُ ؛ لأنَّ الْبَلَدَ يُسَمَّى دَارًا .

الحكم السابع : قد اختلفَ في " ما " إذا أدخلتها " على " نِعْم " و " بئس " .
كقوله تعالى : ﴿ إِن تَبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾ (٣) ، بقوله : ﴿ بئسما اشتروا
به أنفُسَهُمْ أَن يَكْفُرُوا ﴾ (٤) فَمَنْهُمْ من جعلها مرفوعة (٥) الموضع ، وَمَنْهُمْ من
جعلها منصوبة (٦) ، والأولى : أَنَّهَا إِن كَانَتْ فاعلةً فهي مرفوعة ، وَإِن كَانَتْ

(١) هو كثير بن عبدالله النهشلي .

انظر : ابن يعيش ١٣١/٧ والمقرب ٦٦/٨ والهمع ٣٦/٥ والخزانة ٤١٥/٩ .

(٢) الذي في الأصول ٨/ ١٢٠ هو قوله : " وقد حكى قومٌ على جهة الشُّنُوزِ : نِعْمَ هُمْ قَوْمًا هُمْ ، وليسَ
هذا ممَّا يُعْرَجُ عليه " .

(٣) ٢٧٨ / البقرة .

(٤) ٩٠ / البقرة .

(٥) و هم سيبويه والمحققون ، انظر : تأويل مشكل القرآن ٦٢/٨ والهمع ٣٨/٥ ، ٣٩ .

(٦) انظر : ابن يعيش ١٣٤ / ٧

مُمَيِّزَةٌ فَهِيَ مَنْصُوبَةٌ (١) ؛ فَتَكُونُ فِي الْأُولَى / مَنْصُوبَةٌ مُمَيِّزَةٌ لِفَاعِلٍ (٢) « نَعَمْ » ١٤٢ /
 الْمَضْمَرِ فِيهَا ، وَهِيَ نَكْرَةٌ ، لَا مُوصُولَةٌ وَلَا مُوصُوفَةٌ التَّقْدِيرُ : فَنَعَمْ شَيْئًا هِيَ ،
 وَتَكُونُ فِي الثَّانِيَةِ (٣) فَاعِلَةً " بئسَ " وَ " اشْتَرَوْا بِهِ " صِلَتُهَا ، وَالْمَخْصُوصُ بِالذَّمِّ
 " أَنْ يَكْفُرُوا "

خَاتِمَةٌ : قَدْ أَلْحَقُوا بِـ " نَعَمْ " فِي الْمَعْنَى غَيْرَهَا ، فَقَالُوا : إِذَا قُلْتَ :
 مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كَفَّكَ رَجُلًا ، وَحَدَّثَ (٤) كَفَّكَ فِي كُلِّ وَجْهٍ تَقُولُ : مَرَرْتُ بِقَوْمٍ
 كَفَّكَ قَوْمًا ، وَكَفَّكَ مِنْ قَوْمٍ ، وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ : كَفَّوكَ قَوْمًا ، وَكَفَّوكَ مِنْ قَوْمٍ ،
 فَإِنْ قُلْتَ : بِهِ ، وَحَدَّثَ " كَفَّكَ " لَا غَيْرُ ، تَقُولُ : مَرَرْتُ بِقَوْمٍ نَعَمْ بِهِمْ قَوْمًا ، وَلَمْ
 يَسْتَعْمَلُوا لِـ " كَفَّكَ " (٥) مُسْتَقْبَلًا ، وَلَا اسْمَ فَاعِلٍ فِي هَذَا الْوَجْهِ .

(١) انظر : الموضوع السابق من الهمع . هذا وقد نَسَبَ القول بأنها منصوبة الموضوع مكي إلى الْأَخْفَشِ ،
 انظر : مشكل إعراب القرآن ٦٢/١ ، والذي في معاني القرآن للأخفش ١٣٩/١ : " فـ " ما " وحدها
 اسْمٌ ، وَ " أَنْ يَكْفُرُوا " تَفْسِيرُ لَه ، نَحْوُ : نَعَمْ رَجُلًا زَيْدٌ ... " وَاَنْظُرْ أَيْضًا : إِعْرَابُ الْقُرْآنِ لِأَبِي جَعْفَرِ
 النَّحَّاسِ ١٩٧/١ حَيْثُ رَجَّحَ رَأْيَ الْأَخْفَشِ .

(٢) الموضوع السابق من ابن يعيش .

(٣) انظر : مشكل إعراب القرآن ٦٢/١ .

(٤) فِي الْأَصْلِ : أَنْ لَا يَكْفُرُوا ، وَلَعَلَّهُ سَهْوُ مَنْ النَّاسِخِ .

(٥) انظر في هذا كله : الْأَصُولُ ١٢١/١ فَإِنَّهُ يَكَادُ يَكُونُ مَنْقُولًا مِنْهُ نَقْلًا حَرْفِيًّا .

الفصل الثالث

في " حَبَّذَا " ، وفيه فرعان :

الفرع الأول : في تعريفها ، وهي فعل مركَّب مع اسم غير متصرفٍ ، ولا يتغيرُ بتثنيةٍ ولا جمعٍ ولا تانيثٍ ، ولا فكَّ نظامٍ^(١) .

ومعناها : المدحُ وتقريبُ الممدوح من القلبِ ، والأصل فيها " حَبَبَ " كـ "ظَرَفَ" ، فأُسْكِنَتْ " الباءُ " الأولى وأُدْغِمَتْ في الثانية ؛ و " ذا " اسم إشارة^(٢) إلى الاسم المذكورِ بعدها ، وجرياً - بعد التركيب - مجرى الأمثال التي لا تتغيرُ^(٣) ، وقيل : ليست " ذا " إشارة^(٤) إلى الاسم ؛ لأنه لا يُثنى ولا يُجمع ولا يؤنثُ ، وهو مرفوعٌ بها ، وقيل : معنى " حَبَّ " : صار محبوباً^(٥) جداً . وفيها لغتان : فتح " الحاءِ " ، وضمُّها^(٥) ، والفتح أَفْصَحُ .

الفرع الثاني : في أحكامها : وهي ترفعُ المعرفة ، وتنصبُ النكرة التي يحسنُ فيها " مِنْ " على التَّمْيِيزِ ؛ تقول : حَبَّذَا زَيْدُ ، وحَبَّذَا رجلاً زَيْدُ أَيْ : من رجلٍ ، والنَّاسُ في هذا التقدير مُخْتَلِفُونَ .

فمنهم مَنْ يُغَلِّبُ الاسم في " حَبَّذَا " وَيُبْطِلُ حُكْمَ الْفِعْلِ ؛ فَيَجْعَلُهَا مبتدأ^(٦) و " زَيْدُ " خبرها ، كأنَّه قَالَ : المحبوبُ زَيْدُ .

(١) أي : لا يتغير تركيبه ؛ لأنه لزم طريقة واحدة كما تلزم الأمثال طريقة واحدة ، انظر : الأصول ١١٥ / ٨ .

(٢) كتاب سيبويه ١٨٠ / ٨ .

(٣) أصول ابن السراج ١١٥ / ٨ ، وقال الرُّضِّي في شرح الكافية ٣١٨ / ٢ : " لأنه مبهم كالضمير في " نعم " و " بنس " فألزم الأفراد مثله ، وخُلِعَ منه الإشارة ؛ لغرض الإيهام .. " .

(٤) ذكر ذلك المعنى الزمخشري في المِفْصَل ١٣٨ / ٨ .

(٥) أصول ابن السراج ١١٦ / ٨ - ١١٧ ، والتبصرة ٢٨١ .

(٦) وهذا مذهبُ المبرد وابن السراج ، انظر : المقتضب ١٤٣ / ٢ والأصول ١١٥ / ٨ .

ومنهم مَنْ يُغَلِّبُ الفعلَ ؛ لِتَصَدُّرِهِ ، وَيُبْطِلُ حُكْمَ الاسمِ ^(١) ، ويرْفَعُ " زَيْدًا " ١٤٣ / به ؛ لِأَنَّهُ فاعِلُهُ .

ومنهم مَنْ يجعلُ لِكُلِّ واحدٍ منهما حُكْمًا على حَدِّهِ الَّذِي كَانَ عليه ، ويرْفَعُ " زَيْدًا " ^(٢) بالابتداءِ ، و " حَبَّذا " خبرُهُ ، أو يَرْتَفِعُ على أَنَّهُ خبرٌ مُبْتَدَأٌ ^(٣) محذوفٌ ، وتقديرُ الكلامِ : حَبَّذا الذَّكَرُ ذَكَرُ زَيْدٍ ، أو : حَبَّذا الرَّجُلُ زَيْدٌ ، والعائدُ المعنى .

ولا يجوزُ تأكيدُ " ذا " ولا وَصْفُهُ ، ولا البَدَلُ منه .

وقال قومٌ ^(٤) : إِنَّ " زَيْدًا " بَدَلٌ مِنْ " ذا " .

وأما النكرةُ المنصوبةُ على التَّمْيِيزِ : فالعاملُ فيها ما في " حَبَّذا " من معنى الفعلِ ، تقول : حَبَّذا رجلاً زَيْدٌ ، وحَبَّذا زَيْدٌ رجلاً ، فَإِنْ كَانَتْ النكرةُ مُشْتَقَّةً كَانَتْ منصوبةً على الحالِ ، تقولُ : حَبَّذا راكباً زَيْدٌ ، وحَبَّذا زَيْدٌ راكباً . و " حَبَّذا " مع الواحدِ والاثنينِ والجماعةِ والمؤنثِ بِلَفْظٍ واحدٍ ؛ تقولُ : حَبَّذا زَيْدٌ ، وحَبَّذا الزَّيْدَانِ ، وحَبَّذا الزَّيْدُونَ ، وحَبَّذا هِنْدٌ ، والهنْدَانِ ، والهنْدَاتُ ، كُلُّهُ بلفظٍ واحدٍ ؛ وَإِنَّمَا امْتَنَعَ من ذلك للتركيبِ الحادثِ فيه ، وإِغْالِهِ في شَبَهِ الحَرْفِ .

(١) وهذا مذهبُ الأخفشِ وابنِ درستويه ، انظر : المساعد ٢ / ١٤١ - ١٤٢ .

(٢) في المساعد على تسهيل الفوائد ٢ / ١٤١ : " قال ابن خروف : " حَبَّ فعلٌ و " ذا " فاعلٌ ، و " زَيْدٌ " مبتدأ ، خبرُهُ : حَبَّذا ، هذا قولُ سيبويه ، وأخطأ مَنْ زعم غير ذلك " .

(٣) انظر : التبصرة ٢٨٠ والهمع ٤٧/٥ .

(٤) منهم ابنُ كَيْسَانَ ، انظر : المساعد على تسهيل الفوائد ٢ / ١٤٣ .

الفصلُ الرَّابِعُ في التعجُّبِ ، وفيه فرعانِ

الفرعُ الأوَّلُ : في تعريفه .

التعجُّبُ : قِسْمٌ من أَقْسَامِ الكلامِ الأوَّلِ ، ومعناه شَيْءٌ خَفِيَ سَبَبُهُ ، وخَالَفَ نَظَائِرُهُ ، و لهذا لا يُطْلَقُ على اللَّهِ تعالى ؛ لأنَّهُ لا يَخْفَى عليه شَيْءٌ ، وما جاءَ مِنْهُ مَنْسُوباً إلى اللَّهِ تعالى ، في قوله : ﴿ بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ ﴾ ^(١) بضم " التاء " ^(٢) وقوله تعالى : ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾ ^(٣) وقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ [وَسَلَّم] ^(٤) ١٤٣ عَجِبَ رَبُّكَ مِنْ شَابٍّ لَيْسَتْ لَهُ صَبُوءَةٌ ^(٥) ، فَمَتَّأَوُلُّ ، يُجِيرُهُ اتِّسَاعُ اللِّسَانِ الْعَرَبِيِّ .

وهو ضَرْبٌ من الإخبارِ يَصِحُّ فيه الصِّدْقُ والكذبُ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا رَأَيْتَ شَيْئاً لَمْ تَرَ مِثْلَهُ ، أَوْ اسْتَطَرَفْتَهُ ، أَوْ اسْتَبْعَدْتَ وَقُوعَهُ ، تَعَجَّبْتَ مِنْهُ ؟
وما أَحْدَثَ لَكَ التَّعَجُّبُ إِلَّا خَفَاءُ سَبَبِهِ عَلَيْكَ ، وما عَلِمْتَ سَبَبَهُ فَلَيْسَ بِعَجَبٍ عِنْدَكَ .

(١) ١٢ / الصافات .

(٢) وهى قراءة حمزة والكسائي وخلف ، ووافقهم الأعمش وابن سعدان وابن مقسم ، ورويت عن علي وعبد الله وابن عباس والنخعي وابن وثاب وطلحة وشقيق . انظر : السبعة ٥٤٧ والتيسير ١٨٦ والنشر ٣٥٦/٢ وإتحاف فضلاء البشر ٣٦٨ والبحر المحيط ٣٥٤/٧ .

قال أبو حيان : " وأنكر شريح القاضي هذه القراءة ، وقال : الله لا يعجب ، فقال إبراهيم : كان شريحاً مُعْجَباً بعلمه ، وعبد الله أعلمُ منه ، يعنى : عبد الله بن مسعود . "

(٣) ٣٨ / مريم .

(٤) تنمة يقتضيهما المقام .

(٥) رواه عقبه بن عامر . مسند أحمد ١٥١/٤ ولفظه فيه هكذا : " إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَيُعْجَبُ مِنَ الشَّابِّ لَيْسَتْ لَهُ صَبُوءَةٌ " .

والمشهورُ من أَلْفَاظِهِ الْمَقِيسَةِ لَفْظَانِ : أَحَدُهُمَا : مَا أَفْعَلُهُ ، وَالْآخَرُ :
أَفْعِلْ (١) بِهِ .

وقد حَمَلُوا عَلَيْهِمَا لَفْظَيْنِ آخَرَيْنِ - وَإِنْ لَمْ يَكُنَا لِلتَّعَجُّبِ - وَهُمَا : «أَفْعَلُ
الْقَوْمِ» ، و «أَفْعَلُ مِنْ كَذَا» .

وقد تَعَجَّبُوا بِأَلْفَاظٍ مَسْمُوعَةٍ غَيْرِ مَقِيسَةٍ (٢) ، نَحْوَ قَوْلِهِمْ " لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ " !
وَسُبْحَانَ اللَّهِ مِنْ رَجُلٍ ! وَسُبْحَانَ اللَّهِ رَجُلًا ! وَاعْجَبُوا لَزَيْدٍ رَجُلًا ، وَلِلَّهِ دَرَكُ
رَجُلًا ! وَيَلْ أُمِّهِ رَجُلًا ! ، وَيَا حُسْنَهُ رَجُلًا ! وَلَمْ أَرَ كَالْيَوْمِ رَجُلًا ! وَيَا لَكَ
فَارِسًا ! وَيَا طَيِّبِكَ مِنْ لَيْلَةٍ ! وَأَمْثَالُهَا مِنْ أَلْفَاظٍ سَمِعْتُ عَنْهُمْ .

وَفِعْلُ التَّعَجُّبِ الْأَوَّلُ : فِعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ ، غَيْرٌ مُتَّصِفٌ ، كَمَا
قُلْنَا فِي " نَعَمْ " و " بَيْسَ " ، وَقَالَ الْكُوفِيُّونَ (٣) : هُوَ اسْمٌ .

و "أَفْعِلْ بِهِ" وَإِنْ كَانَ بِصِيغَةِ الْأَمْرِ، فَإِنَّ مَعْنَاهُ الْخَبْرُ ، مِثْلُ "مَا أَفْعَلَهُ"؛
ولهذا قالوا : إِنْ مَعْنَى ، أَكْرَمَ بَزِيدٌ : كَرَّمَ زَيْدٌ جَدًّا ، كَمَا قَالُوهُ فِي " مَا أَفْعَلَهُ " .
الْفَرْعُ الثَّانِي : فِي أَحْكَامِهِ .

الْحَكْمُ الْأَوَّلُ : إِذَا قُلْتَ : مَا أَحْسَنَ زَيْدًا ! فـ " مَا " مَرْفُوعَةٌ بِالْإِبْتِدَاءِ ،
وَهِيَ عِنْدَ سَيَبَوِيهِ غَيْرُ مَوْصُولَةٍ (٤) وَلَا مَوْصُوفَةٍ ، وَ " أَحْسَنَ " خَبَرُهَا ، وَفِيهِ
ضَمِيرُهَا وَهُوَ مَرْفُوعٌ بِـ " أَحْسَنَ " ، وَ " زَيْدٌ " مَنْصُوبٌ عَلَى التَّعَجُّبِ ؛ لَوْقُوعِ

(١) فِي الْأَصْلِ : مَا أَفْعِلْ بِهِ ، وَلَعَلَّهُ مِنْ سَهْوِ النَّاسِخِ .

(٢) فِي الْأَصُولِ ١/ ١٠٩ : " وَقَدْ حَكَيْتُ أَلْفَاظًا مِنْ أَبْوَابٍ مُخْتَلِفَةٍ مُسْتَعْمَلَةٍ فِي حَالِ التَّعَجُّبِ .. " الْخِ مَا
ذَكَرَ ابْنُ الْأَثِيرِ تَقْرِيْبًا .

(٣) الْإِنْصَافُ ١٢٦ .

(٤) الْكِتَابُ ١/ ٧٢ - ٧٣ .

الفعل عليه ، وتقدير الكلام شَيْءٌ حَسَنٌ زَيْدًا ، و " ما " عند الأخفش^(١) موصولةٌ صلتها ما بعدها ، والخبرٌ محذوفٌ ، وفيها - عند بعضهم - معنى الاستفهام^(٢) ، كأنه قيل : أَيُّ شَيْءٍ أَكْرَمُهُ ؟

وأما " أَحْسَنُ زَيْدٍ ! " : فمعناه معنى الأوَّل ، والجارُّ والمجرور في موضع رَفْعٍ بِإِسْنَادِ الْفِعْلِ إِلَيْهِ ، ولا ضميرَ فيه ؛ لَأَنَّكَ لَسْتَ تَأْمُرُ أَحَدًا بِإِقَاعِ فِعْلٍ ، ومنه قوله تعالى : ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾^(٣) ، أَي : ما أَسْمَعَهُمْ وما أَبْصَرَهُمْ^(٤) ١٤٤ ومعنى الكلام ، أَحْسَنَ زَيْدٌ ، أَي : صارَ ذا حُسْنٍ ، وأَكْرَمَ ، أَي : صارَ ذا كَرَمٍ ، كما قالوا : أَجْرَبَ الرَّجُلُ ، أَي : صارَ ذا إِبِلٍ جَرَبَى ، فنُقِلَ إِلَى صِيغَةِ الْأَمْرِ ، وزَيْدٌ فِيهِ " الْبَاءُ " ، وَخُصَّ بِالتَّعَجُّبِ .

الحكم الثَّانِي : فِعْلُ التَّعَجُّبِ - لخروجه عن نظائره - صارَ في كلامهم كائِلٌ ، فَلَا يُتَصَرَّفُ فِي الْجُمْلَةِ التَّعَجُّبِيَّةِ بِتَثْنِيَّةٍ وَلَا جَمْعٍ وَلَا تَأْنِيثٍ ؛ تقولُ في الأوَّلِ : ما أَحْسَنَ زَيْدًا ! ، وما أَحْسَنَ الزَّيْدَيْنِ ! ، وما أَحْسَنَ الزَّيْدِينَ ! ، وما أَحْسَنَ هَذَا ! والهنديين ! والهنداتِ ! ، وتقولُ في الثَّانِي : يا رَجُلُ أَكْرَمَ زَيْدٍ ! ، ويا هِنْدَاتُ أَكْرَمَ زَيْدٍ ! .

الحكم الثَّالِثُ : وكذلك لم يُتَصَرَّفْ فِيهِ بِتَقْدِيمٍ وَلَا تَأْخِيرٍ وَلَا فَصْلٍ^(٥) ؛ فَلَا يُقَالُ : ما زَيْدًا أَحْسَنَ ، ولا زَيْدًا ما أَحْسَنَ ، ولا بَزِيدٍ أَكْرَمَ ، ولا ما أَحْسَنَ فِي

(١) انظر : الأصول ٨ / ١٠٠ .

(٢) هذا رأيُ الفراءِ وابنِ درستويه . انظر : ابنِ يعيش ٧ / ١٤٩ والرضي على الكافية ٢ / ٣١٠ .

(٣) ٣٨ / مريم .

(٤) انظر : الأصول ١ / ١٠١ .

(٥) انظر : التبصرة ٢٦٨ - ٢٦٩ .

الدَّارِ زَيْدًا ، ولا أَكْرَمَ الْيَوْمَ بَزِيدٍ ، وقد أَجَازَ الْجَرْمِيُّ ^(١) الْفَصْلَ : أَخْذًا بِقَوْلِهِمْ : " مَا أَحْسَنَ بِالرَّجُلِ أَنْ يَصْدُقَ " هذا مع اتِّفَاقِهِمْ عَلَى جَوَازِ الْفَصْلِ بِـ " كَانَ " فَقَالُوا : « مَا كَانَ أَحْسَنَ زَيْدًا » ^(٢) : فَإِنْ قُلْتَ : مَا أَحْسَنَ مَا كَانَ زَيْدًا ! رَفَعْتَ " زَيْدًا " بِـ " كَانَ " ، و " مَا " الثَّانِيَةَ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى التَّعَجُّبِ ، التَّقْدِيرُ : مَا أَحْسَنَ كَوْنُ ^(٣) زَيْدٍ ، و " كَانَ " تَامَةً لَاتَحْتَاجُ إِلَى اسْمٍ وَلَا خَبَرٍ . وَأَجَازَ بَعْضُهُمْ مَا أَحْسَنَ ^(٤) مَا كَانَ ^(٥) زَيْدًا ! " فَجَعَلَ اسْمَ " كَانَ " مُضْمَرًا فِيهَا ، وَفِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّهُ يَعُودُ إِلَى " مَا " ، و " مَا " لِمَا لَا يَعْقِلُ .

وَحَكَى الْأَخْفَشُ أَنَّهُمْ زَادُوا " أَصْبَحَ " ^(٥) و " أَمْسَى " فِي قَوْلِهِمْ : " مَا أَصْبَحَ أَبْرَدَهَا " و " مَا أَمْسَى أَدْفَأَهَا ! " .

الْحُكْمُ الرَّابِعُ : الضَّمِيرُ الَّذِي فِي " أَحْسَنَ " هُوَ فَاعِلُهُ وَلَا يُعْطَفُ عَلَيْهِ ، وَلَا يُبَدَّلُ مِنْهُ ، وَاخْتَلَفَ فِي تَاكِيدِهِ ، فَإِذَا تَقَدَّمَ عَلَى الْمَنْصُوبِ لَمْ يَجْزُ إِجْمَاعًا ،

(١) انظر : ابن يعيش ١٥٠/٧ والرضى على الكافية ٣٠٩/٢ .

(٢) انظر : الأصول ١٠٦/١ والتبصرة ٢٦٩ .

(٣) في الأصل : أَحْسَنَ مَا كَانَ زَيْدًا .

(٤) هو السيرافي . انظر : شرحه لكتاب سيبويه ، ج١ قسم ٢ ص ١٦٧ ، وانظر أيضا : ابن يعيش ١٥٠/٧ .

(٥) ذكر ذلك ابن يعيش منسوبا إلى الأخفش في شرح المفضل ١٥١/٧ - ١٥٢ . وقال ابن السراج في الأصول : ١٠٦/١ : " وقد أَجَازَ قَوْمٌ مِنَ النُّحَوِيِّينَ : مَا أَصْبَحَ أَبْرَدَهَا ، وَمَا أَمْسَى أَدْفَأَهَا ، وَاحْتَجَّوْا بِأَنَّ " أَصْبَحَ وَأَمْسَى " مِنْ بَابِ " كَانَ " فَهَذَا عِنْدِي غَيْرُ جَائِزٍ ... " وانظر أيضا : التبصرة ٢٦٩ ففيها المثالان غَيْرَ مَعْرُوفَيْنِ لِلْأَخْفَشِ .

وأجازه بعضهم إذا تأخر ، وأجاز الأخفش البدل^(١) ، فقال : يجوز : ما أحسن زيداً رجلاً !^(٢) وما أحسن عمراً وجهاً ! ، ولا يجوز : ما أحسن رجلاً ؛ لقلة الفائدة .

الحكم الخامس : بناء فعل التعجب من الفعل الثلاثي الذي لا زيادة فيه ، نحو : ضرب وعلم وظرف ، تقول : ما أضربهُ وأعلمهُ وأظرفهُ ! وأضربُ به وأعلمُ به وأظرفُ به ! فأمّا بناء " أفعل " ففيه خلاف عن سيبويه ، قال السيرافي^(٣) : " أفعل " الذي فيه الهمزة ، نحو أكرم ، يَجِيءُ في التعجب قياساً عند سيبويه . فأمّا قولهم : ما أعطاه للمال ! فهو عند قوم من : أعطى يعطي ، وذلك شاذٌ بمثله : ما أولاه للمعروف ! وقال قوم هو من عطا^(٤) يعطو ، إذا أخذ ، وليس بشيء ، قال ابن السراج إنما جاز ما أعطاه ، وأولاه على حذف^(٥) الزوائد ، وأنك رددته إلى الثلاثة ؛ فإن قلت في " افتقر " : ما أفقره ! فحذفت الزوائد ورددته إلى " فقر "^(٥) ، جاز .

وقد امتنعوا في الثلاثي أن يتعجبوا منه بأشياء ؛ إما استغناء عنها بغيرها ؛ أو خوف اللبس ، أو لمانع ؛ لم يقولوا : ما أقيله ، من القائلة ، وما أسكره من السكر ، وما أجوبه ، وما أعصبه ، وما أقعده وما أجلسه بغير ذلك من أشياء مستوعبة .

(١) لم أقف على هذا الرأي للأخفش فيما لدي من مصادر .

(٢) في الأصل : ما أحسن زيداً رجلاً .

(٣) انظر تحقيق الجزء الثاني من شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤٣١ .

(٤) هذا رأي المبرد في المقتضب ١٨٧/٤ .

(٥) الأصول ٩٩/١ - ١٠٠ .

وَذَهَبَ^(١) قَوْمٌ إِلَى أَنْ كُلَّ فِعْلٍ لَا يَتَزَيَّدُ لَا يَتَعَجَّبُ مِنْهُ ، كَقَوْلِكَ : مَا أُمُوتَهُ ، لِمَنْ مَاتَ ، إِلَّا أَنْ تُرِيدَ : مَا أُمُوتَ قَلْبُهُ ! .

الحكم السادس : إذا تجاوزَ الفِعْلُ ثَلَاثَةَ أَحْرَفٍ ، وَأَرَادُوا التَّعَجُّبَ مِنْهُ لَمْ يُمَكِّنْ نَقْلُهُ^(٢) ، فَجَاءَ وَابٍ " أَشَدَّ " وَ " أَحْسَنَ " وَ " أَقْبَحَ " وَنَحْوِ ذَلِكَ وَأَضَافُوهُ إِلَى مُصَدَّرِ الْفِعْلِ الَّذِي يُرِيدُونَ التَّعَجُّبَ مِنْهُ ، ثُمَّ أَضَافُوا الْمَصَدَّرَ إِلَى صَاحِبِهِ ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ فِي : " دَحْرَجَ " ، وَ " اسْتَخْرَجَ " : مَا أَشَدَّ دَحْرَجَتَهُ ! وَأَحْسَنَ اسْتَخْرَاجَهُ ! وَكَذَلِكَ كُلُّ مَا كَانَ زَائِدًا عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ ، إِلَّا مَا فِي أَوَّلِهِ هَمْزَةٌ عِنْدَ قَوْمٍ^(٣) .

الحكم السابع : مَا كَانَ مِنَ الْخَلْقِ الثَّابِتَةِ ، وَالْعُيُوبِ اللَّازِمَةِ ، كَالطُّوْلِ وَالْقِصَرِ وَالْأَلْوَانِ بِالْحَوْلِ وَالْعَرَجِ ، لَمْ يَتَعَجَّبُوا مِنْهُ إِلَّا بِإِدْخَالِ " أَشَدَّ " وَ " أَحْسَنَ " وَ " أَقْبَحَ " كَالَّذِي قَبْلَهُ ، فَتَقُولُ : مَا أَتَمَّ طَوْلَهُ ! وَأَشَدَّ بَيَاضَهُ ! وَأَقْبَحَ عَرَجَهُ ! فَإِنْ كَانَ شَيْءٌ مِنْ هَذَا النَّوعِ لَغَيْرِ الْخَلْقِ الثَّابِتَةِ ، جَازَ التَّعَجُّبُ مِنْهُ تَقُولُ : مَا أَسْوَدَهُ ! مِنْ [السُّودِدِ]^(٤) / وَمَا أَبْيَضَهُ ! مِنْ بَيَضِ الطَّائِرِ ، وَمَا أَحْمَرَهُ ! ١/١٤٥

(١) قَالَ ابْنُ السَّرَاجِ فِي الْأَصُولِ ١٠٥/٨ : " وَكُلُّ فِعْلٍ مَزِيدٍ لَا يَتَعَجَّبُ مِنْهُ ، نَحْوُ قَوْلِكَ : مَا أُمُوتَهُ ، لِمَنْ مَاتَ .. " إلخ مَا ذَكَرَ ابْنُ الْأَثِيرِ بِالنَّصِّ .

وَوَاضِحٌ أَنَّ فِي النَّصِّ الَّذِي نَقَلْتُ تَصْحِيفٌ وَتَحْرِيفٌ ، فَكَلِمَةُ يَتَعَجَّبُ هُنَاكَ : " يَتَعَبُ " وَهُوَ خَطَأٌ ، كَمَا أَنَّ الصَّوَابَ : لَا يَتَزَيَّدُ ، فَـ " مَزِيدٌ " لَامَعْنَى لَهُ هَاهُنَا .

(٢) فِي الْأَصْلِ : فَجَاءَ .

(٣) مِنْهُمْ الْأَخْفَشُ ، وَنُسِبَ أَيْضًا إِلَى سَبْيُوِيهِ . انْظُرْ : الْمُسَاعِدَ عَلَى تَسْهِيلِ الْفَوَائِدِ ٢/ ١٦٣ - ١٦٤ .

(٤) تَقَمَّةٌ يَلْتَمِسُ بِمِثْلِهَا الْكَلَامُ ، وَانْظُرْ : التَّبَصُّرَةَ ٢٦٧ : فِيهَا التَّمَمَةُ .

من البلادة وقد أجاز الكوفيون^(١) : ما أبيضه ! وما أسوده ! في الألوان ؛
قالوا : لأنهما أصلان^(٢) لها .

الحكم الثامن : قال سيبويه : هذا باب " ما أفعله " ^(٣) على معنيين ،
تقول : ما أبغضني له ! وما أمقتني له ! إنما تريد : أنك ماقت بوائك مبغض ،
وتقول : ما أمقتني إلي ! وما أبغضه إلي ! فأنت تريد : أنه مقيت وبغض ، وإن
قلت : ما أبغضني إليه ! وما أمقتني إليه ! كنت أنت المقيت عنده ؛ وإنما خصوا
اللام بذلك لأن بابها الملك ، و " إلى " لانتها الغاية للفعل ؛ فهو للمفعول .
الحكم التاسع : نوعا التعجب مشتركان في الأحكام ؛ فكل فعل تعجب
منه بـ " ما أفعله " تعجب منه بـ " أفعل به " ، وكل ما امتنع في هذا امتنع في
الآخر ؛ تقول : ما أحسن زيدا ! ، وأحسن بزيدا ! وما أحسن استخراجه !
وأحسن باستخراجهِ ! وما أشد سواده ! وأشد بسواده ! وما أقبح عرجه !
وأقبح بعرجهِ ! ، وكما لا تقول : ما أبيضه ، فكذلك لا تقول : أبيض به .

الحكم العاشر : قد ألحقوا في التعجب لفظين ، لهما نظير إليه - وإن لم
يكونا تعجبا - وهما : " أفعل القوم " و " أفعل من القوم " ؛ تقول : زيد أفضل
القوم ، وأفضل من القوم ، فأعطوهما بعض أحكام التعجب ، فما لم يجز في
التعجب ، لم يجز فيهما ؛ وإنما فعلوا ذلك لأن معناهما : المبالغة ، والشيء
يحمل على نظيره ؛ ولهذا امتنع بعضهم من ظهور المصدر معه ؛ فلا يجيز : زيد

(١) الإنصاف ١٤٨ .

(٢) الإنصاف ١٥٠ - ١٥١ .

(٣) الكتاب ٩٩/٤ .

أَفْضَلُ الْقَوْمِ فَضْلاً ، وَأَكْرَمُهُمْ كَرَمًا ، وَقَالَ : مَا جَاءَ مِنْهُ مُظْهِراً فَهُوَ مَنْصُوبٌ
بِفِعْلِ آخَرٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ الْمَذْكُورُ ، كَقَوْلِهِ (١) :

أَمَّا الْمُلُوكُ فَأَنْتَ الْيَوْمَ الْأَمُّهُمْ لَوْمًا وَأَبْيَضُهُمْ سِرٌّ بِأَلْ طَبَّاحٍ

وهذان الفعلانِ الملحقانِ بالتعجبِ محمولانِ على قِسْمِيَّهِ ؛ فكلُّ ما جازَ
فيهما جازَ في هذينِ ، وما امْتَنَعَ فيهما امْتَنَعَ في هذينِ ؛ تقولُ : زَيْدٌ أَعْلَمُ
الْقَوْمِ ، وَأَعْلَمُ مِنَ الْقَوْمِ ، وَأَحْسَنُ / الْقَوْمِ اسْتَخْرَاجاً ، وَأَحْسَنُ مِنْهُمْ اسْتَخْرَاجاً ، ١٤٥ / ب
وأَشَدُّ الْقَوْمِ بِياضاً ، وَأَشَدُّ مِنْهُمْ بِياضاً ، وَأَقْبَحُ الْقَوْمِ عَرَجاً ، وَأَقْبَحُ مِنْهُمْ عَرَجاً ؛
ولا تقولُ : هُوَ أَبْيَضُهُمْ ، وَلَا أَعْرَجُهُمْ ، فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ
أَعْمَى وَأَضَلُّ سَبِيلًا ﴾ (٢) فَمَحْمُولٌ عَلَى عَمَى الْقَلْبِ (٣) - وَإِلَيْهِ يُنْسَبُ أَكْثَرُ

(١) هو طرفة بن العبد . ديوانه ٢٣ ، ورواية الديوان هكذا :

إِنْ قُلْتُ نَصْرٌ فَنَصْرٌ كَانَ شَرِّ فِتْنَى قَدْماً وَأَبْيَضَهُمْ سِرٌّ بِأَلْ طَبَّاحٍ

وانظر : معاني القرآن للقراء ١٢٨/٢ والإنصاف ١٤٩ وابن يعيش ٩٣/٦ والتذهيب ٢٤٥/٣ واللسان
(بيض) ، ورواية الشطر الأول في الإنصاف وابن يعيش واللسان هكذا :

إِذَا الرِّجَالُ شَتَوْا وَاشْتَدَّ أَكْلُهُمْ

أَبْيَضُهُمْ سِرٌّ بِأَلْ طَبَّاحٍ : أَيْ : إِنْ ثِيَابٌ طَبَّاحٌ بِيَضَاءً شَدِيدَةً الْبِياضِ نَقِيَّةً مِنْ أَثَرِ الطَّبِيخِ ، وَهَذَا
يَعْنِي أَنَّهُ لَا يَطْبَخُ ؛ فَلَا تَتَدَسُّ ثِيَابُهُ ، وَهَذَا كُنَايَةٌ عَنْ شِدَّةِ الْبُخْلِ ، هَذَا وَقَدْ قَالَ الْأَزْهَرِيُّ فِي
التصريح ٢٥٣/١ : " فـ " لَوْمًا " مَنْصُوبٌ بِمَحْنُوفٍ ، قَالَهُ صَاحِبُ الْبَدِيعِ " .

(٢) ٧٢ / الإسراء .

(٣) انظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢٥٣/٣ ، هَذَا وَمَا ذَكَرَهُ ابْنُ الْأَثِيرِ فِي تَوْحِيدِ آيَةِ مَوْجُودٍ
بِنَصِّهِ تَقْرِيباً فِي أَصُولِ ابْنِ السَّرَّاجِ ١٠٥/١ .

الضلال - أو على أنه اسم لم يُرد به " أَفْعَلُ من كذا " ، وأنشد بعضهم^(١) :
يا لَيْتَنِي مِثْلُكَ فِي الْبِياضِ أَبْيَضُ مِنْ أُخْتِ بَنِي أَباضِ

القِسْمُ الثاني

من الباب الخامس عشر ، وهو بابُ العوامل

في الأسماء العاملة ، وفيه مُقدِّمةٌ ، وأربعة أنواع .
أما المُقدِّمة : فقد سَبَقَ في أوَّلِ البابِ أَنَّ الفِعْلَ أَصْلُ في^(٢) العَمَلِ ، وأَنَّهُ
قد حُمِلَ عَلَيْهِ أَسْمَاءٌ وحُرُوفٌ .

فالأَسْمَاءُ العاملةُ عَمَلَ الفِعْلِ على أَرْبَعَةِ أَنْواعٍ :
نوعٌ عَمِلَ لُمُشَابَهَةٍ في العِدَّةِ والحَرَكَاتِ وغيرِهما ، وهو : اسْمُ الفاعِلِ
والمفعولِ .

ونوعٌ حُمِلَ على اسْمِ الفاعِلِ ، وهو الصِّفَةُ .
ونوعٌ عَمِلَ على شَرْطِ أَنْ يَكُونَ بِتَقْدِيرِ " أَنْ " والفِعْلِ ؛ لَكُونِهِ أَصْلًا للفِعْلِ ،
وهو المَصْدَرُ .

ونوعٌ عَمِلَ نِيابَةً عَنِ الفِعْلِ ، واختِصاراً ، وهو اسْمُ الفِعْلِ .

(١) هورؤية . ملحقات ديوانه ١٧٦ .

وانظر : الأصول ١٠٤/٨ والإنصاف ١٤٩ وابن يعيش ٩٣/٧ و ١٤٧ والخزانة ٢٣٠/٨ واللسان

(بيض) وشرح أبيات المغني ٩٥/٨ .

بنو أباض - بفتح الهمزة - : قومٌ .

(٢) انظر ص ٤٣٠ .

النوع الأول:

في اسم الفاعل والمفعول ، وفيه فرعان :

الفرع الأول : في تعريفهما (١) ، اسم الفاعل : ما جرى على فعله ،

كضارب ومُخرجٍ ومُنطلقٍ ، ومُسْتخرجٍ ، من : ضَرَبَ يَضْرِبُ ، وأَخْرَجَ يُخْرِجُ ،

وانطلق ينطلق ، واستخرج / يستخرج ، وكذلك ما جاء منها على غير هذا ١٤٦ /

الوزن ، نحو : ضَرَّابٍ ، وضَرُوبٍ ، ومِطْعَامٍ ، وقَدِيرٍ ، فَيَعْمَلُ عَمَلَ الْفِعْلِ ،

مُظْهِراً ، أو مُضَمراً ، ومُقَدِّماً ، ومُؤَخَّراً ، ومُؤَنَّثاً ، ومذكراً ؛ تقول : زيدٌ ضاربٌ

عَمراً ومُكْرَمٌ بَكراً ، وهو ضاربٌ زَيْداً وعَمراً ، أَيْ : وضاربٌ عَمراً .

وأما اسم المفعول : فهو الجاري على " يَفْعَلُ " من فِعْلِهِ : نحو : مضروبٍ ،

ومُخْرَجٍ ، ومُسْتخرجٍ ، ومُنطلقٍ به ، وحُكْمُهُ حُكْمُ اسمِ الْفَاعِلِ ، إِلَّا أَنَّهُ يَنْقُصُ

عنه بمفعولٍ واحدٍ أَبَداً ، تقول : زيدٌ مَضْرُوبٌ غُلَامُهُ ، ومُخْرَجٌ وَلَدُهُ ، ومُسْتخرجٌ

مَالُهُ .

ولا يَعْمَلُ اسمُ الْفَاعِلِ والمفعول إِلَّا إِذَا كَانَا مِنْ فِعْلٍ مُتَعَدٍّ ؛ فَإِنَّهُمَا تَابِعَانِ

لَهُ فِي الزُّوْمِ والتعدي ، إِلَّا أَنَّ الْفِعْلَ الْمُتَعَدِّيَّ لَا يُعَدِّي بِحَرْفٍ جَرٍّ إِلَّا إِذَا تَأَخَّرَ ،

لَا تَقُولُ : ضَرَبْتُ لَزِيدَ ، بَوَقُولٍ : لَزِيدٍ ضَرَبْتُ ، واسمُ الْفَاعِلِ تُعَدِّيهِ بِحَرْفِ الْجَرِّ ؛

تقول : هذا ضاربٌ زَيْداً ، و : ضاربٌ لَزِيدٍ .

الفرع الثاني : في أحكامه .

الحكم الأول : لما كان اسمُ الْفَاعِلِ فرعاً في الْعَمَلِ على الْفِعْلِ ، نَقُصَ

عَنْهُ ، فَاحْتَاجَ فِي الْعَمَلِ إِلَى شَرَائِطٍ ثَلَاثٍ :

(١) في الأصل : في تعريفها .

الشَّرِيطَةُ الأولى : أَنْ يَكُونَ ؛ لِلْحَالِ ، أَوْ ^(١) لِلْاِسْتِقْبَالِ ، وَلَا يَعْمَلُ إِذَا كَانَ بِمَعْنَى الْمَاضِي ، وَالْكَوْفِيُّ ^(٢) يَعْمَلُهُ فِيهِ ، تَقُولُ : زَيْدٌ ضَارِبٌ عَمْرًا السَّاعَةَ ، وَضَارِبٌ عَمْرًا غَدًا ، وَلَا تَقُولُ : ضَارِبٌ زَيْدًا أُمْسَ ؛ لِأَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ أَشْبَهَ الْفِعْلَ الْمَضَارِعَ فِي حَرَكَاتِهِ وَسَكَنَاتِهِ ، وَتَذَكِيرِهِ وَتَأْنِيثِهِ بِغَيْرِ ذَلِكَ ؛ فَحُمِلَ عَلَيْهِ فِي الْعَمَلِ ، وَلَمْ يُشَبَّهِ الْمَاضِي ، إِلَّا إِذَا أُريدَ حِكَايَةُ الْحَالِ الْمَاضِيَةِ ، أَوْ أُدْخِلَتْ عَلَيْهِ الْآلِفُ وَاللَّامُ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَكَلَّبَهُمْ بِاسِطٍ ذِرَاعِيهِ بِالْوَصِيدِ ﴾ ^(٣) ، وَكَقَوْلِكَ : هَذَا الضَّارِبُ زَيْدًا أُمْسَ ، وَتَقُولُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ عَمْرٍو ، فَتَصِفُهُ بِهِ ، لِأَنَّهُ نَكْرَةٌ مِثْلُهُ ، وَلَا تَقُولُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ زَيْدٍ أُمْسَ ، إِلَّا عَلَى الْبَدَلِ .

الشَّرِيطَةُ الثَّانِيَّةُ : أَنْ يَكُونَ اسْمُ الْفَاعِلِ مُعْتَمِدًا عَلَى أَحَدِ خَمْسَةِ أَشْيَاءَ :

- الأَوَّلُ : أَنْ يَكُونَ صِفَةً لِمَوْصُوفٍ ، كَقَوْلِكَ : هَذَا رَجُلٌ ضَارِبٌ زَيْدًا .
 الثَّانِي : أَنْ يَكُونَ خَبْرًا لِمَبْتَدَأٍ ، كَقَوْلِكَ : زَيْدٌ قَائِمٌ غُلَامُهُ ، وَعَمْرٌو ضَارِبٌ أَخُوهُ بَكْرًا .
 الثَّالِثُ : أَنْ يَكُونَ جَا لًا لَدَى حَالٍ ، كَقَوْلِكَ : هَذَا زَيْدٌ قَائِمًا غُلَامُهُ .
 الرَّابِعُ : هَمْزَةُ الْاِسْتِفْهَامِ ، كَقَوْلِكَ : أَقَائِمُ أَخَوَاكَ ، فَارْتَفَعَ " أَخَوَاكَ " بِـ " قَائِمٍ " .
 الْخَامِسُ : " مَا " النَّافِيَةُ ، كَقَوْلِكَ : مَا ذَاهِبٌ غُلَامَاكَ ، فَارْتَفَعَ " غُلَامَاكَ " بِـ " ذَاهِبٍ " .

الشَّرِيطَةُ الثَّالِثَةُ : فِي تَحْمِيلِهِ الضَّمِيرَ إِذَا جَرَى عَلَى مَنْ هُوَ لَهُ ، فَإِنْ جَرَى عَلَى غَيْرِ مَنْ هُوَ لَهُ لَمْ يَتَحْمَلْهُ ، كَقَوْلِكَ : زَيْدٌ هِنْدٌ ضَارِبُهَا هُوَ ، فَـ " زَيْدٌ " مَبْتَدَأٌ ، وَـ " هِنْدٌ " مَبْتَدَأُ ثَانٍ " وَـ " ضَارِبُهَا " خَبَرُهَا ، وَـ " هُوَ " لِـ " زَيْدٍ " فَقَدْ جَرَى عَلَى غَيْرِ مَنْ هُوَ لَهُ ؛ فَاحْتَاجَ أَنْ يَبْرُزَ الضَّمِيرُ ، وَهُوَ " هُوَ " .

(١) فِي الْأَصْلِ : وَالْاِسْتِقْبَالِ .

(٢) انْظُرْ : الْمُسَاعَدَ عَلَى تَسْهِيلِ الْفَوَائِدِ ١٩٧/٢ وَالْهَمْعَ ٨١/٥ .

(٣) ١٨ / الْكَهْفِ .

والكوفي : يَعْمَلُهُ غَيْرَ مُعْتَمَدٍ^(١) ، وَيُحْمِلُهُ الضَّمِيرُ ، وَإِنْ جَرَى عَلَى غَيْرٍ مِنْ

هَوْلِهِ .

وَإِذَا صُغِرَ اسْمُ الْفَاعِلِ أَوْ وُصِفَ لَمْ يَعْمَلْ ؛ لِأَنَّهُ يَبْعُدُ بِذَلِكَ عَنِ الْفِعْلِ
الَّذِي عَمَلَ بِمُشَابَهَتِهِ ، وَمَا جَاءَ مِنْهُ فِي الشَّعْرِ فَمَوْوَلٌ ، وَقَدْ جَوَّزَ بَعْضُهُمْ : هَذَا
ضَارِبٌ زَيْدًا ظَرِيفٌ ، فَوُصِفَ بَعْدَ الْعَمَلِ .

الْحُكْمُ الثَّانِي : جَمِيعُ أَبْنِيَةِ اسْمِ الْفَاعِلِ تَعْمَلُ عِنْدَ الْبَصْرِيِّ ، وَقَدْ اخْتَلَفُوا
فِي أَبْنِيَةِ مِنْهَا ، وَهِيَ : فَعُولٌ ، وَفَعَّالٌ ، وَمِفْعَالٌ ، فَأَعْمَلَهُنَّ الْبَصْرِيُّ ، وَأَنْشَدَ^(٢) :
ضُرُوبٌ بَنَصْلِ السَّيْفِ سَوْقَ سِمَانِهَا إِذَا عَدِمُوا زَادَ لِفَانِكَ عَاقِرُ
وَقَالَ^(٣) :

أَخَا الْحَرْبِ لِبَاسًا إِلَيْهَا جِلَالُهَا وَلَيْسَ بَوْلَاجٍ الْمَكَارِهِ أَعَزَّلَا

(١) انظر : المساعد على تسهيل الفوائد ١٩٤/٢ والهمع ٨١/٥ .

(٢) لأبي طالب . ديوانه ٧٩ .

وهو من شواهد سيبويه ١١١/١ وانظر أيضا : المقتضب ١١٤/٢ والأصول ١٢٤/١ والتبصرة
٢٢٥ وأمالى ابن السجري ١٠٦/٢ وابن يعيش ٧٠/٦ والخزانة ٢٤٢/٤ .

(٣) هو الفُلاخُ بْنُ حَزَنٍ الْمُنْقَرِيّ .

والبيت من شواهد سيبويه ١١١/١ ، وانظر أيضا : المقتضب ١١٣/٢ والتبصرة ٢٢٥ وابن يعيش
٧٠/٦ .

أخو الحرب : الملازم لها ، المتَّهِبِيُّ الْمُسْتَعْدُّ . الْجِلَالُ بكسر الجيم - جمع جُلٍّ - بِالضَّمِّ - وأصله ما
يلبسه الفرسُ ، فجعله لما يلبسُ المحارب من السلاح . الْوَلَاجُ : الكثير الولوج في البيوت ، يترددُ فيها
لضعفِ هِمَّتِهِ وعجزِهِ . هَذَا وَرَايَةُ ابْنِ الْأَثِيرِ : وَلَيْسَ بَوْلَاجٍ الْمَكَارِهِ ، وَرَايَةُ غَيْرِهِ : وَلَيْسَ بَوْلَاجٍ
الْخَوَالِفِ بِالْخَوَالِفِ : جمع خَالَفَةٍ ، وَهِيَ : عمودٌ في مَوْخَرِ الْبَيْتِ . الْأَعْقَلُ : الذي تصطكُ رُكْبَتَاهُ فِي
الْمَشْيِ ؛ ضَعْفًا أَوْ خِلَاقَةً .

وقال (١) :

شَمُّ مَهاوِينُ أَبدانَ الجَزُورِ مَخًا مِصُّ العَشيَّاتِ لا مِيلٌ ولا قَرَمٌ (٢)
مَهاوِينُ : جَمْعُ مَهاوَنٍ ، ومنه قولُهم : إِنَّهُ لَمِنَحارِبِوايَكُها ، ومِفْعَلٌ : بمنزلة
مِفْعَالٍ .

وَأَمَّا فَعِيلٌ للمبالغة فلا يُعْمَلُ إِلَّا سِيبَوِيهِ (٣) وحده ، وأنشُد (٤) :

حَتَّى شَافَها كَلِيلُ مَوهِنًا عَمِلُ باتَتْ طَراباً وباتَ اللَّيْلُ لَمْ يَنِمْ

(١) هو الكَمِيتُ بْنُ زَيْدِ الأَسَدِيِّ . كذا قال سيبويه ، وفي الخزانة ما يفيد أنه ليس في ديوانه . قال
البغدادي : " والشعر نَسَبُهُ سِيبَوِيهِ إِلَى الكَمِيتِ بْنِ زَيْدِ الأَسَدِيِّ .. " .

وقال ابن المستوفى كابن خَلَفَ : رواه سيبويه للكَمِيتِ ولم أره في ديوانه بواشُدُهُ ابن السيرافي لتمييم
ابن أبي بن مُقْبِلٍ " انتهى كلام البغدادي ، قُلْتُ : والبيت في ديوان الكَمِيتِ بْنِ زَيْدِ المطبوع ١٠٤/٢ .

وانظر : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢١٥/١

(٢) وهو من شواهد سيبويه ١١٤/١ ، وانظر أيضاً : التبصرة ٢٢٨ ، وابن يعيش ٧٤/٦ ، ٧٥ والخزانة
١٥٠/٨ .

مَهاوِينُ : جَمْعُ مَهاوَنٍ ، مبالغة في مُهِنٍ . شَمٌ : جَمْعُ أَشْمٍ ، من الشمم ، وهو : ارتفاعُ قَصْبَةِ الأنفِ
مع استواءِ أعلاه ، كناية عن العَرَّةِ . القَرَمُ - بالتحريك - رِذالُ النَّاسِ وسفلتهم ، يُقالُ للذكر والأنثى
والواحد والجمع ، والميلُ : جَمْعُ أَمِيلٍ ، وهو الضعيفُ الذي لا يَثْبُتُ على مركوبه . مخاميصُ : جَمْعُ
مخماصٍ ، مبالغة : خَمِيصٌ ، من خَمَصَ الشَّخْصُ إذا جاع .

(٣) الكتاب ١١٤/١ .

(٤) لساعدة بن جُوَيَّةِ الهذلي . ديوان الهذليين ١١٢٩ .

وانظر - مع كتاب سيبويه - المقتضب ١١٥/٢ والمنصف ٧٦/٣ والتبصرة ٢٢٦ وابن يعيش
٧٢/٦ والمغنى ٤٣٥ وشرح أبياته ٣٤٧/٥ و٣٢٤/٦ والخزانة ١٥٥/٨ .

شَافَها : شاقها ، أو ساقها وأزعجها موضعها من والضمير في " شافَها " : يرجع إلى " الصَّوَارِ "
المذكور في بيت سابقٍ على الشاهد ، والصَّوَارِ - بكسر الصاد - : القطيع من البقر . كَلِيلٌ : فعيل
بمعنى مَفْعِلٍ ، أي : مَكْلٌ كسميع بمعنى مُسْمِعٍ . موهنا : وقتاً من الليل هو مفعول به على المجاز ،
والمعنى : أن البرق يَكِلُ أوقاتَ الليل بدوامه وتوالي لمعانه . والطراب : التي استخفها الفرجُ .

والمازني^(١) يقول : إنَّ " مَوْهِنًا " منصوبٌ على الظرفِ .

وَأَمَّا " فَعِلٌ " فَإِنَّ سيبويه^(٢) والجرمي^(٣) يُعملانه ، وأنشدَ سيبويه^(٤) :
أ/١٤٧

حَذَرُ أُمُورٍ لَا تُخَافُ وَأَمِنْ ما لَيْسَ مُنْجِيَهُ مِنَ الْأَقْدَارِ

الحكم الثالثُ : المثني والمجموعُ جمعُ الصَّحَّةِ ، والتكسيرُ يَعْمَلُ عَمَلَ

المفردِ ، تقولُ : هُمَا ضَارِبَانِ زَيْدًا ، وَهُم شَاتِمُونَ عَمْرًا ، وَهُم قُطَّانُ مَكَّةَ ، وَهُنَّ حَوَاجُ بَيْتِ اللَّهِ ، قَالَ طَرْفَةُ^(٥) :

ثُمَّ زَادُوا أَنَّهُمْ فِي قَوْمِهِمْ
غَفَّرَ ذَنْبَهُمْ غَيْرُ فُحْرٍ

(١) انظر : المساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ١٩٣ والخزانة ٣/ ٤٥٢ .

وقد تابع المبرد أستاذه المازني ولم يُشر إليه . انظر : المقتضب ٢/ ١١٥ .

(٢) الكتاب ٢/ ١١٥ .

(٣) انظر : الأصول ١/ ١٢٤ - ١٢٥ والتبصرة ٢٢٧ .

(٤) لأبي يحيى اللاحقي ، وقيل : لابن المقفع ، وانظر : الكتاب ١/ ١١٣ والمقتضب ٢/ ١١٦ والتبصرة

٢٢٧ وأمالى ابن السجري ٢/ ١٠٧ وابن يعيش ٦/ ٧١ والخزانة ٨/ ١٦٩ .

هذا وقد طعن بعضهم في هذا البيت ، وزعم أنه موضوع ونُسب الطعن لأبي عثمان المازني . انظر :

النكت في تفسير كتاب سيبويه للشمتمري ٢٤٧ وابن يعيش في الموضع السابق .

(٥) ديوانه ٦٤ .

وهو من شواهد سيبويه ١/ ١١٣ ، وانظر أيضا : التبصرة ٢٢٨ وابن يعيش ٦/ ٧٤ ، ٧٥ ،

والتصريح ٢/ ٦٩ والخزانة ٨/ ١٨٨ ويروى : غَيْرُ فُحْرٍ ، بالجيم أيضا .

وقال آخر^(١) :

مِمَّنْ حَمَلْنَ بِهِ وَهْنَ عَوَاقِدٍ حُبُّكَ النَّطَاقِ فَشَبَّ غَيْرَ مُهَبِّلٍ
وقال^(٢) :

أَوَ الْفَامَكَّةُ مِنْ وَرَقِ الْحَمَى

الحكمُ الرَّابِعُ : إِذَا عَمِلَ اسْمُ الْفَاعِلِ فِي مُظْهَرٍ ، مَثْنًى أَوْ مَجْمُوعٍ وَحْدَتَهُ كَمَا تَوَحَّدُ الْفِعْلُ ، تَقُولُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مُنْطَلِقٍ غُلَامَاهُ ، وَذَاهِبٍ غُلَامَانَهُ ، فَإِنْ كَانَ مِمَّا يُجْمَعُ جَمْعَ تَكْسِيرٍ ، كَانَ جَمْعُهُ أَوْلَى ، تَقُولُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قِيَامِ غُلَامَانَهُ ، وَلَا يَحْسُنُ : قَائِمَيْنِ غُلَامَانَهُ ، إِلَّا عَلَى لُغَةٍ مَنْ قَالَ : أَكْلُونِي الْبِرَاغِيثُ ، وَإِنْ رَفَعْتَ بِهِ مَضْمَرًا مَثْنًى أَوْ مَجْمُوعًا ثَنَيْتَهُ وَجَمَعْتَهُ ، فَقُلْتَ : الزَّيْدَانِ قَائِمَانِ ، وَالزَّيْدُونَ قَائِمُونَ ، تَقْدِيرُهُ : قَائِمَانِ هُمَا ، وَقَائِمُونَ هُمْ .

(١) وهو أبو كبير الهذلي . انظر : ديوان الهذليين ١٠٧٢ .

وهو من شواهد سيبويه ١٠٩ / ٨ ، وانظر أيضا : النكت في تفسير كتاب سيبويه ٢٤٤ والإنصاف ٤٨٩ وابن يعيش ٧٤ / ٦ والغني ٦٨٦ وشرح أبياته ٨٢ / ٨ ، والخزانة ١٩٢ / ٨ .
عواقد : جمع عاقدة . حُبُّكَ النَّطَاقِ : مشدّد ، والمفرد : حَبَاك - يَزْنُهُ نَطَاقٌ . والنطاق : إِزَارٌ تَشْدُهُ الْمَرْأَةُ فِي وَسْطِهَا بَوْتَرَسِلُ أَعْلَاهُ عَلَى أَسْفَلِهِ ، تَقِيْمُهُ مَقَامُ السَّرَاوِيلِ الْمُهَبِّلِ : الْمُثْقَلُ بِالْحَمَى .

(٢) هو المجاج . ديوانه ٢٩٥ .

والبيت من شواهد سيبويه ٢٦ / ٨ ، ١١٠ ، وانظر : أيضا : الخصائص ١٣٥ / ٣ ، ٤٧٣ والإنصاف ٥١٩ وابن يعيش ٧٤ / ٦ ، ٧٥ واللسان (حمم) .
أوالفأ : جمع ألفة ونونُهُ للضرورة . الْوَرَقُ : جمع ورقاء ، وهي التي لونها بين الغُبرَةِ والخُضرة .
الْحَمَى : المراد به : الْحَمَامُ . يَصِفُ حَمَامَ الْكُعبَةِ .

قال ابن يعيش : ويحتمل ذلك أمرين ، أحدهما : أَنْ يَكُونَ حَذَفَ الْمِيمِ عَلَى حَدِّ التَّرْخِيمِ فِي غَيْرِ النَّدَاءِ ؛ ضرورة ، ثُمَّ ابْدَلُ مِنَ الْأَلِفِ يَاءً (أَيْ : فَقَلِبْتَ الْفَتْحَةَ كَسْرَةً) . الثَّانِي : أَنْ يَكُونَ حَذَفَ الْأَلِفِ تَخْفِيفًا ؛ لَزِيَادَتِهَا ، فَاجْتَمَعَ الْإِيمَانُ ، فَأَبْدَلُ مِنَ الثَّانِيَةِ يَاءً ؛ لِكِرَاهِيَةِ التَّضْعِيفِ ، عَلَى حَدِّ الْإِبْدَالِ فِي " تَطَنَّنْتُ " وَالْأَصْلُ : " تَطَنَّنْتُ " (أَيْ : ثُمَّ قَلِبْتَ الْفَتْحَةَ كَسْرَةً) .

الحكم الخامس : لا يخلو اسم الفاعل ومفعوله : أن يكون في كل منهما
 "ألف" و "لام" ، أو في أحدهما ، أو لا في واحد منهما .

فالأول : يجوز فيه النصب على الأصل ، والجر بالإضافة ، تقول : هذا
 الضارب الرجل ، والرجل ، وكذلك إن كان المفعول مضافاً إلى ما فيه الألف
 واللام ، كقولك : هذا الضارب غلام الرجل .

الثاني : إما أن يكون الألف واللام في اسم الفاعل ، أو في مفعوله .

فإن كانا في اسم الفاعل صار بتقدير "الذي" فتنصب المفعول ، فنقول : ١٤٧/ب
 رأيت الرجل الضارب زيداً ولا يجوز جره ، وقد أجازهُ الفراء (١) .

وإن كان في المفعول ، لم يكن فيه إلا الجر ، نحو : هذا ضارب الرجل
 وقد قرأ أبو السَّمَّال : ﴿ إِنَّكُمْ لَذَائِقُوا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ ﴾ (٢) بولحنه (٣) ، قال ابن
 السَّراج : وقد أجاز سيبويه نصب الاسم (٤) مع إسقاط التثوين في قوله (٥) :

فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتَبٍ وَلَا ذَاكَرَ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلاً

الثالث : أن لا يكون في اسم الفاعل ومفعوله ألف ولا م ، ولك فيه حذف
 التثوين والجر بالإضافة ، وإبقاء التثوين والنصب ، نحو : ضارب
 زيد ، وضارب زيداً .

(١) انظر : ابن يعيش ١٢٣ / ٢ .

(٢) ٢٨ / الصافات .

(٣) انظر : شواذ ابن خالويه ٢٧ والبحر المحيط ٣٥٨ / ٧ .

(٤) لم أقف على قول ابن السراج هذا في الأصول المطبوع بالشاهد (فألفيته غير مستعتب) موجود
 في الأصول ٤٥٥ / ٣ .

وأتى به ابن السراج في هذا الموضع شاهداً على حذف التثوين لالتقاء الساكنين .

(٥) هو أبو الأسود الدؤلي . زيادات ديوانه ١٢٣ .

وهو من شواهد سيبويه ١ / ١٦٩ ، وانظر أيضاً : المقتضب ٢ / ٣١٣ والخصائص ١ / ٣١١ .

والمنصف ٢ / ٢٣١ والتبصرة ٧٢٩ والإنصاف ٦٥٩ وابن يعيش ٩ / ٣٤ ، ٣٥ والبحر المحيط ٨ /

٥٢٨ والمفني ٥٥٥ وشرح أبياته ٧ / ١٨٢ ، ١٨٣ ، ٣٦٧ والخزانة ١١ / ٣٧٤ .

وحكمُ التثنية والجمع - مع هذه الأقسام الثلاثة - حكمُ المفرد في حذفِ النون والجرِّ ، وإثباتها والنَّصْب ، تقولُ في الأوَّل : هذانِ الضَّارِبَانِ الرَّجُلُ ، والضَّارِبَانِ الرَّجُلُ ، وهؤلاءِ الضَّارِبُونَ الرَّجُلُ ، والضَّارِبُونَ الرَّجُلُ ، وتقولُ في الثَّاني: هذانِ الضَّارِبَانِ زَيْدٌ ، والضَّارِبَانِ زَيْدٌ ، والضَّارِبُونَ زَيْدٌ ، والضَّارِبُونَ زَيْدٌ .

وقد أجازوا النَّصْبَ مع حذفِ النونِ وهو قليلٌ ، وأنشدوا (١) :

الحافظو عورةِ العشيرةِ لا يأتِيهمُ من وراءهم وكَفٌ

وعليه قُرئَ ﴿وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ﴾ (٢) بالنَّصْبِ (٣) ، فجعلوا حذفَ النونِ

تخفيفاً ، لا للإضافة ، والجرُّ أكثرُ ، وتقولُ في الثَّالثِ : مررتُ برجلَيْنِ ضارِبَيْنِ زَيْدٍ ، وضرارِبَيْنِ زَيْدٍ ، وبرجالِ ضارِبِي زَيْدٍ ، وضرارِبِي زَيْدٍ .

الحكمُ السَّادِسُ : إذا عطفتُ على الاسمِ المفعولِ المجرورِ الذي فيه الألفُ

واللَّامُ اسماً لا أَلِفٌ ولا ماً فيه ، فالاختيارُ النَّصْبُ ، كقولك : أعجبنى الضَّارِبُ الرَّجُلُ وزَيْدٌ ، وقد جَوَّزَ سيبويه (٤) فيه الجرُّ ؛ حملاً على اللَّفْظِ ، وأنشدَ (٥) عليه :

الواهبُ المائةِ الهِجَانِ وعَبْدُهَا عَوْداً تُزجِّي خَلْفَهَا أَطْفَالَهَا

(١) لعمر بن امرئ القيس قويل : لقيس بن الخطيم ، انظر : زيادات ديوان قيس بن الخطيم ١٧٢ .

وهو من شواهد سيبويه ١٨٦/٨ ، وانظر أيضاً : المقتضب ١٤٥/٤ والإيضاح العضدي ١٤٩/١

والمحتسب ٨٠/٢ والنصف ٦٧/١ والتبصرة ٢٢٢ والخزانة ٢٧٢/٤ و ١٢٢/٥ ، ٤٦٩ .

العورةُ : المكان الذي يُحذَرُ فيه العَوُّ . الوَكْفُ : العيبُ والإثمُ .

(٢) ٣٥/ الحج .

(٣) وهي قراءة ابن أبي إسحاق والحسن ، ورويتُ عن أبي عمرو ، انظر : المحتسب ٨٠/٢ وشواذ ابن

خالويه ٩٥ والبحر المحيط ٣٦٩/٦ .

(٤) الكتاب ١٨٢ - ١٨٣ .

(٥) للأعشى . ديوانه ٢٩ .

انظر : المقتضب ١٦٣/٤ والأصول ١٣٤/٨ و ٣٠٨/٢ والتبصرة ١٤٣ والمخصَّص ١٢٥/١٦

والخزانة ٢٥٦/٤ و ١٣١/٥ و ٤٩٨/٦ .

الهِجَانُ : البيضُ ، وهي أكرمُ الإبلِ . العَوْدُ : جمعُ عائدٍ ، هي الحديثةُ النَّتَاجِ (وهي صيغةُ نَسَبٍ ، مثلُ حَوْلٍ وحائلٍ) وتُزجَّى : تَسْوَقُ . والمعنى : أنَّ المملوكَ يهبُ المائةَ الهِجَانِ من الإبلِ يومعها عبداً ، أي راعياً .

وكذلك جَوَزَ (١) البَدَلَ بَوَأْنَشَدَ (٢) :

أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِىُّ بِشَرِّ عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وَقَوْعَا
وَالْمَبْرَدُ (٣) يُخَالِفُهُ فِي هَذَيْنِ الْحُكْمَيْنِ .

الحكمُ السَّابِعُ : إِذَا فَصَلْتَ بِالظَّرْفِ مَعَ حَرْفِ الْعَطْفِ فِي اسْمِ الْفَاعِلِ ،
كَانَ قَبِيحًا .

كَقَوْلِكَ : زَيْدٌ ضَارِبٌ عَمْرًا الْيَوْمَ وَغَدًا بِشَرًّا ، فَإِنْ قُلْتَ : وَبَشَرًا غَدًا كَانَ
حَسَنًا ، كَمَا قَبِّحَ ذَلِكَ وَحَسَنَ فِي الْفِعْلِ إِذَا قُلْتَ : ضَرَبْتُ زَيْدًا الْيَوْمَ وَأَمْسَ
عَمْرًا ، وَضَرَبْتُ زَيْدًا الْيَوْمَ وَعَمْرًا أَمْسَ ، وَقَدْ جَاءَ الْفَصْلُ فِي الشَّعْرِ ، قَالَ
الْأَعَشَى (٤) :

يَوْمًا تَرَاهَا كَشَبِهِ أُرْدِيَةَ الْـ عَصَبِ وَيَوْمًا أَدِيمُهَا نَغْلًا

(١) الكتاب ١/١٨٢ .

(٢) للمرار الأسدي .

وانظر : الأصول ١/١٣٥ والتبصرة ١٨٤ وابن يعيش ٣/٧٢ ، ٧٣ والتصريح ٢/١٢٣ والخزانة
٢٨٤/٤ و ١٨٣/٥ ، ٢٢٥ .

ترقبه : تنتظر خروج روحه ؛ لأنَّ الطيرَ لَا يَقَعُ عَلَى الْقَتِيلِ بِهِ رَمَقٌ ، يَقُولُ : " إِنْ أَبَاهُ قَدْ صَرَخَ
رَجُلًا مِنْ بَكْرِ ، فَوَقَعَتْ عَلَيْهِ الطَّيْرُ بِهِ بَقِيَّةٌ مِنْ حَيَاةٍ ، فَجَعَلَتْ تَرْقُبُهُ حَتَّى يَمُوتَ ؛ لَتَتَنَاوَلَ مِنْهُ .

(٣) انظر : المقتضب ٤/١٦٣ - ١٦٤ والأصول ١/١٣٥ والنكت في تفسير كتاب سيبويه ٢٩٢ .

(٤) ديوانه ٢٣٣ ، وروايته : كَشَبِهِ أُرْدِيَةَ الْخَمْسِ .

وانظر : الخصائص ٢/٣٩٥ ، ٣٩٦ واللسان (نغل) .

الضمير في " تراها " يرجع إلى الأرض في البيت السابق على الشاهد ، وهو قوله :

وَالْأَرْضُ حَمَالَةٌ لَمَّا حَمَلُ (اللَّهُ) ، وَمَا إِنْ تَرَدَّدَ مَا فَعَلَا

وَالْعَصَبُ : ضَرْبٌ مِنَ الْبُرُودِ الْيَمَانِيَّةِ يُضْرَبُ غَزْلُهُ ، أَيْ : يُدْرَجُ ثُمَّ يُحَاكُ بِوَكْذَا الْخَمْسِ . نِغْلٌ :
فَسَدٌ ، وَالْمَصْدَرُ : النِّغْلُ ، يَفْتَحُ النُّونَ وَالغَيْنَ وَيَنْغَلُ وَجْهَ الْأَرْضِ : تَهَشُّمُهُ مِنَ الْجُدْبَةِ .

أَيْ : أَنَّ الْأَرْضَ يَعْتَرِيهَا الْخَصْبُ حِينَ فَتَكْسُوها الزَّهْرُ كَأَنَّهَا حُلَّةٌ مِنْ بُرُودِ الْيَمَنِ الزَّاهِيَةِ
الْأَلْوَانِ ، وَيَعْتَرِيهَا الْقَحْطُ أحيانًا ، فَإِذَا هِيَ مُجْدِبَةٌ يَنْقَشِرُ أَدِيمُهَا مِنَ الْجَفَافِ .

والفصلُ في المجرورِ أَقْبَحُ مِنْهُ في المنصوبِ والمرفوعِ ، كقولك : مررتُ
بزيدِ اليومِ وأمسِ عمرو .

الحكم الثَّامِنُ : قد تقدّمَ أَنَّ اسمَ الفاعِلِ إذا كانَ (١) للماضي لا يعملُ عند
البصريِّ بما جاءَ منه عاملاً فَمَوْوَلٌ ، كقوله تعالى : ﴿ فَالِقُ الْإِصْبَاحِ وَجَاعِلُ
الَّيْلِ سَكَنًا وَالشَّمْسِ وَالْقَمَرِ حُسْبَانًا ﴾ (٢) ، وكقولهم : هذا مُعْطَى زَيْدٍ أَمْسٍ
دِرْهَمًا ، فالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ مَنْصُوبَانِ بفعلٍ مُضْمَرٍ دَلَّ عليه " جاعِل " ، ومثْلُ هذا
الإِضْمَارِ في القرآنِ كثيرٌ ، وتقديرُهُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - أَنَّهُ لَمَّا قَالَ : " وَجَاعِلُ
الَّيْلِ " (٣) قِيلَ : مَا جَعَلَهُ ؟ قِيلَ : جَعَلَهُ (٤) سَكَنًا وَجَعَلَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ حُسْبَانًا
وكذلك « دِرْهَمًا » مَنْصُوبٌ بفعلٍ مُضْمَرٍ دَلَّ عليه " مُعْطَى " ، ولقد استغْنَى الكوفيُّ
عن هذا التقديرِ (٥) والتعسُّفِ .

النَّوعُ الثَّانِي :

في الصِّفَةِ المُشَبَّهَةِ بِاسْمِ الْفَاعِلِ ، وفيهِ فَرْعَانِ :

الْفَرْعُ الْأَوَّلُ : في تَعْرِيفِهَا ، وهي : كُلُّ صِفَةٍ لَمْ تَجْرِ عَلَى فِعْلِهَا ، وَإِنَّمَا هِيَ

مُشَبَّهَةٌ بِاسْمِ الْفَاعِلِ بِالتَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ وَالتَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ ، كما كانَ اسْمُ الْفَاعِلِ ٤٨

(١) انظر ص ٥٠٦ .

(٢) ٩٦ / الأنعام .

(٣) قرأ بالالف " جاعل " ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وأبو جعفر ويعقوب ، ووافقهم الحسنُ و
أبو محيصن واليزيدي . انظر السبعة ٢٦٣ والتيسير ١٠٥ والنشر ٢٦٠ / ٢ والاتحاف ١٢٤ .

(٤) قال الزجاجُ في معاني القرآن وإعرابه " ٢٧٤ / ٢ : " النَّصْبُ فِي " الشمس والقمر " هي القراءة
لأنَّ في " جاعل " معنى " جَعَلَ " وبه نصبتُ " سَكَنًا " وانظر أيضًا : الأصول ١٢٨ / ١ والتبصرة ٢٢٠ .

(٥) يعني ويُفْعَلُ اسْمُ الْفَاعِلِ إذا كان بمعنى الماضي . وانظر : المساعد على تسهيل الفوائد ١٩٧ / ٢
والهمع ٨١ / ٥ .

مُشَبَّهًا بِالْفِعْلِ ، نحو : حَسَنٌ وَكَرِيمٌ وَشَدِيدٌ وَسَهْلٌ وَصَعْبٌ ، تقولُ : مررتُ برَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهُهُ ، وَكَرِيمٍ أَبُوهُ ، وَظَرِيفَةٍ أُمُّهُ ، وَسَهْلٍ خَلْقُهُ ، فَتَرَفَعُ هَذِهِ الْأَسْمَاءُ الظَّاهِرَةُ بِالْصِّفَةِ كَمَا تَرَفَعُهَا بِاسْمِ الْفَاعِلِ .

وَتُخَالِفُ اسْمُ الْفَاعِلِ ؛ لِأَنَّهَا غَيْرُ جَارِيَةٍ عَلَى الْفِعْلِ كَمَا جَرَى اسْمُ الْفَاعِلِ عَلَيْهِ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : زَيْدٌ ضَارِبٌ عَمْرًا ، فَاسْمُ الْفَاعِلِ مِنْ فِعْلِ حَقِيقِيٍّ ، نَصَبْتَ بِهِ كَمَا نَصَبْتَ بِالْفِعْلِ ، وَ"حَسَنٌ" وَ"كَرِيمٌ" وَ"شَرِيفٌ" أَسْمَاءٌ غَيْرُ مُتَعَدِّيَةٍ عَلَى الْحَقِيقَةِ ، وَإِنَّمَا تَعَدَّتْ تَشْبِيهًا بِاسْمِ الْفَاعِلِ ، فَإِذَا قُلْتَ : زَيْدٌ ضَارِبٌ عَمْرًا ، فَالْمَعْنَى : أَنَّ الضَّرْبَ وَصَلَ إِلَى عَمْرٍو ، وَإِذَا قُلْتَ : زَيْدٌ حَسَنُ الْوَجْهِ ، فَلَسْتُ تُخْبِرُ أَنَّ زَيْدًا فَعَلَ بِالْوَجْهِ شَيْئًا ، وَإِنَّمَا الْوَجْهُ فَاعِلٌ فِي الْحَقِيقَةِ ؛ فَإِنَّ مَعْنَى الْكَلَامِ : زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهُهُ .

الْفَرْعُ الثَّانِي : فِي أَحْكَامِهَا :

الْحَكْمُ الْأَوَّلُ : هَذِهِ الصِّفَاتُ لَا تَعْمَلُ إِلَّا إِذَا كَانَتْ لِلْحَالِ دُونَ الْاِسْتِقْبَالِ ، وَاعْتَمَدَتْ عَلَى مَا اعْتَمَدَ عَلَيْهِ اسْمُ الْفَاعِلِ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : مررتُ برَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهُهُ ، فَالْحَسَنُ مَوْجُودٌ حَالُ مُرُورِكَ بِهِ ، وَلَوْ قُلْتَ : مررتُ برَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهُهُ غَدًا ، لَمْ يَجُزْ ؛ لِأَنَّ الْحَسَنَ غَيْرُ مَوْجُودٍ فِيهِ وَقْتُ الْمُرُورِ بِهِ ؛ فَهِيَ تَدُلُّ عَلَى مَعْنَى ثَابِتٍ ، فَإِنَّ قُصِدَ الْحَدُوثُ قِيلَ : هُوَ حَاسِنٌ الْآنَ وَغَدًا ، وَكَذَلِكَ : كَارِمٌ وَطَائِلٌ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَضَائِقٌ بِهِ صَدْرُكَ ﴾ (١) .

الْحَكْمُ الثَّانِي : هَذِهِ الصِّفَاتُ تَعْمَلُ فِي الْمَظْهَرِ وَالْمُضْمَرِ .

أَمَّا الْمُضْمَرُ : فَلَا تَحْتَاجُ إِلَى ظَهْوَرِهِ مَعَهَا ، نحو : مررتُ برَجُلٍ ظَرِيفٍ وَامْرَأَةٍ ظَرِيفَةٍ ، أَيْ : ظَرِيفٌ هُوَ ، فَ"هُوَ" مَرْفُوعٌ بـ "ظَرِيفٍ" .

وَأَمَّا الْمَظْهَرُ : فَتَعْمَلُ فِيهِ إِذَا كَانَ مِنْ سَبَبِ الْمَوْصُوفِ ، تقولُ : مررتُ ١/١٤٩

برجلٍ ظريفٍ أبوه وحسنٍ أخوه ؛ فترفعُ " الأب " و " الأخ " بـ " ظريفٍ " و " حسنٍ " ، فإن لم يكن الظاهرُ من سببِ الموصوفِ لم يجز ؛ فلا تقولُ : مررتُ برجلٍ حسنٍ عمرو ؛ لِعَدَمِ الفائدةِ .

ومثناها ومجموعها كمفردِها وحوكمها في العملِ واللفظِ حكمُ اسمِ الفاعِلِ فيهما ، تقولُ : مررتُ برجلٍ حسنٍ غلاماهُ ، وحسنٍ غلمانهُ ووحسانٍ غلمانهُ .
الحكمُ الثالثُ : لا يتقدمُ معمولُ هذه الصفاتِ عليها ولا يفصلُ بينها وبينه بأجنبيٍّ ؛ فلا تقولُ : مررتُ برجلٍ وجههُ حسنٌ ، و " وجههُ " مرفوعٌ بالصفةِ ، ولا : مررتُ برجلٍ حسنٍ اليومَ وجههُ ، فتفصلُ بينهما بـ " اليوم " كما جازَ في اسمِ الفاعِلِ ؛ لأنه أقربُ إلى الفعلِ من الصفةِ ، والصفةُ قرعٌ عليه .

الحكمُ الرابعُ : لا بدُّ في هذه الصفاتِ - إذا عملتْ - من ضميرٍ يعودُ منها إلى الموصوفِ ؛ حملاً على نظائرها ، تقولُ : مررتُ برجلٍ حسنٍ وجههُ ، وامرأةٍ حسنٍ وجهها ، فالهاءُ عائدةٌ إلى الرجلِ والمرأةِ ، فرفعتَ الوجهَ بـ " حسنٍ " مع أنه للرجلِ ؛ لأجلِ الضميرِ العائدِ .

الحكمُ الخامسُ : قد حذفوا الضميرَ وأضافوا الصفةَ إلى معمولها ، فقالوا : مررتُ برجلٍ حسنٍ وجهٍ ووحسنٍ الوجهِ ولم يحتاجوا أن يعيدوا الضميرَ إلى الموصوفِ ؛ لأنهم جعلوا الحسنَ لجميعِ الذاتِ ، كأنهم قالوا : مررتُ برجلٍ حسنٍ ، فارتفعَ به ضميره ؛ فلم يمكنَ أن يرفعَ به الوجهُ ؛ إذ لا يرفعُ بعاملٍ واحداً اسمانِ ظاهرانِ ، ولا ظاهرٌ ومضمَرٌ ، فأضافوا الحسنَ إلى الوجهِ ، وأدخلوا فيه الألفَ واللامَ تارةً ، وهو الأكثرُ وحذفوهما منه أخرى .

وهذه الإضافة لا تُفيدُ المضافَ تعريضاً ، وإن كانت إلى معرفة ؛ لأنَّ
المعنى : حَسَنٌ / وَجْهَهُ ، وقد عَلِمَ أَنَّهُ لا يُعْنَى به من الوجوه إلا وَجْهَهُ وعلى ١٤٩/ب
الأول جاء قولهم : " هو حديثٌ عهدٌ ^(١) بالوجع " .

الحكم السادسُ : تقولُ : مررتُ بامرأةٍ حَسَنٍ وَجْهُها ، فلا تُؤنَّثُ الصِّفَةُ ؛
لأنَّ الحُسْنَ للوجهِ وهو مُذَكَّرٌ ، فإن رَفَعْتَ به مُضَمَّراً ، أَنْتَ فَقُلْتَ : مررتُ
بامرأةٍ حَسَنَةٍ ، أَيُ : حَسَنَةٍ هِيَ ؛ لأنَّ الحُسْنَ لها ، وتقولُ فيما حُذِفَ مِنْهُ
الضميرُ : مررتُ بامرأةٍ حَسَنَةٍ الوجهِ وحَسَنَةٍ وَجْهِ ؛ فتؤنَّثُ الصِّفَةُ ؛ لأنها جاريةٌ
على المرأة لا على الوجهِ . بخلافِ الأولِ .

الحكم السابعُ : إذا كان في الصِّفَةِ ومعمولها أَلِفٌ ولا مٌ فَلَكَ فيه مَذْهَبَانِ :
أحدهما : الجرُّ بالإضافة اللَّفْظِيَّةِ ، تقولُ مررتُ بزيدٍ الحَسَنِ الوجهِ ، و :
بهنْدٍ الحَسَنَةِ الوجهِ ، فتؤنَّثُ ؛ لأنَّ الضميرَ لها .

والثَّاني : النَّصْبُ ؛ تشبيهاً بِـ " الضَّارِبِ ^(٢) الرَّجُلِ " ، تقولُ : مررتُ
بزيدٍ الحَسَنِ الوجهِ .

الحكم الثَّامنُ : إذا قُرِنتُ هذه الصِّفَاتُ بمضافٍ ، فحُكْمُها مَعَ حُكْمِهِ مَعَ
المفردِ ، تقولُ : مررتُ برَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهُهُ عَبْدُهُ ، وحَسَنٍ وَجْهُهُ عَبْدٌ وَجَسَنٍ وَجْهُهُ
العبدُ ، ومَرَرْتُ بِزَيْدٍ الحَسَنِ ^(٣) وَجْهَ العَبْدِ .

الحكم التاسعُ : قد انْقَسَمَتِ هذه الصِّفَاتُ ومعمولُها إلى
أَقْسَامٍ ^(٤) ، اسْتَعْمِلَ أَكْثَرُهَا .

(١) في أصول ابن السراج ١٣٣/١ : " ومن كلام العرب : هو حديثٌ عهدٌ بالوجع " .

(٢) انظر : الأصول ١٣٤/١ والتبصرة ٢٣١ .

(٣) انظر : الأصول ١٣٥/١ .

(٤) انظر : التبصرة ٢٣٠ - ٢٣١ .

الأوّل :- وهو الأصلُ - مررتُ برَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهَهُ .

الثّاني : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهِهِ ، بِإِضَافَةِ " حَسَنٍ " إِلَى " وَجْهِ " وهو أَقْلُهُ .

الثّالثُ : مررتُ برَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهِ ، بِإِضَافَةِ " حَسَنٍ " إِلَى " وَجْهِ " وهو قَلِيلٌ .

الرّابعُ : مررتُ برَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهًا ، بِالنَّصْبِ عَلَى التَّمْيِيزِ .

الخامِسُ : مررتُ برَجُلٍ حَسَنٍ الْوَجْهِ ، وهو أَكْثَرُهَا .

السّادِسُ : مررتُ برَجُلٍ حَسَنٍ الْوَجْهِ ، بِتَنْوِينِ " حَسَنٍ " وَنَصْبِ

" الْوَجْهِ " ، عَلَى إِضْمَارِ الْفَاعِلِ فِي " حَسَنٍ " ، وَنَصْبِ " الْوَجْهِ " عَلَى التَّشْبِيهِ (١) بِالْمَفْعُولِ .

السّابِعُ : مَرَرْتُ / بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهَهُ ، بِرَفْعِهِمَا عَلَى الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ ، وَالْخَبَرُ ٥٠

مُقَدَّمٌ .

الثّامِنُ : مررتُ بِزَيْدٍ الْحَسَنِ الْوَجْهِ ، وهو الْأَكْثَرُ مَعَ الْمَعْرِفَةِ .

التّاسِعُ : مررتُ بِزَيْدٍ الْحَسَنِ الْوَجْهِ ، بِنَصْبِ " الْوَجْهِ " تَشْبِيهًا بِ

" الضَّارِبِ الرَّجُلِ " .

العَاشِرُ : مررتُ بِزَيْدٍ الْحَسَنِ وَجْهَهُ ، وهو مَعَ الْمَعْرِفَةِ كَالأَوَّلِ مَعَ النِّكَرَةِ

وَأُلْغِيَ مِنْهَا وَاحِدٌ ، وهو الْحَسَنُ وَجْهِ ، بِالإِضَافَةِ ؛ لِعَكْسِ الْفَرَضِ ؛ فَإِنَّ الْأَلْفَ

وَاللَّامَ عَرَفَتِ الصِّفَةَ ، وَالإِضَافَةَ إِلَى " وَجْهِ " نَكْرَتَهُ .

وَاسْتَقْبَحُوا : مررتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ الْوَجْهِ ، بِالرَّفْعِ ، وَأَنْتَ تُرِيدُ :

مِنْهُ ، فَتَحَذِفُهُ ؛ لِأَنَّ الضَّمِيرَ لَا يَدُّ مِنْهُ ؛ لِيَلْتَبَسَ الثَّانِي بِالأَوَّلِ .

الحُكْمُ الْعَاشِرُ : " أَفْعَلُ " مِنْ الصِّفَاتِ لَا يَعْمَلُ إِلَّا فِي الْمَضْمَرِ ، فِي الْقَوْلِ

الْقَوِيّ ، تَقُولُ : مررتُ بِرَجُلٍ أَفْضَلُ مِنْكَ أَبُوهُ ، فَلَا تَرْفَعُ " أَبُوهُ " بـ " أَفْضَلُ " ؛ لِأَنَّهُ

(١) انظر : التَّبَصُّرَةُ ٢٢٠ - ٢٢١ .

مُظْهِرٌ ، ولكن يُرْفَعُ بِالِابْتِدَاءِ ، و " أَفْضَلُ " الخبرُ ، وتكونُ الجملةُ صِفَةً لـ " رَجُلٍ " .

وقد رَفَعُوا المظهرَ - وليسَ بالكثير - حَمَلًا على المعنى ، تقديرُهُ : مررتُ برَجُلٍ فاضلٍ أبوه ، فَإِنْ قُلْتُ : مررتُ برَجُلٍ أَفْضَلَ مِنْكَ ، رَفَعْتَ به المضمَرَ ، ولذلك لم يَسْتَحْسِنُوا : مررتُ برَجُلٍ خَيْرِمِنْهُ أبوه ؛ لِأَنَّهُ وَإِنْ كَانَ صِفَةً ، فقد فارقَ الصِّفَاتِ المَشَبَّهَةَ بِاسْمِ الفاعِلِ ؛ لَامْتِنَاعِهِ مِنَ التَّأْنِيثِ وَالتَّنْيِيطِ وَالجَمْعِ ؛ فلا تقولُ : خَيْرُهُ وَخَيْرَانِ ؛ وَحَيْثُ لم يَسْتَحْسِنُوا ذلكَ فَالْأَحْسَنُ الْأَفْصَحُ أَنْ تقولَ : مررتُ برَجُلٍ أبوه خَيْرٌ مِنْهُ .

فإِنْ كَانَتْ " أَفْعَلُ " لَيْسَتْ الَّتِي تَصَحَّبُهَا " مِنْ " ، رَفَعْتَ المظهرَ ، تقولُ : مررتُ برَجُلٍ أَحْمَرُ أبوه ، وَأَسْوَدَ شَعْرُهُ ، وَزَرْقَاءَ عَيْنُهُ ، فَإِنْ تَنَيَّيْتَ مَعْمُولَهُ وَجَمَعْتَهُ قُلْتُ : مررتُ برَجُلٍ أَحْمَرُ أَبَوَاهُ وَأَحْمَرُ أَبَاؤُهُ .

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ (١) : " مَا مِنْ أَيَّامٍ أَحَبَّ إِلَى اللَّهِ فِيهَا الصَّوْمُ مِنْهُ فِي عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ " ، وَ: " رَأَيْتُ رَجُلًا أَحْسَنَ فِي عَيْنِهِ الْكُحْلُ مِنْهُ فِي عَيْنِ (٢) زَيْدٍ " ، فَإِنْ /الصَّوْمُ وَ" الْكُحْلُ " يَرْتَفَعَانِ بِـ " أَفْعَلٍ " ؛ لِأَنَّ الْهَاءَ فِي " مِنْهُ " ١٥٠/ب للمرتفعِ بِـ " أَفْعَلٍ " ، بخلافِ مَا تَقَدَّمَ وَإِنَّمَا جَعَلْتُ لِلْكُحْلِ فِي عَيْنِهِ عَمَلًا لَيْسَ لَهُ فِي عَيْنِ غَيْرِهِ .

(١) كَذَا بِالْأَصْلِ وَهَذَا حَدِيثٌ فَكَانَ يَجِبُ تَصْدِيرُهُ بِقَوْلِهِ : وَأَمَّا قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَلَعَلَّهُ يَقْصِدُ : وَأَمَّا قَوْلُهُمْ فِي الْحَدِيثِ . وَقَدْ أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ فِي سَنَنِه ١/ ٥٥٠ - ٥٥١ (تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي) برواية مغايرة في بعض الألفاظِ ، وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي صَحِيحِهِ ٢٨٩/٣ - ٢٩٠ (طبع المطبعة المصرية بالأزهر ١٣٥٠ ، ١٩٣١) ، وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ ٢٨٩/٣ وَ ٥٤/٥ وَ ٧/ ٢٥٧ وَ ٩٨/١٠ ، وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا لِلْحَافِظِ الْمَنْذَرِيِّ فِي التَّرْغِيبِ وَالتَّرْهِيْبِ ١٢٤/٢ .

(٢) فِي الْأَصْلِ : فِي غَيْرِ زَيْدٍ ، وَلَعَلَّهُ تَصْحِيفٌ وَتَحْرِيفٌ مِنَ النَّاسِخِ .

والحكم في قولك : مررت برجلٍ سَوَاءٍ أبوه وأُمُّه ، وأَسَدٍ أخوه ، ومِائَةٍ إِبْلهُ ، وأمثال ذلك ، كالحكم في " أَفْعَلَ " ، وقد تقدّم ذكر ذلك في الصّفَةِ (١) من باب التّوابع .
النّوع الثّالثُ :

في المصدر ، وفيه فرعان :
الفرعُ الأوّلُ : في تعريفه : المصدرُ الَّذِي يَعْمَلُ عَمَلَ الْفِعْلِ : ما كان مُقَدَّرًا بِـ " أَنْ " وَالْفِعْلِ ، ولم يكنْ بتقديرِ الحالِ ؛ لأنَّ " أَنْ " لا تَدْخُلُ على الحالِ .

ويَرِدُ في الكلامِ على ثلاثة أَوْجِهٍ :
الأوّلُ : أَنْ يَكُونَ مَنْوَنًا ، نحو : عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدٍ عَمْرًا ، أي : من أَنْ ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا .

والثّاني : أَنْ يَكُونَ مُضَافًا ، نحو : عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدٍ عَمْرًا .
والثّالثُ : أَنْ يَكُونَ مُعَرَّفًا بِاللَّامِ ، نحو : عَجِبْتُ مِنَ الضَّرْبِ زَيْدٌ عَمْرًا .
وهو في هذه الأحوالِ الثّلاثِ عامِلُ عَمَلَ الْفِعْلِ الَّذِي اشْتَقَّ مِنْهُ - إِنْ كَانَ لازِمًا أَوْ مُتَعَدِّيًا - من الرّفْعِ والنّصبِ .

ويعْمَلُ ماضِيًا ومُسْتَقْبَلًا ، تقولُ : أَعْجَبَنِي ضَرْبُ زَيْدٍ عَمْرًا أَمْسَ ، وأُرِيدُ إِكْرَامَ بَشَرٍ خَالِدًا غَدًا ، وإِذَا قُلْتَ : أَعْجَبَنِي ضَرْبُ زَيْدٍ ، جَازَ أَنْ يُقَدَّرَ بِـ " أَنْ " يَفْعَلُ " وَأَنْ يَفْعَلَ ، " وَأَنْ فَعَلَ " ، وَأَنْ فَعِلَ " .

الفرعُ الثّاني : في أَحكامه
الحكمُ الأوّلُ : المصدرُ المنونُ إذا لم يكنْ لَهُ فاعِلٌ في اللفظِ فليسَ مُضْمَرًا مَعَهُ ، وإنّما هُوَ مُحذوفٌ ، تقولُ : عَجِبْتُ مِنْ أَكْلِ زَيْدٍ الْخُبْزَ ، وعليه قولُه تعالى :

﴿ أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ ﴾ (١) ، تقديره : أَوْ أَنْ تُطْعِمُوا (٢)

وقد حذفوا المفعول كما حذفوا الفاعل ، فقالوا : عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبٍ عَمَرُو ،
أي : مِنْ أَنْ ضَرْبَ عَمَرُو ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكْفُرُونَ
بِشِرْكِكُمْ ﴾ (٣) .

١/١٥١

الحكم الثاني : إذا ذكرت مع المصدر اسم الفاعل والمفعول فللك إضافته
إلى أيهما شئت ، فإذا أضفته إلى الفاعل جررته ، ونصب المفعول إن كان
ملفوظاً به ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمُ بَعْضٍ ﴾ (٤) ،
وإن أضفته إلى المفعول جررته ورفعت الفاعل ، كقولك : عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبٍ
عَمَرُو زَيْدٌ ؛ فـ " زَيْدٌ " فاعلٌ و " عَمَرُو " مفعولٌ مُقَدَّمٌ ، إلا أن إضافته إلى الفاعل
أحسن ، ومن إضافته إلى المفعول ، تقول : أَعْجَبَنِي رُكُوبُ زَيْدٍ الدَّابَّةُ بِرُكُوبِ
الدَّابَّةِ زَيْدٌ ، وعَجِبْتُ مِنْ دَقِّ الْقَصَارِ (٥) الثَّوبُ ، وَمِنْ دَقِّ الثَّوبِ الْقَصَارُ .

الحكم الثالث : قد بنوا المصدر للمفعول الذي لم يسم فاعله ، قال
سيبويه : تقول : عَجِبْتُ مِنْ دَفْعِ النَّاسِ بَعْضِهِمْ بَعْضٍ (٦) ، فـ " النَّاسُ " مفعولٌ
قام مقام الفاعل .

الحكم الرابع : الألف واللام التي في المصدر ليست كالتي في اسم

(١) ١٤ ، ١٥ / البلد .

(٢) انظر : الأصول ١٣٨/١ ، والتبصرة ٢٤٢ وما في حواشيه .

(٣) ١٤ / فاطر . قال الزجاج في معاني القرآن وإعرابه ٢٦٧/٤ : " المعنى : يقولون : ما كنتم إيانا
تعبدون ، فيكفرون بعبادتكم إيانهم " .

(٤) ٢٥١ / البقرة و ٤٠ / الحج .

(٥) الْقَصَارُ ، بزنة شَدَاد : مَقَصَرٌ ، الثَّيَابُ ومبيَضُهَا : لَأَنَّهُ يَدُقُّ الثَّيَابُ بِالْقَصَرَةِ ، وَالْقَصَرَةُ
- بفتحات - القطعة من الخشب .

(٦) الكتاب ١ / ١٥٤ .

الفاعل ؛ فَإِنَّ تِلْكَ بِتَقْدِيرِ " الَّذِي " ، وهذه كالتى فى " الرَّجُل " ؛ لَأَنَّهَا لَا يَعُودُ إِلَيْهَا شَيْءٌ ، وَمِمَّا جَاءَ فِي الشَّعْرِ مِنْهُ عَامِلًا قَوْلُهُ (١) :

ضَعِيفُ النِّكَايَةِ أَعْدَاءُهُ يَخَالُ الْفِرَارَ يُرَاحِي الْأَجَلَ

فَنَصَبَ " أَعْدَاءُهُ " بِالْمَصْدَرِ الَّذِي هُوَ " النِّكَايَةُ " ، قَالَ الْفَارَسِيُّ : وَلَمْ أَعْلَمْ فِي التَّنْزِيلِ شَيْئًا مِنَ الْمَصَادِرِ بِالْأَلِفِ (٢) وَاللَّامِ ، وَقَدْ عُوِضَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ ﴾ (٣) ؛ فَقَوْلُهُ : " بِالسُّوءِ " مَعْمُولٌ " الْجَهْرَ " ، وَكَذَلِكَ " مَنْ ظَلَمَ " أَيْ : لَا يُحِبُّ اللَّهُ أَنْ يَجْهَرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ (٤) ظَلَمَ .

الْحَكْمُ الْخَامِسُ : إِذَا أَضْفَتَ الْمَصْدَرَ إِلَى الْفَاعِلِ أَوْ الْمَفْعُولِ ، ثُمَّ عَطَفْتَ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا جَازَكَ فِي الْمَعْطُوفِ الْحَمْلُ عَلَى الْمَعْنَى ؛ تَقُولُ : أَعْجَبَنِي ضَرْبُ زَيْدٍ وَعَمْرٌ وَيَكْرًا ، فَتَرْفَعُ " عَمْرًا " عَلَى أَنَّ " زَيْدًا " فَاعِلٌ ، وَتَقُولُ :

(١) لَمْ أَقِفْ عَلَى هَذَا الْقَائِلِ .

وَالْبَيْتُ مِنْ شَوَاهِدِ سَيَبَوِيهِ ١٩٢/١ ، وَانْظُرْ أَيْضًا : الْإِيضَاحُ الْعُسْدِيُّ ١٦٠/١ وَالْمُنْصِفُ ٧١/٣ وَالتَّبَصُّرَةُ ٢٤٠ وَالتَّصْرِيحُ ٦٣/٢ وَالْخَزَانَةُ ١٢٧/٨ .

النِّكَايَةُ : مَصْدَرٌ : نَكَيْتُ الْعَدُوَّ ، وَنَكَيْتُ فِيهِ ، إِذَا انْتَرَتْ ، وَيَأْتِي الْفِعْلُ لَازِمًا وَمَتَعَدِيًا . يُرَاحِي الْأَجَلَ : يُبَاعِدُهُ وَيُطِيلُهُ . يَهْجُو رَجُلًا بِأَنَّهُ ضَعِيفٌ عَنِ التَّائِيهِ فِي أَعْدَائِهِ ، وَبِأَنَّهُ جَبَانٌ لَا يَثْبُتُ لِقَرْنِهِ فِي النَّزَالِ ؛ وَمِنْ ثَمَّ فَهُوَ يَلْجَأُ إِلَى الْهَرَبِ .

(٢) الْإِيضَاحُ الْعُسْدِيُّ ١٦٠/١ .

(٣) ١٤٨/النِّسَاءُ .

(٤) فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ وَإِعْرَابِهِ لِلزَّجَاجِ ١٢٦/٢ " وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَوْضِعُ " مَنْ " رَفْعًا عَلَى مَعْنَى : لَا يُحِبُّ اللَّهُ أَنْ يَجْهَرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ ، فَيَكُونُ مَعْنَى " مَنْ " بَدَلًا مِنْ مَعْنَى " أَحَدٌ " ، الْمَعْنَى : لَا يُحِبُّ اللَّهُ أَنْ يَجْهَرَ أَحَدٌ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا الْمَظْلُومُ " وَانْظُرْ أَيْضًا : الْبَحْرُ الْمَحِيطُ ٣٨٢/٣ .

أَعْجَبَنِي ضَرْبُ زَيْدٍ وَخَالِدًا عَمَرُو فَتَنْصِبُ / " خَالِدًا " عَلَى أَنَّ " زَيْدًا " ١٥١/ب
مفعول ، وَأَنْشُدَ سَيَبُوه (١) :

قد كُنْتُ دَأَيْتُ بِهَا حَسَانًا مخافة الإفلاسِ وَاللَّيْنَا
والتقديرُ فيهما : أَعْجَبَنِي أَنَّ ضَرْبَ زَيْدٍ وَعَمْرُ وَبِكَرًا ، وَأَنَّ ضَرْبَ زَيْدًا
وخالِدًا عَمَرُو .

وكذلك أجازوا الوصفَ على الموضعِ نحو : عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدٍ الظَّرِيفُ
عَمْرًا ، والظريفَ عَمَرُو ، فترفعُ " الظَّرِيفَ " وَتَنْصِبُهُ ؛ لَأَنَّهُ صِفَةٌ " زَيْدٍ " فِي
الحَالَيْنِ بومنه بَيَّتْ لبيد (٢) :

حَتَّى تَهَجَّرَ فِي الرُّوَّاحِ وَهَاجَهَا طَلَبُ الْمَعْقَبِ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ
تقديره : كما يَطْلُبُ الْمَعْقَبُ الْمَظْلُومُ حَقَّهُ ؛
الحكم السَّادِسُ : لَا يَتَقَدَّمُ مَعْمُولُ الْمَصْدَرِ عَلَيْهِ ، فلا تقولُ : أَعْجَبَنِي زَيْدًا
ضَرْبُ عَمْرُو ؛ لَأَنَّ " زَيْدًا " مَعْمُولُ الْمَصْدَرِ ، وتقولُ : سَرَنِي قِيَامُكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ،

(١) الكتاب ١٩١/١ ، ونسبه إلي رؤبة .

انظر ملحقات ديوان رؤبة ١٨٧ ، وانظر أيضا : الإيضاح العضدي ١٥٩/١ والتبصرة ٢٤٣ وأما
ابن الشجري ٢٢٨/١ و ٣١/٢ وابن يعيش ٦٥/٦ ونسبه إلى زياد العنبري ، وانظر أيضا : المغني
٤٧٦ وشرح أبياته ٤٦/٧ .

دانيتُ : من المُدَايِنَةِ وهي البُيْعُ بالدين . بها : أي : بالإبل . اللَّيَان : مصدر " لَوَيْتُهُ بِالْدينِ لِيَا
وَلِيَانًا " إذا مَطَلَّتْهُ .

(٢) ديوانه ، ١٢٨ .

وانظر : الإنصاف ٢٣٢ ، ٣٣١ ، وابن يعيش ٢٤/٢ ، ٤٦ و ٦٦/٦ والخزانة ٢٤٠/٢ .
تهَجَّرَ : سار في وقت الهاجرة وهي منتصف النهار عند اشتداد الحر . الرُّوَّاح : الوقت من زوال
الشمس إلى الليل . هَاجَهَا : أزعجها ، والضمير المستتر في " أزعجها " يرجع إلى حمر الوحش
التي يشبه الشاعر بهانا قَتَهُ في أبيات سابقة ، والضمير البارز المتصل في " أزعجها " . يعود إلي
أَنَّ حِمَارِ الوحش . المعقَّب : الذي يطلب حقه مرةً عقب مرةً ولا يتركه .

فَتَجَعَلَ "يَوْمَ الْجُمُعَةِ" ظَرْفًا لـ "سَرَّنِي" ، ولو قُلْتُ : سَرَّنِي يَوْمَ الْجُمُعَةِ قِيَامُكَ ، فَجَعَلْتُ "يَوْمَ الْجُمُعَةِ" ظَرْفًا لِلْقِيَامِ ، لم يَجُزْ .

الحكم السَّابِعُ : لا يُفَصَّلُ بَيْنَ الْمَصْدَرِ وَمَعْمُولِهِ بِأَجَنْبِيٍّ ، فلا تقول :
أَعْجَبَنِي ضَرْبُ زَيْدٍ إِعْجَابًا عَمْرًا ؛ لِأَنَّ "إِعْجَابًا" مَنْصُوبٌ بِـ "أَعْجَبَنِي" وَلَا حَظَّ
لِلْمَصْدَرِ فِيهِ ، وَعَمَرُوْهُ "مَنْصُوبٌ بِالْمَصْدَرِ الَّذِي هُوَ "ضَرْبٌ" ، فلا يُفَصَّلُ
بَيْنَهُمَا بِـ "إِعْجَاب" ، وما جاءَ مِنْهُ مَفْصُولًا فَمَنْصُوبٌ بِشَيْءٍ مُّقَدَّرٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ
الْمَصْدَرُ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ﴾ (١) ؛ فليس
"اليوم" مَنْصُوبًا بِـ "قَادِر" ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَادِرٌ ذَلِكَ الْيَوْمَ وَغَيْرَهُ ، ولا
بـ "رَجْعِهِ" ؛ لِلْفَصْلِ ؛ فَيُقَدَّرُ لَهُ نَاصِبٌ (٢) غَيْرُهُمَا يَوْمْتُهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ (٣) :
فَيَا مَيُّ هَلْ يُجْزَى بُكَائِي بِمَثْلِهِ مِرَارًا وَأَنْفَاسِي إِلَيْكَ الزَّوَاغِرُ
فـ "مِرَارًا" مَنْصُوبٌ بِمَا دَلَّ عَلَيْهِ "بُكَائِي" ، ولا يُنْصَبُ بِـ "بُكَائِي"
لِلْفَصْلِ .

وقد فَصَّلُوا بِالْمَفْعُولِ / بَيْنَ الْمَصْدَرِ وَفَاعِلِهِ فِي الشَّعْرِ ، قَالَ (٤) : ١٥٢

(١) ٩٠٨ / الطارق .

(٢) أَيُّ : أَذْكَرَ يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ ، وانظر : مشكل إعراب القرآن ٤٧٠/٢ .

(٣) هُوَذَا الرُّمَّةُ . انظر : ديوانه ١٠١٣ . وما أَثْبَتَهُ (فِيَا مَيُّ) رِوَايَةُ الدِّيَّانِ ، وَالَّذِي فِي الْأَصْلِ :
أَمَاوِيٌّ بَوْلَعَهُ تَحْرِيفٌ ؛ لِأَنَّ "مَيًّا" كَثُرَ وَرُودُهَا فِي شَعْرِ ذِي الرُّمَّةِ ، كَمَا أَنَّ مَطْلَعَ الْقَصِيدَةِ الَّتِي
مِنْهَا الشَّاهِدُ قَوْلُهُ :

لَمِيَّةٌ أَطْلَلُ بِحُزْنِي دَوَائِرُ عَفَّتْهَا السَّوَاغِي بَعْدَنَا وَالْمَوَاطِرُ

وَمَعْرُوفٌ عَنْهُ أَنَّهُ يُسَمَّى مَحَبُوبَتَهُ مَيَّامَرَّةً يَوْمِيَّةً مَرَّةً أُخْرَى .

وانظر : شرح حماسة أبي تمام للمرزوقي ١٣٢٤ والخزانة ٥٣/٩ .

(٤) سَبَقَ الاسْتِشْهَادُ بِهِ فِي بَابِ الْإِضَافَةِ ص ٣٠١ وَتَخْرِيجُهُ هُنَا .

فَرَجَجْتُهَا بِمِزْجَةِ زَجٍّ الْقُلُوصَ أَبِي مَزَادَهُ

الحكم الثَّامِنُ : لا يوصفُ المصدرُ ولا يؤكدُ ولا يُبدلُ منه ولا يُعطفُ عليه إلا بعد تمامه ؛ لأنَّ هذه التَّوابعَ إنما شُرِعتْ تابعةً لمتبوعٍ ، فإذا لم يتمَّ المتبوعُ كيف يتبع ؟ وسيجيئُ هذا مبيناً في بابِ الصَّلَةِ (١) والموصولِ .

الحكم التَّاسِعُ : حكى قومٌ أنَّ العربَ قد وضعتِ الأسماءَ في مواضعِ المصادرِ ؛ فقالوا : «عَجِبْتُ مِنْ طَعَامِكَ طَعَامَنَا "و" عَجِبْتُ مِنْ دُهْنِكَ لِحَيْتِكَ، تُريدُ : من إطعامِكَ بمن دُهْنِكَ (٢) ، بفتح الدَّالِ ، وأنشدوا (٣) :

أَظْلِمَ إِنِّ مُصَابِكُمْ رَجُلًا أَهْدَى السَّلَامَ تَحِيَّةً ظَلُمُ
أَرَادَ : إصابَتَكُمْ بومثله قوله (٤) :

وَبَعْدَ عَطَائِكَ الْمَائَةِ الرِّتَاعَا

يريدُ : إعطائك .

(١) انظر : ص ٢٥١/٢ .

(٢) ما في الحكم التاسع موجودٌ بنصِّه تقريباً في أصول ابن السَّراج ١٣٩/١ - ١٤٠ .

(٣) للعرجي . ديوانه ١٩٣ ، وصَحَّحَ البغداديُّ نِسْبَتَهُ إلى الحارث بن خالدِ المخزوميِّ .

ويروى : أظلم في كثيرٍ من المصادرِ وقد صَحَّحَ البغداديُّ روايةَ ابن الأثير ، قال : والروايةُ الصَّحِيحةُ : أَظْلِمَ ، بالتَّصْغِيرِ .. " .

وانظر في تخريجه : مجالسُ ثعلب ٢٧٠ والأصول ١٣٩/١ والتبصرة ٢٤٥ والمغني ٥٤٨ ، ٦٧٣ وشرح أبياته ١٥٨/٧ و ٤١/٨ .

ظَلِيمٌ : ترخيم ظَلِيمَةٍ ، اسم امرأة .

(٤) هو القَطَامِيُّ . ديوانه ٣٧ .

وهذا عجز البيت ، وصدره :

أَكْفَرًا بَعْدَ رَدِّ الْمَوْتِ عَنِّي

وانظر : الأصول ١٤٠/١ والتبصرة ٢٤٤ وشرح حماسة أبي تمام للمرزوقي ٩٩٨ وأمالي ابن الشجري ١٤٢/٢ .

وقالوا : إِذَا جَاءَتِ الْأَسْمَاءُ فِيهَا الْمَذْحُ وَالذَّمُّ ، وَأَصْلُهَا مِمَّا لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ ، رَفَعَتْ مَفْعُولَهَا ، تقولُ : عَجِبْتُ مِنْ جُنُونِ بِالْعِلْمِ زَيْدٌ ؛ فيصير كالفاعلِ ، وَإِنَّمَا هُوَ مَفْعُولٌ .
النَّوعُ الرَّابِعُ :

فِي أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ ، وفيه فرعان :

الفرع الأولُ : فِي تَعْرِيفِهَا ، وهى قِسْمَانِ : أَسْمَاءٌ ، وحروفٌ .
أَمَّا الْأَسْمَاءُ فَعَلَى ضَرْبَيْنِ : مُتَعَدٍّ ، وَغَيْرُ مُتَعَدٍّ ، والمتعدي على ضربين : مُفْرَدٌ ، وَمُضَافٌ .

أَمَّا الْمُفْرَدُ فنحو : رُوِيَكَ زَيْدًا ، ليس للكافِ مَوْضِعٌ مِنَ الْإِعْرَابِ ، وَيُسْتَعْمَلُ " رُوِيَ " مَصْدَرًا ، نحو : رُوِيَ زَيْدٌ ، وصفةٌ ، نحو : ساروا سِيراً رُوَيْدًا ، وحالاً ، نحو : ساروا / رُوَيْدًا ، ومنه قوله تعالى : ﴿ فَمَهَلِ الْكَافِرِينَ أَهْمُ لَهُمْ ۚ رُوَيْدًا ﴾ (١) ، ومن المفرد : تَرَكَ مَوْنًا ، أَي : اتركها ، وامنعها ، قال (٢) :

تَرَكَهَا مِنْ إِبْلِ تَرَكَهَا

وَأَمَّا الْمُضَافُ فنحو : نُوْتُكَ زَيْدًا ، وَعِنْدَكَ عَمْرًا ، أَي : الزَّمَّةُ ، وَحِذْرَكَ زَيْدًا ، وَحِذَارَكَ ، أَي : احذره .

وَأَمَّا غَيْرُ الْمُتَعَدِّي : فَعَلَى ضَرْبَيْنِ أَيْضًا : مُفْرَدٌ وَمُضَافٌ :
فالمفردُ نحو : صَهْ ، وَمَهْ ، وَنَزَالٌ : أَي : اسْكُتْ ، وَانْزِلْ .
والمُضَافُ . نحو : مَكَانَكَ ، وَوَرَاءَكَ ، إِذَا حَذَرْتَهُ شَيْئًا خَلْفَهُ وَقُدَّامَهُ .
وَأَمَّا الْحُرُوفُ فَعَلَى ضَرْبَيْنِ : مُتَعَدٍّ ، وَغَيْرُ مُتَعَدٍّ .

(١) ١٧ / الطارق .

(٢) هو طُفَيْلُ بْنُ يَزِيدَ الْحَارِثِيُّ .

وهو من شواهد سيبويه ٢٤١ / ١ و ٢٧١ / ٣ ، وانظر أيضا : المقتضب ٣ / ٣٦٩ والكمال ٨٨٨ والتبصرة ٩١ والمخصص ١٧ / ٦٣ ، ٦٦ وأمالى ابنِ الشَّجَرِيِّ ١١١ / ٢ ، ١٣٥ والإنصاف ٣٧ وابن يعيش ٥٠ / ٤ والخزانة ١٦٠ / ٥ ، ٢٨٧ .

فالمتعدّي نحو : عَلَيْكَ زَيْدًا ، أَيْ : خُذْهُ ، فَإِذَا قُلْتَ : عَلَيَّ زَيْدًا ، فمعناه :
 أَعْطِنِي زَيْدًا وَغَيْرَ الْمُتَعَدِّي ، نحو : إِلَيْكَ ، أَيْ : تَنَحَّ ، قَالَ سَيْبَوِيه : عَنْ أَبِي
 الْخَطَّابِ أَنَّهُ سَمِعَ مَنْ يُقَالُ لَهُ : إِلَيْكَ ، فَيَقُولُ : إِلَيَّ ، أَيْ كَأَنَّهُ قِيلَ لَهُ : تَنَحَّ ،
 فَقَالَ : أَتَنَحَّى ، فِي هَذَا الْحَرْفِ (١) وَحْدَهُ ، هَذَا فِي أَخَوَاتِ " إِلَيَّ " ؛ لِأَنَّ هَذَا
 الْبَابَ إِنَّمَا وُضِعَ فِي الْأَمْرِ فِي الْمَخَاطَبِ بَوْمَا أُضِيفَ فِيهِ فَإِنَّمَا يُضَافُ إِلَى كَافِ
 الْمَخَاطَبِ وَيَاءِ الْمُتَكَلِّمِ ؛ فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : رُوَيْدَهُ زَيْدًا ، وَلَا : دُونَهُ عَمْرًا ، وَحُكِيَ
 أَنَّ بَعْضَهُمْ قَالَ : «عَلَيْهِ رَجُلًا» (٢) لَيْسَنِي ، كَأَنَّهُ قَالَ : لَيْسَ إِيَّايَ .

وَأَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ فِي الْعَرَبِيَّةِ كَثِيرَةٌ بَوَكُتُبِ اللَّغَةِ أَوْلَى بَيَانِهَا ، وَقَدْ ذَكَرْنَا
 مِنْهَا أَمْثَلَةً كَثُرَ اسْتِعْمَالُهَا .

فَمِنْ ذَلِكَ : " فَعَالٍ " وَتَرَدُّ فِي الْكَلَامِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَضْرَبٍ :
 ضَرَبٌ بِمَعْنَى الْأَمْرِ ، كَنْزَالٍ وَتَرَكَ .
 وَضَرَبٌ بِمَعْنَى الْمَصْدَرِ ، كَفَجَّارٍ وَجَمَادٍ وَيَسَارٍ ، يُرِيدُونَ : الْفَجْرَةَ ،
 وَالْمَيْسَرَةَ ، وَالْجُمُودَ .

وَضَرَبٌ مَعْدُولٌ عَنِ الصِّفَةِ ، نَحْوُ : يَا لَكَاعٍ وَيَا فَسَاقٍ ، فِي النَّدَاءِ .
 وَضَرَبٌ مَعْدُولٌ عَنِ فَاعِلَةٍ فِي الْأَعْلَامِ ، كَحَذَامٍ وَقَطَامٍ وَسَكَابٍ وَجَعَارٍ

(١) فِي الْكِتَابِ ٢٤٩/١ - ٢٥٠ " وَحَدَّثَنَا أَبُو الْخَطَّابِ : أَنَّهُ سَمِعَ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يُقَالُ لَهُ : إِلَيْكَ ،
 فَيَقُولُ : إِلَيَّ ، كَأَنَّهُ قِيلَ لَهُ : تَنَحَّ ، فَقَالَ : أَتَنَحَّى بَلَا يُقَالُ - إِذَا قِيلَ لِأَحَدِهِمْ : دُونَكَ - : دُونِي ،
 وَلَا : عَلَيَّ هَذَا النَّحْوُ إِنَّمَا سَمِعْنَاهُ فِي هَذَا الْحَرْفِ وَحْدَهُ بَوَلِيْسَ لَهَا - يَقْصِدُ الْأَسْمَاءُ الْأَفْعَالُ -
 قُوَّةُ الْفِعْلِ قُنُقَاسُ " .

(٢) انْظُرْ : كِتَابُ سَيْبَوِيه ٢٥٠/١ وَالْأَصُولُ ١٤٢/١ .

وَحَلَقَ، اسْمَ امْرَأَةٍ (١) وَفَرَسٍ (٢)، وَاسْمَ الضَّبْعِ (٣)، وَالْمَنِيَّةِ (٤).
 فَأَهْلُ الْحَجَارِ يَبِينُونَ ذَلِكَ كُلَّهُ عَلَى الْكُسْرِ (٥) / وَبَنُو تَمِيمٍ يُعْرِبُونَهُ وَلَا
 يَصْرِفُونَهُ، إِلَّا مَا كَانَ آخِرُهُ رَاءً، كَحَضَارٍ وَجَعَارٍ؛ فَإِنَّهُمْ يَبْنُونَهُ (٥).
 وَأَكْثَرُ مَا يَجِيءُ هَذَا الْبِنَاءُ مِنَ الثَّلَاثِي، وَسَيَبُونُهُ يَجْعَلُهُ مَقِيسًا (٦)، وَقَدْ
 جَاءَ مِنْ (٧) مِنَ الْأَرْبَعَةِ قَلِيلًا، نَحْو: قَرْقَارٍ وَعَرْعَارٍ، قَالَ (٨):
 قَالَتْ لَهُ رِيحُ الصَّبَا قَرْقَارٍ
 وَقَالَ الْآخَرُ (٩):

يَدْعُو بِهَا وَلِيْدُهُم عَرْعَارٍ

(١) أَيُّ: حَذَامٌ وَقَطَامٌ.
 (٢) أَيُّ: سَكَابٌ بُوْهي: فَرَسٌ لَعْبِيدَةٌ بِنُ رَّبِيعَةَ بِنُ قَحْطَانٍ، وَقِيلَ: هِيَ فَرَسٌ لِتَمِيمِيٍّ، وَهِيَ الَّتِي يَقُولُ
 فِيهَا الشَّاعِرُ:

أُبَيَّتَ اللَّعْنُ إِنَّ سَكَابَ عَلِقَ نَفِيسٌ لَا يُعَارُ وَلَا يُبَاعُ

(٣) أَيُّ: جَعَارٌ بَوْمَنُ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ فِي الْمَثَلِ: "أَعَيْثُ مِنْ جَعَارٍ".

انظر: تاج العروس: "سكب" و"جعر".

(٤) أَيُّ: حَلَقَ. انظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه ٨٥٣.

(٥) المصدر السابق ٨٥٠.

(٦) الكتاب ٣/ ٢٨٠.

(٧) انظر: التبصرة ٢٥٣ والنكت في تفسير كتاب سيبويه ٨٥٤، ٨٥٥، هذا وفي الأصل: وقد جاء
 عَنْ الْأَرْبَعَةِ بِالْصَّوَابِ مَا أَثْبَتَهُ.

(٨) هُوَ أَبُو النِّجْمِ الْعِجْلِيُّ.

وهو من شواهد سيبويه ٣/ ٢٧٦، وانظر أيضا: الجهرة (عرعر) ١/ ١٤٥ - ١٤٦، ورواية
 الجهرة:

قَالَتْ لَهُ رِيحُ الصَّبَا عَرْعَارٍ

ثم قال ابن دُرَيْدٍ: "يُرْوَى قَرْقَارٌ" وانظر كذلك: التبصرة ٢٥٣ والمخصص ١٧/ ٦٥، ٦٦ وابن
 يعيش ٤/ ٥١ والخزانة ٦/ ٣٠٧ واللسان (عرعر) و(قرقر).

ريح الصَّبَا: هِيَ الَّتِي تهب من المشرق إِذَا اسْتَوَى اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ. يقول: هيجتْ تلك الرِّيحُ رَغْدَهُ،
 فَكَأَنَّهُ قَالَتْ لَهُ قَرْقَرُ بِالرَّغْدِ.

(٩) هُوَ النَّابِغَةُ الذِّبْيَانِيُّ. ديوانه ٥٦. وهذا عجز البيت، وصدره:

مُكْتَنَفِي جَبِينِي عُكَاظُ كَلْبِيهِمَا

وانظر في تخريجه الجمهرة (عرعر ١/ ١٤٥ - ١٤٦) والتبصرة ٢٥٣ والمخصص ١٧/ ٦٦ وابن

يعيش ٤/ ٥٢ وهو الخزانة ٦/ ٣١٢ واللسان (عرعر)

عرعر: لُعْبَةٌ كَانُوا يَتَدَاعَوْنَ بِهَا لِيَجْتَمِعُوا لِلْعَبِّ.

ومن ذلك : " هَيْهَاتَ " ومعناها : بَعْدَ ، وفيها لغاتٌ كثيرة ، فأهْلُ الحِجَازِ يَفْتَحُونَ التَّاءَ ، وبنو تَمِيمٍ ^(١) يَكْسِرُونَهَا ، ومن العَرَبِ من يَضُمُّهَا ، وقالوا : إِنَّ الْمَفْتُوحَةَ مَفْرَدَةٌ وَتَأْوُهَا لِلتَّائِيثِ ، وَيَقْلِبُونَهَا فِي الْوَقْفِ ^(٢) هَاءٌ وَآمًا الْمَسْكُورَةُ فَجَمَعَ الْمَفْتُوحَةَ ^(٣) ، وَالْوَقْفُ عَلَيْهَا بِالتَّاءِ .

ومن ذلك : " حَيْهَلٌ " ، ومعناها : اقْرُبْ ، وَتَقَعُ فِي مَعْنَى : قَرِّبْ ، كَقَوْلِكَ : حَيْهَلِ الرَّيْدِ ، أَيْ : اقْرُبْ مِنْهُ ، وَقَدْ تُوصَلُ بِـ " عَلَى " نَحْوُ : حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ ، وَقَدْ تُوصَلُ بِـ " الْبَاءِ " وَبِـ " إِلَى " .

وفى " حَيَّ " ثَلَاثُ لُغَاتٍ ^(٤) ، أَجُودُهَا : حَيْهَلٌ بِعُمَرَ ، فَإِذَا وَقَفْتَ قُلْتَ : حَيْهَلًا ؛ فَالْأَلْفُ لِبَيَانِ الْحَرَكَةِ ، وَالثَّانِيَةُ : حَيْهَلًا ، بِالتَّنْوِينِ ، وَالثَّالِثَةُ : حَيْهَلًا ، بِالْأَلْفِ مَعَ الْوَصْلِ بُوهِى أَرْدُوْهَا ، وَيُسْتَعْمَلُ " حَيَّ " وَحْدَهُ ، وَ " هَلَا " وَحْدَهُ .

ومن ذلك : " هَا " بِمَعْنَى : خُذْ ، وَتُلْحَقُ بِهَا الْكَافُ ، نَحْوُ : هَاكَ ، وَقَدْ أَنَابُوا الْهَمْزَةَ الْمَفْتُوحَةَ مُنَابَ الْكَافِ ، فَقَالُوا : هَاءٌ ، وَقَدْ جَمَعُوا بَيْنَهُمَا بُوهِى تَتَصَرَّفُ مَعَ الْمُخَاطَبِ فِي أَحْوَالِهِ ، وَتَقُولُ لِلْمُؤَنَّثِ : هَاءَ بَلَا " يَاءٌ " ، وَفِي التَّنْثِيَةِ هَاؤُمَا ، وَفِي الْجَمْعِ : هَاؤُمْ ، وَهَؤُنَّ .

ومن ذلك : " شَتَّانَ " ، ومعناها : التَّبَايُنُ ، تَقُولُ : شَتَّانَ زَيْدٌ وَعَمْرُو ،

(١) انظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٢ / ٤ - ١٣ .

(٢) انظر : سيبويه ٢٩١ / ٣ والمقتضب ١٨٢ / ٣ ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج . في الموضع السابق والخصائص ٤١ / ٣ .

(٣) انظر : الأصول ١٤٥ / ١

وَشَتَّانَ مَا زَيْدٌ وَعَمْرُو ، وَلَا يُقَالُ : شَتَّانَ مَا بَيْنَ زَيْدٍ وَعَمْرٍو ، عِنْدَ الْأَكْثَرِ ،
وَأَجَازَهُ بَعْضُهُمْ بِوَأَنْشَدَ (١) :

لَشَتَّانَ مَا بَيْنَ الْيَزِيدَيْنِ فِي النَّدَى يَزِيدِ سُلَيْمٍ وَالْأَعْرَابِ حَاتِمِ

وَمِنْ ذَلِكَ : " هَلُمَّ " ، وَهِيَ مَرْكَبَةٌ مِنْ " هَا " التَّنْبِيهِ ، وَ" لَمْ " وَقَدْ ٣
حُذِفَتْ أَلْفُهَا ، فَأَهْلُ الْحِجَازِ يَأْتُونَ بِهَا فِي التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ وَالْمَذْكَرِ وَالْمُؤَنَّثِ بِلَفْظٍ
وَاحِدٍ (٢) ، وَبَنُو تَمِيمٍ يُلْحِقُونَهَا عَلَامَةً مَا تَقْتَرِنُ بِهِ .

وَمِنْ ذَلِكَ : " بَلَّهْ " وَهِيَ عَلَى ضَرْبَيْنِ : اسْمُ فِعْلٍ بِمُصَدَّرٍ ، وَمَعْنَاهَا
التَّرْكُ ، تَقُولُ بَلَّهْ زَيْدًا ، أَيْ : أَتْرَكْهُ ، وَمَنْهُ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي
الْحَدِيثِ عَنْ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : " أَعَدَدْتُ لِعِبَادِي الصَّالِحِينَ مَا لَا عَيْنٌ رَأَتْ ، وَلَا
أُذُنٌ سَمِعَتْ وَلَا خَطَرَ عَلَى قَلْبِ بَشَرٍ ، بَلَّهْ مَا أَطْلَعْتُكُمْ عَلَيْهِ " (٣) .

(١) لَرَبِيعَةَ بْنِ ثَابِتٍ الرَّقِيِّ .

انظر : ابن يعيش ٣٧/٤ ، ٦٨ ، ٦٩ وشذور الذهب ٤٠٤ والخزانة ٦/٢٧٥ .

شَتَّانَ : اسْمُ فِعْلٍ مَاضٍ بِمَعْنَى : بَعْدَ وَافْتَرَقَ . وَاللَّامُ فِي لَشَتَّانَ : وَاقِعَةٌ فِي جَوَابِ الْقَسَمِ فِي
بَيْتٍ قَبْلَ الشَّاهِدِ ، وَهُوَ :

جَلَفْتُ يَمِينًا غَيْرَ ذِي مَنَوِيَّةٍ يَمِينِ امْرِئٍ أَلَى بِهَا غَيْرًا أَثَمَ
هَذَا وَالْفَارِسِيُّ عَلَى جَوَازٍ أَنْ يُقَالَ : شَتَّانَ مَا بَيْنَهُمَا ، قَالَ : " فَأَمَّا قَوْلُكَ : شَتَّانَ مَا بَيْنَهُمَا ،
فَالْقِيَاسُ لَا يَمْنَعُهُ ، إِذَا جَعَلْتَ " مَا " بِمَنْزِلَةِ " الذِّي " ، وَجَعَلْتَ " بَيْنَ " صِلَةً ؛ لِأَنَّ " مَا " لِإِبْهَامِهَا
قَدْ تَقَعُ عَلَى الْكُثْرَةِ . فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَمْتَنِعْ فِي الْقِيَاسِ وَقَدْ جَاءَ فِي الشُّعْرِ : لَشَتَّانَ مَا بَيْنَ
الْيَزِيدَيْنِ .. إِلَّا أَنَّ الْأَصْمَعِيَّ طَعَنَ فِي فَصَاحَةِ هَذَا الشَّاعِرِ .. "

انظر : المسائل العسكرية ١١٨ - ١١٩ وانظر أيضًا ما ذكره البغداديُّ في شرح الشاهد في
الموضع المشار إليه من الخزانة .

(٢) انظر : المقتضب ٢٥/٣ ، ٢٠٣ والأصول ١/١٤٦ والتبصرة ٢٤٧ .

(٣) أخرجهُ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ ص ٢١٧٤ (كِتَابُ الْجَنَّةِ وَصِفَةِ نَعِيمِهَا وَأَهْلِهَا) تَحْقِيقُ مُحَمَّدُ فَوَّادُ
عَبْدَ الْبَاقِي .

وَفِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ زِيَادَةٌ لَفْظُ " ذُخْرًا " بَعْدَ قَوْلِهِ : " عَلَى قَلْبِ بَشَرٍ " وَأَيْضًا فَإِنَّ نَهَايَةَ الْحَدِيثِ فِي
رِوَايَتِهِ هَكَذَا : " بَلَّهْ مَا أَطْلَعْتُكُمْ اللَّهُ عَلَيْهِ "

الفرع الثاني:

في أحكامها : مَبْنَى الأَسْمَاءِ الأَفْعَالِ على الاختصارِ والإيجازِ والمبالغةِ ؛ لأنها تكون للواحدِ والاثنينِ والجمعِ والمذكرِ والمؤنثِ بصورةٍ واحدةٍ . والأكثَرُ في موضعها من الكلامِ الأمرُ والنهيُ غالباً ، وقد جاءت في الخبرِ قليلاً ، كهَيَّاتَ وشتانَ وأُفَّ .

وما كانَ منها اسماً لما يتعدى من الأفعالِ تعدى ، وما كانَ لما لا يتعدى ، لم يتعدَّ ، ولا يجوزُ تقدُّمُ شَيْءٍ من معمولِ هذه الأسماءِ عليها ، عندَ البصريِّ (١) ؛ لأنها ليستُ كالأفعالِ في القوةِ ، فأما قوله تعالى : ﴿ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾ (٢) فليسَ منصوباً بـ " عَلَيْكُمْ " ، ولكنه مصدرٌ دلَّ على الفعلِ النَّاصِبِ لَهُ ما تقدَّم في الآيةِ ؛ فَإِنَّ قولَهُ : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ ﴾ (٣) فيه دليلٌ على أَنَّ ذلكَ مكتوبٌ عليهم ، والتقديرُ فيه : كَتَبَ (٤) اللَّهُ عَلَيْكُمْ كتاباً .

وهذه الأسماءُ على ثلاثة أَصْرُبٍ :

ضَرْبٌ يُسْتَعْمَلُ معرفةً ونكرةً ، وعلامةً تَنْكُرُهُ : تَنْوِينُهُ ، كقولك : إِيهِ وَإِيهِ ، وَأُفَّ وَأُفَّ ، وغازٍ وغازٍ .

وَضَرْبٌ لَا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا معرفةً ، نحو : بَلَّةٌ بَوَامِينَ .

وَضَرْبٌ لَا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا نكرةً نحو : إِيهًا ، فِي الكَفِّ ، وَوِيهًا ، فِي الإغراء ، وواهاً ، فِي التعجبِ .

وَإِذَا وَقَعَتْ هَذِهِ الظُّرُوفُ / وَالْحُرُوفُ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ فَلَا عَامِلَ فِيهَا عِنْدَ ١٥٤/أ

(١) الإنصاف ٢٢٨ - ٢٢٩ .

(٢) ٢٤ / النساء .

(٣) ٢٣ / النساء .

(٤) انظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣٦/٢ والأصول ١٤٢/١ والتبصرة ٢٥٠ والبحر المحيط

٢١٤/٢ .

بَصْرِيَّ إِلَّا الْمَازِنِيَّ^(١) ، كقوله تعالى : ﴿ ارْجِعُوا وَرَاءَكُمْ ﴾^(٢) فليس " وراكم " منصوباً بـ " ارْجِعُوا " ؛ لأنه اسمُ الفعلِ ذُكر تأكيداً ، واختلفوا في حركة " دون " هل حركة إعراب^(٣) أو بناء ؟^(٤) .

القسمُ الثالثُ من بابِ العواملِ .

وهو البابُ الخامسُ عشرُ في : الحروفِ العاملةِ

الحروفُ العاملةُ كثيرةٌ ، فمنها ما يُخصُّ الأسماءَ ، نحو : " إن " وأخواتها ، وحروفُ الجرِّ ، و " ما " ، و " لا " ، ومنها ما يُخصُّ الأفعالَ ، نحو : الحروفُ النَّاصِبَةُ والحروفُ الجازِمَةُ ، وقد تقدّمَ منها حروفُ الجرِّ^(٥) في " بابِ المجروات " ، ونحن نذكر الباقيَ في خَمْسَةِ أنواعٍ :
النوعُ الأوَّلُ :

في " إن " وأخواتها ، وفيه فرعان :

الفرعُ الأوَّلُ : في تعريفها وهي سِتَّةُ أَحْرَفٍ : " إن " و " أن " و " كأن " و " لكن " و " ليت " و " لعل " ، ولكلٍّ واحدٍ منها معنى .

فأما " إن " : فمعناها التحقيقُ لما تُدخلُ عليه من الكلامِ ، تقولُ : زَيْدٌ قائمٌ^(٦) ، فإذا أُرِدَتْ تحقيقُ قيامه في نفسِ المخاطبِ أَدخلتْ على الجملةِ " إن " فقُلْتَ : إنَّ زَيْداً قائمٌ ، فلم يتجدّدْ في الكلامِ معنى لم يكن قبلَ دخولها ، إلّا التحقيقُ والتأكيدُ .

(١) انظر : المساعد على تسهيل الفوائد ٦٥٨ / ٢ والتصريح على التوضيح ٣١٩ / ٢ .

(٢) ١٣ / الحديد .

(٣) انظر : المساعد على تسهيل الفوائد ٦٥٨ / ٢ .

(٤) وهو قول الأخفش وابن جني . الموضع السابق من المساعد .

(٥) انظر : ص ٢٣٩ - ٢٨٢ .

(٦) في الأصل : زيد قام يوما أثبتّه هو المناسب لما سيأتى في المثال بعد .

وأما " أَنْ " فمعناها كمعنى " إِنَّ " فى التَّحْقِيقِ ، إِلَّا أَنَّهَا تُعْطَى الْجَمْلَةَ
الَّتِى تَدْخُلُ عَلَيْهَا مَعْنَى الْمَفْرَدِ ، تَقُولُ : بَلَّغْنِي أَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ ، التَّقْدِيرُ : بَلَّغْنِي
قِيَامَ زَيْدٍ ، وَقَدْ اسْتَعْمَلَهَا الْخَلِيلُ بِمَعْنَى (١) " لَعَلَّ " .

وأما " كَأَنَّ " : / فمعناها التَّشْبِيهُ ، تَقُولُ : كَأَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ ، وَالْأَصْلُ ١٥٤/ب
فِيهَا : أَنَّ " الْكَافَ " لِلتَّشْبِيهِ ، دَخَلَتْ عَلَى " أَنَّ " الْمَفْتُوحَةَ ، فَصَارَا جَمِيعاً
لِلتَّشْبِيهِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْأَصْلَ فِي قَوْلِكَ : كَأَنَّ زَيْدًا الْأَسَدُ : أَنَّ زَيْدًا كَالْأَسَدِ ،
فَنَقَلْتَ الْكَافَ إِلَى " أَنَّ " ؟ وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّهَا إِذَا كَانَ خَبَرُهَا اسْمًا جَامِداً ،
كَانَتْ تَشْبِيهًا ، نَحْوُ : كَأَنَّ زَيْدًا الْأَسَدُ ، وَإِذَا كَانَ مُشْتَقًّا ، كَانَتْ شَكًّا (٢) ،
نَحْوُ : كَأَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ ، وَتَكُونُ وَاجِبَةً فِي قَوْلِكَ : كَأَنَّكَ بِزَيْدٍ قَدْ جَاءَ .

وأما " لَكِنْ " : فمعناها الِاسْتِدْرَاكُ ؛ وَتَجِيءُ مُتَوَسِّطَةً بَيْنَ كَلَامَيْنِ
مُتَنَاقِضَيْنِ نَفِيًّا وَإِيجَابًا ؛ فَيُسْتَدْرَكُ بِهَا النَّفْيُ بِالِإِيجَابِ ، وَالِإِيجَابُ بِالنَّفْيِ ،
تَقُولُ : جَاءَ نَبِيُّ زَيْدٍ لَكِنْ عَمْرًا لَمْ يَجِئْ ، وَمَا جَاعَى زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرًا جَاعَى ؛
وَالْتَّنَاقُضُ فِي الْمَعْنَى بِمَنْزِلَتِهِ فِي اللَّفْظِ ، تَقُولُ : فَارَقَنِي زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرًا حَاضِرٌ ،
وَجَاعَى زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرًا غَائِبٌ ، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيرًا لَفَشَلْتُمْ
وَلَتَّنَازَعْتُمْ فِي الْأَمْرِ وَلَكِنَّ اللَّهَ سَلَّمَ ﴾ (٣) .

وأما " لَيْتَ " : فمعناها التَّمَنَّى ، تَقُولُ : لَيْتَ زَيْدًا قَائِمٌ ، فَأَنْتَ تَتَمَنَّى
قِيَامَهُ أَنْ يَقَعَ .

وأما " لَعَلَّ " : فمعناها التَّوَقُّعُ وَالرَّجَاءُ ، وَقِيلَ الطَّمَعُ وَالِإِشْفَاقُ ، وَهِيَ

(١) الْكِتَابُ ٣ / ١٢٣ .

(٢) هَذَا رَأْيُ الْكُوفِيِّينَ وَالزَّجَّاجِيِّ وَابْنِ الطَّرَاوَةِ . انْظُرْ : الْهَمْعُ ١٥١/٢ وَابْنُ الطَّرَاوَةِ النَّحْوِيُّ ١٢٣ .

(٣) ٤٣ / الْأَنْفَالُ .

مَرْكَبُهُ مِنَ اللَّامِ وَعَلَّ (١) بِوَقِيلَ : هُمَا لُغَتَانِ (٢) ، تَقُولُ : لَعَلَّ الْمُسَافِرَ يَقْدُمُ ، وَلَعَلَّ
 اللَّهُ يَشْفِي الْمَرِيضَ ، وَتَقُولُ فِي الطَّمَعِ : اسْلُكْ هَذِهِ الطَّرِيقَ لَعَلَّكَ تَسْلُمُ ، وَفِي
 الْإِشْفَاقِ : اسْلُكْهَا لَعَلَّكَ تَصِلُ ، فَأَمَّا نَحْوُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ لَعَلَّ السَّاعَةَ
 قَرِيبٌ ﴾ (٣) وَ ﴿ لَعَلَّكُمْ تَفْلَحُونَ ﴾ (٤) فَإِنَّمَا هُوَ تَرْجُّ لِلْعِبَادِ .
 وَقَدْ جَاءَ فِيهَا : لَعَنَّ ، وَعَنَّ ، وَلَأَنَّ ، وَأَنْشَدُوا (٥) :

عُوجًا عَلَى الطَّلَلِ الْقَدِيمِ لِأَنَّنَا نَبْكِي الدِّيَارَ كَمَا بَكَى ابْنُ حِذَامٍ
 وَالْفَرْقُ بَيْنَ التَّمَنَّى وَالرَّجَاءِ : أَنَّ التَّمَنَّى يَكُونُ فِي الْمُمْكِنِ وَالْمُسْتَحِيلِ ،
 وَالرَّجَاءُ لَا يَكُونُ فِي الْمُسْتَحِيلِ ، تَقُولُ فِي التَّمَنَّى : لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ ، وَلَا تَقُولُ :
 لَعَلَّ الشَّبَابَ يَعُودُ .

الْفَرْعُ الثَّانِي : فِي أَحْكَامِهَا ، وَهِيَ كَثِيرَةٌ ، فَمِنْهَا مَا يُخَصُّ جَمِيعَهَا ، وَمِنْهَا مَا هُوَ
 يُخَصُّ أَحَادَهَا ؛ فَنَذْكُرُهَا فِي فَصْلَيْنِ :

الفصل الأول

فِي الْأَحْكَامِ الْمَشْتَرَكَةِ .

الْحُكْمُ الْأَوَّلُ : هَذِهِ الْحُرُوفُ السَّتَّةُ تَدْخُلُ عَلَى الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ ، فَتَنْصِبُ الْمَبْتَدَأَ
 وَيَصِيرُ اسْمَهَا ؛ تَشْبِيهًا بِالْمَفْعُولِ ، وَتَرْفَعُ الْخَبَرَ وَيَصِيرُ خَبَرَهَا ؛ تَشْبِيهًا
 بِالْفَاعِلِ .

(١) هَذَا رَأْيُ الْكُوفِيِّينَ . انْظُرْ : الْإِنْصَافَ ٢١٨ - ٢٢٧ وَالْهَمْعَ ١٥٣ / ٢ .

(٢) وَهَذَا رَأْيُ الْبَصْرِيِّينَ . انْظُرْ : كِتَابَ سَبِيحِيَّةِ ٦٧ / ٢ .

(٣) ١٧ / الشُّورَى .

(٤) ١٨٩ / الْبَقَرَةُ .

(٥) لَامِرِي الْقَيْسِ . دِيَوَانُهُ ١١٤ .

وَانْظُرْ : الْهَمْعَ ١٥٤ / ٢ وَالْخَزَانَةَ ٣٧٧ / ٤ ، ٣٧٨ ، وَشَرَحَ أَبْيَاتَ الْمَغْنِيِّ ٦٦ / ٨ .

عُوجًا : أَيُّ : اعْطِفَارًا وَاحْلُكُمَا . ابْنُ حِذَامٍ شَاعِرٌ قَدِيمٌ ذَكَرَ الدِّيَارَ قَبْلَ امْرَأِ الْقَيْسِ ، وَبَكَى
 عَلَيْهَا ، وَيُقَالُ : إِنَّهُ أَوَّلُ مَنْ بَكَى عَلَى الْأَطْلَالِ .

وإنما عَمِلَتْ لَأَنَّهَا أَشْبَهَتْ الْأَفْعَالَ فِي بِنَائِهَا وَوَزْنِهَا ، وَأَشْبَهَتْ " كَانَ " فِي دُخُولِهَا عَلَى الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ ، وَالْبَصْرِيُّ يُعْمَلُهَا فِي الْأِسْمِ وَالْخَبَرِ مَعًا ، وَالْكَوْفِيُّ يُعْمَلُهَا (١) فِي الْأِسْمِ وَيُبْقِي الْخَبَرَ مَرْفُوعًا كَمَا كَانَ قَبْلَ دُخُولِهَا .

الحكم الثاني : أَخْبَارُ هَذِهِ الْحُرُوفِ جَارِيَةٌ . كَأَخْبَارِ الْمَبْتَدَأِ - غَالِبًا - مِنْ الْمَفْرُودِ وَالْجُمْلَةِ وَالظَّرْفِ ، تَقُولُ : إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ ، وَإِنَّ زَيْدًا أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ ، وَإِنَّ زَيْدًا قَدْ قَامَ أَبُوهُ ، وَإِنَّ زَيْدًا فِي الدَّارِ ، وَيَلْزَمُ الضَّمِيرُ فِيهَا ، كَمَا لَزِمَ فِي أَخْبَارِ " كَانَ " ، وَقَدْ حُذِفَ فِي الشَّعْرِ .

وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّ الْفِعْلَ الْمَاضِيَ لَا يَقَعُ خَبْرًا (٢) لِـ " لَعَلَّ " فَلَا تَقُولُ : لَعَلَّ زَيْدًا قَامَ أَبُوهُ ، وَالْمَذْهَبُ : جَوَازُ وَقُوعِ الْمَاضِي خَبْرًا عَنْهَا ، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ : أُرِيدُ الْمَاضِيَّ إِلَى فُلَانٍ لَعَلَّهُ خَلَا بِنَفْسِهِ ، وَتَقُولُ فِي الْخَبَرِ يَرُدُّ عَلَيْكَ : لَعَلِّي سَمِعْتُ هَذَا بِوَقِيلَ : هَذِهِ حِكَايَةُ حَالٍ يُوَحِّكِي الْأَخْفَشُ : لَعَلَّ زَيْدًا سَوْفَ يَقُومُ ، وَلَمْ يُجَزْ : لَيْتَ زَيْدًا (٣) سَوْفَ يَقُومُ .

الحكم الثالث : إِذَا اجْتَمَعَ فِي الْكَلَامِ مَعْرِفَةٌ وَنَكْرَةٌ فَالْإِسْمُ الْمَعْرِفَةُ ، وَالْخَبَرُ النُّكْرَةُ : لِأَنَّ الْفَائِدَةَ مَعْدُوقَةً (٤) بِالْمَعْرِفَةِ ، تَقُولُ إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ وَلَا تَقُولُ : إِنَّ قَائِمًا زَيْدٌ ، وَقَدْ جَاءَ فِي التَّنْزِيلِ الْأِسْمُ نَكْرَةً وَالْخَبَرُ مَعْرِفَةً : لِلْفَائِدَةِ الْمَطْلُوبَةِ فِي الْخَبَرِ يَهْوُو قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا ﴾ (٥) ،

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ إِنَّ أَوَّلَى النَّاسِ بِإِبْرَاهِيمَ لِلَّذِينَ اتَّبَعُوهُ ﴾ (٦) فَيَحْتَمِلُ التَّعْرِيفَ ١٥٥ ب/ وَالتَّنْكِيرَ ، وَأَمَّا مَجِيئُهُ فِي الشَّعْرِ فَكَثِيرٌ .

(١) انظر : الإنصاف ١٧٦ .

(٢) في الهمع ١٥٨ / ٢ " ومنع مَبْرَمَانِ وَقُوعَ الْمَاضِي خَبْرًا لِـ " لَعَلَّ " .

(٣) انظر : الهمع في الموضع السابق .

(٤) مُرْتَبِطَةٌ بِهَا وَالْعَدُّ : الرِّبْطُ وَفِي أَسَاسِ الْبَلَاغَةِ (عَدَق) : مَعْدُوقَةٌ : مُوسَمَةٌ .

(٥) ٩٦ / آل عمران .

(٦) ٦٨ / آل عمران .

وتقول : إن قريباً منك زيداً ، إذا جعلت " قريباً " ظرفاً ^(١) ، فإذا جعلته اسماً قلت : إن قريباً منك زيدٌ ، وتقول : إن بعيداً منك زيدٌ ، والوجه : أن تجعل المعرفة اسم " إن " فتقول : إن بعيداً منك [زيداً] ^(٢) ، قال سيبويه : وإن شئت قلت : إن بعيداً منك زيداً ، وقلما يكون " بعيداً منك " ظرفاً .
والاسم الواقع موقع الاستفهام ، وموقع الشرط ، نحو " أين " و " كيف " و " متى " لا يكون اسماً لـ " إن " وأخواتها ؛ لأنها لا يعمل فيها عامل لفظي مقدماً ، إلا الجار وحده .

الحكم الرابع : إذا اتصلت هذه الحروف بضمير المتكلم فمنهم من يزيد نون الوقاية ويجمع بين النونات ، فيقول : إنني ، وأنني ، وكأنني ، ولكنني وليتني ، ولعلني ، وبعضهم لا يزيد نون الوقاية ؛ كراهية اجتماع الأمثال ، فيقول : إنني وأنني وكأنني ولكنني ، ولم يحذف من " ليت " وحدها إلا في الشعر ، قال ^(٣) :

كُمْنِيَّة جَابِرٍ إِذْ قَالَ لَيْتِي أَصَادِفُهُ وَيَذْهَبُ كُلُّ مَالِي
وَأَمَّا " لعل " فكثُر فيها لعلّي ، وقلّ لعلني .

(١) ليكون متعلق الخبر المحنوف .

(٢) تتمه يلتزم بمثلها الكلام ، وانظر مثال سيبويه بعد في كتابه ١٤٣ / ٢ .

(٣) هو زيد الخيل الطائي .

والبيت من شواهد سيبويه ٣٧٠ / ٢ ، وانظر : أيضا : نواذر أبي زيد ٢٧٩ ومجالس ثعلب ١٢٩ ،

وابن يعيش ٩٠ / ٣ ، ١٢٣ والخزانة ٣٧٥ / ٥ واللسان (ليت) .

واختلفوا في النون المحذوفة : فقليل : هي الأولى ^(١) ، وقيل : الثانية ^(٢) ، وقيل : الثالثة ^(٣) ، وهو مذهب سيبويه ^(٤) ، فأما قولهم : " إنا " في " إنا " فالحذوف الوسطى ^(٥) ، وقيل : الأولى ^(٥) : لأن الثالثة ليست بوقاية فتحذف ، وإنما هي ضمير الجماعة .

الحكم الخامس : إذا دخلت هذه الحروف على ضمير الشأن والقصة فالأولى أن لا يحذف : لأنه ضمير منصوب لم يتقدمه ذكرٌ وليس بمنزلة في " كان " : لأنه معها مرفوع ، وهو يستتر فيها ، تقول : إنه زيد قائم ، ومنه قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ مَنْ يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا ﴾ ^(٦) وقوله تعالى : ﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ ﴾ ^(٧)

ويجوز حذفه ، فتقول : إن زيد منطلق ، / تريد : إنه زيد منطلق ، وقد ١٥٦/أ حذف في الشعر كثيراً ، كقوله ^(٨) :
 إِنَّ مَنْ لَأَمَ فِي بَنِي بَنْتٍ حَسًّا نَ أَلَمَهُ وَأَعْصَهُ فِي الْخُطُوبِ
 وحكى الخليل أن بعض العرب يقول : " إِنَّ بَكَ زَيْدٌ " ^(٩) مأخوذة على

(١) (٢) (٣) انظر : الهمع ١/ ٢٢٥ وحاشية يس على التصريح ١/ ١١٢ والصبان على الأشموني ١/ ١٢٤ .

(٤) في الكتاب ٢/ ٣٩٩ : " .. فلما كثر استعمالهم إياها - يقصد نون الوقاية - مع تضعيف

الحروف ، حذفوا التي تلى الياء " .

(٥) انظر : الهمع ١/ ٢٢٥ .

(٦) ٧٤ / طه .

(٧) ٤٦ / الحج .

(٨) هو الأعشى . ديوانه ٣٣٥ برواية :

من يلمني على بني بنت ...

وهو من شواهد سيبويه ٧٢/٣ ، وانظر أيضا : الإنصاف ١٨٠ وابن يعيش ٣/ ١١٥ والمغنى ٦٠٥

وشرح أبياته ٧/ ٣٦٨ والخزانة ٥/ ٤٢٠ .

يقول : من يلمني في تولي هؤلاء القوم والتعويل عليهم في الخطوب أَلَمَهُ وَأَعْصَرَ أَمْرَهُ في كل خطب يصيبني .

(٩) الكتاب ٢/ ١٣٤ .

تقدير: إِنَّهُ بِكَ زَيْدٌ مَأْخُودٌ ، وَإِذَا حَذَفْتَهُ قُبِحَ أَنْ يَلِيَهَا فَعْلٌ ، كَقَوْلِكَ : إِنْ قَامَ زَيْدٌ ،
وَلِنْ يَقُومَ عَمْرُو ، تُرِيدُ : إِنَّهُ ، فَإِنْ فَصَلْتَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْفِعْلِ بِظَرْفٍ جَارٍ أَنْ
تَقُولَ : إِنْ الْيَوْمَ خَرَجَ زَيْدٌ ، وَلِنْ وِرَاءَكَ يَجِيءُ عَمْرُو ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ (١) :

كَأَنَّ عَلَى عَرْنَيْنِهِ وَجْبَيْنِهِ أَقَامَ شُعَاعُ الشَّمْسِ أَوْ طَلَعَ الْبَدْرُ
الْحُكْمَ السَّادِسُ : قَدْ حُذِفَتْ أَخْبَارُهَا مِنَ الذِّكْرِ لَمَّا عَلِمْتَ ، مَعْرِفَةً كَانَ
اسْمُهَا أَوْ نَكْرَةً :

فَالنَّكَرَةُ : قَوْلُهُمْ " إِنْ مَالًا وَإِنْ وَلَدًا وَإِنْ عَدَدًا " ، أَيْ : إِنْ لَهُمْ مَالًا وَلَدًا
وَعَدَدًا ، قَالَ الْأَعَشَى (٢) :

إِنْ مَحَلًّا وَإِنْ مَرْتَحَلًا وَإِنْ فِي السَّفَرِ إِذْ مَضَى مَهَلًا
وَتَقُولُ : إِنْ غَيْرَهَا إِبِلًا وَشَاءً ، كَأَنَّهُ قَالَ : إِنْ لَنَا غَيْرَهَا ، أَوْ إِنْ عِنْدَنَا
غَيْرَهَا إِبِلًا وَشَاءً ، فَتَنْصَبُ إِبِلًا وَشَاءً عَلَى التَّمْيِيزِ وَالتَّبْيِينِ ، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ (٣) :

(١) لَمْ أَقِفْ عَلَى اسْمِهِ .

وَانظُرْ : ضُرَائِرُ الشُّعْرِ ١٧٨ وَالْهَمْعُ ٢/ ١٦٤ وَالْخَزَانَةُ ١٠/ ٤٤٩

عَرْنَيْنُهُ : عَرْنَيْنُ الْأَنْفِ : تَحْتَ مَجْتَمِعِ الْحَاجِبِينَ وَهُوَ أَوَّلُ الْأَنْفِ حَيْثُ يَكُونُ فِيهِ الشَّمَمُ .

(٢) دِيَوَانُهُ ٢٣٣ .

وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ سَيَبْيُوه ٢/ ١٤١ ، وَاَنْظُرْ أَيْضًا : الْمَقْتَضِبُ ٤/ ١٣٠ وَالْأَصُولُ ١/ ٢٤٧

وَالْخِصَائِصُ ٢/ ٣٧٣ وَالْمَحْتَسِبُ ٤٣٩ وَالتَّبَصُّرَةُ وَمَا فِي حَوَاشِيهَا ٢١١ .

الْمَحَلُّ وَالْمَرْتَحَلُ : مُصْدَرَانِ مِمَّيَّانَ بِمَعْنَى الْحُلُولِ وَالْإِرْتِحَالِ ، أَوْ هُمَا اسْمَا زَمَانٍ ، أَيْ : إِنْ لَنَا فِي
الدُّنْيَا حُلُولًا ، وَإِنْ لَنَا عَنْهَا إِرْتِحَالًا . السَّفَرُ : اسْمُ جَمْعٍ ، وَاحِدُهُ مُسَافِرٌ بِوَقِيلٍ : جَمْعُ مُسَافِرٍ .
قَالَ ابْنُ جَنِّي فِي الْمَحْتَسِبِ : " أَرَادَ : إِنْ لَنَا مَحَلًّا وَإِنْ لَنَا مَرْتَحَلًا ، فَحَذَفَ الْخَبَرَ ، وَالْكَوْفِيُّونَ
لَا يُجِيزُونَ حَذْفَ خَبَرٍ " إِنْ " إِلَّا إِذَا كَانَ اسْمُهَا نَكْرَةً ، وَلِهَذَا وَجَّهَ حَسَنٌ عِنْدَنَا ، وَإِنْ كَانَ أَصْحَابُنَا
يُجِيزُونَهُ مَعَ الْمَعْرِفَةِ " .

(٣) هُوَ الْعَجَاجُ ، كَمَا فِي طَبَقَاتِ فَحُولِ الشُّعْرَاءِ ، لِابْنِ سَلَامٍ ، وَلَيْسَ فِي دِيَوَانِهِ الْمَطْبُوعِ .

وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ سَيَبْيُوه ٢/ ١٤٢ ، وَاَنْظُرْ أَيْضًا : الْأَصُولُ ١/ ٢٤٨ وَابْنُ يَعِيشَ

١٠٣/ ١ ، ١٠٤ ، ٨٤/ ٨ ، وَالْمَغْنَى ٢٨٥ وَشَرَحَ أَبْيَاتَهُ ٥/ ١٦٤ وَالْخَزَانَةُ ١٠/ ٢٣٤ .

يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا رَوَّاجِعَا

كَأَنَّهُ قَالَ : يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا لَنَا رَوَّاجِعَا ، أَوْ أَقْبَلْتُ رَوَّاجِعَا

وَأَمَّا حَذْفُهَا مَعَ الْمَعْرِفَةِ فَكَقَوْلُهُ (١) :

سِوَى أَنْ حَيًّا مِنْ قُرَيْشٍ تَفْضَلُوا عَلَى النَّاسِ أَوْ أَنَّ الْأَكَارِمَ نَهْشَلًا
يُرِيدُ : تَفْضَلُوا أَيْضًا .

وَالْكَوْفِيُّ لَا يُجِيزُ حَذْفَهُ (٢) إِلَّا مَعَ النِّكَرَةِ ، فَمَأْمُ قَوْلُهُ (٣) :

قَالَتْ أُمَامَةُ لَا تَجْرِعْ فَقُلْتُ لَهَا إِنَّ الْعِزَاءَ وَإِنَّ الصَّبْرَ قَدْ نَفِدَا

فَإِنَّ الثَّانِيَةَ مَكْرَرَةٌ لِلتَّأْكِيدِ ؛ لِئَلَّا يَعْمَلَ عَامِلَانِ فِي مَعْمُولٍ وَاحِدٍ ، أَوْ يَكُونَ

خَبْرُ الْأَوَّلِ / مَحْذُوفًا وَالْأَلْفُ لِلْإِطْلَاقِ .

الْحَكْمُ السَّابِعُ : لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ أَخْبَارِهَا عَلَى أَسْمَائِهَا ، إِلَّا فِي حَالَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : الظَّرْفُ وَالْآخَرُ : حَرْفُ الْجَرِّ ؛ اتِّسَاعًا ؛ بِكَثْرَةِ وَقْعِهِمَا فِي الْكَلَامِ
تَقُولُ : إِنَّ عِنْدَكَ عَمْرًا ، وَإِنْ فِي الدَّارِ زَيْدًا ، وَقِيلَ : إِنَّمَا قُدِّمَ الظَّرْفُ وَحَرْفُ
الْجَرِّ خَاصَّةً لِأَنَّهُمْ لَوْ لَمْ يُجِيزُوهُ لَامْتَنَعَ أَنْ يَكُونَ اسْمٌ " إِنَّ " نِكَرَةً ؛ فَإِنَّ مِنْ
الْمَبْتَدَأِ مَا يَلْزَمُ تَأْخِيرُهُ ، كَقَوْلِكَ : عَلَيْكَ مَالٌ ، فَلَوْلَا جَوَازُ تَقْدِيمِ الظَّرْفِ عَلَى
الِاسْمِ لَامْتَنَعَتْ " إِنَّ " مِنَ الدُّخُولِ عَلَى مِثْلِ ذَلِكَ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ إِنَّ لَدَيْنَا
أَنْكَالًا وَجَحِيمًا ﴾ (٤) وَقَوْلِهِ : ﴿ إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ ﴾ (٥) ، وَيَلْزَمُ لِذَلِكَ أَنْ يُقَدَّرَ

(١) هُوَ الْأَخْطَلُ زِيَادَاتِ دِيَوَانِهِ (طَبْعُ بَيْرُوتِ) ٣٩٢ .

وَانْظُرْ : الْمُقْتَضَبُ ١٣١/٤ وَالْخَصَائِصُ ٣٧٤ وَالتَّبَصُّرَةُ ٢١٢ وَالْخَزَانَةُ ٤٦١/١٠ .

نَهْشَلٌ : أَبُو قَبِيلَةٍ مِنْ تَمِيمٍ .

(٢) انْظُرْ : الْمُسَاعَدُ عَلَى تَسْهِيلِ الْفَوَائِدِ ٣١١/١ .

(٣) لَمْ أَهْتَدِ إِلَى هَذَا الْقَائِلِ .

(٤) ١٢ / الْمَزْمَلِ .

(٥) ٢٢ / الْمَائِدَةِ .

عاملِ الظَّرْفِ بعد الاسم ؛ لئلاَّ يُقدِّم الخبرُ وهو غيرُ ظَرْفٍ ، والأخْفَشُ لأَجِيزُ
من الفصلِ إلَّا ما سُمِعَ (١)

الحكم الثَّامِنُ : يجوزُ أَنْ يُفَصَلَ بينَ أَسْمَاءِ هذه الحروفِ وأخْبَارِها بما
يَدْخُلُ لتوكيدِ الشيءِ أو لِرَفْعِهِ ، وذلك قولُك : إِنَّ زَيْدًا - واللَّهِ - ظالمٌ ، وإنَّ
بَكْرًا - فافهمْ ما أقولُ - رَجُلٌ صالحٌ ، وإنَّ عَمْرًا - هو المسكينُ - مَرحومٌ ؛ لأنَّ
هذا في الرِّفْعِ يَجْرِي مَجْرَى المدحِ والذَّمِّ في النَّصْبِ ، وعلى ذلك تأوَّلوا قولَه
تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا .
أُولَئِكَ لَهُمْ جَنَّاتُ عَدْنٍ ﴾ (٢) فَـ "أُولَئِكَ" هي الخبرُ .

الحكم التَّاسِعُ : كما فصلوا بينَ أَسْمَائِها وأخْبَارِها قد فصلوا بينها وبينَ
أَسْمَائِها بالظَّرْفِ ، فقالوا : إِنَّ فِي الدَّارِ زَيْدًا قائِمٌ ، وأنشدَ سيبويه (٣) :
فلا تَلَحْنِي فيها فَإِنَّ بِحُبِّها أَخَاكَ مُصابُ القلبِ جَمٌّ بِلابِلِه
فإنَّ لم يكنْ ظَرْفًا لم يُجَزْ ، لا تقولُ : إِنَّ إِخْوَتَكَ زَيْدًا ضارِبٌ .

الحكم العاشِرُ : إذا دَخَلَتْ " ما " على هذه الأَحْرُفِ كَفَتَتْها عن
العَمَلِ وهَيَّأَتْها لَتَقَعَ بعدها الجملةُ من الفِعْلِ والفاعلِ والمبتدأ والخبرِ ، تقولُ :
إِنَّمَا زَيْدٌ قائِمٌ ، وكأَنَّمَا أَخوكَ الأسدُّ ، ولَعَلَّمَا زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ / وإِنَّمَا قامَ زَيْدٌ ،
ولكنَّما يقومُ بَكْرٌ ، قالَ اللَّهُ تعالى : ﴿ إِنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهُ وَاحِدٌ ﴾ (٤) و ﴿ إِنَّمَا أَنْتَ

(١) انظر : الهمع ٢ / ١٦٠ .

(٢) ٢٩ ، ٣٠ / الكهف .

(٣) لقايل مجهول . الكتاب ٢ / ١٣٣ .

وانظر : الأصول ١ / ٢٥٠ والتبصرة ٢٠٧ والمقرب ١ / ١٠٨ والمغني ٦٩٣ وشرح أبياته ٨ / ١٠٥

والخزانة ٨ / ٤٥٢ .

لحاه يلحوه لحواً ولحياً : لامةً وعدلته . الجمُّ : الكثير البلابل : شدة الهمِّ والوساوس ، جمع بَلَبْلَةٍ .

(٤) ١١٠ / الكهف و ١٠٨ / الأنبياء و ٦ / فصلت .

مُنْذِرٌ مَنْ يَخْشَاهُ ﴿١﴾ و ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ ﴿٢﴾ .
 وبعضُهم ينصبُّ بِـ " لَيْتَ " و " لَعَلَّ " و " كَأَنَّ " معَ دخولٍ " ما عليها
 ويجعلُها (٣) زائدةٌ لا كافَّةٌ ؛ فيقولُ [لَيْتِمَا] (٤) زيدا مُنْطَلِقٌ ، وَلَعَلَّما عَمْرًا
 ذاهبٌ ، وكأَنَّمَا بَكْرًا قائمٌ ، وَيُنْشَدُ هذا البيتُ نصبًا ورفْعًا ، قالَ (٥) :
 قَالَتْ أَلَا لَيْتِمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفَهُ فَقَدْ
 وَأَجَازَ الْأَخْفَشُ (٦) ذلكَ في "إِنَّ" و "أَنَّ" و "لكنَّ" ؛ على أَنَّ " ما " زائدةٌ .
 ونظيرُ دخولِ " ما " على "إِنَّ" دخولُها على " بَعْدَ " في قوله (٧) :
 أَعْلَاقَةُ أُمِّ الْوَلِيدِ بَعْدَمَا أَفْنَانُ رَأْسِكَ كَالثَّغَامِ الْمُخْلَسِ

(١) ٤٥ / النازعات .

(٢) ٢٨ / فاطر .

(٣) انظر : ابن يعيش ٨ / ٥٨ والرضي على الكافية ٢ / ٣٤٨ .

(٤) تنمى يستقيم بها المثال .

(٥) هو النابغة الذبياني . ديوانه ٢٤ .

والبيتُ من شواهد سيبويه ٢ / ١٣٧ وانظر أيضًا : الأصول ١ / ٢٢٣ والخصائص ٢ / ٤٦٠

والتبصرة ٢١٥ والإنصاف ٤٧٩ وابن يعيش ٨ / ٥٤ ، ٥٨ ، والمغني ٦٣ ، ٢٨٦ ، ٣٠٨ وشرح

أبياته ٢ / ٤٦ والخزانة ١٠ / ٢٥١ .

(٦) انظر : ابن يعيش ٨ / ٥٥ وشرح الكافية الشافية ١ / ٤٨٠ .

(٧) هو المَرَارُ الْأَسَدِيُّ .

والبيتُ من شواهد سيبويه ١ / ١١٦ و ٢ / ١٣٩ ، وانظر أيضًا : المقتضب ٢ / ٥٤ وابن يعيش

٨ / ١٣١ ، ١٣٤ ، والمغني ٣١١ وشرح أبياته ٥ / ٢٦٩ والخزانة ١١ / ٢٣٢ .

العلاقة - يَفْتَحُ العَيْنَ - الحُبُّ ، مَصْدَرُ عَلَيَّ الرَّجُلُ - من باب فَرَحَ - المرأةُ ، إِذَا أَحْبَبَهَا . الْوَلِيدُ -
 بِالتَّشْدِيدِ - مَصْغَرُ الْوَلِيدِ ، بمعنى الْوَلَدِ بَوْصَفَرُهُ لِيَدُلُّ عَلَى شَبَابِ أُمِّهِ .

أَفْنَانُ الرَّأْسِ : خُصْلُ شَعْرِهِ ، جَمْعُ فَنَنٍ ، وَالْأَصْلُ فِي الْفَنَنِ الْفُصْنُ وَأَرَادَ بِالْأَفْنَانِ : ذَوَائِبَ
 شَعْرِهِ ، عَلَى سَبِيلِ الْإِسْتِعَارَةِ . الثَّغَامُ - يَفْتَحُ الثَّأ - نَبَتْ إِذَا بَيَسَ صَارَ أَبْيَضَ ، أَوْ هُوَ نَبَتْ لَهُ
 نَوْرٌ أَبْيَضُ . الْمُخْلَسُ : مَا اخْتَلَطَ بِيَاضُهُ بِسَوَادِهِ .

جَعَلَ " بَعْدَمَا " بِمَنْزِلَةِ حَرْفٍ وَاحِدٍ ، وَابْتَدَأَ مَا بَعْدَهُ .
 وَقَدْ حَدَّثَ مِنْ اِئْتِلَافٍ " مَا " مَعَ ، أَنَّ مَعْنَى لَمْ يَكُنْ مِنْ قَبْلُ ، وَهُوَ : قَصَرُ
 الْحُكْمِ عَلَى الذَّاتِ ، أَوْ قَصَرُ الذَّاتِ ^(١) عَلَى الْحُكْمِ ، تَقُولُ : إِنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ ،
 فَيَقْتَصِرُ الْقِيَامُ عَلَى " زَيْدٍ " ، وَإِنَّمَا الْقَائِمُ زَيْدٌ ، فَتَقْتَصِرُ " زَيْدًا " ^(٢) عَلَى الْقِيَامِ ،
 وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴾ ^(٣) ، ﴿ إِنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ ﴾ ^(٤) .

الفصل الثاني : في الأحكام المختصة

الحكم الأول : قد اختصت " إِنَّ " المكسورة ، دون أخواتها ، بدخول لام
 الابتداء على خبرها واسمها ومعمول خبرها .
 أَمَّا الْخَبَرُ : فَإِذَا لَزِمَ مَوْضِعُهُ ، وَلَمْ يَكُنْ فِعْلاً مَاضِياً ، كَقَوْلِكَ : إِنَّ زَيْدًا
 لِقَائِمٌ ، وَإِنَّ زَيْدًا لَيَقُومُ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ إِنَّ رَبَّنَا لَغَفُورٌ شَكُورٌ ﴾ ^(١) ، ﴿ وَإِنَّ
 رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ ﴾ ^(٢) . وَأَمَّا الْاسْمُ : فَإِذَا فُصِّلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا بِالظَّرْفِ ، نَحْوُ : إِنَّ
 فِي الدَّارِ لَزَيْدًا ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً ﴾ ^(٣) .
 وَأَمَّا مَعْمُولُ الْخَبَرِ : فَإِذَا تَقَدَّمَ عَلَى الْخَبَرِ ، تَقُولُ : إِنَّ زَيْدًا لَفِي الدَّارِ قَائِمٌ ،
 وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ ^(٤) .

(١) فالأول : قصر الصفة على الموصوف ، والثاني : قصر الموصوف على الصفة .

(٢) ١١ / البقرة .

(٣) ٩٨ / طه .

(٤) ٣٤ / فاطر . وهي في الأصل هكذا : " إِنَّ اللَّهَ لَغَفُورٌ شَكُورٌ " .

(٥) ١٢٤ / النحل .

(٦) ٢٤٨ / البقرة .

(٧) ٧٢ / الحجر .

فَإِنْ كَانَ الْخَبَرُ جُمْلَةً اسْمِيَّةً دَخَلَتْهَا اللَّامُ مُتَقَدِّمَةً / تَقُولُ : إِنَّ زَيْدًا لَوْجْهَهُ ١٥٧/ب
 حَسَنٌ ، وَأَجَازُوا : وَجْهَهُ لِحَسَنٍ ، وَلَيْسَ بِالْعَالِي . فَإِنْ كَانَ جُمْلَةً فِعْلِيَّةً مَاضِيَّةً
 لَمْ تَدْخُلِ اللَّامُ عَلَيْهَا ؛ فَلَا تَقُولُ : إِنَّ زَيْدًا لَقَامَ أَبَوْهُ ، فَأَمَّا دُخُولُهَا عَلَيْهِ فِي
 الْقَسَمِ ، كَقَوْلِكَ : وَاللَّهِ لَقَامَ زَيْدٌ ، وَقَوْلُهُ (١) :

لَنَامُوا فَمَا إِنَّ مِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَالِي

فَهَذِهِ اللَّامُ هِيَ الَّتِي إِذَا دَخَلَتْ عَلَى الْمُسْتَقْبَلِ مَعَهَا النُّونُ غَيْرَ مُقَدَّرٍ فِيهَا
 الْإِبْتِدَاءُ ، كَقَوْلِكَ : عَلِمْتُ أَنَّ زَيْدًا لَيَقُومَنَّ . ، وَعَلِمْتُ أَنَّ زَيْدًا الْقَامَ ، فَلَا تَكْسِرُ
 "أَنَّ" كَمَا كُنْتَ تَكْسِرُهَا فِي قَوْلِكَ : أَشْهَدُ إِنَّ مُحَمَّدًا لِرَسُولِ اللَّهِ ، وَأَعْلَمُ إِنَّ بَكْرًا
 لِقَائِمٌ ؛ فَإِنَّكَ حِينَئِذٍ تَكْسِرُ "إِنَّ" وَتُعَلِّقُ الْفِعْلَ فَلَا تُعْمَلُ . وَحَكَى سِيبَوِيهٌ أَنَّ هَذِهِ
 اللَّامُ دَخَلَتْ عَلَى الْمُسْتَقْبَلِ قَلِيلًا ، قَالَ : قَدْ يَسْتَقِيمُ فِي الْكَلَامِ : إِنَّ زَيْدًا
 لَيَضْرِبُ ، وَلَيَذْهَبُ بَوْلًا يَقَعُ الْفِعْلُ ، وَالْأَكْثَرُ عَلَى أَلْسِنَتِهِمْ : (٢) مَا أَعْلَمْتُكَ ، قَالَ
 ابْنُ السَّرَاجِ : وَهَذِهِ اللَّامُ لَا يَجُوزُ أَنْ تَدْخُلَ عَلَى حَرْفِ الْجَزَاءِ ، نَحْوُ : إِنَّ زَيْدًا
 لَنَنْ أَتَانِي أَكْرَمَهُ ، وَلَا عَلَى النِّفْيِ وَلَا الْحَالِ وَلَا الصِّفَةِ (٣) وَلَا التَّوَكُّيدِ ، وَأَمَّا
 قَوْلُهُ (٤) : إِنَّ أَمْرًا أَخَصَّنِي عَمْدًا مَوْدَّتَهُ عَلَى التَّنَائِي لِعِنْدِي غَيْرُ مَكْفُورٍ
 فَتَقْدِيرُهُ : لِعِنْدِي مَشْكُورٌ ؛ لِأَنَّ مَا بَعْدَ الْمُضَافِ لَا يَعْمَلُ فِيمَا قَبْلَهُ ، إِلَّا مَعَ
 "غَيْرٍ" فِي قَوْلِكَ : أَنَا زَيْدًا غَيْرُ ضَارِبٍ .

(١) سَبَقَ الْإِسْتِشْهَادُ كَامِلًا فِي ص ٢٧٨ .

(٢) الْكِتَابُ ١٠٩/٣ .

(٣) الْأَصُولُ ٢٤٤/١ .

(٤) هُوَ أَبُو زَيْبِدٍ الطَّائِي . دِيَوَانُهُ ٧٨ .

وَالْبَيْتُ مِنْ شَوَاهِدِ سِيبَوِيهِ ١٣٤/٢ . وَانْظُرْ أَيْضًا : الْأَصُولُ ٢٤٥/١ وَالتَّبَصُّرَةُ ٢١٣ وَالْإِنْصَافُ

٤٠٤ وَابْنُ يَعِيشَ ٦٥/٨ وَالْمَغْنَى ٦٧٦ وَشَرْحُ أَبْيَاتِهِ ٤٢/٨ .

وَأَمَّا اخْتَصَّتْ بِـ "إِنَّ" دُونَ أَخَوَاتِهَا لِاجْتِمَاعِهِمَا فِي التَّكْثِيرِ وَجَوَابِ الْقَسَمِ ؛ وَلأنَّ أَخَوَاتِهَا ^(١) أَزَالَتْ مَعْنَى الْإِبْتِدَاءِ مِنَ الْكَلَامِ الَّذِي تَدْخُلُ عَلَيْهِ .
وقد أَدْخَلُوا اللَّامَ فِي خَبَرِ "أَنَّ" الْمَفْتُوحَةِ فِي الشَّعْرِ ، وَجَعَلَهَا بَعْضُهُمْ ^(٢) زَائِدَةً ، كَمَا جَعَلَهَا بَعْضُ الْقُرَّاءِ زَائِدَةً فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَاللَّهُ يَشْهَدُ أَنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ ﴾ ^(٣) فَفَتَحَ ^(٤) .

وَأَدْخَلُوهَا فِي خَبَرِ "لَكِنَّ" فِي الشَّعْرِ ، قَالَ ^(٥) :

وَلَكِنِّي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ

وقد تَأَوَّلُوا ذَلِكَ ، فَقَالُوا : إِنَّ الْأَصْلَ : لَكِنِّي لَعَمِيدُ ، كَمَا أَنَّ أَصْلَ ٨ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي ﴾ ^(٦) لَكِنَّا أَنَا ، فَحَذَفَتِ الْهَمْزَةُ وَالْقِيَّتْ حَرَكَتُهَا عَلَى نُونِ "لَكِن" وَأُدْغِمَتْ فِي النُّونِ بَعْدَهَا ^(٧) .

الحكم الثَّانِي : قد اخْتَصَّتْ "إِنَّ" الْمَكْسُورَةَ وَ"لَكِن" دُونَ أَخَوَاتِهَا فِي الْعَطْفِ عَلَى اسْمِهِمَا بَعْدَ خَبَرِهِمَا ، بِالنَّصْبِ عَلَى الْإِلْفِظِ ، وَالرَّفْعِ عَلَى الْمَوْضِعِ ؛ لِبَقَاءِ مَعْنَى الْإِبْتِدَاءِ مَعَهُمَا وَزَوَالِهِ مَعَ أَخَوَاتِهِمَا ؛ تَقُولُ : إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ وَعَمْرًا ،

(١) فِي النُّسخَةِ اضْطِرَابٌ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ .

(٢) وَهَذَا رَأْيُ الْجُمْهُورِ . انْظُرْ : الْهَمْعُ ١٧٥/٢ وَالْبَحْرُ الْمَحِيطُ ٤٩٠/٦ .

(٣) ٨ / الْمُنَافِقُونَ .

(٤) لَمْ أَهْتَدِ إِلَى مَنْ قَرَأَ بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ فِيمَا لَدَيَّ مِنْ مَصَابِرِ .

(٥) لَمْ أَهْتَدِ إِلَى اسْمِهِ .

وَهَذَا عِجْزُ الْبَيْتِ ، وَصَدْرُهُ :

يَلُومُونَنِي فِي حُبِّ لَيْلَى عَوَازِلِي

وَانْظُرْ : الْإِنْصَافُ ٢٠٩ وَابْنُ يَعْيشَ ٦٢/٨ ، ٦٤ وَالْمَقْنِي ٢٣٣ وَشَرْحُ أَبِيَّاتِهِ ٣٥٦/٤ وَ ٢٠٢/٥ .

وَالْهَمْعُ ١٧٦/٢ وَالْخَزَانَةُ ٣٦١/١٠ .

الْعَمِيدُ : الَّذِي هَذِهِ الْمِشْقُ ، قَعِيلٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ .

(٦) ٢٨ / الْكَهْفِ .

(٧) انْظُرْ : الْكَشْفُ عَنْ وَجْهِ الْقُرَّاءَاتِ السَّبْعِ ٣١/٢ ، وَالْبَحْرُ الْمَحِيطُ ١٢٧/٦ - ١٢٨ ،

وَالْإِتْحَافُ ٢٩٠ .

وَعَمَرُوْ ، وَلَكِنْ زَيْدًا مُنْطَلَقٌ وَبِشْرٌ [وَبِشْرًا] ^(١) ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَالسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا ﴾ ^(٢) وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ ﴾ ^(٣) قُرِئَ : بِنَصْبٍ " السَّاعَةُ " وَالْبَحْرُ " وَرَفْعِهِمَا ؛ فَالنَّصْبُ : عَلَى لَفْظِ اسْمٍ ^(٤) " إِنَّ " ، [وَالرَّفْعُ] ^(٥) إِمَّا عَلَى مُوَضِّعٍ " إِنَّ " وَمَا عَمِلَتْ فِيهِ ، أَوْ عَلَى الْمُضْمَرِّ فِي الْخَبَرِ إِنْ كَانَ مُشْتَقًّا ، أَوْ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ الْمُسْتَأْنَفِ ، وَالْأَوَّلَى أَنْ يُوكَّدَ الْمُشْتَقُّ ، تَقُولُ : إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ هُوَ وَعَمَرُوْ .

فَإِنْ عَطَفْتَ عَلَى بَاقِي أَخَوَاتِهِمَا بَعْدَ الْخَبَرِ فَلَا يَجُوزُ الرَّفْعُ ؛ إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَلَى الْمُضْمَرِّ فِي الْخَبَرِ الْمُشْتَقُّ أَوْ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ الْمُسْتَأْنَفِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْخَبَرُ مُشْتَقًّا قَبَّحَ فِيهَا الرَّفْعُ .

(١) تَمَّةٌ يَقْتَضِيهَا سِيَاقُ الْكَلَامِ .

(٢) ٣٢ / الْجَائِيَّةُ .

(٣) ٢٧ / لِقْمَانُ .

(٤) وَبِهِ قَرَأَ حَمْزَةُ ، وَوَافَقَهُ الْأَعْمَشُ ، وَرُويَ أَيْضًا عَنْ أَبِي عَمْرٍو وَعِيسَى وَأَبِي حَيَوَةَ . وَقَرَأَ الْجُمْهُورُ بِالرَّفْعِ ، هَذَا مَا يَتَعَلَّقُ بِآيَةِ الْجَائِيَّةِ ، وَانْظُرْ : السَّبْعَةُ ٥٩٥ وَالْكَشْفُ عَنْ وَجْهِ الْقَرَاءَاتِ السَّبْعِ ٢٦٩/٢ وَالنَّشْرُ ٣٧٢/٢ وَالْبَحْرُ الْمَحِيطُ ٥١/٨ .

أَمَّا لَفْظُ " الْبَحْرُ " فِي آيَةِ لِقْمَانٍ فَقَدْ قَرَأَ بِالنَّصْبِ أَبُو عَمْرٍو وَيَعْقُوبُ ، وَوَافَقَهُمَا الْيَزِيدِيُّ ، وَقَرَأَ بِالرَّفْعِ ابْنُ كَثِيرٍ وَنَافِعُ بْنُ عَبْدِ عَامِرٍ وَعَاصِمٌ ، وَحَمْزَةُ وَالْكَسَائِيُّ ، وَوَافَقَهُمُ الْحَسَنُ وَالْأَعْمَشُ وَابْنُ مُحَيِّصِينَ . انْظُرْ : السَّبْعَةُ ٥١٣ وَالْمَحْتَسَبُ ١٦٩/٢ وَالتَّيْسِيرُ ١٧٧ وَالْبَحْرُ الْمَحِيطُ ١٩١/٧ وَالنَّشْرُ ٣٤٧/٢ .

(٥) تَمَّةٌ يَلْتَمِمْ بِمَثَلِهَا الْكَلَامُ .

فَإِنْ عَطَفْتَ عَلَى اسْمِهَا جَمِيعَهَا قَبْلَ الْخَبَرِ فَالنَّصْبُ لَا غَيْرُ ، تَقُولُ : إِنْ زَيْدًا وَعَمْرًا قَائِمَانِ ، وَكَذَلِكَ بَاقِيهَا ، فَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ (١) :

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ فَإِنِّي وَقْيَارٌ بِهَا لَغَرِيبٌ

فَخَبِرُ " قَيَّارٍ " مَحْذُوفٌ ، وَ " غَرِيبٌ " خَبِرُ " إِنْ " ؛ وَلِهَذَا أَدْخَلَ اللَّامَ عَلَيْهِ ، وَيَجُوزُ أَنْ يُحْذَفَ خَبِرُ " إِنْ " ، وَيُجْعَلُ " غَرِيبٌ " خَبِرَ " قَيَّارٍ " ؛ لِأَجْلِ الْفَصْلِ . وَأَجَازَ الْكَسَائِيُّ الرَّفْعَ قَبْلَ الْخَبَرِ (٢) ؛ فَيَقُولُ : إِنْ زَيْدًا وَعَمْرُو ذَاهِبَانِ . فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ ﴾ (٣) ؛ فَإِنَّ سَبِيوِيَهَ يَجْعَلُ خَبَرَ " الصَّابِئُونَ " مَحْذُوفًا ؛ اسْتِغْنَاءً بِمَا قَبْلَهُ / ، وَأَنَّ الْكَلَامَ عَلَى التَّقْدِيمِ (٤) وَالتَّأْخِيرِ ، تَقْدِيرُهُ : وَالصَّابِئُونَ ١٥٨ كَذَلِكَ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ : إِنْ " إِنْ " لَمَّا لَمْ يَظْهَرْ عَمَلُهَا جَازَ الْعَطْفُ عَلَى (٥) مَوْضِعِهَا قَبْلَ الْخَبَرِ ، عَلَى مَذْهَبِ الْكَسَائِيِّ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ : إِنَّهُ

(١) هُوَ ضَائِي الْبَرَجَمِيِّ .

وَالْبَيْتُ مِنْ شَوَاهِدِ سَبِيوِيَهَ ٧٥/١ ، وَانْظُرْ أَيْضًا : نَوَادِرُ أَبِي زَيْدٍ ١٨٢ وَالْكَامِلُ ٤١٦ وَمَجَالِسُ ثَعْلَبٍ ٣١٦ ، ٥٩٨ ، وَالتَّبَصُّرَةُ ٢١٠ وَالْإِنْصَافُ ٩٤ وَابْنُ يَعِيشَ ٦٨/٨ وَالْمَفْنَى ٤٧٥ وَشَرَحَ أُبَيَّاتِهِ ٤٣/٧ ، ٣٠١ ، وَالْخَزَانَةُ ٣١٢/١٠ .

قَيَّارٌ : اسْمُ جَمَلٍ الشَّاعِرِ .

فِي الْبَيْتِ

(٢) انْظُرْ : مَعَانِي الْقُرْآنِ وَإِعْرَابُهُ لِلزَّجَّاجِ ١٩٢/٢ وَالمُسَاعَدُ عَلَى تَسْهِيلِ الْفَوَائِدِ ٣٣٦/١ .

(٣) ٦٩ / الْمَائِدَةُ .

(٤) الْكِتَابُ ١ / ١٥٥ - ١٥٦ .

(٥) انْظُرْ : الْبَحْرُ الْحَيْطُ ٣ / ٥٣١ .

معطوفٌ على المضمر^(١) فى "هادوا".

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ قُلْ إِنْ رَبِّى يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَآمَ الْغُيُوبِ ﴾^(٢)
فَالرَّفْعُ^(٣) عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ^(٤) مَحْذُوفٌ ، أَوْ عَلَى الْبَدَلِ مِنْ
الْمُضْمَرِ فِي^(٥) "يَقْذِفُ" ، وَالنَّصْبُ^(٦) عَلَى أَنَّهُ صِفَةٌ اسْمٌ^(٧) " إِنْ " ، فَتَقُولُ عَلَى
ذَلِكَ : إِنْ زَيْدًا مُنْطَلِقُ الْعَاقِلِ اللَّبِيبُ ؛ فَتَنْصِبُ " الْعَاقِلَ " وَ " اللَّبِيبَ " ،
وَتَرْفَعُهُمَا .

وَقَدْ أَجَازَ سَيَبُويه العُطْفَ عَلَى مَوْضِعِ " أَنْ " الْمَفْتُوحَةِ^(٨) ، وَأَنْشَدَ^(٩)
فَلَا تَحْسَبْنِى أَنِّى تَخْشَعْتُ بِعِدْكُمْ لَشَيْءٍ وَلَا أَنِّى مِنَ الْمَوْتِ أَفْرَقُ

(١) هذا رأىُ الفَرَّاءِ . انظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٩٢/٢ ومشكل إعراب القرآن ٢٣٧/١ .

(٢) ٤٨ / سبأ .

(٣) وبه قرأ الجمهور .

(٤) ذكر ذلك أبو جعفر النحاس فى إعراب القرآن ٦٨٠/٢ وانظر أيضا : مشكل إعراب القرآن ٢١٢/٢ .

(٥) ذكر ذلك الزجاج فى معاني القرآن وإعرابه ٢٥٨/٤ ونقله عنه أبو جعفر النحاس فى الموضع السابق من إعراب القرآن .

(٦) وبه قرأ عيسى بن عمرو ابن أبى إسحاق وزيد بن علي وابن أبى عبله وأبو حنيفة . انظر : البحر المحيط ٢٩٢/٧ .

(٧) وذكر ذلك الزجاج فى معاني القرآن وإعرابه ٢٥٧/٤ ، ونقله عنه أبو جعفر النحاس فى الموضع السابق من إعراب القرآن . وانظر أيضا : مشكل إعراب القرآن فى الموضع السابق .

(٨) الكتاب ٢٣٨/١ و ١٤٤/٢ .

(٩) لجعفر بن عتبة الحارثي . هذا وقولُ ابن الأثير : وَأَنْشَدَهُ يُوْحِي بِأَنَّ الْبَيْتَيْنِ مِنْ شَوَاهِدِ سَيَبُويه وَالْحَقِيقَةُ أَنَّهُمَا لَيْسَا مِنْ شَوَاهِدِ الْكِتَابِ الْمَطْبُوعِ .

ولا أَنَا مِمَّنْ يَزِدُّ هِيَهْ وَعِيدُكُمْ ولا أَنْتِي بِالْمَشْيِ فِي الْقَيْدِ أَخْرَقُ^(١)
وعليه حَمَلٌ سَيَبِيهِ^(٢) ، وقوله تعالى: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ
وَرَسُولُهُ﴾^(٣) وقوله سُبْحَانَهُ : ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾^(٤) ثم
قال : ﴿وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ﴾^(٥) بِالرَّفْعِ^(٦) ، وقال بشر^(٧) :
أَبِي لَبْنِي خَزِيمَةٌ أَنْ فِيهِمْ قَدِيمُ الْمَجْدِ وَالْحَسْبُ النَّضَارُ
فَعَطَفَ " الْحَسْبُ " عَلَى مَوْضِعِ " أَنْ " وَزَعَمَ سَيَبِيهِ أَنْ نَاسًا مِنَ الْعَرَبِ
يَغْلَطُونَ فَيَقُولُونَ : إِنَّهُمْ أَجْمَعُونَ ذَاهِبُونَ^(٨) ، وَ" إِنَّكَ وَزِيدُ ذَاهِبَانِ " .
الْحَكْمُ الثَّالِثُ : فِي الْفَرْقِ بَيْنَ " إِنْ " وَ " أَنْ " ، وَهُوَ مَوْضِعُ كَثِيرِ
الاشْتِبَاهِ ؛ فَلِذَاكَ بَسَطْنَا الْقَوْلَ فِيهِ ، وَأُورِدْنَاهُ فِي أَرْبَعَةِ تَعَالِيمٍ .
التَّعْلِيمُ الْأَوَّلُ :
الْقَوْلُ الْجَامِعُ فِي الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا : أَنَّ الْمَوْضِعَ الَّذِي يَدْخُلَانِ عَلَيْهِ لَا يَخْلُو ؛

-
- (١) انظر : شرح حماسة أبي تمام للمرزوقي ٥٤ والخزانة ٣٠٣/١٠ .
التَّخَشُّعُ : تَكَلُّفُ الْخُشُوعِ ، وَيَكُونُ فِي الصَّوْتِ وَفِي الْبَصَرِ أَفْرَقُ : أَخَافُ . يَزِدُّهُ : يَسْتَحْفُهُ مِنْ
الزَّمَوِ وَهُوَ الْخِفَةُ . الْأَخْرَقُ : الَّذِي لَا يُحْسِنُ عَمَلَ شَيْءٍ .
(٢) الكتاب ٢٣٨/١ و ١٤٤/٢ .
(٣) ٣ / التوبة .
(٤) ٤٥ / المائدة .
(٥) وبه قرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي وأبو جعفر ، ووافقهم ابن مكيصن . انظر : السبعة ٢٤٤
والنشر ٢٥٤/٢ والإتحاف ٢٠٠ والبحر المحيط ٤٩٤/٣ - ٤٩٥ .
(٦) ابن أبي خازم . ديوانه ٧٢ .
وانظر : المفضليات ٣٤٢ .
النُّضَارُ : الْخَالِصُ .
(٧) الكتاب ١٥٥/٢ .

أَنْ يَكُونَ مُخْتَصاً بِإِحْدَى الْجُمْلَتَيْنِ الْأَسْمِيَّةِ وَالْفِعْلِيَّةِ ، أَوْ شَائِعاً فِيهِمَا ، فَإِنَّ ١٥٩/أ
كَانَ شَائِعاً صَلَحَ لـ " إِنَّ " الْمَكْسُورَةَ ، وَذَلِكَ فِي خَمْسَةِ مَوَاضِعَ :
الْأَوَّلُ : الْإِبْتِدَاءُ ، تَقُولُ : إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ ، وَإِنَّ زَيْدًا يَقُومُ ؛ لِأَنَّكَ تَقُولُ : زَيْدٌ
قَائِمٌ ، وَيَقُومُ زَيْدٌ ؛ فَيَكُونُ كَلَامًا تَامًا ، وَالْجُمْلَتَانِ فِيهِ صَالِحَتَانِ .
الثَّانِي : إِذَا كَانَتْ صِلَةٌ لِلَّذِي ، كَقَوْلِكَ : أَعْطَيْتُهُ مَا إِنَّ شَرَّهُ خَيْرٌ مِنْ جَيِّدِ
مَا مَعَكَ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَآتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ
بِالْعَصْبَةِ ﴾ (١) .

الثَّالِثُ : أَنْ يَقَعَ بَعْدَ الْقَسَمِ ، كَقَوْلِكَ : وَاللَّهِ إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ ، وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى :
﴿ تَاللَّهِ إِنَّكَ لَفِي ضَلَالِكَ الْقَدِيمِ ﴾ (٢)

الرَّابِعُ : إِذَا دَخَلَتْ فِي خَبَرِهَا اللَّامُ ، فِي قَوْلِكَ : إِنَّ زَيْدًا لِقَائِمٌ .
الخَامِسُ : أَنْ تَقَعَ بَعْدَ الْقَوْلِ حِكَايَةً ، نَحْوُ : قُلْتُ : إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ ؛ لِأَنَّكَ
تَحْكِي الْكَلَامَ مُبْتَدَأً ، وَالْحِكَايَةُ لَا تُغَيِّرُ الْكَلَامَ عَمَّا كَانَ عَلَيْهِ ، قَالَ سَيَبَوِيهِ :
كَانَ عَيْسَى (٣) يَقْرَأُ هَذَا الْحَرْفَ ﴿ فِدْعَارِيَّةٌ إِنِّي مَغْلُوبٌ ﴾ (٤) عَلَى الْحِكَايَةِ
لِقَوْلِهِ (٥) ، وَابْنُ السَّرَّاجِ جَعَلَهُ عَلَى إِرَادَةِ (٦) الْقَوْلِ .

(١) ٧٦ / القصص .

(٢) ٩٥ / يوسف .

(٣) الكتاب ٣ / ١٤٣ .

(٤) ١٠ / القمر . وَرُوِيَتْ قِرَاءَةُ الْكُسْرِ أَيْضًا عَنْ ابْنِ أَبِي إِسْحَاقَ وَالْأَعْمَشِ وَزَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ ، وَكَذَا رُوِيَتْ

عَنْ عَاصِمٍ . انْظُرْ : الْبَحْرُ الْمَحِيْطُ ٨ / ١٧٦

(٥) انْظُرْ : الْبَحْرُ الْمَحِيْطُ ٨ / ١٧٦ .

(٦) الْأَصُولُ ١ / ٢٦٤ . وَمَا ذَكَرَهُ السَّرَّاجُ مَوْجُودٌ بِنَصِّهِ فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ وَإِعْرَابِهِ لِلزَّجَاجِ ٥ / ٨٧ .

فهذه المواضع الخمسة تقع فيها الجملتان : الاسمية والفعلية، فتختصُّ بـ "إنَّ" المكسورة ؛ لأنها تكون فيهنَّ غيرَ مفعولةٍ لشيءٍ بخلافِ المفتوحة ؛ فإنها لا تقعُ إلا مفعولةً .

فأما إذا كانَ مُختصاً بإحدى الجملتينِ اختصَّ بالمفتوحة كوقوعها بعد "لو" و "لولا" ، تقول لو أنك جئتني أكرمتك ، ولو أنك قمتَ لقمتُ ؛ لأنَّ "لو" تختصُّ بالجملة الفعلية ، و "لولا" تختصُّ بالجملة الاسمية ؛ فلا يكونُ بعد هذا ونحوه إلا المفتوحة .

التعليم الثاني:

قد يقع من المواضع ما يحتمل الاختصاصَ والشيوعَ ؛ فيجوزُ فيه وقوعُ المفتوحة والمكسورة ، وله أمثلة .

منها : قولك : أولُّ ما أقولُ أنِّي أحمدُ اللهَ ؛ فإنَّ جعلتها خبرَ المبتدأ فتحتها ، كأنَّك قلتَ : أولُّ مقولي حمدُ الله ، وإنَّ قدرْتَ الخبرَ محذوفاً كسرَتها على الحكاية، تقديره : أولُّ قولي إنِّي أحمدُ اللهَ حسنٌ أو صالحٌ .

ومنها / : وقوعها بعد « إلا » ، تُفتح وتُكسرُ باختلافِ تقديرين ، فإنَّ كانَ ١٥٩

معني الكلام الابتداء كسرَتها ، تقول : ماقدِم علينا أميرٌ إلا إنَّهُ مُكرِمٌ لي ، قال سيبويه : ودخولُ اللام هاهنا يدلُّك على أنَّه موضعٌ^(١) ابتداءً ، قال الله تعالى : ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ﴾^(٢) وقد فتحها سعيد

(١) الكتاب ٣ / ١٤٥

(٢) ٢٠ / الطرفان

بن جُبَيْر^(١) وجعل اللام زائدة . فإن نزل ما بعد إلا عن الابتداء ، فتحت ، تقول : ماغضبت عليك إلا أنك فاسق ، كأنك قلت : إلا لأنك فاسق . فأما قوله تعالى : ﴿وَمَا مَنَعَهُمْ أَنْ يَقْبَلُوا مِنْهُمْ نَفَقَاتِهِمْ إِلَّا أَنْهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾^(٢) فموضع رفع ، تقديره : ما منعهم^(٣) إلا كفرهم ؛ ولذلك فتحت .

ومنها : وقوعها بعد «أما» ، و«وَالَا» الخفيفتين ، تقول : أما إنه ذاهب ، و«وَالَا» منه منطلق ؛ فالكسر على الابتداء ، والفتح على تقدير : حقا أنه ذاهب ، وتقول : أما والله إنه ذاهب ، فالكسر على القسم ، والفتح على ماسبق .

ومنها : نحو قوله تعالى : ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾^(٤) فالكسر على الابتداء^(٥) ، والفتح^(٦) ، قال الخليل : هي بمنزلة قول العرب : «أنت

(١) قال أبو حيان في البحر المحيط ٦ / ٤٩٠ : " وقرئ " أنهم " بالفتح ، على زيادة اللام . . . " هذا أو لم أقف على القراءة منسوبة إلى سعيد بن جبير في أي من كتب القراءات الشاذة وأحسب - والله أعلم - أن ابن الأثير نقل هذا عن ابن السراج ففي الأصول ١ / ٢٧٤ : " قال أبو العباس . . . قال أبو عثمان " قرأ سعيد بن جبير " إلا أنهم ليأ كون الطعام " ففتح " " إن وجعل اللام زائدة " .

(٢) ٥٤ / التوبة .

(٣) قال الزجاج في معاني القرآن وإعرابه ٢ / ٤٥٣ : " . . . وموضع " أن الثانية رفع . المعنى : ما منعهم من قبول نفقاتهم إلا كفرهم " .

(٤) ١٠٩ / الأنعام .

(٥) وبه قرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم في رواية أبي بكر عنه ، وقرأ بالكسر أيضا يعقوب وخلف ووافقهم ابن محيصن والبحر واليزيدي والحسن .

(٦) وبه قرأنا نافع وعاصم في رواية حفص عنه ، وحمزة والكسائي وابن عامر وأبو جعفر ، ووافقهم الأعمش . انظر في تخريج القرائين : السبعة ٢٦٥ والتيسير ١٠٦ والنشر ٢ / ٢٦١ والإتحاف

٢١٥ والبحر ٤ / ٢٠١ - ٢٠٢

السُّوقَ أَنْكَ تَشْتَرِي لَنَا شَيْئًا»^(١) ، أَي : لَعَلَّكَ تَشْتَرِيهِ ، فَكَأَنَّهُ قَالَ : لَعَلَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ.

ومنها : وقوعها بَعْدَ « حَتَّى » ، فَإِنْ كَانَتْ لِلإِنْتِهَاءِ كَسَرَتْهَا : تقول : قَالَ الْقَوْمُ ذَاكَ حَتَّى إِنَّ زَيْدًا يَقُولُهُ ، وَقَدِمَ الْحُجَّاجُ حَتَّى إِنَّ الْمَشَاءَ قَدِمُوا ، وَأَحَالَ سِيبُوه^(٢) أَنْ تَقَعَ الْمَفْتُوحَةُ هَاهُنَا . وَإِنْ كَانَتْ الْعَاطِفَةُ فَتَحَتْهَا فَقُلْتُ : قَدْ عَرَفْتُ أَمُورَكَ حَتَّى أَنْكَ صَالِحٌ ، وَكَذَلِكَ وَقُوعُهَا بَعْدَ « إِذَا » تقول : مَرَرْتُ بِهِ فَإِذَا إِنَّهُ يَقُولُ ، بِالْكَسْرِ ، وَسَمِعْتُ رَجُلًا مِنَ الْعَرَبِ يُنْشِدُ هَذَا الْبَيْتَ كَمَا أَخْبَرْتُكَ^(٣) بِهِ :

وَكُنْتُ أَرَى زَيْدًا كَمَا قِيلَ سَيِّدًا إِذَا إِنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا وَاللَّهَازِمِ

ومِنْهُمْ مَنْ يَفْتَحُ «إِنَّهُ» عَلَى مَا سَبَقَ مِنَ الْقَوْلِ فِي «أَنْتَى أَحْمَدُ اللَّهُ» ، وَعَلَى ١٠ التَّقْدِيرَيْنِ ، إِمَّا : حَذْفُ الْخَبَرِ ، أَوْ الْبِنَاءُ عَلَى الْأَوَّلِ . وَالْكَسْرُ فِي هَذَا : الْوَجْهُ . وَمِنْهَا : وَقُوعُهَا بَعْدَ أَفْعَالِ الشَّكِّ وَالْيَقِينِ ، تقول : عَلِمْتُ أَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ ، فَتَفْتَحُ ، فَإِذَا جِئْتَ بِاللَّامِ كَسَرْتَ ، وَعَلَقْتَ الْفِعْلَ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ﴾^(٤) وَقَوْلِهِ : ﴿إِنَّ رَبَّهُمْ بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَخَبِيرٌ﴾^(٥) ، وَتَقُولُ : ظَنَنْتُ زَيْدًا إِنَّهُ مُنْطَلِقٌ ، فَتَكْسِرُ ، وَلَا يَجُوزُ فِيهِ الْفَتْحُ : لِأَنَّهُ يُصَيِّرُ الْمَعْنَى : ظَنَنْتُ زَيْدًا

(١) الْكِتَابُ ٢ / ١٢٣

(٢) قَالَ فِي الْكِتَابِ ١ / ٤٧١ : " وَلَوْ أُرِدْتُ أَنْ تَقُولَ : حَتَّى أَنْ ، فِي ذَا الْمَوْضِعِ كُنْتُ مُحِيلًا "

(٣) الْكِتَابُ ٣ / ١٤٤ . وَهُوَ مَجْهُولُ الْقَائِلِ انْظُرْ : الْمَقْصَبُ ٢ / ٣٥١ وَالْخَصَائصُ ٢ / ٣٩٩ وَابْنُ

بِعِيشٍ ٤ / ٩٧ وَ ٨ / ٦١ وَالْخَزَانَةُ ١٠ / ٢٦٥ . اللَّهَازِمُ : جَمْعُ لِهَزْمَةٍ - بِكَسْرِ الْأَوَّلِ وَالثَّلَاثِ -

وَهُمَا غَطْمَانُ نَاتِنَانٍ فِي اللَّحْيَيْنِ تَحْتَ الْأَذْنَيْنِ ، وَجَمَعَهُمَا الشَّاعِرُ بِمَا حَوْلَهُمَا .

(٤) ١ / الْمَنَافِقُونَ .

(٥) ١١ / الْعَادِيَاتِ .

الانطلاق، ولو قلت : ظننتُ أَمَرَكَ أَنَّهُ مُنْطَلِقٌ ، فَتَحَتَ ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ انْطِلَاقٌ .

وهذا التعليلُ إنما يكونُ في أفعالِ الشكِّ واليقينِ ، ولا يجوزُ في غيرها من الأفعالِ ؛ فلا تقول : وَعَدْتُكَ إِنَّكَ لَخَارِجٌ . وتقول : عَلِمْتُ أَنَّ زَيْدًا لَيَنْطَلِقَنَّ ، فَتَفْتَحُ ؛ لِأَنَّ هَذِهِ اللَّامَ لَامُ الْقَسَمِ ؛ لِدُخُولِ النَّوْنِ مَعَهَا ، وَلَيْسَتْ لَامُ الْإِبْتِدَاءِ .
التعليمُ الثالثُ :

الجملةُ التي تدخلُ عليها المكسورةُ باقيةٌ بعدَ دخولها على استقلالها بإفادتها ، ولا تنتقلُ عن بابِها ، والجملةُ التي تدخلُ عليها المفتوحةُ تنقلُها إلى حُكْمِ المفردِ ، كما ذكرنا ، وتعاملُها معاملةُ المفردِ ، ولا تُصدرُ بها الجملةُ كما تُصدرُ بأختِها ، بل إذا وقعتْ في مَوْضِعِ المبتدأِ لَزِمَ تقديمُ الخبرِ عليها ، تقولُ : حَقٌّ أَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ ، ولا تقولُ : أَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ حَقٌّ ، فَإِنْ قُلْتَ : فِي الدَّارِ أَنَّكَ مُنْطَلِقٌ ، ارْتَفَعَ « أَنَّ » بِالظَّرْفِ ارْتِفَاعَ الْفَاعِلِ بِفِعْلِهِ ، قَالَ سَيَبَوِيه : يَقْبَحُ أَنَّ تَقُولَ : أَنَّكَ مُنْطَلِقٌ بَلَّغْنِي ، أَوْ عَرَفْتُ^(١) ، وَإِنْ جَازَ ذَلِكَ مَعَ « أَنَّ » الْخَفِيفَةِ النَّاصَةِ لِلْفِعْلِ : كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ ﴾^(٢) ولا يجوزُ : أَنَّ صَوْمَكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ ، كما أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : لَيْتَ أَنَّ زَيْدًا مُنْطَلِقٌ ، وَلَا يَجُوزُ : لَيْتَ أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ ، حَتَّى تَأْتِيَ بِالْخَبَرِ عَنْ « لَيْتَ »^(٣) .

التعليمُ الرابعُ :

معنى ما تدخلُ / عليه المفتوحةُ بدُخولها : المصدرُ ، بعدَ أَنْ كَانَ مُبْتَدَأً أَوْ ١٦٠ ب / خبراً ، وَيَنْسَبُكَ مِنْ مَجْمُوعِ الْكَلَامِ مَعْنَى ذَاكَ ، تقولُ : بَلَّغْنِي أَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ ،

(١) الكتاب ١ / ٣٢٤ .

(٢) ١٨٤ / البقرة .

(٣) انظر : الأصول ١ / ٢٦٦ .

معناه : بَلَّغَنِي قِيَامَ زَيْدٍ ، وَبَلَّغَنِي ذَاكَ ، قَالَ ابْنُ السَّرَّاجِ : وَتَجْعَلُ الْكَلَامَ شَأْنًا وَقِصَّةً وَحْدِيثًا^(١) ، يَقُولُ الْقَائِلُ : مَا الْخَبْرُ ؟ فَتَقُولُ : الْخَبْرُ أَنَّ الْأَمِيرَ قَادِمٌ ، وَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ قَدْ عَمِلَ فِيهَا عَامِلٌ ، أَوْ تَكُونَ مَبْنِيَّةً عَلَى شَيْءٍ قَبْلَهَا ، وَجُمْلَةٌ مُوَاضِعُهَا :

إِمَّا مَرْفُوعَةٌ بِالْفِعْلِ وَمَا أَشْبَهَهُ ، نَحْوُ : بَلَّغَنِي أَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ .

وإِمَّا مَنْصُوبَةٌ ، كَقَوْلِكَ : عَلِمْتُ أَنَّ زَيْدًا مُنْطَلِقٌ .

وإِمَّا مَجْرُورَةٌ بِالْجَارِ مُظْهِرًا أَوْ مُقَدَّرًا ، فَاَلْمُظْهِرُ نَحْوُ : جِئْتُكَ^(٢) لِأَنَّكَ

كَرِيمٌ ، وَعَجِبْتُ مِنْ أَنَّكَ قَائِمٌ ، وَالْمُضْمَرُ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ﴾^(٣)

أَيُّ : وَلِأَنَّ الْمَسَاجِدَ^(٤) وَلَا تَتَقَدَّمُ عَلَى عَامِلِهَا مَنْصُوبَةٌ ، وَأَمَّا الرَّافِعُ وَالْجَارُ فَلَا

يَتَقَدَّمُ مَعْمُولُهُمَا عَلَيْهِمَا .

الْحُكْمُ الرَّابِعُ : لَا يَجُوزُ إِدْخَالُ «إِنَّ» الْمَكْسُورَةَ عَلَى «أَنَّ» الْمَفْتُوحَةِ ،

فَيَقَالُ : إِنَّ أَنَّ زَيْدًا فِي الدَّارِ ، فَإِنْ فُصِّلَ بَيْنَهُمَا جَازَ ، فَتَقُولُ : إِنَّ عِنْدَنَا أَنَّ

زَيْدًا فِي الدَّارِ ، وَإِنَّ لَكَ أَنَّكَ مُكْرَمٌ ، فَأَجْرُوهُ مُجْرَى قَوْلِهِمْ : إِنَّ فِي الدَّارِ لَزَيْدًا ،

لَمَّا فَصَلُوا أَدْخَلُوا اللَّامَ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿إِنَّ لَكَ أَنَّ لَا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا

تَعْرَى﴾^(٥) ، فَإِنْ عَطَفْتَ جَازَ لَكَ الْكُسْرُ وَالْفَتْحُ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا

(١) الأصول ١ / ٢٧٠ .

(٢) فِي الْأَصْلِ : جِئْتُكَ أَنَّكَ . . . ، وَالصَّوَابُ مَا أُثْبِتُ

(٣) ١٨ / الْجَن .

(٤) فِي فِي الْأَصْلِ : أَيُّ : وَلِأَنَّ عِنْدَ ، وَالتَّصْحِيحُ مِنْ أَصُولِ ابْنِ السَّرَّاجِ ١ / ٢٦٩ .

(٥) ١١٨ / طه .

وَلَا تَضْحَى ﴿١﴾ وقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مِنْ يُحَادِدِ اللَّهِ وَرَسُولُهُ فَأَنْ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ ﴾ ﴿٢﴾ قَالَ الْخَلِيلُ : وَلَوْ قَالَ : فَإِنَّ لَهُ ، كَانَتْ عَرَبِيَّةً جَيِّدَةً ﴿٣﴾ ، وَقَدْ قُرِئَ : ﴿ كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُ مَنْ تَوَلَّاهُ فَإِنَّهُ يُضْلَهُ ﴾ ﴿٤﴾ ؛ بِالْفَتْحِ ﴿٥﴾ وَالْكَسْرِ ﴿٦﴾ ، عَلَى اللَّفْظِ ﴿٧﴾ وَالِاسْتِنَافِ .

وَتُبْدَلُ « أَنْ » الْمَفْتُوحَةُ مِمَّا قَبْلَهَا إِذَا كَانَ حَدِيثًا وَقِصَّةً ، تَقُولُ : بَلَّغَنِي الْحَدِيثَ أَنَّهُمْ مُنْطَلِقُونَ ، وَقَدْ تُبْدَلُ مِمَّا لَيْسَ حَدِيثًا لَا وَقِصَّةً ؛ لِاسْتِمَالِ الْمَعْنَى عَلَيْهِ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ ﴾ ﴿٨﴾ وَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴾ ﴿٩﴾ وَكَقَوْلِكَ : قَدْ عَلِمْتُ أَنَّهُ إِذَا قَالَ سَيَفْعَلُ .

(١) ١١٩ / طه . هذا وقد قرأ بكسر الهمزة نافع وأبو بكر عن عاصم وقرأ بفتحها الباقون . انظر : التفسير ١٥٣ والكشف عن وجوه القراءات السبع ١٠٧/٢ والإقناع ٧٠١ والنشر ٣٠٩ / ٢ .

(٢) ٦٣ / التوبة .

(٣) الكتاب ١٣٣/٣ . هذا وقد اختار الأحفش القراءه بكسر الهمزة . انظر معاني القرآن للأخفش ٣٣٤ . وانظر أيضا : إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ٢٨/٢ - ٢٩ ومشكل إعراب القرآن ٨ / ٣٦٦ - ٣٦٧ .

(٤) ٤ / الحج .

(٥) وبه قرأ الجمهور .

(٦) وبه قراءة المطوعي والنخعي والأعمش « والجعفي عن أبي عمرو .

انظر شواذ ابن خالويه ٩٤ والبحر المحيط ٣٥٣/٦ والإتحاف ٣١٢ .

(٧) انظر : إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ٣٨٩/٢ ومشكل إعراب القرآن ٢ / ٩١ - ٩٢ .

(٨) ٧ / الإنفال . قال ابن السراج في الأصول ٢٧٠/١ : " فـ " أَنْ " مُبْدَلَةٌ مِنْ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ ، مَوْضُوعَةٌ فِي مَكَانِهَا ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ أَنْ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ لَكُمْ " ، وَلَعَلَّ ابْنَ السَّرَّاجِ أَخَذَ ذَلِكَ عَنْ الزَّجَّاجِ الَّذِي قَالَ فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ وَإِعْرَابِهِ ٢ / ٤٠١-٤٠٢ : " الْمَعْنَى : وَاذْكُرُوا إِذَا يَعِدُكُمُ اللَّهُ أَنْ لَكُمْ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ " أَنَّهَا لَكُمْ " فِي مَوْضِعٍ نَصَبٍ عَلَى الْبَدَلِ مِنْ " إِحْدَى " .

(٩) ٣١ / يس . و " أَنْ " فِي مَوْضِعٍ نَصَبٍ عَلَى الْبَدَلِ مِنْ " كَمْ أَهْلَكْنَا " . انظر : معاني القرآن وإعرابه

للزجاج ٨٥/٤ وإعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ٧١٩/٢ ومشكل إعراب القرآن ٢٢٥/٢

الحكم الخامس : « إِنْ » و « أَنْ » قد يُخَفَّفَانِ/ فتكون كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ ٦١

على أَرْبَعَةِ أَضْرُبٍ .

أما المكسورة : فتكون شَرْطِيَّةً ، وَنَافِيَّةً ، وَزَائِدَةً ، وَمُخَفَّفَةً . أما الشَّرْطِيَّةُ

فَتُذَكَّرُ فِي (١) بِأَبِيهَا ، وَأما النَّافِيَّةُ وَالزَّائِدَةُ ، فَيُذَكَّرَانِ فِي أَبْنِيَةِ (٢) الْحُرُوفِ .

وأما الْمُخَفَّفَةُ : فَيُلْزَمُ خَبَرُهَا اللَّامُ ، لِلْفَرْقِ بَيْنِهَا وَبَيْنَ النَّافِيَةِ ، كَقَوْلِكَ : إِنْ

زَيْدٌ لَقَائِمٌ ، وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى " ﴿ وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً ﴾ (٣) التَّقْدِيرُ : إِنْ زَيْدٌ الْقَائِمُ ،

وَإِنَّمَا كَانَتْ لَكَبِيرَةً .

وَيَقَعُ بَعْدَهَا الْاسْمُ وَالْفِعْلُ الدَّاخِلُ عَلَى الْمَبْتَدَأِ أَوِ الْخَبَرِ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى

﴿وَإِنْ كُنْتَ مِنْ قَبْلِهِ لَمَنِ الْغَافِلِينَ﴾ (٤) ﴿وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ

لَفَاسِقِينَ﴾ (٥) ﴿وَإِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ﴾ (٦)

وقد دخلت على غير هذه الأفعال في قولهم : إِنْ يَزِينُكَ لِنَفْسِكَ وَإِنْ يَشِينُكَ

لَهِيَّةً (٧) ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ : (٨)

(١) انظر ص ٦٢٦ .

(٢) انظر ٤٢٤/٢ - ٤٢٦ .

(٣) ١٤٣ / البقرة .

(٤) ٣ / يوسف .

(٥) ١٠٢ / الأعراف .

(٦) ١٨٦ / الشعراء .

(٧) انظر : الأصول ٢٦٠ / ١ .

(٨) هِيَ عَاتِكَةُ بِنْتُ زَيْدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ نُفَيْلٍ ، تَرَثِي زَوْجَهَا الزَّيْبَرَ بْنَ الْعَوَّامِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وَتَدْعُو

عَلَى قَاتِلِهِ عَمْرِو بْنِ جَرْمُودٍ .

انظر : المحتسب ٢٥٥ / ٢ والتبصرة ٤٥٨ وابن يعيش ٧١ / ٨ والمغني ٢٤ وشرح أبياته ٨٩ / ١

والخزانة ٣٧٣ / ١٠ .

شَلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ لِمُسْلِمًا وَجَبَتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ
وهذا قليلٌ . والكوفيُّ يَقْدَرُ هذا بِـ " مَا " و " إِلَّا " تقديرُهُ : ما وجدنا
أكثرهم ^(١) إِلَّا فَاسِقِينَ وَالْقِيَاسُ : أَنْ لَا تَعْمَلُ ^(٢) الْمُخَفَّفَةُ ، وعليه قُرِئَ ﴿ إِنَّ هَٰذَا نِ
لَسَاحِرَانِ ﴾ ^(٣) فِي أَحَدِ الْوُجُوهِ ^(٤) ؛ اتِّبَاعًا لِخَطِّ الْمَصْحَفِ ^(٥) . وقد أَعْمَلَهَا
بَعْضُهُمْ فَقَالَ : إِنْ زِيدًا يَقُومُ ، وَلَمْ يَحْتَجْ إِلَى اللَّامِ ، وَحَكَى سِيبَوِيهِ عَنِ النَّقْعِ أَنَّهُ
سَمِعَ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ : إِنْ زِيدَ الْمُنْطَلَقُ ^(٦) ، وَقَرَأَ نَافِعٌ ^(٧) :
﴿ وَإِنْ كَلَّا لَمَّا لِيُوفِّينَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ﴾ ^(٨)
وَأَمَّا الْمَفْتُوحَةُ : فَتَكُونُ مُصَدَّرِيَّةً مَعَ الْفِعْلِ ، وَمُفَسَّرَةً ، وَزَائِدَةً ، وَمُخَفَّفَةً ؛

-
- (١) فِي إِعْرَابِ الْقُرْآنِ لِأَبِي جَعْفَرِ النَّحَّاسِ ١ / ٦٢٨ : " الْفَرَاءُ يَقُولُ : الْمَعْنَى : وَمَا وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ إِلَّا
فَاسِقِينَ " وَانْظُرْ أَيْضًا : التَّبَصُّرَةُ ٤٥٨ حَيْثُ نَسَبَ ذَلِكَ الصِّمَرِيُّ إِلَى الْكُوفِيِّينَ .
(٢) قَالَ ابْنُ السَّرَاجِ : " وَالْأَقْسَى فِي " أَنْ " أَنْ يُرْفَعَ مَا بَعْدَهَا إِذَا خَفَّفَتْ " الْأَصُولُ ١ / ٢٣٥ .
(٣) ٦٣ / طه .
(٤) وَقَدْ قَرَأَ بِالتَّخْفِيفِ ابْنُ كَثِيرٍ وَعَاصِمٌ فِي رِوَايَةِ فَحْصٍ . انْظُرْ : الْبَحْرُ الْمَحِيطُ ٦ / ٢٥٥ .
(٥) فِي الْمَوْضِعِ السَّابِقِ مِنَ الْأَصُولِ : " .. وَكَانَ الْخَلِيلُ يَقْرَأُ " إِنَّ هَٰذَا نِ لَسَاحِرَانِ " فَيُؤَدِّي خَطَّ
الْمَصْحَفِ ؛
(٦) الْكِتَابُ ٢ / ١٤٠ ، وَالْمِثَالُ فِيهِ : " إِنْ عَمْرًا لِنُطْلِقُ ، هَٰذَا وَقَدْ ضُبِطَتْ " " إِنْ " فِي الْأَصْلِ بِتَشْدِيدِ النُّونِ
وَالصُّوَابُ التَّخْفِيفُ .
(٧) وَقَرَأَ بِتَخْفِيفِ النُّونِ أَيْضًا ابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو بَكْرٍ ، وَخَفَّفَ " لَمَّا " نَافِعٌ وَابْنُ كَثِيرٍ وَوَافَقَهُمَا ابْنُ مُحِصِنٍ .
انْظُرْ : السَّبْعَةُ ٣٣٩ وَالْكَشْفُ عَنْ وَجْهِ الْقُرَاءَاتِ السَّبْعِ ١ / ٥٣٦ - ٥٣٧ وَ ٢ / ٢١٤ وَالنَّشْرُ
٢٩٠ / ٢٩١ - ٢٩٣ ، ٣٥٣ ، وَإِتِّحَافُ ٢٦٠ ، ٣٦٤ ، وَالْبَحْرُ الْمَحِيطُ ٥ / ٢٦٦ - ٢٦٧ وَ ٧ / ٣٣٤ .
(٨) ١١١ / هُود ، وَهِيَ الْآيَةُ الَّتِي فِيهَا الشَّاهِدُ . وَالَّذِي فِي الْأَصْلِ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي الْآيَةِ ٣٢ / يَس :
" وَإِنْ كَلَّا لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ " بِنَصْبِ " كَلَّا " وَلَعَلَّ هَٰذَا مِنْ قَبِيلِ السَّهْوِ ؛ فَلَيْسَ فِي آيَةِ يَس
هَٰذِهِ قِرَاءَةُ بِنَصْبِ " كَلَّا " ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

فالمصدرية تُذكرُ معَ نواصبِ (١) الفعلِ ، والمفسرةُ والزائدةُ تُذكرانِ (٢) في اَبْنِيَةِ الحروفِ .

وأما المَحْفَقَةُ : فلا بُدَّ لها من العملِ في مظهرٍ أو مُضمَرٍ ، تقولُ : عَلِمْتُ أَنْ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ، التقديرُ : أَنَّهُ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ، ومنه قوله تعالى ﴿ وَأَخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ (٣) فالاختيارُ : أَنْ تَرْفَعَ ما بعدها ، على أَنْ تُضمِرَ (٤) فيها الهاءَ ، ولو نَصَبْتَ بها ، وهي مُحْفَقَةٌ ، جازَ على أَنْ تُضمِرَ الهاءَ (٥) .
وتليها الأسماءُ والأفعالُ .

أما الفعلُ : فإنَّ كانَ / مُسْتَقْبَلًا فُصِّلَ بَيْنَهُمَا في الإِيجابِ بِـ « السَّيْنِ » ٦١ و«سَوْفَ» و«قَدْ» ، وفي النفي بحروفِهِ ؛ تقولُ : عَلِمْتُ أَنْ سَيَقُومُ ، وَسَوْفَ يَقُومُ ، وقد يَقُومُ ، وَأَنْ لَا يَقُومَ ، وعليه قَوْلُهُ تعالى : ﴿ عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى ﴾ (٦) و ﴿ زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا ﴾ (٧) و ﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَنْ لَا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا ﴾ (٨) .

وإنَّ كانَ الفعلُ ماضِيًا فُصِّلَ بَيْنَهُمَا في الإِيجابِ بِـ «قَدْ» نحو : عَلِمْتُ أَنْ قد قامَ . وأما في النفي فقياسُهُ : أَنْ يُنْفَى بِـ « مَا » ؛ لِئَلَّا يَلْتَبَسَ بالدُّعاءِ ، كقولك : عَلِمْتُ أَنْ ما قامَ .

(١) انظر : ص ٥٩٢ .

(٢) انظر : ٤٣٥-٤٣٦ / ٢ ، ٤٢٦ / ٢ .

(٣) ١٠ / يونس .

(٤) الأصول ٢٣٨ / ١ والتبصرة ٤٦٠ .

(٥) في الأصل : على أَنْ لَا تُضمِرَ لها .

(٦) ٢٠ / المزمل .

(٧) ٧ / التغابن .

(٨) ٨٩ / طه .

فإن كان ماضِي المعنى مُسْتَقْبَل اللفظِ فتَدَخَّلْهُ «لَمْ» كقوله تعالى :
﴿أَيَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ﴾ (١).

وهذه الفواصل لأبد منها ، وقد قرأ مُجاهدُ (٢) : ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَتِمَّ
الرُّضَاعَةَ﴾ (٣). والفارسيُّ يذهبُ إلى أنها في قوله تعالى : ﴿لَوْلَا أَنْ مَنَّ اللَّهُ
عَلَيْنَا﴾ (٤) مُخَفَّفَةٌ (٥) ، واستغْنِي بِـ «لَا» قَبْلَهَا عن الفاصلِ ، وكذلك هي مُخَفَّفَةٌ
في قوله تعالى ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ (٦) بغير فاصلٍ ؛ لِمَا
فيها من النفي ؛ ولأنَّها فعلٌ جامدٌ ؛ فبعدُ عن الأفعالِ .
وَأَمَّا الاسمُ إِذَا وَلِيَهَا : فَلَمْ يَحْتَجْ إِلَى عِوَضٍ ، تقولُ : عَلِمْتُ أَنْ عَمَرُو
ذَاهِبٌ ، وكقولُه (٧) :

في فِتْيَةِ كَسِيفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا أَنْ هَالِكُ كُلِّ مَنْ يَحْفَى وَيَنْتَعِلُ (٨)
وَأَمَّا قَوْلُهُمْ : " أَمَّا أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكَ " و " مَا أَنْ جَزَاكَ اللَّهُ
خَيْرًا " ؛ فَإِنَّمَا جازَ لَأَنَّهُ دُعَاءٌ .

(١) ٧ / البلد ..

(٢) قال أبو حيان في البحر المحيط ٢/ ٢١٢ : " .. وَقُرِئَ أَنْ يَتِمَّ بِرَفْعٍ يُتِمُّ وَنَسَبَهَا النُّحَوِيُّ إِلَى مُجَاهِدٍ .. "

(٣) ٢٣٢ / البقرة .

(٤) ٨٢ / القصص .

(٥) لم أقف على هذا الرأي في كتب الفارسي المطبوعة ، ولا في غيرها .

(٦) ٣٩ / النجم .

(٧) هو الأعشى . ديوانه ٥٩ ، وشطره الثاني في الديوان هكذا :

أَنْ لَيْسَ يَدْفَعُ عَنْ ذِي الْحِيلَةِ الْحِيلُ

(٨) وهو من شواهد سيبويه ٢/ ١٢٧ و ٣/ ٧٤ ، ١٦٤ ، وانظر أيضا : الخصائص ٢/ ٤٤١ والمنصف

١٢٩/٣ والمحتسب ٨/ ٣٠٨ والتبصرة ٤٦١ وابن يعيش ٨/ ٧٤ والخزانة ٨/ ٣٩٠ و ١٠/ ٣٩١ .

وَأَمَّا مَوَاضِعُ هَذِهِ الْمَخَفَّةِ فَبَعْدَ الْفِعْلِ الْمَحْقُوقِ ، كَعَلِمْتُ ، وَرَأَيْتُ
وَوَجَدْتُ .

وَمَوَاضِعُ الْمَصْدَرِيَّةِ : بَعْدَ أَفْعَالِ الطَّمَعِ وَالْإِشْفَاقِ ؛ كَطَمِعْتُ ، وَرَجَوْتُ
وَخِفْتُ . فَإِنَّ قَوِيَّتَ أَفْعَالِ الطَّمَعِ فَقَرِيبَتْ مِنَ الْيَقِينِ جَازَ دُخُولُ الْمَخَفَّةِ عَلَيْهَا ،
كَقَوْلِهِ (١) :

وَلَا تَدْفِنَانِي فِي الْفَلَاةِ فَإِنِّي أَخَافُ إِذَا مَامْتُ أَنْ لَا أُنَوِّقَهَا

[وَبَعْدَ أَفْعَالِ الظَّنِّ ، مِثْلُ] (٢) حَسِبْتُ ، وَظَنَنْتُ ، وَخِلْتُ ، فَإِنَّ قَرِيبَتْ مِنَ ١٦٢
بَابِ الْعِلْمِ وَالْيَقِينِ كَانَتْ الْمَخَفَّةُ بَعْدَهَا ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونَ
فِتْنَةً ﴾ (٣) بِالرَّفْعِ (٤) ، تَقْدِيرُهُ : حَسِبُوا أَنَّهُ لَا تَكُونَ فِتْنَةً ، أَيْ (٥) : تَيَقَّنُوا ، وَإِنْ
كَانَتْ عَلَى بَابِهَا مِنَ الظَّنِّ كَانَتْ الْمَصْدَرِيَّةُ بَعْدَهَا ، وَعَلَيْهِ قُرِئَتْ هَذِهِ الْآيَةُ
بِالنَّصْبِ (٦) ، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿ أَلَمْ أَحْسِبِ النَّاسُ أَنْ يَتْرَكُوا ﴾ (٧) .

(١) هُوَ أَبُو مَحْجَنٍ الثَّقَفِيُّ . دِيَوَانُهُ ٨ .

وَانْظُرْ : تَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ ٤٦١/٢ وَ ٦١/٥ وَالْمَغْنِيِّ ٣٠ وَشَرَحَ أُبَيَّاتِ ١٢٨/١ وَالْخَزَانَةِ ٣٩٨/٨ .

الْفَلَاةُ : الْأَرْضُ الْمُهْلِكَةُ الَّتِي لَا تَبْتَ فِيهَا وَلَا مَاءٌ .

(٢) تَتِمَّةٌ يَقْتَضِيهَا الْمَقَامُ .

(٣) ٧١ / المائدة .

(٤) وَبِهِ قَرَأَ أَبُو عَمْرٍو وَحَمْزُهُ الْكَسَائِيُّ وَيَعْقُوبُ وَخَلْفُ ، وَوَأَفْقَهُمُ الْيَزِيدِيُّ وَالْأَعْمَشُ .

(٥) انْظُرْ : الْأَصُولُ ٢٠٩/٢ وَالتَّبَصُّرَةُ ٤٦٣ وَمَشْكَلُ إِعْرَابِ الْقُرْآنِ ٢٣٩/١ .

(٦) وَبِهِ قَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَنَافِعٌ وَعَاصِمٌ وَأَبْنُ عَامِرٍ : انْظُرْ فِي تَخْرِيجِ الْقَرَاءَتَيْنِ : السَّبْعَةُ ٢٤٧ وَالتَّيْسِيرُ ١٠٠ .

وَأَبْرَازُ الْمَعَانِي ٢٩٨ وَالْبَحْرُ الْمَحِيطُ ٥٣٣/٢ وَالنَّشْرُ ٢٥٥/٢ وَالْإِتِّحَافُ ٢٤٠ .

(٧) ١ ، ٢ / الْعَنْكَبُوتُ .

الحكم السادس : قد أبدلوا من همزة " إن " المكسورة هاء ؛ فقالوا :
 "لَهْنَك لَرَجُلُ" (١) صِدْقٍ " ، قال الشاعر (٢) :

أَلَا يَا سَنَابَرَقٍ عَلَى قُلُلِ الْحِمَى لَهْنَك مِنْ بَرَقٍ عَلَيَّ كَرِيمٍ

قال سيبويه : وهذه كلمة يتكلم بها العرب في حال اليمين وليس كلُّ العرب (٣) يتكلم بها ، ولحقت هذه اللام كما لحقت " ما " حين قلت : " إن زيدا لما لينطلقن " ، فاللام الأولى في " لَهْنَك " لام اليمين ، والثانية : لام " إن " وهي في " لَمَّا لَامٌ " إن " ، وفي " لَيَنْطَلِقَنَّ " لام اليمين ؛ لدخول النون معها .
 وتكون " إن " بمعنى " نعم " وستجيء في أبنية الحروف (٤) .

وكذلك أبدلوا من همزة " أن " المفتوحة " عينا " في لغة تميم إبدالا مطردا (٥) ؛ فقالوا : يَحْسِبُ عَنِي قَائِمٌ ، أَي : يَحْسِبُ أَنِي قَائِمٌ .

(١) في الأصل : الرَّجُل .

(٢) وهو رجل من بني ثُمير ، كما ذكر البغدادي في الخزانة .

انظر : الخصائص ٣١٥/١ و ١٩٥/٢ وسر صناعة الإعراب ٥٥٢ وابن يعيش ٦٣/٨ و ٢٥/٩ و ٤٢/١٠ والمغني ٢٣١ وشرح أبياته ٣٤٧/٤ ، ٣٥٠ والخزانة ٣٥١/١٠ .

السنا : البرق . القُلُل : جمع قُلَّة ، وهي من كل شيء . أعلاه . الحمى : المكان الذي يحمى من الناس فلا يقربه أحد وأراد به : حمى حبيبته . من برق : تميز مجرود بـ " من " .

(٣) الكتاب ١٥٠/٣ : هذا وفي كلام سيبويه الذي نقله عنه ابن الأثير سقط به بين قوله : " يتكلم بها وقوله : ولحقت هذه اللام .. فالذي في الكتاب : " وليس كل العرب يتكلم بها ، تقول : لَهْنَك لَرَجُلُ صِدْقٍ فهي " إن " ولكنهم أبدلوا الهاء مكان الألف ، كقولهِ : هَرَقْتُ... " .

(٤) انظر : ٤٢٨/٢ .

(٥) وهذا الإبدال هو المعروف بعتنه تميم . انظر : سر صناعة الإعراب ٢٢٩ - ٢٣٠ .

الحكمُ السَّابِعُ : " كَأَنَّ " تَعْمَلُ مُثْقَلَةً كَمَا سَبَقَ ، وَمُخَفَّفَةً عِنْدَ بَعْضِهِمْ ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ (١) :

وَوَجْهٌ مُشْرِقُ النَّحْرِ كَأَنَّ ثَدْيَاهُ حُقَّانِ
وَيُرْوَى : ثَدْيَيْهِ (٢)

وقد أجازوا : مَرَرْتُ [كَأَنَّ زَيْدٍ] (٣) أَي : كَزَيْدٍ ؛ و " أَنَّ " زَائِدَةٌ توكيداً ، ومثله قولُ اليشكريِّ (٤) :

فَيَوْمًا تَوَافَيْنَا بَوَجْهِ مُقْسَمٍ كَأَنَّ ظَبْيَةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ
فَجَرَّ " ظَبْيَةً " عَلَى زِيَادَةٍ " أَنَّ " ، وَيَجُوزُ نَصْبُهَا ، عَلَى إِعْمَالِهَا ، وَرَفْعُهَا ، عَلَى إِضْمَارِ اسْمِهَا فِيهَا .

(١) لم أقف على اسمه .

والبيتُ من شواهد سيبويه ١٣٥ / ٢ ، ١٤٠ . وانظر أيضاً : الأصول ٢٤٦ / ١ والإنصاف ١٩٧ وابن يعيش ٨٢ / ٨ والخزانة ٣٩٨ / ١٠ .

حُقَّانُ : تثنية حَقٍّ - بِضَمِّ الحاءِ وتشديد القاف وهو ما يُنْحَتُ من خشبٍ أو عاجٍ أو نحو ذلك ، والعربُ تُشَبِّهُ الثَّديينَ بِالْحَقِّ فِي اكْتِنَازِهِمَا وَنَهْدِهِمَا .

(٢) وعلى هذه الرواية يكون البيتُ شاهداً على إعمالها مخففةً .

(٣) تَمَّةٌ يَلْتَمِزُ بِمِثْلِهَا الْكَلَامُ .

(٤) هو باغِتُ بن صريم اليشكريِّ ، وقيل : هو كعب بن أرقم اليشكريِّ ، ونُسبَ البيتُ إِلَى غَيْرِهِمَا مِنَ الْيَشْكُرِيِّينَ .

وهو من شواهد سيبويه ١٣٤ ، ٢ و ١٦٥ / ٣ ، وانظر أيضاً : الأصول ٢٤٥ / ١ والمنصف ١٢٨ والتبصرة ٢٠٨ والإنصاف ٢٠٢ وابن يعيش ٨٢ / ٨ والمغنى ٣٣ وشرح أبياته ١٥٨ / ١ و ١٩٧ / ٥ والخزانة ٤١١ / ١٠ و ٢٢٠ / ١١ .

المَقْسَمُ : المحسنُ ، وأصلُهُ مِنَ الْقَسَمَاتِ ، وَهِيَ مَجَارِي الدَّمْعِ وَأَعَالِي الْوَجْهِ ، وَاحِدَتُهَا : قَسِمَةٌ بِكسْرِ السَّيْنِ وَفَتْحِهَا .

وقد نَصَبُوا الحالَ عنها مُثْقَلَةً ، قال (١)

كَأَنَّهُ خَارِجاً مِنْ جَنْبِ صَفْحَتِهِ سَفُودٌ شَرِبَ نَسُوهُ عِنْدَ مُقْتَنَادٍ

الحكم الثَّامِنُ : قد أَضْمَرُوا فِي " لَكِنْ " اسْمَهَا ، وَرَفَعُوا مَا بَعْدَهَا ، كَقَوْلِ

الْفَرَزْدَقِ (٢) :

فَلَوْ كُنْتُ ضَبِيًّا عَرَفْتَ قَرَابَتِي وَلَكِنْ زَنْجِيٌّ عَظِيمُ الْمَشَافِرِ ،

(١) هو النابغة الذبياني . ديوانه ١٩ .

وانظر : الشعر لأبي عليّ الفارسيّ ٢٦ ، ٢١٩ ، ٢٤٨ ، والخصائص ٢٧٥/٢ ونتائج الفكر ٣٤٤ والخزانة ١٨٥/٣ .

كأَنَّهُ : الضَّمِيرُ يعودُ على " المِدرى " المراد به قرنُ الثَّورِ والمِدرى مذكور في بيتٍ سابقٍ على الشاهد : يقول فيه :

شك الفريصة بالمِدرى فَأَنفَذَهَا

والهاءُ في " صَفْحَتِهِ " تعودُ إلى " ضمران " وهو اسمُ كَلْبٍ مرَّ ذكره أيضاً .
والسَفُودُ - بفتح الأَوَّلِ وضَمُّ الثَّانِي مُشَدَّداً - الحديدةُ التي يُشَوَّى بها الكَبَابُ . الشَّرْبُ - بالفتح - جمع شارب . نَسُوهُ : تركوه حتى النَّضْجِ . الْمُقْتَنَادُ بزنة مُقْتَعَل : محلُّ القَادِ ، بسكون الهمزة ، وهو الطَّبْخُ ، أى النَّضْجُ :

يُشَبِّهُ الشَّاعِرُ قَرْنَ الثَّورِ النَّافِذَ فِي جَنْبِ الْكَلْبِ بِسَفُودٍ فِيهِ شِوَاءٌ لِأَنَّا نَشْرَبُونَ الْخَمْرَ ، نَسُوهُ عِنْدَ مُقْتَنَادٍ .

(٢) ديوانه (الصاوى ٨١ ط ٤ ١٣٥٤ هـ) .

وهو من شواهد سيبويه ١٣٦/٢ ، وانظر أيضاً : مجالس ثعلب ١٢٧ والأصول ٢٤٧/١ والمنصف ١٢٩/٣ والتبصرة ٢٠٧ وابن عيش ٨١/٨ والبحر المحيط ١٢٨/٦ والمغني ٢٩١ وشرح أبياته ١٩٦/٥ والخزانة ٤٤٤/١٠ .

المشافر : جمع مشفر - بزنة منبر - وهو كالشَّقَّةِ لِلإِنْسَانِ ، وقد يُقال لِلإِنْسَانِ مَشَافِرَ ، على سبيل الاستعارة ، والأصلُ في المشفر أن يكون للبعير .

كَأَنَّهُ قَالَ : وَلَكِنَّكَ زَنْجِيٌّ عَظِيمُ الْمَشَافِرِ لَا تَعْرِفُ قَرَابَتِي ، قَالَ سَيَبُويَه :
وَالنَّصَبُ أَكْثَرُ فِي كَلَامِ (١) الْعَرَبِ ، وَيَكُونُ الْخَبَرُ مُحَذَوْفًا ؛ تَقْدِيرُهُ : رَجُلٌ يَعْرِفُ
قَرَابَتِي ، وَقَدَّرَهُ قَوْمٌ بِـ " أَنْتَ " (٢) .

الحكم التاسع : مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَنْصِبُ الْأِسْمَ وَالْخَبَرَ بِـ " لَيْتَ " ؛ حَمَلًا لَهَا
عَلَى " أَتَمْنَى " أَوْ " وَدِدْتُ " ؛ فَتَقُولُ : لَيْتَ زَيْدًا قَائِمًا ، وَعَلَيْهِ أَنْشَدُوا :
يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا رَوَّاجِعَا (٣)

وَقَوْلُهُ (٤) :

فَلَيْتَ الْيَوْمَ كَانَ غِرَارَ حَوْلٍ وَلَيْتَ الْيَوْمَ أَيَّامًا طَوَالًا (٥)
وَرَوَى الْكَسَائِيُّ : " لَيْتَ الدَّجَاجَ مَذْبَحًا " وَالْبَصْرِيُّ يَنْصِبُ مَا كَانَ مِنْ
هَذَا ، عَلَى الْحَالِ (٦) ، وَيَحْذِفُ الْخَبَرَ ، كَمَا حَذَفُوهُ مِنْ قَوْلِهِمْ : لَيْتَ شِعْرِي أَزِيدُ
مُنْطَلِقُ أُمِّ عَمْرُو ، فَـ " شِعْرِي " اسْمٌ " لَيْتَ " وَخَبَرُهَا مُحَذَوْفٌ ، وَالْجُمْلَةُ
بَعْدَهَا مَنْصُوبَةٌ بِـ " شِعْرِي " ، وَأَغْنَتْ عَنْ الْخَبَرِ .

(١) الْكِتَابُ ١٣٦/٢ .

(٢) انْظُرْ : شَرْحُ أُبَيَّاتِ الْمَغْنِيِّ ١٩٧/٥ .

(٣) مَرَّ هَذَا الشَّاهِدُ فِي صَبِّ ٥٣٨ .

(٤) لَمْ أَقِفْ عَلَى اسْمِهِ .

(٥) فِي الْأَصْلِ : طَوَالًا . وَانْظُرِ الْبَيْتَ فِي مَجَالِسِ ثَعْلَبِ ١٩٦ وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ ٥١٦ .

غِرَارَ حَوْلٍ : مِثْلُ حَوْلٍ ، أَوْ مَقْدَارَ حَوْلٍ ، وَالْغِرَارُ فِي الْأَصْلِ - الْمِثَالُ الَّذِي تُطْبَعُ عَلَيْهِ نِصَالُ
السَّهَامِ .

(٦) انْظُرْ : ابْنُ يَعِيشَ ١٠٤/١ وَ ٨٤/٨ .

وقد اَمْتَنَعُوا مِنَ الْجَمْعِ بَيْنَ "لَيْتَ" وَ "سَوْفَ" ، وَلَمْ يَمْتَنِعُوا فِي "لَعَلَّ" ، تَقُولُ :
لَعَلَّ زَيْدًا سَيَقُومُ ، وَسَوْفَ يَقُومُ ، وَلَا تَقُولُ : لَيْتَ زَيْدًا سَوْفَ يَقُومُ .

الحكم العاشر : زَعَمَ أَبُو زَيْدٍ أَنَّ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَجُرُّ (١) بِـ "لَعَلَّ"
وَأَنْشَدَ (٢) :

فَقُلْتُ ادْعُ أُخْرَى وَارْفَعْ الصَّوْتَ دَعْوَةً لَعَلَّ أَبِي الْمَغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبٌ
وقد أَدْخَلَ بَعْضُهُمْ "أَنَّ" مَعَ الْمَضَارِعِ فِي خَبَرِهَا فَقَالَ : لَعَلَّ زَيْدًا أَنَّ
يَقُومُ (٣) ، وَأَنْشَدَ (٤) :

لَعَلَّكَ يَوْمًا أَنَّ تِلْمَ مِلْمَةً عَلَيْكَ مِنَ اللَّائِي تَرَكَكَ أَجْدَعَا

(١) لَمْ أَقِفْ عَلَى هَذَا الزَّعْمِ لِأَبِي زَيْدٍ فِي نَوَادِرِهِ الْمَطْبُوعَةِ . قَالَ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارَسِيُّ فِي "الشَّعْر" ٧٥ :
وَعَلَى التَّخْفِيفِ يُحْمَلُ مَا أَنْشَدَهُ أَبُو زَيْدٍ مِنْ قَوْلِ الشَّاعِرِ : "فَقُلْتُ .." .

(٢) لَكَعْبُ بْنُ سَعْدٍ الْغَنَوِيُّ ، وَالْبَيْتُ وَرَدَ فِي نَوَادِرِ أَبِي زَيْدٍ الْمَطْبُوعِ ٢١/٨ بِرَوَايَتَيْنِ ، أَوَّلَاهُمَا : لَعَلَّ
أَبَا الْمَغْوَارِ ، بِالنَّصْبِ ، وَالثَّانِيَةُ : لَعَا لِأَبِي الْمَغْوَارِ ، هَذَا وَقَدْ أَشَارَ مُحَقِّقُ الْكِتَابِ إِلَيَّ أَنَّ الرِّوَايَةَ
فِي الطَّبَعَةِ الْقَدِيمَةِ : لَعَلَّ أَبَا الْمَغْوَارِ ، بِالْجَرِّ . قَالَ ابْنُ جَنِّي فِي سِرِّ صَنَاعَةِ الْإِعْرَابِ ٤٠٧ :
وَحَكَى أَبُو زَيْدٍ أَنَّ لَفَةً عَقِيلٌ : لَعَلَّ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ، بِكَسْرِ اللَّامِ الْآخِرَةِ مِنْ "لَعَلَّ" وَجَرَّ "زَيْدٌ" ، وَقَالَ
كَعْبُ بْنُ سَعْدٍ الْغَنَوِيُّ : " .. الْبَيْت "

وَانْظُرِ الْبَيْتَ فِي : الشَّعْر ، لِأَبِي عَلِيٍّ الْفَارَسِيِّ ٧٥ وَسِرِّ صَنَاعَةِ الْإِعْرَابِ ٤٠٧ وَالْمَغْنَى ٢٨٦ ،
٤٤١ وَشَرَحَ أُبَيَّاتِهِ ١٦٦/٥ وَالْخَزَانَةَ ٤٢٦/١٠ .

(٣) انْظُرْ : الْكَامِلَ ٢٥٤ ، ٥٥٣ .

(٤) لِمُتَمِّ بْنِ نُوَيْرَةَ . الْمَفْضِلِيَّاتِ ٢٧٠ .

وَانْظُرْ : الْمُقْتَضَبَ ٧٤/٣ وَالْكَامِلَ ٢٥٤ ، ٥٥٣ وَابْنَ يَعِيشَ ٨٦/٨ وَالْمَغْنَى ٢٨٨ وَشَرَحَ أُبَيَّاتِهِ
١٧٥/٥ وَالْخَزَانَةَ ٣٤٥/٥ .

تِلْمَ : تَنْزِلُ ، وَالْإِلْمَامُ : النَّزُولُ . الْمِلْمَةُ : الْبَلِيَّةُ النَّازِلَةُ .
الْأَجْدَعُ : الْمَقْطُوعُ الْأَنْفِ وَالْأَذْنِ ، وَيُسْتَعْمَلُ فِي الذَّلِيلِ ، وَهُوَ الْمُرَادُ هُنَا .

تشبيهاً لـ "لَعَلَّ" بـ "عَسَى" ، كما شبّه "لَيْتَ" بـ "وَدِدْتُ" ، وبعضهم ٦٣
جَعَلَ الْجُثَّةَ (١) الْحَدَثَ ؛ اتِّسَاعاً ، كما قال (٢) :

فإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِدْبَارٌ

وبعضهم جَعَلَ الْخَبَرَ مَحْذَوْفاً ، تقديره : تَهْلِكُ لِأَنَّ تِلْكَ مُلِمَّةٌ ، و "أَنَّ" مَفْعُولٌ لَهُ .

النوع الثاني

في المشبّه بـ "لَيْسَ" ، وفيه فرعان :

الفرع الأول : في تعريفها : اعلم أَنَّ المشابهة تَقْتَضِي تَأْتِراً ، وهذا قياسٌ في العربية مُسْتَمَرٌّ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ مَا بُنِيَ مِنَ الْأَسْمَاءِ إِنَّمَا بُنِيَ لِشَبِّهِ الْحُرُوفِ ، وَأَنَّ مَا أُعْرِبَ مِنَ الْأَفْعَالِ إِنَّمَا أُعْرِبَ لِمِشَابَهَتِهِ الْأَسْمَاءَ ، وَأَنَّ مَا أُعْمِلَ مِنَ الْأَسْمَاءِ ، أَوْ مُنِعَ الصَّرْفَ فَلِمِشَابَهَتِهِ الْأَفْعَالِ ؟ فَكَذَلِكَ " مَا " النَّافِيَةُ لِمِشَارَكَتِهَا " لَيْسَ " في نَفْيِ الْحَالِ ، وفي الدُّخُولِ عَلَى الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ ، ودُخُولِ " الْبَاءِ " فِي خَبَرِهَا ، حَمَلَهَا أَهْلُ الْحِجَازِ (٣) فِي الْعَمَلِ عَلَيْهَا بِشَرِيطَةٍ ، فَقَالُوا : مَا زَيْدٌ قَائِماً .

(١) انظر : ابن يعيش ٨٧/٨ وما في حاشية الصفحة المذكورة .

(٢) البيت للخنساء . ديوانها ٤٨ .

وهذا عجز البيت بوضوحه :

تَرْتَعُ مَا رَتَعَتْ حَتَّى إِذَا انْكَرَتْ

وهو من شواهد سيبويه ٣٣٧/١ ، وانظر أيضاً : المقتضب ٢٣٠/٣ و ٣٠٥/٤ والكمال ٣٧٤ ،

١٣٥٦ ، ١٤١٢ ، والخصائص ٢٠٣/٢ و ١٨٩/٣ وابن يعيش ١١٥/١ والخزانة ٤٣١/١ .

(٣) انظر : التبصرة ١٩٨ .

وبنو تميم لا يعملونها ، وسيبويه يجعل القياس^(١) لهم .

وقد أَجْمَعَ الْقُرَاءُ عَلَى لُغَةِ أَهْلِ الْحِجَازِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ مَا هَذَا بِشَرًّا ﴾^(٢) وَاخْتَلَفُوا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ مَا هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ ﴾^(٣) رَفْعًا^(٤) وَنَصْبًا^(٥) .
فَإِنْ أَدْخَلْتَ فِي خَبَرِهَا الْبَاءَ جَرَرْتَهُ بِهَا فَقُلْتَ : مَا زَيْدٌ بِقَائِمٍ .
وَأَكْثَرُ مَا يَجِيءُ فِي الشَّعْرِ : اللَّغَةُ التَّمِيمِيَّةُ .

وَلَفْظَةُ " مَا " : تَقَعُ فِي الْكَلَامِ عَلَى مَعَانٍ كَثِيرَةٍ ، مِنْهَا هَذِهِ النَّافِيَةُ وَهِيَ
مَوْضُوعَةٌ لِنَفْيِ الْحَالِ فِي قَوْلِكَ : مَا يَفْعَلُ زَيْدٌ ، وَمَا زَيْدٌ قَائِمٌ ، وَلِنَفْيِ

(١) قَالَ فِي الْكِتَابِ ٥٧/٨ : " وَأَمَّا بَنُو تَمِيمٍ فَيُجْرَوْنَهَا مُجْرَى " مَا " وَ " هَلْ " أَيْ : لَا يُعْمَلُونَهَا فِي شَيْءٍ ، وَهُوَ الْقِيَاسُ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِفِعْلٍ وَلَيْسَ " مَا " كَ " لَيْسَ " وَلَا يَكُونُ فِيهَا إِضْمَارٌ " .
(٢) ٣١ / يُوسُف .

قَالَ الْقُرَاءُ فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ ٤٢/٢ :

" وَقَوْلُهُ : " مَا هَذَا بِشَرًّا " تَنْصِبُ " بِشَرًّا " لِأَنَّ الْبَاءَ قَدْ اسْتَفْعَلَتْ فِيهِ ؛ فَلَا يَكَادُ أَهْلُ الْحِجَازِ يَنْطِقُونَ إِلَّا بِالْبَاءِ ، فَلَمَّا حَدَّثُوها أَحَبُّوا أَنْ يَكُونَ لَهَا أَثَرٌ " فِيمَا خَرَجَتْ مِنْهُ ، فَتَنْصِبُوا عَلَى ذَلِكَ ، أَلَا تَرَى أَنَّ كُلَّ مَا فِي الْقُرْآنِ بِالْبَاءِ إِلَّا هَذَا وَقَوْلُهُ " مَا هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ " . وَأَمَّا أَهْلُ نَجْدٍ فَيَتَكَلَّمُونَ بِالْبَاءِ وَغَيْرِ الْبَاءِ ، فَإِذَا أَسْقَطُوها رَفَعُوا ... " وَقَالَ أَبُو حَيَّانٍ فِي الْبَحْرِ الْمَحِيطِ ٣٠٤/٥ : " ... وَلُغَةُ تَمِيمٍ الرَّفْعُ ، قَالَ ابْنُ عَطِيَّةٍ : وَلَمْ يَقْرَأْ بِهِ يَوْمَ قَرَأَ عَلَى سَلِيقَتِهِ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ قَرَأَ " بِشَرًّا " بِالرَّفْعِ ، وَهِيَ قِرَاءَةُ ابْنِ مَسْعُودٍ ، انْتَهَى ... "

(٣) ٢ / الْمَجَادِلَةُ .

(٤) وَبِهِ قَرَأَ عَاصِمٌ فِي رِوَايَةِ الْمَفْضَلِ ، وَالرَّفْعُ لُغَةُ تَمِيمٍ ، قَالَ أَبُو بَكْرِ بْنُ مُجَاهِدٍ : " وَلَمْ يَخْتَلَفْ فِي أَنَّ الْحُرْفَ تَنْصِبُ فِي لَفْظِ حَفْصٍ ، وَلَمْ يَرَوْهُ - يَعْنِي الرَّفْعَ - عَنْ عَاصِمٍ غَيْرَهُ " أَيْ غَيْرِ الْمَفْضَلِ ،
انظر : السبعة ٦٢٨ وشواذ ابن خالويه ١٥٣ والبحر المحيط ٢٣٢/٨ .

(٥) وَبِهِ قَرَأَ الْجُمْهُورُ . انظر ما سَبَقَ مِنْ تَخْرِيجٍ .

الماضي ، إذا أُريدَ تَقْرِيْبُهُ من الحال ، كَقَوْلِكَ : ما فَعَلَ زَيْدٌ ، قالَ سيبويه : أَمَّا " ما " فَهِيَ نَفْيٌ لِقَوْلِ الْقَائِلِ : هُوَ يَفْعَلُ ، إِذَا كَانَ فِعْلٌ حَالٍ ، إِذَا قَالَ : لَقَدْ فَعَلَ ، فَإِنَّ نَفْيَهُ (٢) : ما فَعَلَ .

وَأَمَّا باقِي مَعَانِيهَا : فَسَنَذْكُرُهَا فِي أُبْنِيَةِ الْحُرُوفِ (٢) .

الْفَرْعُ الثَّانِي : فِي أَحْكَامِهَا :

الْحُكْمُ الْأَوَّلُ : لِكُلِّ أَصْلٍ مِنَ الْقُوَّةِ مَا يَفْضُلُ بِهِ مُشَبِّهُهُ ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْفِعْلَ ٦٣ أَقْوَى فِي الْعَمَلِ مِنْ اسْمِ الْفَاعِلِ ، وَأَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ أَقْوَى فِي الْعَمَلِ مِنَ الصِّفَةِ الْمَشَبِّهَةِ بِهِ ؟ فَكَذَلِكَ " ما " و " لَيْسَ " ، فَعَمِلْتُ " لَيْسَ : فِي الْمَعْرِفَةِ وَالنَّكَرَةِ ، وَتَقَدَّمَ خَبَرُهَا عَلَى اسْمِهَا إِجْمَاعاً ، وَعَلَيْهَا عِنْدَ سيبويه (٣) ، وَيُفْصَلُ بَيْنَ اسْمِهَا وَخَبَرِهَا بِـ " إِلَّا " وَعَمَلُهَا بَاقٍ عَلَيْهَا .

وَلَمَّا كَانَتْ " ما " فَرْعاً عَلَيْهَا نَقَصَتْ عَنْهَا ، فَازَا تَقَدَّمَ خَبَرُهَا ، أَوْ فُصِّلَ بَيْنَ اسْمِهَا وَخَبَرِهَا بِـ " إِلَّا " ، أَوْ جَاءَ بَعْدَهُ مَا يَنْقُضُ النَفْيَ ، بَطَلَ عَمَلُهَا . وَارْتَفَعَ الْخَبَرُ إِجْمَاعاً ، لِنَقْصِ أَسْبَابِ الْمِشَابَهَةِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَا أَشَبَّهَتْهُ ، فَتَقُولُ : ما قَائِمٌ زَيْدٌ ، وما زَيْدٌ إِلَّا قَائِمٌ ، وما زَيْدٌ قَائِمًا ، بل قَاعِدٌ ، وما عَمَرُو جَالِسًا لَكِنْ قَائِمٌ ، فَارْتَفَعَ ما بَعْدَ " بَلْ " و " لَكِنْ " لِإِخْرَاجِهِمَا ما بَعْدَهُمَا إِلَى الْإِيجَابِ .

(١) الْكِتَابُ ٤ / ٢٢١

(٢) انْظُرْ ٢ / ٤٢٤ ، ٤٢٥ ، ٤٢٦ ، ٤٣٦ ، ٤٣٧ ، ٤٤٤ .

(٣) فِي الْإِنْصَافِ ١٦٠ : ذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ إِلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ خَبَرِ " لَيْسَ " عَلَيْهَا ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ أَبُو الْعَبَّاسِ الْمُبَرِّدُ مِنَ الْبَصَرِيِّينَ وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ مَذْهَبُ سيبويه وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ ، وَالصَّحِيحُ : أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ فِي ذَلِكَ نَصٌّ . . .

وقد جَاءَتْ فِي الشَّعْرِ مُعْمَلَةٌ مَعَ الْفَصْلِ وَتَقْدُمُ الْخَبْرِ ، قَالَ الْفَرَزْدَقُ^(١) :
فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ دَوْلَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلُهُمْ بَشَرٌ
وَقَالَ الْآخَرُ^(٢) :

وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا مَنْجُونًا بِأَهْلِهِ وَمَا صَاحِبُ الْحَاجَاتِ إِلَّا مُعَذِّبًا
وَقَدْ تَأَوَّلُوا ذَلِكَ تَأْوِيلًا بَعِيدًا^(٣) .

الْحَكْمُ الثَّانِي : تَدْخُلُ الْبَاءُ فِي خَبَرِهَا ، كَمَا دَخَلَتْ فِي خَبَرِ " لَيْسَ " فَتَقُولُ مَا زَيْدٌ بِقَائِمٍ ، وَمَا زَيْدٌ بِأَكْلٍ طَعَامَكَ ، وَمَا زَيْدٌ طَعَامَكَ بِأَكْلٍ ، فَإِنْ قُلْتَ :
مَا طَعَامَكَ زَيْدٌ بِأَكْلٍ ، لَمْ يُجْزَ : لِلْفَصْلِ بَيْنَ الْعَامِلِ وَالْمَعْمُولِ ، وَقَدْ مَنَعَ الْفَارَسِيُّ
مِنْ دُخُولِ الْبَاءِ^(٤) عَلَى خَبَرِهَا ، فِي لُغَةِ تَمِيمٍ بُوهِى فِي أَشْعَارِهِمْ مَوْجُودَةٌ .

(١) ديوانه ٨٥ / ١ .

وهو من شواهد سيبويه ٦٠ / ١ ، وانظر أيضا : المقتضب ١٩١ / ٤ والمغني ٨٢ ، ٣٦٣ ، ٥١٧ ، ٦٠٠ .
وشرح أبياته ١٥٨ / ٢ والخزانة ١٣٣ / ٤ .

(٢) قال السيوطي في شرح شواهد المغني ٢٢٠ / ٢ : إنه بعض بني سَعْدٍ .

وانظر : المحتسب ٣٢٨ / ١ والضرائر والمقرب ٧٥ ، ١٠٣ / ١ والمغني ٧٣ وشرح أبياته ١١٦ / ٢
والخزانة ١٣٠ / ٤ .

المنجنون : التَّوَلَّابُ الَّذِي يُسْتَقَى عَلَيْهِ ، وَهُوَ مُؤَنَّثٌ .

(٣) وَمِنْ تَأْوِيلَاتِهِمْ لِبَيْتِ الْفَرَزْدَقِ : أَنْ مِثْلَهُمْ " لَيْسَ خَبْرًا لـ " مَا " وَإِنَّمَا خَبْرٌ لِلْمَبْتَدَأِ مَرْفُوعٌ ، لَكِنَّهُ
بُنِيَ عَلَى الْفَتْحِ ؛ لِإِضَافَتِهِ إِلَى مَبْنِيٍّ ؛ لِأَنَّ الْمُضَافَ إِذَا كَانَ مِثْلَهُمَا كـ " غَيْرٍ " وَ " مِثْلٍ " وَ " بَوْنٍ "
وَأُضِيفَ إِلَى مَبْنِيٍّ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : " إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنْكُمْ تَنْطَلِقُونَ " يَفْتَحُ " مِثْلٌ " انظر : شرح
أبيات المغني ١٥٩ / ٢ - ١٦٠ .

وَمِنْ تَأْوِيلَاتِهِمْ لِقَوْلِهِ : وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا مَنْجُونًا ... : أَنَّ الْأَوَّلَ أَصْلُهُ : وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا يَبُورُ دَوْرَانِ
مَنْجُونٍ ، وَ " يَبُورُ " خَبْرُ الْمَبْتَدَأِ ، فَحُذِفَ هُوَ وَالْمَصْدَرُ وَأُقِيمَ : مَنْجُونٌ " مَقَامَ الْمَصْدَرِ .
أَمَّا الثَّانِي فَأَصْلُهُ : وَمَا صَاحِبُ الْحَاجَاتِ إِلَّا يُعَذِّبُ مُعَذِّبًا . أَيْ : تَعَذِّيبًا ، فَ " يُعَذِّبُ " خَبْرُ
الْمَبْتَدَأِ ، فَحُذِفَ وَبَقِيَ مَصْدَرُهُ : فَلَا عَمَلَ لـ " مَا " فِي الْمَوْضِعَيْنِ . انظر : شرح أبيات المغني
١١٨ / ٢ .

(٤) انظر : الشعر ٤٤٣ - ٤٤٤ .

الحكم الثالث : إذا دَخَلَتِ الباءُ في خَبَرِها جازَ لك العطفُ على مَوْضِعِ ١٦٤
 الجارِّ والمجرورِ ، تقولُ : ما زِيدُ بَقائِمٍ ولا قاعِداً ، فإن رَفَعْتَ بِهِ شَيْئاً من سَبَبِهِ
 فكذلك ، تقولُ : ما زِيدُ بَقائِمٍ ولا قاعِداً أبوه ، وإن رَفَعْتَ بِهِ أَجَنَبِيّاً لم يَصِحَّ
 النِّصْبُ ؛ لأنَّه لا يَتَقَدَّمُ خَبَرُها على اسْمِها ؛ فلا تقولُ : ما زِيدُ بَقائِمٍ ولا قاعِداً
 عَمْرُو ، فإن جَعَلْتَ مَوْضِعَ " ما " " لَيْسَ " جاز ؛ لِتَقَدُّمِ خَبَرِ " لَيْسَ " على اسْمِها
 فإن جَرَرْتَ " قاعِداً " لم يَصِحَّ رَفْعُ الأَجَنَبِيِّ في " لَيْسَ " و " ما " عِنْدَ سَيِّبَوِيهِ ، (١)
 وجازَ عِنْدَ الأَخْفَشِ (٢) ؛ لأنَّه عَطَفَ على عامِلَيْنِ (٣) .

الحكم الرابعُ : قد حذَفُوا اسْمَها مع نَقْضِ النِّفْيِ ، وأَعْمَلوها ، قال
 الأَخْفَشُ : إن شِئْتَ قُلْتَ - وهو رَدِيءٌ - ما ذاهِباً إلا أَخْواك ، و : ما ذاهِباً إلا
 جارِيَتُكَ ، تُريدُ : ما أَحَدُ ذاهِباً (٤) إلا أَخْواك ، قال ابنُ السَّرَّاجِ : لا يُحذفُ
 "أَحَدٌ" وما أَشَبَّهُهُ حَتَّى يَكُونَ مَعَهُ كَلامٌ ، نحو : ما مِنْهُما ماتَ إلا رَأَيْتَهُ يَفْعَلُ
 كذا وكذا (٥) ، أَيْ : ما مِنْهُما أَحَدٌ ماتَ بومَنهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ
 مَقَامٌ مَعْلُومٌ ﴾ (٦) .

الحكم الخامسُ : قد كَفَّوا " ما " بِـ " إن " ، وأَبْطَلوا عَمَلُها ، فقالوا : ما

(١) الكتاب ٦١/١ .

(٢) انظر : المقتضب ٩٥/٤ والأصول ٩٠/١ .

(٣) وهو جائزٌ عند الأَخْفَشِ ، وَغَيْرُ جَائِزٍ عِنْدَ سَيِّبَوِيهِ . انظر : التبصرة ١٤٤ - ١٤٦ وما في حاشيتها .

(٤) انظر : الأصول ٩٤ / ١ - ٩٥ هذا وقد انتهى كلام الأَخْفَشِ - كما ذكر ابن السَّرَّاجِ - عند قوله :
 تُريدُ : ما أَحَدُ ذاهِباً .

(٥) الأصول ٩٥ / ١ ، ٤١٢ .

(٦) ١٦٤ / الصافات . قال الزَّجَّاجُ : " المعنى : ما مِنَّا مَلَكٌ إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ " . معاني القرآن وإعرابه

الحكم الخامس : قد كَفُّوا " ما " بـ " إِنْ " ، وأَبْطَلُوا عَمَلَهَا ، فقالوا : ما
 إِنْ زَيْدٌ قَائِمٌ ، وبعضُهم يُدْخِلُ " إِنْ " مَعَ وجودِ " الباء " وتكونُ " إِنْ " عندهُ
 زائدةٌ ؛ فتقولُ : ما إِنْ زَيْدٌ بَقَائِمٍ ، كقولِ الشاعرِ (١) :

لَعَمْرُكَ ما إِنْ أَبُو مالِكٍ بِوَانٍ ولا بِضَعِيفٍ قُوَاهُ

النوع الثالث :

فى " لا " النافية ، وفيه فرعان :

الفرع الأول : فى تعريفها " لا " النافية محمولةٌ فى العمل على " إِنْ "
 المخففة ؛ حملاً للشئى على نقيضه ، أو على المصدرية ؛ للمشابهة اللفظية ؛
 ففتَحوا بها النكرة المفردة ، ما دامت تليها بوبنها معها إذا قصدوا
 العموم ؛ نفيًا للجنس ، إذا كانت جواباً ، كقولك : هل من / رجل فى ١٦٤/ب
 الدار ، ونحوه ؛ فتقولُ فى الجواب : لا رجل فى الدار ، ولا غلام عندك ولا رجل
 أفضل منك ، فالرجل اسمٌ " لا " وهو مبنيٌ على الفتح .

وهما فى تقدير المبتدأ يوما بعده خبرها ، وهو مرفوعٌ بها . وسيبويه لا
 يرفعه بها ، وإنما هو مرفوعٌ على ما كان عليه (٢) ، قال سيبويه : وأما " لا "
 فتكونُ نفيًا لقول القائلِ : هو يفعلُ ولم يَقَعِ الفعلُ فتقولُ فى الجواب (٢) : لا
 يفعلُ ، وتردُ فى الكلام على معانٍ ، هذا أحدها ويردُ باقيةا فى أبنية (٣)
 الحروف .

(١) هو المتخَّل الهذلي . الهذليين ١٢٧٦ .

وانظر : الشعر والشعراء ٦٦٠ والهمع ١٢٧/٢ والخزانة ١٤٦/٤ .

(٢) الكتاب ٢٢٢/٤ .

(٣) انظر ٢/٤٢٤ ، ٤٢٥ ، ٤٢٧ ، ٤٢٨ .

الفرع الثاني : فى أحكامها :

الحكم الأول : سيبويه يذهب إلى أن حركة الاسم الذى بعد " لا " حركة بناء (١) ، ونزلهما منزلة " خمسة عشر " ووافقه جماعة من محققى النحاة (٢) ، يذهب الزجاج (٣) ومن تبعه - كالسيرافى (٤) والرمانى (٤) - إلى أنها حركة إعراب ، وتأولوا قول سيبويه : لأنه سماها نصباً ولم يسمها فتحة ، وزعم آخرون أنها حركة إعراب تشبه حركة بناء (٥) ، وعكس هذا القول آخرون (٥) ، ولكلٍ منهم حجة تمسك بها .

الحكم الثانى : إذا وقعت الأخبار أجوبة فلا بد أن يكون عن سؤال ظاهر أو مقدر ، والجواب يكون على وفق السؤال فى العموم والخصوص ، فإذا قلت : لا رجل فى الدار ، فهذا نفى عام لجميع الرجال ؛ فينبغى أن يكون السؤال عاماً مثله ، كقولك : هل من رجل فى الدار ؟ فاستغرقت الجنس بـ " من " ، فإذا قلت : لا رجل فى الدار ، فلا يجوز أن يكون فيها رجل واحد ، ولا أكثر منه ، فإذا حذف " من " من السؤال فقلت : هل رجل فى الدار ؟ جاز أن

(١) الكتاب ٢ / ٢٧٤ - ٢٧٦ ، ٢٨٣ .

(٢) انظر : المقتضب ٤ / ٣٥٧ وانظر أيضاً شبة الشيخ عَصِيْمَة ففيتها شرح لمذهب سيبويه ، وانظر أيضاً : الرضى على الكافية ١ / ٢٥٥ وفيها أن الأخفش والمبرد وافقا سيبويه .

(٣) قال فى معاني القرآن وإعرابه ١ / ٦٩ : « وموضع » لا ريب « نصب » ، قال سيبويه : " لا " لا تفعل فيما بعدها فتنصبه ، وتنصبها لما بعدها كنصب " إن " لما بعدها ، إلا أنها تنصبه بغير تنوين .. " وقال فى موضع آخر ١ / ٢٧٠ : " وقد شرحنا أن " لا " تنصب النكرات بغير تنوين ، وبيناً حقيقة نصبها .. " وقال فى موضع ثالث ١ / ٣٣٨ : " وقوله - عز وجل - « لا إكراه فى الدين » : « إكراه » نصب بغير تنوين . " .

(٤) انظر : التصريح ٢ / ٢٣٩ والهمع ٢ / ١٩٩ .

(٥) انظر : الرضى على الكافية ١ / ٢٥٥ والهمع فى الموضوع السابق .

يكون سؤالك عن رجل واحد ، وعن أكثر منه ، فيكون الجواب : لا رجل في الدار ، بالرفع ؛ حملاً على " ليس " إلا أن الموضع بها أخص ، فتقول : ما في الدار رجل ، فيجوز أن يكون فيها أكثر من رجل .

الحكم الثالث : الأسماء المنفية بـ " لا " تنقسم إلى : مفرد ، ومضاف ١/١٦٥ ومُشابه للمُضاف ؛ بطوله .

أما المفرد : فقولوه : لا رجل عندك ، ولا صاحب لك ، وقوله تعالى : ﴿وَمِنْهُمْ أَلَسَ مِنْ اللَّهِ إِلَّا إِلَهُهُ﴾ (١) و﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ﴾ (٢) .

وأما المضاف : فقولك : لا غلام رجل عندك ، ولا ماء سماء لك ، ولا مثل زيد لك يومئذ قول ذي الرمة (٣) :

هِيَ الدَّارُ إِذْ مَيَّ لَأَهْلِكَ جِيرَةً لِيَالِي لَا أَمْثَالَهُنَّ لِيَالِيَا
فَنَصَبَ " أَمْثَالَهُنَّ " بـ " لا " وهى نكرة . وإثما لم يبنوا المضاف لأنه يعاقب التثنية ، وما فيه تنوين لا يبنى ، وهو على ضربين : ضربٌ لا " لام " إضافة معه ، وهو هذا ، وضربٌ معه " لام " الإضافة ، وسنفرده له (٤) حكماً .

(١) ١١٨ / التوبة .

(٢) ٤٣ / هود .

(٣) ديوانه ١٣٣ .

وهو من شواهد سيبويه ٢ / ٢٩٢ ، وانظر أيضاً : المقتضب ٤ / ٣٦٤ والأصول ١ / ٣٨٨ ، ٤٠٤ والتبصرة ٣٩٠ وابن يعيش ٢ / ١٠٣ .

(٤) انظر ص ٥٧٤ - ٥٧٥ .

وَأَمَّا الطَّوِيلُ : فَيَمْنَزِلَةُ المضاف ، تقول : لا خيراً مِنْ زَيْدٍ عِنْدَكَ ، ولا ضارباً عَمراً فِي الدَّارِ ، ولا تَبْنِي ، وتقول لا مُروراً بِزَيْدٍ ، فتَبْنِي ، ولا مُروراً بِزَيْدٍ ، فتَنْصِبُ عَلَى اخْتِلَافِ تَقْدِيرَيْنِ ، فَمَا لا تَعْلُقُهُ بِالْأَوَّلِ وَأَرَدْتَ بِهِ الْعُمُومَ بَنَيْتَهُ ، وما عَلَّقْتَهُ بِالْأَوَّلِ أَعْرَبْتَهُ ، وبيانُ ذلك : أَنَّكَ إِذَا لمَ تَجْعَلْ زَيْداً " مُتَعَلِّقاً بِالْمُرُورِ قَصَدْتَ نَفْيَ الْمُرُورِ مُطْلَقاً ، وجعلتَ " زَيْداً " مُتَعَلِّقاً بِمَحذُوفٍ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : لا مُرُورَ مَوْجُودٍ ، أو كائِنْ بِزَيْدٍ ، فَحِينَئِذٍ تَبْنِي ؛ لِأَنَّ غَرَضَكَ نَفْيَ الْمُرُورِ مُطْلَقاً ، فَإِنْ عَلَّقْتَ " زَيْداً " بِالْمُرُورِ أَعْرَبْتَهُ ؛ لِأَنَّكَ لمَ تُرِدْ نَفْياً عَاماً ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : لا أَمْرَ لَكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، نَفَيْتَ جَمِيعَ الْأَمْرَيْنِ ، وَإِذَا قُلْتَ : لا أَمْرَ لَكَ ، نَفَيْتَ أَمْرِي يَوْمَ الْجُمُعَةِ خَاصَّةً ، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ لَا تُتْرِبَ عَلَيْكُمُ النَّيِّمُ ﴾ (١) إِنَّمَا أَرَادَ نَفْيَ التُّرِيبِ / مُطْلَقاً .

الحكم الرابع : تدخلُ لَمْ الإِضَافَةَ عَلَى بَعْضِ الْأَمْثَلَةِ ، فَيُعْتَدُّ بِهَا مِنْ وَجْهِ ٦٥ ، ولا يُعْتَدُّ بِهَا مِنْ وَجْهِ ، كَقَوْلِكَ : لا أَبَا لِرَيْدٍ ، ولا أَخَا لِعَمْرٍو ، فالأَبُ : مَنْصُوبٌ بِـ " لا " ، و " زَيْدٌ " مجرورٌ بالإِضَافَةِ .

فَأَمَّا وَجْهُ الْاِعْتِدَادِ بِاللَّامِ : فَإِنَّ الْأَبَ لَوْ كَانَ مُضَافاً عَلَى الْحَقِيقَةِ ، لَكَانَ مَعْرِفَةً ، و " لا " لا تَنْصِبُ الْمَعَارِفَ ، فَلَوْلَا أَنَّ اللَّامَ مُعْتَدُّ بِهَا قَاطِعَةً لِلِإِضَافَةِ لَمَا جَازَ أَنْ يُنْصَبَ الْأَبُ .

وَأَمَّا وَجْهُ تَرْكِ الْاِعْتِدَادِ : فَنَبَاتُ الْأَلِفِ فِي قَوْلِكَ : " أَبَا " ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَلِفَ لا تَعُودُ إِلَى الْأَبِ إِلَّا عِنْدَ الْإِضَافَةِ ؛ فَلَا تَقُولُ : رَأَيْتُ الْأَبَا ، وتقولُ : رَأَيْتُ أَبَا زَيْدٍ ، فَلَوْلَا أَنَّ اللَّامَ غَيْرُ مُعْتَدِّ بِهَا لَمَّا عَادَتِ الْأَلِفُ ، وَلَمْ يَفْعَلُوا هَذَا مَعَ غَيْرِ اللَّامِ مِنْ حُرُوفِ الْجَرِّ فَإِنْ فَصَلْتَ فَقُلْتَ : لا أَبَ فِيهَا لَكَ ، حَذَفْتَ

الألف عند سيبويه^(١) ، وأثبتها يونس^(٢) .

وقد حَذَفُوا الألفَ معَ اللامِ ؛ حَمَلاً على الأصلِ ، فقالوا : لا أَبَ لك ، وأنشدوا (٣) :

أَبِي الإِسْلامُ لا أَبَ لِي سِوَاهُ إِذَا افْتَحَرُوا بِقَيْسٍ أَوْ تَمِيمٍ
وقد تُحَذَفُ هذه اللَّامُ في الشَّعْرِ ، قال (٤) :

أَبَا المَوْتِ الَّذِي لا بُدَّ أَنِّي مُلاقٍ لا أَبَاكَ تُخَوِّفِينِي
يُرِيدُ : لا أَبَاكَ .

الحكم الخامسُ : إِذَا ثَبَّتَ المُنْفَى أَوْ جَمَعَتْهُ فَقُلْتَ : لا غَلامِينَ عِنْدَكَ ، و لا ناصِرِينَ لَكَ ، أثبتَّ " النونَ " معَهُما وسيبويه يزعمُ أَنَّهُ مَبْنِيٌّ (٥) كالمفردِ ، والمبردُ يزعمُ أَنَّهُ مُعَرَّبٌ (٦) ، فَإِنْ أَضَفْتَهُمَا حَذَفْتَ " النونَ " كما تَحَذِفُها معَ عَدَمِ " اللَّامِ " فتقولُ : لا غَلامَي لَكَ ، ولا ناصِرِي لَكَ ، ويجزى ذلك مجزى : لا أَبَاكَ .

فإِنْ فَصَلْتَ فَقُلْتَ : لا يَدِينُ بِهالِكَ ، ولا ناصِرِينَ (٧) فيها لَكَ ، اِمْتَنَع

(١) الكتاب ٢ / ٢٨٢ - ٢٨٣ .

(٢) انظر : ابن يعيش ٢ / ١٠٧ - ١٠٨ .

(٣) لنهار بن تَوْسِعَةَ اليشْكِرِيِّ .

وهو من شواهد سيبويه ٢ / ٢٨٢ ، وانظر أيضاً : ابن يعيش ٢ / ١٠٤ والهمع ٢ / ١٩٧ .

(٤) هو أبو حِيَّةَ النُمَيْرِي .

والبيتُ من شواهد المبرد في المقتضب ٤ / ٣٧٥ والكامل ٦٧٠ ، ١١٤٠ وانظر أيضاً : الإيضاح

المعصدي ١ / ٢٤٥ والخصائص ١ / ٣٤٥ والتبصرة ٣٩١ والخزانة ٤ / ١٠٥ ، ١٠٧ .

(٥) الكتاب ٢ / ٢٨٦ .

(٦) المقتضب ٤ / ٣٦٦ .

(٧) في الأصل : ولا ناصِرِينَ ، بصيغة التثنية بوما أثبتته هو المناسب للمقام .

الحذف عند سيبويه (١) وأجازه يونس (٢) .

وكذلك إن وصفت فقلت : لا غلامين ظريفيْن لك ؛ للفصل بين المضاف

والمضاف إليه/ بالصفة ، لأنها إنما تحذف على تقدير سقوط " اللام " وترك ٦٦
الاعتداد بها ، ولا يجوز حذفها من الصفة ؛ لأنك تكون (٣) قد أضفت الصفة
دون الموصوف .

وتقول في جمع المؤنث : لا بنات لك ؛ فتنبه مع " لا " بكسرة " التاء "

بمنزلة الفتحة ، وقد أجاز (٤) قوم ثبوت التنوين (٥) ؛ حملاً على " نون " جمع
المذكر .

وتقول : لا غلامى لك ولا مسلمى لك ، إن كانت " لا " الثانية نافية غير

عاطفة ، وإن كانت عاطفة لم يجز إلا إثبات النون ؛ فتقول : لا غلامى لك ،
ولامسلمين لك .

الحكم السادس : أهل الحجاز يظهرُونَ (٦) خبر " لا " فيقولون : لا رجل

أفضل منك ويحذفونه كثيراً فيقولون : لا أهل بولامال بولابأس ، أى : لك ،
وعليك ، وبنو تميم (٦) لا يثبتونه أصلاً .

(١) الكتاب ٣/ ٢٧٨ - ٢٨١ .

(٢) انظر : ابن يعيش ٢/ ١٠٨ .

(٣) كثر الفعل " تكون " فى الأصل .

(٤) فى الأصل : أجازه .

(٥) فىقال : لا بنات . وعليه ابن الدهان وابن خروف . انظر : الهمع ٢/ ٢٠١ .

(٦) انظر : الهمع ٢/ ٢٠٢ .

ومن الحذف قول : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، التقدير : لَا إِلَهَ موجودٌ ، أَوْ لَنَا إِلَّا اللَّهُ ، وَجْهٌ حَذْفُهُ : بناءً الكلام على كلامٍ سابقٍ قد جرى فيه ذكرُ الخبرِ ، كأنَّهُ قَالَ : هَلْ مِنْ إِلَهٍ فِي الوجودِ ؟ فَقَالَ : لَا إِلَهَ ، أَيْ : فِي الوجودِ ، وكذلك يقول : هَلْ مِنْ رَجُلٍ فِي الدَّارِ ؟ فَتَقُولُ : لَا رَجُلَ ، وَلَا تَذْكُرُ " فِي الدَّارِ " لِأَنَّهُ فِي الْأَصْلِ رَدُّ لِمَا قَالَ ؛ وَلِدَلَالَةِ السُّؤَالِ عَلَيْهِ .

وقد حَذَفُوا الْمُنْفَى ، فَقَالُوا : لَا عَلَيْكَ أَنْ تَفْعَلَ ، أَيْ : بِأَسَ عَلَيْكَ .
الحكم السَّابِعُ : إِذَا وَصَفْتَ اسْمَ " لَا " الْمَفْرَدَ الْمَبْنَى ، كَانَ لَكَ فِيهِ ثَلَاثَةُ أَوْجُهُ :

الأوَّلُ : - وَهُوَ الْأَحْسَنُ - النَّصْبُ عَلَى اللَّفْظِ ، مَعَ التَّنْوِينِ ، تَقُولُ : لَا رَجُلَ ظَرِيفًا عِنْدَكَ ؛ حَمَلًا عَلَى وَصْفِ الْمُنَادَى وَإِنْ كَانَ مَبْنِيًّا .

الثَّانِي : أَنْ تَبْنِيَهُ عَلَى الْفَتْحِ بِغَيْرِ تَنْوِينٍ ، فَتَقُولُ : لَا رَجُلَ ظَرِيفَ عِنْدَكَ .

الثَّالِثُ : الرَّفْعُ عَلَى الْمَوْضِعِ ، مَعَ التَّنْوِينِ ، تَقُولُ : لَا رَجُلَ ظَرِيفٌ عِنْدَكَ .
فَإِنْ فَصَلْتَ بَيْنَ الصِّفَةِ وَالْمَوْصُوفِ سَقَطَ الْبِنَاءُ ، وَبَقِيَ النَّصْبُ وَالرَّفْعُ ، تَقُولُ : لَا رَجُلَ ظَرِيفًا عِنْدَكَ ، وَلَا رَجُلًا فِيهَا عَاقِلٌ لَكَ .

فَأَمَّا الْمُضَافُ : فَلَا يَجُوزُ بِنَاءُ صِفَتِهِ ؛ لِأَنَّهُ مُعَرَّبٌ ، وَفِي وَصْفِهِ عَلَى

المَوْضِعِ (١) نَظَرٌ ، فَتَقُولُ : لَا غُلَامَ رَجُلٍ ظَرِيفًا ، وَظَرِيفٌ عِنْدَكَ ، / وَقد أَجَازَ ١٦٦ / سَيَبَوِيهِ : لِأَمَثَلِهِ (٢) أَحَدٌ ، وَصَفًا عَلَى الْمَوْضِعِ ، وَهُوَ بَدَلُ أَحْسَنُ .

وَأَمَّا الطَّوِيلُ : فَإِنَّهُ لَا يَوْصَفُ .

وَتَقُولُ : لَا مَالَ لَكَ دِرْهَمًا وَلَا دِينَارًا ، وَلَا إِبِلَ لَكَ نَاقَةً وَلَا جَمَلًا ، فَتَنْصِبُهُ

عَلَى الْوَصْفِ ، أَوْ عَطَفَ الْبَيَانِ ، وَيَجُوزُ رَفْعُهُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ أَوْ عَلَى خَبَرِهِ ، أَوْ خَبَرًا لِلنَّفْيِ .

(١) انظر : ابن يعيش ٢ / ١٠٨ والرَّضِيَّ عَلَى الْكَافِيَةِ ١ / ٢٦٣ .

(٢) الْكِتَابُ ٢ / ٢٩٢ .

والتكريرُ : يَجْرِي مَجْرَى الوَصْفِ ، تقولُ : لا ماءَ [ماءٌ] ^(١) باردًا ، ولا ماءَ ماءً باردًا ، ولا ماءَ ماءً باردٌ ^(٢) .

فإن كَرَّرْتَ الصِّفَّةَ كَانَ لَكَ فِي الثَّانِيَةِ الرَّفْعُ عَلَى الْمَوْضِعِ ، وَالنَّصْبُ عَلَى اللَّفْظِ ، فتقولُ : لا رَجُلٌ عَاقِلًا كَرِيمٌ ، وَكَرِيمًا .

الحكمُ الثَّامِنُ : إِذَا عَطَفْتَ عَلَى اسْمٍ " لا " ، جازَ لَكَ فِيهِ وَجْهَانِ :

أحدهما : الحملُ عَلَى اللَّفْظِ ، كقولك : لا رَجُلًا وامرأةً فِي الدَّارِ .

والثَّانِي : الحملُ عَلَى الْمَوْضِعِ ، كقولك : لا رَجُلٌ وَغُلَامٌ عِنْدَكَ .

والتنوينُ فِي الْمُعْطُوفِينَ لازِمٌ ، وَأُنْشَدُوا ^(٣) :

فلا أَبَ وَابْنًا مِثْلَ مَرْوَانَ وَابْنِهِ إِذَا هُوَ بِالْمَجْدِ ارْتَدَى وَتَأَزَّرَا

يَجُوزُ فِي " الْإِبْنِ " النَّصْبُ وَالرَّفْعُ .

فإن كَرَّرْتَ " لا " فِي جَوَابِ " أَمْ " وَالْهَمْزَةُ جازَ لَكَ فِيهِ خَمْسَةُ أَوْجِهٍ :

الأوَّلُ : أَنْ تَبْنِيَ الْأِسْمَ الْأَوَّلَ وَالثَّانِي عَلَى الْفَتْحِ ، فتقولُ : لا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ

إِلَّا بِاللَّهِ ، فالخبرُ مُضْمَرٌ تَقْدِيرُهُ : لا حَوْلَ مُوجُودٌ ، أَوْلَنَا ، والجارُّ والمجرورُ

مَتَعَلِّقٌ بِالْخَبَرِ الْمَحذُوفِ ، والخبرُ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ بِخَبَرِ الْإِبْتِدَاءِ ، عِنْدَ سِيَبَوِيهِ ^(٤) .

(١) زيادةٌ يوجبُها المقامُ .

(٢) بنصبِ الثاني ، وفتحه : لتركيبه مَعَ الْأَوَّلِ ، كما رُكِبَ الموصوفُ مَعَ الصِّفَةِ ، وَرَفَعَهُ عَلَى الْمَوْضِعِ ،

انظر : الأصول ١ / ٣٨٦ ، وابن يعيش ٢ / ١٠٩ .

(٣) للفرزدق ، وليس في ديوانه المطبوع ، ونُسِبَ إِلَى رَجُلٍ مِنْ عَبْدِ مَنْاةِ بْنِ كِنانة .

وهو من شواهد سيبويه ٢ / ٢٨٥ ، وانظر أيضًا : المقتضب ٤ / ٣٧٢ وابن يعيش ٢ / ١٠١ ، ١١٠ .

والهمع ٥ / ٢٨٧ والخزانة ٤ / ٦٧ .

(٤) الكتاب ٢ / ٢٩٢ - ٢٩٣ .

الثَّانِي : أَنْ تَفْتَحَ الْأَوَّلَ ، وَتَرْفَعَ الثَّانِي بِالْعَطْفِ عَلَى الْمَوْضِعِ ، أَوْ
بِالابتداءِ ، أَوْ أَنْ تُجْعَلَ " لا " بِتَقْدِيرٍ " لَيْسَ ، فَتَقُولَ : لا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ
إِلَّا بِاللَّهِ ، وَأَنْشُدُوا (١) .

هَذَا لَعَمْرُكُمْ الصَّغَارُ بِعَيْنِهِ لَا أُمُّ لِي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبُ
الثَّالِثُ : أَنْ تَفْتَحَ الْأَوَّلَ ، وَتَنْصِبَ الثَّانِي مُنَوَّنًا ؛ حَمَلًا عَلَى اللَّفْظِ ، وَتُجْعَلَ " لا "
الثَّانِيَّةَ زَائِدَةً مُوكِّدَةً لِلنَّفْيِ ، فَتَقُولَ : لا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ وَأَنْشُدُوا (٢) :
لَا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلَا خُلَّةً اتَّسَعَ الْخُرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ
وَهَذَا الْوَجْهُ ، مِنَ النُّحَاةِ مَنْ لَا يُجِيزُهُ إِلَّا فِي الضَّرُورَةِ .
الرَّابِعُ : أَنْ تَرْفَعَ الْأَسْمِينَ وَتُنَوِّنُهُمَا ، فَتَقُولَ : لا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا
بِاللَّهِ ، وَأَنْشُدُوا (٣) :

(١) لِرَجُلٍ مِنْ مَذْهَبِ حِجٍّ ، وَنَسَبَهُ الْبَغْدَادِيُّ فِي الْخَزَانَةِ وَشَرَحَ أَبْيَاتَ الْمَغْنِي إِلَى ضِمْرَةِ بْنِ ضِمْرَةَ
النَّهْشَلِيِّ يُنْسَبُ إِلَى هُنَيِّ بْنِ أَحْمَرَ الْكُتَانِيِّ .

وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ سَيَبَوِيهِ ٢/ ٢٩٢ وَانْظُرْ أَيْضًا : الْمَقْتَضِبُ ٤/ ٣٧١ وَالْمُؤْتَلَفُ وَالْمُخْتَلَفُ ٤٥
وَالْتَبَصْرَةُ ٣٨٩ وَابْنُ يَعِيشَ ٢/ ١١٠ وَالْمَغْنِي ٥٩٣ وَشَرَحَ أَبْيَاتَهُ ٧/ ٢٥٦ وَالْخَزَانَةُ ٢/ ٢٣٤ .
الصَّغَارُ : الذَّلُّ ، وَهُوَ خَبَرٌ " هَذَا " . وَالْبَاءُ فِي : " بِعَيْنِهِ " زَائِدَةٌ ، وَ" كَانَ " تَامَّةٌ .

(٢) لَأَنْسَ بْنَ الْعَبَّاسِ بْنِ مِرْدَاسٍ بُوَيْلٍ : لِعَامِرِ جَدِّ الْعَبَّاسِ بْنِ مِرْدَاسٍ وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ سَيَبَوِيهِ
٢/ ٢٨٥ ، وَانْظُرْ أَيْضًا : الْأَصُولُ ٣/ ٤٤٦ وَالتَّبَصْرَةُ ٣٨٩ وَابْنُ يَعِيشَ ٢/ ١٠١ وَالْمَغْنِي ٢٢٦ ،
٦٠٠ وَشَرَحَ أَبْيَاتَهُ ٤/ ٣٤١ وَ ٥/ ٥٦ وَ ٧/ ٢٦٥ .

الْخُلَّةُ - بَضْمُ الْخَاءِ - : الصَّدَاقَةُ .

(٣) لِلرَّاعِي النَّمِيرِيِّ . دِيَوَانُهُ ١١٢ .

وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ سَيَبَوِيهِ ٢/ ٢٩٥ ، وَانْظُرْ أَيْضًا : الْأَصُولُ ١/ ٣٩٤ وَالتَّبَصْرَةُ ٣٨٩ وَابْنُ يَعِيشَ
٢/ ١١١ ، ١١٣ وَمَجْمَعُ الْأَمْثَالِ ٢/ ٢٢٠ .

وما هَجَرْتُكَ حَتَّى قُلْتُ مُعْلِنَةً لَانَاقَةَ لِي فِي هَذَا وَلَا جَمَلُ
وهذا على تقدير سؤالٍ ، كَأَنَّهُ قِيلَ لَهُ : أَلَكْ نَاقَةٌ فِي هَذَا الْأَمْرِ أَمْ جَمَلُ ،
فَأَجَابَ نَفِيًّا لِكَلَامِهِ ، أَوْ يَكُونُ جَعَلَ " لَا " بِتَقْدِيرِ " لَيْسَ " .
الخامسُ : أَنْ تَرْفَعَ الْأَوَّلَ ، وَتَفْتَحَ الثَّانِي ، فَتَقُولَ : لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ ^(١) إِلَّا بِاللَّهِ ،
عَلَى أَنَّ " لَا " الْأُولَى بِمَعْنَى لَيْسَ ، وَالثَّانِيَةُ نَافِيَةٌ ، وَأَنْشُدُوا ^(٢) :
فَلَا لَعُوْ ، وَلَا تَأْتِيْمَ فِيهَا وَمَا فَاهُوا بِهِ أَبَدًا مُقِيْمُ
وَالْخَبْرُ ، إِذَا نُصِبَ الْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ بِتَنْوِينٍ ، أَوْ وُصِفَ بِمَنْصُوبٍ مَنْوُونٍ رُفِعَ
بِـ " لَا " : لِظَهْرِ الْعَمَلِ . فَإِنْ عَطَفْتَ عَلَى اسْمٍ " لَا " مَعْرِفَةً مَنْفِيَّةً بِـ " لَا " لَمْ
تَعْمَلْهَا فِي الْمَعْرِفَةِ ، كَقَوْلِكَ : لَا غُلَامَ وَلَا الْعَبَّاسُ لَكَ وَلَا غُلَامَ لَكَ وَلَا أَخُوهُ ، قَالَ
سَيَبَوِيه : مَنْ قَالَ : " كُلُّ نَعْجَةٍ ^(٣) وَسَخَلَتْهَا بِدِرْهِمٍ " ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ : لَا رَجُلَ

(١) فِي الْأَصْلِ : وَلَا قُوَّةَ ، بِضَمَّتَيْنِ ، وَمَا أَثْبَتَهُ هُوَ الْمُنَاسِبُ لِلْمَقَامِ .

(٢) لِأُمِيَّةِ بْنِ أَبِي الصَّلْتِ . دِيَوَانُهُ ٢٧٢ - ٢٧٤ .

وَالْبَيْتُ مُلْفَقٌ مِنْ بَيِّنَتَيْنِ غَيْرِ مُتَوَالِيَيْنِ فِي الدِّيَوَانِ ، أَوَّلُهُمَا :

وَفِيهَا لَحْمٌ سَاهِرَةٌ وَيَحْرُ وَمَا فَاهُوا لَهُ لَهُمْ مُقِيْمُ

وِثَانِيَهُمَا :

فَلَا لَعُوْ وَلَا تَأْتِيْمَ فِيهَا وَلَا حَيْنَ وَلَا فِيهَا مُلِيْمُ

وَانْظُرْ : فِي تَخْرِيجِ الشَّاهِدِ : التَّبَصُّرَةُ ٢٨٩ وَالتَّصْرِيحُ ١/ ٢٤١ وَالْخَزَانَةُ ٤/ ٤٩٤ وَاللِّسَانُ

(سَهْر) وَ (أَثَم) .

الْلَعُوْ : السَّاقِطُ مِنَ تَالِ الْكَلَامِ . التَّائِيْمُ : يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَصْدَرٌ " أَثَمٌ " وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ اسْمًا

وَالضَّمِيرُ فِي قَوْلِهِ " فِيهَا " يَعُودُ إِلَى الْجَنَّةِ .

(٣) فِي الْكِتَابِ ٢/ ٣٠٠ - ٣٠١ " فَأَمَّا مَنْ قَالَ : كُلْ شَاةَ وَسَخَلَتْهَا بِدِرْهِمٍ ، يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَقُولَ ..

هَذَاوَالسَّخْلَةُ : تُطْلَقُ عَلَى أَوْلَادِ الضَّانِّ وَالْمَعْزِ سَاعَةً وَضَعَهُ .

لَكَ وَلَا أَخَاهُ ، كَأَنَّهُ قَالَ : لَا رَجُلَ لَكَ وَلَا أَخَالَهُ .

الحكم التاسع : إِذَا فَصَلْتَ بَيْنَ " لَا " وَاسْمِهَا بَطَلَ عَمَلُهَا ؛ تقولُ : لَا لَكَ غُلَامٌ ، وَلَا عِنْدَكَ جَارِيَةٌ ؛ لِأَنَّهَا مَبْنِيَّةٌ مَعَهَا كَخَمْسَةِ عَشَرَ ، فَإِذَا فَكَّكَتَ الْبِنَاءَ بِالْفَصْلِ ، بَطَلَ الْعَمَلُ ، وَوَجَبَ تَكْرِيرُ " لَا " مَعَ الْفَصْلِ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ ﴾ (١) ، وَلَا يَجُوزُ مِنْ غَيْرِ تَكْرِيرِ الْإِعْلَى ضَعْفُ (٢) .
وتقولُ : لَا كَزَيْدٍ أَحَدًا ، فَتَنْوِنُ " أَحَدًا " ؛ لِلْفَصْلِ بَيْنَ " لَا " وَ " أَحَدٍ " ، وَحَكَى سِيبَوِيهِ عَنِ الْعَرَبِ : لَا كَزَيْدٍ أَحَدٌ (٣) ، وَلَا مِثْلَهُ أَحَدٌ ، فَحَمَلَهُ عَلَى الْمَوْضِعِ ، وَقَالَ : أَمَّا قَوْلُ جَرِيرٍ (٤) :

لَا كَالْعَشِيَّةِ زَائِرًا وَمَزُورًا (٥)

فَلَا يَكُونُ إِلَّا نَصَبًا ؛ مِنْ قَبْلِ أَنَّ " الْعَشِيَّةَ " لَيْسَ بِ " الزَّائِرِ " ، / وَإِنَّمَا ١٦٧/ب
أَرَادَ : لَا أَرَى كَالْعَشِيَّةِ زَائِرًا ، أَيْ : فِي الْعَشِيَّةِ ، فَإِذَا قُلْتَ : لَا كَزَيْدٍ رَجُلٌ ، وَلَا كَالْعَشِيَّةِ عَشِيَّةٌ ، رَفَعْتَ ؛ لِأَنَّ الْآخِرَ هُوَ الْأَوَّلُ .

(١) ٤٧ / الصَّافَات .

(٢) قَالَ ابْنُ السَّرَّاجِ فِي الْأَصُولِ ١ / ٣٩٤ : " .. وَلَا يَجُوزُ : لَا فِيهَا أَحَدٌ ، إِلَّا عَلَى ضَعْفٍ ، فَإِنْ تَكَلَّمْتَ بِهِ لَمْ يَكُنْ إِلَّا رَفْعًا ؛ لِأَنَّ " لَا " لَا تَعْمَلُ إِذَا فُصِّلَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْأِسْمِ ، رَافِعَةً وَلَا نَاصِبَةً .. " .

(٣) الْكِتَابُ ٢ / ٢٩٢ - ٢٩٣ .

(٤) دِيوانه ٢٢٣ .

(٥) هَذَا عَجَزَ الْبَيْتِ ، وَصَدْرُهُ :

يَا صَاحِبِي دَنَا الصَّبَاحُ فَسِيرَا

وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ سِيبَوِيهِ ٢ / ٢٩٣ ، وَانْظُرْ أَيْضًا : الْمُقْتَضَبُ ٢ / ١٥٠ وَالْأَصُولُ ٨ / ٤٠٤ وَابْنُ

يَعِيشُ ٢ / ١١٤ وَالْخَزَانَةُ ٤ / ٩٥ .

الْعَشِيَّةُ : مَا بَيْنَ الزَّوَالِ إِلَى الْغُرُوبِ ، وَقِيلَ : مِنْ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ إِلَى الْعَتَمَةِ ، وَقِيلَ : هِيَ آخِرُ اللَّيْلِ ، وَأَرَادَ الشَّاعِرُ بِالزَّائِرِ : نَفْسَهُ وَبِالْمَزُورِ : مَنْ يَهْوَاهُ .

الحكم العاشر: قد شبَّهوا " لا " بـ " ليس " ، فرفعوا الأوَّل ونصبوا الثاني ، وهو قليلٌ ، أنشدَ سيبويه (١) :

مَنْ صَدَّ عَنْ نيرانِها فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَّاحُ
تقولُ : لا أَحَدٌ أَفْضَلَ مِنْكَ ، وَأَدْخَلُوا " الباءَ " في خبرِها : حملاً عليها ،
وأنشدوا (٢) :

وكذاك لا خيرٌ على أَحَدٍ ولا شرٌّ بدائمٍ
ومنعَ من ذلك قومٌ ، وأجازهُ الفارسيُّ تارةً (٣) ومنعَ منه أخرى ، فأما قولهم : " لا خيرٌ بخيرٍ بعدهُ " (٤) النَّارُ ، ولا شرٌّ بشرٍّ بعدهُ الجنَّةُ " ، فقليلٌ : إنَّ " الباءَ " زائدةٌ زيادتها في خبر " ليس " و " ما " ليكونُ قولُك : " بعدهُ النَّارُ " صفةً للمنفى الذي هو " لا خيرٌ " و " النَّارُ " مبتدأٌ ، و " بعدهُ " خبرٌ ، كأنَّكَ قلتَ : لا خيرٌ بعدهُ النَّارُ بخيرٍ ، فـ " خيرٌ " مع " لا " في حكمِ المبتدأ ، وإنَّ جعلتَ " بعدهُ النَّارُ " في موضعٍ جرٍّ صفةً لـ " خيرٍ " المجرورِ بالباءِ لم تكنِ الباءُ زائدةً

(١) الكتاب ٨/ ٥٨ و ٢/ ٢٩٦ ، ٣٠٤ ، والبيتُ لسعد بن مالك .

وانظر : الأصول ٨/ ٩٦ واللامات ١٠٧ والتبصرة ٣٩١ وأمالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ ٢/ ٢٢٤ وابن يعيش ٨/ ١٠٨ والمغني ٢٣٩ ، ٣٦١ وشرح أبياته ٤/ ٣١٣ ، ٣٧٦ و ٧/ ٣١٩ وشرح حماسة أبي تمام للمرزوقي ٥٠٦ والخزانة ٨/ ٤٦٧ و ٤/ ٣٩ .
لا براحُ : لا انحرافٌ لي فيها .

(٢) لامرئ القيس ، وليس في ديوانه المطبوع ، ونُسبَ أيضًا إلى خَزَزِ بْنِ لُؤْذَانَ السَّدُوسِيِّ .

انظر : عيون الأخبار ٨/ ١٤٥ والجمهرة ٣/ ١٨١ والضرائر ٦٤ والمؤتلف والمختلف ١٠٢ .

(٣) لم أقف على إجازة الفارسيِّ أو منعه في كتبه المطبوعة .

(٤) انظر : شرح الأشموني (تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ٨/ ٤٧٢) .

وكانت بمعنى (١) "في" فكأنه قال [لا] خير (٢) في خير هذه صفة والباء متعلقة بمحذوف تقديره : لا خير موجود في خير (٣) بعده النار.

الحكم الحادي عشر : إذا دخلت " لا " على معرفة رفعتها ، وألزمته التكرير ، تقول : لا زيد عندك ولا عمرو ، ويقبح أن تقول : مررت برجل لا شجاع ، حتى تقول : ولا كريم ، مثلاً .

والأصل في هذا الباب : أن " لا " متى كانت جواب الهمزة ، و " أم " : لزم تكريرها مع المعرفة والنكرة ، يقال : أزيد عندك أم عمرو ؟ فتقول : لا زيد ولا عمرو ، فأمّا قولك : لا زيد في الدار ، فلا يجوز إلا في ضرورة الشعر ، قال (٤) :

بكت جزعاً واسترّ جعت ثم أذنت ركايبها أن لا إلنار جوعها
ويقال : أرجل عندك أم امرأة ؟ فتقول : لا رجل ولا امرأة ، وقد جاء في

(١) للصبان في حاشيته على شرح الأشموني بحث جيد نفيس في هذه المسألة فراجعه - إن شئت - في ٢٥٢/١ - ٢٥٣

(٢) تنمة يقتضيها السياق.

(٣) ما ذكره ابن الأثير حول قولهم : لا خير بعهد النار ، موجود نبصه تقريباً في الأصول ٤٠٧/١ - ٤٠٨.

(٤) لم أقف على اسمه .

والبيت من شواهد سيبويه ٢/ ٢٩٨ ، وانظر أيضاً : المقتضب ٤/ ٣٦١ والأصول ١/ ٣٩٣ ، وابن يعيش ١١٢/٢ والهمع ٢٠٧/٢

استرجعت : طلبت الرجوع من الرحيل : كرهاً منها لفراق الأحبة ، ويجوز أن يكون معنى استرجعت : قالت : إنا لله وإنا إليه راجعون . أذنت : أشعرت وأعلمت . الركائب : جمع ركوبة ، وهي : الراحلة التي تركب . جعل تهيو الإبل للركوب عليها كأنه إيدان وإعلام بالفراق .

الشعر غير مكرّر ، شاذًا ، قال (١) :

وَأَنْتَ امْرُؤٌ مَنَا خُلِقْتَ لِغَيْرِنَا حَيَاتِكَ لَا نَفْعُ وَمَوْتُكَ فَاجِعٌ

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ : لَا تَوَلَّكَ أَنْ تَفْعَلَ ، فَإِنَّمَا لَمْ يُكْرَرُوهُ (٢) ؛ لِأَنَّهُمْ جَعَلُوهُ بِمَعْنَى : لَا يَنْبَغِي لَكَ أَنْ تَفْعَلَ ، وَ " لَا " لَا يَلْزَمُ تَكَرُّرُهَا مَعَ الْفِعْلِ ؛ فَحُمِلَ عَلَيْهِ ، وَالنَّوْلُ : الْعَطَاءُ ، وَمَعْنَى الْكَلَامِ : لَيْسَ الْعَطَاءُ مِنْ شَأْنِكَ ، وَلَا الْعَطَاءُ يَلِيقُ بِكَ الْحُكْمَ الثَّانِي عَشَرَ : قَدْ أَدْخَلُوا " لَا " عَلَى أَسْمَاءٍ مَعَارِفَ ، وَيَنَوُّهَا عَلَى الْفَتْحِ ؛ قَالُوا : " قَضِيَّةٌ وَلَا أَبْأَحْسَنَ لَهَا " ، وَأَمَّا الْبَصْرَةُ فَلَا بَصْرَةَ لَكُمْ " ، وَقَالَ الشَّاعِرُ (٣) :

أَرَى الْحَاجَاتِ عِنْدَ أَبِي خُبَيْبٍ نَكِدْنَ وَلَا أُمِيَّةٌ فِي الْبِلَادِ

وَقَالَ الْآخَرُ (٤) :

لَا هَيْئَتُ الْمَلِكَةِ لِلْمِطِيِّ

(١) هُوَ الضَّحَّاكُ بْنُ هَمَّامٍ الرَّقَاشِيُّ وَقِيلَ : هُوَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي سَكُلٍ .

وَالْبَيْتُ مِنْ شَوَاهِدِ سَيَبَوِيهِ ٢ / ٣٠٥ ، وَانْظُرْ أَيْضًا : الْمَقْتَضِبُ ٤ / ٣٦٠ وَالتَّبَصُّرَةُ ٣٩٤ وَابْنُ يَعِيشَ ٢ / ١١٢ وَالْخَزَانَةُ ٤ / ٣٦ .

(٢) فِي الْأَصْلِ : يُكْرَرُ .

(٣) هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ الْأَسَدِيُّ . وَقِيلَ : عَبْدُ اللَّهِ بْنُ فَضَالَةَ .

وَالْبَيْتُ مِنْ شَوَاهِدِ سَيَبَوِيهِ ٢ / ٢٩٧ ، وَانْظُرْ أَيْضًا : الْمَقْتَضِبُ ٤ / ٣٦٢ وَالْأَصُولُ ١ / ٣٨٣ وَابْنُ يَعِيشَ ٢ / ١٠٢ وَالْخَزَانَةُ ٤ / ٦١ .

أَبُو خُبَيْبٍ : كُنْيَةُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ ، وَكَانَ لَا يُنْفِقُ الْمَالَ إِلَّا بِحَقِّهِ ؛ فَهَجَاهُ الشَّاعِرُ ؛ لِمَنْعِهِ وَإِمْسَاكِهِ . نَكِدْنَ : ضَمِنَ وَتَعَدَّرَ قَضَائُهُنَّ .

(٤) لَمْ أَقِفْ عَلَى اسْمِهِ .

وَالْبَيْتُ مِنْ شَوَاهِدِ سَيَبَوِيهِ ٢ / ٣٩٦ وَانْظُرْ أَيْضًا : الْمَقْتَضِبُ ٤ / ٣٦٢ وَالْأَصُولُ ١ / ٣٨٢ وَابْنُ يَعِيشَ ٢ / ١٠٢ وَ ٤ / ١٢٣ وَالْخَزَانَةُ ٤ / ٥٧ .

هَيْئَتُ : اسْمُ رَجُلٍ كَانَ حَسَنَ الْحَدَاءِ لِلْإِبِلِ ، وَكَانَ أَعْرَفَ أَهْلِ زَمَانِهِ بِالْفُلُوتِ وَدُرُوبِهَا .

وفي هذا الحكم وجهان :

أحدهما : أنه جعله من جماعة كل واحد منهم " أبو حسن " و " هيثم " ،
فَنَكَرَ .

والآخر : على حذف المضاف ، تقديره : لا مثل أبي حسن ، ولا مثل أمية
ولا مثل (١) هيثم .

الحكم الثالث عشر : من الأسماء التي دخلت عليها " لا " أسماء عمل
فيها فعل ، أو معنى فعل ، ولا يلزم فيه تكرير " لا " ، كما لا تكرر في الأفعال ،
وذلك قولك : لا مرحباً ولا أهلاً ولا سهلاً ، ولا كرامة ولا مسرة ، ولا سقياً ولا
رعياً ، وأمثالها ، فالفعل العامل مقدر بعد " لا " (٢) كأنك قلت : لا أكرمك
كرامة ، ولا أسرك مسرة . فما لم يجز أن يلي " لا " من الأفعال ، لم يجز أن
يليهما ما عمل فيه ذلك الفعل : فلا تقول : لا ضرباً ، وأنت أمر ؛ لأنه لا يجوز :
لا اضرب ، وإنما يدخل على الدعاء ، إذا كان لفظه لفظ الخبر وأضمرت ، نحو :
لا سقياً ولا رعياً ، كأنك قلت : لا سقاه ولا رعاه ، وكذلك إذا ولي " لا " مبتدأ
في معنى الدعاء ، نحو : لا سلام عليكم ، قال سيبويه : قولهم : " لا سواً " ،
إنما دخلت هاهنا لأنها عاقبت ما ارتفعت (٣) عليه ، ألا ترى أنك لا تقول :
هذان لا سواً ، فـ " هذان " مبتدأ ، و " لا سواً " خبره ، كما تقول : هذان
سواً ، ثم أدخلت " لا " وحذفت " هذان " قال المبرد : قول سيبويه : إنك لا ١٦٨/ب
تقول : هذان لا سواً ، أي : لا تكاد تقول ، ولو قلت جاز (٤) .

(١) انظر : الأصول ١ / ٢٨٣ .

(٢) في الأصل : مقدر بعلی ، والتصحيح من الأصول ١ / ٣٩٤ .

(٣) الكتاب ٢ / ٣٠٦ .

(٤) لم أقف على قول المبرد في كتبه المطبوعة ، وهو بنصه في أصول ابن السراج ١ / ٣٩٥ ، وأغلب

الظن أن ابن الأثير نقله عن ابن السراج .

الحُكْمُ الرَّابِعَ عَشَرَ : إِذَا أَدْخَلْتَ " الهمزة " على " لا " فلها مَعْنَيَانِ ،
أحدهما : أَنْ يَكُونَ اسْتِفْهَامًا مُحْضًا ، والثاني : أَنْ يُضَافَ إِلَى الاسْتِفْهَامِ
مَعْنَى (١) التَّمَنِّي .

فَالأَوَّلُ : حِكْمٌ " لا " مَعَهُ حُكْمُهَا قَبْلَ دُخُولِ " الهمزة " فِي الْخَبَرِ وَالصِّفَةِ ؛
تَقُولُ : أَلَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ ؟ أَلَا غُلَامٌ أَفْضَلُ مِنْكَ ؟ أَلَا رَجُلٌ عَاقِلٌ عِنْدَكَ ؟
وَعَاقِلٌ ، وَعَاقِلٌ .

وَأَمَّا الثَّانِي : فَحُكْمُهُ الْبِنَاءُ مَعَ الْاسْمِ كَالْبِنَاءِ قَبْلَ دُخُولِ الهمزة ، وَبِنَاءِ
الاسْمِ مَعَ الصِّفَةِ ، وَوَصْفُهُ عَلَى لَفْظِهِ ، فَإِنْ وَصَفْتَهُ عَلَى مَوْضِعِهِ فَسَيَبُوءُ
وَالْخَلِيلُ يَمْنَعَانِهِ ؛ لِزَوَالِ مَعْنَى الْإِبْتِدَاءِ بِالتَّمَنِّي (٢) ؛ فَيَقُولَانِ : أَلَا رَجُلٌ أَفْضَلُ
مِنْكَ ؟ بِالنَّصْبِ ، وَأَلَا رَجُلٌ ظَرِيفٌ عِنْدَكَ ؟ وَالْمَازْنِيُّ يَجِيزُ ذَلِكَ (٣) ؛ فَيَقُولُ : أَلَا
رَجُلٌ أَفْضَلُ مِنْكَ ؟ بِالرَّفْعِ ، فَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ (٤) :

أَلَا رَجُلًا جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا

فَإِذَا نَمَّا نَوْنٌ مُضْطَرًا ، أَوْ نَصَبَهُ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ ؛ لِأَنَّهُ مُتَمَنٍّ .

وَتَقُولُ : أَلَا رَجُلًا زَيْدًا أَوْ عَمْرًا ، تُرِيدُ : أَلَا أَجْدُ رَجُلًا يَكُونُ زَيْدًا

(١) انظر : الأصول ١ / ٣٩٦ .

(٢) الكتاب ٣ / ٣٠٩ .

(٣) انظر : الأصول ١ / ٣٩٧ .

(٤) هو عُمَرُو بْنُ قَعَّاسٍ الْمُرَادِيُّ .

وهذا صدر البيت ، وعجزه :

يُدَلُّ عَلَى مُحْصَلَةِ تَبَيُّتِ

وهو من شواهد سيبويه ٢ / ٣٠٨ ، وانظر أيضا : الأصول ١ / ٩٨ وابن يعيش ٢ / ١٠١ والخزانة

٣ / ٥١ والمغني ٧٧ وشرح أبياته ٢ / ٩٤ .

أَوْ عَمْرًا ، وَأَلَا مَاءَ وَلَوْ بَارِدًا ، وفيه قُبْحٌ ^(١) ، فلو قُلْتُ : أَلَا مَاءَ وَلَوْ مَاءَ
بارِدًا ، كَانَ جَيِّدًا ، عَلَى أَنْ تُضْمَرَ بَعْدَ " لَوْ " فِعْلًا ^(٢) عَامِلًا .

الحكمُ الخامسَ عَشَرَ : قَدْ زَادُوا " التَّاءَ " عَلَى " لَا " فَقَالُوا : لَا تَ ، وَيَكُونُ
اسْمُهَا مَرْفُوعًا ، وَخَبَرُهَا مَنْصُوبًا ، وَلَا يَظْهَرُ لَهَا مَعْمُولَانِ مَعًا ، وَإِنَّمَا يَظْهَرُ
أَحَدُهُمَا ، وَالأَوَّلَى أَنْ يَظْهَرَ الْمَنْصُوبُ ، وَلَا تَعْمَلُ إِلَّا فَيَ " الْحَيْنِ "
خَاصَّةً ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ وَلَا تَحِينَ مَنَاصِ ﴾ ^(٣)

يُقْرَأُ بِالرَّفْعِ ^(٤) وَالنَّصْبِ ^(٥) ، وَالْأَخْفَشُ ^(٦) يَقُولُ : لَيْسَ لَهَا عَمَلٌ ،
وِبَعْضُهُمْ ^(٧) يَجْرِبُهَا ، وَأَنْشَدَ ^(٨) :

طَلَبُوا صَلَحَاتَنَا وَلَا تَأْوَانِ فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ لِقَاءِ

(١) فى الأصول ١/ ٤٠٧ : " .. وهو عند سيبويه قبيح ؛ لأنه وَضَعَ النَّعْتَ مَوْضِعَ الْمَنَعَاتِ " .

(٢) انظر : الموضع السابق من الأصول .

(٣) ٣ / ص .

(٤) وبه قرأ أبو السَّمَال ، والضَّحَّاك ، وأبو المتوَكِّل وعاصِمُ الجَدْرِيُّ وابنُ يَغمَر .

(٥) وبه قرأ الجمهور . انظر : زاد المسير ٧ / ١٠٠ وتفسير القرطبي ١٥ / ١٤٦ - ١٤٧ والبحر المحيط
٧ / ٣٨٤ .

(٦) انظر : الأصول ١/ ٩٧ .

(٧) نُكِّلَ ذَلِكَ عَنِ الْفَرَاءِ فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ ٢ / ٣٩٧ ، وَانْظُرْ أَيْضًا مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْأَخْفَشِ ٤٥٣ - ٤٥٤ .

(٨) لأَبِي زُبَيْدٍ الطَّائِنِيِّ . ديوانه ٣٠ .

وَانْظُرْ : مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَاءِ ٢ / ٣٩٨ وَمَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْأَخْفَشِ ٤٥٣ وَالْأَصُولُ ٢ / ١٤٣
وَالْخَصَائِصُ ٢ / ٣٧٧ وَسِرُّ الصَّنَاعَةِ ٥٠٩ وَالْإِنْصَافُ ١٠٩ وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ ٤٤٤ وَابْنُ
بَيْعِشٍ ٩ / ٣٢ وَالْمَغْنِي ٢٥٥ وَشَرْحُ أَيْيَاتِهِ ٥ / ٢٩ وَ٨ / ٦٧ .

والفارسي يجره بـ " حين " (١) مضمرة .

النوع الرابع :

في الحروف العاملة في الأفعال ، وهي ناصبة ، وجازمة .
وهذا النوع يخص الناصبة منها :

قَبْلَ أَنْ نخوضَ في بيانِ عواملِ الأفعالِ فلنذكرُ طرفاً فيما يتعلّق بإعرابِ
الأفعالِ وبنائها ، وإن كان قد سبقَ في أوّل الكتابِ منه (٢) طرفٌ صالحٌ ، فتقولُ :
الأفعالُ على ضربينِ : مَبْنِيٌّ ، وهو الأصلُ ، ومُعَرَّبٌ وهو الفرعُ .
والمَبْنِيُّ : مَبْنِيٌّ على الفتحِ والسُّكُونِ ، وهما : الماضي والأمرُ العاري من
اللّامِ ، نحو : ضَرَبَ ودَحَرَجَ ، واستَخَرَجَ ، واضْرِبْ ودَحْرِجْ واستَخْرِجْ .
والمُعَرَّبُ هو : المضارعُ ، وفِعْلُ الأمرِ إذا ادخله (٣) اللّامُ ، وإن كان
ساكناً فإنَّ سكونه إعرابٌ لا بناءٌ ، نحو : يَضْرِبُ ويُدَحْرِجُ ويَسْتَخْرِجُ ، وليَضْرِبْ
وليُدَحْرِجْ وليَسْتَخْرِجْ .
وإِعرابُ المضارعِ الرُّفْعُ والنَّصْبُ والجَزْمُ ، وهو على ضربينِ : صَحِيحٌ
ومُعْتَلٌّ .

فالصَّحِيحُ : تدخله الثلاثةُ ، والرُّفْعُ : عامله مَعْنَوِيٌّ ، والنَّصْبُ والجَزْمُ :
عاملهما أَفْظِيٌّ .

(١) لم أَقِفْ على هذا الرأيِ للفارسي في كتبه المطبوعة ، ولا في غيرها من مصادر ، ولم ينقل عنه ذلك
ابن جنّي ، مع أنه أنشد الشاهد المذكور في كلّ من الخصائص وسر صناعة الإعراب ، هذا وقد
قال البغدادي في شرح أبيات المغني ٥ / ٣١ : " قال أبو علي في المسائل المنتورة : قال أبو العباس
المبرد : " أَوَان " هنا مَبْنِيَّةٌ ؛ لأنَّ " أَوَان " تُضافُ إلى المبتدأ والخبر ، فكأنَّكَ حذفْتَ منه المبتدأ
والخبر ، فنوّتَ ؛ ليُعلمَ أنَّكَ قد اقتطعتَ الإضافة منه . انتهى ، ولم يرتضِ ابنُ جني كونَ التَّنوينِ
عوضاً كـ " يؤمّنذ " وقد بسطَ هذا الكلام في " سر الصناعة " .. " .

(٢) انظر : ص ٣٠-٣٦ .

(٣) يقصد المضارع المجزوم بلام الأمر .

أَمَّا الْمَعْنَوِيُّ : فَهُوَ : وَقَوْعُهُ مَوْقِعَ الْأِسْمِ نَظِيرَ الْمَبْتَدَأِ أَوْ خَبَرِهِ ، كَقَوْلِكَ : زَيْدٌ يَضْرِبُ ، رُفِعَ " يَضْرِبُ " ؛ لِأَنَّ مَا بَعْدَ الْمَبْتَدَأِ مِنْ مَظَانِّ صِحَّةِ وَقَوْعِ الْأَسْمَاءِ ، وَكَذَلِكَ إِذَا قُلْتَ : يَضْرِبُ الزَّيْدَانِ ؛ لِأَنَّ مَنْ ابْتَدَأَ بِكَلَامٍ ، لَمْ يَلْزَمْهُ أَنْ يَبْتَدِئَ بِاسْمٍ أَوْ فِعْلٍ ، بَلْ مَوْضِعُ خَبَرِهِ فِي أَيِّهِمَا أَرَادَ ، وَقَوْلُهُمْ : كَادَ زَيْدٌ يَقُومُ ، وَجَعَلَ يَضْرِبُ ، إِنَّمَا أَصْلُهُ : قَائِمًا ، وَضَارِبًا ، وَلَكِنْ عُدِلَ عَنِ الْأِسْمِ لِمُغْرَضٍ ، وَقَدْ جَاءَ الْأِسْمُ فِي قَوْلِهِ (١) :

فَأَبَتْ إِلَى فَهْمٍ وَمَا رَكِدَتْ آيَا

فِي إِحْدَى الرِّوَايَتَيْنِ ، وَكَذَلِكَ مَتَى / وَقَعَ الْفِعْلُ الْمُضَارِعُ فِي مَوْضِعٍ لَا تَقَعُ ١٦٩/ فِيهِ الْأَسْمَاءُ ، فَلَا يَجُوزُ رَفْعُهُ ، نَحْوُ : لَمْ يَقُمْ زَيْدٌ ؛ لِأَنَّكَ لَا تَقُولُ : لَمْ زَيْدٌ ، وَأَمَّا اللَّفْظِيُّ : فَحُرُوفُ مَعْدُودَةٌ ، نَحْوُ : لَنْ يَضْرِبَ (٢) ، وَلَمْ يَضْرِبْ (٣) وَسِيرِدُ تَفْصِيلُهَا .

[وَأَمَّا الْمُعْتَلُّ (٤) فَهُوَ كُلُّ فِعْلٍ وَقَعَتْ فِي آخِرِهِ أَلِفٌ أَوْ وَاوٌ أَوْ يَاءٌ : نَحْوُ : يَسْعَى وَيَغْزُو وَيَرْمِي ، وَهَذِهِ الْأَحْرَفُ الثَّلَاثَةُ تَكُونُ فِي الرَّفْعِ سَاكِنَةً ، وَفِي الْجَزْمِ مَحْذُوفَةً ، وَفِي النَّصْبِ تَفْتَحُ الْيَاءُ وَالْوَاوُ ، وَتَبْقَى الْأَلِفُ عَلَى سُكُونِهَا ؛ تَقُولُ : هُوَ يَسْعَى وَيَغْزُو وَيَرْمِي ، وَلَمْ يَسْعَ وَلَمْ يَغْزُ وَلَمْ يَرْمَ ، وَلَنْ يَسْعَى وَلَنْ يَغْزُو وَلَنْ يَرْمِيَ .

(١) سبق الاستشهادُ به على المسألة نفسها في ص ٣٤ .

(٢) انظر ص ٤٨٥ .

(٣) انظر ص ٥٩٠ - ٦١٧ ، ٦٤٨ - ٦١٨ .

(٤) تنمَّة الكلام يلتئم بمثلها الكلام .

فَإِنْ تَنَبَّيْتَ الضَّمِيرَ فِي الْفِعْلِ ، أَوْ جَمَعْتَهُ لِلْمَذْكَرِ ، أَوْ خَاطَبْتَ بِهِ الْمُؤنَّثَ ، صَاحِباً كَانَ ، أَوْ مُعْتِلاً ، وَهُوَ خَمْسَةُ أَفْعَالٍ ، اثْنَانِ لِلْمَخَاطَبِ - وَهُمَا : تَضْرِبَانِ ، وَتَضْرِبُونَ - وَاثْنَانِ لِلْغَائِبِ - وَهُمَا : يَضْرِبَانِ ، وَيَضْرِبُونَ - وَوَاحِدٌ لِلْمُؤنَّثِ - وَهُوَ : تَضْرِبِينَ - فَإِنْ رَفَعَ ^(١) هَذِهِ الْخَمْسَةَ بِإِثْبَاتِ النُّونِ ، وَنَصَبَهَا وَجَزَمَهَا بِحَذْفِهَا ؛ تَقُولُ : أَنْتُمَا تَضْرِبَانِ وَتَغْرُوَانِ ، وَتَسْعَيَانِ وَتَرْمِيَانِ ، وَلَنْ تَضْرِبَا وَتَغْرُوا وَتَسْعَيَا وَتَرْمِيَا ، وَأَنْتِ تَضْرِبِينَ وَتَغْرِينَ وَتَسْعَيْنَ وَتَرْمِينَ ، وَلَنْ تَضْرِبِي وَتَغْرِي وَتَسْعَيِ وَتَرْمِي ، وَلَمْ تَضْرِبِي وَتَغْرِي وَتَسْعَيِ وَتَرْمِي .

وَهَذِهِ الْأَفْعَالُ الْخَمْسَةُ مُعَرَّبَةٌ ، وَلَيْسَ لَهَا حَرْفُ إِغْرَابٍ ، وَالنُّونُ بَدَلٌ مِنْ ضَمَّةِ الْفِعْلِ الَّتِي هِيَ عَلَامَةُ الرَّفْعِ ، فَإِذَا صُرَتْ إِلَى جَمَاعَةِ الْمُؤنَّثِ كَانَتْ عَلَامَتُهُ نُونًا مَفْتُوحَةً ، سَاكِنًا مَا قَبْلَهَا ، ثَابِتَةً فِي الْأَحْوَالِ الثَّلَاثِ ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ صَارَ مَعَ جَمَاعَةِ الْمُؤنَّثِ مَبْنِيًّا ، تَقُولُ : هُنَّ يَضْرِبْنَ وَيَغْرُونَ وَيَسْعَيْنَ وَيَرْمِينَ ، وَلَنْ يَضْرِبْنَ وَيَغْرُونَ وَيَسْعَيْنَ وَيَرْمِينَ ، وَلَمْ يَضْرِبْنَ وَيَغْرُونَ وَيَسْعَيْنَ وَيَرْمِينَ .

وَهَذِهِ النُّونُ قَدْ جَعَلَهَا قَوْمٌ لِلْعَدَدِ الْقَلِيلِ مِنَ النِّسَاءِ ، وَأَطْلَقَهَا آخَرُونَ عَلَى الْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ مِنْهُنَّ ، / وَكَأَنَّهُ الْأَكْثَرُ وَالْأَشْبَهُ بِالنَّظْمِ وَالنَّثْرِ .

وَإِذْ قَدْ فَرَعْنَا مِنْ ذِكْرِ هَذَا الطَّرْفِ فَلْنَذْكُرِ الْحُرُوفَ النَّاصِبَةَ لِلْأَفْعَالِ فِي فَرْعَيْنِ :

الْفَرْعُ الْأَوَّلُ : فِي تَعْرِيفِهَا ، وَهِيَ أَرْبَعَةٌ : "أَنْ" وَ"لَنْ" وَ"كَي" وَ"إِذَنْ"؛ وَكُلُّ مِنْهَا أَصْلٌ فِي الْعَمَلِ عِنْدَ ^(٢) قَوْمٍ ، وَقِيلَ : إِنَّ الْأَصْلَ "أَنْ" ، وَالثَّلَاثَةُ ^(٣)

(١) هَذَا جَوَابُ قَوْلِهِ قَبْلُ : فَإِنْ تَنَبَّيْتَ الضَّمِيرَ فِي الْفِعْلِ .

(٢) انظر : ابن يعيش ٧ / ١٥ .

الباقيةَ مَحْمُولَةٌ عَلَيْهَا ، وَلِكُلِّ مَنِ الْمَذْهَبَيْنِ وَجْهٌ . وَجَمِيعُهَا يَنْصَبُ الْفِعْلَ
الْمُسْتَقْبَلَ إِذَا وَلِيَهَا ، تَقُولُ : أُرِيدُ أَنْ تَقُومَ ، وَلَنْ تَذْهَبَ ؛ وَجِئْتُكَ كَيْ تُكْرِمَنِي ،
وَإِذَا أُكْرِمَكَ .

وَبَعْضُ الْعَرَبِ لَا يَنْصَبُ بِهَا ، وَيُقِرُّ الْفِعْلَ عَلَى حَالِهِ مَرْفُوعاً ، كَقَوْلِ
الشَّاعِرِ (١) :

وَنَحْنُ مَنَعْنَا الْبَحْرَ أَنْ يَشْرِبُونَهُ وَقَدْ كَانَ مِنْهُمْ مَاؤُهُ بِمَكَانٍ
وَكَقَوْلِهِ (٢) :

أَبَيْتُ وَيَأْبَى النَّاسُ أَنْ يَشْتَرُونَهَا وَمَنْ يَشْتَرِي ذَا عَلَّةٍ بِصَاحِبِ
وَهِيَ فِي عَمَلِهَا عَلَى ضَرْبَيْنِ : ضَرْبٌ يَعْمَلُ مَظْهَرًا وَمُضْمَرًا ، وَهُوَ : "أَنْ"
وَضَرْبٌ لَا يَعْمَلُ إِلَّا مَظْهَرًا ؛ وَهُوَ : "لَنْ" وَ"كَيْ" وَ"إِذَنْ" .

(١) هُوَ تَمِيمُ بْنُ أَبِي بِنِ مَقْبَلٍ . دِيَوَانُهُ ٢٤٦ ، وَإِلَيْهِ نُسِبَ أَيْضًا فِي اللِّسَانِ وَتَاجُ الْعُرُوسِ (بَحْرٌ) وَنُسِبَ
الْعَيْنِيُّ إِلَى بَعْضِ الْخَوَارِجِ .
وَانْظُرْ : شَرْحُ الْأَلْفِيَّةِ لِابْنِ النَّاطِمِ ٣٣٠ بِرَوَايَةٍ : أَنْ يَشْرَبُوا بِهِ بِوَلَا شَاهِدَ فِيهِ عَلَى هَذِهِ الرِّوَايَةِ ،
وَانْظُرْ أَيْضًا : شَرْحُ الشَّوَاهِدِ لِلْعَيْنِيِّ ٣ / ١٧٣ - ١٧٤ فِيهِ : " وَهَذِهِ اللَّفْظَةُ - أَعْنِي أَنْ تَشْرَبُوا بِهِ -
هَكَذَا وَقَعَتْ فِي نَسَخِ ابْنِ الْمَصْنُفِ بِإِعْمَالِ "أَنْ" وَبِحَرْفِ الْجَرِّ ، وَأَنْشَدَهُ الشَّيْخُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنُ جُمُعَةَ
الْمَوْصِلِيُّ الْمَعْرُوفُ بِابْنِ الْقَوَاسِ فِي شَرْحِ أَلْفِيَّةِ ابْنِ مُعْطٍ هَكَذَا : وَنَحْنُ مَنَعْنَا الْبَحْرَ أَنْ تَشْرِبُونَهُ ...
(٢) هُوَ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ الدِّمِينَةِ . دِيَوَانُهُ ٢٧ .

وَانْظُرِ الْأَمَالِي لِأَبِي عَلِيٍّ الْقَالِي ٢٨ / ٢ وَالضَّرَائِرُ لِابْنِ عَصْفُورٍ ١٦٤ وَالْخَزَانَةُ ٤٢٢ / ٨ .
الضَّمِيرُ فِي « يَشْتَرُونَهَا » يَرْجِعُ إِلَى قَوْلِهِ « كَبِدٌ مَقْرُوحَةٌ » فِي بَيْتٍ قَبْلَ الشَّاهِدِ ، وَهُوَ قَوْلُهُ :
وَلِي كَبِدٌ مَقْرُوحَةٌ مِنْ يَبِيعَنِي بِهَا كَبِدٌ لَيْسَتْ بِذَاتِ قُرُوحٍ

فأماً "أَنْ" فهي والفعل بمعنى المصدرِ يتدخل على المستقبلِ والماضي ؛
 تقول :أريدُ أَنْ تقومَ بويُعجبني أَنْ قُمْتَ ، أَيْ : أريدُ قيامَكَ بويُعجبني قيامَكَ ، ولا
 تدخلُ على فعلِ الحالِ ، وتقولُ : إِنَّهُ أَهْلُ أَنْ يفعلَ ، وقلْتُ هذا مَخَافَةً أَنْ يفعلَ ،
 فتُضَيِّفُ إِلَيْهَا ، وَإِنْ شِئْتَ نَوَّيْتُ . وتدخلُ عَلَيْهَا اللَّامُ ، فتقولُ : إِنَّهُ خَلِيقٌ لِأَنْ
 يفعلَ ، قالَ سيبويه : وسألته - يعني الخليل - عن معني : أريدُ لِأَنْ أفعلَ ،^(١)
 فقال : المعني ، إرادتي ^(٢) لهذا ، كما قالَ تعالى : ﴿ وَأَمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ
 الْمُسْلِمِينَ ﴾ ^(٣) .

وأماً « لَنْ » فهي لتأكيدِ نفيِ المستقبلِ ، تقولُ : لا أقومُ غداً ، فإن أردتَ
 تأكيدَ النفيِ قلتَ : لَنْ أقومَ غداً ، ومثلُهما قوله تعالى : ﴿ لَا أَبْرَحُ حَتَّى أَبْلُغَ مَجْمَعَ
 الْبَحْرَيْنِ ﴾ ^(٤) وقوله تعالى ﴿ فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّى يَأْذَنَ لِي أَبِي ﴾ ^(٥) ولا تدخلُ
 على الماضي ، ولا الحال ؛ لِأَنَّهَا نقيضُ / السَّيْنِ وَسَوْفَ ، وهما مُختَصَّانِ
 بالمستقبلِ .

وقد اختلفَ فيها ، فقال الخليلُ : أصلُها ^(٦) ، لَا أَنْ ، فُحذِفَتِ الهمزةُ
 والالفُ ، واختلطتِ الكلمةُ كما اختلطتِ " هَلُمَّ " ، وقال الفراءُ : نُونُهَا مَبْدَلَةٌ مِنْ
 أَلِفٍ ^(٧) " لا " وقال سيبويه : هي حرفُ ^(٨) برأسِهِ .

(١) في الاصل :أريدُ ليفعلَ ، والتصحيحُ من كتاب سيبويه .

(٢) الكتاب ٦١ / ٣ .

(٣) ١٢ / الزمر .

(٤) ٦٠ / الكهف .

(٥) ٨٠ / يوسف .

(٦) الكتاب ٥ / ٣ .

(٧) انظر : ابن يعيش ١٥ / ٧ والرضي على الكفاية ٢٣٥ / ٢ .

(٨) الكتاب ٥ / ٣ .

وأما " كَيَ " فمعناها تعليلُ وقوعِ الفعلِ ، تقولُ : زُرْتُكَ كَيَ تُكْرِمَنِي ، فعلةُ الزَّيَارَةِ : تَوَقُّعُ الكَرَامَةِ ، وتَرَدُّ في الكلامِ على ضَرَبَيْنِ :
أحدهما : أَنْ تكونَ حَرْفٌ جَرٌّ بِمَنْزِلَةِ اللَّامِ ، وَقَدْ ذُكِرَتْ (١) .
الثَّاني : أَنْ تكونَ حَرْفًا نَاصِبًا ، وَسَيَرِدُ تَفْصِيلُ عَمَلِهَا فِي الْفَرْعِ الثَّانِي (٢) .

وأما " إِذَنْ " فهي جَوَابٌ وَجَزَاءٌ ، يقولُ القَائِلُ : أَنَا أَزُورُكَ ؛ فتقولُ في الجَوَابِ : إِذَنْ أَكْرِمَكَ ، المعنى : إِنْ كَانَ الْأَمْرُ كَمَا ذَكَرْتُ فَإِنِّي أَكْرِمَكَ ، فهذا جَوَابٌ لِكَلَامِهِ وَجَزَاءٌ لِفَعْلِهِ .
وَجَمِيعُ هَذِهِ الْأَحْرَفِ لَا يُفَصِّلُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَا تَعْمَلُ فِيهِ ، إِلَّا " إِذَا " وَحْدَهَا ، بِالْقِسْمِ .

الْفَرْعُ الثَّانِي : فِي أَحْكَامِهَا ، قَدْ سَبَقَ الْقَوْلُ أَنَّهَا فِي عَمَلِهَا عَلَى ضَرَبَيْنِ (٣) : وَلِكُلِّ مِنْهُمَا شَرْطٌ تَعْمَلُ مَعَهُ ، إِلَّا " لَنْ " فَإِنَّهَا تَعْمَلُ مُظْهَرَةً بِغَيْرِ شَرْطٍ وَلَا تَفْصِيلٍ ؛ فَلَنَذْكُرِ الثَّلَاثَةَ الْبَاقِيَةَ فِي ثَلَاثَةِ أَحْكَامٍ .
الصَّنْفُ الْأَوَّلُ : فِي " أَنْ " وَهِيَ تَعْمَلُ مُظْهَرَةً وَمُضْمَرَةً فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ ؛
مَوْضِعٌ تَعْمَلُ فِيهِ مُظْهَرَةً وَمُضْمَرَةً ، وَمَوْضِعٌ لَا تَعْمَلُ فِيهِ إِلَّا مُظْهَرَةً ، وَمَوْضِعٌ لَا تَعْمَلُ فِيهِ إِلَّا مُضْمَرَةً .
أَمَّا الْمَوْضِعُ الْأَوَّلُ وَهُوَ مَا تَعْمَلُ فِيهِ مُظْهَرَةً وَمُضْمَرَةً ، فَذَلِكَ عَلَى ضَرَبَيْنِ :

(١) انظر : ص ٢٤٧ .

(٢) انظر : ص ٦١٢ - ٦١٥ .

(٣) انظر : ص ٥٩١ .

أحدهما : أَنْ تَرَدَّ بَعْدَ اللَّامِ الْوَاقِعَةِ فِي الْإِجَابِ ، كَقَوْلِكَ : جَنَّكَ لِتَكْرِمَنِي ،
وَلأنْ تُكْرِمَنِي ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿ إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا لِيُغْفِرَ / لَكَ اللَّهُ مَا ١٧١
تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ ﴾ (١) أَيُ : لِأَنْ يَغْفِرَ ، فَتَقْدَرُ " أَنْ " : لِيَصِيرَ الْفِعْلُ بِهَا
مَصْدَرًا ، فَيَحْسُنَ دُخُولُ اللَّامِ الْجَارَةِ عَلَيْهِ .

الثَّانِي : أَنْ يَكُونَ قَبْلَ الْفِعْلِ اسْمٌ ، كَقَوْلِكَ : يُعْجِبُنِي ضَرْبُ زَيْدٍ وَيَغْضَبُ
عَمْرُو ، تُرِيدُ : أَنْ يَغْضَبَ عَمْرُو ، فَيَجُوزُ إِظْهَارُ " أَنْ " وَحَذْفُهَا ، وَإِظْهَارُهَا عِنْدَ
بَعْضِهِمْ أَقْوَى وَسَيَجِيءُ هَذَا مَبْسُوطًا فِي الْمَوْضِعِ (٢) الثَّالِثُ :

وَأَمَّا الْمَوْضِعُ الثَّانِي - وَهُوَ مَا لَا تَعْمَلُ فِيهِ إِلَّا مُظْهَرَةٌ - فَكَقَوْلِكَ : أَنْ تَقُومَ
خَيْرُكَ ، وَأُرِيدُ أَنْ يَقُومَ ، وَيُعْجِبُنِي أَنْ تَذْهَبَ ، فَإِنْ حَذَفْتَ " أَنْ " رَقَعْتَ الْفِعْلَ
فَقُلْتَ : تَقُومُ خَيْرُكَ ، وَأُرِيدُ يَقُومُ ، وَيُعْجِبُنِي تَذْهَبُ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ قُلْ
أَقْفِرِ اللَّهُ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ ﴾ (٣) تَقْدِيرُهُ : أَنْ أَعْبُدَ ؛ وَلِهَذَا قَالَ
سَيَبَوِيه : مَرَّةً يَحْفَرُهَا (٤) .

وَالْكَوْفِيُّ يُجِيزُ النَّصْبَ (٥) مَعَ الْحَذْفِ ، وَأُنْشِدَ (٦) :

أَلَا أَيُّهَا الزَّاجِرِيُّ أَحْضَرَ الْوَعَى وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدي

(١) ٢، ١ / الفتح .

(٢) انظر : ص ٦٠ .

(٣) ٦٤ / الزمر .

(٤) الكتاب ٩٩/٣ .

(٥) انظر : الأصول ١٧٦/٢ ، والإنصاف ٥٦٠ .

(٦) لطرفة بن العبد . ديوانه ٣١ .

وهو من شواهد سيبويه ٩٩/٣ ، وانظر أيضا : الأصول ١٦٢/٢ ، ١٧٦ ، والإنصاف ٥٦٠ ، وابن
يعيش ٧/٢ و ٢٨/٤ و ٥٢/٧ ، والمفني ٣٧٣ ، وشرح أبياته ٦٨/٥ و ١٨١/٦ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ ،
والخزانة ١١٩/١ و ٥٠٧/٨ .

المَوْضِعُ الثَّالِثُ : وهو ما لا تَعْمَلُ فِيهِ إِلَّا مُضْمَرَةٌ ، وذلك بَعْدَ خَمْسَةِ أَحْرَفٍ : " الفاء " و " الواو " و " أو " و " اللام " و " حَتَّى " .

الحرفُ الأوَّلُ : " الفاء " ، وهي العاطِفَةُ ، ولا يجوزُ إظهارُ " أَنْ " مَعَهَا إِذَا كَانَتْ جَوَابًا لِأَحَدِ سَبْعَةِ أَشْيَاءَ ، وهي : الأَمْرُ ، والنَّهْيُ ، والنَّفْيُ ، والتَّمْنِي ، والدُّعَاءُ ، والاستِفْهَامُ ، والعَرَضُ ، تقولُ في الأَمْرِ : زُرْنِي فَكُرِّمَكَ ، وفي النَّهْيِ : لَا تَشْتُمْنِي فَيَشْتُمَكَ ، وفي النَّفْيِ : مَا أَنْتَ مُسْتَحِقٌّ فَأَعْطِيكَ ، وفي التَّمْنِي : لَيْتَ لِي مَالًا فَأَنْفِقَهُ ، وفي الدُّعَاءِ : اللَّهُمَّ ارْزُقْنِي مَالًا فَأَتَصَدَّقَ بِهِ ، وفي الاستِفْهَامِ : أَيْنَ بَيْتُكَ فَارْزُورْكَ ، وفي العَرَضِ : أَلَا تَزُورُنَا فَكُرِّمَكَ ، فالنَّاصِبُ فِي هَذِهِ كُلِّهَا " أَنْ " مُضْمَرَةٌ ، عند سيبويه^(١) ومُحَقِّقِي^(٢) النَّحَاةِ ، وقالَ الجَرْمِيُّ : النَّاصِبَةُ " الفاء " ^(٣) .

وإنما قُدِّرَ " أَنْ " لِأَنَّ مَا بَعْدَ الْفَاءِ خَالَفَ^(٤) مَا قَبْلَهَا / فَأُضْمِرَتْ : لِتَصِيرَ ١٧٨ / ب مَعَ مَا بَعْدَهَا فِي مَعْنَى الْمَصْدَرِ ؛ فَيَصِحُّ الْعَطْفُ ، فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ هَلْ تَأْتِينِي فَأُحَدِّثُكَ ، تَقْدِيرُهُ : هَلْ يَكُونُ مِنْكَ إِتْيَانٌ مُتَّصِلٌ بِحَدِيثِي ، وَمَعْنَاهُ : إِنْ أَتَيْتَنِي

(١) الكتاب ٢ / ٦ .

(٢) انظر : الأصول ٢ / ١٥٣ والهمع ٤ / ٨ / ١٠ .

(٣) انظر : ابن يعيش ٧ / ٢١ .

(٤) انظر : الأصول ٢ / ١٥٤ ، ١٨١ وسر الصناعة ٢٧٢ .

حَدَّثْتُكَ ؛ وَبِهَذَا يُسَمَّى جَوَاباً ، وَعَلَى الْأَمْرِ جَاءَ قَوْلُهُ (١) :

يَانَاقُ سِيرِي عَنَقاً فَسِيحاً إِلَى سُلَيْمَانَ فَتَسْتَرِيحاً

وَعَلَى النَّفْيِ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ لَا تَقْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُمْ بِعَذَابٍ ﴾ (٢)

وَعَلَى الِاسْتِفْهَامِ قَوْلُهُ (٣) :

أَلَمْ تَسْأَلْ فَتُخْبِرَكَ الرُّسُومُ

وَعَلَى التَّمْنَى قَوْلُهُ (٤) :

أَلَا رَسُولَ لَنَا مِنَّا فَيُخْبِرُنَا

وَإِذَا وَقَعَتِ الْجُمْلَةُ بَعْدَ " الْفَاءِ " فِي الْجَوَابِ ، كَانَ مَوْضِعُهَا نَصَبًا بِتَقْدِيرِ

(١) هُوَ أَبُو النَّجْمِ الْعَجَلِيُّ .

وَالْبَيْتَانِ مِنْ شَوَاهِدِ سَيَبَوِيهِ ٣ / ٣٥ وَانْظُرْ أَيْضًا : الْمُقْتَضِبُ ٢ / ١٣ وَالْأَصُولُ ٢ / ١٨٣ وَسِرِ
الصَّنَاعَةُ ٢٧٠ ، ٢٧٤ وَابْنُ يَعِيشَ ٧ / ٦٧ وَالتَّصْرِيحُ ٢ / ٢٣٩ .

الْعَنَقُ : ضَرْبٌ مِنَ السَّيْرِ السَّرِيعِ . سُلَيْمَانُ : هُوَ سُلَيْمَانُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مُرْوَانَ .

(٢) ٦١ / طه .

(٣) هُوَ الْبَرَجُ بْنُ مُسْنَرٍ كَمَا فِي شَرْحِ أُبَيَّاتِ سَيَبَوِيهِ ٢ / ١٥٢ .

وَهَذَا صَدْرُ الْبَيْتِ ، وَعَجْزُهُ :

عَلَى فُرْتَاخٍ وَالطَّلُّ الْقَدِيمُ

وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ سَيَبَوِيهِ ٣ / ٣٤ ، وَانْظُرْ أَيْضًا : التَّبَصُّرَةُ ٢ / ٤٠٢ وَاللِّسَانُ (فَرْتَج) .

فَرْتَاخٌ : سَمَةٌ مِنْ سَمَاتِ الْإِبِلِ ، وَقِيلَ : مَوْضِعٌ ، وَقِيلَ : مَوْضِعٌ فِي بِلَادِ طَيْئٍ .

(٤) هُوَ أُمَيَّةُ بْنُ أَبِي الصَّلْتِ . دِيَوَانُهُ ٣٠٢ .

وَهَذَا صَدْرُ الْبَيْتِ ، وَعَجْزُهُ :

مَا بَعْدُ غَايَتِنَا مِنْ رَأْسِ مُجْرَانَا

وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ سَيَبَوِيهِ ٣ / ٣٣ ، وَانْظُرْ أَيْضًا : التَّبَصُّرَةُ ٢ / ٤٠٢ .

غَايَتِنَا : الْغَايَةُ فِي سَبَاقِ الْخَيْلِ : الْأَمَدُ الَّتِي جُعِلَ مَسَافَةً لِلتَّسَابُقِ . رَأْسُ مُجْرَانَا : أَوَّلُ وَمَبْدَأُ

إِجْرَانِنَا الْخَيُْولِ ، وَالْمُجْرَى - بِضَمِّ الْمِيمِ - مَصْدَرٌ مِيمِيٌّ بِمَعْنَى الْإِجْرَاءِ ، وَقَدْ ضَرَبَ الشَّاعِرُ الْمُجْرَى

وَالْغَايَةَ مَثَلًا ، يَقُولُ : لَا يَدْرِي أَمْرٌ حَقِيقَةٌ مَا يَكُونُ بَعْدَ الْمَوْتِ .

الفعل ، كقوله تعالى : ﴿ هَلْ لَكُمْ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ شُرُكَاءَ فِيمَا رَزَقْنَاكُمْ فَأَنْتُمْ فِيهِ سَوَاءٌ ﴾ (١) .

أي : فَتَسْتَوُوا (٢) فيه ، وقوله : ﴿ أَعِنْدَهُ عِلْمُ الْغَيْبِ فَهوَ يَرَى ﴾ (٣) .

وقد عدلوا عَنِ النَّصْبِ بِـ « الفاء » فِي بَعْضِ الْأَمْثِلَةِ عَلَى تَأْوِيلٍ ، فَقَالُوا فِي الْأَمْرِ : انْتَبِهِي فَأَحَدْتُكَ ، لَمْ يَجْعَلِ الْأَوَّلَ سَبَبَ الثَّانِي ، وَلَكِنْ جَعَلَ الْحَدِيثَ لَهُ مُسْتَمِرًّا ، أَيُ : فَأَنَا مِمَّنْ يُحَدِّثُكَ عَلَى كُلِّ حَالٍ ، وَنَحْوُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ إِنَّمَا أَمْرُنَا لِيَشَى إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ (٤) ؛ الْقِرَاءَةُ بِالرَّفْعِ (٥) ؛ لِأَنَّ « كُنْ » بِلَفْظِ الْأَمْرِ ، وَمَعْنَاهُ الْخَبَرُ ، قَالَ سِيبَوِيه : تَقْدِيرُهُ : إِنَّمَا أَمْرُنَا لِيَشَى (٦) هَذَا فَيَكُونُ ، وَقَدْ نَصَبَهُ بَعْضُ الْقُرَّاءِ (٧) ، وَفِيهِ بَعْدُ ؛ لِأَنَّ مَعْنَى قَوْلِكَ : قُمْ فَأَحَدْتُكَ ، يُتَوَلَّى إِلَى : أَنْ قَمْتَ حَدَّثْتُكَ ، وَإِذَا نُصِبَ « يَكُونُ » آلَ إِلَى : أَنْ كُنْتَ كَانَ ، وَهَذَا فَاسِدٌ .

(١) ٢٨ / الرُّوم .

(٢) انظر : التَّبْيَانُ اللَّمْبَكِيُّ ٢ / ١٠٠ حَيْثُ قَالَ أَبُو الْبَقَاءَ : « الْجُمْلَةُ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ ، جَوَابُ الْاسْتِفْهَامِ ، أَيْ : هَلْ لَكُمْ فَتَسْتَوُوا » .

(٣) ٣٥ / النِّجْمُ وَهِيَ فِي الْأَصْلِ : « عِنْدَهُ عِلْمُ الْغَيْبِ » وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ .

(٤) ٤ / النَّمْل .

(٥) وَهِيَ قِرَاءَةُ ابْنِ كَثِيرٍ وَنَافِعٍ وَعَاصِمٍ وَأَبِي عَمْرٍو وَحَمَزَةُ .

(٦) الْكِتَابُ ٢ / ٣٩ .

(٧) هُمَا ابْنُ عَامِرٍ وَالْكَسَائِيُّ . انظر فِي تَخْرِيجِ الْقَرَاتَيْنِ : السَّبْعَةُ ١٦٨ - ١٦٩ ، ٣٧٣ وَالنَّشْرُ ٢ / ٣٠٤ ، وَإِلْتِحَافُ ٢٧٨ ، وَالْبَحْرُ الْمَحِيطُ ١ / ٣٦٦ ، وَانظر أَيْضًا : تَفْسِيرُ مَشْكَلِ إِعْرَابِ الْقُرْآنِ ٢ / ١٤ - ١٥ .

وقالوا في النَّهي : لَا تَقُمْ فَأَضْرِبُكَ ، أَيُّ : فَأَنَا أَضْرِبُكَ ، ومنه قوله تعالى : ﴿ فَلَا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ ﴾ (١) أَيُّ : فَهُمْ يَتَعَلَّمُونَ .

وقالوا في النَّفْيِ : إِذَا قُلْتَ : مَا تَأْتِينِي فَأَكْرِمُكَ ، إِنْ أَرَدْتَ أَنْ تَنْفِيَ الْإِتْيَانَ وَالْإِكْرَامَ مَعًا ، أَوْ أَرَدْتَ أَنْ تُوجِبَ الْإِكْرَامَ ، وَتَنْفِيَ الْإِتْيَانَ ، فَحُكْمُ الثَّانِي حُكْمُ الْأَوَّلِ / فِي الْإِعْرَابِ ، وَيَكُونُ قَدْ عَطَفَ جُمْلَةً مَنْفِيَّةً عَلَى جُمْلَةٍ ٧٢ مَنْفِيَّةٍ ، وَجُمْلَةً مُوجِبَةً عَلَى جُمْلَةٍ مَنْفِيَّةٍ ؛ فَكَأَنَّكَ قُلْتَ فِي الْأَوَّلِ مَا تَأْتِينِي وَمَا أَكْرِمُكَ ، وَفِي الثَّانِي : مَا تَأْتِينِي وَأَنَا أَكْرِمُكَ ، وَمِنَ الْأَوَّلِ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ ﴾ (٢) أَيُّ : وَمَا يَعْتَذِرُونَ ، وَمِنَ الثَّانِي قَوْلُ الشَّاعِرِ (٣) :

غَيْرَ أَنَّا لَمْ تَأْتِنَا بَيِّقِينَ فَتَرْجَى وَنَكْثِرُ التَّأْمِيلَ
أَيُّ : فَنَحْنُ نَرْجَى . فَأَمَّا إِذَا نَصَبْتَ فَقُلْتَ : مَا تَأْتِينِي فَتُحَدِّثُنِي ، فَلَهُ مَعْنَيَانِ :

أَحَدُهُمَا : وَجُودُ الْإِتْيَانِ وَعَدَمُ الْحَدِيثِ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : مَا تَأْتِينِي إِلَّا لَمْ تُحَدِّثُنِي .

وَالثَّانِي : أَنَّكَ تُرِيدُ : مَا تَأْتِينِي فَكَيْفَ تُحَدِّثُنِي ؟ أَيُّ : إِذَا كَانَ الْإِتْيَانُ سَبَبَ الْحَدِيثِ وَأَنْتَ لَمْ تَأْتِ ، فَكَيْفَ يَقَعُ الْحَدِيثُ ؟ وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ لَا يَقْضَى

(١) ١٠٢ / البقرة .

(٢) ٣٥ ، ٣٦ / المرسلات .

(٣) لَمْ أَقِفْ عَلَى اسْمِهِ .

وَالْبَيْتُ مِنْ شَوَاهِدِ سَيَبَوِيهِ ٣١/٣ ، ٣٣ ، وَانْظُرْ أَيْضًا : ابْنُ يَعِيشِ ٧/ ٣٦ ، ٣٧ ، وَالْمَغْنِي ٤٨٠ .

وَشَرَحَ أُنْبِيَائَهُ ٧/ ٥٩ وَالْخَزَانَةُ ٨/ ٥٣٨ ، ٥٦٠ .

التَّأْمِيلُ : مَصْدَرٌ أَمَلْتُهُ ، إِذَا رَجَوْتُهُ .

عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا ﴿١﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ
وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ
مِنْ شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَ مِنَ الظَّالِمِينَ ﴾ (٢) فالفاءان جواب النقيين والاولى :
أَنْ تَكُونَ " الفاء " الاولى جواب النفي الثاني ، والثانية جواب النفي (٣)
الاول ، ويجوز أَنْ تَكُونَ الثانية عطفاً على الاولى .

وقالوا في الاستفهام : هل تزورنا فنكرمك يومه قول الشاعر (٤) :
أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبَّعَ الْقَوَاءَ فَيَنْطِقْ وهل تُخْبِرُنَا الْيَوْمَ بِيَدَاءِ سَمَلَقْ
أَيُّ : فهو ينطق ، قال سيبويه : لم يجعل الأول سبب الثاني ، ولكن جعله
ينطق على كل حال ، كأنه قال : فهو (٥) مما ينطق .

(١) ٣٦ / فاطر .

(٢) ٥٢ / الأنعام .

هذا وقوله تعالى : " فَتَكُونَ مِنَ الظَّالِمِينَ " ساقط من الأصل واثبت بقية الآية الكريمة لأن
الاستشهاد لا يتم بها هاهنا إلا بتمام الآية وانظر قول ابن الأثير : فالفاءان جواب النقيين . الخ .
(٣) قال الزجاج في معاني القرآن وإعرابه ٢ / ٢٥٢ : " وقوله عز وجل : " فَتَكُونَ مِنَ الظَّالِمِينَ " جواب :
" وَلَا تَطْرُدْ " وقوله : " فَتَطْرُدَهُمْ " جواب : " مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ
مِنْ شَيْءٍ " وانظر أيضا أصول ابن السراج ٢ / ١٨٦ .

(٤) هو جميل بن مَعْمَر . ديوانه ١٤٤ .

والبيت من شواهد سيبويه ٣ / ٣٧ وانظر أيضا : التبصرة ٤٠٣ وابن يعيش ٧ / ٣٦ والمغني ١٦٨
وشرح أبياته ٤ / ٥٥ والخزانة ٨ / ٥٢٤ .

القواء : القفر . البیداء : الفلاة والمقازة المستوية ، أو هي مقازة لا شيء فيها ؛ سُميت بذلك لأنها
تبيد من يحل بها . السملق : الأرض المستوية ، أو القفر الذي لا نبات فيه .
(٥) الكتاب ٣ / ٣٧ .

وقالوا فى التَّمَنَّى : لَيْتَ لى مَالاً فَأُنْفِقَهُ ، أَيْ : فَأَنَا أَنْفِقُهُ ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَدَّالَوْ تَدْعَن فَيُدْهِنُونَ ﴾ (١) ويجوزُ النَّصْبُ (٢) ، وقالوا : هى فى بعض المصاحفِ مَحذُوفَةُ النُّونِ (٣) ، وَقَدْ خَيْرَ الْخَلِيلُ بَيْنَ الرَّفْعِ / (٤) وَالنَّصْبِ ٧٢ فى قوله (٥) :

وما هو إلا أن أراها فجاءة فَأُبْهَتْ حَتَّى ما أَكَادُ أُجِيبُ (٦)
 قال : وتقول : أريدُ أَنْ تَأْتِيَنِي ثُمَّ تُحَدِّثْنِي ، بالنَّصْبِ ، والرفْعُ جائزٌ ، وقال سيبويه : ويجوزُ الرفْعُ فى جميع هذه الحروفِ التى تُشْرِكُ على هذا المثال (٧) ، قال : وتقول : ما أَتَيْتَنَا فَتُحَدِّثُنَا (٨) .

(١) ٩ / القلم .

(٢) وفيه وجهان : أحدهما : أَنْ " يُدْهِنُوا " جوابٌ " وَتَوَا " : لِتَضْمَنْتُهُ معنى " لَيْتَ " ، والثاني : أَنَّهُ على توهم أَنَّهُ نَطَقَ بِـ " أَنْ " أَيْ : وَتَوَا أَنْ يُدْهِنَ فَيُدْهِنُوا : فيكون عطفاً على التَّوَهُم ، ولا يجى هذا الوجه إلا على قول مَنْ جَعَلَ " لَوْ " مَصْدَرِيَّةً بمعنى " أَنْ " .

(٣) فى البحر المحيط ٩ / ٣٠٩ : .. وجمهورُ المصاحفِ على إثبات النُّون ، وقال هارون : إِنَّهُ فى بعض المصاحف " فَيُدْهِنُوا " .

(٤) الكتاب ٣ / ٥٤ .

(٥) هو عُرْوَةُ بنِ حِزَام . ديوانه ٥ ، ونُسب إلى كَثِيرٍ عُرَّة ، وليس فى ديوانه المطبوع .

(٦) وهو من شواهد سيبويه ٣ / ٥٤ ، وانظر أيضاً : معانى القرآن للأخفش ١٤٥ وابن يعيش ٧ / ٣٨ ، ٣٩ والخزانة ٨ / ٥٦٠ .

أراها - بفتح الهمزة ، من رُؤْيَا المَعِين - تَتَعَدَّى إلى مَفْعُولٍ واحدٍ ، وهو هنا ضَمِيرُ المحبوبة .
 فجاءة : بفتحة . أبْهَتْ : أَتَحِيرُ وَأَنْقَطِعُ وَأَسْكُتُ وَأَدْمَشُ .

(٧) الكتاب ٣ / ٥٢ .

(٨) بين قوله : ما أَتَيْتَنَا فَتُحَدِّثُنَا وقوله ابن السراج عبارة مُقَحَّمَةٌ ، ولا معنى لها هاهنا وهى : " الوجه الرابع " : أو عطَفَ الماضى على الماضى .

قال ابن السَّراج : وإذا كان النِّفى يُتَضَمَّنُ معنى الإيجابِ فلا يُجابُ
بالفاءِ ، لا تقولُ : ما زالَ زَيْدٌ قائِماً فأعطيكَ ؛ لأنَّ المعنى زالَ (١) زَيْدٌ قائِماً ،
قال : وقومٌ يُجيزونَ : أَنْتَ غيرُ قائِمٍ فَنَأْتِيكَ بهذا لا يجوزُ ؛ لأنَّا إِنَّمَا نَعْطِفُ
المنصوبَ على مَصْدَرٍ يدلُّ عليه الفعلُ ؛ فيكونُ حرفُ النِّفى مُنْقَصِلاً ، و " غيرُ " اسمٌ ، مُضَافٌ ، وليسَ بحرفٍ نفيٍّ .

وقد نَصَبُوا بالفاءِ فى الإيجابِ ، قال (٢) :

سَأْتُرُكَ مَنْزِلَى لَبْنَى تَمِيمٍ وَأَلْحَقَ بِالْحِجَازِ فَاسْتَرَحَا
كَأَنَّهُ جَعَلَ لِحَاقَهُ بِالْحِجَازِ سَبَبًا لِرَاحَتِهِ ، تَقْدِيرُهُ : يكونُ لِحَاقِي
فَاسْتَرَحَاتِي ، قال ابنُ السَّراجِ : وقد جاءَ مثلهُ فى الشَّعرِ أبياتٌ لقُومٍ
فُصَحَاءُ، إِلَّا أَنَّهُ قَبِيحٌ أَنْ يُنْصَبَ وَيُعْطَفَ عَلَى الْوَاجِبِ الَّذِى عَلَى غَيْرِ (٣)

(١) فى الأصل : لأنَّ المعنى : دامَ زَيْدٌ قائِماً ، والتَّصْحِيحُ من أصول ابن السَّراج ٢ / ١٨٤

(٢) هو المغيرةُ بنُ حَبْنَاءَ

والبيتُ من شواهد سيبويه ٣ / ٩٢ ، ٣٩٩ . وانظر أيضاً : المقتضب ٢ / ٢٢ والأصول ٢ / ١٨٢
والمحتسب ١ / ١٩٧ والتبصرة ٤٠٣ وابن يعيش ٧ / ٥٥ والخزانة ٨ / ٥٢٢ .

(٣) الأصول ٢ / ١٨٢ قال ابن السَّراجِ فى الموضع نفسه " وألحقَ بالحِجاز ، فإذا لَحِقْتُ اسْتَرَحْتُ وإن
أَلْحَقْتُ اسْتَرَحْتُ ، ومع ذلك فإنَّ الإيجابَ على غير الشرطِ أصلُ الكلامِ " قُلْتُ : وباقي كلام ابن
السَّراجِ يبيِّنُ معنى قوله : على غير الشرطِ .

شَرَطٌ ، ومنها قوله (١) :

وقد يَمَلَأُ القَطْرُ الإِنَاءَ فَيُقَعِّمًا

وقول الآخر (٢) :

ويَأْوِي إِلَيْهَا الْمُسْتَجِيرُ فَيُقَعِّمًا

والكوفي يَنْصِبُ بِالْفَاءِ مَعَ "لَعَلَّ" نحو : لَعَلَّى (٣) أَحَجُّ فَأَكْرَمَكَ ، وَبَعْدَ "كَأَنَّ" إِذَا لَمْ تَكُنْ لِلتَّشْبِيهِ ، نحو : كَأَنَّكَ وَالْإِنَاءُ عَلَيْنَا فَتَشْتُمْنَا ، أَيْ : لَسْتُ وَالْيَاءُ عَلَيْنَا فَتَشْتُمْنَا. (٤)

(١) هو الفرزدق . ديوانه ٧٥٦ .

وهذا عجز البيت وصدْرُهُ :

قورارص تَأْتِينِي وَتَحْتَقِرُونَهَا

وانظر في تخريجه : الخصائص ٢١/٨ والجمهرة ٣٥٧/٢ وابن يعيش ٢١/٨ وهو في هذه المصادر بروايه :

فَيُقَعِّمُ ، بِالرَّفْعِ ؛ وَمِنْ ثَمَّ فَلَا شَاهِدَ فِيهِ بِوَذَكْرَةِ ابْنِ عُصْفُورٍ فِي ضِرَائِرِ الشَّعْرِ ٢٨٤ برواية : فَيُقَعِّمًا ، فففيه الشَّاهِدُ عَلَى رَوَايَتِهِ .
يقعم : يَمْتَلِئُ .

(٢) هو طرفة بن العبد . ديوانه ١٩٤ .

وهذا عجز البيت ، وصدْرُهُ :

لَنَا هَضْبَةٌ لَا يَدْخُلُ الذَّلُّ وَسَطَهَا

والبَيْتُ مِنْ شَوَاهِدِ سَبِيحِيهِ ٤٠ / ٣ ، وانظر أيضًا : معاني القرآن للأخفش ٦٦ والمقتضب ٢٣ / ٢ .
والخصائص ١ / ٣٨٩ والمحتسب ١ / ٣٨٩ .

(٣) في الأصل : لَعَلَّى سَأَحُجُّ .

(٤) انظر : الأصول ٢ / ١٨٥ .

وَأَعْطُوا "لَوْ" (١) مَعْنَى "لَيْتَ" فَنَصَبُوا فِي جَوَابِهَا ، وَأَنْشَدُوا (٢) :

وَلَوْ نُبِشَ الْمَقَابِرُ عَنْ كُلِّيبٍ فَيَعْلَمَ بِالذَّنَائِبِ (٣) أَيْ زِيرِ

i/١٧٣

الحرف الثاني "الواو" العاطفة ، وَيَنْتَصِبُ مَا بَعْدَهَا فِي غَيْرِ الْوَاجِبِ مِنْ حَيْثُ يَنْتَصِبُ مَا بَعْدَ "الفاء" ، وَذَلِكَ إِذَا لَمْ تُرِدِ الْإِشْرَاكَ بَيْنَ الْفَعْلَيْنِ ، وَأُرِدَتْ عَطْفُ الثَّانِي عَلَى مَصْدَرِ الْفِعْلِ الْأَوَّلِ ، وَكَانَتْ مُتَضَمِّنَةً مَعْنَى الْجَوَابِ وَالْجَمْعِ بِمَعْنَى "مَعَ" فَقَطْ ؛ فَتَكُونُ "أَنَّ" مُضْمَرَةً بَعْدَهَا ، كَقَوْلِهِمْ : لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبِ اللَّبْنَ ، أَيْ : لَا تَجْمَعُ بَيْنَ أَكْلِ السَّمَكِ وَشَرْبِ اللَّبَنِ ، فَالْنَهْيُ مُتَعَلِّقٌ بِالْجَمْعِ بَيْنَهُمَا فِي الْأَكْلِ ، لَا بِأَكْلِهِمَا مُفْتَرِقَيْنِ .

وَهَذِهِ الْوَأُو تُفِيدُ فِي الْعَطْفِ الْجَمْعَ بَيْنِ الْحُكْمِ وَالْإِعْرَابِ ، فَإِذَا اخْتَلَفَا كَانَ مَقْصُودٌ (٤) هَذَا الْبَابِ ، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمِ الصَّابِرِينَ ﴾ (٥) ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا

(١) فِي الْأَصْلِ : وَأَعْطُوا "لَا" . وَانْظُرْ : الْأَصُولُ ٢ / ١٨٥ .

(٢) لِمُهْلَهْلٍ بَنٍ رَبِيعَةَ يَرِثِي أَخَاهُ كُلَيْبًا .

(٣) فِي الْأَصْلِ : بِالْمَذَانِبِ ، وَلَعَلَّهُ تَحْرِيفٌ مِنَ النَّاسِخِ .

وَانْظُرْ : الْأَصْمَعِيَّاتُ ١٥٤ وَالْكَامِلُ ٧٤٠ وَالْأَصُولُ ٢ / ١٨٥ وَالْمَغْنَى ٣٦٧ وَشَرَحَ آيَاتِهِ ٥ / ٦٧ .

الذَّنَائِبِ : مَوْضِعٌ . زِيرٌ : يُقَالُ : فُلَانٌ زِيرُ نِسَاءٍ ، أَيْ : صَاحِبُ نِسَاءٍ . وَكَانَ مُهْلَهْلٌ كَذَلِكَ قَبْلَ قَتْلِ كُلَيْبٍ .

(٤) كَذَا يَرْفَعُ مَقْصُودٌ : "فَتَكُونُ" كَانَ "تَامَةً" . هَذَا وَالْمَرَادُ بِالْاِخْتِلَافِ هَاهُنَا الْاِخْتِلَافُ فِي الْاِجَابِ وَغَيْرِ الْاِجَابِ بَيْنَ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ وَالْمَعْطُوفِ . قَالَ ابْنُ السَّرَّاجِ فِي الْأَصُولِ ٢ / ١٥٥ : " وَإِنَّمَا وَقَعَ النُّصْبُ فِي بَابِ الْوَائِي وَالْفَاءِ فِي غَيْرِ الْوَاجِبِ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ الْفِعْلُ الْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ وَاجِبًا لَمْ يَبْنِ الْخِلَافُ فَيَصْلُحُ إِضْمَارُ " أَنَّ " .

(٥) ١٤٢ / آلِ عِمْرَانَ .

الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿١﴾ فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ (٢) ، وَمِنْهُ قَوْلُ الْأَخْطَلِ (٣) :

لَا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِي مِثْلُهُ عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ

أَيُّ : لَا تَجْمَعُوا بَيْنَ أَنْ تَلْبَسُوا الْحَقَّ وَأَنْ تَكْتُمُوا ، وَلَا تَجْمَعُ (٤) بَيْنَ أَنْ

تَنْهَى عَنْ شَيْءٍ وَأَنْ تَفْعَلَ مِثْلَهُ ، وَلَوْ جَزَمَ كَانَ الْمَعْنَى فَاسِداً ، وَتَقُولُ : لَا يَسْغُنِي

شَيْءٌ وَيَعْجِزُ عَنْكَ ، وَلَوْ جَعَلْتَ الْفَاءَ مُوَضَّعَ الْوَائِ جَازَ عَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ مِنْ وَجْهِ

النَّفْيِ الَّذِي هُوَ بِتَقْدِيرِ : مَا تَأْتِينَا إِلَّا لَمْ تُحَدِّثْنَا ، وَكَانَ مُحَالاً عَلَى الْوَجْهِ الثَّانِي .

وَمَتَى كَانَ الْكَلَامُ وَاجِباً (٥) لَا تَكُونُ فِيهِ الْوَائُ ، قَالَ سَيَبَوِيه (٦) : لِأَنَّ

الْفِعْلَ الْمَعْطُوفَ عَلَيْهِ لَوْ كَانَ وَاجِباً لَمْ يَبِينِ الْخِلَافُ .

(١) ٤٢ / البقرة .

(٢) انظر معاني القرآن وإعرايه للزجاج ١ / ١٢٤ - ١٢٥ وقال مكي في مشكل إعراب القرآن ١ / ٤٢ :

« تَكْتُمُوا » مَنْصُوبٌ : لِأَنَّهُ جَوَابُ النَّهْيِ ، وَحُذِفَ النُّونُ عِلْمُ النَّصْبِ وَالْجَزْمِ فِيهِ وَفِيمَا كَانَ مِثْلَهُ ،

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَجْزُوماً عَطْفاً عَلَى : « تَلْبَسُوا » وَانْظُرْ أَيْضاً : الْبَحْرُ الْمَحِيطُ ١ / ١٨٠ .

(٣) وَكَذَا نَسَبَهُ سَيَبَوِيهَ وَالصِّمِيرِيُّ . وَلَيْسَ فِي دِيَوَانِهِ الْمَطْبُوعِ فِي بَغْدَادَ . وَوَجَدْتُهُ فِي زِيَادَاتِ دِيَوَانِ

الْأَخْطَلِ الْمَطْبُوعِ فِي بَيْرُوتَ سَنَةِ ١٨٩١ . وَالْمَشْهُورُ أَنَّ الْبَيْتَ لِأَبِي الْأَسْوَدِ الدُّؤَلِيِّ وَهُوَ فِي زِيَادَاتِ

دِيَوَانِهِ ١٣٠ . وَنَسَبَهُ الْأَمْدِيُّ إِلَى الْمُتَوَكِّلِ الْكِنَانِيِّ ، وَنَسَبَهُ كَذَلِكَ إِلَى الطَّرْمَاحِ بْنِ حَكِيمٍ ، وَإِلَى

حَسَّانَ ، وَإِلَى سَابِقِ الْبَرْبَرِيِّ .

وَالْبَيْتُ مِنْ شَوَاهِدِ سَيَبَوِيهَ ٣ / ٤٢ ، وَانْظُرْ أَيْضاً : الْمُقْتَضِبُ ٢ / ٢٦ وَالْأَصُولُ ٢ / ١٥٤ وَالْإِبْضَاحُ

الْمُعْضَدِيُّ ١ / ٣١٤ وَالْمُؤْتَلَفُ وَالْمُخْتَلَفُ ٢٧٣ وَالتَّبَصُّرَةُ ٣٩٩ وَابْنُ يَعِيشَ ٧ / ٢٤ وَالْمَغْنَى ٣٦١

وَشَرَحَ أَبْيَاتَهُ ٦ / ١١٢ وَالْخَزَانَةُ ٨ / ٦٥٤ .

(٤) فِي الْأَصْلِ : تَجْتَمِعُ .

(٥) فِي الْأَصْلِ : مُوجِباً .

(٦) الْكِتَابُ ٣ / ٩٢ .

فَأَمَّا إِذَا كَانَ قَبْلَ الْفِعْلِ اسْمٌ : كَقَوْلِهِ (١) :

لَلْبُسِّ عِبَادَةٌ وَتَقَرَّعَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

وقولهم : يُعْجِبُنِي ضَرْبُ زَيْدٍ وَيَغْضَبُ عَمْرُو ، فَإِنَّهُ لَمَّا امْتَنَعَ مِنْ عَطْفِ

الْفِعْلِ عَلَى الْاسْمِ / أَضْمَرَ [أَنْ] (٢) لِيَصِيرَ الْفِعْلُ بِهَا مَصْدَرًا ؛ فَيُعْطَفُ اسْمًا ١٧٣ ب/

عَلَى اسْمٍ ؛ فَكَأَنَّهُ قَالَ : يُعْجِبُنِي ضَرْبُ زَيْدٍ مَعَ غَضَبِ عَمْرُو ، وَقَدْ سَبَقَ (٣) هَذَا .

وَتَنْصِبُ مَعَ " الْوَاوِ " فِي كُلِّ مَوْضِعٍ يُنْصَبُ فِيهِ مَعَ " الْفَاءِ " ، تَقُولُ :

زُرْنِي وَأَزُورَكَ ، تُرِيدُ : لِيَجْتَمَعَ هَذَانِ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ (٤) فِي الْاسْتِفْهَامِ :

أَلَمْ أَكُ جَارِكُمْ وَيَكُونُ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ الْمَوَدَّةُ وَالْإِخَاءُ

أَرَادَ : (٥) أَلَمْ يَجْتَمِعْ هَذَانِ ؟ وَلَوْ أَرَادَ الْإِفْرَادَ فِيهِمَا لَمْ يُكُنْ إِلَّا

(١) هِيَ مَيْسُونُ بِنْتُ بَحْدَل .

وَالْبَيْتُ مِنْ شَوَاهِدِ سَيَبَوِيهِ ٤٥ / ٣ ، وَانْظُرْ أَيْضًا : الْمُقْتَضِبُ ٢ / ٢٦ وَالْأَصُولُ ٢ / ١٥٠ وَسِرُّ
الصَّنَاعَةِ ٢٧٣ وَابْنُ يَعِيْشٍ ٧ / ٢٥ وَالْمَغْنَى ٢٦٧ وَشَرْحُ أُبَيَّاتِهِ ٣ / ٣٨٥ وَ ٤ / ١١٦ وَ ٥ / ١٥٥ وَ
٦ / ١١٢ وَ ٧ / ٥٨ ، ١٧٨ ، وَالْخَزَانَةُ ٨ / ٥٠٣ ، ٥٧٤ .

الْعِبَادَةُ : جَبَّةُ الصُّوفِ . الشُّفُوفُ : جَمْعُ شِفٍّ - بِكَسْرِ أَوَّلِهِ - وَهُوَ الثُّوبُ الرَّفِيقُ يُظْهِرُ مَا تَحْتَهُ .

(٢) تَتِمَّةٌ يَلْتَمِسُ بِهَا الْكَلَامُ .

(٣) انْظُرْ ص ٥٩٤ .

(٤) هُوَ الْحَطِيطَةُ . دِيْوَانُهُ ٣٠ .

وَالْبَيْتُ مِنْ شَوَاهِدِ سَيَبَوِيهِ ٣ / ٤٣ ، وَانْظُرْ أَيْضًا : الْمُقْتَضِبُ ٢ / ٢٧ وَالْأَصُولُ ٢ / ١٥٥ وَالتَّبَصُّرَةُ
٤٠٠ ، ٤٧٤ وَالْمَغْنَى ٦٦٩ وَشَرْحُ أُبَيَّاتِهِ ٨ / ٣٤ .

(٥) فِي الْأَصْلِ : أَرَادَ لَمْ ..

مُجْزِئاً، وقوله (١) فى النفى :

قَتَلْتُ بَعْدَ اللَّهِ خَيْرَ لِدَاتِهِ ذُؤَاباً فَلَمْ أَفْخَرْ بِذَاكَ وَأَجْزَعاً
وقد حَمَلَ حَمَزَةُ " الواو " على (٢) " الفاء " فى قوله تعالى : ﴿ يَا لَيْتَنَّا نُرَدُّ
وَلَا نَكْذِبُ بآيَاتِ رَبِّنَا ﴾ (٣) ؛ فَنَصَبَ (٤) ، على تقدير : يَا لَيْتَنَّا يَجْتَمِعُ لَنَا الرَّدُّ مَعَ
عدم (٥) التَّكْذِيبِ ، وتقول فى العرضِ : أَلَا تَنْزِلُ عِنْدَنَا وَتَأْكُلُ شَيْئاً .
الحَرْفُ الثَّالِثُ : " أَوْ " وهى تَنْصِبُ الْفِعْلُ الْمُسْتَقْبَلُ ، إِذَا كَانَتْ بِمَعْنَى :
إِلَّا أَنْ ، أَوْ إِلَى أَنْ ، تقول : لَأُضْرِبَنَّكَ أَوْ تَنْكَفَّ عَنِّي ، التَّقْدِيرُ : إِلَّا أَنْ تَنْكَفَّ

(١) هو دُرَيْدُ بْنُ الصَّمَةِ . الأصمعيّات ١١١ وروايه الشطر الثاني فى الأصمعيّات هكذا .

ذُؤَابُ بْنُ أَسْمَاءَ بْنِ زَيْدِ بْنِ قَارِبٍ

ولا شاهد فيه على هذه الرواية

وهو من شواهد سيبويه ٣/ ٤٣ ، وانظر أيضاً : التبصرة ٤٠١ وأمالى ابن الشجرى ١/ ٣٧٣
وحماسة ابن الشجرى ١٣، ٤ والخزانة ٧/ ٣٠ ، وروايات المصادر الثلاثة الأخيرة لا شاهد فيها
أيضاً .

اللَّدَاتُ : جَمْعُ لَدَةٍ ، وهى التَّرْبُ الَّذِي يُولَدُ مَعَكَ .

(٢) انظر : الأصول ٢/ ١٨٤ - ١٨٥ .

(٣) ٢٧/ الأنعام .

(٤) وَنَصَبَ أَيْضاً عَاصِمٌ فى رواية حَفْصٍ عَنْهُ ، وَوَأَفْقَهُمَا يَعْقُوبُ : انظر : السبعة ٢٥٥ والتيسير ١٠٢

وإبراز المعانى ٣٠١ - ٣٠٢ والنشر ٢/ ٢٥٧ والإتحاف ٢٤٦ والبحر المحيط ٤/ ١٠١ - ١٠٢ .

(٥) انظر : معانى القرآن وإعرابه للزجاج ٢/ ٢٣٩ - ٢٤٠ .

عني ، ومنه قول امرئ القيس (١) :
فقلت له لا تبك عينك إنما نحاول ملكاً أو نموت فنُعذراً
وقول الآخر (٢) :

لَنْ تَجْمَعُوا وُدِّي وَمَعْتَبَتِي أَوْ يَجْمَعَ السَّيْفَانِ فِي غَمْدٍ
قال سيبويه : لو رفعت لكان عربياً جارياً على وجهين : على أن تُشركَ
بين الأول والآخر ، كأنك قلت : إنما نحاول ملكاً أو نموت ، وعلى (٣) أن يكونَ
مبتدأً مقطوعاً عن الأول ، تعني : أو نحن ممن نموت ، ومن هذا الباب قرئ قوله
تعالى : ﴿ تَقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلَمُوا ﴾ (٤) وهو شاذ (٥) ، والقراءة بإثبات النون ؛ لأنه
إخبارٌ بأحد الأمرين ، أو على الابتداء ، كأنه قال أو هم يُسلمون (٦) ، وإنما قدرتُ
أن " مضمرة ؛ لأن "أو" تعطف الثاني على الأول ، وتجعلهما في حكم واحد ،

(١) ديوانه ٦٦.

وهو من شواهد سيبويه ٤٧ / ٣ ، وانظر أيضاً : المقتضب ٢٨ / ٢ والأصول ١٥٦ / ٢
والخصائص ١ / ٢٦٣ والتبصرة ٣٩٨ وابن يعيش ٧ / ٢٢ ، ٣٣ والخزانة ٨ / ٥٤٤ .

(٢) هو يزيد بن الخزاق الشنّي . المفضليات ٣٩٥ .

وانظر : معجم الشعراء للمرزباني ٤٩٥ والخزانة ٨ / ٥١٦ . المعتبة : الموجدة والمعادة .

(٣) الكتاب ٤٧ / ٣ .

(٤) ١٦ / الفتح .

(٥) وهي قراءة أبي عبد الله وزيد بن علي . انظر : شواذ ابن خالويه ١٤٢ والبحر المحيط ٨ / ٩٤-٩٥ .
قال أبو حيان في توجيهها : " .. منصوباً بإضمار " أن " في قول جمهور البصريين غير الجرمي ،
وبها في قول الجرمي والكسائي وبالاخلاف في قول الفراء وبعض الكوفيين ؛ فعلى قول النصب
بإضمار " أن " هو عطفٌ على مصدرٍ مقدّر متوهم ، أي : يكون قتالٌ أو إسلامٌ ، أي : أحدٌ
هذين .. " .

(٦) في الموضع السابق من البحر المحيط : " والرفع على العطف على " تَقَاتِلُونَهُمْ " أو على القطع ،
أي : وهم يُسلمون دون قتالٍ " .

وَلَا تَجْعَلْ أَحَدَهُمَا سَبِيًّا لِلْآخَرِ ، وَهَاهُنَا أَحَدُهُمَا سَبَبٌ لِلْآخَرِ ؛ فَإِنَّ الضَّرْبَ / لِأَجْلِ الْكَفِّ ، التَّقْدِيرُ : لَيَكُونَنَّ مِنِّي ضَرْبٌ أَوْ مِنْكَ كَفٌّ ، أَمْ : لَيَكُونَنَّ الضَّرْبُ ٧٤ أَوْ الْكَفُّ .

وَكُلُّ مَوْضِعٍ وَقَعَتْ فِيهِ «أَوْ» ، وَصَلَحَ فِيهِ «إِلَّا أَنْ» أَوْ «إِلَى أَنْ» فَالْفِعْلُ مَنْصُوبٌ ، فَإِنْ لَمْ يَصْلُحْ رَفَعَتْ ، تَقُولُ : أَتَجَلِّسُ أَوْ تَقُومُ ؟ وَهَلْ تَكَلِّمُنَا أَوْ تَسْكُتُ ؟ الْمَعْنَى : أَيَكُونُ مِنْكَ أَحَدُ هَذَيْنِ ؟ وَعَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ هَلْ يَسْمَعُونَكَ إِذْ تَدْعُونَ ، أَوْ يَنْفَعُونَكَ أَوْ يَضُرُّونَ ﴾ (١) .

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا ﴾ (٢) فَـ «يُرْسِلُ» مَنْصُوبٌ بِـ «أَنْ» مُقَدَّرَةٌ غَيْرِ الظَّاهِرَةِ ؛ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ : وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ يُوحَى (٣) أَوْ يُرْسِلَ ، وَأَمَّا مَنْ رَفَعَ (٤) «يُرْسِلَ» فَيَكُونُ «وَحْيًا» حَالًا بِمَعْنَى مُوحَى (٥) إِلَيْهِ ، أَوْ مُصَدَّرًا فِي مَوْضِعِ الْحَالِ ، وَ«يُرْسِلُ» مَعْطُوفٌ عَلَيْهِ .

فَإِنْ كَانَ قَبْلَ «أَوْ» اسْمٌ أَوْ شَيْءٌ لَا يُمْكِنُ حَمْلُ مَا بَعْدَهُ عَلَيْهِ تَأَوَّلُوا فِيهِ الْمَصْدَرَ ، وَنَصَبُوا بِإِضْمَارٍ «أَنْ» ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ (٦) :

(١) ٧٢ ، ٧٣ / الشعراء .

(٢) ٥١ / الشورى .

(٣) انظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤٠٣/٤ .

(٤) وهم نافع وأهل المدينة ، وابنُ ذَكْوَانَ ، يَخْلُفُ عَنْهُ مِنْ طَرِيقَيْهِ . انظر : البحر المحيط ٢٧/٥ واتحاف فضلاء البشر ٣٨٤ .

(٥) انظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج الموضوع السابق .

(٦) فِي الْأَصْلِ : لِقَوْلِ الشَّاعِرِ .

(٧) هُوَ الْحُصَيْنُ بْنُ الْحِمَامِ الْمُرِّي . انظر : المفضليات ٦٦ .

وَالْبَيْتُ مِنْ شَوَاهِدِ سَبْيُوهِ ٥٠/٣ . وَانْظُرْ أَيْضًا : معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤٠٣/٤ وَسِرِّ

الصناعة ٢٧٤ وَالتصريح ٢٤٤/٢ وَالخزانة ٣٢٤/٣ .

رِزَامٌ : هُوَ ابْنُ مَالِكِ بْنِ حَنْظَلَةَ بْنِ مَالِكِ بْنِ عَمْرِو بْنِ تَمِيمٍ . سَبْيَعٌ : هُوَ ابْنُ عَمْرِو بْنِ فَتِيَّةٍ . عَلَقَمَةُ : هُوَ ابْنُ عُبَيْدِ بْنِ عَبْدِ بْنِ فَتِيَّةٍ .

فلولا رجالٌ مِنْ رِزَامٍ أَعِزَّةٌ وَأَلٌ سُبُيعٍ أَوْ أَسْوَعُكَ عَلَقَمَا
فَنَصَبَ لَمَّا لَمْ يُمْكِنِ الحَمْلُ عَلَى الاسْمِ .

الحَرْفُ الرَّابِعُ : « اللَّامُ » الجَارَةُ فِي قَوْلِكَ : زُرْتُكَ لِتُكْرِمَنِي ، تَقْدِيرُهُ : لِأَنْ
تُكْرِمَنِي ، فَأُضْمِرْتُ « أَنْ » ؛ لِتَصِيرَ هِيَ وَالْفِعْلُ مُصَدَّرًا تَدْخُلُ « اللَّامُ » الْجَارَةُ
عَلَيْهِ . وَالْكَلَامُ الَّذِي تَدْخُلُ عَلَيْهِ « اللَّامُ » لَا يَخْلُو : أَنْ يَكُونَ مُوجِبًا ، أَوْ مَنْفِيًّا .
فَإِنْ كَانَ مُوجِبًا جَازَ إِضْمَارُ « أَنْ » وَإِظْهَارُهَا ، وَقَدْ تَقَدَّمَ (١) .

وَإِنْ كَانَ مَنْفِيًّا وَدَخَلَتْ فِيهِ « كَانَ » لَمْ يَجِزْ إِظْهَارُهَا ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَمَا
كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ ﴾ (٢) ، وَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغْفِرْ لَهُمْ ﴾ (٣)
فَإِنْ لَمْ تَكُنْ فِيهِ « كَانَ » جَازَ ظَهْوُهَا ، كَقَوْلِكَ : مَا جِئْتُ لِتَغْضَبَ ؛ لِأَنَّ حَرْفَ
النَّفْيِ دَخَلَ عَلَى كَلَامٍ يَحْسُنُ ظَهْوُ « أَنْ » مَعَهُ إِذَا حُذِفَ ، تَقُولُ : جِئْتُ لِیُغْضَبَ ،
وَلَا يَحْسُنُ أَنْ تَقُولَ : كُنْتُ لِأُذْهَبَ ، فِي قَوْلِكَ : مَا كُنْتُ / لِأُذْهَبَ .
وَقَدْ أَجَازَ الْكُوفِيُّ : مَا كُنْتُ (٤) زَيْدًا لِأُضْرَبَ ، وَأَنْشَدَ (٥) :

لَقَدْ عَذَّلْتَنِي أُمُّ عَمْرٍو وَلَمْ أَكُنْ مَقَالَتَهَا مَا دَوْتُ حَيًّا لِأَسْمَعَا
وهو عند البصريِّ : عَلَى إِضْمَارِ (٦) فِعْلٍ .

(١) انظر : ص ٥٩٤ .

(٢) ٢٣ / الأنفال .

(٣) ١٣٧ ، ١٦٨ / النساء .

(٤) الإنصاف ٥٩٣ .

(٥) لقائل مجهول .

انظر : الإنصاف ٥٩٣ ، وابن عيش ٢٩ / ٧ ، والتصريح ٢ / ٢٣٦ ، والخزانة ٨ / ٥٧٨ ، عَذَّلْتَنِي

: لَامْتَنِي .

(٦) الإنصاف ٥٩٥ .

الحرفُ الخامسُ : " حَتَّى " ، ولها موضعان :
أحدهما : أن تكون بمعنى " كَى " ، تقول : أطع الله حتى يدُخَلَكَ
الجنة ، فالأولُ علّةُ الثاني .

والموضعُ الثاني : أن يكون بمعنى "إِلَى أن" ، كقولك : انتَظَرْتُه
حتى يَقدَم ، وحتى قَدِمَ .

ومعناها : أن يكون ما بعدها غايةً لما قبلها ، والتقدير : حتى يدُخَلَكَ
الجنة ، وحتى أن تقدَم ، فأضمرتُ "أن" ؛ لأنَّ "حتى" - فى الأصل - حرفُ
جرٍّ .

وتَقَعُ الأفعالُ الثلاثةُ قبلها وبعدها .

فإذا كان ما بعدها ماضياً لم يكن ما قبلها إلا ماضياً ، كقولك : سِرْتُ
حتى طَلَعَتِ الشَّمْسُ .

وإن كان ما بعدها مُستقبلاً جاز أن يكون ما قبلها ماضياً ، ومُستقبلاً
كقولك : سِرْتُ حتى تَطْلُعَ الشَّمْسُ ، وأسِيرُ حتى تَطْلُعَ الشَّمْسُ .

وأما فِعْلُ الحالِ : فيَقَعُ بعدها ، ولا يَقَعُ إلا مرفوعاً ؛ لأنَّ "أن" لا تَدْخُلُ
على الحالِ ، و " حَتَّى " إنما تَنْصِبُ بتقديرها ، فَيَبْطُلُ النِّصْبُ . وارتفاعه : على
أن يكون الفِعْلُ الذى قبلها علّةٌ للذى بعدها ، وهو على ضَرَبَيْنِ :

أحدهما : أن يكون الأولُ قد مَضَى ، والثانى أنت فيه ، ويُعْتَبَرُ بأن يَقَعَّ
الماضى مَوْقِعَهُ ، كقولهم : «شَرِبْتُ الإِبِلَ حتى يَجِيءَ البعيرُ يَجْرُ بَطْنُهُ» ، ومنه
قوله تعالى : ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾^(١) فيمن رفع^(٢) ؛ فيجوز

(١) ٢١٤ / البقرة .

(٢) وهو نافع ، ونسبها سيبويه فى الكتاب ٣ / ٢٥ إلى مجاهد ، ثم قال : وهى قراءة أهل الحجاز ،

انظر : السبعة ٢٨١ - ٢٨٢ . والتيسير ٨٠ وإبراز المعانى ٢٥٢ والبحر المحيط ٢ / ١٤٠ والنشر

٢ / ٢٢٧ .

فيه ؛ حَتَّى جَاءَ البَعِيرُ ، و : حَتَّى قَالَ الرَّسُولُ ، فَالشَّرْبُ والزَّلْزَلَةُ هُمَا عِلَّةُ
المَجِيءِ والقَوْلِ .

الضَّرْبُ الثَّانِي : أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ الَّذِي قَبْلَهَا وَالَّذِي بَعْدَهَا قَدْ
مَضَى ، وَيَكُونُ حِكَايَةً حَالٍ يَحْسُنُ أَنْ يَقَعَ الْمَاضِي بَعْدَهَا ، كَقَوْلِكَ : سِرْتُ حَتَّى
أَدْخَلْتُهَا ، فَالِدُخُولُ مُتَّصِلٌ بِالسَّيْرِ ، لَا فَصْلَ بَيْنَهُمَا ، وَإِذَا لَمْ يَكُنِ الْفِعْلُ الْأَوَّلُ
عِلَّةً لَمْ يَصِحَّ الرَّفْعُ ، كَقَوْلِكَ : مَا سِرْتُ حَتَّى أَدْخَلْتُهَا .

وَكُلُّ مَوْضِعٍ جَازَ فِيهِ الرَّفْعُ جَازَ فِيهِ النَّصْبُ ، وَلَا / بِالْعَكْسِ ، فَمَتَى ١٧٥/أ
رَفَعْتَ كَانَتْ حَرْفًا مِنْ حُرُوفِ الْإِبْتِدَاءِ ، كَالَّتِي فِي قَوْلِهِ (١) :

وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يَقْدَنَ بِأَرْسَانِ

قَالَ ابْنُ السَّرَّاجِ ، وَفَرَّقَ مَا بَيْنَ النَّصْبِ وَالرَّفْعِ : أَنْتَ تَقُولُ : كَانَ
سَيْرِي (٢) حَتَّى أَدْخَلْتُهَا ، فَإِنْ نَصَبْتَ كَانَتْ " حَتَّى " وَمَا عَمِلْتَ فِيهِ خَبَرٌ " كَانَ " ، وَإِنْ
رَفَعْتَ " لَمْ يَصَحْ ؛ لِأَنَّكَ تَرَكْتَ " كَانَ " بِغَيْرِ خَبَرٍ ، فَإِنْ أَضَفْتَ مَا يَكُونُ خَبَرًا
صَحَّتِ الْمَسْأَلَةُ ، كَقَوْلِكَ : كَانَ سَيْرِي سَيْرًا مُتَعَبًا حَتَّى أَدْخَلْتُهَا (٣) .

(١) هُوَ أَمْرُ الْقَيْسِ . دِيَوَانُهُ ٩٣ .

وَهَذَا عَجَزُ الْبَيْتِ ، وَصَدْرُهُ :

سَرَّيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكُلُّ مَطِيئَتَهُمْ

وَقَدْ سَبَقَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ فِي ص ٢٥٥ .

الْأَرْسَانُ : جَمْعُ رَسَنٍ ، وَهُوَ الْحَبْلُ أَوْ الزَّمَامُ يُجْعَلُ عَلَى أَنْفِ الْبَعِيرِ أَوْ الْفَرَسِ . تَكُلُّ : تَنْقَطِعُ
وَتُجْهِدُ ؛ فَلَا تَحْتَاجُ إِلَى قَوْدِ .

(٢) فِي الْأَصْلِ : مَسِيرِي . وَمَا أَنْبَيْتُهُ هُوَ فِي نَصِّ ابْنِ السَّرَّاجِ فِي الْأَصُولِ ١٥٣ / ٢ .

(٣) الْمَوْضِعُ السَّابِقُ مِنَ الْأَصُولِ .

واختار سيبويه النصب في قولك : إنما سرت حتى أدخلها ، ومنع من الرفع إذا كنت معللاً (١) لسيرك (٢) ، وأجاز : إنما سرت قليلاً حتى أدخلها ، (٣) بالرفع ، لما قال : قليلاً ، قال : ولو قلت : سرت حتى يدخلها زيد ، لم يصح الرفع ؛ لأن سيرك لا يؤدي زيداً إلى الدخول (٤) ، ومثله : سرت حتى تطلع الشمس ، بالرفع ، ولو قلت : سرت حتى يدخلها ثقلی (٥) ، جاز الرفع والنصب ، ولو قلت : أسرت حتى يدخلها ؟ لم يجز إلا النصب ؛ لأنك لم تثبت سيراً ؛ حيث استفهمت ، فإن قلت : أيهم سار حتى يدخلها ؟ جاز الرفع ؛ لإثبات السير .

الصنف الثاني : " كى " ، وترد في الكلام على ضربين :

الضرب الأول : أن تكون حرف جر بمعنى " اللام " ، وينتصب الفعل بعدها بـ " أن " مضمرة ؛ لأن الجار لا يعمل النصب ، فإذا قلت : جئت كى تعطينى ، فمعناه : كى أن تعطينى ، كما إذا قلت : جئت لتعطينى ، أى : لأن تعطينى ، ولا يجوز إظهار " أن " بعد " كى " إلا قليلاً ، وسنذكره (٥) ، وإنما علم كونها حرف جر بقولهم : كيمه كما قالوا : لمة وعمه وفيمه ؛ فالأصل : " كى " دخلت على " ما " التى للاستفهام ، ثم حذف الألف ، كما حذف من قولهم : لم وفيم وعمم ثم أدخلوا عليها " هاء " الوقف ، أو أبدلوا الهاء " من ألف " ما " ، فلما أشبهت حروف الجر بذلك جعلوها منها .

الضرب الثاني : أن تكون حرفاً ناصباً ، وينتصب الفعل بها من غيره ٨٧

(١) فى الأصل : مُعَلَّلًا

(٢) الكتاب ٢١/٣ .

(٣) الكتاب ٢٦/٣ .

(٤) الثقل - بالتحريك - : متاع المسافر وحشمه .

(٥) انظر : ص ٦١٣ .

إِضْمَارٍ " أَنْ " ، وذلك إِذَا دَخَلَ عَلَيْهَا " لَامٌ " الجَرِّ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ ﴾ ^(١) فَـ " كَيٌ " هَاهُنَا بِمَعْنَى " أَنْ " وَلَيْسَتْ حَرْفُ جَرٍّ لِادْخُولِ لَامِ الجَرِّ عَلَيْهَا ، وَالتَّقْدِيرُ فِي الْآيَةِ : لِأَنَّهُ لَا تَأْسَوْا ، وَالْأَخْفَشُ يُزَعَمُ أَنَّ " كَيٌ " ^(٢) بَدَلٌ مِنْ " اللَّامِ " ، وَالنَّصْبُ لِـ " أَنْ " مُضْمَرَةٌ .

وَقَدْ جَاءَتْ " أَنْ " مُظْهَرَةً فِي الشَّعْرِ ، قَالَ ^(٣) :

وَقَالَتْ : أَكُلُّ النَّاسِ أَصْبَحَتْ مَانِحًا لِسَانَكَ كَيْمَا أَنْ تَغُرَّ وَتُخْدَعَا

وَقَدْ جَمَعُوا بَيْنَ ظُهُورِ " أَنْ " بَعْدَهَا ، وَدُخُولِ " اللَّامِ " قَبْلَهَا ، قَالَ ^(٤) :

أَرَدْتَ لَكَيْمَا أَنْ تَطِيرَ بِقُرْبَتِي فَتَتْرَكَهَا شَنَا بَيْدَاءَ بَلَقَم

(١) ٢٣ / الحديد .

(٢) انظر : الرضوي على الكافية ٢ / ٢٣٩ والهمع ٤ / ٩٨ .

(٣) هو جميل بن مَقَرٍّ . ديوانه ١٢٥ .

انظر : ابن يعيش ٩ / ١٤ ، ١٦ وضرائر الشعر ٦٠ والمغني ١٨٣ وشرح أبياته ٤ / ١٥٧ والهمع ٤ / ١٠٠ والخزانة ٨ / ٤٨١ .

قال ابنُ عَصْفُورٍ فِي ضَرَائِرِ الشَّعْرِ : " وَ " أَنْ " فِيهِ نَاصِبَةٌ ، لَا زَائِدَةٌ ، أَظْهَرَتْ لِلضَّرُورَةِ : لِأَنَّ " كَيْمَا " إِذَا لَمْ تَدْخُلْ عَلَيْهَا اللَّامُ كَانَ الْفِعْلُ بَعْدَهَا مُتَنَصِّبًا بِإِضْمَارِ " أَنْ " ، وَلَا يَجُوزُ إِظْهَارُهَا فِي قَصَبِ الْكَلَامِ .

(٤) هَذَا الْقَائِلُ مَجْهُولٌ .

انظر : معاني القرآن للفرأء ٨ / ٢٦٢ والإتصاف ٥٨٠ وابن يعيش ٧ / ١٩ و ٩ / ١٦ وضرائر الشعر ٦٠ والمغني ١٨٢ وشرح أبياته ٤ / ١٥٧ والخزانة ٨ / ٤٨٤ .

شَنَا : بِإِسْمَةِ مُتَخَرِّقَةٍ . الْبَيْدَاءُ : الصَّحْرَاءُ الَّتِي يَبِيدُ سَالِكُهَا . أَيُّ : يَهْلِكُ . بَلَقَمَ : خَالِيَةً . هَذَا وَ " مَا " فِي " : " لَكَيْمَا " زَائِدَةٌ . قَالَ ابْنُ عَصْفُورٍ : " أَنْ فِيهِ زَائِدَةٌ ، غَيْرُ عَامِلَةٍ : لِأَنَّ " لَكَيْمَا " تَنْصِبُ الْفِعْلَ بِنَفْسِهَا ، وَلَا يَجُوزُ إِدْخَالُ نَاصِبٍ عَلَى نَاصِبٍ !

وقد أدخوا " كَيَّ " على " اللّام " ، قال (١) :

كَيَّ لَتَقْتَضِيَنِي رُقِيَّةٌ مَا وَعَدْتَنِي غَيْرَ مُخْتَلَسٍ
وقد كفّوا " كَيَّ " بـ " مَا " قال (٢) :

إذا أَنْتَ لَمْ تَنْفَعْ فَضُرَّ فَإِنَّمَا يَرَادُ الْفَتَى كَيْمَا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ
وقيل : إنَّ " كَيَّ " هَاهُنَا حَرْفُ جَرٍّ ، و " مَا " مَصْدَرِيَّةٌ ، بتقدير : الضَّرُّ (٣)
والنَّفْعُ .

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : « انتظرني كما أتيك » ، فإنَّ سيبويه قال : سَأَلْتُ الْخَلِيلَ عَنْهُ
فَقَالَ : جُعِلَتْ " الْكَافُ " و " مَا : شَيْئًا وَاحِدًا (٤) ، وأَدْخَلَ عَلَى الْفِعْلِ ، كَمَا
فُعِلَ بـ " : رُبَّمَا " ، وَأَنْشَدَ (٥) :

(١) هو عَبْدُ اللَّهِ بن قَيْسِ الرُّقِيَّاتِ . ديوانه ١٦٠ .

انظر : التصريح ٢٣١ / ٢ والهمع ١٨٤ / ١ والخزانة ٤٨٨ / ٨ .

مُخْتَلَسٌ : مَصْدَرٌ مِيمِيٌّ بِمَعْنَى الْإِخْتِلَاسِ وَهُوَ الْإِخْتِطَافُ بِسُرْعَةٍ .

(٢) هو قَيْسُ بْنُ الْخَطِيمِ . مُلْحَقَاتُ دِيَوَانِهِ ١٧٠ برواية : كَيْمَا يُضُرُّ وَيَنْفَعُ ، وَنُسِبَ أَيْضًا إِلَى عَبْدِ الْأَعْلَى
ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ بنِ عَامِرٍ .

انظر : معاني القرآن للأخفش ١٢٤ والمسائل البغداديات ٢٩٠ ، ٣٥٢ والمغني ١٨٢ وشرح أبياته
٤ / ١٥٢ ، ١٥٣ والهمع ٩٨ / ٤ والخزانة ٤٩٨ / ٨ .

ورواية البغداديين في الخزانة وشرح أبيات المغني كرواية ملحقات الديوان ، أي : كَيْمَا يُضُرُّ وَيَنْفَعُ ،
قال البغداديين في الخزانة : " فعلى هذه الرواية - يقصد رواية النصب - ما زائدة و " يَضُرُّ "
منصوبٌ بـ " كَيَّ " ، وَاللَّامُ مُقَدَّرَةٌ ، و " أَنْتَ " فَاعِلٌ لِفِعْلِ مُحذوفٍ يُقْسَرُهُ الْمَذْكُورُ ، أي : إِذَا لَمْ تَنْفَعِ
الصَّدِيقَ فَضُرَّ الْعَدُوَّ " .

(٣) انظر : المسائل البغداديات ٢٩١ ، ٣٥٢ وشرح أبيات المغني ٤ / ١٥٢ - ١٥٣ ، وهذا قول الفارسي
في البغداديات ، ونقله عنه البغداديين .

(٤) الكتاب ٣ / ١١٦ .

(٥) لرؤية . ملحقات ديوانه ١٨٣ .

وهو من شواهد سيبويه ٣ / ١١٦ ، وانظر أيضًا : الإنصاف ٥٩١ والهمع ٤ / ٢٣١
والخزانة ١٠ / ٢٢٥ .

لَا تَشْتُمُ النَّاسَ كَمَا لَا تُشْتَمُ

ويجوز أن تكون " ما " مَصْدَرِيَّةً ، ويجوز أن يكون مَجْمُوعُهَا
لِلتَّشْبِيهِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ اجْعَلْ لَنَا إِلَahًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ ﴾ (١) ، ويجوز أن تكون
وَقْتًا ، تقول : ادْخُلْ كَمَا أَنْ يُسَلِّمَ الْإِمَامُ ، أى : فى ذلك الوقت .
والكوفيون (٢) والمبرد (٣) ينصبون بِـ " كَمَا " كما ينصبون بِـ " كَيْمَا "
وَأَنْشَدُوا (٤) :

لَا تَظْلِمُوا النَّاسَ كَمَا لَا تَظْلَمُوا

الصَّنْفُ الثَّالِثُ : " إِذَا " ولها ثلاثُ أحوالٍ حَالٌ تَعْمَلُ فِيهَا ، وحالٌ لَا تَعْمَلُ ١٧٦/
فِيهَا ، وحالٌ تَعْمَلُ فِيهَا وتُلغى ، وَالْعَمَلُ لَهَا نَفْسُهَا (٥) ، وَقَوْمٌ يُقَدِّرُونَ بَعْدَهَا " أَنْ "
مُضْمَرَةً (٦) ، وَالْعَمَلُ لَهَا ، وَقَوْمٌ يُشَبِّهُونَهَا بِـ " كَى " وَيَعْمَلُونَهَا فِى كُلِّ مَوْضِعٍ
وَلِيَّهَا فِيهِ فِعْلٌ مُضَارِعٌ ، وَقَوْمٌ يَجْعَلُونَهَا بِمَنْزِلَةِ " هَلْ " (٧) وَيَرْفَعُونَ
بِهَا ، فيقولون : إِذَا أَفْعَلُ .

(١) ١٣٨ / الأعراف .

(٢) الإنصاف ٥٨٥ .

(٣) لم أقف على رأي المبرد فى النصب بِـ " كما " فى كتبه المطبوعة ، وقد نَسَبَ إِلَيْهِ ذَلِكَ أَبُو الْبَرَكَاتِ

الأنباريُّ فى الموضع السَّابِقِ مِنَ الْإِنْصَافِ ، وانظر أيضًا : الرُّضَى عَلَى الْكَافِيَةِ ٢ / ٢٤٠ .

(٤) لرويه . ملحقات ديوانه ١٨٣ .

وانظر : أمالى ابن الشجري ١ / ١٨٦ والإنصاف ٥٨٧ ، ٥٩١ والخزانة ٨ / ٥٠٠ و ١٠ / ٢٢٣ .

(٥) وهو مذهب سيبويه . الكتاب ٣ / ١٢ .

(٦) وهو مذهب الخليل ، قال سيبويه فى الكتاب ٣ / ١٢ : " وذكر لي بعضهم أَنَّ الْخَلِيلَ قَالَ : " أَنْ "

مُضْمَرَةً بَعْدَ " إِذَنْ " .. " وَقِيلَ : إِنَّهُ أَيْضًا مَذْهَبُ الرَّجَّازِ وَالْفَارِسِيِّ . انظر : الهمع ٤ / ١٠٤ .

(٧) فى سيبويه ٣ / ١٦ : " وَزَعَمَ عِيسَى بْنُ عُمَرَ أَنَّ نَاسًا مِنَ الْعَرَبِ يَقُولُونَ إِذَنْ أَفْعَلُ ذَاكَ .. جَعَلُوهَا

بِمَنْزِلَةِ " هَلْ " و " بَلْ " ، وانظر أيضًا : الجنى الدانى ٣٥٦ .

أَمَّا حَالُ الْعَمَلِ فَتَفْتَقِرُ إِلَى خَمْسٍ ^(١) شُرَاطُ :

- أَنْ تَكُونَ أَوَّلًا .

- وَأَنْ يَلِيَهَا فَعْلٌ مُسْتَقْبَلٌ .

- وَأَنْ تَكُونَ جَوَابًا وَجَزَاءً .

- وَأَنْ لَا يُفْصَلَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْفَعْلِ بِشَيْءٍ غَيْرِ الْقَسَمِ .

- وَأَنْ لَا يَكُونَ مَا بَعْدَهَا مُعْتَمِدًا عَلَى مَا قَبْلَهَا اعْتِمَادًا فَائِدَةً .

فَمَتَى اجْتَمَعَتْ هَذِهِ الشَّرَاطُ جَازَ لَهَا الْعَمَلُ ، يَقُولُ لَكَ الْقَائِلُ : أَنَا أُرْعَى

حَقِّكَ ، فَتَقُولُ فِي الْجَوَابِ : إِذَا أَكْرَمَكَ ، وَإِذَا وَاللَّهِ أَكْرَمَكَ ، وَلَيْسَ فِي أَخَوَاتِهَا مَا يَفْصِلُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَعْمُولِهِ ، وَلَا مَا يُلْغِي غَيْرُهَا .

وَأَمَّا حَالُ تَرْكِ الْعَمَلِ ، فَإِذَا فُقِدَ مِنْ هَذِهِ الشَّرَاطِ شَرِيطَةٌ لَمْ

تَعْمَلْ ، وَكَانَ مَا بَعْدَهَا مَرْفُوعًا ، كَمَا إِذَا اعْتَمَدَ مَا بَعْدَهَا عَلَى مَا قَبْلَهَا كَقَوْلِهِ :

زَيْدٌ إِذَا يَضْرِبُكَ ، أَوْ كَانَ مَا بَعْدَهَا فَعْلًا حَالًا لَمْ تَعْمَلْ ، تَقُولُ لِمَنْ يَتَحَدَّثُ

بِحَدِيثٍ : إِذَا أَظْنُوكَ كَاذِبًا ؛ لِأَنَّكَ تُخْبِرُ أَنَّكَ فِي حَالِ الظَّنِّ ، أَوْ لَمْ تَكُنْ أَوَّلًا ،

كَقَوْلِكَ : زَيْدٌ إِذَا يَقُومُ .

وَأَمَّا حَالُ الْإِعْمَالِ وَالْإِلْغَاءِ ؛ فَإِذَا كَانَ قَبْلَهَا حَرْفُ عَطْفٍ وَلَمْ يَكُنْ مَا قَبْلَهُ

مَنْصُوبًا ، تَقُولُ : إِنْ تَأْتَيْتَنِي أَتِكَ وَإِذَا أَكْرَمُكَ ، وَأَكْرَمَكَ ، بِالنَّصْبِ

(١) فِي الْأَصْلِ : خَمْسَةٌ .

والرَّفْع ، ويجوزُ الجُزْمُ على العَطْفِ ، وقُرِئَ قَوْلُهُ تعالى : ﴿ وَإِذَا لَا يَلْبِثُونَ خَلْفَكَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ (١) و ﴿ يَلْبِثُونَ ﴾ (٢) .

فإنَّ تَمَّ الكلامُ دُونَهَا جازٌ أَنْ يُسْتَأْنَفَ بها وَيُنْصَبَ ، وتكونُ جواباً ، كقوله (٣) :

ارْدُدْ حِمَارَكَ لَا يَرْتَعُ بَرَوْضَتَنَا إِذَا يُرَدُّ وَقَيْدُ الْعَيْرِ مَكْرُوبُ
كَأَنَّهُ أَجَابَ مَنْ قَالَ : لَا أَفْعَلْ ذَاكَ ، فَقَالَ : إِذَا يُرَدُّ .

(١) ٧٦ / الإسراء . هذا و " خَلْفَكَ " قراءة ابن كثير ونافع وأبى عمرو وعاصم في رواية أبى بكر عنه .
و " خلافاً " قراءة عاصم في رواية أبى بكر عنه و " خلافاً " قراءة عاصم في رواية حفص عنه ،
وهي أيضاً قراءة ابن عامر وحمزة والكسائي ويعقوب ، ووافقهم الحسن والأعمش . انظر :
السبعة ٢٨٣ - ٣٨٤ والإتحاف ٣٤٤ .

(٢) وهي قراءة أبى وعبدالله . قال سيبويه في الكتاب ١٣ / ٣ " وَلَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّ هَذَا الْحَرْفَ فِي بَعْضِ
الْمَصَاحِفِ « وَإِنْ لَا يَلْبِثُونَ خَلْفَكَ إِلَّا قَلِيلًا » ، وَسَمِعْنَا أَنَّ بَعْضَ الْعَرَبِ قَرَأَهَا فَقَالَ : « وَإِذَا لَا
يَلْبِثُونَ » ، وَاَنْظُرْ : شَوَاذُ ابْنِ خَالَوَيْهِ ٧٧ .

وقال أبو حيان في البحر المحيط ٦ / ٦٦ : " وَقَرَأَ أَبُو : « وَإِذَا لَا يَلْبِثُونَ » بِحَذْفِ النُّونِ ، أَعْمَلَ
إِذْنًا ، فَانْصَبَ بِهَا عَلَى قَوْلِ الْجُمْهُورِ ، وَكَذَا هِيَ فِي مُصْنَفِ عَبْدِ اللَّهِ مَحذُوفَةُ النُّونِ " .

(٣) هو عبدالله بن عَمَّةِ الضَّبِّي . المفضليات ٣٨٣ .

والبَيْتُ من شواهد سيبويه ٣ / ١٤ . وانظر أيضاً : المقتضب ٢ / ١٠ والأصول ٢ / ١٤٨
والتبصرة ٣٩٦ وابن يعيش ٧ / ١٦ والخزانة ٨ / ٤٦٢ وشرح الحماسة للمرزوقي ٥٨٦ .

المكروب : المدانى المقارب ، كناية عن تقييد حركته .

قال المرزوقي : جَعَلَ إِرسالَ الحِمَارِ فِي حِمَاهِمُ كَنَايَةً عَنِ التَّحَكُّكِ بِهِمْ ، وَالتَّعَرُّضِ لِمَسَاحَتِهِمْ ، وَلَا
حِمَارَ تَمَّ وَلَا رَوْضَ .

وتقول : والله إذا لا أفعل ، فتلغى : لاعتماد الفعل على القسم ، ولو
أعملتها لم تأت لليمين بجواب ، وأنشد سيبويه (١) :

لئن عاد لي عبدالعزيز بمثلها وأمكنني منها إذا لا أقيلها ١٧٦
لأن قوله : " لا أقيلها " معتمد على ما في قوله : " لئن عاد لي " من تقدير
القسم ، كأنه قال والله لئن عاد لي .

وإذا قلت : إن تكرمني إذا أكرمك ، وجب الجزم ، لأن الشرط يقتضي
الجواب : فاستحقاقه في الفعل أقوى من " إذا " .

و "إذا" يكتبها البصري بالالف (٢) ، ويقف عليها بالالف ، والكوفي
يكتبها (٣) بالنون ، ومن النحاة من يكتبها إذا عملت بالنون (٤) وإذا لم تعمل
بالالف ، ومنهم من يعكس (٥) القضية .

(١) الكتاب ٣/ ١٥ . والبيت لكثير . ديوانه ٣٠٥ .

وانظر : ابن يعيش ٩/ ١٣ ، ٢٢ والمغني ٢١ وشرح أبياته ١/ ٧٨ والهمع ٤/ ١٠٦ والخزانة
٤٧٣/ ٨ .

عبدالعزیز : هو ابن مروان . لا أقيلها : لا أردّها ، والإقالة : الردّ ، ومنه إقالة البيع ، وهي فسخه .
والضمير في : لا " أقيلها " يعود إلى " خطّة الرشد " في بيت سابق على الشاهد .

(٢) انظر : الرضي على الشافعية ٣/ ٣١٨ والجنى الداني ٣٥٩ .

(٣) انظر : الجنى الداني ٣٥٩ والمغني ٢١ .

(٤) انظر ما سبق في (١) ، (٢) . وانظر أيضا : الصبان على الأشموني ٣/ ١٩١ .

(٥) وهو الفراء ، وتبعه ابن خروف . انظر : (١) ، (٢) ، (٣) .

النوع الخامس:

في الحروف الجازمة ، وفيه فرعان :

الفرع الأول : في تعريفها ، وهي خمسة : "لَمْ" و "لَمَّا" و "لَمْ" و "لَمْ" و "لَمْ" الأمر
و "لَا" في النهي ، وحرف الشرط مع ما جُمِلَ عليه .

وكلُّهُنَّ يَجْزِمْنَ الفِعْلَ المضارعَ إِذَا وَقَعَ بَعْدَهُنَّ ، ولم يكن فيه مانع من
نُونِي التأكيدِ و "نُونِ" جماعة النساء ؛ فَإِنَّهُ يَكُونُ مَبْنِيًّا ؛ تقولُ : لم يَقَمْ زيدٌ ،
ولم يَقَمْ عمرو وليذهب بشرٌ ، ولا يَخْرُجْ جَعْفَرٌ ، وإنْ تَفَعَّلَ أَفْعَلٌ ، وكلُّهُنَّ يَحْذِفْنَ
"نُونِ" الأفعالِ الخمسةِ ، نحو : لم يَضْرِبَا ولم يَضْرِبُوا ، ولم تَضْرِبِي ، وقد تقدّم
ذكرها (١) .

أما "لَمْ" : فهي نفْيٌ قولك : "فَعَلَ" ، فتقولُ : لم يَفْعَلْ ، وهي نفْيٌ لما
مَضَى بِصِيغَةِ المضارعِ ؛ لأنَّكَ إِذَا قُلْتَ : لم يَقَمْ زيدٌ ، فَإِنَّمَا نَفَيْتَ قِيَامَهُ فيما
مَضَى ، فتَجْعَلُ الفِعْلَ المُسْتَقْبَلَ ماضِيًا في المعنى .
وقد جَاءَتْ في الشعر غيرَ عامِلَةٍ ، قال (٢) :

لَوْلَا فَوَارِسُ مَنْ نَعِمَ وَأُسْرَتَهَا يَوْمَ الصُّلَيْفَاءِ لَمْ يُوَفُّونَ بِالْجَارِ

(١) انظر : ص ٣٤-٣٥ .

(٢) لم أَقِفْ على اسمِهِ .

انظر : المحتسب ٤٢/٢ والخصائص ٣٨٨/١ والضرائر ٣١٠ والمغني ٢٧٧ ، ٣٣٩ وشرح أبياته
١٣١/٥ .

فوارسُ : جمع فارس ، شذوذًا . نَعِمَ : اسمُ امرأة . الصُّلَيْفَاءُ : مُصَغَّرُ صلفاء ، وهي الأرض
الصُّلْبَةُ ، ويوم الصُّلَيْفَاءِ من أيام العربِ .

وقد فَصَلُوا بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْفِعْلِ ، فِي الشَّعْرِ ، قَالَ (١) :

فَأَضَحَّتْ مَغَانِيهَا قَفَاراً رَسُومُهَا كَأَنَّ لَمْ سِوَى أَهْلِ مِنَ الْوَحْشِ تُؤْهِلْ

وَأَمَّا " لَمَّا " فَإِنَّهَا [نَفْيٌ] (٢) لِقَوْلِكَ : قَدْ فَعَلَ [فيقول] (٢) لَمَّا يَفْعَلُ ، ٧٧

فَزَادُوا " مَا " بِإِزَاءِ " قَدْ " ، فَتَضَمَّنَتْ بِذَلِكَ مَعْنَى التَّوَقُّعِ وَالِانْتِظَارِ .

وَأَجَازَ وَادْخُولَهَا عَلَى الْمَاضِي ، وَأَجَازُوا حَذَفَ الْفِعْلَ بَعْدَهَا ، كَمَا حَذَفُوهُ

بَعْدَ " قَدْ " ، يَقُولُ الْقَائِلُ : أَقَامَ زَيْدٌ ؟ فَتَقُولُ : جِئْتُ وَلَمَّا ، أَيْ : وَلَمَّا يَقُمْ ، كَمَا

قَالَ النَّابِغَةُ (٣) فِي " قَدْ " :

أَرْفَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدْ

(١) هُوَنُو الرِّمَّة . ديوانه ١٤٦٥ .

وانظر : تأويل مشكل القرآن ٢٠٧ والخصائص ٢ / ٤١٠ والضرائر ٢٠٢ والمغني ٢٧٨ وشرح
أبياته ١٤٣ / ٥

أَضَحَّتْ : صَارَتْ . الْمَغَانِي : جَمْعُ مَغْنًى ، مِنْ : غَنَى بِالْمَكَانِ - بَوْنٌ : رَضِيَ - أَقَامَ بِهِ . قَفَاراً :
جَمْعُ قَفَرٍ وَهِيَ الْمَفَازَةُ لَا مَاءَ بِهَا وَلَا نَبَاتٍ ، وَدَارُ قَفَرٌ : خَالِيَةٌ مِنْ أَهْلِهَا .

رَسُومُهَا : جَمْعُ رَسْمٍ ، وَهُوَ : الْأَثَرُ . أَهْلٌ : يُقَالُ : أَهْلُ الْمَكَانِ أَهْولاً - مِنْ بَابِ قَعَدَ - عَمُرُ بَأَهْلِهِ .
تُؤْهِلُ : تُنْزَلُ .

(٢) تَتِمَّةٌ يَلْتَمِمْ بِمِثْلِهَا الْكَلَامُ . وَهَذَا اضْطِرَابٌ يَسِيرُ فِي النَّصِّ ، وَلَعَلَّ ابْنَ الْأَثِيرِ نَاقِلُ كَلَامِ ابْنِ
السَّرَّاجِ فِي الْأَصُولِ ٢ / ٥٧ وَنَصَّهُ . " وَأَمَّا " لَمَّا " فَإِنَّهَا " لَمْ " ضَمَّتْ إِلَيْهَا " مَا " وَبُنِيَتْ مَعَهَا ،
فَغَيَّرَتْ حَالَهَا كَمَا غَيَّرَتْ " لَوْ " وَنَحَوَهَا ، وَجَوَابُ " لَمَّا " قَدْ فَعَلَ ، يَقُولُ الْقَائِلُ : لَمَّا يَفْعَلُ ، فيقول :
قَدْ فَعَلَ .. وَيَبْدُو أَنَّ فِي كَلَامِ ابْنِ السَّرَّاجِ بَعْضَ الْاضْطِرَابِ ، بِسَبَبِ نَقْصِ بَعْضِ الْكَلِمَاتِ ؛
فَقِيمَا نَقَلْتُهُ مِنَ الْأَصُولِ تَغْيِيرَ طَافِيْفٍ جَدًّا .

(٣) ديوانه ٨٩ .

وانظر : الخصائص ٢ / ٣٦١ و ٣ / ١٣١ وابن يعيش ٨ / ٥ ، ١١٠ ، ١٤٨ و ٩ / ١٨ ، ٥٢
والمغني ١٧١ ، ٣٤٢ وشرح أبياته ٤ / ٩١ و ٦ / ٤٧ والخزانة ٧ / ١٩٧ و ٩ / ٨ .

تقديره : كَأَنَّ قَدْ (١) كَانَ .

وقد حَمَلُوا عَلَيْهَا " لَمْ " فِي حَذْفِ الْفِعْلِ بَعْدَهَا ، قَالَ ابْنُ هَرْمَةَ (٢) :
احْفَظْ وَدِيْعَتَكَ الَّتِي اسْتَوْدِعْتَهَا يَوْمَ الْأَعَازِبِ إِنْ وَصَلْتَ وَإِنْ لَمْ
يُرِيدُ : وَإِنْ لَمْ تَصِلْ .

وَزَمَانُ " لَمَّا " أَطْوَلُ مِنْ زَمَانِ " لَمْ " تَقُولُ : نَدِمْتُ وَلَمْ يَنْفَعْنِي النَّدَمُ ، أَيْ :
عَقِيبَ نَدَمِي ، فَإِذَا قُلْتَ : وَلَمَّا ، أَرَدْتَ بِهِ امْتِدَادَ النَّدَمِ ، أَيْ : لَمْ يَنْفَعْنِي إِلَى
وَقْتِي هَذَا .

وَتَقَعُ " لَمَّا " بِمَعْنَى الظَّرْفِ الْمَاضِي إِذَا كَانَ فِيهَا مَعْنَى الْجَوَابِ ، كَقَوْلِكَ :
لَمَّا جِئْتُ جِئْتُ ، قَالَ سَيَبَوِيهِ : وَتَكُونُ " لَمَّا " لِلْأَمْرِ الَّذِي قَدْ وَقَعَ لَوْقُوعَ غَيْرِهِ ،
وَإِنَّمَا تَجِيءُ (٣) بِمَنْزِلَةِ " لَوْ " فَهِيَ عِنْدَهُ حَرْفٌ ، وَجَعَلَهَا قَوْمٌ أُسْمًا (٤) ، وَمَا
بَعْدَهَا مَجْرُورٌ بِالِإِضَافَةِ ، قَالَ شَيْخُنَا : وَعِنْدِي أَنَّ " لَمَّا " الظَّرْفِيَّةَ غَيْرُ (٥)
الْحَرْفِيَّةَ .

وَأَمَّا " لَامُ " الْأَمْرِ ؛ فَكَقَوْلِكَ : لِيَخْرُجَ زَيْدٌ ، وَلِيَضْرِبَ عَمْرُو بْنُ بَكْرٍ ، وَتَدْخُلُ
عَلَى الْغَائِبِ كَثِيرًا ، وَعَلَى الْمُخَاطَبِ قَلِيلًا : اسْتِغْنَاءٌ عَنْهَا بِصِغَةِ الْأَمْرِ ، وَكَيْلًا

(١) فِي بَقِيَّةِ الْمَصَادِرِ : وَكَأَنَّ قَدْ زَالَتْ .

(٢) دِيَوَانُهُ ٢١٩ وَرَوَايَةُ الدِّيَوَانِ هَكَذَا .

وَعَلَيْكَ عَهْدُ اللَّهِ إِنْ بَيَّابِهِ أَهْلُ السَّيَالَةِ إِنْ فَعَلْتَ وَإِنْ لَمْ

انْظُرْ : الضَّرَائِرُ ١٨٣ وَالْمَغْنِي ٢٨٠ وَشَرَحَ أَبْيَاتَهُ ١٥١ / ٥ وَالْخَزَانَةُ ٨ / ٩ .

يَوْمَ الْأَعَازِبِ : مِنْ أَيَّامِ الْعَرَبِ ، قَالَ الْبَغْدَادِيُّ فِي شَرَحِ أَبْيَاتِ الْمَغْنِيِّ : " لَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ فِي كُتُبِ
أَيَّامِ الْعَرَبِ " .

(٣) الْكِتَابُ ٢٣٤ / ٤ .

(٤) مِنْهُمْ ابْنُ السَّرَّاجِ وَالْفَارَسِيُّ . انْظُرْ : الْأَصُولُ ١٥٧ / ٢ وَالشَّعْرُ لِأَبِي عَلِيٍّ الْفَارَسِيِّ ٨٩٠٧ .

(٥) انْظُرْ : الْفُرَّةُ لِابْنِ الدَّهَّانِ ، الْقِسْمُ الْأَوَّلُ مِنَ الْجُزْءِ الثَّانِي ق ٧٩ / ١ .

يَلْتَبِسَ الْغَائِبُ بِالْمَخَاطَبِ : لِعَدَمِ حَرْفِ الْمَضَارَعَةِ (١) بَعْدَهَا ، وَعَلَيْهِ قُرِئَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ فَبِذَلِكَ فَلْتَفَرَحُوا ﴾ (٢) ، بِالنَّاءِ (٣) ، وَتَدْخُلُ لِلْمَتَكَلِّمِ ، نَحْوُ : لَا قُمْ ، وَلَاضْرِبْ زَيْدًا ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَلَنَحْمِلَ خَطَايَاكُمْ ﴾ (٤) .

وهذه اللامُ مَكْسُورَةٌ أَبَدًا (٥) ، فَإِذَا دَخَلَتْ عَلَيْهَا "الْوَاوُ" وَ"الفَاءُ" وَ"ثُمَّ" فَمِنْهُمْ مَنْ يُسَكِّنُهَا مَعَ (٦) الثَّلَاثَةِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَكْسِرُهَا (٧) مَعَهَا (٨) ، وَمِنْهُمْ مَنْ يُسَكِّنُهَا مَعَ الْفَاءِ وَالْوَاوِ (٩) ، وَقَدْ قُرِئَ بِالْجَمِيعِ ، /كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبِ ١٧٧

(١) فِي الْأَصْلِ : بَعْدِهَا ، وَلَعَلَّ الصَّوَابُ مَا أُثْبِتَهُ : لِأَنَّ حَرْفَ الْمَضَارَعَةِ يُحذفُ مِنْ أَمْرِ الْمَخَاطَبِ : اسْتِغْنَاءً عَنْ حَرْفِ الْمَضَارَعَةِ بِدَلَالَةِ الْحَالِ ، وَتَخْفِيفًا لِكثَرَةِ الاسْتِغْنَاءِ ، وَلِأَنَّ حَذْفَ حَرْفِ الْمَضَارَعَةِ لَمْ يَأْتُوا بِلَامِ الْأَمْرِ : لِأَنَّهَا عَامِلَةٌ ، وَالْفِعْلُ بِزَوَالِ حَرْفِ الْمَضَارَعَةِ مِنْهُ خَرَجَ عَنْ أَنْ يَكُونَ مُعْرَبًا : فَلَمْ يَدْخُلْ عَلَيْهِ الْعَامِلُ . وَانْظُرْ : سِرِّ الصَّنَاعَةِ ٣٨٧ وَابْنُ يَعِيشَ ٥٩ / ٧ .

(٢) ٥٨ / يُونُسَ .

(٣) وَهِيَ قِرَاءَةُ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ وَأَبِي الْحَسِّ وَأَبُو رَجَاءَ بْنِ هُرْمُزٍ وَابْنُ سِيرِينَ وَأَبُو جَعْفَرٍ الْمَدَنِيُّ وَالسَّلْمِيُّ وَقَتَادَةُ وَالْهَلَالُ بْنُ سَيَافٍ وَالْأَعْمَشُ وَغَيْرِهِمْ . انْظُرْ : السَّبْعَةُ ٣٢٨ وَالْمَحْتَسَبُ ٣١٣ / ١ وَالْبَحْرُ الْمَحِيطُ ١٧٢ / ٥ وَالنَّشْرُ ٢٨٥ / ٢ وَالْإِتْحَافُ .

(٤) ١٢ / الْعَنْكَبُوتُ .

(٥) وَحَكَى الْفَرَّاءُ عَنْ بَنِي سُلَيْمٍ فَتَحَّهَا . انْظُرْ : مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَّاءِ ٢٨٥ / ١ وَسِرِّ الصَّنَاعَةِ ٣٨٤ وَالْجَنَى الدَّانِي ١٥٤ .

(٦) انْظُرْ : الْجَنَى الدَّانِي ١٥٤ .

(٧) وَهُوَ الْأَصْلُ : انْظُرْ سَبِيحِيهِ ١٥٠ / ٤ وَالْمَقْتَضِبُ ١٣١ / ٢ .

(٨) قَوْلُهُ : فَمِنْهُمْ مَنْ يَسَكِّنُهَا مَعَ الثَّلَاثَةِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَكْسِرُهَا مَعَهَا ، مَكْرَدٌ فِي الْأَصْلِ .

(٩) انْظُرْ : الْمَوْضِعَ السَّابِقَ مِنْ سَبِيحِيهِ ، وَانْظُرْ أَيْضًا : سِرِّ الصَّنَاعَةِ ٣٨٤ . هَذَا وَقَدْ جَعَلَ الْمُبَرِّدُ

إِسْكَانَ اللَّامِ بَعْدَ "ثُمَّ" لِحُنَا : انْظُرْ : الْمَقْتَضِبُ ١٣٢ / ٢ وَالْكَشَفُ عَنْ وَجْهِ الْقِرَاءَاتِ السَّبْعِ ٢ /

١١٧

إِلَى السَّمَاءِ ثُمَّ لَيَقْطَعُ ﴿١﴾ وقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ لَيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ ﴾ ﴿٢﴾

وزعم بعضهم أنَّ " لامَ " الأمرِ ﴿٣﴾ حُذِفَتْ فِي الشَّعْرِ مَعَ بَقَاءِ حَرْفِ الْمُضَارَعَةِ ﴿٤﴾ ، قَالَ :

مُحَمَّدٌ تَقْدِرُ نَفْسَكَ كُلَّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ أَمْرِ تَبَالًا

(١) ١٥ / الحج .

وقرأ بكسر اللام أبو عمرو وابن عامر وتأنع بخلاف عنه : إذ روى عنه الإسكان في رواية ورش ،
وقرأ بكسر اللام أيضا رؤيس . ووافقهم اليزيدي .
وقرأ بإسكان اللام ابن كثير وعاصم وحمره والكسائي وأبو جعفر .
انظر : السبعة ٤٣٤ - ٤٣٥ والنشر ٢ / ٣٢٦ والإتحاف ٣١٤ .

(٢) ٢٩ / الحج .

وقرأ بكسر اللام ابن كثير ، في رواية القواس عنه ، وقرأ بالكسر أيضا : أبو عمرو وابن عامر ،
ورش ورؤيس وأبو جعفر ويعقوب وخلف ، ووافقهم اليزيدي .
وقرأ بإسكان ابن كثير في رواية البرقي عنه ، وقرأ بإسكان أيضا : عاصم وحمره والكسائي ،
ووافقهم الحسن والأعمش .

وقرأ بكسر اللام في " وليوفوا " ابن عامر في رواية ابن ذكوان عنه بقرأ الجمهور بإسكان .
انظر : السبعة ٤٣٤ - ٤٣٥ ، والنشر ٢ / ٣٢٦ والإتحاف ٣١٤ .

وانظر : ما نقله ابن جني في سِرِّ الصَّنَاعَةِ ٣٨٤ عن الفارسي حول إسكان اللام بعد ثم في قوله
تعالى : " ثُمَّ لَيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَ : " ثُمَّ لَيَقْطَعُ " .

(٣) قال سيبويه في الكتاب ٨ / ٨ : " وأعلم أنَّ هذه اللام قد يجوز حذفها في الشعر ، وتعمل مضمرة ."
(٤) اختلف في هذا القائل ، فقليل : إنه حسَّان بن ثابت ، وقيل : إنه أبو طالب عم النبي صلى الله عليه
وسلم ، وليس البيت في المطبوع من الديوانين . وقيل : إنه الأعمش ، ووجدته في زيادات ديوانه
المطبوع في أوربا ص ٢٥٢ مفرداً .

وهو من شواهد سيبويه ٨ / ٨ . وانظر أيضا : معاني القرآن للأخفش ٧٥ والمقتضب ١٣٠ / ٢
والأصول ١٧٥ / ٢ والشعر لأبي على الفارسي ٥٢ وسر الصناعة ٣٩١ والتبصرة ٤٠٦ والإنصاف
٥٣٠ وابن يعيش ٣٥ / ٧ والضرائر ١٤٧ والمغني ٢٢٤ ، ٦٤١ وشرح أبياته ٣٣٥ / ٤ و ٣٥٢ / ٧
والخزانة ١١ / ٩ ، ١٠٦ .

التَّال : سوء العاقبة ، وتأوُّه مُبْدَلَةٌ من الواو : فأصله : الوَال .

يُرِيدُ : لِتَقْدِ نَفْسَكَ (١) ، وَكَقَوْلِ الْآخِرِ (٢) :

عَلَى مِثْلِ أَصْحَابِ الْبِعُوضَةِ فَأَخْمَشِي لَكَ الْوَيْلُ حُرُّ الْوَجْهِ أَوْ يَبْكُ مَنْ بَكَى
يُرِيدُ : لِيَبْكُ (٣) ، وَقِيلَ : إِنَّ " الْيَاءَ " حُذِفَتْ لِغَيْرِ الْجَازِمِ .

وَأَمَّا " لَا " النَّهْيُ : فَهِيَ تَقْيِضَةٌ " لَا مِ " الْأَمْرِ إِلَّا أَنَّهَا تَكُونُ لِلْمُخَاطَبِ
وَالْغَائِبِ سَوَاءً ؛ [تَقُولُ] (٤) لَا تَخْرُجْ ، وَلَا يُخْرَجُ زَيْدٌ . وَلَا يَجُوزُ حَذْفُهَا وَهِيَ
مُرَادَةٌ .

وَقَدْ وَرَدَ النَّفْيُ وَالْمُرَادُ بِهِ النَّهْيُ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا
جِدَالَ فِي الْحَجِّ ﴾ (٥)

(١) قَالَ الْأَخْفَشُ : " يُرِيدُ : لِتَقْدِ ، وَهَذَا قَبِيحٌ " ، وَقَالَ ابْنُ جَنِّي : " .. فَحُذِفَ اللَّامُ ، وَهَذَا أَقْبَحُ مِنْ
الْأَوَّلِ - يَعْنِي بَيْتَ مُتَمِّمٍ بَيْنَ نَوِيْرَةِ الْآتِي بَعْدُ - ؛ لِأَنَّ قَبْلَ ذَلِكَ شَكٌّ فِيهِ مَعْنَى اللَّامِ ، وَهُوَ "
أَخْمَشِي " ؛ لِأَنَّ عَنْهُ : لِأَخْمَشِي وَهَذَا لَيْسَ قَبْلَهُ شَيْءٌ مَعْنَاهُ مَعْنَى اللَّامِ .. " .
(٢) هُوَ مُتَمِّمٌ بَيْنَ نَوِيْرَةِ .

وَالْبَيْتُ مِنْ شَوَاهِدِ سَبِيْوِيْهِ ٩ / ٣ ، وَانْظُرْ أَيْضًا : مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْأَخْفَشِ ٧٦ وَالْمُقْتَضَبِ ٢ / ١٣٢
وَالْأَصُولِ ٢ / ١٧٤ وَسِرُّ الصَّنَاعَةِ ٣٩١ وَالْإِنْصَافِ ٥٣٢ وَالْمَقْنِي ٢٢٥ وَشَرَحَ أُبَيَّاتِهِ ٤ / ٣٣٩ .
الْبِعُوضَةُ : مَاءٌ لِبَنِي أَسَدٍ بَنَجْدٍ ، وَفِي هَذَا الْمَوْضِعِ كَانَ مَقْتُلُ مَالِكِ بْنِ نَوِيْرَةِ أَخِي مُتَمِّمٍ . أَخْمَشِي :
يُقَالُ : خَمَشَ وَجْهَهُ : خَدَشَهُ وَلَطَمَهُ وَضْرَبَهُ وَقَطَعَ عَضْوًا مِنْهُ ، وَهُوَ مِنْ بَابِي : ضَرْبَ وَنَصَرَ . حُرُّ
الْوَجْهِ : مَا أَقْبَلَ مِنْهُ عَلَيْكَ .

(٣) فِي أَصُولِ ابْنِ السَّرَاجِ ٢ / ١٧٥ : " قَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ : وَلَا أَرَى ذَا عَلَى مَا قَالُوا ؛ لِأَنَّ عَوَامِلَ
الْأَفْعَالِ لَا تُضْمَرُ ، وَأَضْعَفُهَا الْجَازِمَةُ .. وَلَكِنَّ بَيْتَ مُتَمِّمٍ يُحْمَلُ عَلَى الْمَعْنَى ؛ لِأَنَّهُ إِذَا قَالَ :
فَأَخْمَشِي ، فَهُوَ فِي مَوْضِعٍ : فَلَتَخْمَشِي ، فَعَطَفَ الثَّانِي عَلَى الْمَعْنَى " .
وَانْظُرْ قَوْلَ ابْنِ جَنِّي السَّابِقَ فِي سِرِّ الصَّنَاعَةِ ؛ فَيَبْدُو أَنَّهُ مَنْقُولٌ عَنِ الْفَارَسِيِّ عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ
الْمَبْرَدِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(٤) تَمَّتْ يَلْتَمِ بِمِثْلِهَا الْكَلَامُ .

(٥) ١٩٧ / الْبَقَرَةِ . وَانْظُرْ : مَعَانِي الْقُرْآنِ وَإِعْرَابُهُ لِلزَّجَاجِ ٨ / ٢٧٠ .

وَوَرَدَ الْخَبْرُ وَالْمَرَادُ بِهِ الْأَمْرُ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَالْمَطْلَقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ
بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ﴾ (١)

وَوَرَدَ الْاسْتِفْهَامُ وَالْمَرَادُ بِهِ الْأَمْرُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ ﴾ (٢)
أَي : انْتَهُوا (٣).

الفرع الثاني : في الشرط والجزاء ، وفيه فصلان :

الفصل الأول : في تعريفه ، وذكر حروفه .

وهو معنى من معانى الكلام التي انقسم إليها ، كالخبر والاستفهام
والتمنى .

وحرفه الذى يحصل به الشرط والجزاء فى الأصل " إِنْ " وحدها ، وقد
شبهوا بها أسماء وظروفاً .

فالأسماء : " مَنْ " و " مَا " و " أَيْ " و " مَهْمَا " ،

والظروف : " أَيْنَ " و " مَتَى " و " أُنَى " و " أَيْ حِينَ " و " أَيْنَمَا " و " حَيْثَمَا " و
" إِذَا " و " إِذَا مَا " .

فهذه جميعها تعمل عمل " إِنْ " ، نحو : إِنْ تَذَهَبْ أَذْهَبْ ، وَمَنْ يَخْرُجْ
أَخْرُجْ مَعَهُ ، وَمَا يَفْعَلْ أَفْعَلْ ، وَأَيُّهُمْ يَجْلِسُ أَجْلِسْ مَعَهُ ، وَمَهْمَا تُحْسِنِ إِلَى
أَحْسِنِ إِلَيْكَ ، وَأَيْنَ تَكُنْ أَكُنْ ، وَمَتَى تَقُمْ أَقُمْ ، وَأُنَى تَقْعُدْ أَقْعُدْ ، وَأَيْ حِينَ

(١) ٢٢٨ / البقرة .

(٢) ٩١ / المائدة .

(٣) قال الزجاج فى معاني القرآن وإعرابه ١ / ٢٩٢ : " ومعنى " فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ " التَّحْصِيصُ عَلَى
الانتهاء والتَّرك . "

تَذْهَبُ أَذْهَبَ ، وَإِذَا مَا تَخْرُجُ / أَخْرَجُ ، وَإِذَا (١) مَا تَذْهَبُ أَذْهَبَ .

فَأَمَّا " إِنْ " : فَلَهَا ثَلَاثَةُ أَحْوَالٍ : حَالٌ لَا تَعْمَلُ فِيهِ إِلَّا مُظْهَرَةٌ ، نَحْوُ : إِنْ تَأْتَنِي أَتَكَ ، وَحَالٌ تُحَذَفُ فِيهَا وَتَنْوِبُ عَنْهَا الْأَسْمَاءُ وَالظُّرُوفُ ، وَحَالٌ تُحَذَفُ وَلَا يَنْوِبُ عَنْهَا شَيْءٌ ، وَيُدَلُّ مَا قَبْلَهَا عَلَيْهِ ، وَسَيَذْكَرُ (٢) .

وَأَمَّا " مَنْ " فَلَهَا فِي الْكَلَامِ مَوَاضِعٌ ، مِنْهَا الشَّرْطِيَّةُ ، وَلَهَا صَدْرُ الْكَلَامِ وَأَمَّا " مَا " : فَلَهَا مَوَاضِعٌ كَثِيرَةٌ ، مِنْهَا الشَّرْطِيَّةُ ، وَهِيَ لِمَا لَا يَعْقِلُ ، وَلِصِفَةِ مَنْ يَعْقِلُ .

وَأَمَّا " أَيُّ " : فَاَلْمَقْصُودُ بِهَا فِي الشَّرْطِ الْإِبْهَامُ ، تَقُولُ : أَيُّ الْقَوْمِ يَأْتَنِي أَتَهُ .

وَأَمَّا " مَهْمَا " : فَقَالَ الْخَلِيلُ أَصْلُهَا : " مَا مَا " فَقُلِبَتِ الْآلِفُ الْأُولَى (٣) هَاءً ، وَقَالَ الْأَخْفَشُ : أَصْلُهَا : " مَهْ " (٤) زِيدَتْ عَلَيْهَا " مَا " ، وَقَالَ قَوْمٌ : إِنَّهَا غَيْرُ مُرْكَبَةٍ (٥) ، وَإِنَّهَا اسْمٌ بِرَأْسِهِ ، وَقِيلَ : إِنَّهُمَا كَلِمَتَانِ ؛ فَـ " مَهْ " لِمَعْنَى : اكْفُفْ ، وَـ " مَا " وَحْدَهَا لِلشَّرْطِ (٦) ، فَكَأَنَّكَ نَهَيْتَ (٧) ثُمَّ شَرَطْتَ .

(١) فِي الْأَصْلِ : وَإِذَا مَا ، وَمَا أَثْبَتَهُ هُوَ الْمُنَاسِبُ .

(٢) انْظُرْ : ص ٦٤٤ ، ٦٤٧ .

(٣) الْكِتَابُ ٣ / ٥٩ .

(٤) ذَكَرَ ذَلِكَ الزَّجَّاجُ غَيْرَ مُنْسُوبٍ إِلَى الْأَخْفَشِ ، قَالَ فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ وَإِعْرَابِهِ ٢ / ٣٦٩ : " وَقَالُوا : جَائِزٌ أَنْ تَكُونَ " مَهْ " بِمَعْنَى الْكَفِّ ، كَمَا تَقُولُ : مَهْ ، أَيُّ : اكْفُفْ ، وَتَكُونَ " مَا " الثَّانِيَةَ لِلشَّرْطِ وَالْجَزَاءِ " . وَانْظُرْ رَأْيَ الْأَخْفَشِ فِي الرُّضِّيِّ عَلَى الْكَافِيَةِ ٢ / ٣٥٢ وَالْجَنِيِّ الدَّانِي ٥٥٢ وَالْهَمْعُ ٤ / ٣١٦ .

(٥) انْظُرْ : الْجَنِيُّ الدَّانِي ٥٥٨ .

(٦) هَذَا هُوَ مَذْهَبُ الزَّجَّاجِ . انْظُرْ رَقْمَ (٤) .

(٧) قَالَ الزَّجَّاجُ فِي الْمَوْضِعِ السَّابِقِ ، عِنْدَ تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْأَعْرَافِ : " وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِنَسْحَرَنَّ بِهَا .. " قَالَ : " كَأَنَّهُمْ قَالُوا - وَاللَّهِ أَعْلَمُ - : اكْفُفْ مَا تَأْتِينَا بِهِ مِنْ آيَةٍ " .

وَأَمَّا "أَيْنَ" فَهِيَ ظَرْفُ مَكَانٍ مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ .

وَأَمَّا "مَتَى" : فَظَرْفُ زَمَانٍ .

وَأَمَّا "أَنَّى" فَظَرْفُ مَكَانٍ ، وَتَنْزَلُ مَنْزِلَةً "أَيْنَ" .

وَأَمَّا "أَيُّ حِينٍ" : فَهِيَ "أَيُّ" مُضَافَةٌ إِلَى "حِينٍ" الَّذِي هُوَ الزَّمَانُ .

وَأَمَّا "أَيْنَمَا" وَ"مَتَى مَا" فَهُمَا "أَيْنَ" وَ"مَتَى" مُضَافٌ إِلَيْهِمَا "مَا" .

وَيَجُوزُ حَذْفُهَا مِنْهُمَا .

وَأَمَّا "حَيْثَمَا" وَ"إِنَّمَا" وَ"إِذَا مَا" : فَلَا يَدُّ مِنْ ثُبُوتِ "مَا" فِيهَا ؛ لِأَنَّ

حَيْثُ "وَ" إِذْ "وَ" إِذَا "مُضَافَاتٌ إِلَى مَا بَعْدَهَا ، وَالْإِضَافَةُ مِنْ خَوَاصِّ

الْأَسْمَاءِ ؛ فَجَاءُوا بِـ "مَا" ؛ لَتَكْفِئَهَا عَنِ الْإِضَافَةِ .

وَ"إِنَّمَا" : لَمْ يَذْكُرْهَا سَيَبُوتُهُ فِي الْأَسْمَاءِ وَالظُّرُوفِ ، وَذَكَرَهَا فِي

الْحُرُوفِ (١) .

وَالْمَجَازَةُ بِـ "إِذَا مَا" يَقُلُّ اسْتِعْمَالُهَا ، وَهُوَ فِي "إِذَا مَا" (٢) أَقْلٌ .

وَإِنَّمَا جِيءَ بِهَذِهِ الْأَسْمَاءِ وَالظُّرُوفِ لَضَرْبٍ مِنَ الْاِخْتِصَارِ ؛ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ :

مَنْ تَضْرِبُ أَضْرِبُ ، فَإِنَّهُ يَقُومُ مَقَامَ قَوْلِكَ : إِنْ تَضْرِبُ زَيْدًا أَضْرِبُ وَإِنْ تَضْرِبُ

عَمْرًا / أَضْرِبُ ، وَإِنْ تَضْرِبُ بَكْرًا أَضْرِبُ ، إِلَى أَنْ تَسْتَوْفِيَ الْعِدَدَ ؛ فَتَأْتِ "مَنْ" ١٧٨/ب

مَنْابَ ذَلِكَ كُلِّهِ .

وَقَدْ زَادُوا "مَا" بَعْدَ "إِنْ" ؛ لِلتَّأْكِيدِ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَاِمَا يَأْتِيَنَّكُمْ

مِنِّي هُدًى ﴾ (٣) ، وَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَاِمَا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا ﴾ (٤) ،

(١) الْكِتَابُ ٣/ ٥٦

(٢) انْظُرْ : الْأَصُولُ ٢/ ١٦٠ وَالتَّبَصُّرَةُ ٩/ ٤٠٩ .

(٣) ٣٨/ الْبَقَرَةُ وَ١٢٣/ طه .

(٤) ٢٦/ مريم .

فَتُدْغَمُ " النون " في الميم " ، وَقَلَمَا يُسْتَعْمَلُ الْفِعْلُ الدَاخِلَةُ عَلَيْهِ بِغَيْرِ " نون " التوكيد .

وقد زادوا عليها " لَا " النَّافِيَّةُ وَأَدْغَمُوا ، نحو " إِلَّا تَقُمْ أَقُمْ " .

وقد جازى قومٌ بـ " إذا " (١) وَأَنْشَدُوا (٢) :

إِذَا قَصُرَتْ أَسْيَافُنَا كَانَ وَصْلُهَا خُطَانًا إِلَى أَعْدَائِنَا فَنُضَارِبُ

فَجَزَمَ " نُضَارِبُ " ؛ حَمَلًا عَلَى مَوْضِعِ " كَانَ " وَأَنْشَدُوا (٣) :

وَإِذَا تُصِبَكَ مِنَ الْحَوَادِثِ نَكْبَةٌ فَاصْبِرْ فَكُلَّ غِيَابَةٍ فَسَتَنْجَلِي

وَقَدْ أَوْقَعُوا " إِنْ " مَوْقِعَ " إِذَا " فِي قَوْلِهِمْ " إِنْ مِتُّ فَعَلَيْكَ هَذِهِ الدَّارُ وَقَفْتُ ،

كَمَا أَوْقَعُوا " إِذَا " مَوْقِعَ " إِنْ " فِي قَوْلِهِ (٤) :

إِذَا أَنْتَ لَمْ تَنْزِعْ عَنِ الْجَهْلِ وَالْخَنَاءِ أَصَبْتَ حَلِيمًا أَوْ أَصَابَكَ جَاهِلٌ

وَالْكَوْفِيُّ يَجَازِي بِـ " كَيْفَ " (٥) وَ " كَيْفَمَا " .

(١) انظر : سيبويه ٣ / ٦٠ - ٦١ والمقتضب ٢ / ٥٥ والخزانة ٧ / ٢٢ - ٢٥ .

(٢) لقيس بن الخطيم . ديوانه ٤١ .

انظر : المقتضب ٢ / ٥٥ وابن يعيش ٤ / ٩٧ والخزانة ٧ / ٢٥ .

(٣) لأعشى همدان .

انظر : ضرائر الشعر ٢٩٩ وأرتشاف الضرب ٣٣٧ .

غِيَابَةُ كُلِّ شَيْءٍ : مَا سَتَرَكَ ، وَهُوَ قَعْرُهُ مِنْهُ ، كَالْجَبِّ وَالْوَادِي وَغَيْرِهِمَا ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : " وَالْقَوَاهِ

فِي غِيَابَاتِ الْجَبِّ " .

(٤) هو كعب بن زهير . زيادات ديوانه ٢٥٧ .

انظر : ابن يعيش ٩ / ٤ .

(٥) انظر : الأصول ٢ / ١٩٧ والإنصاف ٦٤٣ .

الفصل الثاني : في أحكام الشرط

الحكم الأول : أَنْ يَدْخُلَ عَلَى الْفِعْلِ الْمَاضِي فَيَقْلِبَ مَعْنَاهُ إِلَى
الاسْتِقْبَالِ ، كَمَا قُلِبَتْ " لَمْ " مَعْنَى الْمُسْتَقْبَلِ إِلَى الْمَاضِي ، تَقُولُ : إِنْ خَرَجْتُ
خَرَجْتُ ، فَاِلْمَعْنَى : إِنْ تَخَرَّجْتُ أَخْرُجْ وَلَا يَحْسُنُ فِيهِ الزَّمَنُ الْمَاضِي ؛ فَلَا تَقُولُ :
إِنْ خَرَجْتُ أَمْسَ خَرَجْتُ الْيَوْمَ ، فَإِنْ أَدْخَلْتَ " كَانَ " مَعَهَا حَسَنٌ ، تَقُولُ : إِنْ
كُنْتُ خَرَجْتُ أَمْسَ خَرَجْتُ الْيَوْمَ .

وقد يَأْتِي فِي الْجَزَاءِ مَا هُوَ مَاضٍ فِي الظَّاهِرِ ؛ حَمَلًا عَلَى الْمَعْنَى ، كَقَوْلِهِ (١) :

إِذَا مَا انْتَسَبْنَا لَمْ تَلِدْنِي لَنِيْمَةً وَلَمْ تَجِدِي مِنْ أَنْ تَقْرِي بِهِ بَدَأَ

فَ " لَمْ تَلِدْنِي " فِعْلٌ مَاضٍ الْمَعْنَى ، إِلَّا أَنَّهُ لَمَّا كَانَ الْمَقْصُودُ : إِذَا مَا ١/١٧٩
انْتَسَبْنَا وَجَدْتَنِي شَرِيفَ الْأُمِّ ، جَازَ وَقُوعُهُ فِي الْجَزَاءِ (٢) .

الحكم الثاني : الشَّرْطُ يَكُونُ فِي الْمَعَانِي الَّتِي لَيْسَتْ وَاجِبَةٌ الْوُجُودِ ؛ لِأَنَّ
إِنْ - الَّتِي هِيَ أُمُّ الْبَابِ - مَوْضُوعُهَا : أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ مِمَّا يَجُوزُ أَنْ
يُوجَدَ ، وَأَنْ لَا يُوْجَدَ ، تَقُولُ : إِنْ قُمْتَ قُمْتُ ، فَالْقِيَامُ جَائِزٌ أَنْ يَقَعَ ، وَأَنْ لَا يَقَعَ ،
فَأَمَّا إِذَا قُلْتَ : إِنْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ قُمْتُ ، وَتَرِيدُ طُلُوعَهَا مِنَ الْأَفْقِ لَمْ يُجْزَ ؛ لِأَنَّهَا
تَطْلُعُ سِوَاءَ قُمْتَ أَوْ لَمْ تَقُمْ ، وَإِنْ أَرَدْتَ طُلُوعَهَا مِنْ تَحْتِ الْغَيْمِ جَازَ ، وَتَقُولُ :
إِنْ مَاتَ فُلَانٌ أُعْطِيَتْكَ كَذَا ، فَإِنَّمَا حَسَنَ (٣) ذَلِكَ - وَإِنْ كَانَ مَوْتُهُ وَاجِبًا -

(١) هُوَزَائِدُ بْنُ صَفْصَعَةَ الْفَقْعَسِيُّ .

انظر : معاني القرآن للفراء ٨ / ٦١ وتفسير الطبري ٨ / ٣٢٨ وشرح أبيات المغني ٨ / ١٢٤ .

(٢) قَالَ الْفَرَّاءُ فِي الْمَوْضِعِ السَّابِقِ مِنْ مَعَانِي الْقُرْآنِ : " .. فَالْجَزَاءُ لِلْمُسْتَقْبَلِ ، وَالْوَلَادَةُ كُلُّهَا قَدْ مَضَتْ
وَذَلِكَ أَنَّ الْمَعْنَى مَعْرُوفٌ " .

وَقَالَ الْبَغْدَادِيُّ فِي شَرْحِ أَبْيَاتِ الْمَغْنِيِّ : " .. فَإِنْ " لَمْ تَلِدْنِي " جَوَابُ " إِذَا " وَهُوَ مُسْتَقْبَلٌ ، وَعَدَمُ

الْوَلَادَةِ مَاضٍ ؛ لَوُقُوعِهِ قَبْلَ الْإِنْتِسَابِ .. " .

(٣) فِي الْأَصْلِ : حَسَنٌ .

الجهلُ بوقت وقوعه ، وعليه قوله تعالى : ﴿ إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ ﴾ (١)
فالوصفُ حسنٌ ذلك .

فأما " إذا " فمن جازى بها أجرى الواجب والجائز معها ، تقول : إذا
قُمْتُ قُمْتُ ، وإذا طلعت الشمسُ قُمْتُ .

الحكمُ الثالثُ : الشرطُ وجوابه مجزومانِ واختلفوا في جازمهما ، فأما
الشرطُ : فأجمع النحاة إلا المازني على أنه مجزومٌ بـ " إن " ، وأما الجوابُ :
فقال بعضهم : إنه مجزومٌ بـ " إن " والشرطُ (٢) معاً ، وقال قومٌ : إنه مجزومٌ
بالشرطُ (٣) وحده ، وقال قومٌ : إنه مجزومٌ بـ " إن " (٤) كما جزم بها
الشرطُ ، وحكي عن المازني أنهما مبنيان (٥) .

الحكمُ الرابعُ : جواب الشرط يكون بثلاثة أشياء : الفعل والفاء و " إذا "
التي للمفاجأة . أما الفعل فهو مجزومٌ لفظاً أو موضعياً ، فاللفظُ ، نحو " إن
تضرب أضرب ، والموضعُ ، نحو : إن ذهبت ذهبت .

ولا يخلو الشرطُ والجزاء : أن يكونا مضارعين ، كقوله تعالى : ﴿ إِن
تُبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يَحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ ﴾ (٦) أو يكونا ماضيين
اللفظُ ، كقوله تعالى : ﴿ أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ ﴾ (٧) ، أو

(١) ١٧٦ / النساء .

(٢) وهذا قولُ المبرد ، انظر : المقتضب ٢ / ٤٨ .

(٣) وهذا قولُ الأخفش . انظر : المساعد على تسهيل الفوائد ٣ / ١٥٢ والهمع ٤ / ٣٣١ .

(٤) وعليه أكثرُ النحاة . انظر : ابن يعيش ٧ / ٤٢ .

(٥) انظر : الموضع السابق من ابن يعيش ، وانظر أيضاً : الهمع ٤ / ٣٣٢ .

(٦) ٢٨٤ / البقرة .

(٧) ١٤٤ / آل عمران وهي في الأصل هكذا : " فَإِنْ مَاتَ .. " بدون همزة الاستفهام ، والصوابُ ما
أُثبتهُ .

يكون الأول ماضي اللفظ والثاني مضارع / وهو أقلها استعمالاً ، كقوله تعالى: ١٧٩/ب ﴿ مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوفَّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا ﴾ (١) ومنه قول الفرزدق (٢) :

دَسَتْ رَسُولًا بَأَنَّ الْقَوْمَ إِنْ قَدَرُوا عَلَيْكَ يَشْفُوا صُدُورًا ذَاتَ تَوَغِيرٍ
أَوْ يَكُونُ الْأَوَّلُ مُضَارِعًا وَالثَّانِي مَاضِي الْفِظْ ، وهو قليل في كلامهم ؛
لأنه يقبح أَنْ يَظْهَرَ الْعَمَلُ ثُمَّ يَبْطُلَ ، كقولهم : إِنْ تَقَمَّ ضَرِيَّتُكَ ، وَاسْتَضَعَفَ
سَيَبُويَه (٣) الثَّالِثَ ، وَاسْتَقْبَحَ الرَّابِعَ (٤) .

فَإِذَا كَانَ الشَّرْطُ وَالْجَزَاءُ مُضَارِعَيْنِ ، أَوْ كَانَ الشَّرْطُ مُضَارِعًا وَالْجَزْمُ لَا
غَيْرُ .

وَإِذَا كَانَ الشَّرْطُ مَاضِيًا وَالْجَزَاءُ مُضَارِعًا فَفِيهِ الْجَزْمُ وَالرَّفْعُ ، كَقَوْلِ
زُهَيْرٍ (٥) :

(١) ١٥ / هود .

(٢) ديوانه ١ / ٢١٣ .

وهو من شواهد سيبويه ٦٩ / ٣ ، وانظر أيضا الهمع ٤ / ٣٣٠ واللسان (وعر) .

دَسَتْ رَسُولًا : أَرْسَلْتَهُ فِي خَفِيَّةٍ لِلْإِخْبَارِ . التَوَغِيرُ : الْإِغْرَاءُ بِالْحَقْدِ ، مَأْخُذٌ مِنْ : وَغَرَةِ الْقَدْرِ ، وَهِيَ قُوْرَتُهَا عِنْدَ الْغَلَى .

(٣) الكتاب ٣ / ٦٨ .

(٤) الكتاب ٣ / ٩١ - ٩٢ .

(٥) ديوانه ١٥٣ .

وهو من شواهد سيبويه ٦٦ / ٣ ، وانظر أيضا : المقتضب ٢ / ٦٨ والأصول ٢ / ١٩٢ ، ١٩٤ ،
والمحتسب ١ / ٦٥ والتبصرة ٤١٣ والإنصاف ٦٢٥ وابن يعيش ٨ / ١٥٧ والمغني ٤٢٢ وشرح
أبياته ٦ / ٢٩٠ .

الخليل : نَوَالِ الْخَلَّةِ الْمَحْتَاجُ . الْمَسْأَلَةُ : السُّوَالُ . الْحَرْمُ : الْمَنْعُ أَوْ الْحَرَامُ .

وإن أتاه خليل يوم مسألة يقول : لا غائب مالي ولا حرم

وأما الفاء : فإنها تدخل على الجواب إذا كان أمراً أو نهياً ، أو ماضياً ، أو مبتدأ وخبراً ، ولا بد منها في هذه الأشياء ، تقول : إن أتاك زيد فأكرمه ، وإن ضربك فلا تضربه ، وإن أحسنت إلي فقد أحسنت إليك ، وإن أتيتني فأنت مشكور ، فالفاء نائبة عن وجود العمل ، فإذا دخلت على الفعل المضارع ارتفع كقوله [تعالى] (١) ﴿ فَمَنْ يُؤْمِنُ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا ﴾ (٢) وقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمِ اللَّهُ مِنْهُ ﴾ (٣) ، وهو عند سيبويه مرفوع ؛ لأنه خبر مبتدأ محذوف (٤) ، تقديره : فهو لا يخاف ؛ لأن الفاء إنما جيء بها حيث لا يمكن جزم الجواب ؛ ليدل عليه ، فلولا تقدير مبتدأ محذوف لكنت قد أدخلت الفاء على ما يصح جزمه ، نحو أن تقول : فَمَنْ يُؤْمِنُ بِرَبِّهِ لَا يَخَفُ ، وإنما الفاء وما بعدها من الجمل الفعلية والاسمية في موضع جزم ، على الجزاء ، وعليه جاء قوله تعالى في بعض القراءات : ﴿ مَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ ۙ ۸۰ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ ﴾ (٥) بالجزم (٦) : عطفاً على موضع ﴿ لَا هَادِيَ لَهُ ﴾ (٧) .
وأما فعل الأمر إذا وقع جواباً ، فإنه باقٍ على سكونه قبل دخول حرف

(١) تَمَّةٌ يَقْتَضِيهَا مَقَامُ الْقَائِلِ جَلَّ وَعَزَّ .

(٢) ١٢ / الجن .

(٣) ٩٥ / المائدة .

(٤) الكتاب ٣ / ٦٩ .

(٥) ١٨٦ / الأعراف .

(٦) وبه قرأ حمزة والكسائي وخلف ، ووافقهم الأعمش .

انظر : السبعة ٢٩٩ والنشر ٢ / ٢٧٣ والإتحاف ٢٣٣ والبحر المحيط ٤ / ٤٣٣ .

(٧) لأنها في موضع جزم ؛ إذ هي جواب الشرط . وانظر : مُشْكِلُ إِعْرَابِ الْقُرْآنِ ١ / ٣٣٦ .

الشَّرْطِ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا ﴾ (١) .

وَأَمَّا الْمَاضِي : فَإِنَّهُ يَكُونُ مَفْتُوحًا بِحَالِهِ ، وَيَلْزَمُ دُخُولُ " قَدْ " مَعَهُ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ قَالُوا إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ ﴾ (٢) وَ ﴿ إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ﴾ (٣) ، قَالَ ابْنُ السَّرَاجِ : تَقْدِيرُهُ : فَهُوَ قَدْ سَرَقَ ، فَأَضْمَرُوا (٤) " هُوَ " ؛ لِيَكُونَ مُبْتَدَأً ، وَيَكُونُ " قَدْ " وَالْفِعْلُ خَبَرُهُ ؛ لِأَنَّ " قَدْ " تُقَرِّبُ إِلَى الْحَالِ ، وَالْحَالُ لَا يَكُونُ جَوَابًا لِلشَّرْطِ ، وَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى الْمَعْنَى تَقْدِيرُهُ : إِنْ سَرَقَ فَهُوَ أَهْلُهُ ، وَكَذَلِكَ : إِنْ تَتُوبَا مِنْ ذَنْبٍ يُوجِبُ التَّوْبَةَ فَقَدْ عَلِمْتُمَا مَا وَجِبَ .

وَقَدْ حُذِفَتْ " قَدْ " مَعَ الْمَاضِي وَهِيَ مُرَادَةٌ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قَدْ مِّنْ قَبْلِ فَصَدَقْتَ ﴾ (٥) أَيْ : فَقَدْ صَدَقْتَ ، وَقِيلَ تَقْدِيرُهُ : فَقُولُوا : صَدَقْتَ ، أَوْ : فَاعْلَمُوا (٦) .

(١) ٦ / المائدة .

(٢) ٧٧ / يوسف .

(٣) ٤ / التحريم . هَذَا وَقَوْلُهُ تَعَالَى : " إِلَى اللَّهِ " لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ وَلَعَلَّ هَذَا مِنْ سَهْوِ النَّاسِخِ .

(٤) لَمْ أَقِفْ عَلَى قَوْلِ ابْنِ السَّرَاجِ هَذَا فِي الْمَطْبُوعِ مِنَ الْأَصُولِ .

(٥) ٢٦ / يوسف .

(٦) فِي إِعْرَابِ الْقُرْآنِ لِأَبِي جَعْفَرِ النَّحَّاسِ ٢ / ١٣٦ : يُقَالُ : حُرُوفُ الشَّرْطِ تَرُدُّ الْمَاضِي إِلَى الْمُسْتَقْبَلِ ، وَلَيْسَ هَذَا فِي " كَانَ " ، فَقَالَ الْمَازِنِيُّ : الْقَوْلُ مُضْمَرٌ ، وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ : هَذَا لِقُوَّةِ " كَانَ " فَإِنَّهُ يُعْبَرُ بِهَا عَنْ جَمِيعِ الْأَفْعَالِ بِوَقَالِ أَبُو إِسْحَاقَ : الْمَعْنَى : إِنْ يَكُنْ يَعْلَمُ ، فَالْعِلْمُ لَمْ يَقَعْ ، وَكَذَلِكَ الْكُفْرُ ؛ لِأَنَّهُ يُوَدَّى عَنْ الْعِلْمِ " قَدْ مِنْ قَبْلُ " فَخَبَّرَ عَنْ " كَانَ " بِالْفِعْلِ الْمَاضِي . . .

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿إِنْ نَشَأْ نُذَلِّلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ﴾ (١)، فالمبردٌ يجعلُها بمعنى : تَظَلُّ (٢)، والفارسيُّ يجعلُها خبرٌ مُبتدأٌ (٣). وقد حَذَفُوا الفَاءَ وَرَفَعُوا الفِعْلَ ، وعليه قُرِئَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ﴾ (٤) كَمَا حَذَفُوهَا مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ (٥) وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ (٦) :

(١) ٤/ الشعراء .

(٢) لم أَقِفْ على هذا الرَّأْيِ للمبرد في المطبوع من كُتُبِهِ ، وقد اسْتَشْهَد المبردُ بِالآيَةِ الكريمة على اكْتِسَابِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ التَّأْنِيثُ من المضافِ على حَدِّ قولِ الشَّاعِرِ :

كما شَرِقتْ صَدْرُ القَنَاةِ من الدَّمِ

قال في الكامل ٦٦٨ : " .. إِنَّمَا الْمَعْنَى : فَظَلُّوا لَهَا خَاضِعِينَ ، وَالْخُضُوعُ بَيْنَ فِي الْأَعْنَاقِ ، فَأُخْبِرَ عَنْهُمْ .. " ، وَقَالَ الزَّجَّاجُ فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ وَإِعْرَابِهِ ٨٢ / ٤ : " مَعْنَاهُ : فَتَظَلُّ أَعْنَاقُهُمْ : لِأَنَّ الْجِزَاءَ يَقَعُ فِيهِ لَفْظُ الْمَاضِي فِي مَعْنَى الْمُسْتَقْبَلِ ... " قُلْتُ : لَعَلَّ الزَّجَّاجَ أَخَذَ ذَلِكَ عَنْ أَسَاطِيدِ الْمَبْرَدِ .

(٣) ولم أَقِفْ أَيْضًا على هذا الرَّأْيِ للفارسي في المطبوع من كُتُبِهِ .

(٤) ٧٨/ النساء . قَرَأَ طَلْحَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ " يَدْرِكُكُمْ " بِالرَّفْعِ ، قَالَ ابْنُ جَنِّي : " قَالَ ابْنُ مُجَاهِدٍ : وَهَذَا مُرْدُودٌ فِي الْعَرَبِيَّةِ ، قَالَ أَبُو الْفَتْحِ هُوَ - لَعَمْرِي - ضَعِيفٌ فِي الْعَرَبِيَّةِ ، وَيَابَهُ الشُّعْرُ وَالضَّرُورَةُ إِلَّا أَنَّهُ لَيْسَ بِمُرْدُودٍ : لِأَنَّهُ قَدْ جَاءَ عَنْهُمْ .. " انظر : المحتسب ١/ ١٩٣ والبحر المحيط ٣/ ٢٩٩ .

(٥) ١٢١/ الأنعام .

(٦) هو حَسَّانُ بْنُ ثَابِتٍ . زِيَادَاتُ دِيوانِهِ ١/ ٥١٦ . وَنُسِبَ الْبَيْتُ إِلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَسَّانٍ ، كَمَا نُسِبَ إِلَى كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ الْأَنْصَارِيِّ . دِيوانُهُ ٢٨٨ ، ٣١٢ .

وهذا صَدْرُ الْبَيْتِ ، وَعَجْزُهُ :

وَالشَّرُّ بِالْشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ

وهو من شواهد سيبويه ٣/ ٦٥ واستشهد سيبويه بقطعةٍ منه مرةً أُخرى في الكتاب ٣/ ١١٤ وانظر أيضًا : المقتضب ٧٢/٢ والأصول ٢/ ١٩٥ و ٣/ ٤٦٢ والخصائص ٢/ ٢٨١ والمحتسب ١/ ١٩٣ والمنصف ٣/ ١١٨ والتبصرة ٤١٠ وابن يعيش ٩/ ٢، ٣ والمغني ٥٦ ، ٩٨ ، ١٣٩ ، ١٦٥ ، ٢٣٦ ، ٢٣٢ ، ٤٢٣ ، ٥١٧ ، ٦٣٦ ، ٦٤٧ وشرح أبياتهِ ١/ ٣٧١ و ٣/ ٢١٤ و ٤/ ٣٧ و ٦/ ٢٨٩ ، ٧/ ١٢٣ ، ٣٣٠ و ٨/ ٦ والخزانة ٩/ ٤٩ ، ٧٧ .

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا

أَيُّ : فَاللَّهُ يَشْكُرُهَا

وَأَمَّا " إِذَا " الَّتِي لِلْمَفَاجَأَةِ : فَإِنَّهَا تَقَعُ جَوَاباً لِلشَّرْطِ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَأَنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ (١) ، وَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿فَإِنْ أُعْطُوا مِنْهَا رَضُوا وَإِنْ لَمْ يُعْطُوا مِنْهَا إِذَا هُمْ يَسْخَطُونَ﴾ (٢) التَّقْدِيرُ : قَنَطُوا (٣) وَسَخَطُوا ، فَهَذِهِ " إِذَا " مَكَانِيَّةٌ لَا زَمَانِيَّةٌ ، وَلَيْسَتْ مُضَافَةً إِلَى شَيْءٍ ، وَالْعَامِلُ فِيهَا " يَقْنَطُونَ " ، وَ" هُمْ " مُبْتَدَأٌ . قَالَ الْفَارِسِيُّ : وَإِذَا ظَهَرَتِ الْفَاءُ مَعَهَا فِي قَوْلِكَ : خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ قَائِمٌ ، كَانَتْ (٤) زَائِدَةً .

١٨٠/ب

وَقَدْ أَجَابُوا " إِذَا " الزَّمَانِيَّةَ بِـ " إِذَا " الْمَكَانِيَّةِ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿حَتَّى إِذَا أَخَذْنَا مُتْرَفِيهِمْ بِالْعَذَابِ إِذَا هُمْ يَجَارُونَ﴾ (٥) وَلَا يُجَابُ بِالزَّمَانِيَّةِ ؛ لِمَا فِيهَا مِنْ مَعْنَى الشَّرْطِ ؛ فَلَا يُجَابُ شَرْطٌ بِشَرْطٍ .

(١) ٣٦/الرُّوم .

(٢) ٥٨/التَّوْبَةِ .

(٣) انظر : الأصول ٢/ ١٦١ وإعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ٢/ ٥٩١ وسِرِّ الصَّنَاعَةِ ٢٥٤ -

٢٥٥ .

(٤) لَمْ أَقِفْ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ الْفَارِسِيِّ فِي الْمَطْبُوعِ مِنْ كُتُبِهِ ، وَقَدْ نَسَبَ النِّحَاةُ الْقَوْلَ بِزِيَادَةِ الْفَاءِ إِلَى غَيْرِ وَاحِدٍ ، مِنْهُمْ الْفَارِسِيُّ . انظر الجنى الداني ١٢٨ . هَذَا وَقَدْ نَسَبَ الْقَوْلَ بِزِيَادَتِهَا إِلَى الْمَازِنِيِّ ابْنَ جَنِّيٍّ وَلَمْ يَذْكُرْ رَأْيَ أَبِي عَلِيٍّ فِي الْمَسْأَلَةِ ، قَالَ فِي سِرِّ الصَّنَاعَةِ ٢٦٠ : " تَقُولُ الْعَرَبُ : خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي هَذِهِ الْفَاءِ ، فَذَهَبَ أَبُو عِثْمَانَ إِلَى أَنَّهَا زَائِدَةٌ .. " ثُمَّ ذَكَرَ ابْنَ جَنِّيٍّ بَعْدَ ذَلِكَ مَذْهَبَ الزِّيَادِيِّ وَمَذْهَبَ مَبْرَمَانَ فِي هَذِهِ الْفَاءِ .

(٥) ٦٤/المُؤْمِنُونَ .

الحكم الخامس : إذا وَقَعَ بعد حَرْفِ الشَّرْطِ اسْمٌ ، رَفَعَهُ البَصْرِيُّ بِفِعْلٍ مضمَرٍ يفسرُهُ الَّذِي بَعْدَهُ ، إِنْ كَانَ ضَمِيرُهُ فِيهِ فاعِلًا ، أَوْ كَانَ الَّذِي مِنْ سَبِيلِهِ ^(١) فاعِلًا كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ ﴾ ^(٢) [وهو] ^(٣) الأَحْسَنُ فِي هَذَا إِذَا لَمْ يَظْهَرْ فِي الْفِعْلِ عَمَلٌ كَالْآيَةِ ، فَأَمَّا إِذَا ظَهَرَ فَلَمْ يُجِزْهُ إِلَّا فِي الشَّعْرِ ، كَقَوْلِهِ ^(٤) :

يُنَبِّئُ عَلَيْكَ وَأَنْتَ أَهْلُ ثَنَاءِهِ وَلَدَيْكَ إِنْ هُوَ يَسْتَرْذُكَ مَزِيدٌ
وَقَدْ حَمَلُوا عَلَيْهَا فِي الشَّعْرِ أَخَوَاتِهَا ، كَقَوْلِهِ (٥) :
فَمَتَى وَاعِلٌ : يُجِبُّهُمْ يُحْيُو هُ وَتُعْطَفُ عَلَيْهِ كَأَسُ السَّاقِي
وَكَقَوْلِهِ (٦) :

فَمَنْ نَحْنُ نُؤْمِنُهُ بَيْتٌ وَهُوَ آمِنٌ وَمَنْ لَا نُجْرَهُ يُمَسِّ مِنَّا مُقْرِعًا

(۱) انظر : الإنصاف ۶۱۶ .

(٢) ٨ / التَّوْبَةُ .

(٣) تَتِمُّهُ يَلْتَمُّ بِمِثْلِهَا الْكَلَامُ .

(٤) هو عبدُ الله بن عَنَمَة .

انظر : شرح حماسة أبي تمام للمرزوقي^١ ١٠٤١ / ٤ والهمع ٣٢٤ / ٤ والخزانة ٤١ / ٩ .

(۵) هو عَدِيُّ بْنُ زَيْدٍ الْعِبَادِيُّ . ديوانه ۱۵۶ .

والبَيْتُ من شواهد سيبويه ١١٣ / ٣ ، وانظر أيضاً : نوادر أبي زيد ١٨٨ والمقتضب ٧٦ / ٢

والأصول ٢/ ٢٣٢ والتبصرة ٤١٨ والإنصاف ٦١٧ وابن يعيش ٩/ ١٠ والخزانة ٣/ ٤٦ .

الواغل: الداخل على جماعة الشاربين من غير أن يدعى.

(٦) هو هشام المري ، ونُسبَ البيتُ إلى مُرَّةَ بن كعب بن لؤي القرشي .

والبيت من شواهد سيبويه ١١٤ / ٣ ، وانظر أيضا : المقتضب ٧٥ / ٢ والإنصاف ٦١٩ والمغني

٤٠٣ وشرح أبياته ٦ / ٢٣٣ والخزانة ٩ / ٣٨ .

الحكم السادس : لا يجوز تقديم ما عمل فيه الشرط على حرفه ، لا تقول :
 زيداً إن تضرب أضرب ، على أنه منصوب بالشرط والجزاء ؛ لأن الشرط له
 صدر الكلام ، فإن قلت : إن زيداً تضرب أضرب ، كان " زيد " منصوباً بالفعل
 الذي هو شرطه بوجاز تقديمه على الفعل دون الحرف . فإن شغلت الفعل
 بضميره فقلت : إن زيداً تضربه أضرب عمراً ، كان النصب بفعل مضمَر
 يفسره الظاهر ، وأنشد سيبويه (١) :

لا تجزعي إن منفساً أهلكته وإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي
 فـ " منفساً " منصوب بفعل مضمَر يفسره الظاهر . فإن قدمت الجزاء
 على الاسم فقلت : إن قمت زيداً قام ، ففيه خلاف .

الحكم السابع : قد أدخلوا " اللام " / على الجزاء ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ ۙ/١٨١
 لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴾ (٢) ، وأدخلوا عليه " ما " النافية
 كقوله تعالى : ﴿ وَلَنْ أَتِيَنَّ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ ﴾ (٣) ،
 وأدخلوا عليه " لا " كقوله تعالى : ﴿ لَنْ أُخْرَجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُم ﴾ (٤)
 وهذه الأجوبة في الحقيقة إنما هي للقسم الذي وطأته " اللام " ، وسدت

(١) الكتاب ١ / ١٣٤ ، والبيت للنمر بن تولب وقد سبق في ص ٧٢ .

(٢) ٢٣ / الأعراف .

(٣) ١٤٥ / البقرة .

(٤) ١٢ / الحشر .

مَسَدٌ جَوَابِ الشَّرْطِ ، ومثله قوله تعالى : ﴿ وَلَنْ قُتِلْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْمَتْمْ لِمَغْفِرَةٍ مِنَ اللَّهِ وَرَحْمَةٍ خَيْرٌ مِمَّا تَجْمَعُونَ ﴾ (١) .

ومتى دَخَلَتْ " اللّامُ " على " إِنْ " فلا يكون الفعل الذي بعد الشرط إلا ماضياً اللفظ ؛ لأنه لا جواب فيه ، وقد جاء مضارعاً في الشعر ، قال (٢) :
لَنْ كَانَ مَا حَدَّثْتَهُ الْيَوْمَ صَادِقًا أَصُمُّ فِي نَهَارِ الصَّيْفِ لِلشَّمْسِ بَادِيًا
قال ابنُ السَّراج : متى كان في الكلام قَسَمٌ أو معنى القَسَمِ دَخَلَتْ " النُّونُ " في الجواب ، وإن لم يكن لم تَدْخُلْ ، تقول : لَنْ جِئْتَنِي أَكْرَمَكَ ، وإن جِئْتَنِي أَكْرَمْتُكَ ؛ وإذا جَعَلْتَ الجواب القَسَمَ ، أَتَيْتَ بِاللّامِ ، وإن لم تجعله (٣) ، لَمْ تَأْتِ بِهَا .

الحكمُ الثَّامِنُ : قد استغنوا عن جواب الشرط بـ " إِنْ " إذا كان فعلاً مُسْتَقْبَلاً ؛ بدلالة ما قبله عليه ، دُونَ باقى أخواتها ، كقولك : أَكْرَمَكَ إِنْ جِئْتَنِي ، فليس " أَكْرَمَكَ " جزاءً مُقَدِّمًا ، ولكنه كلامٌ واردٌ على سبيل الإخبار والجزاء محذوف .

وتقول : اتَّقِ اللَّهَ إِنْ جِئْتَنِي بولا تقول : لِيَتَّقِ اللَّهَ مَنْ جَاعَى ، إلا أَنْ تَجْعَلَ " مَنْ " موصولةً ، وعلى ذلك تأولوا قوله تعالى : ﴿ وَأَمْرَأَةٌ مُؤْمِنَةٌ إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ ﴾ (٤) فقالوا : التقدير : ونُحِلُّ امرأَةً ، ولم يقدره

(١) ١٥٧/آل عمران . هذا وقد قرأ الجمهور " تجمعون " بالناء إلا عاصمًا في رواية حفص فإنه قرأ

" يَجْمَعُونَ " بالياء ، ولم يروها غيره . انظر : السبعة ٢١٨ والنشر ٢/٢٤٣ والإتحاف ١٨١ .

(٢) القائل : امرأة من عقيل .

والبَيْتُ من شواهد الفراء في معاني القرآن ١/٦٧ ، وانظر أيضا : المغني ٢٣٦ وشرح أبياته

٣٦٨/٤ ، ٣٧١ والتصريح ٢/٢٥٤ والخزانة ١١/٣٣٦ .

(٣) الأصول ٢/١٩٨ - ١٩٩ .

(٤) ٥٠/الأحزاب .

ب"أَحَلَلْنَا" ؛ حَيْثُ كَانَ مَاضِيًا ، وَإِنْ كَانَ قَدْ جَاءَ فِي الشَّعْرِ مِثْلُهُ . فَأَمَّا قَوْلُهُ^(١) :

قَدْ قِيلَ ذَلِكَ إِنْ حَقًّا وَإِنْ كَذِبًا فَمَا اعْتَذَرَكَ مِنْ قَوْلٍ إِذَا قِيلًا
فَالْجَوَابُ قَوْلُهُ : فَمَا اعْتَذَرَكَ ؛ لِأَنَّ تَقْدِيرَهُ : إِنْ كَانَ حَقًّا وَإِنْ كَانَ كَذِبًا ،
وَكَذَلِكَ قَوْلُ الْآخِرِ^(٢) :

حَدَّثْتُ عَلِيَّ بَطُونُ ضَبَّةٍ كُلِّهَا إِنْ ظَالِمًا أَبَدًا وَإِنْ مَظْلُومًا
أَيُّ : إِنْ كُنْتُ وَإِنْ كُنْتُ ، فَاسْتَحْسَنُوا ذَلِكَ مَعَ " كَانَ " كَمَا اسْتَحْسَنُوهُ
فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوفَّ ﴾^(٣) .
وَمَتَّى جَزِمَ الشَّرْطُ لَمْ يُسْتَغْنَ عَنْ جَوَابِهِ إِلَّا فِي الشَّعْرِ ، كَقَوْلِهِ^(٤) :

(١) هُوَ التُّعْمَانُ بْنُ الْمُنْذِرِ .

وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ سَيَبَوِيهِ ٢٦٠ / ١ ، وَانْظُرْ أَيْضًا : ابْنُ يَعِيشَ ٩٦ / ٢ ، ٩٧ ، وَ ١٠١ / ٨ وَالْمَغْنِي ٦١

وَشَرَحَ أُبَيَّاتَهُ ٨ / ٢ ، ١١ ، وَالْخَزَانَةُ ١٠ / ٤ .

(٢) هُوَ النَّابِغَةُ الذُّبْيَانِيَّةُ . دِيَوَانُهُ ١٠٣ ، وَرِوَايَةُ الدِّيَوَانِ : ضَبَّةٌ ، بِضَادٍ مَكْسُورَةٍ ، بَعْدَهَا نُونٌ مُشَدَّدَةٌ ،

وَضَبَّةٌ : بَطْنٌ مِنْ قُضَاعَةٍ ثُمَّ مِنْ عَدْرَةٍ .

وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ سَيَبَوِيهِ ٢٦٢ / ١ ، وَانْظُرْ أَيْضًا : أَوْضَحَ الْمَسَالِكَ ٢٦٠ / ١ وَالْهَمْعَ ١٠٢ / ٢

وَشَرَحَ الْأَشْمُونِي ٤٣٢ / ١ .

حَدَّثْتُ : عَطَقْتُ .

(٣) ١٥ / هُود .

(٤) لَمْ أَقِفْ عَلَى اسْمِهِ .

وَالْبَيْتُ مِنْ شَوَاهِدِ سَيَبَوِيهِ ٦٧ / ٣ ، وَانْظُرْ أَيْضًا : الْأَصُولُ ١٩٣ / ٢ وَأَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ

٣٣٩ / ١ وَالْمَغْنِي ٢١٨ وَشَرَحَ أُبَيَّاتَهُ ٢٩١ / ٦ وَالْخَزَانَةُ ٣ / ٢ وَ ٥٧٢ / ٣ ، ٦٤٩ ، وَ ١٧٠ / ٤ وَ ١٧٠ / ٥

٢٢٦ .

سُرَاقَةُ : رَجُلٌ مِنَ الْقُرَاءِ نُسِبَ إِلَيْهِ الرِّيَاءُ وَقَبُولُ الرُّشَا ، وَحِرْصُهُ عَلَيْهَا حِرْصَ الذَّنْبِ عَلَى فَرِيْسَتِهِ .

الرُّشَا : جَمْعُ رِشْوَةٍ .

هَذَا سُرَاقَةٌ لِلْقُرْآنِ يَدْرُسُهُ وَالْمَرْءُ عِنْدَ الرُّشَا إِنْ يَلْقَاهَا ذَيْبٌ

وَيَقُولُ الْآخَرُ (١) :

وَأَنْتَى مَتَى أُشْرِفَ عَلَى الْجَانِبِ الَّذِي بِهِ أَنْتِ مِنْ بَيْنِ الْجَوَانِبِ نَاضِرٌ

وَقَدْ حَدَفُوا الْفِعْلَ وَمَعْمُولَهُ مَعَ "إِنْ" وَحْدَهَا ، قَالَ (٢) :

قَالَتْ يَنَاتُ الْعَمَ يَا سَلَمَى وَإِنْ كَانَ فَقِيرًا مُعْدَمَا قَالَتْ وَإِنْ

وَحَكَى الْكُوفِيُّونَ : « لَا تَأْتِ الْأَمِيرَ فَإِنَّهُ جَائِرٌ » ، فَيَقُولُ : آتِيهِ وَإِنْ ، أَيْ :

آتِيهِ [وَإِنْ] (٣) كَانَ جَائِرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَنَا مِنْ غَيْرِهِ (٤) .

الْحُكْمُ التَّاسِعُ : قَالَ سَيَبَوِيه : حُرُوفُ الْجَزْمِ إِذَا لَمْ تَجْزِمْ جَازَ أَنْ تَتَقَدَّمَهَا

أَخْبَارُهَا ، نَحْوُ : أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ فَعَلْتَ ، قَالَ : وَقَدْ تَقُولُ : إِنْ أَتَيْتَنِي أَتَيْكَ ، أَيْ :

أَتَيْكَ إِنْ أَتَيْتَنِي (٥) ، وَأَنْشَدَ بَيْتَ زُهَيْرٍ (٥) :

(١) هُوَ ذُو الرُّمَّةِ . دِيَوَانُهُ ١٠١٤ .

وَالْبَيْتُ مِنْ شَوَاهِدِ سَيَبَوِيهِ ٦٨ / ٣ . وَانْظُرْ أَيْضًا : الْمُقْتَضَبُ ٦٩ / ٢ وَالْخَزَانَةُ ٥١ / ٩ .

أَنْتِ : خُطَابٌ لِمَيِّ التِّي مَرُّ ذِكْرُهَا فِي بَيْتٍ سَابِقٍ ، وَقَوْلُهُ : " وَأَنْتَى مَتَى أُشْرِفُ " مَعْطُوفٌ عَلَى

الْمُسْتَلْتَنَى (جَوْلَةُ الدَّمْعِ) فِي قَوْلِهِ قَبْلَ ذَلِكَ :

فَلَا ضَمِيرَ أَنْ تَسْتَعِيرَ الْعَيْنُ إِنْتَى عَلَى ذَاكَ إِلَّا جَوْلَةُ الدَّمْعِ صَابِرٌ

(٢) هُوَ رُؤْيَةُ . مُلَحَقَاتُ دِيَوَانِهِ ١٨٦ . وَقَالَ الْبَغْدَادِيُّ فِي شَرْحِ أَبْيَاتِ الْمَغْنَى : " نَسَبَ إِلَى رُؤْيَةَ ، وَلَمْ

أُجِدْهُ فِي دِيَوَانِهِ " .

وَانْظُرْ : شَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ ١٦١٠ وَالْمَغْنَى ٦٤٩ وَشَرْحُ أَبْيَاتِهِ ٧ / ٨ وَالْمَقْرَبُ ٢٧٧ / ٨ وَالضَّرَائِرُ

١٨٥ وَالْخَزَانَةُ ٢١١ / ٩ .

(٣) تَتِمَّةٌ يُلْتَمَسُ بِمِثْلِهَا الْكَلَامُ .

(٤) لَمْ أَقِفْ عَلَى حِكَايَةِ الْكُوفِيِّينَ هَذِهِ فِيمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنْ مَصَادِرَ ، وَقَدْ نَسَبَ ذَلِكَ ابْنُ مَالِكٍ إِلَى

السَّيْرَافِيِّ ، قَالَ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ ١٦١٠ : " وَقَالَ السَّيْرَافِيُّ : يَقُولُ الْقَائِلُ : لَا آتِيَ الْأَمِيرَ

لَأَنَّهُ جَائِرٌ ، فَيُقَالُ : إِنَّهُ وَإِنْ يُرَادُ بِذَلِكَ : وَإِنْ كَانَ جَائِرًا فَانْتِهِ " .

(٥) الْكِتَابُ ٦٦ / ٣ .

وإن أتاه خليلٌ (١)

ثم قال : ولا يحسنُ : إن تَأْتِنِي أَتِيكَ ؛ مِنْ قَبْلِ أَنْ " إن " هي العاملة (٢) ، وقد جاءَ في الشعرِ قال (٣) :

يا أَقْرَعُ بَنَ حَابِسٍ يا أَقْرَعُ إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعُ أَخُوكَ تُصْرَعُ
أَيُّ : إِنَّكَ تُصْرَعُ إِنْ يُصْرَعُ أَخُوكَ ، قال : ومِثْلُ ذلكَ قولُهُ :
هذا سُرَاقَةٌ (٤) ...

وذكرَ البيتَ (٥) ، فجازَ في الشعرِ ، وشبَّهوه بالجزاءِ إذا كان جوابُهُ مُتَجَزِئاً ، والمبردُ يُخالفُهُ (٦) في ذلك كله .

الحكم العاشرُ : الاستِفْهَامُ يَعْتَمِدُ عَلَى الْجُمْلَةِ الشَّرْطِيَةِ وَجَوَابِهَا عِنْدَ ١٨٢ /

سَيَبُويهِ (٧) ، وعلى الجزاءِ عِنْدَ يُونُسَ (٨) ، بِمَنْزِلَةِ الْقَسَمِ ، فيقولُ سَيَبُويهِ : إِنْ تَأْتِنِي أَتِكَ (٧) ، ويقولُ : أَتْنِ تَأْتِنِي أَتِكَ ؟ وَيَرِدُ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ أَفَأَنْ مِتَّ فَهُمْ

(١) سبق الاستشهادُ به في ص ٦٣٢ .

(٢) الكتاب ٣ / ٦٦ .

(٣) هو جريرُ بن عبد الله البجليُّ ، ونُسِبَ الْبَيْتُ إِلَى عمرو بن خثارم البجليِّ .

وهو من شواهد سيبويه ٣ / ٦٧ ، وانظر أيضاً : المقتضب ٢ / ٧٢ والكامل ١٧٥ والأصول ٢ / ١٩٢ والتبصرة ٤١٣ وابن يعيش ١ / ٦٠ والمفني ٥٥٣ وشرح أبياته ١ / ٣٧٢ و ٤ / ٣١٧ و ٦ / ٢٩١ و ٧ / ١٨٠ والخزانة ٨ / ٢٠ و ٩ / ٤٧ .

(٤) سبق الاستشهادُ به في ص ٦٤٠ .

(٥) الكتاب ٣ / ٦٨ .

(٦) فهو عنده على إرادة الغاء ، قال في الكامل ١٧٥ : " أراد سيبويه : إِنَّكَ تُصْرَعُ إِنْ يُصْرَعُ أَخُوكَ وهو عندي على قوله : إِنْ يُصْرَعُ أَخُوكَ فَانْتَ تُصْرَعُ يا قَتِي وانظر أيضاً : المقتضب وحاشيته ٢ / ٦٨ - ٧٠ .

(٧) الكتاب ٣ / ٦٣ .

(٨) الكتاب ٣ / ٨٢ .

الْخَالِدُونَ ﴿١﴾ ولو كَانَ عَلَى مَا قَالَ ، لَكَانَ التَّقْدِيرُ : أَفَهُمْ (٢) الْخَالِدُونَ ؟ وَمَنْعَ سِيبُويه : هَلْ مَنْ يَأْتِنَا يُكْرِمُنَا ؟ (٣) وَأَجَاذَهُ مَعَ الهمزة .

الحكم الحادِي عَشَرَ : إِذَا عَطَفْتَ عَلَى الشَّرْطِ وَالْجَزَاءِ جَازَكَ فِيهِ الْجَزْمُ عَلَى الْعَطْفِ ، وَالرَّفْعُ عَلَى أَنَّهُ خَبْرٌ مُبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿مَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ﴾ (٤) بِالرَّفْعِ (٥) وَالْجَزْمِ (٦) ، وَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَأِنْ تَتَوَلَّوْا يَسْتَبَدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَالَكُمْ﴾ (٧) ، وَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَأِنْ يُقَاتِلُواكُمْ يُوَلُّوكُمُ الْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يَنْصُرُونَ﴾ (٨) .

فَإِنْ عَطَفْتَ بِالْفَاءِ جَازَكَ مَعَ الرَّفْعِ وَالْجَزْمِ (٩) النَّصْبُ ، تَقُولُ : إِنْ تَأْتِنِي أَتَكَ فَأُحَدِّثُكَ ، وَحَمَلَهُ سِيبُويه (١٠) عَلَى قَوْلِهِ :

وَأَلْحَقَ بِالْحَاجِزِ فَأَسْتَرِيحَا (١١)

فَإِنْ عَطَفْتَ عَلَى الشَّرْطِ وَحْدَهُ فَالْجَزْمُ ، كَقَوْلِكَ : إِنْ تَأْتِنِي فَأُحَدِّثُكَ أَتَكَ ،

(١) ٣٤ / الأنبياء .

(٢) قَالَ مَكِّي فِي مَشْكَلِ إِعْرَابِ الْقُرْآنِ ٢ / ٨٤ : " حَقُّ أَلْفِ الْاسْتِفْهَامِ - إِذَا دَخَلَتْ عَلَى حَرْفِ شَرْطٍ - أَنْ تَكُونَ رُبَّتِيهَا قَبْلَ جَوَابِ الشَّرْطِ ، فَالْمَعْنَى : أَفَهُمُ الْخَالِدُونَ إِنْ مِتُّ ؟ "

(٣) الْكِتَابُ ٣ / ٨٢ .

(٤) ١٨٦ / الْأَعْرَافِ . وَقَدْ مَرَّ الْاسْتِشْهَادُ بِالآيَةِ عَلَى قِرَاءَةِ الْجَزْمِ فِيمَا سَبَقَ ، انْظُرْ ص ٦٣٢ .

(٥) وَبِهِ قَرَأَ أَبُو عَمْرٍو وَعَاصِمٌ ، انْظُرْ : السَّبْعَةُ ٢٩٩ وَالْبَحْرُ الْمَحِيطُ ٤ / ٤٣٣ .

(٦) انْظُرْ تَخْرِيجَ قِرَاءَةِ الْجَزْمِ فِي ص ٨٠ ، ٦٣٢ .

(٧) ٣٨ / مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

(٨) ١٢ / الْحَشْرِ .

(٩) انْظُرْ : الْكِتَابُ ٣ / ٨٩ - ٩٠ .

(١٠) الْكِتَابُ ٣ / ٩٢ .

(١١) سَبَقَ الْاسْتِشْهَادُ بِهِ فِي ص ٦٠١ .

وقد جَوَّزُوا النَّصْبَ عَلَى الْجَوَابِ بِالْفَاءِ .

فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي الْكَلَامِ عَاطِفٌ : فَلَا يَخْلُو : أَنْ يُعَادَ حَرْفُ الشَّرْطِ ، أَوْ لَا يُعَادُ .

فَإِنْ أُعِيدَ تَوَقَّفَ وَقَوَّعَ الْجَزَاءُ عَلَى وَجُودِ الشَّرْطِ الثَّانِي قَبْلَ الْأَوَّلِ ، كَقَوْلِكَ : إِنْ أَكَلْتُ إِنْ شَرِبْتُ فَأَنْتَ طَالِقٌ ، لَا يَقَعُ الطَّلَاقُ حَتَّى يَكُونَ الشَّرْبُ قَدْ وَجَدَ مِنْهَا قَبْلَ الْأَكْلِ ؛ لِأَنَّهُ عَلِقَ الطَّلَاقَ عَلَى أَكْلِ مُعْلَقٍ عَلَى شَرْبٍ . وَإِنْ لَمْ يُعَدَّ حَرْفُ الشَّرْطِ فَلَا يَخْلُو : أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى الْأَوَّلِ ، أَوْ بِغَيْرِ مَعْنَاهُ .

فَإِنْ كَانَ بِمَعْنَى الْأَوَّلِ جَزَمَتْ كَقَوْلِهِ (١) :

مَتَى تَأْتِنَا تُلْعِمُ بِنَا فِي دِيَارِنَا تَجِدُ حَطْبًا جَزْلًا وَنَارًا تَأْجَجًا
لَأَنَّ الْإِلْمَامَ بِمَعْنَى الْإِتْيَانِ .

وَإِنْ كَانَ بِغَيْرِ مَعْنَاهُ كَانَ مَرْفُوعًا ، وَكَانَ حَالًا ، كَقَوْلِهِ (٢) :

مَتَى تَأْتِي تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ تَجِدُ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرُ مَوْقِدٍ

ب/١٨٢

(١) هُوَ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَرِّ . وَقِيلَ : هُوَ الْحُطَيْئَةُ ، وَلَيْسَ فِي دِيَوَانِهِ الْمَطْبُوعُ .

وَالْبَيْتُ مَلْفُوقٌ مِنْ بَيْتَيْنِ . قَالَ الْبَغْدَادِيُّ فِي الْخَزَانَةِ : " صَدْرُهُ لِلْحُطَيْئَةِ وَعَجَزُهُ لِابْنِ الْحَرِّ " .

وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ سَيَبُويَه ٨٦ / ٣ ، وَانْظُرْ أَيْضًا : الْمَقْتَضِبُ ٦٣ / ٢ وَالتَّبَصُّرَةُ ١٦٢ وَالْإِنْصَافُ ٥٨٣

وَابْنُ يَعِيشَ ٥٣ / ٧ وَ ٢٠ / ١٠ وَالْخَزَانَةُ ٩٠ / ٩ ، ٩٦ .

الْجَزْلُ : الْقَلِيظُ . تَأْجَجًا : مِنَ الْأَجِيجِ ، وَهُوَ : صَوْتُ لَهَبِ النَّارِ .

(٢) هُوَ الْحُطَيْئَةُ . دِيَوَانُهُ ١٦١ .

وَالْبَيْتُ مِنْ شَوَاهِدِ سَيَبُويَه ٨٦ / ٣ ، وَانْظُرْ أَيْضًا : مَجَالِسُ ثَعْلَبَ ٤٦٧ وَالْمَقْتَضِبُ ٦٥ / ٢

وَالْتَّبَصُّرَةُ ٤١٧ وَابْنُ يَعِيشَ ٦٢ / ٢ وَ ٢٤٨ / ٤ وَ ٤٥ / ٧ ، ٥٣ وَالْخَزَانَةُ ٩٢ / ٩ ، ٩٣ وَاللِّسَانُ

(عَشَا) .

تَعْشُو إِلَى النَّارِ : تَأْتِيهَا ظِلَامًا فِي الْعِشَاءِ ، تَرْجُو عِنْدَهَا خَيْرًا .

فَأَمَّا إِذَا قُلْتَ : أَقُومُ إِنْ تَقُمَ ، وَعَطَفْتَ عَلَيْهِمَا بِفِعْلٍ فَإِنْ كَانَ مِنْ جِنْسِ الْأَوَّلِ رَفَعْتَهُ لَا غَيْرُ ، كَقَوْلِكَ : تَحْمَدُ إِنْ تَأْمُرُ بِالْمَعْرُوفِ وَتُؤْجِرُ ، وَإِنْ كَانَ مِنْ جِنْسِ الثَّانِي فَيَجُوزُ فِيهِ الْجَزْمُ ، عَطْفًا عَلَى " إِنْ " ، وَالرَّفْعُ عَلَى الْاسْتِثْنَاءِ ، وَالنَّصْبُ عَلَى الصَّرْفِ ^(١) ، كَقَوْلِكَ : تَحْمَدُ إِنْ تَنَهَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتَأْمُرُ بِالْمَعْرُوفِ ، فَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ مِنْ جِنْسِ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي جَازَ فِيهِ الرَّفْعُ عَطْفًا عَلَى الْأَوَّلِ ، وَالْإِسْتِثْنَاءُ وَالْجَزْمُ عَطْفًا عَلَى " إِنْ " وَالنَّصْبُ عَلَى الصَّرْفِ ، كَقَوْلِكَ : تُحَسِّنُ إِلَيْنَا إِنْ تَزُرُّنَا ^(٢) وَتُكْرِمُنَا .

الْحَكْمُ الثَّانِي عَشَرَ : قَدْ حَذَفُوا الشَّرْطَ وَأَقَامُوا مَقَامَهُ أَشْيَاءَ ؛ وَهِيَ : الْأَمْرُ وَالنَّهْيُ وَالِاسْتِفْهَامُ وَالتَّمَنَّى وَالِدُعَاءُ ، وَالْعَرْضُ ، كَقَوْلِكَ : زُرْنِي أُرْزُكَ ، وَلَا تَفْعَلِ الشَّرَّ تَنْجُ وَأَيْنَ بَيْتِكَ أُرْزُكَ ، وَلَيْتَ لِي مَالًا أَنْفَقَهُ ، وَاللَّهُمَّ ارْزُقْنِي خَيْرًا أَشَارَكَ فِيهِ ، وَأَلَّا تَزُودُنَا نُكْرِمَكَ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ رَبِّ ارْنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ ﴾ ^(٣) كُلُّ هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ يُجْزَمُ الْجَوَابُ فِيهَا ، التَّقْدِيرُ : زُرْنِي فَإِنَّكَ إِنْ تَزُرُّنِي أُكْرِمَكَ ، وَلَوْ حَمَلْتَ الْكَلَامَ عَلَى ظَاهِرِهِ أَحَلَّتْهُ ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ بِالِإِثْنَانِ لَا يَكُونُ مُوجِبًا

(١) كَلَامُ ابْنِ الْأَثِيرِ هَاهُنَا يَكَادُ يَكُونُ مَنْقُولًا بِنَصِّهِ مِنْ أَصُولِ ابْنِ السَّرَّاجِ ٢ / ١٨٩ ، وَفَرَّقَ مَا بَيْنَهُمَا : أَنَّ ابْنَ السَّرَّاجِ قَالَ : " .. وَهَذَا النَّصْبُ يُسَمِّيهِ الْكُوفِيُّونَ الصَّرْفَ ... " أَمَّا ابْنُ الْأَثِيرِ فَقَدْ ذَكَرَ النَّصْبَ عَلَى الصَّرْفِ غَيْرَ مَعْرُوفٍ إِلَى الْكُوفِيِّينَ ، مَعَ يَوْمِي إِلَى أَنَّهُ هَاهُنَا يَمِيلُ إِلَى رَأْيِهِمْ ، وَانْظُرِ الْكَلَامَ عَلَى الصَّرْفِ فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَّاءِ ٨ / ٣٣ - ٣٤ ، وَانْظُرْ أَيْضًا : الْإِعْرَابَ عَلَى الْخِلَافِ فِي الْجُمْلَةِ الْعَرَبِيَّةِ (بَحْثٌ لِلدَّكْتُورِ / صَاحِبِ أَبُو جَنَاحَ ، مَنْشُورٌ بِمَجْلَّةِ الْمَوْزِدِ - الْعِدَدُ الثَّلَاثُ - مَجْلَدُ (١٣) لِسَنَةِ ١٩٨٤ م) .

وَيَقُولُ ابْنُ السَّرَّاجِ فِي الْمَوْضِعِ السَّابِقِ مِنَ الْأَصُولِ : " وَهَذَا النَّصْبُ يُسَمِّيهِ الْكُوفِيُّونَ الصَّرْفَ ؛ لِأَنَّهُمْ صَرَفُوهُ عَنِ النَّسْقِ إِلَى مَعْنَى غَيْرِهِ " فَالْنَّصْبُ عَلَى الصَّرْفِ فِي الْأَمْثَلَةِ الَّتِي ذَكَرَ ابْنُ الْأَثِيرِ نَقْلًا عَنْ ابْنِ السَّرَّاجِ مَعْنَاهُ أَنَّ الْأَفْعَالَ : وَتُؤْجِرُ ، وَتَأْمُرُ ، وَتُكْرِمُنَا مَنْصُوبَةٌ بِمَخَالَفَتِهَا فِي الْإِعْرَابِ لِمَا قَبْلَهَا .

(٢) ١٤٣ / الْأَعْرَافُ .

لِلْإِكْرَامِ ، وَإِنَّمَا يُوْجِبُ الْإِيتِيَانُ نَفْسَهُ .

وليس من ضرورة الأمر أن يكون له جوابٌ ، ولكن إذا جاء الجوابُ كان مجزوماً ، وما فيه معنى الأمر والنهي جارٍ مجراًهما في ذلك ، كقولك : « اتَّقِ اللَّهَ أَمْرُؤُ فَعَلَ خَيْرًا يُتَّبَعُ عَلَيْهِ » معناه : لِيَتَّقِ اللَّهَ وَلِيَفْعَلَ خَيْرًا ، وكقولك : « حَسْبُكَ يَنْمُ النَّاسُ » .

الحكمُ الثالثُ عشرُ : قد يجيُ لهذه الأشياءِ الستة ما يحسنُ أن يكون جواباً على غيرِ جهةِ الجوابِ ، فيكونُ مرفوعاً ؛ إمّا صفةً لنكرةٍ متقدّمةٍ ، وإمّا ١/٨٣ حالاً من معرفةٍ ، وإمّا استئنافاً .

فالأوّلُ : كقوله تعالى : ﴿ فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ ﴾ (١) فَمَنْ جَزَمَ (٢) " يَرِثُنِي " جعله جواباً ، وَمَنْ رَفَعَ (٣) فعلى صفةٍ « وَلِيًّا » (٤) .

والثاني : كقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ ذَرَهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ ﴾ (٥) ، أَيِ : لَاعِبِينَ (٦) .

والثالثُ كقولك : لا تَضْرِبْ زَيْدًا يَضْرِبُكَ ، بِالرَّفْعِ ، أَيِ : فَهُوَ يَضْرِبُكَ ،

(١) ٥ ، ٦ / مريم .

(٢) وهما أبو عمرو والكسائي ، ووافقهما الشنوبزيُّ والرُّمِّيُّ والأعمشُ وطلحةُ واليزيديُّ وابن عيسى الأصبهانيُّ وابن مُحَيِّصٍ وقتادةُ .

(٣) وهم ابن كثير ونافعٌ وعاصمٌ وابنُ عامرٍ وحَمَزَةُ والجمهور .

انظر : السبعة ٤٠٧ والتيسير ١٤٨ والنشر ٢ / ٣٠٤ والإتحاف ٣٥٩ والبحر المحيط ٦ / ١٧٤ وإبراز المعاني ٣٩١ .

(٤) انظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣ / ٣٢٠ .

(٥) ٩١ / الأنعام .

(٦) فهي حال من الهاء والميم في : « ذَرَهُمْ » وانظر الكامل ٣٧٤ ، ومشكل إعراب القرآن ٨ / ٢٧٧ .

وَأَنْشَدَ سَبِيوِيه (١) :

فَقَالَ رَائِدُهُمْ : أَرْسُوا نَزَاوِلَهَا فَكُلُّ حَتَفٍ الْفَتَى يَجْرِي بِمَقْدَارِ
كَأَنَّهُ قَالَ : إِنَّا نَزَاوِلَهَا (٢) ، وَلَمْ يَجْعَلْهُ مَحْمُولاً عَلَى إِضْمَارٍ شَرْطٍ .
وَمِمَّا يَحْتَمِلُ الْحَالُ وَالِاسْتِثْنَاءُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ لَا تَخَافُ دَرْكًا وَلَا
تَخْشَى ﴾ (٣) وَقَوْلُهُمْ « ذَرَهُ يَقُولُ ذَاكَ » (٤) ، وَمُرَّهُ يَحْفَرُهَا (٥) ، وَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَ
" يَقُولُ ذَاكَ ، " وَ " مُرَّهُ يَحْفَرُهَا " (٤) عَلَى إِضْمَارٍ " أَنْ " النَّاصِبَةِ (٤) وَحَذَفِهَا ، وَقَدْ
تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ (٥) ، وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ هَلْ أَدُلَّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ .
تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ (٦) فَـ " تُؤْمِنُونَ " تَفْسِيرٌ لِلتَّجَارَةِ (٧) ، وَأَمَّا جَوَابُ
الْأَمْرِ فَهُوَ ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ ﴾ (٧) فِي الْآيَةِ الثَّانِيَةِ ، وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ قُلْ لِعِبَادِيَ
الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ ﴾ (٨) فَتَقْدِيرُهُ : إِنْ يُقَلِّ لَهُمْ
يُقِيمُوا وَيُنْفِقُوا (٩) ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ سَبَبُ الْإِقَامَةِ وَالِانْفَاقِ .

(١) الْكِتَابُ ٩٦ / ٣ ، وَنَسَبَهُ سَبِيوِيه إِلَى الْأَخْطَلِ ، وَلَيْسَ فِي دِيَوَانِهِ الْمَطْبُوعِ .

انظر : ابن يعيش ٥٠ / ٧ ، ٥١ ، وَالْخَزَانَةِ ٨٧ / ٩ .

الرائد : الَّذِي يَتَقَدَّمُ الْقَوْمَ لِلْمَاءِ وَالْكَلا . أَرْسُوا أَمْرٌ مِنَ الْإِرْسَاءِ ، أَيْ : أَقِيمُوا : نَزَاوِلَهَا :
مَضَارِعُ : زَوَالَ الشَّيْءِ أَيْ : حَاوِلُهُ وَعَالَجُهُ : الْحَتَفُ : الْهَلَاكُ . وَالضَّمِيرُ فِي : " نَزَاوِلَهَا " لِلْحَرْبِ
أَوْ لِلْخَمْرِ ، وَانْظُرِ الْخَزَانَةَ فِي شَرْحِ الشَّاهِدِ .

(٢) انظر : النكت في تفسير كتاب سبيويه ٧٥٠ .

(٣) ٧٧ / طه . قَالَ الزَّجَّاجُ فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ وَإِعْرَابِهِ : " فَمَنْ قَرَأَ : « لَا تَخَافُ » فَالْمَعْنَى : لَسْتُ
تَخَافُ دَرْكًا .. " وَقَالَ مَكِّي فِي مُشْكَلِ إِعْرَابِ الْقُرْآنِ ٧٣ / ٢ - ٧٤ : " مَنْ رَفَعَ « تَخَافُ » جَعَلَهُ
حَالًا مِنَ الْفَاعِلِ وَهُوَ " مُوسَى " .. وَيَجُوزُ رَفْعُ « تَخَافُ » عَلَى الْقَطْعِ .. " .

(٤) انظر : الْأَصُولُ ١٦٢ / ٢ ..

(٥) انظر : ص ٥٩٤ .

(٦) ١٠ ، ١١ / الصَّف .

(٧) انظر : مَعَانِي الْقُرْآنِ وَإِعْرَابِهِ لِلزَّجَّاجِ ١٦٦ / ٥ وَالْأَصُولُ ١٧٦ / ٢ .

(٨) ٣١ / إِبْرَاهِيم .

(٩) فِي مُشْكَلِ إِعْرَابِ الْقُرْآنِ ٤٥١ / ١ : " .. وَقَالَ الْمُبَرِّدُ : « يَقِيمُوا » جَوَابٌ لِأَمْرِ مُحَنُوفٍ ، تَقْدِيرُهُ :
قُلْ أَقِيمُوا الصَّلَاةَ يَقِيمُوا " وَذَكَرَ مَكِّي تَقْدِيرَ الزَّجَّاجِ وَالْأَخْفَشِ لِلْجَوَابِ .

الحكمُ الرَّابِعُ عَشَرَ : المضمَرُ (١) فى هذه الأشياءِ السَّتَّةِ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مِثْلَ المَظْهَرِ ؛ تقولُ فى النهى : لا تَشْتُمِ النَّاسَ يَسْلَمَ عِرْضُكَ ، فَالتَّقْدِيرُ فِيهِ : لا تَشْتُمِ النَّاسَ إِنْ لا تَشْتُمِ النَّاسَ يَسْلَمَ عِرْضُكَ ، فَالمَضمَرُ مِثْلُ المَظْهَرِ ؛ فَعَلَى هَذَا إِذَا قُلْتَ : لا تَدْنُ مِنَ الأَسَدِ يَأْكُلُكَ ، لَمْ يَجْزُ الْجَزْمُ ؛ لِأَنَّ المَضمَرَ : إِنْ لا تَدْنُ مِنَ الأَسَدِ ، وَهَذَا مُحَالٌ ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَأْكُلُهُ إِذَا دَنَا مِنْهُ ، لا إِذَا لَمْ يَدْنُ مِنْهُ ، وَلَوْ قُلْتَ : إِنَّهُ بِمَعْنَى : فَإِنَّكَ إِنْ تَدْنُ مِنْهُ يَأْكُلُكَ وَجَبَ إِظْهَارُ الشَّرْطِ ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يُضْمَرُ إِذَا كَانَ مَا قَبْلَهُ مِنْ جِنْسِهِ وَالنَّهْيُ ضِدُّ الإِثْبَاتِ ؛ وَلِذَاكَ لَمْ يَدْخُلِ النَّفْيُ ١٨٣/ب فى هَذَا الحُكْمِ ، فَلَا تَقُولُ : مَا تُعْطِينَا نَشْكُرُكَ ، إِذَا كَانَ التَّقْدِيرُ : إِنْ لا تُعْطِينَا نَشْكُرُكَ ، وَهُوَ مُحَالٌ ، فَمَتَى خَالَفَ الثَّانِي الأَوَّلَ وَجَبَ إِظْهَارُ المَضمَرِ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ رَبِّ لا تَذَرْ عَلَى الأَرْضِ مِنَ الكَافِرِينَ دَيَّارًا ، إِنَّكَ إِنْ تَذَرَهُمْ يُضِلُّوا عِبَادَكَ ﴾ (٢) وَقَدْ أَجَازَ الكِسَائِيُّ مَسْأَلَةَ الأَسَدِ (٣) ؛ حَمَلًا عَلَى اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى ، قَالَ ابْنُ السَّرَّاجِ : لَمْ يَجْزُ إِلَّا عَلَى المَجَازِ وَأَنَّ السَّامِعَ يَعْلَمُ مَا تَعْنَى (٤) ، قَالَ سَيِّبُوهُ : وَسَمِعْتُ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ : « لا تَذْهَبْ بِهِ تُغْلَبَ عَلَيْهِ » (٥) ، فَإِنْ لَمْ تَجْعَلِ الأَكْلَ جَوَابَ النَّهْيِ رَفَعْتَ ، عَلَى مَا تَقَدَّمَ فى الحُكْمِ الثَّالِثِ عَشَرَ .

(١) فى الأصل : المَضمَرَةُ .

(٢) ٢٦ / ٢٧ / نوح .

(٣) انظر : شرح الكافية الشافعية ١٥٥٢ والتصريح ٢ / ٢٤٣ .

(٤) الأصول ٢ / ١٨٣ .

(٥) الكتاب ٢ / ١٧٠ .

الحكم الخامس عشر : قد حَذَفُوا الفعلَ المعلقَ بالاستِفْهَامِ وأَبْقَوْا
الاستِفْهَامَ دَالاً عَلَيْهِ ، كَقَوْلِهِ (١) :

مَتَى تُؤْخَذُوا قَسْرًا بظَنَّةٍ مَالِكٍ وَلَا يَنْجُ إِلَّا فِي الصَّفَادِ يَزِيدُ
تَقْدِيرُهُ : مَتَى تَجِيئُونَ تُؤْخَذُوا ، فَـ " مَتَى " استِفْهَامٌ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ
شَرْطًا وَالشَّرْطُ (٢) مَحْذُوفٌ ، فَإِنْ كَانَ الاستِفْهَامُ تَقْرِيرًا لَمْ يَجُزْ ذَلِكَ فِيهِ ، لَا
تَقُولُ : أَتَضْرِبُ تُصَبُّ خَيْرًا ؟ ؛ لِأَنَّ التَّقْرِيرَ مُوجِبٌ فِي النَّفْيِ ، بَاقٍ فِي الإِيجَابِ
فَأَمَّا قَوْلُهُ (٣) :

أَنْتَى سَلَكْتَ فَإِنَّنِي لَكَ نَاصِحٌ وَعَلَى انْتِقَاصِكَ فِي الْحَيَاةِ وَأَزْدَدُ
فَـ " أَزْدَدُ " مَعْطُوفٌ عَلَى مَوْضِعِ " فَإِنَّنِي " كَمَا أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى : ﴿ وَآكُنْ
مِنَ الصَّالِحِينَ ﴾ (٤) مَعْطُوفٌ عَلَى مَوْضِعِ ﴿ فَأَصْدَقْ ﴾ (٥) وَالَّذِي هُوَ جَوَابُ

(١) لَمْ أَقِفْ عَلَى اسْمِهِ .

وَانْظُرْ : شَرْحَ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ ١٦٠٩ وَالْمُسَاعَدَ عَلَى تَسْهِيلِ الْفَوَائِدِ ١٧٠ / ٣ وَالتَّصْرِيحَ ٢٥٢ / ٢
وَالْهَمْعَ ٣٣٧ / ٤ .

الْقَسْرُ : الْقَهْرُ . الظَّنُّ - بَكْسَرِ الظَّاءِ - : التَّهْمَةُ . الصَّفَادُ : مَا يُوَثَّقُ بِهِ الْأَسِيرُ مِنْ قَيْدٍ أَوْ
غَيْرِهِ .

(٢) وَعَلَى أَنَّ " مَتَى " شَرْطِيَّةٌ فَالْتَقْدِيرُ : مَتَى تَتَّقُوا تُؤْخَذُوا .

(٣) لَمْ أَقِفْ عَلَى اسْمِهِ .

وَالْبَيْتُ فِي الْمَسَائِلِ الْعَضْدِيَّاتِ بِرَوَايَةٍ :

أَيَّا سَلَكْتَ فَإِنَّنِي لَكَ مُبْفِضٌ

وَانْظُرْهُ : أَيْضًا فِي الْحِجَّةِ لِأَبِي عَلَى الْفَارَسِيِّ ٢ / ٢٩٩ وَالْبَحْرِ الْمَحِيطِ ٤ / ٤٣٣ .

بِرَوَايَةٍ : لَكَ كَاشِحٌ .

(٤) ٨٠ / الْمَنَافِقُونَ .

(٥) اَنْظُرْ : الْمَسَائِلِ الْعَضْدِيَّاتِ ١٢٠ وَمُشْكِلُ إِعْرَابِ الْقُرْآنِ ٢ / ٣٨١ .

التَّخْضِيزُ فِي قَوْلِهِ : ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي (١) إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾ .
 الْحُكْمُ السَّادِسُ عَشَرَ : إِذَا أَعْمَلْتَ النَّاصِبَ وَالرَّافِعَ فِي أَسْمَاءِ الشَّرْطِ
 بَطَلَ عَمَلُهَا ، وَصَارَتْ بِمَعْنَى " الَّذِي " كَقَوْلِكَ : إِنْ مَنْ يَأْتِينَا نُكْرِمُهُ ، وَ : كَانَ أَيُّهُمْ
 تَضْرِبُهُ عِنْدَكَ . فَإِنْ شَغَلْتَ الْعَامِلَ بِضَمِيرِ الشَّأْنِ أَعْمَلْتَهَا ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿إِنَّهُ
 مَنْ يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا فَإِنَّ لَهُ جَهَنَّمَ﴾ (٢) فَإِنْ كَانَ الْعَامِلُ حَرْفَ جَرٍّ لَمْ يُبْطَلْ
 عَمَلُهَا ، كَقَوْلِكَ : بِمَنْ تَمَرَّدَ أَمْرٌ .

الْحُكْمُ السَّابِعُ عَشَرَ : أَعْلَمْ أَنَّ صِيغَةَ / الْأَمْرِ وَالِدُعَاءِ وَالْعَرْضِ سَوَاءٌ ، إِلَّا ١/٨٤
 أَنَّ الْأَمْرَ لِمَنْ دُونَكَ ، وَالِدُعَاءَ لِمَنْ فَوْقَكَ ، وَالْعَرْضَ لَهُمَا ، تَقُولُ فِي الْأَمْرِ : اضْرِبْ
 زَيْدًا ، وَفِي الدُّعَاءِ رَبِّ اغْفِرْ لِي ، وَفِي الْعَرْضِ : انْزِلْ بِنَا .
 وَقَدْ يُحْكِي الْأَمْرُ وَالنَّهْيُ وَالِدُعَاءُ وَالْعَرْضُ عَلَى لَفْظِ الْخَبَرِ ، إِذَا لَمْ يَلْتَبَسْ ،
 تَقُولُ : أَطَالَ اللَّهُ بَقَاءَكَ ، فَالْلَفْظُ خَبَرٌ (٣) وَالْمَعْنَى دُعَاءٌ ، وَمَتَى التَّبَسَّ شَيْءٌ لَمْ
 يَجْزُ ، فَتَقُولُ عَلَى هَذَا : لَا يَغْفِرُ اللَّهُ لَهُ وَيَرْحَمُهُ (٣) ، تُرِيدُ : وَلَا يَرْحَمُهُ ، فَلَوْ
 قُلْتَ : وَيَرْحَمُهُ ، بِالرَّفْعِ لَمْ يَجْزُ : لِأَنَّ الْأَوَّلَ دُعَاءٌ عَلَيْهِ ، وَالثَّانِي (٣) دُعَاءٌ لَهُ ،
 وَتَقُولُ : يَغْفِرُ اللَّهُ لَكَ ، عَلَى مَعْنَى : لِيَغْفِرَ (٣) ، قَالَ ابْنُ السَّرَّاجِ : وَمِنْهُ قَوْلُهُ
 تَعَالَى (٣) : ﴿لَا تَتْرِبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ يَغْفِرُ اللَّهُ لَكُمْ﴾ (٤) ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : « رَبَّنَا
 لِيُضِلُّوا عَنْ سَبِيلِكَ رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَى أَمْوَالِهِمْ وَاشْدُدْ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا حَتَّى

(١) الآية السابقة .

(٢) ٧٤ / طه .

(٣) الأصول ٢ / ١٧١ وكل ما قبل قوله : قَالَ ابْنُ السَّرَّاجِ أَيْضًا فِي الْأَصُولِ .

(٤) ٩٢ / يوسف .

يَرَوُا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ ﴿١﴾ فَدَعَا عَلَيْهِم بِالْإِضْلَالِ ، وَنَفَى الْإِيمَانَ بِاللَّامِ (٢) وَبِـ "لَا" (٣) وَقَوْمٌ يَدْعُونَ (٤) بِـ "لَنْ" وَيَحْمِلُونَ عَلَيْهِ قَوْلَهُ تَعَالَى : ﴿ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِلْمُجْرِمِينَ ﴾ (٥) ، قَالَ ابْنُ السَّرَاجِ : وَالِدُعَاءِ بِـ "لَنْ" غَيْرُ مَعْرُوفٍ ، وَقَدْ حَكَى قَوْمٌ : اللَّهُمَّ قُطِعَتْ يَدُهُ وَفُقِئَتْ عَيْنُهُ (٦) ، وَهَذَا اتِّسَاعٌ (٧) ، وَإِنَّمَا يَجُوزُ مِثْلُهُ مَعَ عَدَمِ اللَّبْسِ .

(١) ٨٨ / يونس .

(٢) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : « لِيُضِلُّوْا » وَانْظُرْ : إِعْرَابُ الْقُرْآنِ لِأَبِي جَعْفَرِ النَّحَاسِ ٧٣ / ٢ .

(٣) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : « فَلَا يُؤْمِنُوْا » وَانْظُرْ : الْمَوْضِعَ السَّابِقَ مِنْ إِعْرَابِ الْقُرْآنِ لِأَبِي جَعْفَرِ النَّحَاسِ .

(٤) وَهَذَا أَيْضًا مِنْ كَلَامِ ابْنِ السَّرَاجِ فِي الْمَوْضِعِ السَّابِقِ مِنَ الْأَصُولِ .

(٥) ١٧ / الْقِصَصِ .

(٦) الْأَصُولُ ٢ / ١٧١ .

(٧) فِي الْأَصْلِ : إِشْبَاعٌ . وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتُ .

البَابُ السَّادِسُ عَشَرَ

فِي « كَمْ »

وهي اسمٌ مبنىٌ على السكونِ لعددٍ مبهمٍ يَنْتَظِمُهُ أَوَّلًا وَآخِرًا، والعددُ
حُكْمُهُ حُكْمُ المَعْدُودِ الَّذِي عَدَدَتْهُ بِهِ، يَتَّبِعُهُ فِي جِنْسِهِ وَنَوْعِهِ، جَوْهَرًا وَعَرَضًا. ولها
في الكلامِ مَوْضِعَانِ.

أحدهما: الاستفهامُ.

والآخرُ: الخبرُ.

وتَشْتَرِكَانِ مَعًا فِي أَحْكَامٍ؛ فَندْكُرها وما يَتَعَلَّقُ بها، وما أُضِيفَ إليها، في
أَرْبَعَةِ فُصُولٍ.

الفصلُ الأوَّلُ

فِي الاسْتِفْهَامِيَّةِ : إِذَا كَانَتْ اسْتِفْهَامًا / نَصَبْتُ النِّكَرَةَ الْوَاقِعَةَ بَعْدَهَا الَّتِي ١٨٤/ب
يَحْسُنُ فِيهَا « مِنْ » عَلَى التَّمْيِيزِ، كَمَا تَنْصِبُ فِي الْعَدَدِ، تَقُولُ : كَمْ غُلَامًا لَكَ ؟
وَكَمْ دِرْهَمًا مَالُكَ ؟.

وَيَجُوزُ الْفَصْلُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ النِّكَرَةِ، وَالنَّصْبُ بِحَالِهِ، كَقَوْلِكَ : كَمْ لَكَ دِرْهَمًا ؟
و: كَمْ عِنْدَكَ غُلَامًا ؟

وَلَا يَكُونُ مُمَيِّزًا إِلَّا مُفْرَدًا، فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : كَمْ لَكَ غُلَامَانًا؟ فَـ « غِلْمَانٌ »
مَنْصُوبٌ عَلَى الْحَالِ ، وَالْعَامِلُ فِيهَا : مَا فِي « لَكَ » مِنْ مَعْنَى الْفِعْلِ، وَالْمُمَيِّزُ
مَحْذُوفٌ، تَقْدِيرُهُ : كَمْ نَفْسًا لَكَ غُلْمَانًا؟ فَلَوْ قُلْتَ : كَمْ غُلْمَانًا لَكَ؟ لَمْ يُجْزِ

البَصْرِيُّ ، وَأَجَازَهُ (١) الْكُوفِيُّ . وَأَجَازَ الْأَخْفَشُ : كَمْ غِلْمَانًا عِنْدَكَ (٢) ، إِذَا أُرِدْتَ
أَصْنَافًا مِنَ الْغِلْمَانِ ، أَيْ : كَمْ عِنْدَكَ مِنْ هَذِهِ الْأَصْنَافِ ؟

وَقَدْ يُحَذَفُ الْمُمِيزُ رَأْسًا ، تَقُولُ : كَمْ مَالِكٌ ؟ وَكَمْ غِلْمَانُكَ ؟ وَكَمْ دِرْهَمُكَ ؟ وَكَمْ
سِرْتٌ ؟ وَكَمْ زَيْدٌ مَالِكٌ ؟ وَكَمْ جَاءَ آلُ مُحَمَّدٍ ؟ التَّقْدِيرُ : كَمْ دِينَارًا أَوْ دِرْهَمًا مَالِكٌ ؟
وَكَمْ نَفْسًا غِلْمَانُكَ ؟ وَكَمْ دَانِقًا (٣) دِرْهَمُكَ ؟ وَكَمْ فَرَسَخًا سِرْتٌ ؟ وَكَمْ يَوْمًا أَوْ شَهْرًا
زَيْدٌ مَالِكٌ ؟ وَكَمْ مَرَّةً جَاءَ آلُ مُحَمَّدٍ ؟ .

وَتَقُولُ : كَمْ غَيْرَهُ لَكَ ؟ وَكَمْ مِثْلَهُ لَكَ ؟ وَكَمْ غَيْرَهُ مِثْلَهُ لَكَ ؟ فَتَنْصِبُ : لِأَنَّ هَذِهِ
الْإِضَافَةُ لَا تُفِيدُ تَعْرِيفًا .

وَتَقُولُ : كَمْ ضَرَبْتَ رَجُلًا ؛ فَجَائِزٌ أَنْ يَكُونَ « رَجُلًا » مَفْعُولٌ « ضَرَبْتَ » ، وَأَنْ
يَكُونَ مُمِيزٌ « كَمْ » فَإِذَا أَدَخَلْتَ « مِنْ » فَقُلْتَ : كَمْ ضَرَبْتَ مِنْ رَجُلٍ ؛ لَزِمَ التَّمْيِيزُ .
وَتَقُولُ : كَمْ مَالِكٌ إِلَّا دِرْهَمَانِ ؟ وَكَمْ عَطَاكَ إِلَّا عَشْرُونَ ؟ إِذَا كُنْتَ تَسْتَقِلُّهُ ،
كَأَنَّكَ قُلْتَ : كَمْ دِرْهَمًا مَالِكٌ إِلَّا دِرْهَمَانِ ؟ كَمَا تَقُولُ : هَلِ الدُّنْيَا إِلَّا ظِلٌّ زَائِلٌ ؟ وَمِنْهُ
قَوْلُكَ : كَمْ ثَلَاثَةٌ سِتَّةٌ إِلَّا ثَلَاثَتَانِ ؟ وَكَمْ خَمْسَةٌ عَشْرَةٌ إِلَّا خَمْسَتَانِ ؟ فَيَكُونُ مَا بَعْدَ
« إِلَّا » تَفْسِيرًا لـ « كَمْ » ، وَتَرْفَعُهُ إِذَا كَانَتْ « كَمْ » رَفْعًا ، وَتَنْصِبُهُ إِذَا كَانَتْ نَصْبًا ،
وَتَجَرُّهُ إِذَا كَانَتْ جَرًّا .

(١) انظر : الأصول ٣١٧/١ ، والهمع ٧٩/٤ .

(٢) انظر : الأصول ٣١٧/١ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ١٠٩/٢ .

(٣) الدَانِقُ : سُدُسُ الدَّرْهَمِ .

الفصلُ الثاني

فى الخبرية: إذا كانت «كَمْ» خبراً كانت مضافةً إلى نكرةٍ مفردٍ تارةً، وإلى جمعٍ أخرى، تقول: كَمْ غلامٍ قد ملكتُ، وكَمْ دارٍ قد دخلتُ، وكَمْ رجالٍ قد رأيتُ، كما تقول فى العدد: مائةٌ ثوبٍ، وثلاثةٌ أثوابٍ.

١/١٨٥

ويجوزُ الفصلُ بينها وبينَ المضافِ إليه ؛ عوضاً من عدمِ تصرفها، ولكِ النَّصْبُ والجَرُّ، والاختيارُ النَّصْبُ، تقول: كَمْ قد حصل لى غلاماً، وكَمْ قد زارنى رجلاً، قال الشاعرُ (١):

كَمْ نالنى منكم فضلاً على عدمٍ إذ لا أكادُ من الإقتارِ أحتَمِلُ
وأما الجَرُّ: فكقولنا: كَمْ قد زارنى (٢) رجلٍ، وليس بالكثير فى كلامهم، وأنشدوا (٣):

كَمْ فى بنى سَعْدِ بن بكرٍ سَيِّدٍ ضَخْمِ الدَّسِيعَةِ ماجدٍ نَفَّاعٍ
ومن العربِ مَنْ يَنْصِبُ فى الخبرِ بغيرِ فصلٍ، فيقول: كَمْ ما لا قد

(١) هو القطامي . ديوانه ٣٠.

والبيتُ من شواهد سيبويه ١٦٥/٢. وانظر أيضاً: المقتضب ٦٠/٣ والتبصرة ٢٢٢ والإنصاف ٣٠٥ وابن يعيش ١٢٩/٤، ١٣١ والخزانة ٤٧٧/٦.

العدم: فَقَدْ المَالِ وَقَلَّتْهُ. الإقتارُ: مَصْدَرُ اقْتَرَّ الرَّجُلُ، إذا افْتَقَرَ.

(٢) فى الأصل: كَمْ قد زارنى رجلٌ، بضم اللام، والصوابُ ما أثبت.

(٣) للفرزدق: وليس فى ديوانه المطبوع.

وهو من شواهد سيبويه ١٦٨/٢. انظر أيضاً: المقتضب ٦٢/٣ والإنصاف ٣٠٤ وابن يعيش ١٣٠/٤، ١٣٢ والخزانة ٤٧٦/٦.

الدَّسِيعَةُ: العَطِيَّةُ أو الجَفَنَةُ. والمعنى: واسعُ المعروف.

مَلَكْتُ ، قَالَ الْفَرَزْدَقُ (١) :

كَمْ عَمَّةٌ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٌ فدعاءً قد حَلَبْتُ عَلَى عِشَارِي

يُنْشَدُ بِنَصْبِ « الْعَمَّةِ » ، وَرَفْعِهَا ، وَجَرِّهَا ؛ فَالنَّصْبُ : عَلَى هَذِهِ اللَّغَةِ -
وَهِيَ قَلِيلَةٌ - أَوْ عَلَى الِاسْتِفْهَامِ ، مِنْ طَرِيقِ الِاسْتِهْزَاءِ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ هَاجٍ ، وَالِهَاجِي
لَا يَكُونُ مُسْتَفْهِمًا إِلَّا عَلَى سَبِيلِ التَّلَهِّيِّ . وَالْجَرُّ : عَلَى الْخَبَرِ - وَهُوَ الْأَكْثَرُ -
وَالرَّفْعُ ، عَلَى مَعْنَى : كَمْ مَرَّةً حَلَبْتُ عَلَى عَمَائِكَ ، وَتَقْدِيرُ الْإِعْرَابِ فِيهِ : أَنَّ « الْعَمَّةَ »
مَرْفُوعَةٌ بِالِابْتِدَاءِ ، وَ « قَدْ حَلَبْتُ » الْخَبَرُ .

وهذه «كم» الخبرية مضافة إلى مميّزها، عاملة فيه الجر، فإذا وقعت
بعدها «من» كانت منونة في التقدير، كقوله تعالى: ﴿ وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ
أَهْلَكْنَاهَا ﴾ (٢) ﴿ وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمَوَاتِ ﴾ (٣) التقدير: كثير من القرى، ومن
الملائكة. وذهب بعضهم (٤) إلى أنها منونة أبدأ، والمجرور بعدها بإضمار «من».
وإذا أعدت الضمير إليها عادَ على اللفظ مرة، وعلي المعنى أخرى، تقول:
كَمْ رَجُلٍ رَأَيْتُهُ يَرَأِيهِمْ، وَكَمْ امْرَأَةٍ لَقِيْتُهَا، وَلَقِيْتُهُنَّ / وَمَنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَكَمْ ٨٥

(١) ديوانه ٣٦١/١. وهو من شواهد سيبويه ٧٢/٢، ١٦٦. وانظر أيضا: المقتضب ٥٨/٣ والأصول
٣١٨/١ والتبصرة ٣٢٢ وابن يعيش ١٣٣/٤ والمفني ١٨٥ وشرح أبياته ١٦٥/٤ والخزانة ٤٨٥/٦.
الفداء: المفوجة الرُسْع من اليد أو الرجل. العشار: جمع عَشْرَاءَ وهي الناقة أتى على حملها عشرة
أشهر.

(٢) ٤/الأعراف.

(٣) ٢٦/النجم.

(٤) وهم الفقراء والكوفيون. انظر: ابن يعيش ١٣٤/٤ والمساعد ١١٠/٣ والهمع ٨١/٤.

مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا ﴿١﴾، فَرَدَّ إِلَى اللَّفْظِ، وَقَوْلِهِ: ﴿وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمَوَاتِ لَا تُفْنِي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئًا﴾ ﴿٢﴾ فَأَعَادَ إِلَى الْمَعْنَى.

الفصل الثالث

فيما اشتركا فيه: تكون في كلا وجهيها مرفوعة ومجرورة.

فالرفع: علي الابتداء، تقول: كم درهما مالك؟ فهي مبتدأ، و«مالك» خبره، و«درهما» مميّزه، وكذلك في الخبرية؛ وإنما جاز الابتداء بها وهي نكرة لا ستغراقها الجنس؛ فنزلت به منزلة المعارف، ويجوز أن تجعل «مالك» المبتدأ، و«كم» الخبر. وتقول: كم درهما عندك؟ وكم غلام لك، فالتقدير: أي عدد من الدراهم حاصل عندك وكثير من الغلمان كائن لك، فإذا قلت: كم غلاماً مالك ذاهب، جعلت «لك» صفة لـ «الغلام» و«ذاهياً» خبراً لـ «كم»، وإذا قلت: كم غلمانك؟ فلا يجوز إلا الرفع في «غلمانك»؛ لأنه معرفة، والتّمييز لا يكون بالمعرفة؛ فكأنك قلت: أعشرون غلمانك؟ ﴿٣﴾.

وأما النصب: فعلى المفعول، كقولك: كم إنساناً ضربت؟ وكم غلام ملكت، فـ «كم» منصوبة بـ «ضربت» و«ملكت» وتنتصب على الظرفية؛ كقولك: كم ليلة سرت؟ وكم يوم صمت، كأنك قلت: أعشرين ليلة سرت؟ وأياماً كثيرة صمت.

(١) ٤ / الأعراف.

(٢) ٢٦ / النجم. وقد مرّت قريباً ص ٦٥٤.

(٣) قوله: فلا يجوز إلا الرفع ... إلى قوله: أعشرون غلمانك، هو نص كلام ابن السراج في الأصول ٣١٧/٨.

وَأَمَّا الْجَرُّ : فَيَكُونُ بِحَرْفِ جَارٍ، وَبِالإِضَافَةِ.

فَالْحَرْفُ : كَقَوْلِكَ : بَكُمْ إِنْسَانًا مَرَرْتُ؟ وَ : عَلَى كَمْ جَذْعًا بُنِيَ بَيْتُكَ؟ وَ : إِلَى كَمْ دَارٍ دَخَلْتُ.

وَالِإِضَافَةُ : كَقَوْلِكَ : رَزَقَ كَمْ رَجُلًا أَطْلَقْتَ؟ وَحَقَّ كَمْ رَجُلٍ قَضَيْتُ. قَالَ سَيَبَوِيهِ : وَسَأَلْتُهُ - يَعْنِي الْخَلِيلَ - عَنْ قَوْلِهِمْ : عَلَى كَمْ جَذْعٍ بَيْتُكَ مَبْنِيٌّ؟ فَقَالَ : الْقِيَاسُ : النَّصْبُ وَهُوَ قَوْلُ عَامَّةِ النَّاسِ، فَأَمَّا الَّذِينَ جَرُّوا، فَإِنَّهُمْ أَرَادُوا مَعْنَى «مِنْ» وَلَكِنَّهُمْ حَذَفُوهَا تَخْفِيفًا وَصَارَتْ «عَلَى» عَوِضًا مِنْهَا^(١) وَاسْتَدَلَّ مَنْ ذَهَبَ إِلَى هَذَا/ بِقَوْلِ الْأَعَشَى^(٢) :

كَمْ ضَا حِكِّ مِنْ ذَا وَمِنْ سَاخِرٍ

فَأَظْهَرَ «مِنْ» مَعَهَا .

(١) الكتاب ١٦٠/٢.

(٢) ديوانه ١٠٦.

وهذا عجز البيت، وصدْرُهُ:

يَا عَجَبَ الدَّهْرِ مَتَى سَوِيًّا

وَانْظُرْ فِي تَخْرِيجِهِ: الشَّعْر ٥١ وَأَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ ٣٦٤/١ وَالْمُسَاعَدِ عَلَي تَسْهِيلِ الْفَوَائِدِ ١١٠/٢.

قَالَ ابْنُ الشَّجَرِيِّ : « أَرَادَ : كَمْ مِنْ ضَا حِكِّ ؛ فَلِذَلِكَ عَطَفَ عَلَيْهِ بِـ « مِنْ » فَقَالَ : وَمِنْ سَاخِرٍ »

الفصلُ الرابعُ

فيما شبّه بها: قد شبّهوا بِـ « كَمْ » الخَبَرِيَّةُ، لَفْظَةً « كَأَيَّ » ، وسيبويه يُشَبِّهُهَا^(١) بِـ « رَبُّ » ، وهى « كافُ » الجرِّ، دَخَلَتْ عَلَى « أَيَّ » كما دَخَلَتْ عَلَى « أَنْ » فى « كَأَنَّ » و [على « ذَا » فى]^(٢) كَذَا ، وليسَ لها مُتَعَلِّقٌ. وأكثَرُ ما تُسْتَعْمَلُ مَعَهَا « مِنْ » عِوَضاً من الإِضَافَةِ الَّتِى كَانَتْ لـ « أَيَّ » ، كقوله تعالى: ﴿ وَكَأَيُّ مِنْ قَرْيَةٍ عَتَتْ عَنْ أَمْرِ رَبِّهَا ﴾^(٣) وقوله : ﴿ وَكَأَيُّ مِنْ نَبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رَبِّيَ كَثِيرٌ ﴾^(٤).

وفىها خمسُ لُغات:

الأولى : « كَأَيَّ » مُشَدَّدَةٌ، وتُكْتَبُ بِـ « ياءٍ » مُنَوَّنَةٍ، وبِـ « نُونٍ » فى مَوْضِعِ التَّنْوِينِ^(٥)، ولم يَظْهَرْ لَهُ صُورَةٌ إِلَّا فىها.
الثَّانِيَّةُ: « كَاءٍ » بوزنٍ [كاع. الثَّالِثَةُ: « كَأٍ » بوزن : كع. الرَّابِعَةُ: « كَأَيَّ » بوزن : كعَي. الخَامِسَةُ : « كَيَّ » بوزن]^(٦) كعَي.

(١) الكتاب ١٧٠/٢.

(٢) تَتَمَّةٌ يَلْتَنِمُ بِهَا الْكَلَامُ ، وَيَقْتَضِيهَا الْمَقَامُ وَانْظُرْ فى أَصْل « كَأَيَّ » و « كَذَا » الْكَامِل ١٢٥١-١٢٥٢.

(٣) ٨ / الطلاق.

(٤) ١٤٦ / آل عمران.

(٥) هكذا : كَأَيَّنْ .

(٦) نَقَصُ فى الْأَصْلِ. وَالتَّحْمَةُ مِنَ الْكَامِل ١٢٥٢ : وَالْكَشْفُ ٢٥٧/١ - ٢٥٨. وَمَشْكَلُ إِعْرَابِ الْقُرْآنِ

١٦٠/١ - ١٦١ وَابْنُ يَعِيشَ ١٣٤/٤ - ١٣٦ وَالْمَسَاعِدُ ١١٦/٢ وَالْهَمْعُ ٢٨٩ - ٣٩٠.

وقد شَبَّهُوا بها « كَذَا » التى للعدد، فنصبوا [ما]^(١) بعدها، كما نصبوا مابعد « كَمْ » وهى « الكافُ » دَخَلَتْ على « ذَا »^(٢)، وحجَزَتْ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْعَمَلِ، وهى مُبْهَمَةٌ، تقول: له عِنْدِي كَذَا دِرْهَمًا، وكَذَا دِرْهَمًا، وكَذَا دِرْهَمًا ؛ فَيُلْزِمُكَ فى الْأَوَّلِ عِشْرُونَ^(٢) ؛ لَأَنَّهُ أَوَّلُ مَا يُفْسَرُ مِنَ الْأَعْدَادِ الْمَفْرَدَةِ بِالوَاحِدِ الْمُنْصُوبِ ، وَلِزِمَكَ فى الثَّانِي أَحَدٌ وَعِشْرُونَ^(٢) ؛ لَأَنَّهُ أَوَّلُ مَا يُفْسَرُ مِنَ الْمَعْطُوفِ بِالْمُنْصُوبِ ، وَلِزِمَكَ فى الثَّلَاثِ أَحَدٌ عَشَرَ^(٢) ؛ لَأَنَّهُ أَوَّلُ مُرَكَّبٍ يُفْسَرُ بِالْمُنْصُوبِ. فَإِنْ جَرَرْتَ فَقُلْتَ : لَهُ عِنْدِي كَذَا دِرْهَمٍ، لَزِمَكَ مِائَةٌ دِرْهَمٍ ؛ لَأَنَّهُ أَوَّلُ مَا يُفْسَرُ بِهِ الْوَاحِدُ الْمَجْرُورُ، وَذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّهُ يُلْزِمُكَ بَعْضُ دِرْهَمٍ، فَإِنْ رَفَعْتَ « الدَّرْهَمَ » كَانَ لَهُ عِنْدَكَ دِرْهَمٌ وَاحِدٌ، و« كَذَا كَذَا » صِفَةٌ لِلدَّرْهَمِ، فَإِنْ قُلْتَ : لَهُ عِنْدِي كَذَا دَرَاهِمٍ، لَزِمَكَ ثَلَاثَةٌ ؛ لَأَنَّهُ أَوَّلُ مَا يُفْسَرُ بِالْجَمْعِ، وَعَلَى هَذِهِ الْأُمْتَلَةِ فَاقِسْ.

(١) تَتِمَّةٌ يُلْتَمَسُ بِهَا الْكَلَامُ، وَيُعَيَّنُهَا مَا بَعْدَهَا مِنْ قَوْلِهِ: كَمَا نَصَبُوا مَا بَعْدَ « كَمْ » .

(٢) انْظُرْ فى ذَلِكَ كُلِّهِ : الْكَامِلُ ١٢٥٢ .

فِي نُونِي التَّكْثِيرِ : وَفِيهِ ثَلَاثَةُ فُصُولٍ

الفصلُ الأوَّلُ

فِي تَعْرِيفِهِمَا ^(١) : وَهُمَا نُونَانِ : خَفِيفَةٌ وَثَقِيلَةٌ ، فَالْخَفِيفَةُ سَاكِنَةٌ ، وَالثَّقِيلَةُ نُونَانِ ، أُولَاهُمَا سَاكِنَةٌ مُدْغَمَةٌ فِي الثَّانِيَةِ .

وَجِيءَ بِهِمَا لَتَوْكِيدِ الْفِعْلِ وَتَثْنِيَّتِهِ ^(٢) ، كَمَا أَكْثَرُ الْأَسْمَاءِ بِ «إِنَّ» وَ «اللَّامِ» .
وَالنُّونُ الثَّقِيلَةُ أَشَدُّ تَوْكِيداً مِنَ الْخَفِيفَةِ ؛ لِلتَّضْعِيفِ الَّذِي فِيهَا . وَجَعَلُوهُمَا فِي آخِرِ الْفِعْلِ ؛ لِئَلَّا تَجْمَعَ عَلَيْهِ الزِّيَادَتَيْنِ فِي أَوَّلِهِ ، وَحَرَّكَوهُ ؛ تَوْصِلاً إِلَى النُّطْقِ بِالسَّاكِنِ ؛ إِذِ الْخَفِيفَةُ وَأَوَّلَى الثَّقِيلَةَ سَاكِنَتَانِ . وَسَيَبُويهِ وَكَثِيرٌ مِمَّنْ قَالَ بِقَوْلِهِ يَذْهَبُونَ إِلَى أَنَّ الْحَرَكَةَ الَّتِي قَبْلَ «النُّونِ» حَرَكَةُ بِنَاءٍ ^(٣) ؛ وَحَكَى الزَّجَّاجُ قَوْلَ آخَرٍ لِسَيَبُويهِ : أَنَّهَا حَرَكَةُ التَّقَاءِ ^(٤) السَّاكِنَيْنِ ، وَإِلَيْهِ مَالَ السِّيْرَافِيُّ ^(٥) وَغَيْرُهُ .
وَإِنَّمَا بُنِيَ الْفِعْلُ مَعَ نُونِ التَّوْكِيدِ ؛ لِلتَّرْكِيبِ الْعَارِضِ فِيهِ بِهَا .

الفصلُ الثَّانِي

فِي مَوَاضِعِهِمَا : الْأَفْعَالُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرُبٍ : مَاضٍ ، وَحَاضِرٌ ، وَمُسْتَقْبَلٌ ؛ فَالْمَاضِي وَالْحَاضِرُ لَا يَدْخُلَانِ عَلَيْهِمَا ؛ لِأَنَّ الْمَاضِيَ ثَابِتٌ ، وَالْحَاضِرُ

(١) فِي الْأَصْلِ : تَعْرِيفُهَا .

(٢) أَيِ : طَلَبَ الْفِعْلُ مَرَّةً بَعْدَ مَرَّةٍ ، هَذَا مَعْنَى التَّثْنِيَةِ هَاهُنَا .

(٣) مَعَانِي الْقُرْآنِ وَإِعْرَابُهُ ٤٩٦/١ .

(٥) لَمْ أَقِفْ عَلَى هَذَا الرَّأْيِ لِّلْسِّيْرَافِيِّ فِيمَا لَدَيَّ مِنْ مَصَابِرٍ .

مُشَاهَدٌ : فلا يَحْتَاجَانِ إِلَى التَّوَكُّيدِ، وَيَلْحَقُ الْمَاضِي أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ : فلا يَدْخُلَانِ عَلَيْهَا : اسْتِغْنَاءٌ بِمَا بُنِيَتْ عَلَيْهِ مِنَ الْمِبَالِغَةِ. وَقَدْ جَوَّزَ قَوْمٌ دُخُولَهَا عَلَى الْحَاضِرِ. وَأَمَّا الْمُسْتَقْبَلُ : فعلى ثلاثة أَضْرَبِ : ضَرَبٌ لَابُدُّ مِنْ وَجُودِ النَّوْنِ فِيهِ، وَضَرَبٌ أَنْتَ فِيهِ مُخِيرٌ، وَضَرَبٌ تَقِفُ فِيهِ عَلَى الْمَسْمُوعِ.

الضَّرْبُ الْأَوَّلُ: هُوَ الْفِعْلُ الْمُسْتَقْبَلُ الْمُقْسَمُ عَلَيْهِ فِي الْإِيجَابِ، كَقَوْلِكَ: وَاللَّهِ لَيَقُومَنَّ وَاللَّهُ لَيَنْطَلِقَنَّ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَتَاللَّهِ / لَاكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾ (١) ٨٧ وَقَوْلُهُ: ﴿لَيَسْجَنَنَّ وَلَيَكُونَنَّ مِنَ الصَّاغِرِينَ﴾ (٢).

وَهَذِهِ النَّوْنُ لَازِمَةٌ. وَقَدْ أَجَازَ الْفَارِسِيُّ^(٣) حَذْفَهَا مِنْهُ : وَإِنَّمَا دَخَلَتْ فِي الْقَسَمِ فَصْلًا بَيْنَ لَامِهِ الَّتِي تَكُونُ لِلْمُسْتَقْبَلِ وَبَيْنَ لَامِ التَّوَكُّيدِ الَّتِي تَصْلُحُ لِلْحَالِ، فَلَمَّا كَانَتْ النَّوْنُ فَارِقَةً كَانَتْ لَازِمَةً : خَوْفَ اللَّبْسِ. قَالَ سَيَبَوِيه : وَسَأَلْتُ الْخَلِيلَ عَنْ قَوْلِهِ : لَتَفْعَلَنَّ، مُبْتَدَأَةً، لَا يَمِينُ قَبْلَهَا، فَقَالَ: جَاءَتْ عَلَى نَبْئَةٍ^(٤) الْيَمِينِ. وَإِذَا حَكَيْتَ عَنْ غَيْرِكَ قُلْتَ : أَقْسِمُ لَتَفْعَلَنَّ وَاسْتَحْلَفْتُهُ لَيَفْعَلَنَّ.

وَقَدْ أَلْحَقَ الرَّجَّاجُ^(٥) وَجْمَاعَةً مِنَ النُّحَاةِ بِالْقَسَمِ «إِنْ» الشَّرْطِيَّةَ، إِذَا دَخَلَتْ عَلَيْهَا «مَا» مَعَ الْمُسْتَقْبَلِ : كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِمَّا تَرِينَ مِنْ الْبَشَرِ أَحَدًا﴾ (٦) وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا﴾ (٧)، وَالْفَارِسِيُّ لَا يَلْزِمُ

(١) ٥٧ / الأنبياء.

(٢) ٣٢ / يوسف.

(٣) الإيضاح القُضْدِيُّ ١ / ٣٢٣.

(٤) الكتاب ٣ / ١٠٦.

(٥) معاني القرآن وإعرابه ١١٧ / ١ عند الكلام علي قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ﴾. وانظر هذا الرأي للزجاج أيضا في: البحر المحيط ٧ / ٤٧٧ والهمع ٣٩٩ / ٤.

(٦) ٢٦ / مريم.

(٧) ٢٣ / الإسراء وَكُتِبَتْ فِي الْأَصْلِ : فَإِمَّا يَبْلُغَنَّ. وَهَذَا خَطَأٌ : فلا وجود للقاء مع «إِمَّا» هَاهُنَا.

هذا النوع « النون »^(١)، ويستدلُّ بكثرة مجيئه في الشعر علي جوازه في الكلام، قال سيبويه^(٢): «إِنْ» إِذَا لَحِقَهَا « مَا » الزَّائِدَةُ فَالْحَاقُ «النُّونِ» الْفِعْلُ، وَتَرَكَ الْحَاقَهُ جَيِّدًا^(٣)، فَكَانَ «مَا» سَوَّغَتْ دُخُولَ «النُّونِ» ، لَا أُوجِبْتَهُ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ^(٤):
فَإِمَّا تَرِينِي وَلِي لِمَةً فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا
وقول الآخر^(٥):

زَعَمْتُ تَمَاضِيرُ أَنْنِي إِمَّا أُمْتُ يَسُدُّ أَبْيَنُهَا الْأَصَاغِرُ خَلَّتِي
الضَّرْبُ الثَّانِي : الَّذِي أَنْتَ فِيهِ مُخَيَّرٌ، وَهُوَ الْأَمْرُ وَالنَّهْيُ وَالِاسْتِفْهَامُ،
كَقَوْلِكَ: اضْرِبَنَّ زَيْدًا، وَلَا تَضْرِبَنَّ عَمْرًا، وَهَلْ تَضْرِبَنَّ بَكْرًا ؟ فَإِنْ شِئْتَ أُدْخِلْتَ

(١) المسائل البغداديات ٣١٠ - ٣١١.

(٢) أَقْحَمْتُ كَلِمَةً «قَالَ» بَيْنَ قَوْلِهِ - فِي الْأَصْلِ - « قَالَ سِيبَوِيه » وَبَيْنَ قَوْلِ سِيبَوِيه : « إِنْ » «إِنْ» إِذَا لَحِقَهَا.....

(٣) الكتاب ٥١٥/٣.

(٤) هو الأعشي ديوانه ١٧١ . ورواية الديوان:

فَإِنَّ تَعْهَدِينِي وَلِي لِمَةً فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا

وهو من شواهد سيبويه ٤٦/٢ وانظر أيضا : معاني القرآن للأخفش ٥٥ وللقرآء ١٢٨/١ والأصول ٤١٣/١ والمسائل البغداديات ٣١٢ والتبصرة ٦٢٥ والمخصص ٨٢/١٦ وابن يعيش ٩٥/٥ و ٩/٩، ١٤ والخزانة ٤٣٠/١١.

وَاللِّمَّةُ : الشَّعْرُ الَّذِي يَلْمُ بِالْمِنْكَبِ ، أَيْ يُحِيطُ بِهِ . وَتَبَدُّلُهَا : تَغْيِيرُهَا مِنَ السَّوَادِ إِلَى الْبَيَاضِ . أَوْدَى بِهَا : ذَهَبَ بِهَا .

(٥) هو سلمان بن ربيعة الضبِّيُّ، أو سلمي بن ربيعة.

انظر: نوادر أبي زيد ٣٧٥ والمسائل البغداديات ٣١١ وأمالى ابن الشجري ٤٣/١ و ٦٩/٢ والأصمعيات ٦١ وشرح حماسة أبي تمام للمرزوقي ٥٤٧ والهمع ٢٤٠/٤ والخزانة ٣٠/٨.
أَبْيَنُهَا : تَصْغِيرُ «بَيْنَ» عَلِي غَيْرِ قِيَاسٍ، وَفِيهِ أَقْوَالُ أُخْرَى ذَكَرَهَا الْبَغْدَادِيُّ فِي الْخَزَانَةِ. الْخَلَّةُ -بِفَتْحِ الْخَاءِ- الْفَرْجَةُ وَالتَّلْمَةُ الَّتِي يَتْرَكُهَا بِمَوْتِهِ ، وَهِيَ أَيْضًا : الضَّعْفُ وَالْوَهْنُ وَالْفَقْرُ.

«النُّونَ» علي هذه الأفعال، وإن شئت^(١) لم تُدخلها، قالوا: لأنَّ الأمر والنهي قد يَقَعَانِ غَيْرَ مُرَادَيْنِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَاتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ﴾^(٢) وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ﴾^(٣)؛ وَلأنَّهُمَا يَخُصَّانِ بِصِغَتَيْهِمَا الاسْتِقْبَالَ، فَلَمْ يَحْتَاجَا إِلَى فَاصِلٍ. وَأَمَّا الاسْتِفْهَامُ فَإِنَّمَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ لَشَبْهِهِ بِالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ؛ لِأَنَّهُ اسْتِدْعَاءُ / الْعِلْمُ بِالْمُسْتَفْهَمِ عَنْهُ، وَمِنَ التَّكْثِيرِ فِي الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ قَوْلُ الْأَعْمَشِيِّ^(٤): ٨٧: وَإِيَّاكَ وَالْمَيْتَاتِ لَا تَقْرَبِنَّهَا وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللَّهَ فَاعْبُدَا وَقَوْلُ الْآخِرِ^(٥):

فَلَا تَقْبَلْنَ ضَيْمًا مَخَافَةَ مَيْتَةٍ وَمَوْتًا بِهَا حُرًّا وَجِلْدُكَ أَمْلَسُ

(١) انظر: التبصرة ٤٣٠.

(٢) البقرة ٢٣.

(٣) البقرة ٣٥ / الأعراف. قال أبو جعفر النحاس في إعراب القرآن ١/١٦٣: «نَهَى؛ فَلِذَلِكَ حُذِفَتِ النُّونُ».

(٤) ديوانه ١٣٧. وروايته.

وَذَا النُّصْبِ الْمَنْصُوبِ لَا تَنْسُكُنَّهُ

وَلَا تَعْبُدِ الْأَوْثَانَ وَاللَّهَ فَاعْبُدَا

وهو من شواهد سيبويه ٣/٥١٠ وانظر أيضا: التبصرة ٤٢٣ وأمالي ابن الشجري ١/٣٨٤ و ٢٦٨/٢ والإنصاف ٦٥٧ وابن يعيش ٩/٣٩، ٨٨ و ١٠/٢٠ والمغنى ٣٧٢ وشح أبياته ٦/١٦٢، ١٦٤.

(٥) هو الملتمس ديوانه ١١١.

انظر: شرح حماسة أبي تمام للمرزوقي ٦٥٨ والأساس (ملس) ووردَ عَرْضًا فِي الْخَزَانَةِ ٧/٢٩١. جِلْدُكَ أَمْلَسُ : أَيْ : أَنْتَ بَرِيءٌ مِنَ الذَّمِّ وَالْعَارِ.

وقول الآخر^(١) في الاستفهام:

هَلْ تَرْجِعَنَّ لِيَالٍ قَدْ مَضَيْنَ لَنَا وَالْعَيْشُ مُقْتَبِلٌ إِذْ ذَاكَ أَحْيَانًا
وقال بعض العلماء^(٢): لَيْسَ كُلُّ اسْتِفْهَامٍ تَدْخُلُ فِيهِ مَعَ الْفِعْلِ «النُّونُ»^(٣)،
بَلْ إِنْ كَانَ الْاسْتِفْهَامُ عَنِ الْفِعْلِ دَخَلَتْ، وَإِنْ كَانَ عَنِ الْأِسْمِ لَمْ تَدْخُلْ، كَقَوْلِكَ:
مَتَى تَقُومُ؟ ، لَأَنَّ الْاسْتِفْهَامَ عَنِ زَمَنِ الْقِيَامِ، وَالْأَكْثَرُ الْأَوَّلُ؛ فَإِنَّكَ تَقُولُ: كَمْ
تَمَكُّنُنَّ؟ وَانْظُرْ مَتَى تَفْعَلُنَّ؟.

وقد أَلْحَقَ عُثْمَانُ بْنُ جُنِّي النَّفْيَ بهذا^(٤) الضَّرْبِ، قَالَ شَيْخُنَا: لَمْ أَرِ أَحَدًا
ذَكَرَ دَخُولَ «النُّونِ» فِي النَّفْيِ، وَإِنَّمَا^(٥) قَالَ سَيَبَوِيه: وَبَعْدَ «لَمْ»؛ لِأَنَّهَا لَمَّا كَانَتْ
جَازِمَةً، أَشْبَهَتْ «لَا» النَّافِيَةَ^(٦)، وَهَذَا لَا يَجُوزُ إِلَّا فِي الْأَضْطِرَّارِ. وَقَدْ أَعَادَ
عُثْمَانُ هَذَا الْحُكْمَ فِي «شَرْحِ الْإِيضَاحِ»^(٧) فَقَالَ: وَتَدْخُلُ «النُّونُ» فِي النَّفْيِ

(١) هو الأَعلَمُ بْنُ جَرَادَةَ السَّعْدِيُّ. وَقِيلَ: هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُعْتَزِّ وَلَيْسَ فِي دِيَوَانِهِ الْمَطْبُوعُ.
انظر: نَوَادِرُ أَبِي زَيْدٍ ٤٩٤ وَأَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ ١٩٨/٢ وَالْمَغْنِي ٨٤ وَشَرْحُ أُبَيَّاتِهِ ١٧٦/٢ وَالْهَمْعُ
١٧٤/٣. وَالْكَلِمَةُ الْأَخِيرَةُ فِي الْبَيْتِ فِي كُلِّ هَذِهِ الْمَصَادِرِ هَكَذَا: «أَفَنَانًا»، كَمَا أَنَّ كَلِمَةَ: «مُقْتَبِلٌ»
فِي كُلِّ الْمَصَادِرِ: «مُنْقَلِبٌ».

(٢) هُوَ ابْنُ الطَّرَاوَةِ. انظر: الْهَمْعُ ٣٩٩/٤ وَابْنُ الطَّرَاوَةِ النَّحْوِيُّ ٢٨٧.

(٣) فِي الْأَصْلِ: وَالنُّونَ.

(٤) الْخَصَائِصُ ١١٠/٣.

(٥) الْفُرَّةُ، شَرْحُ الْمَعْرِفَةِ (الْقِسْمُ الثَّانِي مِنْ الْجُزْءِ الثَّانِي ق ٢١٧/ب).

(٦) الْكِتَابُ ٥١٦/٣.

(٧) قَالَ ابْنُ الدِّهَانِ فِي الْمَوْضِعِ السَّابِقِ مِنَ الْفُرَّةِ: «وَذَكَرَ عُثْمَانُ فِي شَرْحِ الْإِيضَاحِ مِثْلَ هَذَا، وَقَالَ:
تَدْخُلُ النُّونُ فِي النَّفْيِ، وَمِثْلُ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبُنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾
وَهَذَا عِنْدَ غَيْرِهِ عَلِيٌّ غَيْرُ هَذَا، وَيَبْدُو أَنَّ كَلَامَ ابْنِ الْأَثِيرِ هَاهُنَا مَنَقُولٌ عَنْ شَيْخِهِ ابْنِ الدِّهَانِ هَذَا
وَشَرْحُ الْإِيضَاحِ لَا يَنْبَغِي جُنْيُ مَقْصُودٍ حَتَّى الْآنَ.

كقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبُنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾ (١)؛ فَجَعَلَ «لَا تُصِيبُنَّ» نَفْيًا، وَغَيْرُهُ جَعَلَهَا نَهْيًا (٢) بعد أمرٍ، كقوله تعالى: ﴿ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ﴾ (٣). وَأَعَادَ (٤) عِثْمَانُ، ذَكَرَ هَذَا الْحُكْمَ (٥) فِي الْخَصَائِصِ (٦) فَقَالَ: وَمِثَالُ دُخُولِ «النُّونِ» فِي الْفِعْلِ الْمُنْفَى قَوْلُكَ: قَلَّمَا يَقُومَنَّ زَيْدٌ، وَقَالُوا: أَقْسَمْتُ لَمَّا تَفْعَلَنَّ، «لَا» طَلَبُ، كَالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ، وَمَا أَشْبَهَ مَا قَالِ عِثْمَانُ بِمَا قَالَ؛ فَإِنَّ ظَاهِرَ لَفْظِ الْآيَةِ يَدُلُّ عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى تَعَسُّفٍ فِي تَوْجِيهِهَا. وَقَالَ الْفَارَسِيُّ: نُونُ التَّوَكُّيدِ لَا تَدْخُلُ النَّفْيَ (٧)، وَأَنْشَدَ (٨) مُعْتَرِضًا:

قَلِيلًا بِهِ مَا يَحْمَدُنَّكَ وَارِثُ إِذَا نَالَ مِمَّا كُنْتَ تَجْمَعُ مَغْنَمًا
وَقَالَ: إِنَّمَا دَخَلَتْ «النُّونُ» هَاهُنَا حَمَلًا عَلَى الْمَعْنَى.

- (١) ٢٥/ الأنفال.
 - (٢) قَالَ الْفَرَّاءُ فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ ٤٠٧/١: «أَمَرَهُمْ ثُمَّ نَهَاَهُمْ، وَفِيهِ طَرَفٌ مِنَ الْجَزَاءِ وَإِنْ كَانَ نَهْيًا وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّملُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ﴾ أَمَرَهُمْ ثُمَّ نَهَاَهُمْ، وَفِيهِ تَأْوِيلُ الْجَزَاءِ».
 - وَقَالَ الْأَخْفَشُ فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ ٣٢١: «فَلَيْسَ قَوْلُهُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - «تُصِيبُنَّ» بِجَوَابٍ، وَلَكِنَّهُ نَهْيٌ بَعْدَ نَهْيٍ، وَلَوْ كَانَ جَوَابًا مَا دَخَلَتْ النُّونُ» وَذَكَرَ الزُّجَاجُ فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ وَأَعْرَابِهِ ٤١٠/٢ مَا ذَكَرَهُ الْفَرَّاءُ، ثُمَّ نَظَرَ لَآيَةَ «الْأَنْفَالِ» بَابِ «النَّمْلِ» أَيْضًا. وَانْظُرْ: إِعْرَابُ الْقُرْآنِ لِأَبِي جَعْفَرٍ النَّخَاسِ ٥١٢/٢.
 - (٣) ١٨/ النمل.
 - (٤) فِي الْأَصْلِ: وَعَادَ.
 - (٥) تَمَّةٌ يَلْتَنِمُ بِمِثْلِهَا الْكَلَامُ وَقَدْ سَبَقَ نَظِيرُهَا قَرِيبًا.
 - (٦) ١١٠/٣.
 - (٧) لَمْ أَقِفْ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ لِلْفَارِسِيِّ فِيمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنْ كُتُبِهِ الْمَطْبُوعَةِ. وَذَكَرَ ذَلِكَ ابْنُ الدَّهَّانِ مَنْسُوبًا إِلَى الْفَارِسِيِّ فِي الشِّيرَازِيَّاتِ. انْظُرْ: الْمَوْضِعَ السَّابِقَ مِنَ الْفُرَّةِ.
 - (٨) لِحَاتِمِ الطَّائِي. دِيَوَانُهُ ٢٢٧.
- وَانْظُرْ: نَوَادِرُ أَبِي زَيْدٍ ٣٥٥ وَالتَّصْرِيحُ ٢٠٥/٢. وَالهَمْعُ ٤٠١/٤ وَالخَزَانَةُ ١٢٤/٣.

الضَرْبُ الثَّالِثُ: المسموعُ. قد أُدْخِلُوا «النُّونَ» علي أفعالٍ مُسْتَقْبَلَةٍ فِي الْخَبَرِ، وَقَبْلَهَا «ما» زَائِدَةٌ، قَالُوا: «بِجَهْدٍ مَا تَبْلُغُنَّ»^(١)، و«بَعَيْنٍ مَا أُرِينُكَ»^(٢)، شَبَّهُوا «ما» بِإِلَامِ الْقَسَمِ ؛ لكونها مؤكدة ؛ ولذلك أُدْخِلُوهَا فِي الشَّرْطِ وَالْجَزَاءِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِمَّا نَذْهَبَنَّ بِكَ﴾^(٣)، قَالَ سيبويه: وقد تَدْخُلُ «النُّونُ» لِلضَّرُورَةِ وَلَيْسَ مَعَهَا^(٤) «ما»، وَأَنْشَدَ^(٥):

رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عِلْمٍ تَرْفَعُنْ نُوبِي شَمَالَاتٍ

وإِنَّمَا حَسَنَ هَذَا زِيَادَةُ «ما» فِي «رُبَّ».

وَزَعَمَ يُونُسُ أَنْهُ يَقُولُونَ: هَلَّا يَقُولَنَّ، وَ أَلَّا يَقُولَنَّ، وَرُبَّمَا يَقُولَنَّ، وَكَثُرَ مَا يَقُولَنَّ؛ تَشْبِيهًا بِإِلَامِ الْيَمِينِ، وَلَا يَجُوزُ طَرَحُ «ما»^(٦) هَاهُنَا. وَقَالَ سيبويه: يَجُوزُ لِلْمُضْطَرِّ أَنْ يَقُولَ: أَنْتَ تَفْعَلَنَّ ذَلِكَ، وَقَالَ: وَتَدْخُلُ

(١) انظر: سيبويه ٥١٦/٣. وَيُقَالُ لِمَنْ حَمَلَتْهُ فَعَلَا فَأَبَاهُ، أَيْ: لَا بُدَّ لَكَ مِنْ فِعْلِهِ مَعَ مَشَقَّةٍ.

(٢) ذَكَرَهُ أَبُو هَلَالٍ الْعَسْكَرِيُّ فِي جُمُهرَةِ الْأَمْثَالِ ٢٣٦/١.

وَذَكَرَهُ أَيْضًا الْمِيدَانِيُّ فِي مَجْمَعِ الْأَمْثَالِ ١٧٥/١. وَانْظُرْ أَيْضًا: سيبويه ٥١٧/٣.

وَيُضْرَبُ فِي الْحَثِّ عَلَي تَرْكِ الْبَطْءِ، وَلَمَنْ يُخْفِي أَمْرًا أَنْتَ بِهِ بَصِيرٌ. قَالَ الْمِيدَانِيُّ: أَيْ: اْعْمَلْ كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَيْكَ. وَ«ما» صِلَةٌ نَخَلَتْ لِلتَّكْدِيدِ؛ وَلَأَجْلِهَا دَخَلَتْ النُّونُ.

(٣) ٤١/ الزُّخْرَفِ.

(٤) الْكِتَابُ ٥١٥/٣، ٥١٨.

(٥) لِجُذَيْمَةِ الْأَبْرَشِ. وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ سيبويه ٥١٨/٣. وَانْظُرْ أَيْضًا: نَوَادِرُ أَبِي زَيْدٍ ٥٣٦. وَالْمُقْتَضَبُ ١٥/٣. وَالْأَصُولُ ٤٥٣/٣. وَالْإِيضَاحُ الْعَصْدِيُّ ٢٥٣/١. وَاللَّامَاتُ ١١٥. وَالتَّبَصُّرَةُ ١٩٠، ٤٣١. وَابْنُ يَمِيشَ ٤٠/٩. وَالْمَغْنَى ١٣٥، ١٣٧، ٣٠٩. وَشَرْحُ أَبْيَاتِهِ ١٦٣/٣. وَ ٥/ ٢٥٧. وَالْخَزَانَةُ ٤٠٤/١١.

أَوْفَيْتُ عَلَي الشَّيْءِ: أَشْرَفْتُ عَلَيْهِ، وَ«فِي» بِمَعْنَى «عَلَى» الْعِلْمِ: الْجِبَلِ. الشَّمَالَاتُ: جَمْعُ شَمَالٍ - بِالْفَتْحِ رَوْحِي الرِّيحُ الَّتِي تَهْبُ مِنْ جِهَةِ الشَّمَالِ.

(٦) الْكِتَابُ ١٥٣/٢.

«النُّونُ» فِي الشَّرْطِ وَالْجَزَاءِ، وَذَلِكَ قَلِيلٌ فِي الشَّعْرِ (١) وَأُنْشَدَ (٢):
فَمَهُمَا تَشَاءُ مِنْهُ فِزَارَةٌ تُعْطِهِ وَمَهُمَا تَشَاءُ مِنْهُ فِزَارَةٌ تَمْنَعَا
أَرَادَ : تَمْنَعَنَّ.

الفصل الثالثُ

فِي أَحْكَامِهَا

الحكم الأولُ: لَا تَخْلُو «النُّونُ» : أَنْ تَدْخُلَ عَلَى فِعْلٍ لَوَاحِدٍ أَوْ اثْنَيْنِ أَوْ
جَمَاعَةٍ، وَلَا يَخْلُو كُلُّ مِنْهَا: أَنْ يَكُونَ لِمَذْكَرٍ أَوْ مَوْثَثٍ ؛ فَهَذِهِ سِتَّةُ أَنْوَاعٍ.
النُّوعُ الْأَوَّلُ: الْمَذْكَرُ الْمَفْرَدُ: يُبْنَى مَاقْبَلُ «النُّونَيْنِ» عَلَى الْفَتْحِ ؛ كَقَوْلِكَ :
اضْرِبَنَّ زَيْدًا ، وَلَا تَضْرِبَنَّ عَمْرًا.

النُّوعُ الثَّانِي: الْمَذْكَرُ الْمُتَنَّى وَيَخْتَصُّ بِـ «النُّونِ» الثَّقِيلَةِ، عِنْدَ الْخَلِيلِ (٣)
وَسَيَّبُوهِ ؛ كَقَوْلِكَ: اضْرِبَانَّ زَيْدًا، وَلَا تَضْرِبَانَّ عَمْرًا، وَيُونُسُ يَدْخُلُ الْخَفِيفَةَ
أَيْضًا عَلَيْهِ، سَاكِنَةً فِي الْوَصْلِ (٤)، فَتَقُولُ: هَلْ تَضْرِبَانَّ زَيْدًا، فَتَجْعَلُ غَيْرَ الْمَدْغَمِ
بِمَنْزِلَةِ الْمَدْغَمِ فِي جَوَازِ الْجَمْعِ بَيْنَ سَاكِنَيْنِ/ نَحْو: دَابَّةً، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَلَا ٨٨
تَتَّبِعَانَّ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ (٥) ؛ الْقِرَاءَةُ بِتَشْدِيدِ «النُّونِ» ، وَخَفَقَهَا ابْنُ

(١) الْكِتَابُ ١٧/٣ هـ.

(٢) لَعُوفُ بْنُ عَطِيَّةَ بْنِ الْخَرَجِ. وَقِيلَ : لِلْكَمِيتِ بْنِ ثَعْلَبَةَ.

انظر : معاني القرآن للفرأء ١٦٢/١ والتصريح ٢٠٦/٢ والهمع ٤٠١/٤ والخزانة ٣٨٧/١١

(٣) الْكِتَابُ ١٧/٣ هـ.

(٤) ٥٢٢/٣ ، ٥٢٧ هـ.

(٥) ٨٩/ يُونُسَ.

عامر^(١)، والأصل: «تَتَّبِعَانِ» بِـ «نُونٍ» خَفِيفَةٍ لِلتَّثْنِيَةِ، فَحُذِفَتِ «النُّونُ» لِلجَزْمِ، وَدَخَلَتْ «نُونُ» التَّوَكِيدِ الْمَشْدُدَةِ، وَكُسِرَتْ حَمَلًا عَلَى «نُونِ» التَّثْنِيَةِ، وَقِيلَ: إِنَّ «النُّونَ» فِي قِرَاءَةِ ابْنِ عَامِرٍ «نُونُ» التَّثْنِيَةِ، لَا «نُونُ» التَّكِيدِ، وَإِنَّ «لَا» نَافِيَةً لَانَاهِيَةٍ، وَالْجُمْلَةُ فِي مَوْضِعِ^(٢) الْحَالِ، أَيِ: لَتَسْتَقِيمَا غَيْرَ مُتَّبِعَيْنِ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ.

النَّوعُ الثَّالِثُ: الْمَذْكُورُ الْمَجْمُوعُ يُبْنَى الْفِعْلُ فِيهِ مَعَ النُّونَيْنِ عَلَى الضَّمِّ؛ فَتَقُولُ: لَا تَذْهَبَنَّ مَعَهُ، وَهَلْ تَضْرِبُ زَيْدًا، الْأَصْلُ فِيهِ: تَذْهَبُونَ؛ فَحُذِفَتِ «النُّونُ» لِلجَزْمِ، ثُمَّ حُذِفَتِ «الْوَاوُ» بَعْدَهَا لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، وَبَقِيََتِ الضَّمَّةُ قَبْلَهَا تَدُلُّ عَلَيْهَا، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ﴾^(٣).

(١) فِي رَوَايَةِ ابْنِ ذَكْوَانَ عَنْهُ. انْظُرْ: السَّبْعَةُ ٣٢٩ وَالْكَشَفُ ٥٢٢/١، وَالنُّشْرُ ٢٨٦/٢ وَالْإِتْحَافُ ٢٥٣-٢٥٤ وَالْبَحْرُ الْمَحِيطُ ١٨٨/٥.

(٢) نَسَبَ أَبُو حَيَّانَ هَذَا الْقَوْلَ إِلَى الْفَارَسِيِّ. انْظُرْ: الْبَحْرُ الْمَحِيطُ ١٨٨/٥.

(٣) ١٩/الانْشِقَاقُ.

النوع الرابع: المؤنث المفرد المخاطب، ويبنى الفعل فيه مع التثنية^(١) علي الكسر، كقولك : لا تضربين زيداً، ولا تضربين عمراً، الأصل فيه : تضربين، فحذفت «النون» للجزم، وحذفت «الياء» لالتقاء الساكنين، وبقيت الكسرة قبلها تدل عليها. فإن كان غائباً، أو متكلماً فالفتح، كالمفرد المذكر.

النوع الخامس: في المؤنث المثنى، وحكمه حكم المذكر المثنى : لأن فعلهما في التثنية واحد، تقول للرجلين والمرأتين : اضربا، فإذا أدخلت «نون» التوكيد، قلت : اضربان.

النوع السادس: المؤنث المجموع، ولا تدخله إلا « النون » الثقيلة، ويفصل بينها وبين «نون» الجماعة بـ «ألف» : هرباً من اجتماع الأمثال : فتقول : اضربان زيداً، ولا تكرمان عمراً، ولم يدخلوا عليه الخفيفة : لئلا تتقلب في

(١) جمهور النحاة علي أن المضارع مبني علي الفتح إذا باشرته إحدى نوني التوكيد، فإذا انتفت المباشرة أعرب المضارع.

وذهب الأخفش والزجاج وآخرون إلى أن المضارع مبني إذا اتصلت به نون التوكيد، سواء باشرته أو لم تباشره. ذكر ذلك ابن عقيل في شرح الألفية ٢٩/١ وفي شرح التسهيل ٦٧٢/٢، وذكره الأشموني أيضاً في شرحه علي الألفية ٦٢/١ (بحاشية الصبان). قال الصبان شارحاً كلام الأشموني مبيناً حركة بنائه حينئذ : « أي علي الفتح، حتى في المسند إلى واو الجماعة أو ياء مخاطبة، لكنه فيه مقدّر، منع من ظهوره حركة المناسبة، هذا هو الأقرب، وإن توقّف فيه البعض. فهل قول الصبان : « إن توقّف فيه البعض إشارة إلي ما ذكره صاحب البديع؟ قلت : لا مانع من هذا الاستنتاج.

بقي الآن أن نقول متسائلين هل انفرد ابن الأثير بالقول ببناء المضارع علي الضم في نحو قوله تعالى : ﴿ لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ ﴾ وعلي الكسر في نحو : لا تضربين زيداً؟! وللإجابة علي هذا التساؤل أقول : لا أستطيع الجزم بذلك : فلعل الرجل مسبوق بمن قال ذلك، وأقول أيضاً : قد يكون ابن الأثير قد انفرد بهذا الرأي : فهو متفق تماماً مع منهجه : فمن منهجه - أحياناً - أخذ الأمور علي ظاهرها تيسيراً علي المبتدئين، وقد وقفت المسألة حقها في باب الدراسة، انظر ص ١٦٠ -

الوقف ألفاً، فيلتبس فعل المؤنث المخاطب بفعل المتكلم إذا كان معه غيره، نحو :
قمنا ؛ فيصير الأمر خبراً ، والمخاطب متكلماً ، قال ابن السراج : وإذا أردت
الخفيفة / في فعل جميع النساء قلت : اضربين زيداً ؛ فيكون بمنزلته إذا لم ترد ١٨٩ / أ
الخفيفة (١).

الحكم الثاني: في المَعْتَلُّ من الأفعال، ولا يخلو اعتلاله: أن يكون في فائه
أو عينه أو لامه، نحو: وَعَدَ، وَوَجَلَ، وَقَالَ، وَيَاعَ، وَخَافَ، وَغَزَا، وَسَعَى، وَرَمَى.
فالأول والثاني: يجريان مجرى الصحيح في دخول النونين ؛ تقول
للواحد: عِدْنِ ، وللأثنين: عِدَانٌ، وللجماعة: عِدْنٌ، وللمؤنث: عِدْنٌ ؛ وكذلك:
قُولْنِ ، ويبعْنَ ، وخافْنَ ، ومع التثنية والجمع والمؤنث: [قولان وقولن وقولن] (٢).
وأما المَعْتَلُّ اللام: فعلى ضربين :

الضرب الأول: أن يكون ما قبل « الياء » و « الواو » في المستقبل مضموماً،
أو مكسوراً، نحو: يَغْزُو، ويرمى، فتجريه مجرى الصحيح في واحد المذكر
ومثناه: فتقول: اغْزُونْ، وارْمِينْ، واغْزَوَانْ، وارْمِيَانْ وأما جمع المذكر: فتُحذفُ
« الواو » منه ؛ لالتقاء الساكنين ، وتبقى ضمة ما قبلها دليلاً عليها ؛ فتقول:
اغْزُونْ ؛ وارْمِنْ ؛ لأن الأصل: اغْزُوا وارْمُوا وأما واحد المؤنث: فتُحذفُ منه
« الياء » ؛ لالتقاء الساكنين، ويكسر ما قبلها (٣)؛ لتدل عليها؛ فتقول: اغْزِي، وارْمِي؛
لأن الأصل: اغْزِي ، وارْمِي ، إلا أنهم يسمون « الزاي » شيئاً من الضمة. وأما

(١) الأصول ٢/٢٠٣.

(٢) تنمة يقتضيهما المقام.

(٣) في الأصل: قبلهما.

جَمَعَ الْمُؤَنَّثُ: فَهُوَ جَارٍ مَجْرَى صَحِيحِهِ ، تَقُولُ: أَغْرَزْنَا ، وَارْمَيْنَا ، فَتُدْخِلُ
«الْألفَ» بَيْنَ النُّونَاتِ.

الضَّرْبُ الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ مَاقِبِلَ «الْيَاءِ» وَ «الْوَاوِ» مَفْتُوحًا ؛ وَذَلِكَ فِي جَمْعِ
الْمَذْكَرِ وَمَفْرَدِ الْمُؤَنَّثِ ، فَتُحَرِّكُ «الْوَاوِ» بِالضَّمِّ ، وَ «الْيَاءِ» بِالْكَسْرِ ؛ لِاتِّقَاءِ
السَّاكِنَيْنِ ، تَقُولُ: اخْشَوْنِ زَيْدًا ، وَلَا تَرْضَيْنِ عَنْ عَمْرٍو ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى:
﴿ تَبْلُغُونَ فِي أُمُورِكُمْ ﴾ ^(١) وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ فَأَمَّا تَرِينٌ مِّنَ الْبَشَرِ أَحَدًا ﴾ ^(٢) . وَقَدْ
قِيلَ: إِنَّ كُلَّ مَوْضِعٍ تَحَرَّكَ فِيهِ «الْوَاوُ» وَ «الْيَاءُ» مَعَ «لامِ» التَّعْرِيفِ تَحَرَّكَتْ
فِيهِ مَعَ «نُونِ» التَّوَكِيدِ ، وَكُلُّ مَوْضِعٍ حُذِفَتْ فِيهِ مَعَ «لامِ» التَّعْرِيفِ حُذِفَتْ فِيهِ مَعَ
«نُونِ» التَّوَكِيدِ ، فَكَمَا تَقُولُ: اغْرُزْ الْقَوْمَ ، وَارْمِ الْقَوْمَ ، فَكَذَلِكَ تَقُولُ: اخْشَوْنِ ^(٣) ، ١٨٩
وَاخْشَيْنِ.

الْحُكْمُ الثَّالِثُ: إِذَا وَقَفْتَ عَلَى «النُّونِ» الْخَفِيفَةِ فَلَا يَخْلُو مَاقِبِلُهَا: أَنْ يَكُونَ
مَفْتُوحًا ، أَوْ مَضْمُومًا ، أَوْ مَكْسُورًا .
فَإِنْ كَانَ مَفْتُوحًا أَبْدَلْتَهَا «أَلِفًا» ، تَقُولُ فِي: اضْرِبْنِ: اضْرِبَا ، وَفِي ، قُومَنْ:
قُومَا ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ لَنَسْفَعْنِ بِالنَّاصِيَةِ ﴾ ^(٤) إِذَا وَقَفْتَ قُلْتَ: ﴿ لَنَسْفَعَا ﴾
وَمِنْهُ قَوْلُ الْأَعَشَى:

وَلَا تَعْبُدُ الشَّيْطَانَ وَاللَّهَ فَاعْبُدَا ^(٥)

(١) ١٨٦ / آل عمران.

(٢) ٢٦ / مريم.

(٣) فِي أَصُولِ ابْنِ السَّرَاجِ ٢/٢٠٤: « وَحُكْمُ هَذَا الْبَابِ : أَنْ كُلَّ وَائِيَاءٍ تَحَرَّكَتْ فِيهِ إِذَا لَقِيَتْهَا لَامُ
الْمَعْرِفَةِ تَحَرَّكَتْ هُنَا ... » الْخِ مَازَكَرَ ابْنَ الْأَثِيرِ ، وَلَكِنَّهُ تَصَرَّفَ فِي الْفِظِ تَصَرُّفًا يَسِيرًا .

(٤) ١٥ / العلق.

(٥) سَبَقَ اسْتِشْهَادُهُ قَرِيبًا فِي ص ٦٦٢ .

ومنه قول الآخر:

ومهما تشأ منه فزاره تمناً^(١)

أى : فاعبدن^(٢) وتمنعن.

وإن كان ما قبل «النون» مكسوراً أو مضموماً حذفتها في الوقف، وعاد الفعل إلى ما كان قبل دخولها، تقول في، اضربن زيدا، واضربن عمراً: اضربوا واضربى، فتعبد «الياء» و «الواو» اللتين حذفتهما لأجل سكون «النون». الحكم الرابع: إذا لقي «النون» الخفيفة ساكن بعدها حذفت؛ لالتقائهما، تقول في، اضربن، إذا اتصلت بساكن بعدها: اضرب الرجل، ومنه قول الشاعر^(٣):

ولا تهين الفقير^(٤) علك أن تركع يوماً والدهر قد رفعه

الأصل فيه : لا تهينن. ولو قلت : اضربن أخاك، وخففت الهمزة التخفيف القياسي لم يجز؛ لأن «النون» لا تحتل الحركة، كما لم تحتلها؛ لالتقاء الساكنين، وقيل: يجوز حذف [الفتحة]^(٥) فتُحذف «النون»، وتُجعل «الهمزة» بين بين.

(١) سبق الاستشهاد به قريباً في ص ٦٦٦.

(٢) وهذا هو الشاهد في البيتين هاهنا.

(٣) هو الأصبط بن قريع.

(٤) في الأصل: ولا تهين الكريم ولم أقف على هذه الرواية في أي مصدر وانظر: أمالي القالي ١٠٨/١ والتبصرة ٤٣٤ وأمالي ابن الشجري ٣٨٥/١ وابن يعيش ٤٣/٩، ٤٤ والمفنى ١٥٥، ٦٤٢ وشرح أبياته ٣٧٩/٣ وشرح شواهد الشافعية ١٦٠ والخزانة ٤٥٠/١١.

(٥) تنمة يلتزم بها الكلام.

البَابُ الثَّامِنُ عَشَرَ

فِي التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ

لا يَخْلُو السَّاكِنَانِ - إِذَا التَّقْيَا - أَنْ يَكُونَا فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ، أَوْ فِي ١٩. كَلِمَتَيْنِ، وَلَا يَخْلُو كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْقَسَمِينَ: أَنْ يَكُونَا مِثْلَيْنِ، أَوْ غَيْرَ مِثْلَيْنِ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لَا يَخْلُو: أَنْ يَكُونَ الْأَوَّلُ صَحِيحًا، أَوْ مُعْتَلًّا؛ فَلْنَذْكُرْ هَذِهِ الْأَقْسَامَ فِي فَصْلَيْنِ.

الفصل الأول

إِذَا التَّقْيَا فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ، وَفِيهِ فَرْعَانِ:

الفرع الأول: أَنْ يَكُونَا مِثْلَيْنِ، وَالْعَرَبُ فِيهِ مُخْتَلِفُونَ؛ فَأَكْثَرُهُمْ يَجْمَعُونَ بَيْنَهُمَا، وَيُدْغِمُونَ أَحَدَهُمَا فِي الْآخَرِ فِي حَالِ الْجَزْمِ وَالْوَقْفِ، وَيَقُولُونَ: رُدٌّ وَلَمْ يَرُدِّ، وَأَهْلُ الْحِجَازِ لَا يُدْغِمُونَ وَيَقُولُونَ: أَرُدُّ،^(١) وَلَمْ يَرُدِّ. وَمَنْ أَدْغَمَ فَلَهُ ثَلَاثَةُ مَذَاهِبَ.

الأول: أَنْ يُحَرِّكَ الثَّانِي بِالْحَرَكَةِ الَّتِي قَبْلَ السَّاكِنِ الْأَوَّلِ، فَيَقُولُ: لَمْ يَرُدِّ، وَلَمْ يَعْضْ، وَلَمْ يَفِرَّ؛ فَيَضُمُّ «الدَّالَّ»^(١) وَيَفْتَحُ «الضَّادَ»، وَيَكْسِرُ «الرَّاءَ». **الثَّانِي:** أَنْ يَحَرِّكَ الْجَمِيعَ بِالْفَتْحِ؛ تَخْفِيفًا؛ فَيَقُولُ: لَمْ يَرُدِّ، وَلَمْ يَعْضْ، وَلَمْ يَفِرَّ.

الثَّالِثُ: أَنْ يَكْسِرَ الْجَمِيعَ؛ عَلَيَّ أَصْلِ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ؛ فَيَقُولُ: لَمْ يَرُدِّ وَلَمْ يَعْضْ، وَلَمْ يَفِرَّ. وَالْوَقْفُ فِي هَذَا كَالْجَزْمِ؛ تَقُولُ: رُدٌّ، وَعَضٌّ، وَفِرٌّ.

(١) انظر: الأصول ٢/٣٦٢.

فَإِنْ اتَّصَلَ بِهَذَا الْمَدْغَمُ «هَاءُ» ضَمِيرٍ مُنْصُوبٍ فَلَا يَخْلُو : إِمَّا أَنْ تَكُونَ
لِذِكْرٍ أَوْ مُؤَنَّثٍ، فَإِنْ كَانَتْ لِذِكْرٍ ضَمُّوا الْمَدْغَمَ (١) جَمِيعُهُمْ، فَقَالُوا : لَمْ تَرُدَّهُ، مَعَ
جَوَازِ الْفَتْحِ وَالْكَسْرِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ : زُرَّةٌ، وَزُرَّةٌ، وَزُرَّةٌ : وَإِنْ كَانَتْ لِمُؤَنَّثٍ فَتَحُوا
جَمِيعُهُمْ (٢)، فَقَالُوا: لَمْ يَرُدَّهَا : تَحْرِيكًا لِلْمَدْغَمِ بِحَرَكَةِ الضَّمِيرَيْنِ الْمَضْمُومِ
وَالْمَفْتُوحِ.

فَإِنْ كَانَ الضَّمِيرُ لَتَثْنِيَّةٍ أَوْ جَمْعٍ اتَّفَقُوا عَلَى الْإِدْغَامِ؛ فَقَالُوا : رُدَّاءٌ، وَرُدُّوْا،
وَلَمْ يَفِرَّاءٌ، وَلَمْ يَعَضُّوْا.

فَإِنْ لَقِيَ الْمَدْغَمَ سَاكِنٌ كُسِرَ كَمَا يُكْسَرُ غَيْرُ الْمَدْغَمِ : فَتَقُولُ: رُدُّ الثُّوبِ،
وَرُدُّ ابْنِكَ، وَفِرَّ الْيَوْمَ ، وَعَضُّ الْيَدِ. وَمِنْ الْعَرَبِ (٣) مَنْ يَفْتَحُ مَعَ الْأَلْفِ وَاللَّامِ،
وَعَلَيْهِ أَشْدُّوا (٤).

١٩٠/ ب

ذُمُّ الْمَنَازِلِ بَعْدَ مَنَزِلَةِ اللَّوِيِّ وَالْعَيْشِ بَعْدَ أَوْلَيْكَ الْأَقْوَامِ

(١) انظر: الأصول ٣٦٢/٢.

(٢) الموضع السابق من الأصول.

(٣) هُمُ بَنُو أَسَدٍ. انظر: ابنُ يَعِيشَ ١٢٨/٩ وَنَقَلَ ذَلِكَ عَنِ الزَّمْخَشَرِيِّ الْبَغْدَادِيِّ فِي شَرْحِ شَوَاهِدِ
الشَّافِيَةِ ١٦٤.

(٤) لَجَرِيرٍ. دِيَوَانُهُ ٤٥٢.

وَانْظُرْ: الْمُقْتَضَبُ ١٨٥/١ وَابْنُ يَعِيشَ ١٢٦/٣، ١٣٣ وَ ١٢٨/٩، ١٢٩ وَشَرْحُ شَوَاهِدِ الشَّافِيَةِ ١٦٧
وَالْخَزَانَةُ ٤٣٠/٥.

وقول الآخر^(١):

فغُضَّ الطرفُ إِنَّكَ مِنْ نَمِيرٍ فلا كَعْبًا بَلَّغْتَ ولا كِلَابًا
فأَمَّا جَمْعُ المؤنَّثِ : فَأَجْمَعُوا علي إظهارِ الإدْغَامِ، فقالوا: ارْدُدْنَ، ولا
تَغْضُضْنَ ؛ لأنَّ «الدَّالَّ» إِنَّمَا سَكَنْتْ مِنْ أَجْلِ «النون» ، كما تَسْكُنُ مع «التَّاءِ».
وَزَعَمَ الخليلُ أَنَّ ناسًا من بكرِ بَنِ وائلٍ يقولون: رَدْنَ، ومَرَّنَ^(٢) ، وَرَدَّتْ ، كأنَّهم
قدَرُوا الإدْغَامَ قَبْلَ دُخُولِ^(٣) «النون» و«التَّاءِ».

الفرعُ الثاني: في غير المتثني ، ولا يخلو: أَنْ يكونَ الأولُ مِنْهُمَا حرفَ
عِلَّةٍ، أو حرفًا صحيحًا.

فإن كانَ حرفَ عِلَّةٍ حُذِفَ في الوقفِ والجزمِ ؛ لالتقاء الساكنين، تقولُ في،
هو يخافُ ويقولُ ويبيعُ : خَفَ وَقُلْ وَيِعْ، وَلَمْ يَخَفْ وَلَمْ يَقُلْ، وَلَمْ يَبِعْ. فإن تحرَّكَ
حرفُ العِلَّةِ؛ لتثنيةٍ أو جمعٍ ثَبَتَ فَقُلْتُ : لم يخافا ولم يقولَا ولم يبيعا، ولم يخافوا
ولم يقولوا ولم يبيعوا ؛ لأنَّه تحصَّنَ بالحرفِ المتحرِّكِ.

وإن كانَ الحرفُ الأولُ من الساكنين صحيحًا، حرَّكَتِ الثاني مِنْهُمَا، وقد
جاءَ فِيهِ الحركاتُ الثلاثُ، نحو: أَيْنَ وَحَيْثُ وَأَمْسِ. فإن كانَ الثاني مِنْهُمَا
ضَمِيرًا، نحو: اضْرِبْهُ، ولا تَضْرِبْهُ، إذا وَقَفْتَ علي «الهاءِ» نَقَلْتَ حركتها إلى
ماقبلها، فَنَقُولُ: اضْرِبْهُ، ولا تَضْرِبْهُ، ولو كانَ قَبْلَ «الهاءِ» حرفُ عِلَّةٍ، نحو: عَصَاهُ،

(١) هو جرير. ديوانه ٨٢١ (تحقيق د/ نعان طه).

والبيتُ من شواهد سيبويه ٣٣٥/٣. وانظر أيضًا: المقتضب ١٨٥/١ والتبصرة ٧٣٩ وابن يعيش
١٢٨/٩ وشرح شواهد الشافعية ١٦٣.

(٢) ضُبِطَتْ هذه الأفعالُ في الأصل هكذا: رَدْنَ ومَرَّنَ وَرَدَّتْ والصوابُ ما أثبتُّ وهو الموافق لما في كتاب
سيبويه والأصول. وانظر أيضًا: الرضوي علي الشافعية ٢٤٦/٢.

(٣) سيبويه ٥٣٤/٣ والأصول ٣٦٤/٢.

ويعزوه، وعليه، فلا يتم فيه هذا ؛ لأن الحركة على حروف العلة ثقيلة، والألف لا يمكن تحريكها ومن غريب ما حكي عن العرب: أنهم قالوا في الأمر بالانطلاق مثلاً: انطلق^(١) ؛ بسكون «اللām» ، وفتح «القاف» ، والأصل فيه: كسر «اللām» وسكون «القاف» ، فأسكنوا «اللām» المكسورة، كما قالوا في فخذ: فخذ، ثم فتحو «القاف» الساكنة ؛ لئلا يلتقي ساكنان، وعليه / أنشد الخليل^(٢) :

عَجِبْتُ لَمَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبَوَانِ

وقد قرئ قوله تعالى: ﴿ وَيَخْشَى اللَّهَ وَيَتَّقَهُ ﴾^(٣) بسكون «القاف» وفتح^(٤) «الهاء» . فأما قولهم: لم أبله، فالأصل: أباليه^(٥) ؛ فحذف «الياء» للجزم ، والألف لكثرة الاستعمال، والتقاء الساكنين، وألحقت «الهاء» ؛ للوقف ؛ فالتقى «اللām» و «الهاء» ساكنين^(٦) ، فحركت «اللām» بالكسر، ولم ترد «الألف» المحذوفة لالتقاء الساكنين ؛ لأن الهاء غير لازمة.

(١) وهي لغة بكر بن وائل وأناس من تميم. انظر: الكتاب ٢/٢٦٥ و ٤/١١٥ والأصول ٣/١٥٨.

(٢) لرجل من أزد السراة.

وهو من شواهد سيبويه ٢/٢٦٦. وانظر أيضا: الأصول ١/٣٦٤ و ٣/١٥٨ والخصائص ٢/٣٣٣ وابن يعيش ٤/٤٨ و ٩/١٢٣ وشرح شواهد الشافعية ٢٢ والمفني ١٣٥ وشرح أبياته ٣/١٧٣ والخزانة ٢/٣٨١.

وأراد بالمولود الذي ليس له أب ؛ عيسى عليه السلام، وبذي الولد الذي لم يلد له أبوان: آدم عليه السلام.

(٣) ٥٢/النور.

(٤) لم أقف علي من قرأ بهذه القراءة في كتب القراءات المتداولة، ولا في كتب شواذ القراءات، ولا في كتب التفسير التي تعني بالقراءات المتواترة والشاذة.

(٥) انظر: سر الصناعة ٥٣٠.

(٦) في الأصل: ساكنان.

الفصل الثاني

إِذَا التَّقَى السَّاكِنَانِ فِي كَلِمَتَيْنِ فَلَا يَخْلُو الْأَوَّلُ : أَنْ يَكُونَ صَحِيحًا أَوْ مُعْتَلًّا : فَإِنْ كَانَ صَحِيحًا كَسَرَتْهُ فِي مَوَاضِعَ مَخْصُوصَةٍ سَنَذْكُرُهَا ؛ تَقُولُ : اضْرِبِ الْقَوْمَ ، وَأَكْرِمِ الرَّجُلَ ، وَاضْرِبِ اضْرِبْ ، وَاذْهَبِ اخْرُجْ ، وَهَذَا زَيْدُ الْعَاقِلُ ، وَمَرَرْتُ بِزَيْدِ ابْنِكَ ، وَخَرَجْتَ الْجَارِيَةُ . هَذَا هُوَ الْأَصْلُ .

فَإِنْ كَانَ مَا بَعْدَ السَّاكِنِ الثَّانِي مَضْمُومًا جَازَكَ فِي السَّاكِنِ الْأَوَّلِ مَعَ الْكَسْرِ الضَّمُّ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَقَالَتْ اخْرُجْ عَلَيْهِنَّ ﴾ ^(١) وَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ ادْخُلُوهَا ﴾ ^(٢) وَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ بِنُصْبٍ وَعَذَابٍ ارْكُضْ ﴾ ^(٣) ، فَلَكَ كَسْرُ « التَّاءِ » وَ« النُّونِ » ^(٤) وَضَمُّهُمَا وَأَمَّا مَنْ قَرَأَ قَوْلَهُ تَعَالَى : ﴿ مَنَاعَ لِلْخَيْرِ مُعْتَدٍ

(١) ٣١ / يوسف .

وقد قرأ بكسر التاء أبو عمر وعاصم وحمة ووافقهم يعقوب .

وقرأ بضمها ابن كثير ونافع وابن عامر ، انظر : السبعة ٣٤٨ والإتحاف ٢٦٤ وزاد السير ٢١٧/٤ .

(٢) ٤٥ ، ٤٦ / الحجر . وقد أظهر التنوين في الأصل في كلمة « عيون » هكذا (وعيون . ادخلوها) . وكذا

في كلمتي (عذابين) و (مريين) من آيتي (ص) و (ق) الآيتين .

هذا وقد قرأ بكسر النون أبو عمرو وقتيل وابن ذكوان وعاصم وحمة .

وقرأ بضمها نافع وأبو عمرو وحفص وهشام . انظر : الإقناع في القراءات السبع ٦٧٩ والنشر

٣٠١/٢ . والإتحاف ٢٧٥ والبحر المحيط ٤٥٦/٥ .

(٣) ٤١ ، ٤٢ / ص .

وقد قرأ بكسر النون أبو عمرو وقتيل وابن ذكوان وعاصم وحمة .

وقرأ بضمها الباقون . انظر : الإتحاف ٣٧٢ .

(٤) انظر : الأصول ٢٦٩/٢ .

مُرِيبِ الَّذِي جَعَلَ^(١) بفتح «النون»^(٢) فَإِنَّمَا كَرِهَ تَوَالِيَّ الْكَسْرَتَيْنِ، كَمَا كَرِهَ ذَلِكَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الْمَ اللَّهُ﴾^(٣) بفتح «الميم»^(٤).

فَإِنْ كَانَ مَاقْبَلُ السَّاكِنِ الْأَوَّلِ وَبَعْدَ الثَّانِي مَضْمُومًا، فَالِاخْتِيَارُ ضَمُّ الْأَوَّلِ عِنْدَ قَوْمٍ^(٥)، كَقَوْلِكَ: ادْخُلْ ادْخُلْ، وَ: اقْتُلْ اقْتُلْ، قَالَ ابْنُ السَّرَّاجِ: وَقَدْ حَكَّوْا: ادْخُلْ الدَّارَ، عَلَيَّ الْإِتْبَاعِ، وَهَذَا رَدِيٌّ^(٦). وَقَالُوا: يَجُوزُ الْإِتْبَاعُ فِي الْمَفْتُوحِ، نَحْوُ: اصْنَعِ الْخَيْرَ يَوْمَ لَا يَسْمَعُهُ.

وَقَدْ اخْتَصَّتْ «مِنْ» وَ«عَنْ» وَ«إِنْ»^(٧) بِحُكْمٍ.

أَمَّا «مِنْ»: فَإِذَا التَّقَى مَعَ نُونِهَا سَاكِنٌ فَلَا يَخْلُو: أَنْ يَكُونَ «لَامٌ» تَعْرِيفٌ، أَوْ غَيْرُهُ فِي «اللَّامِ» تُفْتَحُ مَعَهَا «النُّونُ» نَحْوُ: / مِنْ الْقَوْمِ، وَقَدْ جَاءَ الْكَسْرُ ٩١/ شَاذًا^(٨) وَأَمَّا غَيْرُ «اللَّامِ» فَتُكْسَرُ مَعَهُ «النُّونُ»، نَحْوُ: مِنْ ابْنِكَ، وَمِنْ انْطِلَاقِكَ، وَقَدْ حَكَّى سَيَبُويَه فِيهَا الْفَتْحَ مَعَ غَيْرِ «اللَّامِ»^(٩).

(١) ٢٥، ٢٦/ ق.

(٢) لَمْ أَهْتَدِ إِلَى مَنْ قَرَأَ بِفَتْحِ النُّونِ. وَقَدْ ذَكَرَهَا الْفَارَسِيُّ غَيْرَ مَنْسُوبَةٍ فِي الْحِجَةِ فِي الْقُرَآتِ السَّبْعِ ٢/ ٣٤٠. وَأَشَارَ إِلَيْهَا فِي التَّكْلِمَةِ ١١ وَذَكَرَهَا الْعَكْبَرِيُّ فِي التَّبْيَانِ ٢/ ١٣٠.

(٣) ١، ٢/ آلِ عِمْرَانَ.

(٤) وَهِيَ قِرَاءَةُ الْعَامَةِ. انْظُرْ: كِتَابُ سَيَبُويَه ٤/ ١٥٣ - ١٥٤ وَمَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَّاءِ ٨/ ٩ وَمَعَانِي الْقُرْآنِ وَإِعْرَابُهُ لِلزَّجَاجِ ١/ ٣٧٣ وَأَصُولُ ابْنِ السَّرَّاجِ ٢/ ٣٧٠ وَإِعْرَابُ الْقُرْآنِ لِأَبِي جَعْفَرِ النَّحَّاسِ ١/ ٣٠٧ وَالرُّضَى عَلَى الشَّافِيَةِ ٢/ ٢٣٦ وَالْبَحْرُ الْمَحِيطُ ٢/ ٣٧٤ وَالْإِتْحَافُ ١٧٠.

(٥) انْظُرْ كِتَابُ سَيَبُويَه ٤/ ١٥٣.

(٦) لَمْ أَقِفْ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ فِي الْمَطْبُوعِ مِنَ الْأَصُولِ.

(٧) لَمْ يَتَكَلَّمْ عَنْ حُكْمِ نُونِ «إِنْ».

(٨) جَعَلَهُ غَيْرُهُ قَلِيلًا غَيْرَ مَشْهُورٍ. انْظُرْ: الْأَصُولُ ٢/ ٣٧٠ وَالرُّضَى عَلَى الشَّافِيَةِ ٢/ ٢٤٧. وَجَعَلَهُ سَيَبُويَه بِمَنْزِلَةِ الشَّاذِّ. انْظُرْ: الْكِتَابُ ٤/ ١٥٥.

وَأَمَّا عَنْ : فَالْكَسْرُ فِي «نُونِهَا» لَا غَيْرُ : تَقُولُ : عَنِ الْقَوْمِ، وَعَنِ ابْنِكَ.
وَأَمَّا إِذَا كَانَ السَّاكِنُ الْأَوَّلُ مُعْتَلًّا فَلَا تَخْلُو حَرَكَةُ مَا قَبْلَهُ : أَنْ تَكُونَ مِنْ
جَنْسِهِ، أَوْ غَيْرِ جَنْسِهِ.

فَإِنْ كَانَتْ مِنْ جَنْسِهِ حَذَفَتْهُ مِنَ اللَّفْظِ، وَأَثْبَتَهُ فِي الْخَطِّ : نَحْوُ : يَخْشَى
اللَّهَ، وَيَغْزُو الْكُفَّارَ، وَيَرْمِي النَّاسَ، وَلَمْ يَضْرِبَا الرَّجُلَ، وَلَمْ يَصُومُوا الْيَوْمَ، وَلَا
تُكْرِمِي ابْنَكَ، إِلَّا مَا شَذَّ مِنْ قَوْلِهِمْ : « التَّقَتْ حَلَقَتَا الْبِطَانِ » (١).

وَإِنْ كَانَتْ الْحَرَكَةُ مِنْ غَيْرِ جَنْسِهِ فَلَا يَكُونُ إِلَّا «وَاوًا» أَوْ «يَاءً»، فَتُحَرِّكُ
«الْوَاوُ» بِالضَّمِّ، وَ«الْيَاءُ» بِالْكَسْرِ، نَحْوُ : اخْشَوْ الْقَوْمَ، وَمُصْطَفَوْ النَّاسِ (٢)
وَاخْشَى الْقَوْمَ وَمُصْطَفَى النَّاسِ. وَقَدْ حَرَكَ قَوْمُ «الْوَاوُ» بِالْكَسْرِ (٣) فِي قَوْلِهِ
تَعَالَى : ﴿ وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ ﴾ (٤). فَأَمَّا وَאוُ «أَوْ» وَ «لَوْ» وَنَحْوُهُمَا : فَيَجُوزُ

(١) ذَكَرَهُ أَبُو عُبَيْدٍ الْقَاسِمُ بْنُ سَلَامٍ فِي كِتَابِ الْأَمْثَالِ ٣٤٣، وَتَخْرِيجُهُ فِي نَفْسِ الصَّفْحَةِ. وَيُضْرَبُ الْمَثَلُ
فِي بُلُوغِ الشَّدَةِ وَمُنْتَهَى غَايَتِهَا فِي الْجَهْدِ. وَأَصْلُ ذَلِكَ : أَنْ يُرِيدَ الْفَارِسُ النِّجَاةَ مِنْ طَلَبٍ يَتَّبِعُهُ فَيَبْلُغُ
مِنْ مَخَافَتِهِ أَنْ يَضْطَرِبَ حَزَامُ دَابَّتِهِ حَتَّى يَبْلُغَ طَبِيبُهَا وَلَا يُمَكِّنُهُ أَنْ يَنْزِلَ فَيَشُدَّهُ، وَلَكُلَّ بَطَانٍ حَلَقَتَانِ،
فَإِذَا التَّقَّتَا عِنْدَ الْهَرَبِ وَشِدَّةِ الْعَنُو وَالرَّكَبُ لَا يَقْدِرُ مِنَ الْخَوْفِ أَنْ يَنْزِلَ فَيَشُدَّهُ، فَقَدْ تَنَاهَى الشَّرُّ.
هَذَا وَالْبِطَانُ : الْحَزَامُ الَّذِي يُجْعَلُ تَحْتَ بَطْنِ الْبَعِيرِ : فَهُوَ لِلْقَتَبِ كَالْحَزَامِ لِلسَّرْجِ. وَانْظُرْ : الْكَامِلَ ٢٨
وَاللِّسَانَ (بِطْن).

وَوَجْهُ الشَّدُوذِ فِي الْمَثَلِ : عَدَمُ حَذْفِ الْأَلْفِ مِنْ «حَلَقَتَا»، وَكَانَ الْقِيَاسُ حَذْفُهَا لِاتِّقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، كَمَا
حَذَفُوهَا فِي قَوْلِكَ : غُلَامًا الرَّجُلُ. انْظُرْ : ابْنُ يَعِيشَ ١٢٣/٩.

(٢) انْظُرْ : كِتَابُ سَبِيحِيهِ ١٥٦/٤ وَالْأَصُولُ ٣٧٠/٢.

(٣) انْظُرْ : كِتَابُ سَبِيحِيهِ ١٥٥/٤ وَالْأَصُولُ ٣٧٠/٢.

(٤) ٢٧٣/ البقرة. وَفِي الْبَحْرِ الْمَحِيطِ ٢٣٨/٢ : « وَقَرَأَ يَحْيَى بْنُ يَعْمَرَ : ﴿ وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ ﴾ بِكَسْرِ الْوَاوِ،
عَلَى أَصْلِ اتِّقَاءِ السَّاكِنَيْنِ ».

فى «الواو» الضَّمُّ^(١)، والكسْرُ، كقوله تعالى: ﴿لَوْ اسْتَطَعْنَا لَخَرَجْنَا مَعَكُمْ﴾^(٢)
وقوله تعالى: ﴿أَوْ انْقُصْ مِنْهُ قَلِيلًا﴾^(٣) والضمُّ فى هذه «الواو» قَلِيلٌ، والكسْرُ
فى الأولى قَلِيلٌ.

(١) انظر: الكتاب ١٥٥/٤ - ١٥٦ والأصول ٣٧٠/٢.

(٢) ٤٢/ التَّوْبَةِ. وقد قرأ بضم الواو الأعمش وزيد بن علي والأصمعي عن نافع. وقرأ الجمهور بالكسر.

انظر: زاد المسير ٤٤٤/٣ والبحر المحيط ٢/ ٢٣٨ و ٤٦/٥.

(٣) ٣/ المَزْمَل. وقد قرأ بكسر الواو عاصم وحَمَزَةُ، وقرأ الباقر بالضم. انظر: النشر ٢٢٥/٢ والإتحاف ٤٢٦.

البابُ التاسعُ عَشَرَ
فى الوقفِ وفيه أربعةُ فصولٍ

الفصلُ الأولُ : فى الأسماءِ

وهى ثلاثةُ أقسامٍ : ظاهرةٌ ، ومُضمرةٌ ، ومُبهمَةٌ .

القِسْمُ الأولُ : الظَّاهِرَةُ . وفيه فرعانِ : صَحِيحٌ ، ومُعْتَلٌّ .

الفرعُ الأولُ : فى الصَّحِيحِ . ولا يخلو : أَنْ يكونَ مُعْرَبًا أو مَبْنِيًّا ، والمعْرَبُ .

لا يخلو : أَنْ يكونَ مُنْصَرِفًا ، أو غَيْرَ مُنْصَرِفٍ ، والمُنْصَرِفُ لا يخلو : أَنْ يكونَ

ماقْبَلَ آخِرِهِ مُتَحَرِّكًا / أو سَاكِنًا ، ولا يخلو كُلُّ من هذه الأقسامِ [أَنْ يكونَ] (١) ١٩٢

مَهْمُوزًا أو غيرَ مَهْمُوزٍ ، مُذَكَّرًا أو مُؤنَّثًا ، مُفْرَدًا أو مُثَنًى أو مُجْمُوعًا ، فَحَصَلَ من

هذا التقسيمُ سَبْعَةُ أنواعٍ :

النوعُ الأولُ : المُنْصَرِفُ إِذَا كَانَ ماقْبَلَ آخِرِهِ سَاكِنًا ، ولا يخلو أَنْ يكونَ

مَرْفُوعًا أو مَجْرُورًا أو مَنْصُوبًا .

أَمَّا المَرْفُوعُ : فَلَكَ فى الوقفِ عَلَيْهِ خَمْسَةُ أَوْجِهٍ .

الأولُ : السَّكُونُ ، نحو هذا بَكَرَ .

الثَّانِي : الإِشْمَامُ ، (٢) وهو أَنْ تُشِيرَ بَعْدَ الحَرْفِ إِلَى الضَّمَّةِ ، وَيَخْتَصُّ بِالْبَصِيرِ

دُونَ الأَعْمَى .

(١) تَتِمَّةٌ يَلْتَمِسُ بِهَا الكَلَامُ وَيُعَيِّنُهَا مَا مرَّ مِنْ نَظَائِرِهَا .

(٢) وَلَا يَكُونُ فى المَجْرُورِ وَالْمَنْصُوبِ : لِأَنَّ الفَتْحَةَ مِنَ الحَقِّقِ ، وَالْكَسْرَةَ مِنَ وَسْطِ الفَمِ : فَلَا يَمُكِنُ الإِشَارَةَ

لِمَوْضِعِهَا . وَانْظُرْ : الإِقْتِنَاعَ فى القَرَاءَاتِ السَّبْعِ ٥٠٥ وَالرَّضَى عَلَى الشَّافِيَةِ ٢/٢٧٥-٢٧٦ .

الثَّالِثُ : الرَّوْمُ^(١)، وهو صَوْتُ ضَعِيفٌ يَتَّبِعُ الحَرْفَ.

الرَّابِعُ : النَّقْلُ، إِذَا خَرَجَ الِاسْمُ إِلَى مَالِهِ نَظِيرُ فِى الْأُصُولِ، تَقُولُ: هَذَا بَكْرٌ،
بِوزْنِ عَضُدٍ ، وَلَا تَقُولُ : هَذَا حِمْلٌ ؛ إِذْ لَيْسَ فِى الْكَلَامِ «فِعْلٌ»، وَمِنْهُ قَوْلُ
الشَّاعِرِ (٢):

أَنَا ابْنُ مَاوِيَّةَ إِذْ جَدَّ النَّقْرُ

يُرِيدُ «النَّقْرُ» ، فَنَقَلَ الضَّمَّةَ مِنْ «الرَّاءِ» إِلَى «القَافِ»

الخَامِسُ : أَنْ تُبَدِّلَ مِنَ التَّنْوِينِ «وَاوًا» فَتَقُولُ: هَذَا بَكْرُو، وَهِيَ لُغَةٌ أَرْدُ
السَّرَّاءِ (٣).

وَأَمَّا الْمَجْرُورُ : فَحُكْمُهُ فِى الْوَقْفِ حُكْمُ الْمَرْفُوعِ، إِلَّا فِى الْإِشْمَامِ ؛ فَتَقُولُ:
مَرَرْتُ بِبَكْرٍ، وَبَكْرٍ، وَبَكْرِي، وَلَا تَقُولُ فِى النَّقْلِ : مَرَرْتُ بِقِفْلٍ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِى
الْأَسْمَاءِ «فِعْلٌ» عِنْدَ سَيِّبُوهِ (٤) ؛ وَجُوزَ فِيهِ ضَمُّ «الفَاءِ» ، وَجُوزَ فِى «عِدْلٍ»

(١) وَيَكُونُ فِى الْمَرْفُوعِ مُنَوَّنًا أَوْ غَيْرَ مُنَوَّنٍ، وَفِى الْمَضْمُونِ، وَفِى الْمَنْصُوبِ غَيْرَ الْمُنَوَّنِ، وَالْمَفْتُوحِ وَالْمَجْرُورِ
بِالْكَسْرِ أَوْ الْفَتْحَةِ، وَالْمَكْسُورِ. انْظُرْ: الْإِقْنَاعُ فِى الْقِرَاءَاتِ السَّبْعِ ٥٠٤ وَالرِّضَى عَلَيَّ الشَّافِيَّةِ
٢٧٥/٢.

(٢) هُوَ فَدَكِيُّ بَنِ أَعْبَدِ الْمَنْقَرِيِّ وَقَبْلَ: هُوَ عَبِيدُ اللَّهِ بَنِ مَاوِيَةَ الطَّائِيَّ.
وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ سَيِّبُوهِ ١٧٣/٤ وَنَظَرَ أَيْضًا: التَّكْمَلَةُ ٨ وَالْإِنْصَافُ ٧٣٢ وَالْمَغْنِي ٤٣٤ وَشَرَحَ أَيْبَاتَهُ
٣٢١/٦، ٣٢٣، وَالْهَمْعُ ٢١٠/٦ وَاللِّسَانُ (نَقَرَ)
النَّقْرُ: صَوِيَّتٌ يَسْكُنُ بِهِ الْفَرَسُ عِنْدَ اشْتِدَادِ حَرَكَتِهِ.
(٣) انْظُرْ: كِتَابُ سَيِّبُوهِ ١٦٧/٤.
(٤) الْكِتَابُ ١٧٣/٤-١٧٤.

كسراً «الدال»^(١)، ومنه قول الشاعر^(٢):

شَرِبَ النَّبِيذَ وَاصْطَفَا بِالرَّجُلِ

فَنَقَلَ الْكُسْرَةَ مِنْ «اللَّامِ» إِلَى الْجِيمِ.

وَأَمَّا الْمَنْصُوبُ : فَلَكَ فِي الْوَقْفِ عَلَيْهِ وَجْهَانِ.

أحدهما - وهو المشهور - أَنْ تُبْدَلَ مِنَ التَّنْوِينِ «أَلِفًا»، فتقول: رَأَيْتُ بَكْرًا.

والثاني: أَنْ تَقِفَ عَلَيْهِ بِالسَّكُونِ، كالمرفوع، تقول: رَأَيْتُ زَيْدًا، وهو قَلِيلٌ

إِلَّا فِي الشَّعْرِ. وقد أَجَازَ سيبويه فِي الْمَنْصُوبِ الرَّومَ^(٣) وَالْإِشْمَامَ.

النَّوعُ الثَّانِي: الْمَنْصَرَفُ إِذَا كَانَ مَاقْبَلُ آخِرِهِ مُتَحَرِّكًا، وَحُكْمُهُ حُكْمُ الَّذِي

قَبْلَهُ، إِلَّا فِي النُّقْلِ، وَعَوَّضُوا عَنْهُ بِالتَّشْدِيدِ؛ تقول: هَذَا رَجُلٌ وَرَجُلٌ

وَرَجُلُو، ومَرَرْتُ بِرَجُلٍ، وَرَجُلٌ، وَرَجُلِي، ورَأَيْتُ رَجُلًا، وَرَجُلٌ، وَأَجَازَ سيبويه ١٩٢

التَّشْدِيدَ^(٤) فِي النَّصْبِ، وَغَيْرُهُ لَا يُجِيزُهُ إِلَّا فِي الشَّعْرِ، كَقَوْلِهِ^(٥):

لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ أَرَى جَدَبًا فِي عَامِنَا ذَا بَعْدَمَا أَخْصَبَا

(١) الكتاب ١٧٣/٤ - ١٧٤.

(٢) لم أقف على هذا القائل.

انظر: نوادر أبي زيد ٢٠٥ والتكملة ٩ والمخصص ١١/٢٠٠ والإنصاف ٧٣٤ واللسان (عجل).

قوله: شَرِبَ النَّبِيذَ مفعول ثانٍ لقوله: عَلَّمْنَا فِي بَيْتٍ قَبْلَ الشَّاهِدِ، وهو قوله:

عَلَّمْنَا أَخَوَانَنَا بَنُو عَجَلٍ

(٣) الكتاب ١٧٢/٤.

(٤) الكتاب ١٧٠/٤.

(٥) هو رؤية. ملحقات ديوانه ١٦٩.

وهو من شواهد سيبويه ١٧٠/٤. وانظر أيضًا: ابن يعيش ٦٩/٩ وشرح شواهد الشافعية ٢٥٤.

وَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ (١):

هَلْ عَرَفْتَ الدَّارَ أَمْ أَنْكَرْتَهَا بَيْنَ تَبْرَاقٍ فَشَسَى عَبْقَرُ
فَنَقَلَ مَعَ الْحَرَكَةِ، وَهُوَ شَادُّ.

النَّوعُ الثَّالِثُ : غَيْرُ الْمُنْصَرِفِ، وَحُكْمُهُ فِي الْوَقْفِ حُكْمُ الْمُنْصَرِفِ ، إِلَّا أَنَّ مَنصُوبَهُ يَجْرِي مَجْرَى مَرْفُوعِهِ وَمَجْرُورِهِ ؛ تَقُولُ : هَذَا أَحْمَدُ ، وَرَأَيْتُ أَحْمَدَ ، وَمَرَرْتُ بِأَحْمَدَ ، وَيَدْخُلُهُ الْإِشْمَامُ وَالرَّوْمُ وَالنَّقْلُ وَالتَّضْعِيفُ وَالْإِبْدَالُ. وَيُلْحَقُ بِهَذَا النَّوعِ كُلُّ اسْمٍ فِيهِ «الْأَلِفُ» وَ«الْلَامُ» مِنَ الْمُنْصَرِفِ، وَغَيْرِ الْمُنْصَرِفِ ؛ فِي حَالَتِي الِرْفَعِ وَالْجَرِّ، إِلَّا فِي الْإِشْمَامِ، وَأَمَّا فِي النَّصْبِ، فَالْسَّكُونُ لَاغَيْرُ. وَقَدْ أَجَازُوا فِيهِ الرَّوْمَ، تَقُولُ: هَذَا الرَّجُلُ، وَمَرَرْتُ بِالرَّجُلِ، وَرَأَيْتُ الرَّجُلَ، وَكَذَلِكَ بَاقِي الْوُجُوهِ.

النَّوعُ الرَّابِعُ: الْمَبْنِيُّ، وَتَقَفَ فِيهِ عَلَي حَرْفِ الْبِنَاءِ سَاكِنًا، فَتَقُولُ: كَيْفَ؟ وَحَيْثُ ، وَأَمْسُ، وَلَا يَدْخُلُهُ الْإِشْمَامُ وَالرَّوْمُ وَالنَّقْلُ، وَلَكَ أَنَّ تَأْتِي فِي بَعْضِهِ بِهَاءٍ تَقَفَ عَلَيْهَا، فَتَقُولُ: كَيْفَهُ؟ وَأَيَّتَهُ؟ وَكَذَا فِي كُلِّ حَرَكَةٍ بِنَاءٍ فِي الْغَالِبِ. فَأَمَّا «حَيْهَلُ» فَتَقِفُ عَلَيْهَا بِ «أَلِفٍ» سَاكِنَةٍ، فَتَقُولُ: حَيْهَلًا، وَيَجُوزُ أَنْ تَقِفَ عَلَى «الْلَامِ» (٢).

النَّوعُ الْخَامِسُ: الْمَهْمُوزُ: وَهُوَ كُلُّ اسْمٍ فِي آخِرِهِ «هَمْزَةٌ» وَهُوَ عَلَى ضَرْبَيْنِ: أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ الْحَرْفُ الَّذِي قَبْلَهَا سَاكِنًا، وَالْآخَرُ: أَنْ يَكُونَ مُتَحَرِّكًا .

(١) هُوَ الْمَرَارُ بْنُ مُنْقِذِ الْعَدَوِيِّ.

انظر: الشَّعْرَ وَالشُّعْرَاءَ ٦٩٨ وَالْخَصَائِصَ ٢٨١/٨ وَ ٢٣٩/٢ وَالْمَفْضَلِيَّاتَ ٨٨ وَمَعْجَمَ الْبُلْدَانِ (عَبْقَرُ ١١٢).

تَبْرَاقٌ وَعَبْقَرُ: مَوْضِعَانِ. شَسَى: تَثْنِيَّةٌ: شَسْ، وَهُوَ الْغَلِيظُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ أَرَادَ بِهِمَا مَكَانَيْنِ غَلِيظَيْنِ فِي عَبْقَرٍ.

(٢) انظر: الْأَصُولَ ٣٨١/٢.

أَمَّا السَّاكِنُ: فلا يخلو؛ أن يكون صحيحاً أو مُعْتَلّاً.

فإن كان صحيحاً وقفت عليه في الرفع والجَرّ بالإسكان، والإشمام والروم، وفي النصب بِـ «الألف» التي هي / بدل من التثوين، تقول: هذا خَبٌّ، ٩٣ ومررت بخَبٍّ، ورأيتُ خَبّاً. ومنهم من يلقي حركة «الهمزة» على الساكن قبلها^(١). ومنهم من يُبدل «الهمزة» حرفَ لين، مع إلقاء حركتها على ما قبلها، فيقول: خَبُو، وخَبّاً، وخَبِي ورَبُو، ورِدّاً، ورِدِي. ومنهم من يقول في الرفع: هذا رِدِي، ويسوي بين الرفع والجَرّ، ويتبع العين حركة^(٢) ما قبلها؛ لأنّه ليس في الكلام فعل.

وإن كان السَّاكِنُ مُعْتَلّاً، نحو: كِسَاءٍ، ورِدَاءٍ فيَقِفُ في الرفع والجَرّ على «الهمزة» بالسكون، والإشمام، والروم، وفي النصب على «الألف» التي هي بدل من التثوين، كالصحيح، تقول: هذا كِسَاءٌ، ومررتُ بِكِسَاءٍ^(٣)، ورأيتُ كِسَاءً. وأما إذا كان ما قبل «الهمزة» متحرّكاً، نحو: الخطأ والرُشَاءُ^(٤) والكلأ، ففيه ثلاثة أوجه.

الأول: أن تُجرى الحرف الصحيح، فيدخلها السكون والإشمام والروم.

(١) منهم تميم وأسد. انظر: سيبويه ١٧٧/٤.

(٢) وهم ناسٌ من تميم. سيبويه. الموضع السابق.

(٣) انظر: الأصول ٣٧٦/٢.

(٤) الرُشَاءُ: ولدُ الطَّيِّبَةِ.

والرُشَاءُ: الطَّيِّبُ إذا قويّ وتحرك مع أمّه، وهو أيضاً: شجرة تسمو فوق القامة ورقها كورق الخروع ولاثمرة لها.

الثَّانِي: أَنْ تُبَدِّلَ مِنْ «الْهَمْزَةِ» فِي الرَّفْعِ «وَاوًا» وَفِي الْجَرِّ «يَاءً» وَفِي النَّصْبِ «أَلِفًا» فَتَقُولُ (١): الْكَوْ [وَالْكَيَّ (٢)] وَالْكَلا (١)، وَهَذَا وَقْفُ الَّذِينَ يُحَقِّقُونَ الْهَمْزَ.

الثَّالِثُ: أَنْ تَقْلِبَ «الْهَمْزَةَ» فِي كُلِّ حَالٍ «أَلِفًا» وَهَذَا «وَقْفٌ مَنْ يُخَفِّفُ الْهَمْزَ. النَّوعُ السَّادِسُ: الْمُؤَنَّثُ بِـ «التَّاءِ» نَحْوُ: طَلْحَةٍ، وَمُسْلِمَةٍ، وَغُرْفَةٍ، وَقَائِمَةٍ، هَذَا جَمِيعُهُ وَنَحْوُهُ تَقِفُ عَلَيْهِ بِـ «الْهَاءِ» (٣) فَتَقُولُ: هَذَا طَلْحَةٌ، وَغُرْفَةٌ، وَمُسْلِمَةٌ وَقَائِمَةٌ. وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقِفُ عَلَيْهِ بِـ «التَّاءِ» فَيُجْرِي الْوَقْفَ مُجْرَى الْوَصْلِ (٤) وَأَنْشَدُوا (٥):

صَارَتْ نَفُوسُ الْقَوْمِ عِنْدَ الْغُلُصَمَتِ وَكَادَتِ الْحُرَّةُ أَنْ تُدْعَى أُمْتُ

وَهُوَ قَلِيلٌ .

النَّوعُ السَّابِعُ: الْمُثَنَّى وَالْمَجْمُوعُ، نَحْوُ: زَيْدَانِ وَزَيْدُونِ، تَقِفُ فِي جَمِيعِهِ عَلَى «النُّونِ» (٦)، وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ يُلْحِقُ «النُّونَ» «هَاءً»؛ لِبَيَانِ الْحَرَكَةِ، وَيَقِفُ عَلَيْهَا، فَيَقُولُ: زَيْدَانَهُ (٧)، وَزَيْدُونَهُ، وَالْأَوَّلُ أَوْلَى.

(١) انظر: كتاب سيبويه ١٧٨/٤.

(٢) تَنَمَّه يَلْتَمُّ بِهَا الْكَلَامَ، وَيَقْتَضِيهَا الْمَقَامَ، وَهِيَ مِنْ كِتَابِ سِيبَوِيهِ ١٧٩/٤ وَانْظُرْ أَيْضًا: الْأَصُول ٣٧٧/٢.

(٣) انظر: كتاب سيبويه ١٦٦/٤ وَالْأَصُول ٣٧٣/٢.

(٤) فَيَقُولُ: طَلَحَتْ. وَانْظُرْ: كِتَابُ سِيبَوِيهِ ١٦٧/٤. وَسِرِّ الصَّنَاعَةِ ١٥٩.

(٥) لِأَبِي النَّجْمِ الْعُجْلِيِّ.

انظر: الْخَصَائِصُ ٣٠٤/١ وَسِرِّ الصَّنَاعَةِ ١٦٠، ١٦٣ وَابْنُ يَعِيشَ ٨٩/٥ وَ٨١/٩ وَشَرَحَ شَوَاهِدَ

الشَّافِيَةِ ٢١٨ وَالْخَزَانَةَ ١٧٧/٤.

الْقُلُصَمَةُ: رَأْسُ الْحُلُقُومِ.

(٦) انظر: الْأَصُول ٣٧٣/٢.

(٧) انظر: كتاب سيبويه ١٦١/٤.

فَأَمَّا جَمْعُ التَّائِيثِ فَتَقِفُ / عَلَيْهِ بِ «التَّاءِ»^(١)، حو: مُسَلَّمَاتٌ، وكذلك ما ١٩٣
أَشْبَهَهُ، نحو: غُرَفَاتٌ وَأَذْرَعَاتٌ.

فَأَمَّا «هِيَّاهُ» : فَمَنْ جَعَلَهُ مُفْرَدًا، وَقَفَ^(٢) عَلَيْهِ بِ «الهَاءِ»، وَمَنْ جَعَلَهُ
جَمْعًا وَكَسَرَ «التَّاءَ» وَقَفَ عَلَيْهِ بِ «التَّاءِ»^(٣).

الفرع الثاني من القسم الأول: فى المعتل، وهو على ضربين: منقوصٌ
ومقصورٌ.

أما المنقوص: فهو على ضربين: مُنْصَرِفٌ، وَغَيْرُ مُنْصَرِفٍ. وَالْمُنْصَرِفُ
على ضربين: أَحَدُهُمَا: فِيهِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ، وَالثَّانِي: لَيْسَ فِيهِ أَلِفٌ وَلَا مٌ.

فَالأولُ: تَقِفُ عَلَيْهِ فِي الرَّفْعِ وَالْجَرِّ بِإِثْبَاتِ «الْيَاءِ» وَحَذْفِهَا، وَإِثْبَاتِ أَكْثَرُ،
تَقُولُ: هَذَا الْقَاضِي، وَالْقَاضِ، وَمَرَرْتُ بِالْقَاضِي، وَالْقَاضِ، وَعَلَى الْإِثْبَاتِ قَرَأَ ابْنُ

(١) انظر: الأصول ٣٧٤/٢.

(٢) فى الأصل: وَوَقَفَ.

(٣) انظر: الإقناع فى القراءات السبع ٥١٩.

وفى صحاح الجوهري (هيه) : «..... قال الكسائي: وَمَنْ كَسَرَ التَّاءَ وَقَفَ عَلَيْهَا بِالْهَاءِ، فَقَالَ: هِيَّاهُ،
وَمَنْ نَصَبَهَا وَقَفَ بِالتَّاءِ، وَإِنْ شَاءَ بِالْهَاءِ وَقَالَ الْأَخْفَشُ: يَجُوزُ فِي «هِيَّاهُ» أَنْ تَكُونَ جَمَاعَةً؛ فَتَكُونُ
التَّاءُ الَّتِي فِيهَا تَاءُ الْجَمْعِ الَّتِي لِلتَّائِيثِ».

وانظر: الرضي علي الشافعية ٢٩١/٢ وابن يعيش ٨١/٩.

كثير^(١) قوله تعالى: ﴿ دَعْوَةُ الدَّاعِي ﴾^(٢) وعلي الحذفِ قرأ أبو عمرو^(٣). وأما في النصبِ فالإثباتُ لاغير^(٤).

وأما الثاني - وهو ما ليس فيه ألفٌ ولا م - فلكَ في المرفوعِ والمجرورِ منه مذهبان:

أحدهما: الحذفُ، فتقول: هذا قاضٍ، ومررتُ بقاضٍ، وإليه ذهبَ سيبويه^(٥) وعليه قرأ أكثرُ القراء^(٦): ﴿ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ ﴾^(٧).

والمذهبُ الثاني: الإثباتُ، نحو: هذا قاضٍ^(٨)، ومررتُ بقاضٍ. والحذفُ^(٩) أكثرُ: وأما المنصوبُ فتجريه مجرى الصحيح، فتقول: رأيتُ قاضياً كما تقول: رأيتُ ضارباً، ومن قال في الوصلِ، رأيتُ قاضٍ يافتي، قال

(١) هذا ما ذكره ابن الأثير وفي كتب القراءات أن ابن كثير قرأ بحذف الياء في الوصل والوقف. انظر: السبعة ١٩٨ والنشر ١٨٣/٢ والإتحاف ١١٤ وفي الإقناع ٥٢٢ اختلاف النقل عن ابن كثير فقد نقل عنه الوقف على جميع أبواب إثبات الياء.

(٢) ١٨٦/البقرة.

(٣) والثابت أيضاً أن أبا عمرو قرأ بإثبات الياء في الوصل، وبحذفها في الوقف. انظر مأسبق في رقم (١) من مراجع.

(٤) انظر: سيبويه ١٨٣/٤ والاصول ٣٧٥/٢.

(٥) الكتاب ١٨٣/٤.

(٦) انظر: الإقناع ٥٢٠ - ٥٢٢.

(٧) ٩٦/النحل.

(٨) قال سيبويه في الكتاب ١٨٣/٤: «وحدثنا أبو الخطاب ويونس أن بعض من يوق بعربيته من العرب يقول: هذا رامي وغاري وعمي، أظهر وافى الوقف، حيث صارت في موضع غير تنوين؛ لأنهم لم يضطروا ههنا إلى مثل ما اضطروا إليه في الوصل من الاستئصال».

(٩) في الموضع السابق من الكتاب: «فهذا - يقصد الحذف - الكلام الجيد الأكثر».

فى الوقف: رأيتُ قاضٍ، وقاضٍ، قال سيبويه: وسألتُ الخليلَ عن «القاضى» فى النداء فقال: أختارُ: ياقاضٍ ؛ لأنَّه ليسَ بمُنونٍ، كما أختارُ هذا (١) القاضى. وأما يونسُ فقال : ياقاض، بغير (١) «ياء» وقالوا فى «مُري» اسم فاعل من «أرى» هذا مُري ، بـ «ياء» فى الوقف، فكرهوا أن يجمعوا عليه حذَفَ «الهمزة» (١) و«الياء» ؛ لأنَّ أصله: مُرئى، مثلُ : مُرعى (٢).

وأما المقصور: فإنَّكَ تَقِفُ عليه فى الأحوالِ الثلاثِ بـ «الألف» مُنصَرِفًا وغير مُنصَرِفٍ ، تقول: هذه عصا وحُبلى ورأيتُ عصا وحُبلى ومررتُ بعصا وحُبلى، ويَسْتَوِى مافيه «الألف» / و«اللام» وما ليسا فيه، لفظًا لا تَقْدِيرًا. ١٩٤
وقد اختلفوا فى «الألف» الموقوفِ عليها فى المنصوبِ المنصَرِفِ، فقال قومٌ: هي المبدلةُ من التَّنوين (٣)، وقال قومٌ: هي فى الرِّفْعِ والنَّصْبِ والجرِّ بدلٌ من التَّنوين (٣).

ومن العربِ (٤) مَنْ يُبدِلُ «ألفَ» «حُبلى» «ياءً» فيقول: حُبلى. ومنهم مَنْ يُبدِّلُها (٥) «واوًا»، فيقول: حُبَلَوْ ومنهم مَنْ يُسَوِّى فى القلبِ بين الوقفِ (٦) والوصلِ

(١) الكتاب ١٨٤/٤.

(٢) اسم فاعل من: أرْعَيْتُ عليه ، إذا أَبْقَيْتُ عليه ، أو من: أرْعَيْتُهُ سَمْعِي، أي: أَصْغَيْتُ إِلَيْهِ ؛ ومن ثَمَّ فإنَّ قولَه : مثلُ : مُرعى ، أي: بوزنه: فأصله: مُرئى ، اسْتَثْقَلْتُ الضَّمَّةَ على الياءِ فَحَذَفْتُ، ثُمَّ نَقَلْتُ كَسْرَةَ الهمزةِ إلى الرَّاءِ الساكنةِ قَبْلَها، فَأَصْبَحَ: مُرئى فَحَذَفْتُ الهمزةَ ؛ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنَيْنِ. ثُمَّ حَذَفَ الياءَ فى حال الوصلِ ، لِاتِّقَائِها ساكنَةً مع التَّنوين، وتبقى الياءُ فى حال الوقفِ.

(٣) انظر: الأصول ٣٧٨/٢ وابن يعيش ٧٦/٩ - ٧٧ والرُّضَيِّ على الشافِية ٢٨٠/٢ - ٢٨٤.

(٤) فى سيبويه ١٨١/٤ أنَّها لغةُ فزارةَ وناسٍ مِنْ قَيْسٍ.

وَزَعَمَ الْخَلِيلُ أَنَّ بَعْضَهُمْ يَقْلِبُ «الْألف» (١) هَمْزَةً، وَإِذَا وَصَلَ تَرَكَ.

القِسْمُ الثَّانِي: فِي الْمَضْمَرَاتِ. وَهِيَ: ضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ وَالْمَخَاطَبِ وَالْغَائِبِ.

الأولُ: الْمُتَكَلِّمُ. أَمَّا «أَنْ» فَتَقِفُ عَلَيْهَا بِ «الْألف» فَتَقُولُ: أَنَا وَقَدْ جَاءُوا

بِ «الْألف» مُنْبَتَةً فِي الشَّعْرِ فِي حَالَةِ الْوَصْلِ، فَأَمَّا فِي غَيْرِ الشَّعْرِ فَلَا

تُكْبِتُهَا، فَتَقُولُ: أَنْ قُلْتُ، وَأَنْ (٢) أَقُولُ، وَالْكَتَابُ يَثْبُتُونَهَا فِي الْخَطِّ؛ لِأَنَّ الْخَطَّ عَلَى

الْوَقْفِ، وَيَجُوزُ أَنْ تَقِفَ عَلَيْهَا بِ «الهاء»، فَتَقُولُ: أَنَّهُ. وَهَذِهِ «الْألف» الْمَوْقُوفُ

عَلَيْهَا قَدْ اخْتَلَفُوا فِيهَا.

فَقَالَ قَوْمٌ: لَيْسَتْ مِنَ الْكَلِمَةِ، وَإِنَّمَا جِيءَ بِهَا لِلْوَقْفِ (٣) عَلَيْهَا. وَمِنْهُمْ مَنْ

قَالَ: إِنَّهَا مِنْ نَفْسِ (٤) الْكَلِمَةِ، وَالْأَوَّلُ أَكْثَرُ. فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ

رَبِّي﴾ (٥) فِي بَعْضِ الْقَرَاءَاتِ (٦)، فَتَقْدِيرُهُ: لَكِنَّا أَنَا هُوَ اللَّهُ رَبِّي (٧)؛ فَحُذِفَتْ

«الْألف» الْأُولَى، وَأُدْغِمَتْ «النون» فِي «النون» فَإِذَا وَقَفْتَ تَقُولُ: لَكِنَّا بِوَالْأَجُودُ فِي

الْقِرَاءَةِ (٨): ﴿لَكِنَّ هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾ وَتَقِفُ عَلَى «النون».

(١) انظر: الكتاب ١٧٦/٤ - ١٧٧.

(٢) فِي الْأَصْلِ: وَأَنَا.

(٣) وَهُمْ الْبَصَرِيُّونَ. انظر: الكشف ٦١/٢ وَالرَّضِيُّ عَلَى الْكَافِيَةِ ١٠/٢.

وَالرَّضِيُّ عَلَى الشَّافِيَةِ ١٩٤/٢ وَابْنُ يَعِيشَ ٨٤/٩.

(٤) وَهُمْ الْكُوفِيُّونَ. انظر مَسْبُوق فِي (١) مَعَ الْكَشْفِ ٦٢/٢.

(٥) ٣٨/ الْكَهْفِ.

(٦) وَهِيَ قِرَاءَةُ أَبِي جَعْفَرٍ وَابْنِ عَامِرٍ وَرُوَيْسٍ. انظر: الكشف ٦١/٢.

وَالْإِتْحَافُ ٢٩٠ وَالْبَحْرُ الْمَحِيطُ ١٢٧/٦ - ٢٨.

(٧) انظر: سِرَّ الصَّنَاعَةِ ٤٨٥ وَالْمَوْضِعُ السَّابِقُ مِنَ الْكَشْفِ.

(٨) قَالَ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارَسِيُّ فِي التَّحْمِيلَةِ ٢٨: «وَأَحْسَنُ الْقَرَاءَتَيْنِ ﴿لَكِنَّ هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾».

وَأَمَّا «الْيَاءُ» فِي «إِنِّي» وَ«غَلَامِي» وَ«ضَرَبَنِي» وَنَحْوِهَا فَتُسَكَّنُهَا فِي الْوَقْفِ، وَلَكَ أَنْ تَفْتَحَهَا فَتُلْحِقَهَا «هَاءً»، فَتَقُولُ: إِنِّيْهِ، وَغَلَامِيْهِ، وَضَرَبَنِيْهِ، وَلَا تُلْحِقُ «الْهَاءَ» مَعَ السُّكُونِ، وَلَكَ أَنْ تَحْذِفَهَا؛ فَتَقُولُ: غَلَامْ، وَضَرَبَنْ، وَعَلَيْهِ قَرَأَ أَبُو عَمْرٍ (١): ﴿أَكْرَمَنْ﴾ (٢) و﴿أَهَانَنْ﴾ (٣). وَمَنْ قَالَ: هَذَا غَلَامِي فَاعْلَمْ، وَإِنِّي ذَاهِبٌ، وَحَرَكَ «الْيَاءَ» لَمْ يَحْذِفْ فِي الْوَقْفِ؛ لِأَنَّهَا كَ «يَاءِ» «الْقَاضِي» فِي النَّصْبِ (٤). فَإِذَا سَكَنَ مَا قَبْلَ «الْيَاءِ»، نَحْو: ﴿مَحْيَايَ﴾ (٥) وَ«غَلَامَايَ» فَالْوَقْفُ بِالسُّكُونِ، / فَأَمَّا مَنْ قَرَأَ: ﴿مَحْيَايَ﴾ فِي الْوَصْلِ بِالسُّكُونِ (٦). فَلَيْسَ بِالشَّائِعِ، ١٩٤ وَالْأَوَّلُ الْوَجْهُ (٧).

وَأَمَّا ضَمِيرُ الْمَخَاطَبِ: فَتَقِفُ عَلَيْهِ سَاكِنًا، نَحْو: أَكْرَمْتُكَ، وَعَلَيْكَ، وَيَجُوزُ أَنْ تُلْحِقَهُ «هَاءً» فَتَقُولَ: أَكْرَمْتُكَه. فَإِنْ لَحِقَ «الْكَافُ» «مِيمُ» الْجَمْعِ، نَحْو: ضَرَبَكُمُ، فَالْأَصْلُ أَنْ تُلْحِقَ «الْمِيمَ» «وَاوًا» فِي الْوَصْلِ، فَتَقُولَ: ضَرَبَكُمُوزِيدٌ، وَلَكِنَّهُمْ

(١) انظر: السبعة ٦٨٤ - ٦٨٥ والنشر ٢/٤٠٠ والإتحاف ٤٣٨ والبحر المحيط ٨/٤٧٠. وانظر أيضا:

سبويه ٨٦/٤.

(٢) ١٥/الفجر.

(٣) ١٦/الفجر.

(٤) قوله: «وَمَنْ قَالَ هَذَا غَلَامِي فَاعْلَمْ» إِلَى قَوْلِهِ: «كَيْاءُ الْقَاضِي فِي النَّصْبِ» هُوَ نَصُّ كَلَامِ سَبِيوِيْهِ فِي

الكتاب ١٨٧/٤.

(٥) ١٦٢/الأنعام.

(٦) وَهُوَ نَافِعٌ، وَوَافَقَهُ أَبُو جَعْفَرٍ بِخَلْفٍ عَنْهُ. انظر: السبعة ٢٧٤ - ٢٧٥ والنشر ٢/١٧٢ - ١٧٣، ١٧٦،

٢٦٧ والإتحاف ٢٢١.

(٧) قَالَ أَبُو حَيَّانَ فِي الْبَحْرِ الْوَقْفِ ٤/٦٦٢: وَمَا رُوِيَ عَنْ نَافِعٍ مِنْ سَكُونِ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ فِي «مَحْيَايَ» هُوَ

جَمْعٌ بَيْنَ سَاكِنَيْنِ، أُجْرِيَ الْوَصْلُ فِيهِ مُجْرَى الْوَقْفِ، وَالْأَحْسَنُ فِي الْعَرَبِيَّةِ الْفَتْحُ.....

خَفَّفُوهَا فَلَمْ يَلْحِقُوا، وَهُوَ الْأَكْثَرُ فِي الْأَسْتِعْمَالِ، وَعَلَى الْإِلْحَاقِ قَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ (١) :
﴿كَذَلِكَ كُنْتُمْ﴾ (٢) و ﴿عَلَيْكُمْ﴾ (٣) و ﴿إِلَيْكُمْ﴾ (٤) و ﴿لَكُمْ﴾ (٥) وَنَحْوَ ذَلِكَ ، تَقُولُ :
أَنْتُمْ ذَاهِبُونَ (٦) ، و : لَكُمْ مَالٌ ، فَإِذَا وَقَفْتَ وَقَفْتَ عَلَى «الْمِيمِ» سَاكِنَةً ، لَا غَيْرُ ، فَإِنْ
لَقِيَ «الْمِيمَ» سَاكِنٌ بَعْدَهَا ، ضُمَّتْ ، نَحْوُ : كُنْتُمْ الْيَوْمَ ، و : عَلَيْكُمْ السَّلَامُ .
وَأَمَّا ضَمِيرُ الْغَائِبِ : فَلَا يَخْلُو : أَنْ يَكُونَ مُتَّصِلًا أَوْ مُنْقَصِلًا .
أَمَّا الْمُتَّصِلُ ، فَلَا يَخْلُو : أَنْ يَكُونَ قَبْلَهُ مُتَحَرِّكٌ ، أَوْ سَاكِنٌ .
أَمَّا الْمُتَحَرِّكُ : فَإِنَّكَ فِي حَالَةِ الْوَصْلِ تُلْحِقُ الضَّمِيرَ حَرْفًا مِنْ جِنْسِ
حَرَكَتِهِ ، إِنْ كَانَ مَضْمُومًا فَـ «وَاوًا» وَإِنْ كَانَ مَكْسُورًا ، فَـ «يَاءٌ» ؛ فَتَقُولُ :
ضَرِبَهُوَ زَيْدٌ (٧) وَبِهِي دَاءٌ وَأَهْلُ الْحِجَازِ يَحْمِلُونَ الْمَكْسُورَ عَلَى (٧) الْمَضْمُومِ ،
فَيَقُولُونَ : بِهِي دَاءٌ ، وَعَلَيْهِ قُرِئَ : ﴿فَخَسَفْنَا بِهِ وَبِدَارِهِ﴾ (٨) .
وَأَمَّا السَّاكِنُ : فَلَكَ فِيهِ مَذْهَبَانِ فِي الْوَصْلِ ، أَحَدُهُمَا : أَنْ يُتَّبَعَ بِحَرَكَةِ
الضَّمِيرِ ، وَلَا تُلْحِقَهُ شَيْئًا ، وَهُوَ الْأَكْثَرُ ، وَإِنْ شِئْتَ أَلْحَقْتَهُ «الْوَاوَ»

(١) انظر : النشر ٢٧٣/١ والإتحاف ١٢٤ .

(٢) ٩٤/النساء . هذا وقد خَلَّتْ الْكَلِمَاتُ الْأَرْبَعُ فِي الْأَصْلِ مِنَ الْوَاوِ بَعْدَ الْمِيمِ . وَالصَّوَابُ مَا ثَبَتَ : لِأَنَّ

ابْنَ كَثِيرٍ قَرَأَ بِوَصْلِ مِيمِ الْجَمْعِ بِالْوَاوِ .

(٣) ٤٧/البقرة وانظر ما سبق في (١) .

(٤) ٩٤/النساء . وانظر ما سبق في (١) .

(٥) ٢٢/البقرة وانظر ما سبق في (١) .

(٦) انظر : كتاب سيبويه ١٩١/٤ .

(٧) انظر : كتاب سيبويه ١٩٥/٤ .

(٨) القصص . وانظر : المحتسب ٦٧/١ والموضع السابق من سيبويه والمقتضب ٣٦/١ - ٣٧ ، والأصول

٢٨٠/٢ ، والتبصرة ٥٠٩ .

و«الياء» ؛ فتقولُ في الأولِ : عَنْهُ أَخَذْتُ ، وَخَذُوهُ عَنِّي ، وَعَلَاهُ شَيْبٌ ،
وتقولُ في الثاني: عَنْهُوَ أَخَذْتُ ، قال ابنُ السَّراجِ : وهو أَجَوْدُ^(١) ، وَخَذُوهُ هُوَ عَنِّي ،
وَعَلَيْهِ مَالٌ ، وَعَلَاهُ هُوَ شَيْبٌ .

فَأَمَّا الْوَقْفُ عَلَى هَذَا الضَّمِيرِ فِي جَمِيعِ ضُرُوبِهِ فَإِنَّكَ تَقِفُ عَلَى «الهاءِ»
سَاكِنَةً ، فَإِنْ كَانَ بَعْدَ «الهاءِ» «أَلِفٌ» أَثْبَتْنَا فِي الْوَصْلِ وَالْوَقْفِ لَا غَيْرُ ، تَقُولُ :
عَلَيْهَا ثَوْبٌ ، وَانْتَهَيْتُ إِلَيْهَا . فَإِنْ لَحِقَ «الهاءُ» «مِيمٌ» الْجَمْعِ ؛ نَحْوُ : ضَرَبَهُمْ
وَعَلَيْهِمْ ، فَحُكْمُهَا حُكْمُ «الكافِ» وَتَنْفَرِدُ «الهاءُ» بِجَوَازِ كَسْرِهَا وَضَمِّهَا ، فَتَقُولُ :
عَلَيْهِمْ وَعَلَيْهِمْ . فَأَمَّا نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ ﴾^(٢) فَالْزَمُوا ٩٥
مِثْلَ هَذِهِ «الميمِ» السَّكُونِ ؛ هَرَبًا مِنْ اجْتِمَاعِ خَمْسٍ^(٣) مُتَحَرِّكَاتٍ فِي كَلِمَةٍ ، وَلَيْسَ
مِنْ لُغَتِهِمْ .

وتقولُ في مِثْلِ : اضْرِبْهُ ، وَلا تَضْرِبْهُ ، وَضَرَبْتُهُ ، عَلَى قَوْلٍ مَنْ حَذَفَ «الواوَ»
و«الياءَ» وَوَقَفَ عَلَى «الهاءِ» : اضْرِبْهُ ، وَلا تَضْرِبْهُ ، فَتُسَكِّنُ «الهاءُ» وَتُنْقِلُ حَرَكَتَهَا
إِلَى السَّاكِنِ قَبْلَهَا ؛ لِئَلَّا يَجْتَمِعَ سَكَنَانِ ، عَلَى أَنَّهُمْ قَدْ نَقَلُوا حَرَكَتَ «الهاءِ» إِلَى
الْحَرْفِ الَّذِي قَبْلَهَا وَهُوَ مُتَحَرِّكٌ ، فَقَالُوا فِي : «ضَرِبَهُ» : ضَرِبُهُ ، تَشْبِيهًا
بِ«اضْرِبُهُ» وَلَيْسَ بِالْعَالِي ، وَإِنْ كَانَ قَدْ غَلَبَ عَلَى أَلْسِنَةِ الْعَوَامِّ اسْتِعْمَالُهُ ،
وَقَالُوا أَيْضًا : مِنْهُ^(٤) وَ : عَنْهُ ، قَالَ سِيبَوِيه : سَمِعْنَا ذَلِكَ مِنَ الْعَرَبِ^(٥) .

(١) عبارته : « والإتمام أجود » الأصول ٣٧٩/٢ .

(٢) ١٠١/الأعراف و١٣/ يونس و٩/ إبراهيم و٩/ الروم و٢٥/ فاطر .

(٣) انظر : سيبويه ١٩٢/٤ والأصول ٣٨٠/٢ .

(٤) في الأصل : مِنْهُ وَعَنْهُ ، بِاسْكَانِ النون . والصوابُ ما أثبتُّ .

(٥) الكتاب ١٧٩/٤ .

وَأَمَّا الضَّمِيرُ الْمُنْقَصِلُ الْغَائِبُ، نَحْوُ: هُوَ وَهِيَ وَهُمَا، وَهُمْ وَهُنَّ، فَإِنَّهُ
جَمِيعُهُ لَا يُحْذَفُ مِنْهُ فِي الْوَقْفِ ^(١) شَيْءٌ إِلَّا فِي ضَرُورَةِ الشَّعْرِ، كَقَوْلِهِ ^(٢) :
دَارُ لِسْعَدَى إِذْهُ مِنْ هَوَاكَ
وَقَوْلِهِ ^(٣) :

فَبَيْنَاهُ يَشْرِي رَحْلُهُ قَالَ قَائِلٌ
يُرِيدُ : إِذْ هِيَ ^(٤)، وَبَيْنَاهُ. وَمِنْ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ : هُوَ، وَهِيَ، وَهِنَّ،
وَزَهْبَنَةً ^(٥)، وَضَرِبَتْنَهُ.

(١) فِي أَصُولِ ابْنِ السَّرَّاجِ ٢/٣٨٠ : « فَإِنْ جَمِيعُ ذَلِكَ يُحْذَفُ مِنْهُ فِي الْوَقْفِ شَيْءٌ ».

(٢) لَمْ أَقِفْ عَلَى هَذَا الْقَائِلِ.

وَالْبَيْتُ مِنْ شَوَاهِدِ سَيَبَوِيهِ ١/٢٧. وَانْظُرْ أَيْضًا: الْخَصَائِصُ ١/٨٩ وَالْإِنْصَافُ ٦٨٠ وَابْنُ يَعِيشَ
٣/٩٧ وَالْخَزَانَةُ ٢/٥ وَ ٥/٢٦٤ وَ ٢/٤٤٣ وَشَرَحَ شَوَاهِدَ الشَّافِيَةِ ٢٩٠.

(٣) هُوَ الْعَجَبُ السَّلُولِيُّ.

وَهَذَا صَدْرُ الْبَيْتِ، وَعَجْزُهُ:

لَمَنْ جَمَلٌ رَخْوُ الْمَلَاطِ نَجِيبٌ

وَالْبَيْتُ مِنْ زِيَادَاتِ الْأَخْفَشِ فِي كِتَابِ سَيَبَوِيهِ ١/٣٢. وَانْظُرْ أَيْضًا : الْإِيضَاحُ الْعَصْدِيُّ ٢/٣١
وَالْخَصَائِصُ ١/٦٩ وَأَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ ٢/٢٠٨ وَابْنُ يَعِيشَ ٣/٩٦ وَالْخَزَانَةُ ٥/٢٥٧.

يَشْرِي: يَبِيعُ هُنَا، وَهُوَ مِنَ الْأَضْدَادِ. الْمَلَاطُ بِكَسْرِ الْمِيمِ - الْجَنْبِ، وَرَخْوُ الْمَلَاطِ: سَهْلُهُ وَأَمْلَسُهُ،
وَقِيلَ: الْمَلَاطُ: مُقَدِّمُ السَّنَامِ.

(٤) وَيَرَى الْكَوْفِيُّونَ أَنَّ مَجِيءَ الْهَاءِ وَحْدَهَا مُرَادًا بِهَا «هِيَ» يَدُلُّ عَلَى زِيَادَةِ الْيَاءِ فِي الضَّمِيرِ وَأَنَّ أَصْلَهُ
الْهَاءُ وَحْدَهَا وَيَرَى الْبَصَرِيُّونَ أَنَّ حَذْفَ الْيَاءِ هَاهُنَا لِلضَّرُورَةِ، أَوْ أَنَّ حَذْفَهَا لَفْعًا لِبَعْضِ قِبَائِلِ
الْعَرَبِ: لِأَنَّ الْيَاءَ ضَعِيفَةً: لِسُكُونِهَا.

(٥) انْظُرْ: كِتَابُ سَيَبَوِيهِ ٤/١٦١ وَالْأَصُولُ ٢/٣٨٠.

القِسْمُ الثَّالِثُ: فِي الْمَبْهَمِ، تَقُولُ: هَذِهِ أُمَّةُ اللَّهِ، فَإِذَا وَقَفْتَ، قُلْتَ^(١): هَذِهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقِفُ عَلَى «الْيَاءِ»، وَتَقُولُ: هَؤُلَاءِ قَوْمُكَ، فَإِذَا وَقَفْتَ قُلْتَ: هَؤُلَاءِ، فَتَقِفُ عَلَى «الْأَلِفِ» سَاكِنَةً، وَمِنْهُمْ مَنْ يُلْحِقُهَا «هَاءً» فَيَقُولُ: هَؤُلَاءِ^(٢)، وَالْأَجُودُ بِغَيْرِ «هَاءٍ»، وَكَذَلِكَ: هَاهُنَا، وَمَا يُلْحَقُ بِهَذَا الْقِسْمِ: أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: عَلَامَ تَقُولُ كَذَا؟ وَفِيمَ صَنَعْتَ؟ وَلِمَ فَعَلْتَ؟ وَحَتَّى تَغِيبُ؟ الْأَصْلُ: عَلَامًا، وَفِيمَا، وَلَمَّا [وَحَتَّى] ^(٣) فَحَذَفْتَ «الْأَلِفَ» مَعَ هَذِهِ الْأَحْرَفِ فِي الْإِسْتِفْهَامِ، فَإِذَا وَقَفْتَ وَقَفْتَ عَلَى «الْمِيمِ» سَاكِنَةً وَلَكَ أَنْ تُلْحِقَهَا «هَاءً» وَتُحَرِّكَهَا، وَهُوَ الْأَجُودُ، فَتَقُولُ: عَلَامَهُ؟ وَفِيمَهُ؟ ^(٤) وَلِمَهُ؟ فَأَمَّا قَوْلُهُمْ: مَجِيءٌ جِئْتُ؟ ^(٤) وَمِثْلُ مَ أَنتَ؟ فَتُلْزِمُهَا «الْهَاءَ» فِي الْوَقْفِ ^(٤)، فَتَقُولُ: مَجِيءٌ مَهْ، وَمِثْلُ مَهْ.

(١) انظر: كتاب سيبويه ١٩٨/٤ والأصول ٣٨١/٢.

(٢) انظر: كتاب سيبويه ١٦٥/٤.

(٣) تَمَّةٌ يَقْتَضِيهَا الْمَقَامُ.

(٤) انظر: كتاب سيبويه ١٦٤/٤.

الفصلُ الثاني

ب / ١٩٥

فى الوقف على الأفعال

الفعلُ على ضربين : صحيح ومعتلّ.

أما الصحيحُ: فتَقِفُ عليه كما تَقِفُ على الاسمِ الصحيحِ في جميع المَذهَبِ، إلّا في مَنْصُوبِ المتَصَرِّفِ الَّذِي يُعَوِّضُ فِيهِ « الألفُ » من التَّنْوِينِ، والفِعْلُ لا تَنْوِينُ فِيهِ فَيُعَوِّضُ مِنْهُ ؛ تقولُ: هو يَضْرِبُ، وَلَنْ يَضْرِبَ، ولم يَضْرِبْ، وَاضْرِبْ، ولا تَضْرِبْ، إلّا أَنَّ المَجْزُومَ وفِعْلَ الأَمْرِ لا يَدْخُلُهُمَا الإِشْمَامُ والرَّوْمُ ؛ لأنَّهُما سَاكِنَانِ، وإذا وَقَفْتَ على «النُّونِ» الخَفِيفَةِ في الفِعْلِ أَبَدَلْتَ مِنْهَا «أَلْفًا»، وقد ذَكَرْنَاهُ في بابِ (١) التَّنْوِينِ. وَمِنْهُمْ مَنْ يُلْحِقُ «النُّونَ» الثَّقِيلَةَ فى الوقفِ «هَاءً» فيقولُ: اضْرِبْنَهُ، ولا تَضْرِبْنَهُ (٢).

وأما المعتلُّ: فتَقِفُ فِيهِ على حُرُوفِ العِلَّةِ، نحو : يَرْضَى ويرمى ويغزو، فإن جَزَمْتَ أو أَمَرْتَ بِهِ ففِيهِ لُغَتَانِ (٣).

مِنْهُمْ مَنْ يَحْذِفُ حَرْفَ العِلَّةِ وَيُعَوِّضُ مِنْهُ «هَاءً»، فيقولُ: لم يَخْشَهُ، وَاخْشَهُ، ولم يَرْمِهِ، وارْمِهِ، ولم يَغْزِهِ، واغْزِهِ.

وَمِنْهُمْ مَنْ لا يُلْحِقُ «الهَاءَ» ؛ فيقولُ: لا تَخْشَ، واخْشَ، ولا تَرْمَ، وارْمَ، ولا تَغْزُ (٣)، واغْزُ. والأوَّلُ أَكْثَرُ (٤).

(١) انظر : ص ٦٧٠ .

(٢) انظر: الأصول ٣٨٢/٢ .

(٣) واللغتان في كتاب سيبويه ١٥٩/٤ غير منسوبيتين إلى أى من القبائل.

(٤) الموضع السابق من كتاب سيبويه.

فَأَمَّا نَحْوُ : تَقِي، وَتَعِي، فَيُلْزَمُهُ الْهَاءُ^(١) فِي الْأَمْرِ وَالْجَزْمِ ، فَتَقُولُ :
قَهْ، وَعَهْ، وَلَا تَقَهْ، وَلَا تَعَهْ. وَقَدْ حَذَفُوا «الْيَاءَ» فِي الْوَقْفِ عَلَى : لَا أُدْرِ^(٢) ؛ لِكَثْرَتِهِ
فِي كَلَامِهِمْ، وَلَمْ يُحْذَفُوهَا^(٣) مِنْ غَيْرِهَا.

الفصل الثالث

في الوقف على الحروف

صَحِيحُ الْحُرُوفِ وَمُعْتَلُّهَا سَوَاءٌ فِي الْوَقْفِ عَلَى آخِرِهَا سَاكِنًا ؛ نَحْوُ : لَيْتُ
وَمُنْذُ وَجَيْرُ. وَقَدْ أَلْحَقَ بَعْضُهُمْ «الْهَاءَ» ؛ لِبَيَانِ الْحَرَكَةِ، فَقَالَ : إِنَّهُ، وَلَيْتَهُ^(٣) وَلَعَلَّهُ،
وَنَحْوَ ذَلِكَ، وَلَيْسَ بِالكَثِيرِ، وَلَا فِي كُلِّ الْحُرُوفِ.

(١) كتاب سيبويه ١٥٩/٤ - ١٦٠.

(٢) الأصول ٣٨٣/٢.

(٣) انظر : كتاب سيبويه ١٦٢/٤ والأصول ٣٨٣/٢.

الفصل الرابع

في الوقف على القوافي (١)

ولا يخلو المنشد، إما أن يقصد الترنم أولاً يقصده.

فإذا ترنم ألحق القافية «الألف» و«الياء» و«الواو»؛ لأنهم أرادوا مدّ

الصوت (٢)، فقال (٣) في النصب:

بنفسَي تلك الأرض ما أطيب الربى وما أحسن المصطاف والمتربعا

وقال (٤):

تلفت نحو الحي حتى وجدتي وجعت من الإصغاء ليتاً وأخدعا

١/١٩٦

(١) في كتاب سيبويه ٢٠٤/٤: «هذا باب وجوه القوافي في الإنشاد». قال الشنتمري في النكت في تفسير كتاب سيبويه ١١٢١. «واعلم أن سيبويه إنما ذكر وجوه القوافي في الإنشاد ليعلمك حكم اللفظ بأواخر الشعر في الوقف والوصل، كما أعلمك في الأبواب التي قبلها في غير الشعر، وذكر فصل ما بين الكلام والشعر؛ فكان مذكّره منه علي ما يوجب النحر من حكم اللفظ بأخر الكلمة الموقوفة والموصولة، لا على ما ينحوه أهل العروض والقوافي».

(٢) في الأصول ٣٨٤/٢: «العرب إذا ترنمت في الإنشاد ألحقت الألف والياء والواو فيما ينون ولا ينون؛ لأنهم أرادوا مدّ الصوت...».

(٣) هو الصمة القشيري. ديوانه ٩٥.

ولم أقف على من استشهد به.

المصطاف: موضع الاصطيف، وهو من قولهم: اصطاف بالمكان، أي: أقام به صيفاً.

(٤) هو الصمة القشيري أيضاً. ديوانه ٩٦.

وانظر: دلائل الإعجاز ٤٧ وشرح حماسة أبي تمام للمرزوقي ١٢١٨.

الليت - بالكسر - صفح العنق، وقيل: الليتان: صفحتا العنق، وقيل: أدنى صفحتي العنق من الرأس، عليهما ينحدر القرطان، وهما وراء لهزمتي اللحين.

والأخدع: عرق خفي في موضع الحجامه من العنق، وهما أخدعاذ قيل: هما الودجان.

وقال في الرفع^(١):

ودع هُرَيْرَةَ إِنَّ الرُّكْبَ مُرْتَحِلُوْهُ وهل تُطِيقُ وداعاً أَيُّها الرَّجُلُ

وقال في الجر^(٢):

قفانُك من ذُكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِي بِسِقْطِ اللَّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِي

وقال^(٣):

ذُمَّ المنازلَ بَعْدَ مَنْزِلَةِ اللَّوَى والعَيْشَ بَعْدَ أَوْلَتِكَ الْأَقْوَامي
فَتَرَى «الْأَلْفَ» و«الْوَاقِ» و«الْيَاءَ» مَزِيدَةً عَلَى الْكَلِمَةِ، سَوَاءٌ كَانَ فِيهَا «أَلْفٌ»
وَلَمْ «أَوَّلِمَ» يَكُنْ، وَالْفِعْلُ فِي هَذَا كَالِاسْمِ، تَلَحُّقُهُ، الْأَحْرَفُ الثَّلَاثَةُ فِي التَّرْنَمِ.
وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَرِدِ الشَّاعِرُ التَّرْنَمُ فَفِيهِ لِلْعَرَبِ مَذْهَبَانِ^(٤):
أَحَدُهُمَا: يَجْعَلُونَ مَكَانَ الْمَدَّةِ «نُونًا» فَيَمَّا يُنَوِّنُونَ^(٥) وَلَا يُنَوِّنُونَ، كَقَوْلِهِ^(٦):
يَا أَبْتَاعَكَ أَوْ عَسَاكَنْ

(١) هو الْأَعَشَى. ديوانه ٥٥.

وانظر: الخصائص ٤٣/١ و ٤٧٤/٢ والمحتسب ١٠٥/١.

(٢) هو امرؤ القيس. ديوانه ٨.

والبيت من شواهد سيبويه ٢٠٥/٤. وانظر أيضًا: المنصف ٢٤٤/١ وابن يعيش ١٥/٤
و ٣٣/٩، ٧٨، ٨٩ و ٢١/١٠ والمغني ١٦١، ١٦٢، ٣٥٦ وشرح أبياته ١٧/١ و ٨١/٣ و ٢١/٤
و ٣٤٩/٥ و ١٤١/٦ والخزانة ٣٩٧/٤ وشرح شواهد الشافعية ٢٤٢.

(٣) هو جرير. ديوانه ٤٥٢.

وسبق الاستشهاد به في ص ٦٧٣.

(٤) في سيبويه ٢٠٦/٤: «فإذا أنشدوا ولم يترنموا فعلى ثلاثة أوجه».

(٥) وهو مذهب ناس كثير من تميم كما في سيبويه ٢٠٦/٤ - ٢٠٧.

(٦) هو رؤبه. ملحقات ديوانه ١٨١.

وهو من شواهد سيبويه ٢٠٧/٤. وانظر أيضًا: ٧١/٣ والأصول ٣٨٧/٢ وابن يعيش ٣٣/٩.

و :

يَا صَاحِ مَا هَاجَ الدُّمُوعَ الذُّرْفَنُ^(١)

و :

مِنْ طَلَلٍ كَالْأَتْحَمِيِّ أَنْهَجَنُ^(٢)

وَكَذَلِكَ الرَّفْعُ وَالْجَرُّ^(٣) وَالْمَبْنِيُّ لَا يَخْتَلِفُ فِيهِ.

وَالثَّانِي: إِجْرَاءُ الْقَوَافِي مُجْرَاهَا لَوْ كَانَتْ^(٤) كَلَامًا وَلَمْ تَكُنْ قَافِيَةً ، فَيَقُولُونَ^(٥):

أَقْلِي اللُّومَ عَادِلَ وَالْعِتَابُ
وَقَوْلِي إِنَّ أَصَبْتُ : لَقَدْ أَصَابُ
وَيَقُولُونَ^(٦):

(١) الرَّجْزُ لِلْعَجَاجِ. ديوانه ٤٨٨. وهو من شواهد سيبويه ٢٠٧/٤. وانظر أيضًا: الأصول ٣٨٧/٢.

الذُّرْفُ : جمع ذَارِفٍ وَذَارِفَةٌ، أَي : قَاطِرَةٌ ، يُقَالُ : ذَرَفْتُ عَيْنَهُ تَذْرِفُ ذَرِيفًا.

(٢) وهذا الرجز للعجاج أيضًا. ديوانه ٣٤٨، وهو من شواهد سيبويه ٢٠٧/٤. وانظر أيضًا: الأصول

٣٨٧/٢ والخصائص ١٧١/١ والمغني ٣٧٢ وشرح أبياته ٣٧٤/٣.

الْأَتْحَمِيُّ : يُنسَبُ إِلَيْهِ، وَهِيَ بَرُودٌ مِنْ بَرُودِ الْيَمَنِ.

أَنْهَجَ : أَخْلَقَ.

وَالرَّاجِزُ يُشَبَّهُ هَاهُنَا أَثَارَ الدَّيَارِ بِيُرْدٍ قَدْ أَخْلَقَ وَيَلِي.

(٣) انظر : سيبويه ٢٠٧/٤.

(٤) هذا هو الثالثُ عند سيبويه. انظر : الكتاب ٢٠٨/٤.

(٥) لجرير ديوانه ٢٠٥/٤. والبيت مُطْلَقُ الْقَافِيَةِ بِالْأَلْفِ فِي الدِّيَّانِ.

وهو من شواهد سيبويه ٢٠٥/٤ ، ٢٠٨ والبيتُ فِي الْمَوْضِعِ الْأَوَّلِ مُطْلَقُ الْقَافِيَةِ كَالدِّيَّانِ، وَفِي

الْمَوْضِعِ الثَّانِي مُقَيَّدُ الْقَافِيَةِ. وانظر أيضًا: المقتضب ٢٤٠/١ والأصول ٣٨٨/٢ والخصائص ١٧١/١

و٩٦/٢ وابن يعيش ١٥/٤، ١٤٥ و ٧/٥ و ٢٩/٩ والمغني ٢٥٨ وشرح أبياته ٣٧٣/٢ و ١٤١/٦

وَالْخَزَانَةُ ٦٩/١ و ٣٧٤/١١.

(٦) لِلْأَخْطَلِ. ديوانه ١٤٣.

واسأل بمصقلة البكري مافعل^(١)

ويقولون^(٢):

قَدَرُ ابْنِي حَقْصٌ فَحَرَكْ حَقْصًا

فَيُثْبِتُونَ «الْأَلِفَ» فِي النَّصْبِ ؛ لِأَنَّهَا بَدَلٌ مِنَ التَّنْوِينِ.

و «الْيَاءَاتُ» و «الْوَاوَاتُ» اللَّوَاتِي هُنَّ «لَامَاتٌ» إِذَا كَانَ مَاقْبَلُهَا حَرْفَ

الرَّوِيِّ، فَعُلِ بِهَا مَا فَعُلَ بِ «الْيَاءِ» و «الْوَاوِ» اللَّتَيْنِ أَلْحَقَتَا لِلْمَدِّ فِي الْقَوَافِي.

وَالزَّائِدُ لِلإِطْلَاقِ وَالتَّرْنَمِ فِي هَذَا سَوَاءٌ، مَنْ أَثْبَتَ الزَّائِدَ أَثْبَتَ الْأَصْلَ، وَمَنْ لَمْ

يُثْبِتْ لَمْ يُثْبِتْ، فَمِنْ ذَلِكَ إِنْشَادُهُمْ^(٣) لَزُهَيْرٍ^(٤):

وَلَأَنْتَ تَقْرِي مَا خَلَقْتَ وَيَعُ خُصُّ الْقَوْمِ يَخْلُقُ ثُمَّ لَا يَفِرُّ

(١) الواو ليست في الأصل.

وهذا عَجَزُ البيت، وصنَّره :

دَعِ الْمُعْمَرُ لَا تَسْأَلْ بِمَصْرَعِهِ

والبَيْتُ مِنْ شَوَاهِدِ سَيَبُويَه ٢٨/٤. وانظر أيضا: الأصول ٣٨٨/٢ واللسان (صقل) وشرح شواهد

الشافعية ١٣٦.

مِصْقَلَةٌ : هُوَ مِصْقَلَةٌ بَنُ هَبِيرَةٍ ، مِنْ شَجْعَانَ الْعَرَبِ وَأَجْوَادِهِمْ. اسأَلْ بِهِ، أَي : اسأَلْ عَنْهُ، كَمَا فِي

قَوْلِهِ تَعَالَى : « فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيرًا ».

(٢) لِمَجْهُولٍ : وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ سَيَبُويَه ٢٠٨/٤. وانظر أيضا: الأصول ٣٨٨/٢ وشرح شواهد الشافعية

٢٣٦.

(٣) مِنْ قَوْلِهِ : « وَالْيَاءَاتُ وَالْوَاوَاتُ » إِلَيْنَا هُنَا مَوْجُودٌ بِنَصِّهِ فِي الْأَصُولِ ٣٨٨/٢ وَمَعْنَاهُ فِي كِتَابِ سَيَبُويَه

٢٠٩/٤.

(٤) دِيوَانُهُ ٩٤. وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ سَيَبُويَه ٢٠٩/٤. وانظر أيضا: الأصول ٣٨٨/٢ وَالْمُنْصِيفُ ١٧٤/٢.

٢٣٢ وَاللِّسَانُ (فَرَا) وَشَحَّ شَوَاهِدُ الشَّافِعِيَّةِ ٢٢٩.

تَقْرِي: تَشَقُّقٌ. خَلَقْتَ : قَدَّرْتَ الْأَدِيمَ وَهَيَّأْتَهُ لِلْقَطْعِ، وَهَذَا مِثْلُ ضَرَبِهِ لِحَزْمِ الْمَسْدُوحِ، وَعُلُوهُمَّتِهِ وَقُدْرَتِهِ

عَلَى تَحْقِيقِ مَا يُرِيدُ.

يريد: تَفْرِي. ومثله في الفواصل^(١): ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾^(٢)، ومنه وأو،

«يَفْرُو» إذا وَقَعَتْ قافية/ لَكَ حَذْفُهَا^(٣)، والخليل يَأْبَى ذلك^(٤)، وهو القياس؛ لأنها ١٩٦/ب.

حرف الروي^(٥)، وليست بوصل^(٦). فأما ماله «ألف» نحو يَخْشَى ويرْضَى، فإنها لا تُحذف^(٧)، قال^(٨):

دَايَنْتُ أَرَوَى وَالذَّيْنُ تَقْضَى فَمَطَلْتُ بَعْضًا وَأَدَّتْ بَعْضًا

فكَمَا لَا تُحَذَفُ «أَلِفٌ» «بَعْضًا» لَا تُحَذَفُ «أَلِفٌ» «تَقْضَى»، قال سيبويه :

وقد دَعَاهُمْ حَذْفُ «يَاءٍ» «يَقْضَى» إِلَى أَنْ حَذَفَ نَاسٌ كَثِيرٌ مِنْ قَيْسٍ وَأَسَدٍ

(١) المراد بالفواصل: رُؤُوسُ الآي، وهي جمع فاصلة، والفاصلة هي: كلمة في آخر الآية، كقافية الشعر وقرينة السجع، وقيل في تعريف الفاصلة غير ذلك. انظر: البرهان في علوم القرآن للزركشي ٥٤-٥٣/١.

(٢) ٤/ الفجر.

(٣) انظر: الكتاب ٢٠٩/٤.

(٤) الكتاب ٢١٠/٤.

(٥) الروي: هو الحرف الذي بُنِيَ عَلَيْهِ القصيدة، وتُنسَبُ إِلَيْهِ، يُقَالُ: «سِنِيَّةٌ» و«دَالِيَّةٌ» وهكذا.

(٦) الوصل: هو ما جاء بعد الروي من حرف مدٍّ أَشْبَعَتْ بِهِ حَرَكَةُ الرَّوِيِّ، أَوْ هَاءٌ وَلَيْتَ الرَّوِيِّ.

(٧) انظر: سيبويه ٢٠٩/٤ والأصول ٣٨٩/٢.

(٨) رُؤْيَا. ديوانه ٧٩.

وهو من شواهد سيبويه ٢١٠/٤. وانظر أيضا: الأصول ٣٨٩/٢ والخصائص ٩٦/٢، ٩٧ وشرح شواهد الشافعية ٢٣٣.

«الواو» و«الياء» اللَّتَيْنِ هُمَا عَلَامَتَا^(١) المضمَر، قَالَ : وَسَمِعْتُ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَرَوِي^(٢) هَذَا الشَّعْرَ:

لَا يُبْعِدُ اللَّهُ أَصْحَابًا تَرَكْتَهُمْ لَمْ أَدْرِ بَعْدَ غَدَاةِ الْبَيْنِ مَا صَنَعُ
يُرِيدُ: صَنَعُوا، وَقَالَ عَنَتْرَةُ^(٣):

يَا دَارَ عِبَلَةٍ بِالْجَوَاءِ تَكَلَّمُ

يُرِيدُ: تَكَلَّمِي . وَلَمْ يَحْذِفُوا «أَلِفَ» الضَّمِيرِ^(٤)، كَمَا حَذَفَ «الواو» و«الياء»، كَقَوْلِهِ^(٥):

خَلِيلِي طَيْرًا بِالتَّفَرُّقِ أَوْقَعَا

(١) الكتاب ٢١١/٤.

(٢) لَتَمِيمِ بْنِ أَبِي بْنِ مَقِيلٍ. ديوانه ١٦٨.

وهو من شواهد سيبويه ٢١١/٤. وانظر أيضًا: الأصول ٣٩٠/٢ وابن يعيش ٧٨/٩، ٧٩ وشرح شواهد الشافعية ٢٣٦.

لَا يُبْعِدُ: لَفْظُهُ الْخَبَرُ، وَمَعْنَاهُ الدَّعَاءُ، وَهُوَ مُضَارِعُ أَبْعَدَهُ، بِمَعْنَى: أَهْلَكَهُ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى: بَعْدَهُ تَبْعِيدًا أَيْ: جَعَلَهُ بَعِيدًا. الْبَيْنُ: الْفِرَاقُ.

(٣) ديوانه ١٨٣، وَهُوَ مِنْ مُعَلَّقَتِهِ الْمَشْهُورَةِ.

وَهَذَا صَدْرُ الْبَيْتِ، وَعَجَزُهُ:

وَعِمِّي صَبَاحًا دَارَ عِبَلَةٍ وَاسْلَمِي

وهو من شواهد سيبويه ١٦٩/٢ و ٢١٢/٤. وانظر أيضًا: الأصول ٣٩١/٢ والحجة للفارسي ٥٧/١ وشرح شواهد الشافعية ٢٣٨.

الجَوَاءُ - بِالْكَسْرِ - اسْمُ مَوْضِعٍ فِي دِيَارِ بَنِي عَبَسَ.

(٤) انظر: سيبويه ٢١٤/٤.

(٥) لَمْ أَقِفْ عَلَى هَذَا الْقَائِلِ.

وهو من شواهد سيبويه ٢١٤/٤. وانظر أيضًا: الأصول ٣٩١/٢ والحجة للفارسي ٥٧/١. وشرح شواهد الشافعية ٢٣٩.

الْوُقُوعُ فِي قَوْلِهِ: «أَوْقَعَا» مُقَابِلُ الطَّيْرَانِ، يُقَالُ: وَقَعَ الطَّائِرُ، إِذَا نَزَلَ بِالْإِرْضِ. وَ: «قَعَا»: فَعَلَ أَمْرًا.

وَإِذَا وَقَعَ السَّاكِنُ وَالْمَجْزُومُ قَافِيَةً^(١) - وَلَا يَقَعَانِ إِلَّا فِي الْقَوَافِي
 الْمَجْرُودَةِ^(١) - حَرَكُهُمَا بِالْكَسْرِ ؛ لِاتِّقَاءِ^(١) السَّاكِنَيْنِ، كَقَوْلِهِ^(٢) :
 أَغْرَكَ مِنِّي أَنَّ حُبَّكَ قَاتِلِي وَأَنْتَ مَهْمَا تَأْمُرِي الْقَلْبَ يَفْعَلُ
 وَكَقَوْلِ الْآخَرِ^(٣) :
 مَتَى تَأْتِنِي أَصْبَحُكَ كَأُسَارَوِيَّةٍ وَإِنْ كُنْتَ عَنْهَا غَانِيًا فَاغْنِ وَازْدَدْ
 وَلَوْ قُدِّرَ وَقُوعُهَا فِي قَافِيَةٍ مَرْفُوعَةٍ أَوْ مَنْصُوبَةٍ^(٤) كَانَ إِقْوَاءً^(٥) .

(١) انظر: سيبويه ٢١٤/٤ - ٢١٥ .

(٢) هو امرؤ القيس. ديوانه ١٣ .

وهو من شواهد سيبويه ٢١٥/٤ . وانظر أيضاً : الأصول ٣٩٢/٢ والخصائص ١٣٠/٣ وابن يعيش ٤٣/٧ .

(٣) هو طرفة بن العبد. ديوانه ٢٩ .

وهو من شواهد سيبويه ٢١٥/٤ . وانظر أيضاً : المقتضب ٤٩/٢ والأصول ٣٩٢/٢ وابن يعيش ٤٦/٧ .

أَصْبَحُكَ : أَسْفَيْكَ صَبِيحًا، وهو شَرِبُ الغدَاةِ .

الرَّوِيَّةُ : المَرْوِيَّةُ ، فَعِيلَةٌ بمعنى : مُفَعِّلَةٌ . الغَانِي : المُسْتَفْنِي .

(٤) في سيبويه ٢١٥/٤ : « وَلَوْ كَانَتْ فِي قَوَافٍ مَرْفُوعَةٍ أَوْ مَنْصُوبَةٍ كَانَ إِقْوَاءً » ونقله عن سيبويه ابن السراج في أصوله ٣٩٢/٢ .

(٥) الإقواء من عيوب القافية، وهو : اختلاف المجزئ (حركة الروي المطلق) بالضم والكسر .

البابُ العشرون

في الحكاية وما أشبهها

معنى الحكاية: أَنْ تَأْتِيَ بِالشَّيْءِ الْحِكْمِيِّ كَمَا تَأْتِي بِالْأَمْثَالِ مُذَكِّرَهَا

ومؤنِّثها؛ فلا تُغَيِّرُ صِيغَةَ / المذكَرِ وَإِنْ خَاطَبْتَ مُؤنَّثًا، وَلَا المؤنَّثِ وَإِنْ خَاطَبْتَ ١٩٧ مُذَكَّرًا، وهكذا الحكايةُ فِي الغالبِ فنذكرُها فِي أَرْبَعَةِ فُصولٍ.

الفصلُ الأوَّلُ

في الحكاية بِـ « مَنْ »

وهي علي ضربين:

أحدهما: أَنْ تَسْتَفْهَمَ بِهَا عَنْ مَعْرِفَةٍ، وَالْآخَرُ عَنْ نَكْرَةٍ. أَمَّا المَعْرِفَةُ، فلا تخلو: أَنْ تكونَ عِلْمًا أَوْ غيرَ عِلْمٍ.
أَمَّا العِلْمُ، فلكَ فِيهِ وجهان:

أحدهما: رَفَعُ المحكيِّ على كُلِّ حالٍ، وهي لُغَةٌ تَمِيمٌ^(١)، فتقولُ إذا قالَ:
جَاعَنِي زَيْدٌ، ورَأَيْتُ زَيْدًا، ومَرَرْتُ بِزَيْدٍ: مَنْ زَيْدٌ؟ بِالرَّفْعِ، فِي الْأَحْوَالِ الثَّلَاثِ:
فـ «زَيْدٌ» مُبْتَدَأٌ، و«مَنْ» خَبَرٌ مُقَدَّمٌ.

الوجهُ الثَّانِي: أَنْ تحكيَ ما قالَهُ المتكلمُ رَفْعًا وَنَصْبًا وَجَرًّا، وهي لُغَةُ
الحجاز^(٢)، تقولُ إذا قالَ: جَاعَنِي زَيْدٌ: مَنْ زَيْدٌ؟ وإذا قالَ: رَأَيْتُ زَيْدًا: مَنْ زَيْدٌ؟

(١) انظر: كتاب سيبويه ٤١٣/٢. قال سيبويه: وهو أَقْبَسُ القولين: وانظر أيضًا. التبصرة ٤٧٥.

(٢) انظر: الموضع السابق من كتاب سيبويه والتبصرة فِي الموضع السابق أيضًا.

وَإِذَا قَالَ: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ مَنْ زَيْدٌ؟ وَمَوْضِعُ الْمَنْصُوبِ وَالْمَجْرُورِ: رَفَعٌ؛ لِأَنَّهُ خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ. وَالْكُنَى كَالْأَعْلَامِ فِي ذَلِكَ؛ تَقُولُ: مَنْ أَبُو طَاهِرٍ؟ وَمَنْ أَبَا طَاهِرٍ؟ وَمَنْ أَبِي طَاهِرٍ؟.

فَإِنْ أَدْخَلْتَ عَلَى «مَنْ» حَرْفَ الْعَطْفِ اسْتَوَى الْقَوْلَانِ فِي الرَّفْعِ^(١)، وَبَطَلَتْ الْحِكَايَةُ؛ تَقُولُ: وَمَنْ زَيْدٌ؟ أَوْ فَمَنْ زَيْدٌ؟ وَإِنْ وَصَفْتَهُ بِـ «ابْنِ فُلَانٍ» وَحَذَفْتَ التَّنْوِينَ مِنَ الْعَلَمِ، جَاءَتْ الْحِكَايَةُ؛ لِأَنَّ «زَيْدًا» قَدْ بُنِيَ مَعَ «ابْنِ عَمْرٍو» فَصَارَا كَشْيَةٍ وَاحِدَةٍ؛ فَأَشْبَهَا الْمُضَافَ.

فَإِنْ نَوَّنتَ الْعَلَمَ، رَدَدْتَهُ إِلَى الْقِيَاسِ؛ لِأَنَّهُمَا لَمْ يُجْعَلَا كَشْيَةٍ وَاحِدَةٍ. فَإِنْ عَطَفْتَ عَلَى الْأَسْمِ الْعَلَمِ عَلَمًا آخَرَ وَحَكَيْتَهُ بِغَيْرِ إِعَادَةِ «مَنْ» كَقَوْلِكَ: رَأَيْتُ زَيْدًا وَعَمْرًا، فَالرَّفْعُ لَا غَيْرَ؛ تَقُولُ: مَنْ زَيْدٌ وَعَمْرٍو؟ وَإِنْ أَعْدَتَ «مَنْ» جَازَ لَكَ اللَّغْتَانِ.

وَقَوْمٌ مِنَ النَّحَاةِ حَصَرُوا الْحِكَايَةَ مَعَ الْعَطْفِ إِذَا كَانَ الْمَعْطُوفُ وَالْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ عِلْمَيْنِ، فَإِنْ اخْتَلَفَا لَمْ يُجْرَوْهَا.

وَإِذَا وَصَفْتَ الْعَلَمَ بِغَيْرِ اسْمِ أَبِيهِ فَلَهُ حُكْمُ الْمَعْطُوفِ فِي وَجْهِهِ، فَإِذَا قَالَ: رَأَيْتُ زَيْدًا أَخَا عَمْرٍو، قُلْتَ: مَنْ زَيْدٌ أَخُو عَمْرٍو؟ وَمَنْ زَيْدًا وَمَنْ أَخُو عَمْرٍو؟.

وَأَمَّا غَيْرُ الْعَلَمِ كَالْمُضَافِ بِمَاعْرِفٍ بِـ «الْأَلْفِ وَاللَّامِ» فَلَا يُحْكَى، فَإِذَا ١٩٧١/ قَالَ: رَأَيْتُ أَخَاكَ، وَكَلَّمْتُ الرَّجُلَ، تَقُولُ: مَنْ أَخُوكَ؟ وَمَنْ الرَّجُلُ؟ بِالرَّفْعِ لَا غَيْرَ.

(١) انظر: كتاب سيبويه ٤١٤/٢.

وَأَمَّا أَسْمَاءُ الْإِشَارَةِ وَالْمَضْمَرَاتُ: فَالْإِعْرَابُ لَا يَظْهَرُ فِيهَا ؛ فَلَا وَجْهَ لَذِكْرِهَا فِي الْحِكَايَةِ، وَحَكَى الْمَبْرَدُ عَنْ يُونُسَ : أَنَّ الْمَعَارِفَ غَيْرَ الْأَعْلَامِ^(١) تُحْكِي كُلُّهَا، وَلَيْسَ ذَلِكَ فِي كِتَابِ سَيَبَوِيهِ^(٢):

الضَّرْبُ الثَّانِي: إِذَا سَأَلْتَ بِـ «مَنْ» عَنِ النِّكَرَةِ فَلَا يَخْطُو ؛ إِمَّا أَنْ تَصْلِيَهَا بِكَلَامٍ بَعْدَهَا، أَوْ تَقِفُ عَلَيْهَا.

فَإِنْ وَصَلْتَ الْكَلَامَ قُلْتَ إِذَا اسْتَفْهَمْتَ بِهَا عَنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى، أَوْ مُثْنَاهُمَا أَوْ مَجْمُوعِهِمَا : مَنْ يَأْفَتِي ؟ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ.

وَإِنْ وَقَفْتَ عَلَيْهَا زِدْتَ بَعْدَ «النُّونِ» حَرْفًا مِنْ جَنْسِ حَرَكَةِ الْمَسْئُولِ عَنْهُ، تَقُولُ فِي الرَّفْعِ - إِذَا قَالَ : جَاعَنِي رَجُلٌ - : مَنْوِي فِي النَّصْبِ : مَنْأِي فِي الْجَرِّ : مَنْيِي فِي الْمَوْثُوتِ : مَنْهِي بِـ «هَاءِ» سَاكِنَةٍ ؛ وَفِي التَّنْثِيَةِ : مَنْأَنِي وَمَنْتَانِي وَمَنْيْنِي ؛ وَمَنْتَيْنِي ؛ وَفِي الْجَمْعِ : مَنْوُنِي وَمَنْيْنِي وَمَنْأَتِي هَذِهِ سَاكِنَةٌ^(٣) الْأَوَاخِرُ، قَالَ سَيَبَوِيهِ: مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ: ذَهَبْتُ مَعَهُمْ، فَيَقُولُ: مَعَ مَنْيْنِي هَوْرَأَيْتُهُ ، فَيَقُولُ^(٤):

(١) فِي الْمَقْتَضَبِ ٣٠٩/٢ : «..... وَكَانَ يُونُسُ يُجْرِي الْحِكَايَةَ فِي جَمِيعِ الْمَعَارِفِ، وَيَرَى بِأَيِّهَا وَبَابِ الْأَعْلَامِ وَاحِدًا ، وَقَدْ يَجُوزُ مَاقَالَ: وَلَيْسَ بِالْوَجْهِ، وَإِنَّمَا هُوَ عَلَى قَوْل مَنْ قَبْلَ لَهُ: عِنْدِي تَمْرَتَانِ ؛ فَقَالَ: دَعْنِي مِنْ تَمْرَتَانِ».

(٢) فِي الْكِتَابِ ٤١٣/٢ : « فَأَمَّا أَهْلُ الْحِجَازِ فَإِنَّهُمْ حَمَلُوا قَوْلَهُمْ عَلَى أَنَّهُمْ حَكَوْا مَا تَكَلَّمُ بِهِ الْمَسْئُولُ، كَمَا قَالَ بَعْضُ الْعَرَبِ : دَعْنَا مِنْ تَمْرَتَانِ عَلَى الْحِكَايَةِ لِقَوْلِهِ: مَا عِنْدَهُ تَمْرَتَانِ. وَسَمِعْتُ أَعْرَابِيًّا مَرَّةً - وَسَأَلَهُ رَجُلٌ - فَقَالَ: أَلَيْسَ قُرْشِيًّا، فَقَالَ: لَيْسَ بِقُرْشِيٍّ، حِكَايَةً لِقَوْلِهِ : فَجَازَ فِي الْأَسْمِ الَّذِي يَكُونُ عَلَمًا غَالِبًا، عَلَى ذَا الْوَجْهِ، وَلَا يَجُوزُ فِي غَيْرِ الْأَسْمِ الْغَالِبِ كَمَا جَازَ فِيهِ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ الْأَكْثَرُ فِي كَلَامِهِمْ، وَهُوَ الْعَلَمُ الْأَوَّلُ الَّذِي بِهِ يَتَعَارَفُونَ».

(٣) انْظُرْ: الْأَصُولُ ٣٩٤/٢.

(٤) الْكِتَابُ ٤١٢/٢.

مع مَنْ؟ وإِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ لِأَنَّ الْمُتَكَلِّمَ بَنَى أَمْرَ الْمُخَاطَبِ عَلَيَّ أَنَّهُ عَارِفٌ بِالْإِسْمِ الْمَكْنِيِّ، وَلَمْ يَكُنْ عَارِفًا ؛ فَسَأَلَهُ عَلَى مَا كَانَ يَتَّبَعِي لَهُ أَنْ يَخَاطِبَهُ بِهِ، يَقُولُ: ذَهَبْتُ مَعَ رِجَالٍ، وَرَأَيْتُ رَجُلًا مَعَهُمْ، وَرَأَيْتُهُ، فَلَمَّا غَلَطَ، رَدَّهُ فِي الْجَوَابِ إِلَى الصَّوَابِ، وَهَذَا نَظِيرُ جَوَابِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ لِفِرْعَوْنَ لَمَّا قَالَ لَهُ: ﴿ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴾ (١) قَالَ لَهُ: ﴿ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ (٢) فَأَجَابَهُ بِمَا يَجِبُ أَنْ يُسْأَلَ عَنْ مِثْلِهِ، حَيْثُ كَانَ سُؤَالُ فِرْعَوْنَ لَا يَتَّجِه. وَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ (٣):

أَتَوْا نَارِي فَقُلْتُ: مَنْوُنْ أَنْتُمْ فَقَالُوا: الْجِنَّ، قُلْتُ: عِمُوا ظِلَامًا

فَهُوَ شَادُّ مِنْ وَجْهَيْنِ (٤) سَوَاءٌ حَمَلْتَ «مَنْوُنَ» عَلَى الْوَصْلِ أَوْ الْوَقْفِ، قَالَ

سَيَبَوِيه: وَحَدَّثَنَا [يُونُسُ] (٥) أَنَّ نَاسًا يَقُولُونَ: مَنَا وَمَنْوُ وَمَنِي، عَنِيتَ وَاحِدًا أَوْ

اِثْنَيْنِ أَوْ جَمَاعَةً، وَإِنَّمَا فَعَلُوا ذَلِكَ/ لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ: مَنْ قَالَ ذَلِكَ؟ فَيَعْنُونَ مَنْ ١٩٨/ شَاعُوا مِنَ الْعَدَدِ (٦).

وَإِذَا سَأَلْتَ عَنْ نَسَبٍ أُدْخِلْتَ «الْأَلِفَ وَاللَّامَ» عَلَى «مَنْ»، وَزِدْتَ فِي

آخِرِهَا «يَاءٌ» التَّنْسِبَةِ؛ فَإِذَا قَالَ: جَاعَى زَيْدٌ، قُلْتُ: الْمَنِي؟ فَإِذَا قَالَ: رَأَيْتُ

(١) ٢٣/ الشعراء.

(٢) ٢٤/ الشعراء.

(٣) هُوَ سَمْعِيرُ أَوْ شَمْعِيرُ بْنُ الْحَارِثِ. وَقِيلَ: هُوَ تَأَبَّطُ شَرًّا وَالْبَيْتُ مِنْ شَوَاهِدِ سَيَبَوِيهِ ٤١١/٢. وَانْظُرْ أَيْضًا: نَوْدَرُ أَبِي زَيْدٍ ٢٨٠ وَالْمُقْتَضَبُ ٣٠٧/٢ وَالْخَصَائِصُ ١٢٩/١ وَالتَّبَصُّرَةُ ٤٧٨ وَابْنُ يَعِيشَ ١٦/٤.

(٤) أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ أَثْبَتَ الزِّيَادَةَ فِي الْوَصْلِ. وَالثَّانِي: أَنَّهُ فَتَحَ التَّوْنَ، وَحَقَّقَهَا السُّكُونُ.

(٥) تَمَّتْ يَقْتَضِيهَا الْكَلَامُ؛ لِأَنَّ سَيَبَوِيهَ يَحْكِي عَنْ يُونُسَ. انْظُرْ: الْكِتَابُ ١١٠/٢.

(٦) الْكِتَابُ ٤١٠/٢.

زَيْدًا وَعَمْرًا، قُلْتَ: الْمَنِينِ؟ وَفِي الْجَمْعِ: الْمَنِينَ؟ كَأَنَّكَ قُلْتَ: الْقُرْشِيُّ أَمْ النُّقَفِيُّ؟
وَنَحْوَ ذَلِكَ، فَإِنْ أَجَابَ فَقَالَ: الْقُرْشِيُّ، فَلَهُ النَّصَبُ عَلَى اللَّفْظِ، وَالرَّفْعُ عَلَى: هُوَ
الْقُرْشِيُّ.

فَإِنْ أَرَدْتَ سُؤَالَهِ عَنْ بَلَدٍ لَمْ تَدْخُلْ لَفْظَةَ « الْمَنِي » فِيهِ، إِنَّمَا تَسْأَلُهُ بِاسْمِ
الْبَلَدِ نَفْسِهِ: فَتَقُولُ: الْبَصْرِيُّ؟ أَمْ الْكُوفِيُّ؟ مَثَلًا.

الفصل الثَّانِي فِي الْحِكَايَةِ بِـ «أَيُّ»

وَلَا يَخْلُو : أَنْ يُسْتَفْهَمَ بِهَا عَنْ مَعْرِفَةٍ أَوْ نَكْرَةٍ .
فَإِنْ كَانَ مَعْرِفَةً ، عَلِمَا أَوْ غَيْرَهُ فَالرَّفْعُ لَا غَيْرُ ، وَتَبْطُلُ الْحِكَايَةُ ؛ لظهور
الإِعْرَابِ فِي «أَيُّ» وَوُجُودِ الْخَبَرِ مَرْفُوعًا ؛ فَإِذَا قَالَ : رَأَيْتُ زَيْدًا ، قُلْتُ : أَيُّ
زَيْدٌ ، وَإِذَا قَالَ : رَأَيْتُ الرَّجُلَ ؟ قُلْتُ : أَيُّ الرَّجُلِ ؟
وَإِذَا كَانَ الْمَسْئُولُ عَنْهُ نَكْرَةً ، أُعْرِبَتْ «أَيَّا» إِعْرَابَ الْأِسْمِ الْمَتَقَدِّمِ وَذَكَرَتْهَا ،
وَأَنْتَهَتْ وَتَثْنَيْتَهَا وَجَمَعَتْهَا عَلَى حَسَبِ الْمَذْكُورِ ، وَهِيَ سَوَاءٌ فِي الْوَصْلِ وَالْوَقْفِ ؛
إِلَّا أَنَّكَ تَحْذِفُ التَّنْوِينَ فِي الْوَقْفِ ، وَتُسَكِّنُ «النُّونَاتِ» وَ«التَّاءَ» ؛ فَإِذَا قَالَ :
جَاعَنِي رَجُلٌ ، قُلْتُ : أَيُّ يَافَتِي ؟ وَإِذَا قَالَ : رَأَيْتُ رَجُلًا ، قُلْتُ : أَيَّا يَافَتِي ؟ وَإِذَا
قَالَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ، قُلْتُ : أَيُّ يَافَتِي ؟ وَفِي الْمُؤَنَّثِ (١) أَيْةٌ ، وَفِي التَّثْنِيَةِ أَيْانُ ؟
وَأَيَّيْنُ ؟ وَأَيَّتَانُ ؟ وَأَيَّتَيْنِ ؟ وَفِي الْجَمْعِ أَيُونُ ، ؟ وَأَيَّيْنُ ؟ وَأَيَّاتُ ؟ وَسَوَاءٌ فِي
السُّؤَالِ بِهَا مَنْ يَعْقِلُ ، وَمَا لَا يَعْقِلُ ، فَإِذَا قَالَ : رَأَيْتُ فَرَسًا ، قُلْتُ : أَيَّا ؟ فَإِنْ قَالَ :
رَأَيْتُ رَجُلًا وَفَرَسًا ، قُلْتُ (٢) : مَنَا وَأَيَّاهُ فَإِنْ قَالَ : رَأَيْتُ فَرَسًا وَرَجُلًا ، قُلْتُ : أَيَّا
وَمَنَا ؟ فَإِنْ قَالَ : فَرَسًا وَسَرَجًا ، قُلْتُ : أَيَّا وَأَيَّا ؟ وَلَا تَحْسُنُ فِيهِ التَّثْنِيَةُ ، وَعَلَى هَذَا
الْقِيَاسُ فِي الْأُمَثَلَةِ .

(١) قَوْلُهُ « وَفِي الْمُؤَنَّثِ » مَكْرَرٌ فِي الْأَصْلِ .

(٢) فِي الْأَصْلِ : مَنْ ، وَالصَّوَابُ مَا أُثْبِتَهُ .

الفصل الثالث في الجمل المحكية

إذا اقْتَبَطَتْ طَائِفَةٌ من كلامٍ فلا تَخْلُو: أَنْ تكونَ تَامَّةً أَوْ غيرَ تَامَّةٍ، وكلُّ منهما لا تَخْلُو: أَنْ يُسَمَّى بها، أَوْ لا يُسَمَّى بها، وهذه الأقسامُ : منها ما يجوزُ أَنْ يُحكى، ومنها ما لا يجوزُ أَنْ يُحكى، فلنذكرهما في فرعين.

الفرعُ الأولُ: فيما يُحكى، وهو على ثلاثة أَضْرُبٍ: جُمْلَةٌ، وَبَعْضُ جُمْلَةٍ، وَمُتْنٌ، وَمَجْمُوعٌ.

الضَرْبُ الأولُ: الجُمْلَةُ، وهي ثلاثة أنواع.

الأولُ: إذا سَمِيتَ بِجُمْلَةٍ، حَكَيْتَها، تقولُ: قامَ تَأْبَطُ شَرًّا، وَبَرَقَ نَحْرُهُ، وَذَرَى حَبًّا (١)، ولا يُثْنَى، ولا يُجْمَعُ، ولا يُصَغَّرُ، ولا يُرَخَّمُ، ولا يُوصَفُ، ولا يُوكَّدُ، ولا يُعْطَفُ على بَعْضِهِ؛ لأنَّه جُمْلَةٌ قد عَمِلَ بَعْضُها في بَعْضٍ، وكذلك ما أَشْبَهَهُ مِنْ مُبْتَدَأٍ وَخَبَرٍ، وفِعْلٍ وفاعِلٍ، ومَادَخَلَ عَلَيْهِ من العوامل، نحو: «كَأَنَّ» و«إِنَّ» و«ظَنَنْتُ» وكلُّ كلامٍ تامٍّ يُسَمَّى بِهِ فلفظُهُ مُحْكِيٌّ؛ تقولُ: ضَرَبْتُ زَيْدًا أَبُوهُ قائِمٌ، وقامَ ظَنَنْتُ عَمْرًا مُنْطَلِقًا، ورَأَيْتُ كَانَ زَيْدٌ قائِمًا، وقامَ إِنَّ في الدَّارِ زَيْدًا، ونحو ذلك. فَإِنْ رُمَتْ تَنْنِيَةٌ ذلكَ وَجْمَعَهُ، فَلَكَ فيه مَذْهَبَانِ.

أحدهما: أَنْ تَأْتِيَ بِـ «ذِي» وَتَنْنِيَهُ، وَتَجْمَعَهُ؛ فتقولُ: جاعَى ذُوا تَأْبَطُ شَرًّا، وَذَوُو تَأْبَطُ شَرًّا.

(١) اسم رجل، مثل تأبط شرًّا. انظر: سيبويه ٦٥/٣.

والآخر: أَنْ تُفْصَلَ فتقول: جاعى رجال كل واحد منهم تأبط شراً، وكذلك مع «كلا» و «كل» فتقول: كلاهما تأبط شراً، وكلهم تأبط شراً.
النوع الثانى: إذا أردت أن تحكى جملة من كلام ولم تسم بها حكيتها، تقول: قرأت في أول كتاب الله: ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾^(١)، وكقول الشاعر^(٢):

سَمِعْتُ النَّاسُ يَنْتَجِعُونَ غِيًّا فَقُلْتُ لِصَيْدَحَ : ائْتَجِعِ بِلَالاً

وكقوله^(٣):

رَأَيْنَا فِي كِتَابِ بَنِي تَمِيمٍ أَحَقَّ الْخَيْلِ بِالرَّكْضِ الْمَعَارِ
فَتَرَفَعُ «الْحَمْدُ» و «النَّاسُ» و «أَحَقُّ» على الحكاية. ومن هذا النوع: إذا رأيت شيئاً مكتوباً على جسم حكيتَه؛ تقول: رأيت على خاتمه أبو طاهر، ورأيت على خاتمه زيد، إذا كانا مرفوعين، ورأيت على خاتمه أسد، إذا كان مكتوباً كذلك، فإن كان صورة أسد نصبتَه، فإن كان عليه مكتوب: اللَّهُ تَقَّةُ زَيْدٍ، قلت: رأيت على خاتمه زيد، فحكيتَه مجروراً.

(١) ٢/ فاتحة الكتاب.

(٢) هو نو الرمة. ديوانه ١٥٣٥. انظر: نوادر أبى زيد، ٢٠٩ والمقتضب ١٠/٤ والخزانة ١٦٧/٩ واللسان (صدا).

الانتجاع: التردد في طلب العشب. صيدح: اسم ناقة ذي الرمة. بلال: اسم الممدوح، وهو بلال بن أبي بردة القاضي.

(٣) هو بشر بن أبى حازم. ديوانه ٦١-٧٨. وقيل: هو الطرماح بن حكيم. ديوانه ٥٧٣.

وهو من شواهد سيبويه ٣٢٧/٣. وانظر أيضاً: المقتضب ١٠/٤ واللسان (عير) والخزانة ١٦٨/٩.

المعار: المسمن، يقال: أعرت الفرس، أى سمنته.

قال الشنمري في النكت ٨٨١: « ومعنى البيت: أنه هجاهم، فقال: فى كُتِبَ وصاياهم: أَحَقَّ الْخَيْلِ بِالرَّكْضِ الْمُسْتَعَارِ، وقيل: المعار: السمين، ويروى: المغار - بالغين مفعمة - ومعناه: الشديد، كالحبل المغار؛ فعلى هاتين الروايتين لا يكون هجواً... ».

النوع الثالث: الجُمْلُ إذا جَاءَتْ بَعْدَ الْقَوْلِ، حُكِيتْ، تَقُولُ: قَالَ زَيْدٌ: عَمَرُو مُنْطَلَقٌ، وَقُلْتُ: اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ، فَإِنْ جِئْتَ بِمَعْنَى الْجُمْلَةِ نَصَبْتَ، كَمَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَتَقُولُ: قُلْتَ حَقًّا. فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ مَآذَا أُنْزِلَ رِبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا﴾^(١) فعلى تقدير: أُنْزِلَ خَيْرًا^(٢)، وقوله: ﴿مَآذَا أُنْزِلَ رِبُّكُمْ قَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾^(٣) على تقدير: هذه أساطيرُ الأولين^(٤)، ولو نَصَبَ لكانوا قَدْ أَقْرَؤْا بِالْإِنْزَالِ^(٥). وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا﴾^(٦) فهو مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ، تَقْدِيرُهُ: سَلِمْنَا مِنْكُمْ سَلَامًا^(٧)، ولو ظَهَرَ لَكَانَ مُحْكِيًا. وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبُشْرَى قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ﴾^(٨) فَنَصَبُ الْأَوَّلِ مِثْلُ قَوْلِكَ: قُلْتَ حَقًّا، أَوْ كَأَنَّهُ بَعْضُ جُمْلَةٍ مُحْكِيَةٍ،

(١) ٣٠ / النحل.

(٢) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٩٦/٣ والأصول: ٢٦٤/٢.

(٣) ٢٤ / النحل.

(٤) في معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٩٤/٣: «... وأساطيرُ» مرفوعة على الجواب، كأنهم قالوا: الذي أُنْزِلَ أساطيرُ الأولين.....».

(٥) قال أبو جعفر النحاس في إعراب القرآن ٢٠٨/٢: «... ولم يَقْرَؤْا أَنَّهُ أُنْزِلَ شَيْئًا؛ فلهذا كان مرفوعاً».

(٦) ٦٣ / الفرقان.

(٧) في معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٧٤/٤: «أَيُّ تَسَلَّمَ مِنْكُمْ سَلَامًا، لَأَنجَاهُكُمْ، كَأَنَّهُمْ قَالُوا: تَسَلَّمَا مِنْكُمْ». وانظر: مُشْكَلُ إِعْرَابِ الْقُرْآنِ ١٣٦/٢ حَيْثُ قَالَ مَكِّي: «نَصَبَ عَلَى الْمَصْدَرِ، مَعْنَاهُ تَسْلِيمًا، فَأَعْمَلَ الْقَوْلَ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَحْكِ قَوْلَهُمْ بِعَيْنِهِ، إِنَّمَا حَكَّى مَعْنَى قَوْلِهِمْ، وَلَوْ حَكَّى قَوْلَهُمْ بِعَيْنِهِ لَكَانَ مُحْكِيًا وَلَمْ يَفْعَلْ فِيهِ الْقَوْلُ.....».

(٨) ٦٩ / هود. هذا والآية في الأصل كُتِبَتْ هَكَذَا: ﴿وَلَمَّا جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبُشْرَى قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ﴾ وَصَحَّتْهَا مَا أَثْبَتُ. وَأَمَّا الْآيَةُ الْبَادِتَةُ بِـ «لَمَّا» فِي قِصَّةِ إِبْرَاهِيمَ فَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: «وَلَمَّا جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبُشْرَى قَالُوا إِنَّا مُهْلِكُوا أَهْلَ هَذِهِ الْقَرْيَةِ.....» ٣١ / العنكبوت.

أَيُّ : نُسَلَّمَ سَلَامًا^(١)، وَرَفَعَ الثَّانِي عَلَيَّ خَبَرٍ مُبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ، تَقْدِيرُهُ : أَمْرِي سَلَامٌ^(٢).

الضَّرْبُ الثَّانِي : إِذَا سَمَّيْتَ بِبَعْضِ جُمْلَةٍ تَرَكْتَهُ عَلَى حَالِهِ قَبْلَ التَّسْمِيَةِ مِنَ الصَّرْفِ وَتَرَكْتَ الصَّرْفَ، وَالْبِنَاءَ وَغَيْرَهُ ؛ لِأَنَّكَ لَمْ تُسَمِّ بِشَيْءٍ مِنْ هَذِهِ دُونَ مَا اقْتَرَنَ بِهِ، وَهُوَ خَمْسَةُ أَنْوَاعٍ : مُوصُولٌ، وَمَوْصُوفٌ، وَحَرْفٌ مَعَ اسْمٍ، وَحَرْفٌ مَعَ فِعْلٍ، وَحَرْفٌ مَعَ حَرْفٍ.

فَالْمَوْصُولُ^(٣) : نَحْوُ رَجُلٍ سَمَّيْتَهُ : خَيْرًا مِنْكَ، أَوْ مَأْخُودًا بِكَ، أَوْ ضَارِبًا^(٤) / رَجُلًا، فَتَقُولُ : هَذَا خَيْرٌ مِنْكَ، / وَرَأَيْتُ خَيْرًا مِنْكَ، وَمَرَرْتُ بِخَيْرٍ مِنْكَ وَإِنْ سَمَّيْتَ بِهِ امْرَأَةً صَرَفْتَهُ^(٥) ؛ لِأَنَّ التَّنْوِينَ فِي وَسْطِ الْاسْمِ^(٦).

وَأَمَّا الْمَوْصُوفُ : فَنَحْوُ رَجُلٍ سَمَّيْتَهُ : زَيْدُ الْعَاقِلِ، فَتَقُولُ : هَذَا زَيْدُ الْعَاقِلِ، وَرَأَيْتُ زَيْدًا الْعَاقِلَ، مَرَرْتُ بِزَيْدِ الْعَاقِلِ، وَإِنْ سَمَّيْتَ رَجُلًا بِـ «عَاقِلَةٍ» صَرَفْتَهُ^(٧) ؛ لِأَنَّكَ تَحْكِيهِ.

وَأَمَّا الْحَرْفُ مَعَ الْاسْمِ : فَإِذَا سَمَّيْتَ رَجُلًا : كَزَيْدٍ، وَمِنْ زَيْدٍ ؛ فَتَقُولُ : جَاعِي كَزَيْدٍ، وَرَأَيْتُ كَزَيْدٍ، وَمَرَرْتُ بِكَزَيْدٍ^(٨).
وَأَمَّا الْحَرْفُ مَعَ الْفِعْلِ فَنَحْوُ : هَلُمَّ^(٩).

(١) هذا نصُّ كلام الزَّجَّاجِ فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ وَإِعْرَابِهِ ٦٠/٣. وَانْظُرْ : الْمُقْتَضَبُ ١١/٤.

(٢) انْظُرْ : الْأَصُولُ ١٠٥/٢.

(٣) فِي الْأَصْلِ : وَصَرَفْتَهُ.

(٤) الْمَوْضِعُ السَّابِقُ مِنَ الْأَصُولِ.

(٥) انْظُرْ : كِتَابُ سَبِيحِيَّةِ ٣٢٩/٣ وَالْمُقْتَضَبُ ١٢/٤ وَالْأَصُولُ ١٠٥/٢.

(٦) انْظُرْ : كِتَابُ سَبِيحِيَّةِ ٣٢٩/٣ - ٣٣٠ - وَالْمُقْتَضَبُ ١٤/٤ وَالْأَصُولُ ١٠٥/٢.

(٧) انْظُرْ : كِتَابُ سَبِيحِيَّةِ ٣٣٢/٣ وَالْأَصُولُ ١٠٥/٢.

وَأَمَّا الْحَرْفُ مَعَ الْحَرْفِ فَنَحْوُ: إِنَّمَا وَكَأَنَّمَا، فَكُلُّ هَذِهِ تُحْكِي (١)

الضَّرْبُ الثَّالِثُ: إِذَا سَمَّيْتَ بِالتَّنْيَةِ وَالْجَمْعِ حَكَيْتَهُمَا، فَتَقُولُ: هَذَا زَيْدَانِ وَرَأَيْتُ زَيْدَيْنِ، وَمَرَرْتُ بِزَيْدَيْنِ، وَهَذَا زَيْدُونِ، وَرَأَيْتُ زَيْدَيْنِ، وَمَرَرْتُ بِزَيْدَيْنِ، فَتَحْكِي لَفْظَهُمَا وَإِنْ أَرَدْتَ الْوَاحِدَ، وَقَدْ أَجَازَ قَوْمٌ: زَيْدَانُ (٢)، وَزَيْدُونُ بِالضَّمِّ.

وَتَقُولُ فِي جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ: هَذَا مُسْلِمَاتٌ، وَرَأَيْتُ مُسْلِمَاتٍ، وَمَرَرْتُ بِمُسْلِمَاتٍ، فَتَحْكِي، وَمِنْهُمْ مَنْ يَحْذِفُ التَّنوينَ فِي عَرَفَاتٍ (٣) وَ أَذْرِعَاتٍ؛ لِأَنَّهَا مَعَارِفٌ.

الْفَرْعُ الثَّانِي: فِيمَا لَا يَجُوزُ أَنْ يُحْكِيَ مِمَّا يُسَمَّى بِهِ، وَإِنَّمَا يُعْرَبُ إِعْرَابَ الْأَسْمَاءِ، وَيَكُونُ اسْمًا وَفِعْلًا وَحَرْفًا.

أَمَّا الْأِسْمُ فَكُلُّ اسْمٍ مَبْنِيٍّ، نَحْوُ: «مَنْ»، وَ «كَمْ» أَوْ مُضَافٍ لِإِزْمِ الْإِضَافَةِ أُفْرِدَ، نَحْوُ: «ذُو» وَ «فُو»، تَقُولُ: هَذَا مَنْ مِنْ جَاءَ بِكُمْ قَدْ ذَهَبَ. وَإِنْ سَمَّيْتَ بِهِ مُؤَنَّثًا لَمْ تَصْرِفْهُ. وَإِذَا سَمَّيْتَ بِهِ «ذُو» قُلْتَ: هَذَا ذُوًا (٤) قَدْ جَاءَ، كَقَوْلِكَ فِي التَّنْيَةِ: ذَوَاتَا مَالٍ، فَرَدَدْتَهُ إِلَى أَصْلِهِ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَصْلٌ مَعْرُوفٌ لَقُلْتَ: ذُوٌ،

(١) فِي كِتَابِ سَبِيوِيهِ ٣/٣٣١: «وَسَأَلْتُ الْخَلِيلَ عَنْ «إِنَّمَا» وَ «كَأَنَّمَا» وَ «حَيَّنَّمَا» وَ «إِمَّا» فِي قَوْلِكَ: إِمَّا أَنْ تَفْعَلَ وَإِمَّا أَلَّا تَفْعَلَ، فَقَالَ: هُنَّ كُلُّهُنَّ حِكَايَاتٌ». وَانْظُرْ: الْأَصُولُ ٢/١٠٥.

(٢) انْظُرْ: كِتَابِ سَبِيوِيهِ ٣/٣٣٢ وَالْأَصُولُ ٢/١٠٦.

(٣) فِي كِتَابِ سَبِيوِيهِ ٣/٢٣٣: «أَلَا تَرَى إِلَى عَرَفَاتٍ مَصْرُوفٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَهِيَ مَعْرِفَةٌ. الدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُ الْعَرَبِ: هَذِهِ عَرَفَاتُ مُبَارَكٍ فِيهَا وَمِثْلُ ذَلِكَ أَذْرِعَاتٌ وَمِنْ الْعَرَبِ مَنْ لَا يُنَوِّنُ أَذْرِعَاتٌ» وَانْظُرْ: الْأَصُولُ ٢/١٠٦ - ١٠٧.

(٤) انْظُرْ: كِتَابِ سَبِيوِيهِ ٣/٢٦٢ - ٢٦٣. وَقَالَ ابْنُ السَّرَّاجِ: «... وَسَمِعَ مِنْهُمْ إِذَا أُعْرِبُوا شَيْئًا مِنْ هَذَا الضَّرْبِ التَّنْقِيلِ، فَإِنْ سَمَّيْتَ بِهِ «ذُو» قُلْتَ: ذُوًا».

وكان الخليل يقول: ذُو، بالفتح^(١)، وإن سَمَّيتَ بـ «فُو» قُلْتَ: فَمُ^(٢)، ولو لم يقولوا: فَمُ، لقُلْتَ: فَوهُ؛ لأنَّ جَمَعَهُ: أَفَوَاهُ.

وأما الفعل: / فهو الفارغ من الفاعل والمفعول، نحو رجلٍ سَمَّيتَه: يضربُ، ٢٠٠/
وضربَ، وضربَ، فإنَّك تُعَرِّبُهُ، وتَصْرِفُ مِنْهُ ما يَنْصَرِفُ، وتَتْرُكُ صَرْفَ^(٣) ما لا يَنْصَرِفُ، ويدْخُلُ فِيهِ «نِعَم» و«بِئْسَ»، فلو سَمَّيتَ بـ «يَغْزُو» قُلْتَ: جاعى يَغْزِ^(٤)، ورَأَيْتُ يَغْزِي، وكذلك إذا اسَمَّيتَه يَرْمِي، قُلْتَ: جاعى يَرْمِ، ورَأَيْتُ يَرْمِي، وكذلك ما أَشَبَّهَهُ.

وأما الحرف: فإذا سَمَّيتَ بحروفِ المعاني: أَعَرَبْتَهَا، تقول: هذا إنَّ، وليتَّ، ولو، وبعضُ العربِ يَهْمِزُ «لَوْ»^(٥) وإن سَمَّيتَ بـ «لَا» زِدْتَ «أَلِفًا» فَقُلْتَ: لَاءٌ؛ لأنَّ «الألفَ» ساكنةٌ. وإن سَمَّيتَ بحروفِ التَّهْجَى مَدَدْتَ، فتقول: هذه بَاءٌ، وتَاءٌ، فإنَّ تَهْجِيَّتَ قَصَرَتْ ووقفت^(٦) ولم تُعَرَّبْ. فإنَّ سَمَّيتَ بحرفٍ مُتَحَرِّكٍ أَشْبَعْتَ الحَرَكَهَ؛ لتَصِيرَ حَرْفًا مِنْ جنسِها، وتُضَيِّفُ إِلَيْهِ حَرْفًا آخَرَ مِثْلَهُ، نحو: أَنْ تُسَمِّيَ بالكافِ من قولك: كَزِيدٍ، وبالباءِ مِنْ: بَزِيدٍ، فتقول: هذا كاءٌ، وهذا بِيٌّ. وإن سَمَّيتَ بحرفٍ ساكنٍ رَدَدْتَهُ إِلَى ما أَخَذَ مِنْهُ^(٧): لأنَّ السَّاكِنَ لا يَكُونُ مِنْ غيرِ كَلِمَةٍ.

(١) الكتاب ٢٦٣/٣.

(٢) الكتاب ٢٦٤/٣. والأصول ١٠٨/٢.

(٣) انظر: الأصول ١٠٩/٢.

(٤) في الأصل: جاعى يعزوا. والتَّصْحِيحُ من سيبويه ٣١٦/٣. وانظر أيضًا: الأصول ١٠٩/٢.

(٥) فيقولون: لَوْ. انظر: كتاب سيبويه ٢٦٢/٣. والأصول ١١٠/٢.

(٦) انظر: كتاب سيبويه ٢٦٦/٣. والأصول ١١٠/٢.

(٧) انظر: الأصول ١١١/٢.

الفصل الرابع فى الإنكار

وهو قريب الشبه من باب الحكاية فالحقوه به، ويدخل فى الكلام لمعنيين:
أحدهما: إنكار كون الأمر على ما ذكره المتكلم.
والآخر: إنكار كونه على خلاف ما ذكره.

وهو زيادة فى الاستفهام. وعلامته : حَرْفٌ من جنس الحركة التى فى آخر
الكلمة، إن كانت ضمةً فـ « واوٌ » أو فتحةً فـ « ألفٌ » أو كسرةً فـ « ياءٌ »^(١)، وذلك
إذا قال المتكلم : جاعنى الرجل، قلت : الرجلوه ، وإذا قال : رأيت الرجل، قلت :
الرجلآه ، وإذا قال : مررت بالرجل، قلت : الرجلية.

فإن لم تكن الكلمة متحركة الآخر كسرت آخرها ؛ لالتقاءه مع الحرف
الذى تزيده.

ولا يكون حينئذ إلا « ياءٌ » ؛ الكسرة الحرف ، وذلك إذا قال : قام زيد،
ورأيت زيدا، ومررت بزيد، تكسر التثوين ؛ لأنه ساكن، ثم تلحقه « الياء »؛
فتقول : أزيدنيه؟ وأزيدنيه؟ وكذلك تقول فى : ضربت وضربت:
أضربتيه؟ بكسر « التاء » فيهما، وفى : ضربت : أضربتآ؟ بالفتح، قال الأخفش:
تقول لمن قال: غلبنى الأمير : الأميروه^(٢) كأنك تهزأ به، وتنكر تعجبه من أن
يغلبه الأمير.

(١) فى كتاب سيبويه ٤١٩/٢ : « هذا باب ما تلحقه الزيادة فى الاستفهام. إذا أنكرت أن تثبت رأيه على
ما ذكر ، أو تنكر أن يكون رأيه على خلاف ما ذكر . فالزيادة تتبع الحرف الذى هو قبلها ، الذى ليس
بينه وبينها شيء ، فإن كان مضموماً فهي واو ، وإن كان مكسوراً فهي ياء . »
(٢) انظر : الرضى على الكافية ٤١٠/٢ .

وقد فصلوا بين هذه الزيادة وبين الحرف الذي قبلها بـ « إن » زائدة، كما زادوها في قولهم : ما إن فعلت ، فقالوا في جواب من قال: قام زيد: زيد إنيه ، قال سيبويه: وسمعت رجلاً من أهل البادية قيل له : أخرج إن أخصبت البادية؟ فقال: أنا إنيه^(١) منكراً لرأيه أن يكون على خلاف أن يخرج. فإن طال الكلام بعطف أو صفة أو إضافة ونحو ذلك ، جعلت الزيادة في آخر الكلام، فإذا جاء من قال: رأيت زيدا وعمرا، قلت: أزيدا وعمريه؟ فإن قال: ضربت زيدا الطويل، قلت : أزيدا الطويلة^(٢)؟ وأزيدا الطويل إنيه؟ وقد زادوا « الهاء » في قولهم: اضربه، يريدون: اضرب، وفي قول الرجل: قد ذهبت : أذهبتوه^(٣)؟ وليس بالكثير.

تَمَّ الْقُطْبُ الْأَوَّلُ بِحَمْدِ اللَّهِ وَحُسْنِ تَوْفِيقِهِ

وَيَتْلُوهُ الْقُطْبُ الثَّانِي

وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ وَسَلَّم.

(١) الكتاب ٢/ ٤٢٠.

(٢) انظر: الكتاب ٢/ ٤٢٠ والأصول ٢/ ٩٣٨.

(٣) انظر: الكتاب ٢/ ٤٢٢.

فهرس الموضوعات

القطب الأول

٦ - ١ / ١	- المقدمة
١٤ - ٧ / ١	- الباب الأول من القطب الأول في: معرفة الألفاظ العامة الأوائل
٧	* الفصل الأول : في ماهية النحو
٨	* الفصل الثاني : في أقسام الألفاظ
٣٥ - ١٥ / ١	- الباب الثاني : في المعرب
١٥	* المقدمة
١٥	* الفصل الأول : في المعرب من الأسماء
٢٩	* الفصل الثاني : في المعرب من الأفعال
٤٣ - ٣٦ / ١	- الباب الثالث : في المبني
٣٦	* الفصل الأول : في الأصلي
٣٧	* الفصل الثاني : في الفرعي
٤٧ - ٤٤ / ١	- الباب الرابع : في الإعراب
٤٤	* الفصل الأول : في تعريفه وانقسامه
٤٦	* الفصل الثاني : في اختصاصه ومحلّه
٥٣ - ٤٨ / ١	- الباب الخامس : في البناء
٤٨	* الفصل الأول : في تعريفه وانقسامه
٤٩	* الفصل الثاني : في اختصاصه ومحلّه
٦٥ - ٥٤ / ١	- الباب السادس : في المبتدأ
٥٤	* المقدمة
٥٥	* الفصل الأول : في تعريفه

٥٦	* الفصل الثاني : في أنواعه ومراتبه
٥٨	* الفصل الثالث : في متعلقات المبتدأ
٩٣ - ٦٦ / ١	- الباب السابع : في الخبر
٦٦	* الفصل الأول : في تعريفه
٦٧	* الفصل الثاني : في أقسامه
٧٩	* الفصل الثالث : في متعلقات الخبر
١١٣ - ٩٤ / ١	- الباب الثامن : في الفاعل
٩٤	* الفصل الأول : في حده
٩٦	* الفصل الثاني : في إعرابه
٩٧	* الفصل الثالث : في مراتبه
١٠٠	* الفصل الرابع : في أقسام الفاعل وأحكامها
١١٩ - ١١٤ / ١	- الباب التاسع : في المفعول الذي لم يسم فاعله
١١٤	* الفصل الأول : في تعريفه
١١٥	* الفصل الثاني : في دواعيه
١١٦	* الفصل الثالث : في بناء أفعاله
١٨١ - ١٢٠ / ١	- الباب العاشر : في المعقولات
١٢٠	* المقدمة
١٣٦ - ١٢٢	* النوع الأول : في المفعول المطلق
١٢٢	* الفصل الأول : في تعريفه وأقسامه
١٢٤	* الفصل الثاني : في دواعيه
١٢٦	* الفصل الثالث : في عوامله
١٣٣	* الفصل الرابع : في أحكامه

١٣٦ - ١٥٠	* النوع الثاني : في المفعول به
١٣٧	* الفصل الأول : في تعريفه
١٣٨	* الفصل الثاني : في عوامله
١٥٠ - ١٧٠	* النوع الثالث : في المفعول فيه
١٥٠	* المقدمة
١٥١	* الفصل الأول : في ظرف الزمان
١٦٠	* الفصل الثاني : في ظرف المكان
١٦٦	* الخاتمة : في عوامل الظروف
١٧٠ - ١٧٣	* النوع الرابع : في المفعول له
١٧٠	* الفصل الأول : في تعريفه
١٧١	* الفصل الثاني : في أحكامه
١٧٤	* النوع الخامس : في المفعول معه
١٧٤	* الفصل الأول : في تعريفه
١٧٥	* الفصل الثاني : في أحكامه
١٨٢ / ١ - ٢٣٨	- الباب الحادي عشر : في المشبه بالمفعول
١٨٢ - ٢٠٣	* النوع الأول : في الحال
١٨٣	* الفصل الأول : في تعريفها
١٨٧	* الفصل الثاني : في أحكامها
١٩٨	* الفصل الثالث : في عواملها
٢٠٣ - ٢١٣	* النوع الثاني : في التمييز
٢٠٣	* الفصل الأول : في تعريفه
٢٠٧	* الفصل الثاني : في أحكامه

٢١٢	* الفصل الثالث : في عامل التمييز
٢٣٨ - ٢١٣	* النوع الثالث : في الاستثناء
٢١٤	* الفصل الأول : في حده وآلاته
٢٢٤	* الفصل الثاني : في أنواع الاستثناء
٢٣٠	* الفصل الثالث : في أحكام الاستثناء
٣٠٧ - ٢٣٩ / ١	الباب الثاني عشر : في المجرورات
٢٣٩	* القسم الأول : في المجرور بالحرف
٢٣٩	* الفصل الأول : في ذكر الحروف ومعانيها
٢٧٠	* الفصل الثاني : في القسم
٢٨٢	* القسم الثاني : في المجرور بالاضافة
٢٨٣	* الفصل الأول : في تعريفها
٢٩٥	* الفصل الثاني : في أحكامها
٣٨٧ - ٣٠٨ / ١	- الباب الثالث عشر : في التوابع
٣٠٨	* المقدمة
٣٣٠ - ٣٠٩	* النوع الأول : الوصف
٣٠٩	* الفرع الأول : في تعريفه
٣١٠	* الفرع الثاني : في تقسيمه
٣١٣	* الفرع الثالث : في أحكامه
٣٤٢ - ٣٣٠	* النوع الثاني : في التأكيد
٣٣٠	* الفرع الأول : في تعريفه
٣٣١	* الفرع الثاني : في أقسامه
٣٣٥	* الفرع الثالث : في أحكامه

٣٥٢ - ٣٤٢	* النوع الثالث : في البدل
٣٤٢	* الفرع الأول : في تعريفه
٣٤٢	* الفرع الثاني : في أقسامه
٣٤٤	* الفرع الثالث : في أحكامه
٣٥٤ - ٣٥٢	* النوع الرابع : في عطف البيان
٣٨٧ - ٣٥٤	* النوع الخامس : في العطف بالحرف
٣٥٤	* الفرع الأول : في تعريفه
٣٥٥	* الفرع الثاني : في معاني هذه الحروف
٣٦٩	* الفرع الثالث : في أحكام تتعلق بالعطف
٤٢٩ - ٣٨٨ / ١	- الباب الرابع عشر : في النداء وما يتبعه من الترخيم والندبة
٤١٢ - ٣٨٨	* الفصل الأول : في النداء
٣٨٨	* الفرع الأول : في تعريفه
٣٨٨	* الفرع الثاني : في أقسامه وحركاته
٣٩٢	* الفرع الثالث : في حروف النداء
٣٩٣	* الفرع الرابع : في أحكام النداء
٤٢٤ - ٤١٣	* الفصل الثاني : في الترخيم
٤١٣	* الفرع الأول : في تعريفه
٤١٤	* الفرع الثاني : في تقسيمه
٤١٥	* الفرع الثالث : في أحكامه
٤٢٢	* خاتمة لباب الترخيم
٤٢٩ - ٤٢٥	* الفصل الثالث : في الندبة
٤٢٥	* الفرع الأول : في تعريفها

٤٢٥	* الفرع الثاني في تقسيمها
٤٢٦	* الفرع الثالث في أحكامها
٦٥٠ - ٤٣٠ / ١	- الباب الخامس عشر : في العوامل
٤٣٠	* المقدمة
٤٣١	* القسم الأول : في الأفعال
٤٣١	* المقدمة : في اعتبارات انقسام الفعل
٤٣٣	* النوع الأول : في اللازم
٤٣٦	* النوع الثاني : في المتردد بين اللازم والمتعدي
٤٣٩	* النوع الثالث : في المتعدي إلى مفعول واحد
٤٤٢	* النوع الرابع : في المتعدي الى مفعولين ويجوز الاختصار على أحدهما
٤٤٣	* النوع الخامس : في المتعدي إلى مفعولين ولا يقتصر على أحدهما
٤٤٣	- الفرع الأول : في تعريفه
٤٤٨	- الفرع الثاني : في أحكامه
٤٥٤	* النوع السادس : في المتعدي إلى ثلاثة مفعولين
٤٥٤	- الفرع الأول : في تعريفه
٤٥٥	- الفرع الثاني : في أحكامه
٤٦٠	* النوع السابع : في (كان وأخواتها)
٤٦٠	- الفرع الأول : في تعريفها ومعانيها
٤٧٠	- الفرع الثاني : في أحكامها
٤٧٨	* النوع الثامن : في الأفعال التي لا تتصرف
٤٧٩	* الفصل الأول : في (عسى) وما شبه به
٤٧٩	- الفرع الأول : في تعريفها

- ٤٨٠ - الفرع الثاني : في أحكامها
- ٤٨٧ * الفصل الثاني : في نعم وبئس
- ٤٨٧ - الفرع الأول : في تعريفهما
- ٤٨٨ - الفرع الثاني : في أحكامها
- ٤٩٤ * الفصل الثالث : في حبذا
- ٤٩٤ - الفرع الأول : في تعريفها
- ٤٩٤ - الفرع الثاني : في أحكامها
- ٤٩٦ * الفصل الرابع : في التعجب
- ٤٩٦ - الفرع الأول : في تعريفه
- ٤٩٧ - الفرع الثاني : في أحكامه
- ٥٠٤ * القسم الثاني : في الأسماء العاملة
- ٥٠٤ * المقدمة
- ٥٠٥ * النوع الأول : في اسم الفاعل والمفعول
- ٥٠٥ - الفرع الأول : في تعريفهما
- ٥٠٥ - الفرع الثاني : في أحكامه
- ٥١٤ * النوع الثاني : في الصفة المشبهة
- ٥١٤ - الفرع الأول : في تعريفها
- ٥١٥ - الفرع الثاني : في أحكامها
- ٥٢٠ * النوع الثالث : في المصدر
- ٥٢٠ - الفرع الأول : في تعريفه
- ٥٢٠ - الفرع الثاني : في أحكامه
- ٥٢٦ * النوع الرابع : في أسماء الأفعال

- ٥٢٦ - الفرع الأول : في تعريفها
- ٥٣١ - الفرع الثاني : في أحكامها
- ٥٣٢ * القسم الثالث : في الحروف العاملة
- ٥٣٢ * النوع الأول : في (إن) وأخواتها
- ٥٣٢ - الفرع الأول في تعريفها
- ٥٣٤ - الفرع الثاني : في أحكامها
- ٥٦٦ * النوع الثاني : في المشبه بـ (ليس)
- ٥٦٦ - الفرع الأول : في تعريفها
- ٥٦٨ - الفرع الثاني : في أحكامها
- ٥٧١ * النوع الثالث : في (لا) النافية
- ٥٧١ - الفرع الأول : في تعريفها
- ٥٧٢ - الفرع الثاني : في أحكامها
- ٥٨٨ * النوع الرابع : في الحروف العاملة في الأفعال
- ٥٩٠ - الفرع الأول : في تعريفها
- ٥٩٣ - الفرع الثاني : في أحكامها
- ٦١٩ * النوع الخامس : في الحروف الجازمة
- ٦١٩ - الفرع الأول : في تعريفها
- ٦٢٥ - الفرع الثاني : في الشرط والجزاء
- ٦٢٥ * الفصل الأول : في تعريفه وذكر حروفه
- ٦٢٩ * الفصل الثاني : في أحكام الشرط
- ٦٥٨ - ٦٥١ / ١ - الباب السادس عشر : في (كم)
- ٦٥١ * الفصل الأول : في الاستفهامية

٦٥٣	* الفصل الثاني : في الخبرية
٦٥٥	* الفصل الثالث : فيما اشتركا فيه
٦٥٧	* الفصل الرابع : فيما شبه بها
٦٧١ - ٦٥٩ / ١	- الباب السابع عشر : في نوني التأكيد
٦٥٩	* الفصل الأول : في تعريفهما
٦٥٩	* الفصل الثاني : في مواضعهما
٦٦٦	* الفصل الثالث : في أحكامها
٦٧٩ - ٦٧٢ / ١	- الباب الثامن عشر : في التقاء الساكنين
٦٧٢	* الفصل الأول : إذا التقيا في كلمة واحدة
٦٧٦	* الفصل الثاني : إذا التقيا في كلمتين
٧٠٣ - ٦٨٠ / ١	- الباب التاسع عشر : في الوقف
٦٨٠	* الفصل الأول : في الوقف على الأسماء
٦٩٥	* الفصل الثاني : في الوقف على الحروف
٦٩٦	* الفصل الثالث : في الوقف على الحروف
٦٩٧	* الفصل الرابع : في الوقف على القوافي
٧١٧ - ٧٠٤ / ١	- الباب العشرون : في الحكاية وما أشبهها
٧٠٤	* الفصل الأول : في الحكاية بـ (من)
٧٠٩	* الفصل الثاني : في الحكاية بـ (أي)
٧١٠	* الفصل الثالث : في الجمل المحكية
٧١٦	* الفصل الرابع : في الإنكار